

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز بحوث دار الحديث: ۱۸۱

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث: ۱۸۱).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 414 - 8

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیبا.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳، محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

BP ۱۲۹.۵۸۵۲۴۰۲ ۱۳۸۷

فهرست‌نویسی پیش از انتشار، توسط کتابخانه تخصصی حدیث / قم.

الْحِكَايَةُ

ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِيِّ الرَّازِيِّ

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثامن

الفروع

المحج

(الأطراش ٦٧٠٦ - ٧٧٠٦)

تحقيق

فهد حياء التراث

مركز بحوث التراث الحديث

الكافي / ج ٨

نقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باهتمام : محمد حسين الدرايتي

تقديم نصّ المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميد اوي

تقديم نصّ الأستاذ وتحقيقها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكنعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني ، علي عباسپور ،

حميد الأحمد الجلفاني ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمد الجلفاني ، غلامحسين قيسريه ها

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكني ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا

الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الأولى ، ١٤٣٠ ق / ١٣٨٧ ش

الطبعة : دار الحديث

الكمية : ١٠٠٠

الثمن : ٨٥٠٠ تومان



ايران: قم المقدسة، شارع معلم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٧٧٤٠٥٤٥ - ٧٧٤٠٥٢٣ - ٧٧٤٠٥٢١

E-mail: hadith@hadith.net

ISBN(sct): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

Internet: <http://www.hadith.net>

ISBN: 978 - 964 - 493 - 414 - 8

* جميع الحقوق محفوظة للناشر *



9 789644 933400

(١٥)

كتاب الحجّ

کتابخانه	
مرکز تحقیقات اسلامی - علوم اسلامی	
شماره ثبت:	۲۶۷۶۱
تاریخ ثبت:	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[١٥]

كِتَابُ الْحَجِّ

١ - بَابُ بَدْءِ الْحَجْرِ وَالْعَلَّةِ فِي اسْتِئْذَانِهِ

١ / ٦٧٠٦ . حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا أَخَذَ مَوَاقِيقَ الْعِبَادِ، أَمَرَ
الْحَجَرَ، فَالْتَقَمَهَا^٢، وَلِذَلِكَ^٣ يُقَالُ: أَمَانَتِي أَذْيَتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدَتُهُ لِتَشْهَدَ لِي
بِالْمُؤَافَاةِ^٤».

٢ / ٦٧٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

١ . في «ط»، يح، بس، جد، جن: + «وبه نستعين». وفي «بث»: + «توكلت على الله». وفي «بخ» والمرأة: - «بسم الله الرحمن الرحيم».

٢ . في «مرأة العقول»، ج ١٧، ص ٣: «قوله عليه السلام: فاللتقمها، لعل التقامها كناية عن ضبطه وحفظه لها؛ إذ يدل كثير من الأخبار على أنه ملك صار بهذه الصورة، ويعرف الناس وكلامهم، ويشهد يوم القيامة لهم، ولا استحالة في شيء من ذلك بناء على أصول المسلمين».

٣ . في «بخ، بيف» والوافي والوسائل والمحاسن: «فلذلك».

٤ . في «بف»: «بالوفاء».

٥ . المحاسن، ص ٣٤٠، كتاب العلل، ح ١٢٩، عن أبيه، عن حماد بن عيسى وفضالة وابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار. وفي علل الشرائع، ص ٤٢٤، صدر ح ٢ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٠، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٧٠، ح ١١٥١٥ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٤، ح ١٧٨٢٧.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ الْحَلِيِّ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لِمَ جُعِلَ اسْتِئْذَانُ الْحَجَرِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ^٢ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَيْثُ أَخَذَ مِيثَاقَ بَنِي آدَمَ، دَعَا الْحَجَرَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَمَرَهُ، فَالْتَقَمَ الْمِيثَاقَ، فَهُوَ يَشْهَدُ لِمَنْ وَافَاهُ بِالْمُؤَافَاةِ^٣».

٣/٦٧٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَغْتِنٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لِأَيِّ عِلَّةٍ وَضَعَ اللَّهُ الْحَجَرَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَلَمْ يُوضَعْ فِي غَيْرِهِ؟^٤ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ يَقْبَلُ^٥؟ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ وَلِأَيِّ عِلَّةٍ وَضَعَ مِيثَاقَ الْعِبَادِ وَالْعَهْدَ فِيهِ، وَلَمْ يُوضَعْ فِي غَيْرِهِ؟ وَكَيْفَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ؟ تُخْبِرُنِي^٦ جَعَلَنِي اللَّهُ^٧ فِذَاكَ؛ فَإِنَّ تَفَكُّرِي فِيهِ لَعَجَبٌ.

١. ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٣٠، ح ٩٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم الحلي، والظاهر أنَّ عنوان «عبد الكريم الحلي» محزوف، وصوابه: «عبد الكريم عن الحلي»؛ فإنَّ بيت الحلبيين بيت مشهور بالكوفة، وليس فيهم من يسمَّى بعبد الكريم. أضعف إلى ذلك، أنَّ المراد من عبد الكريم في مشايخ البرنظي هو عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، وقد ورد في عددٍ من الأسناد رواية أحمد بن محمد بن محمد [بن أبي نصر] عن عبد الكريم، عن الحلي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤١٠-٤١١.

٢. في «بث»، بخ، بف، والوافي: «لأنَّ».

٣. في المحاسن: «بالحق».

٤. المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، صدر ح ٩٣، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام. علل الشرائع، ص ٤٢٣، ح ١، بسنده عن عبيد الله بن علي الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٢٣٧، ح ٩٣٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٦، عن الحلي، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وراجع: علل الشرائع، ص ٤٢٥، ح ٦-الوافي، ج ١٢، ص ٧٠، ح ١١٥١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٧، ح ١٧٨٣٤.

٥. في الوسائل: «ولم يوضع في غيره».

٦. هكذا في «ظ»، بث، بخ، بف، جد، جن، والوافي والوسائل والعلل. وفي «ي»، بخ، والمطبوع: «تقبل».

٧. في «بث»، بخ: «فخبرني». ٨. في «بخ» وحاشية «بث»: «جعلت» بدل «جعلني الله».

قَالَ: فَقَالَ: «سَأَلْتَ وَ أَغْضَلْتَ^١ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَ اسْتَفْضَيْتَ^٢، فَافْهَمِ الْجَوَابَ^٣، وَ فَرَّغْ قَلْبَكَ، وَ أَضِغْ^٤ سَمْعَكَ^٥، أَخْبِرَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - وَضَعَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَ هِيَ جَوْهَرَةٌ أُخْرِجَتْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى ١٨٥/٤
 آدَمَ ﷺ، فَوَضَعَتْ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ لِعِلَّةِ الْمِيثَاقِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ مِنْ^٦ بَنِي آدَمَ مِنْ
 ظُهُورِهِمْ دُرِّيَّتَهُمْ^٧ حِينَ أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ
 تَرَاءَى لَهُمْ^٨، وَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ^٩ يَهْبِطُ الطَّيْرُ عَلَى الْقَائِمِ ﷺ، فَأَوَّلُ مَنْ يَبَاطِعُهُ ذَلِكَ
 الطَّائِرُ^{١٠}، وَ هُوَ اللَّهُ^{١١} جَبْرِئِيلُ ﷺ، وَ إِلَى ذَلِكَ الْمَقَامِ^{١٢} يُسَبِّدُ الْقَائِمُ ظَهْرَهُ، وَ هُوَ الْحُجَّةُ
 وَ الدَّلِيلُ عَلَى الْقَائِمِ، وَ هُوَ الشَّاهِدُ لِمَنْ وَافَى^{١٣} فِي^{١٤} ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَ الشَّاهِدُ عَلَى مَنْ
 أَذَى إِلَيْهِ الْمِيثَاقَ وَ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ.
 وَ أَمَّا^{١٥} الْقُبْلَةُ وَ الْإِلْتِمَاسُ^{١٦}، فَلِعِلَّةِ الْعَهْدِ تَجْدِيداً لِذَلِكَ الْعَهْدِ وَ الْمِيثَاقِ،

١. في المرأة: «قوله ﷺ: أغضلت، أي جئت بمسألة معضلة مشكلة»، وراجع: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٢٤ (عضل).

٢. الاستقصاء في المسألة: بلوغ الغاية والنهاية والأقصى فيها. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٦ (قصا).

٣. في «بف»: - «الجواب».

٤. في «بف»: «فأضغ».

٥. في «بف»: «بسمعت».

٦. في «بف»: «بف».

٧. في «بف»: «بف» وحاشية «بف» والوافي والوسائل: «دُرِّيَّتَانِهِمْ».

٨. في العلل: «+ «رَبَّهُمْ». و«تراءى لهم» أي ظهر لهم. يقال: تراءى لي الشيء، أي ظهر حتى رأيته. وعن ثعلب: تراءى لي وترأى: تصدَّى لأراه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٧٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٩٩ (رأى).

٩. في «بف»: «بف» وحاشية «بف» والوافي والعلل: «الركن».

١٠. في «ظ، بث، بفتح، بس، بف» والوافي والبحار والعلل: «الطير».

١١. في الوافي: - «والله».

١٢. في «بف»: «بف» وحاشية «بف» والوافي والعلل: «وإفاه»]. و الموافاة: الإتيان، يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٧.

١٣. في الوافي: - «في».

١٤. في «بف»: «بف» وحاشية «بف» والوافي والوسائل والعلل: «بف» وحاشية «بف».

وَتَجْدِيداً لِلْبَيْعَةِ وَيُؤَدُّوا^١ إِلَيْهِ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ، فَيَأْتُوهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَيُؤَدُّوا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْعَهْدَ وَالْأَمَانَةَ اللَّذَيْنِ^٢ أَخَذَا^٣ عَلَيْهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَمَانَتِي أَذِيتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدَتُهُ لِتَشْهَدَ^٤ لِي بِالْمُؤَافَاةِ، وَوَاللَّهِ مَا يُؤَدِّي ذَلِكَ أَحَدٌ غَيْرُ شِيعَتِنَا، وَلَا حَفِظَ ذَلِكَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَحَدًا غَيْرُ شِيعَتِنَا، وَإِنَّهُمْ لَيَأْتُوهُ، فَيَعْرِفُهُمْ وَيَصَدِّقُهُمْ، وَيَأْتِيهِ غَيْرُهُمْ، فَيُنْكِرُهُمْ وَيَكْذِبُهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ غَيْرُكُمْ، فَلَكُمْ وَاللَّهِ يَشْهَدُ، وَعَلَيْهِمْ وَاللَّهِ يَشْهَدُ بِالْحَقْرِ^٥ وَالْجُحُودِ وَالْكَفْرِ، وَهُوَ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَجِيءُ وَلَهُ لِسَانٌ نَاطِقٌ، وَغَيْنَانٌ فِي صُورَتِهِ الْأُولَى، يَعْرِفُهُ^٦ الْخَلْقُ وَلَا يَنْكِرُهُ^٧، يَشْهَدُ^٨ لِمَنْ وَافَا، وَجَدَّدَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ^٩ عِنْدَهُ بِحِفْظِ^{١٠} الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَيَشْهَدُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَنْكَرَ^{١١} وَجَدَّدَ^{١٢} وَنَسِيَ الْمِيثَاقَ بِالْكَفْرِ وَالْإِنْكَارِ.

فَأَمَّا عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَهَلْ تُذَرِّي مَا كَانَ الْحَجَرُ؟ قُلْتُ: لَا.
قَالَ: «كَانَ مَلَكًا»^{١٥} مِنْ عَظَمَاءِ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ اللَّهِ، فَلَمَّا أَخَذَ اللَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ

١٥ «والتماس». وفي المطبوع: «والاستلام».

١. هكذا في «ي»، بث، يخ، بف، والوافي. وفي سائر النسخ و المطبوع: «ليؤدوا» بدون الواو.

٢. في «ي»، بث، يخ، بس، بف، جن: «التي». ٣. في «ي»، بث، بس، بف: «أخذ». وفي «بخ»: «أخذها».

٤. في «بخ، جد»: «ليشهد». ٥. في «بخ» والعلل: «والله» بدون الواو.

٦. في «بخ»: «واحد». وفي «ي»: «-» «أحد».

٧. «الحقر»: الغدر ونقض العهد، يقال: خفرت بالرجل، أي غدوت به ونقضت عهده. راجع: المصباح المنير، ص ١٧٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٤٧ (خفر).

٨. في «بخ»: «تعرفه». وفي «ي»: «يعرف».

٩. في «بخ»: «ليشهد». ١٠. في «بث» والعلل: «الميثاق والعهد».

١١. في «ي»، بث، يخ، بف: «يحفظ». وفي «بخ»: «لحفظ».

١٢. في «بخ» والوافي: «أنكره».

١٣. في «بخ، بف»: «جدد وأنكر». وفي الوافي: «ججده».

١٤. في الوافي: «عظيمًا».

بَيْضَاءَ صَافِيَةً تُضِيءُ، فَحَمَلَهُ آدَمُ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ إِجْلَالاً لَهُ وَتَعْظِيماً، فَكَانَ إِذَا أَعْيَا^١ حَمَلَهُ عَنْهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ حَتَّى وَافَى بِهِ مَكَّةَ، فَمَا زَالَ يَأْتِسُ بِهِ بِمَكَّةَ، وَيُجَدِّدُ الْإِفْرَارَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا بَنَى الْكَعْبَةَ، وَضَعَ الْحَجَرَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، لِأَنَّهُ^٢ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - حِينَ^٣ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ، أَخَذَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَفِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَلْقَمَ الْمَلِكَ الْمِيثَاقَ، وَلِذَلِكَ وَضَعَ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ، وَنَحَى^٤ آدَمَ مِنْ مَكَانِ الْبَيْتِ إِلَى الصَّفَا، وَحَوَّاءَ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَوَضَعَ الْحَجَرَ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ^٥، فَلَمَّا نَظَرَ آدَمُ مِنَ الصَّفَا وَقَدْ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي الرُّكْنِ^٦، كَبَّرَ اللَّهَ وَهَلَّلَهُ وَمَجَّدَهُ فَلِذَلِكَ^٧ جَرَتْ السَّنَةُ بِالتَّكْبِيرِ وَاسْتَقْبَالَ الرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ مِنَ الصَّفَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْدَعَهُ الْمِيثَاقَ وَالْعَهْدَ^٨ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَلِمُحَمَّدٍ ﷺ بِالنُّبُوَّةِ^٩ وَلِعَلِيِّ ﷺ^{١٠} بِالْوَصِيَّةِ، اضْطَكَّتْ^{١١} فَرَائِصُ^{١٢} الْمَلَائِكَةِ، فَأَوَّلُ مَنْ

١. يقال: أعيا الماشي، أي كلَّ وثقل، يستعمل لازماً ومتعدياً. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

٢. في «ظ، بث، بس، جد» وحاشية «بيح» والوافي والوسائل: «لأنَّ الله».

٣. في الوافي عن بعض النسخ «لَمَّا».

٤. قرأه في المرأة: «يجي». ثم قال: «كذا في أكثر النسخ، والأصوب: نحى. من التحنية بمعنى التباعد، وكذا في العلل أيضاً. وفي بعض النسخ: لجاء، وهو أيضاً تصحيف».

٥. في «بيح»: - ونحى آدم - إلى - ذلك الركن».

٦. في الوافي: + «ذلك».

٧. في «بيح»: - «ولذلك».

٨. في «بس»: - «والعهد».

٩. في «جن»: «وعلي».

١٠. «اضطكَّتْ»، أي اضطربت؛ من الضَّكَّ، وهو اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. راجع.

لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٣ (صكك).

١١. الفرائص: جمع الفريضة، وهو اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها لا تزال تُزْعَد. راجع: الصالح، ج ٣، ص ١٠٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣١ (فرص).

أَسْرَعَ إِلَى الْإِفْرَارِ^١ ذَلِكَ الْمَلَكُ، لَمْ يَكُنْ^٢ فِيهِمْ أَشَدُّ حُبًّا لِمُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْهُ،
وَلِذَلِكَ^٣ اخْتَارَهُ اللَّهُ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَالْقَمَّةُ^٤ الْمِيثَاقُ، وَهُوَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ
نَاطِقٌ، وَ عَيْنٌ نَاطِرَةٌ، يَشْهَدُ^٥ لِكُلِّ مَنْ وُفِّدَ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَحَفِظَ الْمِيثَاقَ^٦.

٢ - بَابُ بَدْءِ الْبَيْتِ وَ الطَّوَافِ^٧

١٨٧/٤

١ / ٦٧٠٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عُبَادٍ^٨
عِمْرَانَ بْنِ عَطِيَّةٍ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَا أَبِي ﷺ وَ أَنَا فِي الطَّوَافِ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ شَرَجِبٌ^{١٠}
مِنَ الرِّجَالِ - فَقُلْتُ: وَ مَا الشَّرَجِبُ^{١١} أَصْلَحَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: «الطَّوِيلُ» - فَقَالَ: السَّلَامُ

١. في «بت»: «بالإقرار».

٢. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جن»: «ولم يكن».

٣. في «ي، يع، بخ، والوافي والعلل»: «فلذلك»، وفي «جن»: «وذلك».

٤. في «بخ، بف»: «ألقمة».

٥. في «بخ» والعلل: «ليشهد».

٦. علل الشرائع، ص ٤٢٩، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٢، ص ٦٧، ح ١١٥١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٧، ح ١٧٨٣٥، إلى قوله: «ألقم الملك الميثاق»؛

البحار، ج ٥٢، ص ٢٩٩، ح ٦٣، إلى قوله: «وهو الحجة والدليل على القائم».

٧. في «بخ»: «الطواف والبيت».

٨. في الوسائل، ح ١٧٧٧٩: «أبي عباد».

٩. في الوسائل، ح ١٦٢٢٢: «عمر بن عطية».

١٠. في «ي» والوافي: «شرح». وفي «بخ، بف» والمرأة والبحار: «سرحب». وقال الجوهري: «الشرجب:

الطويل». وقال ابن الأثير: «الشرجب: الطويل. وقيل: هو الطويل القوائم العاري أعالي العظام». راجع.

الصحاح، ج ١، ص ١٥٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٥٦ (شرجب).

وقال العلامة الفيض في الوافي: «الشرجب، بالحاء المهملة، وبالجيم لغة فيه». وقال ولده في هامشه: «ومس

لغاته: الشرحوب، بالسبب المهملة المضمومة والراء الساكنة والحاء المهملة قبل الواو والباء المفردة بعدها.

ومها الشرعب، بالشين المعجمة المفتوحة والراء الساكنة والعين بعدها، لكن الموجود منها في نسخ الكافي

التي عندنا: الشرعب، بالشين المعجمة والراء والحاء المهملة».

١١. في «ي» والوافي: «الشرحب». وفي «بث، بخ» والمرأة والبحار: «الشرحب». وفي «بف»: «الشرجب».

عَلَيْكُمْ^١، وَادْخَلَ^٢ رَأْسَهُ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي^٣.

قَالَ: «فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ أَبِي وَ أَنَا، فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: أَسْأَلُكَ رَحِمَتَكَ اللَّهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: نَقْضِي طَوَافَنَا ثُمَّ تَسْأَلُنِي، فَلَمَّا^٤ قَضَى أَبِي الطَّوَافَ، دَخَلْنَا الْجِجَرَ، فَصَلَّيْنَا الرُّكْعَتَيْنِ^٥، ثُمَّ التَفَتَ، فَقَالَ: أَيْنَ الرَّجُلُ يَا بَنِي؟ فَإِذَا هُوَ وَرَاءَهُ قَدْ صَلَّى، فَقَالَ: مِمَّنِ الرَّجُلُ؟^٦ قَالَ^٧: مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: وَمِنْ أَيِّ أَهْلِ الشَّامِ؟ فَقَالَ: مِمَّنْ يَسْكُنُ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ، فَقَالَ: قَرَأْتَ الْكِتَابَيْنِ^٨؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ.

فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنْ بَدْءِ هَذَا الْبَيْتِ، وَ عَنْ قَوْلِهِ: «ن وَالْقَلَمُ وَمَا يَسْطُرُونَ»^٩ وَ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِّلْمَسَاكِينِ وَالْمَحْرُومِ»^{١٠}؟

فَقَالَ: يَا أَخَا أَهْلِ الشَّامِ، اسْمَعْ حَدِيثَنَا، وَ لَا تَكْذِبْ عَلَيْنَا؛ فَإِنَّهُ^{١١} مَنْ كَذَبَ عَلَيْنَا فِي شَيْءٍ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، وَ مَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، عَذَّبَهُ^{١٢} اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

أَمَّا بَدْءُ هَذَا الْبَيْتِ: فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» فَرَدَّتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَقَالَتْ^{١٣}: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا

١. في «ي»: «السلام عليك».

٢. في «بف»: «فادخل».

٣. في «بث، ببح، بف، والوافي»: «أن».

٤. في «ظ، بث، ببح، بس، بف، جد، والوافي والبحار»: «الركعات».

٥. في الوافي عن بعض النسخ: «أنت».

٦. في «ظ، ي، ببح، جد، جن، والبحار»: «فقال».

٧. في الوافي: «أريد بالكتابين التوراة والقرآن».

٨. القلم (٦٨): ١.

٩. المعارج (٧٠): ٢٤-٢٥.

١٠. في البحار: «فإن».

١١. في البحار: «فإنه».

١٢. في «بح»: «فقد عذبه».

١٣. في «ظ، بث»: «فقال».

وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ^١ فَأَغْرَضَ عَنْهَا، فَرَأَتْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سَخَطِهِ، فَلَاذَتْ بِعَرْشِهِ^٢، فَأَمَرَ^٣ اللَّهُ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ بَيْتًا فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ يُسَمَّى الضُّرَّاحَ^٤ بِإِزَاءِ عَرْشِهِ، فَصَيَّرَهُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ^٥ يَطُوفُ^٦ بِهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا يَعُودُونَ^٧ ١٨٨/٤ وَ يَسْتَغْفِرُونَ، فَلَمَّا أَنْ هَبَطَ آدَمُ إِلَى السَّمَاءِ^٨ الدُّنْيَا، أَمَرَهُ^٩ بِمَرَمَةِ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ بِإِزَاءِ ذَلِكَ، فَصَيَّرَهُ لِآدَمَ وَ ذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَيَّرَ ذَلِكَ لِأَهْلِ السَّمَاءِ.
قَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ^{١٠}.

٦٧١٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ وَ ابْنِ مَحْبُوبٍ^{١١} جَمِيعًا، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْحِجْرِ، فَبَيْنَمَا^{١٢} هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ سَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ لَا

١. البقرة (٢): ٣٠.

٢. «فلاذت بعرشه»، أي عاذت به، والتجأت إليه، وانضمت، واستغاثت. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٧٦ (لوز).

٣. في الوسائل، ج ١٧٧٩: «أمر». ٤. قال الجوهرى: «الضرّاح، بالضم: بيت في السماء، وهو البيت المعمور. عن ابن عباس». وقال ابن الأثير: «ويروى: الضريح، وهو البيت المعمور، من المضارحة، وهي المقابلة والمضارعة، وقد جاء ذكره في حديث عليٍّ ومجاهد. ومن رواه بالصاد فقد صحّف». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٨١ (ضرح).

٥. في «بخ» والبحار: «يطوفون به».

٦. في «ظ، بث، بف» وحاشية «جد» والوافي: «يطوفون».

٧. في «بح»: «ثم لا يعودون». وفي «بخ»: «ولا يعودون».

٨. في «بث، بح، بف»: «سما». وفي الوافي والبحار: «السماء».

٩. في «بخ»: «أمر».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩، ح ١١٤٤٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١٦٢٢٢؛ و ج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٧٩، مقطوعاً؛ البحار، ج ١١، ص ١١٩، ح ٥٤.

١١. في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف، جد»: «والحسن بن محبوب».

١٢. في «ظ، بح، بخ، بف، جد» وتفسير العياشي: «فبينا».

يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْتَ وَرَجُلٌ آخَرٌ^١.

قَالَ: مَا^٢ هِيَ؟

قَالَ: أَخْبِرْنِي أَيُّ شَيْءٍ كَانَ سَبَبُ الطَّوَافِ بِهَذَا الْبَيْتِ؟

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ^٣ أَنْ يَسْجُدُوا لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَدُّوا^٤ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ؟» قَالَ^٥ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^٦ فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ^٧، ثُمَّ سَأَلُوهُ السُّؤَالَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بِالضَّرَاحِ وَهُوَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، وَمَكَثُوا^٨ يَطُوفُونَ بِهِ سَبْعَ سِنِينَ، يَسْتَغْفِرُونَ^٩ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّا قَالُوا، ثُمَّ تَابَ^{١٠} عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ، فَهَذَا^{١١} كَانَ أَصْلُ الطَّوَافِ، ثُمَّ جَعَلَ اللَّهُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ حَذْوًا^{١٢} الضَّرَاحِ تَوْنَةً لِمَنْ أَذْنَبَ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَطَهَّرَهُمْ^{١٣} لَهُمْ.

فَقَالَ: صَدَقْتَ^{١٤}.

١. في المرأة: «قوله ﷺ: ورجل آخر، المراد به الصادق عليه السلام، أو السائل نفسه، والأول أظهر».

٢. في «بف»: «فما».

٣. في المرأة: «قوله ﷺ: لما أمر الملائكة، منهم من قرأ: أمر، فعل ماضٍ من باب المفاعلة، أي لم يكن أمرهم بعد، بل كان يشاورهم. ولا يخفى ما فيه، بل كان الأمر مشروطاً بالنفع، وقبل تحقق ذلك تأنوا، وأما الرد فلعله

مأول بالسؤال عن العلة». ٤. في الوافي: «أن تسجد».

٥. في «ظ، ب، خ، جـ»، والوافي وتفسير العياشي: «ردت».

٦. في «ظ، ب، خ، بس، جـ»، وحاشية «ب» والوافي وتفسير العياشي: «فقال».

٧. في «ظ، ي، ب، خ، بس، ب، جـ»، «فقال». ٨. البقرة (٢): ٣٠.

٩. في الوسائل: «فمكثوا». وفي المرأة: «قوله ﷺ: مكثوا، أي استمر طوافهم هوجاً بعد فوج، فلا ينافي الخبر السابق».

١٠. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «[و] يستغفرون».

١١. في «ب، جـ»: «+ والله». ١٢. في «ي»: «وهذا».

١٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «حذوا».

١٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠، ح ٦، عن محمد بن مروان، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٣١، ح ٦.

٣- بَابُ أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضَيْنِ مَوْضِعُ الْبَيْتِ وَكَيْفَ كَانَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ

٦٧١١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْعَجَلِيِّ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَيُّ شَيْءٍ كَانَ مَوْضِعَ الْبَيْتِ حِينَ كَانَ الْمَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ : «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» ؟^٢

قَالَ : «كَانَ^٣ مَهَاءٌ^٤ بَيضَاءُ^٥ يَغْنِي دُرَّةً^٦ .

٦٧١٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ ، قَالَ :

«إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْزَلَ الْحَجَرَ^٧ لِأَدَمَ^٨ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَكَانَ الْبَيْتُ دُرَّةً بَيضَاءَ ،
فَرَفَعَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -^٩ إِلَى السَّمَاءِ ، وَبَقِيَ أُشُّهُ وَهُوَ بِجِيَالِ هَذَا الْبَيْتِ ، يَدْخُلُهُ كُلُّ

ح ١١٤٤٨ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٩٥ ، ح ١٧٧٨٢ ، ملخصاً .

١ . في «بح ، بف» والوافي : «في قوله» .

٢ . هود (١١) . ٧٠ .

٣ . في «ظ ، بح ، بف ، جد» والوافي والبحار والفقير وتفسير العياشي : «كانت» .

٤ . المهاء - بالفتح : - البُلُور ، وهي الحجارة البيض التي تبرق لشدة بياضها ، والقطعة منه : مهة . وقيل : «المهاة» : هي
الدرة . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ٣ ، ص ١٧٣٥ : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٩٩ ؛ لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ٢٩٩
(مها) .

٥ . في «بث» : «بيضاء» .

٦ . الفقير ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ ، ح ٢٣٠١ ، معلقاً عن محمد بن عمران العجلي . تفسير العياشي ، ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ح ٦ ،
عن محمد بن عمران العجلي . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٧ ، ح ١١٤٤٣ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٣٩ ، ح ١٧٦٤١ ؛
البحار ، ج ٥٤ ، ص ٢٠٣ ، ح ١٤٨ .

٧ . في الوسائل وتفسير العياشي والعلل : «الأسود» .

٨ . في الوسائل : - «لأدم عليه السلام» .
٩ . في «بف ، جد» : - «الله عز وجل» .

يَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَزِجَعُونَ إِلَيْهِ أَبَدًا، فَأَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا
بِئْنِيَانٍ^١ الْبَيْتِ عَلَى الْقَوَاعِدِ^٢.

٦٧١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ صَالِحِ
الْمُفَارِجِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - دَخَا الْأَرْضَ^٣ مِنْ تَحْتِ الْكَعْبَةِ إِلَى
مِئَى، ثُمَّ دَخَاهَا مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَاتٍ، ثُمَّ دَخَاهَا مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى مِئَى؛ فَالْأَرْضُ مِنْ
عَرَفَاتٍ، وَعَرَفَاتٍ مِنْ مِئَى، وَ مِئَى^٤ مِنَ الْكَعْبَةِ^٥».

٦٧١٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ مَوْضِعُ الْكَعْبَةِ زَبُوءَةً^٦ مِنَ الْأَرْضِ، بَيْضَاءُ تُضِيءُ^٧
كَضَوْءِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، حَتَّى قَتَلَ ابْنُ آدَمَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَتَهُ، فَاسْوَدَّتْ، فَلَمَّا نَزَلَ آدَمُ،

١. في الوسائل والعلل. «بئنيان». وفي تفسير العياشي: «بئنيا»

٢. علل الشرائع، ص ٣٩٨، ح ١، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة، عن
أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٠، ح ٩٨، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي،
ج ١٢، ص ٢٧، ح ١١٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٨، ح ١٧٥٨٠.

٣. «دحا الأرض»، أي سبطها و وسعها؛ من الدخو بمعنى السط. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٣٤؛ النهاية،
ج ٢، ص ١٠٦ (دحا).

٤. في المرأة: «قرأ بعضهم: مئى. أخيراً يفتح الميم بمعنى قدر، أي إلى آخر ما قدره الله من منتهى الأرض».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٢٩٧، مراسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦، ح ١١٤٤٢؛
الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٠، ح ١٧٦٤٢، إلى قوله: «دحا الأرض من تحت الكعبة»؛ البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٣،
ح ١٤٩.

٦. في الوافي. «عن أبيه».

٧. الربوة: ما ارتفع من الأرض، وفيها لغات. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٥٠؛ النهاية، ج ٢، ص ١٩٢ (ربا).

٨. في «ظ، بث، بخ» - «تضيء».

رَفَعَ اللَّهُ لَهُ الْأَرْضَ كُلَّهَا حَتَّى رَأَاهَا، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ لَكَ كُلُّهَا^١، قَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ الْمُنِيرَةُ؟ قَالَ^٢: هِيَ^٣ فِي^٤ أَرْضِي^٥، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَطُوفَ بِهَا^٦ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِمِائَةَ طَوَافٍ^٧.

٥ / ٦٧١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ،

١. في «ظ»: «كُلُّهَا لَكَ». وفي الوسائل: - «ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ لَكَ كُلُّهَا».
 ٢. في «ظ»: بس، بفتح، جد: «فَقَالَ».
 ٣. في الوافي والفقهاء: «حرمي».
 ٤. في «ي»: وحاشية «ظ»: «من». وفي المرأة والوسائل والبحار: - «في».
 ٥. في المرأة: قوله ﷺ: هي أرضي، أي هي التي اختصتها من بين سائر أجزاء الأرض واجتبتها لعبادتي. وفي بعض النسخ: في أرضي، أي هي أيضاً من جملة أجزاء الأرض. وصحف مصحف وقرأ: في أرضي، بالفتح والهمز، أي هي مرجع أهل الأرض، أو محلّ توصلهم ورجوعهم عن الآثام. ولا يخفى بعده.
 ٦. في «بث»: بخ، بفتح، والوافي: + «في».
 ٧. الفقيه، ح ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٣٠٣، معلقاً عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ: الوافي، ح ١٢، ص ٢٨، ح ١١٤٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٣، ح ١٧٨٠٤؛ البحار، ج ١١، ص ٢١٧، ح ٣٠.
 ٨. هكذا في «بث»، بخ، جر، والوافي. وفي «ظ»: ي، بخ، بر، بس، بفتح، جد، والمطبوع والوسائل: «الحسين».
- والظاهر أن الصواب ما أثبتناه: فإن الخبر رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع، ص ٣٩٩، ح ٢ بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري عن الحسن بن علي عن مروان بن مسلم عن أبي حمزة الثمالي، ... وعلّق العلامة الحبير السيد موسى الشبيري - دام ظلّه - هناك على السند هكذا: «الحسن بن علي الراوي عن مروان بن مسلم، الظاهر أنه الحسن بن علي بن فضال الذي روى عنه كثيراً في الأسانيد، وروى عنه كتابه كما ذكره الشيخ - قدس سره - في الفهرست، لكن رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه الظاهر أنها مرسلة، وروى هذا الخبر في الكافي، ح ٦٧١٥ (ثم أشار إلى سند الكافي وقال: والحسين بن علي بن مروان لم أجده في موضع مع كثرة الفحص، والظاهر أن صوابه الحسن بن علي عن مروان، ولا يبعد وقوع تقديم وتأخير في الكافي، وسقط في الكتاب، وصوابه: محمد بن أحمد، عن عدة من أصحابنا، عن الحسن بن علي؛ فإن المعهود رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال بالواسطة، ورواية مروان بن مسلم عن أبي حمزة الثمالي بدون الواسطة».

هذا، وقد ورد في مطبوع العلل المشار إليها: محمد بن أحمد عن يحيى بن عمران الأشعري، وهو سهو جزماً، وورد هذا العنوان على الصواب في طبعة أخرى وهي طبعة قم بتصحيح فضل الله الطباطبائي. ومما يؤيد ما أفاده - دام ظلّه - ما ورد في بعض الأسناد من رواية مروان بن مسلم عن ثابت بن دينار الثمالي، أو

عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: لِأَيِّ شَيْءٍ سَمَّاهُ اللَّهُ الْعَتِيقَ؟
فَقَالَ^٢: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَيْتٍ وَضَعَهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَّا لَهُ رَبٌّ وَ سَكَّانٌ
يَسْكُونُونَهُ غَيْرَ هَذَا الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ^٣ لَا رَبَّ لَهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ هُوَ الْحُرُّ».
ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - خَلَقَهُ قَبْلَ الْأَرْضِ^٥، ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِ،
فَدَخَاَهَا مِنْ تَحْتِهِ»^٦.

٦٧١٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ
أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٧: لِمَ سَمَّيَ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ؟

قَالَ: «هُوَ بَيْتٌ حُرٌّ عَتِيقٌ مِنَ النَّاسِ، لَمْ يَمْلِكْهُ^٩ أَحَدٌ»^{١٠}.

٦٧١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

«عن ثابت بن أبي صفية - وهما عنوانان لأبي حمزة الثمالي - والراوي عن مروان بن مسلم في هذه الأسناد هو الحسن بن علي بن فضال. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٤٩١، المجلس ٨٩، ح ١١ التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٤، الخصال، ص ٤٢٦، ح ٣؛ علل الشرائع، ص ٨١، ح ١؛ رجال النجاشي، ص ١١٥، الرقم ٢٩٦.

١. في «بث»: «لأبي عبد الله».

٢. في «بث»: «قال له». وفي «بف» والوافي والعلل: «قال».

٣. في العلل: «ولا يسكنه أحد و». ٤. في العلل: «الحرام».

٥. في العلل: «الخلق». وفي الوافي: «قوله عليه السلام: خلقه قبل الأرض، وحه آخر لتسميته بالعتيق: إذ العتيق يقال للتقديم».

٦. علل الشرائع، ص ٣٩٩، ح ٢، بسنده عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨، ح ١١٤٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٠، ح ١٧٦٤٣.

٧. في «بس» والمحاسن: «له».

٨. في «ظ، بس، جد» والوافي: «+ «الله»». ٩. في «ظ، جد» وحاشية «بيح»: «لا يملكه».

١٠. المحاسن، ص ٣٣٧، كتاب العلل، ح ١١٥، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. علل الشرائع، ص ٣٩٩، ح ٣، بسنده

عن حماد، عن أبان بن عثمان. الفقيه، ج ٢، ص ١٩١، ح ٢١١٣، رسالة من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١١٧٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٠، ح ١٧٦٤٤.

١٩٠ / ٤

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي زُرَّارَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَخْلُقَ الْأَرْضَ، أَمَرَ الرِّيَّاحَ^٢، فَضَرَبْنَ وَجْهَ^٣ الْمَاءِ حَتَّى صَارَ مَوْجًا، ثُمَّ أُرْبِدَ^٤، فَصَارَ زَبَدًا وَاحِدًا، فَجَمَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ، ثُمَّ جَعَلَهُ^٥ جَبَلًا مِنْ زَبَدٍ، ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا^٦﴾»^٧.

● وَرَوَاهُ^٨ أَيْضًا، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٩.

٤ - بَابُ فِي حَجِّ آدَمَ عليه السلام

٦٧١٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

١. في تفسير القمّي: «فلما».

٢. في الفقيه وتفسير العياشي: «الأربع».

٣. في «بث، بف» والوافي والفقيه: «مش». وفي تفسير القمّي: «فضربت» بدل «فضربن وجه».

٤. أُرْبِدَ وَزَبَدَ وَتَرَبَّدَ: رَمَى وَقَذَفَ وَدَفَعَ زَبَدَهُ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٣، المصباح المنير، ص ٢٥٠.

٥. في «بج»: «جعل».

٦. آل عمران (٣): ٩٦.

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٦، ذيل ح ٩١، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: الفقيه، ج ٢، ص ٢٤١.

ح ٢٢٩٦، مرسلاً، مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥، ح ١١٤٤٠، الوسائل،

ج ١٣، ص ٢٤١، ح ١٧٦٤٦، البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٤، ذيل ح ١٥٠.

٨. الضمير المستتر في «رواه» راجع إلى علي بن الحكم، ويكون السند معلقاً على صدر الحديث المتقدم. وهذا بناء على ما وجدناه في النسخ، وأما بناء على ما في المطبوع من عدم ذكر «عن» - قبل سيف بن عميرة - فسي بعض النسخ، فاحتمال عدم التعليق غير منفي.

٩. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٦٩، عن أبيه، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، ضمن الحديث، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥، ح ١١٤٤١، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤١، ذيل ح ١٧٦٤٦، البحار، ج ٥٤، ص ٢٠٤،

ذيل ح ١٥٠.

الْحَسَنِ^١ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَصَابَ آدَمَ وَ زَوْجَتَهُ الْجَنَّةَ^٤ أَخْرَجَهُمَا مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَهْبَطَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَأَهْبَطَ آدَمَ عَلَى الصَّفَا^٥، وَأَهْبَطَتْ^٦ حَوَاءُ عَلَى الْمَرْوَةِ^٧، وَإِنَّمَا سُمِّيَ^٨ صَفَا^٩ لِأَنَّهُ شَقَّ^{١٠} لَهُ مِنْ اسْمِ آدَمَ الْمُصْطَفَى، وَ ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَ نُوحًا»^{١١} وَ سُمِّيَتْ الْمَرْوَةُ مَرْوَةً لِأَنَّهُ شَقَّ^{١٢} لَهَا مِنْ اسْمِ^{١٣} الْمَرْأَةِ^{١٤}، فَقَالَ آدَمُ: مَا فَرَّقَ بَيْنِي وَ بَيْنَهَا إِلَّا أَنَّهَا^{١٥} لَا تَحِلُّ لِي، وَ لَوْ كَانَتْ تَحِلُّ^{١٦} لِي هَبِطْتُ مَعِيَ عَلَى الصَّفَا، وَلَكِنَّهَا حَرَمَتْ عَلَيَّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَفَرَّقَ^{١٧}

١. في المرأة - نقلًا عن النسخ التي رآها - والوسائل: «الحسين».

٢. هكذا في «بخ، بيه، بس، جد، جر، جن» وحاشية «بف». وفي «ظ، ي، بث، بف» والمطبوع والوافي والبحار: «أبي إبراهيم».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من إبراهيم هو إبراهيم بن عمر: فقد تقدّمت في الكافي، ج ٨، رواية علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن الحسين بن يزيد عن الحسن بن علي بن أبي حمرة عن إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله^٣. وتقدّم أيضاً نفس السند في الكافي، ج ٣٥١ و ١٤٥٥ والمذكور في الموضعين هو إبراهيم.

٣. في «ي، بخ، بث» والوافي: «الخطيئة».

٤. في «ي» والوافي: «إلى».

٥. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٣: «قوله^٣: فَأَهْبَطَ آدَمَ عَلَى الصَّفَا، يحتمل أن يكون المراد الهبوط أولاً على الصفا والمروة، فتكون الأخبار الدالة على هبوطهما بالهند محمولة على الثقة، أو يكون المراد هبوطهما بعد دخول مكة وإخراجهما من البيت».

٦. في «بخ، بف» والوافي: «وأهبط».

٧. في الوافي: «إلى».

٨. في «بس»: «+ الصفا».

٩. في الوافي: «الصفا».

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «اشتق».

١١. آل عمران (٣): ٣٣. وفي «بخ، بف»: «- وَنُوحًا».

١٢. في الوافي: «اشتق».

١٣. في «جد»: «- اسم».

١٤. في «بخ»: «اسمها» بدل «اسم المرأة». وفي المرأة: «قوله^٣: من اسم المرأة: لتتناسب الواو الهمزة والاشترار في أكثر الحروف، وكذا الأنس والنساء مع كون الأول مهموز الفاء صحيح اللام، والثاني صحيح الفاء معتل اللام، فهما من الاشتقاق الكبير، ومنلهما كثير في الأخبار».

١٥. في «ظ، ي، بث، بيه، بخ» والوافي: «لأنّها».

١٦. في «بث، بخ، بف» والوافي: «أحلت».

١٧. في «بخ، جن» والوافي: «فَرَّقَ» بدون الواو.

بَيْنِي وَبَيْنَهَا، فَمَكَثَ آدَمُ مُعْتَزِلًا حَوَاءَ، فَكَانَ يَأْتِيهَا نَهَارًا، فَيَتَحَدَّثُ^١ عِنْدَهَا عَلَى الْمَرْوَةِ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَخَافَ أَنْ تَغْلِبَهُ^٢ نَفْسُهُ، يَرْجِعُ^٣ إِلَى الصَّفَا، فَيَبِيتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِآدَمَ أَنْسٌ غَيْرَهَا، وَلِذَلِكَ سَمَّيْنَ النِّسَاءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ حَوَاءَ كَانَتْ أَنْسًا لِآدَمَ لَا يَكَلِّمُهُ اللَّهُ، وَلَا يُرْسِلُ إِلَيْهِ رَسُولًا.

١٩١/٤

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ عَلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ، وَتَلَقَّاهُ بِكَلِمَاتٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ بِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ جِبْرِيلَ عليه السلام، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا آدَمُ الثَّابِتُ مِنْ خَطِيئَتِهِ^٤، الصَّابِرُ لِبِلْيَتِهِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ لِأُعَلِّمَكَ الْمَنَاسِكَ الَّتِي تَطْهَرُ بِهَا، فَأَخَذَ^٥ بِيَدِهِ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى مَكَانِ الْبَيْتِ، وَأَنْزَلَ^٦ اللَّهُ عَلَيْهِ^٧ عِمَامَةً، فَأُظِّلَتْ مَكَانَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْعِمَامَةُ بِحِجَالِ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، فَقَالَ: يَا آدَمُ، خُطَّ بِرَجْلِكَ حَيْثُ أُظِّلَتْ^٨ هَذِهِ الْعِمَامَةُ، فَإِنَّهُ سَيُخْرِجُ^٩ لَكَ^{١٠} بَيْتًا^{١١} مِنْ مَهَابَةٍ^{١٢} يَكُونُ^{١٣} قِبْلَتَكَ وَقِبْلَةَ عَقِيكَ مِنْ بَعْدِكَ، فَفَعَلَ^{١٤} آدَمُ^{١٥}، وَأَخْرَجَ^{١٦} اللَّهُ لَهُ^{١٧} تَحْتَ الْعِمَامَةِ بَيْتًا مِنْ مَهَابَةٍ،

١. في «بث، بخ، بف» والوافي: «ويتحدَّث». ٢. في «ظ، بث»: «أن يغلبه».

٣. في «بث، بخ، بف، جن» «رجع». ٤. في «بف» والوافي: «عليها».

٥. في «جن»: «خطيئة».

٦. في «بح، جن» وحاشية «س»: «فأخذه». وفي الوافي: «وأخذه».

٧. في «ظ»: «فأنزل». ٨. في «بف» -: «عليه».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: «عليك». وفي الوافي: «أُظِّلَتْكَ».

وقال فيه: «لعل الشمس كانت في ذلك الوقت مسامته لرؤوس أهلها، فتفطِن».

١٠. في «جن»: «يخرج».

١١. في «بس»: «من».

١٢. في «ظ، ي، بح، بخ، بس»: «بيت».

١٣. المَهَابَةُ - بالفتح - البَلُورُ، والقطعة منه: مَهَابَةٌ، وكلُّ شيء صُفِّي فهو مُمَهَّبٌ تشبيهاً به، فيقال للكوكب: مَهَابٌ. وقيل:

الدَّرَّة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٣٥؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٩؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٧٧ (مهر).

١٤. في «بح، بس»: «تكون». ١٥. في «بث»: «ذلك».

١٦. في «بخ، بف» والوافي: «فأخرج». ١٧. في الوافي: «من».

وَأَنْزَلَ^١ اللَّهُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَكَانَ^٢ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، وَأَضْوَأَ مِنَ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا
أَسْوَدَ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ تَمَسَّحُوا بِهِ، فَمِنْ نَجَسِ الْمُشْرِكِينَ أَسْوَدَ الْحَجَرُ^٣.

وَأَمَرَهُ^٤ جَبْرَائِيلُ^٥ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمَشَاعِيرِ، وَأَخْبَرَهُ^٦ أَنَّ
اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ غَفَرَ لَهُ.

وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ حَصِيَّاتِ الْجِمَارِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ^٧، فَلَمَّا بَلَغَ مَوْضِعَ الْجِمَارِ، تَعَرَّضَ لَهُ
إِبْلِيسُ، فَقَالَ لَهُ^٨: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرَائِيلُ^٩: لَا تَكَلِّمَهُ، وَارْزُمِهِ بِسَبْعِ^{١٠}
حَصِيَّاتٍ، وَكَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، فَقَعَلَ آدَمُ^{١١} حَتَّى فَرَّغَ مِنْ رَمِي الْجِمَارِ.

وَأَمَرَهُ^{١٢} أَنْ يُقَرِّبَ الْقُرْبَانَ، وَهُوَ الْهَدْيُ قَبْلَ رَمِي الْجِمَارِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ
تَوَاضِعاً لِلَّهِ^{١٣} عَزَّ وَجَلَّ، فَقَعَلَ آدَمُ ذَلِكَ^{١٤}.

ثُمَّ أَمَرَهُ بِزِيَارَةِ الْبَيْتِ، وَأَنْ يَطُوفَ بِهِ^{١٥} سَبْعاً، وَيَسْعَى^{١٦} بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
أُسْبُوعاً، يَبْدَأُ بِالصَّفَا، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ ذَلِكَ أُسْبُوعاً بِالْبَيْتِ، وَهُوَ
طَوَافُ النِّسَاءِ، لَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ^{١٧} أَنْ يَبَاضِعَ^{١٨} حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ، فَقَعَلَ

١. في «بح»: «فأنزل». ٢. في «ظ، ي، س، جد» والبحار: «فكان».

٣. في «بخ، بف» والوافي: - «الحجر». ٤. في «ي»: «وَأَمَر». وفي الوسائل: «فَأَمَرَهُ».

٥. هكذا في «ط، ي، س، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي والبحار: «ويجبره».

٦. في الوافي: «مزدلفة». ٧. في الوافي: - «له».

٨. في «جن»: «سبع». ٩. في «جد»: «فَأَمَرَهُ».

١٠. في «بث»: «لَأَمَرَ اللَّهَ» بدل «لَهُ».

١١. في «بخ، بف» والوافي: «فَعَلَهُ آدَمُ» بدل «فَعَلَ آدَمُ ذَلِكَ».

١٢. في «بخ، بف»: - «بِهِ».

١٣. في البحار عن بعض النسخ: «وَأَنْ يَسْعَى» ١٤. في «ظ، بح، بس، جن» والوافي والبحار: «للمحرم».

١٥. المباضة: المجامعة؛ من البضع - بالضم - وهو يطلق على عقد النكاح والجماع معاً، وعلى الفرج. وقال
الفقيمي: «يطلق على الفرج والجماع، ويطلق على التزويج أيضاً». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٧؛ النهاية،
ج ١، ص ١٣٣؛ المصباح المنير، ص ٥١ (بضع).

آدَمُ ﷺ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِئِيلُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ غَفَرَ^١ ذَنْبَكَ، وَقَبِلَ تَوْبَتَكَ، وَأَخْلَ لَكَ زَوْجَتَكَ، فَاَنْطَلَقَ آدَمُ، وَقَدْ غُفِرَ^٢ لَهُ ذَنْبُهُ، وَقَبِلَتْ مِنْهُ^٣ تَوْبَتُهُ، وَحَلَّتْ^٤ لَهُ زَوْجَتُهُ^٥.

٢ / ٦٧١٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَلَابَيْسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ، هَبَطَ^٦ عَلَى الصَّفَا، ١٩٢/٤ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الصَّفَا؛ لِأَنَّ الْمُصْطَفَى هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقُطِعَ لِلْجَبَلِ اسْمٌ مِنْ اسْمِ آدَمَ، يَقُولُ^٧ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ»^٨. وَهَبَطَتْ^٩ حَوَاءُ عَلَى الْمَرْوَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْمَرْوَةُ مَرْوَةً^{١٠} لِأَنَّ الْمَرْأَةَ هَبَطَتْ عَلَيْهَا، فَقُطِعَ لِلْجَبَلِ اسْمٌ مِنْ اسْمِ الْمَرْأَةِ، وَهَمَا جَبَلَانِ عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ وَشِمَالِهَا، فَقَالَ آدَمُ حِينَ فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَوَاءَ: مَا فُرِّقَ بَيْنِي وَبَيْنَ زَوْجَتِي إِلَّا وَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيَّ، فَاعْتَزَلْتُهَا، وَكَانَ يَأْتِيهَا بِالنَّهَارِ، فَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا^{١١}، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ^{١٢}، خَشِيَ أَنْ تَغْلِبَهُ

١. في «ظ، جد»: «+ لك».

٢. هكذا في «ظ، بح، ب، بح، بس، بف، جد، جن» والوافي والبحار. وفي «بث» والمطبوع: «وغفر».

٣. في «بعض»: «- منه».

٤. في «ظ، بس، جد»: «وأخلت».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٩، ح ١١٦٦٤، الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٦، ح ١٤٦٦٣، من قوله: «وبعث إليه جبرئيل ﷺ» فقال: السلام عليك؛ البحار، ج ١١، ص ١٩٤، ح ٤٨.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «أهبط».

٧. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي «القول».

٨. آل عمران (٣): ٣٣.

٩. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جد، جن» والوافي. وفي «بف»: «فهبطت». وفي المطبوع: «و

أهبطت».

١٠. في «ي، بث، بخ، جد، جن»: «- مروة».

١١. في «جد»: «النهار».

١٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي وفي المطبوع: «الليلة».

نَفْسُهُ عَلَيْهَا، رَجَعَ، فَبَاتَ عَلَى الصَّفَا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ^١ النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِآدَمَ أُسٌّ غَيْرُهَا، فَمَكَثَ آدَمُ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُثَ لَا يَتَكَلَّمُهُ اللَّهُ، وَ لَا يُرْسِلُ إِلَيْهِ رَسُولًا، وَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَبَاهِي بِضَبْرِهِ الْمَلَائِكَةَ، فَلَمَّا بَلَغَ الْوَقْتُ الَّذِي يُرِيدُ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يَتُوبَ عَلَى آدَمَ فِيهِ، أَرْسَلَ إِلَيْهِ جَبْرَائِيلَ^٢، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا آدَمَ الصَّابِرُ لِبَلِيَّتِهِ، الثَّابِتُ عَنْ خَطِيئَتِهِ^٣، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِأَعْلَمَكَ الْمَنَاسِكَ الَّتِي يُرِيدُ اللَّهُ^٤ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكَ بِهَا، فَأَخَذَ جَبْرَائِيلُ^٥ بِيَدِ آدَمَ^٦ حَتَّى أَتَى بِهِ مَكَانَ الْبَيْتِ^٧، فَنَزَلَ غَمَامٌ مِنَ السَّمَاءِ، فَأَظْلَمَ مَكَانَ الْبَيْتِ، فَقَالَ جَبْرَائِيلُ^٨: يَا آدَمَ، خُطَّ بِرِجْلِكَ^٩ حَيْثُ أَظْلَمَ الْغَمَامُ؛ فَإِنَّهُ قَبْلَهُ لَكَ وَ لَاخِرَ عَقَبِكَ مِنْ وَلَدِكَ، فَخُطَّ آدَمُ بِرِجْلِهِ^{١٠} حَيْثُ أَظْلَمَ الْغَمَامُ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ إِلَى مِئْى، فَأَرَاهُ مَسْجِدَ مِئْى، فَخُطَّ بِرِجْلِهِ^{١١}، وَ مَدَّ^{١٢} خِطَّةً^{١٣} الْمَسْجِدِ^{١٤} الْخَرَامِ بَعْدَ مَا خُطَّ مَكَانَ الْبَيْتِ^{١٥}.

ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ مِنْ مِئْى إِلَى عَرَافَاتٍ، فَأَقَامَهُ عَلَى الْمَعْرِفِ^{١٦}، فَقَالَ: إِذَا عَرَفْتَ الشَّمْسَ، فَاعْتَرِفْ بِذَنْبِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَ سَلِ^{١٧} اللَّهَ^{١٨} الْمَغْفِرَةَ وَ التَّوْبَةَ سَنَعِ

١. في «ي» بث، يخ، جن، «سُمِّي».

٢. في «بس»: «لخبطته» بدل «عن خطيئته». وفي الوسائل: - «الصابر لبلبيته، الثابت عن خطيئته».

٣. في «بث» يخ، بف، والوافي: - «الله».

٤. في الوسائل: - «التي يريد الله أن يتوب عليك - إلى - مكان البيت».

٥. في الوسائل: - «برجله».

٦. في «ي»: - «برجله».

٧. في «جد»: «ظُلَّ». وفي «ث» يخ، بف، والوافي والوسائل: - «أظْلَمَ».

٨. في «يخ»: - «حيث الغمام».

٩. في «ظ» والوسائل: «وقد». وفي «جد»: «فقد».

١٠. في الوسائل: «خطَّ».

١١. في الوسائل: «مسجد».

١٢. في الوافي: «يعني أنه» خطَّ أولاً مكان البيت، ثم خطَّ ثانياً المسجد الحرام، ثم خطَّ ثالثاً مسجد مِئْى بعد ما انطلق به جبرئيل إليه».

١٣. قال الجوهري: «التعريف: الوقوف بعرفات. يقال: عَرَفَ الناسُ، إذا شهدوا عرفات، وهو المعرَف».

للموقف». راجع. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٢ (عرف).

١٤. في الوافي والوسائل: «وأسأل».

١٥. في «ي»: - «الله».

مَرَّاتٍ^١، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ ﷺ، وَ لِذَلِكَ سُمِّيَ الْمُعْتَرَفُ؛ لِأَنَّ آدَمَ اعْتَرَفَ فِيهِ بِذَنْبِهِ، وَ جُعِلَ سَنَةً لِوُلْدِهِ يَغْتَرِفُونَ بِذُنُوبِهِمْ، كَمَا اعْتَرَفَ آدَمُ، وَ يَسْأَلُونَ التَّوْبَةَ كَمَا سَأَلَهَا آدَمُ.

ثُمَّ أَمَرَهُ جِبْرِئِيلُ، فَأَقَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَمَرَّ عَلَى الْجِبَالِ السَّبْعَةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَكْتَبِرَ عِنْدَ كُلِّ جَبَلٍ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ^٢ حَتَّى انْتَهَى إِلَى جَمْعٍ^٣، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ١٩٣/٤ جَمْعٍ ثَلَاثَ اللَّيْلِ، فَجَمَعَ فِيهَا^٤ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٥ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَنْبَطِحَ^٦ فِي بَطْحَاءِ جَمْعٍ، فَانْبَطَحَ فِي بَطْحَاءِ جَمْعٍ^٧ حَتَّى انْفَجَرَ الصُّبْحُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَضَعْدَ^٨ عَلَى الْجَبَلِ جَبَلِ جَمْعٍ، وَ أَمَرَهُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَنْ يَغْتَرِفَ بِذَنْبِهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَ يَسْأَلِ اللَّهَ^٩ التَّوْبَةَ وَ الْمَغْفِرَةَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ كَمَا أَمَرَهُ جِبْرِئِيلُ ﷺ، وَ إِنَّمَا جَعَلَهُ اغْتِرَافَيْنِ لِيَكُونَ سَنَةً فِي وَلَدِهِ، فَمَنْ لَمْ يَذْرُكْ مِنْهُمْ عَرَفَاتٍ وَ أَذْرَكَ جَمْعًا، فَقَدْ وَافَى^{١٠} حُجَّةً إِلَى مِنًى^{١١}.

١. في «جد»: - «وسل الله المغفرة والتوبة سبع مرّات».

٢. في الوسائل: - «آدم».

٣. «إلى جمع»، أي إلى مزدلفة؛ فإنه علم للمزدلفة، سُمِّيَتْ به لاجتماع الناس فيها، أو لأنَّ آدَمَ ﷺ وحّاه لما أمْهَطا اجتماعاً بها. راجع الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٤. في الوافي: «فيه».

٥. في «ط، ي، بث، جن» والوسائل: - «الآخرة». وفي «بس»: + «في».

٦. قال الجوهري: «بطحه، أي ألقاه على وجهه فانبطح. والأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى... والبطيحة والبطحاء مثل الأبطح». وقال ابن الأثير: «البطحاء: هو الحصى الصغار، وبطحاء الوادي وأبطحه: حصاه اللّذين في بطن المسيل». الصحاح، ج ١، ص ٣٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٤ (بطح). وانظر: الوافي، ج ١٢، ص ١١٣؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦.

٧. هكذا في «ط، ي، بث، بح، يخ، بف، حد» والوافي. وفي المطبوع: «وجمع». وفي «بس، جن»: - «فانبطح في بطحاء جمع».

٨. في الوسائل: «أن ينعده».

٩. في «بخ» والوافي: «الله».

١٠. في الوافي: «وفي».

١١. في «بخ» والوافي: - «إلى منى». وفي المرأة: «أي متبهاً إلى منى، ويمكن أن يقرأ: حجة - بالطاء - أي قصده».

ثُمَّ أَفَاضَ^١ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مِئَى، فَبَلَغَ مِئَى ضُحَى، فَأَمَرَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي مَسْجِدٍ مِئَى، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَبَ لِلَّهِ قُرْبَانًا لِيَقْبَلَ^٢ مِنْهُ، وَ يَعْرِفَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ تَابَ عَلَيْهِ، وَ يَكُونُ سُنَّةً فِي وَلَدِهِ الْقُرْبَانِ، فَقَرَّبَ آدَمُ قُرْبَانًا، فَقَبِلَ^٣ اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرْسَلَ نَارًا مِنَ السَّمَاءِ، فَقَبِلَتْ قُرْبَانُ آدَمَ.

فَقَالَ لَهُ^٤ جَبْرَائِيلُ: يَا آدَمَ^٥، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ؛ إِذْ عَلَّمَكَ الْمَنَاسِكَ الَّتِي يَتُوبُ بِهَا عَلَيْكَ، وَ قَبِلَ^٦ قُرْبَانَكَ، فَاخْلُقْ رَأْسَكَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِذْ قَبِلَ قُرْبَانَكَ^٧؛ فَخَلَقَ آدَمُ رَأْسَهُ تَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ أَخَذَ جَبْرَائِيلُ بِيَدِ آدَمَ^٨، فَأَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى النَّبْتِ، فَعَرَضَ لَهُ إِبْلِيسُ عِنْدَ الْجُمُرَةِ، فَقَالَ لَهُ إِبْلِيسُ لَعْنَهُ اللَّهُ^٩: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرَائِيلُ^{١٠}: يَا آدَمَ، أَرِمِهِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَ كَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً^{١١}، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ، فَذَهَبَ إِبْلِيسُ.

ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ^{١٢}؟ فَقَالَ لَهُ جَبْرَائِيلُ^{١٣}: أَرِمِهِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَ كَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ، فَذَهَبَ إِبْلِيسُ.

ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الثَّالِثَةِ^{١٤}، فَقَالَ لَهُ: يَا آدَمَ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ لَهُ

«إلى مئى من أحد المواقف. وقيل: أي وافى الميثاق الإلهي، و«حجة» مفعول لأجله، و«إلى» متعلق به».

١. في «جد»: «أفاض». ٢. في «بخ»: «تقبل الله».

٣. في «بخ» والوافي: «تقبل». ٤. في «ي»: «الوسائل»: - «له».

٥. في «بس»: - «يا آدم». ٦. في الوافي: «وقد قبل».

٧. في «بخ»: - «إذ قبل قربانك».

٨. في «ي»: «عليه اللعنة». وفي «ظ، جد»: - «لعنه الله». وفي «جن»: - «له إبليس لعنه الله».

٩. في «ي»، بخ، بف: - «يا آدم». ١٠. في الوسائل: + «فأمره».

١١. في «جن»: - «عند الجمرة الثانية، فقال له: يا آدم، أين تريد».

١٢. في الوسائل: + «يا آدم».

١٣. في العمرة: «رمي الجمرات الثلاث يوم العيد مخالف للمشهور، وسيأتي القول فيه، ولعله كان

جَبْرِئِيلُ ﷺ: اِزْمِه بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَكَبِّرْ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً، فَفَعَلَ ذَلِكَ آدَمُ، فَذَهَبَ
إِبْلِيسُ^١، فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ بَعْدَ مَقَامِكَ هَذَا أَبَدًا.

١٩٤/٤

ثُمَّ انْطَلَقَ بِهِ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَمَرَهُ^٢ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ
آدَمُ، فَقَالَ لَهُ^٣ جَبْرِئِيلُ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ^٤ ذَنْبَكَ، وَقَبِلَ تَوْبَتَكَ، وَأَحْلَى لَكَ
رَوْحَتَكَ^٥.

● مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَصِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ
عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ^٧، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّلِيمِ، عَنْ

❦ في شرعه ﷺ كذلك.

١. في «ظ، بث، بح، بخ، بع»، - «فذهب إبليس». وفي «بس»: - «ثم عرض له - إلى - فذهب إبليس».

٢. في الوافي: «وأمره».

٣. في الوسائل: - «له».

٤. في «بخ، بف»، والوافي والوسائل: - «لك».

٥. في «جن»: «زوجك». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وأحل لك زوجتك، لعل هذا القول كان بعد السعي وطواف آخر
- كما مر - فسقط من الرواة، أو منه ﷺ إحالة على الظهور أو تقيّة».

٦. تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، بسند آخر. مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ١٢، ص ١٣١، ح ١١٦٦٥؛ الوسائل،
ج ١١، ص ٢٢٧، ح ١٤٦٦٤، من قوله: «أرسل إليه جبرئيل ﷺ فقال: السلام عليك يا آدم».

٧. هكذا في «بخ، بف، جر» وحاشية «ي» والوافي. وفي «ظ، ي، بث، بح، بس، جد، جن» والمطبوع
والوسائل: «إسماعيل بن حازم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد رواية محمد بن سنان عن إسماعيل بن حازم في موضع، وقد تكررت رواية
[محمد] بن سنان عن إسماعيل بن جابر في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٩١ - ٣٩٢؛
وج ٢٢، ص ٣٩٩.

وتقدّمت في الكافي، ح ٧٦٨، رواية محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر وعبد الكريم
بن عمرو عن عبد الحميد بن أبي الدليم، عن أبي عبد الله ﷺ.

ويؤيد ذلك أن خبرها هذا رواه الصدوق في علل الشرائع، ص ٤٠٠، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي
الخطّاب، قال: حدّثنا محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عمر - والصواب «عمرو» - عن
عبد الحميد بن أبي الدليم عن أبي عبد الله ﷺ.

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ مِثْلَهُ. ^٢

٦٧٢٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ

وَجَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا طَافَ آدَمُ بِالْبَيْتِ وَانْتَهَى ^٣ إِلَى الْمَلْتَزَمِ ^٤، قَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: يَا آدَمَ، أَقْرَ لِرَبِّكَ بِذُنُوبِكَ فِي هَذَا الْمَكَانِ» قَالَ: «فَوَقَفَ آدَمُ عليه السلام، فَقَالَ: يَا رَبِّ، إِنَّ لِكُلِّ عَامِلٍ أَجْرًا وَقَدْ عَمِلْتُ، فَمَا أُجْرِي ^٥ فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ ^٦: يَا آدَمَ، قَدْ عَفَرْتُ ذَنْبَكَ ^٧، قَالَ ^٨: يَا رَبِّ، وَ لَوْلَايَ ^٩، أَوْ لِدُرِّيَّتِي ^{١٠}؟ فَأَوْحَى اللَّهُ ^{١١} - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ ^{١٢}: يَا آدَمَ، مَنْ جَاءَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ، وَأَقْرَ ^{١٣} بِذُنُوبِهِ، وَ تَابَ كَمَا تَنَبَّأَتْ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، عَفَرْتُ لَهُ ^{١٤}».

١. في «ي»: «+» قال: لَمَّا طَافَ آدَمُ عليه السلام.

٢. علل الشرائع، ص ٤٠٠، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عمر، عن عبد الحميد بن أبي الديلم، من قوله: «فلَمَّا بلغ الوقت الذي يريد الله عز وجل أن يتوب على آدم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٣٣، ح ١١٦٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٧، ذيل ح ١٤٦٦٤.

٣. في «ظ»، بخ، بس، بف، جد، والوافي: «فانتهى».

٤. الالتزام: الاعتناق من المعانقة. ويقال لما بين باب الكعبة والحجر الأسود: الملتزم - بفتح الراء -؛ لأنَّ الناس يعتقونه أي يضمُّونه إلى صدورهم. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٩؛ المصباح المنير، ص ٥٥٣؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٦٢ (لزم).

٥. في «ي»، بث، بخ، بس، بف: «+» قال:

٦. في «ي»، بخ: «-» «إليه».

٧. في «بخ»، بف، والوافي: «لك». وفي الوسائل: «لك ذنبك».

٨. في «ظ»، بخ، بس، بف، جد، والوافي: «فقال».

٩. في «س»: «فلولدي».

١٠. في «بخ»: «ولذرِّيَّتِي».

١١. في «جن»: «-» «الله».

١٢. في «بخ» والوافي: «فأقر».

١٣. الوافي، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١١٦٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٦، ح ١٧٩١٤.

- ٦٧٢١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَمَّا أَفَاضَ آدَمُ مِنْ مِئِي، تَلَقَّتْهُ الْمَلَائِكَةُ^٣، فَقَالُوا^٤: يَا
آدَمُ، بَرَّ حَجَّكَ^٥، أَمَا إِنَّهُ^٦ قَدْ حَجَجْنَا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ تَحُجَّهُ^٧ بِالْفَنِي عَامٍ^٨».
- ٦٧٢٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٩، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بِلَالٍ
الْمَكِّيُّ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى فِيمَا بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
رَكَعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْكُمْ صَلَّى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟
فَقَالَ: «هَذَا الْمَكَانُ الَّذِي تَيْبَ^{١١} عَلَى آدَمَ فِيهِ»^{١٢}.
- ٦٧٢٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: ١٩٥ / ٤
-
- ١ . هكذا في «ظ»، ي، بح، بس، بفس، جد، جن». وفي «بث» وحاشية «بح» والمطبوع: - «ابن إبراهيم».
- ٢ . في الفقيه وتفسير القمي: + «بالأبطح».
- ٣ . في الوسائل، ح ١٤١١٢: «فقال».
- ٤ . في «ث»: «حجبتك». وفي «بَرَّ حَجَّكَ» بفتح الباء معلوماً وضمتها مجهولاً؛ يقال: بَرَّ حَجَّجَهُ، وَبَرَّ حَجَّجَهُ، وَبَرَّ اللَّهُ حَجَّجَهُ، أي قبل؛ من البرّ. وهو الثواب والصلة والخير والاتساع في الإحسان. راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (برر).
- ٥ . في «ظ»، بس، جد، والوسائل والفقيه وتفسير القمي: «إنّا».
- ٦ . في تفسير القمي: «قبلك هذا البيت» بدل «هذا البيت قبل أن تحجّه».
- ٧ . تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، ذيل الحديث الطويل، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله^٨، (الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٢٢٧٥، مرسلاً. الوافي، ج ١٢، ص ١٣٥، ح ١١٦٧١؛ الوسائل، ح ١١، ص ٩، ح ١٤١١٢؛ و ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٥).
- ٨ . تقدّم مثل السند في الكافي، ح ٥٨٨٤، وتكلّمنا عنه هناك، فلاحظ.
- ٩ . في «بث»: «تاب». وفي «بف»: «تست».
- ١٠ . الوافي، ج ١٢، ص ١٣٤، ح ١١٦٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٣، ح ٦٥٢٨؛ و ج ١٣، ص ٤٢٦، ح ١٨١٢١؛ البحار، ج ١١، ص ١٩٦، ح ٥٠.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ آدَمَ حَيْثُ حَجَّ^١ : بِمَا^٢ خَلَقَ رَأْسَهُ ؟
فَقَالَ : «نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِئِيلٌ عليه السلام بِيَاقُوتَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ ، فَأَمَرَهَا^٣ عَلَى رَأْسِهِ ، فَتَنَازَرَتْ
شَعْرَةً^٤» .

٥ - بَابُ عِلَّةِ الْحَرَمِ وَكَيْفَ صَارَ هَذَا الْمِقْدَارَ

١ / ٦٧٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، قَالَ :
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الْحَرَمِ وَ أَغْلَامِهِ : كَيْفَ صَارَ بَعْضُهَا أَقْرَبَ^٦ مِنْ بَعْضٍ ،
وَبَعْضُهَا أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ ؟

فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ ، هَبَطَ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ^٧ ، فَشَكَا
إِلَى رَبِّهِ الْوَحْشَةَ ، وَأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَا كَانَ يَسْمَعُهُ فِي الْجَنَّةِ^٨ ، فَأَهْبَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
عَلَيْهِ^٩ يَاقُوتَةَ حَمْرَاءَ ، فَوَضَعَهَا فِي^{١٠} مَوْضِعِ الْبَيْتِ ، فَكَانَ^{١١} يَطُوفُ بِهَا آدَمُ ، فَكَانَ

١ . في الوافي : «حيث حج آدم» بدل «عن آدم حيث حج» .

٢ . في البحار : «بمّا» .

٣ . في الوافي : «فأمر بها» .

٤ . «فتناثر شعره» ، أي تساقط متفرقاً ، يقال : نثر الشيء يَنثُرُهُ ، ونثره : رماه متفرقاً فانتثر وتناثر . راجع
القاموس المحيط ج ١ ، ص ٦٦٥ (نثر) .

٥ . الفقيه ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، ح ٢٢٦٧ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ج ١٢ ،
ص ١٣٤ ، ح ١١٦٦٩ : الوسائل ج ١٤ ، ص ٢١١ ، ح ١٩٠٠٦ : البحار ج ١١ ، ص ١٩٦ ، ح ٥١ .

٦ . في الوافي : «يعني إلى البيت» . وفي المرأة : «أي الكعبة» .

٧ . في المرأة : «قوله عليه السلام : على أبي قبيس ، لعل المراد به الصفا ؛ لأنه جزء من أبي قبيس ، أو لأنه نزل أولاً على
الصفا ، ثم صعد الجبل» .

٨ . في الوافي : «يعني من النعمات الأنيفة المعجبة من تسبيح الملائكة وتمجيدهم» .

٩ . في «بيح ، بف» : - «عليه» .

١٠ . في «ظ ، جد» وحاشية «بيح» : «وكان» .

١١ . في «ي» : - «في» .

ضَوُّوْهَا يَبْلُغُ مَوْضِعَ الْأَعْلَامِ، فَيَعْلَمُ^٢ الْأَعْلَامَ عَلَى ضَوِّيْهَا، وَجَعَلَهُ اللَّهُ حَرَمًا^٣.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام نَحْوَ هَذَا^٤.

٦٧٢٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام: «أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَى جَبْرِئِيلَ عليه السلام: أَنَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَأَنْتَ^٦ قَدْ رَجِمْتَ آدَمَ وَ حَوَاءَ لَمَّا شَكَّنَا إِلَيْيَ مَا شَكَّنَا^٧، فَاهْبِطْ عَلَيْهِمَا بِخِيْمَةٍ مِنْ خِيَمِ الْجَنَّةِ^٨، وَ عَزَّهِمَا عَنِّي بِفِرَاقِ الْجَنَّةِ، وَاجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي الْخِيْمَةِ^٩، فَإِنِّي قَدْ رَجِمْتُهُمَا؛ لِإِكْبَائِهِمَا وَ وَخْشَتِهِمَا فِي وَحْدَتِهِمَا، وَانْصِبِ الْخِيْمَةَ عَلَى الثَّرْعَةِ^{١٠} الَّتِي بَيْنَ جِبَالِ مَكَّةَ».

١. في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف»: «مواضع».

٢. في «ظ»: «فَعْلَمَ». وفي «بف» والتهديب والعلل، ج ٢، ص ٤٢٠ والعيون: «فَعْلَمْتُ».

٣. علل الشرائع، ص ٤٢٠، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٣١، بسندهما عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم. قرب الإسناد، ص ٣٦٠، ح ١٢٩٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي الحسن عليه السلام، علل الشرائع، ص ٤٢٢، ح ٤، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٢، ذيل ح ٢١١٤، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١١٧٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢١، ذيل ح ١٧٦٠١.

٤. في «ي، بح، بخ، بس»: - «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا - إِلَى - نَحْوِ هَذَا». وفي الوافي: «مِثْلُهُ» بدل «نَحْوِ هَذَا».

■ الوافي، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١١٧٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢١، ذيل ح ١٧٦٠١.

٦. في «ي، بح» والعلل: «أَنْتَ» بدون الواو.

٧. في الوافي: «يَعْنِي مِنْ فِرَاقِ الْجَنَّةِ وَمِفَارِقَةِ كُلِّ مِنْهُمَا صَاحِبِهِ حَيْثُ كَانَ أَحَدُهُمَا عَلَى الصِّفَا وَالْآخِرَ عَلَى الْمَرْوَةِ». في «ظ، ي، بث، بح»: - «مِنْ خِيَمِ الْجَنَّةِ».

٨. في العلل: - «وَعَزَّهِمَا عَنِّي - إِلَى - فِي الْخِيْمَةِ».

١٠. قال ابن الأثير: «الثَّرْعَةُ فِي الْأَصْلِ: الرُّوْضَةُ عَلَى الْمَكَانِ الْمَرْتَفِعِ خَاصَّةً». وقال الفيروز آبادي: «الثَّرْعَةُ -

١٩٦/٤

قَالَ: «وَالْتَزَعُهُ مَكَانُ الْبَيْتِ وَقَوَاعِدِهِ الَّتِي رَفَعَتْهَا الْمَلَائِكَةُ قَبْلَ آدَمَ، فَهَبَطَ جَبْرَائِيلُ عليه السلام عَلَى آدَمَ بِالْخِيْمَةِ عَلَى مِقْدَارِ أَزْكَانِ الْبَيْتِ وَقَوَاعِدِهِ فَنَصَبَهَا».

قَالَ: «وَأُنْزِلَ ^٢ جَبْرَائِيلُ آدَمَ مِنَ الصَّفَا، وَأُنْزِلَ حَوَاءٌ مِنَ الْمَرْوَةِ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْخِيْمَةِ» قَالَ: «وَكَانَ عَمُودُ الْخِيْمَةِ قُضِيبٌ ^٣ يَأْقُوبُ أَحْمَرٌ ^٤، فَأَضَاءَ نُورُهُ ^٥ وَضَوْؤُهُ جِبَالٌ مَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا» قَالَ: «وَأَمْتَدَّ ^٦ ضَوْؤُ الْعَمُودِ» قَالَ: «فَهُوَ مَوَاضِعُ ^٧ الْحَرَمِ ^٨ الْيَوْمَ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ ضَوْؤُ الْعَمُودِ» قَالَ: «فَجَعَلَهُ اللَّهُ حَرَمًا؛ لِحُرْمَةِ الْخِيْمَةِ وَالْعَمُودِ؛ لِأَنَّهُمَا ^٩ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالَ: «وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْحَسَنَاتِ فِي الْحَرَمِ مُضَاعَفَةً وَالسَّيِّئَاتِ مُضَاعَفَةً».

قَالَ ^{١٠}: «وَمَدَّتْ أَطْنَابُ الْخِيْمَةِ حَوْلَهَا ^{١١}، فَمُنْتَهَى أَوْتَادُهَا مَا حَوْلَ الْمَسْجِدِ

«بالضم -: الباب، ومفتوح الماء حيث يستقي الناس، والدرجة، والروضة في مكان مرتفع، ومقام الشاربة على الحوض، والمراقبة من المنبر، وفؤهة الجدول». وفي المرأة: «كذا في نسخ الكتاب بالتاء المثناة فوقانية والراء والعين المهملتين، وهي بالضم» ثم نقل في معناها كلام الفيروز آبادي إلى أن قال: «والمراد بها هنا إما الدرجة أو الروضة. وفي أكثر نسخ علل الشرائع: النزعة، بالون والزاي المعجمة، ولعلها كناية عن المكان الخالي عن الشجر والنبات تشبيهاً بنزعة الرأس التي لا ينبت فيها شعر». وراجع: النهاية، ج ١، ص ١٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٥٠ (ترع).

١. في الوافي: «إلى».

٢. في الوافي: «فأنزل».

٣. في حاشية «بث»: «+ من». وفي العلل: «قضيباً من».

٤. في «بخ»: «- أحمر». ٥. في «بخ»: «بنوره».

٦. في حاشية «بث» والعلل: «فامتد».

٧. في «بخ»: «+ العمود».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: فهو مواضع الحرم، الضمير راجع إلى ما حولها، أو إلى محل امتداد ضوء العمود، والمراد بمواضع الحرم مواضع أميال الحرم، وإن استقام بدون تقدير أيضاً».

٩. في «بث» والوافي: «لأنهن». وفي «بس»: «لأنها».

١٠. في «ظ، ي، جد»: «وقال». ١١. في «بث»: «+ فمدت».

الْحَرَامُ^١ قَالَ: «وَكَانَتْ^٢ أُوتَادُهَا^٣ مِنْ عِقْيَانٍ^٤ الْجَنَّةِ، وَأُطْنَابُهَا مِنْ ضَفَائِرِ^٥ الْأَرْجَوَانِ^٦».

قَالَ: «وَأُوْحِيَ^٧ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جِبْرِئِيلَ^٨: اهْبِطْ عَلَى الْخِيَمَةِ بِسَبْعِينَ^٩ أَلْفَ مَلَكٍ يَخْرُسُونَهَا^{١٠} مِنْ مَرْدَةِ^{١١} الشَّيَاطِينِ، وَيُؤْنِسُونَ^{١٢} آدَمَ، وَيَطُوفُونَ حَوْلَ الْخِيَمَةِ^{١٣} تَعْظِيماً لِلْبَيْتِ وَالْخِيَمَةِ».

قَالَ: «فَهَبَطَ بِالْمَلَائِكَةِ، فَكَانُوا بِخَضْرَى الْخِيَمَةِ يَخْرُسُونَهَا مِنْ مَرْدَةِ الشَّيَاطِينِ الْعُتَاةِ^{١٤}، وَيَطُوفُونَ^{١٥} حَوْلَ أَزْكَانِ الْبَيْتِ وَالْخِيَمَةِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، كَمَا كَانُوا يَطُوفُونَ

١. في «جن»: - «الحرام».

٢. في «جن»: «فإن كانت» بدل «وكانت».

٣. في العليل: + «صخرأ».

٤. العقيان - بكسر العين -: الذهب الخالص. ويقال: هو ما ينبت نباتاً في معدنه وليس ممّا يذاب من الحجارة.

راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٢٥٦؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٣ (عق).

٥. الضفيرة: خُضْلة قليلة، أو مجتمع من الشعر منسوجة على جذتها. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢،

ص ١٠٤٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠١ (ضفر).

٦. قال الجوهرى: «الأرجوان: صبيح أحمر شديد الحمرة. قال أبو عبيدة: وهو الذي يقال له: التّشاشنج. قال:

والنّهْزَمانِ دونه. ويقال أيضاً: الأرجوان معزب، وهو بالفارسية أَرْغَوَان، وهو شجر له نور أحمر أحسن ما

يكون، وكلّ لون يشبهه فهو أَرْجَوَان». وقال ابن الأثير: «وقيل: الكلمة عربية، والألف والنون زائدتان». راجع:

الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٠٦ (رجا).

٧. في «بع، يخ، وحاشية «بث»: «فأوحى».

٨. في «بغ، بس، وحاشية «بث»: «سبعين».

٩. في «ظ، بس»: «تخرسونها».

١٠. المردة، جمع مارد، وهو من الرجال: العاتى الشديد. قال الراغب: «المارد والمريد من شياطين الجنّ

والإنس: المتعرّض من الخيرات، من قولهم: شجر أُمرد: إذا تعرّض من الورق». راجع: المفردات للراغب،

ص ٧٦٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

١١. في «بس»: «وتؤنسون». وفي «بغ، جد»: «يؤنسون» بدون الواو.

١٢. في «بع»: «البيت».

١٣. «العتاة» من العتوّ، بمعنى التجبّر والتكبر. ويقال: تعتّى فلان وتعنت فلانة: إذا لم تَطع. راجع: ترتيب كتاب

العين، ج ٢، ص ١١٣٧؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨١ (عتو).

١٤. في «بغ»: «يطوفون» بدون الواو.

فِي السَّمَاءِ حَوْلَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ» قَالَ: «وَأَزْكَانُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ فِي الْأَرْضِ جِئَالَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَى جَبْرَائِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ اهْبِطْ إِلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، فَنَحْهَمَا^١ عَنْ مَوَاضِعِ قَوَاعِدِ بَيْتِي، وَارْفَعْ قَوَاعِدَ بَيْتِي لِمَلَائِكَتِي، ثُمَّ^٢ وَلِدِ آدَمَ، فَهَبْطَ جَبْرَائِيلَ عَلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ^٣ فَأَخْرَجَهُمَا مِنَ الْخِيْمَةِ، وَنَحَّاهُمَا عَنْ تَرْعَةِ الْبَيْتِ، وَنَحَى الْخِيْمَةَ عَنْ مَوْضِعِ التَّرْعَةِ».

قَالَ: «وَوَضَعَ آدَمَ عَلَى الصَّفَا، وَحَوَّاءَ عَلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَ آدَمُ: يَا جَبْرَائِيلُ، أَسْخَطُ^٤ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَوْلَتْنَا وَفَرَّقَتَ بَيْنَنَا، أَمْ بِرِضَى وَتَقْدِيرِ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ لَهُمَا: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِسَخَطٍ^٥ مِنَ اللَّهِ عَلَيْكُمَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، يَا آدَمُ إِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ - الَّذِينَ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ لِيُؤْنِسُوكَ وَيَطُوفُوا^٦ حَوْلَ أَزْكَانِ الْبَيْتِ^٧ وَالْخِيْمَةِ - سَأَلُوا اللَّهَ أَنْ يَبْنِيَ لَهُمْ مَكَانًا^٨ الْخِيْمَةَ بَيْتًا عَلَى مَوْضِعِ التَّرْعَةِ الْمُبَارَكَةِ جِئَالَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، فَيَطُوفُونَ حَوْلَهُ كَمَا كَانُوا يَطُوفُونَ فِي السَّمَاءِ حَوْلَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيَّ أَنْ أَنْحِيكَ وَارْفَعَ الْخِيْمَةَ، فَقَالَ آدَمُ: قَدْ^٩ رَضِينَا^{١٠} بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَنَافِذِ أَمْرِهِ فِينَا، فَرَفَعَ قَوَاعِدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ^{١١} بِحَجَرٍ مِنَ الصَّفَا، وَحَجَرٍ مِنَ الْمَرْوَةِ، وَحَجَرٍ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ، وَحَجَرٍ مِنْ جَبَلِ السَّلَامِ وَهُوَ ظَهَرُ

١. يقال: نَحَيْتُهُ فَنَحَيْتُ، أي باعدته. ويقال: نَحَى الرَّجُلَ عَنْ مَوْضِعِهِ، أي صرفه وعزله. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٦٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٢ (نحر).

٢. في «ي»: «فَنَحْهَمَا عَنْ مَوَاضِعِ مَوَاضِعِ - إِلَى - آدَمَ وَحَوَّاءَ».

٣. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٤. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٥. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٦. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٧. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٨. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

٩. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

١٠. في «ي»: «ي». في «ي»: «ي». في «ي»: «ي».

الْكُوفَةِ^١.

وَأَوْحَى^٢ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جَبْرَيْلَ أَنْ ابْنِهِ، وَ أَيْمَةً، فَأَقْتَلَعَ جَبْرَيْلُ الْأَخْجَارَ الْأَزْبَعَةَ بِأَمْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ مَوَاضِعِهِنَّ بِجَنَاحِهِ، فَوَضَعَهَا حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْكَانِ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِيدِهِ الَّتِي قَدَّرَهَا الْجَبَّارُ، وَنَصَبَ أَعْلَامَهَا، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى جَبْرَيْلَ^٣ أَنْ ابْنِهِ وَأَيْمَةً بِحِجَارَةٍ مِنْ أَبِي قَتَيْبٍ^٤، وَاجْعَلْ لَهُ بَابَيْنِ: بَاباً شَرْقِيّاً، وَبَاباً غَرْبِيّاً.

قَالَ: «فَاتَمَّهُ جَبْرَيْلُ^٥، فَلَمَّا أَنْ فَرَعَ طَافَتْ حَوْلَهُ الْمَلَائِكَةُ، فَلَمَّا نَظَرَ آدَمَ وَ حَوَاءَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ يَطُوفُونَ حَوْلَ الْبَيْتِ، انْطَلَقَا، فَطَافَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ خَرَجَا يَطْلُبَانِ مَا يَأْكُلَانِ»^٦.

٦ - بَابُ ابْتِلَاءِ الْخَلْقِ وَ اخْتِبَارِهِمْ بِالْكَعْبَةِ

١ / ٦٧٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُسْرِ^٧، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

١. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، جد، جن»: «الكعبة». وفي الوافي: «في بعض النسخ بدل ظهر الكوفة: ظهر الكعبة. ويشبه أن يكون تصحيحاً».

٢. في «يح» والعلل: «فأوحى».

٣. في المرأة: «يمكن أن يكون المراد به الحجر الأسود، لأنه كان مودعاً فيه».

٤. علل الشرائع، ص ٤٢٠، ح ٣، يستند عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. تفسير العياشي، ح ١، ص ٣٥، ح ٢١، عن عطاء، عن أبي جعفر، عن آبائه^٨ عن رسول الله^٩، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١١٧٣٢: الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٩، ح ١٧٥٨١، من قوله: «ثم قال: إن الله عز وجل أوحى إلى جبرئيل بعد ذلك».

٥. في «بث، يخ، بف» وحاشية «جن»: «محمد بن أبي نصر». وفي «س» وحاشية «بف»: «محمد بن أبي بشير». وفي «جر» والوافي والوسائل، ح ١٤١١٦: «محمد بن أبي يسير». وفي الوسائل، ح ٥٢٠٣: «محمد بن أبي ميسر».

هذا، وقد تقدم في الكافي، ح ٣٣٠ خبر يذكر بعض محاورات أبي عبد الله^{١٠} مع ابن أبي العوجاء عن محمد بن

عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ:

كَانَ ابْنُ أَبِي الْعَوَّجَاءِ مِنْ تَلَامِذَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَانْحَرَفَ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقِيلَ لَهُ^٢: تَرَكْتَ مَذْهَبَ صَاحِبِكَ، وَدَخَلْتَ فِيمَا لَا أَضِلُّ لَهُ وَلَا حَقِيقَةً؟

فَقَالَ: إِنَّ صَاحِبِي كَانَ مُخَلَّطاً، كَانَ^٣ يَقُولُ طَوَّراً بِالْقَدْرِ، وَطَوَّراً بِالْجَنِّ، وَمَا أَعْلَمُهُ اغْتَفَدَ مَذْهَباً دَامَ عَلَيْهِ، وَقَدِيمَ مَكَّةَ مَتَمَرِّدَا وَإِنْكَاراً عَلَى مَنْ يَحْتَجُّ، وَكَانَ يَكْزُرُهُ الْعُلَمَاءُ مَجَالِسَتَهُ وَمَسَاءَلَتَهُ لِحُبِّهِ لِسَانِهِ وَفَسَادِ ضَمِيرِهِ، فَاتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤، فَجَلَسَ إِلَيْهِ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ نَظَرَائِهِ، فَقَالَ^٥: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ الْمَجَالِسَ أَمَانَاتٍ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ بِهِ سَعَالٌ^٦ أَنْ يَسْأَلَ، أَفَتَأْذَنُ فِي الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: «تَكَلَّمْ».

«أبي عبد الله عن محمد بن إسماعيل عن داود بن عبد الله عن عمرو بن محمد عن عيسى بن يونس وذلك الخبر وخبرنا هذا قطعتان من خبر واحد كما يعلم من التوحيد للصدوق، ص ٢٥٣، ح ٤. والظاهر اتحاد محمد بن إسماعيل مع محمد بن أبي يسر (بشير)، ولا يبعد أن الصواب في «محمد بن أبي يسر» هو محمد بن أبي بشر، كما يظهر من ملاحظة الأسناد ومقارنتها معاً: أنظر على سبيل المثال: الأعمالي للصدوق، ص ١٩٧، المجلس ٤٢، ح ٤؛ وص ٢٠٢، المجلس المذكور، ح ١٤-١٥؛ علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١، ص ٢٣٢، ح ٩؛ وص ٢٣٤، ح ٢، ص ٤٨٢، ح ١؛ كمال الدين، ص ٧٣؛ ثواب الأعمال، ص ٢٥٢، ح ٢. ومحمد بن جعفر الرازي عن محمد بن أبي بشر، في ثواب الأعمال، هو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي المتحد مع محمد بن أبي عبد الله.

١. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جر، جن» والوسائل. وفي «ي»: «عمر بن محمد». وفي المطبوع: «[محمد بن] عمرو بن محمد».

ويؤيد ما أثبتناه مضافاً إلى ما تقدّمت الإشارة إليه من الكافي، ح ٣٣٠، ورود الخبر في التوحيد أيضاً؛ فقد رواه الصدوق بسنده عن أبي سليمان داود بن عبد الله عن عمرو بن محمد، عن عيسى بن يونس.

٢. في «ي»: «له».

٣. في «جن»: «- كان».

٤. في «بس، جن»: «بالقدرة».

٥. في «بف»: «تكره».

٦. في حاشية «بث»: «+ له».

٧. «السعال» هو الصوت من وجع الحلق واليبوسة فيه. والظاهر أنه من أمثال العرب وكناية عن أن لي شبهة، ولا بد لي أن أقولها لتدفع شبهتي. وهذه الكلمة أيضاً اعتذار منه لكلا يقال له: إنه ملحد، بل يكون له المنخرج

فَقَالَ^١: إِيَّيْكُمْ تَدُوسُونَ^٢ هَذَا الْبَيْدَرَ^٣، وَتَلُودُونَ بِهَذَا الْحَجَرِ، وَتَعْبُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ^٤ بِالطُّوبِ^٥ وَ الْمَدَرِ^٦، وَتَهْزِلُونَ حَوْلَهُ هَزْلَةً الْبَعِيرِ إِذَا نَفَرَ؟ إِنَّ^٧ مَنْ فَكَّرَ فِي هَذَا وَقَدَّرَ، عَلِمَ^٨ أَنَّ هَذَا فِعْلٌ أُسَّسَ غَيْرَ حَكِيمٍ وَلَا ذِي نَظَرٍ، فَقُلْ: فَإِنَّكَ رَأْسُ ١٩٨/٤ هَذَا الْأَمْرِ وَ سَنَامُهُ، وَ أَبُوكَ أُسُّهُ^٩ وَ تَمَامُهُ^{١٠}.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَ أَغْمَى قَلْبَهُ، اسْتَوْخَمَ^{١١} الْحَقَّ،

بَلَّيْتُ لَا أَعْتَقِدُهُ، وَلَكِنْ أُرِيدُ حُلَّ الشَّبْهِ.

وفي الوافي: «سأل أبا عبد الله بقوله هذا (أي قوله: المجالس أمانات) أن يكتفم عليه قوله لئلا يظهر الحاحه للباس، فيفتي بقتله. ثم شبه من ضاق صدره عن كتمان سره فبادر إلى إظهاره حيث لم يمكنه الصبر عليه بمن به سعال فيسعل». راجع: روضة المتقين، ج ٤، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤١؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٩٦ (سعل).

١. في «جن»: «قال».

٢. الدُّوس: الوطء بالرجل، وقال الخليل: «الدوس: شدة الوطء بالأقدام حتى يتفتت ما وُطئ بالأقدام والقوائم، كما يتفتت قصب السنايل فيصير تبنًا». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٠٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٥١ (دوس).

٣. «الْبَيْدَرُ»: موضع الطعام الذي يُدلس فيه ويدق؛ ليخرج الحب من السنبل. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٤١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (بدر).

٤. في «ظ، يخ، بس، بف» وحاشية «ث، بح، جن» والوافي والفقيه والأُمالي للصدوق والتوحيد والعلل: «المرفوع». وفي حاشية «ي»: «+» «المرفوع».

٥. الطُّوب - بضم الطاء المهملة -: الأجر. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٣ (طوب).

٦. «الْمَدَرُ» جمع مَدْرَة، وهو التراب المتلبد. وبعضهم يقول: الطين العَلَك الذي لا يخالطه رمل. والعرب تسمى القرية مدرّة؛ لأنّ بنيانها عالياً من المدر. المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مدر).

٧. في «يخ، بف» والفقيه والأُمالي للصدوق: «- أَنْ».

٨. في العلل: «من فكّر في الأمر قد علم».

٩. في «يخ، بس»: «أُسَّسَهُ». والأُس: أصل البناء، ومبتدأ كل شيء. أنظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٦ (أسس).

١٠. في الأُمالي للصدوق والتوحيد والعلل: «ونظامه».

١١. في حاشية «ظ»: «استثقل». والاستيخام: الاستئفال، وعد الشيء غير موافق ولا مريء ولا عذب. والنَّجَم والنَّخِيم: ثقل. يقال: رَحِمَ الطعام: إذا ثقل فلم يستمرأ. وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: استوخم الحق،

وَلَمْ يَسْتَعِذْ بِهِ^٢، وَصَارَ^٣ الشَّيْطَانُ وَلِيَّةً^٤ وَرَبَّةً^٥ وَقَرِينَةً^٦، يُورِدُهُ مَنَاهِلَ^٧ الْهَلَكَةِ، ثُمَّ لَا يُصْدِرُهُ^٨، وَهَذَا بَيِّنٌ اسْتَعْبَدَ اللَّهُ بِهِ خَلْقَهُ لِيَخْتَبِرَ طَاعَتَهُمْ فِي إِتْيَانِهِ، فَحَثَّهُمْ عَلَى تَعْظِيمِهِ وَزِيَارَتِهِ، وَجَعَلَهُ مَحَلَّ أَنْبِيَائِهِ وَقِبْلَةً لِلْمُصَلِّينَ إِلَيْهِ^٩، فَهُوَ شُعْبَةٌ مِنْ رِضْوَانِهِ، وَطَرِيقٌ يُؤَدِّي إِلَى غُفْرَانِهِ، مَنْصُوبٌ عَلَى اسْتِوَاءِ الْكَمَالِ^{١٠}، وَمَجْمَعُ^{١١} الْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ، خَلَقَهُ اللَّهُ قَبْلَ دُخُولِ^{١٢} الْأَرْضِ بِأَلْفِي عَامٍ، فَأَحَقُّ مِنْ^{١٣} أَنْ أُطِيعَ فِيمَا أَمَرَ، وَأَنْتَهِيَ

١. أي وجده وخيماً ثقبلاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٦٤ (وخم): مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣.

١. في الوافي: «فلم».

٢. قرأ العلامة المجلسي فعلاً من الاستعداد، حيث قال في المرأة: «قوله: لم يستعذ به، أي لم يجده عذبا».

٣. في «ي»، بح، جد: «فصار».

٤. في حاشية «جن»: «+ وقرينه».

٥. في «ظ»، ي، بح، بخ، بيف، جد، جن: «- قرينه». وفي «بث»، بيف: «قرينه» بدون الواو. وفي «س»: «وqرب».

٥. في «ظ»، ي، بح، بخ، بيف، جد، جن: «- قرينه».

٦. قال الفيروزآبادي: «المَنْهَلُ: المشرب، والشُّرب، والموضع الذي فيه المشرب». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٧.

٧. الإصدار: الإرجاع، يقال: أصدرته فصدر، أي أرجعته فرجع، واختاره العلامة المجلسي هنا. وقال الفيومي: «صدر القوم صدوراً، من باب قعد، وأصدرته بالألف، وأصله الانصراف، يقال: صدر القوم وأصدرناهم، إذا صرفتهم»، وكأنه اختاره العلامة الفيض، حيث قال: «الإصدار: الإخراج». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٠؛ المصباح المنير، ص ٣٣٥ (صدر).

٨. في «بث»، بخ، وحاشية «جن» والوسائل، ح ١٤١١٦ والفقير والأمالى للصدوق والتوحيد والعلل «له».

٩. في المرأة: «قال الوالد العلامة -رفع الله مقامه -: نصبه على استواء الكمال: هو جعل كل فعل من أفعاله سبباً لرفع رذيلة من الرذائل النسائية، وموجباً لحصول فضيلة من الفضائل القلبية، أو المراد به الكمالات المعنوية للكعبة التي يفهمها أرباب القلوب، ويؤيده قوله: «ومجمع العظمة والجلال»، فإن عظمت وجلالته معنويتان، أو التعظيم الذي في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ﴾ [المرة (٢): ١٢٥ و...] بإضافة الاختصاص وتعظيم أنبيائه له حتى صار معظماً في قلوب المؤمنين، ويقاسون الشدائد العظيمة في الوصول إليه».

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «مجتمع».

١١. الدخو البسط والتوسعة؛ يقال: دحوت الشيء، أي بسطته ووسعته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤؛

النهاية، ج ٢، ص ١٠٦ (دحا). ١٢. في «بث»: «+ أن».

عَمَّا نَهَى^١ عَنْهُ وَزَجَرَ^٢، اللَّهُ مُنْشِئُ الْأَزْوَاجِ^٣ وَالصُّوَرِ^٤.

٢ / ٦٧٢٧. وَرَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ فِي حُطْبَةٍ لَهُ:

«وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - بِأَنْبِيَائِهِ حَيْثُ بَعَثَهُمْ أَنْ يَفْتَحَ لَهُمْ كُنُوزَ الدَّهْبَانِ^٦، وَمَعَادِنِ الْعِيقَانِ^٧، وَمَعَارِسِ الْجَنَانِ، وَأَنْ يَخْشُرَ^٨ طَيْرَ السَّمَاءِ وَوَحْشَ الْأَرْضِ مَعَهُمْ، لَفَعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لَسَقَطَ الْبَلَاءُ، وَبَطَلَ الْجَزَاءُ، وَاضْمَحَلَّ الْإِبْتِلَاءُ^٩، وَلَمَّا وَجَبَ لِلْقَائِلِينَ^{١٠} أَجُورُ الْمُبْتَلِينَ، وَلَا لِحَقِّ الْمُؤْمِنِينَ ثَوَابُ الْمُخْسِنِينَ، وَلَا لَزِمَتْ

١. في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» وحاشية «بح»: «والله».

٢. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جد، جن»: «ودكر». وما في المتن هو الأظهر؛ فإنه مصافاً إلى كونه ملائماً لسياق ألفاظ الخبر، مؤيد بما ورد في الوافي والفقيه والإرشاد، وقد صرح في الوافي بأخذه من الكافي، وتشهد القرائن بأخذ الصدوق أيضاً الخبر من الكافي.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «المنشئ للأرواح». وفي حاشية «بث»: «السحاب» بدل «الأرواح».

٤. التوحيد، ص ٢٥٣، صدر ح ٤، بسنده عن أبي سليمان داود بن عبدالله، عن عمرو بن محمد. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٩، صدر ح ٢٣٢٥؛ والأُمالي للصدوق، ص ٦١٦، المجلس ٩٠، صدر ح ٤؛ وعلل الشرائع، ص ٤٠٣، صدر ح ٤، بسند آخر. الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٩، ضمن الحديث، بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن العباس بن عمرو الفقيمي. وفي كل المصادر مع اختلاف سير الوافي، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١١٧٢٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٥٢٠٣، إلى قوله: «وجعله محل أنبيائه وقبلة للمصلين إليه» ملخصاً؛ وفيه، ج ١١، ص ١٠، ح ١٤١١٦، من قوله: «وهذا بيت استعبد الله به خلقه».

٥. في «جن»: «كنز».

٦. «الدَّهْبَان» - بالكسر وبالضم -: جمع الذهب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٧٣؛ المصباح المنير، ص ٢١٠ (ذهب).

٧. في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» وحاشية «بح»: «البلدان» و«العيقان»: الذهب الحالص. وقيل: هو ما نبت منه نباتاً في معدنه وليس مما يُحْصَل من الحجارة، والألف والتون زائدتان. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٣ (عقا).

٨. في «يف»: «تحشر».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «واضمحلت الأنبياء».

١٠. في الوافي: «القائلين، من القبلولة؛ يعني لو لم يكن ابتلاء لكانوا مستريحين، فلا ينالون أجور المبطلين، ولم

الْأَسْمَاءُ^١ أَهْلِيَّهَا عَلَى مَعْنَى مُبِينٍ، وَ لِذَلِكَ^٢ لَوْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً^٣، فَظَلَّتْ^٤ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ، وَ لَوْ فَعَلَ لَسَقَطَ الْبُلُوْى عَنِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وَ لَكِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - جَعَلَ رُسُلَهُ أُولِي قُوَّةٍ فِي عَزَائِمِ نِيَّاتِهِمْ، وَ ضَعْفُهُ فِيمَا تَرَى الْأَعْيُنُ مِنْ حَالَاتِهِمْ، مِنْ قَنَاعَةٍ تَمْلَأُ الْقُلُوبَ وَ الْعْيُونَ غَنَاؤُهُ^٥، وَ خَصَاصَةُ^٦ تَمْلَأُ^٧ الْأَسْمَاعَ وَ الْأَبْصَارَ أَذَاؤُهُ^٨، وَ لَوْ كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ أَهْلَ قُوَّةٍ لَا تَرَامُ^٩، وَ عِزَّةٍ لَا تُضَامُ^{١٠}،

• يمكن هناك إحسان، فلا يلحقهم ثواب المحسن، ولا يكون مطيع ولا عاص، ولا محسن ولا مسيء، بل ترتفع هذه الأسماء ولا يستين لها معنى». وفي المرأة: «قوله: ولما وجب للقائلين، أي للحق».

١. في مرأة العقول. «كالمؤمن والمتقي والزاهد والعابد».

٢. في المرأة: «قوله: ولذلك، إشارة إلى قوله تعالى: «إِنْ تَشَاءُ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ» [الشعراء (٢٦) ٤] ويمكن توجيهه بوجهين:

الأول: أن يكون المعنى لأجل ما ذكرنا من بطلان الجزاء وسقوط البلاء قال الله تعالى على وجه الإنكار: «إِنْ تَشَاءُ نُنْزِلْ» فأقام كلمة «لو» مكان «إن» للإشعار بأن المراد بالآية الإنكار وعدم كون المصلحة في ذلك، فلذا لم يفعل.

والثاني: أن يكون الظرف متعلقاً بقوله: «فَظَلَّتْ» أي ولما ذكرنا من سقوط البلاء ونظائره ظلت أعناقهم خاضعين على تقديم نزول البلاء. ولا يحفى بعده.

٣. في «بس»: «آية من السماء».

٤. في الوافي: «يظلت».

٥. في النهج وهامش المطبوع نقلاً عن بعض النسخ: «غنى».

٦. الخصاصية - بالفتح -: الفقر والحاجة. راجع: المصباح المنير، ص ١٧١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٩ (نخصص).

٧. في الوافي: «يملأ».

٨. قرأه في المرأة: «أذاه» ثم قال: «في بعض النسخ: أذاؤه، بالمهمله. وفي بعضها بالمعجمة. وفي النهج: أذى». ويظهر من القاموس الأذاه يجيء ممدوداً، وبالمهمله يحتاج إلى تكلف، والتذكير للمصدرية». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٣ (أدى).

٩. الرُّؤْم: الطلب كالغرام. يقال: رُئِمَتِ الشَّيْءُ أَرُؤْمُهُ رُؤْمًا وَمَرَامًا: إذا طلبته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روم).

١٠. الضُّمِيم: الظلم، وجاء بمعنى النقص والانتقاص أيضاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥٩ (ضميم).

وَمُلْكٌ يُمَدُّ^١ نَحْوَهُ أَغْنَاكَ الرَّجَالِ^٢، وَيُسَدُّ^٣ إِلَيْهِ عَقْدَ الرَّجَالِ^٤، لَكَانَ أَهْوَنَ عَلَى الْخَلْقِ ١٩٩/٤
فِي الْإِخْتِبَارِ، وَابْتَعَدَ لَهُمْ فِي^٥ الْإِسْتِكْبَارِ، وَآمَنُوا عَنْ^٦ رَهْبَةٍ قَاهِرَةٍ لَهُمْ، أَوْ رَغْبَةٍ مَائِلَةٍ
بِهِمْ، فَكَانَتِ النَّيِّاتُ مُشْتَرَكَةً^٨، وَ الْحَسَنَاتُ مُقْتَسَمَةً.

وَلَكِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْإِتِّبَاعُ لِرُسُلِهِ، وَ التَّضْيِيقُ بِكُتْبِهِ، وَ الْخُشُوعُ لِيُوجِبِهِ،
وَ الْإِسْتِكَانَةَ^٩ لِأَمْرِهِ، وَ الْإِسْتِسْلَامَ^{١٠} إِلَيْهِ^{١١} أُمُوراً لَهُ خَاصَّةً^{١٢}، لَا يَشُوبُهَا^{١٣} مِنْ غَيْرِهَا
شَائِبَةٌ، وَ كَلَّمَا كَانَتِ الْبُلُوءُ وَ الْإِخْتِبَارُ أَكْثَمَ، كَانَتِ^{١٤} الْمَثُوبَةُ وَ الْجَزَاءُ أَجْزَلَ^{١٥}.

١. في «ظ، بح، بس، جد، والمرأة»: «تمد».

٢. في الوافي: «مد الأغناق نحو الملك كناية عن تعظيمه» يعني يؤمله المؤمنون، ويرجوه الراجون».

٣. في «ظ، بس، جد»: «وتسد».

٤. في الوافي: «سد الرجال، كناية عن مسافرة أرباب الرغبات إليه، يقول: لو كان الأنبياء ملوكاً ذوي بأس وقهر لم يكن إيمان الخلق وانقيادهم إليهم لله، بل كان لرهة لهم، أو رغبة فيهم، فكانت النيات مشتركة، فتكون لله ولخوف النبي، أو رجاء نفعه».

٥. في «ي، بف» وحاشية «بث» والوافي: «من».

٦. في «ي، بف»: «وكانت».

٧. في الوافي: «من».

٨. في المرأة: «قوله ﷺ: فكانت النيات مشتركة، أي يكون المكلف قد فعل الإيمان لكلا الأمرين، فلم يكن نياتهم في إيمانهم ولا حسناتهم خالصة لله، بل مشتركة ومقتسمة بعضها له وبعضها للرغبة وبعضها للرغبة. كذا ذكره ابن أبي الحديد وابن ميثم.

وقبل يحتمل أن يقال: لو كانت الأنبياء أهل قوة وعزة وملك لآمن بهم وسلم لأمرهم جميع أهل الأرض عن رغبة ورهبة، فكانت النيات والحسنات مشتركة مقتسمة بين الناس، ولم يتميز المطيع عن العاصي، والمؤمن عن الكافر. ولم يتميز من عمل لله خالصة عمّن فعل الحسنات لأغراض أخر، فلم يكن الاستسلام والخشوع لله خاصة. لكن لا يخفى أن الأول أظهر، وربما بعده أنسب: فتأمل».

٩. «الاستكانة»: الخضوع. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٤ (كرون).

١٠. «الاستسلام»: الانقياد. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «لطاقته».

١٢. في حاشية «بث، بح»، «خالصة».

١٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بف، جد، جن» والوافي. وفي «بخ»: «ولا يشوبها». وفي «بث» والمطبوع:

١٤. في «ظ»: «كان».

«لا تشوبها».

١٥. «أجزل»، أي أوسع وأكثر وأعظم. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٩ (جزل).

أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - اخْتَبَرَ الْأَوَّلِينَ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى الْآخِرِينَ^١
 مِنْ هَذَا الْعَالَمِ بِأَخْجَارٍ مَا تَضُرُّ^٢ وَلَا تَنْفَعُ^٣، وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تَسْمَعُ، فَجَعَلَهَا
 بَيْتَهُ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلَهُ لِلنَّاسِ قِيَامًا، ثُمَّ جَعَلَهُ^٤ بِأَوْعَرِ^٥ بِقَاعِ الْأَرْضِ
 حَجْرًا، وَأَقْلَّ نَتَائِقِ^٦ الدُّنْيَا مَدْرًا^٧، وَأَضْيَقَ^٨ بَطُونِ الْأُودِيَةِ^٩ مَعَاشًا، وَأَغْلَظَ
 مَحَالَّ الْمُسْلِمِينَ مِيَاهًا^{١٠}، بَيْنَ جِبَالٍ خَشْنَةٍ، وَرِمَالٍ دَمِثَةٍ^{١١}، وَعُيُونٍ
 وَشَيْلَةٍ^{١٢}، وَقَرَى مُنْقَطِعَةٍ، وَأَثَرٍ^{١٣} مِنْ مَوَاضِعِ قَطْرِ السَّمَاءِ دَائِرٍ^{١٤}، لَيْسَ

١. في «ظ، بس، جن» «آخرين».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «لا تضر».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والمرأة. وفي المطبوع: «وضعه».

٤. الوعر: الضَّعْب. الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٦ (وعر).

٥. قال ابن الأثير: «ومن حديث علي في صفة مكة: والكعبة أقلُّ نَتَائِقِ الدُّنْيَا مَدْرًا؛ النَتَائِقُ: جمع نَتِيقَة، فعيلة بمعنى مفعولة من النَّتَقَ، وهو أن تَقْلَعَ الشيء فتُرْفَعُه من مكانه لترمي به، هذا هو الأصل، وأراد بها هاهنا البلاد لرفع بنائها وشهرتها في موضعها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٣ (نتق).

٦. الْمَدْرُ: قِطْعُ الطِّينِ الْيَابِسِ، أو التراب المتلبّد، أو الطين العَلَك الذي لا يخالطه رمل. راجع: المصباح المنير، ص ٥٥٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٨.

٧. «الأودية» جمع الوادي، وهو كل مفرج ما بين جبال أو تلال أو آكام يكون منفذًا للسيل. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٨ (ودى).

٨. في «ط، جد»: «مناها».

٩. الدمثة: السهلة اللينة، أصله من الدَّمَثَ: المكان السهل. وقال ابن الأثير: «هو الأرض السهلة الرخوة، والرمل الذي ليس بممتلئ». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٩٢؛ النهاية، ج ٢، ص ١٣٢ (دمث).

١٠. الْوَشَلُ: الماء القليل يَتَحَلَّبُ من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. ويقال: عيون وشَيْلَة، أي قليلة الماء. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٩ (وشل).

١١. الْأَثَرُ: بقية ما يرى من كل شيء. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٨٩ (أثر).

١٢. في المرأة: «وأثر». والدائر: الدارس؛ من الدُّثُور: الدُّرُوس، وهو انمحاء الأثر وذهابه. قال ابن الأثير: «أصل الدثور: الدروس، وهو أن تهب الرياح على المنزل، فتغشي رسومه بالرمل وتغطيها بالتراب». وقال العلامة

يَزْكُو^١ بِهِ^٢ خُفٌّ وَلَا ظِلْفٌ وَلَا حَافِرٌ^٣، ثُمَّ أَمَرَ آدَمَ وَوَلَدَهُ أَنْ يَثْنُوا أَعْطَافَهُمْ^٤ نَحْوَهُ، فَصَارَ مَثَابَةً^٥ لِمَنْتَجِعٍ^٦ أَسْفَارِهِمْ^٧، وَغَايَةُ لِمُلْقَى رِخَالِهِمْ، تَهْوِي^٨ إِلَيْهِ ثِمَارُ الْأَفْنِدَةِ^٩، مِنْ مَفَاوِزِ^{١٠}

المجلسي: «وفي بعض النسخ: دائر، مكان وأثر. وعلى التقديرين لا يخلو من تكلف ولعله لهذا أسقطه السيد». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٠ (دثر).

١. الزكاء - بالمد -: النماء والزيادة. راجع: المصباح المنير، ص ٢٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زكى).

٢. في حاشية «ب»: «بها».

٣. في الوافي: «الخف كناية عن الإبل، والظلف عن البقر والشاة، والحافر عن الدابة؛ يعني لا تسمن فيه، يعني ليس حوله مرعى ترعاه فتسمن». وفي المرأة: «المراد بالخف والظلف والحافر، الجمل والخيل والبقر والغنم؛ من قبيل إطلاق الجزء على الكل أو بحذف المضاف».

٤. في «ي»: «ولده» بدون الواو.

٥. الأعطاف: جمع عطف. وعطف الشيء: جانبه. وقال العلامة المجلسي: «قوله: أعطافهم، عطفاً الرجل جانباه، أي يقصدوه ويحبوه، «يثنوا» أي يميلوا حوانبهم متوجهين إليه معرضين عن غيره، وليس من قبيل قوله تعالى: «ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» فإنه بمعنى إمالة الجانب للإعراض أو التجبر، على ما ذكره المفسرون». وذكر نحوه العلامة الفيض أيضاً. راجع: المصباح المنير، ص ٤١٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١١٦ (عطف)، وص ١٦٦٤ (ثني).

٦. المثابة: المكان الذي يرجع إليه الناس. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٢؛ المصباح المنير، ص ٨٧ (ثوب).

٧. المنتجع: المنزل في طلب الكلأ. وقال العلامة الفيض: «المنتجع: محل الكلأ. وانتجع فلان فلاناً: أتاه طالباً معروفه، والمعنى: صار مرجعاً لإتيان منازلهم والمطلوب من أسفارهم». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نجع).

٨. في «يهوي»: «يهوي».

٩. في الوافي: «وفي قوله: تهوي إليه ثمار الأفندة، استعارة لطيفة، ونظر إلى قوله سبحانه حكاية عن حليته: «فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَأَرْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ». وفي شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ١٥٩: «ثمر الفؤاد هي سويداء القلب، ومنه قولهم للولد: هو ثمرة الفؤاد». وفي المرأة - بعد نقله كلام ابن أبي الحديد -: «الظاهر أنه إشارة إلى ماورد في بعض الأخبار في قوله تعالى: «وَأَرْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ» إن المراد بها ثمرات القلوب».

١٠. المفاوز: جمع المقازة بمعنى المهلكة، والفلاة لأماء بها. وقال الفيومي: «المقازة: الموضع المهلك مأخوذة من فوز - بالتشديد - إذا مات - لأنها مظنة الموت. وقيل: من فاز، إذا نجا وسلم، وسميت به تفاؤلاً بالسلامة» راجع: المصباح المنير، ص ٤٨٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز).

قِفَارٌ^١ مُتَّصِلَةٌ، وَ جَزَائِرِ بَحَارٍ مُنْقَطِعَةٍ^٢، وَمَهَاوِي^٣ فِجَاجٍ^٤ عَمِيقَةٍ حَتَّى يَهْزُوا^٥ مَنَاكِبَهُمْ دَلَالًا^٦ يَهْلُونَ^٧ إِلَيْهِ^٨ حَوْلَهُ، وَ يَرْمُلُونَ^٩ عَلَى أَقْدَامِهِمْ شُعْنًا^{١٠} غُبْرًا لَهُ، قَدْ نَبَذُوا الْقَنْعَ^{١١} وَ الشَّرَابِيلَ^{١٢} وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَحَسَرُوا^{١٣} بِالشُّعُورِ حَلْقًا عَنْ رُؤُوسِهِمْ، ابْتِلَاءً عَظِيمًا، وَ اخْتِبَارًا كَبِيرًا^{١٤}، وَ امْتِحَانًا شَدِيدًا، وَ تَمْحِصًا^{١٥} بَلِيغًا، وَ قُنُوتًا^{١٦} مُبِينًا،

١. «قِفَار» جمع القَفَر، بمعنى الخلاء من الأرض لا ماء فيه ولا نبات. راجع: المصباح المنير، ص ٥١١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٧ (قفر). هذا، وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ١٥٩؛ «والرواية المشهورة. من مفاويز قفار. بالإضافة، وقد روى قوم: من مفاويز، بفتح الزاي؛ لأنه لا ينصرف ولم يصيغوا، جعلوا «قفار» صفة».

٢. في «بس»: «وأثر من مواضع - إلى - بحار منقطعة».

٣. المهاوي: جمع المَهْوَى والمَهْوَاة. في الأصل يطلق على ما بين الجبلين، والحفرة، ونحو ذلك، وهنا بمعنى المساقط. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٦٤٣ (هوى).

٤. الفِجَاج: جمع الفَجْج، وهو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣١٠ (فج).

٥. الهَزْ: التحريك. يقال: هزرت الشيء هزراً فاهتز، أي حركته فتحرك. وقال العلامة الفيض: «هو كناية عن الشوق نحوه والسفر إليه». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٠١؛ المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هز).

٦. في المرأة: «حال إيمانهم، أو من المناكب». ٧. في «ي، بح، جن» والوسائل: - «يهلون».

٨. في «ظ، بخ، بف»: «الله». وفي «بث»: «يهلون لله دلالاً».

٩. في «ظ، ي، ث، بس، جن» والوسائل. «ويرملوا». والزَّمْل - بالتحريك -: الهرولة، وهي ضرب من الغدو ما بين المشي والعدو. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٣؛ المصباح المنير، ص ٢٣٩ (رمل)؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٠ (هرل).

١٠. الشُّعْن - بالضم -: جمع الأشعث، من الشَّعْث - محرّكة - ويسكون العين، وهو الانتشار والتفرق، واغبرار الرأس وتلند الشعر. وقال العلامة المحمدي: «الشعث، انتشار الأمر، والمراد هنا انتشار الشعر ودخول بعضها في بعض بترك الترجيل، والحاصل أنهم لا يتعهدون شعورهم ولا ثيابهم ولا أبدانهم». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٨؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

١١. «القَنْع»: جمع القِنَاع - بكر القاف - وهو أوسع من المقنعة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٣١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٤ (قنع).

١٢. في «ي، بح، بف» والوافي: «والسراويل».

١٣. «حسروا» أي كشفوا عن شعور رؤوسهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر).

١٤. في «ي، بخ، بف، جن»: «كثيراً».

١٥. قال الجوهري: «التمحيص: الابتلاء والاختبار». وقال ابن الأثير: «أصل المحمص: التخلص، ومنه تمحيص الذنوب، أي إزالتها». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٠٢ (محص).

١٦. قال الجوهري: «القنوت: الطاعة، هذا هو الأصل». وقال ابن الأثير: «قد تكرر ذكر القنوت في الحديث،

جَعَلَهُ اللَّهُ سَبِياً لِرَحْمَتِهِ، وَوُضِّلَهُ وَوَسِيلُهُ إِلَى جَنَّتِهِ، وَ عَلِمَهُ لِمَغْفِرَتِهِ، وَ ابْتِلَاءُ لِلْخَلْقِ بِرَحْمَتِهِ.

وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَضَعَ بَيْتَهُ الْحَرَامَ وَمَشَاعِرَهُ الْعِظَامَ بَيْنَ جَنَابٍ وَأَنْهَارٍ، وَسَهْلٍ^٢ وَقَرَارٍ، جَمَّ^٣ الْأَشْجَارِ، ذَانِي الثَّمَارِ، مُلْتَفَّ النَّبَاتِ، مُتَّصِلَ الْقُرَى، مِنْ بَرَّةٍ^٤ سَمَرَاءَ، وَرَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، وَأَزْيَافٍ^٥ مُحْدِقَةٍ^٦، وَعِرَاصٍ^٧ مُغْدِقَةٍ^٨، وَزُرُوعٍ نَاضِرَةٍ^٩، وَطَرِيقٍ عَامِرَةٍ، وَحَدَائِقٍ كَثِيرَةٍ، لَكَانَ قَدْ صَغُرَ الْجَزَاءُ، عَلَى حَسَبِ

«و يرد بمعان متعددة، كالطاعة، والخشوع، والصلاة، والدعاء، والعبادة، والقيام، وطول القيام، والسكوت، فيصرف في كل واحد من هذه المعاني إلى ما يحتمله الحديث الوارد فيه». وقال العلامة الفيض: «القنوت: الخضوع». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦١؛ النهاية، ج ٤، ص ١١١ (قنت).

١. المشاعر: مواضع الماسك، ومحال العبادة. وأحد المشاعر المشعر الحرام؛ لأنه مَقْلَمٌ للعبادة وموضع. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٢. في المرأة: «قوله ﷺ: وسهل» أي في مكان سهل يستقر فيه الناس، ولا ينالهم من المقام به مشقة.

٣. الجَمُّ: الكثير؛ يقال: جَمَّ المالُ وغيره. أي كثر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٩؛ المصباح المنير، ص ١١٠ (جمع).

٤. في الوافي: «البرة: الواحدة من البر، وهو الحنطة، أو بالفتح: اسم الجمع».

٥. قال الجوهري: «الرَّيْفُ: أرض فيها زرع وخضب، والجمع: أرياف». والخضب: كثرة العُشب، وهو الكلال الرطب. وقال ابن الأثير: «هو - أي الريف - كل أرض فيها زرع ونخل. وقيل. هو ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٩٠ (ريف).

٦. «مُحْدِقَةٌ» بكسر الدال، أي محيطية. وقال العلامة الفيض: «المحديقة: المحيطية، أو هي يفتح الدال بمعنى المرمية بالأحداق، أي الأبصار، كناية عن سهجتها ونضارتها وروائها». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٠ (حدق).

٧. في «بث، بح، بس»: «وعراض» والجِراس: جمع العرصة، وهو كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٥٢ (عرص).

٨. الْمُغْدِقَةُ: كثيرة الماء؛ من الغدق، وهو المطر الكبار القطر. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٤؛ المصباح المنير، ص ٤٤٣ (غدق).

٩. «ناضرة» أي حسنة، أي ذات نضارة ورويق وحسن؛ من النُضرة والنضارة، وهو الحسن والرويق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٧١ (نضر).

ضَغَفِ الْبَلَاءِ.

ثُمَّ لَوْ كَانَتِ الْأَسَاسُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا، وَ الْأَخْجَارُ^١ الْمَرْفُوعُ بِهَا، بَيْنَ زُمُرَدٍ خَضْرَاءَ، وَ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، وَ نُورٍ وَ ضِيَاءٍ، لَخَفَّفَ ذَلِكَ مُصَارَعَةَ الشَّكِّ^٢ فِي الصُّدُورِ، وَ لَوَضَعَ مُجَاهَدَةً إِبْلِيسَ عَنِ الْقُلُوبِ، وَ لَنَفَى مُغْتَلِجَ^٣ الرِّيبِ مِنَ النَّاسِ، وَ لَكِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَخْتَبِرُ عَبِيدَهُ^٤ بِأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ، وَ يَتَعَبَّدُهُمْ^٥ بِالْوَأَنِ الْمَجَاهِدِ^٦، وَ يَنْتَلِيهِمْ بِضُرُوبِ الْمَكَارِهِ؛ إِخْرَاجاً لِلتَّكْبِيرِ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَ إِنْكَاناً لِلتَّذَلُّلِ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَ لِيَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَاباً^٧ إِلَى فَضْلِهِ، وَ أَسْبَاباً^٨ ذُلَّلاً^٩ لِعَفْوِهِ وَ فِتْنَتِهِ^{١٠}، كَمَا قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَحْسَبُ النَّاسِ أَنْ

١. في «بث، بع، بخ، بف، جد، والوافي»: «أو الأحجار».

٢. الصرع: الطرح بالأرض. والمصارعة والصرع: معالجتها أيهما يصرع صاحبه. والمراد هنا: المنازعة والمجادلة؛ قال العلامة المجلسي: «قوله ^٢»: من مصارعة الشك، في بعض النسخ بالصاد المهملة، أي منازعته ومجادلته. وفي بعضها بالمعجمة، أي مقاربة الشك ودنؤه من النفس، من مضارعة الشمس، إذا دنت للمغيب، ويقال: ضرع السبع من الشيء؛ إذا دنا، أو مشابهة الشك، أي الأمر المشكوك فيه باليقين». راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٨ (صرع).

٣. قوله ^٣»: «مُغْتَلِجُ الريب»، من اعتجلت الأمواج، أي التطمط، أو من اعتجلت الأرض، أي طال نباتها. قال العلامة المجلسي: «والأول أظهر، وهو مصدر ميمي، أي ولسنى اضطراب الشك». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٦ (علج).

٤. في «اي، بف، والوافي»: «عباده».

٥. «يتعبدهم» أي يستعبدهم ويتخذهم عبداً. يقال: تعبد فلان فلاناً، أي صيره كالعبد له وإن كان حراً. وتعبد الله العبد بالطاعة، أي استعبده، أي اتخذه عبداً، والتعبد أخص من الاستعباد. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٢٣؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧١ (عبد).

٦. في «بج، بخ، بس، جد، جن» والوافي والمرأة «المجاهدة». والمجاهد جمع المجاهدة، وهي المشقة.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «+» [فتحاً].

٨. ذُلُّ: جمع ذلول، مثل رسول ورسول، من الذل - بالكسر - بمعنى السهل وضد الصعب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٦٦؛ المصباح المنير، ص ٢١٠ (ذل).

٩. في «ظ، بع، جن»: «وفتنة». وفي «بث، جد، والوافي»: «وفتنه». والفتنة: الامتحان، والاختبار، والعذاب. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤١٠ (فتن).

يُتَزَكُّوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ
لَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ^١»^٢.

٧- بَابُ حَجِّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَبَنَاتِهِمَا الْبَيْتَ وَمَنْ وَلِيَ الْبَيْتَ بَعْدَهُمَا ﷺ

٦٧٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ عَبْدِ وَهَّابِ بْنِ عَامِرٍ وَغَيْرِهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^٤

أَبِي نَضْرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا وُلِدَ إِسْمَاعِيلُ، حَمَلَتْهُ إِبْرَاهِيمُ وَأُمُّهُ عَلَى حِمَارٍ،

وَأَقْبَلَ مَعَهُ جَبْرِئِيلُ حَتَّى وَضَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَجْرِ، وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنْ زَادٍ، وَبِسْقَاءٍ^٥

١. العنكبوت (٢٩): ١-٣. وقال ابن الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ١٦١: «واعلم أن محمول هذا الفصل أنه كلما كانت العبادة أشق كان الثواب عليها أعظم، ولو أن الله تعالى جعل العبادة سهلة على المكلفين لما استحقوا عليها من الثواب إلا قدرأ يسيراً بحسب ما يكون فيها من المشقة اليسيرة». ونحوه في الوافي.

٢. نهج البلاغة، ص ٢٩١، ضمن الخطبة ١٩٢، مع اختلاف سير الوافي، ج ١٢، ص ١٨٦، ح ١١٧٢٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١، ح ١٤١١٧، من قوله: «ألا ترون أن الله اختبر» إلى قوله: «وحسروا بالشعور حلقاً عن رؤوسهم» ملخصاً.

٣. في البحار: «الحسين بن محمد بن محمد». والحسين هذا، هو الحسين بن محمد بن عامر بن عمران الأشعري، يروي عن عمه عبدالله بن عامر. راجع: رجال النجاشي، ص ٦٦، الرقم ١٥٦؛ و ص ٢١٨، الرقم ٥٧٠.

٤. في حاشية «بح»: «عبد الله». وتقدم في الكافي، ذيل ح ٤٢٦٣، أن «عبدويه» لهجة عامية لـ «عبد الله» في لسان القميين قديم الأيام.

٥. في البحار: - «محمد بن».

٦. قال ابن الأثير: «السقاء: ظرف للماء من الجلد، ويجمع على أسقية». النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقي).

فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، وَ النَّبِيُّ يَوْمَئِذٍ رَنْوَةٌ^١ حَمْرَاءُ مِنْ مَدْرٍ^٢، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِيَجْزِيئِيلَ^٣ : هَاهُنَا أُمِرْتُ^٤؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «وَمَكَّةُ يَوْمَئِذٍ سَلَمٌ^٥ وَ سَمَرٌ^٦، وَ حَوْلَ مَكَّةَ يَوْمَئِذٍ نَاسٌ مِنَ الْعَمَالِيقِ^٧»^٨.

٢ / ٦٧٢٩. وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْهُ أَيْضاً، قَالَ: «فَلَمَّا وَلَّى إِبْرَاهِيمُ، قَالَتْ هَاجَرُ: يَا إِبْرَاهِيمُ، إِلَى مَنْ تَدْعُنَا؟ قَالَ: أَدْعُكُمَا إِلَى رَبِّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ» قَالَ «فَلَمَّا نَفَذَ الْمَاءَ وَ عَطِشَ الْغُلَامُ، خَرَجَتْ حَتَّى صَعِدَتْ عَلَى الصَّفَا، فَنَادَتْ: هَلْ بِالْبَوَادِي^٩ مِنْ أُنَيْسٍ؟ ثُمَّ انْحَدَرَتْ حَتَّى أَتَتْ الْمَرْوَةَ، فَنَادَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ رَاجِعَةً^{١٠} إِلَى ابْنَيْهَا، فَإِذَا

١. الرَبْوَةُ - بالضم والفتح -: المكان المرتفع، وما ارتفع من الأرض، من ربا، أي نشأ، والكسر لغة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٩٢؛ المصباح المنير، ص ١١٧ (ربا).

٢. قال الفيومي: «الْمَدْرُ: جمع مَدْرَةٍ، وهو التراب المتبلد. وبعضهم يقول: الطين العَيْلُك الذي لا يخالطه رمل، والعرب تسمي القرية مدرة؛ لأنَّ بنيانها غالباً من المدر». المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مدر).

٣. في الوافي: «هاهنا أمريت؛ يعني الإسكان، والصيغة تحتمل الخطاب والتكلم».

٤. السَّلَمُ: شجر من العضاء، الواحدة: سلمة. فتح اللام. قال ابن الأثير: «ورقها القَرْظ الذي يدبغ به». والعضاء: كل شجر يعظم وله شوك. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٥ (سلم).

٥. السَّمَرُ: ضرب من شجر الطَّلح، الواحدة: سَمْرَةٌ. والطلح: شجر عظيم من شجر العضاء، له شوك وليس في العضاء أكثر صُفْعاً منه، ترعاه الإبل. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٩ (سمر).

٦. في الوافي: - «يومئذ».

٧. قال الجوهري: «الْعَمَالِيقُ والعَمَالِقة: قوم من ولد عَمَلِيق بن لاوْذ بن إِزْم بن سام بن نوح عليه السلام، وهم أمم تفرقوا في البلاد». وقال ابن الأثير: «العَمَالِقة: الجبابرة الذين كانوا بالشام من بَقِيَّة عاد، الواحد: عَمَلِيق وعَمَلِاق. ويقال لمن يخدع الناس ويخلبهم: عَمَلِاق». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠١ (عملق).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٧١، ح ١١٥١٧؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٥، ح ٤٨.

٩. في «بيح» وحاشية «ي»، بث،: «فقد». وفي «بس»: «نفذ».

١٠. في «بيح» وحاشية «بث» والوافي: «بالوادي». وفي «جن»: «في البوادي» والبوادي: جمع البادية، وهي - على ما قاله الخليل - اسم للأرض التي لا حضر فيها، أي لا محلَّة فيها دائمة. وعس أبي منصور: البادية: خلاف الحاضرة. والحاضرة: القوم الذين يحضرون المياه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٣٩؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٧ (بدو).

١١. في «ظ»: - «راجعة».

٢٠٢/٤

عَقِبُهُ يَفْخَصُ^١ فِي مَاءٍ، فَجَمَعَتْهُ^٢، فَسَاخَ^٣ وَلَوْ تَرَكْتَهُ لَسَاخَ^٤».

٦٧٣٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمَّا خَلَفَ إِسْمَاعِيلَ بِمَكَّةَ، عَطِشَ
الصَّبِيُّ، فَكَانَ^٦ فِيمَا^٧ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَجَرًا^٨، فَخَرَجَتْ^٩ أُمُّهُ حَتَّى قَامَتْ عَلَى
الصَّفَا، فَقَالَتْ: هَلْ بِالْبَوَادِي^{١٠} مِنْ^{١١} أُنَيْسٍ؟ فَلَمْ يُجِبْهَا^{١٢} أَحَدٌ، فَمَضَتْ حَتَّى انْتَهَتْ
إِلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَتْ: هَلْ بِالْبَوَادِي^{١٣} مِنْ أُنَيْسٍ؟ فَلَمْ تُجِبْ^{١٤}، ثُمَّ^{١٥} رَجَعَتْ إِلَى الصَّفَا،
وَقَالَتْ^{١٦} ذَلِكَ حَتَّى صَنَعْتَ ذَلِكَ سَبْعًا، فَأَجَزَى اللَّهُ ذَلِكَ سَنَةً، وَأَتَاهَا^{١٧} جَبْرِئِيلُ،

١. في الوافي: «تمحص».

٢. في الوافي: «فإذا عقبه تمحص؛ يعني عقب رجله تبحث، فجمعته: منعه من الجريان».

٣. «فساخ» أي رسب، ودخل في الأرض وغاب، وغاص. من قولهم: ساخت فوائمه في الأرض، أي دخلت فيها وغابت، أو غاصت فيها. وساخ الشيء، أي رسب أو رسخ وثبت ووقف على الأرض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٢٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٦ (سوخ)؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سيح).

٤. في «بح، جن»: «لساخ». و«لساخ» أي جرى؛ يقال: ساح الماء يسبح سباحاً، إذا جرى على وجه الأرض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٢ (سيح).

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٧١، ح ١١٥١٨؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٦، ح ٤٩.

٦. في «بف» والوافي والعلل: «وكان».

٧. في «ظ»: - «فيما». وفي «بث»: «ما».

٨. في الوافي: - «شجر».

٩. في المرأة: «قوله عليه السلام؛ فخرجت، يمكن أن يقرأ بالحاء المهملة، ثم الراء، ثم الجيم، أي ضاق صدرها».

١٠. في «بح» وحاشية «بث» والوافي والعلل: «بالوادي».

١١. في «بس»: - «من».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والعلل. وفي المطبوع: «فلم تجبها».

١٣. في «بح، جن» وحاشية «بث» والوافي والعلل: «بالوادي».

١٤. في «ي»: «فلم يجب أحد». وفي العلل: «فلم يجبه أحد».

١٥. في الوافي عن بعض النسخ: «حتى».

١٦. في الوافي: + «مثل».

١٧. في الوافي: «فأتاها».

فَقَالَ لَهَا: مَنْ أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا أُمُّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ^١ لَهَا: إِلَى مَنْ تَرَكْتِكُمْ؟^٢ فَقَالَتْ: أَمَّا لَعْنُ قُلْتُ ذَلِكَ^٣ لَقَدْ قُلْتُ لَهُ^٤ حَيْثُ^٥ أَرَادَ الذَّهَابَ: يَا إِبْرَاهِيمَ إِلَى مَنْ تَرَكْتَنَا؟ فَقَالَ: إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^٦: لَقَدْ وَكَلْتُمْ إِلَى كَافٍ.

قَالَ: «وَكَانَ النَّاسُ يَجْتَنِبُونَ الْمَمَرَّ إِلَى مَكَّةَ لِمَكَانِ^٦ الْمَاءِ، فَفَحَصَ الصَّبِيُّ بِرِجْلِهِ، فَتَبَعَتْ زَمْزَمُ».

قَالَ «فَرَجَعَتْ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّبِيِّ وَقَدْ نَبَعَ الْمَاءُ، فَأَقْبَلَتْ تَجْمَعُ التَّرَابَ حَوْلَهُ مَخَافَةَ أَنْ يَسْبِغَ الْمَاءُ^٧، وَلَوْ تَرَكْتَهُ لَكَانَ سَبِيحًا».

قَالَ^٩ «فَلَمَّا رَأَتْ الطَّيْرُ الْمَاءَ حَلَقَتْ عَلَيْهِ، فَمَرَّ رَكْبٌ مِنَ الَّتِي يَرِيدُ السَّفَرَ، فَلَمَّا رَأَوْا الطَّيْرَ قَالُوا: مَا حَلَقَتْ الطَّيْرُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَوْهُمْ، فَسَقَوْهُمْ مِنَ الْمَاءِ، فَأَطْعَمُوهُمْ^{١٠} الرُّكْبَ^{١١} مِنَ الطَّعَامِ، وَأَجَزَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُمْ بِذَلِكَ رِزْقًا، وَكَانَ النَّاسُ يَمُرُّونَ بِمَكَّةَ، فَيَطْعَمُونَهُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَيَسْقُونَهُمْ مِنَ الْمَاءِ»^{١٢}.

١. في الوافي: «فقال».

٢. في العلل: «وكلكم».

٣. في «ي، بث، بس» والعلل: «ذلك». وفي «بخ»: «ذاك».

٤. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جد، جن»: «له». وفي حاشية «جن»: «قلته».

٥. في الوافي: «حين».

٦. في «جد»: «مكان».

٧. في الوافي: «مخافة أن يسبغ الماء، بالمهمله، أي يجري فينفذ بالجريان ويذهب ولا يبقى».

٨. السبغ: الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض، أو الماء الظاهر على وجه الأرض. وقال العلامة الفيض:

«لكان سبغاً، أي جارياً أبداً». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٢ (سبغ).

٩. في «ي»: «قال».

١٠. في المرأة: «قوله»: «فأطعموهم، من قبيل أكلوني البراغيث».

١١. المحاسن، ص ٣٣٧، كتاب العلل، ح ١١٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن دون

التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}. علل الشرائع، ص ٤٣٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، وفيهما مع اختلاف

يسير الوافي، ج ١٢، ص ٧٢، ح ١١٥١٩.

٦٧٣١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ^١ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ ، عَنْ كُثُومِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْحَرَّائِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ ، قَالَ : « أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِبْرَاهِيمَ^٣ أَنْ يَحُجَّ ، وَيَحُجَّ^٤ إِسْمَاعِيلَ^٥ مَعَهُ ، وَيُسْكِنَهُ الْحَرَمَ ، فَحَجَّ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ ، وَ مَا مَعَهُمَا إِلَّا جَبْرَيْلُ^٦ ، فَلَمَّا بَلَغَا^٧ الْحَرَمَ ، قَالَ لَهُ جَبْرَيْلُ : يَا إِبْرَاهِيمَ ، انْزِلَا ، فَاغْتَسِلَا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَا الْحَرَمَ ، فَنَزَلَا ، فَاغْتَسَلَا ، وَ أَزَاهُمَا كَيْفَ يَنْهَيَانِ لِلْإِحْرَامِ ، فَفَعَلَا ، ثُمَّ أَمَرَهُمَا ، فَأَهْلَا بِالْحَجِّ^٨ ، وَ أَمَرَهُمَا بِالتَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي لَبَّى بِهَا الْمُرْسَلُونَ ، ثُمَّ صَارَ^٩ بِهِمَا إِلَى^{١٠} ٢٠٣ / ٤

١ . هكذا في «ث» ، «بح» ، «بف» ، «جر» ، «جن» والوسائل والبحار . وفي «ط» ، «ي» ، «بس» ، «حد» والمطبوع : «عيسى بن محمد بن أبي أيوب» .

والظاهر أَنَّ عيسى بن محمد هذا ، هو أبو محمد عيسى بن محمد بن أيوب الأشعري الذي روى عنه ابن بطّة في طريق الشيخ الطوسي إلى كتاب علي بن حديد . كما في الفهرست ، طبعة النجف الأشرف ، ص ٨٩ ، الرقم ٣٧٢ . وابن بطّة ، هو محمد بن جعفر بن أحمد بن بطّة القمي ، وطبقته طبقة مشايخ الكليني .

وأما ما ورد في الفهرست ، طبعة مكتبة المحقق الطباطبائي ، ص ٢٦٧ ، الرقم ٣٨٢ ، من أبي محمد بن عيسى عن محمد بن أيوب الأشعري ، فلا يعتمد عليه ، كما يعلم من هامش الكتاب . فلاحظ .

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي ، ح ١٦١٩ و ١٦٦٤ و ١٧٣٩ و ٢٤٣٠ و ١٤٤٧١ من رواية أبي علي الأشعري - وهو أحمد بن إدريس - عن عيسى بن أيوب عن علي بن مهزيار ، فَإِنَّ الظاهر أَنَّ عيسى بن أيوب متحد مع عيسى بن محمد بن أيوب ، لكن الراوي يُسبب إلى جذه في هذه الموارد المذكورة .

٢ . في «بف» - : «يحيى» .

٣ . في «ط» ، «ث» ، «بح» ، «بس» ، «جد» ، «جن» والوافي : «إسماعيل» . وفي حاشية «ث» : «وإسماعيل» .

٤ . في «بح» : + «قال» .

٥ . في «ث» : «بلغوا» .

٦ . في «بح» والوافي : «واغتسلوا» .

٧ . الإهلال : رفع الصوت بالتلبية . يقال : أهْلُ المحرم ، إذا لبّى ورفع صوته . والمعنى : رفعاً صوتيهما بالتلبية لعقد الإحرام . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٨٥٢ ؛ النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ (هـ) .

٨ . في «ط» والوافي : «سار» .

٩ . في «بح» ، «بف» ، «حد» وحاشية «ث» والوافي : + «باب» .

الصَّفا، فَتَزَلَا، وَ قَامَ جَبْرَيْلُ بَيْنَهُمَا^١، وَاسْتَقْبَلَ^٢ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ اللَّهَ وَكَبَّرَا^٣، وَهَلَّلَ اللَّهَ وَهَلَّلَا، وَحَمَّدَ اللَّهَ وَحَمَّدَا، وَمَجَّدَ اللَّهَ وَمَجَّدَا، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَفَعَلَا^٤ مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ جَبْرَيْلُ، وَتَقَدَّمَا يُثْنِيَانِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ يُمَجِّدَانِهِ حَتَّى انْتَهَى بِهِمَا إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَ جَبْرَيْلُ^٥، وَ أَمَرَهُمَا أَنْ يَسْتَلِمَا، وَ طَافَ^٦ بِهِمَا أَسْبُوعًا.

ثُمَّ قَامَ بِهِمَا فِي مَوْضِعِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٧، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَصَلَّيَا^٨، ثُمَّ أَرَاهُمَا الْمَنَاسِكَ وَمَا يَعْمَلَانِ بِهِ، فَلَمَّا قَضَيَا مَنَاسِكَهُمَا، أَمَرَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ^٩ بِالْإِنْصِرَافِ، وَأَقَامَ إِسْمَاعِيلُ وَخَدَهُ مَا مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرَ أُمِّهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ، أَدِنَ اللَّهُ لِبَرَاهِيمَ^{١٠} فِي الْحَجِّ وَبِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَحُجُّ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ رِذْمًا^{١١} إِلَّا أَنَّ قَوَاعِدَهُ مَعْرُوفَةٌ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ^{١٢}، جَمَعَ إِسْمَاعِيلُ الْحِجَارَةَ، وَطَرَحَهَا فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ.

فَلَمَّا أَدِنَ اللَّهُ لَهُ^{١٣} فِي الْبِنَاءِ، قَدِمَ إِبْرَاهِيمَ^{١٤}، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، قَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِبِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَكَشَفَا^{١٥} عَنْهَا، فَإِذَا هُوَ حَجَرٌ وَاحِدٌ أَحْمَرُ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: ضَعْ

١. في «بث»: «فيهما».

٢. في الوافي: «فاستقبل».

٣. في «ي»: «فكبرا».

٤. في الوافي: «ففعلا».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ [الحجر]». وفي الوافي: «فاستلم جبرئيل؛ يعني موضع الحجر، لما يأتي أن الحجر كان على أبي قبيس في ذلك الوقت».

٦. في «ي»: «وطاف».

٧. في الوافي: «فصليا».

٨. الرِّذْمُ: ما يسقط من الجدار المتهدم، وكل ما لَفِقَ بعضه ببعض فقد رِذِمَ. وقال الطريحي: «كان رذما، أي كان لا حيطان له، كأنه من ترذم الثوب، أي أخلق واسترفع فكأنه مترذم». راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٣٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٦؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٧٢ (ردم).

٩. «صدر الناس» أي انصرفوا ورجعوا؛ من الصَّدْر، وهو رجوع المسافر من مقصده. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥؛ المصباح المنير، ص ٣٣٥ (صدر). ١٠. في «جن»: «إليه».

١١. في «بث، بف» والوافي: «فكشفا». وفي حاشية «بث، بح»: «وكشفنا».

بِنَاءَهَا عَلَيْهِ، وَ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - ^١ أَرْبَعَةَ أَمْلَاكٍ يَجْمَعُونَ إِلَيْهِ الْحِجَارَةَ ^٢، فَكَانَ ^٣ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ ^٤ يَضَعَانِ الْحِجَارَةَ، وَ الْمَلَائِكَةُ تَنَاولُهُمَا حَتَّى تَمَّتْ اِثْنِي عَشَرَ ذِرَاعاً، وَ هَيْئًا لَهُ بَابَيْنِ: بَاباً يَدْخُلُ مِنْهُ، وَ بَاباً يُخْرَجُ مِنْهُ، وَ وَضَعَا عَلَيْهِ عَتَباً ^٥ وَ شَرَجاً ^٦ مِنْ حَدِيدٍ عَلَى أُنُوبِهِ، وَ كَانَتِ ^٧ الْكُعْبَةُ غُرِيَانَهُ، فَصَدَرَ إِبْرَاهِيمَ وَ قَدْ سَوَّى الْبَيْتَ، وَ أَقَامَ إِسْمَاعِيلَ.

فَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ النَّاسُ، نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ جَمِيرٍ أُعْجِبَهُ ^٨ جَمَالُهَا، فَسَأَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ، وَ كَانَ لَهَا بَغْلٌ، فَقَضَى اللَّهُ عَلَى بَغْلِهَا الْمَوْتَ ^٩، وَ أَقَامَتْ بِمَكَّةَ حُرْنًا عَلَى بَغْلِهَا، فَأَسْلَى اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهَا ^{١٠}، وَ زَوَّجَهَا إِسْمَاعِيلَ، وَ قَدِمَ إِبْرَاهِيمَ الْحَجَّ ^{١١}، وَ كَانَتْ امْرَأَةٌ مُوقَفَةً ^{١٢}، وَ خَرَجَ إِسْمَاعِيلُ إِلَى الطَّائِفِ يَمْتَارُ لِأَهْلِهِ طَعَاماً ^{١٣}، فَنَظَرَتْ

١. في «ظ، بس، جد»: «+ عليه».

٢. في «جن»: «يجمعون الحجارة له».

٣. في «يح» وحاشية «بث»: «وكان».

٤. العَتَبُ: جمع العَتْبَةِ، وهي أَسْكُفَةُ الباب السفلى، وهي الخشبة التي تروطاً. وقيل: العتبة العليا، والخشبة التي فوق الأعلى: الحاجب، والأسكفة: السفلى. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٧٦ (عتب).

٥. في «ظ»: «وسرجاً». وفي «ي، بث، يخ، بس، بف، جد، حن»: «وسرجاً». والشَّرَجُ: عُزَى المصحف، والعيبة والخباء، وبحوها مما يُشْرَج ويدخل بعضه ببعض. وقال العلامة الفيض: «وكانه أريد به الحلقة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٠١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٥ (شرح).

٦. في «بخ» والوافي: «فكانت».

٧. في «بخ»: «عجبه». وفي «جن»: «أعجبه».

٨. هكذا في جمع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «بالموت».

٩. قال الجوهري: «سَلَانِي فلان عن هَمِي تسلياً وأسلاني، أي كشفه عني». وقال ابن منظور: «سلاه وسلاه عنه وسليه... نسيه. وأسلاه عنه وسلاه فتسلى». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٤ (سلا).

١٠. في «بخ، بس، بف»: «للحج».

١١. في المرأة: «قوله»: موقفة، في بعض النسخ بتقديم القاف على بناء الإفعال المجهول، من أوقفه على الأمر؛ أطلعه عليه، أي كانت ملهمة للخير وفي بعضها بتقديم الفاء، وهو أظهر.

١٢. «يمتار لأهله طعاماً» أي يجلب لهم؛ من البيرة، وهو جلب الطعام. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٢١؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٨٨ (مير).

٢٠٤/٤ إلى شَيْخٍ شَعِثٍ^١، فَسَأَلَهَا عَنْ خَالِيهِمْ^٢، فَأَخْبَرَتْهُ بِحُسْنِ حَالِ^٣، فَسَأَلَهَا عَنْهُ خَاصَّةً، فَأَخْبَرَتْهُ بِحُسْنِ الدِّينِ، وَسَأَلَهَا^٥: مِمَّنْ أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: امْرَأَةٌ مِنْ جَمِيرٍ، فَسَارَ إِبْرَاهِيمَ وَ لَمْ يَلْقَ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ كَتَبَ إِبْرَاهِيمَ كِتَابًا، فَقَالَ: اذْفَعِي هَذَا إِلَى بَعْلِكَ إِذَا أَتَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَدِمَ عَلَيْهَا إِسْمَاعِيلُ، فَقَدَعَتْ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فَقَرَأَهُ^٦، فَقَالَ: أَ تَذَرِينَ مِنْ هَذَا^٧ الشَّيْخَ؟ فَقَالَتْ^٨: لَقَدْ رَأَيْتُهُ جَمِيلًا، فِيهِ مِثَابَةٌ^٩ مِنْكَ، قَالَ: ذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَتْ: وَ أَسْوَآتَاهُ^{١٠} مِنْهُ، فَقَالَ: وَلِمَ؟ نَظَرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَخَاسِينِكَ؟ فَقَالَتْ^{١١}: لَا، وَلَكِنْ^{١٢} خِفْتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ قَصُرْتُ، وَقَالَتْ^{١٣} لَهُ الْمَرْأَةُ - وَكَانَتْ غَاقِلَةً -: فَهَلَّا تُعَلِّقُ عَلَى هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ بِسْتَرَيْنِ: بَسْتَرًا مِنْ هَاهُنَا، وَ بَسْتَرًا مِنْ هَاهُنَا؟ فَقَالَ لَهَا^{١٤}: نَعَمْ، فَعَمِلَا لَهُمَا بَسْتَرَيْنِ طَوْلُهُمَا اثْنَا عَشَرَ ذِرَاعًا، فَعَلَّقَاهُمَا^{١٥} عَلَى الْبَابَيْنِ، فَأَعْجَبَهُمَا^{١٦} ذَلِكَ، فَقَالَتْ: فَهَلَّا^{١٧} أَخُوكَ^{١٨} لِلْكُغْبَةِ ثِيَابًا فَتَسْتَرَهَا^{١٩} كُلَّهَا، فَإِنَّ هَذِهِ الْحِجَارَةَ^{٢٠}

١. «شَعِثٌ» أي مغبر الرأس؛ من الشعث، وهو مصدر الأشعث، وهو المغز الرأس، أو متلبد الشعر، من قولهم: شعث الشعر شعثاً فهو شعث، من باب تعب، أي تغير وتلبد لقلته تعده بالدهن. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث). ٢. في «جن»: «حالتها».

٣. في «جن»: «حالتها».

٤. في «ظ، بث، بخ، بف، جد، جن»: «وسألها». وفي «بس»: «وسألها».

٥. في «بح»: «فسألها». ٦. في «بح»: «ققرأ».

٧. في «ظ، بث، بخ، بس، بف، جد» والوافي: «ذلك».

٨. في «بخ» والوافي: «قالت». ٩. في «جد» وحاشية «بث» والمرأة: «مِثَابَةٌ».

١٠. في «بخ، بف» والوافي: «يا سَوَاتَاهُ». ١١. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «قالت».

١٢. في «بف»: «ولكن». ١٣. في «بف» والوافي: «فقالت».

١٤. في «ي»: «لها». ١٥. في الوافي: «فعلقهما».

١٦. في الوافي عن بعض النسخ: «فأعجبها». ١٧. في «بح»: «هلا».

١٨. «أخوك» أي أنسج. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٨٢ (حوك).

١٩. في «بخ»: «ونسترها». وفي «جن»: «فيسترها». وفي الوافي: «ونسترها».

٢٠. في الوافي: «الحجارة».

سَمِجَةً^١، فَقَالَ لَهَا إِسْمَاعِيلُ: بَلَى، فَأَسْرَعْتُ فِي ذَلِكَ، وَبَعَثْتُ^٢ إِلَى قَوْمِهَا بِصُوفٍ كَثِيرٍ^٣ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ^٤.

قَالَ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَإِنَّمَا^٦ وَقَعَ اسْتِغْزَالُ النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ^٧ بَعْضُهُنَّ لِبَعْضٍ^٨ لِذَلِكَ^٩ قَالَ: «فَأَسْرَعْتُ وَاسْتَعَانْتُ فِي ذَلِكَ، فَكَلَّمَا^{١٠} فَرَعْتُ مِنْ شَقَّةٍ^{١١} عَلَّقْنَاهَا^{١٢}، فَجَاءَ الْمُوسِمُ^{١٣} وَقَدْ بَقِيَ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِهِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ لِإِسْمَاعِيلَ: كَيْفَ نَضَعُ بِهَذَا الْوَجْهَ الَّذِي لَمْ تُذَرِكْهُ الْكِسْوَةُ؟ فَكَسَوْهُ خَصَفًا^{١٤}، فَجَاءَ^{١٥} الْمُوسِمُ، وَجَاءَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى حَالٍ مَا كَانَتْ تَأْتِيهِ، فَنَظَرُوا إِلَى أَمْرِ أَغْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَنْبَغِي لِعَامِلٍ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ، فَمِنْ ثَمَّ^{١٦} وَقَعَ الْهَدْيُ، فَأَتَى كُلُّ فَخِذٍ^{١٧} مِنْ

١. «سَمِجَةً» أي قبيحة؛ من سَمِجَ الشيء سُمَاجَةً، أي قبيح. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٨ (سمج).

٢. في الوافي: «فبعثت».

٣. في «بخ»: - «بصوف كثير».

٤. في «ظ، بث، بس، جن»: «فقال».

٥. في «ي»: «إنما» بدون الواو.

٦. في «بخ، بس، بف»: - «من ذلك».

٧. في «بث». «من البعض». وفي «بخ، بخ»: «من بعض».

٨. في «ظ، جد»: «وكَلَّمَا». وفي الوافي: «فَلَمَّا».

٩. الشَّقَّة - بالضم -: القطعة من الثوب، أو هي نصف ثوب، أو هي السبيبة المستطيلة من الثياب. وضبطها الفيروزآبادي بالضم والكسر وترجمها بالمعنى الأخير. وقال العلامة الفيض: «الشَّقَّة من الثوب - بالكسر -: ما شَقَّ مستطيلاً». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٩٢ (شقق).

١٠. في «بخ، جن» والوافي: «علَّقْنَاهَا».

١١. قال الجوهري: «موسم الحاج، مجتمعهم، سَمِيَ بذلك لَأَنَّهُ مَقْلَمٌ يُجْتَمَعُ إِلَيْهِ». الصحاح، ج ٥، ص ٢٥١ (وسم).

١٢. الْخَصَف: جمع الْخَصْفَةِ، وهي الدجلة التي تعمل من الخوص، يكثر فيها التمر. وكَأَنَّهَا فَعَلَ بمعنى مفعول؛ من الْخَصَف، وهو ضم الشيء إلى الشيء؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ مَنْسُوجٌ مِنَ الْخُوصِ. والمراد هاهنا هو السر المنسوج من ليف النخل. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٧ (خصف).

١٣. في «ظ، جد»: «وجاء».

١٤. في الوافي: «لَمَّة».

١٥. قال الجوهري: الْفَخِذُ في العشائر: أَقْلٌ مِنَ الْبَطْنِ، أَوَّلُهَا الشَّعْبُ، ثُمَّ الْقَبِيلَةُ، ثُمَّ الْفَصِيلَةُ، ثُمَّ الْعِمَارَةُ، ثُمَّ

الْعَرَبِ بِشَيْءٍ يَحْمِلُهُ^١ مِنْ وَرَقٍ^٢ وَمِنْ أَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى اجْتَمَعَ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَنَزَعُوا^٣ ذَلِكَ الْخَصَفَ، وَاتَّمُوا كِسْوَةَ الْبَيْتِ، وَعَلَّقُوا عَلَيْهَا بَابَيْنِ^٤، وَكَانَتْ^٥ الْكُغْبَةُ لَيْسَتْ بِمُسَقَّفَةٍ، فَوَضَعَ^٦ إِسْمَاعِيلُ فِيهَا أَعْمَدَةً مِثْلَ هَذِهِ الْأَعْمَدَةِ^٧ الَّتِي تَرَوْنَ مِنْ خَشَبٍ، وَسَقَّفَهَا^٨ إِسْمَاعِيلُ بِالْجَزَائِدِ^٩، وَسَوَّاهَا بِالطِّينِ، فَجَاءَتِ الْعَرَبُ مِنَ الْخَوْلِ، فَدَخَلُوا الْكُغْبَةَ، وَرَأَوْا عِمَارَتَهَا، فَقَالُوا: يَنْبَغِي لِعَامِلٍ^{١٠} هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُزَادَ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلِ جَاءَهُ^{١١} الْهَذْيُ، فَلَمْ^{١٢} يَذِرْ إِسْمَاعِيلُ كَيْفَ يَصْنَعُ^{١٣}، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^{١٤}: أَنْ^{١٥} انْحَزِرْهُ وَأَطِيعْهُ الْحَاجَّ.

١. البطن، ثم الفخذ. وقيل: هو دون القبيلة وفوق البطن، وهو مذكر، لأنه بمعنى النفر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فخذ).
٢. في «بح، جن»: «تحمله».
٣. الورق، كفلس وحبر وكتف وجبل: الدراهم المضروبة، أو الفضة المضروبة، أو الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، أو الدراهم خاصة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥ (ورق).
٤. في «ظ، بس، بف، جد» والوافي: «ونزعوا».
٥. في «بف» فماتت من أنه هيا له بابين، على أنه يحتمل أن يكون التهيئة سابقاً والتعليق في هذا الوقت، أو يكون المراد بالسابق تهيئة مكان البابين.
٦. في «بف»: «فكانت».
٧. في «جن»: «+ فيها».
٨. في «جن»: «- هذه الأعمدة».
٩. في «بخ، بف» والوافي: «فسقّفها».
١٠. الجرائد: جمع الجريدة، وهي واحدة الجريد، فعيل بمعنى مفعول، وهو الذي يُجَرَّد عنه الخوص - أي ورق النخل - ولا يسمى جريداً مادام عليه الخوص، وإنما يسمى سقفاً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٦ (جر د).
١١. في «بخ، بف» والوافي: «للعامر».
١٢. في «بف»: «لم».
١٣. في «ي، بخ، بف، بس» والوافي: «+ به».
١٤. في «ي»: «- أن».

قَالَ: «وَشَكَآ إِسْمَاعِيلُ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ قِلَّةَ الْمَاءِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ^١: أَنْ^٢ اخْتَفِزْ بِشْرًا يَكُونُ مِنْهَا شَرَابُ الْحَاجِّ، فَنَزَلَ جَبْرَيْلُ^٣، فَاخْتَفَرَ قَلْبَهُمْ^٤ - يَعْنِي زَمْزَمَ - حَتَّىٰ ظَهَرَ مَآؤُهَا^٥، ثُمَّ قَالَ جَبْرَيْلُ^٦: أَنْزِلْ يَا إِبْرَاهِيمَ، فَنَزَلَ بَعْدَ جَبْرَيْلَ، فَقَالَ: يَا إِبْرَاهِيمَ اضْرِبْ فِي أَرْبَعِ زَوَايَا الْبُئْرِ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ».

قَالَ: «فَضْرَبَ إِبْرَاهِيمَ^٧ فِي الزَّائِيَةِ الَّتِي تَلِي الْبَيْتَ وَقَالَ^٨: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضَرَبَ فِي الزَّائِيَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَالَ^٩: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضَرَبَ فِي الثَّالِثَةِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، ثُمَّ ضَرَبَ فِي الرَّابِعَةِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنٌ، وَقَالَ^{١٠} لَهُ جَبْرَيْلُ: اشْرَبْ يَا إِبْرَاهِيمَ، وَادْعُ لِيُؤَلِّدَكَ فِيهَا بِالْبَرْكََةِ، وَخَرَجَ^{١١} إِبْرَاهِيمَ^{١٢} وَجَبْرَيْلُ جَمِيعاً مِنَ الْبُئْرِ، فَقَالَ لَهُ^{١٣}: أَفِضْ^{١٤} عَلَيْكَ يَا إِبْرَاهِيمَ، وَطُفَّ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَهَذِهِ سَقِيَا سَقَاهَا^{١٥} اللَّهُ وَلَدَ إِسْمَاعِيلَ، فَسَارَ إِبْرَاهِيمَ، وَشَبَّعَهُ

١. في الوافي: «إليه يا إبراهيم»

٢. في «ي» بخ، والوافي: - «أن»

٣. في «ي» - «جبرئيل».

٤. القلب: البشر قبل أن تطوى؛ يعني قبل أن تبنى بالحجارة ونحوها، تذكر وتؤثت. وقل: القلب عند العرب: البشر العادية القديمة، مطوية كانت أو غير مطوية. راجع الصحاح، ج ١، ص ٢٠٦؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلب).

٥. في المرأة: «لعل ماء زمزم كان أول ظهوره بتحريك إسماعيل^{١٦} رجله على وجه الأرض، ثم يبس فحفر إبراهيم^{١٧} في ذلك المكان حتى ظهر الماء. ويحتمل أن يكون الحفر لازدياد الماء فيكون المراد بقوله^{١٨}: حتى ظهر ماءها، أي ظهر ظهوراً بيناً بمعنى كثر، ومنهم من قرأ: ظهر، على ساء التسميع من قبيل مؤت الإبل».

٦. في «جن»: «قال» بدون الواو.

٧. في «بف» «قال» بدون الواو.

٨. في «بث» بخ، بس، بف، والوافي: «فخرج».

٩. في «ظ» - «له».

١٠. في «ي»: «وأفص». وقوله: «أفص» أقر من الإفاضة بمعنى الصب؛ يقال: أفاض الماء على نفسه، أي أفرغه عليها وصبه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٩٩؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٨٥؛ (فيض).

١١. في الوافي: «سقى» بدون الضمير.

إِسْمَاعِيلَ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ، فَذَهَبَ إِزْرَاهِيمَ، وَزَجَعَ إِسْمَاعِيلَ إِلَى الْحَرَمِ^١.

٦٧٣٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ وَهَّابِ بْنِ عَامِرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ بَشِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ إِزْرَاهِيمَ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ، وَأَنْ يَرْفَعَ

قَوَاعِدَهَا، وَيُرِيَ النَّاسَ مَنَاسِكَهُمْ، فَبَنَى إِزْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلُ الْبَيْتَ كُلَّ يَوْمٍ سَافِئاً^٣

حَتَّى انْتَهَى^٤ إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

قَالَ^٥ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «فَنَادَى أَبُو قُبَيْسٍ إِزْرَاهِيمَ^٧: إِنَّ لَكَ عِنْدِي وَدِيعَةً، فَأَعْطَاةُ

الْحَجَرِ، فَوَضَعَهُ^٨ مَوْضِعَهُ، ثُمَّ إِنَّ إِزْرَاهِيمَ^٩ أَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ،

إِنِّي إِزْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ^{١٠} يَأْمُرُكُمْ^{١١} أَنْ تَحْجُوا هَذَا الْبَيْتَ، فَحُجُّوهُ^{١٢}، فَأَجَابَهُ مَنْ

يَخُجُّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَجَابَهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

قَالَ: «وَحَجَّ^{١٣} إِزْرَاهِيمُ^{١٤} هُوَ وَاهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَمَنْ زَعَمَ^{١٥} أَنْ الذَّبِيحَ هُوَ إِسْحَاقُ،

١. علل الشرائع، ص ٥٨٦، ح ٣٢، بسنده عن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢،

ح ٢٢٨٢، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، من قوله: «فلما كان من قابل أذن الله لإبراهيم^{عليه السلام} في الحج»

مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٣٧، ح ١١٦٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٩، ح ١٤٦٦٦، إلى قوله: «ثم أراهما

المناسك وما يعملان به». ٢. في «بس»: «عبد الله». وفي الوسائل: «عبد ربه».

٣. قال الجوهري: «الساف: كل غرق - وهو الصف من اللبن أو الحجر - من الحائط». وقال ابن منظور: «الساف

في البناء: كل صف من اللبن». وقال العلامة الفيض: «ويقال بالفارسية: حينه». راجع: الصحاح، ج ٤،

ص ١٣٧٨؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٦٦ (سوف).

٤. في «بث، بح، يخ، بف»: «انتهوا». ٥. في «ظ، بح، جد»: «فقال».

٦. في «يح»: «+ في». ٧. في «بث، بس، بف» والوافي: «وإن».

٨. في «ظ، ي، يخ، بس، جد، جن»: «أمركم». ٩. في «جد»: «فحجوا».

١٠. في «جن»: «وقال: حج له» بدل «قال: وحج».

١١. في «يح»: «يزعم».

فَمَنْ هَاهُنَا كَانَ ذَبِيحَةً؟^١

١. قال الشيخ الصدوق في جملة من كتبه: «قد اختلفت الروايات في الذبيح، فمنها ما ورد بأنه إسماعيل، ومنها ما ورد بأنه إسحاق، ولا سبيل إلى رد الأخبار متى صح طرفها، وكان الذبيح إسماعيل، لكن إسحاق لما ولد بعد ذلك تمنى أن يكون هو الذي أمر أبوه بذبحه، وكان يصبر لأمر الله عز وجل ويسلم له كصبر أخيه وتسليمه، فينال بذلك درجته في الثواب، فعلم الله عز وجل ذلك من قلبه، فسماه بين ملائكته ذبيحاً، لتعنيته لذلك». وقال في الفقيه: «وقد ذكرت إسناد ذلك في كتاب النبوة متصلاً بالصادق عليه السلام».

وقال العلامة الفيض: «لعل معنى قوله: فمن هاهنا كان ذبيح؟ أنه لما لم يكن هناك سوى إبراهيم وأهله وولده إسماعيل الذي كان يساعده في بناء البيت دون إسحاق، فمن كان هاهنا ذبيح إبراهيم؟ يعني لم يكن هناك إسحاق ليذبحه. قوله: فمن زعم، إلى آخره، لعله من كلام بعض الرواة، ثم نقل ما نقلناه عن الشيخ الصدوق وقال: «أقول: لا يخفى أن حديث أبي بصير الذي مضى في قصة الذبيح من الكافي - وهو الحديث العاشر الآتي هنا - لا يحتمل هذا التأويل، وحمله على الثقة أيضاً بعيد، وكأنهم كانوا يرون مصلحة في إيهام الذبيح، كما يظهر من بعض أدعيتهم، ولذا جاء فيه الاختلاف عنهم، وكانا جميعاً ذبيحين، أحدهما بمنى، والآخر بالمثلى».

وقال العلامة الشيرازي ذيل قوله: «وكانا جميعاً ذبيحين»: «هذا هو الوجه الذي اختاره الصدوق بعينه، وما ذكره المصنف من استبعاد الثقة صحيح؛ فإنه لا وجه للثقة مع عدم الخوف من إظهار الفتوى في هذه الأمور التي لا تتعلق بسياسة الخلفاء وعمل الناس في مذهبهم، مع كونهم مختلفين، ولا بد من الاعتقاد بأن في هذه الروايات المنقولة ما ليس صادراً عنهم، كما قاله المفيد. والجمع الذي اختاره الصدوق أحسن وإن لم يوافقه لفظ بعض الأحاديث؛ إذ لا نريد أن يكون جميع الألفاظ منطبقة عليه، فلعله من تصرفات الرواة».

وأما العلامة المجلسي فإنه قال: «قوله: فمن هاهنا كان ذبح؟ غرضه رفع استبعاد لكون إسحاق ذبيحاً بأن إسحاق كان بالشام، والذي كان بمكة إسماعيل فكون إسحاق ذبيحاً مستبعد، فأشار المؤلف ههنا إلى أن هذا الخبر يدل على أن إبراهيم عليه السلام قد حج مع أهله وولده، فيمكن أن يكون الأمر يذبح إسحاق في هذا الوقت».

واعلم أن المسلمين اختلفوا في أن الذبيح إسماعيل أو إسحاق، مع اتفاق أهل الكتاب على أنه إسحاق، وكذا اختلف أخبار الخاصة والعامة في ذلك، لكن القول بكونه إسحاق أشهر بين المخالفين، كما أن القول بكونه إسماعيل أشهر بين الإمامية، فحمل الأخبار الدالة على كونه إسحاق عليه السلام على الثقة أظهر. ويظهر من الكليني أنه في ذلك من المتوقفين، ولا يبعد حمل الأخبار الدالة على كونه إسحاق عليه السلام على الثقة، ثم نقل ما نقلناه عن الشيخ الصدوق وقال: «أقول: لا ينفع هذا في أكثر الأخبار المصرحة بكون الذبيح حقيقة هو إسحاق، ويمكن القول بصدورهما معاً إن لم يتحقق إجماع على كون الذبيح أحدهما فقط». وراجع: الخصال، ص ٥٨-٥٧، باب الاثنين، ذيل ح ٧٨؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ٢١٢، ذيل ح ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ذيل ح ٢٢٧٨؛ الوافي، ج ١٢، ص ١٤٩-١٥٠؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨-٣٩.

● وَ ذَكَرَ^١ عَنْ أَبِي بصير أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولَانِ أَنَّهُ إِسْحَاقُ؛
فَأَمَّا^٢ زُرَّارَةُ، فَزَعَمَ^٣ أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ^٤.

٦٧٣٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ^٥، قَالَ:
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام - يَعْنِي الرِّضَا - لِلْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ: «أَيُّ شَيْءٍ السَّكِينَةُ عِنْدَكُمْ؟»
فَقَالَ: لَا أَذْرِي جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَأَيُّ شَيْءٍ هِيَ^٦؟
قَالَ: «رِيحٌ تَخْرُجُ مِنَ الْجَنَّةِ طَيِّبَةً، لَهَا صُورَةٌ كَصُورَةِ وَجْهِ الْإِنْسَانِ، فَتَكُونُ مَعَ
الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام حَيْثُ^٧ بَنَى الْكَعْبَةَ، فَجَعَلَتْ تَأْخُذُ كَذَا وَكَذَا،
فَبَنَى^٨ الْأَسَاسَ عَلَيْهَا^٩».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ

١. الظاهر «ذَكَرَ» بصيغة المعلوم، وأن الضمير المستتر فيه راجع إلى أبان بن عثمان فينسحب إليه الطرق الثلاثة المذكورة في صدر الحديث؛ لما يأتي في نفس الباب، ح ١٠؛ من رواية المصنف عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبان بن عثمان عن أبي بصير أنه سمع أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام بالطرق الثلاثة.
٢. في «بخ، بف» والوافي والبحار: «وأما».
٣. في «ظ، جد»: «فبزعم».
٤. الوافي، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١١٦٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ح ١٧٥٨٣، إلى قوله: «فوضعه موضعه»؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣٥، ذيل ح ١٧، ملخصاً.
٥. في المرأة: «في بعض النسخ: ابن مسكان». وهو سهو؛ فإن المراد من ابن مسكان، عبد الله بن مسكان، وهو من أحداث أبي عبد الله عليه السلام، مات في أيام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، كما لم يرو عنه أحمد بن محمد، المراد به أحمد بن محمد بن عيسى.
٦. في «بخ، بف» والوافي: «فأي».
٧. في «بث، بخ، بف، جن»: «جعلت فداك».
٨. في الوافي: «الحين».
٩. في «ي»: «وبني». وفي «بخ، بفس، بف» والوافي: «فبيني».
١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٨؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٣١٢، ح ٨٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٨٥، ح ٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٣٩، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ وفيه، ص ١٣٣، صدر ح ٤٤٢، عن العباس بن هلال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب ركوب البحر للتجارة، ح ٩١٦٧؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٨٢؛ وج ٢، ص ٢٨٢؛ الوافي، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١١٦٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ح ١٧٥٨٤.

السَّكِينَةِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.^١

٦٧٣٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَمَرَ^٢ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عليهما السلام بِنَاءِ النَّبْتِ^٣ وَتَمَّ بِنَاؤُهُ، قَعَدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى رُكْنٍ، ثُمَّ نَادَى: هَلَمْ الْحَجَّ، هَلَمْ الْحَجَّ^٤، فَلَوْ نَادَى^٥: هَلُمَّوا

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الاستخارة، ضمن ح ٥٦٦٠، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أسباط ومحمد بن أحمد، عن موسى بن القاسم بن البجلي، عن علي بن أسباط، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قرب الإسناد، ص ٣٧٢، ضمن ح ١٣٢٧، بسنده عن ابن أسباط، وفيهما مع اختلاف الوافي ج ١٢، ص ١٥١، ح ١١٦٨٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٢، ذيل ح ١٧٥٨٤.

٢. في العلل: «أمر الله عز وجل».

٣. في «بيح»: «الكعبة».

٤. في «بف»: «- ثم».

٥. في «ي، بس، جن»: «- هلم الحج». وفي الوافي: «نادى جنس الإنس بلفظ المفرد، ولذا عم نداءه الموجودين والمعدومين، ولو نادى الأفراد بلفظ الجمع لم يشمل المعدومين، بل اختص بالموجودين، وذلك لأن حقيقة الإنسان موجودة بوجود فرد ما، وتشمل جميع الأفراد وجدت أو لم توجد، وأما الفرد الخاص منه فلا يصير فرداً خاصاً جزئياً منه ما لم يوجد. وهذا من لطائف المعاني ينطق به الإمام عليه السلام لمن وفق لفهمه».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «الفرق بين العبارتين أن الأول مفرد وهو هلم، والثاني هلموا، وهو جمع، والعادة في الخطاب العام أن يكون بلفظ المفرد، وأما الجمع فيخاطب به الموجودون في زمان الخطاب. قال الفاضل الجليبي: لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع. انتهى. وعلى هذا فجميع ما ورد في الكتاب العزيز من قوله: «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ» و«يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آتَوْا» وأمثال ذلك مختص المشافهين، ويلحق بهم غيرهم بالإجماع».

أقول: كأن ما قاله إجمال لما فصله العلامة المجلسي في المقام في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٤٠ وقال في آخره: «وعلى ما في الكتاب - أي هلم بدون كلمة «إلى» - يحتمل هذا الوجه - وهو عمومية الخطاب - بأن يكون الحج منصوباً بنزع الخافض، ويحتمل وجهاً آخر بأن يكون الحج مرفوعاً بأن يكون المخاطب الحج لبيان أنه مطلوب في نفسه من غير خصوصية مباشرة، فيكون أبلغ في إفادة الخطاب العام». ولسلطان العلماء هاهنا بيان مذكور في هامش الوافي طوينا عن ذكره مخافة الإطناب. وللمزيد أيضاً راجع: مختصر المعاني، ص ٤٩؛ الحقائق الناضرة، ج ١٥، ص ٦٩ - ٧١.

٦. في «بس»: «+ يومئذ».

إِلَى الْحَجِّ، لَمْ يَحْجْ إِلَّا مَنْ كَانَ يَوْمِيذٍ^١ إِنْسِيًّا مَخْلُوقًا، وَ لِكِنَّهُ نَادَى: هَلُمَّ الْحَجَّ، فَلَبَّى النَّاسُ فِي أَصْلَابِ الرُّجَالِ^٢: لَبَّيْكَ ذَا عِيِ اللَّهِ، لَبَّيْكَ ذَا عِيِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، فَمَنْ لَبَّى عَشْرًا، يَحْجُ عَشْرًا، وَ مَنْ لَبَّى خَمْسًا، يَحْجُ خَمْسًا، وَ مَنْ لَبَّى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ^٣، فَيَعْدِدِ ذَلِكَ، وَ مَنْ^٤ لَبَّى وَاحِدًا، حَجَّ وَاحِدًا^٥، وَ مَنْ لَمْ يَلْبَ، لَمْ يَحْجْ^٦.

٨ / ٦٧٣٥. عَنْهُ^٧، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ. عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «كَانَتْ^٩ الْكَفَّةُ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ^{١٠} تِسْعَةَ أَذْرُعٍ^{١١}، وَ كَانَ لَهَا بَابَانِ، فَبَنَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ، فَرَفَعَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَهَدَمَهَا الْحَجَّاجُ، فَبَنَاهَا^{١٢} سَبْعَةَ وَ عِشْرِينَ ذِرَاعًا^{١٣}».

١. في «بس، ظ»: «يومئذ».

٢. قال العلامة الفيض في هامش الوافي: «لعلَّ إجابة من كان في الأصلاب والأرحام إشارة إلى ما كتب بقلم القضاء في اللوح المحفوظ من طاعة المطيع لهذه الدعوة على لسان إبراهيم ومن بعده الأنبياء^{١٤}».

٣. في «ظ، بخ» والوافي والعلل: «ومن ذلك».

٤. في «ي»: «فمن».

٥. في «بس»: «ومن لبَّى واحدة حجَّ واحدة».

٦. علل الشرائع، ص ٤١٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢، ضمن الحديث الطويل ٢٢٨٢، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٥}. وفيه، ص ١٩٩، ذيل ح ٢١٣٣، من قوله: «نادى هلمَّ الحجَّ» وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١١٦٨٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠، ح ١٤١١٥؛ وفيه، ج ١٣، ص ٢١٣، ح ١٧٥٨٥، إلى قوله: «ثم نادى هلمَّ الحجَّ».

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند المتقدم؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن سعيد بن جناح في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥١٩، و ص ٦٧٦.

٨. في «بث»: «لَمَّا كَانَتْ».

٩. في المرأة: «قوله^{١٦}: تسعة أذرع، إمَّا بأذرع ذلك الزمان، أو بدون الرخامة الحمراء التي هي الأساس؛ لنكلا ينافي ما مرَّ».

١٠. في «ظ، بخ، بس، بف، جن» والوافي والوسائل: «وبناها».

١١. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٣، ح ١٧٥٨٦.

٦٧٣٦ / ٩ . وَ رَوَى^١ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ طَوْلُ الْكَعْبَةِ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةَ أَذْرَعٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا سَقْفٌ، فَسَقَّفَهَا قُرَيْشٌ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَلَمْ تَزَلْ^٢، ثُمَّ كَسَرَهَا الْحَجَّاجُ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَبَنَاهَا وَ جَعَلَهَا^٣ سَبْعَةَ وَ عَشْرِينَ ذِرَاعًا^٤».

٦٧٣٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

و الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ وَهَّابِ بْنِ غَامِرٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَذْكُرَانِ^٥ أَنَّهُ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، قَالَ جَبْرِئِيلُ لِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام: تَرَوْهُ^٦ مِنَ الْمَاءِ، فَسُمِّيَتِ التَّزْوِيَةُ، ثُمَّ أَتَى مِنًى، فَأَبَاتَهُ بِهَا، ثُمَّ غَدَا بِهِ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَضَرَبَ خِبَاءَهُ^٧ بِنَمْرَةٍ^٨ دُونَ عَرَفَةَ^٩، فَبَنَى مَسْجِدًا بِأَخْجَارٍ بَيْضٍ، وَ كَانَ يُعْرِفُ أَثَرَ مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى أُدْخِلَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي بِنَمْرَةٍ حَيْثُ

١ . يحتمل في «روى» كونه بصيغة المعلوم، فالضمير المستتر فيه راجع إلى أحمد بن محمد، كما يحتمل كونه بصيغة المجهول، فيكون الخبر مرسلًا.

٢ . في «ي»، بس، جن، والفقهاء: «فلم يزل».

٣ . في الوافي عن بعض النسخ: «جعلها».

٤ . الفقهاء، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٣١٩، مرسلًا. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٤، ح ١٧٥٨٧.

٥ . في «بس»: «عبد الله». وفي «جر» والوسائل: «عبد ربه».

٦ . في «ي»: «يذكر». ٧ . في «ظ، بث، حد» والوسائل: «ترو».

٨ . الخباء: أحد بيوت العرب من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٩ (خبا).

٩ . قال ابن الأثير: «هو - أي نمرة - الجبل الذي عليه أنصاب الحرم بعرفات». وقال الفيومي: «نمرة: موضع، قيل: من عرفات، وقيل: بقرها خارج عنها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٨؛ المصباح المنير، ص ٦٢٦ (نمر).

١٠ . في الوافي: «عرنة».

يُصَلِّي الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ عَمَدَ بِهِ^١ إِلَى عَرَفَاتٍ فَقَالَ^٢: هَذِهِ عَرَفَاتٌ فَأَعْرِفْ بِهَا مَنَاسِكَكَ، وَاعْتَرِفْ بِذَنْبِكَ، فَسَمِعِي عَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَقَاضَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، فَسَمِعَتِ الْمُزْدَلِفَةَ لِأَنَّهُ ارْزَلَفَ^٣ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَامَ^٤ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، فَأَمَرَهُ^٥ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَتَهُ، وَقَدْ رَأَى فِيهِ شِمَائِلَهُ^٦ وَخَلَائِقَهُ^٧، وَأُنْسَ مَا كَانَ إِلَيْهِ^٨، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَقَاضَ مِنَ الْمَشْعَرِ إِلَى مَنَى، فَقَالَ^٩ لِأُمِّهِ: زُورِي الْبَيْتَ أَنْتِ^{١٠}، وَأَحْتَبِسِ الْغُلَامَ، فَقَالَ: يَا بَنَّتِي، هَابِ الْجِمَارَ وَالسَّكِينِ حَتَّى أَقْرَبَ الْقُرْبَانَ^{١١}.

فَقَالَ^{١٢} أَبَانُ: فَقُلْتُ لِأَبِي بِصِيرٍ: مَا أَرَادَ بِالْجِمَارِ وَالسَّكِينِ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ، ثُمَّ يَحْمِلَهُ، فَيَجْهَرُ^{١٣} وَيَذْفِنَهُ.

قَالَ^{١٤}: «فَجَاءَ الْغُلَامُ بِالْجِمَارِ وَالسَّكِينِ^{١٥}، فَقَالَ: يَا أَبَتِ، أَيْنَ الْقُرْبَانُ؟ قَالَ:

١. «عمد به» أي لزمه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٨ (عمد).

٢. في «جن»: «قال».

٣. الازدلاف: هو الاقتراب والاجتماع. قال ابن الأثير: «سمي المشعر الحرام مزدلفة؛ لأنه يتقرب إلى الله تعالى فيها». النهاية، ج ٢، ص ٣١٠ (زلف).

٤. في «بف»: «أقام». وفي المرأة: «قوله ﷺ: ثم قام، قيل: الأظهر: نام».

٥. في «ظ، جد، جن»: «فأمر». وفي «بس»: «وأمر».

٦. الشمانل: جمع الشمان، وهو الطبع والخلق. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٦٥ (شمل).

٧. هي حاشية «بث»: «خلقه». والخلائق: جمع الخليفة، وهي الطبيعة التي يُخلق بها الإنسان. لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٦ (خلق).

٨. في الوسائل: - «وأنس ما كان إليه». وفي الوافي: «أنس ما كان إليه؛ يعني لم يكن يأنس إلى أحد مثل ما كان يأنس إلى ابنه». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وأنس ما كان إليه، أي كان أنسه ﷺ ما كان، أي دائماً إليه، أي إلى إسحاق؛ لأنه كان معه غالباً، وإنما كان يلتقي إسماعيل ﷺ نادراً، ف«ما» بمعنى مادام، و«كان» تامة. ثم ذكر احتمالات أخر وقال: «والأول هو الصواب، وسائر الاحتمالات وإن خطرت بالبال فهي بعيدة».

٩. في الوسائل: «ثم قال».

١٠. في الوسائل: - «أنت».

١١. في «بح»: «القرابات».

١٢. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «قال».

١٣. في «ظ»: «ويجهر».

١٤. في «ظ»: - «قال».

١٥. في «بح»: - «والسكين».

رَبِّكَ يَعْلَمُ أَيْنَ هُوَ؟ يَا بَنِيَّ أَنْتَ - وَاللَّهِ - هُوَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي بِذَبْحِكَ ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾^٢.

٢٠٨/٤

قَالَ^٣: «فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى الذَّبْحِ، قَالَ: يَا أَبَتِ، خَمَزُ وَجْهِهِ^٤، وَشَدُّ وَثَاقِي، قَالَ: يَا بَنِيَّ، الْوَثَاقُ مَعَ الذَّبْحِ وَاللَّهُ لَا أَجْمَعُهُمَا عَلَيْكَ الْيَوْمَ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: «فَطَرَحَ لَهُ قُرْطَانُ^٦ الْحِمَارِ، ثُمَّ أَضْجَعَهُ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ الْمُذْبِيحَةَ^٧، فَوَضَعَهَا عَلَى خَلْقِهِ».

قَالَ: «فَأَقْبَلَ شَيْخٌ، فَقَالَ: مَا تَرِيدُ مِنْ هَذَا الْغَلَامِ؟ قَالَ^٨: أُرِيدُ أَنْ أُذْبَحَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، غَلَامٌ لَمْ يَغْصِ اللَّهُ طَرْفَةً عَيْنٍ تَذْبُحُهُ^٩؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي بِذَبْحِهِ، فَقَالَ: بَلْ رَبُّكَ نَهَاكَ^{١٠} عَنْ ذَبْحِهِ، وَإِنَّمَا^{١١} أَمَرَكَ بِهَذَا الشَّيْطَانُ فِي مَنَامِكَ، قَالَ: وَبِئْسَ الْكَلَامَ الَّذِي سَمِعْتُ هُوَ الَّذِي بَلَغَ بِي^{١٢}، مَا تَرَى لَا وَاللَّهِ لَا أَكَلَمُكَ، ثُمَّ عَزَمَ

١. في «بف»: «وإن».

٢. الصافات (٣٧): ١٠٢.

٣. في «بف»: «قال».

٤. التخمير: التغطية والستر. الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٠ (خمر).

٥. القُرْطَان: البرذعة - بالذال المعجمة، وبالذال المهملة أيضاً - وهي الجِلْس الذي يلقى تحت الرجل. والجلَس: كل ما يوضع ظهر الدابة تحت السرج أو الرجل، وهو بالفارسية: بالان. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١ (قرط) ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٠ (برذع).

٦. المدية - بالضمة -: الشفرة، وقد تكسر. والشفرة - بالفتح -: السكين العريضة العظيمة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٠ (مدى)؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٢٠ (شفر).

٧. في «ظ، بس، جد»: «قال».

٨. في «ب، ب، ب»: «الوافي» - «قد».

٩. في «ي، بث، بس، ب»: «الوافي» - «ينهاك».

١٠. في «ي»: «إنما» بدون الواو.

١١. في المرأة: قوله ﷺ: هو الذي بلغ بي، أي كان ما رأيت من جنس الوحي الذي أعلم حقيقته وصار سبباً لنبوتي، وليس من جنس المنام الذي يمكن الشك فيه.

عَلَى الدَّبِيجِ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ إِمَامٌ يُقْتَدَى بِكَ، فَإِنْ^١ دَبَّحْتَ وَلَدَكَ، دَبَّحَ النَّاسُ أَوْلَادَهُمْ، فَمَهْلًا، فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَهُ.

قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «فَأُضْجَعَةُ^٢ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى، ثُمَّ أَخَذَ الْمُدْيَةَ، فَوَضَعَهَا عَلَى خَلْقِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ انْتَحَى عَلَيْهِ^٣، فَقَلَبَهَا جَبْرِئِيلُ عليه السلام عَنْ خَلْقِهِ، فَتَنَظَّرَ إِبْرَاهِيمَ، فَإِذَا هِيَ مَقْلُوبَةٌ فَقَلَبَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى حَذِّهَا، وَقَلَبَهَا جَبْرِئِيلُ عَلَى قَفَاها، فَفَعَلَ ذَلِكَ مِرَارًا، ثُمَّ نُودِيَ مِنْ مَيْسَرَةٍ مَسْجِدِ الْخَيْفِ: يَا إِبْرَاهِيمَ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا، وَاجْتَرَّ الْغَلَامَ مِنْ تَحْتِهِ، وَتَنَاوَلَ^٥ جَبْرِئِيلُ الْكَنْبَشَ مِنْ قَلَّةِ ثَبِيرٍ^٦، فَوَضَعَهُ تَحْتَهُ، وَخَرَجَ الشَّيْخُ الْخَبِيثُ حَتَّى لَحِقَ بِالْعَجُوزِ حِينَ نَظَرَتْ إِلَى الْبَيْتِ، وَ الْبَيْتُ فِي وَسْطِ الْوَادِي، فَقَالَ: مَا شَيْخٌ رَأَيْتُهُ بِمَنْى، فَتَعَتَّ نَعَتَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَتْ: ذَاكَ^٧ بَغْلِي، قَالَ: فَمَا وَصِيفَ^٨ رَأَيْتُهُ مَعَهُ، وَنَعَتَّ نَعَتَهُ، قَالَتْ: ذَاكَ ابْنِي، قَالَ: فَأَنْبَى رَأَيْتُهُ^٩ أَضْجَعُهُ، وَأَخَذَ الْمُدْيَةَ لِيَذْبَحَهُ، قَالَتْ: كَلَّا، مَا رَأَيْتَهُ، إِبْرَاهِيمَ أَرْحَمَ

١. في «ي»: «إِنْ». وفي «بيح، جد»: «وإن».

٢. «فأضجعها»، أي ألقاه على جنبه. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤٨ (ضجع).

٣. في «ي»: «عليه». والانتحاء في السير: الاعتماد على الجانب الأيسر، هذا هو الأصل، ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٣؛ المصباح المنير، ص ٥٩٦ (نحا).

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «نحدها». وحذ كل شيء: طرف شبابه، كحذ السكين والسنان والسهم، أو الحذ من كل ذلك: ما رق من شفرته، والجمع: حدود. لسان العرب، ج ٣، ص ١٤٢ (حدد).

٥. في «جد»: «فتناول».

٦. في «بس، جد»: «بشير». و«ثبير»: جبل بين مكة ومنى. ويُرَى من منى، وهو على يمين الداخل منها إلى مكة. وهي أربعة أثيرة: ثبير غيناء، وثبير الأعرج، وثبير الأحذب، وثبير حراء. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٠، المصباح المنير، ص ٨٠؛ تاج العروس، ج ٣، ص ٧٢-٧٣ (ثر).

٧. في حاشية «بيح» والوافي: «ذلك».

٨. قال الجوهري: «الوصيف: الخادم، غلاماً كان أو جارية؛ يقال: وصف الغلام، إذا بلغ حد الخدمة». الصحاح، ج ٤، ص ١٤٣٩ (وصف). وفي المرأة: «وإنما قال ذلك تجاهلاً وإشعاراً بأنه لا ينبغي أن يكون ولده وهو يريد ذلك به».

٩. في «ظ»: «رأيت».

النَّاسِ^١، وَكَيْفَ^٢ رَأَيْتَهُ يَذْبَحُ ابْنَهُ؟ قَالَ: وَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَرَبَّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ لَقَدْ رَأَيْتَهُ أَضْجَعَهُ، وَأَخَذَ الْمُدْيَةَ لِيَذْبَحَهُ، قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: زَعَمَ أَنَّ رَبَّهُ أَمَرَهُ بِذَبْحِهِ، قَالَتْ: فَحَقَّقْ لَهُ أَنْ يُطِيعَ رَبَّهُ^٣.

قَالَ: «فَلَمَّا قَضَتْ مَنَاسِكَهَا، فَرِقَتْ^٤ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَزَلَ فِي ابْنَيْهَا شَيْءٌ، فَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهَا مُسْرِعَةً فِي الْوَادِي، وَأَضَعُهُ يَدَهَا عَلَى رَأْسِهَا، وَهِيَ تَقُولُ: رَبِّ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا عَمِلْتُ بِأَمْرِ إِسْمَاعِيلَ».

قَالَ «فَلَمَّا جَاءَتْ سَارَةَ^٥، فَأَخْبَرَتْ الْخَبَرَ، قَامَتْ إِلَى ابْنَيْهَا تَنْظُرُ، فَإِذَا أَثَرُ السُّكَيْنِ خَدُوشًا فِي خَلْقِهِ، فَفَرِعَتْ وَاشْتَكَتْ^٦، وَكَانَ^٧ بَدْءَ مَرَضِهَا الَّذِي هَلَكَتْ فِيهِ^٨.

وَذَكَرَ^٩ أَبَانَ^{١٠} عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَمَلَتْ أُمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى، فَلَمْ يَزَلْ مَضْرِبَهُمْ يَتَوَارَثُونَ

١. هكذا في «ظ. ي. بث. بخ. بس. بف. جن» والوافي. وفي «بح»: «ما رأيت إبراهيم أرحم الناس». وما ورد في «جد» مبهم غير واضح. وفي المطبوع: «ما رأيت إبراهيم إلا أرحم الناس».

٢. في «بخ»: «فكيف».

٣. في «بس»: «أَنْ يُطِيعَ رَبَّهُ».

٤. في «ي»: «وفرقت». و«فرقت» أي خافت، من الفَرَق - بالتحريك - وهو الخوف والفرع. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣٨ (فرق).

٥. في حاشية «بث»: «بابنها».

٦. في الوافي: «يستفاد من هذا الحديث أَنَّ الذبيح إنما كان إسحاق دون إسماعيل؛ لأنَّ سارة إنما كانت أمَّ إسحاق، ولقولها: رَبِّ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا عَمِلْتُ بِأَمْرِ إِسْمَاعِيلَ؛ تعني به إيذاءها إياها».

٧. «اشتكت»، أي مرضت. والشَّكْوُ والشَّكْوَى والشَّكَاةُ والشَّكَاءُ والاشْتِكَاءُ، كله بمعنى المرض. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

٨. في «بف» والوافي: «فكان».

٩. في البحار: «فيه».

١٠. في البحار: «فذكر».

١١. السند معلق. ويروي المصنف عن أبان، بالطرق الثلاثة المتقدمة المنتهية إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر.

بِهٖ كَابِرٌ^٢ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى كَانَ آخِرَ مَنْ اَزْتَحَلَ مِنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي شَيْءٍ كَانَ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَيْنَ^٣ بَنِي أُمَيَّةَ، فَارْتَحَلَ فَضْرَبَ^٤ بِالْعَرِينِ^٥.

١١ / ٦٧٣٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيْنَ أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ؟
قَالَ: «عَلَى الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ كَبْشِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: مَا كَانَ لَوْنُهُ؟ وَ أَيْنَ^٦ نَزَلَ؟

فَقَالَ: «أَمْلَحٌ^٨، وَكَانَ أَقْرَنُ^٩، وَنَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْجَبَلِ الْأَيْمَنِ^{١٠} مِنْ مَسْجِدِ

١. في «بث» والبحار: «يتوارثونه» بدل «يتوارثون به». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يتوارثون به، والأظهر: يوارثونه».

٢. في «ظ» والبحار: «كابر». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «كذا في ما عندنا من نسخ الكافي المعقول عليها، والأصوب: كابر عن كابر. بالنصب، ففي الصحاح: قولهم: توارثوا المجد كابرًا عن كابر، أي كبيراً عن كبير في العز والشرف». وراجع أيضاً. الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٣ (كبر).

٣. في «بح»: «- بين».

٥. قال ابن الأثير: «وفيه أن بعض الخلفاء دفن بعرين مكة، أي بفنائها، وكان دفن عند بشر ميمون. والعرين في الأصل مأوى الأسد، شُبِّهَتْ بِهِ لِعَرِّهَا وَمَنْعَتِهَا». وقال غيره: أصل العرين جماعة الشجر. وقيل: العرين: الفناء والساحة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢٣؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨٣ (عرن).

٦. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «رَبِّ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا عَمِلْتُ بِأَمْرِ إِسْمَاعِيلَ» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ١٤٤، ح ١١٦٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣٠، ح ١٤٦٦٧، إلى قوله: «وَأَحْتَسِبُ الْغَلَامَ»؛ البحار، ج ١٢، ص ١٢٨، ح ٤، ملخصاً.

٧. في «بس»: «ومن أين».

٨. قال الجوهرى: «الْمَلْحَةُ مِنَ الْأَلْوَانِ. بِيَاضٍ يَخَالِطُهُ سَوَادٌ، يُقَالُ: كَبَشٌ أَمْلَحٌ». وقال ابن الأثير: «الأملح: الذي بياضه أكثر من سواده. وقيل: هو النقي البياض». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٠٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٥٤ (ملح).

٩. كبش أقرن، أي كبير القرنين، أو المجتمع القرنين. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٣١؛ تاج العروس،

١٠. في «ي»: «- الأيمن».

ج ١٨، ص ٤٥٠ (قرن).

مِنِّي^١، وَكَانَ يَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ^٢، وَيَنْظُرُ وَيَبْغُرُ^٣ وَيَبُولُ فِي سَوَادٍ^٤.
 الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،
 عَنِ الْحَسَنِ بْنِ نَعْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا زَادُوا^٥ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^٦

فَقَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَمَّا زَادُوا^٧ حَتَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^٨ مَا^٩ بَيْنَ الصَّفَا^{١٠}

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٤٥: «قوله ع: من مسجد مني، كلمة «من» للنسبة، كقولهم: أنت مني كنفي».
 ٢. قال ابن الأثير: «وفيه: أنه ضحك بكيش يطا في سواد، وينظر في سواد، ويرك في سواد، أي أسود القوائم والمراض والمحاجر». وقال الفتومي «الشاة تمشي في سواد، وتأكل في سواد، وتنظر في سواد، يراد بذلك سواد قوائمها وفمها وما حول عينيها، والعرب تسمي الأخضر أسود: لأنه يرى كذلك على بعد». وقال العلامة الفيض: «وقيل: السواد كناية عن المرعى والنبت، فالمعنى حينئذ: كان يرعى وينظر ويرك في حصرة. وقيل: كان من عظمه ينظر في شحمه ويمشي في فيه ويرك في ظل شحمه. ويروى المعاني الثلاثة عن أهل البيت ع». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤١٩: المصباح المنير، ص ٢٩٤ (سود).
 ٣. «يبغر»، أي يلقي بعره. والبغر: رجيع ذوات الخف والظلف، أي سرجبتها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٧١: المصباح المنير، ص ٥٣ (بغر).
 ٤. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٤، ذيل الحديث، بسند آخر عن أبي عبد الله ع، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ذيل ج ٢٢٧٩، مرسلًا عن الصادق ع، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٤٧، ح ١١٦٧٧: الوسائل، ج ١٤، ص ١١٠، ح ١٨٧٣٤: البحار، ج ١٢، ص ١٣١، ح ١٧.
 ٥. في الوافي: «الحسين».
 ٦. في «بث، يح»: «وأوا».
 ٧. في التهذيب: «عن الصلاة فيه».
 ٨. في التهذيب: «الحرام».
 ٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والمرآة والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «ما».
 ١٠. في المرأة: «قوله ع: ما بين الصفا، لعل المعنى أن المسجد في زمانه ع كان محاذياً لما بين الصفا والمروة متوسطاً بينهما وإن لم يكن مستوعباً لهما بينهما، فيكون الغرض بيان أن ما زيد من جانب الصفا حتى جازه كثيراً ليس من البيت، أو المعنى أن عرض المسجد في ذلك الزمان كان أكثر حتى كان ما بين الصفا والمروة داخلًا في المسجد، ويؤيده ما رواه في التهذيب عن الحسين بن نعيم بسند صحيح، فذكر بعد ذلك: فكان الناس يحجون من المسجد إلى الصفا، أي يقصدون، ولا يلزم من ذلك أن يكون للزائد حكم المسجد. ويحتمل أن يكون المراد أن المسجد في زمانه ع كان حدها ما يحاذي الصفا، وحدها ما يحاذي المروة، فيكون أكثر مما في هذا الزمان من جانب المروة.

وَالْمَرْوَةَ^٢.

٢١٠/٤

١٣ / ٦٧٤٠. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَطَّ^٣ إِبْرَاهِيمُ بِمَكَّةَ مَا بَيْنَ الْحَزْوَرَةِ^٤ إِلَى الْمَسْعَى،
فَذَلِكَ الَّذِي خَطَّ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام» يَغْنِي الْمَسْجِدَ^٥.

١٤ / ٦٧٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ
عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ إِسْمَاعِيلَ دَفَنَ أُمَّهُ فِي الْجَبْرِ، وَحَجَّرَ عَلَيْهَا^٦؛ لِئَلَّا
يُوطَأَ قَبْرُ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ فِي الْجَبْرِ^٧».

«وقيل: أي كان المسجد الحرام بشكل الدائرة، وكان مافة المحيط بقدر ما بين الصفا والمروة، فيكون من
مركز الكعبة إلى متهى المسجد من كل جانب بقدر سدس ما بينهما؛ لأن قطر الدائرة قريب من ثلث المحيط».

١. في الفقيه والتهديب: + «فكان الناس يحجون من المسجد إلى [الفقيه] - «إلى» الصفا».

٢. التهديب، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٤، بسنده عن حماد بن عثمان، عن الحسين بن نعيم، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٢٢٨٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ» الوافي،
ج ١٢، ص ١٥٢، ح ١١٦٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٧، ح ٦٥٣٧؛ البحار، ج ١٢، ص ١٠٤، ح ١٤.

٣. في الكافي، ح ٧٩٩٧: «حق».

٤. الحزورة: التل الصغير، وموضع بمكة كان به سوقها، بين الصفا والمروة قريب من موضع النخاسين، وإنما
سمي حزورة لمكان تل صغير هناك. وهو بوزن قسورة. راجع. النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (حزور)؛ مجمع

البحرين، ح ٣، ص ٢٦٥ (حزر). ٥. في «بح»: + «الحرام».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام...، ح ٧٩٩٧، عن فضالة بن أيوب، عن عبد الله بن

سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهديب، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٨٥، بسنده عن فضالة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي

عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٢٨١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «بين الحزورة

إلى المسعى» الوافي، ج ١٢، ص ١٥٢، ح ١١٦٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٧، ذيل ح ٦٥٣٩؛ البحار، ج ١٢،

ص ١٠٤، ح ١٥. ٧. في «ظ، جد»: «عليه».

٨. في «بس»: «قبرها» بدل «قبر أم إسماعيل في الحجر».

٩. علل الشرائع، ص ٣٧، ح ١، بسنده عن علي بن النعمان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٢، ذيل

٦٧٤٢ / ١٥ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « الْحِجْرُ بَيْتُ إِسْمَاعِيلَ ، وَفِيهِ قَبْرُ هَاجَرَ ، وَقَبْرُ إِسْمَاعِيلَ »^٢.

٦٧٤٣ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحِجْرِ : أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ ، أَوْ^٣ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ ؟
فَقَالَ^٤ : « لَا ، وَلَا قَلَامَةٌ ظَفَرٍ^٥ ، وَلَكِنْ إِسْمَاعِيلُ دَفَنَ أُمَّهُ فِيهِ^٦ ، فَكَرِهَ أَنْ تُوْطَأَ^٧ ،
فَحَجَّرَ^٨ عَلَيْهِ حِجْرًا ، وَ^٩ فِيهِ قُبُورُ أَنْبِيَاءَ^{١٠} »^{١١}.

١٧ / ٦٧٤٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّيْرِ فِيَّ ،

ج ٢١١٦ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٥٤ ، ح ١١٦٩٢ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٥٣ ، ح ١٧٩٢٩ .

١ . في حاشية «بث» : «أم» .

٢ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٥٤ ، ح ١١٦٩٣ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٥٤ ، ح ١٧٩٣٠ ؛ البحار ، ج ١٢ ، ص ١١٧ ، ح ٥٤ .

٣ . في «بث» ، بس ، جد : «أم» .

٤ . في «بث» ، بس ، والوافي : «قال» .

٥ . يقال : قَلَمْتُ الظَّفَرَ ، أَي أَخَذْتُ مَا طَالَ مِنْهَا ، وَالْقَلَامَةُ ، بِالضَّمِّ : مَا سَقَطَ مِنْهُ ، وَهِيَ الْمَقْلُومَةُ مِنْ طَرَفِ الظَّفَرِ . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٠١٤ ؛ المصباح المنير ، ص ٥١٥ (قلم) .

٦ . في الوافي : «فيه أمه» .

٧ . في الوافي : «أن يوطأ» .

٨ . في الوسائل : «فجعل» .

٩ . في «بث» ، والوافي : «عليها» .

١٠ . في «بث» : «أو» بدل «حجراً» .

١١ . في «بث» : «أنبيائه» . وفي «جن» وحاشية «بث» ، ب : «الأنبياء» .

١٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٦٩ ، ح ١٦٤٣ ، بسند آخر ، إلى قوله : «ولا قلامه ظفر» مع اختلاف يسير . الفقيه ، ج ٢ ،

ص ١٩٣ ، ح ٢١١٧ ، وتام الرواية فيه : «وروي أن فيه قبور الأنبياء عليهم السلام ، وما في الحجر شيء من البيت ،

ولا قلامه ظفر» . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٥٤ ، ح ١١٦٩٤ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٥٣ ، ح ١٧٩٢٨ ؛ البحار ، ج ١٢ ،

ص ١١٧ ، ح ٥٥ .

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دُفِنَ فِي الْجَبْرِ مِمَّا^١ يَلِي الرُّكْنَ الثَّالِثَ عِذَارِي^٢ بَنَاتِ إِسْمَاعِيلَ».^٣

١٨ / ٦٧٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَزَلْ بَنُو إِسْمَاعِيلَ^٤ وَلَاةَ الْبَيْتِ، وَ يُقِيمُونَ^٥ لِلنَّاسِ
حَجَّهُمْ وَ أَمْرَ دِينِهِمْ، يَتَوَارَثُونَهُ كَابِرٌ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى كَانَ^٦ زَمَنُ عَدْنَانَ بْنِ أَدَدَ، فَطَالَ
عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَفَسَدَتْ قُلُوبُهُمْ، وَ أَفْسَدُوا^٧ وَ أَخَذُوا فِي دِينِهِمْ، وَ أَخْرَجَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً،
فَمِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ كَرَاهِيَّةَ الْقِتَالِ، وَ فِي أَيْدِيهِمْ
أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْخَنِيفَةِ مِنْ تَخْرِيمِ الْأَمْهَاتِ وَ الْبَنَاتِ وَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي النِّكَاحِ^٨، إِلَّا
أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِلُّونَ امْرَأَةَ الْأَبِ، وَ ابْنَةَ الْأَخِ، وَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَ كَانَ فِي
أَيْدِيهِمُ الْحَجُّ وَ التَّلْبِيَةُ، وَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَّا مَا أَخَذُوا فِي تَلْبِيَتِهِمْ، وَ فِي حَجِّهِمْ ٢١١/٤
مِنَ الشَّرِّ، وَ كَانَ فِيمَا بَيْنَ إِسْمَاعِيلَ وَ عَدْنَانَ بْنِ أَدَدَ مُوسَى عليه السلام».^٩

١. في الوافي: «ما».

٢. العذارى والعذاري: جمع العذراء، وهي البكر، أي الجارية التي لم يمسه رجل. والعذرة: النكارة. راجع: الصحاح ج ٢، ص ٧٣٨؛ النهاية، ج ٣، ص ١٩٦ (عذر).

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٥، ح ١١٦٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٤، ح ١٧٩٣١؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٧، ح ٥٦.

٤. في الوسائل: «إسرائيل».

٥. في «ظ»، بث،، بخ، بس، بف، جد، والوافي والبحار: «يقيمون» بدون الواو.

٦. في «ي»: «- كان».

٧. في «ي»: «بف»، «وفسدوا».

٨. في «بس»: «+ كثيرة».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٥، ح ١١٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤١١، ح ٢٥٩٥٥، إلى قوله: «والتلبية والغسل من»

٦٧٤٦ / ١٩. وَ رُوِيَ: «أَنَّ مَعَدَّ بْنَ عَدْنَانَ خَافَ أَنْ يَذْرُسَ الْحَرَمَ، فَوَضَعَ أَنْصَابَهُ^١، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَهَا، ثُمَّ غَلَبَتْ جُزْهُمُ^٢ عَلَى وَلايَةِ الْبَنِيَّةِ، فَكَانَ يَلِي مِنْهُمْ كَابِرٌ عَنْ كَابِرٍ حَتَّى بَغَتْ جُزْهُمُ بِمَكَّةَ، وَاسْتَحَلُّوا حُرْمَتَهَا، وَأَكَلُوا مَالَ الْكُفَّةِ، وَظَلَمُوا مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ، وَغَتَّوْا وَبَغَوْا، وَكَانَتْ مَكَّةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَظْلِمُ^٣ وَلَا يَنْبَغِي فِيهَا وَلَا يَسْتَحِلُّ حُرْمَتَهَا مِلْكٌ إِلَّا هَلَكَ مَكَانَهُ^٤، وَكَانَتْ تُسَمَّى بَكَّةَ^٥؛ لِأَنَّهَا تَبُكُّ أَعْنَاقَ الْبَاغِينَ إِذَا بَغَوْا فِيهَا، وَتُسَمَّى بَسَّاسَةً^٦، كَانُوا إِذَا ظَلَمُوا فِيهَا بَسْتَهُمْ^٧ وَأَهْلَكْتَهُمْ^٨، وَتُسَمَّى أُمَّ رَحِمٍ^٩، كَانُوا إِذَا لَزِمُوهَا رَجِمُوا، فَلَمَّا بَغَتْ جُزْهُمُ وَاسْتَحَلُّوا^{١٠} فِيهَا، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِمْ

ج. الجبابة؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٠، ح ٩٧.

١. أنصاب الحرم: حدوده، وهي أعلام تنصب هناك لمعرفة نهايتها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ تاج العروس، ج ١، ص ٤٨٦ (نصب).
٢. في «ظ»، ببح، ببخ، ببس، جدد، والوافي والبحار: «بمكة». و«جُزْهُمُ»: حي من اليمن، وهم أصحاب إسماعيل عليه السلام، نزلوا بمكة وتزوجوا فيها، فعصوا الله وألحدوا في الحرم، فأبادهم الله. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٨٥؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٦ (جرهم).
٣. في «بث»: «لا تظلم». وفي «ببح» وحاشية «بث»: «فيها».
٤. في «ببح»، ببف، والوافي: «بمكانه».
٥. «مكة»: اسم بطن مكة، سميت بذلك لأن الناس يبك بعضهم بعضاً في الطواف، أي يزحم ويدفع؛ أو لأنها تبك أعناق الجبابرة، أي تدقها وتكسر، كما فسرت في هذا الحديث. وقيل: بكة: موضع البيت، ومكة: سائر البلد. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٥٠٦ (بكك).
٦. في حاشية «بث»: «كانت».
٧. سميت بها لأنها تحطم وتكسر من أخطأ فيها. والبس: الحطم. قال ابن الأثير: «ويروى بالنون من النس: الطرد». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٧؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٧ (بس).
٨. في «ظ»: «بسهم».
٩. في البحار: «وسمي».
١٠. «الرحمة»: الرحمة، وأم رَحِم، أي أصل الرحمة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٢١٠ (رحم).
١١. في «جد»: «فاستحلوا».

الرَّعَافُ^١ وَ النَّمْلُ^٢، وَ أَفْئَاهُهُمْ، فَغَلَبَتْ^٣ خَزَاعَةُ، وَ اجْتَمَعَتْ لِيَجْلُوا^٤ مَنْ بَقِيَ مِنْ جُزْهُمَ عَنِ الْحَرَمِ، وَ رَئِيسُ^٥ خَزَاعَةَ^٦ عَمْرُو بْنُ رَبِيعَةَ^٧ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرِو، وَ رَئِيسُ جُزْهُمَ عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ بْنِ مُصَاصٍ^٨ الْجُزْهُمِيِّ، فَهَزَمَتْ خَزَاعَةُ جُزْهُمَ، وَ خَرَجَ مَنْ بَقِيَ مِنْ جُزْهُمَ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَرْضِ جَهَيْنَةَ^٩، فَجَاءَهُمْ سَيْلٌ أَتَى^{١٠}، فَذَهَبَ بِهِمْ، وَ وُلِيَتْ خَزَاعَةُ الْبَيْتِ، فَلَمْ يَزَلْ فِي أَيْدِيهِمْ حَتَّى جَاءَ قَصِي بْنُ كِلَابٍ، وَأَخْرَجَ^{١١} خَزَاعَةَ مِنَ الْحَرَمِ^{١٢}،

١. في «ي» والوافي: «الرعايف». و«الرعايف»: الدم يخرج من الأنف. ويقال: الرعايف: الدم نفسه. وقرأ العلامة الفيض: الرعاف، بالزاي المعجمة والعين المهملة، وهو الموت السريع والقتل السريع كناية عن الطاعون. وقال العلامة المجلسي: «قيل: ويحتمل أن يكون بالزاي والقاف، والزقاق كغراب: الماء المر الغليظ لا يطاق شربه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٥؛ المصباح المنير، ص ٢٣٠ (رفع).

٢. قال الخليل: «النمل: قروح تخرج في الجنب». وقال الفيروزآبادي: «النملة: قروح في الجنب كالنمل، وبشرة تخرج في الجسد بالتهاب واحتراق، ويرم مكانها يسيراً، ويدب إلى موضع آخر، كالنملة». راجع: ترويق كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٤٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٦ (نمل). هذا، واحتمل في الوافي والمرأة أن يكون المراد به الحيوان المعروف.

٣. في الوسائل: «وغلبت».

٤. «ليجلبوا» من الإجلاء، وهو الإخراج من البلد، والمنع والطرده. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩١ (جلا).

٥. في «جن»: «وبه رئيس».

٦. «خزاعة»: حي من الأزد، سموا ذلك لأن الأزد لما خرجت من مكة لتتفرق في البلاد، تخلفت عنهم خزاعة وأقامت بها من الخزاع بمعنى التخلّف؛ أو لتفرقهم بمكة، من التخرّج بمعنى التفرّق. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٧٠ (خزع).

٧. في «بث»: «عمر».

٨. في «بخ»: وحاشية «بث»: «سعد».

٩. في «بث»: «قصاص». وفي «بخ»: «مصاص». وفي «بف»: «فضاض».

١٠. «جهينة»: قبيلة، وأبو قبيلة من العرب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٠١ (جهن).

١١. في «بث، بخ» والوافي: «+ بهم». وفي البحار: «+ لهم». و«سئل أتى»، على وزن فعيل، وهو سئل جاءك ولم يصيبك ويجثك مطره. والأتي أيضاً: الغريب. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٦٣؛ النهاية، ج ١، ص ٢١ (أتا).

١٢. في «بث، بخ، بف» والوافي: «فأخرج». ١٣. في «بخ»: «البيت».

وَوَلِيَّ الْمَيْتِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ^١.

٢٠ / ٦٧٤٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

٢١٢/٤

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَزَالُوا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْحَنِيفِيَّةِ:

يَصْلُونَ الرَّحِمَ، وَ يَقْرُونَ الضَّيْفَ^٢، وَ يَحْجُونَ الْبَيْتَ، وَ يَقُولُونَ: اتَّقُوا مَالَ الْيَتِيمِ؛ فَإِنَّ

مَالَ الْيَتِيمِ عِقَالٌ^٣، وَ يَكْفُونَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنَ الْمَحَارِمِ مَخَافَةَ الْعُقُوبَةِ، وَ كَانُوا

لَا يَمْلِكُ لَهُمْ إِذَا انْتَهَكُوا الْمَحَارِمَ^٤، وَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ لِحَاءِ شَجَرٍ^٥ الْحَرَمِ،

فَيَعْلَقُونَهُ فِي أَغْنَاقِ الْإِبِلِ، فَلَا يَجْتَرِي أَحَدٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ حَيْثُمَا^٦ دَهَبَتْ،

وَلَا يَجْتَرِي أَحَدٌ أَنْ يَغْلِقَ مِنْ غَيْرِ لِحَاءِ شَجَرِ الْحَرَمِ، أَيُّهُمْ فَعَلَ ذَلِكَ عُوقِبَ، وَ أَمَّا^٧

الْيَوْمَ، فَأُمْلِي لَهُمْ، وَلَقَدْ جَاءَ أَهْلُ الشَّامِ^٨، فَنَضَبُوا الْمُنْجَنِيْقَ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ، فَبَعَثَ

١. في حاشية «بث»: «عليهم».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٦، ح ١١٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٤، ح ١٧٦٥٧؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٠، ذيل ح ٩٧.

٣. «يَقْرُونَ الضَّيْفَ»، أي يحسنون إليه؛ من القرى، وهو الإحسان إلى الضيف. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٧١؛ الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (قرا).

٤. العقال: الحبل الذي يشد به ذراعا البعير. قال العلامة الفيض: «كأنه كناية عن التقيد بوباله والارتهاق بوخامة عاقبته، مأخوذ من عقال البعير». والظاهر أن العلامة المجلسي قرأه بتشديد القاف، حيث قال: «قوله عليه السلام: عقال، أي يصير سبباً لعدم تيسر الأمور وانسداد باب الرزق، والعقال معروف، وقال في النهاية: بالتشديد: داء في رجلي الدابة، وقد يحقّف». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٨٢؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ و ٤٦٣ (عقل).

٥. «لَا يَمْلِكُ» أي لَا يُمْكِلُ. مجهول من الإملاء بمعنى الإمهال والتأخير والتطويل وإطالة العمر، يقال: أملى الله له، أي أمهله وطول له. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٩٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملا).

٦. انتهاك المحارم: تناولها بما لا يحل. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢٨ (نهك).

٧. لِحَاءُ الشجر: قشرها. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٤٨٠ (لحا).

٨. في الوسائل: «حيث». ٩. في «بث»، بح، بس، «الوافي والوسائل: «فأما».

١٠. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٠: «قوله عليه السلام: أهل الشام، كأن المراد بهم أصحاب الحجاج؛ حيث نصبوا».

اللَّهُ^١ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ كَجَنَاحِ الطَّيْرِ، فَأَمْطَرَتْ عَلَيْهِمْ^٢ صَاعِقَةً، فَأَخْرَقَتْ سَبْعِينَ رَجُلًا حَوْلَ الْمُنْجَنِقِ^٣.

٨- بَابُ حَجِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١ / ٦٧٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنِ الْوَشَاءِ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٦ أَبُو الْحَسَنِ^٧: «إِنَّ سَفِينَةَ نُوحٍ كَانَتْ مَأْمُورَةً، طَافَتْ^٨ بِالنَّبِيِّتِ حَيْثُ غَرِقَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ أَتَتْ مِنْى فِي أَيَّامِهَا، ثُمَّ رَجَعَتِ السَّفِينَةُ، وَكَانَتْ مَأْمُورَةً، وَطَافَتْ^٩ بِالنَّبِيِّتِ طَوَافَ النِّسَاءِ^{١٠}».

٢ / ٦٧٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ^{١١}:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٣} يُحَدِّثُ عَطَاءً^{١٤}، قَالَ: كَانَ

«المنجنيق لهدم الكعبة على ابن الزبير، أي مع أنه أُملي لهم لم تكن تلك الواقعة خالية عن العقوبة، وهذا غريب لم ينقل في غير هذا الخبر، ويحتمل أن يكون إشارة إلى واقعة أخرى لم تنقل وإن كان أبعد».

١. في «ي»: - «الله».

٢. في الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٧، ح ١٧٦٣٧؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٢، ح ٩٨.

٣. في «بث، ببح، بف، جن»: «أصحابنا».

٤. في «ظ، ي، بث، ببح، بس، بف، جد»: «عن الحسن بن علي الوشاء».

٥. في «بح، ببح، بف، والوافي»: - «لي».

٦. في «بس» وحاشية «بث» والمرأة: «وطافت». وفي البحار: «فطافت».

٧. في «ظ، بث، ببح، بس، جد» وحاشية «بح» والوافي والوسائل: «فطافت».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التواضع، ضمن ح ١٨٧٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٩، ح ١١٧٠٠، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ١٧٧٩٥؛ البحار، ج ١١، ص ٣٤٠، ح ٧٩.

٩. في المرأة: «عن صالح».

١٠. في «بث، ببح، جن»: - «يقول».

١١. في الوافي، ج ٢٦ والكافي، ح ١٥٢٤١ - «قال: سمعت أبا جعفر^{١٥} يحدث عطاءً».

طُولُ سَفِينَةِ نُوحٍ أَلْفُ ذِرَاعٍ وَ مِائَتِي ذِرَاعٍ، وَ عَرْضُهَا^١ ثَمَانِمِائَةَ ذِرَاعٍ، وَ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ ثَمَانِينَ^٢ ذِرَاعاً^٣، وَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ^٤، وَ سَعَتْ^٥ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ^٦ سَبْعَةَ^٧ ٢١٣/٤ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ^٨.

٦٧٥٠ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٠} يَقُولُ: «مَرَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ فِي سَبْعِينَ نَبِيّاً عَلَى فِجَاجٍ^{١١}

١. في «بث»: «كان».

٢. هكذا في «بث»، يخ، بذ، بف، جت، جي، والوافي. وفي «ظ»، ي، بس، بط، جد، وحاشية «بث»: «مانتي». وفي «ت»، غ، بت، بز، بط، بص، بي، جن، والمطبوع: «مانتين». وفي الكافي، ح ١٥٢٤١: «ثمانون».

٣. في «ط»، ي، بث، بس: «ذراع». وفي الوافي، ج ١٢: «فركب فيها».

٤. في الوافي، ج ١٢: «سبعة أشواط». وفي الوافي، ج ٢٦ والكافي، ح ١٥٢٤١: «وطافت بالبيت». وفي تفسير العياشي: «سبعاً».

٥. في الوافي: «ما».

٦. في الوافي، ح ٢٦ والكافي، ح ١٥٢٤١: «وطافت بالبيت».

٧. الجودي، بتشديد الياء، وقرئ بإرسالها تخفيفاً: اسم للجليل الذي استوت عليه سفينة نوح ﷺ. وهو جبل بالجزيرة، أو بينها وبين موصل، أو بناحية شام، أو أمد، أو بالموصل، أو بالجزيرة ما بين الدجلة والفرات. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦١؛ المفردات للراغب، ص ٢١٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩ (جود).

وفي المرأة: «ويظهر من بعض الأخبار أنه كان في موضع الغري».

٨. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٤١. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٦، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر، مع اختلاف. وفي علل الشرائع، ص ٥٩٤، ضمن الحديث الطويل ٤٤؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٤٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن علي ﷺ، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٣٥، عن الحسن بن صالح، الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٢٢٧٧، مرسل من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٥٩، ح ١١٧٠١؛ وح ٢٦، ص ٣٢٢، ح ٢٥٤٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٨١.

٩. في «ظ»، بث، يخ، بس: «بن إبراهيم». في «جن»: «أبا عبد الله».

١١. في «بث»: «الأرض». وفي الفقيه: «صفائح». والفجج: جمع الفج، وهو الطريق الواضح الواسع، أو الطريق

الرُّوحَاءُ^١، عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ الْقَطَوَانِيَّةُ^٢ يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَبْدُكَ ابْنُ^٣ عَبْدِكَ^٤.

٤٠٦٧٥١ / ٤. عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «مَرَّ مُوسَى النَّبِيُّ^٨ بِصَفَّاحٍ^٩ الرُّوحَاءِ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ

خِطَامُهُ^{١٠} مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ عَبَاءُ تَانٍ قَطَوَانِيَّتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ يَا كَرِيمُ، لَبَّيْكَ».

الواسع، أو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤١٢؛ المصباح المنير، ص ٤٦٢ (فجج).

١. في العلل: «على جمل أحمر خيطامه ليف». والرُّوحَاء: موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، وقرية من رجة الشام، وقرية من نهر عيسى. والمراد هنا الأول. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح).

٢. «الْقَطَوَانِيَّة»: منسوبة إلى قَطَوَانَ: موضع بالكوفة، والنون زائدة، وهي عباءة بيضاء قصيرة الخمل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٨٥ (قطا).

٣. في «ظ، ي، بح، بخ»: وحاشية «جن»: «وابن».

٤. في الوافي والوسائل والفتية: «عبدك». وفي الفقيه والعلل: «لبيك».

٥. علل الشرائع، ص ٤١٨، ح ٦، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٢٨٣، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم^{١١}، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١١٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٦٥٧٤.

٦. في «ث، بخ»: «ابن إبراهيم».

٧. في «ث، بخ، بف»: «بفجاج». وفي «جن»: «بصصح». وفي العلل: «بصفائح». وقرأه العلامة الفيض بتشديد الفاء كرمّان، حيث قال في ذيل حديث نقله عن الفقيه، وفيه: «على صفائح الروحاء»: «الصفائح: حجارة عراض رقاق، ويقال لها أيضاً: صَفَّاح، كرمّان كما يأتي في حديثي هشام وجابر - وهما الرابع والخامس هنا - على نسخ الكافي». والعلامة المجلسي قرأه بالتخفيف جمع الصَّفْح بمعنى الجانب والناحية. راجع: الوافي، ج ١٢، ص ١٦٠؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٢؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٨١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥١٢ (صفح).

٨. قال الجوهري: «الخطام: الزمام، وخطمت البعير: زمامته». وقال ابن الأثير: «خطام البعير: أن يؤخذ حبل من ليف أو كتان فيجعل في أحد طرفيه حلقة، ثم يشدّ فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثم يقاد البعير، ثم يثنى على مخطومه، وأما الذي يجعل في الأنف دقيقتاً فهو الزمام». وقال الفيروز آبادي: «الخطام، ككتاب... كل ما وضع في أنف البعير ليقناده». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩١٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٥ (خطم).

قَالَ: «وَمَرَّ يُونُسُ بْنُ مَتَّى بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ، كَشَّافَ الْكُرْبِ^٢ الْعِظَامِ، لَبَّيْكَ^٣».

قَالَ: «وَمَرَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ، عَبْدُكَ ابْنُ أُمَّتِكَ، لَبَّيْكَ^٤. وَمَرَّ مُحَمَّدٌ ﷺ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ، لَبَّيْكَ^٥».

٦٧٥٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أُخْرِمَ مُوسَى ﷺ مِنْ رَمْلَةٍ مَضْرُوءَةٍ^٧» قَالَ: «وَمَرَّ بِصَفَاحِ الرُّوحَاءِ مُحْرِمًا يَقُودُ نَاقَتَهُ بِخَطَامٍ مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ عَبَاءَتَانِ قَطُوءَانِيتَانِ يَلْبِي، وَتَجِيبُهُ^٨ الْجِبَالُ».

١. في الراعي: «بُصْفَاح». وفي الفقيه والعلل: «بصفائح» وكذا فيما بعد.

٢. في «بس»: «الكروب».

٣. في «ظ»: «ي، جد»، والعلل: «وابن».

٤. في «ظ»: «ي، بخ، بس، جد، جن»، والوسائل: «- «لبيك»».

٥. في «بخ»: «- «بصفاح الروحاء»».

٦. في الفقيه: «وكان موسى ﷺ يلبي وتجيبه الجبال، وسميت التلبية إجابة؛ لأنه أجاب موسى ﷺ ربه عز وجل وقال: لبيك».

٧. علل الشرائع، ص ٤١٩، ح ٧، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٢٨٤، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١١٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٦٥٧٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٥٥، ح ٥٠، قطعة منه.

٨. في المرأة: «ورملة مصر». ورملة مصر: هي قرية بمصر في جزيرة بني نصر. ذكره الزبيدي. وقال الطريحي: «هو موضع في طريق مصر، معروف». راجع: تاج العروس، ج ٧، ص ٣٥٢؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٨٦ (رمل).

٩. في «ظ»: «ي، بس، جن»، والعلل: «بصفائح». وفي الوافي: «بُصْفَاح».

١٠. في «ي»: «بس»: «لاويجيبة».

١١. علل الشرائع، ص ٤١٨، ح ٥، بسنده عن عثمان بن عيسى وعلي بن الحكييم، عن الفضل بن صالح، مع

٦٧٥٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ حَجَّ الْبَيْتَ فِي الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ وَالرَّيَاحِ، وَكَسَا الْبَيْتَ الْقَبَاطِيَّ^١».

٢١٤ / ٤. ٧٧٥٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٢، عَنْ الْمُفَضَّلِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ سَبْعِمِائَةَ نَبِيٍّ، وَإِنَّ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ لَمَشْحُونٌ^٣ مِنْ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ آدَمَ لَفِي حَرَمِ اللَّهِ^٤ عَزَّ وَجَلَّ».

٧٧٥٥ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ،

١. اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١١٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٦٣٨٦؛ وص ٣٧٦، ذيل ح ١٦٥٥٤.

١. «القباطي»: جمع القبطية، وهي ثياب بيض رفاق من كتان، تتخذ بمصر، وكأنه منسوب إلى القبط، وهم أهل مصر، وضم القاف من تغيير النسبة. وهذا في الثياب، فأما في الناس فقولنا بالكسر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١؛ النهاية، ج ٤، ص ٦ (قبط).

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٢٢٨٥، معلقاً عن زرارة. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧٠٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٧، ذيل ح ١٧٥٧٦.

٣. في البحار، ج ١١: «عن ابن أحمد عن أبي نجران» بدل «عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران». وهو سهو.

٤. في البحار، ج ١١: «صلى في مسجد الخيف سبعمئة نبي و».

٥. في «بف» مشحون.

٦. في «بف» والوافي: «بقبور».

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: لفى حرم الله، لعل المراد أنه دفن أولاً في حرم الله؛ لئلا ينافي ما ورد في الأخبار الكثيرة من أن نوحاً عليه السلام نقل عظامه عليه السلام إلى الغري».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٦٨٨، معلقاً عن جابر. وفيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٧٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «سبعمئة نبي». الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٩، ح ٦٥١٢؛ البحار، ج ١١، ص ٢٦٠، ح ٤؛ وج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٣.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «حَجَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عليه السلام وَمَعَهُ سَبْعُونَ نَبِيًّا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خُطَمٌ^٢ إِلَيْهِمْ مِنْ لَيْفٍ، يَلْبُثُونَ وَتُحْيِيهِمْ^٣ الْجِبَالُ، وَعَلَى مُوسَى عَبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ يَقُولُ: لَبَّيْكَ، عَبْدُكَ ابْنُ^٤ عَبْدِكَ^٥».

٦٧٥٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَدِ، عَنْ أَبِي بَلَالٍ الْمَكِّيِّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام دَخَلَ الْجَحْزَ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَابِ^٦، فَقَامَ يُصَلِّي^٧ عَلَى قَدَرٍ^٨ ذِرَاعَيْنِ مِنَ^٩ الْبَيْتِ، فَقُلْتُ لَهُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ يُصَلِّي بِحِثَالِ الْمِيزَابِ؟ فَقَالَ: «هَذَا مُصَلِّي شَبَّرَ وَشَبِيرٌ^{١٠} ابْنُ هَارُونَ»^{١١}.

٦٧٥٧ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ^{١٢} شَبَابِ الصُّبَيْرِيِّ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ:

١. في الوسائل: «وعن». وهو سهو؛ فقد روى أنان [بن عثمان] عن زيد الشحام في بعض الأسناد، ولم نجد رواية ابن أبي نصر عنه في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٥-٣٨٦، و ص ٤٢٠.

٢. الخُطَمُ: جمع الحُطَام، وهو الزمام. ومضى تفصيل معناه ذيل الحديث الرابع من هذا الباب.

٣. في «ي»: «بف»، «ويجيهم».

٤. في «ي»: «بح»، «بف»، «جن»، «وابن».

٥. في حاشية «بث» والوسائل: «عبدك».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١١٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٦٥٧٥؛ البحار، ج ١٣، ص ١١، ح ١٦.

٧. في «بخ»، «بف»: «البيت».

٨. في «بخ»: «- قدر».

٩. في «بخ»: «- له».

١٠. في «ظ»، «بخ»: «شَبَّرَ وشَبِير». وفي الوافي: «شَبَّرَ وشَبِير». وفي البحار: «شَبِير وشَبِير».

١١. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٧٤، ح ٦٥٢٩؛ البحار، ج ١٣، ص ١١، ح ١٧.

١٢. في البحار: «عن». وهو سهو، وشباب الصيرفي لقب محمد بن الوليد هذا. راجع: الكافي، ح ٣٢٦ و ٣٥٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دُفِنَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ سَبْعُونَ نَبِيًّا أَمَاتَهُمُ اللَّهُ جَوْعاً^٢ وَ ضُرّاً^٣».

١١ / ٦٧٥٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ دَاوُدَ لَمَّا وَقَفَ الْمَوْقِفَ^٤ بِعَرَفَةَ، نَظَرَ إِلَى النَّاسِ وَ كَثَرَتْ بِهِمْ، فَصَعِدَ الْجَبَلَ^٥، فَأَقْبَلَ^٥ يَدْعُو، فَلَمَّا قَضَى نُسْكَهُ أَتَاهُ جَبْرِئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ^٦: يَا دَاوُدُ، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: لِمَ صَعِدْتَ الْجَبَلَ^٧؟ ظَنَنْتَ^٧ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيَّ صَوْتُ مَنْ صَوَّتَ؟ ثُمَّ مَضَى بِهِ إِلَى الْبَحْرِ إِلَى جُدَّةَ، فَزَسَبَ بِهِ فِي الْمَاءِ^٨ مَسِيرَةً^٩ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً فِي الْبَرِّ^{١٠}، فَإِذَا صَخْرَةٌ، فَفَلَقَهَا، فَإِذَا فِيهَا دُودَةٌ^{١١}، فَقَالَ لَهُ^{١٢}: يَا دَاوُدُ، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: أَنَا أَسْمَعُ صَوْتَ هَذِهِ فِي بَطْنِ هَذِهِ الصَّخْرَةِ فِي قَعْرِ هَذَا الْبَحْرِ، فَظَنَنْتَ أَنَّهُ يَخْفَى عَلَيَّ صَوْتُ مَنْ صَوَّتَ؟^{١٣}».

١. في «ظ» جده: - «ما».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: جوعاً، قيل: هو جمع جائع، وهو بعيد لفظاً وإن كان قريباً معنى».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١١٧١١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٤.

٤. في «ي»: - «الموقف».

٥. في «ب»، «بخ»، «بف» والوافي: «وأقبل».

٦. في «بخ»، «بف» والوافي والبحار: - «له».

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: ظننت، لعلمه عليه السلام إنما فعل ذلك لظنه أن الأدب يقتضي ذلك، وتابعه على ذلك من ظن ذلك الظن السوء، فعوتب بذلك؛ لأنه صار سبباً لذلك الظن ونسب إليه مجازاً، ولما كان فعله مظنة ذلك عوتب بذلك، أو ظن أنه يخفى ذلك على الملائكة الحافظين للأعمال، وعلى أي حال لا يستقيم الخبر بدون تأويل».

٨. في «بف» والوافي: - «في الماء». وقوله: «فرسب به في الماء» أي ذهب به فيه سفلاً، يقال: رسب الشيء في الماء رسوباً، إذا سفل فيه وذهب إلى أسفل. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٣٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٢٠ (رسب).

٩. في «ظ» جده: «مسير».

١٠. في «بخ»، «بف»، «جن» وحاشية «بث» والوافي: «البحر».

١١. في «بخ»، «بف» والوافي: «دابة».

١٢. في «بف» والوافي: - «له».

١٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١١٧٠٨؛ البحار، ج ١٤، ص ١٦، ح ٢٧.

٩ - بَابُ وَرُودِ تَبِعٍ^١ وَأَصْحَابِ الْفِيلِ الْبَيْتِ^٢، وَحَفَرِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَمْرَمَ، وَهَذِمِ

٢١٥/٤

قُرَيْشِ الْكُفَّةِ وَبَنَائِهِمْ إِيَّاهَا وَهَذِمِ الْحَجَّاجَ لَهَا^٣ وَبَنَائِهِ إِيَّاهَا

٦٧٥٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ،

قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَابِرٍ، قَالَ:

كُنْتُ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَتَذَاكَرْنَا الْأَنْصَارَ، فَقَالَ أَحَدُنَا: هُمْ

نَزَاعٌ مِنْ قَبَائِلٍ^٥، وَقَالَ أَحَدُنَا: هُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

قَالَ: فَانْتَهَيْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَابْتَدَأَ الْحَدِيثَ وَلَمْ

نَسْأَلْهُ^٦، فَقَالَ: «إِنَّ تَبْعًا^٧ لَمَّا أَنْ^٨ جَاءَ مِنْ قِبَلِ الْعِرَاقِ، جَاءَ^٩ مَعَهُ الْعُلَمَاءُ وَابْنَاءُ

الْأَنْبِيَاءِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى هَذَا الْوَادِي لِهَذِيلٍ^{١٠}، أَتَاهُ^{١١} أَنْاسٌ^{١٢} مِنْ بَعْضِ الْقَبَائِلِ، فَقَالُوا:

١. في «بث»، يخ: «+ البيت».

٢. في «بث»، يخ: «البيت».

٣. في «بث»، يخ: «إيَّاهَا».

٤. النَّزَاعُ: جمع نزع ونزيع، وهو الغريب الذي يجاور القبائل وليس منها، قال ابن الأثير: «هم جمع نازع

ونزيع، وهو الغريب الذي نزع عن أهله وعشيرته، أي بعد وغاب. وقيل: لأنه ينزع إلى وطنه، أي يسجد

ويعمل، والمراد الأول». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٤ (نزع).

٥. في «يس»: «من قبائل نزاع».

٦. في «ظ»، جد: «فلم نسأله».

٧. في «بث»، بف: «تبع». وقال الجوهري: «التبابعة، ملوك اليمن، الواحد: تبع». وقال ابن الأثير: «تبع: ملك في

الزمان الأول، قيل: اسمه أسعد أبو كرب، والتبابعة: ملوك اليمن. قيل: كان لا يسمى تبعاً حتى يملك

حضر موت وسبأ وحميز». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٠؛ النهاية، ج ١، ص ١٨٠ (تبع).

٨. في «ظ»، جد: «- أن».

٩. هكذا في حاشية «ت»، بط، والبحار، وهو مقتضى القاعدة. وفي متن النسخ والمطبوع والوافي والوسائل:

«وجاء».

١٠. هَذِيلٌ: حيٌّ من مُضَرٍّ، وهو هذيل بن مُذْرِكَةَ بنِ الْإِبَاسِ بنِ مُضَرٍّ. وقيل: قبيلة من خِثْلَفٍ أعرقت في الشعر.

راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٤٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٤ (هذل).

١١. في «بث» والوسائل والبحار: «ناس». وفي «يخ» وحاشية «بث» والوافي: «الناس».

إِنَّكَ تَأْتِي أَهْلَ بَلَدَةٍ قَدْ لَعِبُوا بِالنَّاسِ زَمَانًا طَوِيلًا حَتَّى اتَّخَذُوا بِلَادَهُمْ حَرَمًا، وَبُنَيْتَهُمْ^١ رَبًّا أَوْ رَبَّةً^٢، فَقَالَ: إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُونَ^٣، قَتَلْتُ^٤ مُقَاتِلِيهِمْ^٥، وَسَبَيْتُ ذُرِّيَّتَهُمْ^٦، وَهَدَمْتُ بُنْيَتَهُمْ^٧.

قَالَ: «فَسَأَلْتُ عَيْنَاهُ حَتَّى وَقَعْنَا عَلَى خَدَّيْهِ».

قَالَ: «قَدَعَا الْعُلَمَاءُ وَابْنَاءُ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ: انْظُرُونِي^٨ وَأُخْبِرُونِي^٩ لِمَا أَصَابَنِي هَذَا^{١٠}».

قَالَ: «فَأَبَوْا أَنْ يُخْبِرُوهُ حَتَّى عَزَمَ عَلَيْهِمْ قَالُوا^{١١}: حَدِّثْنَا بِأَيِّ شَيْءٍ حَدَّثْتَ^{١٢} نَفْسَكَ؟ قَالَ^{١٣}: حَدَّثْتُ نَفْسِي أَنْ أَقْتَلَ^{١٤} مُقَاتِلِيهِمْ^{١٥}، وَأَسْبَيْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وَأَهْدِمَ بُنْيَتَهُمْ^{١٦}، فَقَالُوا^{١٧}: إِنَّا لَا نَرَى^{١٨} الَّذِي أَصَابَكَ إِلَّا لِذَلِكَ، قَالَ^{١٩}: وَلِمَ هَذَا؟ قَالُوا^{٢٠}: لِأَنَّ الْبَلَدَ حَرَمَ اللَّهِ، وَالْبَيْتَ بَيْتُ اللَّهِ، وَسَكَانَهُ ذُرِّيَّةُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ^{٢١}:

١. في الوافي: «وبينهم». ٢. في المرأة: «قوله»: أو ربة، الترديد من الراوي.

٣. في «ط»: «يقولون». ٤. في «بف»: «قبلت».

٥. في «ي، ب، ث، ج»: «مقاتلتهم». وفي «ب، ج، د، هـ»: «مقاتلتهم». والمقاتلة - بكسر التاء -: القوم الذين يصلحون للقتال، أو الذين يُلَوَّن القتال. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٩٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٤٩ (قتل).

٦. في «جن»: «ذرايحهم».

٧. في الوافي: «بيتهم».

٨. في «ب، ج، د، هـ»: «فأخبروني». وفي «ب، ج، د، هـ»: «وأخبروني» بدون الواو. وفي الوافي: «وخبروني».

٩. في «ط، ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ». وفي «ط، ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ». وفي «ط، ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ».

١٠. في «ب، ث، ج»: «حدثتكم».

١١. في «بف»: «أن أقبل».

١٢. في «ي، ب، ث، ج»: «مقاتلتهم». وفي «س»: «مقاتلتهم». وفي الوافي والوسائل: «مقاتلتهم».

١٣. في الوافي: «بيتهم».

١٤. في «جن»: «قالوا». وفي «ب، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ».

١٥. في «ب، ث، ج»: «لا ندري».

١٦. في «ط، ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ». وفي «ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ث، ج، د، هـ».

١٧. في «ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ». وفي «ب، ث، ج، د، هـ»: «ب، ج، د، هـ».

صَدَقْتُمْ، فَمَا مَخْرَجِي مِمَّا^١ وَقَعْتُ فِيهِ؟ قَالُوا: تُحَدِّثُ نَفْسَكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَزِدَّ عَلَيْكَ.

قَالَ: «فَحَدَّثَ نَفْسَهُ بِخَيْرٍ، فَرَجَعَتْ حَدَقَتَاهُ حَتَّى ثَبَّتَا^٢ مَكَانَهُمَا».

قَالَ: فَدَعَا^٣ بِالْقَوْمِ^٤ الَّذِينَ أَشَارُوا عَلَيْهِ^٥ بِهَذِمِهَا، فَقَتَلَهُمْ، ثُمَّ أَتَى^٦ الْبَيْتَ، وَكَسَاهُ^٧، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ جَزُورٍ^٨ حَتَّى حُمِلَتِ الْجِفَانُ^٩ إِلَى السَّبَاعِ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ، وَنُثِرَتِ الْأَغْلَافُ^{١٠} فِي الْأُودِيَةِ لِلْوُحُوشِ^{١١}، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَنْزَلَ بِهَا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ غَسَّانٍ^{١٢} وَهُمْ الْأَنْصَارُ^{١٣}.

٢١٦/٤

١. في «جن»: «بما».

٢. في «ط، جد»، والوسائل: «ثبتا». وفي «بث، بخ»: «ثبثا في». وفي «بف» والواهي: «+ في».

٣. في «جن»: «فدعاه».

٤. في «بخ، بف» والواهي: «القوم».

٥. في «ط»: «عليها».

٦. في «ط، بخ، جد»: «+ إلى».

٧. في «بث، بخ» والواهي: «فكساه».

٨. «الجزور»: البعير والإبل، ذكرًا كان أو أنثى. إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَةَ مُؤَنَّثَةٌ. والجمع: جُزُرٌ وجزائر راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢: النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر).

٩. «الجفان»: جمع الجفنة، وهي الفضة، أو أعظم ما يكون من الفصاع. والقصة: إنباء. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٨٩، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٩ (جمن).

١٠. في «بف»: «الأعلاق». وفي الواهي: «ربما يوجد في بعض النسخ: الأعلاق - بالقاف - ويفسر بنفائس الأموال. واحده: علق: بالكسر. وهو تصحيف؛ لأنَّ قوله: للوحوش، ياباه».

١١. في «ط، ي، بث، بخ، بف، جد» والوسائل والبحار «للوحش».

١٢. في «بخ»: «غيسان». وقال الجوهري: «غسان: اسم ماء نزل عليه قوم من الأردن فسبوا إليه. منهم بنو جفنة رهط القوم، ويقال: غسان: اسم قبيلة». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٤ (غسن).

١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٨، ذيل ج ٢٣٢٤، ملخصاً، مع اختلاف يسير. الواهي، ج ١٢، ص ٥٣، ح ١١٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٨، ح ١٧٦٣٨، من قوله: «فقال: إِنَّ تَبَعًا لَمَّا أَنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ الْعِرَاقِ؛ الْبَحَارِ، ج ١٤، ص ٥٢١، ح ٦».

فَقَالَ^١: جَاؤُوا بِكَ لِتَهْدِمَ بَيْتَ رَبِّكَ، أَفَتَفْعَلُ^٢؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: لَا.

قَالَ^٣: «فَانْصَرَفَ عَنْهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ؛ وَ جَاؤُوا بِالْقَيْلِ لِيَدْخُلَ الْحَرَمَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى طَرَفِ الْحَرَمِ^٤ امْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ، فَضَرَبُوهُ فَاَمْتَنَعَ^٥ مِنَ الدُّخُولِ، فَضَرَبُوهُ فَاَمْتَنَعَ^٦، فَأَذَارُوا بِهِ نَوَاجِي الْحَرَمِ كُلَّهَا، كُلُّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَدْخُلْ، وَ بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الطَّيْزَ كَالْخَطَايِيفِ^٧، فِي مَنَاقِيرِهَا حَجَرٌ كَالْعَدَسَةِ أَوْ نَحْوِهَا^٨، فَكَانَتْ تُحَاذِي بِرَأْسِ الرَّجُلِ، ثُمَّ تُزْسِلُهَا عَلَى رَأْسِهِ، فَتُخْرِجُ^٩ مِنْ دُبُرِهِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ^{١٠} أَحَدٌ إِلَّا رَجُلٌ هَرَبَ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَى^{١١}، إِذَا^{١٢} طَلَعَ عَلَيْهِ طَائِرٌ مِنْهَا، فَرَفَعَ^{١٣} رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّيْزُ^{١٤} مِنْهَا، وَ جَاءَ الطَّيْزُ حَتَّى حَاذَى بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ، فَخَرَجَتْ مِنْ دُبُرِهِ، فَمَاتَ^{١٥}»^{١٦}.

١. في «بخ، بف» والوافي: «قال».
٢. في الوافي: «فتفعل» بدون همزة الاستفهام.
٣. في «ي» والوافي: - «قال».
٤. في «ظ»: - «الحرم».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: - «من الدخول، فضرِبوه، فامتنع».
٦. في حاشية «بث» والوافي: «فأسرع».
٧. الخُطَاف: طائر أسود. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٢ (خطف).
٨. في «بخ، بف» والوافي: «ونحوها».
٩. في «يح»: «فيخرج». وفي «بف»: «فتخرق». وفي حاشية «بث»: «فخرق».
١٠. في «ي»: - «منهم».
١١. في «بث»: + «حتى».
١٢. في «ي، بس، جد»، والوافي والوسائل: «إذ».
١٣. في «جن»: «رفع».
١٤. في حاشية «بث» والوافي: «الطائر».
١٥. في حاشية «بث»: «ثم مات». وفي الوافي: «إنما لم يجر على الحجاج ما جرى على تبع وأصحاب القيل؛ لأن قصد الحجاج لم يكن إلى هدم الكعبة إنما كان قصده إلى ابن الزبير، وكان ضدًا للحق، فلما استجار بالكعبة أراد الله أن يبين الناس أنه لم يجره، فأمهله من هدمها عليه».
١٦. الكافي، كتاب الحج، باب مولد النبي ﷺ ووفاته، ح ١٢١٦، بسنده عن محمد بن حمران، عن أبيان بن تغلب، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥، ح ١١٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٦، ح ١٧٦٣٦.

٢١٧/٤ ٣/٦٧٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قُرَيْشًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَدَمُوا الْبَيْتَ، فَلَمَّا أَرَادُوا بِنَاءَهُ جِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَالْقِيَّ فِي رُوعِهِمْ^١ الرُّغْبَ^٢ حَتَّى قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: لَيَأْتِي^٣ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِأُطْيَبِ مَالِهِ، وَلَا تَأْتُوا بِمَالٍ اكْتَسَبْتُمُوهُ مِنْ قُطِيعَةِ رَحِمٍ أَوْ حَرَامٍ^٤، فَفَعَلُوا، فَخَلَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَنَائِهِ، فَهَنَؤُهُ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَتَشَاجَرُوا فِيهِ^٥ أَيُّهُمْ يَضَعُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي مَوْضِعِهِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ شَرٌّ، فَحَكَّمُوا أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَلَمَّا أَتَاهُمْ أَمَرَ بِثَوْبٍ، فَبَسَطَ، ثُمَّ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي^٦ وَسْطِهِ، ثُمَّ أَخَذَتِ الْقَبَائِلُ بِجَوَانِبِ الثَّوْبِ، فَرَفَعُوهُ^٧، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ عليه السلام فَوَضَعَهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَخَصَّهُ اللَّهُ بِهِ^٨».

٦٧٦٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدٍ مُخْتَلِفَةٍ رَفَعُوهُ، قَالُوا^٩:

إِنَّمَا^{١٠} هَدَمَتْ قُرَيْشُ الْكَعْبَةَ؛ لِأَنَّ السَّيْلَ كَانَ يَأْتِيهِمْ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ^{١١}، فَيَدْخُلُهَا، فَانْصَدَعَتْ، وَسُرِقَ مِنَ الْكَعْبَةِ غَزَالٌ مِنْ ذَهَبٍ رِجْلَاهُ مِنْ^{١٢} جَوْهَرٍ، وَكَانَ حَائِطُهَا

١. الرُّوع - بالصيم -: النفس، والعقل، والذهن، والخاطر، والقلب أو موضع الفزع منه أو سواده. يقال: وقع ذلك في رُوعي، أي في خلدي وبالي. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧٢ (روع).
٢. في البحار -: «الرغب».
٣. في الوافي: «ليأت».
٤. في «أو من حرام».
٥. في البحار: «فيهم».
٦. في «ي»: - «في».
٧. في حاشية «بث»: «فوضع».
٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٢٣٢٠، معلقاً عن سعيد بن عبد الله الأعرج. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧، ح ١١٥٠٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٤، ح ١٧٥٨٨؛ البحار، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٧.
٩. في الوافي: «قال».
١٠. في «جد»: - «إنما».
١١. في «ظ»: «الكعبة».
١٢. في «ظ، ي، بث، يخ، بف، جد» الوافي والوسائل والبحار -: «من».

قَصِيراً وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ بِثَلَاثِينَ سَنَةً^١، فَأَزَادَتْ قُرَيْشٌ أَنْ يَهْدِمُوا
 الْكَعْبَةَ وَيَبْنُوَهَا، وَيَزِيدُوا فِي عَرْصَتِهَا^٢، ثُمَّ أَشْفَقُوا مِنْ ذَلِكَ، وَخَافُوا أَنْ وَضَعُوا فِيهَا
 الْمَعَاوِلَ^٣ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ عِقَابُهُ، فَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ: دَعُونِي أَبْدَأُ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ
 رِضَى لَمْ يُصْنِنِي شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كَفَفْنَا^٤، فَصَعِدَ^٥ عَلَى الْكَعْبَةِ، وَحَزَّكَ مِنْهَا^٦
 حَجْرًا، فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ حَيَّةٌ، وَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ بَكَوْا وَتَضَرَّعُوا^٧،
 وَقَالُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ^٨، فَغَابَتْ عَنْهُمْ الْحَيَّةُ، فَهَدَمُوهُ وَنَحَّوْا
 حِجَارَتَهُ حَوْلَهُ حَتَّى بَلَّغُوا الْقَوَاعِدَ الَّتِي وَضَعَهَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ، فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَزِيدُوا فِي
 عَرْصَتِهِ^٩ وَحَزَّكُوا الْقَوَاعِدَ الَّتِي وَضَعَهَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ، أَصَابَتْهُمْ زَلْزَلَةٌ شَدِيدَةٌ وَظَلَمَةٌ،
 فَكَفُّوا عَنْهُ^{١٠}.

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٧: «قوله ﷺ: بثلاثين سنة، هذا مخالف لما هو المشهور بين أرباب السير أن هذا
 البناء للكهبة كان في خمس وثلاثين من مولده ﷺ، فيكون قبل البعثة بخمس سنين، وحمله على أن عمره في
 ذلك الوقت كان ثلاثين سنة بعيد».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: بثلاثين سنة، وهم فيه الراوي قطعاً؛ لأن ثلاثين سنة قبل
 المبعث كان النبي ﷺ ابن عشر سنين، واتفقت الأخبار على أنه كان ﷺ بعد ثلاثين من عمره، وصرح ابن
 إسحاق بأنه كان بلغ خمسة وثلاثين».

٢. في «ي، بس» وحاشية «جن» والوافي والوسائل: «عرضها».

٣. في «ظ، جد»: «المعول». و«المعاول»: جمع المغول، وهو الفأس العظيمة التي يُثْقَرُ بها الصخر. راجع:
 الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٨ (عول). ٤. في «بس» والوافي والوسائل: «أن يزل».

٥. في «بس»: «فيه».

٦. في «بح، بف» وحاشية «بث، جن» والوافي والبحار: «كففت».

٧. في الوسائل: «وصعد».

٨. هكذا في «ظ، بث، بح، بفس، جد» والوافي والبحار. وفي «ي، حن» والمطبوع والوسائل: «مه».

٩. في الوافي: «وصرخوا».

١٠. في «ط، ي، بث، بح، بف، جن» والوافي والبحار: «الصلاح».

١١. في «بس، جن»: «عرضتها». وفي «ي، بف» والوافي والوسائل: «عرضه».

١٢. في «بس»: «- عنه».

وَكَانَ بُنْيَانُ إِبْرَاهِيمَ الطُّوْلُ^١ ثَلَاثُونَ ذِرَاعًا، وَالْعَرْضُ اثْنَانِ وَ عِشْرُونَ ذِرَاعًا،
٢١٨/٤ وَ السَّمَكُ^٢ تِسْعَةُ أَذْرُعٍ، فَقَالَتْ قُرَيْشٌ: نَزِيدُ فِي سَمَكِهَا، فَبَنَوْهَا.

فَلَمَّا بَلَغَ الْبِنَاءُ^٣ إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، تَشَاجَرَتْ قُرَيْشٌ فِي وَضْعِهِ، فَقَالَ كُلُّ
قَبِيلَةٍ: نَحْنُ أَوْلَى بِهِ^٤ نَحْنُ^٥ نَضَعُهُ، فَلَمَّا كَثُرَ بَيْنَهُمْ، تَرَاضَوْا بِقَضَاءٍ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ بَابِ
بَنِي شَيْبَةَ، فَطَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: هَذَا الْأَمِينُ قَدْ جَاءَ فَحَكَّمُوهُ، فَتَبَسَّطَ رِذَاءُهُ
وَقَالَ^٦ بَعْضُهُمْ: كَيْسَاءُ طَارُونِي^٧ كَانَ لَهُ - وَ وَضَعَ الْحَجَرَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَأْتِي مِنْ كُلِّ
رَبْعٍ^٨ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ» فَكَانُوا: عَثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ^٩ وَ الْأَسْوَدُ بْنُ الْمُطَّلِبِ^{١٠}
مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى، وَ أَبُو^{١١} حَذِيفَةَ بْنُ الْمُغِيرَةِ^{١٢} مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، وَ قَيْسُ بْنُ
عَدِيٍّ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، فَفَرَعُوهُ، وَ وَضَعَهُ^{١٣} النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَدْ كَانَ بَعَثَ مَلِكَ الرُّومِ بِسَفِينَةٍ فِيهَا سَقُوفٌ^{١٤} وَ آلَاتٌ وَ خَشَبٌ وَ قَوْمٌ مِنَ الْفَعْلَةِ

١. في المرأة: قوله ﷺ: الطول، مرفوع بالابتداء، واللام للمعهد، فهو مكان العائد، أي طوله، والجملة خبر كان.
٢. «السماك»: السقف. وسماك البيت: سقفه. وقيل: هو من أعلى البيت إلى أسفله. والسماك: القامة من كل شيء.
- بعيد طويل السمك. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٢؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٤ (سمك).
٣. في «بخ، بفع» والوافي: «البنيان».
٤. في «بفع» في «بفع». «وتشاجرت».
٥. في «ظ، ي» والبحار: «قال». وفي «بخ، جد» وحاشية «بث»: «قالت». وفي «بفع»: «فقالت». وفي
الوسائل: «وقالت».
٦. في «ظ، جد»: «به».
٧. في الوافي والبحار: «ونحن».
٨. في «بخ، بفع»: «قال» بدون الواو.
٩. الطُّرُونُ والطَّارُونِي: ضرب من الخبز. وعن اللبث: الطُّرُونُ: الخبز، والطَّارُونِي: ضرب منه. راجع: لسان العرب،
ج ١٣، ص ٢٦٥؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٥٥ (طرن).
١٠. الرُّوَيْغُ: الدار بعينها حيث كانت، والمسنزل، ودار الإقامة. وزرع القوم: محلّتهم. راجع: الصحاح، ج ٣،
ص ١٢١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٦ (ربع).
١١. في الوسائل: «الشمس».
١٢. في «بس، بفع»: «عبد المطَّلِب».
١٣. في «بس»: «وابني». وفي الوافي: «وأبا».
١٤. في «بس»: «والمغيرة» بدل «ابن المغيرة».
١٥. في الوافي: «فوضعه».
١٦. «سُقُوف» أي ما يصلح للسقوف، أو قطعاً من أخشاب للسقف.

إِلَى الْحَبَشَةِ؛ لِيُبْنَى^١ لَهُ هُنَاكَ^٢ بَيْعَةٌ^٣، فَطَرَحَتْهَا^٤ الرِّيحُ إِلَى^٥ سَاحِلِ الشَّرِيعَةِ^٦،
فَبَطِطَحَتْ^٧، فَتَلَعَ قُرَيْشًا خَبَرَهَا^٨، فَخَرَجُوا إِلَى السَّاحِلِ، فَوَجَدُوا مَا يَصْلُحُ لِلْكَعْبَةِ^٩ مِنْ
خَشَبٍ وَزِينَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَبْتَاغُوهُ وَصَارُوا بِهِ إِلَى مَكَّةَ، فَوَافَقَ ذَرْعُ ذَلِكَ^{١٠} الْخَشَبِ
الْبِنَاءَ مَا خَلَا الْجَجْرَ^{١١}، فَلَمَّا بَنَوْهَا^{١٢} كَسَوْهَا الْوَصَائِدَ^{١٣} وَهِيَ الْأَزْدِيَّةُ^{١٤}.

١. في الوافي: «لتبني».

٢. في «بخ، بس، بف»: «هناك».

٣. في «بس»: «تبعة». وبالکسر: كنيسة النصارى. وقيل: كنيسة اليهود. والجمع: يتبع. راجع: لسان

العرب، ج ٨، ص ٢٦ (بيع).

٤. في «ي»: «فطرحته».

٥. في «بف» والوافي: «+ الساحل».

٦. «الشريعة»: مَشْرَعَةُ الماء، وهي مورد الشاربة التي يَشْرَعُهَا الناس، فيشربون منها ويستقون، وربما شَرَعُوها دوابهم حتى تَشْرَعها وتشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عذاً لا انقطاع له، ويكون ظاهراً متعيناً لا يستقى بالرشاء. والمراد بها هنا البحر. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٣٦؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٥ (شرع).

٧. في «بخ، بف» والوافي: «فبططحت». ولا فبططحت، أي انقلبت على وجهه. وقال العلامة المجلسي: «أي استقرت في الطين». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٤ (بطح).

٨. في «ظ»: «خبره».

٩. في «ي»: «بف»: «الكعبة».

١٠. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والبحار: «ذلك ذرع».

١١. في الوافي: «ما خلا الحجر، بكسر الحاء وسكون الجيم». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٥٩: «قوله: ذرع ذلك الخشب، بدل من قوله: ذلك، والبناء مفعول وافق، أي وافق ذرع الأخشاب المعدة للسقف عرض البناء إلا الججر الملتصق على ظاهر الكعبة للتسوية؛ لئلا تظهر أطراف الأخشاب من ظاهر البيت. ويمكن أن يقرأ: الججر - بالكسر - لبيان أن الحجر لم يكن داخلًا في البيت».

١٢. في «ي، بث، جن»: «بنوه».

١٣. في حاشية «بث» والبحار: «الوصائل». وفي المرأة: «قوله: الوصائد، هي ثياب حمراء مخططة يمانية، ومنه الحديث: إن أول من كسا الكعبة كسوة كاملة تبع، كساها الأنطاع، ثم كساها الوصائل، أي حبر اليمن. كذا في النهاية، وفي أكثر نسخ هذا الكتاب: الوصائد، بالمدال المهملة، وكأنه تصحيف، وإلا فيمكن أن يكون من الوصد محرّكة، وهو - كما قال في القاموس - النسيج». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٥، ص ١٩٢ (وصل)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٩ (وصد).

١٤. علل الشرائع، ص ٤٤٩، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢١٢٠، من دون الإسناد

٦٧٦٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

سِرْحَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله سَاهَمَ قُرَيْشًا فِي بِنَاءِ الْبَيْتِ ، فَصَارَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ بَابِ الْكَعْبَةِ إِلَى النُّصْفِ^١ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^٢ .

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : «كَانَ لِبَنِي هَاشِمٍ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ^٣ . ٢١٩ / ٤

٦٧٦٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤ وَغَيْرُهُ رَفَعُوهُ ، قَالَ :

كَانَ^٥ فِي الْكَعْبَةِ^٦ غَزَالَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَخَمْسَةُ أَسْيَافٍ ، فَلَمَّا غَلَبَتْ خِرَاعُهُ^٧ جُزْهُمُ^٨ عَلَى الْحَرَمِ^٩ ، أُلْقَتْ جُزْهُمُ الْأَسْيَافِ وَالْغَزَالَيْنِ^{١٠} فِي بئرِ زَمْزَمَ ، وَأُلْقُوا فِيهَا

«إلى المعصوم عليه السلام ، وفيهما إلى قوله : «فدخلها فانصدعت» . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٨ ، ح ١١٥٠١ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٤ ، ح ١٧٥٨٩ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٧ ، ح ٨ .

١ . في المرأة : «قوله عليه السلام : إلى النصف ، أي إلى منتصف الضلع الذي بين اليماني والحجر ، ولا يخفى أنها تنافي الرواية الأخرى إلا أن يقال : إنهم كانوا أشركوه عليه السلام مع بني هاشم في هذا الضلع ، وخصوه بالنصف من الضلع الآخر ، فجعل بنو هاشم له عليه السلام ما بين الحجر والباب» .

٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، ح ٢٣٢٣ . مسلفاً عن البزنطي ، عن داود بن سرحان . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٩ ، ح ١١٥٠٢ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٦ ، ح ١٧٥٩٠ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٩ ، ح ٩ .

٣ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ ، ح ٢٣٢٤ . مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٩ ، ح ١١٥٠٣ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢١٦ ، ح ١٧٥٩١ : البحار ، ج ١٥ ، ص ٣٣٩ ، ذيل ح ٩ .

٤ . في «ي ، بث ، ببح ، بخ ، بف» : «عن أبيه» .

٥ . في «بخ ، بف» والوافي : «كانت» .

٦ . في «ظ» : «الحرم» .

٧ . «خِرَاعُهُ» : حي من الأزد ، سموا ذلك لأن الأزد خرجت من مكة لتتفرق في البلاد ، تخلفت عنهم خِرَاعُهُ وأقامت بها ؛ من الخِرْع بمعنى التخلف ، أو لتفرقهم بمكة ؛ من التفرع بمعنى التفرق . وقيل غير ذلك . راجع : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٢٠٣ : النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٨ : لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٧٠ (خِرْع) .

٨ . «جُزْهُمُ» : حي من اليمن ، وهم أصهار إسماعيل عليه السلام ، نزلوا بمكة وتزوج عليه السلام فيهم ، فعصوا الله وألحدوا في الحرم ، فأبادهم الله . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ٢٨٥ : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٨٨٦ (جرهم) .

٩ . في «ظ» - «على الحرم» . ١٠ . في «بث ، بخ ، بف» والوافي : «الغزاليين والأسياف» .

الْحِجَارَةَ وَطَمُّوَهَا^١، وَعَمَّوْا أَثَرَهَا^٢، فَلَمَّا غَلَبَ^٣ قُصَيٌّ^٤ عَلَى خُرَاعَةَ، لَمْ يَعْرِفُوا
مَوْضِعَ زَمْزَمَ، وَغَمِيَ عَلَيْهِمْ مَوْضِعُهَا^٥، فَلَمَّا غَلَبَ^٦ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَ يُفَرِّشُ لَهُ فِي
فِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَ لَمْ يَكُنْ يُفَرِّشُ لِأَحَدٍ هُنَاكَ غَيْرَهُ، فَبَيْنَمَا^٧ هُوَ نَائِمٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ،
فَرَأَى فِي مَنَامِهِ أَتَاهُ آتٌ، فَقَالَ لَهُ: اخْفِزْ بَرَّةً^٨، قَالَ^٩: وَمَا بَرَّةٌ^{١٠}؟ ثُمَّ أَتَاهُ^{١١} فِي الْيَوْمِ
الثَّانِي، فَقَالَ^{١٢}: اخْفِزْ^{١٣} طَيِّبَةً^{١٤}، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ: اخْفِزِ الْمَصُونَةَ^{١٥}،
قَالَ^{١٦}: وَمَا الْمَصُونَةُ^{١٧}؟ ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ، فَقَالَ: اخْفِزْ زَمْزَمَ، لَا تُنْزَحْ^{١٨}،

١. «طمّوها» أي دمرها وسوّها واستأصلوها وغطّوها، يقال: طممت البئر وغيرها بالتراب طمّاً، من باب قتل: ملأتها حتى استوت مع الأرض. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٣٩ (طمم).
٢. «عمّوا أثرها» أي أخفّوها؛ من التعمية، وهو الإخفاء والتلبيس، وأن تعمي على الإنسان شيئاً، فتلبسه عليه تلبساً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٤؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٠ (عمم).
٣. في «ظ» بس، والبحار: «غلبت».
٤. «قُصَيٌّ» مصغراً: اسم رجل، وقصيّ بن كلاب هو الذي أخرج خزاعة من الحرم وولي البيت وغلب عليه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٤٢ (قصا).
٥. في «بخ، بف» والوافي: «موضعه».
٦. في «ظ» وحاشية «بث» والوافي: «بلغ».
٧. في «ظ» بس، جد، والوافي: «فبيناً».
٨. «برّة»: اسم غلّم بمعنى البرّ، معرفة، فلذلك لم يصرف؛ لأنّه اجتمع فيه التعريف والتأنيت، وسمّي البرّ برة لكثرة منافعتها وسعة مائها. راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢ (بدر).
٩. في «بث، بخ، بف»: «فقال».
١٠. في «جد»: «قال: وما برة».
١١. في «بخ، بف»: «+ آت».
١٢. في «بخ» وحاشية «بث»: «+ له».
١٣. في «بف»: «+ حفر».
١٤. «طَيِّبَةً»: اسم زمزم. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩٤ (طيب).
١٥. في المرأة والبحار: «المصنونة». في «بث، بف» والوافي: «فقال».
١٦. في «جد»: «- قال: وما المصنونة. وفي البحار: «- وما المصنونة».
١٧. في «ظ، ي، بخ، جد»: «لا تبرح». وفي «بخ»: «ولا تنزح».

وَلَا تَذَمُّ^١، تَسْقِي^٢ الْحَجِيجَ^٣ الْأَعْظَمَ، عِنْدَ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ^٤، عِنْدَ قَرْيَةِ النَّمْلِ^٥، وَكَانَ عِنْدَ زَمْزَمَ حَجَرٍ يَخْرُجُ مِنْهُ النَّمْلُ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْغُرَابُ^٦ الْأَعْصَمُ^٧، فِي كُلِّ يَوْمٍ يَلْتَقِطُ النَّمْلَ.

فَلَمَّا رَأَى^٨ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ هَذَا، عَرَفَ مَوْضِعَ زَمْزَمَ، فَقَالَ^٩ لِقُرَيْشٍ: إِنِّي أَمِزْتُ^{١٠} فِي أَرْبَعِ لَيَالٍ فِي^{١١} حَفْرِ زَمْزَمَ وَهِيَ^{١٢} مَا تُرْتَنَّا^{١٣} وَ عِرْنَا، فَهَلُمُّوا^{١٤} نَحْفِزْهَا^{١٥}، فَلَمْ يَجِيبُوهُ^{١٦} إِلَى ذَلِكَ، فَاقْبَلْ يَحْفِزْهَا^{١٧} هُوَ بِنَفْسِهِ^{١٨}، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْخَارِثُ،

١. في «بخ»: «ولا تدم». والعلان مجهولان على ما يظهر من كلام ابن الأثير والعلامة الفيض، حيث قال ابن الأثير في النهاية، ج ٢، ص ١٦٩ (ذمم): «وفيه: أرى عبد المطلب في منامه: احفر زمزم لا تنرف ولا تدم، أي لا تعاب، أو لا تلقى مذمومة، من قولك: أذممته، إذا وجدته مذموماً. وقيل: لا يوجد ماؤها قليلاً، من قولهم: شرب دُمّة، إذا كانت قليلة الماء». وقال العلامة الفيض في الوافي: «لا تنرح، أي لا ينفد ماؤها بالنرح، ولا تدم، كأنه بالمحمجة من الدم الذي يقابل المدح». وظاهر المرأة أيضاً كذلك، حيث نقل ما نقلناه عن ابن الأثير.

٢. في «ظ، بث، ببح، بخ، جلد، والبحار»: «لستقي».

٣. في «ي»: «الحجاج». و«الحجيج»: جمع الحاج، كما يقال للفرزة: غزوي، وللعادين على أقدامهم: عدوي. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٦ (حجج).

٤. في «جن»: «الأعظم». و«الغراب الأعصم»: الذي في جناحه أو في أحد جناحيه ريشة بيضاء؛ لأن جناح الطائر بمنزلة اليد له، أو هو الأبيض، أو هو الأبيض الجناحين، أو هو الأبيض الرجلين؛ من الغصمة، وهو البياض يكون في يدي الفرس والظبي والوعيل. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٨٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٥ (عصم).

٥. في «بس»: «اليمن».

٦. في «بث، بف»، والوافي: «غراب».

٧. في «بث، بف»، والوافي: «أعصم». وفي «جن»: «الأعظم».

٨. في حاشية «بث»: «عرف».

٩. في «ظ، جلد»، «وقال».

١٠. في «ي، بخ» والوافي: «قد عبرت». وفي «بث، بس، بف، جن» والبحار: «عبرت». وفي «ببح»: «عبرت».

١١. في الوافي عن بعض النسخ: «من».

١٢. في البحار: «فهي».

١٣. المأثرة - بفتح التاء وضمها -: المَكْرُومَةُ التي تُؤَثَّرُ عنها، أي تُروى وتُذكر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ لسان

العرب، ج ١٢، ص ٤٠٥ (أثر).

١٤. في «بخ»: «أن».

١٥. في «بس»: «يحفرها».

١٦. في «بس»: «ولم يجيبوه».

١٧. في «بث، بخ»: «يحفرها».

١٨. في «بس»: «هو بنفسه يحفرها».

وَكَانَ يُعِينُهُ عَلَى الْحَفْرِ، فَلَمَّا صَعِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، تَقَدَّمَ إِلَى بَابِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ
وَدَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَذَرَ لَهُ أَنْ يَرْزُقَهُ عَشْرَ^٢ بَنِينَ أَنْ يَنْحَرَ أَحَبَّهُمْ إِلَيْهِ تَقَرُّبًا إِلَى
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا حَفَرَ وَبَلَغَ الطُّوْيَ^٦ طُويَّ إِسْمَاعِيلَ، وَ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْمَاءِ،
كَتَبَ وَكَتَبَتْ قُرَيْشٌ، وَقَالُوا^٧: يَا أَبَا الْحَارِثِ، هَذِهِ^٨ مَا تَرْتَنَّا، وَلَنَا فِيهَا نَصِيبٌ، قَالَ^٩ لَهُمْ: ٢٢٠/٤
لَمْ تُعِينُونِي عَلَى حَفْرِهَا، هِيَ لِي وَلِوَلَدِي إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ^{١٠}.

٦٧٦٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا إِزَاهِيمَ^{١١} يَقُولُ: «لَمَّا اخْتَفَرَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ زَمْزَمَ، وَانْتَهَى^{١٢} إِلَى قَعْرِهَا،
خَرَجَتْ عَلَيْهِ مِنْ إِحْدَى^{١٣} جَوَابِ الْبَيْتِ رَائِحَةٌ مُنْتِنَةٌ أَفْظَعَتْهُ^{١٤}، فَأَبَى أَنْ يَنْتَنِي^{١٥}،
وَخَرَجَ ابْنُهُ الْحَارِثُ عَنْهُ، ثُمَّ حَفَرَ حَتَّى أَمْعَنَ^{١٥}، فَوَجَدَ فِي قَعْرِهَا عَيْنًا

١. في «جن»: «إلى».

٢. في «ي»: بث، يخ، بس، بف، والوافي: «عشرة».

٣. في «ي»: «- لأن».

٤. في «ي»: «- لأن».

٥. في «ظ»: بث، بس، جد: «أن».

٦. «الطوي»: البئر المطوية - أي المبتة - بالحجارة، مذكر، فإن أثبت فعله المعنى، كما يذكر البشر على المعنى

بإرادة القلب. والطوي في الأصل صفة، فعمل بمعنى مفعول، فلذلك جمعه على الأطاء، كشراف

وأشراف، ويتم وأيتام، وإن كان انتقل إلى باب الاسم. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٦؛ لسان العرب، ج ١٥،

ص ١٩ (طوا)

٧. في «بخ، بف»: «هذا».

٨. في «ي»: بث، يخ، بس، بف، جد: والوافي: «فقال».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٧٣، ح ١١٥٢٠؛ البحار، ج ١٥، ص ١٦٣، ح ٩٥.

١٠. في «بث، يخ، بف، والوافي»: «فانتهى».

١١. في «بث، يخ، بف، والوافي»: «فانتهى».

١٢. في «ي»: «- أفظعته». وفي حاشية «ظ»: «أفزعته»، «وأفظعته»، أي حالته؛ يقال: أفظعني الأمر، أي هالني

وأوقعني في أمر شديد. وفي الوافي: «أفظعته»، أي اشتدت شناعتها عليه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١٠٠٢، تاج العروس، ج ٥، ص ٤٥٤ (فظع).

١٣. في «ظ»: «أن ينتنى». وقوله: «أن ينتنى» أي ينصرف ويرجع وينعطف للخروج ويترك الحفر. راجع:

الصالح، ج ٦، ص ٢٢٩٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (ثنى).

١٤. «أمعن» أي بالغ؛ يقال: أمعن الفرش إمعاناً، إذا تباعد في عُدُو. ومنه قيل: أمعن في الطلب، إذا بالغ في

تَخْرُجُ^١ عَلَيْهِ بِرَائِحَةِ الْمِسْكِ، ثُمَّ اخْتَفَرَ، فَلَمْ يَخْفِزْ إِلَّا ذِرَاعاً حَتَّى تَجَلَّأَ النَّوْمُ^٢، فَرَأَى رَجُلًا طَوِيلَ الْبَاعِ^٣، حَسَنَ الشَّعْرِ، جَمِيلَ الْوَجْهِ، حَيَّذَ الثَّوْبِ، طَيِّبَ الرَّائِحَةِ وَهُوَ يَقُولُ: اخْفِزْ تَغْنَمَ، وَجِدْهُ تَسْلَمَ، وَ لَا تَذْخِرْهَا^٤ لِمَقْسَمِ^٥، الْأَسْيَافُ لِيُغِيرَكَ، وَالْبِئْرُ^٦ لَكَ، أَنْتَ أَغْظَمُ الْعَرَبِ قَدْرًا، وَمِنْكَ يَخْرُجُ نَبِيُّهَا وَلِئِذَا الْأَسْبَاطُ^٧ النَّجَبَاءُ^٨ الْحُكَمَاءُ^٩ الْعُلَمَاءُ الْبَهْرَاءُ، وَالشَّيُوفُ لَهُمْ، وَ لَيْسُوا الْيَوْمَ مِنْكَ، وَ لَا لَكَ، وَ لَكِنْ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي^{١٠} مِنْكَ، بِهِمْ يُنِيرُ^{١١} اللَّهُ^{١٢} الْأَرْضَ، وَ يَخْرِجُ^{١٣} الشَّيَاطِينَ مِنْ أَقْطَارِهَا، وَ يَذِلُّهَا فِي^{١٤} عِزِّهَا، وَ يَهْلِكُهَا بَعْدَ قُوَّتِهَا، وَ يَذِلُّ الْأَوْتَانَ، وَ يَقْتُلُ عَبَادَهَا حَيْثُ كَانُوا، ثُمَّ

ج ٨ الاستقصاء وجد في الطلب. راجع. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٩؛ المصباح المنير، ص ٥٧٦ (معن).

١. في «بث، بخ، بف»: «يخرج».

٢. «تجلأ النوم» أي غطاه وشغاه وغلب عليه، وأصله: تجلأني، فأبدلت إحدى اللامات ألفاً، مثل تظني وتمطي في تظنن وتمطط. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٩١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٥٣ (جلا).

٣. «طويل الباع» أي طويل الجسم. والتبوع والتبوع سواء، وهو قدر مديدين وما بينهما من البدن. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٢ (بوع).

٤. في «بغ، بس، جن» والبحار: - «وهو».

٥. في المرأة: «جد، من الجود، أو من الجد، والأول أسبب بترك الذخيرة».

٦. في «بف» بالياء والياء معاً وفي البحار: «ولا تذخرها».

٧. في الوافي: «ولا تذخرها للمقسم، الضمير راجع إلى الغنيمة المدلول عليها بكلمة تغنم، والمقسم بفتح الميم بمعنى القسمة؛ يعني لا تجعلها ذخيرة لأن تقسم بعدك».

٨. في المرأة والبحار: «والنجر».

٩. قال الجوهري: «البيط: واحد الأسباط، وهم ولد الولد. والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب». وقال ابن الأثير: «قيل: الأسباط خاصة الأولاد. وقيل: أولاد الأولاد. وقيل: أولاد البنات». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٤ (سبط).

١٠. في جميع النسخ التي قبلت والبحار: «والنجباء»، لكن الظاهر بملاحظة سياق الخبر صحة ما ورد في المطبوع والوافي

١١. في «بف»: «والحكماء».

١٢. في «بغ»: «يبين».

١٣. في «بغ، بس، جن» والبحار: - «الله».

١٤. في «بغ، بس، جن» والبحار: - «الله».

١٥. في «بغ، بس، جن» والبحار: - «الله».

١٦. في «بغ، بس، جن» والبحار: - «الله».

يَبْقَى بَعْدَهُ نَسْلٌ مِنْ نَسْلِكَ هُوَ أَخُوهُ وَوَزِيرُهُ، وَدُونَهُ فِي السَّنِّ، وَقَدْ كَانَ الْقَادِرُ عَلَى
الْأَوْتَانِ لَا يَعْصِيهِ حَرْفًا^١، وَلَا يَكْتُمُهُ شَيْئًا، وَيَشَاوِرُهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ هَجَمَ^٢ عَلَيْهِ.
وَاسْتَعْنَا عَنْهَا^٣ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، فَوَجَدَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ سَنِيًا مُسْنَدَةً إِلَى جَنْبِهِ^٤،
فَأَخَذَهَا، وَأَرَادَ أَنْ يَبِثَّ^٥، فَقَالَ: وَكَيْفَ^٦ وَلَمْ أَبْلُغِ الْمَاءَ، ثُمَّ حَفَرَ، فَلَمْ يَخْفِزْ^٧ شِبْرًا^٨
حَتَّى بَدَأَ لَهُ قَرْنُ الْغَزَالِ^٩ وَرَأْسُهُ، فَاسْتَخْرَجَهُ وَفِيهِ طَبِيعٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ، عَلِيٌّ وَلِيُّ اللَّهِ، فَلَانَ خَلِيفَةُ اللَّهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ^{١٠}: فَلَانَ مَتَى كَانَ؟ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ؟
قَالَ^{١١}: لَمْ يَجِبْ بَعْدُ، وَلَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْ أَشْرَاطِهِ^{١٢}.

فَخَرَجَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَقَدْ اسْتَخْرَجَ الْمَاءَ، وَأَذْرَكَ وَهُوَ يَصْعَدُ، فَإِذَا أَسْوَدَ لَهُ ذَنْبٌ
طَوِيلٌ يَنْسِفُهُ^{١٣} بِدَارًا^{١٤} إِلَى فَوْقِ، فَضْرَبَهُ، فَقَطَعَ أَكْثَرَ ذَنْبِهِ، ثُمَّ طَلَبَهُ فَقَاتَهُ،

١. في «بف» وحاشية «بث»: «أخوفًا» ٢. في البحار: «هجم».

٣. في الوافي: «استعيا، من العي، أي عجر وضعف عن البئر وحفرها». وفي المرأة: «لعله من قولهم: عي، إذا لم
يهند لوجهه، وأعي الرجل في المشي، وأعي عليه الأمر، والمعنى: أنه تحير في الأمر، ولم يدر معنى ما رأى
في سامه، أو ضعف وعجز عن البئر وحفرها. وفي بعض النسخ بالغين المعجمة والباء الموحدة، من قولهم:
غبي عليه الشيء. إذا لم يعرفه، وهو قريب من الأول». وراجع أيضاً: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١، القاموس
المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).

٤. في «ظ»، «ي»، «بح»، «بغ»، «بس»، «جن» والوافي: «أن يشب». والبيث: نشر الخبر وإظهاره. قال العلامة المجلسي: «أي
ينشر ويذكر خبر الرؤيا فكتمه، أو يفرق السيوف على الناس فأشهره». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٣؛
النهاية، ج ١، ص ٩٥ (بث).

٥. في «ظ» وحاشية «جد»: «إلا يسيراً». ٦. في «بف»: «فكيف».

٧. في «ظ» وحاشية «جد»: «إلا يسيراً». ٨. في «بس»: «فلم يحفر بشراً إلا يسيراً» بدل «شبراً».

٩. في «بف»: «الغزاة».

١٠. في الوافي: «فسألته فقلت، من كلام الراوي، وفلان في الموضوعين كناية عن المهدي صلوات الله عليه».

١١. في «ظ»، «جد»: «فقال».

١٢. الأشرط: جمع الشَّرَط، بالتحريك بمعنى العلامة. الصحاح، ج ٣، ص ١١٣٦ (شرط).

١٣. في الوافي: «في بعض النسخ: فسبقه؛ يعني عبد المطلب».

١٤. «بذاراً» أي سرعة، يقال: بدر إلى الشيء تدوراً، وبادر إليه مبادرة وبذاراً، من باب قعد وقاتل، أي أسرع.

راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٦؛ المصباح المنير، ص ٣٨ (بدر).

٢٢١/٤ وَ قَلَانِ قَاتِلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَمِنْ رَأْيِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يُبْطِلَ الرُّؤْيَا^١ الَّتِي رَأَاهَا^٢ فِي الْبَيْتِ، وَيَضْرِبَ السُّيُوفَ صَفَائِحَ الْبَيْتِ^٣، قَاتَاهُ اللَّهُ بِالنُّومِ، فَعَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي حِجْرِ الْكَعْبَةِ، فَرَأَى ذَلِكَ الرَّجُلَ بِعَيْنَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا شَيْبَةَ الْحَمْدِ^٤، اَحْمَدُ رَبِّكَ؛ فَإِنَّهُ سَيَجْعَلُكَ لِسَانَ الْأَرْضِ^٥، وَ يَنْتَبِعَكَ^٦ قَرِيْشٌ خَوْفًا وَ رَهْبَةً وَ طَمَعًا، ضَعِ السُّيُوفَ فِي مَوَاضِعِهَا؛ وَ اسْتَيْقِظْ^٧ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، فَأَجَابَهُ^٨ أَنَّهُ^٩ يَأْتِيْنِي فِي النَّوْمِ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْ رَبِّي، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَ إِنْ يَكُنْ^{١٠} مِنْ شَيْطَانٍ^{١١}، فَأَظُنُّهُ^{١٢} مَقْطُوعٌ^{١٣} الذَّنْبِ، فَلَمْ يَزْ شَيْئًا، وَ لَمْ يَسْمَعْ كَلَامًا.

١. في الوافي: «إبطال الرؤيا أن يجعلها كأن لم يكن يراها».

٢. في «جد»: «أراها».

٣. في «ظ، بث، يخ، بس، بف» والوافي والبحار: «البيت». وفي الوافي: «كأن المراد بضرب السيوف صفائح للبيت جعلها ألواحاً عليه أو لياحه؛ فإن صفائح الباب ألواح». وفي المرأة: «قوله»: ويضرب السيوف صفائح البيت، أي يلصقها بباب البيت، فتكون صفائح لها، أو يبيعها ويصنع من ثمنها صفائح البيت. وفي بعض النسخ: مفاتيح البيت، فيحتمل أن يكون المراد أن يجاهد المشركين، فيستولي عليهم، ويخلص البيت من أيديهم».

٤. في الوافي: «شيبه الحمد: اسم لعبد المطلب. قيل: سمي به لأنه لما تولد كان على وجهه شعور بيض، فسقي لذلك بشيبة، ثم لما بلغ الرشد والكمال اتصف بمحامد الشيم والخصال، فاشتهر بشيبة الحمد». وقيل: لأنه ولد وفي رأسه شيبه ظاهر في ذوابتيه. وقيل: سمي شيبه لأنه ولد وفي رأسه شعرة بيضاء. راجع: عمدة الطالب، ص ٢٣؛ الإقناع، ج ١، ص ٨؛ البحار، ج ١٥، ص ١٠٤.

٥. في الوافي: «سيجعلك لسان الأرض، أي لسان أهلها تتكلم عنهم، كناية عن رئاسته، كما يفسره ما بعده».

٦. في «ظ، ي، بث، بف، جد»: «ونتبعك».

٧. في «بث، بح، يخ، بس، بف، جد» والوافي والبحار: «فاستيقظ».

٨. في الوافي: «فأجابه، سماء جواباً لوقوعه في مقابلة كلامه». وفي المرأة: «قوله»: فأجابه، أي أحاب عبد المطلب الرجل الذي كلمه في المنام».

٩. في «بث، بف»: «أني». وفي «بح»: «أن». وفي الوافي: «أنتي».

١٠. في «جد»: «يك».

١١. في «ظ، بس»: «الشيطان».

١٢. في حاشية «جد»: «مقطع».

١٣. في «بس»: «فهو».

فَلَمَّا أَنْ كَانَ اللَّيْلُ ، أَتَاهُ فِي مَنَامِهِ بَعْدَةٌ مِنْ رِجَالٍ وَ صَبِيَّانِ ، فَقَالُوا لَهُ : نَحْنُ أَتْبَاعُ
وَلَدِكَ ، وَ نَحْنُ مِنْ سَكَّانِ السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، السَّيُوفُ لَيْسَتْ لَكَ ، تَزُوجُ فِي مَخْرُومٍ تَقْوَى^١ ،
وَ اضْرِبْ بَعْدُ^٢ فِي بَطُونِ الْعَرَبِ^٣ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَالٌ ، فَلَكَ حَسَبٌ ، فَادْفَعْ هَذِهِ
الثَّلَاثَةَ عَشَرَ^٤ سَيْفًا إِلَى وَلَدِ الْمَخْرُومِيَّةِ ، وَ لَا يُبَيِّنُ لَكَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا ، وَ سَيْفٌ لَكَ مِنْهَا ،
وَاحِدٌ سَيَقَعُ^٥ مِنْ يَدِكَ ، فَلَا تَجِدُ^٦ لَهُ أَثْرًا إِلَّا أَنْ يَسْتَجِنَّهُ^٧ جَبَلٌ كَذَا وَ كَذَا ، فَيَكُونُ مِنْ
أَشْرَاطِ قَائِمِ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ .

فَانْتَبَهَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ، وَ انْطَلَقَ^٨ وَ السَّيُوفُ^٩ عَلَى رَقَبَتَيْهِ ، فَأَتَى^{١٠} نَاجِيَةً مِنْ
نَوَاجِي مَكَّةَ ، فَفَقَدَ^{١١} مِنْهَا سَيْفًا كَانَ أَرْقَاهَا^{١٢} عِنْدَهُ ، فَيُظْهِرُ^{١٣} مِنْ ثَمٍّ^{١٤} .

١ . هكذا في «بخ» والوافي . وفي المطبوع والمحار : «تقوى» .

٢ . في «بخ» : - «بعد» .

٣ . في الوافي : «كَانَ العرَاد» : ثُمَّ أَخْطَبَ بَعْدَ كَرَامِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ أَيْتَهَا شَتَّى ؛ يَعْنِي لَا بَدَلَكَ مِنَ التَّزْوِيجِ فِي بَنِي
مَخْرُومٍ ، وَأَمَّا فِي سَائِرِ الْقَبَائِلِ فَلَا أَمْرَ إِلَيْكَ ، وَذَلِكَ لَوْجُودِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مِنْ
الْمَخْرُومِيَّةِ ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ وَالِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْمُهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ عَائِذِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مَخْرُومٍ . وَفِي
المرأة : «...» وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَادُ : جَاهِدَ بَطُونِ الْعَرَبِ وَقَاتِلَهُمْ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ .

٤ . في البحار : «عشرة» .

٥ . في «بف» : «بف» والوافي : - «لك» .

٦ . في «بخ» : «يقع» .

٧ . في «ظ» ، جَدَ : «أَنْ تَسْجِنَهُ» . وَفِي «أى» : «أَنْ تَسْجِنَهُ» . وَفِي «بسخ» ، بَسْ ، جَنَ : «أَنْ تَسْجِنَهُ» . وَفِي
المرأة عَنْ بَعْضِ النُّسخِ : «أَنْ يَسْجِنَهُ» . وَالاسْتِجْنَانُ فِي اللُّغَةِ : الْإِسْتَارُ وَالْإِسْطِرَابُ ، أَيْ طَلَبُ الطَّرَبِ وَاللَّهْوِ .
وَفِي الشُّرُوحِ : هُوَ السُّتْرُ وَالْإِحْفَاءُ ، يَعْنِي إِلَّا أَنْ يَخْفِيهِ وَيُسْتَرَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقَعَ فِي يَدِكَ . رَاجِعُ : الصَّحَاحُ ، ج ٥ ،
ص ٢٠٩٥ ؛ لِسَانُ الْعَرَبِ ، ج ١٣ ، ص ٩٣ - ٩٤ (جَنَ) .

٨ . في «بث» ، بَخْ ، بَسْ ، بَفْ : «فانطلق» .

٩ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

١٠ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

١١ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

١٢ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

١٣ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

١٤ . في «بف» : «بف» والوافي : «وأتى» .

ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَمِرًا وَ طَافَ بِهَا - عَلَى رَقَبَتَيْهِ وَ الْغَزَالَيْنِ - أَحَدًا وَ عِشْرِينَ^١ طَوَافًا، وَ قُرَيْشٌ تَنْظُرُ إِلَيْهِ وَ هُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَدِّقْ وَغَدَاكَ، فَأُثْبِتَ^٢ لِي قَوْلِي، وَ انْشُرْ ذِكْرِي، وَ شَدَّ عَضْدِي، وَ كَانَ هَذَا تَزْدَادَ كَلَامِهِ، وَ مَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ^٣ بَعْدَ رُؤْيَاةٍ فِي الْبَيْتِ^٤ بِبَيْتٍ^٥ شَعَرَ حَتَّى مَاتَ، وَلَكِنْ^٦ قَدْ اِزْتَجَرَ عَلَى بَيْتِهِ^٧ يَوْمَ أَرَادَ نَحْرَ عَبْدِ اللَّهِ، فَدَفَعَ الْأَسْيَافَ جَمِيعَهَا^٨ إِلَى بَنِي الْمَخْزُومِيَّةِ: إِلَى الرَّبْرِ، وَ إِلَى أَبِي طَالِبٍ، وَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَصَارَ لِأَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَسْيَافٍ: سَيْفٌ لِأَبِي طَالِبٍ، وَ سَيْفٌ لِعَلِيٍّ، وَ سَيْفٌ لِيَجْعَفَرٍ، وَ سَيْفٌ لِطَالِبٍ، وَ كَانَ لِلرَّبْرِ سَيْفَانِ، وَ كَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ سَيْفَانِ، ثُمَّ عَادَتْ فَصَارَتْ^٩ لِعَلِيٍّ الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ اثْنَيْنِ مِنْ فَاطِمَةَ، وَ اثْنَيْنِ مِنْ أَوْلَادِهَا، فَطَاحَ^{١٠} سَيْفُ جَعْفَرٍ^{١١} يَوْمَ أُصِيبَ، فَلَمْ يَذَرْ فِي يَدٍ مَنْ وَقَعَ حَتَّى السَّاعَةِ، وَ نَحْنُ نَقُولُ: لَا يَقَعُ سَيْفٌ مِنْ أَسْيَافِنَا فِي يَدٍ غَيْرِنَا إِلَّا رَجُلٌ يُعِينُ بِهِ مَعَنَا إِلَّا صَارَ فَخْمًا^{١٢}.

قَالَ^{١٣}: «وَ إِنْ مِنْهَا لَوَاحِدًا^{١٤} فِي نَاحِيَةٍ يَخْرُجُ كَمَا تَخْرُجُ^{١٥} الْحَيَّةُ، فَيَبِينُ^{١٦} مِنْهُ

١. في البحار: «إحدى عشر».
٢. في «بف»: «وُثِّت». وفي الوافي: «وَأُثْبِت».
٣. في حاشية «بح»: «بالبَيْت» بدل «حول البيت». وفي الوافي: «وما طاف حول البيت، كأنه أشير به إلى ما كانت العرب تفعله في الجاهلية».
٤. في «بث، بس، بف، جن»: «البحار» و«البيت».
٥. في «بث، بس، بف»: «بيت».
٦. في «ظ، بس، جد»: «ولكنه».
٧. في «ي، جن»: «بيته».
٨. في «ي، بف»: «جميعاً».
٩. في البحار: «فصار».
١٠. في «بف» و«الوافي»: «وطاح».
١١. «طاح سيف جعفر»، أي سقط من يده؛ يقال: طاح الشيء، يطوح ويطيح؛ إذا سقط وهلك. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤١ (طوح).
١٢. في المرأة: «قوله ﷺ: إِلَّا صَارَ فَخْمًا، أي يسود ويبطل ولا يأتي منه شيء حتى يرجع البنا».
١٣. في «بف» و«الوافي»: «قال».
١٤. في «ي»: «الواحدة». وفي «بث، بس، بف» والمرأة: «لواحد». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وَإِنْ مِنْهَا لَوَاحِدٌ، لعنه هو الذي فقد من عبد المطلب، يظهر هكذا عند ظهور القائم ﷺ ليأخذه».
١٥. في «ي، بس»: «يخرج».
١٦. في «ظ»: «يبين» وفي «بس»: «فتبين». وفي «بف»: «فيتبين».

ذِرَاعٌ وَمَا يُشَبِّهُهُ^١، فَتَبَرَّقَ لَهُ الْأَرْضُ مِزَارًا، ثُمَّ يَغِيبُ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا ذَابُّهُ حَتَّى يَجِيءَ^٢ صَاحِبُهُ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ مَكَانَهُ لَسَمَّيْتُهُ^٣، وَلَكِنْ^٤ أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ^٥ أَنْ^٦ أُسَمِّيَهُ فَتُسَمَّوْهُ، فَيُنْسَبَ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ^٧». ^٨

٦٧٦٦ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الْأَنْمَاطِ^٩، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

لَمَّا هَدَمَ الْحَجَّاجُ الْكُغْبَةَ، فَزَقَ النَّاسَ تُرَابَهَا، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى بَنَائِهَا، فَأَزَادُوا أَنْ يَبْنُوهَا، خَرَجَتْ عَلَيْهِمْ حَيَّةٌ، فَمَنَعَتِ النَّاسَ الْبِنَاءَ حَتَّى هَرَبُوا^{١٠}، فَأَتَوْا^{١١} الْحَجَّاجَ، فَأَخْبَرُوهُ^{١٢}، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَنَعَ بِنَاءَهَا، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، ثُمَّ نَشَدَ^{١٣} النَّاسَ، وَ قَالَ: أَنْشُدْ^{١٤} اللَّهَ عَبْدًا عِنْدَهُ مِمَّا ابْتَلَيْنَا بِهِ عِلْمَ لَمَّا اخْتَبَرْنَا بِهِ.

قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ شَيْخٌ، فَقَالَ: إِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمٌ، فَعِنْدَ رَجُلٍ رَأْيْتُهُ جَاءَ إِلَى الْكُغْبَةِ، فَأَخَذَ مِقْدَارَهَا، ثُمَّ مَضَى، فَقَالَ الْحَجَّاجُ: مَنْ هُوَ؟ قَالَ^{١٥}: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَقَالَ: مَعْدِنُ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا،

١ . في «بخ، بف» والوافي: «يشبهها» .

٢ . في «بخ» وحاشية «بث»: «حتى يخرج» .

٣ . في «بث، بف» والوافي: «لسميت» .

٤ . في «بخ، بف»: «لكن» بدون الواو .

٥ . في «ى، بخ» -: «من» .

٦ . في «جن» -: «أن» .

٧ . في المرأة: «قوله عليه السلام»: فينسب إلى غير ما هو عليه، أي يتغير مكانه، أو يأخذه غير القائم عليه السلام» .

٨ . الوافي، ج ١٢، ص ٧٥، ح ١١٥٢١: البحار، ج ١٥، ص ١٦٤، ح ٩٦ .

٩ . في «جن»: «أبي علي بناع الأنماط» .

١٠ . في «بخ» والوافي: «حتى هزموا» .

١١ . في «ى»: «أتوا» . وفي حاشية «بث»: «فأتى» .

١٢ . في البحار: - «فأخبروه» .

١٣ . في «ظ، ى، بخ، بس، بف، جد» والعلل: «أنشد» .

١٤ . في «بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي والبحار: «رحم» .

١٥ . في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والبحار والعلل: «فقال» .

فَاتَاهُ فَأَخْبَرَهُ مَا كَانَ مِنْ مَنَعِ اللَّهِ إِيَّاهُ^٢ الْبِنَاءَ^٣.

فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٤: «يَا حَجَّاجُ، عَمَدَتِ إِلَى بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ،
فَالْقَيْنَتَهُ فِي الطَّرِيقِ، وَانْتَهَبْتَهُ^٥ كَأَنَّكَ تَرَى أَنَّهُ تَرَاثَ لَكَ، اضْعِدِ الْمِنْبَرَ، وَانْشُدِ^٦ النَّاسَ
أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا رَدَّهُ».

قَالَ: فَفَعَلَ، فَأَنْشَدَ^٧ النَّاسَ أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ عِنْدَهُ شَيْءٌ إِلَّا رَدَّهُ، قَالَ:
فَرَدُّوهُ^٨، فَلَمَّا رَأَى جَمْعَ التُّرَابِ، أَتَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَوَضَعَ
الْأَسَاسَ، وَآمَرَهُمْ^٩ أَنْ يَخْفِرُوا^{١٠}، قَالَ^{١١}: فَتَفَعَّيْتُ^{١٢} عَنْهُمْ الْحَيَّةَ، وَحَفَرُوا^{١٣} حَتَّى
انْتَهَوْا إِلَى^{١٤} مَوْضِعِ الْقَوَاعِدِ، قَالَ لَهُمُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٥}: «تَنْحُوا» فَتَنَحَّوْا، فَدَنَا مِنْهَا،
فَقَطَّاهَا بِثَوْبِهِ، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ غَطَّاهَا بِالتُّرَابِ بِيَدِ نَفْسِهِ، ثُمَّ دَعَا الْفَعْلَةَ، فَقَالَ: «ضَعُوا
بِنَاءَكُمْ^{١٦}» فَوَضَعُوا الْبِنَاءَ، فَلَمَّا ازْتَفَعَتْ^{١٧} حَيْطَانُهَا^{١٨}، أَمَرَ بِالتُّرَابِ، فَقَلَّبَ^{١٩}.

١. في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي والبحار والعلل: «بما».

٢. في «بث، يخ، بف» والوافي: «من».

٣. في «بف»: «بناء».

٤. في الوسائل: «له».

٥. في الوسائل: «وانتهبه» و«انتهبه» أي أخذته. قال الجوهري: «الْتَهَبُ: الغنيمة، والجمع: الِنتِهَابُ.

والالْتِهَابُ: أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ شَاءٍ». وقال ابن الأثير: «الْهَبُ: الغارة والسلب». وقال الفيومي: «الالْتِهَابُ: هو

الغلبة على المال، والقهر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٣٣؛ المصباح المنير، ص ٦٢٧

(نهب). ٦. في الوافي: «فانشد».

٧. في «ظ، ي، يخ، بس، جد» والوسائل والبحار: «وأنشد». وفي الوافي: «فنشد».

٨. في «يخ»: «فقال: ردوه».

٩. في «يخ، بس، بف، جد» والوافي: «فأمرهم».

١٠. في «بث، يخ، بف»: «قال».

١١. في حاشية «ي»: «موضع الأساس».

١٢. في «ي»: «فتفعبت».

١٣. في البحار: «فحفروا».

١٤. في «ظ»: «ثيابكم». وفي «يخ، بف» والبحار: «قال».

١٥. في «ظ»: «إلى».

١٦. في «جد» والعلل: «حيطانه».

١٧. في الوافي: «ارفعت».

١٨. في «بف» والوافي والبحار والعلل: «فقلَّب».

فَالْقَلْبِي فِي جَوْفِهِ^١، فَلِذَلِكَ صَارَ الْبَيْتُ مُرْتَفِعًا^٢ يُضَعَدُ إِلَيْهِ بِالذَّرَجِ^٣.

٢٢٣/٤

١٠ - بَابٌ فِي قَوْلِهِ^٤ عَزَّ وَجَلَّ: «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ»

٦٧٦٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ

مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ» فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ^٦ مَا هَذِهِ الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ^٧؟

فَقَالَ^٨: «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ؛ حَيْثُ قَامَ عَلَى الْحَجَرِ، فَأَثَرَتْ فِيهِ قَدَمَاهُ، وَالْحَجَرُ

الْأَسْوَدُ، وَمَنْزِلُ إِسْمَاعِيلَ^٩».

٦٧٦٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

١. في «ظ»: - «فألقي في جوفه».

٢. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: صار البيت مرتفعاً، هذا يدل على أن الباب كان قبل ذلك غير مرتفع، والظاهر أنه كان في زمان ابن الزبير؛ فإنه لما بنى الكعبة أخذ بحديث رسول الله ﷺ الذي روته عائشة أنه ﷺ قال لها: «لو لا أن قومك حديث عهد بهجاهلية - أو قال: بكفر - لأنتفتحت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالعرض، ولأدخلت فيها من الحجر». وفي رواية أخرى: لهدمت الكعبة، فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها ستة أذرع من «الحجر» انتهى. فبناها ابن الزبير على ما في الحديث، فلما هدمها الحجاج بنائها على ما كانت، وسيأتي ما يكذب حديث ابن الزبير...».

٣. علل الشرائع، ص ٤٤٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٢، ذيل ح ٢١١٦، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٠}، ملخصاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠،

ح ١١٥٠٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢١٨، ح ١٧٥٩٦؛ البحار، ج ٤٦، ص ١١٥، ح ١.

٤. في «بس» والمرأة: «قول الله». ٥. في الوسائل: - «أبا عبد الله ﷺ».

٦. آل عمران (٣) ٩٦-٩٧ وفي «بث، بف، جد» والوافي: + «مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً».

٧. في البحار: - «البينات».

٨. هكذا في «ظ، بث، يخ، بس، بف، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٧، ح ٩٩، عن ابن سنان؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٤، ذيل الحديث الطويل ٢٢٨٢،

مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^{١١}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٨١، ح ١١٥٢٦؛ الوسائل،

ج ١٣، ص ٢٣٩، ح ١٧٦٤٠؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٨، ح ٥٧.

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَدْ أَذْرَكْتَ الْحَسَيْنَ عليه السلام؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَذْكَرُ وَأَنَا مَعَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَدْ دَخَلَ فِيهِ السَّيْلُ، وَ النَّاسُ يَقُومُونَ^٢ عَلَى الْمَقَامِ^٣، يَخْرُجُ^٤ الْخَارِجُ يَقُولُ: قَدْ ذَهَبَ بِهِ السَّيْلُ^٥، وَيَخْرُجُ مِنْهُ^٦ الْخَارِجُ^٧ فَيَقُولُ^٨: هُوَ مَكَانُهُ» قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا فَلَانُ مَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؟» فَقُلْتُ^٩: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، يَخَافُونَ أَنْ يَكُونَ السَّيْلُ قَدْ ذَهَبَ بِالْمَقَامِ، فَقَالَ: «نَادِ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ جَعَلَهُ عِلْمًا لَمْ يَكُنْ لِيَذْهَبَ بِهِ، فَاسْتَفَرُّوا^{١٠}».

وَ كَانَ مَوْضِعُ الْمَقَامِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام عِنْدَ جِذَارِ الْبَيْتِ، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى حَوَّلَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مَكَّةَ، رَدَّهٖ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ إِلَى أَنْ وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَ النَّاسَ: مَنْ مِنْكُمْ يَعْرِفُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَقَامُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا قَدْ كُنْتُ

١. في «ظ، ي، يح، بس، جد، جن» والمحرار: - «قد».

٢. في «بف»: «يتوقفون». وفي الفقيه: «يتخرفون».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: على المقام، أي يشرفون على المقام؛ لينظروا إليه فيخرج الخارج من عمار الناس فيقول: قد ذهب به السيل، ويدخل آخر؛ لينظر فيخرج فيقول: هو بحاله، وكانا عليه السلام في المسجد».

٤. في «بح»: «ويخرج».

٥. في البحار: - «السيل».

٦. في «بف»: - «منه».

٧. في الفقيه: «يدخل الداخل» بدل «يخرج منه الخارج».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «ويقول».

٩. في البحار: + «له».

١٠. قال المحقق الشحراني في هامش الوافي: «مكالمة الحسين عليه السلام يتم عند قوله عليه السلام: استفروا، وقوله: كان موضع المقام الذي وضعه إبراهيم، إلى آخر الحديث، من كلام زرارة، أو بعض الرواة، ذكره بالمناسبة. ويحتمل أن يكون من كلام الباقر عليه السلام. قال المراد عليه السلام: لفظ «استفروا» يمكن أن يكون من كلام الباقر عليه السلام، فيكون على صيغة الماضي، وأن يكون من كلام الحسين عليه السلام، فيكون على صيغة الأمر. انتهى».

أَخَذْتُ مِقْدَارَهُ بِنِسْعٍ^١، فَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ: أَتَيْتَنِي^٢ بِهِ، فَأَتَاهُ بِهِ، فَقَاسَهُ، ثُمَّ رَدَّهٗ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ^٣.

٢٢٤/٤

١١ - بَابُ نَادِرٍ

١ / ٦٧٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الرَّفَاعِيِّ^٥ رَفَعَهُ:

أَنَّ^٦ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سُئِلَ عَنِ الْوُقُوفِ بِالْجَبَلِ^٧، لِمَ^٨ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَرَمِ^٩؟ فَقَالَ: «لِأَنَّ الْكَعْبَةَ بَيْتُهُ، وَالْحَرَمَ بَابُهُ^{١٠}، فَلَمَّا^{١١} قَصَدُوهُ وَافِدِينَ، وَقَفَهُمْ بِالْبَابِ يَتَضَرَّعُونَ».

قِيلَ لَهُ: فَالْمَشْعَرُ الْحَرَامُ لِمَ صَارَ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ لَمَّا أُذِنَ لَهُمْ بِالدُّخُولِ، وَقَفَهُمْ بِالْحِجَابِ^{١٢} الثَّانِي، فَلَمَّا طَالَ تَضَرُّعُهُمْ

١. في «بث، بح»: «بتسع». وفي «بغ»: «تبغ». وفي «بس»: «+ كذا». وقال الخليل: «النسج: سَيْرٌ يُصَفَّرُ كَهَيْئَةِ أَعْنَةِ الْبَغَالِ يَشُدُّ بِهِ الرِّحَالُ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهَا: يَشْعَةُ، تَشُدُّ عَلَى طَرَفِي الْبَطَانِ». وقال الجوهري: «النسعة: التي تُشَجُّ عَرِيضاً لِلتَّصْدِيرِ»، والتصدير: الحرام، وهو في صدر البعير. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣،

ص ١٧٨٦، الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٠ (نسج). ٢. في «ي، بح، جن» وحاشية «بث» والبحار. «تأنيدي».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٨، معنفاً عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ٦٢، ح ١١٥٠٩، البحار، ج ٣١، ص ٣٣.

٤. في «ظ، بح» وحاشية «جد» والوسائل: «علي بن الحسين». وفي «بث، بف» والوافي: «علي بن الحسن، عن علي بن عيسى». وفي التهذيب: «علي بن الحسين، عن علي بن عيسى» كلاهما بدل «علي بن عيسى، عن علي بن الحسن». ٥. في هامش المطبوع: «الرفا».

٦. في التهذيب: «إلى».

٧. في الوافي: «بالحل». وفي كنز الفوائد: «بالحل»، يعني الوقوف بعرفات «بدل «بالجبل».

٨. في «حن»، «لما». ٩. في «ظ، جد»: «بالحرم».

١٠. في كنز الفوائد: «داره». ١١. في «بث»: «لأنهم».

١٢. في كنز الفوائد: «بالباب».

بِهَا، أُذِنَ لَهُمْ بِتَقْرِيبِ^١ قُرْبَانِهِمْ، فَلَمَّا قَضَوْا تَفَثَهُمْ^٢، تَطَهَّرُوا^٣ بِهَا^٤ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي كَانَتْ جِجَابًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، أُذِنَ لَهُمْ بِالزِّيَارَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ.

قِيلَ^٥ لَهُ: فَلِمَ^٦ حَرَّمَ الصِّيَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؟

قَالَ^٨: «لِأَنَّ الْقَوْمَ زَوَّارٌ^٩ اللَّهُ وَهُمْ^{١٠} فِي ضِيَافَتِهِ، وَ لَا يَجْمَلُ بِمُضِيفٍ^{١١} أَنْ يُصَوِّمَ أَضْيَافَهُ».

قِيلَ لَهُ^{١٢}: فَالْتَّعَلُّقُ بِأَسْتَارِ^{١٣} الْكَعْبَةِ لِأَيِّ مَعْنَى هُوَ؟

قَالَ^{١٤}: «مَثَلُ رَجُلٍ لَهُ عِنْدَ آخَرٍ جَنَائِيَّةٌ وَ ذَنْبٌ، فَهُوَ^{١٥} يَتَعَلَّقُ بِثَوْبِهِ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ، وَ يَخْضَعُ لَهُ أَنْ يَتَجَافَى^{١٦} عَنْ ذَنْبِهِ»^{١٧}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب وكنز الفوائد. وفي المطبوع: «للتقريب».

٢. قال الجوهرى: «التفت في المناسك: ما كان من نحو قص الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي الجمار، ونحر البدن وأمثال ذلك». وقال الراغب: «أصل التفت: وسخ الظفر وغير ذلك مما شابه أن يزال عن البدن». وقال ابن الأثير: «التفت: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حلّ، كقص الشارب والأظفار، ونسف الإبط، وحلق العانة. وقيل: هو إذهاب الشفت والدّرّن والوسخ مطلقاً». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٧٤؛ المفردات للراغب، ص ١٦٥؛ النهاية، ج ١، ص ١٩١ (تفت).

٣. في الوافي: «وطهروا». وفي التهذيب وكنز الفوائد: «وتطهروا».

٤. في «بف»: «بهما». وفي الوافي: «- بها».

٥. في «بف»: «بف». وفي «بف»: «فقلت». وفي التهذيب: «فقيل».

٦. في الوسائل: «- له».

٧. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «فقال».

٨. في التهذيب وكنز الفوائد: «زاروا».

٩. في «ظ، جد»: «مضيف» مع التضعيف. وفي «بف»: «المضيف». وفي «بف» وكنز الفوائد «لمضيف».

١٠. في الوسائل وكنز الفوائد: «- له».

١١. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٢. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٣. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٤. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٥. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٦. في «بف»: «بف، بس، بظ، ببح، بجد». وفي الوافي: «- له».

١٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٥. معلقاً عن الكليني، علل الشرائع، ص ٤٤٣، ح ١، بسند آخر عن

٦٧٧٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَفْوَانَ - أَوْ رَجُلٍ - عَنْ صَفْوَانَ -

عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : «إِنَّ الْمَزْدَلِفَةَ أَكْثَرُ بِلَادِ اللَّهِ هَوَامًا^٢، فَإِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ التَّزْوِيَةِ،

نَادَى مُنَادٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ : يَا مَعْشَرَ الْهَوَامِ ارْجُلْنَ^٣ عَنْ وَفْدِ اللَّهِ^٤ قَالَ : «فَتَخْرُجُ فِي^٥

الْجِبَالِ، فَتَسْعُهَا^٦ حَيْثُ لَا تَرَى، فَإِذَا انْصَرَفَ الْحَاجُّ عَادَتْ^٧».

١٢ - بَابُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ حِينَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

٢٢٥/٤

٦٧٧١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ

الْأَعْرَجِ^٧ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «إِنَّ قُرَيْشًا لَمَّا هَدَمُوا الْكَعْبَةَ، وَجَدُوا فِي قَوَاعِدِهِ حَجَرًا

فِيهِ كِتَابٌ لَهُمْ يُخْسِنُوا قِرَاءَتَهُ، حَتَّى دَعَوْا رَجُلًا، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ : أَنَا^٨ اللَّهُ ذُو بَكَّةَ^٩،

«أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٢١٢٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله : «ولا يحمل بعضهم أن يصوم أضيافه» . كنز الفوائد، ص ٢٢٣، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٢٠٨، ح ١١٧٤٣ : الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٥، ح ١٤٦٦١ .

١ . في «يح» : + «عن» . ثم إن «رجل عن صفوان» عطف على «صفوان»، فيتردد الأمر في أن سهل بن زياد روى عن صفوان بلا واسطة أو عن رجل عن صفوان .

٢ . الهامة : كل ذات سم يقتل، والجمع : الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة، كالعقرب والزبور . وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات . النهاية، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم) .

٣ . في «ظ، يح» : «ارحلوا» . ٤ . في «يح، بف» : «الوافي» : «من» .

٥ . في «بث، بف» : «الوافي» : «فتسعى» . وفي «ظ، بس، جد» : «تسعى» .

٦ . الوافي، ج ١٢، ص ٩١، ح ١١٥٥٥ .

٧ . في «يح، بف، جن» وحاشية «ي» : «سعيد بن عبد الله الأعرج» .

٨ . في «بس» : - «قريشاً لما هدموا - إلى - فإذا فيه أنا» .

٩ . «بكَّة» : اسم بطن مكة، سميت بذلك لأن الناس يبك بعضهم بعضاً في الطواف، أي يزحم ويدفع، أو لأنها

حَرَمْتُهَا يَوْمَ خَلَقْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَوَضَعْتُهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ، وَحَفَفْتُهَا بِسَبْعَةِ أَمْلاكٍ حَقًّا»^١.

٦٧٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «حَرَّمَ اللَّهُ حَرَمَهُ^٢ أَنْ يُخْتَلَى خَلَاةً^٣، أَوْ يُغْصَدَ شَجَرُهُ^٤ إِلَّا الْأَذْخِرَ^٥، أَوْ يُصَادَ^٦ طَيْرُهُ^٧»^٨.

٦٧٧٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٩، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ افْتَتَحَهَا، فَتَحَ بَابَ

بَابُكَ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ، أَوْ تَدْفَعُهَا وَتَكْسِرُ. وفيل: نكته: موضع، ومكة: سائر البلاد. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥٧٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٥٠٦ (بكك).

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٢٣١١، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٧، ح ٩٧، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٣١، ح ١١٤٤٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٤، ح ١٦٦٢٨.

٢. في «بس»: «أنا عبد الله».

٣. في التهذيب: «بريداً في بريد».

٤. قال الجوهري: «الخلى مقصوراً: الرطب من الحشيش. الواحدة: خلاة». وقال ابن الأثير: «الخلا، مقصور: النبات الرطب الرقيق مادام رطباً». واختلاؤه: قطعه؛ يقل: خلّيت الخلى واختلّيته، أي جزرته وقطعته. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٣١؛ النهاية، ج ٢، ص ٧٥ (خلا).

٥. «لا يعصد شجرة» أي لا يقطع؛ يقال: عضد الشجر يعصدها، من باب ضرب: قطعه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٥١؛ المصباح المنير، ص ٤١٥ (عضد).

٦. قال ابن الأثير: «الأذخر - بكسر الهمزة -: حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب، وهمزتها زائدة». وقال الفَيَّومِي: «الأذخر - بكسر الهمزة والخاء -: نبات معروف، ذكي الريح، وإذا جفّ ابْيَضَّ». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (اذخر)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٧. في «بج» وحاشية «بث»، «يصطاد».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨١، صدر ح ١٣٣٢، بسنده عن عبد الله بن بكير، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥٦١، ح ٣١٤٨؛ الوافي، ج ١٢، ص ٩٥، ح ١١٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٦، ح ١٧٠٧٣، و ج ١٣، ص ٢٢٣، ح ١٧٦٠٤.

٩. في الوسائل: «عن أبيه». وهو سهو واضح.

الْكُتْبَةِ، فَأَمَرَ بِصُورٍ فِي الْكُتْبَةِ، فَطُمِسَتْ^١، ثُمَّ أَخَذَ^٢ بَعْضَادَتِي^٣ الْبَابِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ^٤ لَا شَرِيكَ لَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَخْزَابَ وَحْدَهُ، مَاذَا تَقُولُونَ؟ وَمَاذَا تَنْظُرُونَ؟^٥

قَالُوا: نَنْظُرُ خَيْرًا، وَنَقُولُ خَيْرًا، أَخُ كَرِيمٌ، وَابْنُ أَخِي كَرِيمٌ^٦، وَقَدْ قَدَّرْتَ.

قَالَ: فَإِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي يُوسُفُ: ﴿لَا تُثْرِبْ^٧ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^٨ أَلَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ^٩ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فِيهِ حَرَامٌ بِحَرَامٍ^{١٠} إِلَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَنْفَرُ^{١١} صَيْدُهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى^{١٢} خَلَاهَا، وَلَا تَحِلُّ لِقَطْعَتِهَا^{١٣} إِلَّا لِمُنْشِدٍ^{١٤}.

١. في الوافي: «فطمست». و«فطمست» أي شحيت؛ من الطموس والطمس بمعنى الدروس والانمحاء، واستئصال أثر الشيء، يتعدى ولا يتعدى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٩٤٤؛ النهاية، ج ٣، ص ١٣٩ (طمس).
٢. هكذا في «ط، ب، ج، ي، خ، بس، ب، ج، جن» والوافي والبحار. وفي «ي» والمطبوع: «فأخذ».
٣. عضادات الباب: خشبته من جانبيه، وهما الحشبتان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٠٩؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٤ (عضد).
٤. في «ط، ب، ج، د» وحاشية «ي»: «+ «وحد».
٥. في الوافي: «صدق وعده، بالتخفيف، لازم متعد، وأراد بالوعد قوله سبحانه: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»». والآية في سورة الفتح (٤٨): ٢٧. ٦. في «يخ»: «تنظرون».
٧. في «بس»: - «وابن أخ كريم».
٨. التثريب: التعيير، والاستقصاء، والمبالغة في اللوم والعتاب راجع: الصحاح، ج ١، ص ٩٢؛ المصباح المنير، ص ٨١ (ثرب).
٩. يوسف (١٢): ٩٢.
١٠. في «يخ، ب، ج» والوافي: - «قد».
١١. في «بث»: «الحرام».
١٢. بصيغة المبني للمفعول من الإفعال أو التفعيل.
١٣. في «جن»: «ولا يخلى».
١٤. اللقطة - بعسم اللام وفتح القاف -: اسم المال الملقوط، أي الموجود، واسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٤؛ المصباح المنير، ص ٥٥٧ (لقط).
١٥. في «بث، ي، خ، ب، ج» والوافي: + «قال». وإنشاد الضالة: تعريفها، تقول: أنشدتها فأنا مُنْشِدٌ. وإنشاد الضالة: طلبها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْأَذْخِرَ؛ فَإِنَّهُ لِلْقَبْرِ وَ الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
إِلَّا الْأَذْخِرَ.^١

٦٧٧٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ،
وَهِيَ حَرَامٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، لَمْ تَحِلَّ^٢ لِأَحَدٍ قَبْلِي^٣، وَلَا تَحِلُّ^٤ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَ لَمْ
تَحِلَّ لِي^٥ إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ»^٦.

١٣ - بَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا﴾

٦٧٧٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^٧ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^٨ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا﴾^٩؛
الْبَيْتَ عَنِّي، أَمْ^{١٠} الْحَرَمَ؟

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٦، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ مَكَّةَ
يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢، ح ١١٤٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٧،
ح ١٧٠٧٦، من قوله: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ»؛ البحار، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٦.

٢. في البحار: «لَا تَحِلُّ».

٣. في المرأة: «قوله ﷺ: لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، أي الدخول فيه للقتال بغير إحرام».

٤. في الوافي: - «تَحِلُّ».

٥. في الوافي: «هي الساعة التي قاتل فيها مع أهلها في فتحها».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٢٣١٤، مراسلاً. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢، ح ١١٤٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٤،

ح ١٦٦٢٩؛ البحار، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٧. ٧. في «بف»: - «عبد الله».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «قوله». ٩. آل عمران (٣): ٩٧.

١٠. في الوسائل، ح ١٧٠٧٧، والتهديب وتفسير العتاشي: «أو».

قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيراً بِهِ، فَهُوَ آمِنٌ^٢ مِنْ^٣ سَخَطِ اللَّهِ، وَمَنْ دَخَلَهُ مِنَ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ، كَانَ آمِناً مِنْ^٤ أَنْ يُهَاجَ أَوْ يُؤْذَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ»^١.

٢ / ٦٧٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً»؟ قَالَ: «إِذَا أُحْدِثَ الْعَبْدُ جَنَائَةً فِي غَيْرِ الْحَرَمِ^٥، ثُمَّ فَرَّ إِلَى الْحَرَمِ، لَمْ يَسْغَ^٦ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَهُ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنْ يُمْنَعُ مِنَ الشُّوقِ، وَ لَا يُبَايَعُ، وَ لَا يُطْعَمُ، وَ لَا يُسْقَى، وَ لَا يَكَلَّمُ، فَإِنَّهُ إِذَا فُعِلَ ذَلِكَ بِهِ^٧، يُوشِكُ أَنْ يَخْرُجَ، فَيُؤْخَذَ، وَإِذَا جَنَى فِي الْحَرَمِ جَنَائَةً، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَعْ^٨ لِلْحَرَمِ حَزْمَةً^٩»^{١٠}.

٣ / ٦٧٧٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٢٢٧/٤

١. في حاشية «بث»: «فقد».

٢. في «جن»: «+» به.

٣. في «بس»: «من».

٤. في «ي»: «الوسائل» ح ١٧٦٠٢: «دخل».

٥. في «ظ»: «بث، يخ، بس، بف»: «من».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٦، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٧، معلقاً عن عبدالله بن

سنان. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٠١، عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٨٢،

ح ١١٥٢٩، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٧، ح ١٧٠٧٧؛ وج ١٣، ص ٢٢٣، ح ١٧٦٠٢.

٧. هكذا في «ظ، بث، يخ، بس، بف، جد». وفي «ي، جن» والمطبوع: «في غير الحرم جنابة».

٨. في الوافي: «لم ينج». ٩. في «بس»: «به ذلك». وفي الوسائل: «به».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بف»: «لم ير». وفي المطبوع: «لم يدع».

١١. هكذا في «ي، بث، يخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي المطبوع وظاهر «ظ»: «حرمة».

١٢. تفسير القمي، ج ١، ص ١٠٨، والفقيه، ج ٤، ص ١١٥، ح ٥٢٢٩؛ وعلل الشرائع، ص ٤٤٤، ح ١، بسند آخر.

الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ذيل ح ٢١٤٨، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها من قوله: «إذا أحدث

العبد في غير الحرم» تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٠٥، عن عمران الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه،

ح ١٠٣، عن المثنى، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٨٣،

ح ١١٥٣٢، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢٦، ح ١٧٦٠٨.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ نَحَلَهُ كَانَ آمِنًا»؟
 قَالَ: «إِنْ سَرَقَ سَارِقٌ^١ بِغَيْرِ مَكَّةَ، أَوْ جَنَى جَنَائَةً عَلَى نَفْسِهِ، فَفَرَّ إِلَى مَكَّةَ، لَمْ
 يُوْخَذْ مَا دَامَ بِالْحَرَمِ^٢ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَلَكِنْ يُمْنَعُ مِنَ السُّوقِ، وَلَا يُبَايَعُ^٣، وَلَا
 يُجَالَسُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، فَيُؤْخَذُ، وَإِنْ أَخَذْتَ فِي الْحَرَمِ ذَلِكَ الْحَدَثَ، أَخِذْ فِيهِ»^٤.

١٤ - بَابُ الْإِلْحَادِ بِمَكَّةَ وَالْجَنَائَاتِ

٦٧٧٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
 عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٥، قَالَ:

أَتَانِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ سَبْعاً مِنْ سِبَاعِ الطَّلِيحِ عَلَى الْكَغْبَةِ
 لَيْسَ يَمُرُّ بِهِ شَيْءٌ مِنْ حِمَامِ الْحَرَمِ إِلَّا ضَرَبَتْهُ.

فَقَالَ: «انْصِبُوا لَهُ وَاقْتُلُوهُ»^٦؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَخَذَ^٧.

١. في «ي»: «السارق».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «في الحرم».

٣. في «ي»: «ي»، «بس»، «بف»، «جن» والوافي والوسائل: «فلا يبيع» وفي «بث»: «ولا يباع». وفي «بخ»: «فلا يباع».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٨٣، ح ١١٥٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢٦، ح ١٧٦٠٩.

٥. في «بث»، «بف»: «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٦. في «جس» والوافي: «وقيل».

٧. في «بخ»: «فاقتلوه».

٨. في العلل: «في الحرم» وأصل الإلحاد: الميل والعدول عن الشيء. يقال: ألحد في دين الله تعالى، أي حاد عنه وعدل. والمراد: استحل حرمة الحرم وانتهكها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٣٩ (لحد).

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٨، معلقاً عن معاوية بن عمار. علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٤، بسد آخره الوافي، ج ١٢، ص ٨٥، ح ١١٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٣، ذيل ح ١٧٢٩٤.

- ٦٧٧٩ / ٢ . ابن أبي عمير^١، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٢، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِحَادِ يُظْلَمُ»^٣
 قَالَ: «كُلُّ ظَلَمٍ لِلْحَادِ، وَ ضَرْبُ الْخَادِمِ فِي غَيْرِ ذَنْبٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْحَادِ»^٤.
 ٦٧٨٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ^٥: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِحَادِ يُظْلَمُ نُذُقُهُ مِنْ
 عَذَابِ أَلِيمٍ»^٦؟
 فَقَالَ: «كُلُّ ظَلَمٍ يُظْلِمُهُ^٧ الرَّجُلُ نَفْسَهُ بِمَكَّةَ مِنْ سَرَقَةٍ، أَوْ ظَلَمَ أَحَدٌ^٨، أَوْ شَيْءٌ^٩
 مِنَ الظُّلْمِ، فَإِنِّي أَرَاهُ الْإِحَادُ، وَلِذَلِكَ^{١٠} كَانَ يُتَّقَى^{١١} أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرَمُ»^{١٢}.

- ١ . السند معلق على سابقه . ويسحب إليه الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير .
 ٢ . هكذا في «ظ» ، «يح» ، «بخ» ، «بس» ، «بف» ، «جد» ، «جن» وحاشية «ي» والوسائل . وفي «ي» ، «بث» والمطبوع : - «بن
 عمار» .
 ٣ . في «يح» ، «بس» والوافي : «عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله» بدل «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام» .
 ٤ . الحج (٢٢) : ٢٥ . وفي «يح» والفقهاء : + «نُذِقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» .
 ٥ . في «بخ» ، «بس» ، «بف» ، «جد» والوافي : «فقال» .
 ٦ . في «بخ» ، «بس» ، «بف» ، «جد» ، «جن» ، «ي» ، «بث» ، «بس» ، «بف» : «من» .
 ٧ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، ح ٢٣٢٩ ، معلقاً عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٢٠ ،
 ح ١٤٥٧ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٨٥ ، ح ١١٥٣٧ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ،
 ص ٢٣٣ ، ح ١٧٦٢٥ .
 ٨ . في «ظ» ، «ي» ، «جد» ، «جن» وحاشية «يح» والوسائل : «قوله» .
 ٩ . في «بخ» ، «بف» والوافي : - «عن قول الله عز وجل» .
 ١٠ . في «ظ» ، «يح» ، «بخ» ، «بف» والوافي : «يظلم» .
 ١١ . في الوافي : - «أحد» .
 ١٢ . في «بس» ، «جد» «وشيء» .
 ١٣ . في «بس» ، «بف» : «وكذلك» .
 ١٤ . في مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ٧٤ : «قوله عليه السلام : يُتَّقَى ، أي كان اتقاء الصحابة وغيرهم من الأتقياء عن سكنى الحرم
 بذلك ، ويفهم منه أن من تمكن من ضبط نفسه عن ارتكاب المحرمات لا يكره له مجاورة الحرم» .
 ١٥ . علل الشرائع ، ص ٤٤٥ ، ح ١ ، بسنده عن محمد بن الفضل ، عن أبي الصباح الكناني . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ .

٦٧٨١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

٢٢٨ / ٤

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا فِي الْحِلِّ ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ ؟
فَقَالَ : « لَا يُقْتَلُ ، وَلَا يُطْعَمُ ، وَلَا يُسْقَى ، وَلَا يَبَاعُ ^١ ، وَلَا يُؤْوَى ^٢ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ
الْحَرَمِ ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ » .

قُلْتُ : فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ ^٣ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ سَرَقَ ^٤ ؟
قَالَ : « يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ ^٥ فِي الْحَرَمِ صَاحِراً ؛ إِنَّهُ ^٦ لَمْ يَزَلْ لِلْحَرَمِ حُرْمَةً ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ : « فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ » ^٧ ، فَقَالَ ^٨ : « هَذَا هُوَ ^٩ فِي
الْحَرَمِ ، فَقَالَ ^{١١} : « فَلَا عُدْوَانَ ^{١٢} إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ » ^{١٣} . ^{١٤}

ج ٢٣٣٠ ، معلقاً عن أبي الصباح الكناني ، وفيهما مع اختلاف بسير الوافي ، ج ١٢ ، ص ٨٦ ، ح ١١٥٣٨ ؛
الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٣٢ ، ح ١٧٦٢٤ .

١ . في «ي» : «ولا يباع ولا يسقى» .

٢ . في «ي» : «ولا يؤوى» . وفي «يح» ، «بد» ، «جن» : «ولا يؤوى» . وفي الوسائل : «ولا يؤذى» .

٣ . في «جن» : «يقتل» . وفي «يح» : «+ رجلاً» .

٤ . في «جن» : «يسرق» .

٥ . في «جن» : «الحَدُّ عليه» .

٦ . في «ظ» ، «جد» ، والوسائل : «لأنه» .

٧ . البقرة (٢) : ١٩٤ .

٨ . في «ظ» ، «بد» ، «جد» ، والوافي : «قال» .

٩ . في «جن» : «هو» .

١٠ . في «يح» : «في» .

١١ . في «ظ» ، «بد» ، «بد» ، «جن» ، وحاشية «يح» والوافي والوسائل : «وقال» .

١٢ . هكذا في المصحف الشريف . وفي معظم النسخ والمطبوع : «لا عدوان» بدون الغاء . وفي «غ» : «ولا عدوان» .

١٣ . البقرة (٢) : ١٩٣ .

١٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤١٩ ، ح ١٤٥٦ ؛ و ص ٤٦٣ ، ح ١٦١٤ ، بسندهما عن معاوية بن عمار ، مع اختلاف يسير .

الوافي ، ج ١٢ ، ص ٨٥ ، ح ١١٥٣٥ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٢٢٥ ، ح ١٧٦٠٧ .

١٥ - بَابُ إِظْهَارِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ

- ١ / ٦٧٨٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ حَمَّادٍ^٢، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ^٣ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ بِسِلَاحٍ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ
فِي جُودِيقٍ^٤، أَوْ يَغْتِيبَهُ^٥ يَغْنِي^٥ يُلْفَ عَلَى الْحَدِيدِ شَيْئاً^٦».
- ٢ / ٦٧٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٧، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبِ
الْعَقَرْقُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةَ^٨ يَكْرَهُ^٩ أَنْ يَخْرُجَ
مَعَهُ بِالسَّلَاحِ^{١٠}؟
فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ^{١١} يَخْرُجَ بِالسَّلَاحِ مِنْ بَلَدِهِ، وَلَكِنْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لَمْ يُظْهِرْهُ^{١٢}».

- ١ . تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٩٠١ و ٦٤٦٣ استظهار زيادة «عن ابن أبي عمير» في هذا الطريق، فلاحظ.
- ٢ . في «ظ، جد»: «+ بن عيسى».
- ٣ . هكذا في «ظ، ي، بح، يس، بف، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «لأحد».
- ٤ . في «بف» والوافي: «الجوديق». والجوديق - بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسر ها -: وعاء من الأوعية معروف معرّب. والجمع: الجودائق - بالفتح - والجودايق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٤؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٦ (جلق).
- ٥ . في «بح»: «حتى».
- ٦ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣٢، معلقاً عن حريز بن عبدالله. الوافي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٦، ح ١٧٦٨٣.
- ٧ . هكذا في «بث، بخ، يس، بف، جر» وحاشية «بح». وفي «ظ، ي، بح، جد» والمطبوع والوسائل: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٥٧٣٨، فلاحظ. ويؤيد ذلك، ما ورد في الكافي، ح ١٣٨٧٣ من رواية محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن شعيب عن أبي بصير.
- ٨ . في «ظ»: «والمدينة».
- ٩ . في الفقيه: «أيكراه».
- ١٠ . في «بف»: «السلاح».
- ١١ . في «ظ، بخ، جد» وحاشية «بح» والوافي: «أن».
- ١٢ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣١، معلقاً عن أبي بصير. الوافي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٦، ح ١٧٦٨٤.

١٦ - بَابُ لُبْسِ ثِيَابِ الْكُفْيَةِ

١ / ٦٧٨٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا^٢ يَصِلُ إِلَيْنَا مِنْ ثِيَابِ الْكُفْيَةِ: هَلْ يَصْلُحُ لَنَا أَنْ نَلْبَسَ شَيْئاً مِنْهَا^٣ قَالَ^٤: «يَصْلُحُ لِلصَّبْيَانِ وَالْمَصَاحِفِ وَالْمِخْدَةِ، يُبْتَغَى^٥ بِذَلِكَ الْبَرَكَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٦.

١٧ - بَابُ كَرَاهَةِ^٨ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ثُرَابِ الْبَيْتِ وَحَصَاةٍ

١ / ٦٧٨٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في الوسائل: «عبد الله». ولم نعرف عبد الله بن عتبة في هذه الطبقة. وروى عبد الله بن جبلة عن عبد الملك بن عتبة النخعي في الكافي، ح ١٠٢٦٥، وعبد الملك بن عتبة المذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٩، الرقم ٦٣٥.

٢. في التهذيب: «عن شيء». ٣. في الوسائل: «منها شيئاً».

٤. في الفقيه والتهذيب: «فقال».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي بعض النسخ والمطبوع «تبتغي».

٦. في «بس»: «وفي رواية أنه يجوز استعماله وبيع بقتنه». وفي «جد»: «وفي رواية أنه يجوز استعماله في...».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢٣٣٣، معلقاً عن عبد الملك بن عتبة الوافي، ج ١٢، ص ٩١، ح ١١٥٥٦، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٧، ح ١٧٦٨٦.

٨. في «ي»: «كرهية».

٩. هكذا في «ظ»، «بث»، «بح»، «بف»، «جد» والوسائل، ح ٦٤١٥. وفي «ي»، «بس»، «بف»، «جن» والمطبوع: «الخيراز». والصواب ما أثبتناه. كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ^٢ مِنْ تُرْبَةٍ^٣ مَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً رَدَّهُ^٤». ٦.

٢ / ٦٧٨٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخَذْتُ سَكًّا^٧ مِنْ سَكِّ الْمَقَامِ، وَ تَرَاباً مِنْ تَرَابِ النَّبِيِّ، وَ سَبْعَ حَصَيَاتٍ.

فَقَالَ: «يُبْسَ مَا صَنَعْتَ، أَمَّا التُّرَابُ وَ الْحَصَى^٨ فَرُدَّهُ^٩».

٣ / ٦٧٨٧. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مُنْصُورٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ^{١٠} عَمِّي كَنَسَ الْكَعْبَةَ، وَ أَخَذَ مِنْ تُرَابِهَا، فَتَخُنُ نَتْدَاوِي بِهِ؟

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٧٨: «قوله عليه السلام: لا ينبغي لأحد، ظاهره الكراهة، والمشهور بين الأصحاب الحرمة ووجوب الرد إليه مع الإمكان، وإلا فإلى مسجد آخر».

٢. في «ط، ي، جد»: «أن يؤخذ». ٣. في «بح»: «تراب».

٤. في «بخ»: «- من ذلك».

٥. في «ظ، جد» والتهذيب، ح ١٤٦٠: «وإن أخذ شيئاً من ذلك رده».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٦٠؛ و ص ٤٥٣، ح ١٥٨٢، بسندهما عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٥، معلقاً عن محمد بن مسلم، الوافي، ج ١٢، ص ٩٢، ح ١١٥٥٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٣١، ح ٦٤١٥؛ وج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٧.

٧. السُّكُّ: نوع من الطيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٤؛ المصاحح المنير، ص ٢٨٢ (سكك).

٨. في «ظ، جد»: «والحصاة». وفي «بخ»: «والحصى والتراب».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٤، معلقاً عن معاوية بن عمار، الوافي، ج ١٢، ص ٩٢، ح ١١٥٥٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٣٢، ذيل ح ٦٤١٦؛ وج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٨.

١٠. في «بح»: «إنه».

فَقَالَ: «رُدَّهٗ إِلَيْهَا»^١.

٦٧٨٨ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٢، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زَيْدِ

الشَّحَّامِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَفِي^٣ ثَوْبِي حَصَاةٌ؟

قَالَ: «فَرُدَّهَا^٤، أَوْ اطْرَحْهَا^٥ فِي مَسْجِدِي^٦»^٧.

١٨ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ

٢٣٠ / ٤

٦٧٨٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَصَفْوَانَ^٨،

عَنِ الْعَلَاءِ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقِيمَ بِمَكَّةَ سَنَةً».

قُلْتُ: كَيْفَ يَضُنُّ؟

قَالَ: «يَتَحَوَّلُ^{١٠} عَنْهَا، وَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءً فَوْقَ الْكُعْبَةِ»^{١١}.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٦، معلقاً عن حذيفة بن منصور. الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢٠، ح ١٧٥٩٩.

٢. في الوسائل، ح ٦٤١٧، والتهذيب: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٣. في «بث» والتهذيب: «في» بدون الواو. ٤. في التهذيب: «تردّها».

٥. في «جن»: «واطرحها».

٦. في المرأة: «يدلّ على جواز الرّدّ إلى مسجد آخر مع إمكان الرّدّ إليه، وهو خلاف المشهور».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٦٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٣٣٧، معلقاً عن زيد

الشَّحَّامِ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٦٤٥٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٣٢، ديل ح ٦٤١٧؛ و

ج ١٣، ص ٢٢١، ح ١٧٦٠٠. ٨. في «بس»: «وصفوان».

٩. في «ظ» ي، بف، جد: «+ بن رزين». ١٠. في «ظ»: «ويتحوّل».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٣٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٣، ح ١٦١٦؛ وعلل الشرائع، ص ٤٤٦، ح ٤، بسند

آخر عن العلاء؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٨، ح ١٥٦٣، بسنده عن العلاء بن رزين. المقنعة، ص ٤٤٤، مرسلًا عن

٦٧٩٠ / ٢. وَ رُوِيَ: «أَنَّ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ يُقْسِي الْقُلُوبَ»^١.

٦٧٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ نُسُكِكَ^٣ فَارْجِعْ؛ فَإِنَّهُ أَشَوْقُ لَكَ^٤ إِلَى

الرَّجُوعِ^٥»^٦.

١٩ - بَابُ شَجَرِ الْحَرَمِ

٦٧٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عبد الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١١٥٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٣، ح ١٧٦٢٦.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٣٩. وفي علل الشرائع، ص ٤٤٦، ح ٣، بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ٨٩، ح ١١٥٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٤، ح ١٧٦٢٧.

٢. في «ظ، جد، جن» - «قال». وفي «بخ، بفت» والوافي: «داود الرقي»، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام بدل «ذريح، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال».

٣. النُّسْكُ والنُّسْكُ: العبادة، والطاعة، وكل ما يتقرب به إلى الله تعالى. وما أمرت به الشريعة. قال صدر المتألهين: «النسك وإن كان معناه معنى العبادة - كما هو المذكور في كتب اللغة - ولكن يشبه أن يكون فيه زيادة تأكيد، وكأنه عبادة مع زهد، وهو الورع». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٢؛ النهاية، ح ٥، ص ٤٨ (نسك). شرح صدر المتألهين، ص ١٥٢. ٤. في «ي»: «إليك».

٥. ذكر في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٢٧١ أن كراهة المجاورة بمكة هو المعروف من مذهب الأصحاب. ونقل الأخبار الدالة على الكراهة، ثم قال: «وقد ورد في بعض الأخبار ما يدل على استحباب المجاورة .. والذي يقتضيه الجمع بين هذه الروايات كراهة المجاورة سنة تأمة بحيث لا يخرج منها إلى غيرها، وكذا ما دونها مع الخوف من ملازمة الذنب، واستحبابها على غير هذين الوجهين. وربما جمع بينها بحمل أخبار الترغيب على المجاورة للعبادة وحمل ما تضمن النهي عن المجاورة لغيرها، كالتجارة ونحوها، وهو غير واضح».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤٠، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٨٩، ح ١١٥٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٤، ح ١٧٦٢٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «لَا تَنْزِعُ^٢ مِنْ شَجَرٍ مَكَّةَ إِلَّا النَّخْلُ^٣، وَشَجَرُ
الْفَاكِهَةِ^٤».

٢ / ٦٧٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَنْبُتُ^٥ فِي الْحَرَمِ، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّاسِ
أَجْمَعِينَ^٦».

٣ / ٦٧٩٤. عَلِيُّ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «الرَّجُلُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، فَيَقْطَعُ مِنْ شَجَرِهَا،
قَالَ: «اقْطَعْ مَا كَانَ دَاخِلًا عَلَيْكَ، وَلَا تَقْطَعْ مَا لَمْ يَدْخُلْ مَنْزِلَكَ عَلَيْكَ»^٨.

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٨١: «في بعض النسخ: عَمَّنْ ذكره عن داود الرقي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».
 ٢. في «ي»، بخ، بس، بف، جد، والوافي والوسائل والتهذيب: «لا ينزع».
 ٣. في «بث» والوافي: «النخيل».
 ٤. في «بس» والوافي: «الفواكه».
 ٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢٣٤٥، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٩، ح ١٣٢٤، بسند آخر، مع زيادة في أوله - الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦١، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٦، ح ١٧٠٧٥.
 ٦. في «بث»، بخ، «نبت».
 ٧. في الفقيه والتهذيب: «إِلَّا مَا أَنْبَتْهُ أَنْتَ أَوْ [في التهذيب: «و»] غَرْسْتَهُ».
 ٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٠، ح ١٣٢٥، بسنده عن حمَّاد بن عيسى، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤٢، معلقاً عن حريز، وفيهما مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١٢، ص ٩٣، ح ١١٥٦٢، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٢، ح ١٧٠٦٣.
 ٩. هكذا في «ظ»، ي، بث، بج، بخ، بس، بف، جد، جن. وفي المطبوع والوسائل: «بن إبراهيم».
 ١٠. في «بث»: «لأبي عبد الله».
 ١١. في «ظ»، ي، جد، - «عليك». وفي الوافي: «يفسره ما بعده» وما بعده هو الخبر السادس هنا.
- وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ما كان داخلاً عليك، ظاهره جواز قطع أغصان شجر دخل على الإنسان في منزله وإن لم ينبت فيه، وهو خلاف المشهور. ويمكن أن يكون المراد جواز قطع ما نبت بعد اتخاذ الموضع منزلاً وعدم جواز قطع ما نبت قبله، كما سيأتي في خبر حمَّاد - وهو السادس - موافقاً للمشهور».
١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢٣٤٧، معلقاً عن إسحاق بن يزيد. الوافي، ج ١٢، ص ٩٥، ح ١١٥٦٩، ح

٦٧٩٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ :

وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : شَجَرَةُ أَضْلَهَا فِي الْحِلِّ ، وَفَرْعُهَا فِي الْحَرَمِ ؟
فَقَالَ : « حَرَّمَ^٢ أَضْلَهَا ؛ لِمَكَانٍ^٣ فَرْعُهَا » .

قُلْتُ : فَإِنَّ أَضْلَهَا فِي الْحَرَمِ ، وَفَرْعُهَا فِي الْحِلِّ ؟
فَقَالَ : « حَرَّمَ فَرْعُهَا ؛ لِمَكَانٍ أَضْلَهَا »^٥ .

٦٧٩٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « يُخْلَى^٦ عَنِ الْبُعَيْرِ فِي الْحَرَمِ بِأَكُلِ مَا شَاءَ »^٧ .

٦٧٩٧ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٨ الْوُشَّاءِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ :

الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٧٠٧٢

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في «بس، جن»: «حرام».

٣. في «جلد»: «مكان».

٤. في الوافي: «فإن كان».

٥. علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير وفضالة، عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «حرم أضلها لمكان فرعها». الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٣٤١، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٩، ح ١٣٢١، بسنده عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١١٥٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٩، ذيل ح ١٧٠٨٢.

٦. في «ظ» والتهذيب: «تخلّى». و«يُخْلَى» أي يترك، يقال: خلى الأمر وتخلّى عنه ومنه، وخلاؤه، أي تركه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٠ (خلو).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨١، ح ١٣٢٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢٣٤٣، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٩٧، ح ١١٥٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٨، ذيل ح ١٧٠٨٠.

٨. في «بف»: «الحسن بن علي».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي ^١ الشَّجَرَةِ ^٢ يَقْلَعُهَا الرَّجُلُ مِنْ مَنْزِلِهِ فِي الْحَرَمِ، قَالَ: «إِنْ ^٣ بَنَى الْمَنْزِلَ ^٤ وَ الشَّجَرَةَ ^٥ فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَبْتَثُ ^٦ فِي مَنْزِلِهِ وَهُوَ ^٧ لَهُ، فَلْيَقْلَعُهَا» ^٨.

٢٠ - بَابُ مَا يُذْبَحُ فِي الْحَرَمِ وَمَا يُخْرِجُ بِهِ ^٩ مِنْهُ

١ / ٦٧٩٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُذْبَحُ ^{١٠} بِمَكَّةَ ^{١١} إِلَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالْدَّجَاجُ» ^{١٢}.

٢ / ٦٧٩٩ . عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ يَصِفُ ^{١٣} مِنَ الطَّيْرِ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ،

١. في الوسائل: «إِنَّ».
٢. في «بحر جن»: «الشجر».
٣. في «يس»: «كان».
٤. في «بخ»: «المنازل».
٥. في «يف»: «والشجر».
٦. في «جن»: «تبتت».
٧. في الوافي: «وهي».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٠، ح ١٣٢٧، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ١٢، ص ٩٦، ح ١١٥٧٠، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥٦، ح ١٧٠٧٤.
٩. في «بخ»: «به».
١٠. في «ظ»: «لا تذبح». وفي امرأة العقول، ج ١٧، ص ٨٣: «قوله عليه السلام: لا يذبح، أي مما يؤكل لحمة كما هو الظاهر، فلا ينافي جواز قتل بعض ما لا يؤكل لحمة، وأما استثناء الأربعة فموضع وفاق».
١١. في «ظ» والفقيه والتهذيب: «في الحرم».
١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٧٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٧٩، بسندهما عن أبي بصير. قرب الإسناد، ص ٢٤٠، ح ٩٤٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٥، ح ١١٦٥٦، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٩، ح ١٧٠٥٢.
١٣. «بصف»، من باب قتل، أي يبسط جناحيه في طيرانه ولم يحرك كفا. وقال العلامة المجلسي: «أي يطير مستقلاً؛ فإنه من لوازمه». راجع. لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥؛ المصباح المنير، ص ٣٤٣ (صف: امرأة العقول، ج ١٧، ص ٨٤).

وَمَا كَانَ لَا يَصْفُ، فَلَكَ أَنْ تُخْرِجَهُ^١.

قَالَ: وَسَأَلْتَهُ عَنْ دَجَاجِ الْحَبَشِ^٢؟

قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الصَّيْدِ، إِنَّمَا الصَّيْدُ^٣ مَا طَارَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^٤.

٦٨٠٠ / ٣. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنِ الدَّجَاجِ الْحَبَشِيِّ^٦ يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ؟

فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ^٧ بِالطَّيْرَانِ^٨»^٩.

٢١ - بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَمَا تَجِبُ^{١٠} فِيهِ^{١١} الْكَفَّارَةُ

٦٨٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في «ي» بح، جن: - «وما كان لا يصف، فلك أن تخرجه».

٢. في «يس، جن»: «الدجاج».

٣. في الفقيه: «الطير».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، من قوله: «قال: وسأله عن دجاج الحبش».

التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٨٠، بسنده عن معاوية بن عمار، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،

ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٢، بسند آخر، إلى قوله: «فلك أن تخرجه» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٢٣، ح ١١٦٤٨؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٨٠، ذيل ح ١٧٢٨١؛ و ص ٨١، ح ١٧٢٨٧، وفي الأخيرين من قوله: «قال: وسأله عن

دجاج الحبش»؛ و ص ٨٣، ح ١٧٢٩١.

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن». وفي المطبوع والوسائل: «+ بن إبراهيم».

٦. في حاشية «ظ، بث، بح، جد» والفقيه: «السند».

٧. في الوافي: «فقال: نعم، إنه لا يستقل» بدل «فقال: إنها لا تستقل».

٨. في «جد»: «بطيران».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨١، معلقاً عن جميل بن دراج ومحمد بن مسلم. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٤،

ح ١١٦٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٠، ذيل ح ١٧٢٨٢؛ و ص ٨١، ح ١٧٢٨٦.

١٠. في «بث، بح، بخ، جن»: «يجب».

١١. في حاشية «بث»: «من».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ حَلَالًا، فَقَتَلْتَ^١ الصَّيْدَ فِي الْحِلِّ مَا بَيْنَ
الْبَرِيدِ^٢ إِلَى الْحَرَمِ، فَعَلَيْكَ^٣ جَزَاؤُهُ، فَإِنْ فَقَأْتَ عَيْنَهُ^٤ أَوْ كَسَرْتَ قَرْنَهُ أَوْ جَرَحْتَهُ^٥،
تَصَدَّقْتَ بِصَدَقَةٍ^٦».

٦٨٠٢ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى لَهُ حِمَامًا أَهْلِيَّ^٧ وَهُوَ فِي
الْحَرَمِ^٨؟

١. في «ب»: «فقتلت».

٢. قال الجوهري: «البريد: اثنا عشر ميلاً». وقال ابن الأثير: «البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها: بريده ثم، أي محذوف الذنب؛ لأن بغال البريد كانت محدوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وخففت، ثم سمي الرسول الذي يركبه بريداً، والمسافة التي بين السكتين بريداً. والسكة: موضع كان يسكنه الفيوخ المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبعد ما بين السكتين فرسخان. وقيل: أربعة... والفرسخ: ثلاثة أميال. والميل: أربعة آلاف ذراع». راجع: الصحاح، ج ٢، ٤٤٧؛ النهاية، ج ١، ص ١١٥ (برد).

٣. في «بخ، بف، والوافي»: «فإن عليك».

٤. «فقات عينه» أي كسرتها، أو شقتها، أو قلعنها، أو بخصها، أي أدخلت الإصبع فيها، أو بخقتها، أي عذرها وأذهب حسنها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٦١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٤ (فقا).

٥. في التهذيب، ج ١٢٥٥ والاستبصار: - «أو جرحته».

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٨٤: «اختلف الأصحاب في حكم صيد ما بين البريد والحرم، فذهب الأكثر إلى الكراهة، وظاهر المفيد التحريم ثم إن الأصحاب لم يتعرضوا لغير هاتين الجنايتين هنا، وإن قيل بالتحريم».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦١، ج ١٢٥٥ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٧، ج ٧٠٥، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ذيل ج ١٦٣٢، بسند آخره الوافي، ج ١٢، ص ١٠١، ج ١١٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٢، ذيل ج ١٧٢٥٨.

٨. في «ظ»: - «وهو في الحرم».

٧. في الوافي: + «جنيء به».

فَقَالَ: «إِنْ هُوَ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا^٢، فَلْيَتَصَدَّقْ^٣ بِشَمْنِهِ نَحْوًا مِمَّا كَانَ يَسْوَى فِي الْقِيَمَةِ»^٤.

٣٨٠٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ٢٣٣/٤
مُتَنَّى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِغُلَامٍ لَنَا: هَبْنِي لَنَا غَدَاءً^٥، فَأَخَذَ أَطْيَارًا^٦ مِنَ الْحَرَمِ، فَذَبَحَهَا وَطَبَخَهَا،
فَأَخْبَزَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧، فَقَالَ: «اذْفِنَهَا، وَافِدِ كُلَّ طَائِرٍ^٨ مِنْهَا»^٩.

٣٨٠٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّيْدِ يُصَادُ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ يَجَاءُ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ
وَهُوَ حَيٌّ؟

فَقَالَ: «إِذَا أُدْخِلَهُ إِلَى الْحَرَمِ^{١١} فَقَدْ حَرَّمَ^{١٢} عَلَيْهِ أَكْلُهُ وَإِمْسَاكُهُ، فَلَا تَشْتَرِينَ^{١٣}»

١. في «جن»: - «هو».

٢. في المرأة: «قوله»: أصاب منه شيئاً، أي ذبحه أو قتله.

٣. في «جن»: «فليصدق».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١٢، ص ١٠١، ح ١١٥٨٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١، ح ١٧١٦٥.

٥. في «بيع، بف» والوافي: «غذاء».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «طياراً».

٧. في «بيع، جد» والوافي: «طير».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٤، معلقاً عن المتن، عن محمد بن أبي الحكم، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١٢، ص ١٠٢، ح ١١٥٨٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٣، ح ١٧٣٤٥.

٩. في «ظ، جد» والوافي: - «إلى».

١٠. هكذا في «ظ، ي، بث، بيع، بس، بف، جد» والوافي والوسائل. وفي «بيع، جن» والمطبوع: - «فقد»

١١. في «ظ»: + «الله».

١٢. في «بيع، بس» والوافي: «فلا يشتري».

فِي الْحَرَمِ إِلَّا مَذْبُوحاً ذُبِحَ^١ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ مَذْبُوحاً، فَلَا بَأْسَ^٢ لِلْخَلَالِ^٣.

٥ / ٦٨٠. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

أَنَّ الْحَكَمَ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى لَهُ حَمَامَةً فِي الْحَرَمِ^٥ مَقْصُوصَةً^٦ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٧: «انْفِثْهَا، وَأَحْسِنُ إِلَيْهَا^٨، وَاعْلِفْهَا، حَتَّى إِذَا^٩ اسْتَوَى رِيشُهَا فَخَلَّ^{١٠} سَبِيلَهَا^{١١}».

٦ / ٦٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَ^{١٢} مُثْنَى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ كَرِبِ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

١. في «ى، بث، بف» والوافي والفقيه: «قد ذبح».

٢. في الوسائل، ح ١٧١٨٥ والفقيه: «به».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٦، ح ١٣١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣١، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع

اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٦، معلقاً عن الحلبي، من قوله: «فلا تشتري في الحرم». راجع:

التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٢. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٢، ح ١١٥٨٨:

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩، ح ١٧١٨٥. ٤. في «بخ»: «في الحرم».

٥. «مقصوفة» أي مقطوعة الريش؛ من القَصْ وهو أخذ الشعر بالمقص. لسان العرب، ج ٧، ص ٧٣؛ القاموس

المحيط، ج ١، ص ٨٥١ (قصص).

٦. في المرأة: «لاخلاف فيه، ولو أخرجه قتل، فعليه ضمانه إجماعاً».

٧. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فإذا» بدل «حتى إذا».

٨. هكذا في أكثر النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «ح»: «فحل». وفي المطبوع: «فخل».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٥٩، معلقاً عن حريز. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٧، بسنده عن الحكم بن

عتيبة، عن أبي جعفر^{١٣}، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١٥٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠، ذيل

ح ١٧١٦٢.

١٠. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جر» والوسائل. وفي «بخ»: «منصور بن حازم و». وفي «جن»

والمطبوع: «عن» بدل الواو.

والخير رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٨ - باختلاف يسير - بسنده عن صفوان عن

كُنَّا جَمَاعَةً، فَأَشْتَرَيْنَا طَيْرًا^١، فَقَصَصْنَاهُ وَدَخَلْنَا بِهِ مَكَّةَ^٢، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْنَا أَهْلُ مَكَّةَ، فَأَرْسَلَ كَرِبَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ.
فَقَالَ: «اسْتَوْدِعُوهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مُسْلِمًا، أَوْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، فَإِذَا اسْتَوَى^٣ خَلُّوا سَبِيلَهُ»^٤.

٦٨٠٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَصَابَ طَيْرًا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مَحِلٌّ، فَعَلَيْهِ الْقِيمَةُ، وَالْقِيمَةُ دِرْهَمٌ يَشْتَرِي بِهِ^٥ عِلْفًا لِحِمَامِ الْحَرَمِ»^٦.
٦٨٠٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٧: فِي رَجُلٍ ذَبَحَ حِمَامَةً مِنْ حِمَامِ الْحَرَمِ، قَالَ: «عَلَيْهِ ٢٣٤/٤ الْفِدَاءُ».

قُلْتُ: فَيَأْكُلُهُ؟ قَالَ: «لَا».

عن مثنى عن كرب الصيرفي، والظاهر من طبقة المثنى أيضاً أن الراوي عنه هو صفوان بن يحيى، لا منصور بن حازم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ١٨١، الرقم ٩٨٥٣.

١. في «ظ، بث، بف، جد»: «طائراً».

٢. في الوسائل والفقهاء: «فدخلنا».

٣. في «بف»: «بيكة».

٤. في التهذيب: «+ ريشه».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢٠٨، بسنده عن صفوان، عن مثنى، عن كرب الصيرفي، مع اختلاف يسير.

الفقهاء، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٢، معلقاً عن المثنى، عن كرب الصيرفي. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١٥٩١؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤، ذيل ح ١٧١٧٣.

٦. في «جد». «ليشتري به». وفي الوسائل، ح ١٧١٤٨: «به».

٧. تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ الاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام.

تحف العقول، ص ٤٥٣، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥،

ص ٣٤٥، ح ١١٩٨؛ ودلائل الإمامة، ص ٢٠٧. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٥، ح ١١٥٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦،

ح ١٧١٤٨؛ و ص ٥١، ح ١٧٢١١.

٨. في «بغ، بف» والفقهاء، ح ٢٣٥٦، والتهذيب، ح ١٣١٩ والاستبصار، ح ٧٣٩ والعلل: «قال».

قُلْتُ: فَيَطْرَحُهُ؟ قَالَ: «إِذَا يَكُونُ عَلَيْهِ^١ فِدَاءٌ آخَرَ».

قُلْتُ: فَمَا يَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «يَذْفِنُهُ»^٢.

٦٨٠٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ بِطَيْرٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكُوفَةِ؟
قَالَ: «يَزِدُّهُ إِلَى مَكَّةَ»^٤.

٦٨١٠ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «فِي الْحَمَامَةِ^٦ دِزْهَمٌ، وَفِي الْفَرَخِ يَصْفُ

١. في «بف»: «عليه».

٢. علل الشرائع، ص ٤٥٤، ح ٩، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٢٣٥٦، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣١٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٩، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن خلاد السندي، عن أبي عبد الله^٣. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣٢٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٤٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٢٧٣٣، مرسلأ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٥، ح ١١٥٩٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٧٣٤٣.

٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أبي عبد الله^٤».

٤. في المرأة: «قوله^٥: يردّه إلى مَكَّةَ، لا خلاف ظاهرأ بين الأصحاب في أنّ من أخرج صيداً من الحرم يجب عليه ردّه إليه، وإن تلف قبل ذلك ضمن، والروايات إنّما تدلّ على الطير، والأصحاب فاطعون بعدم الفرق».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٣، معلقاً عن زرارة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ١٦٢٠؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٠٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٤، ح ٩٦٨، بسند آخر عن موسى بن جعفر^٦، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٦، ح ١١٦٠٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩، ذيل ح ١٧١٨٧.

٦. في الوسائل: «الحمام».

دِرْهِمٌ^١، وَ فِي الْبَيْضَةِ رُبْعُ دِرْهِمٍ^٢»^٣.

١١/٦٨١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

بُكَيْرٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَخَذَهُمَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ طَيْرًا فِي الْجِلِّ، فَاشْتَرَاهُ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ،

فَمَاتَ؟

١. في الوسائل: - «وفي الفرح نصف درهم».

٢. في «بف»: «الدرهم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٧، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن حفص، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٨، بسند آخر وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ ودلائل الإمامة، ص ٢٠٧؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام، مع اختلاف يسير تحف العقول، ص ٤٥٣، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٧، ح ١١٦٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦، ح ١٧١٥٠.

٤. هكذا في «بج، بف، جن». وفي «ظ، بث، بس، جد»: «بكر». وفي «ي، بخ» والمطبوع والوسائل: «عن ابن بكير».

ويأتي الخبر - باختلاف يسير - في ح ٦٨٢٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن بكير بن أعين، عن أحمدهما عليهما السلام. ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٩ بسنده عن علي بن رثاب عن بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام. ثم إن كثرة رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبد الله] بن بكير مباشرة وعدم ثبوت رواية ابن رثاب - وهو علي - عن عبد الله بن بكير يؤيد ما أثبتناه.

وما ورد في الكافي، ح ١١١٣٣، من رواية ابن محبوب عن ابن رثاب عن ابن بكير عن زرارة، وفي تأويل الآيات، ص ٥٧٠، ذيل الآية ٣٠، من سورة محمد، من رواية الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابن بكير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام، فإنه لا يثبت رواية علي بن رثاب عن ابن بكير، أما سند الكافي فإنه مضافاً إلى ما ورد في بعض نسخ الكتاب من «وابن بكير» ورد الخبر في التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨، عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب وابن بكير عن زرارة. وأما سند تأويل الآيات، فقد ورد تفصيل الخبر في الكافي، ح ١١٨٨، عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن بكير بن أعين، وفي المحاسن، ج ١، ص ١٣٥، ح ١٦، عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن بكير بن أعين، وكذا في بصائر الدرجات، ص ٨٩، ح ١. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ص ٣٥٤؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤، و ص ٢٤٦.

٥. في الوسائل، ح ١٧٢٦٨: «فأدخل».

فَقَالَ^١: «إِنْ كَانَ جَبْنَ أَذْخَلَهُ الْحَرَمَ حَتَّى سَبِيلَهُ فَمَاتَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَمْسَكَهُ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهُ فِي الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ»^٢.

١٢/٦٨١٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا فِي الْجَلِّ، فَمَضَى بِرَمْيَتِهِ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ، فَمَاتَ: أَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؟

قَالَ: «لَا، لَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ رَمَى حَيْثُ رَمَى، وَهُوَ لَهُ خَلَالٌ، إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ نَصَبَ شُرَكَاءَ فِي الْجَلِّ إِلَى جَانِبِ الْحَرَمِ، فَوَقَعَ فِيهِ صَيْدٌ، فَاضْطَرَبَ الصَّيْدُ^٣ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ».

فَقُلْتُ لَهُ^٤: هَذَا الْقِيَاسُ عِنْدَ النَّاسِ.

فَقَالَ: «إِنَّمَا شَبَّهْتُ لَكَ شَيْئًا بِشَيْءٍ»^٥.

١. في «بخ، بف» والوافي: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١١٦٠٧، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٦٨، و ص ٧٦، ذيل ح ١٧٢٦٨.

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوسائل. وفي المطبوع: «عبد». ولعله سقط حين الطبع.

٤. في «بف»: «مثل».

٥. الشُّرَكَاءُ: حِبَالَةُ الصَّائِدِ - وهي التي يصاد بها - وكذلك ما ينصب للطير. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٤؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٠ (شرك).

٦. في «ظ»: «- الصيد».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «بخ» والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «- له».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦١، معلقاً عن صفوان بن يحيى. علل الشرائع، ص ٤٥٤، ح ٨، معلقاً عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥٢، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٤، بسندهما عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١١٦١٠، الوسائل، ج ١٣، ص ٦٨، ح ١٧٢٥٠.

٦٨١٣ / ١٣ . صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ زِيَادِ^٢ أَبِي الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ :

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٣، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ قَفَلُوا^٤ عَلَى طَائِرٍ^٥ مِنْ حِمَامِ الْحَرَمِ الْبَابِ ، ٢٣٥ / ٤

فَمَاتَ ؟

قَالَ : «عَلَيْهِمْ بِقِيَمَةِ كُلِّ طَيْرٍ دِرْهَمٌ^٥ يُغْلَفُ بِهِ حِمَامُ الْحَرَمِ^٦ .

٦٨١٤ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ مَجْذُوبٍ ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ ،

عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي رَجُلٍ خَلَّ فِي الْحَرَمِ رَمَى^٧ صَيْداً خَارِجاً مِنْ

١ . في حاشية «بح» :- «بن يحيى» .

ثم إن السند معلق على سابقه . ويروي عن صفوان بن يحيى ، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الحبار .

٢ . في «ى ، بث ، بح ، بخ ، بف ، جن» : «+ عن»

ومضمون الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ح ١٢١٧ ، بسنده عن صفوان بن يحيى عن زياد الواسطي ، قال : سألت أبا الحسن^٣ . والظاهر أن زياداً هذا ، هو زياد بن سابور أبو الحسن الواسطي المذكور في رجال الطوسي ، ص ٢٠٨ ، الرقم ٢٦٩٢ .

٣ . في «بث ، بخ ، بف» والوافي : «أقفلوا» . ٤ . في «ظ ، بث ، بخ ، بف ، جلد» والوافي : «طير» .

٥ . هكذا في «ظ ، ي ، بح ، بس ، جلد ، جن» والوافي والفقهاء والتهذيب ، ح ١٢١٧ . وفي «بث ، بح ، بف» وحاشية «جن» والمرأة : «نصف درهم» . وفي المطبوع : «درهم [نصف]» .

وفي مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ٨٩ : «قوله^٥ : نصف درهم ، هذا خلاف المشهور إلا أن يحمل الحمام على الفرخ ، والمعلق على غير المحرم . وفي التهذيب : قيمة كل طائر درهم ، فيوافق المشهور ، فإن المشهور بين الأصحاب أن من أغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيص ، ضمن بالأغلاق ، فإن زال السبب وأرسلها سليمة سقط الضمان ، ولو هلك ضمن الحمامة بشاة ، والفرخ بعمل ، والبيضة بدرهم إن كان محرماً ، وإن كان محلاً ففي الحمامة درهم ، وفي الفرخ نصف ، وفي البيضة ربع درهم» .

٦ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ح ١٢١٧ ، بسنده عن صفوان بن يحيى ، عن زياد الواسطي ، عن أبي الحسن^٣ .
الفتية ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، ح ٢٣٥٢ ، بسند آخر عن أبي عبد الله^٣ ، مع اختلاف . راجع : الفتية ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ ، ح ٢٣٥١ ؛ والتهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ ، ح ١٢١٥ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١١٠ ، ح ١١٦٦ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٤٢ ، ذيل ١٧١٩٣ .
٧ . في التهذيب ، ح ١٢٥٦ : «ورمى» .

الْحَرَمُ^١، فَقَتَلَهُ، قَالَ^٢: «عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ الْآفَةَ جَاءَتْهُ مِنْ قِبَلِ الْحَرَمِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَمَى صَيْدًا خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ فِي الْجِلِّ، فَتَحَامَلَ الصَّيْدُ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ؟

فَقَالَ: «لَحُمُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ»^٣.

٦٨١٥ / ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي حَمَامٍ مَكَّةَ: «الطَّيْرُ الْأَهْلِيُّ غَيْرُ حَمَامِ الْحَرَمِ»^٤، مَنْ ذَبَحَ طَيْرًا مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَفْضَلَ مِنْ ثَمَنِهِ^٥، فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا^٦ فَشَاةٌ عَنْ كُلِّ طَيْرٍ^٧.

١. في «بح، بخ، بف»: «في الحل».

٢. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٥٦ [إلى قوله: «لأن الآفة جاءت من قبل الحرم»]؛ وص ٣٥٩، ح ١٢٥٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٢، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب، عن مسع. الوافي، ج ١٢، ص ١١٠، ح ١١٦١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٦، ذيل ح ١٧٢٤٦؛ وص ٧٣، ذيل ح ١٧٢٦٠.

٤. في الوافي والفقهاء: «من».

٥. في المرأة: «أما قوله عليه السلام: غير حمام الحرم، في التهذيب كما هنا، وفي الفقيه: الطير الأهلي من حمام الحرم. وهو أظهر. وعلى ما في الأصل لعل المراد الطير الذي أدخل الحرم من خارجه».

٦. في «بف»: «ومن».

٧. في المرأة: «أما قوله عليه السلام: أفضل من ثمنه، فالظاهر أن المراد به الدرهم؛ حيث كان في ذلك الزمان أكثر من الثمن، فعلى القول بلزوم الثمن يكون الأفضل محمولاً على الفضل».

٨. في «جن» والتهذيب، ح ١٢٠٦: «وإن».

٩. في المرأة: «قوله: فإن كان محرماً، أي في الحل. أو المعنى: فشاة أيضاً».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٦؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٤، بسندهما عن عبدالله بن سنان. وفي الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، ح ١٢٨٩، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١١١، ح ١١٦١٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٣٩؛ وص ٢٩، ح ١٧١٥٨؛ وص ٥١، ح ١٧٢١٢.

١٦ / ٦٨١٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:
أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٢ أَنْ أَخَالِي اشْتَرَى حَمَاماً مِنَ الْمَدِينَةِ، فَذَهَبْنَا بِهَا إِلَى
مَكَّةَ، فَأَعْتَمَرْنَا، وَاقَمْنَا إِلَى الْحَجِّ، ثُمَّ أَخْرَجْنَا الْحَمَامَ مَعَنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْكُوفَةِ: فَعَلَيْنَا
فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟

قَالَ^٣ لِلرَّسُولِ: «إِنِّي أَظُنُّهُنَّ كُنَّ فُرْهَةً^٤» فَقَالَ^٥ لَهُ: «يَذْبُحُ مَكَانَ كُلِّ طَيْرٍ^٦
شَاةً^٧».

١٧ / ٦٨١٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٨، عَنِ ابْنِ
مُسْكَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: رَجُلٌ نَتَفَّ^٩ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ.

٢٣٦/٤

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. في «ظ، ي، بح، بس، جد» والوافي وقرب الإسناد: «موسى».

٣. في «بث، بف» والوافي: «فقال».

٤. الفُرْهَةُ: جمع الفارِه، وهو الحاذق بالشيء. وعن سيبويه: الفرهة اسم للجمع؛ لأن فاعلاً ليس مما يكثر على
فُعْلَةٍ؛ من الفرهة بمعنى الحذاقة، أو مه بمعنى النشاط، أي نشيطة حادة قوية.

قال العلامة الفيص: «كن فرهة، أي بالغة حذ المراهة، وهي الحذاقة؛ يعي بها استقلالهن في الطيران».

وقال العلامة المجلسي: «غرضه^٩ أن سبب إخراجهن من مكة إلى الكوفة لعلّه كان حذاقتهن في إيصال
الكتب ونحو ذلك». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٤١؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٢
(فره).

٥. هكذا في «ظ، بث، بح، بف، جد» والوافي: «فقال». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال». وفي المرأة:
«إنه» بدل «فقال له».

٦. في المرأة: «قوله^٩: إنه يذبح مكان كل طير، لعلّه محمول على ما إذا لم يمكن إعادتها».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٢٣٥٧، معلقاً عن ابن فضال. قرب الإسناد، ص ٣١٤، ح ١٢٢١، عن السندي بن
محمد، عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ١٢، ص ١١٢، ح ١١٦١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨، ذيل ح ١٧١٨٣.
و ص ٤٠، ذيل ح ١٧١٨٨.

٨. في «بس»؛ «بن يحيى».

٩. في التهذيب: «+ ريشة». والتثف: نزع الشعر والريش وما أشبهها. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٣ (نتف).

قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ عَلَى مُسْكِينٍ، وَ يُعْطَى^١ بِالْيَدِ الَّتِي نَتَفَّ بِهَا^٢، فَإِنَّهُ^٣ قَدْ أَوْجَعَهُ^٤».

٦٨١٨ / ١٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَهْدِي لَنَا طَائِرًا مَذْبُوحًا بِمَكَّةَ، فَأَكَلَهُ أَهْلُنَا.

فَقَالَ: «لَا يَرَى بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ بَأْسًا».

قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ أَنْتَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِمْ ثَمَنُهُ^٥».

٦٨١٩ / ١٩. بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: نَشْتَرِي الصَّقُورَ^٦، فَتَدْخِلُهَا الْحَرَمَ، فَلَنَا ذَلِكَ؟

١. في التهذيب: «ويطعم».

٢. في «بف»: «بها».

٣. في «بح»: «فإنها».

٤. في الوافي: «أو جمعها».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٢١٠، بسنده عن صفوان؛ علل الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٣، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٢، ص ١١٣، ح ١١٦٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦، ذيل ح ١٧١٧٨.

٦. في «ظ، بخ، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «طير».

٧. قال في التهذيبين: «وأما ما رواه... فمحمول على أنه كان ذبح في الحرم، وليس في الخبر أنه كان ذبح في الحل أو الحرم، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره وكان من الأخبار ما يتضمن معناه فالأخذ به أولى». وللعلامة المجلسي تفصيل للقول في هذا الخبر إن شئت فراجع: مرآة العقول، ج ١٧، ص ٩٣.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٤، معلقاً عن صفوان؛ وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٦، ح ١٣١١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٧٢٩، بسندهما عن صفوان. الوافي، ج ١٢، ص ١١٣، ح ١١٦٢٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٤، ذيل ح ١٦٦٧٦؛ وج ١٣، ص ٣٩، ح ١٧١٨٦.

٩. هكذا في «ظ، بح، بس، بف، جد، جن». وفي «بخ» والوافي: «الصقورة». وفي «بث»: «العصفورة». وفي «ي»: «الصقود». وفي المطبوع: «الصفور». و«الصقور»: جمع الصقر، وهو - على ما قال الجوهري - الطائر

فَقَالَ^١: «كُلُّ مَا أُدْخِلَ^٢ الْحَرَمَ مِنَ الطَّيْرِ^٣ مِمَّا يَصْفُ جَنَاحَهُ^٤، فَقَدْ دَخَلَ مَأْمَنَهُ، فَخَلَّ سَبِيلَهُ^٥».

٦٨٢٠ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَلِيفَةَ، قَالَ:

كَانَ فِي جَانِبِ بَنِي مِكَتَلٍ^٦ فِيهِ بَيْضَتَانِ مِنْ^٧ حَمَامِ الْحَرَمِ، فَذَهَبَ الْعَلَامُ يَكْتَبُ الْمِكَتَلِ^٨، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ بَيْضَتَيْنِ، فَكَسَرَهُمَا، فَخَرَجْتُ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَذَكَرْتُ^٩ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِكَفَّيْنِ مِنْ دَقِيقٍ.

قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} بَعْدَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «ثَمَنُ طَيْرَيْنِ^{١١} تَغْلِفُ^{١٢} بِهِ

الذي يصاد به. وعن ابن سيده: الصقر: كل شيء يصيد من البراة والشواهي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٧١٥؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٦٠ (صقر).

١. في «بخ، بف» والوافي: «قال».

٢. في «بخ، ي، بح» - «من الطير».

٣. في «بخ، بف» والوافي: «جناحيه».

٤. في المرأة: «قوله ﷺ: فخلَّ سبيله. المشهور جواز قتل السباع ماشية كانت أو طائرة إلا الأسد، وربما قيل بتحريم صيدها وعدم الكفارة وقال الشيخ في التهذيب: والفهد وما أشبهه من السباع إذا أدخله الإنسان الحرم أسيراً فلا بأس بإخراجه منه. وبه خبر صحيح، فيمكن حمل هذا الخبر على الكراهة»

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٨٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ١١٥، ح ١١٦٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١، ح ١٧١٦٦.

٦. في «بث، بخ، بف» والفقيه: + «كان». والمِكتَل - بكسر الميم -: الزنبيل الكبير، أو شبه الزنبيل، يسع خمسة عشر صاعاً، كأن فيه كُتلاً من التمر، أي قطعاً مجتمعة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٠٩؛ النهاية، ج ٤، ص ١٥٠ (كتل).

٧. في «بس»: + «بيض».

٨. «يكتب المِكتَل». من باب قتل، أي يقلبه، أو يقلبه على رأسه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٥؛ المصباح المنير، ص ٥٢٣ (كتب).

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: ثمن طيرين، ظاهر هذا الخبر وغيره لزوم قيمة الطير لبيضة حمام الحرم مطلقاً، سواء كان محلاً أو محرماً. وحمل الشيخ في التهذيب القيمة على القيمة الشرعية للطير وهو الدرهم والحاصل أن هذه الأخبار لا توافق التفصيل المشهور إلا بتكلف تام».

١٠. في «بخ، بس»: «يعلف». وفي «بف» والفقيه: «يطعم». وفي حاشية «بث» والوافي والتهذيب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥: «نطعم».

حَمَامَ الْحَرَمِ».

فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَأُخْبِرْتُهُ^١، فَقَالَ: صَدَقَكَ^٢، حَدَّثَ^٣ بِهِ، فَإِنَّمَا أَخَذَهُ
عَنْ آبَائِهِ^٤.

٢٣٧/٤

٢١ / ٦٨٢١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرْخَيْنِ مُسْرُولَيْنِ^٦ ذَبَحْتُهُمَا^٧ وَأَنَا بِمَكَّةَ^٨؟

فَقَالَ لِي: «لِمَ ذَبَحْتُهُمَا؟».

فَقُلْتُ: جَاءَتْنِي بِهِمَا جَارِيَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَسَأَلْتَنِي أَنْ أَذْبَحَهُمَا^٩، فَظَنَنْتُ أَنِّي
بِالْكُوفَةِ وَلَمْ أَذْكُرِ الْحَرَمَ^٩.

فَقَالَ: «عَلَيْكَ قِيمَتُهُمَا».

١. في «بف، جد»: - «فأخبرته».

٢. في «بخ، بف» وحاشية «ث» والوافي والفتية والتهذيب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥: «صدق».

٣. في حاشية «ث» والفتية: «خذ». وفي الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ح ١٢٤٣ والاستبصار، ح ٦٩٥:
«فخذ».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٣٦٩، معلقاً عن ابن مسكان. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٧، ح ١٢٤٢؛
والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٥. سند آخر عن يزيد بن خليفة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥،
ص ٣٥٧، ح ١٢٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٦٩٤. بسند آخر عن يزيد بن خليفة، عن أبي عبد الله عليه السلام،
مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١١٥، ح ١١٦٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٠، ذيل ح ١٧٢٣٣.

٥. في السند تحويل بعطف «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن إسماعيل، عن
الفضل بن شاذان».

٦. يقال: طائر مُسْرُول، أي ألبس ريشه ساقه، وحمامة مسرولة، أي في رجلها ريش. راجع: الصحيح، ج ٥،
ص ١٧٢٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٤ (سول).

٧. في التهذيب والاستبصار: «محل».

٨. في الاستبصار: «لها».

٩. في الوافي: «أني بالحرَم» بدل «الحرَم».

قُلْتُ^١: كَمْ قِيَمَتُهُمَا؟

قَالَ^٢: «دِرْهَمٌ وَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُمَا»^٣.

٢٢ / ٦٨٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَكَّةَ وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ^٥ بِهَا، فَقَالَ لِي^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ

لِي دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي قِمَارِي^٧ اضْطَدْنَاَهَا^٨ وَ قَصَيْنَاَهَا^٩؟ فَقُلْتُ:

تُنْتَفُ وَ تُغْلَفُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ خُلِّي سَبِيلُهَا»^{١٠}.

١. في «ظ»، بث، بف، جد، والوافي والوسائل والتهذيب: «فقلت».

٢. في الوسائل والتهذيب: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١٢٠٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨١، بسندهما عن صفوان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٢، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج الوافي، ج ١٢، ص ١١٧، ح ١١٦٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٧، ذيل ح ١٧١٥٢.

٤. في «بخ»، بف، وحاشية «بث»: «+» ابن عيسى.

٥. في هامش الوافي، عن ابن المصنف: «داود بن علي هذا هو الذي قتل المعلّى بن خنيس ظملاً، فدعا عليه أبو عبد الله عليه السلام بدعوة بعث الله عليه ملكاً، فضرب رأسه بمزربة من حديد انشقت منها مئنته، فمات من ساعته لعنة الله».

٦. في «بيح»: «- لي».

٧. «القماري» جمع القُمَرِيَّة، والمذكر قُمَرِيٌّ. وهو طائر يشبه الحمام القُمرَ البيض. وقال الجوهري: «القُمَرِيٌّ: منسوب إلى طير قُمَر، وقُمَرٌ إما أن يكون جمع أقمَر، مثل أحمر وخُمَر، وإما أن يكون جمع قُمَرِيٍّ، مثل رومي وروم». والقُمَرَةُ: لون إلى الخضرة. وقيل: بياض فيه كدرة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١١٣ (قمر).

٨. في «ظ»: «اصطدنا».

٩. في «ظ»: «وقصبتها». وفي «بخ»، بف، وحاشية «بيح» والوافي: «وقصصناها». و«قصصناها»، أي قصصناها، أي قطعنا ريشها. قال الجوهري: «حكى الفراء عن القناني: قصيت أظفاري، بالتشديد بمعنى قصصت. وقال الكسائي: أظفنه أراد أخذت من أقاصيها». وقال الفيومي: «قصصته قسماً من باب قتل: قطعته، وقصيته بالتثنية مبالغة، والأصل: قصصته، فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل إحداهما ياء للتخفيف. وقيل: قصيت الظفر ونحوه، وهو القلم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٦٦٣؛ المصباح المنير، ص ٥٠٥ (قصص).

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ١١٩، ح ١١٦٣٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٦٧.

٢٣/٦٨٢٣. أَحْمَدُ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ^٢، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ بَيْضَةِ نَعَامَةٍ أَكَلْتُ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ^٥ بِثَمَنِهَا»^٦.

٢٤ / ٦٨٢٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مُثَنَّى، قَالَ: خَرَجْنَا إِلَى مَكَّةَ، فَاصْطَادَ^٨ النَّسَاءُ قُمْرِيَّةً مِنْ قَمَارِيٍّ

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.
٢. هكذا في «بح» و«بخ» و«بف» والوافي. وفي «ظ» ي، بس، جد، جن، والمطبوع: «عن الحسن، عن علي بن النعمان». وفي «بث» والوسائل: «عن الحسن بن علي بن النعمان».
- والمراد من «أحمد، عن الحسين» هو «أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد» واختصِرَ في العنوانين اعتماداً على ذكرهما في السند السابق، وهو أمر شائع في أسناد الكافي كما لا يخفى. وتقدّمت في ح ٦٢٤٠ و ٦٤٤٢ رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد [بن عبد الله] الأعرج. وسعيد بن عبد الله هذا، هو الأعرج؛ فقد روى الشيخ الصدوق الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٧، قال: «وسأل سعيد بن عبد الله الأعرج أبا عبد الله عليه السلام». وأما توسط راوٍ باسم الحسن بين أحمد بن محمد هذا وعلي بن النعمان، أو رواية الحسن بن علي بن النعمان عن سعد بن عبد الله، فلم يشأ. بل لسعيد الأعرج أصل رواه عنه علي بن النعمان وصفوان بن يحيى. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢١٩، الرقم ٣٢٣.
٣. هكذا في «ظ» ي، بث، بخ، بس، بف، جن، والوافي والوسائل. وفي «جد» والمطبوع: «سعد». وهو سهو، كما ظهر آنفاً ممّا قدّمناه حول علي بن النعمان.
٤. في «ظ» جد، وحاشية «بح»: «نعام». و«النعام»: واحدة نعام، وهو طائر معروف، يذكر ويؤنث، وهو اسم جنس، مثل حمام وحمامة، ويقال لها بالفارسية: أشتر مرغ، وتأويله: بعير وطائر، ويقال فيه: إنه مركّب من خلقة الطير وخلقة الجمل، أخذ من الجمل العنق والوطيف والعنم، ومن الطير الجناح والمسفار والريش. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٣ (نعم)؛ حياة الحيوان، ج ٤، ص ٧٢ (النعام).
٥. في «بخ»: «يصدق».
٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: تصدّق بثمنها، حمل على ما إذا كان محلاً، وكانت البيضة من نعام الحرم».
٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٣٧٧، معلقاً عن سعيد بن عبد الله الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٥٩. الوافي، ج ١٢، ص ١١٩، ح ١١٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٦، ذيل ح ١٧٢٢٥.
٨. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فاصطادت».

أَمْج^١ حَيْثُ بَلَّغْنَا الْبَرِيدَ^٢، فَتَنَفَّتِ^٣ النَّسَاءُ جَنَاحَيْهِ^٤، ثُمَّ دَخَلُوا بِهَا^٥ مَكَّةَ، فَدَخَلَ أَبُو بَصِيرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، فَأُخْبِرَهُ، فَقَالَ^٧: «تَنْظُرُونَ^٨ امْرَأَةً لَا بَأْسَ بِهَا، فَتَنْعَطُونَهَا^٩ الطَّيْرَ تَغْلِفُهُ وَتُمْسِكُهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَى جَنَاحَاهُ خَلَّتَهُ»^٩.

٢٥ / ٦٨٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^{١٠}، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: مَا يَنْكَرُ مِنَ الطَّيْرِ؟
فَقَالَ^{١٢}: «مَا صَفَّ^{١٣} عَلَى رَأْسِكَ»^{١٣}.

١. «أَمْج» - يفتحتين وجيم - موضع بين مكة والمدينة. النهاية. ج ١، ص ٦٦؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٨ (أَمْج).
٢. قال الجوهرى: «البريد: اثنا عشر ميلاً». الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٧ (برد). وللمزيد راجع ذيل ح ٦٨٠١.
٣. في معظم النسخ التي بأيدينا والوافي والوسائل: «فتف».
٤. في «ظ، بف، جد» والوافي: «جناحها». وفي «بث»: «جناحه».
٥. في «ي، بث، بح، بخ، بس، جن» والوافي والوسائل: «به».
٦. في «ظ، ي، بح، بخ، بف، جد» والوافي: «+ له».
٧. في الوسائل: «ينظرون». وفي «بث»: «هل تنظرون».
٨. في «بث»: «فتعطوها». وفي الوسائل: «فيعطونها».
٩. الوافي، ج ١٢، ص ١٢٠، ح ١١٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢، ح ١٧١٧٠.
١٠. تأني في ح ٧٣٠٥، رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن عمران الحلبي. وتقدم في الكافي، ذيل ح ٤٩٠١، وذيل ح ٦٤٦٣، استظهار زيادة «عن ابن أبي عمير» بين إبراهيم بن هاشم وبين حماد بن عيسى.
١١. في «ظ، بث، بف» والوافي: «قال».
١٢. صَفَّ يَصِفُّ، من باب قتل: بسط جناحيه في طيرانه ولم يحركها. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥؛ المصباح المنير، ص ٣٤٣ (ضغف). هذا، وفي المرأة: «قد تقدم أنه كناية عن الاستقلال في الطيران، والمراد بالكراهية الحرم». أقول: قد تقدم في المرأة، ج ١٧، ص ٨٤ وهو قوله: «قوله^{١٤}: ما كان يصفَّ، أي يطير مستقلاً، فإنه من لوازمه».
١٣. الكافي، كتاب الأطعمة، باب آخر منه وفيه ما يعرف به ما يؤكل من الطير وما لا يؤكل، ضمن ح ١١٤٦٣، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٥}؛ وفي علل الشرائع، ص ٤٨٢، ضمن ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^{١٦}، وفي كل المصادر تمام الرواية هكذا: «كل ما دَبَّ ولا تأكل ما صَفَّ». الوافي، ج ١٩، ص ٥٧، ح ١٨٩٢٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٣، ح ١٧٢٩٢.

٢٦ / ٦٨٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْبَزْجِيِّ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ
الْعَطَّارِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : رَجُلٌ قَتَلَ أَسَدًا فِي الْحَرَمِ .

قَالَ ^١ : « عَلَيْهِ كَبُشٌ يَذْبُحُهُ » ^٢ . ٢٣٨ / ٤

٢٧ / ٦٨٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ ،
عَنْ بَكْرِ بْنِ أَعْيَنَ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أَصَابَ ظَبْيًا فِي الْجِلِّ ، فَاشْتَرَاهُ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، فَمَاتَ
الظَّبْيُ فِي الْحَرَمِ .

فَقَالَ : « إِنْ كَانَ جِئْنَا أَدْخَلَهُ الْحَرَمَ حَتَّى سَبِيلُهُ فَمَاتَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ
أَمْسَكَهُ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْفِدَاءَ » ^٣ .

١ . في « ظ » والتهديب : « فقال » .

٢ . لم ترد هذه الرواية في « جد » وإنما وردت بعض كلماتها في حاشيتها .

وفي الوافي : « حملته في التهذيبين على ما إذا لم يرد ؛ لما يأتي من جوار قتل السبع للمحرم إذا أَرَادَهُ . أقول :
ولعلَّ حكم الحرم غير حكم غيره . مع أنَّ جوار القتل لا ينافي وجوب الكفارة ، فإبقاء كلِّ من الخبرين على
ظاهره أولى » .

وفي المرأة : « حكى العلامة في المختلف عن الشيخ في الخلاف وابن بابويه وابن حمزة أنهم أوجبوا على
المحرم إذا قتل الأسد كبشاً لهذه الرواية ، وهي مع ضعف سندها إنما تدلُّ على لزوم الكبش بقتله إذا وقع في
الحرم لا مطلقاً ، وحملها في المختلف على الاستحباب . ولا يخلو من قوة » . وللمزيد راجع : الميسوط ، ج ١ ،
ص ٣٣٨ ؛ الخلاف ، ج ٢ ، ص ٤١٧ ، المسألة ٢٩٩ ؛ الوسيلة ، ص ١٦٤ ؛ مختلف الشيعة ، ج ٤ ، ص ٨٨ - ٨٧ .

٣ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٢٧٥ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ ، ح ٧١٢ ، معلقاً عن محمد بن أحمد بن
يحيى ، عن أحمد بن محمد . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٢٢٧ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٢١ ، ح ١١٦٤٣ ؛
الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٧٩ ، ح ١٧٢٨٠ . ٤ . في « بث » ، جن : « + » « حل » .

٥ . هكذا في « ظ » ، ي ، يح ، يخ ، بس ، بف ، جد ، جن . وفي « بث » والمطبوع : « فعلية » بدل « فإنَّ عليه » .

٦ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٦٢ ، ح ١٢٥٩ ، بسنده عن علي بن رثاب ، عن بكير بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام ، مع
اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٠٨ ، ح ١١٦٠٨ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٧٥ ، ذيل ح ١٧٢٦٨ .

٢٨ / ٦٨٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ الْيَسَعِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْفَهْدِ^١ يُشْتَرَى بِمَنْى ، وَ يُخْرَجُ^٢ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ ؟

فَقَالَ : « كُلُّ مَا أُدْخِلَ الْحَرَمَ مِنَ السَّبْعِ مَأْسُوراً^٣ ، فَعَلَيْكَ إِخْرَاجُهُ^٤ . »

٢٩ / ٦٨٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النُّوفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ :

عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَجَرَةٍ أَضْلَاهَا فِي الْحَرَمِ ،

وَأَغْصَانُهَا فِي الْحِلِّ ، عَلَى غَضَبٍ مِنْهَا طَائِرٌ رَمَاهُ رَجُلٌ ، فَصَرَعَهُ^٥ ؟

قَالَ : « عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ إِذَا كَانَ أَضْلَاهَا فِي الْحَرَمِ^٦ . »

٣٠ / ٦٨٣٠ . عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ

أُغَيْنَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ صَيْداً فِي الْحِلِّ ، فَرَبَطَهُ إِلَى جَانِبِ

الْحَرَمِ ، فَمَشَى الصَّيْدَ بِرِبَاطِهِ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ وَ الرِّبَاطُ فِي عُنُقِهِ ، فَأَجْرُهُ^٧ الرَّجُلُ

١ . الفهد : سبع معروف يصاد به . لسان العرب . ج ٣ ، ص ٣٣٩ (فهد) .

٢ . في «بخ» : «يخرج» بدون الواو . وفي الوافي : «ثم يخرج» .

٣ . مأسوراً ، أي مشدوداً بالإسار ، وهو الحبل والقيد الذي يشد به الأسير ، ومنه سُمي الأسير ، وكانوا يشدونه بالقيد ، فسُمي كلُّ أخيد أسيراً وإن لم يشد به . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ : النهاية ، ج ١ ، ص ٤٨ (أسر) .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٦٧ ، ح ١٢٨١ ، بسند آخر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ ، ح ٢٣٨٣ ، مرسلاً ، وفيهما مع اختلاف . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٢١ ، ح ١١٦٤٤ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٨٣ ، ح ١٧٢٩٣ .

٥ . في «ظ» ، بث ، بخ ، بف ، جد ، والوافي والتهذيب : «طير» .

٦ . «فصرعه» أي طرحه بالأرض ، من الصَرْع ، وهو الطرح بالأرض . راجع : لسان العرب ، ج ٨ ، ص ١٩٧ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٩٨٨ (صرع) .

٧ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٨٦ ، ح ١٣٤٧ ، بسند عن إبراهيم ، عن النوفلي . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٢١ ، ح ١١٦٤٥ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٦٠ ، ذيل ح ١٧٠٨٣ .

٨ . في «بث» ، بخ ، و الوافي والوسائل والتهذيب : «فاجتره» .

بِحَبْلِهِ^١ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَالرَّجُلُ فِي الْحِلِّ؟

فَقَالَ: «ثُمَّنَّةٌ وَ لَحْمَةٌ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ»^٢.

٢٢ - بَابُ لُقْطَةِ الْحَرَمِ^٣

٦٨٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ^٤، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اللُّقْطَةُ لُقْطَتَانِ: لُقْطَةُ الْحَرَمِ تُعَرَّفُ سَنَةً، فَإِنْ وَجَدَتْ^٥

صَاحِبَهَا، وَإِلَّا تَصَدَّقَتْ^٦ بِهَا^٧؛ وَ لُقْطَةُ غَيْرِهَا تُعَرَّفُ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ^٨ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَهِيَ

كَسَبِيلٍ مَالِكٍ»^٩.

٦٨٣٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ^{١١}، قَالَ:

١ . في «بج»: «بحبله».

٢ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٦١، ح ١٢٥٤، بسنده عن الحسن بن محبوب - الوافي، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١١٦٤٦، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠، ح ١٧١٨٩.

٣ . اللقطة - بضم اللام وفتح القاف -: اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٤؛ المصباح المنير، ص ٥٥٧ (لقط).

٤ . في «نسخ»: «+ اليماني».

٥ . في الوافي، ح ١٧٣٩٥: «وجد».

٦ . في «بف» والوافي: «تصدق».

٧ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٩٨: «قوله عليه السلام: وإلا تصدقت بها، ظاهره جواز أخذ لقطة الحرم. وعدم جواز تملكها بعد التعريف، واختلف الأصحاب في ذلك اختلافاً كثيراً... والأطهر والأحوط وجوب التصديق بها بعد التعريف، كما دل عليه هذا الخبر».

٨ . في الوافي، ح ١٧٣٩٥ عن بعض النسخ: «وجد».

٩ . التهذيب، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٤٦٤، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٢٣٤٩، معلقاً عن إبراهيم بن عمر. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ١١٩٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢٣٠؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٦؛ وقرب الإسناد، ص ١٢٤، ح ٤٣٥؛ و ص ٢٦٩، ح ١٠٧٠. الوافي، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١١٥٧٨؛ و ج ١٧، ص ٣٤٨، ح ١٧٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٠، ذيل ح ١٧٦٩٥.

١٠ . في «ظ»، بخ، جدد: «- بن إبراهيم».

١١ . استظهرنا في الكافي، ذيل ح ٢٨٦٣، سقوط الوساطة بين يونس وبين فضيل بن يسار في سندنا هذا، فلاحظ.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ فِي الْحَرَمِ؟

قَالَ: «لَا يَمْسُهَا، وَ أَمَّا أَنْتَ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهَا»^١.

٦٨٣٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ

غَزْوَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الطَّيَّارُ: إِنِّي وَجَدْتُ^٢ دِينَاراً فِي الطَّوَافِ قَدْ

انْسَحَقَ كِتَابَتُهُ^٣.

فَقَالَ: «هُوَ لَهُ»^٤.

٦٨٣٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

رَجَاءِ الْأَرَجَانِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الطَّيِّبِ عليه السلام: أَنِّي كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَرَأَيْتُ دِينَاراً، فَأَهْوَيْتُ

إِلَيْهِ^٦ لِأَخْذِهِ، فَإِذَا أَنَا بِآخِرٍ، ثُمَّ بَحَثْتُ^٧ الْحَصَى^٨، فَإِذَا أَنَا بِثَالِثٍ، فَأَخَذْتُهَا،

١. الوافي ج ١٧، ص ٣٤٩، ح ١٧٣٩٨؛ الوسائل ج ١٣، ص ٢٦١، ح ١٧٦٩٦.

٢. في الوافي: «إِنَّ حِمْزَةَ ابْنِي وَجَدَ بَدَلُ «إِنِّي وَجَدْتُ».

٣. «انسحق كتابته» أي ذهب ومُحِيت؛ يقال: سحقت الريح الأرض وسهكها، إذا قشرت وجه الأرض بشدة هبوبها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٥٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٥ (سحق).

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «هولك». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: هوله، قال الوالد العلامة عليه السلام نسب القول بمضمون هذا الخبر إلى ابني بابويه، والباقون على عدم الجواز مطلقاً. ويمكن حمله على غير اللقطة من المدفون، أو على أنه عليه السلام كان يعلم أنه ملك ناصبي أو خارجي فجوز أخذه. لكن الحكم المذكور على العموم في الفقه الرضوي». وراجع أيضاً: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٦.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ١١٨٧، بسنده عن الفضيل بن غزوان. الوافي، ج ١٧، ص ٣٤٧، ح ١٧٣٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ١٧٦٩٧.

٦. «فأهويت إليه» أي مددت يدي إليه، يقال: أهوى إلى الشيء بيده، أي مدها نحوه وأمالها إليه ليأخذه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٦٤٣ (هوا).

٧. في «ظ»، ي، يخ، بس، جد، والوافي والتهذيب: «نَحَيْت».

٨. في «جن»: «الحصاة». وفي الوسائل: «لَفَنَحَيْتُ الْحَصَا» بدل «ثُمَّ بَحَثْتُ الْحَصَى».

فَعَرَفْتُهَا^١، فَلَمْ يَغْرِفْهَا أَحَدٌ، فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟
فَكَتَبَ^٢؛ «فَهَيْئَتُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الدَّانِيَةِ، فَإِنْ كُنْتَ مُحْتَاجًا، فَتَصَدَّقْ^٣ بِثُلَاثِهَا،
وَإِنْ كُنْتَ غَنِيًّا، فَتَصَدَّقْ بِالْكُلِّ»^٤.

٢٣ - بَابُ فَضْلِ النَّظَرِ إِلَى الْكَعْبَةِ

١ / ٦٨٣٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
كُنْتُ قَاعِدًا إِلَى جَنْبِ^٦ أَبِي جَعْفَرٍ^٧ وَهُوَ مُخْتَبِ^٨ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ^٩، فَقَالَ: «أَمَّا
٢٤٠ / ٤ إِنَّ^٩ النَّظَرَ إِلَيْهَا^{١٠} عِبَادَةٌ».

١. في الوافي: «وعرفتها».

٢. في «ظ، ي، بس»: «عليه السلام». وفي الوافي: «عليه السلام إليّ: إني قد».

٣. في المرأة: «تصدق».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٣، ح ٤٠٥١، معلقاً عن محمد بن عيسى، عن محمد بن رجاء الخياط. التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٥، ح ١١٨٨، بسنده عن محمد بن رجاء الخياط، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٣٤٢، ح ١٧٣٨١: الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ١٧٦٩٨.

٥. في «بخ»: «جميعاً».

٦. قال الجوهري: «احتبى الرجل، إذا جمع طهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبى بيديه». وقال ابن الأثير: «الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه شرب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب». راجع الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٦: النهاية، ح ١، ص ٣٣٥ (حبا).

وفي الوافي: «بأني في باب خصائص الحرم أنه مكروه في المسجد الحرام وقبالة الكعبة، فلعله ﷺ كان له فيه عذر». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٠: «المشهور بين الأصحاب كراهة الاحتباء قبالة البيت، كما سيأتي، وهذا الخبر يدل على عدمها، ويمكن حمله على بيان الجواز، وربما يجمع بين الخبرين بحمل ما دل على الكراهة على ما كان في المسجد الحرام الذي كان في زمن الرسول ﷺ، وهذا الخبر على ما إذا كان في غيره».

٩. في البحار: «القبلة».

٩. في «ظ»: «إن». وفي «بس»: «لنا» بدل «أما إن».

١٠. في «بخ»: «إليه».

فَجَاءَهُ^١ رَجُلٌ مِنْ بَجِيلَةَ^٢ يُقَالُ لَهُ: عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: إِنَّ كَعْبَ
الْأَخْبَارِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْكَعْبَةَ تَسْجُدُ لِنَبِيِّتِ الْمَقْدِسِ فِي كُلِّ عَدَاةٍ، فَقَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ^٥:
«فَمَا تَقُولُ فِيمَا قَالَ كَعْبٌ؟» فَقَالَ: صَدَقَ، الْقَوْلُ مَا قَالَ كَعْبٌ، فَقَالَ^٦ أَبُو جَعْفَرٍ^٧:
«كَذَّبْتَ، وَكَذَّبَ كَعْبُ الْأَخْبَارِ^٨ مَعَكَ» وَغَضِبَ.

قَالَ^٩ زُرَّارَةُ: مَا رَأَيْتُهُ اسْتَقْبَلَ أَحَدًا يَقُولُ^{١٠} «كَذَّبْتَ» غَيْرَهُ.

ثُمَّ^{١١} قَالَ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَقْعَةً^{١٢} فِي الْأَرْضِ^{١٣} أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا» ثُمَّ أَوْمَأَ
بِيَدِهِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ «وَلَا أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهَا لَهَا، حَرَّمَ اللَّهُ الْأَشْهُرَ الْحَرَّمَ
فِي كِتَابِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَةٌ لِلْحَجِّ: شَوَّالُ^{١٤}، وَذُو الْقَعْدَةِ،

١. في الوافي: «فجاء».

٢. في «بث»: «نخيلة». و«بجيلة»: حي من اليمن، والنسبة إليهم: بجلي بالتحريك. ويقال: إنهم من معد؛ لأن
نزار بن معد ولد مضر وربيعه وإياداً وأنماراً، ثم أنمار ولد بجيلة وخثعم، فصاروا باليمن. (الصحاح، ج ٤،

ص ١٦٣٠ (بجل). ٣. في «ي»، «بح، بف»، والبحار: «له».

٤. في الوسائل، ح ١٧٦٩٩: «الأخبار».

٥. في «بث، بخ، بف، حد، جن» والوافي والبحار: «له».

٦. في «ظ، بث، بخ»: «الأخبار».

٧. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

٨. في الوافي: «يقول». ٩. في الوسائل، ح ١٧٦٩٩: «ثم».

١٠. البقعة: قطعة من الأرض على غير هيئة التي على جنبها. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٢؛ لسان
العرب، ج ٨، ص ١٨ (بقع).

١١. في «ظ»: «في الأرض».

١٢. في الوافي: «وأما عد شوال من الأشهر الحرم دون المحرم، فيمكن توجيه الكلام بما لا يلزم ذلك، بأن يقال:
لما كان أكثر الأشهر الحرم للحج والعمرة جاز أن يقال لها: حرم الله الأشهر الحرم، وأما قوله: ثلاثة متوالية
للحج؛ يعني جعل ثلاثة أشهر للحج، منها اثنان من الأشهر الحرم». وفي هامشه عن المحقق الشعراني: «ثلاثة
متوالية للحج، كأن الراوي سها فذكر الشوال بدلاً من محرم؛ لأن الشوال ليس من الأشهر الحرم، بل هو من
أشهر الحج، ولما كان الحج في ذي الحجة حرم قبله شهر للمجيء، وبعده شهر لعود الحاج إلى أوطانهم حتى
لا يكون حرب في الطريق ويأمن السبل».

وَذُو الْحِجَّةِ؛ وَ شَهْرُ مُفَرَّدٍ لِلْعُمْرَةِ وَ هُوَ رَجَبٌ^٢.

٢ / ٦٨٣٦. وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ^٣، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ^٤ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى^٥ - حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَشْرِينَ وَ مِائَةً^٦ رَحْمَةً، مِنْهَا^٧ سِتُّونَ لِلطَّائِفِينَ، وَ أَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَ عِشْرُونَ لِلنَّاطِقِينَ^٨».

٣ / ٦٨٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْخَرَّازِ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلْكَعْبَةِ لِلْحُظَّةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ يُغْفَرُ لِمَنْ طَافَ بِهَا، أَوْ

١. في «ظ، بث، بس، جد، جن» والوسائل، ح ١٧٦٩٩: «وهو».

٢. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٨، ح ٥٧، عن زرارة، مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٥، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «يوم خلق السموات والأرض»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٧، ح ٢٩٦١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر من قوله: «ما خلق الله عز وجل بقعة في الأرض»؛ الوافي، ج ١٢، ص ٣٧، ح ١١٤٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٢، ح ١٧٦٩٩؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ١٧٧١٠، إلى قوله: «وهو محتب مستقبل الكعبة»؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٥٣، ح ٦.

٣. المراد من «بهذا الإسناد» الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير في السند السابق.

٤. هكذا في «بث، بيع، بس، جن» والوافي. وفي سائر النسخ التي قبلت والمطبوع والوسائل: «الله».

٥. في «ظ، ي، جد» والوسائل: «جعل».

٦. في «بس» والفقيه: «مائة وعشرين».

٧. في الوسائل، ح ١٧٨١٧: «منها».

٨. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ١١، بسنده عن ابن أبي عمير. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الخصال، ص ٦١٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٣، مراسلاً؛ تحف العقول، ص ١٠٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨، ح ١١٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٢، ح ١٧٨١٠، إلى قوله: «ستون للطائفين»؛ و ص ٣١٠، ح ١٧٨١٧.

٩. في «بيع، يخ، جد»: «الخرزاز».

حَنَّ قَلْبُهُ إِلَيْهَا^١، أَوْ حَبَسَهُ^٢ عَنْهَا عُذْرٌ^٣.

٦٨٣٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

عَلِيِّ، عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ^٤، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، لَمْ يَزَلْ تُكْتَبُ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ

تُمَحَّى عَنْهُ سَيِّئَةٌ حَتَّى يَنْصَرِفَ بِبَصَرِهِ عَنْهَا^٥».

٦٨٣٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى الْكَعْبَةِ عِبَادَةٌ، وَ النَّظَرُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ عِبَادَةٌ،

وَ النَّظَرُ إِلَى الْإِمَامِ عِبَادَةٌ».

وَقَالَ^٦: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، كَتَبَتْ^٧ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ مَحِيَتْ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ^٨».

١. «حَنَّ قَلْبُهُ إِلَيْهَا» أي اشتاق؛ من الحنين، وهو الشوق وَتَوَقَّانَ النفس وأصل الحنين: ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حسن).

٢. في المرأة: «كلمة «أو» في قوله: أو حبسه، إمّا بمعنى الواو، أو ألف زيد من النسخ، أو قوله: حَنَّ قَلْبُهُ، أريد به من اشتاق، لكن تركه بغير عذر، وفيه بعد».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨، ح ١١٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠١؛ و ص ٣٠٣، ح ١٧٨٠٢.

٤. في «بخ»: «عن ابن رباط». وابن رباط هذا، هو علي بن الحسن بن رباط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتكررت رواية ابن محبوب عنه في الأسناد مباشرة، ولم تجد وقوع الوسطة بينهما إلا في سندنا هذا، فعليه، احتمال وقوع الخلل في السند غير منفي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥٩؛ و ج ٢٣، ص ٢٤٨ و ص ٢٧٠.

٥. في «ي»، بث، يح، يخ، بس، جد، جن: «يكتب».

٦. في «بخ»: «ويمحى».

٧. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٦، بسند آخر، إلى قوله: «تمحى عنه سيئة» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٤٣، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٤، ح ١٧٧٠٤.

٨. في «بخ، بس، بف»: «فقال». وفي «ظ، بح»: «قال» بدون الواو.

٩. في «ظ» وحاشية «بخ، جد»: «ومن».

١٠. في «ي، بخ»: «كتب».

١١. الأمالي للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ذيل ح ٢٢، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، «»

٢٤١/٤ ٦٨٤٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ بِمَعْرِفَةٍ، فَعَرَفَ مِنْ حَقِّنَا وَحُرْمَتِنَا مِثْلَ الَّذِي عَرَفَ مِنْ حَقِّهَا وَحُرْمَتِهَا، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ^٢، وَكَفَّاهُمْ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ^٣».

٢٤ - بَابُ فِيمَنْ رَأَى غَرِيمَهُ فِي الْحَرَمِ

٦٨٤١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لِي عَلَيْهِ مَالٌ، فَقَابَ عَنِّي زَمَانًا، فَرَأَيْتُهُ^٤ يَطُوفُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ: أَفَاتَقَاضَهُ^٥ مَالِي^٦؟

قَالَ: «لَا، لَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَ لَا تُرْوَعُهُ^٨ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ^٩».

١. ح ٢١٤٤، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله. «والنظر إلى الإمام عبادة» مع اختلاف يسير وزيادة راجع: صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٩٠، ح ١٩، والأماشي للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ح ٢١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠٢.

٢. في «بث»: «محمد بن أبي عمير». ٣. في «ط، بح، جد» والفقيه: «كلها».

٤. المحاسن، ص ٦٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٣٧، بسنده عن علي بن عبد العزيز، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٢١٤٢، مرسلاً. وفيه، ذيل ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩، ح ١١٤٦٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٣، ح ١٧٧٠٣.

٥. في الوافي: «يزمان». ٦. في الوسائل: «ثم رأيت».

٧. في «بخ، بف»: «أفتقاضه». ٨. في التهذيب: «قال».

٩. «لا ترؤعه» أي لا تخوفه ولا تفزع به؛ يقال: راعني الشيء يروع روعاً، أي أفرعني. ورؤعي مثله. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٢٣؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

١٠. في «ي، بث»: «عن».

١١. قال الشهيد: «ولو التجأ إلى الحرم حرمت المطالبة، والرواية تدل على تحريم المطالبة لو ظفر به في الحرم من غير قصد الانتجاع». الدروس، ج ٣، ص ٣١١.

١٢. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٢٣، بسنده عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ١٢، ص ٨٣، ح ١١٥٣٠.

٢٥ - بَابُ مَا يُهْدَى إِلَى الْكَعْبَةِ

٦٨٤٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَاسِينَ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ قَوْمًا أَقْبَلُوا مِنْ مِصْرَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ^٢، فَأَوْصَى بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ لِلْكَعْبَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ الْوَصِيُّ مَكَّةَ سَأَلَ، فَذَلَّوهُ عَلَى بَنِي شَيْبَةَ، فَأَتَاهُمْ، فَأَخْبَرَهُمُ الْخَبَرَ، فَقَالُوا^٣: قَدْ بَرِئْتَ ذِمَّتِكَ، اذْفَعُهَا إِلَيْنَا، فَقَامَ الرَّجُلُ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَذَلَّوهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام».

قَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَأَتَانِي، فَسَأَلَنِي، فَقُلْتُ لَهُ^٥: إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ هَذَا، انْظُرْ إِلَى^٦ مَنْ أُمِّ هَذَا الْبَيْتِ، فَقُطِعَ بِهِ، أَوْ ذَهَبَتْ نَفَقَتُهُ، أَوْ ضَلَّتْ رَاحِلَتُهُ، أَوْ عَجَزَ^٧ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَأَذْفَعُهَا^٨ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سَمَّيْتُ لَكَ^٩».

فَأَتَى الرَّجُلُ بَنِي شَيْبَةَ، فَأَخْبَرَهُمْ^{١٠} بِقَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالُوا^{١١}: هَذَا ضَالٌّ ٢٤٢/٤

١. الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٥، ح ١٧٧٠٩.

٢. في «بخ، بف» والوسائل: «عن ياسين» بدل «قال: أخبرني ياسين».

٣. في الوافي: «رجل منهم».

٤. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فقال».

٥. في الوسائل: «وله».

٦. في «مع»: «إلى».

٧. في التهذيب: «زار».

٨. في الوسائل: «وعجز».

٩. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٤: «قوله عليه السلام: فأذفعها، ظاهر الخبر أن من أوصى شيئاً للكعبة، يصرف إلى معونة الحاج. وظاهر الأصحاب أن من نذر شيئاً أو أوصى للبيت أو لأحد المشاهد المشرفة، يصرف في مصالح ذلك المشهد، ولو استغنى المشهد عنهم في الحال والمال، يصرف في معونة الزوار، أو إلى المساكين والمجاورين فيه. ويمكن حمل هذا الخبر على ما إذا علم أنه لا يصرف في مصالح المشهد كما يدل عليه آخر الخبر، أو على ما إذا لم يحتج البيت إليه، كما يشعر به أول الخبر؛ فلا ينافي المشهور».

١٠. في الوافي: «قال» بدل «لك».

١١. في «بث، بخ، بف»: «وأخبرهم».

١٢. في الوافي: «فقال».

مُبْتَدِعٌ، لَيْسَ^١ يُؤْخَذُ عَنْهُ، وَ لَا عِلْمَ لَهُ، وَ نَحْنُ نَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا^٢، وَ بِحَقِّ كَذَا وَ كَذَا^٣، لَمَّا أُبْلِغْتَهُ عَنَّا هَذَا الْكَلَامَ.

قَالَ: فَاتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤، فَقُلْتُ لَهُ: لَقِيتُ بَنِي شَيْبَةَ، فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَرَعَمُوا أَنَّكَ كَذَا وَ كَذَا، وَ أَنَّكَ^٥ لَا عِلْمَ لَكَ، ثُمَّ سَأَلُونِي بِالْعَظِيمِ^٦ إِلَّا^٧ بَلَّغْتَكَ^٨ مَا قَالُوا.

قَالَ^٩: «وَ أَنَا أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلُوكَ لَمَّا أَتَيْتَهُمْ، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ مِنْ عِلْمِي أَنْ لَوْ وُلِّيتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ^{١٠} الْمُسْلِمِينَ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ عَلَّقْتُهَا فِي أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ أَقْمَنْتُهُمْ عَلَى الْمِصْطَبَةِ^{١١}، ثُمَّ أَمَرْتُ مُنَادِياً يَنَادِي^{١٢}: أَلَا إِنَّ هَؤُلَاءِ سُرَّاقُ اللَّهِ، فَاعْرِفُوهُمْ»^{١٣}.

٦٨٤٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بُنَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ^{١٤}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ جَارِيَتَهُ هَذِيأً لِلْكَعْبَةِ كَيْفَ يَضْنَعُ؟

١. في «ب»: «فليس».

٢. في التهذيب: «عن هذا» بدل «بحق هذا». وفي العلل: «+ البيت».

٣. في «بح»: «وكذا».

٤. في «بف»: «- وأنت».

٥. في «ب»، «بف»: «لما». وفي «س» والوافي والتهذيب والعلل: «لما» بالتحفيف.

٦. في «بث»، «بس»، «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «أبلغتك». وفي العلل: «أبلغك».

٧. في «بح»: «ثم قال».

٨. في الوافي: «أمور».

٩. «المِصْطَبَةُ» بالتشديد: مجتمع الناس. وهي أيضاً شبه دكان مرتفع قدر ذراع من الأرض يجلس عليها، ويتقى بها من الهوام بالليل. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٢٣ (صطب).

١٠. في الوافي: «مناديين ينادون».

١١. علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٢، ح ٨٤١، بسنده عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٦، ح ٢٣٨٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٤٩، ح ١٧٦٧١.

قَالَ^١: «إِنَّ أَبِي أَنَا رَجُلٌ قَدْ جَعَلَ^٢ جَارِيَتَهُ هَذِيًّا لِلْكَعْبَةِ^٣، فَقَالَ لَهُ: قَوْمِ الْجَارِيَةِ، أَوْ بِغَهَا، ثُمَّ مَزَّ^٤ مُنَادِيًا يَقُومُ عَلَى الْجَجْرِ، فَيُنَادِي^٥: أَلَا مَنْ قَصَرَتْ بِهِ^٦ نَفَقَتُهُ، أَوْ قُطِعَ بِهِ طَرِيقُهُ^٧، أَوْ نَفَذَ^٨ بِهِ^٩ طَعَامُهُ، فَلَيَاتِ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، وَ أَمْرَهُ^{١٠} أَنْ يُعْطِيَ أَوَّلًا فَأَوَّلًا^{١١} حَتَّى يَنْفَذَ^{١٢} ثَمَنُ الْجَارِيَةِ^{١٣}». ١٥.

٣٠٦٨٤٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي الْحُرِّ^{١٤}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٥}، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٦}، فَقَالَ^{١٧}: إِنِّي أَهْدَيْتُ

١. في «بخ» والوافي والكافي، ح ٨٠٦٩: «فقال».

٢. في «ظ»: «قد».

٣. في التهذيب، ج ٩ وقرب الإسناد: «+ ثمن».

٤. في «ي»: «- كيف يصنع - إلى - للكعبة».

٥. في «ي»: «+ أمر».

٦. في «بخ» والوافي: «- به».

٧. في «بخ»، ج ٩ وقرب الإسناد: «- طريقه».

٨. في «بخ»، ج ٩ وقرب الإسناد: «- نفذ».

٩. في «بخ»، ج ٩ وقرب الإسناد: «- نفذ».

١٠. في «ظ»، ج ٩ وقرب الإسناد: «- به».

١١. هكذا في «ج» والتهذيب وقرب الإسناد. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي والوسائل: «مره».

١٢. في «يس»، ج ٩ وقرب الإسناد: «أولاً».

١٣. في «بث»، ج ٩ وقرب الإسناد: «حتى ينفذ».

١٤. في المرأة: «مضمونه مشهور بين الأصحاب؛ إذ الهدى يصرف إلى النعم، ولا يتعلق بالجارية والدابة، وذكر

الأكثر الجارية، وألحق جماعة بها الدابة. وقال بعض المحققين: لا يبعد مساواة غيرهما لهما في هذا الحكم من

إهداء الدراهم والذنانير والأقمشة وغير ذلك، ويؤيده الخبر المتقدم».

١٥. الكافي، كتاب الحج، باب النواذر، ح ٨٠٦٩. وفي علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٢، عن أبيه، عن محمد بن يحيى

العطّار، عن بنان بن محمد. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٠، ح ١٥٢٩، بسنده عن موسى بن القاسم: التهذيب، ج ٩،

ص ٢١٤، ح ٧٤٣، معلقاً عن موسى بن القاسم، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٣، ح ١٧١٩، معلقاً

عن علي بن جعفر: قرب الإسناد، ص ٢٤٦، ح ٩٧١، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١١، ص ٥٣٤، ح ١١٢٦٨، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٠، ح ١٧٦٧٢.

١٦. في الوافي والكافي، ح ٨٠٧٥: «أبي الحسن».

١٧. في «بث»، ج ٩ وقرب الإسناد: «+ له».

جَارِيَةً إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَعْطِيَتْ بِهَا^١ خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ، فَمَا تَرَى؟ قَالَ^٢: بِغَهَا، ثُمَّ خُذْ
ثَمَنَهَا، ثُمَّ قُمْ عَلَى خَائِطِ الْجَبْرِ، ثُمَّ نَادِ، وَأَعْطِ^٣ كُلَّ مُنْقَطِعٍ بِهِ، وَكُلَّ مُخْتَلَجٍ مِنْ
الْحَاجِّ^٤.

٤ / ٦٨٤٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^٥، عَنْ أَخَوَيْهِ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَشَّامِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو^٦ الْجُعْفِيِّ، عَنْ
رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ:

أَوْصَى إِلَيَّ^٧ أَخِي^٨ بِجَارِيَةٍ كَانَتْ^٩ لَهُ^{١٠} مَغْنِيَّةٌ فَارِهَةٌ^{١١}، وَجَعَلَهَا هَذِيأً لِبَيْتِ اللَّهِ
الْحَرَامِ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ، فَقِيلَ^{١٢}: اذْفَعُهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ، وَقِيلَ لِي غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ
الْقَوْلِ، فَاخْتَلَفَ عَلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ^{١٣} الْمَسْجِدِ: أَلَا أُزِشِّدُكَ إِلَى مَنْ

١. في الكافي، ح ٨٠٧٥: «بها».

٢. في «بث» بخ» والوافي والتهذيب: «أعط».

٣. الكافي، كتاب الحج، باب النواذر، ح ٨٠٧٥. وفي علل الشرائع، ص ٤٠٩، ح ٤، بسنده عن جعفر بن بشير.
التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٦، ح ١٧٤٣، بسنده عن أبان، عن أبي الحسن عليه السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١١،
ص ٥٣٥، ح ١١٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٠، ح ١٧٦٧٣.

٤. هكذا في «جد» وحاشية «بث، جد» والوسائل والبحار. وفي «ظ، ي، بث، بع، بخ، بس، بف، جن»
والمطبوع: «الميشمي».

٥. والصواب ما أنبأناه: فإنَّ عليَّ بن الحسن هذا، هو عليَّ بن الحسن بن فضال - كما تقدَّم في الكافي، ديل ح ٢٣٣٣ -
والصواب في لقبه التَّيْمِيُّ والتَّيْمَلِيُّ، فلاحظ.

٦. في «بث» بخ» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والعلل: «عمر». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٣،

الرقم ٢٧٨١، هو سعيد بن عمرو الجعفي.

٧. في الوافي: «إلي».

٨. في «بف»: «كانت».

٩. في «ظ»: «أخي إلي».

١٠. في «ي»: «له».

١١. «فارهة»، أي حاذقة، أو نشيطة حاذقة قوية؛ من الفراهة بمعنى الحذاقة والنشاط. وعن الأزهري: سمعت غير
واحد من العرب يقول: جارية فارهة، إذا كانت حسناء مليحة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٢؛ النهاية، ج ٣،
ص ٤٤١ (فره).

١٢. في الوافي: «إلي».

١٣. في الوافي. «في» بدل «من أهل».

يُزِيدُكَ فِي هَذَا إِلَى الْحَقِّ ١ قُلْتُ: بلى ٢، قَالَ ٣: فَأَشَارَ إِلَى شَيْخٍ جَالِسٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: هَذَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَسَلَّهُ ٤.

قَالَ ٥: فَأَتَيْتُهُ عليه السلام، فَسَأَلْتُهُ، وَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ.

فَقَالَ: «إِنَّ الْكُفْبَةَ لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ، وَمَا أُهْدِي لَهَا ٦ فَهِيَ لِرِزْوَارِهَا، بِعِ الْجَارِيَّةِ، وَقُمْ عَلَى الْجَبْرِ، فَنَادِ ٧: هَلْ مِنْ مُنْقَطِعٍ بِهِ؟ ٨ وَهَلْ ٩ مِنْ مُخْتَاكِ مِنْ رِزْوَارِهَا؟ فَإِذَا أَتَوَكَ فَسَلْ ٩ عَنْهُمْ ١٠، وَاعْطِهِمْ، وَاقْسِمْ فِيهِمْ ثَمَنَهَا ١١».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بَعْضَ مَنْ سَأَلْتُهُ أَمَرَنِي بِدَفْعِهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّ قَائِمَنَا لَوْ ١٢ قَدْ قَامَ لَقَدْ ١٣ أَخَذَهُمْ ١٤، وَقَطَعَ ١٥ أَيْدِيَهُمْ، وَطَافَ بِهِمْ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ سُرَاقُ اللَّهِ ١٦».

٥ / ٦٨٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا، قَالَ:

١. في الوافي: «قال».

٢. في الوافي: «والله».

٣. في «ي»: «قال».

٤. في «ظ»، بس، جدد، جن، والوسائل والتهذيب والعلل: «فأسأله».

٥. في الوافي: «قال».

٦. في «بخ»: «إليها».

٧. في «ي» والتهذيب: «وناد».

٨. في الوافي: «هل» بدون الواو.

٩. في «ظ»، جدد، والتهذيب: «فأسأل».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام»: فسل عنهم، ظاهره عدم جواز الاكتفاء بقولهم ولزوم التفحص عن حالهم. وإن أمكن أن يكون المراد سؤال أنفسهم عن حالهم. لكنه بعيد.

١١. في الوافي: «ثمنها فيهم».

١٢. في «جد»، «فلو».

١٣. في «ظ»، بخ، جدد: «لقد».

١٤. في «ظ»، جدد: «لأخذهم». وفي «بخ»: «بأخذهم».

١٥. في الوافي والوسائل: «فقطع».

١٦. علل الشرائع، ص ٤١٠، ح ٥. بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسين الميثمي. التهذيب، ج ٩،

ص ٢١٣، ح ٨٤٢، بسنده عن علي بن يعقوب الهاشمي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٧،

ح ٢٣٨٠٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥١، ح ١٧٦٧٤؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٣، ح ١٦٨.

دَفَعْتُ إِلَيَّ امْرَأَةً غَزْلاً، فَقَالَتْ ادْفَعْنِي بِمَكَّةَ^١ لِيُخَاطَ^٢ بِهِ كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ^٣، فَكَرِهْتُ أَنْ
أُدْفَعُهُ إِلَى الْحَجَبَةِ وَأَنَا أَعْرِفُهُمْ، فَلَمَّا صِرْتُ بِالْمَدِينَةِ^٤، دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٥،
فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٥، إِنَّ امْرَأَةً أَعْطَتْنِي غَزْلاً، وَأَمَرْتَنِي أَنْ^٦ أُدْفَعَهُ بِمَكَّةَ لِيُخَاطَ بِهِ
كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُدْفَعَهُ إِلَى الْحَجَبَةِ؟

فَقَالَ: «اشْتَرِ بِهِ عَسَلًا وَزَعْفَرَانًا، وَخُذْ^٧ طِينَ قَبْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، وَاعْرِجْنِي بِمَاءِ
السَّمَاءِ، وَاجْعَلْ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْعَسَلِ وَالزَّعْفَرَانِ^٩، وَفَرِّقْهُ عَلَى الشَّيْعَةِ؛ لِيَدَاوُوا^{١٠} بِهِ
مَرْضَاهُمْ^{١١}»^{١٢}.

١. في كامل الزيارات: «إلى الحجبة» بدل «بمكة».

٢. في «ط» والمحاسن: «لتخاط».

٣. في الوسائل: «للكعبة».

٤. في المحاسن والعلل وكامل الزيارات: «إلى المدينة».

٥. في «بخ» والوافي: - «جعلت فداك».

٦. في «بف»: «فقلت» بدل «وأمرتني أن».

٧. في المحاسن وكامل الزيارات: «من».

٨. في «بخ»: «الحسين». وفي المحاسن وكامل الزيارات: «الحسين» بدل «أبي عبد الله».

٩. في المحاسن: «عسل وزعفران».

١٠. في المحاسن: «ليتداووا».

١١. في الوافي: «السّر في ذلك أن كلّا من العسل وطين قبر الحسين عليه السلام وماء السماء والزعفران ممّا جعل الله فيه الشفاء، كما ورد في القرآن والحديث، ولا سيّما إذا اشري بأطيب كسب السماء أعني الغزل وممّا طين به نفساً، وقلب المؤمن بيت الله، قال الله تعالى: ما وسعني أرضي ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن، ويدن المؤمن بمنزلة الكسوة واللباس لقلبه، ومرض البدن بمنزلة انخراقه وتفرّق أجزائه ودواؤه بمنزلة خياطته، فتفهّم راشدًا».

وفي المرأة: «يدلّ على جواز مخالفة الدافع إذا عيّن المصروف على جهالة، ويمكن احتصاصه بالإمام عليه السلام، ويحتمل أن يكون عليه السلام علم أن غرضها الصرف إلى أحسن الوجوه وظنّت أنها عيّنته أحسن، فصرفه عليه السلام إلى ما هو أحسن واقعًا».

١٢. المحاسن، ص ٥٠٠، كتاب المآكل، ح ٦٢١، عن أبيه، عن بعض أصحابنا. كامل الزيارات، ص ٤٦١، الباب ٩١،

٢٦ - بَابُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَوَاءُ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ»^١

٦٨٤٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:^٢ «إِنَّ مُعَاوِيَةَ أَوَّلَ مَنْ عَلَّقَ عَلَى بَابِهِ مِضْرَاعَيْنِ بِمَكَّةَ^٣، فَمَنَعَ ٢٤٤/٤ حَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ^٤ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «سَوَاءُ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ» وَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ، نَزَلَ الْبَادِي عَلَى الْحَاضِرِ حَتَّى يَقْضِيَ حُجَّهَ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ صَاحِبَ السَّلْسِلَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ»^٥ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَكَانَ فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ^٦».

٦٨٤٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لِدَوْرِ مَكَّةَ أَبْوَابٌ، وَكَانَ^٧ أَهْلُ

١. ح ٢، عن محمد بن عبد الله، عن أبيه، عن أبي عبد الله البرقي. علل الشرائع، ص ٤١٠، ح ٦، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، بإسناده عن بعض أصحابنا. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٥، ح ١١٢٧٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٥٢، ح ١٧٦٧٥، ح ١٠.

١. الحج (٢٢): ٢٥.

٢. في «ث»، بف، جد، وحاشية «ظ» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «بدل» قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».

٣. في «بث»: - «بمكة».

٤. في «بيح»: + «الحرام».

٥. الحاقة (٦٩): ٣٢.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٤٥٨، بسنده عن الحسين بن أبي العلاء، إلى قوله: «سَوَاءُ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ» مع اختلاف وزيادة. قرب الإسناد، ص ١٠٨، ح ٣٧٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام؛ علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢١٢١، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «حَتَّى يَقْضِيَ حُجَّهَ» مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١١٥٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٧، ح ١٧٧١٦، إلى قوله: «حَتَّى يَقْضِيَ حُجَّهَ».

٧. في الوافي: «كان» بدون الواو.

الْبُلْدَانِ يَأْتُونَ بِقَطْرَانِهِمْ^١، فَيَذْخُلُونَ^٢، فَيَضْرِبُونَ^٣ بِهَا، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ بَوَّبَهَا مُعَاوِيَةَ^٤».

٢٧ - بَابُ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ

١ / ٦٨٤٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَحْجِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ إِلَّا وَاحِدَةً، وَقَدْ حَجَّ بِمَكَّةَ مَعَ قَوْمِهِ حِجَابٌ»^٦.

٢ / ٦٨٥٠ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عِيْسَى الْقَرَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرًا^٨ حِجَابٌ^٩ مُسْتَسِيرًا^{١٠}،

١. في الوافي والمرأة: «بقطراتهم». وفي البحار: «بقطوانهم». والقَطْرَان: عصارة شجر الأبهل والأرز ونحوهما يطبخ فيتحلب منه، ثم يطلى به الإبل. وقرأ العلامة الفيض: «بقطراتهم» وقال: «القَطْرَات: جمع قطار الإبل، وأما قطوان بالواو والنون - كما يوجد في بعض النسخ - فلم نجد له معنى محصلاً»، وهكذا قرأ العلامة المجلسي، حيث قال: «قوله عليه السلام: بقطراتهم، كأنه جمع القطار على غير القياس، أو هو تصحيف قطرات». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٠٥؛ المصباح المنير، ص ٥٠٨ (قطر)؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٠٩.

٢. في «ظ، ي» - «فيدخلون».

٣. في «بث، بف» والوافي: «+ لعنه الله».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١١٥٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦٨، ح ١٧٧١٧؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٧١، ح ٤٤٩.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ١١٧١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٥.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن محمد، عِدَّة من أصحابنا.

٧. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠ والتهذيب، ح ١٥٤٢: «عشرين».

٨. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠ والتهذيب، ح ١٥٤٢: «حجة».

٩. في «يح»: «مستتر». وفي الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠: «مستتر».

في 'كلّها يَمُرُّ بِالْمَازِنِينَ'، فَيَنْزِلُ وَ يَبُولُ^٤.

٣ / ٦٨٥١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ٢٤٥/٤

عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِشْرِينَ حَجَّةً»^٦.

وفي الوافي: «طريق الجمع بين العشر والعشرين أن يحمل العشر على ما بعد البعثة، والعشرين على ما يعمّ قبلها وما بعدها، وأما السبب في استاراه أو استراراه على اختلاف الروايتين فلعله ما قيل: إنه كان لأجل النسيء؛ فإن قريشاً أخرّوا وقت الحج والقتال، كما أشير إليه بقوله سبحانه: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» [التوبة (٩): ٣٧] فلم يمكن للنبي ﷺ أن يخالفهم، فيستتر حجّه ويستترّزه»

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٠٩: «يمكن الجمع بين الأخبار بحمل العشر على ما فعله ﷺ مستترّاً لله، والعشرين على الأعم بأن يكون قد حجّ علبية مع قومه عشرّاً، كما يدلّ عليه قوله ﷺ: قد حجّ بمكة مع قومه، وإن أمكن أن يكون المراد كائناً مع قومه، لا أنّه حجّ معهم، ويمكن حمل العشرين على الحج والعمرة تغليباً. وأما حجّه ﷺ مستترّاً مع أن قومه كانوا غير منكرين للحجّ وكانوا يأتون به، إمّا للنسيء؛ فإنهم كانوا غالباً يأتون به في غير دي الحجّة، أو للاختلاف في الأعمال كوقوف عرفة».

١. في الوسائل، ح ١٨٤٥٥ والكافي، ح ٦٨٦٠، التهذيب، ح ١٥٩٠: - «في»

٢. المآزيم، وزان مسجد: كلّ طريق ضيق بين جبلين، ومنه قيل لموضع الحرب: مأزيم؛ لضيق المجال وعسر الخلاص منه. ومنه سميّ الموضع الذي بين عرفة والمشعر مأزيمين. ويقال: المأزمان: تضيق بين جُمُع وعرفة، وآخر بين مكة ومنى. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦١؛ المصباح المنير، ص ١٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤١٩ (أزم).

٣. في الوسائل والكافي، ح ٦٨٦٠، التهذيب، ح ١٥٩٠: - «في»

٤. الكافي، كتاب الحجّ، باب حجّ النبي ﷺ، ح ٦٨٦٠، عن سهل، عن ابن فضال، عن عيسى القزّاء، عن ابن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ. وفيه، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، هكذا: «عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عيسى القزّاء، عن ابن أبي يعفور أو عن زرارة الشكّ من الحسن، عن أبي عبد الله ﷺ». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٨، صدر ح ٢٢٩٢؛ وعلل الشرائع، ص ٤٤٩، صدر ح ١، بسند آخر. مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢٩١، مرسل من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١١٧١٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٧؛ و

ج ١٤، ص ٩، ح ١٨٤٥٥؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٦.

٥. السند معلق، كسابقه.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٢، معلقاً

٦٨٥٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ١ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً ٢ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ٣ ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ لَمْ يَخْجَ ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ ٤ : « وَادِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ » ٥ فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنِينَ أَنْ يُؤَذِّنُوا بِأَعْلَى أَصْوَاتِهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَخْجُ فِي غَايَةِ هَذَا ٦ ، فَعَلِمَ بِهِ مَنْ حَضَرَ الْمَدِينَةَ ٧ وَأَهْلُ الْعَوَالِي ٨ وَالْأَغْرَابُ ٩ ، وَاجْتَمَعُوا ١٠ لِحَجِّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ، وَإِنَّمَا كَانُوا تَابِعِينَ يَنْظُرُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ١١ وَيَتَّبِعُونَهُ ١٢ ، أَوْ يَصْنَعُ شَيْئاً فَيَصْنَعُونَهُ .

فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي أَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ذِي

١٢ عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ، عن يونس بن يعقوب . وراجع الحديث ١١ من هذا الباب . الوافي ، ج ١٢ ،

ص ١٦٥ ، ح ١١٧١٤ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٢٦ ، ذيل ح ١٤٤٢٤ ؛ البحار ، ج ٢١ ، ص ٣٩٩ ، ح ٢٧ .

١ . في الكافي ، ح ٧٨٨٦ : « عن ابن أبي عمير » .

٢ . في الكافي ، ح ٧٨٨٦ : « جميعاً » .

٣ . في الكافي ، ح ٧٧٤٤ و ٧٨٨٦ : « وصفوان بن يحيى » .

٤ . في «بخ» ، بس « والوافي : - « عليه » .

٥ . الحج (٢٢) : ٢٧ .

٦ . في «بف» : « هذا العام » بدل « عامه هذا » .

٧ . في «بس» ، جن : « بالمدينة » .

٨ . في «بخ» : « العواني » . وقال ابن الأثير : « وهي - أي العالية والعوالي - أماكن بأعلى أراضي المدينة ، والنسبة إليها ، علوي » .

٩ . في «بخ» : « ما فوق نجد إلى تهامة ... والعوالي : موضع قريب من المدينة ، وكأنه جمع عالية » . وقال

الفيروز آبادي : « العالية : ... ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة ، وقرى بظاهر المدينة ، وهي العوالي » .

راجع : النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٩٥ ، المصباح المنير ، ص ٤٢٨ : القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧٢٢ (علا) .

١٠ . في «بخ» ، بف ، والتهذيب : « فاجتمعوا » .

١١ . في «ب» ، بث ، بخ ، جن « والوافي والبحار والتهذيب : « به » .

١٢ . يجوز فيه هيئة المجزؤ والافتعال ، وفي التهذيب : « فيصنعونه » .

الْخَلِيفَةُ^١، زَالَتْ^٢ الشَّمْسُ، فَاغْتَسَلَ^٣، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ الَّذِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى^٤ فِيهِ الظُّهْرَ، وَعَزَمَ^٥ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا^٦، وَخَرَجَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْبَيْدَاءِ^٧ عِنْدَ الْمِيلِ الْأَوَّلِ، فَصَفَّ^٨ لَهُ سِمَاطَانِ^٩، فَلَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرَدًا^{١٠}، وَسَاقَ الْهَدْيَ سِتًّا وَسِتِّينَ، أَوْ أَرْبَعًا^{١١} وَسِتِّينَ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَّةَ فِي سَلَخٍ^{١٢} أَرْبَعٌ^{١٣} مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ، وَقَدْ كَانَ اسْتَلَمَهُ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ.

١. دو الخليفة: ماء من مياه بني جشم، ثم سُمِّيَ به الموضع، على سَنَةِ آمِيالٍ أو نحو مرحلة عن المدينة، وهو مسجد الشجرة، ميقات أهل المدينة. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٩ (حلف).

٢. في «ظ، بث، يخ، جد» والوافي والتهديب: «فزالت».

٣. في «يخ» والوافي: «اغتسل». ٤. في «يج»: «وصلَّى».

٥. في «يخ، بس» والوافي والبحار: «ثم عزم».

٦. في «يخ، بس» والوافي: «على الحج».

٧. في «يخ، بف»: «مفرداً».

٨. «البيداء»: المفازة التي لا شيء بها، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُبِيد من يحلُّها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٩٧.

٩. في «بف»: «فِيصَفَّ النَّاسُ». وفي التهديب: «+ النَّاسُ».

١٠. في «ظ، بف» وحاشية «يج» والتهديب: «سماطين». والسماط، وزان كتاب: الجانب، والسماطان من النخل والناس: الجانبان؛ يقال: مشى بين يدي السماطين. أو هو الجماعة من الناس والنخل، أو هو الصف، ويقال: قام القوم حوله سماطين، أي صفين، وكلَّ صَفٍّ من الرجال سماء. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٣٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٠١؛ المصباح المنير، ص ٢٨٨ (سمط).

١١. في «بث»: «مفرداً». وفي الوافي: «مفرداً، أي من دون عمرة معه في نية واحدة»، وفي المرأة: «قوله عليه السلام: مفرداً، أي مفرداً عن العمرة، أي لم يتمتع؛ لأنه عليه السلام كان قارناً».

١٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: أو أربعاً، التردد من الراوي».

١٣. السَّلَخُ: الماضي، يقال: سلخ الشهر، أي مضى. كانسَلَخَ. وسَلَخَ الشهر: آخره. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٧٦ (سلخ).

١٤. في «ظ، يج، جد»: «+ بقين». وفي حاشية «ظ»: «+ مضين».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»^٢ فَأَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ^٣ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^٤، وَإِنَّ^٥ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا^٦ يَظُنُّونَ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ شَيْءٌ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا»^٧ ثُمَّ أَتَى الصَّغَا، فَصَعِدَ عَلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَدَعَا مِقْدَارَ مَا يُفْرَأُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مُتْرَسِّلًا^٨، ثُمَّ انْحَدَرَ إِلَى الْمَرْوَةِ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا كَمَا وَقَفَ عَلَى الصَّغَا، ثُمَّ انْحَدَرَ، وَعَادَ^٩ إِلَى الصَّغَا، فَوَقَفَ^{١٠} عَلَيْهَا، ثُمَّ انْحَدَرَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ.

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ^{١١} وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا جَبَرْتِيلُ - وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى خَلْفِهِ - يَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَ مَنْ لَمْ يَسْقُ^{١٢} هَذَا أَنْ يُجِلَّ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ^{١٣}.

١. الشعائر: جمع الشعيرة، أو الشُعارة. قال الجوهري: «الشعائر: أعمال الحج، وكل ما جعل علماً لطاعة الله تعالى». وقال ابن الأثير: «شعائر الحج: آثاره وعلاماته، جمع شعيرة. وقيل: هو كل ما كان من أعماله كالوقوف والسعي والرمي والذبيح وغير ذلك. وقال الأزهري: الشعائر: المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها. راجع: المصباح، ج ٢، ص ٦٩٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٢. البقرة (٢) ١٥٨. ٣. في «ظ، ي، بث، جد»: «الله».

٤. في «ظ، ي»: «به». ٥. في «بح»: «إِنَّ» بدون الواو.

٦. في «ظ»: «كانوا». ٧. في «بح»: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ».

٨. الترسُّل: التأتني وعدم العجلة، والترسُّل في القراءة: التمهُّل فيها. وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٣؛ المصباح المنير، ص ٢٢٦ (رسل). ٩. في «جد»: «فعاد».

١٠. في «بح»: «ووقف». ١١. في «بح»: «فلما فرغ من سعيه».

١٢. في الوافي: «+ منكم».

١٣. قال ابن الأثير: «أي لو عن لي هذا الرأي الذي رأيته آخراً وأمرتكم به في أول أمري، لما سقت الهدى معي وقلدته وأشعرته؛ فإنه إذا فعل ذلك لا يحل حتى ينحر، ولا ينحر إلا يوم النحر، فلا يصح له فسخ الحج بعمرة؛ ومن لم يكن معه هدي فلا يلتزم هذا، ويجوز له فسخ الحج. وإنما أراد بهذا القول تطليب قلوب أصحابه؛ لأنه كان يشق عليهم أن يحلوا وهو محرم، فقال لهم ذلك لئلا يجدوا في أنفسهم، وليعلموا أن الأفضل لهم قبول ما

وَلِكِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، وَ لَا يَنْتَبِغِي لِسَائِقِي الْهَدْيُ أَنْ يُجَلَ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ». قَالَ: «فَقَالَ لَهُ^١ رَجُلٌ^٢ مِنْ الْقَوْمِ: لَنُخْرِجَنَّ حَجَّاجًا^٣ وَ رُؤُوسَنَا^٤ وَ شُعُورُنَا^٥ تَقَطُرُ^٦. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِهَذَا أَبَدًا^٧. فَقَالَ لَهُ سَرَّاقَةٌ بَنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ^٨ الْكِنَانِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنَا دِينَنَا كَأَنَّا خَلِقْنَا الْيَوْمَ، فَهَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا^٩ هَذَا، أَمْ^{١٠} لِمَا يَسْتَقْبِلُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ هُوَ لِلْأَبَدِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ، وَ قَالَ: دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ^{١١} إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: «وَ قَدِمَ عَلَيَّ ﷺ مِنْ اليمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ بِمَكَّةَ، فَدَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - وَ هِيَ قَدْ أَحَلَّتْ، فَوَجَدَ رِيحًا طَيِّبًا^{١٢}، وَ وَجَدَ عَلَيْهَا ثِيَابًا مَضْبُوعَةً، فَقَالَ: مَا هَذَا^{١٣} يَا فَاطِمَةُ؟ فَقَالَتْ: أَمَرْنَا بِهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيَّ ﷺ

دعاهم إليه، وأنه لولا الهدي لفعله».

وقال العلامة الفيض: «يعني لو جاءني جبرئيل بحج التمتع وإدخال العمرة في الحج قبل سياقي الهدي كما حاءني بعد ما سقت الهدي، لصنعت مثل ما أمرتكم؛ يعني لتمتع بالعمرة إلى الحج وما سقت الهدي». راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠ (قبل).

١. في «ظ»: - «له».

٢. في الوافي: «الرجل هو عمر، كما ورد في أخبار آخر مصر حاً» ونحوه في المرأة مع مزيد بيان.

٣. في الوافي: - «ورؤوسنا». ٤. في الوافي عن بعض النسخ: - «وشعورنا».

٥. «شعورنا تقطر» أي من ماء غسل الجنابة، كناية عن غسل الجنابة ومقاربة النساء. وفي المرأة: «قال ذلك تصيحاً وتشنعاً على ما أمر الله ورسوله به».

٦. في الوافي: «هذا من جملة إخباره ﷺ بالغيب؛ فإنه ما آمن بالمتعة حتى مات، بل قال على المنبر: منعنا كأننا على عهد رسول الله وأنا أحزمهما وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج».

٧. في «بث، جن»: «جشعم». وهو سهو. راجع: الاستيعاب، ج ٢، ص ١٤٨، الرقم ٩٢١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤١٢، الرقم ١٩٥٥.

٨. في البحار: «للعامنا».

٩. في «ظ، بف، جد»: «أو». ١٠. في الوافي: + «هكذا».

١١. هكذا في جميع النسخ والبحار. وفي المطبوع: «طيبة».

١٢. في «ظ»: «هذه».

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَفْتِيًا^١، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُ فَاطِمَةَ قَدْ أَحَلَّتْ وَ عَلَيْهَا
ثِيَابَ مَضْبُوعَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَمَرْتُ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَأَنْتَ يَا عَلِيُّ بِمَا أَهَلَّتْ؟
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، إِهْلَالٌ^٣ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَرَّ عَلَى إِحْرَامِكَ
مِثْلِي، وَأَنْتَ شَرِيكِي فِي هَذِيهِ.

قَالَ: «وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ بِالْبَطْحَاءِ^٤ هُوَ وَأَصْحَابُهُ^٥، وَلَمْ يَنْزِلِ
الدَّوْرُ^٦، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّسْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَخْتَسِلُوا
وَيَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ^٧ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّذِي أَنْزَلَ^٨ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: «فَاتَّبِعُوا
مِلَّةَ^٩ أَبِيكُمْ «إِبْرَاهِيمَ»^{١٠} فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُسَهِّلِينَ^{١١} بِالْحَجِّ حَتَّى
أَتَى^{١٢} مَنًى، فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَالْفَجَرَ، ثُمَّ
غَذَا وَالنَّاسَ مَعَهُ، وَكَانَتْ^{١٣} قَرِيشٌ تُفِيضُ مِنَ السَّمُرِ دَلْفَةً^{١٤} وَهِيَ

١. في التهذيب: «محرضاً على فاطمة ﷺ». ٢. في «بح»: «قلت».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «إِهْلَالًا». وقال في الوافي: «إِهْلَالًا كَاهِلَالِ النَّبِيِّ؛
يعني نويت الإحرام بما أحرمت به أنت كائنًا ما كان». وأما الإِهْلَالُ فهو رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أَهَلَ
المحرم، إِذَا تَبَيَّ وَرَفَعَ صَوْتَهُ. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٥٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل).

٤. في الوافي: «هو وأصحابه».

٥. في «ي»: «البطحاء». والبطحاء: الحصى الصغير. وبطحاء: مكة. وأبطحها: مسبل واديها، وهو مسبل واسع
فيه دقاق الحصى، أوله عند منقطع الشعب بين وادي منى. وآخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلّى عند أهل
مكة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٣٤؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٤٣ (بطح).

٦. في الوافي: «هو وأصحابه». ٧. في «ظ، جد»: «بالدور».

٨. في المرأة: «قوله ﷻ: وهو قول الله، لعلّه إشارة إلى ترك الشرك الذي ابتدعه المشركون في التلبية».

٩. في «ي، بح، بف، والبحار والتهذيب: «أنزله».

١٠. آل عمران (٣): ٩٥. وفي «بح»: «هُوَ سَمِعَكُمْ الْمُشْرِكِينَ مِنْ قَبْلُ».

١١. في الوافي: «يهلّون».

١٢. في «بح» وحاشية «بث، جن» والوافي والبحار والتهذيب: «أتوا».

١٣. في «جد»: «فكانت».

١٤. في الوافي: «روي أنهم - أي قريش - كانوا لا يقدون بعرفات، ولا يفيضون منه، ويقولون: نحن أهل»

جَمَعَ^١، وَ يَمْنَعُونَ النَّاسَ أَنْ يَفِيضُوا مِنْهَا، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرِيشٌ تَزَجُّوا أَنْ تَكُونَ^٢ إِفَاضَتُهُ مِنْ حَيْثُ كَانُوا يَفِيضُونَ، فَأَنْزَلَ^٣ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ: «ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ»^٤ يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ فِي إِفَاضَتِهِمْ^٥ مِنْهَا، وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ.

فَلَمَّا رَأَتْ قَرِيشٌ أَنَّ قُبَّةَ^٦ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَضَتْ، كَانَتْ^٧ دَخَلَ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ لِلَّذِي كَانُوا^٨ يَزْجُونَ مِنَ الْإِفَاضَةِ مِنْ مَكَانِهِمْ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نَمْرَةٍ، وَ هِيَ بَطْنُ عُرْنَةٍ^٩ بِحِثَالِ الْأَرَاكِ^{١٠}، فَضَرِبَتْ قُبَّتَهُ، وَ ضَرَبَ النَّاسُ أُخْبِيَّتَهُمْ^{١١} عِنْدَهَا^{١٢}، فَلَمَّا زَالَتْ

حرم الله فلا نخرج منه، فيقفون بالمشعر، ويفيضون منه، فأمرهم الله أن يقفوا بعرفات ويفيضوا منه كسائر الناس.

١. «جَمَعَ»: علم للمزدلفة، سَمِيَتْ به لاجتماع الناس فيها، أو لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ ﷺ لَمَّا أَهْبَطَا اجْتَمَعَا بِهَا رَاجِعًا: الصَّحاح، ج ٣، ص ١١٩٨؛ النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٢٩٦ (جَمَعَ).
٢. فِي «بَث»، بَيْخٌ، جَدٌّ، جَنٌّ وَالْوَافِي: «أَنْ يَكُونَ».
٣. فِي «ظ»، جَدٌّ: «وَأَنْزَلَ».
٤. الْبَقَرَةُ (٢): ١٩٩.
٥. فِي «بَث»، بَيْفٌ وَالْوَافِي: «وَأِفَاضَتَهُمْ» بِدَلٍّ فِي إِفَاضَتِهِمْ.
٦. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْقُبَّةُ مِنَ الْخِيَامِ: بَيْتٌ صَغِيرٌ مُسْتَدِيرٌ، وَهُوَ مِنْ بِيوتِ الْعَرَبِ». وَقَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «الْقُبَّةُ: مِنْ الْبَنِيانِ مَعْرُوفَةٌ، وَتَطْلُقُ عَلَى الْبَيْتِ الْمَدُورِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ التُّرْكَمَانِ وَالْأَكْرَادِ وَيُسَمَّى الْخَرْقَاهَةُ». رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٣؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٨٧ (قَب).
٧. فِي «بَيْخٌ» وَالْوَافِي: «كَأَنَّهُمْ».
٨. فِي «ي»: «كَانَ».
٩. «عُرْنَةٌ» وَزَانُ رَطْبَةٍ، وَفِي لُغَةٍ بَضْمَتَيْنِ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «مَوْضِعٌ عِنْدَ الْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ». وَقَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «مَوْضِعٌ بَيْنَ مَنَى وَعَرَفَاتٍ». وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «بَطْنُ عُرْفَةٍ: وَادٌ بِحِذَاءِ عَرَفَاتٍ». رَاجِع: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٢٣؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٢٨٤؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٠٦ (عُرْن).
١٠. قَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «الْأَرَاكُ: مَوْضِعٌ بِعُرْفَةٍ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّامِ» وَقَالَ الْفَيْرُوزِ أَبَادِي: «الْأَرَاكُ، كَسَحَابٍ: ... مَوْضِعٌ بِعُرْفَةٍ قَرِيبَ نَمْرَةٍ». رَاجِع: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٢؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٢٣٤ (أَرَاك).
١١. الْأَخْبِيَّةُ: جَمْعُ الْخَبَاءِ، وَهُوَ أَحَدُ بِيوتِ الْعَرَبِ مِنْ وَتَرٍ أَوْ صُوفٍ، وَلَا يَكُونُ مِنْ شَعَرٍ، وَهُوَ عَلَى عَمُودَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَهُوَ بَيْتٌ. رَاجِع: الصَّحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٥؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٩ (خَبَا).
١٢. فِي «ي»: «عِنْدَهَا».

الشَّمْسُ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ قُرَيْشٌ^١ وَقَدْ^٢ اغْتَسَلَ، وَقَطَعَ التَّلْبِيَّةَ حَتَّى وَقَفَ
بِالمَسْجِدِ، فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ^٣ وَإِقَامَتَيْنِ.
ثُمَّ مَضَى إِلَى المَوْقِفِ، فَوَقَفَ بِهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَنَدَّرُونَ أَخْفَافَ نَاقَتِهِ^٤ يَقِفُونَ إِلَى
جَانِبِهَا، فَتَحَاها، فَفَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لَيْسَ مَوْضِعُ أَخْفَافِ نَاقَتِي
بِالمَوْقِفِ، وَلَكِنْ هَذَا كَلُّهُ^٥. وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى المَوْقِفِ - فَتَفَرَّقَ النَّاسُ.

وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِالمُزْدَلِفَةِ، فَوَقَفَ^٦ النَّاسُ^٧ حَتَّى وَقَعَ القُرْصُ قُرْصَ الشَّمْسِ، ثُمَّ
أَفَاضَ، وَأَمَرَ^٨ النَّاسَ بِالدَّعَةِ^٩ حَتَّى انْتَهَى إِلَى المُزْدَلِفَةِ وَهُوَ المَشْعَرُ الحَرَامُ، فَصَلَّى
المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ الْأَخْرَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ^{١٠} وَإِقَامَتَيْنِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى صَلَّى فِيهَا الفَجْرَ،
وَعَجَّلَ ضَعْفَاءَ بَنِي هَاشِمٍ بَلِيلَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَزُمُوا الجُمُرَةَ جُمُرَةَ العَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ
الشَّمْسُ، فَلَمَّا أَضَاءَ لَهُ النَّهَارُ، أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنًى، فَرَمَى جُمُرَةَ العَقَبَةِ.

وَكَانَ الّهْدْيُ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةً وَبِسْتَيْنَ، أَوْ بَسْتَةً وَبِسْتَيْنَ^{١٢}،
وَجَاءَ عَلِيٌّ^{١٣} بِأَرْبَعَةٍ وَثَلَاثَيْنِ، أَوْ بَسْتَةٍ وَثَلَاثَيْنِ^{١٤}، فَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتَةً وَبِسْتَيْنَ،

١. في التهذيب: «فرسه». ٢. في «ظ»: «قد» بدون الواو.

٣. في التهذيب: «+ واحد».

٤. أي يسرعون إليها ويستبقون، يقال: ابتدر القوم أمراً وتبادروه، أي يبادر بعضهم بعضاً إليه أتهم يسبق إليه فيغلب عليه، راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢١٦ (بدر).

٥. في «بف» والتهذيب: «+ موقف». ٦. في «بخ»: «فوق».

٧. في الوافي: «+ بالدعاء». ٨. في «ي»: «فأمر».

٩. في «ظ»، بث، بخ، بس، بف: «بالدعاء». والدَّعَةُ: السكون، والوقار، والخفض، والسعة في العيش، والراحة. والدعة أيضاً: الترك، والهاء عوض من الواو راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٣٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٨١-٣٨٢ (دوع).

١١. في «جلد»: «الرسول».

١٢. في الوافي: «لعل التردد من الراوي، أو خرج مخرج النقيّة».

١٣. في «بخ»: «- أو ستة وثلاثين».

وَنَحَرَ عَلَيَّ ﷺ أَرْبَعًا^١ وَثَلَاثِينَ بَدَنَةً^٢، وَأَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا^٣ حَذْوَةٌ^٤ مِنْ لَحْمٍ^٥، ثُمَّ تَطْرَحَ فِي بَرْمَةٍ^٦، ثُمَّ تُطْبَخَ^٧، فَأَكَلَ^٨ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٤٨/٤
وَالِهُ وَسَلَّمَ - وَ عَلَيَّ^٩، وَ حَسَوَا^{١٠} مِنْ مَرَقِهَا^{١١}، وَلَمْ يَغْطِيَا الْجَزَارَيْنِ^{١٢} جُلُودَهَا، وَلَا جِلَالَهَا^{١٣}، وَلَا فَلَايِدَهَا^{١٤}، وَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَ خَلَقَ، وَ زَارَ الْبَيْتَ، وَ رَجَعَ إِلَى مِنًى، وَأَقَامَ^{١٥}

١. هكذا في أكثر النسخ والوافي والوسائل. وفي «س، بس، جن» والمطبوع: «أربعة».
٢. في «ظ، جن» - «بدنة». وقال الجوهري: «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة؛ سُميت بذلك لأنهم كانوا يستنونها». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسُميت بدنة لعظمها وسمتها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧، النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).
٣. في البحار - «منها».
٤. هكذا في الوافي والكشاف، ج ٧٨٨٦. وفي جميع النسخ التي قبلت والمطبوع والوسائل والتهذيب: «حذوة». والأنسب، بل المتعين ما أثبتناه؛ فإن الحذوة هي القطعة من اللحم. وأما الجذوة فهي القبة من النار أو الجمرة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٧ (جذا)، و ص ١٦٧١ (حذا).
٥. في البحار: «لحمها».
٦. البرمة: القدر مطلقاً. قال ابن الأثير: «وهي في الأصل: المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٠، النهاية، ج ١، ص ١٢١ (برم).
٧. في البحار: «وأكل».
٨. في البحار: «+ منها».
٩. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي الوافي: «وتحسبها». وفي المطبوع والبحار والتهذيب: «وحسبها».
- وقوله: «حَسَوَا»، أي شربا منه شيئاً بعد شيء، يقال: حسا زيد المرق وتحسأه، أي شرب منه شيئاً بعد شيء.
- راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٢؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٩٩ (حسو).
١٠. في حاشية «بج»: «مرقتها». والمرق - بالتحريك -: ماء اللحم إذا طبخ. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٣٦ (مرق).
١١. في «بس»: «الجزارين». وفي البحار: «الجزارين». والجزار: الذي يجر الحزور، أي الناقة؛ يقال: جزر الناقة يجرها - بالضم -: نحرها، وقطعها، وجلدتها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٣٤ - ١٣٥ (جزر).
١٢. في «س، نف»: «جلالها». والجلال: جمع الجَلّ بالضمّ والفتح. وجَلّ الدابة: الذي تُلْبَسُ لتصان به، كثوب الإنسان يلبسه بفيه البرد. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١١٩؛ المصباح المنير، ص ١٠٥ (جلل).
١٣. القلائد: جمع القِلادة: وهي ما تجعل في العنق، ومنه تقليد الهدى، وهو أن يجعل في عنقه قطعة من جلد أو عروة مزادة ونعل خلق؛ ليعلم أنها هدي فيكف الناس عنه. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٦٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد).
١٤. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «فأقام».

بِهَا حَتَّى كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ رَمَى الْجِمَارَ، وَنَفَرَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْأَبْطَحِ، فَقَالَتْ لَهُ^١ غَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، تَرْجِعُ^٣ نِسَاؤُكَ بِحَجَّةٍ وَ عُمْرَةٍ مَعًا، وَ أَرْجِعُ بِحَجَّةٍ^٤، فَأَقَامَ بِالْأَبْطَحِ، وَ بَعَثَ مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ^٥، فَأَهْلَتْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ جَاءَتْ وَ طَافَتْ^٦ بِالْبَيْتِ، وَ صَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٧، وَ سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَارْتَحَلَ مِنْ يَوْمِهِ، وَ لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ^٨، وَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مِنْ عَقَبَةِ الْمَدَنِيِّينَ^٩، وَ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ مِنْ ذِي طَوًى^{١٠}.

١. في «ظ»: - «له».

٢. في البحار: - «يا رسول الله».

٣. في «بح»، «بف»، «الوافي والبحار»: «أترجع».

٤. في الوافي: «وأرجع بحجة»، وذلك لأنها فاتتها العمرة لمكان حيضها.

٥. «التنعم»: موضع قريب من مكة، وهو أقرب أطراف الحل إلى البيت أو إلى مكة، على ثلاثة أميال، أو أربعة من مكة. سمي به لأن على يمينه جبل نعيم، وعلى يساره جبل ناعم، والوادي اسمه نعمان. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٨٨؛ المصباح المثير، ص ٦١٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٣١ (نعم).

٦. في «بث»، «بخ»، «بف»، «الوافي والتهذيب»: «طافت».

٧. في الوافي: «البيت».

٨. العقب: طريق وعز في الجبل، أو مرقى صعب من الجبال، وعقبه المدنين في مكة لمن جاء على طريق المدينة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢١؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٢٧ (عقب).

٩. قال الجوهرى: «ذو طوى، بالضم: موضع بمكة». وقال ابن الأثير: «وقد تكرر في الحديث ذكر طوى، وهو بضم الطاء وفتح الواو المخففة موضع عند باب مكة، يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٦ (طوى).

١٠. الكافي، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة وحذ الموقف، صدر ح ٧٧٤٤، من قوله: «ثم مضى إلى الموقف فوقف به فجعل الناس يبتدون أخفاف» إلى قوله: «فتفرق الناس وفعل مثل ذلك بالمزدلفة» مع اختلاف يسير؛ وفيه، ج ٤، ص ٤٩٩، باب الأكل من الهدي الواجب...، ح ٧٨٨٦، من قوله: «أمر رسول الله أن يؤخذ من كل بدنة» إلى قوله: «وحسوا من مرقها». وفي علل الشرائع، ص ٤١٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمار، من قوله: «ثم أتى الصفا فصعد عليه واستقبل الركن اليماني» إلى قوله: «أما إنك لم تؤمن بهذا أبدا»؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٤، ح ١٥٨٨، بسنده عن ابن أبي عمير، و بسند آخر عن معاوية بن عمار، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٢٢٨٨، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}. من قوله: «فلما فرغ من سعيه وهو على المروة أقبل على الناس» إلى قوله: «ولا قلاتها وتصدق

٦٨٥٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ :
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : « أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ غَدَا مِنْ مَنَى فِي طَرِيقِ
ضَبٍّ ^١ ، وَرَجَعَ مَا بَيْنَ الْمَازِنَيْنِ ^٢ ، وَكَانَ إِذَا سَلَكَ طَرِيقاً لَمْ يَزْجَعْ فِيهِ » ^٣ .
٦٨٥٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ
حَمَّادٍ ^٤ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ^٥ ، خَرَجَ فِي
أَرْبَعِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ حَتَّى أَتَى ^٦ الشَّجْرَةَ ، فَصَلَّى بِهَا ، ثُمَّ قَادَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى أَتَى
الْبَيْدَاءَ ^٧ ، فَأَخْرَمَ مِنْهَا ^٨ ، وَأَهْلًا بِالْحَجِّ ^٩ ، وَسَاقٍ مِائَةً بَدَنَةً ^{١٠} ، وَأَخْرَمَ النَّاسَ كُلَّهُمْ ٢٤٩ / ٤

« به » مع اختلاف . راجع : الكافي ، كتاب الحج ، باب جلود الهدي ، ح ٧٨٩٧ ؛ والفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٦٦ ، ح ٢٩٨٢ ؛
والتهذيب ، ج ٥ ، ص ١٨٠ ، ح ٦٠٤ ؛ وعيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ١١٩ ، ح ١٠١ ، الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٦٩ ، ح ١١٧٢٠ ؛
الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢١٣ ، ذيل ح ١٤٦٤٧ ؛ البحار ، ج ٢١ ، ص ٣٩٠ ، ح ١٣ .

١ . « ضَبٌّ » : اسم الجبل الذي مسجد الخيف في أصله . الصحيح ، ج ١ ، ص ١٦٨ (ضبط) .
٢ . الْمَازِم ، وزان مسجد : كل طريق ضيق بين جبلين ، ومنه قيل لموضع الحرب : مأزم ؛ لضيق المجال وعسر
الخلاص منه . ومنه سمي الموضع الذي بين عرفة والمشعر مأرمين . راجع : الصحيح ، ج ٥ ، ص ١٨٦١ ؛
المصباح المنير ، ص ١٣ (أزم) .

٣ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ ، ح ٢٢٩٠ . مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٨١ ،
ح ١١٧٢٧ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٤٥٨ ، ح ١٥٢٥٥ ؛ البحار ، ج ٢١ ، ص ٣٩٥ ، ح ١٧ .

٤ . في الكافي ، ح ٧١٧٩ : « بن عثمان » . ٥ . في تفسير العياشي والعلل : « حجة الوداع » .

٦ . في « بث » والعلل + « مسجد » .

٧ . هذا الحديث نظير الحديث الرابع من هذا الباب ، ونحن شرحنا غرائب المفردات هناك ، إن شئت فراجع .

٨ . في المرأة : « قوله ﷺ » : فأحرم منها ، لعل المراد بالإحرام هنا عقد الإحرام بالتلبية ، أو إظهار الإحرام وإعلامه ؛
لأننا ينافي الأخبار المستفيضة الدالة على أنه ﷺ أحرم من مسجد الشجرة .

٩ . الإهلال : رفع الصوت بالتلبية ؛ يقال : أهل المحرم ؛ إذا لبى ورفع صوته . راجع : الصحيح ، ج ٥ ، ص ١٨٥٢ ؛
النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ (هلال) .

١٠ . في المرأة : « قوله ﷺ » : وساق مائة بدنة ، يمكن الجمع بين الأخبار بأنه ﷺ ساق مائة بدنة ، لكن ساق بضعا ً

بِالْحَجِّ ، لَا يَنْوُونَ^١ عُمْرَةً ، وَلَا يَذَرُونَ مَا الْمُنْعَةُ ، حَتَّى إِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، طَافَ بِالْبَيْتِ وَ طَافَ النَّاسُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، وَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أُبْدَأُ^٢ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ ، فَأَتَى الصَّفَا ، فَبَدَأُ^٣ بِهَا ، ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سَبْعًا .

فَلَمَّا قَضَى طَوَافَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، قَامَ خَطِيبًا ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُجْلُوا وَ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، وَ هُوَ شَيْءٌ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ ، فَأَحَلَّ النَّاسُ ، وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ كُنْتُ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، لَفَعَلْتُ كَمَا أَمَرْتُكُمْ ، وَ لَمْ يَكُنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجَلَ مِنْ أَجْلِ الْهَدْيِ الَّذِي كَانَ^٤ مَعَهُ ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ : «وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ»^٥ .

فَقَالَ^٦ سَرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْكِنَانِيُّ^٧ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَّمَنَا^٨ كَأَنَّا خَلِفْنَا الْيَوْمَ : أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا^٩ هَذَا ، أَوْ لِكُلِّ^{١٠} عَامٍ^{١١} ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا^{١٢} ، بَلْ لِلْأَبَدِ^{١٣} الْأَبَدِ^{١٤} .

١. وسئس لنفسه والبقية لأمر المؤمنين ﷺ ، لعلمه بأنه ﷺ يحرم كإحرامه ويهل كإهلاله . أو يحمل السياق المذكور في الخبر السابق على السياق من مكة إلى عرفات ومنى .

١. في تفسير العياشي والعلل : «لا يريدون» . ٢. في «بح» والبحار والعلل . «أبدأوا» .

٣. في «ي» : «وبدأ» . ٤. في «ظ» ، جن» والوسائل والعلل : - «كان» .

٥. البقرة (٢) : ١٩٦ .

٦. في «بث» ، بخ ، بف ، جد» والوافي والوسائل والعلل : «فقام» .

٧. في «ي» ، بث» والعلل : «جشم» . وفي «بس» : «جشم» . وما في المتن هو الصواب . راجع : الاستيعاب . ج ٢ ، ص ١٤٨ ، الرقم ٩٢١ ؛ أسد الغابة ، ج ٢ ، ص ٤١٢ ، الرقم ١٩٥٥ .

٨. في «ظ» ، بث ، بخ ، بف ، جد» والوافي والعلل : + «فقال» .

٩. في تفسير العياشي والعلل : + «ديننا» . ١٠. في «ي» ، بث ، بخ ، بف» : «ألعامت» .

١١. في «ظ» ، بخ ، بف ، جد» والعلل : «أم لكل» . وفي «بس» : «ولكل» .

١٢. في «بف» : - «لا» . ١٣. في «بث» : «لأبد» .

١٤. في «جد» والوافي والوسائل والعلل : - «الأبد» .

وَإِنَّ رَجُلًا قَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَخْرُجُ حَجَّاجًا وَرُؤُوسَنَا تَقْطُرُ^١؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِهَذَا^٢ أَبَدًا.

قَالَ: «وَأَقْبَلَ عَلَيَّ^٣ مِنَ الْيَمَنِ^٤ حَتَّى وَافَى الْحَجَّ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ - سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهَا - قَدْ أَخَلَّتْ، وَوَجَدَ رِيحَ الطَّيِّبِ، فَاَنْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَفْتِيًا^٥، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، بِأَيِّ شَيْءٍ أَهْلَلْتَ؟ فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا^٦ أَهَّلَ بِهِ^٧ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: لَا تُحِلَّ أَنْتَ، فَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ، وَجَعَلَ لَهُ سَبْعًا وَثَلَاثِينَ^٨، وَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ، فَتَنَحَّرَهَا^٩ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بَضْعَةً^{١٠}، فَجَعَلَهَا فِي قِذْرِ وَاحِدَةٍ^{١١}، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَطَبَخَ، فَأَكَلَ^{١٢} مِنْهُ، وَحَسَا^{١٣} مِنَ الْمَرْقِ، وَقَالَ: قَدْ أَكَلْنَا مِنْهَا الْآنَ جَمِيعًا، وَالْمُتَعَةَ^{١٤} خَيْرٌ مِنَ الْقَارِنِ السَّائِقِ، وَخَيْرٌ مِنَ الْحَاجِّ^{١٥} الْمُفْرِدِ.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: أَلَيْلًا^{١٦} أُحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ نَهَارًا؟ فَقَالَ^{١٧}: «نَهَارًا».

١. في العلل: - «من النساء».

٢. في «بس، جن»: - «له».

٣. في «ى، بث، يخ، بقب، جن» والعلل: «بها».

٤. في «ظ»: - «من اليمن».

٥. في العلل: + «ومحرضاً على فاطمة ﷺ».

٦. في «بخ»: «لما».

٧. في الوسائل والعلل: - «به».

٨. في المرأة: «قوله ﷺ: سبعا وثلاثين، لعل أحد الخبرين في العدد محمول على التقية، أو نشأ من سهو الرواة».

٩. في البحار: «ونحرها».

١٠. البضعة: القطعة من اللحم. قال الجوهري: «هذه بالفتح، وأخوانها بالكسر، مثل القطعة»، وضبطه ابن الأثير بالفتح ثم قال: «وقد تكسر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٣ (بضغ).

١١. هكذا في «ظ، بث، يخ، بقب، جد» والواهي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «واحد». ولا تساعده اللغة؛ فإن القِذْر مؤنثة عند الجميع. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٧؛ المصباح المنير، ص ٤٩٢ (قدر).

١٢. في «بس» والعلل: «فأكلا».

١٣. في «جن»: «وحسية».

١٤. في «بخ، بقب»: «فالمُتَعَةُ».

١٥. في العلل: «الحج».

١٦. في «بث» والبحار: «ليلاً» من دون همزة الاستفهام.

١٧. في «بخ، بقب»: «قال».

قُلْتُ: أَيَّةُ سَاعَةٍ؟ قَالَ: «صَلَاةُ الظُّهْرِ».^٢

٧ / ٦٨٥٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ، فَكَتَبَ^٣ إِلَى مَنْ بَلَغَهُ كِتَابُهُ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرِيدُ الْحَجَّ يُؤَدِّنُهُمْ بِذَلِكَ لِيَحْجَّ مَنْ أَطَاقَ الْحَجَّ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ، فَلَمَّا نَزَلَ الشَّجَرَةَ، أَمَرَ النَّاسَ بِتَنْفِ الْإِنِيطِ، وَخَلْقِ الْعَانَةِ، وَالْغُسْلِ، ٢٥٠ / ٤ الشَّجَرَةِ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، أَوْ إِزَارٍ^٤ وَ عِمَامَةٍ يَضَعُهَا^٥ عَلَى عَاتِقِهِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِدَاءٌ، وَ ذَكَرَ أَنَّهُ حَيْثُ لَبَّيْ، قَالَ: لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ^٦ وَ النِّعْمَةَ لَكَ^٧ وَ الْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْثُرُ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ، وَ كَانَ^٨ يَلْبِي كُلَّمَا لَقِيَ زَاكِبًا، أَوْ غَلَا

١. في «ط»: «بِأَيِّ». وفي «ي»، بخ، جد، جن، والوسائل والبحار: «أَيِّ». وفي «بح»: «فِي أَيِّ».

٢. الكافي، كتاب الحج، باب صلاة الإحرام...، صدر ح ٧١٧٩، من قوله: «وَسَأَلْتُهُ أَلَيْكَ أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وفي علل الشرائع، ص ٤١٢، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٤٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٩، صدر ح ٢٥٥٩، معلقاً عن الحلبي، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وَسَأَلْتُهُ أَلَيْكَ أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٩، ح ٢٢٩، عن الحلبي، إلى قوله: «وَهُوَ شَيْءٌ أَمَرَ اللَّهُ فَأَحَلَّ النَّاسَ» وفيه، ص ٩٠، ح ٢٣٠، عن رسول الله ﷺ، من قوله: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ اسْتَقْبَلْتُ إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سَلَ لِلْأَيْدِ». الوافي، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١١٧٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٢، ح ١٤٦٥٧؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٥، ح ١٨.

٣. في «بخ، بف»: «وَكُتِبَ».

٤. في «بخ، بف» والوافي: «وَأَقْبَلَ».

٥. في «ي، بس»: «أَوْ إِزَارَ».

٦. في البحار: «وَيَضَعُهَا».

٧. في المرأة: «قَوْلُهُ ﷺ: إِنَّ الْحَمْدَ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: يَرَوِي بِكسر الهمزة وفتحها، وهما مشهوران عند أهل الحديث. قال الخطَّابي: بالفتح رواية العامة. وقال تغلب: الكسر أجود؛ لأنَّ معناه: إِنَّ الْحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمَعْنَى الْفَتْحِ: لَبَّيْكَ لِهَذَا السَّبَبِ. انْتَهَى. وَنَحْوُهُ رَوَى الْعَلَامَةُ فِي الْمُنْتَهَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «فَكَانَ».

٩. في «ي»: «لَكَ».

أَكْمَهُ^١، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، وَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَ فِي أَذْهَابِ الصَّلَوَاتِ^٢.
 فَلَمَّا دَخَلَ^٣ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنْ أَغْلَاهَا مِنَ الْعَقَبَةِ، وَ خَرَجَ حِينَ خَرَجَ^٤ مِنْ ذِي طُوًى،
 فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ - وَ ذَكَرَ ابْنَ سِنَانٍ أَنَّهُ بَابُ بَنِي شَيْبَةَ -
 فَحَمِدَ اللَّهَ، وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، وَ صَلَّى عَلَى أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ، فَاسْتَلَمَهُ، فَلَمَّا
 طَافَ بِالْبَيْتِ، صَلَّى^٥ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٦، وَ دَخَلَ^٧ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ مِنْهَا، ثُمَّ
 قَالَ^٨: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَ رِزْقًا وَاسِعًا، وَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سَقَمٍ، فَجَعَلَ
 يَقُولُ ذَلِكَ وَ هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: لِيَكُنْ آخِرُ عَهْدِكُمْ بِالْكَعْبَةِ اسْتِلامَ
 الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ.

ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ قَالَ: أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ^٩ بِهِ، ثُمَّ صَعِدَ عَلَى^{١٠} الصَّفَا، فَقَامَ
 عَلَيْهِ^{١١} مِقْدَارَ مَا يَقْرَأُ الْإِنْسَانُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ^{١٢}.

٨ / ٦٨٥٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُسَّاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٤} بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَ سِتِّينَ،

١. الأكمة: تل، أو هو الموضع الذي هو أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، أو هو شرفة
 كالرابية، وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد، وربما غلظ وربما لم يغلط. وقيل غير ذلك. راجع: لسان
 العرب، ج ١٢، ص ٢٠؛ المصباح المنير، ص ١٨ (أكم).

٢. في «ظ، ي» والوسائل: «الصلاة».

٣. في «يج»: «من».

٤. في «جن»: «حين خرج».

٥. في «بث، بف» والوافي: «وصلّى».

٦. في الوافي: «دخل» بدون الواو.

٧. في الوسائل: «وقال».

٨. في «ظ، يخ»: «لله».

٩. في «يج، يخ، بف»: «إلى».

١٠. في «بث، بف» والوافي: «عليها».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٨، معلقاً عن النضر بن سويد، من قوله: «ذكر أنه حيث لبى قال: لبّيك» إلى

قوله: «وفي أذهاب الصلوات» مع اختلاف يسير. قرب الأستاذ، ص ١٦٢، ح ٥٩٢، بسند آخر، من قوله: «ذكر أنه

حيث لبى قال: لبّيك» إلى قوله: «يكثّر من ذي الممارج» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ١٧٨، ح ١١٧٢٤؛

الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٣، ح ١٤٦٥٨؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٦، ح ١٩.

وَنَحَرَ عَلِيًّا ۖ مَا غَبَرُ^١.

قُلْتُ: سَبْعًا^٢ وَثَلَاثِينَ^٣؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٦٨٥٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

و^٤ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۖ قَالَ: «الَّذِي كَانَ عَلَى بَذَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاجِيَةً بَنُ جُنْدَبٍ الْخَزَاعِيُّ الْأَسْلَمِيُّ^٥، وَالَّذِي خَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَزَّائَةَ^٦ بَنِ نَضْرٍ^٧ بَنِ عَوْفٍ^٨ بَنِ عَوِيَجٍ بَنِ عَدِيٍّ بَنِ كَعْبٍ».

قَالَ: «وَلَمَّا كَانَ فِي حَجَّةٍ^٩ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْلُقُهُ، قَالَتْ قُرَيْشٌ: أَيْ مَعْمَرٍ،

١. في «بخ» وحاشية «ي»: «قبر». وفي «بس»: «عبر». وقوله: «ما غبر» أي ما بقي؛ يقال: غَبَرَ الشيءُ يُغْبَرُ، أي بقي. والغابر: الباقي. وَغَبَرُ الشيءُ: بَقِيَّتُهُ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥: النهاية، ج ٣، ص ٣٣٨ (غبر). وفي المرأة: «قوله ﷺ ما غبر، أي ما بقي، أو ما مضى ذكره. والأول أظهر».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار، ج ٢١. وفي المطبوع: «سبعة». وفي حاشية «بث»: «ستًا».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٧٩، ح ١١٧٢٥: الوسائل، ج ١٤، ص ١٥١، ح ١٨٨٤٥: البحار، ج ٢١، ص ٣٩٧، ح ٢٠؛ وفيه، ح ٣٨، ص ٧٢، ديل ح ١، إلى قوله: «ونحَرَ عليًّا ﷺ ما غبر».

٤. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. في «ظ»: «الذي».

٦. في التهذيب: + «والذي خلق رأس النبي ﷺ يوم الحديبية خراش بن أمية الخزاعي».

٧. في «ظ، ي، جن» والبحار: «حراة». وفي حاشية «بف» والفقير: «حارث». وفي التهذيب: «حارثة».

٨. في التهذيب: «نضر».

٩. في «ظ، ي، بع، بخ، جد، جن» والبحار: «غوث». هذا، والظاهر أن معمرًا هذا، هو معمر بن عبدالله بن نضلة

بن عبد الغزى بن حراث بن عوف بن عبد بن عويج بن كعب القرشي العدوي. راجع: الاستيعاب، ج ٣،

ص ٤٨٦، والرقم ٢٤٩٧: أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٢٧، الرقم ٥٠٤٨. لاحظ أيضاً: تهذيب الكمال، ج ٢٨،

ص ٣١٤، الرقم ٦١٠٦.

١٠. في «ظ، بس، جد»: «حجر». وفي الوافي: «حجته».

أَذَّنَ^١ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِكَ، وَفِي يَدِكَ الْمَوْسَى^٢، فَقَالَ مَعْمَرٌ: وَاللَّهِ، إِنِّي لِأَعْدُهُ مِنَ اللَّهِ فَضْلاً عَظِيماً عَلَيَّ».

قَالَ: «وَكَانَ مَعْمَرٌ هُوَ الَّذِي يَزْحَلُ^٣ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

يَا مَعْمَرُ، إِنَّ الرَّحْلَ^٤ اللَّيْلَةَ لَمُسْتَرْخَى^٥، فَقَالَ مَعْمَرٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، لَقَدْ شَدَدْتُهُ كَمَا ٣٥١/٤
كُنْتُ أَشَدَّهُ، وَ لَكِنْ بَغْضٌ مِّنْ حَسَدِنِي مَكَانِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَادَ أَنْ تَسْتَبْدِلَ^٦
بِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ^٧».

١٠ / ٦٨٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . عَنْ أَبِيهِ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ،

١. في الوافي: «إذن، بكسر الهمزة وفتح المعجمة، وربما يصبط بصمهما... وكان قريشاً كانوا بما قالوا عن قدرة معمر على قتل رسول الله ﷺ، وتمنوا أن لو كانوا مكانه فقتلوه وربما يوجد في بعض نسخ الكافي: أذى، بدل إذن، والمعنى حينئذ أن ما يوجب الأذى من شعر الرأس وشعثه منه ﷺ في يدك، كأنه تعبير منهم إتياء بهذا الفعل في حسبه ونسبه. وهذا أوفق للجواب من الأول». وفي المرأة: «قوله ﷺ: أذن رسول الله، يحتمل أن يكون بصم الهمزة والذال، أي رأسه في يدك، ويمكن أن يقرأ بكسر الهمزة وفتح الذال، أي في هذا الوقت هو ﷺ في يدك».

٢. «الموسى»: ما يحلق به، وآلة الحديد. قيل: وزنه مُفْعَل. من أوسى رأسه، إذا حلقه بالموسى، والميم زائدة فهو من وسى. وقيل: وزنه فعلى وزان حبل، والميم أصلية، فهو من موسى. وعلى الأول يصرف. وعلى الثاني لا يصرف، لألف التانيث المقصورة. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٣؛ المصباح المنير، ص ٥٨٥ (موس).

٣. «يرحل» أي يشد الرحل، وهو ما يستصحب من الأثاث، يقال: رحلت البعير أرحله رحلاً، إذا شددت على ظهره رحله. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧٠٧؛ المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).

٤. في «بح» و«بح»: «الرجل».

٥. «لمسترخى» أي مسترسل، يقال: أرخيت الستر وغيره، إذا أرسلته فاسترخى. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣١٤؛ المصباح المنير، ص ٢٢٤ (رخو). ٦. في «بس» و«بف»: «أن يستبدل».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٨٩، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٢٢٩٣، معلقاً عن معاوية به عمار، إلى قوله: «لأعده من الله فضلاً عظيماً علي» مع اختلاف بسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ١٧٩، ح ١١٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٢٧، ذيل ح ١٩٠٥٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٨.

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ثَلَاثَ عُمَرٍ مُفْتَرِقَاتٍ: عُمْرَةً فِي^١ ذِي الْقَعْدَةِ، أَهْلًا مِنْ عُسْفَانَ^٢، وَهِيَ عُمْرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ؛ وَ عُمْرَةً^٣ أَهْلًا مِنْ الْجُحْفَةِ، وَهِيَ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ^٤؛ وَ عُمْرَةً أَهْلًا^٥ مِنَ الْجِعْفَرَانَةِ^٦ بَعْدَ مَا رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ^٧ مِنْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ^٨».

٦٨٥٩ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله غَيْرَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، عِشْرِينَ حَجَّةً»^٩.

١. في «ظ، س، جد، جن» والوسائل: - «في».

٢. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على مرحلتين من مكة». وقال الفتيوي: «عسفان: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤث ... وبه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي منهلة - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عسف).

٣. في «جد»: «لعمرة».

٤. في الوافي: «إنما قضى صلى الله عليه وآله العمرة؛ لأنه صد في عام الحديبية عن العمرة، فأحل منها بنهر البدن، ثم قضاها من قابل».

٥. في الوسائل: - «أهل».

٦. في «بف»: + «آه».

٧. في «بخ»: - «من الطائف».

٨. في حاشية «بث»: «خير».

٩. الخصال، ص ٢٠٠، باب الأربعة، ح ١١، بسند آخر عن ابن عباس، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٢٩٤٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٨، ح ١١٧١٨؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤١؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٠، ح ٢٩.

١٠. الكافي، كتاب الحج، باب حج النبي صلى الله عليه وآله، ح ٦٨٥١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٠؛ وص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «حج رسول الله صلى الله عليه وآله عشرين حجة». الوافي، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ١١٧١٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٥، ح ١٤٤١٩؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٠، ح ٣٠.

٦٨٦٠ / ١٢ . سَهْلُ بْنُ زَيْدٍ^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عِيسَى الْفَرَّاءِ^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرِينَ حَجَّةً^٤ مُسْتَسْرَةً^٥، كُلُّهَا^٦ ٢٥٢/٤
يَمُرُّ بِالْمَاءِ مَتِينٍ، فَيَنْزِلُ، فَيَبُولُ^٧».

٦٨٦١ / ١٣ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ جَمِيعاً،

عَنْ أَبَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «اِغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَضَى

الْحُدَيْبِيَّةَ مِنْ قَابِلٍ، وَ مِنْ الْجَعْرَانَةِ حِينَ أَقْبَلَ مِنَ الطَّائِفِ ثَلَاثَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي

الْقَعْدَةِ^٨».

٦٨٦٢ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

١. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، ب، ج، د» والوسائل والبحار. وفي «بس، جن» والمطبوع: - «بن زياد». ثم إن السند معلق على ساقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٢. في «بخ»: - «الفرء».

٣. في «بخ»: - «حجة». وفي بعض الروايات: «عشر حجّات»، فإننا قد نقلنا وجه الجمع ووجه استسرار الحج من الوافي والمرأة ذيل الحديث الثاني من باب حج النبي ﷺ، إن شئت فراجع هناك.

٤. في «بس»: «مسترة». وفي الوافي عن بعض النسخ: «مسترة».

٥. في الوافي: «في كلها». ٦. في «ي، بخ» والوافي: «ويبول».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب حج النبي ﷺ، ح ٦٨٥٠، والتهذيب، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١٥٤٢، بسندهما عن الحسن

بن علي، عن عيسى الفراء، عن عبدالله بن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٩٠، وفيه هكذا: «عن

أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عيسى الفراء، عن ابن أبي يعفور أو عن زرارة - الشك من

الحسن - عن أبي عبدالله ﷺ...». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٨، صدر ح ٢٢٩٢، وعلل الشرائع، ص ٤٤٩، صدر

ح ١، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢٩١، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي كل

المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١١٧١٦، الوسائل، ج ١١، ص ١٢٥، ح ١٤٤١٨، و

ج ١٤، ص ٩، ذيل ح ١٨٤٥٥، البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣١.

٨. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٨، ح ١١٧١٧، الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤٢، البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ذُكِرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اغْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ثَلَاثَ عُمَرٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُوَافِقُ^١ عُمُرَتُهُ ذَا الْقَعْدَةِ^٢».

٢٨ - بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَتَوَابِهِمَا

٦٨٦٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ خَالِدِ الْقَلَانِسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: حُجُّوا وَاعْتَمِرُوا تَصِحَّ أَبْدَانُكُمْ، وَتَنْتَسِعَ أَرْزَاقُكُمْ، وَتَكْفُونَ مَوُونَاتٍ عِيَالَيْكُمْ^٤».

وَقَالَ: الْحَاجُّ مَغْفُورٌ لَهُ، وَمَوْجُوبٌ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمُسْتَأْنَفٌ لَهُ^٥ الْعَمَلُ، وَمَحْفُوظٌ^٦ فِي أَهْلِهِ وَوَالِدِهِ^٧.

٦٨٦٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ^٩، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

١. في الوافي والوسائل: «توافق». ٢. في «ظ، بث، جد»: «ذي القعدة».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١١٧١٩؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٢٤٣؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٣.

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «بح» والمطبوع: «عِيَالِكُمْ».

٥. في «بخ» والوافي: «به». ٦. في «بح»: «له».

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٢١: «الظاهر أَنَّ المراد أَنَّهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ؛ صَنَفٌ يَغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَهُوَ مُوجِبٌ لَهُ الْجَنَّةُ. وَصَنَفٌ يَغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَيَكْتَبُ عَلَيْهِ فِي بَقِيَّةِ عَمَرِهِ. وَصَنَفٌ لَا يَغْفَرُ لَهُ، وَلَكِنْ يَحْفَظُ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ».

٨. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ٣، بسند آخر، إلى قوله: «مَوُونَاتٍ عِيَالَاتِكُمْ» مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٣٤٥، كتاب السفر، ح ٢؛ والفقيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٣٨٧. الوافي، ج ١٢، ص ٢١١، ح ١١٧٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١٣.

٩. في التهذيب: - «عن سيف بن عميرة». لكن الظاهر ثبوته؛ فقد تكررت في الأسناد رواية علي بن الحكم عن سيف [بن عميرة] عن عبد الأعلى [بن أعين]، وتقدم ذيل الخبر في الكافي، ح ٢٥٦٨، عن علي بن الحكم، عن

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، مُبَرِّأً مِنَ الْكِبَرِ، رَجَعَ^١ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ^٢ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، ثُمَّ قَرَأَ: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى»^٣.

قُلْتُ: مَا الْكِبَرُ؟

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ أَكْبَرَ الْكِبَرِ غَمُصُ الْخَلْقِ^٤، وَ سَفَهَ الْحَقِّ^٥.

٢٥٣/٤

قُلْتُ: مَا غَمُصُ الْخَلْقِ^٦، وَ سَفَهَ الْحَقِّ^٧؟

قَالَ: يَجْهَلُ^٨ الْحَقَّ، وَ يَطْعُنُ^٩ عَلَى أَهْلِهِ^{١٠}، وَ مَنْ^{١١} فَعَلَ ذَلِكَ، نَازَعَ^{١٢} اللَّهَ

« سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى بن أعين. وأما رواية علي بن الحكم عن عبد الأعلى مباشرة، فلم تثبت. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٣٩، و ص ٥٤٨.

١. في «بح»: «خرج». ٢. في «بح»: «كيوم» بدل «كهينة يوم». وفي «بخ»: «يوم».

٣. البقرة (٢): ١٩٩. وفي الوافي: «قراءته» الآية بعد حديثه يفيد أن معنى الآية خروجه بالنفر عن الإثم، سواء تعجل في النفر أو تأخر، وهو أحد تفاسير الآية كما ورد في حديث آخر عنهم عليهم السلام في تفسيرها: يرجع ولا ذنب له. ولها تفاسير أخر تأتي في محلها، ومنها أن المراد نفي الإثم بتعجله وتأخره في نفيه ردًا على أهل الجاهلية؛ فإن منهم من أثم المتعجل ومنهم من أثم المتأخر.

٤. في «بخ» والتهذيب: «الحق». و«غمص الخلق»: احتقارهم واستصغارهم؛ يقال: غَمَصَهُ يَغْمِصُهُ غَمَصًا واعتصمه، أي استصغره واحتقره ولم يره شيئاً. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمص).

٥. «سفه الحق»: الجهل به. وقيل: الجهل به وعدم الفكر فيها. قال ابن الأثير: «والسفه في الأصل: الخفة والطيش. وسفه فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. والسفيه: الجاهل»، ثم نقل عن الزمخشري وجهين في إضافة السفه إلى الحق بقوله: «قال: وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون على حذف الجار وإيصال الفعل، كأن الأصل: سفه على الحق. والثاني: أن يضمن معنى فعل متعد كجهل، والمعنى: الاستخفاف بالحق وأن لا يراه على ما هو عليه من الريحان والرزانة». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦؛ المصباح المنير، ص ٢٨٠ (سفه).

٦. في الكافي، ج ٢٥٦٨ والتهذيب والمعاني، ص ٢٤٢، ح ٥: «وما».

٧. في «بخ» والتهذيب: «الحق». ٨. في «ظ، بث، بف، جد»: «تجهل».

٩. في «ط، بف، جد»: «وطعن». ١٠. في الوافي: «قال».

١١. في الوسائل، ج ١٤٣٢٧ والكافي، ج ٢٥٦٨: «فمن».

١٢. في الكافي، ج ٢٥٦٨ المعاني، ص ٢٤٢، ح ٥: «فقد نازع».

رَدَاةً^١.

٦٨٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «ضَمَانُ الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ عَلَى اللَّهِ، إِنْ أُنْقِذَهُ بَلَّغَهُ أَهْلَهُ، وَإِنْ أَمَاتَهُ أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ»^٢.

٦٨٦٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: الْحَجَّةُ ثَوَابُهَا الْجَنَّةُ، وَالْعُمْرَةُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ ذَنْبٍ»^٤.

٦٨٦٧ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبير، ح ٢٥٦٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «إِنْ أَعْظَمَ الْكَبِيرَ». التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩، معلقاً عن الكليني. وفي معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف، عن عبد الأعلى بن أعين، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «إِنْ أَعْظَمَ الْكَبِيرَ». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبير، ح ٢٥٧١، من قوله: «إِنْ أَعْظَمَ الْكَبِيرَ» مع اختلاف يسير. وفيه، نفس الباب، ح ٢٥٦٧، تمام الرواية هكذا: «الْكَبِيرُ أَنْ تَغْمَصَ النَّاسَ وَتُسْفِهَ الْحَقَّ» وفي الأخيرين بسندهما عن عبد الأعلى؛ عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٤٧ مرسلًا، وفي الأخيرين من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦، والفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٢، وتحف العقول، ص ٣١٣. الوافي، ج ١٢، ص ٢١١، ح ١١٧٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٤٣٢٧.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٢، مرسلًا عن الباقر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٢، ح ١١٧٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٥، ح ١٤٣٣١. ٣. في الوافي: «كُلٌّ».

٤. الجعفریات، ص ٦٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٣٠، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١١٧٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٦، ح ١٤٣٣٢.

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بن، بس، يف، جد، جر، جن» والوسائل. وفي المطبوع: «عمرو». والرجل

إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي قَدْ وَطَنْتُ نَفْسِي عَلَى لُزُومِ الْحَجِّ كُلِّ عَامٍ بِنَفْسِي، أَوْ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي بِمَالِي.

فَقَالَ: «وَقَدْ غَزَمْتَ عَلَى ذَلِكَ؟».

قَالَ: قُلْتُ^٢: نَعَمْ.

قَالَ: «إِنْ فَعَلْتَ، فَأَيُّنَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ^٣، أَوْ أَبْشَرَ^٤ بِكَثْرَةِ الْمَالِ^٥».

٦٨٦٨ / ٦. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحُجَّاجُ يَضْذَرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صِنْفٍ يُغْتَقُ مِنَ النَّارِ، وَ صِنْفٍ يَخْرُجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَةِ^٦ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَ صِنْفٍ يُحْفَظُ^٧ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ، فَذَلِكَ^٨ أَذْنَى مَا يَرْجِعُ بِهِ الْحَاجُّ»^٩.

«مجهول لم نعرفه».

١. في «بح»: «قد».

٢. في الوسائل: «فقلت».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «فأيقن بكثرة المال». وفي «بس» وحاشية «جد» والوافي: «والبنين».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «فأبشُر». وفي «ي» وثواب الأعمال: «وأبشُر».

٥. في «ظ» والوسائل: «والبنين».

٦. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ٤، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢٢١٥، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١١٧٥١، الوسائل، ج ١١، ص ١٣٣، ح ١٤٤٤٧.

٧. في الوافي: «كهَيْئَتِهِ».

٨. في «بخ»: «يحفظه». وفي النوادر والمقنعة: «يخلف».

٩. في «بح» والوافي: «فذلك».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير، عن معاوية بن عمار. التهذيب، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٩، بسنده عن معاوية بن عمار: النوادر للأشعري، ص ١٣٧، ضمن ح ٣٥٧، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة، و ثوابهما، ح ٦٩٠٢، بسند آخر. المقنعة، ص ٣٨٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٢، الوسائل، ج ١١، ص ٩٣، ح ١٤٣٢٨.

٦٨٦٩/٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَيَذْكُرُ الْحَجَّ، فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ أَخَذَ الْجِهَادَيْنِ، هُوَ جِهَادُ الضُّعَفَاءِ، وَنَحْنُ الضُّعَفَاءُ^٢؛ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا الصَّلَاةُ، وَفِي الْحَجِّ هَاهُنَا^٣ صَلَاةٌ، وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ قِبَلَكُمْ^٤ حَجٌّ، لَا تَدْعِي الْحَجَّ وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَيْهِ، أَمَا تَرَى أَنَّهُ يَشَعْتُ فِيهِ^٥ رَأْسُكَ^٦، وَيَقْشَفُ^٧ فِيهِ جُلْدُكَ^٨، وَيَمْتَنِعُ^٩ فِيهِ

١. في الوسائل: «عن عبد الله بن سنان». والظاهر زيادته؛ فإننا لم نجد رواية عبد الله بن سنان عن الكاهلي في موضع.

٢. في الوافي: «الجهاد جهادان: جهاد مع العدو الظاهر، وهو أهل الحرب. وجهاد مع العدو الباطن، وهو النفس... والضعفاء: هم الذين لا يتأتى لهم مقاومة العدو الظاهر كما ينبغي، وأنتمنا عليهم السلام كانوا كذلك، ولذا قال: ونحن الضعفاء. وإنما قلنا: إنهم كانوا كذلك لأن العدو الظاهر كانوا يومئذ صنفين: صنف كانوا يدعون الإسلام، وهم كانوا أكثر من أن يمكن معهم المقاومة مع قلة الأنصار. وصنف كانوا من الكفار، ولكن الجهاد معهم إنما كان يتأتى لمن كان تابعاً لأئمة الجور الغير العارفين بوظائف الجهاد ولا العاملين بها الذين ليسوا بأهل للجهاد ولا كرامة ولا يتبعون أهلهم فيه، فسقط الجهاد عن أنتمنا عليهم السلام لهذه العلة».

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، بف، جد، جن» والوافي. وفي المطبوع والوسائل وتفسير العياشي والعلل: «لهاهنا». وفي «يح، يخ»: «هنا».

٤. في العلل: - «قبلكم».

٥. هكذا في «بث، يح، يخ، بس، بف، جن» والوافي والوسائل وتفسير العياشي والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فيه».

٦. «يشعث فيه رأسك» أي يغبر: من الشَّعْتُ، وهو مصدر الأشعث وهو المغبر الرأس. ويقال: شعْتُ الشعر شَعْتًا فهو شَعِيت، من باب تعب، أي تعبر وتلبّد؛ لقلة تعهده بالدهن، ورجل أشعث وامرأة شعناء. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٥؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

٧. في «يح، بف»: «وتقشف».

٨. «يقشف فيه جلدك» أي يقدر: من القَشَف. وهو القَدَر على الجلد، ورثاة الهيئة، وسوء الحال؛ يقال: قشف الرجل، من باب تعب، أي لم يتعهد النظافة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٢؛ المصباح المنير، ص ٥٠٣ (قشف).

٩. في «ظ»: «وممتنع». وفي «ي، يح، يخ، بس، جن» والوافي والوسائل والعلل: «ومتنع».

مِنَ النَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّا نَحْنُ هَاهُنَا^١، وَنَحْنُ قَرِيبٌ، وَ لَنَا مِيَاةٌ مُتَّصِلَةٌ، مَا نَبْلُغُ الْحَجَّ حَتَّى يَشُقَّ عَلَيْنَا، فَكَيْفَ أَنْتُمْ فِي بَعْدِ الْبِلَادِ، وَ مَا^٢ مِنْ مَلِكٍ وَ لَا سَوْقَةٍ^٣ يَصِلُ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ فِي تَغْيِيرِ مَطْعَمٍ، أَوْ مَشْرَبٍ، أَوْ رِيحٍ، أَوْ شَمْسٍ، لَا يَسْتَطِيعُ رَدَّهَا، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ^٤ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا يَشِقُّ الْأَنْفُسُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوُفٌ رَحِيمٌ»^٥.

٦٨٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رُبَيْعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنِ الْقُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٧ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَخَالِفُ الْفَقْرُ وَالْحَمَى

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «لها هنا». وفي «بخ»: «هنا».

٢. في «بخ» والوافي. «ولا».

٣. قال الجوهري: «السوقة: خلاف الملك ... يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر». وقال ابن الأنثير: «السوقة من الناس: الرعية ومن دون الملك، وكثير من الناس يظنون أن السوقة أهل الأسواق». راجع:

الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٢٤ (سوق).

٤. في «ظ»، بخ، جد، جن، وحاشية «بخ» والوافي: «قول الله».

٥. النحل (١٦): ٧. وقال الشيخ الطبرسي ذيل الآية الشريفة: «وتحمل أثقالكم: أي أمتعتكم» إلى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِتَلْفِيهِ إِلَّا يَشِقُّ الْأَنْفُسُ أي وتحمل الإبل وبعض البقر أحمالكم الثقيلة إلى بلد بعيدة، لا يمكنكم أن تبلغوه من دون الأحمال إلا بكلية ومشقة تلحق أنفسكم، فكيف تبلغونه مع الأحمال لولا أن الله تعالى سخر هذه الأنعام لكم حتى حملت أثقالكم إلى أين شئتم». مجمع البيان، ج ٦، ص ١٤٠.

٦. علل الشرائع، ص ٤٥٧، ج ٢، بسنده عن الكاهلي. وفي الكافي، كتاب الحج، باب فصل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٩٠، والتهديب، ج ٥، ص ٢٢، باب ثواب الحج، ح ٦٤، بسند آخر، إلى قوله: «ونحن الضعفاء». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٥، عن الكاهلي؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٤، مراسلاً عن الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، إلى قوله: «ونحن الضعفاء» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٤؛ والجعفریات، ص ٦٧؛ وتحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١ و ٤٠٣؛ وثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٤. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٩، الوسائل، ج ٤، ص ٣٩، ح ٤٤٥٥، وتمام الرواية فيه: «أما إنه ليس شيء أفضل من الحج إلا الصلاة»؛ وج ١١، ص ١١٠، ح ١٤٣٧٩.

٧. في «ف»: «بن عبد الله».

٨. في «بس»: «لا يقارن». والمحالفة: المعاهدة والملازمة، من قولهم: حالفه، أي عاهده ولازمه. راجع: ج

مُذْمِنٌ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.^٢

٦٨٧١ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْكَافٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْحَاجَّ إِذَا أَخَذَ^٣ فِي جَهَازِهِ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً فِي شَيْءٍ مِنْ جَهَازِهِ^٥ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ جَهَازِهِ مَتَى مَا فَرَّغَ، فَإِذَا اسْتَقَلَّتْ^٦ بِهِ رَاحِلَتُهُ، لَمْ تَضَعْ^٧ خُفًّا وَ لَمْ تَرْفَعْ^٨، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَقْضِيَ نُسْكَهَ، فَإِذَا قُضِيَ نُسْكَهَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ، وَكَانَ ذَا الْحِجَّةِ^٩ وَالْمُحَرَّمِ^{١٠} وَ صَفَرَ وَ شَهْرَ رَيْبِعِ الْأَوَّلِ^{١١} أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ تُكْتَبُ^{١٢} لَهُ الْحَسَنَاتُ، وَ لَا تُكْتَبُ^{١٣} عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِمَوْجِبَةٍ^{١٤}،

١. لسان العرب، ج ٩، ص ٥٣: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٠ (حلف).

٢. المُذْمِن: الملام؛ يقال: أذمن فلان كذا إيماناً، أي واطبه ولازمه. ومنه: مذمن الخمر، وهو الذي يعاقر شربها ويلزمه ولا ينفك عنه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٣٥؛ المصباح المنير، ص ٢٠٠ (دمن).

٣. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٩٥، بسنده عن ربعي بن عبد الله، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٣، ح ١٤٤٤٨.

٤. في «بح»: «دخل».

٥. في التهذيب، ح ٥٥: «في شيء من جهازه».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والمرأة والوسائل والتهذيب، ح ٥٥. وفي «بخ» والمطبوع: «استقبلت». «واستقبلت به» أي حملته ورفعته؛ يقال: أقل الشيء يُقْلَهُ، واستقله يستقله: إذا رفعه وحمله.

راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠٤؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦٥ (قلل).

٧. في التهذيب، ح ٥٥: «لم ترفع».

٨. في التهذيب، ح ٥٥: «ولم تضعه».

٩. في «بس»: «وكان في ذي الحجة». وفي الوافي: «وكان ذا الحجة»، يعني وكان الحاج في هذه الأشهر.

١٠. في «بس، جد»: «ومحرم».

١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: ربيع الأول، لعل المراد مع بعض ربيع الآخر، كما ورد في روايات أخرى».

١٢. في «ظ، بح، بخ، بف» والوافي: «يكتب الله». وفي «ي، بث، بس، جد»: «يكتب».

١٣. في «ظ، ي، بث، بح، بس، جد» والوافي: «ولا يكتب».

١٤. في الوافي: «الموجبة: ما يوجب النار من الذنوب»، واستظهر العلامة المجلسي أيضاً في المرأة بعد ما ذكر

فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ^١، خَلِطَ بِالنَّاسِ^٢.^٣

٦٨٧٢ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٤: لِأَيِّ شَيْءٍ صَارَ الْحَاجُّ لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ الذَّنْبُ^٥ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ^٦؟

قَالَ^٧: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَبَاحَ الْمُشْرِكِينَ^٨ الْحَرَمَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ يَقُولُ:
«فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ^٩ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»^{١٠} ثُمَّ وَهَبَ لِمَنْ يَخُجُ^{١١} مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْبَيْتَ الذُّنُوبِ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»^{١٢}.

«وجهاً آخر يقوله: «أو الأقوال والأفعال الموجبة للكفر».

١. في «بح»^١ «أشهر».
٢. في الوافي: «خلط بالناس، أي صار حكمه حكمهم».
٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٩، ح ٥٥، بسنده عن سعد الإسكاف. المحاسن، ص ٦٣، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر^٢. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٩، ضمن ح ٥٦: «وثواب الأعمال، ص ٧٠، صدر ح ٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه^٣ عن رسول الله^٤، إلى قوله: «كتب الله عز وجل له مثل ذلك» مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨٧، مراسلاً، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٦، ح ١٤٣٣٤.
٤. هكذا في «ظ، بث، بخ، بس، بف، جد» والوسائل. وفي «ي، بح، جن» والمطبوع: «حسين».
٥. في الوسائل: «لا تكتب عليه الذنوب».
٦. في المحاسن: «من يوم يحلق رأسه».
٧. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فقال».
٨. في الوسائل والمحاسن والعيون: «للمشركين».
٩. في «بخ، بف»: «- لافي».
١٠. في المرأة: «قوله تعالى: «فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ» هي أشهر السياحة وليس في أشهر الحرم، وذلك أن رسول الله^٥ لما بعث سورة البراءة مع أمير المؤمنين^٦ إلى مكة أمره أن ينبذ إلى المشركين عهودهم، ويمهلهم بعده أربعة أشهر؛ ليرجعوا إلى بلادهم وأماكنهم، وذلك من يوم النحر في تلك السنة، العاشر من ربيع الآخر».
١١. التوبة (٩): ٢.
١٢. في المحاسن والعيون والعلل: «حج».
١٣. المحاسن، ص ٣٣٥، كتاب العلل، ح ١٠٧؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٨٣، ح ٢٣، بسندهما عن الحسين بن

- ٦٨٧٣ / ١١. أَحْمَدُ^١، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «الْحَاجُّ لَا يَزَالُ عَلَيْهِ نُورُ الْحَجِّ مَا لَمْ يَلْمَ بِذَنْبٍ^٣».
- ٦٨٧٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَرَّاءِ، قَالَ:
سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ^٤ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٥: تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالدُّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ»^٦.
- ٦٨٧٥ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

خالد: علل الشرائع، ص ٤٤٣، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله^٢، تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٥، ح ١١، عن جعفر بن أحمد، عن علي بن محمد بن شجاع، عن أصحابنا، عن أبي عبد الله^٢، مع اختلاف الفقيه، ج ٢، ص ١٩٨، ذيل ح ٢١٣٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٠٩، ح ١١٧٤٤، الوسائل، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٤٣٣٥.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.
٢. «ما لم يلم بذنب» أي لم يقارب؛ من الإلمام، وهو مقارنة الذنب. وقيل: من اللُثم، وهو مقارنة المعصية من غير إيقاع فعل. وقيل: هو من اللثم بمعنى صغار الذنوب. أو المعنى: ما لم يفعله، من قولهم: ألم الرجل بالقوم إماماً، إذا أتاهم فنزل بهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٧٢، لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٩ (لم).
٣. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٣، عن عبد الله بن محمد الحجّال رفعه، من دون الإسناد إلى المعصوم^٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم^٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١١٧٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٨، ح ١٤٣٣٩.
٤. في المرأة: «قوله^٢: تابعوا بين الحج والعمرة، أي افعلوا الحج بعد العمرة، والعمرة بعد الحج، أو اتنوا بهما مكرراً».

٥. «الكبير» - بالكسر -: كبير الحداد، وهو زق - وهو وعاء - أو جلد غليظ ذو جافات ينمخ به الحداد النار وأما المبني من الطين فهو الكؤور بالواو. وأما ابن الأثير فإنه أطلق الكبير على المبني من الطين. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨١١؛ النهاية، ج ٤، ص ٢١٧ (كبر).
٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٦٥؛ والنوادر للأشعري، ص ١٣٩، ح ٣٥٩، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٢١، صدر ح ٦٠، بسند آخر عن الرضا^٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٣٨، مرسلاً عن رسول الله^٢، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. تحف العقول، ص ١٤٩، ضمن خطبة الديباج، عن علي^٢. نهج البلاغة، ص ١٦٣، ضمن الخطبة ١١٠، وفي الأخيرين إلى قوله: «ينفيان الفقر والذنوب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٦٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٣، ح ١٤٤١٣.

عِمْرَان، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ سَوْقَانِ مِنْ أَسْوَاقِ الْآخِرَةِ، اللَّازِمُ لَهُمَا فِي ضَمَانِ^١ اللَّهِ، إِنْ أَبْقَاهُ أَدَاهُ إِلَى عِيَالِهِ^٢، وَإِنْ أَمَاتَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ^٣».

٦٨٧٦ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ وَفْدُ اللَّهِ، إِنْ سَأَلُوهُ أُعْطَاهُمْ، وَإِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ شَفَعُوا شَفَعَهُمْ، وَإِنْ سَكَتُوا ابْتَدَأَهُمْ، وَيَعْوِضُونَ بِالدَّرْهِمِ أَلْفَ أَلْفٍ^٥ دِرْهِمٍ^٦».

٦٨٧٧ / ١٥. وَعَنْهُ^٧، عَنِ الْمُؤْمِنِ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

١. في الفقيه: «أضياف».

٢. في الفقيه: «أبقاء ولا ذنب له» بدل «أداء إلى عياله».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٧٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٢، مرسلأ عن الباقر عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٤.

٤. الزُّفْد، قال الراغب: «هم الذين يقدمون على الملوك مستنجزين الحوائج». وقال ابن الأثير: «هم القوم يجتمعون ويردون البلاد. وكذلك الذين يقصدون الأمراء بزيارة واسترفاد وانتجاع وغير ذلك». راجع: المفردات للراغب، ص ٨٧٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

٥. في «بيح، بس، جد» والوسائل: - «ألف».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧١، معلقاً عن الكليني. راجع: مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ح ٢؛ والخصال، ص ٦٣٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٢؛ وتحف العقول، ص ٦ و ١٢٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١١٧٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٤٣٤٠.

٧. الضمير راجع إلى محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٨. هكذا في «ظ، بيح، بف، جد» والوافي و ظاهر الوسائل. وفي «ي، ث، بيح، بس، جن» والمطبوع: «عن عبد المؤمن».

والمراد من المؤمن، هو زكريا بن محمد المؤمن الذي روى محمد بن عيسى بن عبيد كتابه، ومز ذكره في السند السابق بعنوان زكريا المؤمن. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٢، الرقم ٤٥٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دِرْهَمٌ تُنْفِقُهُ فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ عِشْرِينَ^١ أَلْفٍ دِرْهَمٍ تُنْفِقُهَا فِي حَقٍّ^٢».

٢٥٦/٤ ١٦ / ٦٨٧٨. وَ عَنْهُ^٣، عَنِ الْمُؤْمِنِ^٤، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْجَصَّاصِ، عَنْ عُدَّافِرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا يَمْنَعُكَ مِنَ الْحَجِّ فِي كُلِّ سَنَةٍ^٥؟».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَلَيْعَالٌ.

قَالَ^٦: فَقَالَ: «إِذَا مِتَّ فَمَنْ لِعِيَالِكَ؟ أَطْعِمُ عِيَالَكَ الْخَلَّ وَالزَّيْتِ، وَ حُجَّ بِهِمْ^٧ كُلَّ سَنَةٍ^٨».

١٧ / ٦٨٧٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ رَوَاةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: بَادِرُوا بِالسَّلَامِ عَلَى الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ وَ مَصَافَحَتِهِمْ مِنْ^٩ قَبْلِ أَنْ تَخَالِطَهُمُ الدُّنُوبُ^{١٠}».

١. في الفقيه والتهذيب والمحاسن. «ألفي».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٨؛ والمحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٤، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٤٩، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٧، ح ١١٨٣٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٥، ح ١٤٣٨٩.

٣. الضمير راجع إلى محمد بن عيسى.

٤. هكذا نقل العلامة المجلسي في المرأة من بعض النسخ، وهو ظاهر الوسائل أيضاً. وفي «ظ، ي، بث، يح، يخ، بس، بف، جد، جن» و المطبوع والوافي: «عبد المؤمن». وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم آنفاً ذيل السند السابق.

٥. في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي: - «في».

٦. في «بف» والوافي: - «قال».

٧. في «بس»: + «في». وفي حاشية «بث»: «في» بدل «بهم».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١١٧٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٤٩.

٩. في الوافي: - «من».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٢٦٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٩٩، ح ١٤٣٠٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٥، ح ١٥٢١٨.

١٨ / ٦٨٨٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤَمِّنِ ، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرُوفِيِّ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ فِي ضَمَانِ^٢ اللَّهِ ، فَإِنْ مَاتَ مُتَوَجِّهًا ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ ؛ وَإِنْ مَاتَ مُحْرِمًا ، بَعَثَهُ اللَّهُ مَلَكِيًّا ، وَإِنْ مَاتَ بِأَحَدِ الْحَرَمَيْنِ ، بَعَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَمِينِينَ ؛ وَإِنْ مَاتَ مُنْصَرِفًا ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ جَمِيعَ ذُنُوبِهِ^٤ . »

١٩ / ٦٨٨١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ :

عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « مَا وَقَفَ أَحَدٌ فِي تِلْكَ الْجِبَالِ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ ، فَيُسْتَجَابُ لَهُمْ^٥ فِي آخِرَتِهِمْ ؛ وَأَمَّا الْكَافَرُ ، فَيُسْتَجَابُ لَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ^٦ . »

- ١ . هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي . وفي المطبوع والوسائل : «أحمد بن محمد» . وقد تكرر في الأسناد رواية محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى [بن عبيد] ، كما تقدم هذا الارتباط في الأحاديث ١٤ إلى ١٦ من الباب . والمقام من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» دون العكس ؛ لما ورد في كثير من الأسناد جداً من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٤ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .
- ٢ . في «بث، بخ، بف» والوافي : «جوار» .
- ٣ . في «بخ» والوافي : «وإن» .
- ٤ . المحاسن ، ص ٧٠ ، كتاب ثواب الأعمال ، ح ١٤٠ ، بسند آخر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، ح ٢٢٧٠ ، وفيهما هذه الفقرة : «وإن مات بأحد الحرمين بعثه الله من الأمينين» ؛ وفي الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، ح ٢٢٦٨ ؛ وج ١ ، ص ١٣٨ ، ح ٣٧٦ ، هذه الفقرة : «وإن مات محرماً بعثه الله ملكياً» وفي الأخير مع زيادة في آخره ، وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام . وفي كل المصادر مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٢١ ، ح ١١٧٧٤ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ٩٩ ، ح ١٤٣٤١ .
- ٥ . في «جن» - «لهم» .
- ٦ . الكافي ، كتاب الحج ، باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما ، ح ٦٩٠٠ ؛ وقرب الإسناد ، ص ٣٧٦ ، صدر ح ١٣٣٠ ، بسند آخر عن الرضا ، عن أبي جعفر عليه السلام . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ح ٢١٨٠ ، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام ، وفي كلها مع اختلاف . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٢٢ ، ح ١١٧٧٥ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٦٠ ، ح ١٤٥٢٥ ؛ وج ١٣ ، ص ٥٤٥ ، ذيل ح ١٨٤٠٥ .

٦٨٨٢ / ٢٠. وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^١، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمِثْنِي، نَادَى مُنَادٍ^٢: يَا مِثْنِي، قَدْ جَاءَ أَهْلُكَ فَاتَّسِعِي فِي فِجَاجِكَ^٣، وَ ائْتَرَعِي^٤ فِي مَثَابِكِ^٥، وَ يُنَادِي مُنَادٍ^٦: لَوْ تَذَرُونَ بِمَنْ خَلَلْتُمْ، لَا يَنْقُتُمْ بِالْخَلْفِ^٧ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ^٨».

٦٨٨٣ / ٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ»^٩ قَالَ: «حُجُّوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ^{١٠}»^{١١}.

١. في «ظ»: «بعض أصحابه».

٢. في «جن»: «منادينا».

٣. الفِجَاج: جمع الفَج، وهو الطريق الواسع، أو الطريق الواضح الواسع، أو الطريق الواسع بين الجبلين. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٤١٢ (فجج).

٤. «اترعي» أي امتلائي؛ يقال: ترع الإناء - بالكسر - يَتَرَعُ تَرَعًا، أي امتلأ. قال العلامة الفيض: «واترعي، أي امتلائي وأكثرني، والنداء بذلك كناية عن حصول البركة من الله تعالى لها في المكان والماء». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩١؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٢ (ترع).

٥. في الوافي: «مائل». والمثاب، وسط الحوض الذي يثوب ويجمع إليه الماء إذا استفرغ؛ يقال: ثاب الماء: إذا اجتمع في الحوض، وثاب البئر إلى مثابه، أي استفرغ الناس ماءه إلى موضع وسطه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٢؛ الصحاح، ج ١، ص ٩٤ (ثوب).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ومناد ينادي».

٧. الخلف - بالتحريك -: العوض والبدل مما أخذ، أو ذهب. قال العلامة الفيض: «الخلف - محرّكة -: العوض؛ يعني عوض ما أنفقتم، وهو ناظر إلى قوله سبحانه: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ»^٨. والآية في سورة سبأ (٣٤)، ٣٩. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٨؛ المصباح المنير، ص ١٧٩ (خلف).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٣، ح ١١٧٨٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٩، ح ١٤٣٤٢.

٩. الذاريات (٥١): ٥٠.

١٠. لم ترد هذه الرواية في «بس».

١١. معاني الأخبار، ص ٢٢٢، ح ١، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن مندر، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٩٨، ضمن ح ٦٠٣، بسند آخر عن

٦٨٨٤ / ٢٢ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^٢، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمَنْى، نَادَى مُنَادٍ: لَوْ تَعْلَمُونَ^٣ بِفَنَاءٍ^٤ مَنْ خَلَلْتُمْ، لَا يَقْنُتُمْ بِالْخَلْفِ^٥ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ^٦».

٦٨٨٥ / ٢٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَّانِ، قَالَ:

كُنْتُ أُحْجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي^٧ سَنَةٍ شَدِيدَةٍ أَصَابَ النَّاسَ فِيهَا جَهْدٌ^٨،

١. زين العابدين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. وفي الأملاني للصدوق، ص ٤٥٨، المجلس ٧٠، ضمن ح ٦؛ والتوحيد، ص ١٧٦، ضمن ح ٨؛ وعلل الشرائع، ص ١٣٢، ضمن ح ١، بسند آخر عن الكليني، عن زين العابدين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير، ولكن لم يحده في الكافي. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٠١؛ و تفسير الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١١٧٨٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١٤.

١. في «بث»: «ابن إبراهيم».

٢. في «نخ، بف»: «جميعاً».

٣. في «جن»: «تدرون».

٤. قال الجوهرى: «فناء الدار: ما امتد من جوانبها». وقال ابن الأثير: «الفناء: هو المتسع أمام الدار». الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٧٧ (فنى).

٥. في «جن»: «بالحق».

٦. لم ترد هذه الرواية في «بس».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، ح ٦٩٠٥، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٤، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٤، ح ١٤٣٢٩.

٨. في الوافي: «في».

٩. قال الجوهرى: «الجهْدُ والْجَهْدُ الطاقة. والْجَهْدُ: المشقة». وقال ابن الأثير: «هو بالضم: الوسع والطاقة، وبالفتح: المشقة. وقيل: المبالغة والغاية. وقيل: هما لغتان في الوسع والطاقة، فأما في المشقة فالفتح لا غير». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٠ (جهد).

فَقَالَ لِي^١ أَصْحَابِي: لَوْ نَظَرْتَ إِلَى مَا تُرِيدُ أَنْ تَحْجَّ الْعَامَ بِهِ، فَتَصَدَّقْتَ بِهِ، كَانَ أَفْضَلَ،
 قَالَ^٢: فَقُلْتُ لَهُمْ: وَ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ^٣: فَتَصَدَّقْتَ تِلْكَ السَّنَةَ بِمَا أُرِيدُ أَنْ
 أُحْجَّ بِهِ، وَأُقِمْتُ، قَالَ: فَرَأَيْتُ زَوْيَا لَيْلَةَ عَرَفَةَ، وَقُلْتُ^٤: وَاللَّهِ لَا أُعُودُ، وَلَا أَدْعُ الْحَجَّ،
 قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ حَجَّجْتُ^٥، فَلَمَّا أَتَيْتُ مِنْى رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ النَّاسُ
 مُجْتَمِعُونَ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ^٦: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ، وَ قَصَصْتُ عَلَيْهِ قِصَّتِي، وَقُلْتُ^٧:
 أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْحَجُّ، أَوِ الصَّدَقَةُ؟

فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ الصَّدَقَةُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

قَالَ: «مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مِنْ أَنْ يَحْجَّ وَيَتَصَدَّقَ؟»

قَالَ: قُلْتُ: مَا يَبْلُغُ مَالُهُ ذَلِكَ، وَ لَا يَتَسَبَّحُ^٨.

قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فِي شَيْءٍ مِنْ^٩ سَبَبِ^{١٠} الْحَجِّ، أَنْفَقَ خَمْسَةَ^{١١}،

وَ تَصَدَّقَ^{١٢} بِخَمْسَةِ، أَوْ قَصَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَفَقَتِهِ^{١٣} فِي^{١٤} الْحَجِّ، فَيَجْعَلُ^{١٥} مَا يَخْبِسُ^{١٦}

فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ أَجْرًا».

١. في «بف» والوافي: - «لي».

٢. في «ي» جن: - «قال».

٣. في «ظ» بخ، جن «الوافي»: - «قال».

٤. في «بث» بخ، بف، جد «الوافي»: «فقلت».

٥. في «بف»: «فحججت».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «له».

٧. في الوافي: «فقلت».

٨. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «ولا يتسبح».

٩. في «ظ» جد: «في».

١٠. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «سبب».

١١. في «بج»: «بخمسة».

١٢. في «بف»: «فتصدق».

١٣. في «بخ» بف، والوافي: «ينفقه» بدل «من نفقته». وفي الوسائل، ح ١٤٤٩٠: «من نفقة».

١٤. في الوسائل، ح ١٤٤٩٠: - «في».

١٥. في «بج»: «فجعل». وفي «بخ» بف، والوافي: «ويجعل».

١٦. في «بث» بخ، بف، والوافي: «يحتبس».

قَالَ: قُلْتُ: هَذَا لَوْ فَعَلْنَاهُ اسْتَقَامَ^١.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَأَتَى لَهُ مِثْلُ الْحَجِّ^٢ فَقَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِنَّ الْعَبْدَ لَيَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، فَيُعْطِي قِسْمًا^٣ حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكٌ، فَيَقُومُ^٤ عَنْ يَسَارِهِ، فَإِذَا انْصَرَفَ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى كَتِفَيْهِ^٥، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، أَمَا مَا مَضَى^٦، فَقَدْ غُفِرَ لَكَ، وَأَمَا مَا يَسْتَقْبِلُ^٧، فَجَدُّ^٨»^٩.

٢٤/٦٨٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ

٢٥٨/٤

الْثَّمَالِيُّ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام: تَرَكْتُ الْجِهَادَ وَخُشُونَتَهُ، وَلَزِمْتُ الْحَجَّ وَلِينَتَهُ؟

١. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «لاستقام».

٢. في الوافي: «وَأَتَى لَهُ مِثْلُ الْحَجِّ»؛ يعني أَنَّ الجمع بين الأمرين على هذا النحو لا يبلغ ثوابه ثواب إنفاق الكل في سبيل الحج، وذلك لأنَّ درهماً في الحج أفضل من ألفي ألف في ما سواه من سبيل الله، كما يأتي. وإنما لم يصرح عليه السلام أولاً بأنَّ الحج أفضل لأنه كان يتقي؛ فإنَّ عند المخالف أنَّ الصدقة والعق بعد حجة الإسلام أفضل من الحج، فأرشد السائل أولاً إلى ما يوضح عذره عند المخالف، ثم نبه على مَرَّ الحَقِّ بإشارة خفية.

٣. القِسْمُ: بالكسر: الحظُّ والنصيب. وبالفَتْح: العطاء. وقال العلامة الفيض: «وكلاهما محتمل هاهنا». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٣ (قسم).

٤. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «فيقف». ٥. في «بث، جن» والوسائل، ح ١٤٣٩٠: «كتفه».

٦. في «ظ، يخ، بلف، جد»، والوافي: «ما قد مضى».

٧. في الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «تستقبل».

٨. في «ي، يخ، بس»: «فخلده». وفي الوسائل، ح ١٤٣٩٠: «أفخذ». وقوله: «فجدُّ» أي اجتهد واهتم؛ من الجدَّ، بالفتح، وهو الاهتمام والاجتهاد في الأمور. والاسم: الجدُّ بالكسر. قال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: فجدُّ، في بعض النسخ بالخاء والذال المعجمتين، أي فاشرع في العمل، من قولهم: أخذ في العمل إذا شرع فيه». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٤٤؛ المصباح المنير، ص ٩٢ (جدد).

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١١٧٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٥، ح ١٤٣٩٠، من قوله: «أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْحَجُّ أَوْ الصَّدَقَةُ؟» وفيه، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩٠، من قوله: «قَالَ: مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مِنْ أَنْ يَحُجَّ» إلى قوله: «فَيَجْعَلُ مَا يَحْبِسُ فِي الصَّدَقَةِ».

قَالَ^١: وَكَانَ مُتَكِنًا، فَجَلَسَ^٢، وَقَالَ: «وَيْحَكَ، أَمَا^٣ بَلَغَكَ^٤ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ: إِنَّهُ لَمَّا وَقَفَ بِعَرْفَةَ، وَهَمَّتِ الشَّمْسُ أَنْ^٥ تَغِيبَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، قُلْ لِلنَّاسِ: فَلْيَنْصِتُوا^٦، فَلَمَّا أَنْصَتُوا^٧ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَطَوَّلَ^٨ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَغَفَرَ لِمُخْسِنِكُمْ، وَشَفَعَ^٩ مُخْسِنَكُمْ فِي مُسِيئَتِكُمْ^{١٠}، فَأَفِيضُوا مَغْفُورًا لَكُمْ».

قَالَ: وَزَادَ غَيْرَ الشُّمَالِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِلَّا أَهْلَ التَّبِعَاتِ^{١١}؛ فَإِنَّ^{١٢} اللَّهَ عَذَلَ^{١٣} يَأْخُذُ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ، فَلَمَّا كَانَتْ^{١٤} لَيْلَةُ جَمْعٍ^{١٥}، لَمْ يَزَلْ يَنَاجِي رَبَّهُ، وَيَسْأَلُهُ لِأَهْلِ التَّبِعَاتِ، فَلَمَّا وَقَفَ بِجَمْعٍ قَالَ لِبِلَالٍ: قُلْ لِلنَّاسِ، فَلْيَنْصِتُوا، فَلَمَّا^{١٦} أَنْصَتُوا^{١٧}، قَالَ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَطَوَّلَ

١. في الوافي: - «قال».

٢. في «بث» وثواب الأعمال: «ما» بدون همزة الاستفهام.

٣. في «بس»: - «أما بلغك».

٤. في «بج»: «بان».

٥. الإنصات السكوت لاستماع شيء؛ يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع. راجع: ترتيب كتاب العين، ح ٣، ص ١٧٩٦: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «نصتوا».

٧. «تطوّل» أي امتدّ، أو تفضّل، أي أناله من فضله؛ من الطوّل، وهو المَنّ والفضل والإعطاء والإنعام. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥؛ المصباح المنير، ص ٣٨١ (طول).

٨. «شَفَعَ مُخْسِنَكُمْ فِي مُسِيئَتِكُمْ» أي قبل شفاعتهم فيهم. والمُشَفِّعُ: الذي يقبل الشفاعة. والمُشَفِّعُ: الذي تُقْبَلُ شفاعته. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٥ (شفع).

٩. «التَّبِعَاتِ»: جمع التَّبِعة، وهو ما يتبع المال من نواب الحقوق، وهو من تَبِعْتُ الرجل بحقي؛ أو هو الشيء الذي لك فيه بغية شبه ظلامة ونحوها. قال العلامة الفيض: «التبعات: حقوق الناس؛ فإنها تتبع الظالم». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٩ (تبع).

١٠. في «جس»: «إن».

١١. في «ظ»، «بج»، «بف»، «جده» والوافي والوسائل: «كان».

١٢. «جَمَعَ»: علم للمزدلفة، سميت به لاجتماع الناس فيها، أو لأن آدم وحواء ﷺ لَمَّا أَهْبَطَا اجتمعوا بها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨: النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

١٣. في «بف»: «أن».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «نصتوا».

عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَعَفَرَ لِمُحْسِنِكُمْ، وَ شَفَعَ مُحْسِنَكُمْ فِي مُسِيئِكُمْ، فَأَفِيضُوا مَغْفُورًا لَكُمْ^١، وَ ضَمِنَ لِأَهْلِ التَّبِعَاتِ مِنْ عِنْدِهِ الرِّضَا^٢.

٢٥ / ٦٨٨٧. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ^٤، قَالَ^٥:

لَمَّا أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلَقَّاهُ أَغْرَابِيٌّ بِالْأَبْطَحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ أُرِيدُ الْحَجَّ، فَعَاقَبَنِي^٦ وَ أَنَا رَجُلٌ مَيْلٌ - يَغْنِي كَثِيرَ الْمَالِ^٧ - فَمَزَنِي أَضْنَعُ فِي مَالِي مَا أَبْلَغُ بِهِ مَا يَبْلَغُ^٨ بِهِ الْحَاجُّ.

قَالَ: فَالْتَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي قُبَيْسٍ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَبَا قُبَيْسٍ لَكَ زِنْتُهُ^٩ ذَهَبَةٌ حَمْرَاءُ أَنْفَقْتَهُ^{١٠} فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَلَّغْتَ^{١١} مَا بَلَغَ الْحَاجُّ»^{١٢}.

١. في ثواب الأعمال :- «قال: وزاد غير الشمالي - إلى - مغفوراً لكم».

٢. ثواب الأعمال، ص ٧١، ح ٧، بسنده عن ابن أبي عمير - الوافي ج ١٢، ص ٢٢٦، ح ١١٧٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٥، ح ١٤٣٣٠.

٣. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي، عن أبيه».

٤. في الوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٥. في «ي، جن» والوسائل: «قال».

٦. في «بث»: «فعاقي». وفي حاشية «ظ، بس، جد» والوافي والوسائل: «فماتني». والعوق: الصرف والحبس والمنع؛ يقال: عاقه عن الشيء، أي صرفه وحبسه ومنعه عنه. لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٦؛ المصباح المنير، ص ٤٣٨ (عوق).

هذا، وقد ورد الخبر في ثواب الأعمال، وفيه: «فعاقي عاتق».

٧. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨٣ (ميل)؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٣٦ (مول).

٨. في «بف» وثواب الأعمال: «ببلغ».

٩. الزنة: قدر وزن الشيء. معجم مقاييس اللغة، ج ٦، ص ١٠٧ (وزن).

١٠. في «ي، بث»: «وأنفقته». وفي «بغ، بف»: «لتنفقته».

١١. في «ي، جن»: «+ لابه».

١٢. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ٨، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن

٢٦/٦٨٨٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السُّرَّاجِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ دُفِنَ فِي الْحَرَمِ، أَمِنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ».

فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ بَرِّ النَّاسِ وَفَاجِرِهِمْ؟

قَالَ: «مِنْ بَرِّ النَّاسِ وَفَاجِرِهِمْ».^٣

٢٧ / ٦٨٨٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٢٥٩/٤ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَدْنَى مَا يَزِجُّ بِهِ الْحَاجُّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنْ يُخَفِّظَ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ».

قَالَ: فَقُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُخَفِّظُ فِيهِمْ؟

قَالَ: «لَا يَخْذُثُ فِيهِمْ إِلَّا مَا كَانَ يَخْذُثُ فِيهِمْ وَ هُوَ مُقِيمٌ مَعَهُمْ».^٥

٢٨ / ٦٨٩٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جُنْدَبٍ:

١. أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ١٩، صدر ح ٥٦، بسنده عن صفوان وابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٢٢٤٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ المقنعة، ص ٣٨٦، مرسلاً عن آل محمد عليهم السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٧، ح ١١٧٨٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٦، ح ١٤٣٩١.

٢. في «بف» - «من». ٣. في «بع» وحاشية «بث» والبحار: «قلت».

٣. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٧، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عبد الله بن عثمان، عن هارون بن خارجة الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٧٧، مرسلاً، وتماز الرواية فيه: «من مات في أحد الحرمين أمن من الفزع الأكبر يوم القيامة». الوافي، ج ١٢، ص ٤٣، ح ١١٤٧٢؛ و ص ٢٣٦، ح ١١٨٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٢٩١؛ وج ١٣، ص ٢٨٧، ح ١٧٧٦٢؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٢، ح ٥٤.

٤. في «بث، يخ، بف» والوافي: «قلت».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٧، ح ١٤٣٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَجُّ جِهَادُ الضَّعِيفِ^١.
ثُمَّ وَضَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَدَهُ فِي صَدْرِ نَفْسِهِ، وَقَالَ^٢: «نَحْنُ الضُّعَفَاءُ^٣، وَنَحْنُ
الضُّعَفَاءُ^٤»^٥.

٢٩/٦٨٩١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٦، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أُحِجُّ سَنَةً، وَ شَرِيكِي سَنَةً.
قَالَ: «مَا يَمْنَعُكَ مِنَ الْحَجِّ يَا إِبْرَاهِيمَ^٧؟»
قُلْتُ: لَا أَتَفَرَّغُ^٨ لِذَلِكَ جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَتَصَدَّقُ بِخَمْسِمِائَةٍ مَكَانَ ذَلِكَ؟

١. في المرأة: «قوله ﷺ: جهاد الضعيف، أي من ضعف عن الجهاد، ولم يجد أعواناً عليه».

٢. في «بث، يخ، بف» والوافي: «ثم قال».

٣. راجع ذيل ح ٧ من هذا الباب فيما ذكرناه عن الوافي في معنى «نحن الضعفاء».

٤. في «بث، بف، جد، جن» والوسائل: «الضعفاء».

٥. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، صدر ح ٦٨٦٩؛ و التهذيب، ح ٥، ص ٢٢، ح ٦٤؛
وعلى الشرائع، ص ٢٥٧، صدر ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤،
بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ؛ الجعفرينات، ص ٦٧، بسند آخر عن أبي عبدالله،
عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره؛ الخصال، ص ٦٢٠، أسواب الثمانين و مافوقه، ضمن
الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وتعام
الرواية في الثلاثة الأخيرة: «الحج جهاد كل ضعيف». ثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٤، بسند آخر عن موسى بن
جعفر عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «الحج جهاد الضعفاء وهم شيعتنا». الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٤. مراسلاً؛
تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٥٤، صدر ح ٥، عن الكاهلي، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي
تحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٣؛ ونهج البلاغة، ص ٤٩٤، ضمن الحكمة ١٣٦؛
تحف العقول، ص ٤٠٣، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتعام الرواية في الأربعة الأخيرة: «الحج جهاد كل
ضعيف». الوافي، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١١٧٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٣.

٦. في حاشية «بح»: - «ابن عيسى».

٧. في «بث، يخ، بف» والوافي: + «قال».

٨. في «بث» والوافي: «لا أفرغ».

قَالَ: «الْحَجَّ أَفْضَلُ» قُلْتُ: أَلَيْسَ؟ قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ». قُلْتُ: فَأَلْفٌ^٢ وَ خَمْسِمِائَةٍ؟ قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ». قُلْتُ: أَلْفَيْنِ؟ قَالَ: «أُ فِي أَلْفَيْكَ طَوَافُ الْبَيْتِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «أُ فِي أَلْفَيْكَ سَعْيُ بَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أُ فِي أَلْفَيْكَ وَقُوفٌ بِعَرَفَةَ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أُ فِي أَلْفَيْكَ رَمْيُ الْجِمَارِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أُ فِي أَلْفَيْكَ الْمَنَاسِكَ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «الْحَجُّ أَفْضَلُ»^٣.

٦٨٩٢ / ٣٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «قَالَ لِي^٥ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^٦، فَجَاءَهُ رَجُلٌ^٨، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ^٩: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، الْحَجَّ^{١٠} أَفْضَلُ، أَمْ يُعْتَقُ رَقَبَةً؟ فَقَالَ^{١١}: لَا، بَلْ عِتْقُ^{١٢} رَقَبَةٍ». فَقَالَ^{١٣} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَذَبَ وَاللَّهِ وَأُثِمَّ، لِحَجَّةٍ^{١٤} أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ رَقَبَةٍ وَ رَقَبَةٍ»

١. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فألف». وفي «بس»: «بألف».

٢. في «بخ، بف» والوافي والوسائل: «ألف».

٣. الوافي: ح ١٢، ص ٢٢٩. ح ١١٧٩٢: الوسائل، ج ١١، ص ١١٦، ح ١٤٣٩٢.

٤. في «ي، بف» وحاشية «جن» والوافي: - «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٥. كذا في «ظ، ي، بث، بخ، بف، بس، جد، جن» والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ لي».

٦. في الوسائل والتهذيب: - «أبو عبد الله قال لي».

٧. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «عند أبي حنيفة جالساً» بدل «جالساً عند أبي حنيفة».

٨. في «ي»: «الرجل».

٩. في «جن»: «+ له».

١٠. في البحار: «أبيحج».

١١. في «بث، بف» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «قال».

١٢. في «بث، بف». والوافي والوسائل والتهذيب: «يعتق».

١٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «قال».

١٤. في «بخ، بس» والتهذيب والبحار: «الحجّة».

وَرَقَبَةً^١ حَتَّى عَدَّ عَشْرًا، ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَهُ، فِي^٢ أَيِّ^٣ رَقَبَةٍ^٤ طَوَّافٌ بِالْبَيْتِ، وَ سَغِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَخَلَقَ الرَّأْسِ، وَ رَمَى الْجِمَارِ^٥ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ، لَعَطَّلَ النَّاسُ الْحَجَّ، وَ لَوْ فَعَلُوا، كَانَ^٦ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ^٧ أَنْ يُخْبِرَهُمْ^٨ عَلَى الْحَجِّ إِنْ شَاءُوا، ٢٦٠/٤ وَإِنْ أَبَوْا؛ فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْحَجِّ^٩».

٣١ / ٦٨٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^{١٠}، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَجَّةٌ^{١١} أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ^{١٢} سَبْعِينَ رَقَبَةً».

فَقُلْتُ: مَا يَعْدِلُ الْحَجَّ شَيْءٌ؟

قَالَ: «مَا يَفْدِلُهُ شَيْءٌ، وَ لَدِرْهُمْ^{١٣} وَاحِدٌ^{١٤} فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ دِرْهِمٍ^{١٥}

١. في «بث، بخ، بف» والوافي والتهذيب والبحار: - «ورقبة».

٢. في «بف» والوافي والتهذيب: - «في».

٣. في «بث، بخ، بف»: - «أَي».

٤. في «بف» والوافي والتهذيب: + «فيه».

٥. في الوسائل: «ولو».

٦. في الوافي: «لكان».

٧. في الكافي، ح ٦٩٤٢ والعلل: «لو عطّل الناس الحجّ لوحب على الإمام» بدل «لو كان كما قال - إلى - ينبغي للإمام».

٨. في «بخ»: «أن يخبرهم».

٩. الكافي، كتاب الحجّ، باب الإجماع على الحجّ، ح ٦٩٤٢. وفي علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن الحسين بن سعيد، وفيهما من قوله: «لو كان كما قال لعطّل الناس الحجّ». التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ح ٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حاجة المؤمن، صدر ح ٢١٥٤؛ وكتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، صدر ح ٦٠٠٢؛ و ثواب الأعمال، ص ١٧٠، صدر ح ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، هذه الفقرة: «لحجّة أفضل من عتق رقبة ورقبة حتى عدّ عشرة» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٢٣، ح ١١٧٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١٩، ح ١٤٤٠٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧١، ح ٩١.

١٠. في الوسائل: «أصحابنا».

١١. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل: - «عتق».

١٢. في حاشية «بث» والوسائل: «والدرهم».

١٣. في «بخ، بف، جن» والوافي والوسائل: - «واحد».

١٤. في «بث، بف، جد، جن» والوافي والوسائل: - «درهم».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: ^١ «حَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوءٍ ذَهَباً يَتَصَدَّقُ بِهِ حَتَّى يَفْنَى» ^٢.
 ٣٣/ ٦٨٩٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْفَضْلِيِّ، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: ^٣ «لَا، وَرَبِّ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ، لَا يَخَالِفُ مُذْمِنٌ الْحَجَّ بِهَذَا»
 الْبَيْتِ حُمَّى وَ لَا فَقْرٌ أَبَدًا» ^٤.

٣٤ / ٦٨٩٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ
 أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^٥، قَالَ:

١. في «بخ، بف» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بدل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».
 ٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٩٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٥، بسندهما عن أبي
 بصير، مع زيادة في أوله. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ضمن ح ٥٧٥١؛ و التهذيب، ج ٤،
 ص ١١٢، ضمن ح ٣٣٠؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ٣٩، ضمن ح ٢١، بسند آخر؛ التهذيب، ج ٥،
 ص ٢١، ح ٦١، بسند آخر، مع زيادة في أوله، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩،
 ح ٦٣٠، مرسل؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٧، مرسل؛ من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين مع
 زيادة في أوله. وفيه، ص ١٢، ضمن ح ١٥٩٤، مرسل؛ الوافي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٥؛ الوسائل، ج ١١،
 ص ١١٧، ح ١٤٢٩٣.

٣. في «ث، بخ، بف» والوافي: «عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته» بدل «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام».
 ٤. هكذا في «ظ، بث، بع، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «ي» والمطبوع: «لا يخالف».
 والمحالفة: المعاهدة والملازمة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٥٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٠
 (حلف).

٥. «مذمن الحج» أي مُدِيمُهُ: من الإدمان بمعنى الإدامة، أو مواظبه وملازمه، من قولهم: أدمن فلان كذا إدماناً، أي
 واطبه ولازمه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٤؛ المصباح المنير، ص ٢٠٠ (دمن).

٦. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي: «لهذا». وفي الوسائل: «هذا».
 ٧. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٧٠، بسنده عن ربيع بن عبد الله، عن الفضيل
 بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٣؛
 الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٥٠.

٨. في «بخ، جن» وحاشية «اي، بث، جن»: «عبد الله». والظاهر أن محمداً هذا، هو محمد بن عبد الله الأشعري
 المذكور في أصحاب الرضا عليه السلام والذي روى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر في التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٣،
 ح ١٠٩٤. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٦٥، الرقم ٥٤١١؛ وص ٣٦٧، الرقم ٥٤٦٨.

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^١، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ آبَائِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: إِنَّ فِي بِلَادِنَا مَوْضِعَ رِبَاطٍ^٢ يُقَالُ لَهُ: قَرْوِينَ، وَ عَدَوٌ^٣ يُقَالُ لَهُ: الدَّيْلَمُ، فَهَلْ مِنْ جِهَادٍ؟ أَوْ هَلْ مِنْ رِبَاطٍ؟ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَحُجَّوْهُ» ثُمَّ قَالَ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَحُجَّوْهُ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «أَمَا يَرْضَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِهِ، يُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ، يَنْتَظِرُ أَمْرَنَا، فَإِنْ أَدْرَكَهُ كَانَ كَمَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدْرًا، وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَهُ كَانَ كَمَنْ كَانَ مَعَ قَائِمِنَا فِي قُسْطَاطِهِ^٤ هَكَذَا وَ هَكَذَا؟» وَ جَمَعَ بَيْنَ سَبَابَتَيْهِ.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «صَدَقَ، هُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ»^٥.

٣٥ / ٦٨٩٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ غَالِبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ سَوْقَانِ مِنَ أَسْوَاقِ الْآخِرَةِ، وَالْعَامِلُ^٦

١. في الوسائل، ح ١٤٤١١. - «جعلت فداك».

٢. هي «بخ، بف»: «ورباط». وفي الوافي: «الرباط هو الإقامة على جهاد العدو، وارتباط الخيل وإعدادها. قال القتيبي: أصل المراقبة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معداً لصاحبه. فسمي المقام في الشغور رباطاً». وراجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٧: النهاية، ج ٢، ص ١٨٥ (ربط).

٣. في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف»: «وعدو».

٤. في «بخ، بف» والوافي: «لهم». ٥. في حاشية «بث»: «+ حج».

٦. قال الجوهري: «القُسْطَاط: بيت من شَعَرٍ، وفيه ثلاث لغات: قُسْطَاط وقُسْطَاط وقُسْطَاط، وكسر الفاء لغة فيهن». وقال الزمخشري: «هو ضرب من الأبنية في السفر، دون السراق». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٠: الفائق، ج ٣، ص ٢٩ (قسط).

٧. الكافي، كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون، ح ٨٢٢٥، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ بَسْنَدٍ آخَرَ عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٢، ح ١٤٤١١؛ وج ١٥، ص ٤٧، ح ١٩٩٥٨.

٨. في الوسائل: «العامل» من دون الواو.

بِهِمَا فِي جَوَارِ اللَّهِ، إِنَّ أَدْرَكَ مَا يَأْمُلُ^١، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ وَإِنْ قَصَرَ بِهِ أَجَلُهُ، وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى ٣٦١/٤
اللَّهُ^٢.

٣٦١/٦٨٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٣ رِزْغَلَانَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ الطَّيَّارِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «جَجَجَ ثَرِيٌّ^٥ وَ عَمَرَ تَسْعَى^٦ يَذْفَعُنْ^٧ غَيْلَةَ^٨ الْفَقْرِ وَ مِيتَةَ
السَّوْءِ^٩».

٣٧ / ٦٨٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٩ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

١. في «ط، جد»: «يؤمل».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٢، مرسلًا عن الباقر^{عليه السلام}، مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٧؛ الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١١٧٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٧.

٣. في «ظ، ي، بث، بع، بغ، بس، جد، جن» والوسائل وحاشية المطبوع: «الحسين». وتقدم محمد بن الحسن رِزْغَلَانَ في الكافي، ح ٤٠٨ و ٢٢٨٦، ومحمد بن الحسن بن رِزْغَلَانَ في الكافي، ح ٤٨٢٥.

٤. «تثرى» أي متواترين ومتتابعين وترأ بعد وتر - والوتر: الفرد - وواحدًا بعد واحد، أو متعزلاً غير متواترين؛ من التواتر، أو من الموازاة، وهو المتابعة مع فترات، أي لا تكون الموازاة بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهي مداركة ومواصلة. ويصرف «تثرى» ولا يصرف، فمن لم يصرفه جعل الألف للتأنيث كغضبي، ومن صرفه لم يجعلها للتأنيث كألف معزى. والتاء الأولى منقلبة عن واو. رجع: النهاية، ج ١، ص ١٨١ (تثر)؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٧٦؛ المصباح المنيّر، ص ٦٤٧ (وتر).

٥. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٣٤: «قوله: تسعى، لعل المراد: تسعى فيهنّ». وقيل: هو فعلى من التسع، أي العمر التي تكون الفصل بين كلّ منهما وسابقتها ولا حقتها تسعاً، بناء على كون الفصل بين العمرتين عشرة، فإذا لم يحسب يوم الفراغ من الأولى والشروع من الثانية يكون بينهما تسع».

٦. في الوافي: «تدفعن».

٧. في «بح»: «عيلة». والقيلة: الحاجة والفاقة؛ يقال: عال الرجل يعيل عيلة: إذا احتاج واقتقر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٨ (عيل).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١١٧٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٢٤، ح ١٤٤١٥.

٩. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله رَجُلَانِ: رَجُلٌ^١ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَرَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ، فَقَالَ الثَّقِيفِيُّ^٢: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاجَتِي، فَقَالَ^٣: سَبَقَكَ أَخُوكَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٤، إِنِّي عَلَى ظَهْرٍ سَفَرٍ، وَإِنِّي عَجْلَانُ، وَقَالَ^٥ الْأَنْصَارِيُّ: إِنِّي قَدْ أُذِنْتُ لَهُ، فَقَالَ^٦: إِنْ شِئْتَ سَأَلْتَنِي، وَإِنْ شِئْتَ نَبَأْتُكَ؟ فَقَالَ: نَبِّئْنِي^٧ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْوُضُوءِ، وَعَنِ السُّجُودِ^٨. فَقَالَ الرَّجُلُ: إِي وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ^٩. فَقَالَ: أَسْبِغِ الْوُضُوءَ^{١٠}، وَامْلَأْ يَدَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، وَغَفِرْ جَبِينَكَ^{١١} فِي التَّرَابِ^{١٢}، وَصَلِّ صَلَاةَ مُودَعٍ. وَقَالَ^{١٣} الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاجَتِي.

١. في «بف»: - «رجل».

٢. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بس، بف، جد» والوافي والوسائل. وفي «ي، جن» والمطبوع: «الثقيفي». والمنسوب إلى ثقيف هو الثقفي. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (ثقف)؛ الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٥٠٨.

٣. في «ظ» والنوادر: «قال».

٤. في «جن»: - «يا رسول الله».

٥. في الوسائل: - «ظهر».

٦. في «ظ، ي، بح، بف، جد» وحاشية «بث» والوافي والنوادر: «فقال». وفي «بث»: + «له».

٧. في «بث»: + «له».

٨. في الوسائل: «أنبأتك؟ قال: أنبئني» بدل «نبأتك؟ فقال: نبئني».

٩. في «بخ، بف»: - «عن».

١٠. في «ظ، بح، بف، جد»: «المسجد».

١١. في الوافي: + «نبياً».

١٢. إسباغ الوضوء: إتمامه. وقيل: هو إبلاغه مواضعه، وتوفية كل عضو حقه. وفي المرأة: «إسباغ الوضوء».

الإتيان بالمستحبات والأدعية». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٦ (سبغ).

١٣. في «ي»: «وجهك». وفي «بخ، بس» والوسائل: «جبينك».

١٤. تعفير الجبين في التراب: مسح حال السجود عليه، من القفر، وهو التراب. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٠٨ (عفر).

١٥. في حاشية «بث» والنوادر للأشعري: «فقال».

فَقَالَ^١: إِنْ شِئْتَ سَأَلْتَنِي، وَإِنْ شِئْتَ نَبَأْتُكَ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، نَبِّئْنِي.

قَالَ^٣: جِئْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْحَجِّ، وَعَنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ^٤ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَرَمِي الْجِمَارِ، وَخَلَقِ الرَّأْسِ، وَ يَوْمِ عَرَفَةَ.

فَقَالَ الرَّجُلُ: إِي وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ^٥.

قَالَ^٦: لَا تَرْفَعْ نَاقَتَكَ خُفًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ^٧ بِهِ لَكَ^٨ ١٠ حَسَنَةً، وَلَا تَضَعْ خُفًا إِلَّا حَطَّ بِهِ عَنْكَ^٩ ١١ سَيِّئَةٌ، وَطَوَافُ بِالْبَيْتِ وَ سَعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ تَنْفِثُ^{١٢} كَمَا وَلَدْتَكَ أُمُّكَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَرَمِي الْجِمَارِ دُخْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَخَلَقُ الرَّأْسِ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ يَوْمِ عَرَفَةَ يَوْمٌ يُبَاهِي اللَّهُ^{١٣} - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ الْمَلَائِكَةَ، فَلَوْ حَضَرْتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ^{١٤} بِرَمْلِ عَالِجٍ^{١٥} وَقَطَرِ السَّمَاءِ وَأَيَّامِ الْعَالَمِ دُنُوبًا، فَإِنَّهُ تَبَّتْ^{١٦} ذَلِكَ الْيَوْمَ.

٢٦٢ / ٤

١. في «ي، بح، بفع، بفع، جن» والوافي: «قال». ٢. في «ظ» - «يا رسول الله».

٣. في «ي، بح، بفع، بس، بفع، جد، جن» والوافي: «فقال».

٤. في حاشية «بث»: «أخرجت». ٥. في «بح»: «وعن السعي».

٦. في «ي، بح، بفع، بفع، جن» والوافي: «نبأ».

٧. في «بفع، بفع، جد» وحاشية «بح» والوافي: «فقال».

٨. في «ظ، ي، بس، جد، جن»: «- لا الله». ٩. في «بفع، بفع، الوافي»: «- الله به».

١٠. في «بفع، الوافي»: «+ به». ١١. في «بفع، بفع، الوافي»: «حطَّ عنك به».

١٢. في حاشية «بث»: «تنتقل». وفي النواذر: «ينقيك». و«تنتقل»، أي تنصرف. قال الجوهري: «فتله عن وجهه فانفعل، أي صرفه فانصرف، وهو قلب لفت». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٨ (فتل).

١٣. في «ي»: «- الله». ١٤. في «ظ»: «- اليوم».

١٥. قال الجوهري: «عالج: موضع بالبادية به رمل». وقال ابن الأثير: «هو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض». الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠: «النهاية»، ج ٣، ص ٢٨٧ (علاج).

١٦. في «ظ، ي، بث، بفع، جد»: «بثت». وفي «بفع» وحاشية «بفع»: «بثت». وفي «بس» والوافي: «تبثت». وقوله «تبثت» أي قطع، من البث بمعنى القطع. وقرأ العلامة الفيض بالياء المثناة، حيث قال: «تبثت، كأنه من البث بمعنى النشر والتفريق على البناء للمفعول، نظيره ما في لفظ آخر: تناثرت عنه الذنوب». وقرأ العلامة

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَهُ^١ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُو^٢ إِلَيْهَا، يُكْتَبُ^٣ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ يُمْحَى^٤ عَنْهُ سَيِّئَةٌ، وَ يُزْفَعُ^٥ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ»^٦.

٣٨ / ٦٩٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ^٧:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا يَقِفُ أَحَدٌ عَلَى تِلْكَ الْجِبَالِ: بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ، فَأَمَّا الْبَرُّ فَيُسْتَجَابُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ وَ دُنْيَا، وَأَمَّا الْفَاجِرُ فَيُسْتَجَابُ لَهُ فِي دُنْيَا»^٨.

٣٩ / ٦٩٠١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

المجلسي: «تُبَيَّنَ بسكون وفتح التاء المخففة، حيث قال: «قوله عليه السلام: تَبَّتْ ذَلِكَ الْيَوْمَ، الظاهر أنه من التوبة، أي تَبَّتْ مِنْهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وخرجت من إثمها. ويحتمل أن يكون من التَّبَّ بمعنى الهلاك، كقوله تعالى: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ» أي هلكت وزهبت تلك الذنوب. والأول أظهر». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٢؛ النهاية، ج ١، ص ٩٢ (تبت) مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٣٤.

١. في «بف»: «له».

٢. في «ي»: «-» - «يخطو».

٣. في الوافي: «تكتب».

٤. في الوافي: «تمحى».

٥. في الوافي: «ترفع».

٦. السوادد للأشعري، ص ١٣٩، ح ٣٦٠، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١١٧٩٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ٧٠٨٣.

٧. في الوسائل: «الحسن بن علي بن الجهم». وهو سهو؛ فإن الحسن هذا هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، روى كتابه الحسن بن علي بن فضال. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣.

٨. قرب الإسناد، ص ٣٧٦، ضمن ح ١٣٣٠، بسند آخر. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢١٨٠، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٢، ح ١١٧٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٠، ح ١٤٥٢٦؛ وج ١٣، ص ٥٤٥، ح ١٨٤٠٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَاجُّ ثَلَاثَةٌ، فَأَفْضَلُهُمْ نَصِيباً رَجُلٌ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ^١ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ^٢ وَمَا تَأَخَّرَ، وَوَقَاهُ اللَّهُ عَذَابَ الْقَبْرِ^٣؛ وَأَمَّا الَّذِي يَلِيهِ، فَرَجُلٌ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ، وَيَسْتَأْنِفُ الْعَمَلَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمْرِهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي يَلِيهِ، فَرَجُلٌ حَفِظَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ^٤».

٦٩٠٢ / ٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ سَفَرٍ أَتْلَعَ مِنْ^٦ لَحْمٍ وَلَا دَمٍ^٧ وَلَا جِلْدٍ وَلَا شَعْرٍ مِنْ سَفَرٍ مَكَّةَ، وَمَا أَحَدٌ يَنْبَلُغُهُ حَتَّى تَنَالَهُ الْمَشَقَّةُ^٨».

٦٩٠٣ / ٤١. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٩، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَاجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صِنْفٍ يَغْتَقُ مِنَ النَّارِ، وَصِنْفٍ يَخْرُجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَصِنْفٍ يُحْفَظُ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ، وَهُوَ

١. في «بف»: «ذُنُوبِهِ».

٢. في «ظ»: «-» «مَنْهُ».

٣. في الخصال: «النَّار».

٤. في حاشية «بث»: «+» وهو أدنى ما يرجع به الحاج.

٥. الخصال، ص ١٤٧، باب الثلاثة، ح ١٧٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن المفضل بن صالح، عن جابر الجعفي. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٢٢٥٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠١، ح ١٤٣٤٨.

٦. في «بخ»: «-» «جَمِيعاً».

٧. في «ظ»، ي، بح، بس، جد، والوافي: «في».

٨. في «بح»: «-» «وَلَا دَم».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. ولكن في المطبوع جاء نص الحديث الآتي بدل هذا، وأورد هذا النص في الحديث الآتي.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١١٨٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١١١، ح ١٤٣٨١.

١١. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه الطريقتان المذكوران إلى ابن أبي عمير.

أَذْنِي مَا يَرْجِعُ بِهِ الْحَاجُّ».^٢

٤٢ / ٦٩٠٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي

يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَوَاطِنَهُمْ^٣ بِمَنَى، نَادَى مُنَادٍ مِنْ قِبَلِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ أَرْضَى، فَقَدْ رَضِيتُ».^٤

٢٦٣ / ٤ ٤٣ / ٦٩٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ بِمَنَى، نَادَى مُنَادٍ: لَوْ
تَغْلَمُونَ بِفَنَاءٍ مَنْ حَلَلْتُمْ، لَا يَقْنَتُمْ بِالْخَلْفِ^٥ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ».^٦

٤٤ / ٦٩٠٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

١. في «ي» - «لا به».

٢. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٦٨، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ٩، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٩؛ والنوادر للأشعري، ص ١٢٧، ضمن ح ٣٥٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢١٤، ح ١١٧٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٤، ح ١٤٣٢٨.

٣. في الوسائل: «حفظ».

٤. في الوسائل: «منازلهم».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٨، ح ١٤٣٣٨.

٦. في «ظ»، بث، بخ، بف، جد: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال». وفي «ي»، بح، جن: «والوافي والكافي، ح ٦٨٨٤» - «قال».

٧. مرّ ترجمة «الفناء» و«الخلف» ذيل ح ٦٨٨٤.

٨. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٨٤. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٢١٧٤، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١١٧٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٤، ح ١٤٣٢٩.

حَفْصٍ^١، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ لِي^٢:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً مِنَ الْعَشِيَّاتِ^٣، وَنَحْنُ بِمِنَى، وَهُوَ يَحْتَنِي عَلَى الْحَجِّ وَ يُرْعِنِي فِيهِ: «يَا سَعِيدُ، أَيُّمَا عَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ رِزْقاً مِنْ رِزْقِهِ^٤، فَأَخَذَ ذَلِكَ الرِّزْقَ، فَأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَ عَلَى عِيَالِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمْ قَدْ ضَحَاهُمْ بِالشَّمْسِ^٥ حَتَّى يَقْدَمَ بِهِمْ عَشِيَّةً عَرَفَةَ إِلَى^٦ الْمُؤَقِفِ، فَيَقِيلُ^٧، أَلَمْ تَرَ فُرْجاً تَكُونُ^٨ هُنَاكَ، فِيهَا خَلَلٌ، وَ لَيْسَ^٩ فِيهَا أَحَدٌ؟».

فَقُلْتُ: بَلَى جَعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: «يَجِيءُ بِهِمْ قَدْ ضَحَاهُمْ حَتَّى يَشْعَبَ^{١٠} بِهِمْ تِلْكَ الْفُرْجُ، فَيَقُولَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَا شَرِيكَ لَهُ -: عَبْدِي، رَزَقْتُهُ^{١١} مِنْ رِزْقِي، فَأَخَذَ ذَلِكَ الرِّزْقَ، فَأَنْفَقَهُ، فَضَحَى^{١٢} بِهِ نَفْسَهُ وَ عِيَالَهُ، ثُمَّ جَاءَ بِهِمْ حَتَّى شَعَبَ بِهِمْ هَذِهِ^{١٣} الْفُرْجَةُ الَّتِي مَغْفِرَتِي، أَغْفِرُ لَهُ

١. تقدّم ذيل ح ٦٥٠٩، أنّ احتمال كون الصواب «عمر أبي حفص» - المراد به عمر بن أبان الكلبي -، غير منفي، فلاحظ

٢. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بس، بفس، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: - «لي».

٣. في الوسائل: «العشايا». ٤. في «بخ»: «عنده».

٥. في اللغة: ضَحِيحٌ وَضَحِيحٌ للشمس، أي برزت لها وظهرت. وقرأ العلامة الفيض بالتشديد، حيث قال: «قد

ضحاهم بالشمس، أي أبرهم لحرّها. والضحي بالضم والقصر: الشمس». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٧؛

النهاية، ج ٣، ص ٧٧ (ضحا). ٦. في الوافي: «على».

٧. قرأ العلامة الفيض في الوافي: «فيقبل» بالباء الموحدة كما في نسخة «جد» وحاشية «يح». وقال الفيض: «قوله:

ألم تر، جملة معترضة، والتقدير: فيقبل بهم حتى يشعب بهم تلك الفرج. والفرجة بالضم: الثلمة في الحائط

ونحوه. والخلل: منفرج ما بين الشئين». ٨. في أكثر النسخ: «يكون».

٩. في «ظ، ي، يح، بس، جد، جن» والوسائل: «فليس».

١٠. في «بخ، بس، بفس»: «تشعب». والشَّعْبُ: الصدع في الشيء، والرتق، والتفريق، والجمع، والإصلاح، وهو

من الأضداد. والمراد هنا الإصلاح. قال العلامة الفيض: «الشعب: الرتق والجمع والإصلاح؛ يعني عمر تلك

المواضع بعبادته وعبادة أهل بيته وملأها به وبهم وسدّها». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٦؛ النهاية، ج ٢،

ص ٤٧٧ (شعب). ١١. في «بخ»: «ورقه».

١٢. في «بخ»: «وضحي». ١٣. في «ظ»: «بهذه» بدل «بهم هذه».

ذَنْبُهُ^١، وَ أَكْفِيهِ مَا أَهَمَّهُ^٢، وَ أَرْزُقْهُ^٣ قَالَ سَعِيدٌ مَعَ أَشْيَاءَ قَالَهَا نَحْوًا مِنْ عَشْرَةٍ^٤.

٦٩٠٧ / ٤٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا، أُمِنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٦.

٦٩٠٨ / ٤٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٧، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَحْرِرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَقَالَ لَهُ: أَبُو الْوَزْدِ، فَقَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَحِمَكَ اللَّهُ، إِنَّكَ^٨ لَوْ^٩ كُنْتَ أَرْحَتَ بَدَنَكَ مِنَ الْمَحْمِلِ^{١٠}.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا الْوَزْدِ، إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَشْهَدَ الْمَنَافِعَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ»^{١١} إِنَّهُ لَا يَشْهَدُهَا أَحَدٌ إِلَّا نَفَعَهُ اللَّهُ^{١٢}؛ أَمَّا أَنْتُمْ، فَتَرْجِعُونَ

١. في «بخ»: «ذنبه».

٢. في «بخ، جن»: «ما همته». وفي حاشية «بث»: «مما أهمله».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١١٧٩٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٣٦، ح ١٨٣٩٢.

٤. في «بث، بخ، بف»، وحاشية «جن»: «عبد الله بن سنان».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٨، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩.

ح ٢٢٦٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١١٨٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠.

ح ١٤٣٤٦، و ص ١٠٧، ذيل ح ١٤٣٧٢؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٢، ح ٥٥.

٦. في «بث»: «+ (بن يحيى)». ٧. في الوافي: «- (إنك)».

٨. في «بف»: «لو أنك» بدل «أنك لو».

٩. في الوافي: «أرحت بدتك من المحمل» يعني من التمكن فيه والاستقرار في ظله؛ لكلا يصيبك تعب الركوب وحز الشمس، فأجابه عليه السلام بأن في شهود تلك المواضع -التي هي منافع بالحضور بها والمشاركة لها والنظر إليها -فضلاً لا يحصل بالتمكن في المحمل والاستراحة تحت الظل والغيبة عن البصر والاختفاء عن النظر». وفي هامشه عن ابن المصنف: «ومن المحتمل أن يكون مراد الرجل بإراحة البدن الإقلال من الحج وترك إدمانه».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: أرحت بدتك، أي بترك الحج؛ فإن ركوب المحمل يشق عليك».

١١. في «ظ، جد»: «- الله».

١٢. الحج (٢٢): ٢٨.

مَغْفُوراً لَكُمْ، وَ أَمَّا غَيْرُكُمْ، فَيُخَفِّظُونَ فِي أَهَالِيهِمْ وَ أَمْوَالِهِمْ».^١

٤٧ / ٦٩٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

الْحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ شَأْنِهِ الْحُجَّ كُلَّ سَنَةٍ، ثُمَّ تَخَلَّفَ سَنَةً، فَلَمْ يَخْرُجْ»^٢، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ عَلَى الْأَرْضِ لِلَّذِينَ عَلَى الْجِبَالِ: لَقَدْ فَقَدْنَا صَوْتَ فَلَانٍ، فَيَقُولُونَ: اطْلُبُوهُ، فَيَطْلُبُونَهُ، فَلَا يَصِيبُونَهُ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ حَبَسَهُ ذَيْنَ، فَأَذِ عَنْهُ، أَوْ مَرَضَ فَأَشْفِهِ، أَوْ فَقَرَ فَأَغْنِهِ، أَوْ حَبَسَ فَقَرِّجْ عَنْهُ، أَوْ فَعَلَ^٣ فَافْعَلْ بِهِ، وَ النَّاسُ يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَ هُمْ يَدْعُونَ لِمَنْ تَخَلَّفَ».^٤

٤٨ / ٦٩١٠. أَحْمَدُ^٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ مَنْ لَمْ يَحُجَّ، اسْتَبْشِرُوا بِالْحَاجِّ»^٧، وَ صَافِحُوهُمْ، وَ عَظِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكُمْ،

١. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٥، ح ١١٨٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠١، ح ١٤٣٥٠.

٢. في المحاسن: «+ في».

٣. في «ظ»: «لم يخرج».

٤. في المحاسن: «+ هم».

٥. في «ظ، ب، ج، د»: «فأذه».

٦. في «ي»: «يخلف».

٧. في «بس» والوسائل: «+ به».

٨. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٤، عن محمد بن عبد الحميد. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٢.

٩. ح ٢١٨٤، مرسلاً، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٧، ح ١١٨٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٤، ح ١٤٤٥١.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١١. في الوافي: «عبيد الله». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٧١، ح ١٤٢، عن عمرو بن عثمان عن علي بن

عبد الله، عن خالد القلاسي عن أبي عبد الله عليه السلام. وهو الظاهر؛ فقد روى عمرو بن عثمان عن علي بن عبد الله

البجلي عن خالد [بن ماد] القلاسي عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن الحسين عليه السلام في الكافي، ح ٦٨٦٣؛

والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٤٠، ومضمون الخبرين هو ما يترتب على الحج من الثواب وثواب بعض

الأعمال بمكة. ١٣. في الوافي: «+ إذا قدموا».

تُشَارِكُوهُمْ فِي الْأَجْرِ»^١.

٢٩ - بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٦٩١١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمَسَائِلَ بَعْضُهَا مَعَ ابْنِ بُكَيْرٍ، وَبَعْضُهَا مَعَ أَبِي الْعَبَّاسِ.

٢٦٥/٤ فَجَاءَ الْجَوَابُ بِإِمْلَائِهِ: «سَأَلْتُ^٢ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٣ يَعْنِي بِهِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمَا مَفْرُوضَانِ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^٤؟

قَالَ: «يَعْنِي بِتَمَامِهِمَا أَدَاءَهُمَا، وَاتِّقَاءَ مَا يَتَّبَعِي الْمُحْرِمَ فِيهِمَا».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ^٥ تَعَالَى: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ»^٦: مَا يَعْنِي بِالْحَجِّ الْأَكْبَرِ؟

فَقَالَ: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ»: الْوُقُوفُ^٧ بِعَرَفَةَ^٨ وَرَمْيُ الْجِمَارِ^٩، وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ:

الْعُمْرَةُ»^{١٠}.

١. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٢، عن عمرو بن عثمان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٢٢٦٤،

مرسلًا عن علي بن الحسين ﷺ. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٩٩، ح ١٤٣٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٥، ح ١٥٢١٩.

٢. في «بخ» والوافي: «سألته».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. في «بخ»، «بف»، وحاشية «بخ»: «قول الله».

٥. البقرة (٢): ١٩٦.

٦. التوبة (٩): ٣.

٧. في حاشية «بث»: «بعرقات».

٨. في المرواة: «غرضه ﷺ من ذكر وقوف عرفة ورمي الجمار أن المراد به الحج المقابل للعمرة؛ فإن كل حج

يشتمل عليهما».

٩. على الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «لأنهما مفروضان». وفي الكافي، كتاب

١٠. على الشرائع، ص ٤٥٣، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «لأنهما مفروضان». وفي الكافي، كتاب

٦٩١٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ^١، عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢: «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^٣» قَالَ: «هُمَا مَفْرُوضَانِ»^٤.

٦٩١٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: «الْحَجُّ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ؟

فَقَالَ: «الْحَجُّ عَلَى النَّاسِ جَمِيعاً^٦ كِبَارِهِمْ وَصِغَارِهِمْ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، عُذَرَهُ

١. الحج، باب الحج الأكبر والأصغر، ح ٧٠١١؛ والفقير، ح ٢، ص ٤٨٨، ح ٣٠٤١؛ والتهذيب، ح ٥، ص ٤٥٠، ح ١٤٧١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩٥، ح ٢، بسند آخر، من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر» مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩١، ح ١١٠، عن عمر بن أذينة، إلى قوله: «لأنهما مفروضان». وفيه، ص ٨٧، ح ٢٢٠، عن زرارة، عن أبي عبد الله^٥، وتام الرواية هكذا: «في قوله: وأتموا الحج والعمرة لله، قال: إتمامهما إذا أداهما يتقي ما يتقي المحرم فيهما». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٦، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله^٥؛ وفيه، ح ١٧، عن ابن سرحان، عن أبي عبد الله^٥، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٧٧، ح ١٨، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبد الله^٥، مع اختلاف، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر». الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٩، ح ١١٨٤٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧، ح ١٤١٠٨؛ وفيه، ج ١٣، ص ٥٥٠، ح ١٨٤١٦؛ وج ١٤، ص ٢٦٣، ح ١٩١٥١، من قوله: «وسألته عن قوله تعالى: الحج الأكبر» إلى قوله: «ورمي الجمار».

١. في «بحر، جن» والوسائل: - «بن عثمان». ٢. في الوسائل والتهذيب: + «في قول الله عز وجل».

٣. البقرة (٢): ١٩٦.

٤. في المرأة: «قوله^٥: هما مفروضان، أي المراد بالآية الأمر بالإتيان بهما تامين، فيدل على كونهما مفروضين».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٣، بسنده عن أبان، عن الفضل أبي العباس. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٢٤، عن أبان، عن الفضل بن أبي العباس، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله^٥. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٩، ح ١١٨٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٨، ح ١٤١٠٩.

٦. في المرأة: «قوله^٥: على الناس جميعاً، يمكن حمله على من كان مستطيعاً وإن لم يكن غنياً عرفاً. والأظهر حمله على الأعم من الوجوب والاستحباب المؤكد».

الله^١.

٦٩١٤ / ٤. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْخَلْقِ بِمَنْزِلَةِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» وَإِنَّمَا نَزَلَتْ الْعُمْرَةُ بِالْمَدِينَةِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^٦ أَوْ يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٧.

٦٩١٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْجَبَلِيِّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ^٩ فِي

١. «عذر الله»، أي رفع عنه اللوم. وقال ابن الأثير: «حقيقة عذرت: محو الإساءة وطمسها». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٨ (عذر).

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧، ح ١٤١٣٠.

٣. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه الطريقان المذكوران إلى ابن أبي عمير.

٤. في الوسائل: «أنزلت». ٥. في «ظ»: «- له».

٦. البقرة (٢): ١٩٦.

٧. في العلل: «وأفضل العمرة عمرة رجب» بدل «قال: قلت له. فمن تمتع - إلى - قال: نعم». وفي المرأة: «يدلّ على الاكتفاء بالعمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة، ولا خلاف فيه بين الأصحاب».

٨. علل الشرائع، ص ٤٠٨، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير وحَمَّاد و صفوان بن يحيى وفضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٢٩٤١، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «العمرة مفروضة مثل الحج»، فإذا أدى المتمتع فقد أدى العمرة المفروضة. الكافي. كتاب الحج، باب ما يسجري من العمرة المفروضة، ح ٨٠١٩، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣٣، ح ١٥٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٧، ح ٢١٩، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩، ح ١٤١١١.

٩. «الجِدَّة»: الغنى والثروة؛ يقال: وَجَدَ فِي الْمَالِ جِدَّةً، أي استغنى و صار ذا مال. ووجد يجد جدة، أي استغنى غنى لا فقر بعده. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٧؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٥ (وجد).

كُلَّ عَامٍ^١، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ^٢ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ»^٣.

قَالَ: قُلْتُ: فَمَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنَّا، فَقَدْ كَفَرَ؟

قَالَ: «لَا»، وَ لَكِنْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا هَكَذَا، فَقَدْ كَفَرَ»^٤.

٦/٦٩١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خَدِيجَةَ بِنِ

مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ^٦ عَلَى أَهْلِ الْجَدَّةِ فِي

كُلِّ عَامٍ»^٧.

١. قال الشيخ في الاستبصار، ذيل هذا الحديث: «فالوجه في هذه الأخبار أحد شيئين: أحدهما أن تكون محمولة على الاستحباب دون الفرض والإيجاب. والثاني أن يكون المراد بذلك كل سنة على طريق البدل؛ لأن من وجب عليه الحج في السنة الأولى فلم يحج وجب عليه في الثانية، وكذلك إذا لم يحج في الثانية وجب عليه في الثالثة، وكذلك حكم كل سنة إلى أن يحج. ولم يع أن عليه في كل سنة على وجه التكرار». واكتفى في التهذيب بذكر الثاني. وقال العلامة المجلسي في المرأة: «ويمكن حمل الفرض على الاستحباب المؤكد، أو على أنه يجب عليهم كفاية أن لا يخلو البيت ممن يحجبه، فإن لم يكن مستطيعاً لم يحج، يجب على من حج أن يعيد؛ لئلا يخلو البيت من طائف». ٢. في «ظ، ي، بخ، بف، جد» والوافي والتهذيب: «قول الله».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. في الوافي: «إنما لم يكفر تارك الحج؛ لأن الكفر راجع إلى الاعتقاد، دون العمل؛ فقله تعالى: «وَمَنْ كَفَرَ» أي ومن لم يعتقد فرضه، أو لم يبال بتركه؛ فإن عدم المبالاة يرجع إلى عدم الاعتقاد».

ووجه العلامة المجلسي بأن هذا الكفر بمعنى ترك العرائض وارتكاب الكبائر، ثم نفل وجوهاً آخر في المرأة بقوله «وقيل: المراد بالكفر هنا كفران النعمة. وقيل: أطلق الكفر هنا تغليظاً وتأكيذاً على سبيل المبالغة. وقيل: المراد من «كفر»: من أنكر الحج وجوبه، لا من تركه بدون استحلال».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٤٤٨، معلقاً عن علي بن جعفر الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٠، ح ١١٨٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦، ح ١٤١٢٨.

٦. في التهذيب والاستبصار: «أنزل» بدل «إن». ٧. في «يج، يخ، بف، جد» والوافي: «+ والعمرة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧، ح ١٤١٣٢.

٦٩١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْقُصَلِيِّ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ حَتَّى يُعْتَقَ».^١

٦٩١٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٢، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ فَرَضٌ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ».^٣

٦٩١٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ مَنصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ».^٤

١. الكافي، كتاب الحج، باب حج الصبيان والمماليك، ح ٧٠٦٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٦؛ وقرب الإسناد، ص ٣١٣، ذيل ح ١٢١٨، بسند آخر عن ابن محبوب؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ذيل ح ٢٨٨٧. معلقاً عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٢، ذيل ح ١٧١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٢٨٨٩؛ و ص ٤٣٥، ح ٢٩٠٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٥ و ٧ و ٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٤٧٩ و ٤٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٥، ح ١١٩٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨، ح ١٤٢٠٣.

٢. في التهذيب والاستبصار: «بن يحيى».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦، ح ٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٧، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٠٥، ذيل ح ٥، بسند عن يعقوب بن يزيد. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٥٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧، ح ١٤١٣١.

٤. في الوافي: «والعمرة».

٥. لم ترد هذه الرواية في «بخ».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥١، ح ١١٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦، ح ١٤١٢٩.

٣٠ - بَابُ اسْتِطَاعَةِ الْحَجِّ

٦٩٢٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

إِلَيْهِ سَبِيلًا»^١ قَالَ^٢: مَا السَّبِيلُ؟

قَالَ: «أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ».

قَالَ: قُلْتُ: مَنْ^٣ عَرَضَ عَلَيْهِ مَا يَحُجُّ بِهِ^٤، فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ: أَهُوَ مِمَّنْ^٥ يَسْتَطِيعُ ٢٦٧/٤

إِلَيْهِ^٦ سَبِيلًا؟

قَالَ: «نَعَمْ، مَا شَأْنُهُ أَنْ^٧ يَسْتَخْيِي^٨ وَلَوْ يَحُجُّ عَلَى حِمَارٍ أَجْدَعُ^٩ أَهْتَرَ^{١٠}، فَإِنْ كَانَ

يُطِيقُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَيَرْكَبَ بَعْضًا، فَلْيَحُجَّ»^{١١}.

١. آل عمران (٣): ٩٧.

٢. في «ي، بث، بح، بخ، جد» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٣ والاستبصار، ح ٤٥٥: «قال».

٣. في الاستبصار، ح ٤٥٥: «فمن».

٤. في «ي»: «به».

٥. في «ظ، جد»: «من».

٦. في «جن»: «إليه».

٧. في «ظ، ي، بث، بخ، يس» والوافي والتهذيب، ح ٣ والاستبصار، ح ٤٥٥: «أن».

٨. في «ظ، ي، س، جن»: «أجدع». وفي التهذيب، ح ٣، والاستبصار، ح ٤٥٥: «أجدع». والجذع: قطع الأنف والأذن واليد والشفه، قال ابن الأثير: «وهو بالأنف أخَصَّ، فإذا أطلق غلب عليه» يقال: رجل أجْدَعُ ومحدوع: إذا كان مقطوع الأنف». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٣؛ النهاية، ج ١، ص ٢٤٦ (جدع).

٩. الأبتَر: المقتطوع الذنب من أي موضع كان من جميع الدواب؛ من البئر، وهو استئصال الشيء قطعاً. وقال الخليل: «البئر: قطع الذنب ونحوه إذا استأصلته». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٣٠؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧ (بئر).

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣، ح ٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٤٥٥، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٥٩؛ والمحاسن، ص ٢٩٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٧؛ والتوحيد، ص ٣٥٠، ح ١١، بسند

٦٩٢١ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْحَنْعَمِيِّ، قَالَ:
 سَأَلَ حَفْصُ الْكَنَاسِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَ أَنَا عَنْهُ ^١ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ^٢: مَا يَغْنِي بِذَلِكَ؟
 قَالَ: «مَنْ كَانَ صَحِيحًا فِي بَدَنِهِ، مُخَلَّى سِرُّهُ ^٣، لَهُ زَادٌ وَ زَاجِلَةٌ ^٤، فَهُوَ مِمَّنْ
 يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ» أَوْ قَالَ: «مِمَّنْ كَانَ لَهُ مَالٌ».
 فَقَالَ لَهُ حَفْصُ الْكَنَاسِيِّ: فَإِذَا كَانَ صَحِيحًا فِي بَدَنِهِ، مُخَلَّى ^٥ سِرُّهُ، لَهُ زَادٌ وَ
 زَاجِلَةٌ، فَلَمْ يَحْجْ ^٦، فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ ^٧؟
 قَالَ: «نَعَمْ» ^٨.

آخر، من قوله: «من عرض عليه ما يحج به» إلى قوله: «أجده أوتر». التوحيد، ص ٣٤٩، ح ١٠، بسند آخر، إلى قوله: «قال: نعم». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٤٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١٤، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ١٩٣، ح ١١٥، عن أبي أسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ٣، والاستبصار، ح ٤٥٥ - مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٤٤٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «من عرضت عليه نفقة الحج فاستحيا فهو ممن ترك الحج مستطيعاً إليه السبيل». الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٣، ح ١١٨٨٥، الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٦٩، إلى قوله: «قال: أن يكون له ما يحج به».

١. في «بس»: - «وَأَنَا عَنْهُ».

٢. في «بس»: - «وَأَنَا عَنْهُ».

٣. «مُخَلَّى سِرُّهُ»، أي غير مصبوق عليه. والشُّرْبُ: الطريق. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٤٦، النهاية، ج ٢، ص ٣٥٦ (سرب).

٤. في الاستبصار: + «فلم يحج».

٥. في الاستبصار: «كَانَ مِمَّنْ» بدل «مِمَّنْ كَانَ».

٦. في «ظ»: «إِذَا». وفي «بس» والتهذيب والاستبصار: «وَإِذَا».

٧. في الوسائل: + «فِي».

٨. في الاستبصار: - «فلم يحج».

٩. في الوافي: «العبارتان المتبادلتان متقاربتان، ولعل هذا صار سبب النسيان. فهو ممن يستطيع الحج، يعني بعد ذهاب ماله».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٤، معلقاً عن الكليني. التوحيد، ص ٣٥٠، ح ١٤، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن

٦٩٢٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ^١: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٢ فَقَالَ: «مَا يَقُولُ النَّاسُ؟».

قَالَ^٣: فَقِيلَ^٤ لَهُ: الزَّادُ وَ الرَّاحِلَةُ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَدْ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ هَذَا، فَقَالَ: هَلَكَ النَّاسُ إِذَا لَيْنَ كَانَ مَنْ كَانَ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ قَدَرَ مَا يَقْوَتْ^٥ عِيَالَهُ، وَ يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ يَنْطَلِقُ^٦ إِلَيْهِ^٧، فَيَسْلُبُهُمْ^٨ إِيَّاهُ^٩ لَقَدْ هَلَكُوا^{١٠}، فَقِيلَ لَهُ: فَمَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: فَقَالَ:

«أبي عبد الله عليه السلام، ملخصاً. وفي رجال الكشي، ص ١٤٧، ضمن ح ٢٣٤ والخصال، ص ٦٠٥، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١١، عن عبد الرحمن بن سبابة، عن أبي عبد الله عليه السلام: تحف العقول، ص ١٤٧، عن الرضا عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «له زاد و راحلة فهو ممن يستطيع الحج» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٤، ح ١١٨٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٧٠.

١. في الوافي: «وَلْيَكُنْ عَلَى النَّاسِ جِغٌ أَلْبَنَتْ».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. في الاستبصار: - «قال».

٤. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فقلت».

٥. في «بخ، بف» والوافي: - «له».

٦. في «بخ» والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: + «به».

٧. «ينطلق» أي يذهب، من الانطلاق، وهو الذهاب. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٨ (طلق).

٨. في «ي، بح، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي: «إليهم».

٩. في «بخ» والوافي وتفسير العياشي والعلل: «فيسألهم».

١٠. قال العلامة الفيض في الوافي: «معنى الحديث: لمن كان له قدر ما يقوت عياله فحسب وجب عليه أن ينفق ذلك في الزاد والراحلة. ثم ينطلق إلى الناس يسألهم قوت عياله، لهلك الناس إذن. وفي بعض النسخ من الكتب الأربعة: ينطلق إليه، أي إلى الحج، فيسلبهم إياه؛ يعني يسلب عياله ما يفتونون به، لقد هلكوا؛ يعني عياله، وهو أصوب وأصح وأوضح».

١١. في الوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي والعلل: + «إذا».

السَّعَةِ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ يَحْتَجُّ بِبَعْضٍ، وَ يَبْقِي بَعْضاً يَقُوتُ بِهِ^١ عِيَالَهُ؛ أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ
اللَّهُ الزَّكَاةَ، فَلَمْ يَجْعَلْهَا إِلَّا عَلَى مَنْ^٢ يَمْلِكُ^٣ مَائَتِي دِرْهَمٍ^٤.

٦٩٢٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
سِنْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي شَيْعْتُ أَصْحَابِي إِلَى الْقَادِسِيَّةِ^٥، فَقَالُوا لِي انْطَلِقْ مَعَنَا
و نَقِيمْ عَلَيْكَ ثَلَاثًا، فَرَجَعْتُ وَ لَيْسَ عِنْدِي نَفَقَةٌ، فَيَسِّرَ اللَّهُ وَ لِحَقَّتْهُمْ.

قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ^٦ فِي الْوُفْدِ^٧، لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ لَا يَحْتَجَّ وَ إِنْ كَانَ فَقِيرًا،
وَ مَنْ^٨ لَمْ يُكْتَبْ^٩، لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَحْتَجَّ وَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا صَحِيحًا^{١٠}».

٦٩٢٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ
النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

١. في الوسائل والفتاوى: «لَقُوت» بدل «يَقُوت به». وفي الاستبصار: «له».

٢. في «بخ»: «للمن».

٣. في التهذيب والاستبصار: «ملك».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢، ح ١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٤٥٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٥٣،
ح ٣، بسنده عن عبد الله بن جعفر الحميري. عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفتاوى، ج ٢،
ص ٤١٨، ح ٢٨٥٨، معلقاً عن أبي الربيع الشامي. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٢، ح ١١٣؛ والمقنعة،
ص ٣٨٤، مراسلاً عن أبي الربيع الشامي. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٤، ح ١١٨٨٩؛ الوسائل،
ج ١١، ص ٣٧، ح ١٤١٨٠.

٥. «القادسية»: من بلاد العرب، أو قرية بين الكوفة وغديب. قيل: إنما سُميت بذلك لأنها نزل بها قوم من أهل
قادس من أهل خراسان. ويقال: إن القادسية مر بها إبراهيم عليه السلام، فوجد بها عحوراً فغسلت رأسه. فقال: قُدْسَتْ
من أرض، فسُميت بالقادسية، ودعا لها أن تكون محلّة الحاج. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٧٠؛ القاموس
المحيط، ج ١، ص ٧٧٣ (قدس).

٦. في الوافي: «من كتب عليه» يعني الحج. ضمّنه معنى إيجاب القضاء والقدر، فعذاه بعلی.

٧. في «بخ»: «بالوفد». و «الوفد»: القادمون، والمراد: القادمون إلى الحج. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).

٨. في «جن»: «ولمن».

٩. في الوافي: «له».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٣٤٣، ح ١٢٠٧٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^١: أَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْإِسْطَاعَةَ؟

فَقَالَ: «وَبِحُكِّكَ، إِنَّمَا يَغْنِي بِالْإِسْطَاعَةِ الرِّادَ وَ الرَّاحِلَةَ، لَيْسَ اسْطِطَاعَةُ الْبَدَنِ».

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفَلَيْسَ^٢ إِذَا كَانَ^٣ الرِّادَ وَ الرَّاحِلَةَ، فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ؟

فَقَالَ: «وَبِحُكِّكَ، لَيْسَ كَمَا تَظُنُّ، قَدْ تَرَى الرَّجُلَ عِنْدَهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ أَكْثَرَ مِنَ الرِّادِ وَ الرَّاحِلَةِ، فَهُوَ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ»^٤.

٣١- بَابُ مَنْ سَوَّفَ الْحَجَّ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ

٦٩٢٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

ذَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَمُنَّعَ^٥ مِنْ ذَلِكَ

حَاجَةً تُجْجِفُ بِهِ^٦، أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ، أَوْ سُلْطَانٌ يَمُنَّعُهُ، فَلَيْمَثَ يَهُودِيًّا أَوْ

١. آل عمران (٣): ٩٧.

٢. في «جن»: «أليس».

٣. في «بف»: «مع».

٤. في المرأة: «يدلّ كسابقه على أن يتوفيق الله تعالى وألطافه مدخلاً في العمل، كما مرّ في تحقيق الأمر بين الأمرين. والمراد بأهل القدر هنا المفوضة الذين يقولون: لا مدخل لتقدير الله تعالى في أعمال العباد أصلاً. وقد يطلق على الجبرية أيضاً، كما عرفت سابقاً».

٥. الواهي، ج ١٢، ص ٣٤٤، ح ١٢٠٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٤١٧١، إلى قوله: «ليس استطاعة البدن».

٦. في «بث»: «لا يمنعه». وفي الفقيه والتهذيب، ح ٤٩ والمحاسن والمقنعة وثواب الأعمال: «ولم يمنعه».

٧. «تجحف به» أي تُفقره وتُدبب أمواله، أو تدنو منه وتقاربه. راجع «المصالح»، ج ٤، ص ١٣٣٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢٤١ (جحف).

نَضْرَانِيَّاتٌ^٢.

٦٩٢٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٢٦٩ / ٤ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا»^٣؟

فَقَالَ: «ذَلِكَ الَّذِي يُسَوِّفُ^٤ نَفْسَهُ الْحَجَّ - يَعْنِي حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ»^٥.

٦٩٢٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

١. في الوافي: «إنما يموت يهودياً أو نصرانياً؛ لأنه لو اعتقدها لأتى بها مع عدم المانع والاستطاعة وتوقع الفوت بالموت». وفي المرأة: «تأويل هذا الخبر قريب مما تقدم في الآية - أي في شرح الحديث الأول من الباب السابق - فمنهم من حمل على المبالغة، ومنهم من حمل على الاستحلال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٧، ح ٤٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ٢٩٣٥، معلقاً عن صفوان بن يحيى؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٢، ح ١٦١٠، بسنده عن صفوان، عن ذريح المحاربي. وفي المحاسن، ص ٨٨، كتاب عقاب الأعمال، ح ٣١؛ ورواب الأعمال، ص ٢٨١، ح ٢، بسندهما عن ذريح، عن أبي عبد الله عليه السلام. المقنعة، ص ٣٨٦، مرسلاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٢، ح ١١٨٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩، ح ١٤١٦٢.

٣. الإسراء (١٧): ٧٢.

٤. في «ظ»، بث، بخ، جد. وتفسير العياشي، ح ١٢٧: «ذاك».

٥. في «ث»: «سوف». والتسويق: التأخير والمطل، من قولك: سوف أفعل. وسوف: كلمة تنفيس في ما لم يكن بعد؛ ألا ترى تقول: سوفته، إذا قلت له مزة بعد مزة: سوف أفعل؟ قال العلامة المجلسي: «وكان الإنسان يماطل نفسه في ما ينفعه». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٢٢؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٦٤ (سوف).

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ٢٩٣٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٢٧، عن أبي بصير؛ وفيه، ص ٣٠٦، ح ١٣٠، عن كليب، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٤، مرسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٤، ح ١١٨٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦، ح ١٤١٥٤.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: التَّاجِرُ يُسَوِّفُ الْحَجَّ؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُ^٢ عُذْرٌ^٣، وَإِنْ مَاتَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ»^٤.

٦٩٢٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ التَّاجِرَ ذَا الْمَالِ حِينَ يُسَوِّفُ

الْحَجَّ كُلَّ عَامٍ، وَ لَيْسَ يَشْغَلُهُ عَنْهُ إِلَّا التَّجَارَةُ أَوِ الدِّينُ؟

فَقَالَ: «لَا عُذْرَ لَهُ^٦ يُسَوِّفُ الْحَجَّ، إِنْ مَاتَ وَقَدْ تَرَكَ الْحَجَّ، فَقَدْ تَرَكَ^٧ شَرِيعَةً مِنْ

شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ»^٨.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلُهُ^٩.

٦٩٢٩ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٥٠. وفي المطبوع: «نفسه».

٢. في «ي، بح، جن»: «عليه». ٣. في الوافي: «فلا يسوفه».

٤. في «ي، بس، جن»: والوسائل والتهذيب، ح ٥٠: «فإن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٧، ح ٥٠، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٨، ح ٢٩٣٦: والتهذيب، ج ٥،

ص ١٨، صدر ح ٥٢ و ح ٥٤؛ و ص ٤٠٣، صدر ح ١٤٠٥، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٠، صدر

ح ١٨١، عن إبراهيم بن علي، عن عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي

طالب عليه السلام، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب،

ح ٥٠ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٢، ح ١١٨٥٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧، ح ١٤١٥٥.

٦. في «ي، بث، بح، بف»: والوافي: «متى».

٧. في حاشية «جن»: «تركت».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٣، ح ١١٨٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦، ح ١٤١٥٣.

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٣، ح ١١٨٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦، ذيل ح ١٤١٥٣.

١٠. أحمد بن محمد الراوي عن محمد بن أحمد النهدي، هو أحمد بن محمد العاصمي الكوفي، وهو من مشايخ

المصنف. فعليه، ليس في السند تعليق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٥-٣٣٦.

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخُجْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَمْنَعَهُ^١ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْجَفُ بِهِ، أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ النَحْجَ، أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ، فَلَيَمُتْ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»^٢.

٦٩٣٠ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ صَحِيحٌ مُوسِرٌ لَمْ يَخُجْ، فَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى»^٣.

قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَعْمَى؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَعْمَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ»^٤.

٣٢ - بَابُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ إِلَيْهَا

٢٧٠ / ٤

٦٩٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ إِلَيْهَا، فَقَدْ

١. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بف، جد، جن» والوافي. وفي «بس» والمطبوع: «لم تمنعه».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٢، ح ١١٨٥١.

٣. في «ظ» والتهذيب، ح ٥١ - «محمد بن».

٤. طه (٢٠): ١٢٤.

٥. في «يح، بخ» - «قالاً: قلت: سبحان الله أعمى».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٨، ح ٥١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ٢٩٣٤، والتهذيب، ج ٥،

ص ١٨، ح ٥٣؛ و تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٥،

ح ١١٨٦٠، الوسائل، ج ١١، ص ٢٧، ح ١٤١٥٦.

٧. في «ظ، بف، جد» والوافي: «وهو».

أَقْتَرَبَ أَجَلَهُ، وَ دَنَا عَذَابُهُ^١.

٢ / ٦٩٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ هُوَ لَا يَرِيدُ الْعَوْدَ إِلَيْهَا، فَقَدْ أَقْتَرَبَ أَجَلَهُ، وَ دَنَا عَذَابُهُ^٢».

٣ / ٦٩٣٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ حَمَّادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ لَوْلَيْدِهِ: يَا بَنِيَّ، انْظُرُوا^٤ بَيْتَ رَبِّكُمْ، فَلَا يَخْلُونُ مِنْكُمْ؛ فَلَا تَنَاطَرُوا^٥».

١. الكافي، كتاب الحج، باب أنه يستحب للرجل أن يكون مهتئاً للحج في كل وقت، ح ٦٩٨١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٤، ح ٥٤٥، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٩، ح ١١٨٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥١، ح ١٤٤٩٨.

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٩، ح ١١٨٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥١، ذيل ح ١٤٤٩٨.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في «بس، جن»: «إلى».

٥. «فلا تناظروا» أي لا يؤخر عكم العذاب. قال الشيخ الحسن بن الشهيد الثاني: «المراد بالمناظرة هاهنا: الإنظار، استعمالاً لبناء فاعل في معنى أفعل، كعافاه الله وأعفاه. ولا يعترض بتوقف مثله على السماع وخلو كلام أهل اللغة من ذكر هذا المعنى لتناظر؛ فإن جوابه يعلم مما يأتي في الحديث الحسن بمعونة ما ذكره الصدوق بعد إيراد خبر حنان من أن في خبر آخر: لنزل عليهم العذاب؛ إذ يستفاد من ذلك أن الغرض من نفي المناظرة نزول العذاب، وهو دليل كون المراد منها الإنظار، ومثله كاف في السماع وإن لم يعترضوا له؛ فإن الاستدراك عليهم ليس بعزيز، وقد عرف أيضاً من شأنهم وربما اكتفوا في ما ادعوا سماعه بما دون هذا، كما تدل عليه شواهدهم، ولئن سهل الخطب هنا؛ فإن له نظائر في أخبارنا لا يستغنى معها عن تحقيق الحال في هذا الباب، فينبغي أن يتدبر». راجع: متقى الجمان، ج ٣، ص ٦٠؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٩٨ (نظر).

٦. الكافي، كتاب الوصايا، باب صدقات النبي عليه السلام وفاطمة والأئمة عليهم السلام ووصاياهم، ذيل ح ١٣٢٧٦، بسند آخر عن أبي الحسن موسى، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٥٤٣٣، بسند آخر عن

٣٣- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَرْكِ الْحَجِّ خَيْرَةٌ، وَأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَنْهُ فَبَذَنَ

٦٩٣٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مَيْمَنٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا لَكَ لَا تَحُجُّ فِي الْعَامِ^١».

فَقُلْتُ: مَعَامَلَةٌ كَانَتْ^٢ بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمٍ، وَأَشْغَالٌ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَيْرَةً.

فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ، مَا فَعَلَ^٣ اللَّهُ لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ^٤ خَيْرَةٍ^٥» ثُمَّ قَالَ: «مَا حُبِسَ عَبْدٌ عَنْ^٦ هَذَا التَّيْتِ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَغْفُو^٧ أَكْثَرَ^٨».

٦٩٣٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ^٩ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَيْسَ فِي تَرْكِ الْحَجِّ خَيْرَةٌ^{١٠}».

«أمير المؤمنين عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٦، ح ٧١٤، وفيه هكذا؛ عنه، عن حماد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، وإبراهيم بن عمر، عن أبان، رفعه إلى سليم بن قيس الهلالي، قال سليم: شهدت وصية أمير المؤمنين عليه السلام...». وفي كتاب سليم بن قيس، ص ٩٢٦، ح ٦٩، ونهج البلاغة، ص ٤٢١، الرسالة ٤٧؛ وتحف العقول، ص ١٩٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر في ضمن وصية أمير المؤمنين لابنه الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١، ح ١٤١٣٩.

١. في «بح»: - «في العام».

٢. في «بخ»: - «كانت».

٣. في «بخ، بخ» والوافي: «ما جعل».

٤. في «بخ»: - «من».

٥. الخيرة، مثال العينة والتسكين: إما اسم من خار الله لك، أي أعطاك ما هو خير لك، أو اسم من قولك: اختاره

الله تعالى. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٩٢ (خير).

٦. في حاشية «ث»: «عنك» بدل «عبد عن».

٧. في «ظ»: + «الله». وفي «بخ»: + «منه».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٦، ح ١١٨٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٦، ح ١٤٤٥٨.

٩. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جن. وفي المطبوع والوسائل: - «قال».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٧، ح ١١٨٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٧، ح ١٤٤٥٩.

٢٧١ / ٤

٣٤ - بَابُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ

- ٦٩٣٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَوْ تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ ، لَمَّا نُوْظِرُوا^١ الْعَذَابُ» أَوْ قَالَ^٢ :
«أُنْزِلَ^٣ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ»^٤ .
- ٦٩٣٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ
حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ^٥ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :
ذَكَرْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام الْبَيْتَ ، فَقَالَ : «لَوْ عَطَّلُوهُ سَنَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَنْظُرُوا»^٦ .
- ٦٩٣٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَجَّالِ ، عَنْ حَمَادٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ لَوْلَدِهِ : يَا بَنِيَّ ،
انظُرُوا بَيْتَ رَبِّكُمْ ، فَلَا يَخْلُونُ مِنْكُمْ ، فَلَا تَنْظُرُوا»^٧ .
- ٦٩٣٩ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

١ . في الوافي : «وُظِرُوا : أمهلوا ، من النظرة بمعنى الإمهال» . وقد مضى تحقيق بعض الأعلام في المقام ذيل الحديث الثالث من الباب السابق ، إن شئت فراجع هناك .

٢ . في «صح» : «+» «لما» .

٣ . في الوسائل : «لنزل» .

٤ . علل الشرائع ، ص ٥٢٢ ، ح ٤ ، بسند آخر . مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٥٧ ، ح ١١٨٧٠ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٠ ، ح ١٤١٣٨ .

٥ . الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤١٩ ، ح ٢٨٦٠ ، قال : «روى حنان بن سدير ، قال : ذكرت لأبي جعفر عليه السلام . وهو سهو ، فإنَّ حنان بن سدير روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ، وتكررت في الأسناد روايته عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام . راجع : رجال النجاشي ، ص ١٤٦ ، الرقم ٣٧٨ ؛ رجال الطوسي ، ص ١٩٣ ، الرقم ٢٤٠٤ ، ص ٣٣٤ ، الرقم ٤٩٧٤ ؛ معجم رجال الحديث ، ج ٨ ، ص ٣٨٢ .

٦ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤١٩ ، ح ٢٨٦٠ ، معلقاً عن حنان بن سدير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٥٨ ، ح ١١٨٧١ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢١ ، ح ١٤١٤٠ .

٧ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٢٥٨ ، ح ١١٨٧٣ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا مَا قَامَتِ الْكُفَّةُ»^١.

٣٥- بَابُ نَادِرٍ

١ / ٦٩٤٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ رَجُلًا اسْتَشَارَنِي فِي الْحَجِّ، وَكَانَ ضَعِيفَ الْخَالِ، فَأُشِرْتُ عَلَيْهِ^٢ أَنْ لَا يَحُجَّ.

فَقَالَ: «مَا أَخْلَقَكَ^٣ أَنْ تَمْرُضَ سَنَةً^٤؟ قَالَ^٥: فَمَرِضْتُ سَنَةً^٦.

٣٦- بَابُ الْأَجْبَارِ عَلَى الْحَجِّ^٧

٢٧٢/٤

١ / ٦٩٤١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخَيْرِيِّ وَهَيْثَمِ بْنِ سَالِمٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِمْ:

١. في الوافي: «يعني بقيامها قيام طوافها وحجتها، كما قال سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ فَيَمْنًا لِلنَّاسِ﴾، ويحتمل قيام بيتانها». والآية في سورة المائدة (٥): ٩٧.

٢. علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن أبي المغراء. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٣٠٧، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٤٠، ح ١١٤٦٤: الوسائل، ج ١١، ص ٢١، ح ١٤١٤٢.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «إليه».

٤. في الوافي: «ما أخلفك، إن كان بالقاء ذ» ما» للاستفهام، أو للنفي بمعنى لن يتخلف عنك المرض، وإن كان باللقاف ذ» ما» للتعجب، أي ما أجدرك وأحرأك أن تمرض سنة، وهو الأصوب». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٧٢ (خلق).

٥. في البحار: - «قال».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٦٩، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٤، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٠، ح ١١٨٨٣: الوسائل، ج ١١، ص ١٣٧، ح ١٤٤٦١: البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٨، ح ٨٥.

٧. في «بح» بس: + «والزيادة أيضاً».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ تَرَكَوا الْحَجَّ، لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى الْمَقَامِ عِنْدَهُ^٢، وَلَوْ تَرَكَوا زِيَارَةَ النَّبِيِّ عليه السلام، لَكَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى الْمَقَامِ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَمْوَالٌ، أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ^٣»^٤.

٢ / ٦٩٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ عَطَّلَ النَّاسُ الْحَجَّ، لَوَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى الْحَجِّ إِنْ شَاءُوا وَإِنْ أَبَوْا؛ فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْحَجِّ^٥»^٦.

٣٧- بَابُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُطِيقِ الْحَجَّ بِبَذْنِهِ جَهَّزَ غَيْرَهُ

١ / ٦٩٤٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

١. في «ظ»، ي، بس، جد، جن: «كان».

٢. في التهذيب: «وعلى المقام عنده».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٥٥: «يدلّ على كون عمارة البيت وعمارة روضة النبي وزيارته عليه السلام وتعهدها من الواجبات الكفائية؛ فإن الإجماع لا يتصور في الأمر المستحب. وربما يقال: إنما يجبر لأن ترك الناس كلهم ذلك يتضمن الاستخفاف والتحقير وعدم الاعتناء بشأن تلك الأماكن ومشرفيها، وذلك إن لم يكن كفرًا يكون فسقًا. والجواب: أن ذلك يؤيد الوجوب الكفائي، ولا ينافيه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤١، ح ١٥٣٢. بسنده عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري وهشام بن سالم و حسن الأحمسي وحماد وغير واحد ومعاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٠، ح ٢٨٦١، معلقاً عن حفص بن البختري. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤، ذيل ح ١٤١٤٩.

٥. في المرأة: «يدلّ أيضاً على الوجوب الكفائي، ولا ينافي الوجوب العيني على الاغنياء الذين لم يحجوا، كما أومأنا إليه سابقاً».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ذيل ح ٦٨٩٢، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٢، ذيل ح ٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير؛ علل الشرائع، ص ٣٩٦، ح ١، بسنده عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ١١٨٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣، ح ١٤١٤٨.

٧. في «ظ»: «لم يستطع».

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ^١:

عَنْ جَعْفَرٍ^٢، عَنْ أَبِيهِ^٣: «أَنْ عَلَيَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ لَمْ يَحْجْ قَطُّ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُجَهِّزَ^٤ رَجُلًا، ثُمَّ ابْعَثْهُ أَنْ^٥ يَحْجَّ عَنْكَ^٦».

٢٧٣/٤ ٦٩٤٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَعِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - سَلَامَ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَمَرَ شَيْخًا كَبِيرًا لَمْ يَحْجْ قَطُّ، وَ لَمْ يُطِيقِ الْحَجَّ لِكِبَرِهِ، أَنْ يُجَهِّزَ رَجُلًا يَحْجَّ^٨ عَنْهُ».

٦٩٤٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

١. في «بف»: - «القدّاح».

٢. في «ظ، ي، بح، بخ، بس، جن» والوسائل: «أبي جعفر». وهو سهو، فإنَّ عبد الله بن ميمون من أصحاب أبي عبد الله^٣ وقد أكثر من الرواية عنه، والراوي عن أبي جعفر^٤ هو أبوه ميمون راجع رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٧: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٢٨-٥٢٩، ح ٢٣، ص ٢٣٥-٢٣٧.

٣. في «بح، بف، وحاشية ب١» والوافي: «فجهز» بدل «أن تجهز».

٤. في «ظ، بخ، بف، جد» الوسائل: - «أن».

٥. في «رواة العقول»، ج ١٧، ص ١٥٧: «أجمع الأصحاب على أنه إذا وجب الحج على كل مكلف، ولم يحج حتى استقر في دمه، ثم عرض له مانع عن الحج، لا يرجى زواله عادة من مرض أو كبر أو خوف أو نحو ذلك، يجب عليه الاستنابة، واختلف فيما إذا عرض له مانع قبل استقرار الوجوب، وذهب الشيخ وأبو الصلاح وابن الجنيّد وابن البراج إلى وجوب الاستنابة، وقال ابن إدريس: لا يجب، واستقرّ به في المختلف، وإنما يجب الاستنابة مع اليأس من البرء، وإذا رجا البرء لم تجب عليه الاستنابة إجمالاً. قاله في المعتمد». وراجع: المهذب، ج ١، ص ٢٦٧: تحرير الأحكام، ج ١، ص ٥٥٢، المعتمد، ج ٢، ص ٧٥٦.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٥٩٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٥، ح ١١٩٠٨: الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٤.

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب، ح ١٦٠١. وفي قليل من النسخ والمطبوع: «أن يحج».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٥، معلقاً عن عبد الله بن سنان: التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٦٠١، بسنده عن عبد الله بن سنان. وفيه، ص ١٤، ح ٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٥، ح ١١٩٠٩: الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٢.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ، أَوْ أَمْرٌ يَعْذُرُهُ اللَّهُ فِيهِ؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ^٢ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً^٣ لَا مَالَ لَهُ^٤».

٦٩٤٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ

الْحَجَّ، فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ، أَوْ خَالَطَهُ سَقَمٌ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ^٥، فَلْيَجْهَزْ رَجُلًا^٦ مِنْ

مَالِهِ، ثُمَّ لِيَبْعَهُ مَكَانَهُ^٧».

٦٩٤٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ كَانَ رَجُلٌ مُوسِرًا^٨ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ

١. «يعذره الله» أي يرفع عنه اللوم. وقال ابن الأثير: «حقيقة عذرت: محوُ الإساءة وطمئنتها». راجع: النهاية،

ج ٣، ص ١٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٩٨ (عذر).

٢. في «جن» والوسائل: - «عنه».

٣. الصرورة: الذي لم يحج قط؛ يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة. قال الفيومي: «هذه الكلمة من النوادر التي

وصف بها المذكر والمؤنث». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٢؛ المصباح المنير، ص ٣٣٨ (صرر).

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٣٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦٠، ح ١٦٠٠، بسنده عن القاسم، عن علي،

من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يموت صرورة أو يوصي

بالحج، ح ٦٩، الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٥، ح ١٤٢٥٣

٥. في «ظ، جد»: «الحج».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: فليجهز رجلاً، قال الفاضل التستري: لا دلالة فيه على حكم حجة الإسلام؛ إذ ربما

كانت الواقعة في المندوبة».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٤٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٤؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٦٤، ح ١٤٢٥١.

٨. «موسر» أي مستغن؛ يقال: أيسر الرجل، أي استغنى وصار ذا يسار. وهو الغنى والثروة. راجع: الصحاح،

ج ٢، ص ٨٥٨؛ المصباح المنير، ص ٦٨٠ (يسر).

مَرَضٌ^١، أَوْ أَمَرَ يَغْذِرُهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ، فَإِنْ^٢ عَلَيْهِ أَنْ يُجِجَّ عَنْهُ^٣ صَرُورَةٌ لَا مَالَ لَهُ^٤».

٣٨ - بَابُ مَا يُجْزَى مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَا يُجْزَى

٦٩٤٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَغْسِراً أَحْبَبَهُ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ حَجَّةٌ^٦، فَإِنْ^٧

أَيْسَرَ بَعْدُ^٨، كَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَكَذَلِكَ النَّاصِبُ^٩ إِذَا عَزَفَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ^{١٠}، وَإِنْ كَانَ قَدْ

حَجَّ^{١١}».

١. في التهذيب: «أو حصر». ٢. في «بث» والوافي: «قال».

٣. في «بث» والوافي: «من ماله».

٤. في التهذيب: «أو قال: يقضي عن الرجل حجة الإسلام من جميع ماله».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ١٤٠٥، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٤، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ١١٩١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٣، ذيل ح ١٤٢٤٨.

٦. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٥٨: «قوله عليه السلام: كانت له حجة، أي كان له ثواب الحج الواجب، ويجزئ عنه إلى أن يستطيع. وينبغي حمله على أنه استأجره رجل للحج، فلا يجزئه عن حجه بعد اليسار، وكان أعطاه مالا ليحج لنفسه كان يجزئه، كما سيأتي». ٧. في الاستبصار، ح ٤٧٠: «فإذا».

٨. في الوافي والوسائل، ح ١٤٢٣٠ والفقيه والتهذيب: «ذلك». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف عن بعض النسخ: «ما».

٩. «الناصب» هو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام، أو لمواليهم لأجل متابعتهم لهم؛ من النصب بمعنى المعادة؛ يقال: نصب فلان لفلان نصباً، أي عاداه. وقال الفيروآبادي: «النواصب والناصبية وأهل النصب: المعتدينون ببغضة علي رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي عاذوه». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣ (نصب).

١٠. في الوافي: «حمل في التهذيبين إعادة حج المعسر والناصب على الاستحباب». وهاهنا بحث مفيد في المرأة أعرضنا عنه مخافة الإطناب.

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٩، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٤٧٠، إلى قوله: «كان على الحج»؛ الاستبصار، ج ٢.

٢ / ٦٩٤٩ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : سَأَلْتُهُ^١ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَحَجَّ بِهِ أَنَا مِنْ

أَصْحَابِهِ : أَقْضَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ^٢ ؟

قَالَ : «نَعَمْ، فَإِذَا^٣ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ» .

قُلْتُ : وَ هَلْ^٤ تَكُونُ حَجَّتُهُ تِلْكَ^٥ تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجٌّ مِنْ مَالِهِ ؟

قَالَ : «نَعَمْ، يُقْضَى^٦ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ^٧، وَ تَكُونُ تَامَّةً، وَ لَيْسَتْ بِنَاقِصَةٍ، وَ إِنْ^٨

أَيْسَرَ فَلْيَحُجَّ^٩» .

١ ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٧٤، من قوله : «الناصب إذا عرف» وفي كلها معلقاً عن الكليني . الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢،

ح ٢٨٦٧، معلقاً عن علي بن أبي حمزة . الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٣، ح ١١٩٥٦ ؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣١٨ ؛

و ج ١١، ص ٦٢، ح ١٤٢٤٥ وفيه، ص ٥٧، ح ١٤٢٣٠، إلى قوله : «كان عليه الحج» .

١ . في «ظ، يخ، بف، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار : «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام» قال : سألت» .

٢ . في الوافي : «أقضى حجة الإسلام ؟ يعني هل أجزأه ما فعل عن حجة الإسلام» .

٣ . في «ظ، جد» وحاشية «يخ» والوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب : «فإن» . وفي «يخ، بف» والوافي والاستبصار : «وإن» .

٤ . في «ي» : «فهل» . وفي الوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب والاستبصار : «هل» بدون الواو .

٥ . في «يس» والاستبصار : - «تلك» .

٦ . في الوافي : «تقضى» . وفي الوسائل، ح ١٤١٩٠ والتهذيب والاستبصار : «قضى» .

٧ . في الوافي : «تقضى عنه حجة الإسلام ؛ يعني يجزئه ذلك عنها . وفي التهذيبين : قضي عنه، وهو أوضح» .

٨ . في الاستبصار : «فإن» .

٩ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٥٩ : «قوله عليه السلام : وإن أيسر فليحج، المشهور بين الأصحاب أنه لا يجب على

المبذول له إعادة الحج بعد اليسار . وقال الشيخ في الاستبصار : تجب عليه الإعادة محتجاً بهذه الرواية، وقال

في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر : قوله عليه السلام : إن أيسر فليحج، محمول على الاستعجاب، يدل على ذلك قوله : قد

قضى حجة الإسلام تكون تامة وليس بناقصة . انتهى . وهو أقوى» .

قَالَ: وَ سئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْإِبِلُ يَكْرِيهَا، فَيُصِيبُ عَلَيْهَا^١، فَيَحْجُجُ وَ هُوَ كَرِيٌّ^٢، تُغْنِي عَنْهُ حَجَّتُهُ؟ أَوْ يَكُونُ يَحْمِلُ التَّجَارَةَ^٣ إِلَى مَكَّةَ، فَيَحْجُجُ، فَيُصِيبُ الْمَالَ فِي تِجَارَتِهِ، أَوْ يَضَعُ^٤، أَ تَكُونُ^٥ حَجَّتُهُ تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً، أَوْ لَا تَكُونُ^٦ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ^٧ إِلَى الْحَجِّ وَلَا يَنْوِي^٨ غَيْرَهُ، أَوْ يَكُونُ يَنْوِيهِمَا جَمِيعاً، أَوْ يَقْضِي^٩ ذَلِكَ حَجَّتَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، حَجَّتُهُ تَامَّةً»^{١٠}.

٣ / ٦٩٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. قوله: «فَيُصِيبُ عَلَيْهَا»: يعني لأجلها مآلاً.
٢. في الوسائل، ح ١٤٢٣٦: «كرام». وقال الحوهرى: «الكري: المكاري... والكري أيضاً: المكثري». وقال ابن الأثير: «الكري بوزن الصبي: الذي يكرى دابته، فعيل بمعنى مُثْعِل، يقال: أكرى دابته فهو مُكْرٍ، وكري. وقد يقع على المكثري، فعيل بمعنى مُثْعِل، والمراد الأول». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٣: النهاية، ج ٤، ص ١٧٠ (كري).
٣. في «بخ»: «للتجارة». وفي الوافي: «يحمل التجارة، أي ما يتجر به، وفي بعض النسخ: للتجارة، أي يحمل الإبل للتجارة».
٤. «يضع» أي يخسر ولا يربح، هكذا في الشروح، وفي اللغة: يقال: وُضِعَ الرجل في تجارته وأُوضِعَ، على ما لم يسم فاعله، وضِعاً فيهما، أي خسر؛ يقال: وُضِعَتْ في تجارتك فأنت موضع فيها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٠: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٣٢ (وضع).
٥. في الوسائل، ح ١٤٢٣٦: «تكون» من دون همزة الاستفهام.
٦. في «بث»، بح، بس، جلد، جن، والوسائل، ح ١٤٢٣٦: «لا يكون».
- وفي المرأة: «قوله لا»: أو لا تكون، أي ليس معه تجارة، بل إنما يكرى إبله ليذهب بالرجل إلى الحج، ولا ينوي شيئاً غير ذلك، أو ينويهما معاً، أي إذهاب الغير إلى الحج والتجارة معاً، أيقصي ذلك حَجَّتَهُ؟ أي هل يكون ذلك الرجل قاصياً ومؤذياً لحجة الإسلام؟ فالظاهر أن قوله: يكون له الإبل يكرى بها، مجمل وما يذكره بعده تفاصيل ذلك المحمل، ويحتمل أن يكون قوله: أو لا يكون حتى يذهب به، إعادة للأول. وفيه احتمالات أخر.
٧. في «بث» والوافي: «به».
٨. في «بث»، بح، بخ، «عن».
٩. في «بث»: «يقضي» من دون همزة الاستفهام.
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧، ح ١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٤٦٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٤، ح ١١٩٥٧: الوسائل، ج ١١، ص ٤١، ح ١٤١٩٠، إلى قوله: «وإن أيسر فليحج»؛ وفيه، ص ٥٩، ح ١٤٢٣٦، من قوله: «قال: وسئل عن الرجل».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ، أَوْ يُجْزِئُهُ^١ ذَلِكَ مِنْ^٢ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟ ٢٧٥/٤
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: حَجَّةُ الْجَمَّالِ تَامَّةٌ^٣ أَوْ نَاقِصَةٌ^٤؟ قَالَ: «تَامَّةٌ».

قُلْتُ: حَجَّةُ الْأَجِيرِ تَامَّةٌ أَمْ نَاقِصَةٌ^٥؟ قَالَ: «تَامَّةٌ»^٦.

٦٩٥١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْنَةَ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَسْأَلُهُ^{١٠} عَنْ رَجُلٍ حَجَّ، وَ لَا يَذَرِي^{١١} وَ لَا يَعْرِفُ هَذَا
الْأَمْرَ، ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ وَ الدِّيُونِيَّةِ^{١٢} بِهِ^{١٣}، أَوْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَمْ^{١٤}

١. في الوسائل والتهذيب، ح ١٩ والاستبصار: «يجزئه» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «ظ» والوسائل والفقهاء، ح ٢٨٦٦ والتهذيب والاستبصار: «عن».

٣. في المرأة: «قوله حجة الجمال تامة، حمل على ما إذا كانا مستطيعين، أو صارا مستطيعين بوجه الكراهية، أو الإجارة إن حمل التمام على الإجزاء عن حجة الإسلام، كما هو الظاهر».

٤. في «بث، بخ،» وحاشية «بخ»: «أم ناقصة».

٥. في «ي، بخ، بف،» والواقي: «أو ناقصة».

٦. في الواقي: «حمله - أي هذا الخبر - في التهذيبين على الإجزاء إلى اليسار؛ لخبر آدم الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨، ح ٢٠ - وينافيه ظاهر خبر جميل الآتي بعده». وخبر الجميل هو المروي في الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٣، ح ٢٨٧٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٨، ح ١٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٤٧١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٦، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٢٨٦٦، وفي الأخيرين إلى قوله: «من حجة الإسلام قال: نعم»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٨١، من قوله: «قلت: حجة الجمال تامة» وفي الأخيرين معلقاً عن معاوية بن عمار. الواقي، ج ١٢، ص ٢٩٥، ح ١١٩٥٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٦، ح ١٤٢٢٩، إلى قوله «حجة الإسلام قال: نعم»؛ وفيه، ص ٥٨، ذيل ح ١٤٢٣٢، من قوله: «قلت: حجة الجمال تامة».

٨. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف،» جده، والتهذيب والاستبصار. وفي «بخ، جن» و لمطبوع والوسائل:

٩. في «بث، بخ، بف»: «أبي الحسن».

١٠. في التهذيب، ح ٢٥: - «أسأله».

١١. في التهذيب، ح ٢٥: «فلا تدري».

١٢. في حاشية «بث»: «الديونية».

١٣. في «بف»: - «به».

١٤. في التهذيب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧: «أو».

قَدْ قَضَى^١

قَالَ: «قَدْ قَضَى فَرِيضَةَ اللَّهِ، وَ الْحَجَّ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وَعَنْ رَجُلٍ هُوَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ نَاصِبٍ مُتَذَيِّبٍ، ثُمَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَعَرَفَ هَذَا الْأَمْرَ، أَيَقْضَى عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَوْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ؟

قَالَ: «الْحَجَّ أَحَبُّ إِلَيَّ»^٢.

٥ / ٦٩٥٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارٍ، قَالَ:

كَتَبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْرَانَ الْهَمْدَانِيُّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنِّي حَجَجْتُ^٣ وَأَنَا مُخَالِفٌ، وَ كُنْتُ صَرُورَةً^٤، فَدَخَلْتُ مَتَمِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؟

قَالَ^٥: فَكَتَبَ إِلَيْهِ^٦: «أَعِذْ حَجَّكَ»^٧.

١. في الوافي والتهذيب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧: «فريضة الله». وقال ابن الفيض في هامش الوافي: «في بعض النسخ: أم قد قضى ذلك. مكان «أم قد قضى فريضة الله»، وبعضها اكتفى بقوله «أم قد قضى»، بدون ذكر مفعول، وبعضها ترك هذا الشق من السؤال رأساً، ولم يورد مكانه شيئاً هكذا: أعليه حجة الإسلام؟ فإن «قد قضى حجة الإسلام» وما في الكل واحد إلا أن ما أثبتته الورد دام ظلّه أوضح وأتم».

٢. في «ظ، ي، بس، جد، جن» وحاشية «ث»، «يح» والوسائل والتهذيب، ح ٢٥ والاستبصار، ح ٤٥٧. «يحج». وفي الوافي عن بعض النسخ: «أن يحج».

٣. في الوافي: «يعني إذا كان قد حج حجة الإسلام، كما يستفاد من صدر الحديث».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٠، ح ٢٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ٢٨٨٣، معلقاً عن عمر بن أذينة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩، صدر ح ٢٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٥، صدر ح ٤٧٢، بسندهما عن صفوان وابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٧، ح ١١٩٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦١، ح ١٤٢٤٣.

٥. في «يح»: «قد حججت».

٦. الصرورة: الذي لم يحج قط؛ يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٧. في التهذيب والاستبصار: «قال». ٨. في «ظ، بس، جد» والوافي: «إلي».

٩. في المرأة: «قوله عليه السلام: أعذ حجك، حملة الشيخ وسائر الأصحاب على الاستحباب، ويمكن حملة على أنه لما كان عند كونه مخالفاً غير معتقداً للتمتع وأوقعه، فلذا أمره بالإعادة، فيكون موافقاً لقول من قال: لو أخل بركن عنده تجب عليه الإعادة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٠، ح ٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٦١.

٦٩٥٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَمُرُّ مُجْتَازًا^١ يَرِيدُ الْيَمْنَ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْبُلْدَانِ، وَطَرِيقُهُ بِمَكَّةَ، فَيُذِرُكَ النَّاسَ وَهُمْ يَخْرُجُونَ إِلَى الْحَجِّ، فَيَخْرُجُ مَعَهُمْ إِلَى^٢ الْمَشَاهِدِ، أَوْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ^٣ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟
قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٦٩٥٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَخْرُجُ فِي تِجَارَةٍ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، ٢٧٦/٤
فَيُكْرِيهَا، حَجَّتَهُ نَاقِصَةً، أَمْ تَامَةً؟
قَالَ: «لَا، بَلْ حَجَّتَهُ تَامَةً»^٥.

٦٩٥٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ شِهَابٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَغْتَقَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَبْدًا لَهُ، أَوْ يُجْزِي^٦ عَنِ الْعَبْدِ

١. ص ١٤٥، ح ٤٧٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٨، ح ١١٩٦٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣١٩ و ج ١١، ص ٦٢، ح ١٤٢٤٦.

٢. «مجتازاً» أي سالكاً غير لابت، مجتاب الطريق وقاطعه ومجيزه؛ من الاجتياز، وهو السلوك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٦ (جوز).

٣. في «بخ»: «من». ٤. في «بس» والفقيه: «عن».

٥. في المرأة: «وحمل على الاستطاعة في البلد، وظاهر الخبر أعم من ذلك، كما قوّاه بعض المتأخرين».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ٢٨٨٥، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١١٩٦٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٨، ذيل ح ١٤٢٣٤.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٨٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١١٩٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٩، ح ١٤٢٣٥.

٨. في «ظ»، «بس، جد»: «أتجزئ».

حَجَّةُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَأُمُّ وَلَدٍ أَحَبَّهَا مَوْلَاهَا، أَوْ يُجْزِي عَنْهَا؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: أَلَهُ^١ أُجْرٌ فِي حَجَّتِهَا؟^٢ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ^٣ عَنْ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ يَحُجُّ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا اخْتَلَمَ، وَكَذَلِكَ الْجَارِيَةُ عَلَيْهَا الْحَجُّ إِذَا طَمِثَتْ»^٤.

٦٩٥٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام عَنِ الصَّبِيِّ: مَتَى يُخْرَمُ بِهِ؟

١. في الوافي والتهذيب، ح ١٢ والاستبصار، ح ٤٨٤: «لها» بدل «أله».

٢. في «ظ، بث، بح، بس، بف، جد، جن» والوافي والاستبصار، ح ٤٨٤: «حجتها».

٣. في الوسائل، ح ١٤١٩٨ والتهذيب، ح ١٤ والاستبصار، ح ٤٧٦: «سألته» بدون الواو.

٤. في «بث، بح» وحاشية «ظ، جد»: «حجة الإسلام».

٥. في حاشية «بث»: «حاضت». وفي الاستبصار: «إذا طمشت عليها الحج» بدل «عليها الحج إذا طمشت».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ١٢ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٤، معلقاً عن الكليني وفي التهذيب، ج ٥،

ص ٦، ح ١٤ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني، من قوله: «قال: وسألته عن ابن عشر

سنين». الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٢، ح ٢٨٩١، معلقاً عن ابن محبوب: المحاسن، ص ٦٦، كتاب ثواب الأعمال،

ح ١٢٢، عن ابن محبوب، وفي الأخيرين إلى قوله: «حجة الإسلام»، قال: «نعم» مع زيادة في آخره. وفي الفقيه،

ج ٢، ص ٤٣٢، ح ٢٨٩٠ والتهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ١٠ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٤٧٩، بسند آخر عن

أبي إبراهيم عليه السلام، من قوله: «قلت فأُمُّ وَلَدٍ أَحَبَّهَا» إلى قوله: «أُجْرٌ فِي حَجَّتِهَا؟ قال: نعم». الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٥،

ح ٢٨٩٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، من قوله: «قال: وسألته عن ابن عشر سنين». الفقيه، ج ٢، ص ٢١١،

ذيل ح ٢١٨٣: الاختصاص، ص ٣٦٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي الأخيرين

إلى قوله: «حجة الإسلام»، قال: نعم» مع اختلاف بسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٧، ح ١١٩٤١: الوسائل، ج ١١،

ص ٤٥، ح ١٤١٩٨، من قوله: «وسألته عن ابن عشر سنين» وفيه، ص ٥٣، ح ١٤٢٢٠، إلى قوله: «حجة

الإسلام»، قال: نعم».

قَالَ: «إِذَا أَتَغَرَّ^١».

١٠ / ٦٩٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: فِي رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «إِنْ مَاتَ فِي الْحَرَمِ، فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ مَاتَ دُونَ الْحَرَمِ، فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَلِيُّهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ»^٦.

١١ / ٦٩٥٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا، وَمَعَهُ جَمَلٌ لَهُ وَنَفَقَةٌ وَزَادَ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ صَرُورَةً، ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَرَمِ، فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ مَاتَ وَهُوَ صَرُورَةً قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ، جُعِلَ جَمَلُهُ وَزَادُهُ وَنَفَقَتُهُ وَمَا مَعَهُ فِي حَجَّةٍ

١. في «بخ»: «تغر». وفي «س»: «أنغر». والأثغار: سقوط أسنان الصبي وناتها، والمراد به هنا السقوط. قال ابن الأثير: «أنغر، بالثاء والياء، تقديره: انتغر، وهو افتعل من الثغر، وهو ما تقدم من الأسنان، فمنهم من يقلب تاء الافتعال ثاء ويدغم فيها الثاء الأصلية. ومنهم من يقلب الثاء الأصلية ثاء ويدغمها في ثاء الافتعال». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٥؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (تغر).

وفي المرأة: «لعله محمول على تأكيد الاستحباب، أو على إحرامهم بأنفسهم دون أن يحرم عنهم».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٥، ح ٢٨٩٩، معلقاً عن علي بن مهزيار الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٦، ح ١١٩٣٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٥، ح ١٤٢٢٥.

٣. في «بخ، بف» والوافي والفقيه. - «قال»

٤. في «بخ» والوافي والوسائل: - «كن».

٥. في الوافي: «إن مات في الحرم، يعني محرماً، وإن مات دون الحرم، يعني من قبل أن يحرم، كما يدل عليه الخبر الآتي».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٢٩١٥، معلقاً عن علي بن رثاب. المقنعة، ص ٤٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠١، ح ١١٩٧٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٤٢٦١.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨. في «بخ، بف» والوافي: «إذا». ٩. في «ظ، بث» والوافي والفقيه والتهذيب: «أجزاء».

٢٧٧/٤ الإسلام، فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَهَوَ لِلْوَرَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ.
 قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ كَانَتْ الْحَجَّةُ تَطَوُّعًا، ثُمَّ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ، لِمَنْ
 يَكُونُ جَمَلُهُ وَنَفَقَتُهُ وَمَا مَعَهُ؟
 قَالَ: «يَكُونُ جَمِيعُ مَا مَعَهُ وَمَا تَرَكَ لِلْوَرَّةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَيُقْضَى عَنْهُ،
 أَوْ يَكُونُ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ، فَيُنْفَذَ ذَلِكَ لِمَنْ^١ أَوْصَى لَهُ، وَ يُجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثِهِ»^٢.
 ١٢ / ٦٩٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^٣؛ أَوْ يُجْزِيَهُ ذَلِكَ
 عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».
 قُلْتُ: وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَقَدْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَا شَاءَ، أَوْ يُجْزِيَهُ
 ذَلِكَ عَنْهُ؟^٤ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

١٣ / ٦٩٦٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

١. في «بح»: «إلى من».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٧، ح ١٤١٦، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن يزيد بن معاوية
 العجلي. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٢٩١٦، معلقاً عن علي بن رئاب. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠١، ح ١١٩٧٦؛
 الوسائل، ج ١١، ص ٦٨، ح ١٤٢٦٢. ٣. في الوافي: «فمشى».

٤. في «بح، بف، جد» والوافي والتهذيب، ح ١٤١٥: «من».

٥. في «بث، بخ، بف» والوافي: «فإن».

٦. في «بخ»: «فإن لم» بدل «ولم».

٧. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ح ١٤١٥: «عن مثبه». وفي التهذيب، ج ٨: «عن نذره». وفي النوادر:
 «من نذره».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٦، ح ١٤١٥، و ص ١٣، ح ٣٥، بسندهما عن صفوان وابن أبي عمير، عن رفاعَةَ بن
 موسى، وفي الأخير إلى قوله: «عن حجة الإسلام». قال: نعم. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٥، ح ١١٧٣، بسنده عن
 فضالة وابن أبي عمير، عن رفاعَةَ. النوادر للأشعري، ص ٤٨، ح ٨٥، عن رفاعَةَ، وفي الأخيرين من قوله:
 «قلت: وإن حجَّ عن غيره». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٩٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله:
 «عن حجة الإسلام، قال: نعم». وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٣، ح ٢٨٧٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٩، ح ١١٩٧٠؛
 الوسائل، ج ١١، ص ٧٠، ذيل ح ١٤٢٦٧.

ابن مسكان، عن عامر^١ بن عميرة^٢، قال:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ
 الْإِسْلَامِ، فَحَجَّ عَنْهُ بَغْضَ أَهْلِهِ، أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ؟
 فَقَالَ^٣: «نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهَا عَنْ أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُجَّ عَنْهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِي
 عَنْهُ»^٤.

٦٩٦١ / ١٤. عَنْهُ^٥، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنْسَانٌ هَلَكَ، وَلَمْ يَحُجَّ وَلَمْ يُوَسِّ بِالْحَجِّ، فَاحْجَّ عَنْهُ بَغْضَ
 أَهْلِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، هَلْ يَجْزِي ذَلِكَ، وَيَكُونُ قَضَاءً عَنْهُ، أَوْ يَكُونُ^٧ الْحَجَّ لِمَنْ حَجَّ،
 وَ يُؤْجَزُ مَنْ أَحْجَّ عَنْهُ؟
 فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْحَاجُّ غَيْرَ صَرُورَةٍ^٨، أَجْزَأَ عَنْهُمَا جَمِيعًا، وَأَجْزَأُ^٩ الَّذِي أَحْجَّه»^{١٠}.

١. في الوافي عن بعض النسخ: «عمار».
٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤٠٧، بسنده عن عبد الله بن مسكان، عن عمار بن عمير.
- هذا، وقد ذكر البرقي في رجاله، ص ٣٦ عامر بن عميرة (عمر، عمير خ ل) وقال: «روى عنه ابن مسكان».
- والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٦، الرقم ٣٦٠٨ أيضاً: عامر بن عمير، وفي بعض نسخه: «عميرة».
٣. في «بحر، بس، جن»: «قال».
٤. في «بح، بفس، والوافي والوسائل والتهذيب: «على».
٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤٠٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن عمار بن عمير،
 عن أبي عبد الله ﷺ. وفيه، ح ١٤٠٨، بسند آخر، إلى قوله: «أجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَقَالَ: نَعَمْ» مع اختلاف يسير.
- الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٢، ح ١١٩٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٧، ح ١٤٢٨٣.
٦. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.
٧. في «بف» وحاشية «بث، بح» والوسائل: «بن يحيى».
٨. هكذا في «ظ، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يكون».
٩. في الوافي: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَرُورَةً فَأَيْمًا أَجْزَأَ عَنْهُ إِلَى أَنْ أَيْسَرَ، كَمَا فِي أَخْبَارٍ أُخْرَى».
١٠. في الوسائل، ح ١٤٥٦٢: «وَأَجْزَأُ».
١١. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٥، ح ٤١؛ و ص ٤٠٤، ح ١٤٠٦. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٧٨؛ الوسائل،
 ج ١١، ص ٧٣، ح ١٤٢٧٥؛ و ص ١٧٦، ح ١٤٥٦٢.

١٥/٦٩٦٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَمُوتُ، وَلَمْ يَخُجْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُوصِ بِهَا: أَيْقُضِي^١ عَنْهُ؟^٢ قَالَ: «نَعَمْ».^٣

١٦/٦٩٦٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَمُوتَانِ، وَلَمْ يَخُجَا: أَيْقُضِي عَنْهُمَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٤

١٧/٦٩٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَهُ ابْنٌ لَمْ يَذْرِهُ أَوْ حَجَّ أَبُوهُ، أَمْ لَا؟^٥

قَالَ: «يَحُجُّ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ أَبُوهُ قَدْ حَجَّ^٦، كُتِبَ^٧ لِأَبِيهِ نَافِلَةٌ، وَ لِلْإِبْنِ فَرِيضَةٌ^٨، وَإِنْ

١. في الوسائل والتهذيب: «أُيقُضِي». ٢. في «ظ» + «حجَّة الإسلام».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٢، ح ٢٩٢٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ١٧٦٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٧٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٣، ح ١٤٢٧٣.

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٨٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٣، ح ١٤٢٧٤.

٥. في «ظ»: «ولم يذر».

٦. في «بس، جن» والوافي والفقيه: «حج» بدون همزة الاستفهام.

٧. في المرأة «قوله عليه السلام»: «فإن كان أبوه قد حج، لعلمه محمول على أنه لم يترك سوى ما يحج به، وليس للولد مال غيره، فلو كان الأب قد حج يكون الابن مستطيعاً بهذا المال، ولو لم يكن قد حج كان يلزمه صرف هذا المال في حج أبيه، فيجب على الولد أن يحج بهذا المال ويردّ النية بين والده ونفسه، فإن لم يكن أبوه حجاً كان لأبيه مكان الفريضة، وإلا فللابن، فلا ينافي هذا وجوب الحج على الابن مع الاستطاعة بمال آخر؛ لتيقن البراءة».

٨. في «ي، س، جن» والوافي: «لا كتبت». وفي «بث»: «كان». وفي «بخ، بف» وحاشية «بث»: «كانت».

٩. في الوافي: «وللابن فريضة؛ يعني ثواب الفريضة؛ لأنه قصد به الفريضة، وإنما الأعمال بالنيات».

كَانَ أَبُوهُ لَمْ يَحْجْ^١، كَتَبَ^٢ لِأَبِيهِ فَرِيضَةً، وَلِلْإِنِّ^٣ نَافِلَةً^٤.

١٨ / ٦٩٦٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ^٥.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ عَبْدًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ^٦، كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ

أَيْضًا إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا؛ وَلَوْ أَنَّ غُلَامًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ، ثُمَّ احْتَلَمَ، كَانَتْ عَلَيْهِ

فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ؛ وَلَوْ أَنَّ مَمْلُوكًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ، ثُمَّ أُغْتِقَ، كَانَتْ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ

إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^٧.

١. في «ظ» بخ، بف، جد، وحاشية «بث» والفقهاء: «وإن لم يكن حجّ أبوه». وفي الوافي: «وإن لم يكن قد حجّ أبوه».

٢. في «بخ» بس، جن، والوافي: «كتبت». ٣. في «بث»: «لايت».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٦، ح ٢٩٣١، مرسلاً الوافي، ح ١٢، ص ٣٠٣، ح ١١٩٨١، الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٦، ديل ح ١٤٦٣٤.

٥. في التهذيب، ح ١٥ والاستبصار، ح ٤٥٩ و ٤٧٧: «محمد بن الحسين» بدل «محمد بن الحسن بن شَمُونٍ». وهو سهو؛ فقد أكثر محمد بن الحسن بن شَمُونٍ من رواية عن عبدالله بن عبد الرحمن [الأصم] في الأسناد. ويؤكد ذلك كثرة روايات سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُونٍ، عن عبدالله بن عبد الرحمن [الأصم]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٨٣-٣٨٥.

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: لو أن عبداً حج عشرين حججاً، أي مندوباً بدون الاستطاعة، وليس المراد بالعبد المملوك، كما سيأتي».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٦، ح ١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٧، معلّقاً عن الكليني، وتتمام الرواية في الأخير: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم، كانت عليه فريضة الإسلام». الاستبصار، ج ٢، ص ١٤١، ح ٤٥٩، بسنده عن محمد بن الحسين بن شَمُونٍ. الاستبصار، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٤٨١، من قوله: «ولو أن مملوكاً». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٢٨٨٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٥، ح ٩، إلى قوله: «أيضاً إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً» وفي الثلاثة الأخيرة معلّقاً عن مسمع بن عبد الملك. وفي الجعفریات، ص ١١٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتتمام الرواية فيه: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم. كانت عليه حجة الإسلام إن استطاع إلى ذلك سبيلاً». الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٨، ح ١١٩٤٥، الوسائل، ج ١١، ص ٥٤، ح ١٤٢٢٣؛ وفيه، ص ٤٦، ح ١٤٢٠٠، وتتمام الرواية فيه: «لو أن غلاماً حج عشرين حججاً ثم احتلم، كانت عليه فريضة الإسلام»؛ وفيه، ص ٥١، ح ١٤٢١٥، من قوله: «ولو أن مملوكاً».

٣٩ - بَابُ مَنْ لَمْ يَحْجُجْ بَيْنَ خَمْسِ سِنِينَ

١ / ٦٩٦٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ ذَرِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَضَتْ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ، فَلَمْ يَفْذُ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ مُوسِرٌ، إِنَّهُ لَمَخْرُومٌ»^٢.

٢ / ٦٩٦٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مُنَادِيًا يُنَادِي^٣: أَيُّ عَبْدٍ أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَ أَوْسَعَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، فَلَمْ يَفْذُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَغْوَامٍ مَرَّةً لِيَطْلُبَ^٤ نَوَافِلَهُ^٥، إِنَّ ذَلِكَ لَمَخْرُومٌ»^٦.

٤٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَدِينُ وَيَحْجُجْ

٢٧٩/٤

١ / ٦٩٦٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ

١ «فلم يفذ إلى ربه» أي لم يخرج إليه؛ يقال: وَقَدْ فَلَانُ يَفْذُ وفادة: إذا خرج إلى ملك أو أمير وقدم وورد. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفذ).

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٦٢، ذيل ح ١٦١٠، بسنده عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٥، ح ١١٨٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٨، ح ١٤٤٣٨.

٣. في حاشية «جن»: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ مُنَادِيًا قَالَ: بَدَلُ «إِنَّ اللَّهَ مُنَادِيًا يُنَادِي».

٤. في «بخ، بف»: «الطلب». وفي الوافي: «يطلب».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: نوافله، أي زوائد رحمة الله وعطاياه».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٢٥٦، ح ١١٨٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٣٩، ح ١٤٤٦٤.

يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَحُجُّ بِدَيْنٍ وَقَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ سَيَقْضِي عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^١.

٢ / ٦٩٦٩. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ

مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَلْ يَسْتَقْرِضُ الرَّجُلُ وَيَحُجُّ إِذَا كَانَ

خَلْفَ ظَهْرِهِ مَا يُؤَدِّي عَنْهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٣ / ٦٩٧٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَقْرِضُ وَيَحُجُّ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي مَالٍ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

٤ / ٦٩٧١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى^٥، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرُّضَا عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، وَيَحْضُرُهُ الشَّيْءُ^٦، أَوْ يَقْضِي دَيْنَهُ، أَوْ

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦٨: «لعله محمول على ما إذا كان له وجه لأداء الدين؛ لما سيأتي».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠١، معلقاً عن يعقوب بن شعيب. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧١، ح ١١٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٤٤٧٤.

٣. السند معلق على سابقه، ويروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٣، معلقاً عن موسى بن بكر. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٦٨٥. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٤٤٧٥.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١١٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٢، معلقاً عن عبد الملك بن عتبة. الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤١، ح ١٤٤٧١.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «بف» والوافي: «لأبي الحسن الرضا».

٨. في الوافي: «ويحضره الشيء»؛ يعني يعد الشيء؛ فَإِنَّ الْمُضَارِعَ لِلتَّجَدُّدِ، ولما استفاد من الجواب».

يَخُجُّ؟

قَالَ: «يَقْضِي بِنَفْسٍ، وَ يَخُجُّ بِنَفْسٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَجِّ؟

فَقَالَ^١: «يَقْضِي سَنَةً، وَ يَخُجُّ سَنَةً».فَقُلْتُ^٢: أُعْطِيَ الْمَالُ مِنْ نَاحِيَةِ السُّلْطَانِ؟قَالَ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ»^٣.٥ / ٦٩٧٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ^٥، عَنْ

غَيْرِ وَاحِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَكُونُ عَلَيَّ الدِّينُ، فَيَقَعَ^٦ فِي يَدَيِ الدَّرَاهِمِ، فَإِنْ وَرَّعْتُهَابَيْنَهُمْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ^٧، أَمْ فَاحِجٌ^٨ بِهَا، أَوْ أَوْزَعُهَا بَيْنَ الْغَرَامِ^٩؟فَقَالَ: «نَحْجُّ^{١٠} بِهَا، وَ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَقْضِيَ عَنْكَ دَيْنَكَ»^{١١}.٦ / ٦٩٧٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^{١٢}، عَنْ الْبَرْقِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ، عَنْ

١. في «بث»، «يح»، «يس»، «بف»: «قال».

٢. في الوسائل والفقهاء: «قلت».

٣. في الوافي: «لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ، بَنَّهُ بِقَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ، عَلَى أَنَّ الْبَأْسَ عَلَيْهِمْ».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٢٩٠٤، معلقاً عن أَبِي هِنَاءٍ، الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٧٠، ح ١١٨٩٧: الوسائل، ج ١١، ص ١٤١، ح ١٤٤٧٢.

٥. في «يح»، «بف»، وحاشية «بث»: «معاوية بن عمار».

٦. في الوسائل: «فتقع».

٧. في الوافي: «لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ». ثُمَّ قَالَ فِيهِ: «كَأَنَّهُ تَصْغِيرٌ لَمْ يَنْفَعْ».

٨. في «يح» والوسائل: «فأحج» بدون الهمزة للاستفهام.

٩. «الغَرَام»: جمع غريم، كَالْغَرْمَاءِ، وَهُمْ أَصْحَابُ الدِّينِ، وَهُوَ جَمْعٌ غَرِيبٌ. النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٣٦٣ (غرم).

١٠. في «بث»، «يح»، «بف»، والوافي: «حجج». وفي «يح»: «يحج».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٧، ح ٢٩٠٦، بسند آخر. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٢٧١، ح ١١٨٩٨: الوسائل، ج ١١، ص ١٤٢، ح ١٤٤٧٦.

١٢. السند معلق على سند الحديث الثالث. وَيُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عُدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

موسى بن بكر الواسطي. قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض و يحج؟

فقال: «إن كان خلف ظهره ما^١ إن حدث به حدث أدبي عنه، فلا بأس^٢».

٢٨٠ / ٤

٤١ - باب الفضل^٣ في نفقة الحج

٦٩٧٤ / ١. أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن

إسحاق بن عمار، قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو أن أحدكم إذا ربح الربح، أخذ منه الشيء فعزله،

فقال: هذا^٤ للحج، وإذا ربح، أخذ منه وقال: هذا^٥ للحج^٦، جاء إبان^٧ الحج وقدي

اجتمع له نفقة، عزم الله^٨ فخرج، ولكن أحدكم يربح الربح فينفقه، فإذا جاء إبان

الحج، أراد أن يخرج ذلك من رأس ماله، فيشق عليه^٩».

٦٩٧٥ / ٢. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن البرقي:

١. هكذا في جميع النسخ والوافي وفي حاشية «بط» والمطبوع: «مال» بدل «ما».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١١٧١، معتنقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى.

الوافي، ج ١٢، ص ٢٦٩، ح ١١٨٩٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤١، ح ١٤٤٧٣.

٣. في «ط، ي، بث، بح، بخ، بف، جد» وهامش «جت». والمرأة: «القصد».

٤. في حاشية «بث»: «أبا الحسن».

٥. في «جس»: «+» «الربح».

٦. في «جن»: «-» «وإذا ربح أخذ منه وقال: هذا للحج».

٧. إبان الشيء - بالكسر والتشديد -: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون فعالاً. وقيل: هي زائدة، وهو إعلان من

أب الشيء: إذا تهيأ للذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).

٨. في الوسائل: «+» «له». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٦٩: «قوله: عزم الله. إما برفع الجلالة، أي عزم الله له و

وقفه للحج، أو بالنصب، أي قصد الله والتوجه إلى بيته».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٢، ح ١١٩٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٣، ح ١٤٤٧٧.

عَنْ شَيْخٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ: «يَا فُلَانُ، أَقَلَّ النَّفَقَةَ فِي الْحَجِّ^١، تَنْشَطُ لِلْحَجِّ^٢، وَ لَا تُكْثِرُ النَّفَقَةَ فِي الْحَجِّ، فَتَمَلَّ الْحَجَّ^٣».

٣ / ٦٩٧٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٦: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام لَيَنْقَطِعَ رِكَابُهُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَيَشُدُّهُ^٧ بِخَوْصَةٍ^٨ لِيَهْوُونَ الْحَجَّ عَلَى نَفْسِهِ^٩».

٤ / ٦٩٧٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْهَدْيَةُ^{١٠} مِنْ نَفَقَةِ الْحَجِّ»^{١١}.

٥ / ٦٩٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ

١. في التهذيب: «للحج».

٢. في «ط، بح»: «الحج». وفي «جس»: «في الحج». ونَشَدَ ينشط نشاطاً - من باب تَعَبَ - فهو نشيط، أي طيب النفس في عمله. ونشط في عمله، أي خَفَّ وأسرع. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٥٧؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٤١٣ (نشط).

٣. في المرأة: «بدل على استحباب إقلال النفقة في الحج، ويمكن حمله على ما إذا كان مقلداً - كما هو ظاهر الخبر - أو على القصد وعدم الإكثار بقرينة المقابلة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٣، ح ١١٩٠٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٨٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «ط، ي، ث، بح، بس، جد، جن» والوافي والوسائل: «إن».

٧. في «ي»: «فيشد».

٨. الخوصة: واحدة الخوص، وهو ورق النخل. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨ (خوص).

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٣، ح ١١٩٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٧، ح ١٤٤٨٨.

١٠. في «ظ، جد» والمرأة: «هدية الحج». وفي المرأة: «لعل المعنى أن ما يهدي إلى أهله وإخوانه بعد الرجوع من الحج له ثواب نفقة الحج، أو أنه ينبغي أن يحسب أولاً عند نفقة الحج الهدية أيضاً، أو لا يريد في شراء الهدية على ما معه من النفقة. ولعل الكليني حمله على هذا المعنى. والأول أظهر».

١١. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١١٨٤١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩٢.

إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^١ قَالَ: «هَدْيَةُ الْحَجِّ مِنَ الْحَجِّ»^٢.

٢٨١/٤

٤٢ - بَابُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ مُتَهَيِّئًا لِلْحَجِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ

١ / ٦٩٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ زَعْلَانَ^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام: «يَا عِيسَى، إِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَزَالَكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيمَا بَيْنَ الْحَجِّ إِلَى الْحَجِّ وَأَنْتَ تَتَهَيَّأُ لِلْحَجِّ»^٤.

٢ / ٦٩٨٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ اتَّخَذَ مَحْمِلًا لِلْحَجِّ، كَانَ كَمَنْ رَبَطَ^٥ فَرَسًا^٦ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٧.

١. في «بس»: - «أنه».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ذيل ح ٢٢٥٠. الوافي، ج ١٢، ص ٢٤٨، ح ١١٨٤٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٤٨، ح ١٤٤٩١.

٣. في «بس»: «محمد بن الحسن بن زعلان». وفي «جن»: «محمد بن الحسين زعلان». وفي الوسائل: «محمد بن الحسن بن زعلان». وقد تقدّم محمد بن الحسن زعلان في ح ٤٠٨، وح ٢٢٨٦، ومحمد بن الحسن بن زعلان في ح ٤٨٢٥. ٤. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١١٨١١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٦.

٥. في الفقيه والمحاسن: «ارتبط».

٦. ربط الفرس: شدّه بالرباط، والمراد إعداده للجهد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٤٨ (ربط).

٧. المحاسن، ص ٧١، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤٦، عن أبي يوسف، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٢١٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١١٨١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٥.

٦٩٨١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ يَغْلَى، عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ وَهُوَ يَنْوِي الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ، زِيدَ فِي عَمْرِهِ»^١.

٤٣ - بَابُ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فَيَحُجُّ قَبْلَ أَنْ يَخْتَنَ^٢

٦٩٨٢ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٣، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ، فَيُرِيدُ أَنْ يَحُجَّ هُوَ وَقَدْ حَضَرَ الْحَجَّ، أَوْ يَحُجُّ أَوْ يَخْتَنُ؟

قَالَ^٧: «لَا يَحُجُّ حَتَّى يَخْتَنَ»^٩.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من يخرج من مكة لا يريد العود إليها، ح ٦٩٣١ و ٦٩٣٢ ومصادرهما: الوافي، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١١٨١٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٠، ح ١٤٤٩٧.

٢. في «ظ، بث، بف، جد»: «أن يختن».

٣. الظاهر سقوط الوساطة بين صفوان - وهو ابن يحيى - وبين إبراهيم بن ميمون؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٥ وسنده هكذا: «روى ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام وطريق الصدوق إلى ابن مسكان ينتهي إلى صفوان بن يحيى. والشيخ الطوسي أيضاً أورد الخبر تارة في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤١٢، وأخرى في ص ٤٦٩، ح ١٦٤٦، بسنده عن صفوان عن ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون.

هذا، ولم يجد رواية صفوان بن يحيى عن إبراهيم بن ميمون مباشرة في موضع.

٤. في الوافي: «ويريد». ٥. في الوافي والفقيه والتهذيب: «أن يختن».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب: «أم». ٧. في الوافي: «فقال».

٨. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٧٢: «اشتراط الاختتان في الرجل مقطوع به في كلام الأصحاب، ونقل عن ابن إدريس أنه توقف في هذا الحكم. وقيل: يسقط مع التعذر، وربما احتمل اشتراطه مطلقاً».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٦، معلقاً عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن

٦٩٨٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَطُوفَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ الْمَخْفُوضَةِ^١، فَأَمَّا الرَّجُلُ
فَلَا يَطُوفُ^٢ إِلَّا وَهُوَ مُخْتَتِنٌ^٣».

٢٨٢ / ٤

٤٤ - بَابُ الْمَرْأَةِ يَمْنَعُهَا زَوْجُهَا مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ

٦٩٨٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ أَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهَا أَنْ تَحُجَّ، وَلَمْ
تَحُجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَقَابَ زَوْجُهَا عَنْهَا وَقَدْ نَهَاها أَنْ تَحُجَّ؟

قَالَ: «لَا طَاعَةَ لَهُ عَلَيْهَا فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَلْتَحُجَّ^٦ إِنْ شَاءَتْ»^٧.

١. إبراهيم بن ميمون. وفيه، ص ١٢٥، ح ٤١٢، بسنده عن صفوان، عن عبدالله بن مسكان، عن إبراهيم بن ميمون. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٥، معلقاً عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن ميمون. قرب الإسناد، ص ٩٨، ح ٣٣٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٣، ح ١٣٣٦٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٧٠، ح ١٧٧٢٥.
٢. «المخفوضة»: المختونة؛ من الخفص، وهو للنساء كالختان للرجال. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٤ (خفص).

٣. في الوافي: «فلا يطوفن».

٤. في «ظ»، يخ، يظ، جد، وحاشية «بث» والوافي والتهذيب: «مختون».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٦، ح ٤١٤، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله وإبراهيم بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٤، معلقاً عن حريز وإبراهيم بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٤، ح ١٣٣٦٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٧١، ح ١٧٧٢٦؛ و
ص ٣٧٧، ح ١٨٠٠٣.
٥. في «ظ»، بس، جد، جن: «عن».

٦. في «ظ»: - «فلتحج». وفي التهذيب: «ولاكرامة لتحج» بدل «فلتحج».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ١٦٧١، سند آخر. وفيه، ص ٤٠١، ح ١٣٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١١٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٧٩، ح ١١٩١٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٦، ذيل ح ١٤٥١٣.

٦٩٨٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْرُجُ مَعَ غَيْرِ وَلِيِّ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، فَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ ابْنٌ^٣ أَخٌ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ يَخْرُجَا مَعَهَا وَ لَيْسَ لَهَا سَعَةٌ، فَلَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَقْعُدَ، وَ لَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهَا»^٤.

٦٩٨٦ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ وَ هِيَ صَرُورَةٌ لَا يَأْذُنُ^٦ لَهَا فِي الْحَجِّ؟

قَالَ: «تَحُجُّ وَ إِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهَا»^٧.

٦٩٨٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تُرِيدُ الْحَجَّ لَيْسَ مَعَهَا مَحْرَمٌ، هَلْ يَصْلُحُ^٨ لَهَا الْحَجُّ؟

١ . في «بح، جن»: «من».

٢ . في «بث، بخ، بف» والوافي: «وإن».

٣ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «جن» والمطبوع: «أو».

٤ . في الوافي: «ليس لها سعة» يعني لا تقدر أن تنفق على أحدهما وتستصحبه. أن تقعد، يعني عن الحج وحدها. أن يمنعوها، يعني عن الخروج وحدها.

٥ . التهذيب ج ٥، ص ٤٠١، ح ١٣٩٦، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي ج ١٢، ص ٢٨٠، ح ١١٩٢١؛ الوسائل ج ١١، ص ١٥٤، ديل ح ١٤٥٠٦.

٦ . في «ي، بخ، بف، جن» والوافي والفقهاء: «ولا يأذن».

٧ . الفقيه ج ٢، ص ٤٣٧، ح ٢٩٠٧، معلقاً عن أبان. الوافي ج ١٢، ص ٢٨٠، ح ١١٩١٩؛ الوسائل ج ١١، ص ١٥٦، ديل ح ١٤٥١٤.

٨ . في «بح، بخ، جن»: «هل يصح».

فَقَالَ^١: «نَعَمْ، إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً^٢»^٣.

٦٩٨٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ^٦ تَخْرُجُ^٧ إِلَى مَنَكَّةَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ ثِقَاتٍ^٨»^٩.

٢٨٣/٤

٤٥ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهِ وَفَضْلُ الصَّدَقَةِ

٦٩٨٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، عَنْ آبَائِهِ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٢}: مَا اسْتَخْلَفَ رَجُلٌ^{١٣}

عَلَى أَهْلِهِ بِخِلَافَةٍ^{١٤} أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَزْكُهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى سَفَرٍ^{١٥} يَقُولُ^{١٦}:

١. في «بث، بح، جن» والوافي: «قال».

٢. في «مرأة العقول، ج ١٧، ص ١٧٣» قوله^{١٠}: إذا كانت مأمونة، ظاهره أن هذا الشرط لعدم جواز منع أهلها من حجها، فإنهم إذا لم يعتمدوا عليها في ترك ارتكاب المحرمات وما يصير سبباً لذهاب عرضهم، يجوز لهم أن يمنعوها إذا لم يمكنهم بعث أمين معها. ويحتمل أن يكون المراد: مأمونة عند نفسها، أي أمانة من ذهاب عرضها، فيوافق الأخبار الآخرة.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٢٩١١، معلقاً عن هشام، عن سليمان بن خالد الوافي، ج ١٢، ص ٢٨١، ح ١١٩٢٤؛

الوسائل، ج ١١، ص ١٥٣، ح ١٤٥٠٤. ٤. في «بث، بح، بغ، بف» والفقيه: «ابن عمار».

٥. في الوافي: «الحرة».

٦. هكذا في «ي، بح، بغ، بف» وحاشية «بث، جن» والوافي والفقيه. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحتج».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٨، ح ٢٩١٠، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله^{١٠} الوافي، ج ١٢، ص ٢٨١،

ح ١١٩٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٥٣، ذيل ح ١٤٥٠٥.

٨. في الكافي، ح ٥٦٨٤: «عن آبائهم^{١١}».

٩. في «ظ» والجعفریات: «الرجل». وفي الكافي، ح ٥٦٨٤، والتهذيب، ج ٣: «عبد».

١٠. في التهذيب، ج ٥، والجعفریات: «خليفة».

١١. في الكافي، ح ٥٦٨٤: «أراد سفرأ» بدل «أراد الخروج إلى سفر».

١٢. في الوافي والفقيه والتهذيب: «ويقول».

اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَوِدُّكَ نَفْسِي وَأَهْلِي وَمَالِي وَذُرِّيَّتِي^١ وَدُنْيَايَ وَآخِرَتِي وَأَمَانَتِي^٢ وَخَاتِمَةَ عَمَلِي^٣، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ^٤.

٢ / ٦٩٩٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخُولِ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، جَمَعَ عِيَالَهُ فِي بَيْتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوِدُّكَ الْغَدَاةَ نَفْسِي وَمَالِي وَأَهْلِي وَوَلَدِي الشَّاهِدَ^٥ مِنَّا وَالْغَائِبَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنَا وَاحْفَظْ عَلَيْنَا^٦، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا فِي جَوَارِكَ، اللَّهُمَّ لَا تَسْلُبْنَا نِعْمَتَكَ، وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَنَا مِنْ عَافِيَتِكَ وَفَضْلِكَ^٧».

٣ / ٦٩٩١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ^٨، قَالَ:

١. في الكافي، ح ٥٦٨٤ والتهذيب، ج ٣ والجعفریات: «وديني».
٢. في التهذيب، ج ٥ والجعفریات: - «وأمانتي».
٣. في الكافي، ح ٥٦٨٤ والتهذيب: «وخواتيم». ٤. في «ي» «أهلي».
٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد سفراً، ح ٥٦٨٤. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٤٢٩، كتاب السفر، ح ٢٩، عن النوفلي، بإسناده عن رسول الله ﷺ. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ٩٥٩، بسنده عن إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ٥٣، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٤١٣، مراسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٢١٠١: الوسائل، ج ٨، ص ١٢٧، ديل ح ١٠٢٢٩: وح ١١، ص ٣٧٩، ح ١٢١٠١.
٦. في المحاسن: «والشاهد».
٧. في المحاسن: - «اللهم احفظنا واحفظ علينا». وفي المرأة: «قوله ﷺ: علينا، كأن «على» تعليلية، أي احفظ لنا ما يهتنا أمر».

٨. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ح ٣٠، عن ابن محبوب، عن الحارث بن محمد أبي جعفر الأخول. كتاب المزار، ص ٦١، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٢١٠٢: الوسائل، ج ١١، ص ٣٨٠، ح ١٥٠٦٥.

٩. في التهذيب: «حماد، عن الحلبي» بدل «حماد بن عثمان». وقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٤٨، ح ٢٢، والفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٥ والراوي عن أبي عبد الله ﷺ في الكتابين هو حماد بن عثمان. ولعل زيادة

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَتُكْرَهُ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ^١ الْأَرْبَعَاءِ وَغَيْرِهِ؟

فَقَالَ: «افْتَتَحَ سَفَرَكَ^٢ بِالصَّدَقَةِ، وَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إِذَا بَدَأَ لَكَ^٣».

٦٩٩٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَصَدَّقْ وَاخْرُجْ أَيَّ يَوْمٍ شِئْتَ»^٤.

٤٦ - بَابُ الْقَوْلِ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ

٦٩٩٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَبَاحُ الْحَدَّاءِ. قَالَ:

سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ إِذَا^٥ أَرَادَ السَّفَرَ^٦، قَامَ ٢٨٤/٤

«عن الحلبي» في التهذيب ناشئة من كثرة روايات ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٩٠-٣٩٩.

١. في الوافي والفتية: «مثل».

٢. في حاشية «يث»: «نهارك».

٣. في الوافي: «واخرج إذا بدا لك واقرا آية الكرسي» بدل «واقرا آية الكرسي إذا بدا لك».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥٠. معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٤٨، كتاب السفر، ح ٢٢، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٥، معلقاً عن حماد بن عثمان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٥٨، ح ١٢٠٩٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٧٥، ذيل ح ١٥٠٥٢.

٥. في الكافي، ح ١٥٢٣٢ وفقه الرضا: «قال: إقرأ آية الكرسي واحتجم أي يوم شئت».

٦. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٣٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب.

التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٤٠٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ المحاسن، ص ٣٤٨، كتاب السفر، ح ٢٣، عن الحسن بن محبوب؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٩٤، ضمن

الحديث، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٥٨، ح ١٢٠٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٧٥، ح ١٥٠٥١.

٧. في «يث»، «بغ»، «عن»: «عن» بدل «قال: حدَّثنا».

٨. في «يث»: «إن».

٩. في «بع»: «سفرأ».

عَلَى بَابِ دَارِهِ^١ تَلَقَّاهُ وَجْهَهُ الَّذِي يَتَوَجَّهَ لَهُ^٢، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ
وَعَنْ شِمَالِهِ، وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي،
وَ احْفَظْ مَا مَعِيَ، وَ سَلِّمْ عَلَيَّ وَ سَلِّمْ مَا مَعِيَ، وَ بَلِّغْنِي وَ بَلِّغْ مَا مَعِيَ بِبَلَاغِكَ الْحَسَنِ^٣،
لِحَفِظَتِهِ اللَّهُ^٤ وَ حَفِظَ^٥ مَا مَعَهُ، وَ سَلِّمْ^٦ مَا مَعَهُ، وَ بَلِّغْ^٧ مَا مَعَهُ، وَ بَلِّغْ^٨ مَا مَعَهُ.
قَالَ^٩: ثُمَّ قَالَ^{١٠}: «يَا صَبَّاحُ، أَمَا رَأَيْتَ^{١٢} الرَّجُلَ يُحْفَظُ وَ لَا يُحْفَظُ مَا مَعَهُ، وَ
يَسَلِّمْ وَ لَا يَسَلِّمْ^{١٣} مَا مَعَهُ، وَ يَبْلُغُ وَ لَا يَبْلُغُ^{١٤} مَا مَعَهُ؟».

قُلْتُ: بَلَى جُعِلَتْ فِدَاكَ^{١٥}.

٦٩٩٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛
و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ
وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في المحاسن: «من».
٢. في الوافي: «إليه».
٣. في التهذيب والمحاسن: «الجميل».
٤. في المحاسن: «و حفظ ما عليه».
٥. في «بث، يخ، بف» والوافي: «ولحفظ».
٦. في «بس، جن»: «وبلَّغْ». وفي «يخ، بف» والوافي والفقيه والتهذيب والمحاسن: «الله».
٧. في «بس، جن»: «وبلَّغْ».
٨. في «بس، جن»: «وسلِّمْ». وفي «بث، يخ، بف» والوافي والفقيه والتهذيب والمحاسن: «الله».
٩. في «بس، جن»: «وسلِّمْ».
١٠. في «ظ، يح، جد» والمحاسن: «قال».
١١. في المحاسن: «لي».
١٢. في الوافي والمرأة: «أما ترى».
١٣. في «ظ»: «ويسلم».
١٤. في «ظ، جد»: «ويبلغ».
١٥. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء إذا خرج الإنسان من منزله، ح ٣٣٤٣، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥٣، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ح ٣١، عن موسى بن القاسم. الكافي، نفس الباب، ح ٣٣٤٥، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٥١٤، معلقاً عن موسى بن القاسم البجلي. كتاب المزار، ص ٦٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٢١٠٣، الوسائل، ج ١١، ص ٢٨١، ح ١٥٠٦٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ تَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ^١ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَادْعُ دُعَاءَ^٢ الْفَرْجِ وَهُوَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبِّ^٣ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ^٤، وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ كُنْ لِي جَارًا^٥ مِنْ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ^٦، وَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ^٧.
ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ دَخَلْتُ، وَ بِسْمِ اللَّهِ خَرَجْتُ، وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^٨. اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ بَيْنَ يَدَيِ^٩ نِسْيَانِي وَ عَجَلَتِي، بِسْمِ اللَّهِ^{١٠} وَ مَا شَاءَ اللَّهُ^{١١} فِي سَفَرِي هَذَا ذَكَرْتُهُ أَوْ نَسِيتُهُ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَأَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَ الْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ. اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا، وَ اطْوِ لَنَا الْأَرْضَ^{١٢}، وَ سَيِّرْنَا فِيهَا^{١٣} بِطَاعَتِكَ وَ طَاعَةِ رَسُولِكَ. اللَّهُمَّ أَضْلِخْ لَنَا ظَهْرَنَا^{١٤}، وَ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا، وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ.

١. في «بث»: «أو العمرة». ٢. في «بس»: «بدعاء».

٣. في «بخ، بس»: «رب» بدون الواو.

٤. في «ظ، بخ، بس، جن»: - «و رب الأرضين السبع». وفي حاشية «ي»: «وما فيهن وبينهن».

٥. الجار والمجير: هو الذي يمنحك ويحفظك، ويجيرك، أي يؤمنك مما تخاف. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٥٥؛ المصباح المنير، ص ١١٤ (جور).

٦. العنيد: الجائر عن القصد، الباغي الذي يرد الحق مع العلم به. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٨ (عند).

٧. في «جن» وحاشية «ظ، جد» والوسائل، ح ١٥٠٧١: «رجيم». والمريد: الخبيث المتمرد الشرير. وقال الراغب: المارد والمريد من شياطين الجن والإنس: المتعزى من الخيرات، من قولهم: شجر أُمرد، إذا تعزى من الورق». راجع: المفردات للراغب، ص ٧٦٤؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠٠ (مرد).

٨. في التهذيب: «+ جاهدت». ٩. في «ظ»: - «يدي».

١٠. في «يع» + «وبالله». ١١. في الوسائل، ح ١٥٠٧١: «ما شاء الله» بدون الواو.

١٢. الطي: تقيض النشر. وطي الأرض: قطع مسافتها. قال ابن الأثير: «وفي حديث السفر: اطولنا الأرض، أي قربها لنا، وسهل السير فيها حتى لا تطول علينا، فكأنها قد طويت». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨ (طوى).

١٣. في «ظ، ي»: «فيه».

١٤. الظهْر: الركاب التي تحمل الأثقال في السفر لحملها إياها على ظهورها. والركاب: الإبل التي يسار عليها،

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْثِ السَّفَرِ^١ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ^٢ وَسَوْءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ
 ٢٨٥/٤ وَالْوَلَدِ. اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضْدِي وَنَاصِرِي، بِكَ أَحُلُّ، وَبِكَ أَسِيرُ. اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي
 سَفَرِي هَذَا الشُّرُورَ وَالْعَمَلَ بِمَا^٣ يُرْضِيكَ عَنِّي^٤. اللَّهُمَّ اقْطَعْ عَنِّي بُعْدَهُ وَمَشَقَّتَهُ،
 وَاضْحَبْنِي فِيهِ، وَاخْلُفْنِي فِي أَهْلِي بِخَيْرٍ، وَلَا حَوْلَ^٥ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٦. اللَّهُمَّ إِنِّي
 عَبْدُكَ وَهَذَا^٧ حِمْلَاتُكَ^٨، وَالْوَجْهَ وَجْهَكَ، وَالسَّفَرَ إِلَيْكَ وَقَدْ أَطْلَعْتَ عَلَيَّ مَا لَمْ يَطْلُعْ
 عَلَيْهِ أَحَدٌ^٩، فَاجْعَلْ سَفَرِي هَذَا كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهُ مِنْ ذُنُوبِي، وَكُنْ عَوْنًا لِي عَلَيْهِ، وَاكْنِمْني
 وَغُثَّهُ وَمَشَقَّتَهُ، وَلَقْنِي مِنَ الْقَوْلِ^{١٠} وَالْعَمَلِ رِضَاكَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُكَ وَبِكَ وَلكَ^{١١}.

❦ واحداثها: راحلة، ولا واحد لها من لفظها راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١١٩؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٢ (ظهر).

١. «وغث السفر»: شدته ومشقته. وأصله من الوغث، وهو الرمل، والمشى فيه يشتد على صاحبه ويشق، ثم استعير لكل أمر شاق من تعب وإثم وغير ذلك. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٤ (وعث).

٢. «كآبة المنقلب»: أي سوء الانقلاب. والكآبة: سوء الحال وتغير النفس بالانكسار من شدة الحزن والهم. قال ابن الأثير: «المعنى أنه يرجع من سفره بأمر يحزنه، إما أصابه في سفره، وإما قدم عليه، مثل أن يعود عبر مقضي الحاجة، أو أصابت ماله آفة، أو يقدم على أهله فيجدهم مرضى، أو قد فُقد بعضهم». وقال العلامة الفيض: «كآبة المنقلب: الرجوع من السفر بالغم والحزن والانكسار» راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١٣٧ (كأب).

٣. في الوسائل، ح ١٥٠٧١: «لما».

٤. في التهذيب: - «بك أحل وبك أسير - إلى - يرضيك عني».

٥. في «بح، بف، جن» والوافي: «لا حول» بدون الواو.

٦. في «ظ، بث، جده» والوسائل، ح ١٥٠٧١ والتهذيب: + «العلي العظيم».

٧. في المرأة: «وهذه».

٨. في «ط، بس»: «حميلاتك». والخفلان: ما يُحمَل عليه من الدواب في الهبة خاصة، ويكون مصدراً، واسماً لأجرة ما يحمل. والمراد الأول، والمعنى - على ما قاله العلامة المجلسي -: «هذه الدواب أنت رزقتيها، وحملتني عليها ووفقتني ركوبها». وقال صاحب المتقى: «والظاهر هنا إرادة المصدر، فيكون في معنى قوله بعد ذلك: أنت الحامل على الظاهر». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٢٨؛ النهاية، ج ١، ص ٤٤٣؛ المغرب، ص ١٢٩ (حمل)؛ متقى الجمان، ج ٣، ص ١٠٢؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٧٧.

٩. في الوافي والتهذيب: + «غيرك». في «جد»: «العقل».

١١. في الوافي: «بك ولك، أي قولِي وعملي». وفي المرأة: «أي أستعين في جميع أموري بك، وأجعل أعمالي

فَإِذَا جَعَلْتَ رَجُلَكَ فِي الرِّكَابِ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ.

فَإِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى رَاحِلَتِكَ وَاسْتَوَى بِكَ مَحْمِلُكَ^١، فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ^٢، وَ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَ^٣، وَ مَنْ عَلَيْنَا بِمَحَمَّدٍ ﷺ، سُبْحَانَ اللَّهِ «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ»^٤ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ^٥، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْحَامِلُ عَلَى الظَّهْرِ، وَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الْأَمْرِ. اللَّهُمَّ بَلِّغْنَا بَلَاغًا يَبْلُغُ إِلَى خَيْرٍ، بَلَاغًا يَبْلُغُ إِلَى مَغْفِرَتِكَ وَ رِضْوَانِكَ^٦. اللَّهُمَّ لَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ^٧، وَ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَ لَا حَافِظَ غَيْرِكَ^٨.

﴿كلها حالصة لك﴾.

١. في التهذيب: «جعلك».

٢. في «ط، جد»: «إلى الإسلام».

٣. في «ط، ي، يع، بخ، جد، جن» والتهذيب: - «وعلمنا القرآن».

٤. في التهذيب: - «سبحان».

٥. «مقرنين»، أي أكفاء في القوة مطيقين له قادرين عليه؛ يقال: أقرن للشيء، فهو مُقرِن، أي أطاقه وقوى عليه.

راجع: النهاية، ج ٤، ص ٥٥ (قرن).

٦. الزخرف (٤٣)، ١٣-١٤.

٧. في «ط»: - «ورضوانك». وفي الوسائل، ح ١٥٠٨٠: «رضوانك ومغفرتك».

٨. الطَّيْرُ وَالطَّيْرَةُ: الأسم من التطير، وما ينشأ به من الفأل الرديء. قال العلامة الفيض: «وهذا كما يقال: لا أمر إلا أمرك؛ يعني لا يكون إلا ما تريد». وقال العلامة المجلسي: «أي لا تأثير للطيرة إلا طيرتك، أي ما فذرت لكل أحد، فأطلق عليه الطيرة على المشاكلة، أو لا شر يعتد به إلا شر ينشأ منك، أي عذابك على سياق الفقرة اللاحقة، أو ما ينبغي أن يحرز عنه هو ما نهيت عنه ما يتطير به الناس». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٨؛ النهاية، ج ٣، ص ١٥٢ (طير).

٩. التهذيب، ح ٥، ص ٥٠، ح ١٥٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ٢١٤، من قوله: «فإذا جعلت رجلك في الركاب» إلى قوله: «والحمد لله رب العالمين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٦٣، ح ١٢١٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٨٣، ح ١٥٠٧١، إلى قوله: «فإنما أنا عبدك وبك ولك»؛ وفيه، ص ٣٨٧، ح ١٥٠٨٠، من قوله: «فإذا جعلت رجلك في الركاب».

٤٧ - بَابُ الْوَصِيَّةِ

١ / ٦٩٩٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَا يُغْنِي عَنْكَ يَوْمٌ^٢ هَذَا الْبَيْتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ^٣ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: خُلِقَ يَخَالِقُ^٤ بِهِ مَنْ صَحَبَهُ، أَوْ حِلْمٌ يَمْلِكُ بِهِ مِنْ غَضَبِهِ، أَوْ وَرَعٌ يَخْجِزُهُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ^٥».

٢٨٦/٤ ٢ / ٦٩٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا يُغْنِي عَنْكَ يَسْلُوكُ^٧ هَذَا الطَّرِيقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ثَلَاثُ

١ . في الوافي والوسائل والفتاوى والتهذيب: «بمن» وقوله: «مَا يُغْنِي عَنْكَ» أي لا يُبَالِي به ولا يُنْتَصَرُ إليه . وفي اللغة: غَبَاتُ الطَّيْبِ غَبَةً، إِذَا هَيَّأَتْهُ وَصْنَعَتْهُ وَخَلَصَتْهُ . وَمَا عَبَأَ بَفُلَانٍ غَبَةً، أَي مَا أَبَالَى بِهِ وَمَا أَصْنَعُ بِهِ . وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: مَا يَعْبَأُ مِنْ يَوْمٍ، فِي الْفَقِيهِ: مَا يَعْبَأُ بِمَنْ يَوْمٌ، وَهُوَ أَظْهَرُ، فَيَكُونُ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَا عَبَاتُ بَفُلَانٍ غَبَةً، أَي مَا بَالَيْتُ بِهِ . وَعَلَى مَا فِي نَسْخِ الْكِتَابِ لَعَلَّهُ أَيْضاً عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِصْصَالِ، أَوْ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ، أَي شَيْءٌ يَصْلُحُ وَيَهَيِّئُ لِنَفْسِهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: عَبَاتُ الطَّيْبِ: هَيَّأَتْهُ وَصْنَعَتْهُ وَخَلَصَتْهُ . وَعَبَاتُ الْمَتَاعِ: هَيَّأَتْهُ . وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ الثَّانِي» . راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٢٢؛ الصحيح، ج ١، ص ٦٢ (عباً)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٧٩ .

٢ . في «ظ»: «أَمْ» .

٣ . في الوافي: «لَمْ تَكُنْ» .

٤ . مخالفة الناس: معاشرتهم على أخلاقهم، ومعاشرتهم بخلق حسن . راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧١ (خلق) .

٥ . في «يح، بس، جن» والوسائل والفتاوى: «من» .

٦ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٢٤٢٤ . معلقاً عن صفوان الجمال؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٤٩، بسنده عن صفوان الجمال . الخصال، ص ١٤٨، باب الثلاثة، ح ١٨٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٣، ح ١٢١٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١١، ح ١٥٥٠٩ .

٧ . هكذا في «ث، يح، جد» والوسائل . وفي «ظ، ي، بخ، بس، جن» والمطبوع: «الخرّاز» . وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم ذيل ح ٧٥، فلاحظ .

٨ . في الوسائل: «بمن سلك» بدل «من يسلك» .

خِصَالٍ: وَرَعَ يَخْجُرُهُ^١ عَنْ مَعَاصِي^٢ اللَّهِ، وَجَلَّمَ يَمْلِكُ بِهِ غَضَبُهُ، وَ حُسْنُ الصُّحْبَةِ^٣ لِمَنْ صَحْبَتُهُ^٤.

٦٩٩٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَطُنُّ نَفْسِكَ عَلَى حُسْنِ الصُّحَابَةِ لِمَنْ صَحِبَتْ^٥ فِي حُسْنِ خَلْقِكَ، وَ كُفِّ لِسَانُكَ، وَ اكْظِمَ غَيْظُكَ، وَ أَقِلَّ لُغُوكَ، وَ تَفَرَّشْ عَفْوُكَ^٦، وَ تَسْخُوْ نَفْسَكَ^٧».

٦٩٩٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ الْبَيْتُ غَاصٌّ بِأَهْلِهِ^٩، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُخْبِسْ

١. في «بف» وحاشية «بث، جن»: «بحجبه».

٢. في «بح»: «محارم».

٣. في «ظ، بف، جد» وحاشية «بح» والوافي: «الصحابه».

٤. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيّة ...، ح ١٠٧٠؛ وكتاب الإيمان والكفر، باب المداراة، ح ١٨٤١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٤، ح ١٢١٤٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠، ح ١٥٥٠٨.

٥. في «بس»: «صحبك».

٦. في منتقى الجمعان، ج ٣، ص ١٠٣: «قال الجوهري: فَرَشْتُ الشيءَ أفرشه: بسطته، ويقال: فَرَشْتُ أَمْرَهُ، إذا أوسعته إتياءه، وكلا المعنيين صالح لأن يراد من قوله: تفرش عفوك، إلّا أنّ المعنى الثاني يحتاج إلى تقدير». وفي الوافي: «الفرش: البسط. والتفريش: التوسيع، واللفظ يحتملهما». والثاني لا تساعده اللغة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٤؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٢٦ (فرش).

٧. راجع: الكافي، كتاب العشرة، باب حسن الصحابة وحقّ الصاحب في السفر، ح ٣٧٧٤؛ والمحاسن، ٣٥٨. كتاب السفر، ح ٧١. الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٤، ح ١٢١٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩، ح ١٥٥٠٦.

٨. في الكافي، ح ٣٦٠٤: «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن أبي عبد الله». والمراد من كلا العنوايين واحد.

٩. «والبيت غاصّ بأهله»، أي ممتلئ بهم؛ يقال: غصّر المكان بأهله، أي ضاق. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٧؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٦١ (غصص).

صُحْبَةً مِّنْ صَاحِبَةٍ، وَ مُرَافَقَةً مِّنْ رَّافِقَةٍ^١، وَ مُمَالَحَةً^٢ مِّنْ مَّالِحَةٍ، وَ مُخَالَفَةً مِّنْ خَالَفَةٍ^٣».

٦٩٩٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الرَّفِيقُ، ثُمَّ السَّفَرُ^٤ ».

وَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : « لَا تَصْحَبَنَّ فِي سَفَرِكَ^٥ مَنْ لَا يَرَى^٦ لَكَ مِنَ الْفَضْلِ عَلَيْهِ كَمَا تَرَى لَهُ عَلَيْكَ^٧ ».

١ . في هامش الوافي عن ابن المصنف : « في الفقيه : موافقة من وافقه ، بالواو مكان الراء ، ولا يخلو من السداد إلا أن ما في الكافي مؤيد بموافقة موضعيه للآخر في الإيراد ».

٢ . المعالحة : المؤالكة . الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٠٧ (ملح) .

٣ . في «بث» : « يخالقه » . وفي المحاسن : « ومخالفة من حالقه » بدل « ومخالقة من خالقه » .

٤ . الكافي ، كتاب العشرة ، باب حسن المعاشرة ، ح ٣٦٠٤ ، مع اختلاف يسير و زيادة . وفيه ، باب حق الجوار ، ح ٣٧٦٦ ، بهذا السند ، وتعام الرواية فيه . ٥ ... عن أبي عبدالله قال : قال - والبيت غاص بأهله - : اعلموا أنه ليس منا من لم يحسن مجاورة من جاوره . المحاسن ، ص ٣٥٧ ، كتاب السفر ، ح ٦٧ ، عن إسماعيل بن مهران الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ح ٢٤٢٣ ، معلقاً عن أبي الربيع الشامي . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٨٤ ، ح ١٢١٤٤ .

٥ . في المحاسن : « ثم الطريق » .

٦ . المحاسن ، ص ٣٥٧ ، كتاب السفر ، ح ٦١ ، عن النوفلي ، بإسناده عن رسول الله ﷺ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، ح ٢٤٣٦ ، معلقاً عن السكوني بإسناده عن رسول الله ﷺ . الجعفریات ، ص ١٦٤ ، بسند آخر ، مع زيادة في أوله . وفي الكافي ، كتاب الروضة ، ضمن الحديث الطويل ١٤٨١٩ ، بسند آخر عن أبي جعفر ، عن علي عليه السلام . وفي نهج البلاغة ، ص ٤٥ ، ذيل الرسالة ٣١ : و تحف العقول ، ص ٨٦ و ٩٨ ، عن علي عليه السلام ، وتعام الرواية في الأربعة الأخيرة : « سل عن الرفيق قبل الطريق » . الاختصاص ، ص ٣٣٦ ، ضمن وصايا لقمان لابنه ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، وتعام الرواية فيه : « يا بني الرفيق ثم الطريق » . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٧٥ ، ح ١٢١٢٦ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ٤٠٨ ، ح ١٥١٢٣ .

٧ . في الوافي : « سفر » .

٨ . في مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ١٨٠ : « قوله ﷺ : من لا يرى ، قال الوالد العلامة ، أي اصحب من يعتقد أنك أفضل منه ، كما تعتقد أنه أفضل منك ، وهذا من صفات المؤمنين . أقول : ويحتمل أن يكون الفضل بمعنى التفصل والإحسان ، وما ذكره عليه السلام أظهر » .

٩ . المحاسن ، ص ٣٧٥ ، كتاب السفر ، ح ٦٢ ، عن النوفلي ، بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ،

٧٠٠٠ / ٦. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِذَا صَحِبْتَ فَاضْحَبْ نَحْوَكَ، وَلَا تَصْحَبَنَّ^٤ مَنْ يَكْفِيكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَذَلَّةٌ لِلْمُؤْمِنِ»^٥.

٧٠٠١ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ ٢٨٧/٤

الْلُّوْلُؤِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: قَدْ عَرَفْتُ حَالِي وَ سَعَةَ يَدِي وَ تَوَسُّعِي^٧ عَلَى إِخْوَانِي، فَاضْحَبْ النَّفَرُ مِنْهُمْ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَتَوْسَعَ عَلَيْهِمْ^٨.

قَالَ: «لَا تَفْعَلْ يَا شِهَابُ، إِنْ بَسَطْتَ وَ بَسَطُوا، أَجْحَفْتَ بِهِمْ^٩، وَإِنْ أَمْسَكُوا، أَذَلَلْتَهُمْ؛ فَاضْحَبْ نَظْرَاءَكَ»^{١٠}.

٧٠٠٢ / ٨. أَحْمَدُ^{١١}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

ج ٢٤٣٨، مرسلاً عن أمير المؤمنين^{١٢}، الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٢١٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٢، ح ١٥١٣٥.

١. في «بس، جن»: «بن إبراهيم».

٢. تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٤٢، أَنَّ حَمَادَ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ وَ بَيْنَ حَرِيزٍ، هُوَ حَمَادُ بْنُ عَيْسَى. فعليه، الظاهر إما زيادة «بن عثمان» رأساً، أو كونه مصحفاً من «بن عيسى».

٣. في الوسائل والفقهاء: «ولا تصحب».

٤. المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٤، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٢٤٤٢، مرسلاً، الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٢١٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٤، ح ١٥١٣٩.

٥. في الفقيه والمحاسن: «و توسيعي». ٦. في «بخ، جن»: «عليه».

٧. «أجحففت بهم» أي أفقرتهم وأذهبت أموالهم. النهاية، ج ١، ص ٢٤١ (جحف).

٨. في «جن»: «فإن». وفي الوافي والفقيه والمحاسن: «هم».

٩. في الفقيه والمحاسن: «فاضحب نظراءك».

١٠. المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٥، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٢٤٤١، معلقاً عن شهاب بن عبد ربّه، الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٥، ح ١٢١٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤١٤، ذيل ح ١٥١٣٧.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَخْرُجُ الرَّجُلُ مَعَ قَوْمٍ مَيَاسِيرٍ^١ وَهُوَ أَقْلَهُمْ شَيْئاً، فَيُخْرِجُ الْقَوْمُ النَّفْقَةَ^٢ وَ لَا يَقْدِرُ هُوَ أَنْ يُخْرِجَ مِثْلَ مَا أَخْرَجُوا.
فَقَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ، لِيُخْرِجَ مَعَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ»^٣.

٤٨ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي الطَّرِيقِ

١/٧٠٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ مَنصُورٍ، قَالَ:
صَحِبْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا صَلَّى، قَالَ: «اللَّهُمَّ خَلِّ سَبِيلَنَا، وَأَحْسِنْ تَسْيِيرَنَا، وَأَحْسِنْ عَافِيَتَنَا».
وَكُلَّمَا صَعِدَ أَكْمَةً^٤، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الشَّرْفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»^٥.

١. المَيَاسِيرُ: جمع المَوسِر، وهو الغني. لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٦ (يسر).

٢. في المحاسن: «نفقتهم».

٣. المحاسن، ص ٣٥٩، كتاب السفر، ج ٧٩، عن علي بن الحكم الوافي، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٢١٤٧؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٤١٤، ح ١٥١٣٨. ٤. في «ب، بح، بـ» و«المحاسن، ص ٣٥٣: «عاقبتنا».

٥. في المحاسن، ص ٣٥٣: «إلى».

٦. في الوسائل: - «أكمة». والأَكْمَةُ: الرابية، وهو ما ارتفع من الأرض، أو ما أشرف من الرمل. وقيل: الأكمة: تل. وقيل: شُرْفَةٌ كالرابية، وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد، ورتما غلظ ورتما لم يغلظ. وقيل: هو دون الجبال. وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٩؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢١ (أكم).

٧. الشَّرْفُ: العلو؛ يقال: ذات شرف، أي قدر وقيمة ورفعة يرفع الناس أبصارهم للنظر إليه ويستشرفونه. قال العلامة الفيض: «الشرف: العلو؛ يعني لك العلو على كل عالٍ» وقال العلامة المحلّسي: «الشرف، محرّكة: العلو والمكان العالي، فأريد هنا بالأول الأول وبالثاني الثاني». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرف)؛ مرآة المعقول، ج ١٧، ص ١٨٢.

٨. المحاسن، ص ٣٥٣، كتاب السفر، ج ٤٣، عن أبيه، عن محمد بن سنان. المحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ج ٣٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٤١٥، مراسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٤٠١، ح ١٢١٨٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٣، ح ١٥٠٩٢.

٧٠٠٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ إِذَا هَبَطَ سَبَّحَ، وَإِذَا صَعِدَ

كَبَّرَ»^١.

٧٠٠٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ قَاسِمِ الصُّيْرِيِّ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ الْقَاسِمِ^٣، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ عَلَى ذُرْوَةِ كُلِّ جَبَلٍ شَيْطَانًا^٤، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ، فَقُلْ:

بِسْمِ اللَّهِ، يَزْخُلْ عَنْكَ»^٥.

٧٠٠٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ عِيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ لِنَفْسِي الْيَقِينَ وَالْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ يُقْتِي، وَأَنْتَ رَجَائِي، وَأَنْتَ عَضْدِي، وَأَنْتَ نَاصِرِي، بِكَ

أَحُلُّ، وَبِكَ أَسِيرُ»^٦.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٢٤٢٠، معلقاً عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٢، ص ٤٠١، ح ١٢١٨٧؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٣٩١، ديل ح ١٥٠٨٨. ٢. في «بف»: «بن إبراهيم».

٣. ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥١٨ هكذا: «وروى جعفر بن القاسم عن الصادق عليه السلام». ولم يرد في

كتب الرجال ذكر لجعفر بن القاسم، والظاهر أنَّ حفصاً هذا، هو حفص بن القاسم الأعور المذكور في رجال

البرقي، ص ٣٧؛ رجال الطوسي، ص ١٨٩، الرقم ٢٣٣٤.

٤. ذُرْوَةُ الشَّيْءِ وَذُرْوَتُهُ: أَعْلَاهُ. الصَّحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرو).

٥. هكذا في «ظ»، بح، بخ، بس، بف، جد، جن، والوافي والوسائل. وفي «ي، بث» والمطبوع والمرأة: «شيطان».

٦. المحاسن، ص ٣٧٣، كتاب السفر، ح ١٣٨، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥١٨، معلقاً عن

جعفر بن القاسم، عن الصادق عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٦، ح ١٥٠٩٧؛

البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٢، ح ٢٢.

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٢، ح ١٥٠٩١.

قَالَ: «وَمَنْ يَخْرُجْ^١ فِي سَفَرٍ^٢ وَخَذَهُ، فَلْيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ^٣، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ
أَيَسْ وَخَشْيَتِي، وَاعْنِي عَلَى وَخَدَتِي، وَادِّ غَيْبَتِي^٤».

٥/٧٠٠٧. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ رَجُلٍ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ فِي سَفَرٍ^٨، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي خَرَجْتُ^٩ فِي
وَجْهِهِ هَذَا بِلَا تَقَةٍ مِنِّي بِغَيْرِكَ^{١٠}، وَلَا رَجَاءٍ أَوْيَ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَيْكَ، وَلَا قُوَّةَ أَتَكِلُ عَلَيْهَا،
وَلَا حِيلَةَ أَلْجَأُ^{١١} إِلَيْهَا إِلَّا طَلَبْتُ فَضْلِكَ، وَابْتِغَاءَ رِزْقِكَ، وَتَعَرُّضًا لِرَحْمَتِكَ، وَ سَكُونًا
إِلَى حُسْنِ عَادَتِكَ^{١٢}، وَأَنْتَ أَغْلَمُ بِمَا سَبَقَ لِي فِي عِلْمِكَ فِي سَفَرِي هَذَا مِمَّا أَحَبُّ أَوْ
أَكْزَرُ؛ فَإِنَّمَا^{١٣} أَوْقَعْتُ عَلَيْهِ^{١٤} يَا رَبِّ مِنْ قَدْرِكَ، فَمَحْمُودٌ فِيهِ بَلَاؤُكَ، وَ مُنْتَصِحٌ^{١٥} عِنْدِي
فِيهِ قَضَاؤُكَ، وَأَنْتَ تَمُخُّو مَا تَشَاءُ وَ تُثَبِّتُ، وَ عِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ.

١. في «بخ، نف» وحاشية «بث» والوافي: «خرج».

٢. في «بخ»: «سفره». ٣. في الوسائل والفقهاء والمحسنين: «لا حول و».

٤. في المرأة: «قوله»: «وَأَدْغَيْتِي، الإسناد مجازي، أي أَدْنَى عَنْ غَيْبَتِي».

٥. المحاسن، ص ٣٥٥، كتاب السفر، ج ٥٣؛ و ص ٣٧٠، كتاب السفر، صدرح ١٢٢؛ والفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٦،
ج ٢٤٣١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى بن جعفر^{١٦} الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩٠: الوسائل،
ج ١١، ص ٣٩٧، ح ١٥١٠١.

٦. الظاهر أَنَّ السند معلق على سند الحديث الأول من الباب. ويروي عن أحمد بن أبي عبد الله، عدّة من أصحابها

الراويون عن أحمد بن أبي عبد الله. ٧. في «بث، بخ، بخ»: «سفرك».

٨. في الوافي: «قد خرجت». ٩. في الوسائل: «لغيرك».

١٠. في «ي»: «ألتجى». ١١. في حاشية «بف»: «عائلك». وفي الوافي: «عائلك».

١٢. في «جد»: «فأنا». وفي حاشية «ظ»: «فأينما». ١٣. في الوافي: «علي».

١٤. في «ي، جد» والمرأة: «متنّح». وفي الوسائل: «متنّح». والانتصاح: مصدر انتصحت، أي اتّخذته نصيحاً،
ومصدر انتصحت أيضاً، أي قبلت النصيحة. قال العلامة الفيض: «المتنّح، بالفتح: المقبول، من النصّح، عدّ
قضاء الله تعالى نصيحة». وقرأ العلامة المجلسي: «متنّح» وقال: «قوله»: «متنّح: مبالغة في النصّح، أي
خالص عن الغش». راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٦ (نصح).

اللَّهُمَّ فَاصْرِفْ عَنِّي مَقَادِيرَ كُلِّ بَلَاءٍ، وَ مَقْضِي كُلِّ لَأْوَاءٍ^١، وَ ابْسِطْ عَلَيَّ كَنَفًا^٢ مِنْ رَحْمَتِكَ، وَ لَطْفًا مِنْ عَفْوِكَ، وَ سَعَةً مِنْ رِزْقِكَ، وَ تَمَامًا^٣ مِنْ نِعْمَتِكَ، وَ جَمَاعًا^٤ مِنْ مَعَافَاتِكَ^٥، وَ أَوْقِعْ عَلَيَّ فِيهِ^٦ جَمِيعَ قَضَائِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ جَمِيعِ هَوَايَ فِي حَقِيقَةِ أَحْسَنِ أَمَلِي، وَ اذْفَعْ^٧ مَا أَخْذَرُ فِيهِ وَ مَا لَا أَخْذَرُ عَلَى نَفْسِي وَ دِينِي وَ مَالِي مِمَّا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، وَ اجْعَلْ ذَلِكَ خَيْرًا لِآخِرَتِي وَ دُنْيَايَ مَعَ مَا أَسْأَلُكَ^٨ يَا رَبِّ أَنْ تَحْفَظَنِي ٢٨٩/٤
فِيَمِنْ^٩ خَلَفْتُ وَرَائِي مِنْ وَلَدِي وَ أَهْلِي^{١٠} وَ مَالِي وَ مَعِيشَتِي وَ حَزَانَتِي^{١١} وَ قَرَابَتِي وَ إِخْوَانِي بِأَحْسَنِ مَا خَلَفْتُ بِهِ غَائِبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَخْصِينِ كُلِّ عَوْرَةٍ، وَ حِفْظِ مِنْ^{١٢} كُلِّ مَضِيعَةٍ^{١٣}، وَ تَمَامِ كُلِّ نِعْمَةٍ، وَ كِفَايَةِ كُلِّ مَكْرُوهِ، وَ سِتْرِ كُلِّ سَيِّئَةٍ، وَ صَرْفِ

١. اللأواء: الشدة، والبليّة، وضيق المعيشة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٢١ (لأى).

٢. الكنف: الجانب، والظل، والناحية. والجزر، والستر. وهذا تمثيل لجعله تحت ظل رحمته. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٢ (كنف).

٣. في «جن»: «وإتماماً».

٤. الجماع: ما جمع عدداً؛ يعني مجعاً. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٠؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٥ (جمع).

٥. قال الجوهرى: «عافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم: العافية، وهي دفاع الله عن العبد». وقال ابن الأنثير: «المعافاة: هي أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك، أي يُغْنِيكَ عَنْهُمْ وَيُغْنِيهِمْ عَنْكَ، وَيَصْرِفُ أَدَاهُمْ عَنْكَ وَأَذَاكَ عَنْهُمْ». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

٦. في الوافي: «والمجروح في «فيه» يرجع إلى الوجه المذكور في أول الدعاء؛ يعني به السفر، وأريد بالحقيقة التحقق والإنبات».

٧. في حاشية «بث»: «+ «عني». وفي الوافي والوسائل: «وذفع».

٨. في «بح»: «سألتك». ٩. في «جن» والوسائل: «فيما».

١٠. في الوسائل: «أهلي وولدي» بدل «ولدي وأهلي».

١١. الحزاة - بالضم - التخفيف -: عيال الرجل الذين يتحزن بأمهم ولهم. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٨؛

لسان العرب، ج ١٣، ص ١١٢ (حزن). ١٢. في «ظ، جد»: «من».

١٣. قال ابن الأنثير: «المضيعه - بكسر الضاد - مقيلة من الضبايع: الأطراح والهوان، كأنه فيه ضائع، فلمّا كانت عين الكلمة ياء، وهي مكسورة، نقلت حركتها إلى العين، فسكنت الياء، فصارت بوزن معيشة، والتقدير فيهما

كُلُّ مَخْذُورٍ، وَكَمَالِ كُلِّ مَا يَجْمَعُ^١ لِي^٢ الرِّضَا وَ الشَّرُّورَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي، وَ أَفْعَلُ ذَلِكَ
بِي بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ صَلَّى^٣ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ^٤، وَ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَ عَلَيْهِمْ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ^٥.

٤٩ - بَابُ أَشْهُرِ الْحَجِّ

٧٠٠٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
مُثَنَّى الْحَنَاطِ^١، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ»^٣: شَوَّالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ،
لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْجَّ^٤ فِيمَا^٥ سِوَاهُنَّ^٦»^٧.

١ . وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «المضيعة هنا لا تبعد كونها بكسر الميم وإسكان الضاد المعجمة
وفتح الباء المثناة التحتانية والعين المهملة، بمعنى آلة الضياع؛ من ضاع يضيع ضيعاً وضياًعاً: إذا تلف وهلك.
وحينئذ يكون المعنى: في حفظ من كل ما يؤدي إلى الهلاك». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٠٨ (ضيع).
٢ . في «ب» بح: «لتجمع».
٣ . في «ب» بح: «ووصل على محمد وآل محمد».
٤ . في «ب» بح: «ووصل على محمد وآل محمد».
٥ . المقنعة، ص ٣٩١، من دون الإسناد إلى المعصوم^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٠٢، ح ١٢١٩١؛
الوسائل، ج ١١، ص ٣٩٣، ح ١٥٠٩٣.
٦ . في الكافي، ح ٧١٣١: «الحنط».
٧ . البقرة (٢): ١٩٧.

٨ . في الكافي، ح ٧١٣١ والفقهاء، ح ٢٩٥٩ وتفسير العياشي، ح ٢٥٢: «أن يحرم بالحج» يدل «أن يحج».
٩ . في الكافي، ح ٧١٣١: «في».
١٠ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٨٤: «يدل على أن تمام ذي الحجة داخل في أشهر الحج» كما هو ظاهر الآية -
فيكون المعنى: الأشهر التي يمكن إيقاع أفعال الحج فيها، لا إنشاء الحج. وهذا أقرب الأقوال في ذلك».
١١ . الكافي، كتاب الحج، باب من أحرم دون الوقت، صدر ح ٧١٣١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥١، صدر ح ١٥٥،
والاستبصار، ج ٢، ص ١٦١، صدر ح ٥٢٧، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ٢٩٣، ح ١، بسنده عن أحمد
بن محمد بن أبي نصر البزنطي، إلى قوله: «وذا الحجة». الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٦، ح ٢٩٥٩، معلقاً عن زرارة.
وفي الكافي، كتاب الحج، باب توفير الشعر لمن أراد الحج والعمرة، صدر ح ٧١١٥، والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦،

٧٠٠٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ»^١ : «وَالْفَرَضُ : التَّحْلِيَّةُ وَالْإِشْعَارُ^٢ وَالتَّقْلِيدُ^٣ ، فَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ فَقَدْ فَرَضَ الْحَجَّ ، وَلَا يُفَرِّضُ الْحَجَّ إِلَّا فِي هَذِهِ الشُّهُورِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» وَهُوَ سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ»^٤.

٧٠١٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ :

أَشْهُرُ الْحَجِّ سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَأَشْهُرُ السِّيَاحَةِ^٦ :

صدر ح ١٣٩ ؛ و ص ٤٤٥ ، ذيل ح ١٥٥٠ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٦٠ ، صدر ح ٥٢٠ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام ، إلى قوله : «وذو الحجة» مع اختلاف يسير . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٩٤ ، ح ٢٥٢ ، عن زرارة . وفيه ، ح ٢٥١ ، عن معاوية بن عمار . عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٠١ ، صدر ح ٢٥٢٠ ، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام ، وفي الأخيرين إلى قوله : «وذو الحجة» مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٤١٥ ، ح ١٢٢١٥ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٧٢ ، ح ١٤٧٧٠ .

١ . البقرة (٢) : ١٩٧ .

٢ . «الإشعار» : هو أن يشق أحد جنبي سنام البدنة ، أو طعن في سنامها الأيمن حتى يسيل دمه ، ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنها هدي . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٦٩٩ ؛ النهاية ، ج ٢ ، ص ٤٧٩ (شعر) .

٣ . تقليد البدنة : أن يعلق في عنقها شيء أو قطعة من جلد ؛ ليعلم أنها هدي ، فيكف الناس عنها . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٢٧ ؛ المصباح المنير ، ص ٥١٢ (قلد) .

٤ . «فرض الحج» : أن يعين على نفسه إقامته ، أو يوجهه على نفسه بإحرامه ، أو هو العزم عليه والإحرام به والشروع فيه بالنية والقصد . راجع : المفردات للراغب ، ص ٦٣٠ ؛ لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٢٠٢ (فرض) .

٥ . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٩٤ ، ح ٢٥٤ ، عن معاوية بن عمار . وفيه ، ص ١٩٠ ، ذيل ح ١٠٨ ، عن إبراهيم بن علي ، عن عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، عن الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٤١٦ ، ح ١١٢٢١٩ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٧١ ، ح ١٤٧٦٧ .

٦ . في المرأة : «أشهر السباحة هي الأشهر التي أمر الله تعالى المشركين أن يسيحوا في الأرض في تلك المدة»

عِشْرُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَ الْمُحَرَّمِ، وَ صَفَرٍ، وَ شَهْرُ رَجَبٍ الْأَوَّلِ، وَ عَشْرَةٌ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ
الْآخِرِ.^٢

٥٠- بَابُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ^٣

١ / ٧٠١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ^٤ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ «يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»^٥ فَقَالَ: «هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَ الْحَجِّ^٦
الْأَصْغَرِ^٧ الْعَمْرَةَ»^٨.

«آمنين بعد أن نبذ إليهم عهدهم ببعث سورة البراءة مع أمير المؤمنين عليه السلام، فقرأها عليهم يوم النحر، وفيه قرأ عليهم: «فَسَيُخَوِّفُنَا أَرْضُ الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» [التوبة (٩). ٢] فكان ابتداء السباحة من اليوم الحادي عشر إلى تمام أربعة أشهر».

١. في «بخ، بس، بف»: «شهر»
٢. الكافي، كتاب الحج، باب حج المجاورين وقطاع مكة، ضمن ح ٧٠٥٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وعشر من ذي الحجة» وفيه هكذا: «فإن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة». تفسير القمي، ج ١، ص ٦٧، مع اختلاف يسير، وفيه، ص ٢٨١، من قوله: «أشهر السباحة» وفيهما من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، الوافي، ج ١٢، ص ٤١٦، ح ١٢٢٢٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٣، ح ١٤٧٧١.

٣. في «بث، بخ»: «والحج الأصغر».

٤. في «ظ، بح، بخ، بف، جد»: «محمد».

٥. التوبة (٩): ٣.

٦. في «ي، بس، جن» والوسائل والفقيه والتهذيب والمعاني. - «الحج».

٧. في الوسائل والفقيه: «هو».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧١، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٨، ح ٣٠٤١، معلقاً عن معاوية بن عمار: معاني الأخبار، ص ٢٩٥، ح ٢، بسنده عن معاوية بن عمار، الكافي، كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة، ذيل ح ٦٩١١، بسند آخر. مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٦ و ١٩، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفيه، ح ١٧، عن ابن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ١٨، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الآخرين مع اختلاف، وفيه أيضاً، ص ٧٣، ضمن ح ٤، عن حرير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٨٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الآخرين إلى

٧٠١٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ النَّحْرِ»^١.

٧٠١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ جَمِيعاً^٢، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: يَوْمَ عَرَفَةَ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ^٣ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمُ

النَّحْرِ^٤، وَ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»^٥ وَ هِيَ^٦: عَشْرُونَ مِنْ

ذِي الْحِجَّةِ، وَ الْمُحَرَّمِ، وَ صَفَرٍ، وَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَ عَشْرٌ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ، وَ لَوْ كَانَ

الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ عَرَفَةَ، لَكَانَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ يَوْمًا^٧».

«قوله: «يوم النحر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٧٢، ح ١.

١. معاني الأخبار، ص ٢٩٥، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي. وفيه، ح ٣ و ٤، بسند آخر، وتمام الرواية: «الحج الأكبر يوم الأضحية». قرب الإسناد، ص ١٣٩، ح ٤٩٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه،

عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٧.

٢. في «بخ، بف» -: «جميعاً».

٣. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «يقول».

٤. في «بخ»: «العبد».

٥. في «ي، بح، جن»: «وهو». وفي «بث» والوافي: «فهى».

٦. في «ي» -: «يوم».

٧. في «مرأة العقول»، ج ١٧، ص ١٨٧: «قوله عليه السلام: لكان أربعة أشهر ويوماً، لعل الاستدلال مبني على أنه كان مسلماً عندهم أن آخر أشهر السباحة كان عاشر ربيع الآخر».

٨. معاني الأخبار، ص ٢٩٦، ضمن ح ٥، بسنده عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود السمرقي.

تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٠، عن فضيل بن عياض، عن دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. تفسير

العياشي، ج ٢، ص ٧٤، ذيل ح ٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر، عن علي عليه السلام، من قوله: «الحج الأكبر يوم

النحر» إلى قوله: «وعشر من ربيع الآخر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٠٧، ح ١٤٣١٧؛ الوسائل،

٥١- بَابُ أَصْنَافِ الْحَجِّ

١٧٠١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْحَجُّ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: حَجٌّ مُفْرَدٌ، وَقِرَانٌ^٢، وَتَمَتُّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^٣، وَبِهَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَالْفَضْلُ فِيهَا، وَ لَا نَأْمُرُ النَّاسَ إِلَّا بِهَا»^٤.

١٧٠١٥ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِيقِلِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَجُّ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: حَاجٌّ مُتَمَتِّعٌ، وَ حَاجٌّ مُفْرَدٌ^٦ سَائِقٌ لِلْهَدْيِ^٧، وَ حَاجٌّ مُفْرَدٌ لِلْحَجِّ^٨»^٩.

ج ١٤، ص ٨١، ح ١٨٦٤٨، وتعام الرواية فيه: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: الحج الأكبر يوم النحر»؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٧٢، ح ٣.

١. في التهذيب: «+على».

٢. في الاستبصار: «وإقران».

٣. في الوافي: «حج مفرد، أي مفرد من العمرة، هذا على حدة، وهذه على حدة. وقران، أي حج يقرن بسياق الهدي. وتمتع بالعمرة إلى الحج، أي ضم لها إليه وانتفاع بها قبله في أيامه وأشهره؛ فإنهم كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج فأجازه الإسلام، أو تمتع من النساء بإتمامها إلى الإهلال بالحج. وليعلم أن المفرد والقران متعینان للمجاور بمكة سواء كان من أهلها أو من غير أهلها وقد أقام بها مدة - كما يأتي بيانه - والتمتع لغير المجاور بها، وهو متعین لفريضة ليس له أن يعدل عنه فيها. وله أن يأتي بالآخرين في غيرها إلا أن التمتع له أفضل مطلقاً. فكل ما ورد في هذا الباب وغيره من تعيين التمتع والتشديد على تاركه فإنما المراد به فريضة غير المجاور، وما ورد في أفضليته فالمراد به نافلته. ومن لم يعرف هذا تعارضت عليه طائفة من الأخبار واشتبهت، فلا تكن من الغافلين».

٤. في الاستبصار: «فلا تأمر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٤، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٢، ص ٤٢٥، ح ١٢٢٣٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٤٦٤١.

٦. في «بف» والوسائل: «+ابن يحيى».

٧. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «مقرن».

٨. في «بث، بـ، بـ، بـ»، والوافي والتهذيب والاستبصار: «الهدي».

٩. في الفقيه: «و السائق هو القارن» بدل «و حاج مفرد للحج».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤، ح ٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ج

١٦/٧٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ أَنْوَاعِ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ: «التَّمَتُّعُ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ

مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا^٢ فَعَلَ النَّاسُ^٣».

١٧/٧٠٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا نَعْلَمُ حَجًّا لِلَّهِ غَيْرَ الْمَتَمَتَّةِ إِنَّا إِذَا لَقِينَا رَبَّنَا، قُلْنَا: رَبَّنَا^٥

ح ٣١٢، ح ٢٥٤٥، معلقاً عن منصور الصبقل. الغصال، ص ١٤٧، باب الثلاثة، ح ١٧٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٤؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٢٦، ح ١٢٢٤٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢١١، ح ١٤٦٤٢.

١. هكذا في «بح» والوسائل والفقهاء. وفي «ظ، ي، بس، جد، جن» والمطوع والتهذيب والاستبصار: «الخرزاز». وما أنبتناه هو الظاهر، كما تقدّم ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

٢. في الفقيه والتهذيب والاستبصار، ح ٥٠٧: «كما» بدل «مثل ما».

٣. هذا جزء من الحديث ٦٨٥٢، وفيه: «ثم قال: إن هذا جبرئيل - وأوماً بيده إلى خلفه - يأمرني أن أمر من لم يسق هدياً أن يحلّ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لصنعت مثل ما أمرتكم، ولكفي سقت الهدى ولا ينبغي لسائق الهدى، أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله». ونقلنا هناك شرح هذا الكلام من ابن الأثير والعلامة الفيض، فإن شئت فراجع هناك، أو راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠ (قبل: الوافي، ج ١٢، ص ١٧٤).

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ١٩١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٥٠٩، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب إبراهيم بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥٤، معلقاً عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٢٩، ح ١٢٢٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٠، ذيل ح ١٤٧١٦.

٥. في «ظ، بث، بف، جد»: «عن أبيه». وهو سهو كما تقدّم غير مرة. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٦.

٦. في «بخ، بف»: «أمير المؤمنين».

٧. في «بخ»: «قلت». وفي التهذيب: «ياربنا».

عَمِلْنَا بِكِتَابِكَ وَ سَنَّةِ نَبِيِّكَ، وَ يَقُولُ^١ الْقَوْمُ: عَمِلْنَا بِرَأْيِنَا؛ فَيَجْعَلُنَا اللَّهُ وَإِيَاهُمْ^٢ حَيْثُ يَشَاءُ^٣.

٥ / ٧٠١٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: الْمَتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَفْضَلُ^٥ مِنَ الْمَفْرِدِ السَّائِقِ لِلْهَدْيِ، وَ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ يَدْخُلُ الْحَاجُّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمَتَمَتَّةِ^٦».

٦ / ٧٠١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٨:

١. في «بف» والوافي: «وقال».
٢. في «بث، ببح، ببخ، بف، بجن» والوسائل: «وهم».
٣. في الاستبصار: «شاء».
٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٤٩٩، معلقاً عن الكليني، وفيه، ص ١٥١، ح ٤٩٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ٧٩، سند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٢٢٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٤.
٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: أفضل، فإن قيل: هذا لا يستقيم في الآفاقي ولا في المكي؛ لأن الآفاقي يجب عليه التمتع ولا يجزئه القرآن والإفراد، فكيف يكون بالنسبة إليه أفضل، والأفضلية لا تتحقق إلا بتحقيق الفضل في المفضل عليه؟ وأما في المكي لأنه مخير بين الأفراد والقرآن لا يجزئه التمتع، فكيف يكون له أفضل؟ قلنا: يمكن توجيهه بوجوه: الأول: أن نخضه بالآفاقي، ويكون التعبير بالأفضلية على سبيل المماثلة، أي لو كان فيهما فضل كان التمتع خيراً منهما، ومثله في الأخبار كثير، كقولهم عليه السلام: قليل في سنة خير من كثير من بدعة.
- والثاني: أن نحمله على غير الحج الواجب، ولا يستبعد كون التمتع في غير الواجب للمكي أيضاً أفضل إن لم تقل في حجة الإسلام له بذلك، كما ذهب إليه جماعة.
- والثالث: أن يكون المراد أن من يجوز له الإتيان بالتمتع ثوابه أكثر من ثواب القارن وإن لم يكونا بالنسبة إلى واحد؛ وفيه بعد».
٦. مسائل علي بن جعفر، ص ١١١، ضمن الحديث، إلى قوله: «السائق للهدي» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٢٢٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٥.
٧. في التهذيب والاستبصار: «بن إبراهيم».
٨. في التهذيب والاستبصار: «بن عمار».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَجَّ فَلْيَتَمَتَّعْ، إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -
وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم».^٢

٢٩٢/٤

٧٠٢٠ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنِ أَبِي
نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ بَغَضَ النَّاسُ يَقُولُ: جَرَّدَ الْحَجَّ، وَبَغَضَ النَّاسُ^٣ يَقُولُ:
أَقْرَنَ وَ سَقَ، وَبَغَضَ النَّاسُ يَقُولُ: تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ.

فَقَالَ: «لَوْ حَجَّجْتُ أَلْفَ عَامٍ، لَمْ أَقْرُنْهَا، إِلَّا مَتَمَتَّعًا».^٥

٧٠٢١ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، قَالَ:

كَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ مُيَسِّرٍ^٧ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ اغْتَمَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ حَضَرَ لَهُ^٨

١. يعني لا نسوي ولا نعدل بهما شيئاً، ولا نجعل لهما عديلاً؛ يقال: عدلت فلاناً بفلان، إذا سويت بينهما
وساويت به. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٥٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣٢-٤٣٣ (عدل).

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٠٠، معلقاً عن الكلبي. وفي التهذيب، ج ٥،
ص ٢٧، ذيل ح ٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥١، ذيل ح ٤٩٨، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٠،
ح ١٢٢٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٥.

٣. في «ي»: «وبعضهم» بدل «وبعض الناس».

٤. في «ظ، ي، بس» وحاشية «جن»: «لم أقرن بها». وفي الوافي والتهذيب: «ما قَدَّمْتُها». وفي الوسائل: «لم
أقربها». وقال العلامة الفيض: «يعني ما قدمت مكة». وفي بعض النسخ: «لو حججت ألف عام لم أقرنها إلا
تمتّعاً؛ يعني لم أقرن بالحجة». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: لم أقرنها. وفي بعض النسخ بالباء الموحدة،
وفي بعضها بالنون. وعلى الأول مبالغة في عدم الإتيان، وعلى الثاني يحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً،
ويحتمل أن يكون المراد أن القرآن يكون سياق الهدى وبالقرآن بين الحج والعمرة، فلو أتيت بالقرآن لم أت إلا
بهذا النوع من القرآن. وفي التهذيب. ما قَدَّمْتُها، وهو أظهر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٧، بسنده عن صفوان، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وبعض الناس يقول: أقرن
وسق» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٢، ح ١٢٢٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٤٧٠٢.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧. في الوسائل: «جعفر». ٨. في الوسائل والفقهاء: «له».

المؤسّم^١: أَيْحَجُّ^٢ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ، أَوْ يَتَمَتَّعُ؟ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «يَتَمَتَّعُ أَفْضَلُ»^٣.

٩ / ٧٠٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجِّ؟

فَقَالَ: «تَمَتَّعْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا إِذَا وَقَفْنَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قُلْنَا: يَا رَبِّ! أَخَذْنَا

بِكِتَابِكَ وَ سَنَةِ نَبِيِّكَ^٤، وَقَالَ النَّاسُ: رَأَيْنَا^٥ بِرَأَيْنَا^٦»^٧.

١٠ / ٧٠٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتُّعُ وَاللَّهُ أَفْضَلُ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَ جَرَتْ

السَّنَةُ»^٨.

١. قال الجوهري: «موسم الحاج: مجمعهم، سمي بذلك لأنه مغلّم يجتمع إليه». وقال ابن الأثير: «هو الوقت

الذي يجتمع فيه الحاج كل سنة، كأنه وسم بذلك الوسم، وهو مفعّل منه، اسم للزمان؛ لأنه مغلّم لهم؛ يقال:

وسمه يسمه سمةً ووسماً، إذا أثر فيه بكّي». الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم).

٢. في «بث، ببح»: «+» «الحج».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥١، معلقاً عن علي بن ميسرة الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٢، ح ١٢٢٥٥؛ الوسائل،

ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٤. ٤. في «بث» والتعذيب والاستبصار: «يارينا».

٥. في الوافي: «+» «أتبعنا سنة نبيك». وفي التعذيب والاستبصار: «-» «سنة نبيك».

٦. في حاشية «جن»: «وأخذنا».

٧. في الوافي: «رأينا». وفي التعذيب والاستبصار: «رأينا ويفعل الله بنا وبهم ما أراد» بدل «برأينا».

٨. التعذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ١٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٤، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي،

ج ١٢، ص ٤٣١، ح ١٢٢٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٤، ح ١٤٦٩٨.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥٢، معلقاً عن حفص بن البختري. وفي التعذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ١٨٨؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٦، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري والحمّ بن

عبد الملك، عن زرارة جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب النكاح، أبواب المتعة، ح ٩٩٢٥؛

١١ / ٧٠٢٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ ،

قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ فِي^٣ السَّنَةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا ، وَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
و مِائَتَيْنِ ، فَقُلْتُ : جَعَلْتَ فِدَاكَ^٤ بِأَيِّ شَيْءٍ دَخَلْتَ مَكَّةَ : مُفْرِدًا ، أَوْ مُتَمَتِّعًا ؟
فَقَالَ : « مُتَمَتِّعًا » .

فَقُلْتُ لَهُ^٥ : أَيُّمَا^٦ أَفْضَلُ : الْمُتَمَتِّعُ^٧ بِالْعُمْرَةِ^٨ إِلَى الْحَجِّ^٩ ، أَوْ مَنْ أَفْرَدَ وَ سَاقَ^{١٠}

الْهَذِي ؟

فَقَالَ : « كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١١} يَقُولُ : الْمُتَمَتِّعُ^{١٢} بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^{١٣} أَفْضَلُ مِنَ الْمُفْرِدِ
السَّائِقِ لِلْهَذِي ، وَ كَانَ يَقُولُ : لَيْسَ يَدْخُلُ الْحَاجُّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ^{١٤} » .

١٢ / ٧٠٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو :

٢٩٣/٤

« والتهذيب، ج ٧، ص ٢٥١، ح ١٠٨٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير .
الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٣، ح ١٢٢٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٨ .

١ . في «ي» ، بس» والتهذيب : - «عن أحمد بن محمد» . لكنه مذكور في بعض النسخ المعتمدة للتهذيب .

٢ . في حاشية «بف» : «أبا الحسن» . وفي التهذيب : + «الثاني» ، وهو غير مذكور في بعض نسخه المعتمدة .

٣ . في «ي» ، بث ، بخ ، بف» وحاشية «ظ ، حد» : «إحدى» .

٤ . في «بخ ، بف» والوافي والوسائل : - «جعلت فداك» .

٥ . في «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار : - «له» .

٦ . في «بخ» : «فقلت : وأيما» .

٧ . في «بث ، بف» والتهذيب والاستبصار : «التمتع» .

٨ . في «بث ، بف» والتهذيب والاستبصار : + «أفضل» .

٩ . في «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار : «فساق» .

١٠ . في «بث ، بخ» والتهذيب والاستبصار : «التمتع» .

١١ . في «بف» : «ذلك» .

١٢ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٠، ح ٩٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١٨، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ١٢،

ص ٤٣٣، ح ١٢٢٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٦، ح ١٤٧٠١ .

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ^١، فَقَالَ: «تَمَتُّعٌ».
 قَالَ^٢: فَقَضَى أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَوْ بَعْدَهُ، فَقُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ سَأَلَتَكَ،
 فَأَمَرْتَنِي بِالتَّمَتُّعِ، وَارْأَكَ^٣ قَدْ أَفْرَدْتَ الْحَجَّ الْعَامَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنَّ الْفَضْلَ لَفِي الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ، وَلَكِنِّي ضَعِيفٌ فَشَقَّ عَلَيَّ
 طَوَافَانِ^٤ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلِذَلِكَ أَفْرَدْتُ الْحَجَّ^٥».

١٣ / ٧٠٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
 النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: إِنِّي اغْتَمَرْتُ فِي الْحَرَمِ^٧ وَقَدِمْتُ
 الْآنَ مُتَمَتِّعًا^٨؟

فَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نِعْمَ مَا صَنَعْتَ؛ إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَ
 جَلَّ - وَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَإِذَا^٩ بَعَثْنَا رَجُلًا أَوْ وَرَدْنَا عَلَى رَجُلٍ^{١٠}، قُلْنَا: يَا رَبِّ أَخَذْنَا
 بِكِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ صلى الله عليه وآله، وَقَالَ النَّاسُ: رَأَيْنَا رَأَيْنَا، فَصَنَعَ^{١١} اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِنَا

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: - «بالعمره إلى الحج».

٢. في «بخ» والوسائل: - «قال».

٣. في الاستبصار: «فأراك».

٤. في الوافي: «أراد بالطوافين السعيين: السعي في العمرة، والسعي في الحج، وفي الأفراد يكفي سعي واحد؛

لسقوط العمرة حيث لا في غير القرينة».

٥. في الوافي والتهذيب: «العام».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨، ح ٨٤، والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٥٠٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢،

ص ٤٣٤، ح ١٢٢٥٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٩، ح ١٤٧١٠.

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، س، بف، جن» والوافي والوسائل. وفي «جد» والمطبوع: «+ أنه».

٨. في «ظ، بف» والوافي: «المحرم». وفي المرأة: «قوله: في الحرم، أي في الأشهر الحرم، ويحتمل رجب ودو

القعدة».

٩. في الوافي: «وقدمت الآن متمتعاً، بعمرة أخرى».

١٠. في «بخ، بف» والوافي: «نبيه» بدل «رسول الله».

١١. في «ظ، ي، جد»: «فإننا إذا».

١٢. الترديد من الراوي. راجع الوافي والمرأة.

١٣. في «بث، جن»: «فيض». وفي «بخ» والوافي: «وصنع». وفي الوسائل: «صنع».

وَبِهِمْ مَا شَاءَ»^١.

١٤ / ٧٠٢٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢. عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ إِخْوَتِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْنَا: إِنَّا نُرِيدُ الْحَجَّ وَبَعْضُنَا ضُرُورَةٌ؟ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّمَتُّعِ، فَإِنَّا لَا نَنْتَقِي فِي التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ سُلْطَانًا، وَاجْتِنَابِ الْمُسْكِرِ، وَ الْمَسْنَجِ عَلَى الْخَفَيْنِ»^٣.

١٥ / ٧٠٢٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٤، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي اغْتَمَرْتُ فِي رَجَبٍ وَأَنَا أُرِيدُ الْحَجَّ: أَفَأَسُوقُ^٥ الْهَدْيَ وَأُفْرِدُ^٦ الْحَجَّ، أَوْ أَتَمَتُّعُ؟ فَقَالَ: «فِي كُلِّ فَضْلٍ، وَكُلِّ حَسَنٍ».

قُلْتُ^٧: فَأَيُّ^٨ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «تَمَتُّعٌ هُوَ^٩ - وَاللَّهِ - أَفْضَلُ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ عُمْرَتَهُ

١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣١، ح ١٢٢٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٧.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابه.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٦، ح ٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥١، ح ٤٩٥. بسندهما عن الضر بن سويد، عن درست الواسطي. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢٥٥٥، معلقاً عن درست. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٥، ح ١٢٢٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤١، ذيل ح ١٤٦٨٦.

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بس، بفس، جد، جن». وفي «بخ» والمطبوع والوسائل، ح ١٤٧١٨. + «بن عمار». وفي الوسائل، ح ١٩٢٥٥: «أبي أيوب الخزاز».

٥. في «بث، بح» والوافي: «فأسوق» بدون همزة الاستفهام. وفي «بخ، بفس». «أسوق».

٦. في الوافي: «أو أفرد».

٧. في «ظ، بث، بخ»: «فقلت».

٨. في «بخ» والوافي: «أي».

٩. في التهذيب والاستبصار: «فقال: إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ تَمَتُّعٌ هُوَ» بدل «فقال: تَمَتُّعٌ هُوَ».

عِراقِيَّةٌ^١، وَ حَجَّته مَكِّيَّةٌ^٢؛ كَذَبُوا^٣، أَوْ لَيْسَ هُوَ مَرْتَبِطاً بِحَجِّهِ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَقْضِيَهُ^٤.

ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أُخْرِجُ لِلَّيْلَةِ^٥ أَوْ لِلْيَلَتَيْنِ^٥ تَبَقْيَانِ مِنْ رَجَبٍ، فَتَقُولُ أُمُّ فَرْوَةَ: أَيُّ أَبْنَاهِ، إِنَّ عُمَرَتَنَا شُعْبَانِيَّةٌ^٦، وَأَقُولُ^٧ لَهَا: أَيُّ بَنِيَّةٍ، إِنَّهَا فِيمَا أَهْلَتْ^٨، وَ لَيْسَتْ^٩ فِيمَا أَهْلَتْ^٩».

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

١. في الوافي: «عراقية، أي جاء إحرامها من جهة العراق».
٢. في المرأة: «قوله ﷺ: وحجته مكية، أي إنهم يقولون: لما أحرم بحج التمتع من مكة فصارت حجته كحجة أهل مكة؛ لأنهم يحجون من منزلهم، فأجابهم ﷺ بأن حج التمتع لما كان مرتبطاً بعمرته فكأنهما فعل واحد، فلما أحرم بالعمرة من الميقات وذكر الحج أيضاً في تلبية العمرة، كانت حجته أيضاً عراقية كأنه أحرم بها من الميقات».
٣. في «بث، يخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وكذبوا».
٤. في الوافي والوسائل: «الليلة».
٥. في «ظ، بس، جد، جن» والوافي والوسائل، ح ١٩٢٥٥، «أو ليلتين».
٦. في الوافي: «شعبانية؛ يعني إنما يقع مناسكها في شعبان».
٧. في «يخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٩٢٥٥: «فأقول».
٨. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. قال العلامة الفيض «يعني إنما العبرة بإهلالها والإحرام بها، لا بتمامها والفراغ منها». وقال العلامة المجلسي: «ثم ذكر ﷺ قصة أم فروة مؤيداً لكون المدار على الإهلال بعد ما مهد ﷺ على أن الإهلال بالحج أيضاً وقع من الميقات. وأم فروة كنية لأم الصادق ﷺ بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، ويظهر من هذا الخبر أنه كانت له ابنة مكناة بها أيضاً». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل) امرأة العقول، ج ١٧، ص ١٩٢.
٩. في حاشية «يخ» والوسائل، ح ١٩٢٥٥: «وليس».
١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣١، ح ٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٥١٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى وحماد بن عيسى وابن أبي عمير وابن المغيرة، عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «لا يخرج حتى يقضيه». الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٦، ح ١٢٢٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥١، ذيل ح ١٤٧١٨، إلى قوله: «لا يخرج حتى يقضيه»؛ وفيه، ج ١٤، ص ٣٠٢، ح ١٩٢٥٥، من قوله: «ثم قال: إنني كنت أخرج لليلة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَافْرَدَ رَغْبَةً عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ، فَقَدْ رَغِبَ عَنْ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».^٢

٧٠٣٠ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٣، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي حَجَّةِ الْمُتَمَتِّعِ^٤: حَجَّةٌ مَكِّيَّةٌ وَعُمْرَتُهُ^٥
عِرَاقِيَّةٌ.

فَقَالَ: «كَذَّبُوا، أَوْ لَيْسَ هُوَ مُزْتَبِطًا^٦ بِحَجَّتِهِ^٧، لَا يَخْرُجُ مِنْهَا^٨ حَتَّى يَقْضِيَ
حَجَّتَهُ^٩».^{١٠}

١٨ / ٧٠٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ
بْنِ أُعَيْنٍ، قَالَ:

حَجَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَلَمَّا قَدِمُوا^{١١} الْمَدِينَةَ دَخَلُوا^{١٢} عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام،
فَقَالُوا: إِنَّ زُرَّارَةَ أَمَرْنَا أَنْ نَهَلَ بِالْحَجِّ إِذَا أَحْرَمْنَا، فَقَالَ لَهُمْ: «تَمَتَّعُوا».

١. في «بح»: «له».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٧، ح ٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٧، ح ١٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٣، ح ١٤٦٩٦.

٣. في «بح»: «ابن عمار».

٤. في «بح، بخ، بف»، والوسائل: «التمتع».

٥. في «بح»: «حجته».

٦. في «ظ، ي، بخ، بف، جد»، والوسائل: «وعمرة».

٧. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: كذبوا أو ليس هو، أرادوا بقولهم: عمرة عراقية وحجّة مكّية كون كلّ من العمرة والحجّ مستقلاً في التمتع، كالعمرة المفردة مع الحجّ المفرد، وغرضهم تفضيل القران بمذهبهم، حيث لا يفضل العمرة عن الحجّ في الإحرام، وكذبهم الإمام عليه السلام».

٨. في الوافي: «مرتبط».

٩. في «بح، بف»: «بحجته». وفي الوسائل: «بالحجّ».

١٠. في «ظ»: «- منها».

١١. في «ظ، بح، بس، بف، جد» والوافي والوسائل: «حجته».

١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٧، ح ١٢٢٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٦.

١٣. في الوافي: «وافوا».

١٤. في «جن» والاستبصار: «فدخلوا».

فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^١، لَيْنَ لَمْ^٢ تُخْبِرْهُمْ
بِمَا أُخْبِرْتُ^٣ زُرَّارَةَ، لِنَاتَيْنِ^٤ الْكُوفَةَ وَنَضْبِحَنَّ^٥ بِهِ^٦ كَذَّاباً، فَقَالَ: «رُدَّهُمْ^٧» فَدَخَلُوا
عَلَيْهِ، فَقَالَ: «صَدَقَ زُرَّارَةُ^٨»، ثُمَّ^٩ قَالَ^{١٠}: «أَمَّا وَاللَّهِ لَا يَسْمَعُ هَذَا^{١١} بَعْدَ هَذَا^{١٢} الْيَوْمِ
أَحَدٌ مِنِّي^{١٣}».

١. في الوافي: + «والله».

٢. في «بخ»: - «لم».

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «به».

٤. في «ظ»: بث، بح، بخ، بف، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار: «لِأَتَيْنِ».

٥. في «ظ»: بث، بح، بخ، بس، بف، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار: «وليصبحن».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بها».

٧. في «بح»: «فردهم». وفي الوافي: + «علي». وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «علي».

٨. في منتقى الجمال، ج ٣، ص ١٣١: «قلت: كأنه عليه السلام أراد للجماعة تحصيل فضيلة التمتع، فلما علم أنهم يذيعون

وينكرون على زرارة فيما أخبر به على سبيل الثقة، عدل عليه السلام عن كلامه وردهم إلى حكم الثقة».

وفي الوافي: «الأمر بالإهلال بالحج من زرارة إنما كان للثقة، ولعل مراده الإعلان بذلك والتظاهر به، وإن

أضمرُوا في أنفسهم التمتع بالعمرة، فلا ينافي أمره عليه السلام بالعمرة، يعني باطناً ومضمراً ولمّا رأى عليه السلام أنهم لا

يفهمون ذلك، وآنه يؤدّي إلى الفساد وإلى الطعن على من يختص به من أصحابه أفتاهم بحكم العامة من غير

تورية... وبالجمل سيماء الثقة لائح من وجهي هذين الخبرين - الثاني هو الذي روي بعد هذا في التهذيب -

والحكم واضح بحمد الله، والإضمار في حال الثقة أولى، كما يستفاد من أخبار هذا الباب».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: صدق زرارة، لعله عليه السلام إنما أراد بما أخبر به زرارة الإهلال بالحج مع تلبية العمرة ولم

يفهم عبد الملك، أو كان مراده عليه السلام الإهلال بالحج ظاهراً ثقة مع نية العمرة باطناً، ولمّا لم يكن الثقة في هذا

الوقت شديدة، لم يأمرهم بذلك، فلما علم أنه يصير سبباً لتكذيب زرارة، أخبرهم وبيّن أنه لا حاجة إلى ذلك

بعد اليوم».

٩. في الوافي: - «ثم».

١٠. في «جن» والوسائل: - «ثم قال».

١١. في الوافي: «لا يسمع هذا؛ يعني الأمر بالتمتع».

١٢. في «بح، بخ» والوافي: - «هذا».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٨٧، ح ٢٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٥٧١، بسندهما عن حماد الوافي، ج ١٢،

ص ٥٣٨، ح ١٢٥٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٤، ح ١٤٧٠٠.

٢٩٥/٤

٥٢- بَابُ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ

٧٠٣٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١؛

وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ

جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ،
وَسَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَ عَلَيْهِ^٣ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَوَافَ بِالْبَيْتِ وَرَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ
إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَسَعْيٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَقْصُرُ وَقَدْ أَحَلَّ هَذَا لِلْعُمْرَةِ، وَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ
طَوَافَانِ، وَسَعْيٌ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَصْلِي عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ بِالْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ
مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»^٤.

٧٠٣٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، وَ طَوَافَانِ بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَطْعُ^٥ التَّلْبِيَةِ مِنْ مُتَعَتِهِ إِذَا نَظَرَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ، وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ

١. في «بخ» والتهذيب، ح ١٠٤: «عن ابن أبي عمير».

٢. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٣. في «بخ» والوافي والتهذيب، ح ١٠٤: «عليه».

وفي مرآة العقول، ح ١٧، ص ١٩٤: «قوله عليه السلام وعليه، الأولى عدم الواو، وفي بعض نسخ الكتاب والتهذيب: فعلية. ولعله الصحيح؛ لأنه تفصيل لما سبقه».٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤١، ح ١٢٢، بسنده عن صفوان، عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٥، ح ١٢٣٠٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٠، ح ١٤٦٥١.

٥. في الوسائل والتهذيب: «ويقطع».

٦. في «بف»: «إلى».

يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَّةَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ»^١.

٧٠٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ،

و يُصَلِّي لِكُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ، وَ سَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ»^٢.

٥٣- بَابُ صِفَةِ الْأِقْرَانِ وَ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ

٧٠٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ الْقَارِنُ إِلَّا بِسَيَاقِ الْهَدْيِ، وَ عَلَيْهِ طَوَافَانِ ٢٩٦/٤

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٥، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي. كتاب الحج، باب قطع تلبية المتمتع، ح ٧٤٨٠، [مع زيادة في آخره]؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ح ٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٥٨١، بسند آخر، هذه الفقرة: «وقطع التلبية من متعته إذا نظر إلى بيوت مكة» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ١٨١، ح ٦٠٨، بسند آخر. الكافي، كتاب الحج، باب قطع تلبية الحاج، ح ٧٧٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٢٣٤، ح ٩١٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٤٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة هذه الفقرة: «ويقطع التلبية يوم عرفة حين تزلزل الشمس» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٥، ح ١٢٣٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٤.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦، ح ١٠٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٢٣١٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٠، ح ١٤٦٥٢.

٣. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٤. في الوافي والتهذيب، ح ١٢٣: «+ وقارناً».

بِالْبَيْتِ، وَ سَعْيِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُفْرِدُ، لَيْسَ^١ بِأَفْضَلَ^٢ مِنَ الْمُفْرِدِ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ^٣.

٧٠٣٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «الْقَارِنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ، وَ عَلَيْهِ طَوَافٌ
بِالْبَيْتِ، وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٦، وَ سَعْيِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ طَوَافٌ بَعْدَ
الْحَجِّ^٧، وَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ^٨».

٧٠٣٧ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَ قَرَنْتُ.
قَالَ: «وَلِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ» ثُمَّ قَالَ: «يَجْزِيكَ فِيهِ طَوَافٌ^{١١} بِالْبَيْتِ^{١٢}،
وَ سَعْيِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَاحِدٌ» وَ قَالَ: «طُفَّ بِالْكَعْبَةِ^{١٣} يَوْمَ النَّحْرِ».

١. في «ظ، بس، جد، جن» والوافي والتهذيب، ح ١٢٣: «وليس». وفي الوسائل: «فليس».

٢. في التهذيب، ح ١٢٣: «أفضل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢، ح ١٢٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٣، ح ١٢٥، بسند آخر، إلى قوله: «بين الصفا والمروة» مع اختلاف سير الفقيه، ح ٢، ص ٣١٦، ذيل ح ٢٥٥٤، وتتمام الرواية فيه: «على القارن والمفرد طوافان بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة». والوافي، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٢٣١٢، الوسائل، ج ١١، ص ٢٢٠، ح ١٤٦٥٣.

٤. في «بخ، بف»: «ابن إبراهيم».

٥. في «بث»: «+ طوافان».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٢٣١٣، الوسائل، ج ١١، ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٥.

٧. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

٨. في «ظ»: «ليم» من دون الواو. وفي «يح»: «فليم».

٩. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

١٠. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

١١. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

١٢. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

١٣. في «بث، بخ، بف»: «+ ابن إبراهيم».

١٢. في الوسائل: «بالبيت».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٩٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٨، بسندهما عن عبد الله بن سنان، إلى

٥٤ - بَابُ صِفَةِ الْإِشْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ

١ / ٧٠٣٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُ بَدَنَةً^١ ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِهَا ؟
فَقَالَ : « انْطَلِقْ حَتَّى تَأْتِيَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ ، فَأِفِضْ عَلَيْكَ مِنَ الْمَاءِ ، وَ الْبَسْ ثَوْبَيْكَ^٢ ، ثُمَّ أَخْضِهَا^٣ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ ادْخُلِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ ، ثُمَّ افْرِضْ^٤ بَعْدَ صَلَاتِكَ ، ثُمَّ أَخْرِجْ إِلَيْهَا ، فَأَشْعِرْهَا^٥ مِنَ الْجَانِبِ^٦ الْأَيْمَنِ مِنْ سَنَامِهَا^٧ ، ثُمَّ قُلْ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَ لَكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، ثُمَّ انْطَلِقْ حَتَّى تَأْتِيَ الْبَيْدَاءَ^٨ فَلَبَّهَ^٩ . »

• قوله : « التمتع أفضل » مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٤٥٧ ، ح ١٢٣١٤ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٤٨ ، ح ١٤٧٠٧ .

١ . قال الجوهري . « البدنة . مائة أو بقرة تنحر بمكة : سُميت بذلك لأنهم كانوا يستنونها » . وقال ابن الأثير : « البدنة تقع على الجمال والناقة والبقر ، وهي بالإبل أشبه ، وسُميت بدنة لعظمها وسميتها » . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٠٧٧ : النهاية ، ج ١ ، ص ١٠٨ (بدن) . ٢ . في الوسائل « ثوبك » .

٣ . « أخضها » ، أي أبركها ؛ يقال : برك البعير ، أي وقع على بزكه ، وهو صدره ، وأبركته أنا راجع : لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٦٥ (نوح) ، المصباح المنير ، ص ٤٥ (برك) .

٤ . فرض الحج : أن يعين على نفسه إقامته ، أو يوجهه على نفسه بإحرامه . وقال العلامة الفيض : « هو العزم عليه والإحرام به والشروع فيه بالنية والقصد » . وقال العلامة المحلّسي : « قوله عليه السلام : افرض ، ظاهره التلبية ، ويحتمل نية الإحرام » . راجع : المفردات للمراغب ، ص ٦٣٠ : لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٢٠٢ (فرض) .

٥ . الإشعار : هو أن يشق أحد جانبي سام البدنة ، أو طعن في سنامها الأيمن حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنها هدي . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٦٩٩ : النهاية ، ج ٢ ، ص ٤٧٩ (شعر) .

٦ . في « بغي » ، « جانب » .

٧ . قال ابن منظور « سنام البعير والناقة : أعلى ظهرها ... وسنام كل شيء : أعلاه » . راجع : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٣٠٦ (سنام) .

٨ . « البيداء » : المفارقة التي لا شيء بها ؛ سُميت بذلك لأنها تُبَيّد من يحلّها ، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة . راجع : النهاية ، ج ١ ، ص ١٧١ : لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٦٧ (بيد) .

٩ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ ، ح ٢٥٧٧ ، معلقاً عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٨ ، ص ٢٤٨ ، ح ١٢٣١٤ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٤٨ ، ح ١٤٧٠٧ .

٧٠٣٩ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،

٢٩٧/٤

عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ تَجْلِيلِ^١ الْهَدْيِ^٢ وَ تَقْلِيدِهَا^٣؟

فَقَالَ^٤: «لَا تَبَالِي أَيُّ ذَلِكَ^٥ فَعَلْتَ».

و سَأَلْتُهُ عَنْ إِشْعَارِ الْهَدْيِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ».

فَقُلْتُ: مَتَى يُشْعَرُهَا^٦؟

قَالَ: «حِينَ يَرِيدُ أَنْ يُخْرِمَ^٧»^٨.

٧٠٤٠ / ٣ . أَبَانَ^٩، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ زُرَّارَةَ، قَالَا:

ج ١٢، ص ٥٥٧، ح ١٢٥٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٥، ح ١٤٧٨٠.

١. في «ظ، بث، يخ، بف، جن»: «تحليل».

٢. «تجليل الهدى»: أن تلبسه الجُلَّ وتستتره بثوب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٦١، المصباح المنير، ص ١٠٦ (جلل).

٣. تقليد الهدى: أن يعلّق في عنقه شيء، أو قطعة من جلد؛ ليعلم أنه هدي فيكف الناس عنه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد). هذا، وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ١٩٧: «أي إذا أردت أن أعلمها علامة لا تشبه بغيرها ألبسها الجُلَّ، أم أقلد في عنقها نعلًا، وتجوز بضم كلاهما لا يدلّ على أنه يعقد الإحرام بالتجليل، وأما الإشعار من الجانب الأيمن فلا خلاف فيه مع وحدتها، وأما مع التعدّد فالمشهور بين الأصحاب أنه يدخل بينها ويشعرها يميناً وشمالاً».

٤. في «يخ، بف» والوافي: «قال».

٥. في «جن»: «ذاك».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي «بث» والمطبوع والوافي: «شعرها».

٧. هكذا في «ظ، ي، بح، بس، جد، جن» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حين تريد أن تحرم». وفي الوافي: «حين تريد أن تحرم، أي توجب إحرامك، ولم يعن أنه يقَدِّم الإشعار على الإحرام، وكذا القول في «يحرم صاحبها» في الخبرين الآتين».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٨، ح ١٢٥٥٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٣.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، الحسين بن محمد الأشعري عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي.

سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبُذْنِ: كَيْفَ تُشْعَرُ^١؟ وَمَتَى يُخْرِمُ صَاحِبُهَا؟ وَمِنْ أَيِّ
جَانِبٍ تُشْعَرُ؟ وَمَعْقُولَةٌ تُنَحَرُ أَوْ بَارِكَةٌ^٢؟

فَقَالَ: «تُنَحَرُ^٣ مَعْقُولَةٌ، وَ تُشْعَرُ مِنَ الْجَانِبِ^٤ الْأَيْمَنِ»^٥.

٧٠٤١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْبُذْنِ: كَيْفَ تُشْعَرُ؟

قَالَ: «تُشْعَرُ وَ هِيَ مَعْقُولَةٌ، وَ تُنَحَرُ وَ هِيَ قَائِمَةٌ، تُشْعَرُ مِنَ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ، وَ
يُخْرِمُ صَاحِبُهَا إِذَا قُلِّدَتْ وَ أُشْعِرَتْ»^٦.

٧٠٤٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ الْبُذْنُ كَثِيرَةً، قَامَ فِيمَا بَيْنَ فُتْنَتَيْنِ، ثُمَّ أُشْعِرَ
الْيَمْنَى، ثُمَّ الْيُسْرَى، وَ لَا يُشْعِرُ^٧ أَبَدًا حَتَّى يَنْتَهِيَ^٨ لِلْإِحْزَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُشْعِرَ^٩ وَ قُلِّدَ

١. في «ي»، بفتح، بفتح، جن: «تشعرها». وفي «بث»: «نشعرها».

٢. في «بس»: «أم باركة».

٣. في «بث»، بفتح، بفتح، جن: وحاشية «ط» والوسائل: «تشعر».

٤. في «بف»: «جانب».

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٤.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٢٥٧٦، معلقاً عن عبدالله بن سنان، وتام الرواية فيه: «أنها تشعر وهي معقولة».

وفيهِ، ح ٢٥٧٤؛ والوارد للأشعري، ص ١٣٧، ضمن ح ٣٥٧، بسند آخر، إلى قوله: «تشعر من جانبها الأيمن»

مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الحج، باب الذبيح، ح ٧٨٧٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٥٠٣، ح ٣٠٨٣، بسند آخر

هكذا: «سألت أبا عبدالله عليه السلام: كيف تنحر البدنة؟ فقال: تنحر وهي قائمة من قبل اليمين» الوافي، ج ١٢،

ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٥، ح ١٤٧٧٩.

٧. في «بغ»: «ولا تشعر».

٨. في «بغ»، بفتح، بفتح، جن: «تنهيا».

٩. في «جن»: «أشعرها».

وَجَلَّلَ^١، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ، وَهِيَ^٢ بِمَنْزِلَةِ التَّلْبِيَةِ^٣.

٦ / ٧٠٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبُذْنُ تَشَعَّرُ مِنْ^٤ الْجَانِبِ^٥ الْأَيْمَنِ، وَ يَقُومُ الرَّجُلُ فِي جَانِبِ^٦ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يَقْلُدُهَا بِنَعْلِ خَلْقٍ^٧ قَدْ صَلَّى^٨ فِيهَا^٩».

٢٩٨/٤

٥٥ - بَابُ الْأَفْرَادِ

١ / ٧٠٤٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُفْرَدُ بِالْحَجِّ^{١٠} عَلَيْهِ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ^{١١}، وَرُكْعَتَانِ

١. في «بث»، يخ: «حلل». وفي التهذيب: - «وجلل». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: وجلل، يدل على أن التجليل كاف لعقد الإحرام ويشترط مع التقليد، ولم أربهما قائلاً إلا أن يقال: ذكر استطراداً، نعم اكتفى ابن الجنيدي بالتقليد يسير، أو خيط صلى فيه».

٢. في التهذيب: «وهو».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣، ح ١٢٨، بسند آخره الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٠، ح ١٢٥٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٥.

٤. في الوسائل: «في».

٥. في «بخ»، بف، جد، «جانب».

٦. في «ظ»، بث، يخ، جد، جن: «الجانب».

٧. الخلق: البالي؛ يقال: خُلِقَ الثوبُ، أي بلي، فهو خُلِقَ بفتحين. راجع: الصلاح، ج ٤، ص ١٤٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلق).

٨. في «بخ»، بف، «قد صليت». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: قد صلى فيها، من الأصحاب من قرأه على بناء المعلوم فعين كون القارن صلى فيها، ومنهم من قرأها على بناء المجهول فاكتفى بما إذا صلى فيه غيره أيضاً».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣، ح ١٢٦، بسنده عن معاوية بن عمار، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٩، ح ١٢٥٥٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٦، ح ١٤٧٨٢.

١٠. في «بث»، يخ، بف، «الوافي والوسائل، ح ١٤٦٥٦، والتهذيب، ح ١٢٢؛ «الحج». وفي التهذيب، ح ١٣١:

- «بالحج». في «بث»، جن: «البيت».

عِنْدَ^١ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَافُ
النِّسَاءِ^٢، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَذِي وَ لَا أَضْحِيَّةٌ.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَفْرِدِ لِلْحَجِّ: هَلْ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، مَا شَاءَ، وَ يَجِدُّ التَّلْبِيَةَ^٣ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَ الْقَارِنُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ،
يَعْقِدَانِ مَا^٤ أَحَلَّ مِنَ الطَّوَافِ بِالتَّلْبِيَةِ^٥».

٥٦ - بَابُ فِيمَنْ لَمْ يَنْوَ الْمُشْعَةَ

١ / ٧٠٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ،
قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرِدًا، فَقَدِمَ مَكَّةَ، وَ طَافَ بِالْبَيْتِ،

٢٩٩/٤ وَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام^٦، وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ؟

١. في حاشية «بح، جد»: «في».

٢. في المرأة، تسمية طواف النساء بطواف الزيارة خلاف المشهور.

٣. في حاشية «ظ»: «بالتلبية».

٤. في «بف»: «من».

٥. في الوافي: «قال في التهذيب: فقه هذا الحديث أنه قد رخص للقارن والمفرد أن يقدم طواف الزيارة قبل الوقوف بالموقفين، فمضى فعلا ذلك فإن لم يجدد التلبية يصير محلين، ولا يجوز ذلك، فلأجله أمر المفرد والسائق بتجديد التلبية عند الطواف، مع أن السائق لا يحل وإن كان قد طاف لسياقه الهدي، ثم ذكر الأخبار الدالة على أن من طاف وسعى فقد أحل، أحب أو كره، كما مر. أقول: قد مضى أن من يفعل ذلك فلاحج له ولا عمرة، فالصواب أن يحمل هذا الحديث على التقية».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤١، ذيل ح ١٢٢، بسنده عن معاوية، عن أبي

عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «ليس عليه هدي ولا أضحية». الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٩، ح ١٢٣١٨؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٢٢١، ح ١٤٦٥٦؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ١٤٨١٦، من قوله: «قال: وسألت عن المفرد للحج».

٧. في التهذيب والاستبصار: «ثم دخل مكة، فطاف بالبيت» بدل «فقدم مكة» إلى هنا.

قَالَ: «فَلْيُحِلَّ وَ لِيَجْعَلَهَا مَتْنَعَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاقٍ الْهَدْيِ»^٢.

٢ / ٧٠٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا^٣ وَ الْمَرْوَةِ، أَحَلَّ، أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ»^٤.

٣ / ٧٠٤٧. أَحْمَدُ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مَا طَافَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ: الصَّفَا^٦ وَ الْمَرْوَةِ أَحَدًا^٧ إِلَّا أَحَلَّ، إِلَّا سَاقِيَ الْهَدْيِ»^٨.

٥٧- بَابُ حَجِّ الْمُجَاوِرِينَ وَ قُطَّانِ مَكَّةَ

١ / ٧٠٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

١. في التهذيب والاستبصار: «فلا يستطيع أن يحل حتى يبلغ الهدى محلّه».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٨٩، ح ٢٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٥٧٥، بسندهما عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٨، ح ١٢٢٧٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٥، ح ١٤٧٢٨.

٣. في «ظ»: «وسعى بين الصفا» بدل «وبالصفا».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٢، ح ٢٥٤٦، معلقاً عن ابن بكير، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٤٣٩، ح ١٢٢٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٥، ح ١٤٧٢٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٦. في التهذيب: «بن»، وهو سهو. والمذكور في بعض نسخه المعبرة: «عن».

٧. في «بح، جن»: «بالصفا».

٨. في «بح» «أحد بين الصفا والمروة». وف «بث، بف»: «أحد يعني بين الصفا والمروة» كلاهما بدل «الصفا والمروة أحد».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤، ح ١٣٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٠، ح ١٢٢٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٥٦، ح ١٤٧٣٠.

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ لِأَهْلِ سَرْفٍ^١، وَلَا لِأَهْلِ مَرْ^٢، وَلَا لِأَهْلِ مَكَّةَ^٣ مُتَعَةٌ؛ يَقُولُ^٤ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ خَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٥.

٢ / ٧٠٤٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ؟

قَالَ: «لَا، وَلَا لِأَهْلِ بُسْتَانَ^٦، وَلَا لِأَهْلِ ذَاتِ عِزْقٍ^٧، وَلَا لِأَهْلِ عُسْفَانَ^٨

١. قال ابن الأثير: «هو بكسر الراء: موضع من مكة على عشرة أميال. وقيل أقل وأكثر». وقال الفيومي: «سرف - مثال تعب وجهل - موضع قريب من التنعيم، وبه تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله ميمونة الهلالية وبه توفيت ودفت». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٧٤ (سرف).

٢. قال ابن منظور: «مَرْآن ومَرْ الظهران وبطن مَرْ: مواضع بالحجاز ... وبطن مَرْ: موضع، وهو من مكة - شرفها الله تعالى - على نحو مرحلة». وقال الفيومي: «مَرْ - وزان فلس - موضع بقرب مكة من جهة الشام نحو مرحلة، وهو منصرف؛ لأنه اسم واد، ويقال له: بطن مَرْ ومَرْ الظهران أيضاً، ومَرْآن بصيغة المثني من نواحي مكة أيضاً على طريق البصرة بنحو يومين». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٧٠؛ المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مرر).

٣. في «جن»: «لقول». ٤. البقرة (٢)، ١٩٦.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ١٧٦٥، معلقاً عن سعيد الأعرج. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٢، ح ٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٤، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥١، عن سعيد الأعرج، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. راجع: الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٦؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤٧. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٧، ح ١٢٢٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٠، ذيل ح ١٤٧٤١.

٦. في «بح» والوافي: «البستان». يعني بستان بني عامر، وهو موضع قريب من مكة، مجتمع النخلتين: اليمانية والشامية. المغرب، ص ٤٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٢ (بسن).

٧. «ذات عرق»: موضع بالبادية، وهو ميقات العراقيين. قال ابن الأثير: «هو منزل معروف من منازل الحاج، يحرم أهل العراق بالبحج منه، سمي به لأن فيه عِزْقاً، وهو الجبل الصغير». وقال العلامة المجلسي: «ذات عرق. متتهى ميقات أهل العراق، والمشهور أنه داخل في العتيق». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٤ (عرق).

٨. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على

و نَحْوَهَا^١.

٣٠٠ / ٤

٧٠٥٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» قَالَ: «مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ خَلْفِهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَمِينِهَا، وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَسَارِهَا، فَلَا مُتَعَةَ لَهُ مِثْلَ مَرٍّ وَ أَشْبَاهِهَا^٢».

٧٠٥١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دَاوُدَ^٣، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ:سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ: أَيْتَمَّتَعُونَ؟ قَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ».قُلْتُ: فَالْقَاطِنُ^٤ بِهَا؟ قَالَ: «إِذَا أَقَامَ^٥ بِهَا سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، صَنَعَ صُنْعَ أَهْلِ مَكَّةَ».قُلْتُ: فَإِنْ^٦ مَكَثَ الشَّهْرُ^٧؟ قَالَ: «يَتَمَتَّعُ».

«مرحلتين من مكة». وقال الفيومي: «عسفان: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤث ... وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي منهلة - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عسف).

١. الاستبصار، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤٧، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٨، ح ١٢٢٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٢، ح ١٤٧٤٧. ١. في الوسائل: «وأشباهه».

٢. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١٢، ذيل ح ٢٥٤٥؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٥؛ والأمالى للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الوافي، ج ١٢، ص ٤٤٨، ح ١٢٢٩١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦١، ح ١٤٧٤٥.

٣. لم نجد توسط من يسمى بداود بين ابن أبي عمير وبين حماد في موضع. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٣ - باختلاف في الألفاظ - بسنده عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام. وهذا هو المعهود المتكرر في كثير من الإسناد.

٤. القاطن: الساكن؛ يقال: قطن بالمكان يقطن: أقام به وتوطنه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٨٢؛ المصباح المنير، ص ٥٠٩ (قطن). ٥. في «ي، بث»: «قام».

٦. في «ظ»: «فإذا». ٧. في «بث، بخ، بف»: «وأشهرًا».

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ».

قُلْتُ: أَيْنَ^١ يَهْلُ بِالْحَجِّ؟ قَالَ: «مِنْ مَكَّةَ نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ»^٢.

٧٠٥٢ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أُرِيدُ الْجَوَارِ^٤، فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟

قَالَ^٥: «إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ هَيْلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَاخْرُجْ إِلَى الْجِعْفَرَانَةِ، فَأَحْرِمْ مِنْهَا بِالْحَجِّ»^٦.

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا دَخَلْتُ مَكَّةَ: أَقِيمُ إِلَى يَوْمِ^٧ التَّزْوِيَةِ لَا أَطُوفُ^٨ بِالْبَيْتِ؟

قَالَ^٩: «تَقِيمُ عَشْرًا لَا تَأْتِي الْكَعْبَةَ»^{١٠}، إِنَّ عَشْرًا لَكَثِيرٌ، إِنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، وَلَكِنْ إِذَا دَخَلْتَ^{١١} فَطَفَّ بِالْبَيْتِ، وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

١. في الوسائل: «من أين».

٢. في الوافي: «يقول، إما بمعنى يفعل، أو المراد به قول التلبية عند الإحرام». وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٣: «قوله ﷺ: نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ، أي يفعل كما يفعل غيره من المتمتعين، ولا يخالف حكمه في إحرام الحج حكمهم».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٠٣، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. وفيه، ح ١٠٢، بسند آخر، إلى قوله: «صنع صنع أهل مكة» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٠، ح ١٢٢٩٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٨، ح ١٤٧٦١؛ وفيه، ص ٢٦٢، ح ١٤٧٤٦، إلى قوله: «قال: ليس لهم متعة».

٤. في «بع»: «الحج». وفي «بس» والتهذيب: «+ بمكة».

٥. في «ط، جد» والوسائل، ح ١٤٧٥٩: «فقال».

٦. في الوافي: «صدر هذا الحديث لا ينافي ما سبق أن الذين يفردون الحج إذا قدموا مكة وطافوا بالبيت وسعوا، ثم جددوا التلبية فلا حج لهم ولا عمرة؛ وذلك لأنهم إنما لم يكن لهم حج إذا لم يأتوا بعد مناسك مى بطواف وسعي آخرين، كما يتناه هناك».

٧. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: «- يوم».

٨. في التهذيب: «ولا أطوف».

٩. في «ط، جد»: «فقال».

١١. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: «+ مكة».

١٠. في «لى»: «+ عشرًا».

فَقُلْتُ لَهُ^١: أَلَيْسَ كُلُّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ^٢ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، فَقَدْ أَحَلَّ؟
فَقَالَ^٣: «إِنَّكَ تَعْقِدُ بِالتَّلْبِيَةِ» ثُمَّ قَالَ: «كَلَّمَا طُفْتُ طَوَافًا، وَ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، فَاعْقِدْ
بِالتَّلْبِيَةِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ سَفِيَّانَ فُقِيهَيْكُمْ أَتَانِي، فَقَالَ: مَا يَحْمِلُكَ عَلَى أَنْ تَأْمُرَ أَصْحَابَكَ يَأْتُونَ
الْجِعْرَانَةَ فَيُخْرِمُونَ مِنْهَا؟
فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ^٤ وَفَتٌ مِنْ مَوَاقِيَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ: وَ أَيْ وَفَتٍ مِنْ مَوَاقِيَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ؟
فَقُلْتُ لَهُ: أَخْرَمَ مِنْهَا حِينَ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ^٥ وَ مَرْجِعُهُ مِنَ الطَّائِفِ.
فَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ أَخَذْتُهُ عَنْ^٦ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، كَانَ إِذَا رَأَى الْهَيْلَالَ صَاحَ
بِالْحَجِّ.

فَقُلْتُ^٨: أَلَيْسَ قَدْ كَانَ عِنْدَكُمْ مَرْضِيًّا؟
قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا^٩ أَخْرَمُوا مِنَ الْمَسْجِدِ؟
فَقُلْتُ: إِنَّ أَوْلِيكَ كَانُوا مُمْتَمِعِينَ فِي أَغْنَاقِهِمُ الدَّمَاءَ، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَطَنُوا بِمَكَّةَ^{١٠}،
فَصَارُوا كَأَنَّهُمْ^{١١} مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَ أَهْلُ مَكَّةَ لَا مُتْعَةَ لَهُمْ، فَأَخْبَبْتُ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ

١. في الوافي والتهذيب: - «له».

٢. في الوسائل، ح ١٤٨١٥: - «بالبَيْت»

٣. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل، ح ١٤٨١٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٤. في الوافي: - «هو».

٥. في «جن»: - «هو».

٦. هكذا في «ظ، بث، بح، بخ، بس، بف، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٧. في «بح»: + «له».

٨. في «جن»: - «قد».

٩. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: - «إنما».

١٠. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: - «مكة».

١١. في حاشية «بث»: «كلهم».

مَكَّةَ إِلَى بَغْضِ الْمَوَاقِبِ، وَ أَنْ يَسْتَعْبُوا^١ بِهِ^٢ أَيَّامًا.

فَقَالَ لِي - وَ أَنَا أَخْبِرُهُ أَنَّهَا^٣ وَقَّتْ مِنْ مَوَاقِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنِّي أَرَى لَكَ أَنْ لَا تَفْعَلَ.

فَضَحِكْتُ وَ قُلْتُ: وَ لِكَيْنِي أَرَى لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا^٤.

فَسَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ^٥ عَمَّنْ مَعَنَا مِنَ النِّسَاءِ: كَيْفَ يَصْنَعْنَ؟

فَقَالَ: «لَوْ^٦ لَا أَنَّ خُرُوجَ النِّسَاءِ شَهْرَةً، لَأَمَرْتُ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ أَنْ تَخْرُجَ، وَ لَكِنْ مَرَّ مَنْ كَانَ مِنْهُنَّ صَرُورَةً أَنْ تَهْلَ^٧ بِالْحَجِّ فِي هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ؛ فَأَمَّا^٨ اللَّوَاتِي قَدْ حَجَّجْنَ، فَإِنْ شِئْنَ فِيهِ^٩ خَمْسٍ^{١٠} مِنَ الشَّهْرِ، وَ إِنْ شِئْنَ فَيَوْمَ^{١١} التَّرْوِيَةِ.

فَخَرَجَ وَ أَقَمْنَا، فَأَعْتَلَّ بَغْضُ مَنْ كَانَ مَعَنَا مِنَ النِّسَاءِ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ، فَقَدِمَ فِي خَمْسٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ بَغْضَ مَنْ مَعَنَا مِنْ صَرُورَةِ النِّسَاءِ قَدْ اعْتَلَلْنَ^{١٢}، فَكَيْفَ تَصْنَعُ^{١٣}؟

١. في «بس»: «أَنْ يَسْتَعْمُوا». وفي «بف» والوافي: «أَنْ يَشْعُوا».

٢. في «بث»، «بغ»، «بف» والوافي: «به». وفي المرأة: «قوله ﷺ»: وَأَنْ يَسْتَعْبُوا بِهِ، أَي يَهْجُرُوا وَيَتَأَخَّرُوا مَجَازًا. قَالَ فِي النِّهَايَةِ: فِيهِ: زُرْعًا تَزِدُّ حَبًّا، الْغَبُّ مِنْ أَوْرَادِ الْإِبِلِ: أَنْ تَرُدَّ الْمَاءُ يَوْمًا وَتَدْعُهُ يَوْمًا، ثُمَّ تَعُودُ، فَتَقْلَهُ إِلَى الزِّيَارَةِ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ أَيَّامٍ؛ يُقَالُ: غَبَّ الرَّجُلُ، إِذَا جَاءَ وَاتَّرَأَ بَعْدَ أَيَّامٍ، وَقَالَ الْحَسَنُ: فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ. وَرَاجِعُ أَيْضًا: النِّهَايَةِ، ج ٣، ص ٣٣٦ (غيب).

٣. في الوافي: «أَنَّهُ».

٤. في «ظ» والوافي: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَسَأَلْتُهُ». وفي «بث»: «وَسَأَلْتُهُ قَالَ». وفي «جد»: «فَسَأَلَهُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ». وفي «جن»: «فَسَأَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ كُلَّهَا بَدَل» فَسَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ.

٥. في «ظ»: «وَقُلُوا».

٦. الإِهْلَالُ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ؛ يُقَالُ: أَهْلَلِ الْمُحَرَّمَ، إِذَا لَبَّى وَرَفَعَ صَوْتَهُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٨٥؛ النِّهَايَةِ، ج ٥، ص ٢٧٠ (هَلَل).

٧. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «وَأَمَّا».

٨. في «بغ»، «بف»، «في».

٩. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «خَمْسَةَ».

١٠. في «بث»: «فِي يَوْمٍ». وفي «ظ»: «فِي يَوْمٍ».

١١. في الوسائل، ح ١٤٧٥٩: «اعْتَلَّ».

١٢. في «بث»، «بغ»، «جن»: «لَا يَصْنَعُ». وفي «بس»، «جد»: «يَصْنَعُ».

فَقَالَ^١: «فَلْتَنْظُرْ^٢ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ التَّرْوِيَةِ، فَإِنْ طَهَّرْتَ فَلْتَهَلِّ بِالحَجِّ^٣، وَإِلَّا فَلَا يَدْخُلُ^٤ عَلَيْهَا يَوْمُ التَّرْوِيَةِ إِلَّا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ. وَأَمَّا الْوَاحِرُ فَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ. فَقُلْتُ: إِنَّ مَعَنَا صَبِيئًا مَوْلُودًا، فَكَيْفَ نَصْنَعُ^٥ بِهِ؟ فَقَالَ: «مُرْ أُمَّهُ تَلْقَى حَمِيدَةً^٦، فَتَسْأَلُهَا: كَيْفَ تَصْنَعُ بِصَبِيئَانِهَا^٧؟. فَأَتَتْهَا فَسَأَلَتْهَا: كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَتْ: إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأُخْرِمُوا عَنْهُ، وَجَرَّدُوهُ^٨ وَغَسِّلُوهُ كَمَا يُجَرَّدُ الْمُحْرِمُ، وَقِفُوا بِهِ الْمَوَاقِفَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَارْمُوا عَنْهُ، وَاخْلِقُوا عَنْهُ^٩ رَأْسَهُ، وَ مَرِي الْجَارِيَّةُ أَنْ تَطُوفَ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ. قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَخْرُجُ إِلَى بَغْضِ الْأَمْصَارِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَمُرُّ بِبَغْضِ الْمَوَاقِفِ: أَلَهُ^{١٠} أَنْ يَتَمَتَّعَ؟ قَالَ: «مَا أَزْعُمُ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ لَوْ فَعَلَ، وَكَانَ الْإِهْلَالُ^{١١} أَحَبَّ إِلَيَّ^{١٢}».

١. في «ظ، بح، بخ، بس، جد» والوسائل، ح ١٤٧٥٩: «قال».

٢. في الكافي، ح ٧٧٠٠: «تتظر».

٣. في الكافي، ح ٧٧٠٠: - «بالحج».

٤. في الكافي، ح ٧٧٠٠: «فلا تدخلن».

٥. في «بح» والكافي، ح ٧٧٠٠: - «يوم».

٦. في «بس»: «لصنع». وفي «بخ، بظ»: «بصنع».

٧. في «س»: «جحدة».

٨. في «جد»: «كانت».

٩. التجريد: التعرية من الثياب. والمراد: شبهوه بالحاج وإن لم يكن حاجاً. قال ابن الأثير: «وقيل: يقال: تجرد فلان بالحج، إذا أفرد» ولم يقرن.

١٠. وسيجيء مزيد بيان في الباب الآتي ذيل الحديث الثاني. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٦: النهاية، ج ١، ص ٢٥٦ (جرد).

١١. في «ي، ب، خ، بظ، بخ، والوافي»: - «عنه».

١٢. في «جن»: «له» بدون الهمزة.

١٣. في «ي» والمرأة: + «بالحج» وقال في الوافي: «يعني الإهلال بالحج المفرد». وفي المرأة: «وأما قوله ﷺ

وكان الإهلال بالحج أحب إليّ، فظاهره كون العدول عن التمتع له أفضل. ويحتمل أن يكون ذلك تقيةً. ولا

يبعد أن يكون المراد به أن يذكر الحج في تلبية العمرة؛ ليكون حجة عراقياً، كما مرّ».

١٤. الكافي، كتاب الحج، باب نادر، ح ٧٧٠٠، من قوله: «فأرسلت إليه أن بعض من معنا» إلى قوله: «إلا وهي

محرمة». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٥، ح ١٣٧، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «كلما طفت طوافاً وصلت

ركعتين فاعقد بالتلبية». وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، ح ٧٦٨٢.

٧٠٥٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ: ٣٠٢/٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُجَاوِرُ بِمَكَّةَ سَنَةً يَغْمَلُ عَمَلَ
أَهْلِ مَكَّةَ - يَغْنِي يُفَرِّدُ الْحَجَّ مَعَ أَهْلِ مَكَّةَ - وَمَا كَانَ دُونَ السَّنَةِ، فَلَهُ أَنْ
يَتَمَتَّعَ»^١.

٧٠٥٤ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُجَاوِرِ: أَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى
الْحَجِّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَخْرُجُ إِلَى مَهَلٍّ^٢ أَرْضِهِ^٣، فَيَلْبِي^٤ إِنْ شَاءَ»^٥.

٧٠٥٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ حَرِيرٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

«الوافي» ج ١٢، ص ٤٥٣، ح ١٢٣٠٦؛ و ص ٤٨٩، ح ١٢٣٨٩: الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٧، ديل ح ١٤٧٥٩، إلى
قوله: «وأما الآخر فيوم التروية»؛ وفيه، ص ٢٨٥، ح ١٤٨١٥، إلى قوله: «كلما طفت طوافاً وصليت ركعتين
فاعقد بالتلبية».

١. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥١، ح ١٢٣٠١: الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٩، ح ١٤٧٦٢.
٢. في الوافي: «يعني موضع إهلال أهله. والإهلال: رفع الصوت بالتلبية. وينبغي حمله على الذي جاور أقل من
المدة المحدودة، أو على ما إذا كان خارجاً من مكة، ثم دخلها، كما يظهر من الخبرين الآتين». والخبران هما
الخامس هنا والذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٣، ح ١٠٠.
وفي المرأة: «يدل على أن المجاور يتمتع. وعلى المشهور محمول على ما إذا جاور سنتين، أو على غير حج
الإسلام. ويدل على ما هو المشهور من أنه يلزمه أن يخرج إلى الميقات، ولا يكفي أدنى الحل مع الاختيار.
والمهمل: محل الإهلال، أي رفع الصوت في التلبية، والمراد به الميقات».

٣. في حاشية «بج»: «فليلبه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٩، ح ١٨٨، معلقاً عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ١٢، ص ٤٥٢، ح ١٢٣٠٥: الوسائل،
ج ١١، ص ٢٦٤، ح ١٤٧٥٠؛ و ص ٣٣٧، ح ١٤٩٥٧.

٥. في التهذيب: «- بن عيسى».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِحِجَّةٍ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَقَامَ سَنَةً، فَهُوَ مَكِّيٌّ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ بَعْدَ مَا انْصَرَفَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِمَكَّةَ^٢، وَلَكِنْ يَخْرُجُ إِلَى الْوُقْتِ، وَكُلَّمَا حَوَّلَ رَجَعَ إِلَى الْوُقْتِ»^٣.

٧٠٥٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ، قَالَ:

كُنْتُ مُجَاوِرًا بِمَكَّةَ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَيْنَ أُحْرِمُ بِالْحَجِّ؟»
فَقَالَ: «مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنَ الْجِعْرَانَةِ، أَتَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ فُتُوحٌ:
فَتَحَّ الطَّائِفُ^٤، وَفَتَحَ حَيْبُزُ^٥، وَالْفَتْحُ^٦».
فَقُلْتُ: مَتَى أُخْرَجُ؟

قَالَ: «إِنْ كُنْتَ صُرُورَةً^٧، فَإِذَا مَضَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمٌ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ

١. في «ظ، بث، يخ، جد» وحاشية «بح» والوافي والتهذيب: «فإن».

٢. في «بف»: «وأراد». ٣. في الوسائل: «من مكة».

٤. في الوافي: «حوّل، أي أتى عليه حول». وهذا لا تساعد اللغة؛ فإن «حوّل» يستعمل متعدّياً بمعنى نُقِلَ، ولازمًا بمعنى تحوّل وتنفّل. ويقال: حال الشيء وأحال وأحوّل، إذا أتى عليه حول. راجع: الصّحاح، ج ٤، ص ١٦٨٠: المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٨٩، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٢، ح ١٢٣٩٢: الوسائل، ح ١١، ص ٢٦٩، ح ١٤٧٦٣.

٦. في حاشية «بث» والوافي: «حنس». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: وفتح خبير، لعله كان: فتح حنين، فصخف، وعلى ما في الكتاب لعل المراد أنّ فتح خبير وقع بعد الرجوع من الحديبية، وهي قريبة من الجعرانة، أو حكمها حكم الجعرانة في كونها من حدود الحرم».

٨. في «بس، جد»: «+ فتح مكة». وفي الوافي: «لعل المراد بالفتح فتح مكة».

٩. في «ي»: «أبلك».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: إن كنت صرورة، هذا يدلّ كخبر ابن الحجاج على أنّه ينبغي للصرورة أن يحرم من أوّل ذي الحجة دون غيره، ولعله على المشهور محمول على الفضل والاستحباب».

١١. في الوسائل: «فإذا».

حَجَّجَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ خَمْسٌ^١.

١٠/٧٠٥٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُجَاوِزُ بِمَكَّةَ إِذَا دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي رَجَبٍ أَوْ شَعْبَانَ أَوْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا أَشْهُرَ الْحَجِّ^٢، فَإِنْ أَشْهُرَ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، مَنْ دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ^٣، فَلْيُخْرِجْ إِلَى الْجِعْرَانَةِ، فَيُحْرِمَ^٤ مِنْهَا، ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ، وَ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ^٥ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَقْصُرُ وَيَحُلُّ، ثُمَّ يَغْفِدُ التَّلْبِيَةَ يَوْمَ الشَّرِيعَةِ^٦».

١. في المرأة: «ثم أعلم أن هذا الخبر أيضاً يدل على جواز الاكتفاء بالخروج إلى أدنى الحل لإحرام المجاور، وقال بعض المحققين من المتأخرين: العجب من عدم التمتع الأصحاب إلى حديث عبد الرحمن بن الحجاج وإلى حديث أبي الفضل سالم الحنط، مع انتفاء المنافي لهما وصحة طريقتهما عند جمهور المتأخرين، وما رأيت من تعرض لهما بوجه سوى الشهيد في الدروس؛ فإنه أشار إلى مضمون الأول فقال بعد التلبية عليه: إنه غير معروف والاحتياط في ذلك مطلوب وليس بمعتبر».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٢٣٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٨، ح ١٤٧٦٠؛ البحار، ج ٢١، ص ٢٥، إلى قوله: «وفتح خيبر والفتح».

٣. في التهذيب: - «في رجب أو شعبان» إلى هنا.

٤. في «بف»: - «أشهر».

٥. في الوافي: «ثم أراد أن يحرم» يعني بعمره أخرى مفردة، وذلك لأن المعتمر بعمره التمتع لا بد له أن يخرج إلى أحد المواقيت البعيدة، كما سبق.

٦. في التهذيب: «فليحرم».

٧. في التهذيب: «ركعتين».

٨. في المرأة: «يدل أيضاً على حواز الاكتفاء بالخروج إلى أدنى الحل، ولعل الكليني عليه السلام حمل أخبار الخروج إلى الميقات على الاستحباب، أو حمل تلك الأخبار على الضرورة موافقاً للمشهور. ويدل على أن التمتع يقطع التلبية إذا نظر إلى البيت، وسيأتي الكلام فيه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٩٠، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٢، ح ١٢٣٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٦٤، ح ١٤٧٥١.

٥٨ - بَابُ حَجِّ الصَّبِيَّانِ وَ الْمَمَالِيكِ

١ / ٧٠٥٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ^١، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِإِثْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يَلْبِي وَ يَفْرُضَ الْحَجَّ^٢، فَإِنْ لَمْ يَحْسِنْ أَنْ يَلْبِي، لَبَّى^٣ عَنْهُ، وَ يَطَافُ بِهِ، وَ يَصَلِّي عَنْهُ». قُلْتُ: لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ.

قَالَ: «يَذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ، وَ يَصُومُ الْكِبَارُ^٤، وَ يَتَّقَى عَلَيْهِمْ مَا يَتَّقَى عَلَى الْمُخْرَمِ مِنَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ قَتَلَ صَنِيداً فَقَلَى أَبِيهِ^٥».

٢ / ٧٠٥٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٦، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَيُّوبَ أَخِي أَذْنَمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مِنْ أَيْنَ يَجْزَدُ الصَّبِيَّانُ؟

- ١ . في التهذيب: - «الحنَّاط» .
- ٢ . فرض الحج: أَنْ يَعْينَ عَمَى نَفْسِهِ إِقَامَتَهُ، أَوْ يُوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِإِحْرَامِهِ . وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْفَيْضُ: «ويفرض الحج، أي يوجهه على نفسه بعقد الإحرام والتلبية، أو الإشعار، أو التقليد» . راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٣ (فرض).
- ٣ . في «بخ» وحاشية «ب» والوافي والتهذيب: «لبوا» .
- ٤ . في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٩: «قوله عليه السلام: ويصوم الكبار، يحتمل أن يكون المراد بالكبار المميزين من الأطفال أو البالغ، أي يصومون لأنفسهم و يذبحون لأطفالهم، والأول أظهر» .
- ٥ . في «بخ» والوافي والتهذيب: «وإن» .
- ٦ . في المرأة: «ذكر الأصحاب لزوم جميع الكفارات على الولي، وهذا الخبر يدل على خصوص كفارة الصيد، و مال إلى التخصيص ببعض المتأخرين» .
- ٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٤، معلقاً عن الكليني . الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٣، معلقاً عن زرارة . الوافي، ج ١٢، ص ٢٩١، ح ١١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٨، ذيل ح ١٤٨٢١ .
- ٨ . السند معلق على سابقه . و يروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ .
- ٩ . في «ي»، بخ، جن: «تجزد» .

فَقَالَ: «كَانَ أَبِي يُجَزِّدُهُمْ^١ مِنْ فَخٍّ^٢».

٣ / ٧٠٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٤، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ،

قَالَ:

٣٠٤ / ٤ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: إِنَّ مَعِيَ صَبِيَّةً صَغَارًا وَأَنَا أَخَافُ عَلَيْهِمُ الْبَزْدَ، فَمِنْ أَيْنَ

يُخْرِمُونَ^٦؟

١. التجريد: التعرية من الثياب. والمراد تشبيههم بالحاج وإن لم يكونوا حجاجاً. وقال ابن الأثير: «وقيل: يقال:

تجرد فلان بالحج، إذا أفرده ولم يقرن». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٦؛ النهاية، ج ١، ص ٢٥٦ (جرد).

وفي المرأة: «قوله^٧: يجزدهم، الظاهر أن المراد بالتجريد الإحرام، كما فهمه الأكثر... وقد نص الشيخ وغيره على أن الأفضل الإحرام بالصبيان من الميقات، لكن رخص في تأخير الإحرام بهم حتى يصيروا إلى فخ، وبدل على أن الأفضل الإحرام بهم من الميقات روايات. وذكر المحقق الشيخ علي أن المراد بالتجريد التجريد من المخيط خاصة، فيكون الإحرام من الميقات كغيرهم، وهو خلاف المشهور».

وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «تجريد الصبيان كناية عن نية الإحرام بهم. وقيل: بل يحرم بهم من الميقات ويلبى عنهم ويجزؤون لفخ؛ لأن لبس المخيط عليهم جائز استثناءً من سائر المحرمات، والأول أظهر بقرينة الأحاديث التالية». وراجع أيضاً: جامع المقاصد، ج ٣، ص ١٦٠.

٢. قال ابن الأثير: «فخ: موضع عند مكة. وقيل: واد دفن به عبد الله بن عمر، وهو أيضاً ماء أقطعه النبي^٨ عظيم بن الحارث المحاربي». وقال الطريحي: «هو بفتح أوله وتشديد ثانيه: بئر قريبة من مكة على نحو فرسخ». وقال العلامة المجلسي نحوه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤١٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٨ (فخخ).

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٤، معلقاً عن أيوب أخي أديم. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢١، بسند آخر. وفيه، ح ١٤٢٢؛ وقرب الإسناد، ص ٢٣٨، ح ٩٣٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر^٩، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٥، ح ١٢٤٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٦، ذيل ح ١٤٩٥٥؛ وج ١٢، ح ٣٩٨، ذيل ح ١٦٦١٥.

٤. الحسن بن علي الراوي عن يونس بن يعقوب، هو الحسن بن علي بن فضال، وليس محمد بن يحيى شيخ الكليني من رواة ابن فضال. بل يروي عنه بالتوسط، والواسطة بينهما في كثير من الأسناد هو أحمد بن محمد [بن عيسى]، بل في ما يروي الحسن بن علي بن فضال عن يونس بن يعقوب، لا يتوسط بين محمد بن يحيى وابن فضال إلا أحمد بن محمد [بن عيسى]. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٤٣١١ و ٤٤٨٧ و ٤٨٨٥ و ٥١٤٩ و ٥٨٢٣ و ٧٠٣٨ و ٧١٢٦ و ٧٤٨٢.

فعلية، الظاهر سقوط الوساطة بين محمد بن يحيى وبين الحسن بن علي، إن لم يكن في السند إرسال.

٥. في «بف»: «يجزؤون».

قَالَ^١: «أُتِبَ بِهِمُ الْعَرْجُ^٢، فَلْيُخْرِمُوا^٣ مِنْهَا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أُتِبْتَ^٤ الْعَرْجُ، وَقَعْتَ فِي تِهَامَةٍ^٥» ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ خِفْتَ عَلَيْهِمْ، فَأُتِبَ بِهِمُ الْجُحْفَةُ^٦».

٧٠٦١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «انظُرُوا مَنْ^٧ كَانَ مَعَكُمْ مِنَ الصَّبِيَّانِ، فَقَدِّمُوهُ^٨ إِلَى الْجُحْفَةِ أَوْ إِلَى^٩ بَطْنِ مَرْ^{١٠}، وَيُضَنِّعْ بِهِمْ مَا يُضَنِّعُ بِالْمُحْرِمِ، وَ يُطَافُ بِهِمْ^{١١}، وَ يَرْمَى عَنْهُمْ، وَ مَنْ لَا يَجِدُ مِنْهُمْ هَذِيًّا، فَلْيَضْمَعْ عَنْهُ وَلِيُّهُ، وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَضَعُ^{١٢} السَّكِينَ فِي يَدِ الصَّبِيِّ^{١٣}، ثُمَّ يَقْبِضُ عَلَى يَدَيْهِ الرَّجُلُ^{١٤}، فَيَذْبَحُ^{١٥}».

١. في «ظ، بخ، بف» والوافي: «فقال».
٢. قال الجوهري: «العرج: منزل بطريق مكة». وقال ابن الأثير: «هو - بفتح العين وسكون الراء -: قرية جامعة من عمل النزع، على أنبام من المدينة». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٩؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٤ (عرج).
٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بج، بخ، بف، جد» والوافي. وفي «بس، جن» والمطبوع: «فيحرموا».
٤. في الوسائل: «+ بهم». وفي الوافي: «قوله: فَإِنَّكَ إِذَا أُتِبْتَ، اعتذار عن عدم تعيين منزل آخر يكون أقرب إلى مكة من العرج».
٥. قال الخليل: «تهامة» اسم مكة، والنازل فيه: مُثَنَّمٌ. وقال الجوهري: «تهامة: بلدة». وقال ابن الأثير: «قيل: تهامة ما بين ذات عرق إلى مرحلتين من وراء مكة، وما وراء ذلك من المغرب فهو غَوْر». وقال الفيومي: «هي أرض أولها ذات عرق من قبل نجد إلى مكة وما وراءها بمرحلتين أو أكثر، ثُمَّ تَتَّصِلُ بِالغَوْرِ وتأخذ إلى البحر ويقال: إن تهامة تتصل بأرض اليمن، وإن مكة من تهامة اليمن». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٢٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٨؛ النهاية، ج ١، ص ٢٠١؛ المصباح المنير، ص ٧٧ (تهم).
٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٥، معلقاً عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٢٤٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٩، ح ١٤٨٢٣.
٧. في «بخ، بف»: «اما».
٨. في «ظ، بث، جد»: «فقدّموهم». وفي «بف»: «فقدّموا».
٩. في «ي»: «وإلى».
١٠. قال ابن منظور: «مَرْآنٌ ومَرْأٌ ظهران وبطنٌ مَرْ: مواضع بالحجاز ... وبطن مَرْ: موضع، وهو من مكة - شرفها الله تعالى - على نحو مرحلة». لسان العرب، ج ١٥، ص ١٧٠ (مور). وللمزيد راجع ذيل ح ٧٠٤٨.
١١. في التهذيب، ح ١٤٢٣: «+ ويسعى بهم». في الكافي، ح ٧٨٨٢: «يجعل».
١٢. في المرأة: «وضع السكين في يد الصبي على المشهور محمول على الاستحباب».
١٣. في الكافي، ح ٧٨٨٢: «ثُمَّ يَقْبِضُ الرَّجُلُ عَلَى يَدِ الصَّبِيِّ».
١٤. الكافي، كتاب الحج، باب الذبح، ح ٧٨٨٢، من قوله: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٣.

٥ / ٧٠٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ^١ وَلَا عُمْرَةٌ حَتَّى يُعْتَقَ»^٢.

٦ / ٧٠٦٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ^٣ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ غُلَمَانٍ لَنَا دَخَلُوا مَعَنَا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، وَخَرَجُوا مَعَنَا إِلَى عَرَاقَاتٍ بِغَيْرِ إِخْرَامٍ؟

١. ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٦، معلقاً عن معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٣، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «فليصم عنه وليه». التهذيب، ج ٥، ص ٤١٠، ح ١٤٢٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٢، ح ٣١٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين هذه الفقرة: «ومن لا يجد منهم هدياً فليصم عنه وليه» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب طواف المريض ومن يطاف به محمولاً من غير علة، ح ١٧٥٧٩، وباب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راكباً، ح ٧٨٢٧؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٣؛ و ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٤. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٢٤٠٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٦، ح ١٨٦٦١، تمام الرواية: «ومن لا يجد منهم هدياً فليصم عنه وليه»؛ وفيه، ص ١٥١، ح ١٨٨٤٤ و ١٨٨٤٧، من قوله. «وكان علي بن الحسين عليه السلام».

١. في «ظ»: «حجة».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٦، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣١٣، ذيل ح ١٢١٨، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. الكافي، كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة، ح ٦٩١٧، بسنده عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣١، ذيل ح ٢٨٨٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن الفضل بن يونس. التهذيب، ج ٥، ص ٤، ح ٥، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «ليس على المملوك حج ولا جهاد ولا يسافر إلا بإذن مالكة». وفيه، ص ٤٨٢، ذيل ح ١٧١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٢٨٥، ح ١١٩٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨، ح ١٤٢٠٣.

٣. في الوسائل، ح ١٨٦٥٩: «الحسن». ولم نجد رواية صفوان المراد به صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار في موضع.

٤. في «يف» وحاشية «بث» والوافي: «أبا الحسن».

٥. في الوافي: - «معنا».

قَالَ: «قُلْ لَهُمْ يَغْتَسِلُونَ، ثُمَّ يُخْرِمُونَ، وَادْبَحُوا عَنْهُمْ كَمَا تَذْبَحُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ»^١.

٧ / ٧٠٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «كُلُّ مَا أَصَابَ الْعَبْدُ^٣ وَهُوَ مُخْرِمٌ فِي إِخْرَامِهِ، فَهُوَ عَلَى السَّيِّدِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْإِخْرَامِ»^٤.

٨ / ٧٠٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^٥:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ غُلَامٍ لَنَا خَرَجَتْ بِهِ^٦ مَعِيَ، وَآمَرْتُهُ^٧، فَتَمَتَّعَ وَ أَهْلٌ^٨ بِالْحَجِّ^٩ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ وَلَمْ^{١٠} أُذِنْخْ عَنْهُ: أَلَمْ^{١١} أَنْ يَصُومَ بَعْدَ التَّفْرِ وَ قَدْ^{١٢} ذَهَبَتْ الْأَيَّامُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟

فَقَالَ^{١٣}: «أَلَا كُنْتَ آمَرْتُهُ أَنْ يَفْرِدَ الْحَجَّ؟».

١. الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٥، ح ١٣٨٤٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٧، ح ١٤٨١٨؛ وج ١٤، ص ٨٥، ح ١٨٦٥٩.

٢. في الاستبصار: «المملوك».

٣. في الاستبصار: «الصيد».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٢، ح ١٣٣٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤١، بسندهما عن حماد. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ٢٨٨٦، معلقاً عن حريز. الوافي، ج ١٢، ص ٢٩٠، ح ١١٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٤، ذيل ح ١٧٣٤٦.

٥. في التهذيب: «بن أبي حمزة». وفي الاستبصار: «عن علي بن أبي حمزة»، لكن المذكور في بعض نسخه: «عن علي»، كما في التهذيب.

٦. في الوافي: «آخر حته».

٧. في «بخ. بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فأمرته».

٨. في الوافي: «ثم أهل».

٩. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (همل).

١٠. في «جن»: «فلم».

١١. في الوافي: «أفله».

١٢. في الوافي والتهذيب: «فقال».

قُلْتُ: طَلَبْتُ الْخَيْرَ. فَقَالَ^١: «كَمَا^٢ طَلَبْتَ الْخَيْرَ^٣، فَادْبَحْ^٤ شَاةً سَمِيَةً» وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَخِيرِ^٥.

٣٠٥/٤ ٩/٧٠٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَضْحَى^٦ عَنْهُمْ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَغْطَاهُمْ دَرَاهِمَ، فَبَغَضَهُمْ ضَحَى، وَبَغَضَهُمْ أَمْسَكَ الدَّرَاهِمَ وَصَامَ.

قَالَ: «قَدْ^٧ أَجْزَأَ عَنْهُمْ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا» قَالَ^٨: «وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ وَصَامُوا^٩، كَانَ قَدْ أَجْزَأَ عَنْهُمْ»^{١٠}.

١. في الوافي: - «فقال».

٢. في حاشية «بث»: «لو».

٣. في الوافي: + «فادّهب».

٤. في الوافي: + «عنه». وفي المرأة: «قوله لا: فادّبح، محمول على الاستحباب؛ إذ على المشهور لا يخرج وقت الصوم إلا بخروج ذي الحجة، فكان يمكنه أن يأمر بالصوم قبل ذلك. ويمكن حمله على التقية؛ لأنه حكى في التذكرة عن بعض العامة قولاً بخروج وقت صوم الثلاثة الأيام بمضي يوم عرفة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٠١، ح ٦٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٩٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٣، ح ١٣٨٥٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٤، ذيل ح ١٨٦٥٦.

٦. يجوز فيه التفعيل والإفعال.

٧. في «بف»: - «قد».

٨. في «بف» والوافي: - «قال».

٩. في الوسائل والفقية: «فصاموا».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٨٩٧، معلقاً عن سماعة الوافي، ج ١٣، ص ١١٠٥، ح ١٣٨٥٠؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٨٦، ح ١٨٦٦٠.

٥٩ - بَابُ الرَّجُلِ يَمُوتُ صَرُورَةً^١ أَوْ يُوصِي بِالْحَجِّ

٧٠٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَوَفَّى وَ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ ، قَالَ : «إِنْ كَانَ صَرُورَةً ،
فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الذَّيْنِ الْوَاجِبِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُجَّ ، فَمِنْ ثَلَاثِهِ . وَ مَنْ مَاتَ
وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَتْرُكْ إِلَّا قَدْرَ نَفَقَةِ الْحُمُولَةِ^٢ وَلَهُ وَرَثَةٌ ، فَهُمْ أَحَقُّ بِمَا
تَرَكَ^٣ ، فَإِنْ شَاؤُوا أَكَلُوا ، وَإِنْ شَاؤُوا حَجَّوْا عَنْهُ^٤ .»

٧٠٦٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، قَالَ :

١ . الصرورة : الذي لم يحج قط ؛ يقال : رجل صرورة ، وامرأة صرورة . قال الفيومي : «هذه الكلمة من النوادر التي
وصف بها المذكر والمؤنث» . راجع : النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٢ : المصباح المنير ، ص ٣٣٨ (صرر) .
٢ . قال الجوهرى : «الْحُمُولَةُ - بالفتح - : الإبل التي تُحْمَلُ ، وكذلك كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره ،
سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن . وَقَوْلُ تَدْخُلُهُ الْهَاءُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولَ بِهِ» . وفي الوافي : «الحمولة ،
بالضم : الأحمال ، وبالفتح : الإبل ، ومعنى نفقة الأحمال نفقة تحصيلها وإبصالها» . الصحاح ، ج ٤ ،
ص ١٦٧٨ (حمل) .

٣ . في مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ٢١٣ : «قوله : فهم أحق بما ترك ؛ لأنه لم يخلف ما بقي بأجرة الحج» .

٤ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «أحجوا» .

٥ . الكافي . كتاب الوصايا ، باب من أوصى بعتق أو صدقة أو حج ، ح ١٣١٥٦ ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه و
محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، من دون الإسناد إلى
أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢١٤ ، ح ٥٤٩٩ ، معلقاً عن معاوية بن عمار . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٠٤ ،
ح ١٤٠٩ ؛ و ج ٩ ، ص ٢٢٨ ، ح ٨٩٥ ، بسندهما عن معاوية بن عمار ، وفي كليهما إلى قوله : «وإن كان قد حج فمن
ثلثه» . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٠٤ ، ح ١٤١٢ ؛ و ج ٩ ، ص ٢٢٨ ، ح ٨٩٤ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٣١٨ ،
ح ١١٢٧ ، بسند آخر عن معاوية بن عمار . وفي الفقيه ، ح ٢ ، ص ٤٤١ ، ح ٢٩١٧ ، بسند آخر ، وفي الأربعة
الأخيرة من قوله : «ومن مات ولم يحج» . وفي التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٢٩ ، ح ٨٩٨ ؛ والفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ،
ح ٢٩١٨ ، بسند آخر . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٢٧ ، ح ٨٩١ ، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . فقه
الرضا عليه السلام ، ص ٢٩٨ ، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله : «وإن كان قد حج فمن ثلثه» وفي كل المصادر مع اختلاف
يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٠٧ ، ح ١١٩٩٣ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٦٧ ، ح ١٤٢٥٨ .

٦ . أحمد بن محمد في مشايخ العدة مشترك بين أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن محمد بن عيسى ،

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةِ يَخُجُّ عَنِ الْمَيْتِ ١
 قَالَ: «نَعَمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يَخُجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا ١ يَخُجُّ بِهِ عَنْ
 نَفْسِهِ، فَلَيْسَ يَجْزِي عَنْهُ ٢ حَتَّى يَخُجَّ مِنْ مَالِهِ، وَهِيَ تُجْزِي عَنِ الْمَيْتِ ٣ إِنْ كَانَ
 لِلصَّرُورَةِ مَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ٤».

٣٠٦/٤ ٧٠٦٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ٧، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

«وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَالْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ كِتَابَ سَعْدِ بْنِ أَبِي خُلْفٍ - كَمَا فِي
 رِجَالِ النَّجَاشِيِّ، ص ١٧٨، الرَّقْمُ ٤٦٩؛ وَالْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢١٧، الرَّقْمُ ٣٢٠ - وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ
 مُحَمَّدٍ [بْنِ عِيسَى] وَسَعْدِ بْنِ أَبِي خُلْفٍ فِي الْأَسْنَادِ، هُوَ [مَا] [الْحَسَنِ] [بْنِ مَحْبُوبٍ] - كَمَا فِي الْكَافِي، ج ١٦٦٦ وَ
 ٣٧٥٤ - أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ - كَمَا فِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٤٣٠، ح ١٤٩٢ - فَعَلِيهِ لَا يَخْلُو السَّنَدُ مِنْ خَلْفٍ مُرَدِّ
 بَيْنَ السَّقَطِ وَالْإِسَالِ».

هذا، ولم نجد رواية أحمد بن محمد بن محمد بن خالد أو أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن أبي خلف مباشرة في
 موضع.

١. في «جن»: «مال».

٢. في الوافي: «لعل معنى قوله: فليس يجزئ عنه: ليس يجزئ عن نفسه وإن أجزأ عن الميت: يعني إن حج
 الصرورة من مال الميت عن الميت يجزئ عن الميت، سواء كان له مال أم لا، ولا يجزئ عن نفسه إلا إذا لم يجد
 ما يحج به عن نفسه، فحينئذ يجزئ عنهما، أي يوجران فيه، فلا ينافي هذا وجوب الحج عليه إذا أيسر، كما
 مضت الإشارة إليه في خبر آدم بن علي».

٣. قال المحقق الشيرازي في هامش الوافي: «قوله: هي تجزئ عن الميت، يدل على صحة العبادة الصادرة عن
 المكلف وإن ترك واجباً فورياً. وبعبارة أخرى: الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده، وترتب الأمر على
 العصيان ممكن».

٤. في المرأة: «قوله: عليه السلام وإن لم يكن له مال، ظاهره أنه مع كونه ذا مال يمكنه الحج لنفسه لو حج عن غيره كان
 مجزئاً عنه وإن كان آنماً. وهو خلاف المشهور. ويمكن أن يكون قوله: هي، راجعاً إلى أول الخبر، أي الحج
 مع عدم استطاعة النائب ويكون المراد بالصرورة الميت».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٠، ح ١٤٢٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٩، ح ١١٣١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢،
 ص ٤٢٤، ح ٢٨٧٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٢، ص ٣١١، ح ١١٩٩٧، الوسائل، ج ١١،
 ص ١٧٢، ح ١٤٥٥١.

٦. في الاستبصار: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو واضح؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم والد علي، عن ابن أبي

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ صَرُورَةٌ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَلَهُ مَالٌ، قَالَ: «يَحُجُّ عَنْهُ صَرُورَةٌ لَا مَالَ لَهُ»^١.

٧٠٧٠ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَمُوتُ، وَ يُوصِي بِحَجَّةٍ^٢، فَيُعْطَى رَجُلٌ^٣ دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا عَنْهُ، فَيَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ أُعْطِيَ الدَّرَاهِمَ غَيْرُهُ؟

قَالَ^٤: «إِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَةً، فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْأَوَّلِ^٥».

قُلْتُ: فَإِنْ ابْتَلَيْ بِشَيْءٍ يُفْسِدُ عَلَيْهِ حَجَّةً^٦ حَتَّى يَصِيرَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ:

«عمير عن معاوية بن عمار في كثير من الأسناد جداً، ولم يثبت روايته عن معاوية بن عمار مباشرة، بل طبقتهما تأبى عن ذلك راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣٠٩»

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١١، ح ١٤٢٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ١١٣٢، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ١٥، ح ٤٢، بسنده عن معاوية بن عمار. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أن من لم يطق الحج ببلده جهز غيره، ح ٦٩٤٧؛ والفتاوى، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٨٦٤؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٤، ح ٣٩؛ و ص ٤٠٣، ضمن ح ١٤٠٥، بسند آخر. وفي الكافي، نفس الباب، ح ٦٩٤٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٦١٠، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ص ٤١١ والاستبصار - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٤، ح ١١٩٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٢، ح ١٤٥٥٢.

٢. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فيوصي»

٣. في التهذيب: «بحجته».

٤. في «بح» وحاشية «بف»: «رجلاً».

٥. في الوسائل: «فقال».

٦. في المرأة: «لا خلاف في إجزائه إن مات النائب بعد الإحرام ودخول الحرم، واكتفى الشيخ في الخلاف وابن إدريس في الإجزاء بموته بعد الإحرام ولم يعتبر دخول الحرم، واختلف في أنه هل يستفاد مع الإجزاء ما بقي من الأجرة أم لا؟ والأشهر العدم. وهذا الخبر يدل على الإجزاء مطلقاً، ولم ينقل القول به من أحد». راجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣٩٠، المسألة ٢٤٤ و ٢٤٥؛ السرائر، ج ١، ص ٦٥.

٧. في التهذيب: «حجته».

أَيُخْزِي عَنِ الْأَوَّلِ؟^١ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: لِأَنَّ الْأَجِيرَ^٢ ضَامِنٌ لِلْحَجَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٣

٥ / ٧٠٧١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمْرُ بْنُ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَا يَخْبُجُهُ، فَحَدَّثَ بِالرَّجُلِ حَدَّثًا، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ خَرَجَ فَأَصَابَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَقَدْ أَجْزَأْتُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَلَا».^٤

٦ / ٧٠٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ أَيُّوبَ^٥، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالًا، فَهَلَكَ^٧ وَ لَيْسَ لِوَلَدِهِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَخُجْ حَبَّةَ الْإِسْلَامِ؟

١. في «بخ، جد». «الأولى».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٧، ح ١٤٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٠، ح ١٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٥، ح ١٤٥٨١.

٣. في «جد»: «فإن».

٤. في التهذيب: «إن الوجه في هذا الخبر أيضاً - يعني كسابقه - أن يكون يحدث به الحدث بعد دخوله الحرم، وليس في الخبر صريح أنه قبل الدخول أو بعده».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٦١، ح ١٦٠٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٠، ح ١٢٠٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٦، ح ١٤٥٨٣.

٦. الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٣٠، قال: «روى سويد القلاء عن أيوب بن حرز عن بريد العجلي...». وطريقه إلى سويد القلاء ينتهي إلى علي بن النعمان، كما في الفقيه، ج ٤، ص ٥٠٩. وقد روى علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أيوب [بن الحرز] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨٩.

فعلية، ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٨ من نقل الخبر عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أيوب عن حرز عن بريد العجلي، الظاهر أن «أيوب عن حرز» فيه مصتحف من «أيوب بن حرز».

٧. في «ظ، بخ، بف، جد» وحاشية «بخ، جن»: «العجلي».

٨. في الوسائل: «وهلك».

قَالَ: «حَجَّ عَنْهُ، وَ مَا فَضَّلَ فَأَعْطَاهُمْ»^١.

٦٠ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ

٧٠٧٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ مُصَافٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ^٢، فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ قَدْ حَجَّتْ، وَ كَانَتْ^٣ مُسْلِمَةً فَقِيهَةً^٤، فَرُبَّ امْرَأَةٍ أَفْقَهَ مِنْ رَجُلٍ^٥».

٧٠٧٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ: ٣٠٧/٤

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَ الْمَرْأَةُ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ؟

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أيوب، عن حريز، عن بريد العجلي. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٣٠، معلقاً عن سويد القلاء، عن أيوب بن حمر، عن بريد العجلي. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٠، ح ١٥٩٨، معلقاً عن بريد، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٧، ح ١١٩٩٢، الوسائل، ج ١١، ص ١٨٣، ح ١٤٥٧٩.

٢. «الصَّرُورَةُ»: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٣. في «جد»، «فكانت».

٤. في «مراة العقول»، ج ١٧، ص ٢١٦: «فيه دلالة على المنع من نيابة المرأة الصرورة، وقد أجمع الأصحاب على جواز نيابة الصرورة إذا كان ذكراً ولم يجب عليه الحج، والمشهور في المرأة أيضاً ذلك... ولعل التقييد في هذا الخبر محمول على الفضل والاستحباب، أو على أنها حجت لنفسها حجة الإسلام مع وجوبها عليها».

٥. في الوافي: «الرجل».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٦، والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٢، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن مصاف، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١٤٣٩، والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٣، بسند آخر هكذا: «ولا تحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٢، ح ١١٩٩٩، الوسائل، ج ١١، ص ١٧٧، ح ١٤٥٦٣.

٧. في التهذيب: - «عن أبيه». وهو سهو واضح. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٤٥٩٠.

قَالَ: «لَا بَأْسَ^١».

٣ / ٧٠٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا مَاتَ أَخُوها، فَأَوْصَى بِحَجَّةٍ^٢ وَ قَدْ حَجَّتِ الْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: إِنْ صَلَّحَ^٣ حَجَّجْتُ أَنَا عَنْ أَخِي، وَ كُنْتُ^٤ أَنَا^٥ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَحْجَّ عَنْ أَخِيها، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ فَلْتَحْجَّ^٦ مِنْ مَالِها؛ فَإِنَّهُ أَكْظَمُ لِأَجْرِها»^٧.

٤ / ٧٠٧٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «تَحْجَّ الْمَرْأَةُ عَنْ أَخِيها وَ عَنْ أُخْتِيها» وَقَالَ: «تَحْجَّ الْمَرْأَةُ عَنْ ابْنِيها»^٨.

١. في الوافي: «ينبغي حمله على ما إذا كانت المرأة قد حجّت وكانت فقيهة، كما في الخبر السابق والأخبار الآتية، وكذا كل خبر أطلق فيه جواز حج المرأة عن غيرها - كما فعله في التهذيبين - ولا سيما إذا حجّت عن الرجل، وقد ورد النص على الشرط الأول في خبر الشحام الآتي». وخبر الشحام هو الذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٤١٤، ح ١٤٣٩.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٦. معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ذيل ح ٢٨٧٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٢، ح ١٢٠٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٦، ح ١٤٥٦١.

٣. في «جن»: «بحج».

٤. في الوسائل: «إِنْ كَانَ يَصْلَحُ» بدل «إِنْ صَلَّحَ». ٥. في «بخ» والوافي: «فكنت».

٦. في «بس»: «أنا».

٧. في الوافي: «يعني فلتحج عن أخيها من مالها تبرعاً، أو المراد فلتحج لنفسها من مالها وتستأجر لأخيها». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فلتحج، أي للميت ولا يأخذ من مال الميت شيئاً فيكون ثوابها أعظم، أو يحج من مالها لنفسها ندباً، ويحج آخر عن الميت، فيكون أعظم لأجرها؛ لأنها صارت سبباً لحج غيرها أيضاً. ولعل الأول أظهر».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٦، ح ١٤٥٦٠.

٩. في «ي» جد، والتهذيب والاستبصار: «أبيها».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١١٤٠، معلقاً عن الحسين بن

٦١ - بَابُ مَنْ يُعْطَى حَجَّةٌ مُفْرَدَةً فَيَتَمَتَّعُ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُشْتَرِطُ

٧٠٧٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا دَرَاهِمَ يَخْجُ بِهَا عَنْهُ حَجَّةٌ مُفْرَدَةً: أَيْ جُوزَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا خَالَفَهُ إِلَى الْفَضْلِ»^١.

٧٠٧٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ خَرِيزٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا حَجَّةً يَخْجُ بِهَا عَنْهُ مِنَ الْكُوفَةِ، فَخَجَّ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرَةِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، إِذَا قَضَى جَمِيعَ مَنَاسِكَهِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ»^٢.

١. سعيد الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠٠٢: الوسائل، ج ١١، ص ١٧٧، ذيل ح ١٤٥٦٤.

٢. قال بمضمونه الشيخ وهو خلاف المشهور، وردّه المحقق بقوله: «إِنَّ الْإِجَارَةَ تَأَوَّلَتْ حَجًّا مَعْنِيًّا، فَلَا يَكُونُ مَتَأَوَّلَةً لْغَيْرِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الرِّوَايَةِ - وَهِيَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ - مَحْمُولٌ عَلَى حِجِّ مَنْدُوبٍ، وَالْمَقْصِدُ بِهِ الْأَجْرُ فَيَعْرِفُ الْإِذْنَ مِنْ قِصْدِ الْمُسْتَأْجَرِ وَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ذيل الحديث ١٤٤٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٧٦٩. وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢١٧.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٥، ح ٢٨٧٤، معلقاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٥، بسندهما عن ابن محبوب. راجع التهذيب، ج ٥، ص ٤١٦، ح ١٤٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١١٤٤٦. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٢٠١٣، الوسائل، ج ١١، ص ١٨٢، ذيل ح ١٤٥٧٧.

٣. في «ب» و«حاشية» «بج»: «علي».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٦٢ - بَابُ مَنْ يُوصِي بِحَاجَّةٍ فَيَحْجُّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ مَوْضِعِهِ

أَوْ يُوصِي بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فِي الْحَجِّ

١ / ٧٠٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَأَوْصَى بِحَاجَّةٍ: أَيْ جَوَزُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ؟

فَقَالَ^١: «مَا كَانَ^٢ دُونَ الْمِيقَاتِ^٣، فَلَا بَأْسَ^٤».

٢ / ٧٠٨٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحَاجَّةٍ، فَلَمْ تَكْفِهِ^٥ مِنَ الْكُوفَةِ: «إِنَّهَا تُجْزَى حَاجَّتُهُ^٦ مِنْ دُونِ الْوَقْتِ^٧».

«التهديب» ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٢٠١٤، الوسائل، ج ١١، ص ١٨١، ذيل ح ١٤٥٧٦.

١. في الوسائل: «أما».

٢. في الوسائل: «أما».

٣. في رواية العقول، ج ١٧، ص ٢١٩: «قوله عليه السلام: ما كان دون الميقات، يدل على أنه لا يجب الاستيجار من بلد الموت، والمشهور بين الأصحاب وجوب الاستيجار من أقرب المواقيت».

٤. المقنعة، ص ٤٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧٢، الوسائل، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٤٥٤١.

٥. في «ث، نف، جد» والوافي: «فلم يكفه».

٦. في الوسائل: «إنها».

٧. في «بغ، نف» وحاشية «ث»: «لأنه». وفي الوافي: «حجته».

٨. في الوافي: «الميقات». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: من دون الوقت، ظاهره أنه يلزم الاستيجار قبل الميقات ولو بقليل، ولم يقل به أحد إلا أن يحمل «دون» بمعنى عند، أو يحمل القيد على الاستحباب، أو على ما إذا لم يبلغ ماله أن يستأجر من البلد، وبالجمله توفيقه مع أحد القولين لا يخلو من تكلف». والقولان أحدهما المشهور،

٧٠٨١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَا^٢ عَنِ الرَّجُلِ^٣ يَمُوتُ، فَيُوصِي بِالْحَجِّ : مِنْ أَيْنَ يَحْجُ

عَنْهُ ؟

قَالَ : « عَلَى قَدَرِ مَالِهِ ، إِنْ وَسَّعَهُ مَالُهُ فَمِنْ مَنْزِلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسَّعْهُ مَالُهُ مِنْ مَنْزِلِهِ^٤ ،

فَمِنْ الْكُوفَةِ ، فَإِنْ^٥ لَمْ يَسَّعْهُ^٦ مِنَ الْكُوفَةِ ، فَمِنْ الْمَدِينَةِ^٧ .

٧٠٨٢ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ :

وهو وجوب الاستيجار من أقرب المواقيت، والثاني قول ابن إدريس وجماعة، وهو وجوب الاستيجار من بلده إن خلف سعة، ومن الميقات إن قصرت التركة^٩.

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «المستفاد من مجموع هذه الأحاديث أن الطريق في الحج من هذا البلد أو ذلك البلد يمكن أن يكون متعلقاً لغرض الشارع؛ لأن حضور جماعة من كل بلد من أصقاع العالم في الموسم مطلوب له، فإذا حصر رجل في الموسم وكان سفره إليه من الكوفة حصل به فائدة لا تنفزع عليه لو كان سفره إليه من المدينة أو من الميقات، ولذلك لا يكتفى في قضاء حجة الإسلام عن الميت أو الحي العاجز بالحج الميقاتي، ويحتسب الحج البلدي من أصل التركة، وإن قلنا بإجراء الحج الميقاتي».

٩ . الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يأخذ الحجة فلا تكفيه ح ٧٠٨٦، بسنده عن أبان، عن عمر بن يزيد، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٨، ح ١٤٥٤٣.

١ . وردت رواية ابن أبي نصر عن محمد بن عبدالله [القمي] عن أبي الحسن الرضا^{١٠} في بعض الأسناد. والظاهر أن المراد من محمد بن عبدالله هذا، هو محمد بن عبدالله الأشعري القمي المذكور في أصحاب أبي الحسن الرضا^{١١}. فعليه، ما ورد في المرأة من قوله: «توسطه» أي محمد بن عبدالله - بين أبي نصر وبينه^{١٢} غير معهود^{١٣}، لا يخلو من بعد. لاحظ: الكافي، ح ١٨١١ و ١٩٧٦ و ٣٩٩٩ و ٧٠٨١ و ٧١٠٠ و ٧٥٠٤ و ٨٢٢٥ و

٩٢٥٣ . ٢ . في حاشية «بث»: - «الرضا».

٣ . في الوافي: «رجل».

٤ . في الوسائل: - «من منزله».

٥ . في «بح» بفتح، «وإِنْ».

٦ . في الوافي: + «ماله».

٧ . الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٥، ح ٢٣٧٧١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٧، ح ١٤٥٤٠.

٨ . السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَبْلُغْ جَمِيعَ مَا تَرَكَ^٢ إِلَّا خَمْسِينَ ذَرْهَمًا، قَالَ: «يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْأَوْقَاتِ^٣ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ قُرْبٍ»^٥.

٥ / ٧٠٨٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ - أَوْ^٦ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ - عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:
عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى^٧ بِعِشْرِينَ ذَرْهَمًا^٨ فِي حَجَّةٍ، قَالَ: «يَحُجُّ بِهَا^٩ رَجُلٌ مِنْ مَوْضِعٍ بَلَّغَهُ^{١٠}»^{١١}.

١. في «جن»: «أن تحج».

٢. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: فلم يبلغ جميع ما ترك، يدل على أن الأصل الذي كان مرتكزاً في ذهن الرواة هو الحج من البلد حتى أنه إذا قصر عنه تحير في التكليف ولم يذهب ذهنه إلى الحج الميقاتي حتى سأل الإمام عليه السلام ونبهه عليه، وهكذا جميع ما ورد في استنباط الحج ينصرف الذهن منه إلى الحج من البلد، والحج الميقاتي إن جوزناه فهو رخصة، وإلا فالحج البلدي هو الدين الثابت الذي يحتسب على الصغير والغيب».

٣. في حاشية «بف» والتهذيب، ج ٥ والاستبصار: «المواقيت».

٤. في «ي»، بث، بح، بخ، جن» والتهذيب، ج ٩ والاستبصار وقرب الإسناد: «وقت». وفي النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقت): «التوقيت والتأقيت: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة، يقال: وَقَّتَ الشيء يوقته، ووقَّته يوقِّته: إذا بين حده، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان، فقيل للموضع: ميقات، وهو مفعول منه، وأصله: ميقات، فقلبت الواو ياء لكسرة الميم».

٥. قرب الإسناد، ص ١٦٦، ح ٦٠٦، عن أحمد و عبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٥، ح ١٤١١، وج ٩، ص ٢٢٧، ح ٨٩٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١١٢٨، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨٢. الوافي، ج ١٢، ص ٣٠٩، ح ١١٩٩٦، وج ٢٤، ص ١٢٤، ح ٢٣٧٦٩: الوسائل، ج ١١، ص ١٦٦، ذيل ح ١٤٥٣٨.

٦. مفاد العطف هو التردد في أن سهل بن زياد يروي عن محمد بن سنان مباشرة أو بتوسط رجل.

٧. في «بس»: «يوصي».

٨. في الفقيه: «ديناراً».

٩. في حاشية «بث» والتهذيب ج ٩: «عه».

١٠. في «ظ»، ي، بث، بح، جد: «يلبغه». وفي «بف»: «تلبغه». وفي الوافي والفقيه والتهذيب: «حيث يلبغه» بدل «موضع بلغه».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٩٣، ذيل ح ١٧٧٠، بسنده عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن سعيد، عن

٣٠٩/٤

٦٣ - بَابُ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الْحَجَّةَ فَلَا تَكْفِيهِ ،

أَوْ يَأْخُذُهَا فَيَدْفَعُهَا إِلَى غَيْرِهِ

١ / ٧٠٨٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ :

أَمَرْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ رَجُلٍ^١ حَجَّةً ، فَلَا تَكْفِيهِ^٢ :
 أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَجُلٍ أُخْرَى وَ يَتَسَّعَ^٣ بِهَا ؟ وَ يَجْزِي^٤ عَنْهُمَا جَمِيعًا أَوْ يَشْرِكُهُمَا^٥
 جَمِيعًا إِنْ لَمْ تَكْفِهِ^٦ إِحْدَاهُمَا^٧ ؟

فَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ : « أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ^٨ خَالِصَةً لِوَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لَا تَكْفِيهِ^٩ فَلَا
 يَأْخُذُهَا^{١٠} » . ١١

٢ / ٧٠٨٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ جَعْفَرِ
 الْأَحْوَلِ^{١٢} ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، قَالَ :

« أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . وفيه ، ج ٩ ، ص ٢٢٩ ، ح ٨٩٧ ، بسنده عن محمد بن سنان . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤٤ ، ح ٢٩٢٧ ،
 بسند آخره الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١٢٤ ، ح ٢٣٧٧٠ : الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٦٧ ، ح ١٤٥٤٢ .

١ . في « بث » ، « ببح » والفقيه : « الرجل » .

٢ . في « لا » ، « الوافي » : « فلا يكفيه » .

٣ . في « يخ » ، « ببح » والفقيه : « يتسع » .

٤ . في « يجزئ » ، « جن » : « أو تجزئ » .

٥ . في « يشركهما » : « أو يتركهما » . وفي الفقيه : « أو يتركهما » .

٦ . في « لا » ، « بث » ، « ببح » ، « الوافي » : « لم يكفه » .

٧ . في « ظ » ، « بخ » : « أخذهما » .

٨ . في « لا » ، « بث » ، « بخ » ، « جده » : « أن يكون » .

٩ . في « لا » ، « بث » ، « بخ » ، « جده » ، « جن » : « فلا يأخذه » . وفي « بث » : « فلا يأخذ » .

١٠ . في « لا » ، « بث » ، « بخ » ، « جده » ، « جن » : « فلا يأخذ » . وفي « بث » : « فلا يأخذ » .

١١ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٤٤ ، ح ٢٩٢٦ ، بسنده عن محمد بن إسماعيل . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣١٩ ، ح ١٢٠١٧ ؛

الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٩١ ، ذيل ح ١٤٥٩٧ .

١٢ . في « لا » : « أبي جعفر الأحول » . وهو سهو ؛ فإن أبا جعفر الأحول هو محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطاق ،

وروى هو عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام ، وطبقته لا تلائم الرواية عن عثمان بن عيسى .

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَغْطِي الْحِجَّةَ، فَيَذْفَعُهَا إِلَى غَيْرِهِ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

٧٠٨٦ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانَ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَوْصَى بِحِجَّةٍ^٤ فَلَمْ تَكْفِهِ^٥؟
قَالَ: «فَيَقْدَمُهَا حَتَّى يُحْتَجَّ دُونَ الْوَقْتِ»^٦.

راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٥، الرقم ٨٨٦.

والظاهر أن جعفرًا الأحول هذا، هو جعفر بن محمد بن يونس الأحول. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٠،
الرقم ٣٠٧.

١. هكذا في «بخ، جر». وفي «ظ، ي، بث، يح، س، بف، جد، جن» والمطبوع والوافي: «الرضا».
والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد رواية عثمان بن عيسى عن الرضا عليه السلام في غير هذا الخبر، وقد عدّه
النجاشي والبرقي من رواية أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، دون الرضا عليه السلام. وظاهر ما ورد في ترجمته من أنه
تاب عن القول بالوقف فترك منزله بالكوفة وأقام بالحائر حتى مات، عدم روايته عن الرضا عليه السلام. راجع: رجال
النجاشي، ص ٣٠٠، الرقم ٨١٧؛ رجال البرقي، ص ٤٩؛ رجال الكشي، ص ٥٩٨، الرقم ١١١٨.
وأما ما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٢؛ من عدّ عثمان بن عيسى من أصحاب أبي الحسن
الرضا عليه السلام، فلا يعتمد عليه؛ لاحتمال اعتماده أو اعتماد منابه على بعض الأسناد المعروفة.

٢. في «بث» والتهذيب: - «به». وفي الدروس «لا يجوز للنائب الاستنابة إلا مع التفويض، وعليه تحمل رواية
عثمان بن عيسى». الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٢٥، الدرس ٨٥.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٧، ح ١٤٤٩، بسنده عن يعقوب بن يزيد. وفيه، ص ٤٦٢، ح ١٦٠٩، بسنده عن
الأحول، عن عثمان بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام والوافي، ج ١٢، ص ٣١٨، ح ١٢٠١٦؛ الوسائل، ج ١١،
ص ١٨٤، ديل ج ١٤٥٨٠.

٤. في «بس»: «بحجته».

٥. في «بث» والوافي: «فلم يكفه». وفي «بف»: «فلم تكفه».

٦. في المرأة: «هو بالباب السابق أنسب، وقد مرّ القول فيه».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب من يوصي بحجّة فيحج عنه من غير موضعه...، ح ٧٠٨٠، بسنده عن أبان بن
عثمان، عن عمر بن يزيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٦، ح ٢٣٧٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٨،
ح ١٤٥٤٤.

٦٤ - بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْمُخَالَفِ

٧٠٨٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَيْحُجُّ الرَّجُلُ عَنِ النَّاصِبِ ؟ فَقَالَ : «لَا» .

فَقُلْتُ ^١ : فَإِنْ كَانَ أَبِي ؟ قَالَ : «إِنْ كَانَ أَبَاكَ ، فَتَنَعَمْ» ^٢ .

٧٠٨٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ ، قَالَ :

كَتَبْتُ إِلَيْهِ : الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ النَّاصِبِ ^٣ هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ إِذَا حَجَّ عَنِ النَّاصِبِ ؟ وَ هَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ النَّاصِبَ أَمْ لَا ؟

فَكَتَبَ ^٤ : «لَا يَحُجُّ ^٥ عَنِ النَّاصِبِ ، وَ لَا يَحُجُّ ^٦ بِهِ» ^٧ .

١ . في «ظ» ، بث ، يخ ، جد» والوافي والوسائل والفقهاء : «قلت» .

٢ . في «بث» ، يخ ، بف» والوافي : «وإن» .

٣ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والفقهاء والتهديب . وفي «جن» والمطبوع والوسائل : «فإن» .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤١٤ ، ح ١٤٤١ ، سنده عن محمد بن أبي عمير ، عن وهب بن عبد ربّه . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، ح ٢٨٧٥ ، معلقاً عن وهب بن عبد ربّه . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٣٣ ، ح ١٢٠٥٢ . الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٩٢ ، ح ١٤٥٩٩ .

٥ . قال الفيروزآبادي : «النواصب والناصبية وأهل النصب : المتدبّرون بيغضة عليّ ؛ لأنهم نصبوا له ، أي عادوه» . وقال الطريحي : «التّغيب : المعادة ؛ يقال : نصبت لفلان نصباً ؛ إذا عادته ، ومنه الناصب ، وهو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت أو لمواليهم ؛ لأجل متابعتهم لهم» . راجع : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٢٣٠ ؛ مجمع البحرين ، ج ٢ ، ص ١٧٣ (نصب) .

٦ . في «ظ» ، جن» وحاشية «يخ» والوسائل : «فقال» .

٧ . في «يخ» ، بس» : «ولا تحج» .

٨ . في «يخ» ، جن» : «ولا تحج» .

٩ . في المرأة : «حمل في المشهور على غير الأب» .

١٠ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٣٣ ، ح ١٢٠٥٣ ، الوسائل ، ج ١١ ، ص ١٩٢ ، ح ١٤٦٠٠ .

٦٥ - بَابُ

٧٠٨٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام: أَنَّ مَوْلَاكَ عَلِيَّ بْنَ مَهْزِيَارٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ ضَيْعَةٍ^١ - صَيْرَ رُبْعَهَا لَكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ - حَجَّةً^٢ إِلَى عِشْرِينَ^٣ دِينَاراً، وَأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ طَرِيقُ الْبُصْرَةِ، فَتَضَاعَفَ^٤ الْمُؤْنُ^٥ عَلَى النَّاسِ، فَلَيْسَ^٦ يَكْتَفُونَ بِعِشْرِينَ^٧ دِينَاراً، وَكَذَلِكَ^٨ أَوْصَى عِدَّةً مِنْ مَوَالِيكَ فِي حُجَّتِهِمْ^٩.

فَكَتَبَ: «يُجْعَلُ^{١٠} ثَلَاثُ حِجَجٍ حَجَّتَيْنِ^{١١} إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٢}.

٧٠٩٠ / ٢. إِبْرَاهِيمُ^{١٣}، قَالَ^{١٤}:

وَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ بْنُ^{١٥} مُحَمَّدٍ الْحَضِينِي^{١٦} أَنَّ ابْنَ عَمِّي أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ

١. الضيعة: العقار، وهو كل ملك ثابت له أصل، كالدار والنخل والأرض، وربما أطلق على المتاع. وقيل:

الضيعة: ماله من معاش الرجل، كالصناعة والزراعة وغير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢؛ النهاية، ج ٣، ص ١٠٨ (ضبع).

٢. في الوافي: «صير ربعها إلى حجة في كل سنة» بدل «صير ربعها لك في كل سنة حجة».

٣. في الفقيه: «بعشرين».

٤. في «ظ، بث، يع، بخ، بس، جد» والوافي: «لتضاعف». وفي «بف»: «لا يتضاعف».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «المؤونة».

٦. في «جن»: «ليس». وفي الوافي: «وليس». ٧. في الوافي: «بالعشرين».

٨. في «بف»: «فكذلك». ٩. في الوافي: «حجتهم». وفي الفقيه: «حجبتين».

١٠. في «جد، جن»: «تجعل». ١١. في الوافي: «حجة».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٢٩٢٨، معلقاً عن إبراهيم بن مهزيار؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٦، صدر ح ٨٩٠،

بسند عن إبراهيم بن مهزيار، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٧، صدر

ح ٢٣٧٧٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٧٠، ح ١٤٥٤٨.

١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن إبراهيم، محمد بن يحيى عمن حدّثه.

١٤. في «يع»: «+» وكتبت إليه». ١٥. في «بس»: «-» علي بن». ١٦. في «يع» والوافي والفقيه والتهذيب: «الحضيني».

عَنْهُ^١ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَاراً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَلَيْسَ يَكْفِي^٢، فَمَا تَأْمُرُ^٣ فِي ذَلِكَ؟
فَكَتَبَ: «يَجْعَلُ^٤ حَجَّتَيْنِ فِي حَجَّةٍ؛ إِنَّ^٥ اللَّهَ عَالِمٌ بِذَلِكَ»^٦.

٦٦- بَابُ مَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ إِذَا حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ

٧٠٩١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٧،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنْ أَخِيهِ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ
رَجُلٍ مِنَ النَّاسِ، هَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَقُولُ بَعْدَ مَا يُخْرِجُ: اللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي فِي سَفَرِي هَذَا مِنْ تَعَبٍ^٩ أَوْ
شِدَّةٍ^{١٠} أَوْ بَلَاءٍ أَوْ شَعَثٍ^{١١}، فَأَجْزُ فَلَانًا^{١٢} فِيهِ، وَاجْزِي فِي قَضَائِي عَنْهُ^{١٣}».

١. في «بف»: - «عنه».

٢. في «بح، بخ، بس، جد»: «تكفي».

٣. في «بح، جن» والفقيه والتهذيب: «تأمرني».

٤. في «ظ، بح، بس، جد، جن» والفقيه والتهذيب، ج ٥: «تجعل».

٥. في «بث، بخ، بف» والوافي والتهذيب: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٨، ح ١٤١٨؛ و ج ٩، ص ٢٢٦، ذيل ح ٨٩٠، بسندهما عن إبراهيم بن مهزيار. الفقيه،

ج ٢، ص ٤٤٥، ح ٢٩٢٩، معلقاً عن علي بن محمد الحضيبي، الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٨، ذيل ح ٢٣٧٧٨؛

الوسائل، ج ١١، ص ١٦٩، ذيل ح ١٤٥٤٧.

٧. في التهذيب: «أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر»، لكن المذكور في بعض نسخه هو «أحمد بن محمد بن أبي نصر».

٨. في التهذيب: - «عن أبي عبد الله^{عليه السلام}» لكنه مذكور في بعض نسخه

٩. في الفقيه، ح ٢٩٦٧ والاستبصار: «نصب».

١٠. في الوسائل: - «أو شدة».

١١. في التهذيب: «سغب». والشعث: انتشار الأمر وخلله والتفرق. وهو أيضاً تغير الشعر وتلبده لقلة تعده
بالدهن. وهو أيضاً: الوسخ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٠؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

١٢. في «بث، بح، بخ، بف» والوافي: «فلان بن فلان».

١٣. في «مرأة المعول»، ج ١٧، ص ٢٢٤: «المشهور بين الأصحاب أنه إنما يجب تعيين المنوب عنه عند الأفعال».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ مِثْلَهُ.^١

٧٠٩٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا يَجِبُ عَلَى الَّذِي يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ؟
قَالَ: «يُسَمِّيهِ^٢ فِي الْمَوَاطِنِ وَالْمَوَاقِفِ».^٣

٧٠٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ الَّذِي يَقْضِي عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ غَيْرِهِمْ؟ أَيْتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَقُولُ عِنْدَ إِخْرَامِهِ: اللَّهُمَّ مَا أَصَابَنِي مِنْ نَصَبٍ^٤ أَوْ شَعَبٍ أَوْ شِدَّةٍ^٥، فَأَجْزُ فَلَانًا فِيهِ، وَأُجْزَنِي^٦ فِي قَضَائِي عَنْهُ».^٧

﴿قصداً، وحملوا التكلم به سيما الألفاظ المخصوصة على الاستحباب﴾. وقال المحقق الشمراني في هامش الوافي: «قوله: فأجر فلان بن فلان فيه وأجرني، هذا تفسير للحج النيابي الذي عبر عنه بقوله: يحج عن أخيه أو عن أبيه، وهو دال على عدم الفرق بين نيّة النيابة ونيّة إهداء الأجر، كما قلنا، وأصرح من هذا الحديث ما يأتي من حديث ابن عمّار - وهو الثالث هنا - في الذي يقضي عن أبيه وأمه وأخيه، حيث يقول في نيّته: فأجر فلاناً فيه وأجرني في قضائي عنه».

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١١٤٧، معلقاً عن الكليني، بالسند الأول. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٩، ح ٢٩٦٧، معلقاً عن ابن مسكان. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٤، وكتاب المزار، ص ٢١٠، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٧، ح ١٢٠٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٤٥٨٧.

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: يسميه، أي قصداً وجوباً، أو لفظاً استحباباً».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤٥٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١١٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٧، ح ١٤٥٨٦.

٤. في الوافي: «قلت». ٥. في «بخ، بف»: «عن أبيه أو أمه أو غيرهما».

٦. في «بس»: «تعب». والنصب: التعب، وهو الكلال والإعياء. النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصب).

٧. في «ظ»: «أو بلاء». ٨. في «بخ، بف»: «فأجرني».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٦١؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٨٨، ح ١٤٥٨٨.

٦٧- بَابُ الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ فَحَجَّ^١ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ يَطُوفُ عَنْ غَيْرِهِ

١ / ٧٠٩٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

يَحْيَى الْأَزْرَقِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ: يَضِلُّ لَهُ أَنْ يَطُوفَ عَنْ أَقَارِبِهِ؟
فَقَالَ: «إِذَا قَضَى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، فَلْيَضُنَّغْ مَا شَاءَ»^٢.

٢ / ٧٠٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ عَنْهُ، فَحَجَّ^٣ عَنْ نَفْسِهِ؟
فَقَالَ: «هِيَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ»^٤.

٣ / ٧٠٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا، وَلَمْ^٥ يَحُجَّ عَنْهُ، وَمَاتَ وَلَمْ^٦

١. في «ي»: «فيحج».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٢٨٣٠، معلقاً عن يحيى الأزرق من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٢٠٣٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٣، ح ١٤٦٠١.

٣. في الوسائل: «فيحج».

٤. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٢٥: «قوله عليه السلام: هي عن صاحب المال؛ اعلم أنَّ المقطوع به في كلام الأصحاب أنَّه لا يجوز للنائب عدول التَّيَّة إلى نفسه، واختلفوا في ما إذا عدل التَّيَّة، فذهب أكثر المتأخِّرين إلى أنَّه لا يجرى عن واحد منهما فيقع باطلاً، وقال الشيخ بوقوعه عن المستأجر، واختاره المحقق في المعبر، وهذا الخبر يدلُّ على مختارهما، وطعن فيه بضعف السند، ومخالفة الأصول. ويمكن حمله على الحج المندوب، ويكون المراد أنَّ الثواب لصاحب المال». وراجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣٨٨، المسألة ٢٤٠؛ المعبر، ج ٢، ص ٧٧٦.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦١، ح ١٦٠٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٨٧٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢١، ح ١٢٠٢٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٤، ح ١٤٦٠٤.

٦. في «بث»: «- ولم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «لم» بدون الواو.

يُخْلَفُ^١ شَيْئاً، قَالَ: «إِنْ كَانَ حَجَّ الْأَجِيرِ، أُخِذَتْ حَجَّتُهُ^٢، وَدُفِعَتْ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ، كَتَبَ لِصَاحِبِ الْمَالِ ثَوَابَ الْحَجِّ^٣».

٣١٢/٤

٦٨ - بَابُ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شُرَكَةً

١ / ٧٠٩٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سِنَانٍ^٤، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَأَعْطَاهُ ثَلَاثِينَ دِينَاراً^٥ يَحُجُّ بِهَا^٦ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا^٧ اشْتَرَطَهُ^٨ عَلَيْهِ^٩، حَتَّى اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي^{١٠} وَادِي مُحَسَّرٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا هَذَا، إِذَا أَنْتَ^{١١} فَعَلْتَ هَذَا، كَانَ لِإِسْمَاعِيلَ حَجَّةً^{١٢} بِمَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ، وَكَانَ^{١٣} لَكَ تِسْعٌ بِمَا أَتَعَبْتَ مِنْ^{١٤} بَذْنِكَ^{١٥}».

١. يجوز فيه هيئة الإفعال والتفعيل.

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: أَخَذَتْ حَجَّتَهُ، لَعَلَّ هَذَا لَا يَنَافِي وَجُوبَ اسْتِجَارِ الْحَجِّ ثَانِياً وَاسْتِعَادَةِ الْأَجْرِ مَعَ الْإِمْكَانِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ذيل ح ٢٢٤١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣١٩، ح ١٢٠١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٤، ح ١٤٦٠٥.

٤. في «ظ»، ي، «جد» والتّهذيب: «عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان». وفي «بخ»، ب: «عبد الرحمن بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان». وفي «بس»: «عبد الرحمن عن ابن سنان». وفي الوافي والوسائل: «عبد الرحمن بن سنان عن عبد الله بن سنان». ٥. في «بف» وحاشية «بث»: «درهماً».

٦. في «جد»: «حج» بدل «يحجج بها». ٧. في «بف» و: «أن».

٨. في «ظ»، بخ، بف، «جد» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتّهذيب: «اشترط». وفي «جن»: «شرطه».

٩. في «بخ» - «عليه».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتّهذيب. وفي «بث» والمطبوع: «عن». ١١. في «ظ»: «أنت».

١٢. في «جد»: «حجته». ١٣. في «ظ»، بث، بخ، والوافي والتّهذيب: «وكانت».

١٤. في «ظ»، بخ، بف: «من».

١٥. التّهذيب، ج ٥، ص ٤٥١، ح ١٥٧٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٤، ح ١٤٦٠٥.

٧٠٩٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ^٢، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَحُجُّ عَنْ آخَرَ: مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ وَ الثَّوَابِ؟

قَالَ: «لِلَّذِي^٤ يَحُجُّ عَنْ رَجُلٍ أَجْرُهُ^٦ وَ ثَوَابُ عَشْرِ حَجَجٍ^٧»^٨.

«ج ١١، ص ١٦٣، ح ١٤٥٣٠.

١. هكذا في «ظ، بث، بس، بف، جد» والوسائل. وفي «ي، بح، بخ، جن» والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه: فَإِنَّ الحسن بن علي بن يوسف هذا هو ابن بَقَّاح، وقد روى محمد بن الحسين عن الحسن هذا بعناوينه المختلفة: الحسن بن علي بن يوسف، والحسن بن علي بن يوسف الأزدي، والحسن بن علي بن يوسف بن بَقَّاح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦. وأما محمد بن الحسن - والمراد به الصَّفَّار - يروي عن الحسن بن علي هذا في بعض الطرق بالواسطة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧.

٢. هكذا في «ف» وفي «بث»: «الحسن بن يوسف». وفي «ظ، ي، بح، بخ، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «علي بن يوسف».

وأبو عبد الله المؤمن هو زكريا بن محمد، وقد ورد في الأسناد رواية الحسن بن علي بن يوسف عن زكريا بن محمد أبي عبد الله المؤمن، وزكريا بن محمد الأزدي، كما وردت رواية ابن بَقَّاح عن أبي عبد الله المؤمن. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١٩؛ وح ٢٢، ص ٣٦٢.

٣. في «ي، جد» والوسائل: - «الأجر و».

٤. في الوافي: «الذي».

٥. في «بس، جد»: + «آخر». وفي الوافي: «آخر».

٦. في «ظ»: - «أجر و». وفي الوافي: - «و».

٧. في الفقيه: + «ويغفر له ولأبيه ولابنه ولايته ولأخيه ولأخته ولعمته ولعمته ولخاله ولخالته، إِنَّ الله واسع كريم». وفي المرأة: «قوله عليه السلام»: وثواب عشر حجج. يمكن أن يراد هنا ثوابه مع ثواب المنيب عنه أضيف إليه تغليبا، أو يكون المراد بالتسع في الخبر السابق بيان المضاعفة مع قطع النظر عن أصل ثواب الحج، ويمكن الحمل على اختلاف الأشخاص والأعمال والنيات.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٢٣٩، مرسلا. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٤، ح ١٤٥٣٢.

٦٩ - بَابُ نَادِرٍ

١٧٠٩٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام : رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى خُمُسَةِ ^١ نَفَرٍ ^٢ حَجَّةً وَاجِدَةً ^٣، فَقَالَ : يَخْتَجُّ بِهَا بَعْضُهُمْ ^٤، فَسَوَّعَهَا ^٥ رَجُلٌ ^٦ مِنْهُمْ .

فَقَالَ لِي ^٧ : «كُلُّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْأَجْرِ» .

فَقُلْتُ : لِمَنِ الْحَجُّ ^٨ ؟

فَقَالَ ^٩ : «لِمَنْ صَلَّى ^{١٠} فِي الْحَرِّ ^{١١} وَ الْبَرْدِ ^{١٢}» .

١ . في «ظ» ، ي ، جد ، جن ، «خمس» . ٢ . في «ظ» : «نفس» .

٣ . في «مراة العقول» ج ١٧ ، ص ٢٢٧ : «أي أعطاهم جميعاً ؛ ليذهب واحد منهم ، ويكون سائرهم شركاء في ثواب الحج ، فالثواب الكامل لمن حج منهم ، ولكل منهم حظ من الثواب» . وفي هامش المطبوع : «...و يحتمل أن يكون قوله : فقال : يحج بعضهم بها ، كلام أبي الحسن عليه السلام ، والمراد بالأجر في قوله : شركاء في الأجر ، الثواب ، وقوله : فقلت : لمن الحج ؟ أي ثوابه الأعظم أو الأعم ، فأجيب بالأعظم . ويحتمل احتمالات أخر . هذا مع ضعف الرواية» . ٤ . في «ظ» ، بف ، جن ، والوافي : «بعضكم» .

٥ . التسويع في اللغة : الإباحة ، والتجوز . والمراد هنا التسهيل ، أي سهّلها على نفسه ، مستعاراً من قولهم : ساغ الشراب في الحلق ، أي سهل انحداره . راجع : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٣٢٢ ؛ المصباح المنير ، ص ٢٩٦ (سوغ) .

٦ . في «بف» «رجلاً» . وفي الوسائل : + «واحد» . ٧ . في «بف» والوافي : «لي» .

٨ . في الوافي : «لمن الحج ؟ يعني ثواب تسع حجج» .

٩ . هكذا في «بث» ، بخ ، بف ، جد ، والوافي . وفي سائر النسخ والمطبوع : «قال» .

١٠ . قرأ العلامة الفيض بالتخفيف ، حيث قال في الوافي : «لمن صلي بالحرّ والبرد ؛ يعني من أتعب نفسه في الإتيان بصلواته وطهاراته في السفر بمقاساته البرد والحرّ» . وهكذا قرأ العلامة المجلسي في المرأة ، حيث نقل ما قاله الجوهري بقوله : «قال الجوهري : صليّ بالأمر ، إذا قاسى حرّه وشدّته» . هذا ، والظاهر أنّه «صليّ في الحرّ والبرد» بصيغة المجهول ، أي ألزمهما ، من قولهم : صلاه النار وفيها وعليها ، أي أدخله إياها وأنواه وألزمه فيها . راجع : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٠٣ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧٠٨ (صلو) .

١١ . في «ي» ، بح ، يس ، جد ، جن ، والوافي والمرأة والوسائل : «بالحرّ» .

١٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ح ٢٢٤١ ؛ وص ٥٢٤ ، ح ٣١٢٩ ، معلقاً عن عليّ بن يقطين ، وفي الأخير مع »

٣١٣/٤

٧٠- بَابُ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّ فَيَصْرِفُ مَا أَخَذَ فِي غَيْرِ الْحَجِّ أَوْ تَفْضُلُ الْفَضْلَةِ مِمَّا أُعْطِيَ

١٠٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ^٢سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَمِّيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّةَ يَحُجُّ بِهَا، وَيُوسِّعُ^٣ عَلَى
نَفْسِهِ، فَيَفْضُلُ مِنْهَا: أَيْرُدُّهَا عَلَيْهِ^٤؟
قَالَ: «لَا، هِيَ^٥ لَهُ»^٦.

١٠٧١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ^٨:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ لِيَحُجَّ بِهَا عَنْ رَجُلٍ:
هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْفِقَ مِنْهَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ؟
قَالَ: «إِذَا ضَمِنَ الْحَجَّ^٩ فَالدَّرَاهِمُ لَهُ، يَصْنَعُ بِهَا مَا أَحَبَّ، وَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ»^{١٠}.

اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤١٣، ح ١٤٣٥ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٢.

ح ١١٣٩. الوافي، ج ١٢، ص ٣٤٠، ح ١٢٠٦٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٦٣، ح ١٤٥٣١.

١. في «ي»، بث، ببح، بس، حد، جن: «يفضل».

٢. في التهذيب: «و عن».

٣. في «ظ»، ي، بث، بس، جن: «أو يوسع».

٤. في حاشية «بث» والوافي: «هو».

٥. في «بح» وحاشية «بث» والوافي: «هو».

٦. في المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في أنه إذا قصرت الأجرة لم يلزم الإتمام، وكذا لو فضل لم يرجع عليه بالفاضل، لكن المشهور بينهم استحباب إعادة ما فضل من الأجرة، وكذا يستحب للمستأجر أن يتم للأجير لو أعورته الأجرة، ولم أر فيه نضاً».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٣٢؛ الوسائل، ج ١١،

ص ١٨٠، ح ١٤٥٧٣.

٨. في «بث» والتهذيب: - «الساباطي».

٩. في «جن»: «الحجة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٥، ح ١٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٣١؛ الوسائل، ج ١١،

٣ / ٧١٠٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ بِدَرَاهِمٍ، وَقَالَ^١: قُلْ لَهُ: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخُجَّ بِهَا فَلْيَخُجَّ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَهَا فَلْيُنْفِقْهَا^٢، قَالَ: فَأَنْفَقَهَا وَلَمْ يَخُجَّ. قَالَ حَمَادٌ: فَذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ^٣: «وَجَدْتُمُ الشَّيْخَ فَقِيهًا»^٤.

٧١- بَابُ الطَّوَّافِ وَالْحَجِّ عَنِ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام

٣١٤/٤

١ / ٧١٠٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْجَبَلِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا سَيِّدِي^٥، إِنِّي أُرْجُو أَنْ أَصُومَ بِالْمَدِينَةِ^٦ شَهْرَ رَمَضَانَ. فَقَالَ: «تَصُومُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

قُلْتُ: وَأُرْجُو^٧ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُنَا فِي عَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ وَقَدْ عَوَّدَ اللَّهُ^٨ زِيَارَةَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَأَهْلِ بَيْتِهِ^٩ وَزِيَارَتِكَ، فَرُبَّمَا^{١٠} حَجَجْتُ عَنْ أَبِيكَ، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ أَبِي، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِي، وَرُبَّمَا حَجَجْتُ عَنْ نَفْسِي، فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟

ج ١١، ص ١٨٠، ح ١٤٥٧٤.

١. في «بس»: «فقال».

٢. في «بخ، بف»: «قال».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: فقيها، أي كان هذا من فقهه، حيث كان الرجل يجوز له ذلك».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٩٣٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٥، ح ١٤٦٠٨.

٥. في «بث، بف» والوافي: «الثاني».

٦. في الوسائل، ح ١٤٦٠٩. - «يا سيدي».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ١٤٦٠٩. وفي المطبوع: «في المدينة».

٨. في «ظ»: «أرجو» بدون الواو.

٩. «عَوَّدَ اللَّهُ» أي صَيَّرَها له عادة وجعله يعتادها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤٠ (عود).

١٠. في «ظ» والوسائل، ح ١٤٦٠٩. - «وأهل بيته».

١١. في الوسائل، ح ١٤٧٠٣: «رُبَّمَا».

فَقَالَ: «تَمَتَّعَ».

فَقُلْتُ^١: إِنِّي مُقِيمٌ بِمَكَّةَ مِنْذُ عَشْرِ سِنِينَ.

فَقَالَ: «تَمَتَّعَ^٢».

٧١٠٤ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: قَدْ أَزِدْتُ أَنْ أَطُوفَ عَنْكَ وَ عَنْ أَبِيكَ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ

الْأَوْصِيَاءَ لَا يَطَافُ عَنْهُمْ.

فَقَالَ لِي^٣: «بَلْ^٤ طُفَّ^٥ مَا أُمَكَّنَكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ^٦ جَائِزٌ».

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ سِنِينَ: إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُكَ^٧ فِي الطَّوَافِ عَنْكَ وَ عَنْ

أَبِيكَ، فَأَذِنْتَ لِي فِي ذَلِكَ^٨، فَطُفْتُ عَنْكُمَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ وَقَعَ^٩ فِي قَلْبِي شَيْءٌ،

فَعَمِلْتُ بِهِ.

١. في «بخ» والواهي: «قلت».

٢. في المرأة: «بدل على استحباب الحج عن الأئمة عليهم السلام وعن الوالدین والإخوان كما ذكره الأصحاب، وبدل على أن التمتع أفضل إذا كان بنبابة الثاني وإن كان المتبرع من أهل مكة، بل لا يبعد كون التمتع في غير حجة الإسلام لأهل مكة أفضل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣، ضمن ح ١٠٠؛ والامتناع، ج ٢، ص ١٥٨، ضمن ح ٥١٨، معلقاً عن موسى بن القاسم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٧، ح ١٢٠٣٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٦، ح ١٤٦٠٩، وفيه، ص ٢٤٧، ح ١٤٧٠٣، من قوله: «وربما حججت عن أبيك».

٤. في «بخ»: «وقد».

٥. في الوسائل والتهذيب: «لي».

٦. في «ظ، ي، بح، بخ» والوسائل والتهذيب: «بلى».

٧. في «بس»: «عنهم».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قولت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «فإنه» بدل «فإن ذلك».

٩. في «بح، جن»: «استأذنت».

١٠. في «بخ»: «فوق».

١١. في «بخ»: «في ذلك».

قَالَ: «وَمَا هُوَ؟».

قُلْتُ: طَفْتُ يَوْمًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ» ثُمَّ الْيَوْمُ^١ الشَّانِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، ثُمَّ طَفْتُ الْيَوْمَ الثَّالِثَ عَنْ الْحَسَنِ ﷺ، وَالرَّابِعَ^٢ عَنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، وَالْخَامِسَ^٣ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ، وَالسَّادِسَ^٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ^٥ ﷺ، وَالْيَوْمَ السَّابِعَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْيَوْمَ الثَّامِنَ عَنْ أَبِيكَ مُوسَى ﷺ، وَالْيَوْمَ التَّاسِعَ عَنْ أَبِيكَ عَلِيٍّ^٦ ﷺ، وَالْيَوْمَ الْعَاشِرَ عَنْكَ يَا سَيِّدِي، وَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَدِينُ اللَّهُ بِوَلَايَتِهِمْ.

فَقَالَ^٧: «إِذَنْ - وَاللَّهِ - تَدِينُ اللَّهَ^٨ بِالَّذِينَ^٩ الَّذِي لَا يَقْبَلُ^{١٠} مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ».

قُلْتُ: وَرُبَّمَا طَفْتُ عَنْ أَمِّكَ فَاطِمَةَ ﷺ، وَرُبَّمَا لَمْ أَطْفُ.

فَقَالَ: «اسْتَكْبِرَ مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَا أَنْتَ عَامِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^{١١}».

٧٧ - بَابُ مَنْ يُشْرِكُ^{١٢} قَرَابَتَهُ^{١٣} وَإِخْوَتَهُ^{١٤} فِي حَاجَّتِهِ أَوْ يَصْلُهُمْ بِحَاجَّةٍ

٣١٥/٤

١٠٧١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ:

١. في التهذيب: «واليوم» بدل «ثم اليوم».

٣. في التهذيب: «واليوم الخامس».

٥. في التهذيب: «+ الباقى».

٧. في «بخ» والوافي: «قال».

٩. في «جن»: «+ الله».

١٠. في «ظ»: «- إن شاء الله». وفي «بث، بخ، بف»: «+ تعالى».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٧٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٧، ح ١٢٠٣٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٠، ح ١٤٦٢٠؛ البحار، ج ٥٠، ص ١٠١، ح ١٥.

١٢. في «بث»: «شرك».

١٤. في «بخ»: «وإخوانه».

١٣. في «ظ، ي، بخ» وحاشية «بث»: «قرباته».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَشْرِكُ^١ أَبَوَيَّ فِي حَجَّتِي؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: أَشْرِكُ إِخْوَتِي فِي حَجَّتِي؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَاعِلٌ لَكَ حَجًّا وَلَهُمْ حَجًّا، وَ لَكَ أَجْرٌ لِبَصَلَتِكَ^٢

إِيَّاهُمْ».

قُلْتُ: فَأَطُوفُ عَنِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ وَ هُم بِالْكُوفَةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، تَقُولُ حِينَ تَفْتَتِحُ الطَّوْفَ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ الَّذِي تَطُوفُ عَنْهُ».

٢/٧١٠٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا،

عَنْ عَمْرِو بْنِ إِلْيَاسَ. قَالَ:

حَجَجْتُ مَعَ أَبِي وَ أَنَا صَرُورَةٌ^٤، فَقُلْتُ^٥: إِنِّي^٦ أَحِبُّ أَنْ أُجْعَلَ حَجَّتِي عَنْ أُمِّي فَإِنَّهَا

قَدْ مَاتَتْ، قَالَ^٧: فَقَالَ لِي: حَتَّى أَسْأَلَكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ إِلْيَاسُ^٨ لِأَبِي عَبْدِ

اللَّهِ عليه السلام وَ أَنَا أَسْمَعُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٩، إِنَّ ابْنِي هَذَا صَرُورَةٌ وَ قَدْ مَاتَتْ أُمُّهُ، فَأَحَبُّ أَنْ

يَجْعَلَ حَجَّتَهُ لَهَا: أَفَتَجُوزُ^{١٠} ذَلِكَ لَهُ؟

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٠: «قوله: أَشْرِكُ. أي في الحج المندوب، أو في النحر الواجب بعد الفعل بأن

يهدي بعض ثوبها إليهم، وأما التشريك في الحج الواجب ابتداءً ففيه إشكال».

٢. في «بث، بخ، جد» والوافي: «بصلتك».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٦٠، ح ٢٩٧١، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير و زيادة في أوله. وفيه،

ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٣، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف، وفيهما إلى قوله: «ولك أجر

لصلتك إياهم» الوافي ج ١٢، ص ٣٢٨، ح ١٢٠٣٧، الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٣، إلى قوله: «ولك

أجر لصلتك إياهم».

٤. الصَّرُورَةُ: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٥. في «ى» + «له».

٦. في التهذيب والاستبصار: «أنا».

٧. في «بح، بخ، بف، جن» - «قال».

٨. في الوسائل: «قال: قال أبي» بدل «فقال إلياس».

٩. في الوسائل - «جعلت فداك».

١٠. في «ظ، ي، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «فهل يجوز».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُكْتَبُ لَهُ وَلَهَا، وَ يُكْتَبُ لَهُ^٢ أَجْرُ^٣ الْبِرِّ^٤».

٣ / ٧١٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ الْخَارِثُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَ أُمِّي، لِي ابْنَةٌ قَيِّمَةٌ^٥ لِي^٦ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَ هِيَ عَاتِقُ^٧؛ أَفَأَجْعَلُ^٨ لَهَا حَاجَتِي؟ قَالَ^٩: «أَمَا إِنَّهُ يَكُونُ لَهَا أَجْرُهَا، وَ يَكُونُ لَكَ مِثْلُ ذَلِكَ، وَ لَا يَنْقُصُ^{١٠} مِنْ أَجْرِهَا شَيْءٌ^{١١}».

١. في «ظ» جد، + «ذلك». وفي الوافي: «تكتب».
٢. في التهذيب والاستبصار: + «ثواب». ٣. في «ظ» وحاشية «جن»: «ثواب».
٤. في المرأة: «يمكن حمله على ما إذا لم يكن مستطيعاً للحج، فيكون حججه مندوباً فحج عن أمه، فيجب عليه بعد الاستطاعة الحج عن نفسه، أو على أنه حج عن نفسه وأهدى ثوابه لأمه».
٥. التهذيب، ج ٥، ص ٤١٢، ح ١٤٣٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢١، ح ١١٣٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٨، ح ٢١، بسنده عن عمرو بن إلياس، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٠، ح ١٢٠٤٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٦، ح ١٤٦١٠. من قوله: «فقال إلياس لأبي عبد الله عليه السلام».
٦. هكذا في «ظ» ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن. وفي المطبوع: - «أحمد بن محمد». وفي الوسائل: «ابن أبي عمير». والظاهر أن «عمير» فيه مصحّف من «نصر».
٧. القِيم على الشيء: المستولي عليه. وقِيم القوم: من يسوس أمرهم ويقومهم. وقِيم الأمر: مقبمه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٤٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).
٨. في «بس» - «لي».
٩. قال الجوهري: «جارية عاتق، أي شابة أول ما أدركت فحُذِرَتْ في بيت أهلها ولم تُبَلَّ إلى زوج». وقال ابن الأثير: «العاتق: الشابة أول ما تدرك. وقيل: هي التي لم تبين من والديها ولم تزوج. وقد أدركت وشبت».
- راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٠؛ النهاية، ج ٣، ص ١٧٨ (عتق).
١٠. في «بث، بف» والوسائل: «فأجعل» من دون الهمزة.
١١. في «بث، بح» «فقال».
١٢. في «بث»: «ولا تنقص». وفي «بخ» والوافي: «لا ينقص» بدون الواو. وفي «بف»: «لا ينقص» بدون الواو.
١٣. في «بف»: «شيئاً».
١٤. الوافي، ج ١٢، ص ٣٢٩، ح ١٢٠٤٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٧، ح ١٤٦١١.

٧١٠٨ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ، فَيَجْعَلُ حَجَّتَهُ وَعُمْرَتَهُ أَوْ بَعْضَ طَوَافِهِ لِبَعْضِ أَهْلِهِ وَهُوَ عَنْهُ غَائِبٌ بِبَلَدٍ آخَرَ، قَالَ: قُلْتُ: فَيَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِ؟

٣١٦/٤

قَالَ: «لَا، هِيَ لَهُ وَإِصَاحِبِهِ، وَ لَهُ أَجْرُ سَوَى ذَلِكَ بِمَا وَصَلَ^١».

قُلْتُ: وَ هُوَ مَيِّتٌ هَلْ يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، حَتَّى يَكُونَ مَسْخُوطاً عَلَيْهِ فَيَغْفَرَ لَهُ، أَوْ يَكُونَ مُضَيَّعاً عَلَيْهِ فَيُوسَعُ

عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَيَعْلَمُ هُوَ فِي مَكَانِهِ أَنَّ عَمَلَ ذَلِكَ لِحَقَّةٍ^٢؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ نَاصِباً^٣ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخَفِّفُ عَنْهُ»^٤.

٧١٠٩ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا رَجَعْتُ مِنْ مَكَّةَ -: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَحُجَّ

عَنِ ابْنَتِي.

قَالَ: «فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهَا الْآنَ»^٥.

٧١١٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في «بث، بخ، بف» والوافي: «فعل».

٢. في الوافي: «أَنَّ عَمَلَ ذَلِكَ لِحَقَّةٍ» يعني يعلم أَنَّ الذي لحقه ودخل عليه إنما هو عمل ذلك الرجل. هذا أظهر وجوه ألفاظ هذا الكلام ومعانيه. وفي المرأة: «قوله: لحقه، يحتمل أن يكون من اللحق، وأن يكون اللام

حرف جر، فيكون «عمل» فعلاً». ٣. في الوسائل: «ناصبياً».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٩٧، ح ١٤٦١٣.

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٤، ح ١٤٦٣١.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ . عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُشْرِكُ أَبَاهُ وَ أَخَاهُ^٢ وَ قَرَابَتَهُ^٣ فِي حَجِّهِ ، فَقَالَ : « إِذَا يُكْتَبَ لَكَ حَجٌّ مِثْلَ حَجِّهِمْ ، وَ تَزْدَادَ أَجْرًا بِمَا وَصَلْتَ^٤ . »

٧ / ٧١١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْرَةَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « مَنْ وَصَلَ أَبَاهُ^٥ أَوْ ذَا قَرَابَةٍ لَهُ ، فَطَافَ عَنْهُ ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ كَامِلًا ، وَ لِلَّذِي طَافَ عَنْهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، وَ يُفْضَلُ^٦ هُوَ بِصِلَتِهِ إِتَاءَهُ بِطَوَافٍ آخَرَ^٧ . »

وَ قَالَ : « مَنْ حَجَّ فَجَعَلَ حَجَّتَهُ^٨ عَنْ ذِي قَرَابَتِهِ^٩ يَصِلُهُ بِهَا ، كَانَتْ حَجَّتُهُ كَامِلَةً ، وَ كَانَ لِلَّذِي حَجَّ عَنْهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَاسِعٌ لِذَلِكَ^{١٠} . »

٨ / ٧١١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ^{١١} ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ^{١٢} ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَضَرَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :

١ . في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم ، عن أبيه» .

٢ . في «بف ، جد» والوافي : «أو أخاه» .

٣ . في «ظ ، بخ ، بف ، جد» والوافي : «أو قرابته» . وفي «بث» : «أو قراباته» .

٤ . في «بس» والوافي : «إذن» .

٥ . في «ظ ، بث ، بف ، جد ، جن» والوافي والوسائل ، ج ١١ ، ص ٢٠٢ ، ح ١٤٦٢٤ .

٦ . في «ظ ، بث ، بف ، جد ، جن» والوافي والوسائل ، ح ١٨٠٥٥ . «أبأ» .

٧ . يجوز فيه التضعيف عن التفعيل مجهولاً ، و التخفيف عن المجرد معلوماً .

٨ . في «ي» : «حجته» .

٩ . في «ظ ، ي ، بث ، بخ ، بف» والوافي : «ذي قرابة» .

١٠ . في «ظ ، ي ، بث ، بخ ، بف ، بس» والوافي : «حجته» .

١١ . في الوسائل : «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن أحمد» .

١٢ . في الوسائل : «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن أحمد» .

١٣ . في الوسائل : «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن أحمد» .

رَجَعْتُ مِنْ مَكَّةَ، فَلَقَيْتُ^١ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٢ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَ هُوَ قَاعِدٌ^٣ فِيمَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَ الْمِنْبَرِ، فَقُلْتُ^٤: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي إِذَا خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ رُبَّمَا قَالَ لِي الرَّجُلُ^٥: طُفْ عَنِّي أُسْبُوعاً، وَ صَلِّ^٦ رَكَعَتَيْنِ، فَأَسْتِغْلِ^٧ عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعْتُ لَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ لَهُ؟

قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ مَكَّةَ، فَقَضَيْتَ^٨ نُسُكَكَ^٩، فَطُفْ أُسْبُوعاً، وَ صَلِّ^{١٠} رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلِ^{١١}: اللَّهُمَّ إِنَّ^{١٢} هَذَا الطَّوَّافَ وَ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ عَنْ أَبِي وَ أُمِّي^{١٣}، وَ عَنْ زَوْجَتِي، وَ عَنْ^{١٤} وَلَدِي، وَ عَنْ^{١٥} حَامَّتِي^{١٦}، وَ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ بَلَدِي^{١٧}، خَرَّهِمْ

» مُحَمَّدُ الْأَشْعَثُ. فِي الْمَزَارِ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ». وَأَمَّا نَقْلُ الْوَسَائِلِ فَمُضْطَرَبٌ، فِلَا حَظَّ. وَ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ. رَاجِعْ: الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢٨٧، الرِّقْمُ ٤٠٧؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٤٣٤، الرِّقْمُ ٦٢١٤.

١. فِي «بَيْح» وَ حَاشِيَةُ «ظ» وَ الْوَسَائِلِ وَ الْبَحَارِ وَ التَّهْذِيبِ وَ الْمَزَارِ: «فَأَتَيْتُ».
٢. فِي حَاشِيَةِ «بث»: «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» بِدَلِّ «أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى».
٣. فِي «بَيْح» وَ الْوَافِي: «قَاعِدٌ» بِدَلِّ «هُوَ قَاعِدٌ». وَ فِي «بث»: «+ وَ هُوَ».
٤. فِي الْوَسَائِلِ وَ الْبَحَارِ: «+ لَهُ».
٥. فِي الْمَزَارِ: «هُوَ تَمَّا لِقَائِي الرَّجُلَ فَيَقُولُ لِي» بِدَلِّ «رُبَّمَا قَالَ لِي الرَّجُلُ».
٦. فِي الْوَسَائِلِ وَ الْمَزَارِ: «+ عَنِّي». وَ فِي الْبَحَارِ: «صَلِّ» بِدُونِ الْوَاوِ.
٧. فِي «جَد»: «وَ اسْتَغْلِ». فِي الْمَزَارِ: «وَ قَضَيْتُ».
٨. فِي «بَيْس»: «مَاسَكُ». قَالَ صَدْرُ الْمُتَأَلِّهِينَ: «النُّسْكُ إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مَعَى الْعِبَادَةِ، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ، وَلَكِنْ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ زِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ، وَ كَأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَعَ زَهْدٍ، وَ هُوَ الْوَرَعُ». رَاجِعْ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٦١٢؛ النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٤٨ (نُسْكُ)؛ شَرْحُ صَدْرِ الْمُتَأَلِّهِينَ، ص ١٥٢.
٩. فِي «ي»: «فَصَلِّ». فِي الْوَسَائِلِ وَ الْبَحَارِ وَ التَّهْذِيبِ: «وَ قُلْ».
١٠. فِي التَّهْذِيبِ: «- إِنْ».
١١. فِي «ظ»، بَيْحٌ، بَيْغٌ، بَسٌ، بَفٌ، جَدٌ، جَنٌ وَ الْوَافِي: «وَ عَنْ أُمِّي».
١٢. فِي الْمَزَارِ: «- عَنْ».
١٣. فِي الْمَزَارِ: «- عَنْ».
١٤. فِي الْوَسَائِلِ: «خَاصَّتِي». وَ حَاقَّةُ الْإِنْسَانِ. خَاصَّتُهُ، وَ أَقْرَبَاؤُهُ. وَ هُوَ الْحَمِيمُ أَيْضاً. رَاجِعْ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٩٠٧؛ النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٤٤٦ (حَمَمٌ).
١٥. فِي الْمَزَارِ: «+ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ وَ عَنْ إِخْوَانِي وَ أَخَوَاتِي فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبِهَا».

٣١٧/٤ وَ عَبْدِهِمْ^١، وَأَبْيَضَهُمْ وَأَسْوَدَهُمْ؛ فَلَا تَشَاءُ^٢ أَنْ تَقُولَ^٣ لِلرَّجُلِ: إِنِّي قَدْ طُفْتُ عَنْكَ^٤، وَ صَلَّيْتُ عَنْكَ^٥ رَكَعَتَيْنِ^٦، إِلَّا كُنْتَ صَادِقًا.

فَإِذَا أَتَيْتَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَيْتَ^٨ مَا يَجِبُ^٩ عَلَيْكَ، فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قِفْ عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ^{١٠} قُلْ^{١١}: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ أَبِي وَ أُمِّي وَ زَوْجَتِي وَ وَلَدِي وَ جَمِيعِ^{١٢} خَائِمَتِي^{١٣}، وَ مِنْ^{١٤} جَمِيعِ أَهْلِ بَلَدِي^{١٥}، حُرِّهِمْ وَ عَبْدِهِمْ^{١٦} وَ أَبْيَضَهُمْ وَ أَسْوَدَهُمْ؛ فَلَا تَشَاءُ^{١٧} أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ: إِنِّي^{١٨} أَقْرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْكَ السَّلَامَ إِلَّا كُنْتَ صَادِقًا^{١٩}.

٧١١٣ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ: كَمْ أَشْرِكُ فِي حَجَّتِي؟ قَالَ: «كَمْ شِئْتَ»^{٢٠}.

٧١١٤ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْأَرَمِيِّ، عَنْ

١. في المزار: «عبدهم و حرهم».

٣. هكذا في «ظ، ي، بس، بف، جد» وحاشية «بث، بح» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والمزار. وفي

سائر النسخ والمطبوع: «أن قلت».

٤. في المزار: «قد».

٥. في المزار: «عنك».

٦. في «بس»: «وصليت عنك».

٨. في «ظ»: «قضيت».

٧. في المزار: «ركعتين».

٩. في «بح»: «تحت».

١٠. في «ظ، جد»: «ثم».

١١. في المزار: «عند رأسه فقل» بدل «عند رأس النبي ﷺ، ثم قل».

١٢. في البحار والتهذيب والمزار: «جميع».

١٣. في حاشية «بث»: «خاصني».

١٤. في المزار: «من المؤمنين وإخواني».

١٥. في المزار: «من».

١٦. في المزار: «عبدهم و حرهم».

١٧. في المزار: «ولا تشاء».

١٨. في البحار والتهذيب والمزار: «قد».

١٩. التهذيب، ج ٦، ص ١٠٩، ح ١٩٣، معلقاً عن الكليني. كتاب المزار، ص ٢١٢، ح ١، عن الكليني، الوافي،

ج ١٢، ص ٣٣٣، ح ١٢٠٥١؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٢٨٦، ح ١٩٢١٧، إلى قوله: «وصليت عنك ركعتين إلا كنت

صادقاً»؛ البحار، ج ١٠٢، ص ٢٥٥، ح ١.

٢٠. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٢٠٤٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٢.

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لَوْ أَشْرَكَتَ أَلْفًا فِي حَجَّتِكَ، لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَجَّةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْقُصَ^٢ حَجَّتَكَ شَيْئًا^٣».

٧٣ - بَابُ تَوْفِيرِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

٧١١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ^٥: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو
الْحِجَّةِ، فَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، وَفَرَّ شَعْرَهُ^٦ إِذَا نَظَرَ إِلَى هِلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ؛ وَمَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ،
وَفَرَّ شَعْرَهُ شَهْرًا^٧».

١. في «بث، بح، بس»: «+ واحد».

٢. في «بث، بف» والوافي والفقهاء: «أن ينقص». وفي «ظ، بث، بجن» والوافي والفقهاء: «+ من».

٣. في الوافي: «شيء».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٢٢٤٢، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٣٣٢، ح ١٢٠٤٩، الوسائل، ج ١١، ص ٢٠٢، ح ١٤٦٢٥.

٥. البقرة (٢): ١٩٧.

٦. توفير الشعر: جعله وافراً، أي كثيراً؛ من الوفرة، وهو الشعر المجتمع على الرأس، أو ما سال على الأذنين منه، أو ما جاور شحمة الأذن. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٢ (وفر).

٧. استحباب توفير شعر الرأس للمتعمق من أول ذي القعدة وتأكد عند هلال ذي الحجة قول الشيخ في الجمل وابن إدريس وسائر المتأخرين، وقال الشيخ في النهاية: فإذا أراد الإنسان أن يحج متمتعاً فعليه أن يفر شعر رأسه ولحيته من أول ذي القعدة، ولا يمس شيئاً منها وهو يعطي الوجوب. ونحوه قال في الاستبصار. وقال المفيد في المقنعة: إذا أراد الحج فليفر شعر رأسه في مستهل ذي القعدة، فإن حلقه في ذي القعدة كان عليه دم يهرقه. وقال السيد في المدارك: لا دلالة لشيء من الروايات على اختصاص الحكم بمن يريد حج التمتع، فالتعميم أولى. وراجع: الاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠؛ النهاية، ص ٢٠٦؛ المقنعة، ص ٣٩١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٣٠؛ الجمل والعقود (الرسائل العشر)، ص ٢٢٧؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٤٥.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦، ح ١٣٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥٢٠، معلقاً عن معاوية بن عمار. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠٠٨ و

٧١١٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ الْحَجَّ: أَيْأَخُذُ مِنْ رَأْسِهِ فِي شَوَالٍ كُلِّهِ مَا لَمْ يَزِ الْهِلَالُ؟^٢

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٣ مَا لَمْ يَزِ الْهِلَالُ».^٤

٣١٨/٤

٧١١٧ / ٣. أَحْمَدُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِكَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْحَجَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي^٦ تُرِيدُ فِيهِ الْخُرُوجَ إِلَى الْعُمْرَةِ».^٧

٧١١٨ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ

٧٠٠٩ و مصادرهما الوافي، ج ١٢، ص ٤١٧، ح ١٢٢٢١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧١، ح ١٤٧٦٨، إلى قوله: «ذو القعدة وذو الحجة».

١. في التهذيب والاستبصار: «شعره» بدل «من رأسه».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: ما لم ير الهلال، أي هلال ذي القعدة».

٣. في الوافي: «به».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧، ح ١٤٠؛ و ص ٤٨، ح ١٤٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢٣، بسند آخر عن الحسين بن أبي العلاء الوافي، ج ١٢، ص ٤١٧، ح ١٢٢٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٩، ح ١٦٤٠٠.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا

٦. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٤: «قوله عليه السلام: ولا في الشهر الذي؛ ظاهره أنه يكفي التوفير للعمرة في ابتداء الشهر الذي يخرج فيه للعمرة وإن لم يكن مدة التوفير شهراً، وظاهر الخبر السابق أنه يستحب التوفير شهراً، كما ذكره في الدروس. ويمكن الحمل على مراتب الفضل، أو حمل الخبر الأول على ما يؤول إلى مفاد هذا الخبر وإن كان بعيداً». راجع أيضاً: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٤٣، الدرس ٩٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦، ح ١٣٨؛ و ص ٤٤٥، ح ١٥٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ٤١٨، ح ١٢٢٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٦٣٩٦.

٨. السند معلق، كسابقه.

سَعِيدُ الْأَعْرَجِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ - إِذَا رَأَى هِلَالَ ذِي الْقَعْدَةِ وَارَادَ الْخُرُوجَ - مِنْ رَأْسِهِ، وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ»^٢.

٥ / ٧١١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَغْبِ شَعْرَكَ لِلْحَجِّ إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ ذِي الْقَعْدَةِ، وَ لِلْعُمْرَةِ
شَهْرًا»^٣.

٧٤ - بَابُ مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ

١ / ٧١٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
و صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ أَنْ تُحْرِمَ^٤ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي
وَقَّتَهَا^٥ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، لَا تُجَاوِزُهَا^٦ إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؛ فَإِنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ - وَ لَمْ

١. في «ي، بث، بح، بخ، بس، بف»: «سعيد بن عبدالله الأعرج». وسعيد الأعرج هذا، هو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج. ويقال له: ابن عبد الله. راجع: رجال الطوسي، ص ٢١٣، الرقم ٢٧٨٤.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧، ح ١٤٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٥٢١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٨، ح ١٢٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٧، ح ١٦٣٩٥.

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٤١٩، ح ١٢٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٦، ح ١٦٣٩٤.

٤. في السد تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. في «بث، بف»: «أن يحرم».

٦. في النهاية: «التوقيت والتأقيت: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة؛ يقال: وقت الشيء يوقته، ووقته يقيته: إذا بين حده، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان قليل للموضع: ميقات، وهو يفعل منه، وأصله موقات، فقلت الواو ياء لكسرة الميم». النهاية، ج ٥، ص ٢١٢ (وقت).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ولا تجاوزها».

يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عِرَاقٌ^٢ - بَطْنُ الْعَقِيقِ^٣ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ^٤،
و وَقَّتْ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ^٥، وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ^٦ وَ هِيَ مَهْيَعَةٌ^٧،
وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ^٨؛ وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مِمَّا يَلِي مَكَّةَ
فَوْقَتَهُ مَنْزِلَةٌ^٩.

١. في «جن»: «هناك».
٢. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٥: «قوله ع: ولم يكن يومئذ عراق، أي كانوا كفاراً، ولما علم أنهم يدخلون بعده في دينه عيّن لهم الميقات. ولا خلاف في هذه المواقيت».
٣. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عرق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق، وكلّ مسيل شقّه ماء السيل فوسعه فهو عقيق، وكلّ موضع شققته من الأرض فهو عقيق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عقق).
٤. «يَلْمَلَمُ»: جبل شهامة، بينه وبين مكة ليلتان. وهو ميقات أهل اليمن. ويقال فيه: أَلْمَلَمُ، بالهمزة بدل الياء. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يللملم)؛ المصباح المنير، ص ١٩ (ألم).
٥. «قَرْنُ الْمَنَازِلِ»: اسم موضع، وهو ميقات أهل نجد، وهي بلدة عند الطائف، أو اسم الوادي كلّهُ. وقال ابن الأثير: «وكثير ممن لا يعرف يفتح راءه، وإنما هو بالسكون، ويسمى أيضاً قَرْنُ الثَعَالِبِ». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٧ (قرن).
٦. «جُحْفَةٌ»: موضع بين مكة والمدينة، وهي ميقات أهل الشام، وكان اسمها مَهْيَعَةٌ، فأجحف السيل بأهلها - أي ذهب بهم، أو قاربهم ودنا منهم - فسَمِيَتْ جُحْفَةٌ. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (جحف).
٧. قال ابن إدريس: «ووقت لأهل الشام الجحفة، وهي المهيعة يتسكن الهاء وفتح الياء، مشتقة من المهيح، وهو المكان الواسع». وقال ابن الأثير: «مَهْيَعَةٌ: اسم الجحفة، وهي ميقات أهل الشام، وبها غدير خَمٌّ، وهي شديدة الزُخْم». راجع: السرائر، ج ١، ص ٥٢٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٧٧ (مهيح).
٨. ذو الحليفة: ماء من مياه بني جشم، ثم سَمِيَ به الموضع، على ستة أميال أو نحو مرحلة عن المدينة، وهو مسجد الشجرة، ميقات أهل المدينة. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٩ (حلف).
٩. التهذيب، ج ٥، ص ٥٤، ح ١٦٦، و ص ٢٨٣، ح ٩٦٤، معلقاً عن الكليني. على الشرائع، ص ٤٣٤، ح ٢. بسنده عن صفوان بن يحيى. وفي قرب الإسناد، ص ٢٣٥، ح ٩١٨ [مع اختلاف]؛ و ص ٢٤٤، ح ٩٧٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: على الشرائع، ص ٤٥٥، ح ١١٠؛ الوافي، ج ١٢، ص ٤٧٩، ح ١٢٣٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٤٨٧٤؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ١٤٩٤٣، إلى قوله: «لا تتجاوزها إلا وأنت محرم».

٧١٢١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ: ٣١٩/٤

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْإِحْرَامُ مِنْ مَوَاقِيتِ خَمْسَةٍ^١ وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا يَنْتَبِغِي لِحَاجٍ وَلَا لِمُعْتَمِرٍ أَنْ يَحْرِمَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا: وَقَّتَ^٢ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَهُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ^٣ يُصَلِّي فِيهِ وَيَفْرُضُ^٤ الْحَجَّ^٥، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ نَجْدٍ الْعَقِيقَ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ، وَلَا يَنْتَبِغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْغَبَ عَنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٦.

١. في «بخ»: - «خمس». ٢. في «ي، بث»: «ووقت».

٣. في المرأة: «قوله ﷺ»: وهو مسجد الشجرة؛ قال سيد المحققين: ظاهر المحقق والعلامة في جملة من كتبه أن ميقات أهل المدينة نفس مسجد الشجرة، وجعل بعضهم الميقات المسمى بذي الحليفة، وبدل عليه إطلاق عدة من الأخبار الصحيحة، لكن مقتضى صحيحة الحلبي أن ذا الحليفة عبارة عن نفس المسجد، وعلى هذا فتصير الأخبار متفقة ويتعين الإحرام من المسجد. انتهى. ويحتمل أن يكون المراد هو الموضع الذي فيه مسجد الشجرة، ولا ريب أن الإحرام من المسجد أولى وأحوط. وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢١٨-٢١٩.

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، بفس، جد، جن» والوافي والوسائل والتهديب، ح ١٦٧. وفي «بح» والمطبوع: + «فيه».

٥. في الفقيه: + «فإذا خرج من المسجد، فسار، واستوت به البيداء حين يحاذي الميل الأول أحرم».

٦. في الوسائل: «النجد». وقال ابن الأثير: «النجد: ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق». وقال الفيومي: «النجد: ما ارتفع من الأرض، والجمع: نُجُود، مثل فلس وفلوس، وبالواحد سُمِّي بلاد معروفة من ديار العرب مما يلي العراق وليست من الحجاز وإن كانت من جزيرة العرب. قال في التهذيب: كل ما وراء الخندق الذي خندقه كسرى على سواد العراق فهو نجد إلى أن تميل إلى الحرة، فإذا ملئت إليها فأنت في الحجاز. وقال الصنعاني. كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩؛ المصباح المنير، ص ٥٩٣ (نجد).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ٢٥٢٢، معلقاً عن عبيد الله بن عبي الحلي، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٠؛ وقرب الإسناد، ص ١٦٤، ح ٥٩٩؛ و ١٧٣، ديل ح ٦٣٦، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ. الأمالي للصدوق، ص ٦٥٠، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الخمسة

٧١٢٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَدِّثْنِي عَنِ الْعَقِيقِ: أَوْثَقَتْ وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّاسُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحَفَةَ وَهِيَ عِنْدَنَا مَكْتُوبَةٌ مَهْيَعَةٌ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَوَقَّتَ لِأَهْلِ نَجْدِ الْعَقِيقِ وَمَا أَنْجَدَتْ^٢»^٣.

٧١٢٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخِرَ الْعَقِيقِ بَرِيدٌ أَوْطَاسٌ»^٤. ٣٣٠ / ٤

١. الأخيرة من قوله: «وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ» مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٠، ح ١٢٣٦٣: الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٨، ح ١٤٨٧٥.

٢. هكذا في «بحر، بفتح، جند، جن» والوسائل. وفي «بث، بس» والمطبوع والتهديب: «الخزاز».

وقد تقدّم غير مرّة أَنَّ الصواب في لقب أبي أَيُّوب هذا، هو الخزاز. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٧٥.

٣. في الوافي: «الإنجاد: الدخول في أرض نجد، والارتفاع، وتأنيث الضمير باعتبار الأرض، يعني ووقّته لمن دخل أو علا أرض نجد في طريقه، أسند الإنجاد إلى الأرض وأراد من دخلها تجوزاً». وفي المرأة: «قوله ﷺ: وما أنجدت، أي كلّ أرض ينتهي طريقها إلى النجد، أو كلّ طائفة أنت نجداً، أو كلّ أرض دخلت في النجد والأول أظهر».

٤. التهديب، ج ٥، ص ٥٥، ح ١٦٨، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤٣٤، ح ٣، سنده عن أبي أَيُّوب الخزاز. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨١، ح ١٢٣٦٥: الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٧، ح ١٤٨٧٣.

٥. قال الجوهري: «البريد: اثنا عشر ميلاً». وقال ابن الأثير: «البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها: «بريد» دُم، أي محذوف الذنب؛ لأنّ يقال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وخففت، ثم سُمّي الرسول الذي يركبه بريداً، والمسافة التي بين السكّتين بريداً. والسكّة: موضع كان يسكنه الفيوح المرتّبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتّب في كلّ سكّة بغال، وتُعد ما بين السكّتين فرسخان، وقيل: أربعة ... والفرسخ: ثلاثة أميال. والميل: أربعة آلاف ذراع». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٧؛ النهاية، ج ١، ص ١١٥ (برد).

٥. قال المطرزي: «أوطاس: موضع على ثلاث مراحل من مكة كانت به وقعة للنبي ﷺ». وقال الفيومي: «

وَقَالَ: «بَرِيدُ الْبُعْثِ^١ دُونَ غَمْرَةَ^٢ بِبَرِيدَيْنِ^٣».

٥ / ٧١٢٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٤، قَالَ: «حَدَّثَ الْعَقِيقِيُّ مَا بَسَيْنَ الْمَسْلُخَ^٥ إِلَى عَقْبَةِ

«أوطاس من النواذر التي جاءت بلفظ الجمع للواحد، وهو واد في ديار هوازن، جوبى مكة بسحو ثلاث مراحل، وكانت وقعتها في شوال بعد فتح مكة بسحو شهر». راجع: المغرب، ص ٤٨٨؛ المصباح المنير، ص ٦٦٣ (وطس).

١. قال الشيخ الحسن في هامش متقى الجمال، ج ٣، ص ١٤٤: «لم أقف على ضبط لفظ البعث إلا في خط العلامة في المنتهى؛ فإنه ضبطه بالنون، ثم الغين المعجمة والباء الموحدة، كما في هنا. وفي القاموس: الثغب بالمثلثة والغين المعجمة والباء الموحدة: الغدير في ظل جبل».

وفي الوافي: «البعث، بالموحدة، ثم المهملة، ثم المثناة: أول العقيق، وهو بمعنى الجيش، كأنه بعث الجيش من هناك، ولم نجده في اللغة اسماً لموضع. وكذلك ضبطه من يعتمد عليه من أصحابنا، فما وجد في بعض النسخ على غير ذلك لعله مصحف».

وفي المرأة: «قوله: بريد البعث، في النسخ بالغين المعجمة، وهو غير مذكور في كتب اللغة. وصحح بعض الأفاضل البعث بالعين المهملة بمعنى الجيش، وقال: لعله كان موضع بعض الجيوش، وقرأ المسلخ - أي في الحديث الآتي - بالحاء المهملة، أي الموضع الذي يترتب فيه السلاح، فمرجع الكلمتين إلى معنى واحد».

٢. في معجم البلدان، ج ٤، ص ٢١٢ (غمر): «الغمرة...: منهل من مناهل طريق مكة ومنزل من منازلها، وهو فصل ما بين تهامة ونجد. وقال ابن الفقيه: غمرة من أعمال المدينة على طريق نجد، أغزاها النبي ﷺ عكاشة بن محصن. وقال نصر: غمرة: سوداء في ما بين صاحبة وعماتين جبليين. وغمرة: جبل».

وفي مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٢٩ (غمر): «غمرة، بفتح غين وسكون ميم: شر بمكة قديمة».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: هو فصل ما بين تهامة ونجد، هكذا قالوا في ذات عرق، وهذه الحدود مبينة على التقريب». ٣. في «جد»: «بين بريدَيْنِ بدل «ببريدَيْنِ».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٣، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٧٠، الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٦.

٥. في الوافي: «المسلخ، ضبطه بعضهم بالحاء المهملة بمعنى الموضع العالي، وآخرون جعلوه اسم مكان وفُسرَوه بمكان أخذ السلاح ولبس لامة الحرب - أي درعه، أو سلاحه، أو رداءه - لمناسبة البعث، وهو الجيش. والمشهور أنه بالمعجمة بمعنى موضع نزع الثياب، من السلخ بمعنى النزع؛ سمي به لأنه ينزع فيه

عَمْرَةَ^١.

٦ / ٧١٢٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْطَأْسَ لَيْسَ مِنَ الْعَقِيقِ»^٢.

٧ / ٧١٢٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِحْرَامِ: مِنْ أَيِّ الْعَقِيقِ أَفْضَلُ^٣ أَنْ أُحْرِمَ؟فَقَالَ: «مِنْ أَوَّلِهِ»^٤ أَفْضَلُ^٥.

٨ / ٧١٢٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ٣٢١ / ٤

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَنَا نُحْرِمُ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ وَلَسْنَا نَعْرِفُ حَدًّا

«التياب للإحرام، ومقتضى ذلك تأخير التسمية عن وضعه ميقاناً». وفي مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٥ (سلخ):
«المسلخ - بفتح الميم وكسر ها - أول وادي العقيق من جهة العراق». وللمزيد راجع: التنقيح الرائع، ج ١،
ص ٤٤٦؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢١٧؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢١٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٣٧
(بعث).

١. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧١، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتعمام الرواية فيه: «حدّ العقيق
أوله المسلخ - وآخره ذات عرق». الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٦، مرسلًا عن الصادق عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٢٧، ذيل
ح ٣١٣٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦، وتعمام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «وقفت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل العراق العقيق،
وأزله المسلخ ووسطه غمرة وآخره ذات عرق». الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٧١؛ الوسائل، ج ١١،
ص ٣١٢، ح ١٤٨٩٠.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٤، معلقًا عن الكليني، الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٢٣٧٢؛ الوسائل، ج ١١،
ص ٣١٣، ح ١٤٨٩١.

٤. في «بث، بفتح» والوافي: «فهو».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٥٦، ح ١٧٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٦، مرسلًا وفيه، ص ٥٢٧، ذيل
ح ٣١٣٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٢٣٧٥؛
الوسائل، ج ١١، ص ٣١٤، ح ١٤٨٩٧.

٦. في «بع» - «عد».

عَرْضُ الْعَقِيقِ؟

فَكَتَبَ: «أَحْرِمَ^٢ مِنْ وَجْزَةٍ^٣»^٤.

٧١٢٨ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ شَهْرًا وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ

يَخْرُجَ فِي غَيْرِ طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي يَأْخُذُونَهُ، فَلْيَكُنْ إِحْرَامُهُ مِنْ مَسِيرَةِ سِتَّةِ

أَمْيَالٍ، فَيَكُونُ جَذَاءَ الشَّجَرَةِ مِنَ التَّبِيدِ^٦»^٧.

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى^٨: «يُحْرِمُ مِنَ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ أَيَّ طَرِيقٍ شَاءَ»^٩.

٧١٢٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^{١٠}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ الْعَقِيقِ بَرِيدُ الْبَغْتِ، وَهُوَ دُونَ الْمَسْلُخِ^{١١} بِسِتَّةِ

١. في «ظ»: + «وادي». وفي الوافي: - «عرض». ٢. في «جن»: «أحرموا».

٣. «وَجْزَةٌ»: موضع بين مكة والبصرة، وهي أربعون ميلاً، ليس فيها منزل، فهي مَرَّتْ للوحش. والمَرَّتْ: مفارقة لآليات فيها. قال الحموي: «وقيل: حَرَّةٌ ليلية، ووجرة، والسبي: مواضع قرب ذات عرق ببلاد سليم». راجع:

الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٤؛ معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٦٢ (وجز)؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٨٩ (مرت).

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٢٣٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٩.

٥. في حاشية «جد»: «من».

٦. «التبديد»: المفارقة التي لا شيء بها؛ سميت بذلك لأنها تُبَيِّدُ من يحلها، وهي هنا اسم موضع محصور بين مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (بيد).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٥٧، ح ١٧٨، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «ستة أميال». الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ٢٥٣٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٢٣٨١؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٣١٧، ح ١٤٩٠٨. ٨. في «بس، جن»: - «أخرى».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٧، ح ١٢٣٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٨، ح ١٤٩٠٩.

١٠. في «بف»: - «ابن عمار».

١١. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: وهو دون المسلخ؛ يعني إذا ابتدأنا من جانب العراق، فأول

أُمَيَّالٍ مِمَّا يَلِي ١ الْعِرَاقَ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِثْلًا: بَرِيدَانِ ٢.
بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَالَ ٣: إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْمَسْلُخِ ٤، فَأَحْرِمَ عِنْدَ أَوَّلِ بَرِيدٍ يَسْتَقْبِلُكَ ٥.

٧٥ - بَابُ مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْوَقْتِ ٦

١ / ٧١٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَعْنَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ الْكَزَّحِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِحُجَّةٍ ٧ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ دُونَ الْوَقْتِ ٨ الَّذِي
وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ؟

قَالَ: «لَيْسَ إِحْرَامُهُ بِشَيْءٍ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَلْيَرْجِعْ، وَ لَا أَرَى عَلَيْهِ
شَيْئًا، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْضِيَ فَلْيَمْضِ، فَإِذَا ٩ انْتَهَى إِلَى الْوَقْتِ، فَلْيُحْرِمَ مِنْهُ وَيَجْعَلَهَا ١١

» العقيق بريد البعث، وبعده لستة أميال المسلخ، ولكن الفقهاء ذكروا أن أوله المسلخ، كما ورد في بعض
الروايات، ولا يبعد أن يكون الابتداء بالمسلخ للاحتياط. والمسلخ بضم الميم وكسرهما وإعمال الحاء على
الأصح.

١. في حاشية «جن»: «بلغ».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٥٧، ح ١٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٥٢٥، مرسلاً، وتام الرواية
فيه: «أول العقيق بريد البعث وهو بريد من دون بريد غمرة». الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٣، ح ١٢٣٦٩؛ الوسائل،
ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٧.

٣. في الوافي: «قال».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: إذا خرجت من المسلخ، ظاهره أفضلية ما بعد المسلخ، وهو مخالف للمشهور.
ويحتمل أن يكون هذا النقل من الكليني، أو من علي بن إبراهيم، أو من ابن أبي عمير، أو من معاوية بن عمار،
والأول أظهر، وعلى التقادير موقوف لم يتصل بالمعصوم»

٥. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٢٣٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٢، ح ١٤٨٨٨.

٦. في «بث، جد»: «المواقيت».

٧. في التهذيب والاستبصار: «بحجة».

٨. في التهذيب والاستبصار: «المقات».

٩. في الوسائل والتهذيب: «فإن».

١٠. في «بيع، بف» الوافي: «وإذا».

١١. في الوسائل والتهذيب: «وليجعلها».

عُمْرَةً؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ^١ مِنْ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَنَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ^٢».

١٣١/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ، عَنْ

مُثْنًى^٤، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ^٥؛ شَوَّالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ^٦، ٣٢٢/٤

لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ^٧، وَ لَيْسَ^٨ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْرِمَ دُونَ^٩ الْوَقْتِ^{١٠} الَّذِي
وَقَّعَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ^{١١}، فَإِنَّمَا^{١٢} مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا، وَ تَرَكَ
الشُّنْتَيْنِ^{١٣}».

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٤٠: «قوله^٥: فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، محمول على الاستحباب كما هو الظاهر. ويحتمل التثنية، كما يؤمى إليه ما بعده».

٢. في التهذيب والاستبصار: - «بالحج».

٣. علل الشرائع، ص ٤٥٥، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٥٢، ح ١٥٩:

والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣٠، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٢٤٠٦:

الوسائل، ج ١١، ص ٣١٩، ح ١٤٩١٣. ٤. في الكافي، ح ٧٠٠٨: «الحائط».

٥. البقرة (٢): ١٩٧.

٦. في المعاني: + «وفي حديث آخر وشهر مفرد للعمرة رجب».

٧. في الكافي، ح ٧٠٠٨: «أَنْ يَحْجَّ فِيمَا سَوَاهُنَّ» بدل «أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ».

٨. في «جن»: «فليس».

٩. في «بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قبل».

١٠. في المرأة: «قوله^٥: دون الوقت، يحتمل المكان والزمان، والأول أظهر؛ لِأَنَّ التَّاسِيسَ أَوْلَى».

١١. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإنما».

١٢. الكافي، كتاب الحج، باب أشهر الحج، ح ٧٠٠٨، إلى قوله: «أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَوَاهُنَّ». وفي التهذيب،

ج ٥، ص ٥١، ح ١٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦١، ح ٥٢٧، معلقاً عن الكليني، معاني الأخبار، ص ٢٩٣، ح ١،

بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، إلى قوله: «وَذُو الْحِجَّةِ». الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٦، ح ٢٩٥٩،

معلقاً عن زرارة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٥٢، عن زرارة، وفي الأخيرين إلى قوله: «أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ

فِي سَوَاهُنَّ». وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب توفير الشعر لمن أراد الحج والعمرة، ح ٧١١٥ ومصادره.

الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٢٤٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٣، ح ١٤٩٢١، من قوله: «وليس لأحد أن يحرم

دون الوقت».

٧١٣٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَدَنَةً^١ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُخْرِمُ فِيهِ، فَأَشْعَرَهَا^٢ وَقَلَّدَهَا^٣؛ أَيْجِبُ عَلَيْهِ حِينَ فَعَلَ ذَلِكَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُخْرِمِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْوَقْتِ فَلْيُخْرِمْ، ثُمَّ لِيُشْعِرْهَا وَيُقَلِّدَهَا؛ فَإِنَّ تَقْلِيدَهُ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٤.

٧١٣٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا حَجَّ لَهُ؛ وَمَنْ أَخْرَمَ دُونَ الْمِيقَاتِ^٥، فَلَا إِخْرَامَ لَهُ»^٦.

٧١٣٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ

١. في «بف»: «قلت لأبي عبد الله» بدل «سألت أبا عبد الله».

٢. قال الجوهري «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة؛ سُميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمال والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسُميت بدنة لعظمها وسمنها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٣. في الوافي: «وأشعرها». وإشعار البدنة: هو أن يشق أحد جنبي سنامها، أو طعن في سنامها الأيمن حتى يسيل دمها ويجعل ذلك لها علامة تعرف بها أنها هدي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٧٩ (شعر).

٤. تقليد البدنة: أن في عنقها شيئاً أو قطعة من جلد؛ ليعلم أنها هدي فيكف الناس عنها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٧؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلد).

٥. في «بخ. بف» والوافي والوسائل: «ولقَلَّدَهَا».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٤، ذيل ح ٢٥٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٩، ح ١٤٩١٢. ٧. في الوسائل، ح ١٤٩١٤: «الوقت».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٥٢، ح ١٥٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٢٩، بسندهما عن ابن أذينة. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٣. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤٠٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٧٢، ح ١٤٧٦٩؛ وفيه، ص ٣٢٠، ح ١٤٩١٤، من قوله: «ومن أحرَمَ دون الميقات».

مِهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَخِيهِ رِبَاحٍ^١، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّا نَرَوِي بِالْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: إِنَّ^٢ مِنْ
 تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ، فَهَلْ قَالَ هَذَا عَلِيٌّ عليه السلام؟
 فَقَالَ: «قَدْ قَالَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ الْمَوَاقِيتِ، وَ لَوْ كَانَ
 كَمَا يَقُولُونَ، مَا كَانَ يَمْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنْ لَا يَخْرُجَ بِثِيَابِهِ إِلَى الشَّجَرَةِ»^٣.
 ٦ / ٧١٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 عُقْبَةَ، عَنْ مُيْسَرٍ^٤، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ، فَقَالَ لِي: «مِنْ أَيْنَ أَخْرَمْتَ؟» قُلْتُ:
 مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا^٥، فَقَالَ: «رَبِّ طَالِبٍ خَصِيرٍ تَزِلُّ^٦ قَدَمُهُ» ثُمَّ قَالَ: «يَسْرُوكَ^٧ إِنْ

١. في «بث»، «بخ»، والوسائل: «رباح». والمذكور في كتب الرجال هو رباح بن أبي نصر. راجع: رجال البرقي، ص ٤١؛ رجال الطوسي، ص ٢٠٥، الرقم ٢٦٦٩؛ وص ٢٥٤، الرقم ٣٥٧٨.

٢. في «بس»: «- إِنَّ».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ٢٥٢٨، بسند آخر، مع اختلاف. وراجع: معاني الأخبار، ص ٣٨٢، ح ١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٤، ح ١٢٤٠١؛ الوسائل، ح ١١، ص ٣٢٣، ح ١٤٩٢٢.

٤. هكذا في «جر» والوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جد»، «جن» والمطبوع: «ميسرة». وفي «بث»: «قيس».

والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٢٣، ح ١٣٧ بسنده عن علي بن عقبة عن ميسر. وتقدمت رواية علي بن عقبة عن ميسر في الكافي، ح ٤٢٧٩ و ٤٤٦٥. ووردت رواية علي بن عقبة عن خالد. والصواب علي بن عقبة بن خالد، كما في ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ٣. عن ميسر في المحاسن، ص ٩١، ح ٤٤. هذا، والظاهر أن ميسراً هذا، هو ميسر والد علي ومحمد، وقد تقدم في الكافي، ذيل ح ١٤٧١ أنه قد وقع الكلام في أنه هل هو ميسر بن عبد العزيز أو ميسر بن عبد الله، فلاحظ.

ويؤيد ما أثبتناه ما ورد في الكافي، ح ٩٦٠٧ من رواية علي بن عقبة عن أبيه عن ميسر بن عبد العزيز عن أبي جعفر عليه السلام.

٥. في المحاسن: «+ قال: ليس من المواقيت المعروفة».

٦. في «ظ»: «ترك».

٧. في «بث»، «بخ»، «بف»، والمحاسن: «إِنَّكَ».

صَلَّيْتُ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا^١ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَهُوَ وَاللَّهِ ذَاكَ^٢».

٧ / ٧١٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «مَنْ أَخْرَمَ دُونَ الْوَقْتِ^٤ وَأَصَابَ^٥ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّيْدِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٦».

٨ / ٧١٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٧، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ يَقُولُ: «لَيْسَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِمَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّعَهَا رَسُولُ اللَّهِ^٩، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ^{١٠} الشَّهْرِ فِي الْعُمْرَةِ^{١١}».

٩ / ٧١٣٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١٢}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِيءُ مُعْتَمِرًا^{١٣} عُمْرَةَ رَجَبٍ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ هِلَالُ شَعْبَانَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْوَقْتَ^{١٤}: أَيْخِرُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَيَجْعَلُهَا لِرَجَبٍ، أَوْ

١. في «بحر»، «بس، جن» والوسائل: «أربعاً في السفر».

٢. في «ط، ي، ب»، «ذلك».

٣. المحاسن، ص ٢٢٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٧، عن ابن فضال، عن علي بن عتبة الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٨، ح ١٢٤١٠؛ الوسائل، ح ١١، ص ٣٢٤، ح ١٤٩٢٣.

٤. في «بف»: «المواقيت». ٥. في «بث، بخ، بف»: «فأصاب».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٥٤، ح ١٦٥، بسنده عن حماد، عن حريز بن عبدالله، عن رجل، عن أبي جعفر^{١٥}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١١؛ الوسائل، ح ١١، ص ٣٢٢، ديل ح ١٤٩١٨.

٧. في «بخ»: «+ بن عمار». ٨. في الوافي: «فوات».

٩. في المرأة: «قوله^{١٦}»: «إلا أن يخاف فوت الشهر، لا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في جواز التقديم على الميقات لإدراك فضل عمرة رجب».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٥٣، ح ١٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٥٣٣، بسندهما عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٥، ذيل ح ١٤٩٢٦.

١١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ ينوي».

١٢. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب والاستبصار: «العقيق».

يُؤَخَّرُ الْإِحْرَامَ إِلَى الْعَقِيقِ وَ يَجْعَلُهَا لِيَشْعَبَانَ؟

قَالَ: «يُحْرَمُ قَبْلَ الْوُقْتِ^١، فَيَكُونُ^٢ لِرَجَبٍ؛ لِأَنَّ لِرَجَبٍ فَضْلَهُ وَ هُوَ الَّذِي نَوَى^٣».

٧٦- بَابُ مَنْ جَاوَزَ مِيقَاتَ أَرْضِهِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ أَوْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

١ / ٧١٣٩. عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَحْرِمَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ؟

قَالَ: «قَالَ أَبِي: يَخْرُجُ^٤ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِ أَرْضِهِ، فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجُّ، أَحْرَمَ

مِنْ مَكَانِهِ؛ فَإِنْ^٥ اسْتَطَاعَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ^٦، فَلْيَخْرُجْ، ثُمَّ لِيُحْرِمَ»^٧.

٢ / ٧١٤٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:

١. في الوافي: «خَصَّ الرخصة في الخبرين في الاستبصار بمن خاف فوت العمرة الرجبية، كما تضمننا؛ يعني لا يتعداه».

٢. في «بحر» بس: «فتكون». وفي «بف» والوافي: «ويكون».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: وهو الذي نوى، أي كان مقصوده إدراك فضل رجب، أو المدار على النية إلى الإحرام. وقال السيد عليه السلام: يستفاد منها أن الاعتماد في رجب يحصل بالإهلال فيه وإن وقعت الأفعال في غيره. والأولى تأخير الإحرام إلى آخر الشهر اقتصاراً في تخصيص العمومات على موضع الضرورة». راجع: مسالك الأنهار، ج ٢، ص ٢٢٠؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٩.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٣، ح ١٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥٣٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام، الوافي، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٢٤١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٦، ذيل ح ١٤٩٢٧.

٥. في «بث» بخ، «بف» بأهله.

٦. في الوافي والتهذيب، ح ٩٦٥: «قال عليه السلام: عليه أن يخرج».

٧. في «بخ» بف، والوافي والتهذيب، ح ٩٦٥: «وإن».

٨. في «بث» بف، + «ثم يحرم».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٣، ح ٩٦٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٥٨، ح ١٨٠، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٣، ح ١٢٤١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٤٩٣١.

عَنْ أَبِي الْخَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ: أَنْ بَغَضَ مَوَالِيكَ بِالْبَصْرَةِ يُخْرِمُونَ بَطْنِ الْعَقِيقِ^١، وَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَاءٌ وَلَا مَنْزِلٌ، وَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مَوْنَةٌ شَدِيدَةٌ، وَ يُعْجَلُهُمْ^٢ أَصْحَابُهُمْ وَ جَمَالُهُمْ، وَ مِنْ وَرَاءِ بَطْنِ الْعَقِيقِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ مِيلًا مَنْزِلٌ فِيهِ مَاءٌ وَ هُوَ مَنْزِلُهُمْ^٣ الَّذِي يَنْزِلُونَ فِيهِ، فَتَرَى أَنْ يُخْرِمُوا مِنْ مَوْضِعِ الْمَاءِ؛ لِرِفْقِهِ بِهِمْ وَ خِفَّتِهِ عَلَيْهِمْ^٤؟

٣٢٤/٤

فَكَتَبَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَفَتَّ الْمَوَاقِيتَ لِأَهْلِهَا وَ لِمَنْ^٥ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَ فِيهَا رُخْصَةٌ لِمَنْ كَانَتْ^٦ بِهِ عِلَّةٌ، فَلَا يَجَاوِزُ^٧ الْمِيقَاتِ^٨ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ^٩».

١١٤١/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضَرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي خَرَجْتُ بِأَهْلِي مَا شِئْتُ، فَلَمْ أَهْلْ^{١٠} حَتَّى أَتَيْتُ الْجَحْفَةَ وَ قَدْ كُنْتُ شَاكِيًا^{١١}، فَجَعَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْأَلُونَ عَنِّي، فَيَقُولُونَ: لَقِينَاهُ وَ عَلَيْهِ يُبَاقَةُ،

١. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عرق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق، وكلٌ مسيل شقهُ ماء السبل فوشعه فهو عقيق، وكلٌ موضع شققته من الأرض فهو عقيق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عقق).

٢. في «بث، يح، بس»: «وتعجلهم».

٣. في «جد»: «منزل لهم».

٤. في «ظ، ي، بس» والوسائل: «ومن».

٥. في «يح»: «كان».

٦. في الوسائل: «فلا تجاوز».

٧. في «جد»: «مِيقَاتِ».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٣، ح ١٢٤٢٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣١، ح ١٤٩٤١.

٩. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية؛ يقال: أهْلُ المَحْرَمِ إذا تَبَيَّ وَرَفَعَ صَوْتَهُ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛

النهاية، ج ٥، ص ٢٧٠ (هَلَل).

١٠. «شاكياً»، أي مريضاً، من الشَكُو والشُّكَا والشُّكَاءِ، كُلُّهُ المَرَضُ، وكذا الاشتكاء. وقال بعضهم: الشاكِي والشكِي: الذي يمرض أقل المرض وأهونه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٧؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَقَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ ضَعِيفاً أَنْ يُحْرِمَ^١ مِنَ الْجُحْفَةِ^٢.

٧١٤٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ

مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْرِضُ لَهُ الْمَرَضُ الشَّدِيدُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ؟

قَالَ: «لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ»^٣.

٧١٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ^٤:

عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِنَا حَجُّوا بِأَمْرٍ أَوْ قَدِمُوا إِلَى الْوُقْتِ^٥ وَهِيَ لَا تُصَلِّي، فَجَهِلُوا أَنَّ مِثْلَهَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ^٦، فَمَضَوْا بِهَا كَمَا هِيَ حَتَّى قَدِمُوا^٧ مَكَّةَ وَهِيَ طَامِثٌ^٨ خَلَّالَ، فَسَأَلُوا النَّاسَ^٩، فَقَالُوا: تَخْرُجُ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ، فَتُحْرِمُ مِنْهُ، وَكَانَتْ^{١٠} إِذَا فَعَلْتَ^{١١} لَمْ تَذَرِكِ الْحَجَّ، فَسَأَلُوا أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «تُحْرِمُ مِنْ مَكَانِهَا؛ قَدْ^{١٢}

١. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٤٤: «لا خلاف بين الأصحاب في جواز تأخير المدني الإحرام إلى الجحفة عند الضرورة، وأما اختياراً فالمشهور عدم الجواز، ويظهر من كثير من الأخبار الجواز، لكن ظاهرهم أنه إذا تجاوز يصح إحرامه وإن كان أتماً».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٧، ح ١٢٣٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٧، ح ١٤٩٠٧.

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٧، ح ١٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٥، ح ١٦٦٣٠.

٤. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «عن زرارة».

٥. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «عن زرارة».

٦. في الوسائل، ح ١٤٩٣٦: «الميقات».

٧. في «بفت» والوافي: «حتى قدمت».

٨. طمئت المرأة طمئناً، من باب ضرب، إذا حاضت. المصباح المنير، ص ٣٧٧ (طمئت).

٩. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «عن هذا».

١٠. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «ذلك».

١١. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «فكانت».

١٢. في الوسائل، ح ٣٣٤٧٥ - «فقد».

عَلِمَ اللَّهُ نَيْتَهَا»^١.

٦ / ٧١٤٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَرَّ عَلَى الْوُقْتِ الَّذِي يُحْرَمُ^٢ النَّاسُ مِنْهُ^٣، فَتَنَبَّيَ أَوْ جَهَلَ، فَلَمْ يُحْرِمَ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ، فَخَافَ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْوُقْتِ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، وَ يُحْرِمُ، وَ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ»^٤.

٣٢٥/٤ ٧ / ٧١٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ جَهَلَ أَنْ يُحْرِمَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ»^٥.

٨ / ٧١٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُحْرِمَ أَوْ جَهَلَ، وَقَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَ طَافَ وَ سَعَى، قَالَ: «تُجْزِئُهُ نَيْتُهُ، إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَإِنْ

١. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة، ح ٧٦٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٢٤٢١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٣٠، ح ١٤٩٣٦؛ وج ٢٧، ص ١٥٨، ح ٣٣٤٧٥.

٢. في «بث»، بخ، «بف» والوافي: «أحرم». ٣. في «بخ» وحاشية «بث»: «فيه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٥٨، ح ١٨١، بسنده عن عبدالله بن سنان. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٢٤٢٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٤٩٣٢.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٤، ح ٩٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٣.

٦. في «ي»، بث، بس، «التهديب»: «يجزئه». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: تجزئه، عمل به الشيء في النهاية والمبسوط و

لَمْ يَهْلُ^١.

وَقَالَ فِي مَرِيضٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ، فَقَالَ: «يُحْرَمُ عَنْهُ^٢».

٧١٤٧ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْإِحْرَامِ مِنْ غَمْرَةٍ^٣؟

قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَنْ يُحْرِمَ مِنْهَا^٤، وَكَانَ بَرِيدُ الْعَقِيقِ^٥ أَحَبَّ إِلَيَّ^٦».

٧١٤٨ / ١٠. صَفْوَانُ^٧، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ كَانَتْ مَعَ قَوْمٍ، فَطَمِثَتْ، فَأُزِلَّتْ إِلَيْهِمْ.

١. أكثر الأصحاب، والمشهور بين المتأخرين أنه لا يعتد بحجته و يقضي إن كان واجباً. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣١٢؛ النهاية، ص ٢٤٩. هذا، وفي المرأة فائدة في تحقيق حقيقة الإحرام إن شئت فراجع.
٢. التهذيب، ج ٥، ص ٦١، ح ١٩٢. معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «يحرم منه». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: يحرم به، كما مر في حجّ الصبي الصغير».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٦٠، ح ١٩١. بسنده عن جميل بن دراج. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٦ و ص ٥٠٨، ح ١٢٤٣٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ١٤٩٥٩.

٥. في «يح»: «أنا عبد الله».

٦. في «بس»: «غمير». وقد مضى ترجمة «عمرة» ذيل ح ٧١٢٣.

٧. في «ي»، بس، جن، والوسائل: - «أن يحرم منها».

٨. قد مضى ترجمة «البريد» ذيل ح ٧١٢٣.

٩. في الوافي: «لعله أريد ببريد العقيق البريد الذي في أوله، وهو بريد البعث، أو أول بطنه، وهو المسلخ، والغمرة إما في آخره كما سبق، أو في وسطه كما يأتي». وفي المرأة: «لعل المراد ببريد العقيق البريد الأول، وهو المسلخ، كما ذكره الأصحاب».

١٠. الوافي، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٢٣٧٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٤، ح ١٤٨٩٩.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

١٢. في «ينح»: «أبا الحسن».

فَسَأَلْتَهُمْ، فَقَالُوا: مَا نَذْرِي أَعَلَيْكَ إِحْرَامٌ أَمْ لَا وَأَنْتِ حَائِضٌ، فَتَرَكُوها حَتَّى دَخَلَتْ
الْحَرَمَ؟

قَالَ^١: «إِنْ كَانَ عَلَيْهَا مُهَلَّةٌ، فَلْتَرْجِعْ^٢ إِلَى الْوَقْتِ، فَلْتُخْرِجَ مِنْهُ؛ وَإِنْ^٣ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْهَا وَقْتُ، فَلْتَرْجِعْ إِلَى مَا قَدَرْتَ^٤ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ بِقَدْرِ^٥ مَا لَا يَفُوتُهَا^٦».

١١ / ٧١٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَزْدَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسِيرَةِ عَشْرَةِ أَمْتَالٍ، لَمْ
يَدْخُلْهَا^٧ إِلَّا بِإِحْرَامٍ^٨».

١٢ / ٧١٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ

سُورَةَ بْنِ كَلْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: خَرَجْتُ مَعَنَا امْرَأَةً مِنْ أَهْلِنَا، فَجَهِلْتُ الْإِحْرَامَ، فَلَمْ تَخْرُجْ

١. في الوسائل: «فقال».

٢. في الوسائل: «فترجع».

٣. في الوسائل: «فإن».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: إلى ما قدرت عليه، ظاهر الخبر أنه مع تعذر العود إلى الميقات يرجع إلى ما أمكن من الطريق، وظاهر الأكثر عدمه، بل يكفي الإحرام من أدنى الحل، والأولى العمل بالرواية لصحتها. قال السيد في المدارك: ولو وجب العود فتعذر، فمع وجوب العود إلى ما أمكن من الطريق وجهان، أظهرهما العدم للأصل وظاهر الروايات المتضمنة لحكم الناسي. انتهى. ولعله عليه السلام غفل عن هذا الخبر». وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٢.

٥. في «بح»: «وبقدر».

٦. في التهذيب: «+ الحج فتحرم».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦٢، بسنده عن صفوان. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة، ح ٧٦٨٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٤.

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: لم يدخلها، لعل المعنى أنه يحرم من موضعه ولا يترك الإحرام؛ لعدم توشط الميقات بينه وبين مكة».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٧، ح ١٢٤٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٤، ح ١٦٦٢٧.

حَتَّى دَخَلْنَا مَكَّةَ وَنَسِينَا أَنْ نَأْمُرَهَا بِذَلِكَ؟

قَالَ^١: «فَمُرُّوَهَا فَلْتُخْرِمْ مِنْ مَكَانِهَا مِنْ مَكَّةَ^٢ أَوْ مِنَ الْمَسْجِدِ»^٣.

٧٧- بَابُ مَا يَجِبُ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ

١٧١٥١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعُمَيْرُ جَمِيعًا، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْعَقِيقِ^٥ مِنْ قِبَلِ الْعِرَاقِ، أَوْ إِلَى الْوُقْتِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٦، فَانْتِفِ بِطَبْعِكَ^٧، وَقَلِّمْ أَظْفَارَكَ، وَاطْلِ عَانَتَكَ^٨، وَخُذْ مِنْ شَارِبِكَ، وَلَا يَضُرُّكَ بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأْتَ، ثُمَّ اسْتَكَ^٩، وَاغْتَسِلْ، وَالْتَمِسْ ثَوْبَيْكَ، وَلْيَكُنْ فَرَاغُكَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^{١٠}،

١. في «بف» والوافي: «فقال».

٢. في «جد»: «من مكة».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٢٤٢٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ١٤٩٣٥.

٤. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. «العقيق»: هو موضع قريب من ذات عرق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين. النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عق).

٦. في الوسائل، ح ٣٨٠٧: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٧. في «ي، بح، بف، جد» والوسائل، ح ١٦٤١٠: «إِطْلُ». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فانْتَفِ بِطَبْعِكَ، يمكن أن يكون المراد بالنتف مطلق الإزالة، فعبر عنه بما هو الشائع؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الحَلْقَ أَفْضَلُ مِنَ النْتِف، كما صرح به جماعة من الأصحاب، وسيأتي في خبر ابن أبي يعفور. وهذه المقدمات كلها مستحبة، كما قطع به الأصحاب إلا الغسل؛ فإنه ذهب فيه ابن أبي عقيل إلى الوجوب، والمشهور فيه الاستحباب أيضاً».

٨. يجوز قراءته بصيغة الأمر من المعجود وباب الافتعال وباب الإفعال.

٩. في النهاية، ج ٢، ص ٤٢٥. «يقال: ساك فاه يسوكه، إذا دلكه بالسواك، فإذا لم تذكر الغم قلت: استاك».

١٠. في «جن»: «ولا يضرُّك».

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَلَا يَضُرُّكَ^١، غَيْرَ أَنِّي أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ^٢ ذَلِكَ^٣ مَعَ
الِاخْتِيَارِ^٤ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^٥.

٢ / ٧١٥٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «السُّنَّةُ فِي الْإِحْرَامِ: تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَاتِّخَاذُ الشَّارِبِ،
وَخَلْقُ الْعَانَةِ»^٧.

٣ / ٧١٥٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: إِذَا أُطْلِيتُ^٩ لِلإِحْرَامِ الْأَوَّلِ كَيْفَ
أَصْنَعُ فِي الطَّلِيَةِ الْأَخِيرَةِ؟ وَكَمْ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ^٩: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا جُمُعَتَانِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا

١. في «جد»: «ذلك مع الاختيار عند زوال الشمس، فلا يضرُّك». وفي «بح» وحاشية «ظ»: «ذلك مع الاختيار عند زوال الشمس». وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «ذلك».

٢. في «بث، جن»: «غير أنني أحب أن يكون».

٣. في «ي، بخ»: «ذلك». وفي هامش الوافي عن ابن المصنف عن بعض النسخ وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «ذلك».

٤. في «ي»: «مع الاختيار غير أنني أحب أن يكون» بدل «غير أنني أحب أن يكون ذلك مع الاختيار». وفي «ظ»، بف، جد، والوافي: «ذلك مع الاختيار». وفي الوسائل، ح ١٦٤٦٠: «مع الاختيار».

٥. في «بس» والمرأة: «ذلك مع الاختيار عند زوال الشمس غير أنني أحب أن يكون عند زوال الشمس» بدل «غير أنني أحب» إلى هنا.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ٢٥٣٣، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٥١١، ح ١٢٤٣٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ٣٨٠٧؛ وفيه، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٤٦٠؛ وفيه، ص ٣٣٣، ح ١٦٤١٠، إلى قوله: «واغتسل والبس ثيابك».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٢٤٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٣، ح ١٦٤١١.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «طلبت».

٩. في «بث، بس» والفقيه: «فقال».

فَاطِلٌ^١.

٧١٥٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ^٣، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَطْلِيَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا»^٥.

٧١٥٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، قَالَ:

كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٦: رَجُلٌ أَحْرَمَ بِغَيْرِ غُسْلٍ أَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ،

عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ^٧: مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ يَنْتَبِهُ أَنْ يَضْنَعَ؟

فَكَتَبَ^٨: «يُعِيدُ»^٩.

٧١٥٦ / ٦ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُمَهُوْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي يَعْقُوبٍ، قَالَ:

١ . في المرأة: «ظاهره» الاكتفاء بأقل من خمسة عشر يوماً وعدم استحبابه لأقل من ذلك، كما هو ظاهر المحقق وجماعة. وذهب العلامة وجماعة إلى أن المراد به نفي تأكيد الاستحباب، ويستحب قبل ذلك أيضاً لغيره من الأحرار، وهو أظهر.

٢ . التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ٢٥٣٦، معلقاً عن علي بن أبي حمزة. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٢، ح ١٢٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٦٤١٥.

٣ . في «ظ»، بث، بس، والوسائل والتهذيب: «بن محمد».

٤ . في «ظ»، ي، بث، بج، بس، والوافي والتهذيب: «أ».

٥ . التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٣، ح ١٢٤٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٥، ح ١٦٤١٦.

٦ . في «بج»، يخ، بف، والتهذيب: «الحسين بن سعيد» بدل «الحسن بن سعيد».

٧ . في «ث»: «أم».

٨ . في «بخ»: «عالماً أو جاهلاً».

٩ . في «بخ» والتهذيب: «يعيده».

١٠ . التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٦٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن العبد الصالح أبي الحسن^{١١} الوافي، ج ١٢، ص ٥١٤، ح ١٢٤٤٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٧، ذيل ح ١٦٤٧٩.

كُنَّا بِالْمَدِينَةِ، فَلَاخَانِي^١ زُرَّارَةً فِي^٢ نَتْفِ الْإِبْطِ وَ خَلْقِهِ، فَقُلْتُ: خَلْقُهُ أَفْضَلُ، وَ قَالَ زُرَّارَةُ: نَتْفُهُ أَفْضَلُ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَذِنَ لَنَا وَ هُوَ فِي الْحَمَّامِ يَطْلِي وَ قَدْ^٣ أَطْلَى إِبْطِيهِ، فَقُلْتُ لِزُرَّارَةَ: يَكْفِيكَ؟^٤ قَالَ^٥: لَا، لَعَلَّهُ فَعَلَ هَذَا لِمَا لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَفْعَلَهُ، فَقَالَ: «فِيمَا^٦ أَنْتُمَا؟» فَقُلْتُ: إِنَّ زُرَّارَةَ لَأَخَانِي^٧ فِي نَتْفِ الْإِبْطِ وَ خَلْقِهِ، قُلْتُ^٨: خَلْقُهُ أَفْضَلُ^٩، وَ قَالَ زُرَّارَةُ^{١٠}: نَتْفُهُ أَفْضَلُ^{١١}.

فَقَالَ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ، وَ أَخْطَأَهَا زُرَّارَةُ، خَلْقُهُ أَفْضَلُ مِنْ نَتْفِهِ، وَ طَلْيُهُ أَفْضَلُ مِنْ خَلْقِهِ» ثُمَّ قَالَ لَنَا: «أَطْلِيَا» فَقُلْنَا: فَعَلْنَا^{١٢} مُنْذُ ثَلَاثِ^{١٣}، فَقَالَ: «أَعْيِدَا؛ فَإِنَّ الْإِطْلَاءَ طَهُورٌ»^{١٤}.

١. الملاحاة: المنازعة. ويحكى عن الأصمعي أنه قال: «الملاحاة: الملاومة والمباغضة، ثم كثر ذلك حتى جعلت كل معانعة ومدافعة ملاحاة». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨١؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢ (لحا).
٢. في «جن»: «عن».

٣. في «بث»، بح، بفع، بفع، جد، والكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «قد» بدون الواو.

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: يكفيك، أي ما رأيت من فعله عليه السلام». ويظهر من تصديق زرارة أن نزاعهم كان في وجوب النتف وعدمه، أو في النتف أو غير النتف، ويكون ذكر الحلق على سبيل المثال.

٥. في «ظ»، ي، بفع، بفع، جد، «فقال».

٦. في الكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «فيم».

٧. في الكافي، ح ١٢٨٢٨: «فيم أنتم؟ فقلت: لأخاني زرارة» بدل «فيم أنتم؟ فقلت: إن زرارة لأخاني».

٨. في «بح» والكافي، ح ١٢٨٢٨، والتهذيب: «فقلت».

٩. في «ظ»، بث، بح، بفع، جد، «من نتفه».

١٠. في الكافي، ح ١٢٨٢٨: «زرارة».

١١. في التهذيب: «وقال زرارة: نتفه أفضل».

١٢. في «ظ»، بس، «قد فعلنا». وفي الكافي، ح ١٢٨٢٨: «ذلك».

١٣. في التهذيب: «ثلاثة».

١٤. الكافي، كتاب الري والتجمل، باب الإبط، ح ١٢٨٢٨، عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن محمد بن القاسم ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يوسف بن السخت البصري، عن محمد بن سليمان، عن إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد، عن الحسن بن علي بن مهران جميعاً، عن عبدالله بن أبي يعفور. التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٩، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٢٩٢، صدر ح ١، بسنده عن عبدالله بن أبي يعفور،

٧٨ - بَابُ مَا يُجْزِي مِنَ غُسْلِ الْإِحْرَامِ وَمَا لَا يُجْزِي

٧١٥٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِكَ لِيَوْمِكَ^١، وَغُسْلُ لَيْلَتِكَ لَلَّيْلَتِكَ^٢».٧١٥٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِأَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ بِالنَّمْدِيَّةِ لِإِحْرَامِهِ: أَيْجُزُّهُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِ ذِي

الْخَلِيفَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

فَأَتَاهُ^٦ رَجُلٌ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ^٧: اغْتَسَلْتُ بَغُضٍّ أَصْحَابَنَا، فَعَرَضْتُ لَهُ حَاجَةً حَتَّىأَمْسَى؟ قَالَ: «يَعْبُدُ الْغُسْلَ، يَغْتَسِلُ نَهَاراً لِيَوْمِهِ ذَلِكَ، وَ لَيْلاً لَلَّيْلَتِهِ»^٨.

«مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٣، مرسلاً، وتمام الرواية فيه: «حلقه أفضل من نتفه وطلبه

أفضل من حلقه». وراجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الإبط، ح ١٢٨٢٧. الوافي، ج ٦، ص ٦١٨،

ح ٥٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٥١٠؛ وص ١٣٧، ح ١٧٣٢.

١. في المرأة: «ظاهرة عدم انتفاض الغسل بالأحداث الواقعة قبل إتمام اليوم، أو إتمام الليل».

٢. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٤، ح ١٢٤٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٨،

ح ١٦٤٢٥.

٣. في «بث»: «ابن إبراهيم».

٤. في التهذيب، ح ٢٠٠: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٥. في الوسائل والتهذيب، ح ٢٠١: «عن». ٦. في الوافي والوسائل: «أتاه».

٧. في «ي»، بح، جن: «قال».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٩، ذيل ح ٢٥٣٨، بسند آخر، مع

اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها إلى قوله: «قال: نعم».

الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٦٤٢٠.

٧١٥٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ^٢».

٧١٦٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٤، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ لَيْسَ قَمِيصاً قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ؟ قَالَ^٥: «قَدْ انْتَقَضَ غُسْلُهُ^٦».

٧١٦١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في الاستبصار، ح ٥٣٧: «عن سهل بن زياد» لكنه غير مذكور في بعض نسخه.

٢. في المدارك: «والأصح عدم انتقاض الغسل بذلك، وإن استحببت الإعادة، بل لا يبعد عدم تأكيد استحباب الإعادة، كما تدل عليه صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ويلي ثوبين، ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: ليس عليه غسل. والظاهر أن المراد نفى تأكيد الغسل». مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٢.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٧. معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ح ٢٥٤٤؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٩، ح ١٦٤٣٠.

٤. في التهذيب: «ابن سعيد». ٥. في التهذيب: «فقال».

٦. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٥٢: «قوله عليه السلام: قد انتقض غسله، المشهور استحباب إعادة الغسل بعد لبس ما لا يجوز للمحرم لبسه وأكل ما لا يجوز أكله، وألحق الشهيد في الدروس الطيب أيضاً لصحيحة عمر بن يزيد، والمشهور عدم استحباب الإعادة لغيرها من ترك الإحرام». وراجع أيضاً: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٤٣، الدرس ٩٠.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٩٥، ح ٢٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٠، ح ١٦٤٣٣. ٨. في الاستبصار: «ابن أبي نصر».

أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ نَامَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ».^١

٧١٦٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ^٣، ثُمَّ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ، قَالَ: «يَمْسُحُهَا

بِالْمَاءِ»^٤، وَ لَا يُعِيدُ الْغُسْلَ^٥.

٧١٦٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، قَالَ:

أَرْسَلْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ^٦ جَمَاعَةٌ وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُودَّعَكَ،

فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا: «أَنْ اغْتَسِلُوا بِالْمَدِينَةِ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغُسَّرَ^٧ عَلَيْكُمُ الْمَاءُ^٨ بِذِي الْخَلِيفَةِ،

فَاغْتَسِلُوا بِالْمَدِينَةِ، وَالتَّبَسُّوا ثِيَابَكُمْ الَّتِي تُحْرِمُونَ فِيهَا، ثُمَّ تَعَالَوْا فَرَادَى أَوْ مَتَانِي^٩»^{١٠}.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٥٣٨، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢،

ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٥، ح ١٢٤٥٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٠،

ح ١٦٤٣١. ٢. في «جن»: «بعض أصحابنا».

٣. في «بخ»: «أبي عبد الله».

٤. في «ظ»: «الإحرام». وفي الوافي والتهذيب: «للإحرام».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: يمسحها بالماء، أي استحباباً؛ لكرهه الحديد».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١١، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٣، مرسلًا. الوافي، ج ١٢،

ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٦.

٧. في «بخ، بفق»: «نحن» بدون الواو.

٨. في «بخ، بفق»: «وحاشية «ث» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «أن يعز».

٩. في الوسائل والفقيه: «الماء عليكم». ١٠. في الوافي: «متنى».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٠٢، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٣٠٨، صدر ح ٢٥٣٧، معلقاً عن

٣٢٩/٤ ٨ / ٧١٦٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَاءِ بْنِ

رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ، فَلْيَسْ قَمِيصاً قَبْلَ أَنْ يُلْبِي، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ»^١.

٩ / ٧١٦٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ بِمِنْدِيلٍ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

٧٩ - بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ^٣ بَعْدَ اغْتِسَالِهِ مِنَ الطَّيِّبِ

وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُلْبِي

١ / ٧١٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٤ عَنِ الرَّجُلِ يَذْهَبُ بِذَهْنٍ فِيهِ طَيِّبٌ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ؟

فَقَالَ^٥: «لَا تَذْهَبُ^٦ حِينَ تُرِيدُ^٧ أَنْ تُحْرِمَ^٨ بِذَهْنٍ فِيهِ مِسْكٌ وَلَا عَنْبَرٌ تَبْقَى^٩

«ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٧. ح ١٢٤٦٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٢٦، ح ١٦٤١٨.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٥، ح ٢١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، وفي الأخيرين مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٧، الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٤.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣١١، ذيل ح ٢٥٤٣، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٦؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٦، ح ١٢٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣١، ح ١٦٤٣٥.

٣. في «بث، بف» وحاشية «ي»: «للمحل». ٤. في «ي»: «سألت».

٥. هكذا في «بث، يخ، بف، جده» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٦. في «بف»: «لا يذهب». ٧. في «لاط، بف»: «لا يريد».

٨. في «يخ، بف»: «أن يحرم». ٩. في «بث» والتهذيب والفقيه: «يبقى».

رَائِحَتَهُ فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرِمُ، وَادَّهِنَ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدَّهْنِ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ قَبْلَ
الْغُسْلِ وَبَعْدَهُ، فَإِذَا أُحْرِمْتَ فَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْكَ الدَّهْنُ حَتَّى تَجِلَّ^١.

٧١٦٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَدَّهِنُ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ بِدَّهْنٍ فِيهِ مِسْكٌ وَلَا
غَنْبَرٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ رَائِحَتَهُ^٢ تَبْقَى فِي رَأْسِكَ بَعْدَ مَا تُحْرِمُ، وَادَّهِنَ بِمَا شِئْتَ مِنَ الدَّهْنِ
حِينَ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِمَ، فَإِذَا أُحْرِمْتَ فَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْكَ الدَّهْنُ حَتَّى تَجِلَّ^٣».

٧١٦٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَفَضِيلٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَالدَّهْنِ؟

فَقَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام لَا يَزِيدُ عَلَيَّ السَّلِيخَةِ^٤».

٧١٦٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. الاستبصار، ج ٢، ص ١٨١، ح ٦٠٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٥٤٠؛
والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٣١، معلقاً عن القاسم بن محمد الجوهري. الوافي، ج ١٢، ص ٥١٩،
ح ١٢٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٨، ذيل ح ١٦٧٧٣.

٢. هكذا في «ي» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «لاظ، بث، بح، بخ، بس، جد، جن»: «وَأَنَّ»
وفي «بف» والمطبوع: «من أجل رائحة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١٠٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨١، ح ٦٠٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع،
ص ٤٥١، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير. عن حماد بن عثمان الناب، عن عبيد الله بن علي الحلبي.
الوافي، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٢٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٨، ح ١٦٧٧٣.

٤. في الوسائل: «عن».

٥. «السليخة»: شيء من العطر تراه كأنه قشر منسلخ ذو شعب، ودهن ثمر البان قبل أن يربب. وقال العلامة
المجلسي: «أقول: لعلها مما لا تبقى رائحته بعد الإحرام». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٦؛ القاموس
المحيط، ج ١، ص ٣٧٦ (سليخ).

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٢٤٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦١، ح ١٦٧٨١.

٣٣٠ / ٤ دَاوُدُ بْنُ الثُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَذْهَبَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلإِخْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ^١ وَكَانَ يَكْزُرُهُ الذُّهْنُ الْخَائِزُ^٢ الَّذِي يَبْقَى^٣».

٧١٧٠ / ٥. أَحْمَدُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ يَذْهَبُ بَعْدَ الْغُسْلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَأَذْهَبْنَا^٥ عَنْدَهُ بِسَلِيخَةٍ بَانٍ^٦، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَذْهَبُ بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُ لِلإِخْرَامِ، وَأَنَّهُ يَذْهَبُ بِالذُّهْنِ مَا لَمْ يَكُنْ غَالِيَةً^٧، أَوْ ذُهْنًا فِيهِ مِسْكٌ أَوْ عُنْبُرٌ^٨.

٧١٧١ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^٩، قَالَ:

١. في الوسائل: «وبعده».

٢. «الخائز»: الغليظ؛ من الخُزُوزة، وهو نقيض الرقة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٢؛ المصباح المنير، ص ١٦٤ (غثر). وفي المرأة: «وأقول: الكراهة لا تنافي الحرمة».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٢٤٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٠، ح ١٦٧٧٩.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٥. في «بخ، بف» والوافي: «وآذهنًا».

٦. قال الجوهري: «البان: ضرب من الشجر طيب الزهر، واحدها بانه... ومنه دهن البان». وقال ابن منظور: «البان: شجر يسمو ويطول في استواء مثل نبات الأثل، وورقه أيضاً هذب كهذب الأثل، وليس لخشبه صلابة، واحده بانه. قال أبو زياد: من العضاء البان، وله هذب طوال شديد الخضرة، وينبت في الهضب، وثمرته تشبه قرون اللوباء إلا أن خضرتها شديدة، ولها حب، ومن ذلك الحب يستخرج دهن البان». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨١ (بون)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٧٠ (بين).

٧. الغالية: نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن، وهي معروفة، يقال: أول من سماها سليمان بن عبد الملك. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٣ (غلا).

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢١، ح ١٢٤٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٠، ح ١٦٧٨٠، وفيه، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٥٠، إلى قوله: «قال: نعم».

٩. في «ظ»: «ابن عبد العزيز».

اغْتَسَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِلإِحْرَامِ، ثُمَّ دَخَلَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْفِلْمَانِ، فَقَالَ: «هَاتُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنْ لُحُومِ الصَّيْدِ حَتَّى نَأْكُلَهُ»^{١، ٢}.

٧١٧٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَهَيَّأَ لِلإِحْرَامِ^٤، فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَفْقِدِ التَّلْبِيَةَ أَوْ يَلْبَسَ^٥.

٧١٧٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ دُرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَخِيهِمَا ﷺ فِي رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَعَقَدَ الإِحْرَامَ^٧، ثُمَّ مَسَّ طَيْباً^٨، أَوْ صَادَ صَيْداً، أَوْ وَاقَعَ أَهْلَهُ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَا لَمْ يَلْبَسَ»^{٩، ١٠}.

١. في الوسائل: «أنتي».

٢. في المرأة: «قوله ﷺ: حَتَّى نَأْكُلَهُ، ظاهره أنه ﷺ لم يكن لثي بعد، ويدل على عدم مقارنة التلبية كما سيأتي».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٨٣، ح ٢٧٦، بسنده عن صفوان وابن أبي عمير، عن عبدالله بن مسكان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٢٥٦٦، بسنده عن علي بن عبدالعزيز، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٤، ح ١٢٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٥، ح ١٦٤٤٦.

٤. في الوافي: «في الإحرام».

٥. في المرأة: «قوله ﷺ: أَوْ يَلْبَسَ، لعل التردد من الراوي».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١٠٩٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٦٣٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٧؛ وج ١٣، ص ١٠٧، ح ١٧٣٥٠.

٧. في الوافي: «وأهل بالحج».

٨. في «بيح»: «الطيب».

٩. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٥٥: «يدل على ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب من أنه إذا عقد نية الإحرام ولبس ثوبه، ثم لم يلبس وفعل ما لا يحل للمحرم فعله، لم يلزمه بذلك كفارة إذا كان متمتعاً أو مفرداً، وكذا لو كان قارناً لم يشعر ولم يقلد. ونقل السيد المرتضى ﷺ في الانتصار إجماع الفرق فيه، وربما ظهر من الروايات أنه لا يجب استئناف نية الإحرام بعد ذلك، بل يكفي الإتيان بالتلبية، وعلى هذا فيكون المنوي عند عقد الإحرام اجتناب ما يجب على المحرم اجتنابه من حين التلبية، وصرح المرتضى في الانتصار بوجوب استئناف النية قبل التلبية والحال هذه، وهو الأحوط».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١٠٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦٣٥، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥،

٣٣١/٤

٧١٧٤ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: رَجُلٌ دَخَلَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ، فَصَلَّى وَأَحْرَمَ^١ وَخَرَجَ^٢ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَبَدَأَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَلْبِي أَنْ يَنْقُضَ ذَلِكَ بِمَوَاقِعَةِ^٣ النِّسَاءِ؛ أَلَهُ ذَلِكَ؟ فَكَتَبَ عليه السلام: «نَعَمْ» أَوْ «لَا بَأْسَ بِهِ»^٤.

٧١٧٥ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ^٥، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَرْزَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ، وَفَرَعَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^٦؛ الصَّلَاةِ وَجَمِيعِ الشُّرُوطِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْبَ: أَلَهُ أَنْ يَنْقُضَ ذَلِكَ، وَيُؤَاقِعَ النِّسَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»^٧.

ج ٥، ص ٨٢، ح ٢٧٣، بسنده عن جميل بن دراج، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٥٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٨؛ و ص ٤٣٣، ح ١٦٧٠٠.

١. في حاشية «بث»: «ثم أحرم».
٢. في «بج، ببح، بف»، والوافي والفقيه: «ثم خرج».
٣. في «بج، جن»: «لمواقعة». وفي حاشية «بث»: «لمرافقة».
٤. في «بج، بس، بف»، والوافي: «ولا بأس به» بدل «أو لا بأس به». في المرأة: «يمكن الاستدلال به على ما ذهب إليه السيد عليه السلام كما ذكرنا في الخبر السابق».
٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٢٥٦٩، عن بعض أصحابنا، عن أبي إبراهيم. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٧، ح ١٦٤٥١.
٦. في التهذيب: «وإسماعيل بن مهران». وفي الاستبصار: «وإسماعيل بن مزار». وكلاهما سهو؛ فقد توسط إسماعيل بن مزار بين إبراهيم بن هاشم وبين يونس [ابن عبد الرحمن] في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٧٤-٤٧٧.
٧. في التهذيب والاستبصار: «+ «إلا»».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٦، ح ١١٠٨٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٢٣، ح ١٢٤٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٦، ح ١٦٤٤٩.

٨٠- بَابُ صَلَاةِ الْإِحْرَامِ وَعَقْدِهِ وَالِاشْتِرَاطِ فِيهِ

١ / ٧١٧٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ؛

وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

«لَا يَصْرُكَ بِلَيْلٍ أَخْرَمْتَ أَمْ نَهَارٍ، إِلَّا أَنْ أَفْضَلَ ذَلِكَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ»^٢.

٢ / ٧١٧٧ . عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، وَابْنِ أَبِي

١. في السند تحويل يعطف «معاوية بن عمار» على «حماد عن الحلبي». يدل على ذلك مضافاً إلى أن ابن أبي عمير روى عن معاوية بن عمار كتاب الحج، ومضافاً إلى رواية ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في كثير من الأسناد جداً، أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٦، بإسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان - وهو أيضاً يروي كتب معاوية بن عمار - عن معاوية بن عمار وحماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٢، الرقم ٧٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٢٩-٤٣٣؛ و ص ٤٣٦-٤٣٨.

٢. في الوافي: «وجه الأفضلية التأسي بالنبي عليه السلام وموافقته في فعله».

وفي رواية العقول، ج ١٧، ص ٥٦: «قوله عليه السلام: عند زوال الشمس، ظاهر كلام الأصحاب أن الأفضل إيقاع الإحرام بعد فريضة الظهر، وبعده في الفصل بعد فريضة أخرى، فإن لم يتفق صلى للإحرام ست ركعات وأقله ركعتان، وبه جمعوا بين الأخبار، وهو حسن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٨، ح ٢٥٦، بسنده عن معاوية بن عمار وحماد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي، كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ذيل ح ٣١٣٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٢٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٣٨، ذيل ح ١٦٤٥٥.

٤. في الوسائل والتهذيب: «ابن إبراهيم».

٥. هكذا في «بس، يع، جد» وحاشية «بت» والوسائل والتهذيب وفي «ي، بث، بح، بخ، جن» والمطبوع: «عن ابن» بدل «وابن». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد روى صفوان بن يحيى - وهو المراد من صفوان في ما نحن فيه - وابن أبي عمير كتب معاوية بن عمار، وتكررت رواية كل واحد منهما عن معاوية منفرداً، كما تكرر التعاطف بينهما في الرواية عنه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٦٢، الرقم ٧٣٧؛ رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤١٩-٤٢١؛ و ص ٤٥٦-٤٥٨؛ و ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣١١. وانظر أيضاً

أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ إِحْرَامٌ إِلَّا فِي دُبْرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، أُحْرِمْتُ^١ فِي دُبْرِهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً^٢، صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ وَأُحْرِمْتُ فِي دُبْرِهِمَا^٣، فَإِذَا انْفَلَتْتُ^٤ مِنْ صَلَاتِكَ، فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَاثْنِ عَلَيْهِ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَكَ، وَآمَنَ بِوَعْدِكَ، وَاتَّبَعَ أَمْرَكَ؛ فَإِنِّي عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ لَا أَوْقَى إِلَّا مَا وَقَيْتَ^٥، وَلَا أَخْذُ إِلَّا مَا أُعْطِيتَ، وَقَدْ ذَكَرْتَ الْحَجَّ، فَاسْأَلُكَ أَنْ تَعَزِّمَ لِي^٦ عَلَيْهِ عَلَى كِتَابِكَ^٧ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ، وَتَقْوِيَنِي عَلَى مَا صَعَفْتُ عَنْهُ، وَتَسَلِّمْ^٨ مِنِّي مَنَاسِكِي فِي يُسْرِ مِنْكَ^٩ وَعَافِيَةٍ، وَاجْعَلَنِي مِنْ وَفْدِكَ^{١٠} الَّذِينَ^{١١} رَضِيتَ وَارْتَضَيْتَ^{١٢} وَسَمَّيْتَ وَكَتَبْتَ^{١٣}: اللَّهُمَّ فَتَمِّمْ لِي حَجِّي^{١٤} وَعَمِّرْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ

على سبيل المثال: الكافي، ج ٦٩٩٤ و ٧٠٣٢ و ٧١٢٠ و ٧١٥١ و ٧١٧٧ و ٧١٩٤ و ٧٣٢٤ و ٧٣٥٥ و ٧٣٧٢ و ٧٤٦١ و ٧٤٩٢.

١. في التهذيب: «تحرم».
٢. في الوافي: «وإن كانت نافلة؛ يعني وإن لم يكن وقت صلاة مكتوبة وتكون صلاتك للإحرام نافلة».
٣. في الوافي: «دبرها». وفي التهذيب: «بعد التسليم».
٤. الانفلات: الانصراف؛ يقال: انفلت فلان عن صلاته، أي انصرف. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٤ (قتل).
٥. في «ي»: «أوقيت». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إلا ما وقيت، أي مما وقيت».
٦. «أن تعزم لي»، أي تخلق لي قوة وصبراً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٢ (عزم).
٧. في المرأة: «قوله: على كتابك، حال عن الضمير في عليه، أي حال كونه موافقاً لكتابك وسنة نبيك».
٨. في الوافي: «تسلم، بالتشديد وحذف إحدى التاءين: تقبل».
٩. في «يح، يخ، ينف، يهد»، والوافي: «منك».
١٠. الوُفْدُ: القادمون، والمراد: القادمون إلى الحج. قال الراغب: «الوفد: هم الذين يقدمون على الملوك مستنجزين الحوائج». راجع: المفردات للراغب، ص ٨٧٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠٩ (وفد).
١١. في «جده»: «الذي».
١٢. في «جن»: «- وارتضيت».
١٣. في حاشية «ب» والمرأة: «وكتبت». وفي الفقيه: «اللهم إني خرجت من شقة بعيدة وأنفقت مالي ابتغاء مرضاتك».
١٤. في «ي، يخ، يس، يهد»، والتهذيب: «حجتي».

إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ، فَإِنْ عَرَضَ لِي شَيْءٌ يَخْبِسُنِي، فَحُلَّنِي^١ خَيْثُ حَبَسْتَنِي^٢ لِقَدْرِكَ^٣ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ؛ اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةً فَعُمْرَةً^٤، أَحْرَمَ^٥ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخِي وَ عَصَبِي مِنَ النَّسَاءِ وَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ^٦، أُنْتَعِي بِذَلِكَ وَ جَهَكَ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ^٧.

قَالَ: «و يُجْزِيكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً جِئْتَ تُحْرِمَ، ثُمَّ قُمْ فَاْمُشِ هُنَيْئَةً^٨، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِكَ الْأَرْضُ^٩، مَا شِئْتَ كُنْتَ أَوْ.....»

١. هكذا في «ي، بث، بح، بس، جن» وحاشية «ظ» والوافي. وفي المطبوع: «فحلَّنني». وفي المرأة. «قوله ﷺ: فحلَّنني، لعله من حلَّ العقد، لا من الإحلال؛ فإنه لازم. وقال الجوهري: حلَّ المحرم يحلَّ حلالاً، وأحلَّ بمعنى. وقال: وحللت العقد أحلها حللاً، أي فتحتها فأنحلت». وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٤ (حلل).

٢. في «ظ، يخ»: «حبسني».

٣. في «ي»: «بقدرك».

٤. في «بث، يخ، جد»: «لم يكن».

٥. في «جد»: «فبعمره». وفي الوافي: «إن لم تكن حجة: إن لم يتيسر لي إتمام الحج فيكون هذا الإحرام للعمرة فأنتمها عمرة».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: أحرم، بصيغة الماضي، وربما يقرأ بصيغة المضارع، فيكون شعري بدلاً من الضمير المستتر، أو منصوباً بنزع الخافض، أي شعري وبشري. ولا يخفى بعده».

٧. في المرأة: «ظاهر الخبر أن ما هو جزء حقيقة الإحرام، هو العزم على ترك تلك الثلاثة، وأما غيرها فهي واجبات خارجة عن حقيقته، ولا استبعاد في ذلك. وعلى المشهور يمكن حمله على أنه ﷺ إنما خص بالذكر هذه الأشياء لكونها الأهم في الإحرام، وأما القصد فلا بد من شموله لجميع المحرمات ولو إجمالاً».

٨. في الوافي: «هيهة». وقال ابن الأثير: «وفيه: أنه أقام هئية، أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة. ويقال: هئيتها أيضاً». وقال الفيرز آبادي: «الهئية في صحيح البخاري، أي شيء يسير، وصوابه ترك الهمزة، ويذكر في هن و». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩ (هنا)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٦ (هنا).

٩. في اللغة: استوت به الأرض، وتسوت عليه، وكله: هلك فيها. وقال العلامة الفيض: «استوت بك الأرض: سلكت فيها»، فكأنه قدس سره -أخذه من قولهم: استوت به راحلته، أي رفعته على ظهرها، والمناسب هاهنا هذا المعنى، كما هو واضح. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤١٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٣٦ (سوا).

زَكِيًّا، فَلَبَّ^١».

٣ / ٧١٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟

قَالَ: «تَقُولُ^٢: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ عليه السلام، وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتُ الَّذِي تُرِيدُ^٣».

٤ / ٧١٧٩. عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: أَلَيْلًا أُحْرِمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَمْ نَهَارًا؟ فَقَالَ: «نَهَارًا^٤».

قُلْتُ^٥: أَيُّ سَاعَةٍ؟ قَالَ^٦: «ضَلَاةَ الظُّهْرِ». فَسَأَلْتُهُ: مَسْتَى تَرَى أَنْ نُحْرِمَ؟ فَقَالَ^٧: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا، إِنَّمَا أُحْرِمَ

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: فَلَبَّ، ظاهره عدم اشتراط مقارنة التلبية لنية الإحرام وعدم وجوب التلبية سرّاً، كما ذكره جماعة وقد اختلف فيه ... وينبغي القطع بجواز تأخير التلبية عن نية الإحرام للأخبار الكثيرة الدالة عليه، بل يظهر من هذا الخبر تعيين ذلك، لكن الظاهر أنه للاستحباب، والذي يقتضيه الجمع بين الأخبار التخيير بين التلبية في موضع عقد الإحرام وبعد المشي هنيئة وبعد الوصول إلى البيت، وإن كان الأحوط بينهما الجمع».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٧، ح ٢٥٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٦، ح ٥٤٨، معلقاً عن الكليني، وفي الأخير إلى قوله: «وأحرمت في دبرها بعد التسليم». الفقيه، ج ٢، ص ٣١٨، ح ٢٥٥٨، معلقاً عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٦ و ٢٢٢، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٩١، ح ٣٠٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٢٤٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٠، ذيل ح ١٦٤٦٢.

٣. في «ينح»: «قل». ٤. في الوافي: «التي».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٩، ح ٢٥٦٠، معلقاً عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٩، ح ٢٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٥١، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٧٩، ح ٢٦٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٥٥٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٤، ح ١٢٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٢، ذيل ح ١٦٤٦٤.

٦. في الوافي: «بل نهاراً». ٧. في «بس، جد» والوافي والوسائل والفقيه: «فقدت».

٨. في الاستبصار: «بعد». ٩. في الوسائل والفقيه: «قال».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^١ صَلَاةُ الظُّهْرِ^٢، لِأَنَّ الْمَاءَ كَانَ قَلِيلًا كَأَن يَكُونَ^٣ فِي رَوْوَسِ الْجِبَالِ،
فَيَهْجُرُ الرَّجُلُ^٤ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْغَدِّ وَهُ لَا يَكَاذُ^٥ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنَّمَا أُخْدِثَتْ
هَذِهِ الْمِثْيَاةُ حَدِيثًا^٦.

٥ / ٧١٨٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ . عَنْ صَفْوَانَ . عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ ٣٣٣ / ٤

عَمَّارٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ؑ : إِنَّ أَصْحَابَنَا يَخْتَلِفُونَ فِي وَجْهَيْنِ مِنَ الْحَجِّ ، يَقُولُ

١ . فِي «بِح» : + «بَعْد» . ٢ . فِي «بِس» : - «فَأَلْتَهُ : مَتَى تَرَى» إِلَى هُنَا .

٣ . فِي الْوَسَائِلِ : - «يَكُون» .

٤ . التَّهْجِيرُ : التَّهْكِيرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ وَالْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ ، وَهِيَ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ» أَرَادَ الْمُبَادَرَةَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ يُقَالُ : هَجَرَ ، إِذَا صَارَ فِي الْهَاجِرَةِ ، وَهِيَ بَصَفُ النَّهَارِ فِي الْقَيْظِ خَاصَّةً ، ثُمَّ قَبْلَ : هَجَرَ إِلَى الصَّلَاةِ ، إِذَا بَكَرَ وَمَضَى إِلَيْهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا .
وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْفَيْضُ : «فِيهِجَرَ الرَّجُلُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْغَدِّ ؛ يَعْنِي يَذْهَبُ فِي طَلَبِ الْمَاءِ الْيَوْمَ ، فَلَا يَأْتِي بِهِ إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ بِهِ مِنَ الْغَدِّ مَقْدَارَ مَا مَضَى مِنَ الْيَوْمِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ السَّبَبَ فِي إِحْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَقْتُ الظُّهْرِ إِنَّمَا كَانَ حَصُولُ الْمَاءِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ» .

وَقَالَ مُرَادٌ فِي هَامِشِ الْوَافِي : «وَلَعَلَّ الْمَعْنَى : إِذَا ذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ رَجَعَ فِي الْغَدِّ فِي مِثْلِ السَّاعَةِ الَّتِي ذَهَبَ ، فَكَانَ عِنْدَ رَجُوعِهِ قَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْغَدَاةِ ، فَكَانَ ﷺ يُؤَخِّرُ الْإِحْرَامَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى ، فَيَحْرِمُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ» رَاجِعٌ : تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ ، ج ٣ ، ص ١٨٦٩ ؛ النِّهَايَةُ ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .
الْمَغْرِبُ ، ص ٤٩٩ (هَجَرَ) ؛ الْوَافِي ، ج ١٢ ، ص ٥٢٩ - ٥٣٠ .

٥ . فِي الْمَرَاةَ : «الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاوَ عَاطِفَةٌ مَنْفَعِلَةٌ عَنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الْيَوْمِ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ جِزَاءَ الْكَلِمَةِ ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ : الْغَدُوْ : تَقِيضُ الرُّوْحِ ، وَقَدْ غَدَا يَغْدُو غَدُوًّا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿بِالْغَدُوِّ وَالْأَضَالِي﴾ [الْأَعْرَافُ (٧) : ٢٠٥] أَيْ بِالْغَدُوَاتِ ، فَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ الْوَقْتِ ، كَمَا يُقَالُ : أَتَيْتَكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، أَيْ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ» .
٦ . فِي «بِث» ، بَيْخٌ ، بَفٌ ، وَالْفَقِيهَةُ : «فَلَا يَكَاذُ» .

٧ . الْكَافِي ، كِتَابُ الْحَجِّ ، بَابُ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ، دِيلٌ ح ٦٨٥٤ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ . وَفِي التَّهْذِيبِ ، ج ٥ ، ص ٧٨ ، ح ٢٥٥ ؛ وَالِاسْتَبْصَارُ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ ، ح ٥٤٩ ، بِسَنَدِهِمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ ، وَفِي كُلِّهِمَا إِلَى قَوْلِهِ : «قُلْتُ : أَيْ سَاعَةً ؟ قَالَ : صَلَاةُ الظُّهْرِ» . وَفِي الْفَقِيهِ ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ، ح ٢٥٥٩ ، مَعْلَقًا عَنِ الْحَلْبِيِّ . الْوَافِي ، ج ١٢ ، ص ٥٢٩ ، ح ١٢٤٨٨ ؛ الْوَسَائِلُ ، ج ١٢ ، ص ٣٣٩ ، ح ١٦٤٥٩ .

بَغْضَهُمْ^١: أَخْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرِدًا^٢، فَإِذَا طُفَّتْ بِالنَّبِيتِ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، فَأَجَلَّ وَ أَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَ بَغْضَهُمْ يَقُولُ^٣: أَخْرِمَ وَ أَنْوَ الْمُتَمَتَّةَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ: أَيُّ هَذَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟
 قَالَ^٤: «أَنْوَ الْمُتَمَتَّة»^٥.

٦٧١٨١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ خَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّذِي يَقُولُ: حُلَّنِي حَيْثُ خَبَسْتَنِي؟
 قَالَ^٦: «هُوَ جَلٌّ حَيْثُ خَبَسَتْهُ^٧، قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ^٨»^٩.

١. هكذا في «ظ، بخ، بف، جن» وحاشية «بث، بح» والوافي والوسائل، ح ١٤٧٠٩ والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعض».

٢. في الوافي: «أحرم بالحج مفرداً» يعني من غير تسمية التمتع بالعمرة إلى الحج. بل يسمى الحج في إحرامه خاصة، ويأتي أولاً بالعمرة، ثم بالحج فيكون متمتعاً من غير إظهاره التمتع، وذلك لمكان التقيّة، وقوله عليه السلام: «أنو المتعة، جامع للقولين؛ فإنّ نية التمتع لا ينافي عدم إظهاره، فكأنه عليه السلام رفع الخلاف بين القولين، وحديث البزنطي الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٤ - وغيره نص في هذا المعنى: أعني الجمع بين القولين».

وقال المحقق الشعراني في هامشه: «قوله: رفع الخلاف بين القولين، بل مقصود السائل تحقيق الأفضل من الأمرين وأنّ نيته إفراد الحج أولاً، ثم العدول إلى عمرة التمتع أفضل، أو نية العمرة أولاً؟ فأمره عليه السلام بالثاني، وهذا يناقض الحمل على التقيّة؛ لأنّ العدول من الأفراد إلى التمتع هو الذي لا يجوزُه عاقبة المحالفين إلا الحنابلة، فليس في إظهار التمتع تقيّة، بل في إظهار العدول من الأفراد إليه». وفي المرأة: «يدلّ على أنّ الافتتاح بعمرة التمتع أفضل من العدول بعد إنشاء حج الأفراد، بل يدلّ على تعينه، والمشهور جواز العدول اختياراً عن الأفراد إلى التمتع إذا لم يتعين عليه الأفراد».

٣. في «بح»: «يقولون». ٤. في «بف» والوسائل، ح ١٤٧٠٩: «فقال».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٥، ح ١٢٥٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٩؛ وج ١٢، ص ٣٤٨، ح ١٦٤٨٠.

٦. في «بث، بف»: «فقال». ٧. في الفقيه والتهذيب: «+ الله».

٨. في الفقيه، ح ٣١٠٨: «+ ولا يسقط الاشتراط عنه الحج من قابل».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٧، ح ٣١٠٨، معلقاً عن

٧١٨٢ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «هُوَ جَلٌّ إِذَا حُبِسَ^١، اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطَ^٢».

٧١٨٣ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ وَ زَيْدِ الشُّحَّامِ وَ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالُوا^٣:

أَمَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ نَلْبِّيَ وَلَا نُسَمِّيَ شَيْئاً^٤، وَقَالَ: «أَصْحَابُ^٥ الْإِضْمَارِ أَحَبُّ

إِلَيَّ^٦».

٧١٨٤ / ٩ . أَحْمَدُ^٨، عَنْ عَلِيٍّ. عَنْ سَيْفِ^٩، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ^{١٠} مُوسَى^{١١} عليه السلام، قَالَ^{١٢}: «الْإِضْمَارُ أَحَبُّ إِلَيَّ، فَلَبَّ^{١٣}

١. حمزة بن حمران. وفيه، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٥٦١، معلقاً عن حمران بن أعين. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٥.

ح ١٣١٦١: الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٦٤٩٨، و ص ٣٥٧، ح ١٦٥٠٣.

١. في الوسائل: «حبسه».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٦، ح ١٣١٦٣: الوسائل، ج ١٢،

ص ٣٥٧، ح ١٦٥٠٢.

٣. في التهذيب والاستبصار: «عن منصور بن حازم قال: بدل «ومَنْصُور بن حازم» والظاهر أنه سهو؛ فإن

لازم ذلك وقوع الوساطة بين سيف بن عميرة وبين منصور بن حازم، والمتكرر في الأسناد رواية سيف عن

منصور بن حازم مباشرة، ووقوع الوساطة بينهما غير معهود. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨،

ص ٥٥١ - ٥٥٢. ٤. في الاستبصار: - «شيئاً».

٥. في التهذيب: «لأصحاب». ٦. في المرأة: «حمل على حال التقية، كما عرفت».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٨٧، ح ٢٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٥٦٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢،

ص ٥٣٦، ح ١٢٥٠١: الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٤، ح ١٦٤٦٨.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٩. في التهذيب: «أحمد بن علي بن سيف». والمذكور في بعض نسخه المعتبرة: «أحمد، عن علي، عن سيف».

وهو الصواب كما يعلم بأدنى تأمل في السند السابق.

١٠. في «ي»: «مثل أبو الحسن». ١١. في «يس»: - «موسى».

١٢. في الوسائل: + «أصحاب». ١٣. في التهذيب والاستبصار: - «فلَبَّ».

وَلَا تُسَمِّ^١»^٢.

١٠ / ٧١٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ^٣، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَزَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْرَمَ فِي دُبُرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: أَكَانَ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ؟^٤ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

١١ / ٧١٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

١. في الوسائل والتهذيب: «شيئاً»

٢. التهذيب، ح ٥، ص ٨٧، ٢٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٥٧٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٦، ح ١٢٥٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٤، ح ١٦٤٦٩.

٣. لم يثبت رواية أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقريئة رواية محمد بن يحيى عنه - عن محمد بن الفضيل - كما تقدم في الكافي، ذيل ٥٣١٤ - والمتكرر في الأسناد رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [ابن عيسى] عن محمد بن إسماعيل [ابن بزيع] عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ١١٨٤ و ٣٢٠٨ و ٦٤٧٩ و ٦٥٤١ و ٦٧٨٠ و ٦٩٢٨ و ٧١٤٥ و ٧٢٩٨ و ٧٤٣١ و ٧٥٢٨ و ٧٥٩٠ و ٧٦٩٢ و ٧٨٦١. فعليه، الظاهر وقوع خلل في سندنا هذا إما بسقوط «عن محمد بن إسماعيل» من السند رأساً، أو بجواز النظر من «محمد» في «محمد بن إسماعيل» إلى «محمد» في «محمد بن الفضيل» فوق السقط.

ويؤيد ذلك مضافاً إلى ما ورد في الفهرست للطوسي، ص ٥٢٥، الرقم ٨٤٠، من رواية الصقار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع والحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن الفضيل، كتاب أبي الصباح الكناني، أن الواسطة بين أحمد بن محمد ومحمد بن الفضيل في جميع ما يروي محمد بن الفضيل عن أبي الصباح في أسناد الكافي هو محمد بن إسماعيل [ابن بزيع] وحده إلا في الكافي، ح ١٠٥٢٠ و ١٠٥٧٣؛ فقد توسط محمد بن إسماعيل والحسين بن سعيد معاً في هذين السندين، بين أحمد بن محمد وبين محمد بن الفضيل.

٤. في «بح»: «صلاته». وفي الاستبصار: «غير».

٥. في الاستبصار: «ذلك»

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٧٧، ح ٢٥٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٦، ح ٥٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٢، ح ١٢٤٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٤٥، ح ١٦٤٧١.

و^١ حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، فَقُلْ - وَأَنْتَ قَاعِدٌ - فِي ذِكْرِ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مَا يَقُولُ الْمُحْرِمُ، ثُمَّ قُمْ، فَاْمُشِ^٢ حَتَّى تَبْلُغَ الْمِيلَ، وَتُسْتَوِيَ^٣ بِكَ الْبَيْدَاءُ^٤، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِكَ^٥، فَلَبَّئْهُ^٦».

١٢ / ٧١٨٧. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّازٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: ٣٣٤ / ٤

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يُظْهَرَ التَّلْبِيَةَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ»^٨، إِنَّ لَبَّيَّ النَّبِيِّ عليه السلام عَلَى الْبَيْدَاءِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ^٩ التَّلْبِيَةَ، فَأَحَبَّ أَنْ يَعْلَمَهُمْ^{١١} كَيْفَ التَّلْبِيَةِ^{١٢}.

١. في السند تحويل يعطف «حماد بن عثمان، عن الحلبي» على «حفص بن البختري وعبد الرحمن بن

الحجاج». وبيان أوضح، يروي المصنف عن أبي عبد الله عليه السلام بطرق ثلاثة؛ وهي:

- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري.

- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج.

- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي.

٢. في «بث»: «هنيئة». ٣. في «يف، بف»، والوافي: «ويستوي».

٤. «البيداء»: المغارة التي لا شيء بها، سميت بذلك لأنها تُبِيد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين

مكة والمدينة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (ببد). هذا، وقد مضى معنى الاستواء

ذيل الحديث الثاني من هذا الباب. ٥. في «يف» وحاشية «بث»: «+ البيداء».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام؛ فله، الهاء للسكر. وبدل على تعيين التفريق بين التبة والتلبية، أو فعله. كما عرفت»

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٢٥٦٢، معلقاً عن حفص بن البختري ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج

والحلبي جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٢٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٣،

ح ١٦٥٤٨. ٨. في المرأة: «بدل على جواز المقارنة».

٩. في «يف، جد» والوافي والاستبصار: «رسول الله».

١٠. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «لم يعرفوا» بدل «لم يكونوا يعرفون».

١١. في «بث»: «أن نعرف». وفي «بس»: «أن يعرفهم». وفي «جن»: «أن يعرف».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٨٤، ح ٢٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٥٦٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٢٥٢٢.

١٣/٧١٨٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^١: إِذَا أَحْرَمَ الرَّجُلُ فِي ذُبْرِ الْمَكْتُوبَةِ، أَيْلَبِي جِئْنَ
يَنْهَضُ بِهِ بَعِيرَهُ، أَوْ جَالِساً فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ؟

قَالَ^٢: «أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ صَنَعَ^٣».

قَالَ^٤ الْكَلِينِيُّ^٥:

وَهَذَا^٦ عِنْدِي مِنَ الْأَمْرِ الْمُتَوَسَّعِ^٧ إِلَّا أَنَّ الْفَضْلَ فِيهِ أَنْ يُظْهَرَ التَّلْبِيَّةَ حَيْثُ أَظْهَرَ^٨
النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عَلَى طَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجُوزَ مِيلَ^٩ الْبَيْدَاءِ إِلَّا وَقَدْ أَظْهَرَ
التَّلْبِيَّةَ، وَأَوَّلُ الْبَيْدَاءِ أَوَّلُ مِيلٍ يَلْقَاكَ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ^{١٠}.

١٤ / ٧١٨٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلِّ الْمَكْتُوبَةَ، ثُمَّ أَحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوْ بِالْمُتْعَةِ، وَاخْرُجْ
بِغَيْرِ تَلْبِيَةٍ حَتَّى تَضَعَهُ إِلَى^{١١} أَوَّلِ الْبَيْدَاءِ إِلَى أَوَّلِ مِيلٍ عَنْ يَسَارِكَ، فَإِذَا اسْتَوْتْ

ج ١٢، ص ٥٤٨، ح ١٢٥٢٦: الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٢، ح ١٦٥٤٧.

١. في «بع»: «له».

٢. في «ظ»، «بح»، «بف»، «جد» والوافي: «فقال».

٣. في المرأة: «يدل على التخيير، وبه يجمع بين الأخبار، كما فعل المصنف عليه السلام، وهو قوي».

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٩، ح ١٢٥٢٧: الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٣، ح ١٦٥٤٩.

٥. في «جد»: «قال».

٦. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بف»، «جد» + «رحمه الله». وفي «بت»: «+ رحمه الله تعالى».

٧. في «بخ»، «بف»، والوافي: «و هو».

٨. في «بت»، «بخ»، «بف»، والوافي: «الموسع».

٩. في «جد»: «ظهر».

١٠. في «بس» - «میل» - وفي «بخ»: «سبیل».

١١. في «بس»: «الطرق». وفي «جد»: «طريق». وفي الوافي: «وفي التهذيبين وفق بين الأخبار بالفرق بين المعاشي

والراكب، كما في الحديث الآتي - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٨٥، ح ٢٨١ - وينافيه أخبار عدم الفرق،

وفي الاستبصار جَوَزَ ما في الكافي أيضاً، ويشبه أن يكون الفرق صدر عن تقيّة».

١٢. في «بت»: «إلى».

بِكَ الْأَرْضِ^١ - رَاكِبًا كُنْتُ أَوْ مَاشِيًا - فَلَبَّ، وَلَا يَصْرُكَ^٢ لَيْلًا أَحْرَمْتَ أَوْ نَهَارًا، وَ مَسْجِدًا^٣ ذِي الْحُلَيْفَةِ الَّذِي كَانَ خَارِجًا عَنِ^٤ السَّقَائِفِ^٥ عَنْ صَخْرِ الْمَسْجِدِ^٦، ثُمَّ الْيَوْمَ لَيْسَ شَيْءٌ^٧ مِنَ السَّقَائِفِ مِنْهُ^٨.

١٥/٧١٩٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ. عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، ٣٣٥/٤

عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُعْتَمِرُ عُمْرَةً مُفْرَدَةً يَشْتَرِطُ عَلَى رَبِّهِ أَنْ يَحْلَهُ حَيْثُ حَبَسَهُ^٩، وَ مُفْرَدٍ الْحَجَّ يَشْتَرِطُ عَلَى رَبِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ^{١٠} حَجَّةً فَعُمْرَةً^{١١}».

١٦/٧١٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١. قوله عليه السلام: «فإذا استوت بك الأرض»، قد مضى شرحه ذيل الحديث الثاني من هذا الباب

٢. هكذا في معظم النسخ التي قولت وحاشية «بث». وفي «بث» والمطبوع: «فلا يصرُكَ».

٣. في «بس»: «وفي مسجد».

٤. في «ظ، بخ، ينف» والوافي والوسائل، ح ١٤٩٠١: «من».

٥. «السقائف»: جمع السقيفة، وهي صفة لها سقف، فعيلة بمعنى مفعولة. والصفة: الظلة، أي الشيء الذي يستتر به من الحر والبرد، أو ما سترك من فوق. وقيل في الصفة غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٠؛ المصباح المنير، ص ٢٨٠ (سقف). وراجع أيضاً: لسان العرب، ج ٩، ص ١٩٥-١٩٦ (صفف).

٦. في الوافي: «الذي، خبر المبتدأ، و«من» بيانية، و«عن» صلة خارجاً، لعل المراد أن موضع المسجد كان أولاً السقائف التي كن وراء الصحن، فأدخل تلك السقائف في الصحن ونبت سقائف آخر وراء تلك المهذومة، فالיום ليس شيء من السقائف من المسجد». ٧. في «يح، بخ، ينف»: «شيء».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٢٥٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣١٥، ح ١٤٩٠١، من قوله: «ومسجد ذي الحليفة»، وفيه، ج ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٤٥٨، وتام الرواية فيه: «لا يصرُكَ لَيْلًا أَحْرَمْتَ أَوْ نَهَارًا»؛ وفيه، ص ٣٤٤، ح ١٦٤٧٠، إلى قوله: «أحرم بالحق أو بالمتعة»؛ وفيه أيضاً، ص ٣٧٠، ح ١٦٥٤١، إلى قوله: «أو ماشياً فلب».

٩. في الوافي: «هذا الاشتراط في هذه الأخبار محمول على الاستحباب دون الوجوب، وذلك لما يأتي في باب المحصور والمصدود أنه حل إذا حس، اشترط أو لم يشترط».

١٠. في «بس» والوافي والوسائل والتهذيب: «لم تكن».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٨١، ح ٢٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٣٥، ح ١٢٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٤، ح ١٦٤٩٦.

أَبِي الْمَغْرَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا قَرَّبَتْ الْقُرْبَانَ^١، تَخْرُجُ نَارٌ تَأْكُلُ^٢ قُرْبَانَ مَنْ قَبِلَ مِنْهُ، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِخْرَامَ مَكَانَ الْقُرْبَانِ»^٣.

٨١- بَابُ التَّلْبِيَةِ

١٧٩٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُهُ: لِمَ جُعِلَتِ التَّلْبِيَةُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: أَنْ أُذِنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُونَكَ رِجَالاً، وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَنَادَى، فَأَجِيبَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يَلْبُثُونَ»^٥.

١٧٩٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. «القربان»: ما تقربت به إلى الله عز وجل تبتغي به قرباً ووسيلة، تقول منه: قربت لله قرباناً. وقال العلامة الفيض: «وصار في التعارف اسماً للنسيكة التي هي الذبيحة». راجع ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٥٤؛ الصحاح، ج ١، ص ١٩٨ (قرب).

٢. في «ظ»: «فَيَأْكُلُ» وفي «بث، بخ، بف، جد» والوافي والفقير والعلل: «فَتَأْكُلُ».

٣. علل الشرائع، ص ٤١٥، ح ٣، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المغراء حميد بن المثنى العجلي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٢١٣٩، رسالة من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٢٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٥، ح ١١٧٣٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣١٣، ح ١٦٣٨٥.

٤. في «بح»: «+» عن أبي عبد الله عليه السلام.

٥. علل الشرائع، ص ٤١٦، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٢٣٧، ح ٩٣٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٩٥، ذيل ح ٢١٢٣. الوافي، ج ١٢، ص ١٩٥، ح ١١٧٣٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٤، ح ١٦٥٥٠.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام^١؛ «أَنْ عَلَيَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيَّ^٢، قَالَ: تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ وَ تَشْهَدُهُ وَ قِرَاءَتُهُ الْقُرْآنَ^٣ فِي الصَّلَاةِ تَخْرِيكَ لِسَانِهِ وَ إِشَارَتُهُ بِإِضْبَاعِهِ^٤.

٧١٩٤ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ^٥ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّلْبِيَةُ: لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ^٦، إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، لَبَّيْكَ^٧ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا دَاعِيَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ غَفَّارِ الذُّنُوبِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّلْبِيَةِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ مَرْهُوباً وَ مَرْغُوباً إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تُبَدِّئُ وَ الْمَعَادُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ كَشَّافِ الْكُرْبِ^٨ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ^٩ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ^{١٠} يَا كَرِيمَ لَبَّيْكَ^{١١}؛ تَقُولُ ذَلِكَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، وَ حِينَ^{١٢} ٣٣٦/٤ يَنْهَضُ بِكَ بَعِيرُكَ، وَ إِذَا عَلَوْتَ شَرْفًا^{١٣}، أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا، أَوْ لَقِيتَ رَاكِبًا، أَوْ اسْتَيْقَظْتَ

١. في الوسائل والبحار والكافي، ح ٤٩٩٥: «عن أبي عبد الله عليه السلام». وفي التهذيب: «جعفر بن محمد» كلاهما بدل

٢. في الوسائل، ح ٧٥٥١: «أَنْ عَلَيَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيَّ».

٣. «عن جعفر، عن أبيه عليه السلام».

٤. في «بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٩٥: «اللقرآن».

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٤٩٩٥. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٥، معلقاً عن الكليني.

٦. الجعفریات، ص ٧٠، بسند آخر. المقنعة، ص ٤٤٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي

الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٢٥٤٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٣٦، ح ٧٥٥١؛ وج ١٢،

ص ٣٨١، ح ١٦٥٦٦؛ البحار، ج ٨٥، ص ٦٥. ٥. في «جن»: - «الفضل».

٦. في «بخ»: + «لبيك».

٧. في «بث»: + «لبيك».

٨. في «بخ»: «كرب».

٩. في «ظ»، «بخ»، «بس»، «جد»: - «لبيك لبيك».

١٠. في «جد»: - «لبيك».

١١. في «بف»: «أو حين».

١٢. الشرف: المكان العالمي. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٩ (شرف).

مِنْ تَمَامِكَ، وَبِالْأَسْحَارِ، وَ أَكْثَرُ مَا اسْتَطَعْتَ مِنْهَا وَاجْهَرُ^١ بِهَا، وَإِنْ تَرَكْتَ^٢ بَعْضَ التَّلْبِيَةِ فَلَا يَضُرُّكَ، غَيْرَ أَنَّ تَمَامَهَا^٣ أَفْضَلُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعِ^٤ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ^٥، وَهِيَ الْفَرِيضَةُ، وَهِيَ التَّوْحِيدُ، وَبِهَا لَبَّى الْمُرْسَلُونَ^٦، وَ أَكْثَرُ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْثُرُ مِنْهَا، وَ أَوَّلُ مَنْ لَبَّى إِبْرَاهِيمَ^٧.

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَدْعُوكُمْ إِلَى أَنْ تَحْجُوا بَيْتَهُ، فَأَجَابُوهُ بِالتَّلْبِيَةِ، فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَخَذَ مِثْلَهُ بِالْمُؤَافَاةِ فِي ظَهْرِ رَجُلٍ وَ لَا بَطْنِ امْرَأَةٍ إِلَّا أَجَابَ بِالتَّلْبِيَةِ»^٨.

٧١٩٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٩، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ، عَنْ أَسَدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ: عَمَّنْ رَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَ هُوَ مُخْرِمٌ قَدْ كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْدَاهُ لِلشَّمْسِ هُوَ^{١٠}

١. في «جن»: «أو اجهر».

٢. في «بف»: «وإن ترك».

٣. في الوافي: «+ التي».

٥. في «ظ، ي، بث، يخ، بف، جد، جن» والوافي والوسائل، ح ١٦٥٥١: «الكتاب». وفي التهذيب، ح ٩٦٧: «التلبية الأربعة التي في أول الخبر» بدل «التلبيات الأربع في أول الكلام».

٦. في «بف»: «المسلمون».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٤، ح ٩٦٧، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «فإن رسول الله ﷺ كان يكسر منها». وفيه، ص ٩١، ح ٣٠٠، بسنده عن فضالة وصعوان وابن أبي عمير جميعاً، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٠، ح ١٢٥٣١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٨٣، ذيل ح ١٦٥٦٩؛ وفيه، ص ٢٧٤، ح ١٦٥٥١، إلى قوله: «وبها لبى المرسلون».

٨. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بف، جد، جر» وحاشية «بث». وفي «بث، بس، جن» وحاشية «ظ، يخ، جد» والمطبوع والوسائل: «- بن عيسى».

٩. في «جن»: «أسيد». والمذكور في بعض نسخ رجال الطوسي، ص ٣٣٢، الرقم ٩٣٧ أيضاً «أسيد».

١٠. في الوسائل: «وهو».

يَقُولُ: «لَبَّيْكَ فِي الْمَذْنِبِينَ^١ لَبَّيْكَ»^٢.

٥ / ٧١٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ رَفَعَهُ، قَالَ:
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أُخْرِمَ أَتَاهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «مَنْ أَضْحَاكَ بِالْعَجِّ وَ الشَّجِّ
وَالْعَجِّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ^٥، وَ الشَّجِّ نَحَرَ الْبُذْنِ^٦».

وَقَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَا بَلَّغْنَا^٨ الرُّوحَاءُ^٩ حَتَّى بَحَثَ^{١٠} أَصْوَاتُنَا^{١١}.
٦ / ٧١٩٧. عَلِيُّ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^{١٣}، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

١. في المرأة: «قوله ﷺ: في المذنبين، أي شافعاً في المذنبين، أو كافياً فيهم وإن لم يكن منهم صلوات الله عليه».
٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٦٥٧٦.
٣. في «بث»، بخ، بف، والفقيه: - «له».
٤. في «بث»، بخ، بف، والوافي والفقيه والتهذيب والمعاني: «فالعج».
٥. في «بخ» والتهذيب: - «بالتلبية». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٣، ص ١٨٤؛ المصباح المنير، ص ٣٩٣ (صحح).
٦. وفي اللغة: «الشَّجُّ»: سيلان دماء الهذلي والأضاحي، والمراد إراقتها وإسالتها. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٠٧؛ المغرب، ص ٣٠٤ (تصح).
٧. الْبُذْنُ وَالْبُذْنُ: جمع البُذْنَةُ. قال ابن الأثير: «البذنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالابل أشبه؛ وسميت بذنة لعظمها وسمناها. النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).
٨. في التهذيب: «فما مشى» بدل «ما بلغنا».
٩. «الرُّوحَاءُ»: موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، وقرية من رحبة الشام، وقرية من نهر عيسى. والمراد هنا الأول. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح).
١٠. التَّبَجُّ: غلظة في الصوت وخشونة، وإن كان من داء فهو التَّبَحَّاح. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٣٤؛ النهاية، ج ١، ص ٩٩ (بحج).
١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٩، معلقاً عن حريز، عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «والشَّجُّ نحر البذن». التهذيب، ج ٥، ص ٩٢، ح ٣٠٢، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله ومحمد بن سهل، عن أبيه، عن أشياخه، عن أبي عبدالله ﷺ، وجماعة من أصحابنا ممن روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله ﷺ. معاني الأخبار، ص ٢٢٣، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن عليّ ﷺ، إلى قوله: «والشَّجُّ نحر البذن». الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٣، ح ١٢٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٧٨، ح ١٦٥٥٨.
١٢. في «بث»: + «بن إبراهيم».
١٣. هكذا في «د»، بث، بخ، بف، جد، جر، جن. وفي «ظ»، بس، وحاشية «جد» والمطبوع والوسائل

عُثْمَانُ^١، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تُلَبِّيَ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ، وَ عَلَى كُلِّ خَالٍ»^٣.

٧ / ٧١٩٨. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

٣٣٧/٤ الْمُكَارِي^٥، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جَهْرٌ بِالتَّلْبِيَةِ»^٦.

٨ / ٧١٩٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ رِجَالٍ

شَتَّى:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَبَّى فِي إِخْرَامِهِ سَبْعِينَ مَرَّةً

والتَّهْدِيبُ: - «عن ابن أبي عمير». والمنكَّر في كثير من الأسناد جدًّا رواية إبراهيم بن هاشم والد علي عن ابن أبي عمير عن حماد [بن عثمان] عن [عبيد الله بن علي] الحلبي، كما في الحديث الأول من الباب السابق. لاحظ: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ و ص ٣٩٠-٤٠٠؛ و ص ٤١٣؛ و ص ٤١٩-٤٢١.

١. في «بخ»: - «ابن عثمان».

٢. في التهذيب: + «أنه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ٢٥٨١، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٧، ذيل ح ١٦٥٧٩.

٤. هكذا في «جد» والوسائل. وفي «ظ، ي، بث، بح، يس، يف، جن» والمبطلوع والتهذيب: «الخرزاز».

وقد تقدّم غير مرّة أن الصواب في لقب أبي أيوب هذا هو الخزاز. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٧٥.

٥. في الكافي، ح ٧٥٠٥: - «عن أبي سعيد المكاربي». واحتمال سقوط «عن أبي سعيد المكاربي» بجواز النظر من «أبي» في «أبي سعيد» إلى «أبي» في «أبي بصير» غير منفي.

٦. الكافي، كتاب الحج، باب المزاخرة على الحجر الأسود، صدر ح ٧٥٠٥. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٦، صدر ح ٢٥٨٠، معلقاً عن أبي سعيد المكاربي، عن أبي

عبدالله^٨. التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، صدر ح ٣٠٣، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٤، ضمن الحديث

الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ضمن ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن

آبائه^٩ عن النبي ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٥، ح ١٢٥٤٣؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ٣٨٠، ح ١٦٥٦٥؛ و ج ١٣، ص ٢٨٣، ح ١٧٧٥٤؛ و ص ٣٢٩، ح ١٧٨٦٧.

إِيمَانًا^١ وَاحْتِسَابًا^٢، أَشْهَدَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفٍ^٣ مَلَكٍ يَبْرَءُوهُ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ^٤.

٨٢- بَابُ مَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ لِلْمُحْرَمِ^٥ مِنَ الْجِدَالِ وَغَيْرِهِ

٧٢٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتُ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^٦ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - اشْتَرَطَ عَلَى النَّاسِ شَرْطًا، وَشَرَطَ لَهُمْ شَرْطًا».

قُلْتُ: فَمَا الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ؟ وَمَا الَّذِي شَرَطَ لَهُمْ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ فَأِنَّهُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتُ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَأَمَّا مَا شَرَطَ لَهُمْ فَأِنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ

١. في المحاسن والجعفریات: - «إيمانًا و».

٢. «احتسابًا»، أي طلبًا لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فلا احتساب من الحسب، كإعتداد من العدد، وإما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأن له حينئذ أن يعتد عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢؛ المصباح المنير، ص ١٣٥ (حسب).

٣. في «بف» والوافي والفقير والمحاسن: - «ألف». وفي الجعفریات: «سبعين ألف» بدل «ألف ألف».

٤. المحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٦، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير وابن فضال، عن رجال شتى. الجعفریات، ص ٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، صدر ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٥٤، ح ١٢٥٣٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٦، ح ١٦٥٧٧.

٥. في «ظ، جد»: «فيما».

٦. في «ظ، يع، يخ، جد»: «للمحرم تركه». البقرة (٢): ١٩٧.

٨. في الفقيه، ح ٢٥٧٨ وتفسير العياشي: + «فمن وفى الله وفى الله له».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقيه، ح ٢٥٧٨ وتفسير العياشي، ح ٣٧٥. وفي المطبوع والوسائل: «اشترط».

١٠. في «ظ، بث» والمرأة: «الذي» بدل «ما».

تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى^١ قَالَ: «يَرْجِعُ لَا ذَنْبَ لَهُ».

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ ابْتَلِيَ بِالْفُسُوقِ^٢ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ حَذًّا يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَ يُلَبِّي».

قُلْتُ: فَمَنْ ابْتَلِيَ بِالْجِدَالِ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «إِذَا جَادَلَ فَوْقَ مَرَّتَيْنِ، فَعَلَى الْمُصِيبِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ^٣، وَ عَلَى الْمُخْطِئِ بَقَرَةٌ^٤».

٧٢٠١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٥ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^٦ قَالَ:

إِنَّمَا هُمَا^٧ أَنْ لَا رَفَتْ وَ لَا فُسُوقٌ وَ لَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ^٨.

٧٢٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى

٣٣٨ / ٤

١. البقرة (٢): ٢٠٣.

٢. في الوافي: «لَعَلَّهُ أُرِيدَ بِالْفُسُوقِ هُنَا الْكَذِبُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ». وَأَصْلُ الْفُسُوقِ: الْخُرُوجُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَالْجَوْرُ، وَبِهِ سَمِيَ الْعَاصِي فَاسِقًا؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الطَّاعَةِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٤٦؛ الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٧٣ (فُسُقٍ).

٣. في الفقيه: «+ شاة».

٤. معاني الأخبار، ص ٢٩٤، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، مَعَ زِيَادَةِ الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ٢٥٨٧، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ الْحَلَبِيِّ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٧، إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: يَرْجِعُ لِأَذْنَبَ لَهُ»؛ وَفِيهِ، ص ٩٦، ح ٢٦٠، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ، وَفِي الْأَخِيرِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع. فَقَالَ الرِّضَا ع. ص ٢١٧، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَمَنْ ابْتَلِيَ بِالْجِدَالِ» مَعَ اخْتِلَافِ الْوَافِي، ج ١٣، ص ٦٦٧، ح ١٢٨٨٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٦٤، ذَيْلُ ح ١٦٧٨٩؛ وَج ١٣، ص ١٤٥، ح ١٧٤٣٧، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَمَنْ ابْتَلِيَ بِالْحِدَالِ».

٥. في «بع» + «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع». ٦. البقرة (٢): ١٩٦.

٧. في «بع» + «وَالْوَسَائِلُ: «إِتِمَامُهُمَا».

٨. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٦٦٨، ح ١٢٨٨٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٦٦، ح ١٦٧٩٣.

وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١ جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أُخْرِمْتَ، فَعَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَذِكْرِ اللَّهِ كَثِيراً، وَقِلَّةِ
 الْكَلَامِ إِلَّا بِخَيْرٍ؛ فَإِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ يَحْفَظَ الْمَرْءُ لِسَانَهُ إِلَّا مِنْ^٢ خَيْرٍ، كَمَا
 قَالَ اللَّهُ^٣ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَ
 لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^٤ وَ الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ؛ وَ الْفُسُوقُ: الْكُذِبُ وَ السَّبَابُ؛ وَ الْجِدَالُ^٥: قَوْلُ
 الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَ بَلَى وَاللَّهِ.

وَ اعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ بِثَلَاثٍ^٦ أَيْمَانٍ وَلَاءٍ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ وَ هُوَ مُحْرِمٌ، فَقَدْ
 جَادَلَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَ إِذَا حَلَفَ يَمِيناً وَاحِدَةً كَاذِبَةً، فَقَدْ جَادَلَ،
 وَ عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ وَ يَتَصَدَّقُ بِهِ»^٧.

وَ قَالَ: «اتَّقِ الْمُفَاخَرَةَ، وَ عَلَيْكَ بِوَرَعٍ يَخْجُزُكَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ
 وَجَلَّ - يَقُولُ: «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ»^٨.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ التَّفَثِ^٩ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي إِخْرَامِكَ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ، فَإِذَا دَخَلْتَ

١. في «بث»، بخ، «بف»: «عن ابن أبي عمير وصفوان» بدل «عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير».

٢. في «جن»: «+» «خير».

٣. في «بف»: «-» «والله».

٤. البقرة (٢): ١٩٧.

٥. في «جن»: «والجدال».

٦. في «ظ»: «ثلاث»، وفي أكثر النسخ التي قبلت والوافي: «ثلاثة».

٧. في الوسائل: «-» «واعلم أَنَّ الرجل» إلى هنا.

٨. الحج (٢٢): ٢٩.

٩. قال الجوهري: «التفت في المناسك: ما كان من نحو قص الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي
 الجمار، ونحر البدن وأشبه ذلك». وقال ابن الأثير: «التفت: هو ما يفعله المحرم بالحج إذا حلَّ، كقص
 الشارب والأظفار، ونشف الإبط، وحلق العانة. وقيل: هو إذهاب الشفت والدُّرن والوسخ مطلقاً». وعن
 الزجاج: «لا يعرف أهل اللغة التفت إلا من التفسير».

والكل وارد في الأخبار. قال العلامة المجلسي بعد نقلها. «وسيأتي في حديث المحاربي أَنَّ قضاء التفت لقاء
 الإمام، ومقتضى الجمع بين الأخبار حمل قضاء التفت على إزالة كل ما يشين الإنسان في بدنه وقلبه وروحه،
 فيشمل إزالة الأوساخ البدنية بقص الأظفار وأخذ الشارب ونشف الإبط وغيرها، وإزالة وسخ الذنوب عن

مَكَّةَ وَ طَفَّتْ^١ بِالْبَيْتِ وَ تَكَلَّمَتْ^٢ بِكَلَامٍ طَيِّبٍ، فَكَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً^٣.

قَالَ^٤؛ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: لَا لَعْمَرِي، وَ بَلَى^٥ لَعْمَرِي؟

قَالَ: «لَيْسَ هَذَا مِنَ الْجِدَالِ، إِنَّمَا الْجِدَالُ: لَا وَاللَّهِ، وَ بَلَى وَاللَّهِ»^٦.

٧٢٠٣ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

«القلب بالكلام الطيب والكفارة ونحوها، وإزالة دنس الجهل عن الروح بلقاء الإمام^{عليه السلام}، ففسر في كل خبر ببعض معانيه على وفق أفهام المخاطبين ومناسبة أحوالهم». راجع: الصراح، ج ١، ص ٢٧٤؛ النهاية، ج ١، ص ١٩١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٠ (تث)؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

١. في «بخ، بث» والوافي: «طفت».

٢. في «ظ، بث، بح، بخ، بف، جن» والوافي والوسائل: «تكلّمت» بدون الواو.

٣. في الوافي: «لذلك».

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى معاوية بن عمار، فيكون السند معلقاً على صدره.

٥. في «جن»: «بلى» بدون الواو.

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٦، ح ١٠٠٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن معاوية بن عمار وصفيان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير وحماد بن عيسى جميعاً، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، إلى قوله: «والسبب والجدال قول الرجل: لا والله و بلى والله». الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ٢٥٩٣، معلقاً عن معاوية بن عمار، من قوله: «قال: أتق المفاخرة» إلى قوله: «فكان ذلك كفارة». معاني الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٨، من قوله: «فإن الله عز وجل يقول: ثم ليقتضوا تفهيم» إلى قوله: «فكان ذلك كفارة»؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٢، من قوله: «أن الرجل إذا حلف بثلاثة أيمان» إلى قوله: «ويتصدق به»؛ وفيه، ص ٣٣٦، ح ١١٥٧، من قوله: «وسألته عن الرجل يقول: لا لعمرى» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن معاوية بن عمار، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب النوادر، ح ٨٠٦٦؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٨٤، ح ٣٠٣٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٥، بسند آخر، من قوله: «فإن الله عز وجل يقول: ثم ليقتضوا تفهيم» إلى قوله: «فكان ذلك كفارة» مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٦، عن معاوية بن عمار؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٦٨، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، وفي الأخيرين من قوله: «فمن فرض فيهن الحج» إلى قوله: «السبب والجدال قول الرجل: لا والله و بلى والله»؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٩، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما^{عليهما السلام}؛ وفيه، ص ٩٦، ح ٢٦١، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{عليه السلام}، وفي الأخيرين من قوله: «وسألته عن الرجل يقول: لا لعمرى». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٣٤، ح ٩١٥. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٥، ح ١٢٨٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٥، ح ١٦٧٩٢.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَلَفَ ثَلَاثٌ^١ أَيْمَانٍ مُتَتَابِعَاتٍ صَادِقًا، فَقَدْ جَادَلَ، وَ عَلَيْهِ دَمٌ^٢، وَإِذَا^٣ حَلَفَ بِتَمِيمٍ وَاحِدَةٍ كَاذِبًا، فَقَدْ جَادَلَ، وَ عَلَيْهِ دَمٌ^٤».

٥ / ٧٢٠٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَحْرَمِ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ الْعَمَلَ^٦، فَيَقُولَ لَهُ صَاحِبُهُ: وَاللَّهِ^٧ لَا تَعْمَلْهُ^٨، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ لَاَعْمَلْتُهُ^٩، فَيَخَالِفُهُ^{١٠} مِرَارًا، أَوْ يَلْزِمُهُ^{١١} مَا يَلْزَمُ صَاحِبَ^{١٢} الْجِدَالِ؟

١. في «بث، بح، جد، جن»: «ثلاثة». وفي الوسائل: «ثلاثة».

٢. في «بح»: «+ يهريقه». ٣. في حاشية «بح»: «وإن».

٤. في «ظ»: «كاذبة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ١١٥٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٦٦٥، بسندهما عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٥٨، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٧، ح ١٢٨٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٦، ح ١٧٤٣٩.

٦. في «مرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٧٧»: «قوله عليه السلام»: يريد أن يعمل، أي يريد أن يعمل عملاً ويخدمهم على وجه الإكرام، وهم يقسمون عليه على وجه التواضع أن لا يفعل».

٧. في «بف»: «+ لا».

٨. في الوافي: «يعني بالعمل ما فيه إكرام صاحبه، كما يظهر من آخر الحديث، وبما كان فيه معصية ما لم يكن فيه غرض ديني؛ فإن ذلك دخول في نهْي الله سبحانه، حيث قال: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ» [القرة (٢): ٢٢٤] ويأتي في أبواب القضاء من كتاب الحسبة: من حلف بالله كاذباً كفر، ومن حلف بالله صادقاً أثم؛ إن الله يقول: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ».

وفي هامشه عن المحقق الشعراني: «قوله: والله لا تعمله، كما يقول الضيف لصاحب البيت: لا تحضر لي طعاماً، أو لا تقم من مقامك، تواضعاً، فيقول صاحب البيت: لأعمله، وهذه مخالفة، لكن لا يشملها الحدال المنوع عنه؛ فإن الغرض الإكرام، لا المجادلة».

٩. في «ي»: «لا عملته».

١٠. في «ظ، ي، بث، بح، يس، جد» والفقيه: «فيخالفه».

١١. في «ظ، ي، بح، جن» والوسائل: «يلزمه» من دون همزة الاستفهام.

١٢. في الوسائل: «صاحب».

قَالَ: «لَا، إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا إِكْرَامَ^١ أَخِيهِ، إِنَّمَا^٢ ذَلِكَ^٣ مَا كَانَ لِلَّهِ^٤ فِيهِ مَغْصِيَّةٌ»^٥.

٣٣٩/٤

٦ / ٧٢٠٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَيْوَبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ حَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «فِي الْجِدَالِ شَاةٌ^٦، وَفِي السَّبَابِ وَالْفُسُوقِ بَقَرَةٌ^٧، وَالرَّفَثِ فَسَادُ الْحَجِّ»^٨.

٨٣- بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَمَا يُكْرَهُ لَهُ^٩ لِبَاسُهُ

١ / ٧٢٠٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ بَعْضِهِمْ عليه السلام، قَالَ: «أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي ثَوْبَيْ كَرْسَفٍ^{١٠}»^{١١}.

١. في «بخ»: «إلزام».

٢. في الوسائل: «كان».

٣. في الفقيه: «يلزمه».

٤. في «ط، ي، ب، ح، د» والوسائل: «الله».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ٢٥٩٢، معلقاً عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. علل الشرائع، ص ٤٥٧، صدر ح ١، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٨، ح ١٢٨٨٨: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٦، ح ١٦٧٩٤.

٦. في الوافي: «لعله أريد بالجدال هنا ما كان فوق مرتين، أو الكاذب منه، كما سبق، وبالفسوق الكذب فوق مرتين مع يمين؛ لما يأتي».

٧. في «بخ». «والفسوق». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: والفسوق. لعله محمول على الاستحباب، والعمل به أولى وأحوط، وإن لم أظفر على قائل به».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٦٧، ح ١٢٨٨٥: الوسائل، ج ١٣، ص ١١٢، ح ١٧٣٦٦، وتعمام الرواية فيه: «الرفث فساد الحج»؛ وفيه، ص ١٤٥، ح ١٧٤٣٦. وتعمام الرواية فيه: «في الجدال شاة»؛ وفيه، ص ١٤٨، ح ١٧٤٤٦، من قوله: «وفي السباب».

٩. في «ي»: «له».

١٠. الكرسف: القطن. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢١ (كرسف).

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥.

٧٢٠٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كَانَ ثَوْبَا رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اللَّذَانِ^٢ أَخْزَمَ فِيهِمَا يَمَانِيَيْنِ :
عِبْرِي^٣ وَظَفَارِي^٤، وَفِيهِمَا كُفْنٌ^٥».

٧٢٠٨ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كُلُّ ثَوْبٍ يُصَلَّى^٧ فِيهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْرَمَ فِيهِ»^٨.
٧٢٠٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

ص ٢٤٠، ح ٢٢٩٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٢٥٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٩، ح ١٦٥٠٧؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٥.

١. في «بح» : بسخ، بس، بفس، جر، جن، - «ابن عمار».

٢. هكذا في «بح» والوافي، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع «الذي».

٣. في «بح» : «عبري»، و«عبري» : منسوب إلى عبر، وهو ما أخذ على غربي الفرات إلى بركة العرب، وقبيلة. وبالضم أيضاً : قبيلة. راجع : ترتيب كتاب العيين، ج ٢، ص ١١٢٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٩ (عبر).

٤. في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار : «وأضفار». وفي «بح» : «وأظفار». وما أثبتناه موافق للمطبوع والمرأة وهو الصواب، كما قاله أهل اللغة والشيخ في التهذيب، وهي اسم مدينة لجعير باليمن قرب صنعاء. راجع : الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ١٥٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٧ (ظفر)؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ذيل ح ٨٥٣.

ويؤيد ذلك ورود الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٤، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه أيضاً : «ظفار».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩، ضمن ح ٢٢٩٣، إلى قوله «عبري وظفار»؛ و ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٤، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٢٥٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦، ذيل ح ٢٩٠٢؛ و ج ١٢، ص ٣٥٩، ذيل ح ١٦٥٠٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠١، ح ٣٦.

٦. في «ظ» : بسخ، بس، جن، وحاشيه «جد» والوسائل والتهذيب. «ابن عيسى».

٧. في «ظ» والفقيه : «تصلّى».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٥، معلقاً عن حماد، عن حريز. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٤، ح ١٢٥٦٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٥٩، ذيل ح ١٦٥٠٥.

٩. في التهذيب : - «عن سهل بن زياد»، لكنه مذكور في بعض نسخه المعتمدة. وهو الصواب؛ فقد روى عدة من

أَبِي نَصْرِ^١، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَمِيصَةِ^٢ سَدَاهَا^٣ إِنْ رِيَسَتْ، وَ لَخَمَتْهَا^٤ مِنْ غَزَلٍ^٥؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرَمَ فِيهَا، إِنَّمَا يَكْرَهُ الْخَالِصُ مِنْهُ»^٦.

٥ / ٧٢١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٣٤٠ / ٤ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ شُعَيْبِ أَبِي صَالِحٍ^٨، عَنْ خَالِدِ أَبِي الْعَلَاءِ الْخَقَّافِ^٩، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام وَ عَلَيْهِ بَرْدٌ أَخْضَرُ وَ هُوَ مُخْرِمٌ^{١٠}.

أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن [أحمد بن محمد] بن أبي نصر في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٥-٤٩٦؛ و ص ٥٠٣-٥٠٧.

١. هكذا في «ظ، ي، بث، يع، بخ، بس، جد، جر» والوسائل. وفي «جن» والمطبوع: «... بن أبي نصر».

٢. قال الجوهرى: «الْخَمِيصَةُ: كساء أسود مريع له غلمان، فإن لم يكن مغلماً فليس بخميصة». وقال ابن الأثير: «هي ثوب خَزْ أو صُوف مُغْلَم. وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء مغلّمة، وكانت لباس الناس قديماً، وجمعها الخمانص». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٨١ (خمس).

٣. السدى، وزان الخصى: المعروف من الثوب. وهو خلاف اللُحمة، وهو ما يُسَدُّ طولاً في النسج. راجع الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٤؛ المصباح المنير، ص ٢٧١ (سدا).

٤. لحمة الثوب - بالضم والفتح -: ما سدى بين السدّتين، أي ما يُسَنِّج عرضاً. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٥٥١ (لحم).

٥. في الفقيه: «مرعزى» بدل «من غزل». والغزل: المغزول؛ يقال: غزلت المرأة الصوف وجره غزلاً من ساب ضرب، فهو مغزول وغزّل تسمية بالمصدر. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨١؛ المصباح المنير، ص ٤٤٦ (غزل).

٦. في «بخ»: «أن».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦١١، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٤، ح ١٢٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١١.

٨. في «بف»: «شعيب بن صالح».

٩. في الوسائل والفقيه: «خالد بن أبي العلاء الخَقَّاف». والمذكور في كتب الرجال هو خالد بن طهمان أبو العلاء الخَقَّاف، وخالد بن بكّار أبو العلاء الخَقَّاف. راجع: رجال التجاشي، ص ١٥١، الرقم ٣٩٧؛ رجال الطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٣٨٤؛ و ص ١٩٨، الرقم ٢٥٠٨.

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٥٩٧، معلقاً عن خالد بن أبي العلاء الخَقَّاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٥٩٨، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٥، ح ١٢٥٧٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٠، ح ١٦٥٠٨.

٦ / ٧٢١١. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ جَالِسًا، فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَحْرِمُ^٣ فِي ثَوْبٍ
فِيهِ حَرِيرٌ، فَدَعَا بِإِزَارٍ قُرْقُبِيٍّ^٤، فَقَالَ: «أَنَا أُحْرِمُ فِي هَذَا» وَفِيهِ حَرِيرٌ^٥.
٧ / ٧٢١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنِ الْمُحْرِمِ: يَلْبَسُ الطَّنْبَلَسَانَ الْمَرْزُورَ^٧؟

١. كذا في النسخ والمطبوع، لكن الظاهر وقوع التحريف في السند، وأن الصواب هو «محمد عن أحمد» والمراد به «محمد بن يحيى»، عن أحمد بن محمد؛ فقد تكررت في أسانيد عديدة، رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن إسماعيل [بن زريع] عن حنان [بن سدير]. انظر على سبيل المثال ما تقدم في نفس المجلد، ج ٦٩٣٧، وما يأتي في ج ٧٢٨٣ و ٧٤٧٩ و ٧٥٥٨ و ٧٧٩٩ و ٧٨٩٥.
فعليه ما ورد في الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١٢ من نقل الخبر عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل، مبني على فهم السند معلقاً على سابقه، وهو في غير محله.
لا يقال: إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٦، وسنده هكذا: «محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل عن حنان بن سدير»... ومعنى هذا أن الخبر أخذه الشيخ من كتاب محمد بن أحمد، فيصح ما فهمه الشيخ الحر من وقوع التعليق في سند الكافي.
فإنه يقال: التأمل في الأخبار السابقة على هذا الخبر في التهذيب، يقضي بأن هذا الخبر وعدة من الأخبار السابقة عليه مأخوذة من الكافي. فعليه ليس نقل التهذيب نقلاً مستقلاً، بل السهو في سند التهذيب مترشح من الكافي.

ويؤيد ذلك كله أننا لم نجد رواية محمد بن أحمد عن محمد بن إسماعيل عن حنان بن سدير - مع الفحص الأكيد - في موضع. ٢. في «بخ»: «أحرم».

٣. في «بخ» وحاشية «بخ» والمرآة: «فرقي». والقُرْقُبِيّ، ويروى بالغاء والفاء في أوله، وهو منسوب إلى قُرْقُوب، فحذفوا الواو كما حذفوها من سائر في النسب إلى سابور، وهو ثوب أبيض مصري من كتان. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٤٠ (فرقب)؛ ج ٤، ص ٤٧ (فرقب) - لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦٤ (فرقب).
٤. في «بخ»: «بهذا».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٦، معلقاً عن محمد بن أحمد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٠٦٣، معلقاً عن حنان بن سدير؛ قرب الإسناد، ص ٩٩، ح ٣٣٤، بسنده عن حنان بن سدير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٦، ح ١٢٥٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٦٥١٢.
٦. في «بخ»: «المرزور».

فَقَالَ: «نَعَمْ، وَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَلْبَسُ^١ طَيْلِسَانَ^٢ حَتَّى يُنَزَّعَ^٣ أَزْرَارُهُ^٤، فَحَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ^٥ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَزُرَّهُ الْجَاهِلُ عَلَيْهِ^٦».

٨ / ٧٢١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ^٧ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَزُرَّهُ الْجَاهِلُ، فَأَمَّا الْفَقِيهَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَهُ^٨»^٩.

١. في «بس»: «لا تلبس».

٢. في «ظ»، ي، بث، ب، يخ، بس، جن، وحاشية «جد»: «طيلساناً». وفي الوافي: «الطيلسان». وقال الجوهري: «الطيلسان - بفتح اللام -: واحد الطيلاسة، والهاء في الجمع للجمع، لأنه فارسي معرب، والعامة تقول: الطيلسان، بكسر اللام». وقال المطرزي: «الطيلسان: تعريب تالشان، وجمعه: طيلاسة، وهو من لباس العجم مدوّر أسود». وقال الشهيد الثاني: «الطيلسان: ثوب منسوج محيط بالبدن» وقال العلامة المجلسي: «قال صاحب كتاب مطالع الأنوار: الطيلسان: شبه الأردية يوضع على الرأس والكتفين والظهر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٤٤، المغرب، ص ٢٩١ (طلس)، مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٦، مرآة العقول، ج ١٤، ص ٨٦.

٣. في «ي»: «حتى تنزع».

٤. الأزرار: جمع الزرّ، وهي الحبة التي تجعل في العزوة وعن ابن شميل: «الزرّ: العروة التي تجعل الحبة فيها». ويقال: زرّ الرجل القميص زرّاً من باب قتل، أي أدخل الأزرار في العرى. وشذّرّه، وزرّره، بالتضعيف مبالغة. وأزرّه: جعل له أزراراً. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١، المصباح المنير، ص ٢٥٢ (زرر).

٥. هكذا في «ظ»، ي، بث، ب، يخ، بف، جد، جن، والوافي والوسائل. وفي «بس» والمطوع: - «أنه»

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٢٦١٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم بضطرّ إلى ما لا يجوز له لبسه، ح ٧٢٤٢، وعلى الشرائع، ص ٤٠٨، ح ١. والوافي، ج ١٢، ص ٥٦٧، ح ١٢٥٤٧، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٦٨١٨.

٧. في «يخ، بف»: «يكروه».

٨. في المرأة: «قال في المدارك: لا خلاف بين الأصحاب في حرمة لبس الثياب المخيطة للرجال حال الإحرام. و ظاهر الروايات إنّما يدلّ على تحريم القميص والقباء والسرّاويل والثوب المزّر أو المدرّج، لا مطلق المخيط، وقد اعترف الشهيد بذلك في الدروس، وقال: وتظهر الفائدة في الخياطة في الإرار وشبهه. ونقل عن ابن الجنيد أنّه قيّد المخيط بالضام للبدن، ومقتضاه عدم تحريم التوشّح به، ولا ريب أنّ اجتناب مطلق المخيط كما ذكره المتأخرون أحوط». وراجع: النهاية، ص ٢١٧، المنتهى، ج ٢، ص ٧٨٣، الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٨، مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٨، ذيل ح ٢٦١٤، معلقاً عن الحلبي. على الشرائع، ص ٤٠٨، ذيل ح ١، بسنده عن

٧٢١٤ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «لَا تَلْبَسْ ثَوْبًا لَهُ أَزْزَارٌ وَأَنْتَ مُخْرِمٌ إِلَّا أَنْ تَنْكَسَهُ^٢، وَلَا ٣٤١ / ٤
ثَوْبًا تَدْرَعُهُ^٣ وَلَا سَرَائِيلَ^٤، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ إِزَارٌ، وَلَا خُفَّيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ
نَعْلَانِ».

قَالَ : وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَقَارِنُ بَيْنَ ثِيَابِهِ^٥ الَّتِي أُخْرِمَ فِيهَا وَ غَيْرِهَا^٦ ؟
قَالَ : «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ^٧ إِذَا كَانَتْ طَاهِرَةً^٨».

٧٢١٥ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ،
قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَتَرَدَّدِي بِالثَّوْبَيْنِ ؟

محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير .
الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٧، ح ١٢٥٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٦٨١٩.

١. في «بيح، بف، جد، جر، جن» : - «بن عمار».
٢. في الوافي : «النكس : أن يجعل أعلاه أسفله، أو يقلب ظهره بطنه، كما يأتي».
٣. في اللغة : تدرع : لبس الدرع ؛ يقال : تدرع بها وتدرعها، أي لبسها وقال العلامة الفيض : «تدرعه بحذف إحدى التاءين، أي تلبسه بإدخال يديك في يدي الثوب». راجع : لسان العرب، ج ٨، ص ٨٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦٠ (درع).
٤. هكذا في «بس» والوسائل والفقيه والتهديب. وفي سائر النسخ التي قوبلت والمطبوع والوافي : «سراويل».
٥. في الفقيه : - «لا».
٦. في «بس، جن» والوسائل، ح ١٦٥١٥ : - «وغيرها». وفي الوسائل، ح ١٦٨٢٣ : «وبين غيرها».
٧. في الوسائل، ح ١٦٨٢٣ : «نعم» بدل «لا بأس بذلك».
٨. في «جده» وحاشية «بيح» : «إن».
٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١٧، معلقاً عن معاوية بن عمار : التهديب، ج ٥، ص ٦٩، ح ٢٢٧، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله : «لك نعلان» مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٧، ح ١٢٥٧٦، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٣، ذيل ح ١٦٨١٥، إلى قوله : «لا يكون لك نعلان»؛ وفيه، ص ٣٦٣، ح ١٦٥١٥؛ و ص ٤٧٦، ح ١٦٨٢٣، وفي الأخيرين من قوله : «قال : وسألته عن المحرم».
١١. في «بيح، بف، جر» : - «بن إبراهيم».

قَالَ: «نَعَمْ، وَ الثَّلَاثَةُ إِنْ شَاءَ يَتَّقِي بِهَا الْبَرْدَ وَ الْحَرَّ»^٢.

١١ / ٧٢١٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ^٣، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُغَيَّرَ الْمُخْرِمُ ثِيَابُهُ، وَلَكِنْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، لَيْسَ

تُؤْتِي إِخْرَامَهُ الَّذِينَ^٥ أُخْرِمَ فِيهِمَا، وَ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَهُمَا»^٦.

١٢ / ٧٢١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَلْبَسُ الْحَرَّ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٧.

١٣ / ٧٢١٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عَائِذٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُخْتَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُخْرِمُ^٩ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ^{١٠} الْأَسْوَدَ؟

١. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «الحز والبرد». وفي «بس» لم يرد هذا الخبر. وفي «ي»: قدّم خبر ١١ على هذا الخبر. وفي «ظ، بث، جد، جن» قدّم خبر ١١ على هذا الخبر، ثمّ كرّر خبر ١١ أيضاً بعده.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٠، صدر ح ٢٣٠، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٨، ح ١٢٥٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٢، ح ١٦٥١٤.

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بس، جد، جن» والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «بخ، بف» والمطبوع: «بن عمار».

٤. في «ظ» والوافي: «أن يغير». ٥. في «بف»: «اللتين».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦١٩، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٨، ح ١٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٦٥١٧.

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٨٢: «قوله عليه السلام: لا بأس، الظاهر أن المراد به غير ثوبي الإحرام، ولو أريد به التعميم فلعلة محمول على وبر الخبز لا جلده».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢١، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٣٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٩، ح ١٢٥٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٤، ذيل ح ١٦٥٢١.

٩. في الفقيه والتهذيب، ج ٥: «أبحرم».

١٠. في الوسائل، ح ١٦٥٠٤: «بالثوب».

قَالَ: «لَا يُحْرَمُ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَكْتَفَنُ بِهِ الْمَيِّتَ».^٣

١٤ / ٧٢١٩. أَحْمَدُ، عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَخِيهِمَا عليهما السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُحْرِمُ فِي ثَوْبٍ وَسِخٍ^٤

قَالَ: «لَا، وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَرَامٌ، وَلَكِنْ أَحَبُّ أَنْ يُطَهَّرَهُ»^٥، وَطَهُورُهُ غَسْلُهُ، وَلَا

يَغْسِلُ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ الَّذِي يُحْرِمُ فِيهِ حَتَّى يَجِلَّ وَإِنْ تَوَسَّخَ^٦، إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ^٧ جَنَابَةٌ أَوْ ٣٤٢/٤ شَيْءٌ، فَيَغْسِلَهُ^٨.

١٥ / ٧٢٢٠. أَحْمَدُ^٩، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في الوافي: «نهى تنزيهه، فلا ينافي حديث الخميصة الذي سبق، أو أنّ الكساء مستثنى؛ لما ورد: يكره السواد إلا في ثلاثة: الخف والعمامة والكساء». وفي المرأة: «قوله عليها السلام: لا يحرم، ظاهر الشيخ في النهاية حرمة الإحرام في السواد، وحمل على تأكيد الكراهة». وراجع أيضاً: النهاية، ص ٢١٧.

٢. في الوسائل، ح ٢٩٨٢، والتهذيب، ج ١: - «الميت».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٦٦، ح ٢١٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره، ح ٤٣٧١؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٤، بسند آخر عن الوشاء، عن الحسين بن مختار، وتامم الرواية: «ولا يكفن الميت بالسواد [في التهذيب: «في السواد»]. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٢، معلقاً عن الحسين بن مختار. الوافي، ج ١٢، ص ٥٦٩، ح ١٢٥٨٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣، ح ٢٩٨٢؛ وج ١٢، ص ٣٥٨، ذيل ح ١٦٥٠٤.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٥. في الوافي: «الثوب الوسخ».

٦. في «ي»، «يح»، وحاشية «ظ»: «تطهره أحب إلي». وفي «بس»، «جن»: «يطهره أحب إلي». وفي «جد»: «يطهره أحب لي». وفي «بت»: «أن يطهره أحب إلي». وفي الوسائل «تطهيره أحب إلي» كلها بدل «أحب أن يطهره».

٧. في «بف»: «يوسخ».

٨. في «يح» والوسائل والفقيه: «تصيبه». وفي «بس»: «تصيب».

٩. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب كراهة الإحرام في الثياب الوسخة، كما دلّت عليه الرواية، وكذا كراهة الغسل للثوب الذي أحرم فيه وإن توسخ إلا مع النجاسة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٤، معلقاً عن الكليني، من قوله: «ولا يغسل الرجل ثوبه». الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٢٥٩٩، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٠، ح ١٢٥٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٦، ح ١٦٨٢٤.

١١. السند معلق، كسابقه.

قَالَ: «نَعَمْ، لَيْسَ الْعَصْفَرُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَلَكِنْ أَكْرَهَ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَشْهَرُكَ بِهِ النَّاسُ».^٢

١٨ / ٧٢٢٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الثُّوبِ يُصَيِّبُهُ الرَّغَفَرَانُ، ثُمَّ يُغْسَلُ، فَلَا يَذْهَبُ: أَيْخَرُمْ فِيهِ؟^٣

قَالَ^٤: «لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا ذَهَبَ رِيحُهُ، وَلَوْ كَانَ مَضْبُوعًا كُلَّهُ إِذَا ضَرَبَ إِلَى الْبَيَاضِ^٥ وَغُسِلَ^٦، فَلَا بَأْسَ بِهِ».^٨

١. قال الخليل: «العَصْفَرُ: نبات سلاقته - أي أوله - الجزيرال - وهو اللون الأحمر - وهي معربة». وعن ابن سيده: «العصفر هذا الذي يصبغ به، ومنه ريفي، ومنه برّي، وكلاهما نبت بأرض العرب». وقال الفيروز آبادي: «العصفر - بالضم -: نبت يهرأ اللحم الغليظ». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٢١٩؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٨١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦١٧ (عصفر).

هذا. وفي المرأة: «اعلم أن المشهور بين الأصحاب كراهة العصفر وكل ثوب مصبوغ مقدم. وقال في المنتهى: لا بأس بالعصفر من الثياب، ويكره إذا كان مشبعاً، وعليه علماؤنا. والأظهر عدم كراهة المعصورة مطلقاً. إذ الظاهر من الأخبار أن أخبار النهي محمولة على التقية، كما يؤمّن إليه آخر هذا الخبر». وراجع أيضاً: منتهى المطلب، ص ٦٨٢ من الحجري.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٩، ح ٢٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٥٤١، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧١، ح ١٢٥٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٠، ح ١٦٨٣٥.

٣. في الفقيه والتهذيب، ح ٢٢٠ - «فلا يذهب أبيحرم فيه».

٤. في الوسائل والفقيه والتهذيب، ح ٢٢٠: «فقال».

٥. في الوافي: «به».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: إذا ضرب إلى البياض، الظاهر أن ذلك لئلا يكون مشبعاً فيكره. ويحتمل أن يكون المعنى أن يفسل حتى يضرب إلى البياض؛ فإنه حينئذ يذهب ريحه غالباً».

٧. في التهذيب، ح ٢٢٠ - «وغسل».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٧، معلقاً عن الحسين بن أبي العلاء. التهذيب، ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢٠، بسند عن الحسين بن أبي العلاء. وفيه، ص ٦٧، ح ٢١٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، إلى قوله: «قال: لا بأس به» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٢، ح ١٢٥٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٥.

٣٤٣/٤ . ١٩ / ٧٢٢٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَخْرِمِ يَلْبَسُ الثَّوْبَ قَدْ أَصَابَهُ الطَّيِّبُ؟
قَالَ^١: «إِذَا ذَهَبَ رِيحُ الطَّيِّبِ، فَلْيَلْبَسْهُ»^٢.

٢٠ / ٧٢٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ^٣، عَنِ الْخَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَحْرِمَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ مَصْبُوعٍ بِمِشْقٍ^٤، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُحَوَّلَ^٥ الْمَخْرِمُ ثِيَابَهُ».

قُلْتُ: إِذَا أَصَابَهَا شَيْءٌ يَغْسِلُهَا^٦؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ^٧ اخْتَلَمَ فِيهَا^٨»^٩.

١. في «بث، يخ، جد» والوافي والفتية والتهذيب: «فقال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦١٠، معلقاً عن إسماعيل بن الفضل. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم، ح ٧٢٨١. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٦٨٤٩. ٣. في «بخ» - «بن عثمان».

٤. في «جد»: «أن يحرم».

٥. «المِشْق»: المَفْرَعة، وهو طين أحمر يصبغ به الثوب، ويقال له بالفارسية: «كل ارمنى». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٠٣؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٥ (مشق).

٦. في «بخ، جن» والوسائل، ح ١٦٥١٨ و ١٦٨٢٥. «أن يحول». وفي «بس»: «أن يحوله».

٧. في «بث»: «يفسدها».

٨. في «جن» والوسائل، ح ١٦٨٢٥: «إن» بدون الواو. وفي «بس»: «وإذا».

٩. في الوافي: «إنما جعل الاحتلام الفرد الأخفى، مع أنه الفرد الأظهر دفعا لما عسى يتوهم من عدم الاكتفاء فيه بالغسل، بل لعله لا يذ فيه من التبديل، أو لعله يخل بالإحرام، فصرح بأنه يكفي الغسل».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٦١٠، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب مصبوغ مِشْق». الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٤، ح ١٦٥١٨ وتام الرواية فيه:

٢١ / ٧٢٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ إِحْفَافًا ظَهَارَتُهُ^١ حَمْرَاءُ، وَبَطَانَتُهُ^٢ صَفْرَاءُ قَدْ أَتَى لَهُ سَنَةٌ وَسَنَتَانِ^٣؟

قَالَ: «مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِيحٌ، فَلَا بَأْسَ، وَكُلُّ ثَوْبٍ يَضْبَعُ وَيُغْسَلُ يَجُوزُ الْإِحْرَامَ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ، فَلَا»^٦.

٧٢٢٧ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ نَجِيحٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِلُبْسِ الْخَاتَمِ لِلْمُحْرَمِ».^٨

● وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لَا يَلْبَسُهُ^٩ لِلزَّيْنَةِ^{١٠}».

«ولا بأس أن يحول المحرم ثيابه» وفيه، ص ٤٧٧، ح ١٦٨٢٥، من قوله: «ولا بأس أن يحول المحرم»؛ و ص ٤٨٣، ح ١٦٨٤٣، إلى قوله: «مضبوغ بمشوق».

١. في «ظ، بح، بس، جلد، جن» وحاشية «بث، بجن»: «ظاهرتة».

٢. في «ظ، بث، بجم، يس، حد، جن» والوسائل: «وباطنته».

۳. فی الوسائل: «اوستان» بدل «وستان».

٤. في الوسائل : « وإن » .

٥. في المرأة: «قوله ﷺ: فإن لم يغسل فلا، محمول على ما إذا صبغ بالطيب وبقيت ريحه».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٣، ح ١٢٥٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٥، ح ١٦٨٤٨.

۷. فی «بخ، بف، جتر»: - «بس ابراهیم».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٧٣، ح ٢٤٠، والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٥٤٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨١، ح ١٢٦٣، الوصائل، ج ١٢، ص ٤٩٠، ح ١٦١٦٤.

٩. في «جد»: «لا يلبس».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٧٣، ديل ح ٢٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٥، ديل ح ٥٤٤، بسندهما الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨١، ح ١٢٦٣١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٠، ح ١٦٦٥.

٨٤- بَابُ الْمُخْرَمِ يَشُدُّ عَلَى وَسْطِهِ الْهِمَيَانُ^١ وَالْمِنْطَقَةُ^٢

١ / ٧٢٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٣، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنْ مَعِيَ أَهْلِي وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشُدَّ^٤ نَفَقَتِي فِي حَقْوَيَّ^٥ ؟ فَقَالَ^٦ : «نَعَمْ» فَإِنَّ أَبِي عليه السلام كَانَ يَقُولُ : مِنْ قُوَّةِ الْمَسَافِرِ حِفْظُ^٧ نَفَقَتِهِ^٨ .

٢ / ٧٢٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٩، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرَمِ يَشُدُّ عَلَى بَطْنِهِ الْعِمَامَةَ ؟ ٣٤٤ / ٤
قَالَ : «لَا» ثُمَّ قَالَ : «كَانَ أَبِي يَقُولُ^{١٠} : يَشُدُّ عَلَى بَطْنِهِ الْمِنْطَقَةَ الَّتِي فِيهَا نَفَقَتُهُ

١ . «الهميان» : نكّة السراويل . والنكّة : الرباط . وقيل للمنطقة أيضاً : هميان . ويقال للذي يجعل فيه النفقة ويشد على الوسط : هميان . وقيل : الهميان دخيل معرب ، والعرب قد تكلموا به قديماً فأعربوه . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٧٦ ؛ لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٤٣٧ (همن) .

٢ . الْمِنْطَقُ وَالْمِنْطَقَةُ وَالنِّطَاقُ : كُلٌّ مَا شَدَدَتْ بِهِ وَسْطُكَ . وقيل : والمنطقة : معروفة اسم لها خاصة . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ٣ ، ص ١٨٠٧ ؛ لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٣٥٤ (نطق) .

٣ . في «بس» ، جن ، وحاشية «بح» : - «بن أبي نصر» .

٤ . في «ي» : «أن يشد» . وفي الفقيه : «الحجّ فأشد» . وفي المحاسن : «الحجّ أشد» كلّها بدل «أن أشد» .

٥ . في المحاسن : «حقوي» . والحقو : مفعّل الإزار ، أي موضع شدّ الإزار ، وهو الخاصرة ، وهو ما بين رأس الورك وأسفل الأضلاع ، من الخضر . وهو من الإنسان : وسطه ، وهو المستدق فوق الوركين . راجع : النهاية ، ج ١ ، ص ٤١٧ ؛ المصباح المنير ، ص ١ (حقو) ؛ و ص ١٧٠ (نخسو) .

٦ . في الوافي والفقيه والمحاسن : «قال» .

٧ . في الوافي : «حفظه» .

٨ . المحاسن ، ص ٣٥٨ ، كتاب السفر ، ح ٧٤ ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، ح ٢٤٤٨ ، معلقاً عن صفوان الجمال . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٣٧٣ ، ح ١٢١٢٣ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٤١٩ ، ذيل ح ١٥١٥٢ .

٩ . في «بح» : - «بن سعيد» .

١٠ . في «بح» ، يخ ، - «يقول» .

يَسْتَوْتِقُ^١ مِنْهَا؛ فَإِنَّهَا مِنْ تَمَامِ حَجِّهِ^٢.

٣ / ٧٢٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَصُرُّ الدَّرَاهِمَ فِي ثَوْبِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَ يَلْبَسُ الْمِنْطَقَةَ وَ الْهَمِيَانِ»^٣.

٨٥- بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُخْرِمَةِ أَنْ تَلْبَسَهُ مِنَ الثِّيَابِ

وَ الْحُلِيِّ وَ مَا يُكْرَهُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ^٤

١ / ٧٢٣١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ عَيْصِ بْنِ

الْقَاسِمِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَرْأَةُ الْمُخْرِمَةُ تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ غَيْرِ

الْخَبِيرِ وَ الْقَفَّازِينَ^٦، وَ كَرَةِ النَّقَابِ» وَ قَالَ: «تَسْدِلُ

١. في «ي»: «ليستوثق».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٦، معلقاً عن أبي بصير، من قوله: «كان أبي يقول»: علل الشرائع، ص ٤٥٥،

ح ١٣، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٩، ح ١٢٦٢٢؛ الوسائل، ح ١٢،

ص ٤٩١، ح ١٦٨٧١؛ وفيه، ص ٥٣٣، ح ١٧٠٠٣، إلى قوله: «على بطنه العمامة، قال: لا».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٩، ح ١٢٦٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩١، ح ١٦٨٧٠.

٤. في «ين»، «بف»: «منه» بدل «من ذلك».

٥. في التهذيب والاستبصار: «عن الحلبي». وهو سهو؛ فقد روى صفوان بن يحيى كتاب عيص بن القاسم،

وتوسط صفوان [بن يحيى] بين محمد بن عبد الجبار وبين العيص [بن القاسم] في كثير من الأسناد. راجع:

رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤١٥ - ٤١٦؛ و ص ٤٥٢ - ٤٥٤.

ويؤكد ذلك أن أبا نجر روى الحلبي عن عيص بن القاسم في موضع.

والمعظون أن «عن الحلبي» مصحف من «بن يحيى» قد جيء به تفسيراً لصفوان.

٦. قال الجوهري: «القَفَّاز - بالضم والتشديد -: شيء يعمل لليدين يُخْشَى بقطن ويكون له أزرار تنزّر على».

الثَّوبُ^١ عَلَى وَجْهِهَا.

قُلْتُ: حَدِّ ذَلِكْ إِلَى أَيْنَ؟

قَالَ: «إِلَى طَرَفِ الْأَنْفِ قَدَرًا مَا تُبْصِرُ»^٢.

٧٢٣٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ^٣ الْمُخْرِمَةِ أَيَّ شَيْءٍ تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ؟

قَالَ^٤: «تَلْبَسُ الثِّيَابَ كُلَّهَا إِلَّا الْمَصْبُوعَةَ بِالرُّعْفَرَانِ وَالْوُزْسَ^٥، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ، وَلَا حَلِيًّا تَتَرَّزْنَ بِهِ لِرُجُوعِهَا، وَلَا تَكْتَجِلُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا،

١. الساعدين من الرد، تلبسه المرأة في يديها، وهما قفازان. وبحوه قال ابن الأثير. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٩٠ (قفر).

٢. سَدَّلَ الثَّوبَ وإسداله: إرخاؤه وإرساله. وقال الفيومي: «سدلت الثوب سَدَلًا، من باب قتل: أرخيته وأرسلته من غير ضمٍّ جانبيه، فإن ضممتها فهو قريب من التلطف، قالوا: ولا يقال فيه: أسدلت، بالالف». المصباح المنير، ص ٢٧١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٠ (سدل).

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٣، ح ٢٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٠٩٩، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «والقفازين». الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٥. بسند آخر، وتعام الرواية فيه: «المحرمة تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن». الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٣، ح ١٢٦٣٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٨، ح ١٦٥٣٣، إلى قوله: «القفازين»؛ وفيه، ص ٤٩٣، ح ١٦٨٧٧، هكذا: «قال أبو عبدالله عليه السلام في حديث: كرهه النقاب يعني للمرأة المحرمة وقال: تسدل الثوب...».

٤. في «بف» والوسائل، ح ١٦٥٢٦. - «المرأة».

٥. في الوسائل، ح ١٦٨٤٦: - «أي شيء من الثياب، قال».

٥. قال الجوهري: «الْوُزْسُ: نبت أصفر يكون باليمن، يتخذ منه العُثْرَةُ للوجه». والغمرة: طلاء. وقال ابن الأثير: «الْوُزْسُ: نبت أصفر يصبغ به» راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٨؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٣ (ورس). هذا، وفي المرأة: «قوله عليه السلام: والورس، نوع من الطيب، ولذلك استثناء عليه السلام».

وَلَا تَلْبَسْ خُلِيّاً وَلَا فِرْنْداً^١، وَلَا بَأْسَ بِالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ^٢.

٧٢٣٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِامْرَأَةٍ مُتَنَقِّبَةٍ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ، فَقَالَ:

أَخْرِمِي وَاسْفِرِي^٤ وَأَزْجِي ثَوْبَكَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَنَقَّبْتَ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُكَ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِلَى أَيْنَ تُرْخِيهِ؟ فَقَالَ^٥: تُغْطِي عَيْنَيْهَا^٦.

قَالَ: قُلْتُ: يَبْلُغُ فَمَهَا؟^٧ قَالَ: «نَعَمْ»^٨.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمُحْرِمَةُ لَا تَلْبَسُ الْخُلِيَّ، وَلَا الثِّيَابَ^٩ الْمُصْبَغَاتِ^{١٠} إِلَّا ٣٤٥/٤

١. في التهذيب: «ولا فرنداً». والفرند: دخيل معرب، اسم للثوب راجع ترتيب كتاب العي ج ٣، ص ١٣٩٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣٤ (فرند). وفي المرأة: «قوله عليه السلام ولا فرنداً، لعل النه للزينة».

٢. في «جن»: «الثوب».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٧٤، ح ٢٤٤، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يكره من الزينة للمحرم، ح ٧٢٩٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٣، ح ١٢٦٣٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٧، ح ١٦٨٨٨. وفيه، ص ٣٦٦، ح ١٦٥٢٦، إلى قوله: «القفازين»؛ وفيه، ص ٤٧١، ح ١٦٨٠٧، وتعمام الرواية فيه: «أن المرأة المحرمة لا تكتحل إلا من علة»؛ وفيه أيضاً، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٦، إلى قوله: «بالرغفران والورس».

٤. «واسفري»، أي اكشفي؛ يقال: سمرت المرأة، أي كشفت عن وجهها. وأما الإسفار، فهو بمعنى الإضاءة، والانكشاف، والانحساف. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٦؛ المصباح المنير، ص ٢٧٨ (سفر).

٥. في «بث، بيج، بس، جن»، والوسائل، ح ١٦٨٧٨: «قال». وفي التهذيب: «قال إلى أن».

٦. في «بث»: «عينها».

٧. في «ظ، بس»: «فيها».

٨. في «بيج» والوافي والتهذيب: «قال».

٩. في الوسائل، ح ١٦٨٨٧: «الثياب».

١٠. في «بث» والتهذيب: «المصبوغات».

صِبْغاً^١ لَا يَزْدَعُ^٢ ٣.

٧٢٣٤ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ عَلَيْهَا الْخُلْيُ وَالْخَلْخَالُ^٤ وَالْمَسْكَةُ^٥ وَالْقَرْطَانِ^٦ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ^٧ تُحْرِمُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهَا وَقَدْ كَانَتْ^٨ تَلْبَسُهُ فِي بَيْتِهَا قَبْلَ حَجَّتِهَا: أَمْ تَنْزَعُهُ^٩ إِذَا أَخْرَمَتْ، أَوْ تَتْرَكُهُ عَلَى خَالِهِ؟

١. هكذا في «ظ، ي، بح، بس، جد» والوسائل والتهذيب وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «صبغ».
٢. في «بس»: «لا يروع». وفي الوافي: «لا يردع، أي لا ينفض أثره على ما يجاوره، يقال: به زُدْعُ به من زعفران أو دم، أي لطخ وأثر. وردعته فارتدع، أي لطخته به فتلطخ».
٣. وهي امرأة العقول، ج ١٧، ص ٢٩١: «قوله عليه السلام: لا يردع، أي لا يكون مصبوغاً بطيب». والزُدْعُ: اللطخ بالزعفران. والزُدْعُ أيضاً: أثر الطيب والحناء، أو أثر الخُلُق والطيب في الجسد. والردع أيضاً: أن تردع شوباً بطيب أو زعفران. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٨؛ المعرب، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٢١.
٤. التهذيب، ج ٥، ص ٧٤، ح ٢٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٤، ح ١٢٦٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٤، ح ١٦٨٤٧، و ص ٤٩٤، ح ١٦٨٧٨، و ص ٤٩٦، ح ١٦٨٨٧.
٥. في «بح» والمرأة: «والمحجل». وفي الوافي: «في بعض النسخ: المحجل، بدل الخلخال، وهو جمع المحجل، وهو الخلخال».
٦. في الاستبصار: «والمسك». و«المسكة»: أسورة من عاج، أو ذئبل. والذئبل: قرون الأوعال، والأوعال: جمع النعيل، وهو نيس الجبل. والنيس: الذكر من المعر والظاء. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٠ (مسك).
٧. «القَرْطَان»: ثنية القُرْط، وهو - على ما قاله الجوهري - الذي يعلّق على شحمة الأذن. وعلى ما قاله ابن الأثير نوع من حلّي الأذن معروف. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥١؛ النهاية، ج ٤، ص ٤١ (قرط).
٨. «الورق»، كفلس وجبر وكنف وجبل. الدراهم المصروية عند الجوهري، والفضة عند ابن الأثير، والفضة المصروية عند آخر، والدراهم عند بعض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٥؛ المصباح المنير، ص ٦٥٥ (ورق).
٩. في التهذيب: «كان».
٩. في التهذيب: «أو تنزعه».

قَالَ: «تُحْرِمُ فِيهِ، وَ تَلْبَسُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُظْهِرَهُ لِلرِّجَالِ^١ فِي مَرْكَبِهَا وَ مَسِيرِهَا»^٢.
 ٥ / ٧٢٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
 أَبِي الْحَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعِمَامَةِ السَّابِرِيَّةِ^٣ فِيهَا عَلَمٌ حَرِيرٍ: تُحْرِمُ فِيهَا
 الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ سَدَاهُ^٤ وَ لَحْمَتُهُ^٥ جَمِيعاً حَرِيراً».
 ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَدْ سَأَلَنِي أَبُو سَعِيدٍ^٦ عَنِ الْخَمِيصَةِ^٧ سَدَاهَا إِنْ رِيسَمَ أَنْ
 الْبَسَهَا وَ كَانَ وَجَدَ^٨ الْبَزْدَ، فَأَمَرْتُهُ أَنْ يَلْبَسَهَا»^٩.

١. في التهذيب والاستبصار: «للرجل». وفي الوافي: «ويظهر من هذا الحديث أنه لا ينبغي لها إظهار الزينة، بل ولا إحداثها للإحرام، ويدل على الثاني دلالة أوضح من هذا ما يأتي في رواية حرير، فعلى الأمرين ينبغي أن يحمل أخبار الرخصة». ورواية حرير هي المروية في الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٣٩.
٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٥، ح ٢٤٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٧، ح ١٢٦٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٦، ح ١٦٨٨٦.
٣. في «ظ، بث، يع، يخ، بف» والوافي: «السابري». قال الجوهري: «السابري: ضرب من الثياب رقيق». وقال ابن الأثير: «كل رقيق عندهم سابري، والأصل فيه الدروع السابرية، منسوبة إلى سابور». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٤ (سبر).
٤. السدي، وزان الخصى: المعروف من الثوب، وهو خلاف اللحم، وهو ما يُمدّ طولاً في السج. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٤؛ المصباح المنير، ص ٧١ (سدا).
٥. لحمة الثوب - بالضمة والفتح -: ما سدي بين السديتين. أي ما ينسج عرضاً. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٨؛ المصباح المنير، ص ٥٥١ (لحم).
٦. في «يس»: «ابن سعيد».
٧. قال الجوهري: «الخميصة: كساء أسود مربع له غلمان، فإن لم يكن مُغلماً فليس بخميصة». وقال ابن الأثير: «هي ثوب خَزْ أو صوف مُعْلَم. وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء مُغلّمة، وكانت لباس الناس قديماً، وجمعها الخمائنص». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٨١ (خمص).
٨. في «يع»: «قد وجد».
٩. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس الحرير والديباج، ح ١٢٥١٣، بسنده عن أبي الحسن الأحمسي، من

٧٢٣٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^١ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي عُبَيْنَةَ^٢، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: «مَا^٣ يَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ^٤ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ؟
 قَالَ: «الشَّيَابُ كُلُّهَا مَا خَلَا الْقَفَّازِينَ وَ الْبُزُقُوعَ^٥ وَ الْخَزِيرَ^٦».
 قُلْتُ: تَلْبَسُ^٧ الْخَزَرَ^٨؟ قَالَ: «نَعَمْ».
 قُلْتُ: فَإِنَّ سَدَاهُ إِبْرِيْسَمَ^٩ وَ هُوَ خَزِيرٌ^{١٠}؟
 قَالَ: «مَا لَمْ يَكُنْ خَزِيرًا خَالِصًا، فَلَا بَأْسَ^{١١}».

- «قوله: «قال أبو عبد الله^{عليه السلام}: قد سألتني أبو سعيد» مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٤٠. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٣٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٩، ح ١٦٥٣٥.
١. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بف، جد، جر، جن». وفي «بس» وحاشية «ظ، جد» والمطبوع والوسائل والتهذيب والاستبصار: «عن أبي نصر».
٢. في التهذيب والاستبصار: «عن أبي عبيدة».
٣. في الاستبصار: «عما».
٤. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، بف، جد» وحاشية «بث» + «من الثياب» وفي «بس» + «الحز».
٥. «البزقوع»: تلبسه الدواب ونساء الأعراب، وهو ما تستر به وجهها، فيه خرقان للعينين. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٥؛ المصباح المنير، ص ٤٥ (برفع).
٦. في الوسائل: «أتلس».
٧. أطلق ابن الأثير الخزَّ على نوعين من الثياب: أحدهما هو المعروف أولاً، وهو ثياب تنسج من صوف وإبريسم، وثانيهما هو المعروف زمنه، وهو المعمول جميعه من الإبريسم وقال الفَيَّومِي. «الخزَّ اسم دابة، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها» راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٨؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خرز).
٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع والوافي: «الابريسم».
٩. في «ث» وحاشية «يح»: «خز».
١٠. في المرأة: «يدلُّ على عدم جواز لبس الحرير للنساء في حال الإحرام كما ذهب إليه الشيخ وجماعة من الأصحاب، وقد دلَّت عليه صحيحة عيص بن القاسم كما مرَّ، وذهب المفيد وابن إدريس وجماعة من الأصحاب إلى التحريم، والروايات مختلفة، فالمجوزون حملوا أخبار النهي على الكراهة، والمانعون حملوا أخبار الجواز على الحرير المحض، كما يؤمِّن إلى هذا الخبر، والمسألة قوية الإشكال، ولا ريب أنَّ الاجتناب عنه طريق الاحتياط».
١١. التهذيب، ج ٥، ص ٧٥، ح ١٢٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ١١٠١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ح ٢٦٤٠.

٧٢٣٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرِمَةُ لَا تَتَنَقَّبُ^١؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا،
وَإِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ^٢».

٧٢٣٨ / ٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

عُثْمَانَ^٣، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ: هَلْ يَصْلُحُ^٤ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبًا حَرِيرًا^٥ وَهِيَ

مُحْرِمَةٌ^٦؟

قَالَ: «لَا، وَلَهَا أَنْ تَلْبَسَهُ فِي غَيْرِ إِحْرَامِهَا^٧».

٧٢٣٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِامْرَأَةٍ مُحْرِمَةٍ قَدْ اسْتَتَرَتْ بِمِزْوَحَةٍ^٨،

١. ص ٣٤٤، صدر ح ٢٦٣٥، بسند آخر، من قوله: «قلت: تلبس الخنزير؟ قال: نعم» مع اختلاف يسير. وراجع:

الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لس الحرير والديباج، ح ١٣٥١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥. ح ١٢٦٣٩،

الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٧، ح ١٦٥٢٧.

١. في المرأة: «حمل على ما إذا لم تستدل من رأسها، كما هو المتعارف في الثياب».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٧، معلقاً عن عبدالله بن ميمون. المقنعة، ص ٤٤٥، مرسلاً من دون النصريح

باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٤٠. الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٣، ح ١٦٨٧٦؛ و ص ٥٠٥،

ح ١٦٩١٦.

٣. في «بخ، بف، جر»: «حسن».

٤. في «بخ، بف»: «بن عثمان».

٥. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «بس» والمطروح: «تصلح».

٦. في «بخ، بف» والوافي: «ثوب حرير». ٧. في «ي»: «وهي محرمة».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٥، ح ١٢٦٤١. الوسائل، ج ١٢، ص ٣٦٨، ح ١٦٥٣٤.

٩. في «ظ، جن» وحاشية «بخ» والوسائل: «بن أبي نصر».

١٠. «المِزْوَحَةُ»: ما يترجح بها، وهي آلة تحرك بها الريح عند اشتداد الحر. راجع. الصحاح، ج ١، ص ٣٦٩؛

النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).

فَأَمَّا ط^١ الْمِرْزُوحَةُ بِنَفْسِهِ^٢ عَنْ وَجْهِهَا^٣».

٧٢٤٠ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

صَفْوَانَ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ جَدَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَصْبَغَاتُ الثِّيَابِ تَلْبَسُهُ الْمُحْرِمَةُ^٤؟

فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا الْمُفْدَمُ^٦ الْمَشْهُورُ، وَالْقِلَادَةُ الْمَشْهُورَةُ^٧».

٧٢٤١ / ١١. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ

الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرَاةِ إِذَا أَخْرَمَتْ: أَتَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ؟

١. الإمساطة: الإبعاد، والتنحية، والإزالة، والدفع، والإذهاب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٧٤ (ميط).

٢. في «بف» وحاشية «بث» والوافي والفقيه وقرب الإسناد: «بقضيبه».

٣. لم ترد هذه الرواية في «بغ».

٤. قرب الإسناد، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٣٠٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٦٢٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٦، ح ١٢٦٤٣، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٤، ح ١٦٨٧٩.

٥. في الوسائل: «يلبسها المحرم» بدل «تلبسه المحرمة».

٦. في «ظ»، بغ، بف، جد، والوافي: «قال».

٧. «المُفْدَمُ»: المُتَّبَعُ حمرته شديدة. قال الشيخ البهائي في الجبل المتين، ص ١٨٩: «هو - أي المقدم - بالفاء الساكنة والباء للمفعول، أي الشديد الحمرة، كذا فسرهُ المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى، وربما يقال: إنه مطلق الثوب الشديد اللون، سواء كان حمرة أو غيره، وإليه ينظر كلام المبسوط، فيكره الصلاة في مطلق الثوب الشديد اللون، وهو مختار أبي الصلاح وابن إدريس، ومال إليه شيخنا في الذكري». راجع أيضاً: النهاية، ج ٣، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٥٠ (قدم)؛ المبسوط، ج ١، ص ٩٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٩٤؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٢٤٦؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٥٧.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ٢٦٣٣، معلقاً عن عامر بن جَدَاعَةَ، إلى قوله: «إلا المقدم المشهور». وفيه، ح ٢٦٣٢،

بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٦، ح ١٢٦٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٩، ح ١٦٨٣٤.

٩. في التهذيب: «+ الحسن».

٨٦- بَابُ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ ٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ هَلَكَتْ نَعْلَاهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَعْلَيْنِ، قَالَ: «لَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْحَقْفَيْنِ إِذَا^٥ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ، وَلَيْشَقَّةُ^٦ مِنْ^٧ ظَهْرِ الْقَدَمِ؛ وَإِنْ لَبَسَ الطَّيْلَسَانَ^٨، فَلَا يَزُرُّهُ^٩ عَلَيْهِ، فَإِنْ^{١٠} اضْطُرَّ إِلَى قَبَاءٍ مِنْ بَزْدٍ وَلَا يَجِدُ ثَوْبًا غَيْرَهُ، فَلْيَلْبَسْهُ مَقْلُوبًا، وَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ^{١١} فِي يَدَيِ الْقَبَاءِ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «بث، ببح»: «الستر».
٢. التهذيب، ج ٥، ص ٧٦، ح ٢٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ٢٦٣١، معلقاً عن محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٧، ح ١٢٦٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٩٩، ديل ح ١٦٨٩٧.
٣. في «بح، حن»: «لباسه».
٤. هكذا في «ي، بث، ببح، بس، بفس، جن». وفي «ط» والمطبوع والوسائل: «علي بن أبي حمزة».
٥. في الوسائل، ح ١٦٩٠٢: «إن».
٦. في «ببح، بفس»: «ويشقه».
٧. في «بث» والوسائل، ح ١٦٩٠٢: «عن».
٨. مضى ترجمة «الطيلسان» مفصلاً ذيل ح ٧٢١٢.
٩. «يزره»، أي يشد أزواره ويدخلها في العرى. والأزوار: جمع الزر، وهي الحبة التي تجعل في العروة. وعن ابن شميل: «الزر: العروة التي تجعل الحبة فيها». راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١، المصباح المنير، ص ٢٥٢ (زرر).
١٠. في «بث، بفس» والوسائل، ح ١٦٩٠٢: «وإن». وفي «بس»: «فإذا».
١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «يديه».
١٢. يستفاد من الخبر أحكام: الأول: عدم جواز لبس الخفين اختياراً للمحرم. الثاني: جواز لبسهما عند الضرورة. الثالث: وجوب شقهما إذا لبسهما عند الضرورة (واختلف فيه). الرابع: جواز لبس الطيلسان. الخامس: عدم جواز زره، وقد سبق القول فيهما. السادس: جواز لبس القباء عند الضرورة وفقد ثوبي الإحرام. السابع: وجوب لبسه مقلوباً. الثامن: جواز لبس القباء مقلوباً للبرد وإن وجد ثوبي الإحرام. مائة العقل، ج ١٧، ص ٢٩٤.
١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٨، بسنده عن علي بن أبي حمزة، من قوله: «فإن اضطرَّ إلى قباء». التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٨، بسنده عن علي بن أبي حمزة، من قوله: «فإن اضطرَّ إلى قباء». التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦٠٨، بسنده عن علي بن أبي حمزة، من قوله: «فإن اضطرَّ إلى قباء».

- ٧٢٤٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِفَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرَمِ يَلْبَسُ الْحَقَيْنِ وَالْجُوزَيْنِ؟
قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِمَا»^٢.
- ٧٢٤٤ / ٣. سَهْلٌ^٤، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ^٥:
عَنْ جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنْ عَلَيَا عليهما السلام كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِعَقْدِ الثَّوبِ إِذَا قَصَرَ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ^٦
وَإِنْ كَانَ مُخْرِمًا»^٧.
- ٧٢٤٥ / ٤. سَهْلٌ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُثَنَّى، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُخْرِمَ الرَّجُلُ وَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ إِذَا خَافَ^٩
الْعَدُوَّ»^{١٠}.

ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤١، بسند آخر، إلى قوله: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ» مع زيادة هي آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يلبس المخرم من الثياب...، ح ٧٢١٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦٠٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٥، ح ١٦٨٢٠، وتامم الرواية فيه: «وإن لس الطليسان فلا يزره عليه»؛ وفيه، ص ٤٨٧، ح ١٦٨٥٥، من قوله: «فإن اضْطُرَّ إِلَى قَبَاءٍ»؛ وفيه أيضاً، ص ٥٠١، ح ١٦٩٠٢، إلى قوله: «وليشقه من ظهر القدم».

١. في «يف»: «نعم».

٢. في «جن»: «إليها». وفي المرأة: «ظاهره عدم وجوب الشق».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٦١٥، معلقاً عن رفاعَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤١، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦١٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠١، ذيل ح ١٦٩٠٣.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٥. في «بس. حن»: «- القَدَّاح».

٦. في «بس»: «فيه». وفي حاشية «بع»: «به».

٧. الوافي، ج ١٢، ص ٥٧٧، ح ١٢٦١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٢، ح ١٦٩٠٧.

٨. السند معلق، كسابقه.

٩. في حاشية «بث»: «كان».

١٠. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب حرمة لبس السلاح للمخرم لغیر عذر. وقيل بالكراهة، والخبر لا يدل على التحريم».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٧، ح ١٣٥١ و ١٣٥٢، بسند آخر عن

٧٢٤٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُنْثَرِ
الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اضْطُرَّ إِلَى ثَوْبٍ وَهُوَ مُخْرِمٌ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَبَاءٌ،
فَلْيَتَكَسَّمْ^١، وَلْيَجْعَلْ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَ يَلْبَسْهُ^٢».

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «يَقْلِبُ^٣ ظَهْرَهُ بَطْنَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ»^٤.

٧٢٤٧ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِزَارٌ، وَ يَلْبَسُ
الْخَفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَعْلٌ»^٥.

٨٧- بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْفِدَاءُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ

٣٤٨/٤

٧٢٤٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

١. أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٠، ح ١٢٦٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٤، ح ١٦٩١٤.
٢. يجوز فيه التخفيف والتضعيف.

٣. فِي الْمَرْأَةِ: «بَدَلَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ إِدْرِيسَ فِي مَعْنَى الْقَلْبِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلْيَجْعَلْ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ، تَفْسِيرٌ
لِلنَّكْسِ، وَحَعْلُ النَّكْسِ بِمَعْنَى الْقَلْبِ ظَهَرَهُ الْبَطْنُ لِيَكُونَ تَأْسِيسًا، بَعِيدٌ، وَالرَّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّفْسِيرِ
الْآخِرِ، كَمَا عُرِفَتْ، وَلَعَلَّ الْكَلْبِيَّ قَدْ اخْتَارَ». وَرَاجِعْ أَيْضًا: السَّرَائِرُ، ج ١، ص ٥٤٣.

٤. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٦٨٥٣.

٥. يجوز فيه التخفيف والتضعيف. وفي «بس»: «لقلب».

٦. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٨٦، ح ١٦٨٥٤.

٧. الْجَعْفَرِيَّاتُ، ص ٦٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير
وزيادة في أوله: مسائل علي بن جعفر، ص ١١٤، مع اختلاف، وفيهما إلى قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِزَارٌ» الْوَافِي،
ج ١٢، ص ٥٧٨، ح ١٢٦١٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٤٩٩، ح ١٦٨٩٨.

٨. فِي «ث»، بَخ، بَف، جَر: «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» بَدَلَ «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ».

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا لَا يَنْبَغِي لَهُ لُبْسُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَفَعَلَ^١ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا^٢ أَوْ جَاهِلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ مَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ دَمٌ^٣». ^٤

٧٢٤٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ضَرْوٍ مِنَ الثِّيَابِ مُخْتَلِفَةٍ يَلْبَسُهَا الْمُحْرِمُ إِذَا^٥

اِخْتِاجَ مَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «لِكُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا فِدَاءٌ^٦».

٨٨- بَابُ الرَّجُلِ يُحْرِمُ فِي قَمِيصٍ أَوْ يَلْبَسُهُ بَعْدَ مَا يُحْرِمُ

٧٢٥٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِ

وَاحِدٍ:

١. في «بث، يس، جن» «فعل».

٢. في الوسائل والتهذيب: - «أو ساهياً».

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٩٧: «قوله عليه السلام: ساهياً أو ناسياً، يمكن الفرق بينهما بحمل أحدهما على نسيان الإحرام، والآخر على نسيان الحكم، وهو موافق لما هو المشهور من عدم لزوم الكفارة على الناسي والجاهل في غير الصيد، بل لا نعلم فيه مخالفاً. وأما كون الكفارة مع العمد شاة فقد نقل في المستمى عليه إجماع العلماء كافة». وراجع: مستمى المطلب، ص ٨١٢ من الحجري.

٣. في التهذيب: + «شاة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسر وزيادة. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٢. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٥، ح ١٢٦٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٨، ح ١٧٤٧٥.

٥. في «ظ»: + «ما».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤٠، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٣، معلقاً عن محمد بن مسلم، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٥، ح ١٢٦٦٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٩، ح ١٧٤٧٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ ، قَالَ : «يَنْزَعُهُ ، وَ لَا يَشُقُّهُ ، وَ إِنْ كَانَ لِبَسَهُ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ ، شَقَّهُ وَ أَخْرَجَهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ» .^١

٧٢٥١ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصَمِّ ، قَالَ :

دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ ، فَدَخَلَ فِي الطَّلَافِ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ وَ كِسَاءٌ ، فَأَقْبَلَ النَّاسَ عَلَيْهِ يَشْقُونَ قَمِيصَهُ وَ كَانَ ضَلْبًا ، فَرَأَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ هُمُ يُعَالِجُونَ قَمِيصَهُ يَشْقُونَهُ ، فَقَالَ لَهُ : «كَيْفَ صَنَعْتَ ؟» فَقَالَ : أَخْرَمْتُ هَكَذَا فِي قَمِيصِي وَ كِسَائِي ، فَقَالَ : «انْزِعْهُ مِنْ رَأْسِكَ ، لَيْسَ يُنْزَعُ هَذَا مِنْ رِجْلَيْهِ ، إِنَّمَا جَهْلٌ» .

فَأَنَاءَهُ غَيْرَ ذَلِكَ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ ٢ : مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي قَمِيصِهِ ؟ قَالَ : «يَنْزَعُهُ ٣ مِنْ رَأْسِهِ» .^٤

٧٢٥٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ ٥ : «إِنْ لَبِستَ ثَوْبًا فِي إِحْرَامِكَ لَا يَصْلُحُ لَكَ لِبَسُهُ ، ٤ / ٣٤٩ فَلَبَّ ٦ وَ أَعَدَّ غُسْلَكَ ٧ ؛ وَ إِنْ لَبِستَ قَمِيصًا ، فَشَقَّهُ وَ أَخْرَجَهُ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْكَ» .^٨

١ . التهذيب، ج ٥، ص ٧٢، ح ٢٣٨، بسنده عن ابن أبي عمير . الجعفریات، ص ٦٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، إلى قوله : «يفزعه ولا يشقه» مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٣، ح ١٢٦٦٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٨، ذيل ح ١٦٨٦٠ .

٢ . في «بح» : «له» . ٣ . في الوسائل : «ينزع» .

٤ . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٣، ح ١٢٦٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٦٨٦٢ .

٥ . في «بح» والوسائل : - «قال» .

٦ . في المرأة . «ما تضمنته من الأمر بالنسبة لم أربه قائلًا، والأحوط العمل به لقوة مستنده» .

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٧١، ح ٢٣٢، إلى قوله : «وأعد غسلك» مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٧٢، ح ٢٣٧، من قوله : «وإن لبست قميصًا» وفيهما بسند آخر عن معاوية بن عمار . الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٤، ح ١٢٦٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٨٩، ح ١٦٨٦٣؛ وفيه، ص ٣٣٢، ح ١٦٤٣٩، إلى قوله : «أعد غسلك» .

٨٩- بَابُ الْمُحْرَمِ يُغَطِّي رَأْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ مُتَعَمِّدًا أَوْ نَاسِيًا

١ / ٧٢٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الْمُحْرِمُ يُؤْذِيهِ الدُّبَابُ حِينَ يَرِيدُ النَّوْمَ يُغَطِّي وَجْهَهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَخْمَرُ رَأْسَهُ، وَالْمَرْأَةُ عِنْدَ النَّوْمِ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَغَطِّي وَجْهَهَا^٣ كُلَّهُ عِنْدَ النَّوْمِ»^٤.

٢ / ٧٢٥٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُمِّيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمُحْرِمُ^٥ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَجْلُلُ^٦ وَجْهَهُ بِالْمُنْدِيلِ^٧ يَخْمَرُهُ كُلَّهُ.

١. يجوز فيه التخفيف والتضعيف. وتخميم الرأس: تغطيته وستره. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٠؛ المصباح المنير، ص ١٨٢ (خمر).

٢. في «جن»: - «عند النوم». وفي الوسائل، ج ١٦٩٣٢، والتهذيب، ج ١٠٥١ والاستبصار: «المحرمة» بدل «عند النوم».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٠٠: «اختلف الأصحاب في جواز تغطية الرجل المحرم وجهه فذهب الأكثر إلى الجواز ... وقد ورد بالجواز مطلقاً روايات كثيرة منها هذه الرواية. وأما جواز تغطية المرأة فلا بد من حملها على الضرورة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧، ج ١٠٥١، والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٤، ج ٦١٤. بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ج ٢٦٨٧، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ج ١٠٥٣، بسند آخر عن زرارة، مع اختلاف يسير. وفيه، ج ١٠٥٢، بسند عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف. قرب الإسناد، ص ٢٣٩، ج ٩٣٩. بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «يغطي وجهه قال نعم» الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٧، ج ١٢٦٧٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٦، ذيل ج ١٦٩١٩؛ و ص ٥١٠، ج ١٦٩٣٢.

٥. في الوسائل: «الرجل».

٦. في «ي»، يع، بس: «يجلل».

٧. «يجلل وجهه بالمنديل»، أي يغطيه به، ويلبسه إياه. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٨٩؛ المصباح المنير، ج ٥.

قَالَ: «لَا بَأْسَ».^١

٣ / ٧٢٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَنَامُ عَلَى وَجْهِهِ عَلَى زَامِلَتِهِ^٢

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ».^٣

٤ / ٧٢٥٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّجَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرِمِ يَجِدُ الْبَزْدَ فِي أُذُنَيْهِ يَغْطِيهِمَا^٤ قَالَ: «لَا».^٥

٣٥٠ / ٤

٩٠- بَابُ الظَّلَالِ لِلْمُخْرِمِ

١ / ٧٢٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الْمُثَنَّى الْخَطِيبِ، عَنْ

ص ١٠٦ (جلل).

١. المحاسن، ص ٤٢٩، كتاب المأكَل، ح ٢٤٦، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٢٦٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٠، ح ١٦٩٣٣.

٢. الراملة: البعير الذي يستظهر به الرجل ويحمل متاعه وطعامه عليه، كأنها فاعلة من الرُفْل بمعنى الحمل. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٣١٣ (زمل).

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ١٠٥٤، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٦٨٦، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١١، ذيل ح ١٦٩٣٦.

٤. في حاشية «بث»: «أبا عبد الله».

٥. في «بف»: «يغْطِيهَا».

٦. في المرأة: «يُدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْطِيَةِ الْأُذُنَيْنِ». وذكر جمع من الأصحاب أن المراد بالرأس في عدم جواز التغطية منابت الشعر خاصة حقيقة وحكماً، وظاهرهم خروج الأذنين منه، واستوجه العلامة في التحرير تحريم سترهما، وهو منتهى لهذه الصحيحة. وراجع أيضاً: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٣١.

٧. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب العلاج للمحرم إذا مرض...، ح ٧٣٠٦، الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٥، ح ١٦٩١٥.

مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ وَبِشْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

قَالَ لِي مُحَمَّدٌ^٢: أَلَا أُشْرُكَ يَا ابْنَ مَثْنَى^٣؟ قَالَ: قُلْتُ^٤: بَلَى، وَ قُمْتُ إِلَيْهِ، قَالَ: دَخَلَ هَذَا الْفَاسِقُ أَنْفًا، فَجَلَسَ قِبَالَ أَبِي الْحَسَنِ^٥، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَقُولُ فِي الْمُحْرِمِ: أَيْ يَسْتَظِلُّ عَلَى الْمُخْمَلِ؟ فَقَالَ لَهُ: «لَا» قَالَ: فَيَسْتَظِلُّ فِي الْخُبَاءِ^٦؟ فَقَالَ لَهُ: «نَعَمْ» فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ شَبْهَ الْمُسْتَهْزِئِ يَضْحَكُ، فَقَالَ^٧: يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَمَا فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَ هَذَا؟

فَقَالَ: «يَا أَبَا يُوسُفَ، إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِقِيَّاسٍ^٨ كَقِيَّاسِكُمْ^٩، أَنْتُمْ تَلْعَبُونَ بِالدِّينِ، إِنَّا^{١٠} صَنَعْنَا كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَ قُلْنَا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ، فَلَا يَسْتَظِلُّ عَلَيْهَا، وَ تُؤْذِيهِ الشَّمْسُ، فَيَسْتَرْ جَسَدَهُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ،

١. في الوسائل والبحار والتهذيب: «شير». وهو سهو. والظاهر أن بشرًا هذا، هو بشر بن إسماعيل بن عمار. ابن أخي إسحاق بن عمار الصيرفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩.

٢. هكذا في «ظ، بح، بخ، جد، جر» والوافي والبحار. وفي «ي، بث، بس، بف، جن» والمطبوع: «+ بن إسماعيل».

والتأمل في الخبر يقضي بصحة ما أثبتناه. توضيح ذلك: أن مضمون الخبر يرويه جعفر بن المثنى عن محمد بن الفضيل وبشر بن إسماعيل، لكن ألفاظ الخبر ينقلها عن محمد بن الفضيل، والمراد من «قال: قال لي محمد» أنه قال جعفر بن المثنى الخطيب. قال لي محمد بن الفضيل.

فعليه «بن إسماعيل» إما أن يكون مصحفاً من «بن الفضيل» أو يكون زيادةً تفسيريةً أدرجت في المتن سهواً ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦١ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن جعفر بن المثنى الخطيب عن محمد بن الفضيل وبشر بن إسماعيل قال: قال لي محمد: ألا أشرك. ٣. في «بح» والوافي والبحار: «يا ابن المثنى».

٤. في الوافي: «فقلت» بدل «قال: قلت». ٥. في «بح، بخ، بف» والبحار: «+ الكاظم».

٦. الخباء: واحد الأحبية، وهو أحد بيوت العرب من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، ويكون على عمودين أو ثلاثة. راجع: الصحيح، ح ٦، ص ٢٣٢٥: النهاية، ج ٢، ص ٩ (خبا).

٧. في حاشية «جن»: «ثم قال». وفي الوافي: «+ له».

٨. في «ظ، ي، جد، وحاشية «بح»: «يقاس». ٩. في «بح، جن» والبحار: «كقياسك».

١٠. في حاشية «جن»: «إنما».

وَرُبَّمَا سَتَرَ وَجْهَهُ بِيَدِهِ، وَإِذَا نَزَلَ، اسْتَظَلَ بِالْخَبَاءِ وَفِيهِ الْبَيْتِ وَفِيهِ الْجِدَارِ^٣.

٧٢٥٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا النَّحْسَنِ عليه السلام عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ؟

فَقَالَ: «أَضَحَّ لِمَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ»^٤.

قُلْتُ: إِنِّي مَخْرُورٌ، وَإِنَّ الْحَرَ يَشْتَدُّ عَلَيَّ.

فَقَالَ^٥: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ بِذُنُوبِ الْمُحْرِمِينَ^{٦٧}»^٨

٧٢٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، عَنْ قَاسِمِ

الصَّبِيقِلِ^٩، قَالَ:

١. في «ظ»: «فإذا». ٢. في «ظ» والوافي: - «في».

٣. في الوافي: «و بالجدار». وفي المرأة: «المشهور بين الأصحاب عدم جواز تظليل المحرم عليه سائراً. بل قال في التذكرة: يحرم على المحرم الاستظلال حالة السير، فلا يجوز له الركوب في المحمل وما في معناه كالهودج والكنيسة والعمارة وأشباه ذلك عند علمائنا أجمع. ونحوه قال في المشي». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٤٠، المسألة ٢٥٩؛ منتهى المطلب، ج ٢، ص ٧٩١.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن جعفر بن المثنى الحطيب. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٩، ح ١٢٧١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٠، ذيل ح ١٦٩٦٩؛ البحار، ج ٤٨، ص ١٧١، ح ٩. ٥. قال الجوهرى: «في الحديث: ... أصبح لمن أحرمت له، هكذا يرويه المحدثون بفتح الألف وكسر الحاء. من أضحيت. وقال الأصمعي: إنما هو: أضح لمن أحرمت له، بكسر الألف وفتح الحاء. من أضحيت أضحى؛ لأنه إنما أمره بالبروز للشمس». وقال ابن الأثير: «... أضح لمن أحرمت، أي أظهر واعتزل الكثر والظلم؛ يقال: أضحيت للشمس، وأضحيت أضحى فيهما؛ إذا برزت لها وظهرت». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٧٧ (ضحا).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «قال».

٧. في «ي»، «بح»، «بخ»، «حاشية «بف»: «المجرمين».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٥، ذيل ح ٢٦٨١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الاختصاص، ص ١٢٠، مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما إلى قوله: «أحرمت له» مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٧. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٨، ح ١٦٩٦٣.

٩. في الوسائل: «عن قاسم بن الصيقل». والمذكور في كتب الرجال هو قاسم الصيقل. راجع: رجال البرقي، ج ٥.

٣٥١/٤

مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَشْدِيدًا فِي الظِّلِّ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ ^١، كَانَ يَأْمُرُ بِقَلْعِ الْقُبَّةِ ^٢
وَالْحَاجِبِينَ ^٣ إِذَا أَحْرَمَ ^٤.

٤ / ٧٢٦٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ^٥، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يُضْرَبُ عَلَيْهَا الظَّلَالُ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَالرَّجُلُ يُضْرَبُ عَلَيْهِ الظَّلَالُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ»، إِذَا كَانَتْ بِهِ ^٦ شَقِيقَةٌ ^٧ وَ يَتَصَدَّقُ بِمَدٍّ لِكُلِّ يَوْمٍ ^٨.

٥ / ٧٢٦١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ ^٩،

قَالَ:

١ ص ٥٨: رجال الطوسي، ص ٣٩٠، الرقم ٥٧٤٦.

٢ في حاشية «بث»: «+» «الثاني».

٣ قال ابن الأثير: «القُبَّة من الخيام: بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب». وقال الفيومي: «القُبَّة من الببان معروفة وتطلق على البيت المدور، وهو معروف عند التركمان والأكراد، ويسمى الخرقاهة». راجع: النهاية،

ج ٤، ص ٣: المصباح المنير، ص ٨٧ (قب).

٤ في الوافي: «الحاجبين، من الحجاب، كأنهما كانا يحجبان من الشمس». وفي المرأة «الحاجب من كل شيء حرقه، ولعل ذلك كان على الفضل والاستحباب، والأحوط التأسي به ^٥ في ذلك».

٥ الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٧٠٣: الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٨، ح ١٦٩٦٤.

٦ في الوسائل، ح ١٦٩٦٨، «+» «عن أبي عبد الله ^٧».

٧ في «أ»، بث، بف، جد، والفقيه: «تضرب».

٨ في «ب»، بف، وحاشية «بث»: «فيه». وفي «بث»: «له».

٩ قال الجوهري: «الشقيقة: وجع يأخذ نصف الرأس والوجه». وقال ابن الأثير: «الشقيقة: نوع من صداع يعرض مقدم الرأس وإلى أحد جانبيه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٣: النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق).

١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٦، معلقاً عن البرنظي. عن علي بن أبي حمزة. النوادر للأشعري، ص ٧١،

ح ١٤٩، عن أبي بصير. راجع. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧٤: والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٨.

الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٢٦٩٣: الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٥، ح ١٧٤٦٩: وفيه، ج ١٢، ص ٥٢٠، ح ١٦٩٦٨،

إلى قوله: «هي محرمة قال نعم». ١٠. في «بس»: «-» «بن بزيع».

كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاءِ عليه السلام: هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَمْشِيَ تَحْتَ ظِلِّ الْمَحْمِلِ؟^١
فَكَتَبَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ^٢ مِنْ أَذَى مَطَرٍ أَوْ شَمْسٍ وَ أَنَا أَسْمَعُ، فَأَمَرَهُ
أَنْ يَفْدِيَ شَاةً، وَ يَذْبَحَهَا^٣ بِمَنْى.^٤

٧٢٦٢ / ٦. أَحْمَدُ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّلَالِ لِلْمُحْرِمِ؟

قَالَ^٦: «لَا يَظْلَلُ^٧ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ^٨ مَرَضٍ^٩»^{١٠}.

١. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: تحت ظل المحمل، يدل على أن الظل إن كان سائراً مستقلاً عن سير المحرم جاز له الاستقلال، وإنما الممنوع كون الظل سائراً يسير المحرم».

٢. في «جين»: «ظل المحرم».

٣. في «بف» والتهذيب، ح ١٠٦٥: «يذبحها» من دون الواو.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٧، معلقاً عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٠، ح ١٠٦٤؛ و ص ٣٣٤، ح ١١٥١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٦٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٣، سند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر من قوله: «وسأله رجل عن الظلال». الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٢، ح ١٢٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٦، ذيل ح ١٧٣٣٠ و ص ١٥٥، ح ١٧٤٦٧.

٥. في الوسائل، «أحمد بن محمد بن عيسى». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٦. في «بخ»، «بف»: «فقال».

٧. في «بخ»، «بج»: «لا يظل».

٨. في حاشية «بخ» والتهذيب، ح ١٠٦٠ والاستبصار: «أو».

٩. في الوافي: «يعني إذا كان سائراً، دون ما إذا نزل، كما يأتي». وفي هامشه عن المحقق الشعراني: «قوله: إذا كان سائراً، الظاهر أن ملاك الحرمة سير الظل يسير الإنسان كالمحمل، لاسير الإنسان تحت الظل الواقف، كسقف الأسواق والمساجد، ووافقنا في هذا المذهب الحنابلة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن

٧ / ٧٢٦٣. أَحْمَدُ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الْكِلَابِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ شِهَابٍ يَشْكُو رَأْسَهُ وَ التَّبَزُّدُ شَدِيدٌ، وَ يُرِيدُ^٢ أَنْ يُحْرِمَ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ كَمَا زَعَمَ فَلْيُظَلَّلْ، وَ أَمَّا أَنْتَ فَاضْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ لَهُ^٣».

٨ / ٧٢٦٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَسْتَتِرُ الْمُحْرَمُ مِنَ الشَّمْسِ؟

فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا^٤» أَوْ قَالَ^٥: «ذَا عَلَّةٍ^٦».

٩ / ٧٢٦٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ، قَالَ:

عيسى، عن علي بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن محمد بن منصور، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٥٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٨؛ والنوادر للأشعري، ص ٧١، ح ١٤٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٧؛ وعمل الشرائع، ص ٤٥٢، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ١٠٦٠ والاستبصار، ح ٦٢١ - مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ١٠٥٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠١، ح ١٢٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٧، ذيل ح ١٦٩٦٠.

١. في الوسائل: «أحمد بن محمد». وهذا السند، والسندان الآتيان بعده أيضاً معلقة على سند الحديث ٥.

٢. في الوافي: «وهو يريد».

٣. قد مضى معنى قوله عليه السلام: «فاضح لمن أحرمت له» ذيل الحديث الثاني من هذا الباب، إن شئت فراجع.

٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٣، ح ١٢٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٦٩٦٥.

٥. في قرب الإسناد: «فانياً».

٦. في «بخ» والاستبصار: «وقال».

٧. في «بف»: «ذو علة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٠، ح ١٦٢، معلقاً عن علي بن الحكم؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٦٢٢، بسند عن

علي بن الحكم. قرب الإسناد، ص ١٢٥، ح ٤٤٠، بسند عن إسماعيل بن عبد الخالق. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٥،

ح ٢٦٨٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٤، ح ١٢٦٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٧، ذيل

ح ١٦٩٦١.

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: الْمُحْرَمُ يُظَلِّلُ عَلَى مَحْمِلِهِ؟ وَ يَفْتَدِي إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ وَالْمَطَرُ يَصْرَانِ بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: كَمْ الْفِدَاءُ؟ قَالَ: «شَاةٌ»^١.

١٠ / ٧٢٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْقَبَةِ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ»^٢. ٣٥٢/٤

١١ / ٧٢٦٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسْتَتِرُ الْمُحْرَمُ مِنَ الشَّمْسِ بِثَوْبٍ، وَلَا بِأَسْ أَنْ

يَسْتَتِرَ^٣ بَغْضُهُ بِبَغْضٍ»^٤.

١٢ / ٧٢٦٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّ عَمَّتِي مَعِي وَ هِيَ زَمِيلَتِي^٥ وَ الْحَرُّ يَشْتَدُّ^٦ عَلَيْهَا إِذَا

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٦٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٧، ح ١٢٧١١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٥، ذيل ح ١٧٤٦٦.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ٢٦٧٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧١، بسند آخر، مع زيادة في آخره، وفي الأخير مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٠٧٠ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٥، ح ١٢٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ذيل ح ١٦٩٦٧.

٣. في «بخ، بس»: «أَنْ لَا يَسْتَر». وفي الوسائل، «أَنْ يَسْتَر».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٨، ذيل ح ١٠٥٥، بسند آخر، وتعمم الرواية فيه. «لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَر بِبَعْضِ جَسَدِهِ بِبَعْضٍ». الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٤، ح ١٦٩٧٦.

٥. قال ابن الأثير: «الزميل: العدل الذي جُمِلَ مع جُمْلِكَ عَلَى الْبَعِيرِ. وقد زاملني: عادلني. والزميل أيضاً: الرفيق في السفر الذي يعينك على أمورك، وهو الرديف أيضاً». وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣١٠ (زمل).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «تَشْتَدُّ».

أُخْرِمْتُ، فَتَرَى لِي أَنْ أَظْلَلَ عَلَيَّ وَ عَلَيَّهَا ؟
فَكَتَبَ ﷺ : «ظَلَّلَ عَلَيْهَا وَخَذَهَا»^١.

١٣ / ٧٢٦٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ : أَيْتَغَطِّي ؟ قَالَ : «أَمَّا مِنَ الْخَرِّ وَالْبَرْدِ، فَلَا»^٢.

١٤ / ٧٢٧٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ زَكْرَةَ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنْ مُخْرِمٍ ظَلَّلَ فِي عُمَرَتِهِ ؟

قَالَ : «يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ» قَالَ : «وَإِنْ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ وَظَلَّلَ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضاً دَمٌ
لِعُمَرَتِهِ، وَ دَمٌ لِحَجَّتِهِ»^٣.

١٥ / ٧٢٧١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْفُضَيْلِ، قَالَ :

١ . الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٢٦٧٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٦،
بسط آخر عن بكر بن صالح، عن أبي جعفر الثاني ﷺ، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣١١،
ح ١٠٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٦١٧، بسط آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ١٢،
ص ٦٠٦، ح ١٢٧٠٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٦، ديل ح ١٦٩٨٢.

٢ . في المرأة: «محمول على الحرِّ والبرد اللذين لا يورثان علة في الحسد، أو لا يشتدان كثيراً».

٣ . الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٠، ح ١٢٦٨٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٩، ح ١٦٩٦٦.

٤ . في «بث، يخ، بف» والوافي: «فإن».

٥ . في «بس» والوافي: «من».

٦ . في الوافي: «وجب عليه أيضاً، وذلك لأنه يحرم مرتين فعله في كل إحرام دم، كما بيَّنه ﷺ بقوله: دم لعمرته
ودم لحجته». ونقل في المرأة الخبر الذي روي في التهذيب، ج ٥، ص ٣١١، ح ١٠٦٧، ثم قال: «وهو مفسر
لحديث المتن، ويدل على تعدد الكفارة إذا ظلل في العمرة المتمتع بها وحجها معاً، كما ذكره الأصحاب».

٧ . الوافي، ج ١٢، ص ٦٠٧، ح ١٢٧١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٧، ح ١٧٤٧١.

٨ . في الكافي، ح ٩٦٧٩: «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن داود النهدي» بدل «علي بن محمد، عن سهل
بن زياد».

كُنَّا فِي دِهْلِيْزٍ^١ يَحْيَىٰ بَنِي خَالِدٍ بِمَكَّةَ، وَكَانَ هُنَاكَ^٢ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَأَبُو يُوسُفَ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ^٣ وَتَرَبَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، جُعِلَتْ فِدَاكَ، الْمُخْرَمُ يَظْلُلُ؟ قَالَ: «لَا».

قَالَ: فَيَسْتَظِلُّ بِالْجِدَارِ وَالْمَخْمِلِ، وَيَدْخُلُ الْبَيْتَ وَالْخَبَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: فَصَحَّحَكَ أَبُو يُوسُفَ شِبْهَ الْمُسْتَهْزِئِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «يَا أَبَا يُوسُفَ، إِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ^٤ وَكَيْفِيَّاسِكَ^٥ أَصْحَابُكَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِالطَّلَاقِ^٦، وَ أَكْذَبَ فِيهِ بِشَاهِدَيْنِ^٧، وَلَمْ يَرْضَ بِهِمَا إِلَّا عَدْلَيْنِ، وَ أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِالتَّزْوِيجِ^٨، ٣٥٣/٤ وَأَهْمَلَهُ^٩ بِلَا شُهُودٍ، فَأَتَيْتُمْ بِشَاهِدَيْنِ^{١٠} فِيمَا أَبْطَلَ اللَّهُ^{١١}، وَأَبْطَلْتُمْ شَاهِدَيْنِ^{١٢} فِيمَا أَكْذَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَجَزْتُمْ طَلَاقَ الْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ؛ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَأَحْرَمَ^{١٣} وَلَمْ يَظْلُلْ، وَدَخَلَ الْبَيْتَ وَالْخَبَاءَ، وَاسْتَظَلَّ^{١٤} بِالْمَخْمِلِ^{١٥} وَالْجِدَارِ، فَعَلْنَا^{١٦} كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَسَكَتَ^{١٧}».

١. قال الجوهرى: «الدهليز - بالكسر -: مابين الباب والدار، فارسي معرب، والجمع: الدهاليز» الصالح، ج ٣،

ص ٨٧٨ (دهلزي).

٢. في «بخ، بفتح، وبف» والوافي: «ثمة»

٣. في «بس» -: «أبو يوسف».

٤. في الوسائل: «يقاس».

٥. في «ظ، ي، بث، بفتح، بس، جد، جن»: «في الطلاق».

٦. في «بخ، بفتح، وبف» والوافي: «بشهادة شاهدين». وفي الوسائل: «شاهدين».

٧. في «بث، بفتح، وبف» والكافي، ح ٩٦٧٩: «فأهمله».

٨. في الكافي، ح ٩٦٧٩: «فأتيتم شاهدين» بدل «فأتيتم شاهدين».

٩. في الكافي، ح ٩٦٧٩: «أهمل» بدل «أبطل الله».

١٠. في «ظ، بخ، بفتح، وبف، جد، جن» والوافي والكافي، ح ٩٦٧٩: «الشاهدين».

١١. في «بف»: «وأحرم».

١٢. في «بف»: «استظل» بدون الواو.

١٣. في المرواة: «قوله صلى الله عليه وآله: استظل بالمحمل، أي سائراً، أو في المنزل، وعلى الأول المراد به المشي تحت ظل الجدار وظل المحمل».

١٤. في «ي، بس» وحاشية «جن»: «فعلنا». وفي الوسائل: «فقلنا».

١٥. الكافي، كتاب النكاح، باب التزويج بغير بينة، ح ٩٦٧٩، من قوله: «إن الله عز وجل أمر في كتابه بالطلاق»

٩١- بَابُ أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَزْتَمِسُ فِي الْمَاءِ

١ / ٧٢٧٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَا يَزْتَمِسُ الْمُحْرِمُ^٤ فِي الْمَاءِ^٥».

٢ / ٧٢٧٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

شُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «لَا يَزْتَمِسُ الْمُحْرِمُ فِي الْمَاءِ، وَ لَا الصَّائِمُ^٨».

٩٢- بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ

١ / ٧٢٧٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

١. إلى قوله: «وأُطلعتُ شاهدين فيما أكَّد» الوافي، ج ١٢، ص ٦١٠، ح ١٢٧٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢١، ح ١٦٩٧٠.

٢. في الكافي، ح ٦٤٠٠: «عن أخبره».

٣. في الكافي، ح ٦٤٠٠: «عن أخبره».

٤. في الكافي، ح ٦٤٠٠ والتهذيب، ح ٥٨٨ والاستبصار: «الصائم ولا المحرم رأسه» بدل «المحرم».

٥. في الفقيه والتهذيب، ح ١٠٧١: «ولا الصائم».

٦. الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم، ح ٦٤٠٠. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٨٨؛ وج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٩؛ وص ٣١٢، ذيل ح ١٠٧١ والاستبصار، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٥٩، بسند

آخر عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله^٧. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٤، ذيل ح ٢٦٧٨، معلقاً عن حريز،

عن أبي عبد الله^٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧، ذيل ح ١٠٤٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢،

ص ٦١٢، ح ١٢٧٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٠٩، ح ١٦٩٣٠.

٧. في الوسائل: «عن علي بن الحكم». وهو سهو؛ فقد توسط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين

صفوان [بن يحيى] في كثير من الأسناد، ولم نجد توسط علي بن الحكم بين محمد بن الحسين وبين صفوان

في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٨-٤١٢.

٨. الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم، ح ٦٤٠٤ وقرب الإسناد، ص ١٢٥، ح ٤٣٩،

بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: الكافي، نفس الباب، ح ٦٤٠١ و٦٤٠٤ ومصادره.

الوافي، ج ١٢، ص ٦١٣، ح ١٢٧٢٩؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١٢٧٦٦؛ وج ١٢، ص ٥٠٩، ح ١٦٩٢٩.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَمَسَّ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ وَلَا مِنَ الدُّهْنِ فِي إِحْرَامِكَ، وَاتَّقِ الطَّيِّبَ فِي طَعَامِكَ، وَامْسِكْ عَلَى أَنْفِكَ مِنَ الرَّائِحَةِ^١ الطَّيِّبَةِ، وَلَا تُمَسِّكْ عَنْهُ^٢ مِنَ الرِّيحِ الْمُنْتِنَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَلَذَّذَ بِرِيحِ طَيِّبَةٍ^٣»^٤.

٧٢٧٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ أَخْبَرَةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمَسُّ الْمُحْرِمُ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ وَلَا الرِّيحَانِ، وَلَا ٣٥٤/٤ يَتَلَذَّذُ بِهِ وَلَا بِرِيحِ طَيِّبَةٍ^٥، فَمَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^٦، فَلْيَتَصَدَّقْ بِقَدَرِ مَا صَنَعَ قَدَرِ سَعْيِهِ^٧»^٨.

١. في «بف» والوافي: «الريح».
٢. في الوافي والوسائل: «عليه».
٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٠٧: «يستفاد من هذا الخبر أحكام: الأول: تحريم مطلق الطيب للمحرم، ولا خلاف في تحريم الطيب في الحملة، وإنما اختلفوا فيما يحرم منه .. الثاني: تحريم التدهين مطلقاً كما من. الثالث: تحريم الأكل للطعام المطيب، وهو أيضاً موضع وفاق. الرابع: وجوب الإمساك على الأنف من الرائحة الطيبة، كما هو المشهور بين الأصحاب. الخامس: تحريم الإمساك على الأنف من الرائحة الكريهة كما اختاره في الدروس وقيل بالكراهة».
٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٩، بسنده عن فضالة وصفوان، عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩٠، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير و زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٥، ح ١٢٧٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٨.
٥. في التهذيب، ح ١٠٠٧؛ والاستبصار، ح ٥٩١: «ولا بريح طيبة».
٦. في الوسائل، ح ١٦٧٢٩: «بذلك» بدل «بشيء من ذلك».
٧. في حاشية «بث»: «قدر شبعه». وفي حاشية «بج»: «بقدر شبعه». وفي التهذيب، ح ١٠٠٧: «بقدر شبعه، يعني من الطعام». وفي الاستبصار، ح ٥٩١: «بقدر شبعه من الطعام» كلها بدل «قدر سعته».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٧، ح ١٠٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩١، بسندهما عن حماد، عن حرير، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي المحاسن، ص ٣١٨، كتاب العلل، صدر ح ٤٣؛ وغلل الشرائع، ص ٣٨٣، صدر ح ٣.

٣ / ٧٢٧٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَكَلَ زَعْفَرَانًا مُتَعَمِّدًا، أَوْ طَعَامًا فِيهِ طَيِّبٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، فَإِنْ كَانَ نَابِسًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ»^٢.

٤ / ٧٢٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يُمْسِكُ عَلَى أَنْفِهِ مِنَ الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ، وَلَا يُمْسِكُ عَلَى أَنْفِهِ مِنَ الرِّيحِ الْمُنْتَنِةِ»^٣.

٥ / ٧٢٧٨. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٦؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٧، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ، وَقَالَ^٨:

«لَا بَأْسَ بِالرِّيحِ الطَّيِّبَةِ فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ مِنْ رِيحِ الْعُطَّارِينَ، وَلَا يُمْسِكُ

١. بسندهما عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٤، صدر ح ١٨٧٩، مرسلًا، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ولا الريحان» مع اختلاف بسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٥٩٦؛ والمسنعة، ص ٣٩٧. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٧، ح ١٢٧٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٩؛ روح، ج ١٣، ص ١٥٢، ح ١٧٤٥٦.

٢. في «بخ، بف» والفقيه: «وإن».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦٣، معلقًا عن زرارة. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٧، ح ١٢٧٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٠، ذيل ح ١٧٤٥١.

٤. في «بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي، «الكريهة». وفي الفقيه: «الخبث».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٠، معلقًا عن الحلبي ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٨، ح ١٢٧٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٢، ذيل ح ١٦٧٥٨.

٦. في «بث، بف، جر»: «ابن إبراهيم».

٧. في «بخ، بف، جر» والوسائل: «عن ابن أبي عمير».

٨. في «بث، بخ، بف، جر»: «جميعًا»، وهو في «بث وبخ» كما ترى.

٩. في «خذ»: «قال و» بدل «وقال».

عَلَى أَنْفِهِ^١.

٧٢٧٩ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام كَثِيفَ بَيْنَ يَدَيْهِ طِيبٌ لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَمْسَكَ^٢ عَلَى
أَنْفِهِ بِثَوْبِهِ مِنْ رِيحِهِ^٣.

٧٢٨٠ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَنٍ
عُثْمَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْأَشْنَانُ^٤ فِيهِ الطِّيبُ، أَغْسِلَ^٥ بِهِ يَدَيَّ وَأَنَا
مُحْرِمٌ؟

قَالَ: إِذَا أَرَدْتُمْ الْإِحْرَامَ، فَانْظُرُوا مَزَاوِدَكُمْ^٦، فَأَغْرِزُوا^٧ الَّذِي^٨ لَا تَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ
وَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِشَيْءٍ كَقَارَةَ^٩ لِلْأَشْنَانِ الَّذِي غَسَلْتَ بِهِ يَدَكَ»^{١٠}.

٧٢٨١ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^{١١}:

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ١٠١٨، والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٥٩٩، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن
هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧١، معلقاً عن هشام بن الحكم، عن أبي
عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٨، ح ١٢٧٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٨، ذيل ح ١٦٧٤٦.

٢. في الوسائل: «+ يده».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٩، ح ١٢٧٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٢، ح ١٦٧٢٤.

٤. في «حد»: «له».

٥. الإنسان والأشنان، من الخفض - وهو من النسب ما كان فيه ملوحة ومرارة -: معروف، الذي يغسل به الأيدي،
والضمُّ أعلى. وقيل: هو معزَّب، يقال له بالعربية: الخُرُوض. راجع. لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨؛ المصباح
المنير، ص ١٦ (أشن).

٦. المزَاوِد: جمع المزود. قال الجوهري: «الزاد: طعام يتخذ للسفر... والمزود: ما يجعل فيه الزاد». وقال
القيومي: «المزود: بكسر الميم -: وعاء التمر يعمل من أدم، وجمعه: مَزَاوِد». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٠؛
المصباح المنير، ص ٢٦٠ (زود).
٨. في الوسائل، ح ١٦٧٦٩: «ما».

٩. الوافي، ج ١٢، ص ٦١٩، ح ١٢٧٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٦٧٦٩؛ وج ١٣، ص ١٥٢، ح ١٧٤٥٨.

١٠. في «بخ، نف، جر»: «بعض أصحابه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُخْرَمِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ الطَّيِّبُ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْسِلَهُ يَدُ نَفْسِهِ»^١.

٧٢٨٢ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أَكَلْتُ خَبِيصاً^٢ حَتَّى شَبِغْتُ وَأَنَا مُخْرِمٌ؟ ٣٥٥/٤

فَقَالَ^٤: «إِذَا فَرَّغْتَ مِنْ مَنَاسِكَكَ، وَأَزْدْتَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ، فَأَبْتَغِ بِدِرْهِمٍ تَمْراً، فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَيَكُونَ كَفَّارَةً لَذَلِكَ^٥ وَ لِمَا دَخَلَ فِي إِحْرَامِكَ مِمَّا لَا تَعْلَمُ»^٦.

٧٢٨٣ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في المرأة: «يدل على جواز غسله بيده، وذكره في الدروس، والمشهور بين الأصحاب أنه لا بد من أن يأمر الحلال بغسله، أو يغسله بالآلة. ويمكن حمله على الغسل بالآلة وإن كان بعيداً». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٧٤، الدرس ٩٩.

٢. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يلبس المحرم من النياب وما يكره له لباسه، ح ٧٢٢٤ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٠، ح ١٢٧٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٠، ح ١٦٧٥٤.

٣. في الوافي والفتاوى والتهذيب، ح ١٠٠٨ والاستبصار: «فيه زعفران». والخبيص: طعام يعمل من التمر والسمن، فعيل بمعنى مفعول. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٨ (حبص).

٤. في «بخ، بس، جن» والوافي: «قال».

٥. في التهذيب، ح ١٠٠٨ والاستبصار: «كفارة لما أكلت» بدل «كفارة لذلك».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦٢، معلقاً عن الحسن بن هارون. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٨، ح ١٠٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٥٩٢، بسندهما عن الحسن بن هارون. وفي الكافي، كتاب الحج، باب ما يستحب من الصدقة عند الخروج من مكة، ح ٨٠١٦ و ٨٠١٧؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٨٣، ح ٣٠٢٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٨٢، ح ٩٦٣، بسند آخر، من قوله: «إذا فرغت من مناسكك». معاني الأخبار، ص ٣٣٩، ح ٩، بسند آخر، من قوله: «إذا فرغت من مناسكك» إلى قوله: «فتصدق به» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٩، وفي الأخيرين من قوله: «إذا فرغت من مناسكك» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٠، ح ١٢٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٩، ذيل ح ١٧٤٤٩.

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ^١ مَا تَقُولُ فِي الْمِلْحِ فِيهِ زَعْفَرَانٌ لِلْمُحْرِمِ؟

قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئاً فِيهِ زَعْفَرَانٌ، وَلَا شَيْئاً ^٢ مِنَ الطَّيِّبِ».

١١ / ٧٢٨٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنِ الْمُعَلَّى أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُرِّهَ أَنْ يَتَنَاَمَ الْمُحْرِمُ عَلَى فِرَاشٍ أَصْفَرٍ، أَوْ عَلَى مِرْفَقَةٍ صَفْرَاءَ» ^٣.

١٢ / ٧٢٨٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَمَسَّ رِيحَاناً وَأَنْتَ مُحْرِمٌ، وَلَا شَيْئاً فِيهِ زَعْفَرَانٌ،

وَلَا تَطْعَمَ طَعَاماً فِيهِ زَعْفَرَانٌ» ^٤.

١. في «بف». «لأبي عبد الله عليه السلام». ٢. في «بث، بح، جد، جن» والوافي: «ولا يطعم شيئاً».

٣. الوافي ج ١٢، ص ٦٢١، ح ١٢٧٥٣؛ الوسائل ج ١٢، ص ٤٤٢، ح ١٦٧٢٥.

٤. في «جن» والوسائل: - «بن محمد».

٥. في الوافي: «أريد بالأصفر ما صبغ بالزعفران أو الورس أو شبههما مملاًه ريح طيبة، يدل على هذا حديث المنصور الآتي - وهو المروي في التهذيب ج ٥، ص ٢٩٨، ح ١٠٠٩ - حيث قال فيه: فلا تقربن شيئاً فيه صفرة حتى يطوف بالبيت، وحديثه الآخر الآتي في باب ما يحل للمتمتع بعد الحلق - وهو المروي في التهذيب ج ٥، ص ٢٤٥، ح ٨٢٩ - حيث سأل: أ يأكل شيئاً فيه صفرة؟ فقال لا، حتى يطوف بالبيت، ولذا أورد صاحب الكافي هذا الحديث في باب الطيب، كما فعلناه».

٦. المِرْفَقَةُ: المِخْلَةُ، أو هي كالوسادة، وأصله من المِرْفَقِ، كأنه استعمل مرفقه واثكاً عليه. راجع: الصالح ج ٤، ص ١٤٨٢؛ النهاية ج ٢، ص ٢٤٦ (رفق).

٧. في المرأة: «لعله محمول على ما إذا كان مسبقاً بالزعفران أو بغيره من الطيب».

٨. الفقيه ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٦٢٠؛ والتهذيب ج ٥، ص ٦٨، ح ٢٢١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي ج ١٢، ص ٦٢١، ح ١٢٧٥٤؛ الوسائل ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ١٦٧٧١.

٩. التهذيب ج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٨، بسنده عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره: «».

١٣ / ٧٢٨٦. صَفْوَانٌ^١، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرَمِ يَغْسِلُ يَدَهُ بِالْأَشْنَانِ^٢

قَالَ: «كَانَ أَبِي يَغْسِلُ يَدَهُ بِالْحَرَضِ^٣ الْأَبْيَضِ^٤».

١٤ / ٧٢٨٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

لَا بَأْسَ بِأَنْ تَشُمَّ الْإِذْخِرَ^٥ وَالْقَيْصُومَ^٦ وَالْحَرَامِيَّ^٧ وَالشَّيْخَ^٨ وَأَشْبَاهَهُ وَأَنْتَ

مُحْرَمٌ^٩.

١. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٢، ح ١٢٧٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٦؛ وفيه، ص ٤٥٤، ذيل ح ١٦٧٦٣، إلى قوله: «وأنت محرم».

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن صفوان، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

٣. قد مضى معنى «الأشنان» ذيل الحديث السابع من هذا الباب.

٤. «الحرَض» - بضمّين، أو بضمّ الأول وسكون الثاني -: هو الأشنان، تغسل به الأيدي على إثر الطعام. وقيل غير ذلك. راجع: الصباح، ج ٣، ص ١٠٧٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ١٣٥ (حرَض).

٥. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥١، ح ٢٦٦٥. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٢، ح ١٢٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٥٦، ح ١٦٧٦٨.

٦. قال ابن الأثير: «الإذخر - بكسر الهمزة -: حشيشة طيبة الرائحة تستَقَف بها البيوت فوق الخشب». وقال الفَيَّومِي: «الإذخر - بكسر الهمزة والخاء -: نبات معروف، ذكي الرائحة، وإذا جَفَّ أبيض». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (إذخر)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٧. «القيصوم»: نبت طيب الرائحة من رياحين البرّ، وورقه هَدَب، وله نُورَة صفراء، وهي تنهض على ساق وتطول. وقيل غير ذلك وله خواص. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٤ (قصم).

٨. «الحَرَامِيّ» - بألف التانيث -: نبت طيب الريح. وقيل: عُشْبَة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، طيبة الريح، لها نُور كَنُور البنفسج. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خرم).

٩. «النبِيخ»: نبات شَهْلِيّ يتخذ من بعضه المَكَائش، وهو من الأمرار، له رائحة طيبة وطعم مُرّ، وهو مرعى للخيول والنعم، ومنايته القيعان والرياض. لسان العرب، ج ٢، ص ٥٠٢ (شبخ).

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٦٧٢، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٥.

١٥ / ٧٢٨٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرِمِ يَمَسُّ الطَّيِّبَ وَهُوَ نَائِمٌ لَا يَعْلَمُ ؟
قَالَ : «يَغْسِلُهُ ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» .

وَعَنِ الْمُخْرِمِ يَذْهَبُهُ^١ الْخَلَّالُ^٢ بِالذَّهْنِ الطَّيِّبِ وَ الْمُخْرِمِ لَا يَعْلَمُ : مَا عَلَيْهِ ؟
قَالَ^٣ : «يَغْسِلُهُ أَيْضاً وَ لِيُخَذَرَ»^٤ .

١٦ / ٧٢٨٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ ابْنَ أَبِي عَمِيرٍ^٥ عَنِ الثَّقَاجِ^٦ وَ الْأَتْرَجِ^٧ وَ مَا طَابَ رِيحُهُ ؟
قَالَ : تُمْسِكُ^٨ عَنْ شَمِّهِ ، وَ تَأْكُلُهُ^٩ .

ج ١٠٤١ ، بسنده عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٢ ، ح ١٢٧٥٨ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٥٤ ، ذيل ح ١٦٧٦١ .

١ . يجوز فيه تخفيف الدال وتثقيله .

٢ . في الوافي : «أريد بالخلال الغير المحرم ، ويحتمل بعيداً أن يكون بالتشديد بمعنى يباع الأدهان» .

٣ . في الوسائل ، ح ١٧٤٥٧ : «ولا شيء» .

٤ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٣ ، ح ١٢٧٦١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٥٠ ، ح ١٦٧٥٥ ؛ وج ١٣ ، ص ١٥٢ ، ح ١٧٤٥٧ .

٥ . في «بخ» : «أبا عبد الله عليه السلام بدل «ابن أبي عمير» .

٦ . «الأترج» : فاكهة معروفة ، حامضة مسكن غلظة الساء ، ويجلو اللون والكلف ، وقشره في اللباس يمنع السوس ، واحده : أترجة . وفيها لغات أخرى : ترنج ، ترنجة ، أترنج ، والأولى - أي الأترج - هي التي تكلم بها الفصحاء وارتضاها النحويون . راجع : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ؛ المصباح المنير ، ص ٧٣ (ترج) .

٧ . «النبق» - يفتح النون وكسر الباء ، وقد تسكن - : جميل السدر وشمعه ، وأشبه شيء به الثَّانِب قبل أن تشتد حمرة . والنبق أيضاً : دقيق يخرج من لب جذع النخلة ، مخلو يقوى بالصُّفْر يُنْبَذ فيكون نهاية في الجودة . ويقال لنبيه : الصُّرْبِي . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ١٠ ؛ لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٣٥١ (نبق) .

٨ . في «ي» ، بث ، بخ ، بف ، جد ، والوافي والتهذيب والاستبصار : «يمسك» .

٩ . في «ي» ، بث ، بخ ، بف ، والوافي والتهذيب : «ويأكله» . وفي الفقيه : «وأكله ولم يرو فيه شيئاً» .

١٠ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ ، ذيل ح ٢٦٧٢ ، معلقاً عن علي بن مهزيار . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٥ ، ج

قَالَ: «فَانْشُرْهَا فِي الرِّيحِ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»^١.

٩٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الزَّيْنَةِ لِلْمُحْرِمِ

١ / ٧٢٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ، وَلَا

تَكْتَحِلُ الْمِرْآةُ الْمُحْرِمَةَ بِالسَّوَادِ؛ إِنَّ السَّوَادَ زِينَةٌ»^٢.

٣٥٧/٤

٢ / ٧٢٩٤ . عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٥، قَالَ:

١. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٥، ح ١٢٧٦٧، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٣، ح ١٦٧٢٧.
٢. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣١٤: «الخبر يدل على أحكام: الأول: عدم جواز نظر المحرم في المرآة، وقد اختلف الأصحاب فيه، فذهب الأكثر إلى التحريم، وقال الشيخ في الخلاف: إنه مكروه والأصح التحريم، ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة، كما يقتضيه إطلاق الخبر.
الثاني: عدم جواز الاكتحال بالسواد، وذهب الأكثر إلى التحريم لظاهر الخبر، وقال الشيخ في الخلاف: إنه مكروه. ثم اعلم أن مقتضى التعليل التحريم مطلقاً، سواء قصد الزينة أم لا، ولا خلاف أيضاً في أن الرجل والمرأة مساويان في الحكم، وأما الاكتحال بما ليس بسواد وليس فيه طيب فهو جائز بلا خلاف، كما ذكره في المنتهى.

الثالث: يدل الخبر من جهة التعليل على أن كل ما يحصل فيه الزينة يحرم على المحرم». وراجع أيضاً: الخلاف، ج ٢، ص ٣١٣ و ٣١٩، المسألة ١٠٦ و ١١٩: انتهى المطلب، ج ٢، ص ٧٦٥.
٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٩، بسنده عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «لأنه من الزينة» مع اختلاف سير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٥، وعلى الشرائع، ص ٤٥٦، ح ٢، بسندهما عن حماد بن عيسى، من قوله: «ولا تكتحل المرأة». على الشرائع، ص ٤٥٨، ح ١، بسنده عن حماد، عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٩، معلقاً عن حريز، وفي الأخيرين إلى قوله: «لأنه من الزينة». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ذيل ح ٢٦٤٧، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٠١، ح ١٠٢٤، بسند آخر، من قوله: «ولا تكتحل المرأة» مع اختلاف سير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٤، ح ١٢٧٩٢، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٢، ح ٦٨١٣، إلى قوله: «لأنه من الزينة»؛ و ص ٤٦٩، ح ١٦٨٠٠، من قوله: «ولا تكتحل».

٤. في «جن»: «بن إبراهيم».

٥. في «بف»: «بن عمار».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَنْظُرُ الْمُخْرِمُ فِي الْمِرْآةِ لِزِينَةٍ^١، فَإِنْ نَظَرَ فَلْيَلْبَسْ^٢».

٧٢٩٥ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْكُخْلِ لِلْمُخْرِمِ؟

قَالَ: «أَمَّا بِالسَّوَادِ، فَلَا، وَلَكِنْ بِالصَّبْرِ^٣ وَالْحُضْضِ^٤».

٧٢٩٦ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اشْتَكَى الْمُخْرِمُ عَيْنَيْهِ^٥، فَلْيَكْتَحِلْ بِكُخْلِ لَيْسَ فِيهِ

مِسْكٌ وَلَا طِيبٌ^٦».

١. في المرأة: يدل ظاهره على تقييد التحريم بقصد الزينة، والأولى الترك مطلقاً، كما هو ظاهر الأكثر، والأحوط التلبية بعد النظر لقوة سند الخبر وإن لم أره في كلام الأصحاب.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٣٠، بسنده عن معاوية بن عمار، وتعام الرواية فيه: «لا تنظر المرأة المحرمة في المرأة للزينة». الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٤، ح ١٢٧٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٣، ح ١٦٨١٤.

٣. «الصبر»: عصارة شجر مرّ. وقيل غير ذلك. وفيه ثلاث لغات: فتح الصاد وكسر الباء - وهو الأشهر - وسكون الباء مع فتح الصاد وكسر ها. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٠٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٤٢؛ المصباح المنير، ص ٢٣١ (صبر).

٤. قال الجوهري: «الْحُضْضُ وَالْحُضْضُ - بضم الصاد الأولى وفتحها -: دواء معروف، وهو صمغ مرّ، كالصَّبْرِ». وقال ابن الأثير: «هو داء معروف. وقيل: إنه يُغَقَّد من أبوال الإبل. وقيل: هو عقار، منه مكَيّ، ومنه هنديّ، وهو عصارة شجر معروف له ثمر، كالْقُلْقُل وتسمى ثمرته الحُضْضُ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧١؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠٠ (حضض).

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «يكتحل المحرم عينيه إن شاء بصبر ليس فيه زعفران ولا ورس». الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٣، ح ١٢٧٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٦٩، ح ١٦٨٠٣.

٦. في الوافي: «عينه».

٧. في المرأة: يدل على عدم جواز الاكتحال بما فيه طيب، وهو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى في التذكرة عليه الإجماع، ونقل عن ابن البراج الكراهة. ثم الظاهر أن الجبر محمول على ما إذا لم ينحصر الدواء فيما فيه طيب. وانظر: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٢٤، المسألة ٢٤٤.

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٦٤٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٣، ح

٧٢٩٧ / ٥. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرِمُ لَا يَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ وَجَعٍ» وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَكْتَحِلَ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ بِمَا^١ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ يُوَجَدُ رِيحُهُ، فَأَمَّا^٢ لِلزَّيْنَةِ^٣، فَلَا^٤».

٣٥٨/٤

٩٤- بَابُ الْعِلَاجِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا مَرَضَ أَوْ أَصَابَهُ جُرْحٌ^٦ أَوْ خُرَاجٌ^٧ أَوْ عِلَّةٌ

٧٢٩٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ. عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اشْتَكَى الْمُحْرِمُ، فَلْيَتَذَوَّ بِمَا^٨ يَأْكُلُ وَهُوَ مُحْرِمٌ^٩».

«ح ١٢٧٨٩: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٠، ح ١٦٨٠٥.

١. في «بث، جلد»: «ما».

٣. في «بف»: «الزينة».

٤. في المرأة: «ظاهرة جواز الاكتحال بالطيب عند الضرورة، ويؤمى إلى النهي عن الاكتحال مطلقاً بغير ضرورة، كما نبه عليه في الدروس، وأيضاً ظاهره تقييد تحريم الاكتحال بالسواد بما إذا كان بقصد الزينة، والأولى الترك مطلقاً كما عرفت». وانظر: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٧٤، الدرس ٩٩.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٠٢٨، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: الكافي، كتب الحج، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه من الثياب والحلي...، ح ٧٢٣٢ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٣، ح ١٢٧٩٠: الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٠، ح ١٦٨٠٤.

٦. في «ي، بخ، جن»: «جراح».

٧. في «بخ، جن»: - «أو خراج». وقال الجوهري: «الخُراج: ما يخرج في البدن من القروح». وقيل: الخُراج: ورم يخرج بالبدن من ذاته. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٩؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٥١ (خرج).

٨. في الفقيه: «يحل له أن».

٩. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣١٦ «قوله عليه السلام: وهو محرم، الظاهر أنه حال عن فاعل «يأكل»، أي يتداوى بما يجوز له أكله في حال الإحرام، هذا إذا لم ينحصر الدواء في غيره. ويحتمل أن يكون حالاً عن فاعل «فليتذو»، أي يجوز له أكل أي دواء كان في حال الإحرام. والأول أظهر، بل يتعين: لما سيأتي».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٦، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٧، ح ١٢٧٥٥: الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٧، ح ١٦٩٨٤.

٧٢٩٩ / ٢. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُخْبَرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ مِنْ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ^٢، فَقَالَ لَهُ^٣: أَ تُؤْذِيكَ^٤ هَؤُلَاءِ؟^٥ قَالَ^٦: نَعَمْ، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^٧ فَأَمَرَهُ^٨ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ يَخْلُقَ^٩، وَجَعَلَ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّيْنٍ، وَالنُّسُكَ شَاةً^{١٠}.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَكُلُّ شَيْءٍ فِي^{١١} الْقُرْآنِ «أَوْ»^{١٢} فَصَاحِبُهُ^{١٣} بِالْخِيَارِ^{١٤} يَخْتَارُ^{١٥}»

١. في البحار: «يتناثر». و «يتناثر»: يساقط، مطاوع نثر الشيء ينثره، أي رماه متفرقاً. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩١، القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٥ (نثر).

٢. في «بح» والتهذيب والاستبصار: - «وهو محرم».

٣. في «بس» والتهذيب والاستبصار: - «له».

٤. في «ظ»، ي، بخ، بس، بف، جد، جن، وحاشية «بث» والوافي والبحار وتفسير العياشي، ح ٢٣١: «أؤذيك».

٥. «الهامة»: كل ذات سم يقتل، والجمع: الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة، كالعقرب والزنبور. وقد يقع الهوام على ما يذب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم).

٦. هكذا في «بخ، بف، جد، جن» والوافي والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣١ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٧. البقرة (٢): ١٩٦.

٨. في «بف»: «فأمر به».

٩. في البحار وتفسير العياشي، ح ٢٣١ والنوادر للأشعري: + «رأسه».

١٠. هكذا في «بث، بخ، بف، جد، جن» والوافي والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

١١. في المرأة: «يستفاد من الخير أحكام: الأول: أنه إذا اضطر إلى الحلق جاز له ذلك مع الكفارة، وأجمع العلماء كافة على وجوب الفدية على المحرم إذا حلق رأسه متعمداً سواء كان لأذى أو غيره ... الثاني: أن النسك المذكورة في الآية شاة، وهو المقطوع به في كلام الأصحاب. الثالث: أن الصيام ثلاثة أيام، ولا خلاف فيه. الرابع: أن الصدقة إطعام ستة مساكين، لكل مسكين مدان، وهو المشهور بين الأصحاب ... الخامس: أن كلمة

١٢. في «ظ، بح»: + «فيه».

«أو» صريحة في التخيير».

١٤. في «بس»: «ويختار».

١٣. في «بح»: - «بالخيار».

مَا شَاءَ^١، وَكُلَّ شَيْءٍ فِي^٢ الْقُرْآنِ^٣ «فَمَنْ^٤ لَمْ يَجِدْ كَذًا فَعَلَيْهِ كَذًا» فَأَلَّوَلَى^٥ الْخِيَارُ^٦»^٧.

٧٣٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى^٨ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ^{١٠} وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: أَكْتَجِلُ إِذَا ٣٥٩/٤

أَحْرَمْتُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَمْ تَكْتَجِلْ؟» قَالَ: «إِنِّي ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَإِذَا أَنَا اكْتَحَلْتُ^{١١} نَفَعَنِي،

١. في «جن» وتفسير العياشي، ح ٢٣٢: «ما يشاء».

٢. هكذا في «ي» والوافي والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٣. في «بث»، يخ، بف: - «أو فصاحبه بالخيار» إلى هنا.

٤. في «بث»، بف، جد: والوافي وتفسير العياشي، ح ٢٣٢ والنوادر للأشعري: «فإن».

٥. في «بث»، جن: والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فالأول». وفي «ظ»، ي: «والأول».

٦. في «ظ» وحاشية «ي» والتهذيب والاستبصار. «بالخيار». وفي الوافي: «الخيار الثاني بمعنى المختار». وفي المرأة: قوله: «فالأولى الخيار، أي الخصلة الأولى هي التي تجب اختيارها مع الإمكان. ويحتمل أن يكون المراد أن التخيير في الخصال الأولى، أي الحصول التي ذكرت قبل «فمن لم يجد»، كفارة اليمين».

٧. النوادر للأشعري، ص ٧٢، ح ١٥١ و ١٥٢، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي عبد الله^٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ١١٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٦، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله^٩. ج ١، ص ٩٠، ح ٢٣١ و ٢٣٢، عن حريز، عن رواه، عن أبي عبد الله^٩. وفيه، ص ٣٣٨، ذيل ح ١٧٥، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر^٩، وتتمام الرواية فيه: «كل شيء في القرآن «أو» فصاحبه فيه بالخيار». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ٢٦٩٧، من دون الإسناد إلى المعصوم^٩، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب المحصور والمصدود ...، ح ٧٣٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ١١٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٧، الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٥، ح ١٢٨٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٥، ذيل ح ١٧٤٩٤؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٧، إلى قوله: «لكل مسكين مدين والنسك شاة».

٨. في «يخ»: - «بن يحيى».

٩. في «ظ»، ث، س، جد: والوسائل، ح ١٦٨٠٦ و ١٦٩٩١: - «البصر» و «ضريز البصر»، أي ذاهب البصر؛ من الضَر بمعنى المرض، والاسم: الضَّرَر. وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان. ورجل ضريز: به صَرَزَ. وقال العلامة المجلسي: «الضريز: ذاهب البصر، ويحتمل أن يكون المراد هنا ضعف البصر». راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧؛ المصباح المنير، ص ٣٦٠ (ضرر).

١٠. في «يخ»، بف: «أكتحل».

وَ إِذَا^١ لَمْ أَكْتَجِلْ ضَرَّنِي^٢، قَالَ: «فَاكْتَجِلْ».

قَالَ: فَإِنِّي أَجْعَلُ مَعَ الْكُخْلِ غَيْرَهُ^٣؟ قَالَ: «مَا هُوَ؟» قَالَ: أَخَذُ خِرْقَتَيْنِ، فَأَرْبِعُهُمَا^٤، فَأَجْعَلُ^٥ عَلَى كُلِّ عَيْنٍ خِرْقَةً، وَأُعْصِبُهُمَا^٦ بِعَصَابَةٍ إِلَى قَفَايَ، فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ نَفَعَنِي، وَإِذَا^٧ تَرَكْتُهُ ضَرَّنِي، قَالَ: «فَاضْنَعُهُ»^٨.

٧٣٠١ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ.

عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَشَقَّقَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ: أَيَتَدَاوَى؟

قَالَ: «نَعَمْ، بِالسَّمَنِ وَ الزَّيْتِ» وَ قَالَ: «إِذَا اشْتَكَى الْمُحْرِمُ، فَلْيَتَدَاوِ بِمَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ»^٩.

٧٣٠٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَغْصِرُ الدَّمْلَ، وَ يَزْبِطُ عَلَى

١. في الوسائل، ح ١٦٨٠٦: «وإن».

٢. في الوافي: «أضرني».

٣. في الوسائل، ح ١٦٨٠٦: «وما».

٤. في المرأة: «قوله»: فأربعهما، أي أجعل بعضها على بعض حتى تصير مربعة أو أربع طاقات».

٥. في «بث، بح، بف»: «وأجعل».

٦. الغضب والتعصيب: الشد بالعصاة، وهي كل ما غصب به من عمامة أو منديل أو خرقه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٤٤؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٣ (عصب).

٧. في الوسائل، ح ١٦٨٠٦: «فإذا».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٦، ح ١٢٨٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٧٠، ح ١٦٨٠٦؛ و ص ٥٢٩، ح ١٦٩٩١.

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٨؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٧، بسند آخر عن أحدهما^٩، إلى قوله:

«بالسمن والزيت» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٧، ح ١٢٧٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٢٧، ح ١٦٩٨٥.

الْقَرْحَةُ؟^١ قَالَ: «لَا بَأْسَ».^٢

٧٣٠٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ خَرَجَ بِالرَّجُلِ^٣ مِنْكُمْ الْخُرَاجُ أَوْ الدَّمْلُ، فَلْيَرْبِطْهُ^٤، وَلْيَتَدَاوِ بِزَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ».^٥

٧٣٠٤ / ٧. أَحْمَدُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرَمِ يَكُونُ^٧ بِهِ شَجَّةٌ^٨: أَيْدَاوِيهَا، أَوْ يَعْصِبُهَا^٩ بِخَرْقَةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَكَذَلِكَ الْقَرْحَةُ^{١٠} تَكُونُ فِي الْجَسَدِ».^{١١}

١. في الفقيه، ح ٢٦٥٥: «عليه الحرقة» بدل «على القرحة».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٥، معلقاً عن معاوية بن عمار، وفيه، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٣، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ١٠٣٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤١، ح ٩٢٥. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٩، ح ١٢٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٣.

٣. في الفقيه والتهذيب: «بالمحرم».

٤. في «ظ»: «فليربط». وفي الفقيه والتهذيب: «فليبطه» من البط، وهو الشق.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ١٠٣٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم، الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ٢٦٥٧، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٨، ح ١٢٧٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٠، ح ١٦٩٩٤.

٦. السند معلق على سابقه، ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٧. في الوسائل: «تكون».

٨. قال ابن الأثير «الشخ في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيحرقه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء... ومنه الحديث في ذكر الشجاج، وهي جمع شجة، وهي المرة من لسخ». وقال الترمذي: «الشخة: الجراحة، وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه، أو الرأس؛ والجمع: شجاج، مثل كلبة وكسلا».

النهاية، ج ٢، ص ٤٤٥؛ المصباح المنير، ص ٣٠٥ (شجاج).

٩. «يعصسها»، أي يشدها، وإسم ما شد به العصابة راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب).

١٠. «القرحة»: واحدة القرح، وهي الحبة تخرج في البدن. وقيل: هو البشر إذا ترامى إلى فساد، والبشر: الخرح، وهو كل ما يخرج بالبدن، كالدمل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (فرح).

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ٢٦٤٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٩٩، ح ١٢٦٧٩.

٨ / ٧٣٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ ، قَالَ :
سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرَمِ يَكُونُ بِهِ الْجَرْخُ ، فَيَتَدَاوَى بِدَوَاءٍ فِيهِ زَغْفَرَانٌ ؟
قَالَ : « إِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّوَاءِ ، فَلَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَذْوِيَّةُ الْغَالِبَةَ عَلَيْهِ ، فَلَا
بَأْسَ » .^٢

٩ / ٧٣٠٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَلِيٍّ ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ سَمَاعَةَ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرَمِ يُصِيبُ^٣ أُذُنُهُ الرِّيحُ ، فَيَخَافُ أَنْ
يَمْرَضَ : هَلْ يَصْلُحُ^٤ لَهُ^٥ أَنْ يَسُدَّ^٦ أُذُنَيْهِ بِالْقَطْنِ ؟
قَالَ^٧ : « نَعَمْ ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ^٨ إِذَا خَافَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا » .^٩

١٠ / ٧٣٠٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
وَهْبٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^{١٠} قَالَ : « لَا بَأْسَ بِأَنْ^{١١} يُعَصَّبَ الْمُخْرَمُ رَأْسُهُ مِنْ

« الوسائل » ج ١٢ ، ص ٥٣٠ ، ح ١٦٩٩٥ .

١ . في « ب » والوافي والفقهاء : « الزعفران » .

٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ ، ح ٢٦٥٤ . معلقاً عن عمران الحلبي . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٣ ، ح ١٠٣٥ ، بسند آخر .

مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٢٧ ، ح ١٢٧٧٢ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٢٧ ، ح ١٦٩٨٦ .

٣ . في « ظ » ، بخ ، جد : « تصيب » . وفي « جن » بالتاء والياء معاً .

٤ . في « ب » : « يصلح » .

٥ . في الوافي : « له » .

٦ . في « ظ » ، جن : « أَنْ يَسُدَّ » .

٧ . في « بخ » ، ب ، جد : « فقال » .

٨ . في « ظ » ، جد : « بذلك » .

٩ . راجع : الكافي ، كتاب الحج ، باب المحرم يغطي رأسه أو وجهه متعمداً أو ناسياً ، ح ٧٢٥٦ . الوافي ، ج ١٢ ،

ص ٥٩٨ ، ح ١٢٦٧٨ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٣١ ، ح ١٦٩٩٦ .

١٠ . في « جد » والتهذيب : « أَنَّهُ » .

١١ . في « ب » ، بخ : « أَنْ » .

الصَّدَاعُ^١.

٣٦٠ / ٤

٩٥ - بَابُ الْمُحْرِمِ يَحْتَجِمُ أَوْ يَقْصُ ظُفْرًا أَوْ شَعْرًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ

١ / ٧٣٠٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْمُحْرِمِ يَحْتَجِمُ ؟

قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ بُدًّا فَلْيَحْتَجِمْ ، وَ لَا يَخْلُقْ مَكَانَ الْمَحَاجِمِ »^٢ .

٢ / ٧٣٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ مُثَنَّى بْنِ

عَبْدِ السَّلَامِ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ

الصَّلَاةَ »^٣ .

١ . « الصَّدَاعُ » : وجع الرأس . الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٢٤٢ (صدع) .

٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٨ ، ح ١٥٦ ، بسنده عن صفوان بن يحيى . عن معاوية بن وهب . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٥٩٨ ، ح ١٢٦٧٧ : الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٠٧ ، ديل ح ١٦٩٢٣ ، و ص ٥٣٠ ، ح ١٦٩٩٢ .

٣ . في « بث » ، بخ ، بف ، جر ، « الوافي » : « عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته » بدل « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام » .

٤ . « المحاجم » : جمع المَحْجَمِ والمُحْجَمَةِ ، وهي قارورة الحاجم ، وهي الآلة التي يحتجم فيها دم الحجامَة عند المَصِّ . والمحجم أيضاً : مُشْرَطُ الْحَاجِمِ ، أي ما يشرط به : أي يشق به الجلد . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٨٩٤ : النهاية ، ج ١ ، ص ٣٤٧ (حجم) .

٥ . قرب الإسناد ، ص ٢٤٠ ، ح ٩٤٦ ، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام ، مع اختلاف . المقنعة ، ص ٤٣١ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . راجع : الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ ، ح ٢٦٥١ ، والتهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، ح ١٠٤٥ و ١٠٤٦ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، ح ٦٠٩ و ٦١٠ . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٣٧ ، ح ١٢٨٠٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥١٢ ، ح ١٦٩٤٠ .

٦ . في مرأة العقول ، ج ١٧ ، ص ٣٢٠ : « قوله عليه السلام : لا يستطيع الصلاة ، أي قائماً ، أو يحصل له الغشي أو الإغماء ، ويترك الصلاة بهما ، أو الأعم . وعلى التفادير الظاهر أنه على المثال ، ويدل كالخبر السابق على عدم جواز الاحتجام اختياراً » .

٧ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، ح ١٠٤٤ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، ح ٦٠٨ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٣٧ ، ح ١٢٨٠٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥١٢ ، ح ١٦٩٤١ .

٧٣١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ. قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَخْرِمِ تَطَوُّلُ^١ أَظْفَارِهِ^٢ أَوْ يَنْكَسِرُ^٣ بَعْضُهَا، فَيُؤْذِيهِ ذَلِكَ؟^٤

قَالَ: «لَا يَقْصُ مِنْهَا شَيْئاً إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ كَانَتْ تُؤْذِيهِ فَلْيَقْصُهَا، وَلْيُطْعِمِ مَكَانَ كُلِّ ظَفَرٍ قُبْضَةً مِنْ طَعَامٍ»^٥.

٧٣١١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أُخْبَرَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي مَخْرِمٍ^٦ قَلَمَ ظَفَرًا، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِكَفِّ مِنْ طَعَامٍ». قُلْتُ: ظَفَرَيْنِ؟ قَالَ: «كَفَيْنِ». قُلْتُ: ثَلَاثَةً؟^٧ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ أَكْفٌ». قُلْتُ: أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ أَكْفٌ». قُلْتُ: خَمْسَةً؟ قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ»^٨، فَإِنْ قَصَّ عَشْرَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دَمٌ يَهْرِيْقُهُ»^٩.

١. في «ط، بث، ح» والوافي: «يطول». ٢. في «ظ، س، ي»؛ «أظافيره».

٣. في الوافي: «في بعض النسخ: إلى أن ينكسر، مكان: أو ينكسر».

٤. في التهذيب: - «أو ينكسر بعضها، فيؤذيها ذلك».

٥. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أن في كل ظفر مدًا من الطعام، وفي أظفار اليدين والرجلين في مجلس واحد دم واحد، ولو كان كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩١، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٣، بسنده عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣٩، ح ١٢٨١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٣، ذيل ح ١٧٤٨٩.

٧. في «جن»: «المحرم».

٨. هكذا في «ظ، ي، ح، جد» والوافي والوسائل: «قلت». وفي «بس»: «قال قلت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٩. في «ي، بس، حد، جن»: «ثلاثاً».

١٠. في الوافي: «ينبغي حمل الدم في الخمسة على الاستحباب؛ لما يأتي من أنه لا يلزمه الدم حتى يبلغ عشرة».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٦٥٣، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٦٨٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ح ١١٤١ و ١١٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٦٥٢ و ٦٥٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٠، ح ١٢٨١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٤، ح ١٧٤٩٠.

٧٣١٢ / ٥ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَلَّمْتَ الْمُخْرِمَ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَرِّقَتَيْنِ^٢، فَعَلَيْهِ دَمَانِ^٣».

٧٣١٣ / ٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَقْلَّمَ أَظْفَارَهُ عِنْدَ إِخْرَامِهِ؟ قَالَ: «يَدْعُهَا».

قُلْتُ: فَإِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا أَفْتَاهُ بِأَنْ يَقْلَّمَ أَظْفَارَهُ، وَيُعِيدَ إِخْرَامَهُ، فَفَعَلَ؟ قَالَ^٥: «عَلَيْهِ دَمٌ^٦ يَهْرِيقُهُ^٧».

١. في «بث»: «أظافر». وفي «بخ» والوافي: «أظافر».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «متفرقتين». وفي «بح»: «متفرقتين».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٦، ذيل ح ٢٦٨٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٣٢، ذيل ح ١١٤١، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٤، ذيل ح ٦٥١، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٠، ح ١٢٨١٤، الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٤، ح ١٧٤٩١.

٤. في «ظ»: «أبا عبد الله».

٥. في «ي»: «جد»: «فقال».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: عليه دم. الظاهر إرجاع ضمير «عليه» إلى المقلّم، وأرجعه الأكثر إلى المفتي. وعمل به الشيخ وجماعة، وصرّح في الدروس بعدم اشتراط إحرام المفتي ولا كونه من أهل الاجتهاد. واعتبر الشهيد الثاني صلاحيته للإفتاء بزعم المستفني. وروى الشيخ بسند فيه ضعف وفيه التصريح بأن الدم على المفتي، والمسألة محل إشكال». وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٤٩؛ تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٥٥، المسألة ٢٧٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٨٣، ذيل الدرس ١٠١.

٧. في «ي»: «يهريقه».

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٢، معلقاً عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٢، بسنده عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٢، ح ١٢٨٢٢، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٨، ذيل ح ١٧٠١٧، وج ١٣، ص ١٦٥، ح ١٧٤٩٣.

٧ / ٧٣١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « لَا يَأْخُذُ الْمُخْرِمُ^١ مِنْ شَعْرِ الْحَلَالِ^٢ . »

٨ / ٧٣١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : « مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ نَتَفَ إِنْطَةً نَاسِياً أَوْ سَاهِياً أَوْ جَاهِلاً،

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ مَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّداً، فَعَلَيْهِ دَمٌ^٣ . »^٤

٩ / ٧٣١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ . عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « إِنْ نَتَفَ الْمُخْرِمُ مِنْ شَعْرِ لِحْيَتِهِ وَ غَيْرِهَا شَيْئاً، فَعَلَيْهِ

أَنْ يُطْعِمَ مِسْكِيناً فِي يَدِهِ^٥ . »^٦

١ . في «بخ، بف» : « لا تأخذ الحرام » . وفي الوافي والفقهاء : « الحرام » بدل « المحرم » .

٢ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٩، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٦،
مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٣، ح ١٢٨٢٣ : الوسائل، ج ١٢، ص ٥١٥،
ح ١٦٩٥١ .

٣ . في حاشية «بخ» : « يهرقه » .

٤ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ١١٧٤، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٦٧٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن
علي بن رثاب، عن زرارة، التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن
رثاب، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة . التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٣، صدر
ح ١٦٦٥، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، إلى قوله . « فلا شيء عليه » مع اختلاف يسير . الاستبصار، ج ٢،
ص ١٩٩، ح ٦٧٥، بسند آخر، وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٣، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٧،
بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتتمام الرواية في الثلاثة الأخيرة : « إذا نتف الرجل يطيه بعد الإحرام فعليه دم » .
الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٦٩٤، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله : « فلا شيء عليه » مع
اختلاف يسير . الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٤، ح ١٢٨٢٤ : الوسائل، ج ١٣، ص ١٥٩، ح ١٧٤٧٨ .

٥ . في المرأة : « المقطوع به في كلام الأصحاب أنه إذا مس لحيته أو رأسه، فوقع فيها شيء يجب عليه إطعام كَفِّ
من طعام . بل ظاهر التذكرة والمتنهي أنه موضع وفاق، وظاهر الخبر اكتفاء بمطلق الإطعام ... وأما ما دل عليه من
لزوم كون الإطعام باليد الجانية فلم يذكره الأكثر وغيره من الأخبار خال عنه » . راجع : تذكرة الفقهاء، ج ٨،
ص ١٩، المسألة ٣٩٤ : متهمي المطلب، ص ٨١٦ من الحجري .

٦ . الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٥، ح ١٢٨٢٨ : الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٣، ح ١٧٥١٥ .

٧٣١٧ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَنَاوَلُ لِحْيَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَيَغْبِثُ بِهَا^١، فَيَنْتِفُ مِنْهَا^٢ الطَّاقَاتِ يَبْقَيْنَ^٣ فِي يَدِهِ خَطًّا أَوْ عَمْدًا؟
قَالَ: «لَا يَضُرُّهُ»^٤.

٧٣١٨ / ١١. أَحْمَدُ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَقَطَ شَيْءٌ مِنَ الشَّعْرِ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِكَفِّينِ^٦ مِنْ كَعْلٍ^٧ أَوْ سَوِيقٍ^٨». ١٠.

١. في الوافي: «فيها».

٢. في حاشية «جن»: «فيها».

٣. في الاستبصار: - «يبقين».

٤. في المرأة: «حمل الشيخ أخبار عدم الكفارة على السهمي، وقال بعد إيراد هذا الخبر: قوله عليه السلام: لا يضره، يريد أنه لا يستحق عليه العقاب؛ لأن من تصدق بكف من طعام فإنه لا يستضر بذلك، وإنما يكون الضرر في العقاب أو ما يجري مجرى ذلك. انتهى. ولا يخفى بعده، ويمكن حمل الكفارة على الاستحباب إن لم يتحقق إجماع على الوجوب».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ١١٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٦٧٣، بسندهما عن الحسن بن علي بن فضال، عن المفصل بن صالح. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٥، ح ١٢٨٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٢، ذيل ح ١٧٥١٤.

٦. في «بس» والوسائل: «ابن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٧. في «ظ، بث، بخ، بف» وحاشية «جن» والوسائل والفتاوى، ح ٢٧٠٢، والتهذيب، ح ١١٧١ والاستبصار، ح ٦٦٩: «بكف». وفي حاشية «بث»: «بكفه».

٨. قال الجوهري: «الكَعْلُ: خبز، وهو فارسي معرب». وقال الفيروزآبادي نحوه. وقال العلامة المجلسي عليه السلام: «وقيل: إنه معرب كالك، أي الخبز اليابس الذي لا يفسد ببقائه». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٠ (كعل).

٩. في التهذيب، ح ١١٧١ والاستبصار، ح ٦٦٩: «من طعام أو كف من سويق» بدل «من كعل أو سويق».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١١٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٨، ح ٦٦٩، بسندهما عن الحسين، عن النضر

٩٦- بَابُ الْمُحْرِمِ يُلْقِي الدَّوَابَّ عَنْ نَفْسِهِ

- ١ / ٧٣١٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^١، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:
- سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ قَمَلَةً^٣ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟
- قَالَ: «بِئْسَ مَا صَنَعَ». قَالَ: فَمَا فِدَاؤُهَا؟ قَالَ: «لَا فِدَاءَ لَهَا»^٤.
- ٢ / ٧٣٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: مَا تَقُولُ فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ قَمَلَةً؟
- قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٦ فِي الْقَمَلِ^٧، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَهَا»^٨.

١. بن سويد. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٢. معلقاً عن هشام بن سالم. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١١٦٩ و ١١٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٨، ح ٦٦٧ و ٦٦٨، بسند آخر، مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ٢٧٠٠ و ٢٧٠١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم^٩، مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٠، ح ١١٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٦٧٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٥، ح ١٢٨٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧١، دبل ح ١٧٥١١.

١. في «س» والوسائل: «عن أيوب». ٢. في «ظ»: «الرجل».

٣. في حاشية «جن»: «بتعمد». و«القملة»، يفتح القاف وسكون الميم: واحدة القمل، وهو معروف، والمراد به عند الإطلاق ما يولد على الإنسان ويكون عند قوة البدن ودفعه العمونات إلى الخارج، وهي دويبة صغيرة عديمة الأجنحة تلسع الإنسان، وتغتذي بدمه، وتكون في الرأس والجسد والعانة. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦٨؛ تاج العروس، ج ١٥، ص ٦٣٢ (قمل).

٤. في امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٣٣: «المشهور أن في إلقاء القملة، أو قتلها كفاً من الطعام. وربما قيل بالاستحباب، كما هو ظاهر المصنف، ولعله أقوى، وحمله بعضهم على الضرورة. وقال في المدارك: تحريم قتل هوام الجسد من القمل وغيرها، سواء كان على الثوب أو الجسد، هو المشهور بين الأصحاب، ونقل عن الشيخ في المبسوط وابن حمزة أنها جزأ قتل ذلك على البدن، وأكثر الروايات إنما تدل على تحريم قتل القملة خاصة». وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٣٩؛ الوسيلة، ص ١٦٢؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٤٣.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٣، معلقاً عن أبان، عن أبي الجارود. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥١، ح ١٢٨٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٩، ح ١٧٠١٨.

٦. في «بخ، بف»: «عليه».

٧. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «القملة». ٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٧، ح ١١٦٦؛ والاستبصار، ج ٥.

٣ / ٧٣٢١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَزِمِي الْمُحْرِمُ الْقَمْلَةَ مِنْ ثَوْبِهِ وَلَا مِنْ جَسَدِهِ مُتَعَمِّدًا، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُطْعِمْ مَكَانَهَا طَعَامًا». قُلْتُ: كَمْ؟ قَالَ: «كَفًّا وَاحِدًا»^٢.

٤ / ٧٣٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ عَلَيَّ قُرَادًا^٣ أَوْ حَلْمَةً^٤ أَطْرَحُهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ»^٥، وَصَغَارَ لَهَا^٦؛ إِنَّهُمَا زَقِيَا فِي غَيْرِ مَرْقَاهُمَا^٧.

ج ٢. ص ١٩٧، ح ٦٦٤، بسندهما عن معاوية بن عمار. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يحوز للمحرم قتله...، ح ٧٣٣٤. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥١، ح ١٢٨٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٩، ح ١٧٠١٩.

١. في المرأة: «يدل على ما ذهب إليه الأكثر، وحملته على الاستحباب أظهر».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ١١٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٦١، بسندهما عن الحسين بن أبي العلاء، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٦٤٩، ح ١٢٨٣٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٩، ح ١٧٠٢٠.

٣. «القراد» كغراب: دُوَيْبَّةٌ صغيرة تتعلّق بالبعير ونحوه وتلتصق بجسمه وتعضّه. والجمع: القُرَدَان. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٤٨؛ المصباح المنير، ص ٤٩٦ (قرد).

٤. قال الجوهري: «الحلمة: القراد العظيم». وقال الفيروزآبادي: «الحلمة، محرّكة... الصغيرة من القُرَدَان، أو الضخمة، ضدّه». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

٥. في «ي» والفقهاء والتهذيب: «أطرحها». وفي الفقيه: «عني وأنا محرم».

٦. في المرأة: «قال سيّد المحقّقين في المدارك: قطع أكثر الأصحاب بجواز إلقاء القراد والحلم - بفتح الحاء واللام - واحدة حلمة بالفتح أيضاً، وهي القراد العظيم - عن نفسه وعن بعيره، ولا دلالة في الروايات على جواز إلقاء الحلم عن البعير. وقال الشيخ في التهذيب، ولا بأس أن يلقي المحرم القراد عن بعيره، وليس له أن يلقي الحلمة. ولا يخلو من قوة». راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ذيل ح ١١٦٦؛ مدارك الأحكام، ح ٧، ص ٣٤٤.

٧. في الوافي: «وصغار لهما، أي ذلّ؛ يعني لا بأس بأذلهما بالطرح؛ فإنهما فعلا ما ليس لهما؛ لأنهما إنّما يكونان في الإبل، لا في الإنسان».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٧، ح ١١٦٢، بسنده عن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٨.

٣٦٣/٤

٩٧- بَابُ مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْكَفَّارَةُ

١ / ٧٣٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أُمِّ خَبْرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَا خَافَ الْمُحْرِمُ عَلَى نَفْسِهِ^٢ مِنَ السَّبَاعِ وَالْحَيَاتِ
وغيرها، فَلْيَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ^٣ لَمْ يَرِدْكَ فَلَا تَرُدَّهُ»^٤.

٢ / ٧٣٢٤. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
و صَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُخْرِمْتَ فَاتَّقِ^٦ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا، إِلَّا الْأَفْعَى
وَالْعَقْرَبَ وَالفأرة^٧؛ فَإِنَّهَا تُوهِي^٨ السَّقَاءَ^٩، وَتَحْرِقُ^{١٠} عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ^{١١}؛ وَأَمَّا الْعَقْرَبُ،

ح ٢٦٩٨، معلقاً عن عبدالله بن سنان. علل الشرائع، ص ٤٥٧، ح ١، بسند آخر. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٢.
ح ١٢٨٤٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤١، ح ١٧٠٢٥.

١. في «بح، جد» - «عليه».

٣. في الوافي: «وإن».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٢٥، بسنده عن حماد، عن حريز. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٢؛
والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧١١، سندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام. المقنعة، ص ٤٥٠،
مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٤، ح ١٢٩٧٦؛ الوسائل،
ج ١٢، ص ٥٤٤، ذيل ح ١٧٠٣٥؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٧، ح ٣.

٥. في «ظ، يخ، بس، بف» وحاشية «بث، جد» والوسائل: «وبن إبراهيم».

٦. في البحار، ج ٦٤: «الله». ٧. في التهذيب، ح ١٢٧٣: «فأما الفأرة». وفي العلل: «وأما الفأرة».

٨. الإيهام: الخرق. قال الجوهري: «وَهِيَ السَّقَاءُ يَهِي، إِذَا تَخَرَّقَ وَانْشَقَّ ... وَأَوْهَيْتَ السَّقَاءَ فَوَهَى، وَهُوَ أَنْ يَتَهَيَّأَ
لِلتَخَرَّقِ». الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣١ (وهي).

٩. «السَّقَاءُ»: ظرف الماء من الجلد. وعن ابن السكيت: السقاء يكون للبين والماء. راجع: الصحاح، ج ٦،
ص ٢٣٧٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقى).

١٠. في البحار، ج ٦٤: «وتخرق». وفي التهذيب، ح ١٢٧٣: «وتضرم».

١١. في الوافي: «وفي التهذيب: وتضرم على أهل البيت البيت؛ يعني تحرق، وذلك لأنها تخرج الفتيلة من»

فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْحَجَرِ، فَلَسَعَتْهُ^٢ عَقْرَبٌ، فَقَالَ: لَعَنَكَ اللَّهُ، لَا بَرَأُ تَدْعِينَ وَلَا فَاجِرًا؛ وَ الْحَيَّةُ إِذَا أَرَادَتْكَ فَاقْتُلْهَا، فَإِنْ^٣ لَمْ تُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهَا؛ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ^٤ وَالسَّبْعُ إِذَا^٥ أَرَادَاكَ^٦ فَاقْتُلْهُمَا^٧، فَإِنْ لَمْ يَرِدَاكَ فَلَا تُرِدْهُمَا^٨؛ وَالْأَسْوَدُ^٩ الْغَدِرُ^{١٠} فَاقْتُلْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^{١١}؛ وَازِمِ الْعُقَابَ رَمِيًّا وَ الْجَدَّةَ^{١٢}

جاء السراج، فترمى بها، فيصير ذلك سبب احتراق البيت».

١. في «ي، بح، والبحار، ج ١٦: «النبي» بدل «نبي الله». وفي البحار، ج ٦٤: «فالنبي» بدل «فإن نبي الله».

٢. في «بب»: «فلسعه». ٣. في «بخ، بف» والتهذيب، ج ١٢٧٣ والعلل: «وإن».

٤. قال ابن الأثير: «وفيه: خمس يقتلن في الحل والحرم، وعد منها الكلب العقور، وهو كل سبع يعقر، أي يجرح ويقتل ويفترس، كالأسد والنمر والذئب، سماها كلباً لاشتراكها في السبعية. والعقور: من أبنية المبالغة». وقال العلامة الفيض: «قيل: يدخل في الكلب العقور كل سبع يعقر؛ يعني يجرح حتى الذئب والأسد، ومنه قوله ﷺ في دعائه على كافر: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْباً مِنْ كِلَابِكَ فَافْتَرَسَهُ أَسَدٌ. ويأتي تفسيره بالذئب أيضاً إلا أن عطف السبع عليه يعطي المغايرة». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٧٥ (عقر).

٥. في الوسائل: «إن». ٦. في «بخ، بف، جن»: «أرادك».

٧. في «بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوسائل والبحار، ج ٦٤ والعلل: - «فاقتلها».

٨. في «ظ، ي» والتهذيب: - «والكلب العقور» إلى هنا.

٩. قال الجوهرى: «الأسود: العظيم من الحيات وفيه سواد». وقال ابن الأثير: «الأسود: أخبث الحيات وأعظمها، وهو من الصفة الغالبة، حتى استعمل استعمال الأسماء وجمع جمعها». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩١؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٩ (سود).

١٠. في «ي»: «القدر». وفي العلل: «الغدار». و«الغدير»، إمام الغدير بمعنى ترك الوفاء، أي الذي لا وفاء له، أو من الغدير بمعنى الإظلام. يقال: غَدِرْتَ الليلة تُغَدِرُ غَدْرًا، أي أظلمت، فهي غَدِرة، وأغدرت فهي مُغْدِرة، أي الشديدة الظلمة التي تُغدير الناس في بيوتهم، أي تتركهم، فكانت استعير منه الغدير لشديد السواد من الحيّة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٤٤ (غدر)؛ متفنى الجمال، ج ٣، ص ٢٤٩.

١١. في «ظ»: - «حال».

١٢. في البحار، ج ٦٤: «والحداء». و«الجدأة»: هو الطائر المعروف من الجوارح. وقال ابن منظور: «الجدأة: طائر يطير يصيد الجرذان» وهو جمع الجرذ. وهو نوع من الفأر راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٤٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤ (حدأ).

وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «النسخ مختلفة بحسب التقديم والتأخير في هذه الألفاظ، ففي بعضها:

عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِكَ^٣.

٧٣٢٥ / ٣. عَلِيٌّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «يُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْزَامِ الْأَفْعَى، وَالْأَسْوَدُ الْغَدِيرُ، وَكُلُّ حَيَّةٍ سَوَاءٍ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ وَهِيَ الْفُؤَيْسِقَةُ^٦، وَيَرْجَمُ^٧ الْغَرَابُ وَالْحِدَاةُ

أرم الحداة والغراب رمياً. وفي بعضها: أرم الغراب والحداة رمياً. وهذا الذي أنبته الوالد - سلمه الله - مطابق للنسخ المعول عليها من الكتابين.

وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣١٧: «ومقتضى الروايتين - وهما هذه الرواية والتي بعدها - عدم جواز قتلها - أي الغراب والحداة - إلا أن يفضي الرمي إليه. ونقل عن ظاهر الميسوط الجواز، وهو ضعيف». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٢٦. وأما الناقل فهو الشهيد. راجع: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٤١٠ عن الميسوط، ج ١، ص ٣٣٨.

١. في «ظ، ي، بف، جد» والوافي: «عن».

٢. في العلل: «عن ظهر بعيرك»، وقال: إن القراد ليس من البعير والحلمة من البعير بدل «والحدأة على ظهر بعيرك». وفي الوافي: «عن ظهر بعيرك» يعني أرمها عن سنامه المجروح؛ لئلا يؤذيانه. وفي بعض النسخ: على ظهر بعيرك؛ إذا كانا على ظهره.

٣. علل الشرائع، ص ٤٥٨، ح ٢، سنده عن فضالة وحماد وابن أبي عمير، عن معاوية، عن أبي عبد الله^٥، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٣؛ و ص ٢٩٧، صدر ح ١٠٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٨، صدر ح ٥٩٠، بسند آخر عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله^٥، وتام الرواية في الأخيرين: «أتق قتل الدواب كلها». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٢، بسند آخر عن أبي الحسن^٥، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ٢٧١٨؛ والمحاسن، ص ٥٩٠، كتاب الماء، ح ٩٨؛ والخصال، ص ٢٩٧، أبواب التسعة عشر، ح ٦٦؛ و عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٣، ح ١٢٩٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٧٠٣٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٧، ح ٤؛ وفيه، ج ١٦، ص ٢٩٢، ح ١٥٩، من قوله: «فإن سبي الله مد يده إلى الحجر» إلى قوله: «لا يزال تدعين ولا فاجر».

٤. في «ج» وحاشية «ب» والوسائل: «+ بن إبراهيم».

٥. في الوافي: «يقتل».

٦. قال ابن الأثير: «ومنه الحديث أنه سمي الفأرة فؤيسقة. تصغير فاسقة؛ لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها». النهاية، ج ٣، ص ٤٤٦ (فسق).

٧. في «ظ، ي، بت، بح، بخ، بف، جد، جن» والوافي والبحار: «وترجم».

رَجْمًا؛ فَإِنْ عَرَضَ^٢ لَكَ^٣ لُصُوصٌ، امْتَنَعْتَ مِنْهُمْ^٤.

٧٣٢٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ^٥:

١. في الوافي: «وإن».

٢. في «ظ»: «عرضت».

٣. في «بح»: «بك».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٤، بسند آخر، إلى قوله: «ويرجم الغراب» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٢٢٧، وتامم الرواية فيه: «ولا بأس للمحرم أن يقتل الحية والعقرب والفأرة ولا بأس برمي الحدة». الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤٠؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٨، ح ٦.

٥. هكذا في الوافي، ونقله أيضاً العلامة الخبير السيد موسى الشبيري - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها بـ «ش» وفي «ظ، ي، بث، بح، يخ، بس، بف، جد، جر، جن» والمطبوع والوسائل والبحار: «عن أبيه». والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه: فقد أكثر غياث بن إبراهيم من الرواية عن أبي عبد الله^{عليه السلام} - وقد عُبر عنه^{عليه السلام} في أسناد غياث بجعفر وجعفر بن محمد وأبي عبد الله^{عليه السلام} - ولم نجد في شيء منها مع الفحص الأكيد والدعيات بينهما. بل لم يثبت كون والد غياث بن إبراهيم هذا، راوياً. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٥، الرقم ٨٣٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٢٤-٤٢٦.

هذا، وقد وردت رواية غياث بن إبراهيم عن أبيه عن علي^{عليه السلام} في تفسير العياشي، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٤٤؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٣، فلا يحصل الاطمئنان بعدم ثبوت «عن أبيه» في ما نحن فيه. لكنّ المنتجع في أسناد غياث بن إبراهيم، يرى أنّه يروي عن أبي عبد الله^{عليه السلام} - والتعابير عنه^{عليه السلام} مختلفة، كما ذكر آنفاً - عن أبيه عن علي^{عليه السلام}، في كثير من الأسناد جدّاً، فعند ما يواجه مثل ما ورد في تفسير العياشي والتهذيب لا بدّ له من الفحص حتّى يطمئنّ بعدم وقوع سقط في السند. وعندئذ يرى أنّ خبر التهذيب ورد في الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٩، ح ٥٧٢٠ نقلاً عن الشيخ الطوسي، وفيه «غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{عليه السلام}» كما ورد «عن جعفر» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب أيضاً فعليه احتمال السقط في سند تفسير العياشي قويّ جداً، إن لم نقل بكونه متعيّناً. والمتحصّل ممّا ذكر عدم ثبوت رواية غياث بن إبراهيم عن أبيه في شيء من الأسناد.

والمظنون قويّاً أنّه سقط «عن أبيه» من بعض النسخ، فكتبت في حاشيتها تصحيحاً، ثم أدرجت في غير موضعها من المتن سهواً، وهذا يؤيد ثبوت «عن أبيه» بعد «أبي عبد الله^{عليه السلام}» كما في نسخة «ش».

٣٦٣/٤ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ^١، قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الزُّنْبُورَ وَ النَّسْرَ^٢ وَ الْأَسْوَدَ الْغَدِرَ^٣ وَ الذَّنْبَ وَ مَا خَافَ أَنْ يَغْدُوَ عَلَيْهِ» وَ قَالَ: «الْكَلْبُ الْعَقُورُ هُوَ الذَّنْبُ^٤».

٧٣٢٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ قَتَلَ زُنْبُورًا؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ خَطًّا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

قُلْتُ: لَا، بَلْ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: «يُطْعِمُ شَيْئًا مِنْ طَعَامٍ».

قُلْتُ: إِنَّهُ^٧ أَرَادَنِي، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ^٨ أَرَادَكَ فَاقْتُلْهُ».

٧٣٢٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

مُتْنَى بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَقْتُلُ السَّبَقَةَ^٩

١. هكذا في «ي»، بث، بع، بخ، بف، جر، جن، والوافي والبسحار. وفي «ط، بس، جند» وحاشية «بع، بف» والمطبوع والوسائل - «عن أبيه».

٢. قال الجوهري: «النسر: طائر، وجمع القلة: أنسر، والكثير: نُسور. ويقال: النسر لا مخلب له وإنما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب والرخمة». الصحيح، ج ٢، ص ٨٢٦ (نسر).

٣. في الوافي: - «الغدر». ٤. في «بخ»: - «و ما خاف أن يغدو» إلى هنا.

٥. قرب الأستاذ، ص ١٤٢، ح ٥١٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٤٨، ح ٧.

٦. في «بث» + «بن عمار». ٧. في «بع، بف» والوافي: «فإنه».

٨. في الوسائل، ج ١٧١٣٢: «إن» بدل «كل شيء».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧١، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ٣٤٥، ح ١١٩٥، بسند آخر عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧١، ذيل ح ٢٧٣٢، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، مع اختلاف، وفي كل المصادر إلى قوله: «يطعم شيئاً من الطعام». الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٦، ح ١٢٩٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٧، ح ١٧٠٤٣؛ وج ١٣، ص ٢١، ح ١٧١٣٢.

١٠. «البقة»: واحدة البق، وهو البعوض. وفيل: البق: الدارج في حيطان البيوت. وقيل: هي دويبة مثل ..

وَالْبُرْعُوثُ^١ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرَى^٢ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٧٣٢٩ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْيَزْبُوعُ^٤ وَالْقَنْقُذُ^٥ وَ الضَّبُّ^٦ إِذَا أَمَاتَهُ^٧

الْمُخْرِمُ فِيهِ^٨ جَذْيٌ^٩، وَ السَّجْدِيُّ خَيْرٌ مِنْهُ، وَ إِنَّمَا قُلْتُ^{١٠} هَذَا

القملة الحمراء منتنة الريح تكون في السُّرُرِ والجُدُرِ، وهي التي يقال لها: بنات الحصير، إذا قتلها شمعت لها رائحة اللُّوز المرّ راحح الصبح، ج ٤، ص ١٤٥١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (يقق).

١. «الْبُرْعُوثُ»: دُوَيْبَةٌ سوداء صغيرة تُشَبُّ وَ ثَبَانًا. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٣ (برغت).

٢. في «بح» وحاشية «ي»: «أراداه». وفي «ط» بس، جن: «أذاه». وفي «ي» بخ، جد: «وحاشية «بث» بح، بـ، جن» والوسائل: «رأه». وفي البحار: «أذياه».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٧، ح ١٢٩٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٢، ح ١٧٠٢٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ٣١١، ح ٢.

٤. قال ابن الأثير: «اليربوع. هذا الحيوان المعروف وقيل: هو سوع من الفأر، والياء والواو رائدتان». وقال الفيومي: «اليربوع: يُفْعُولٌ، دُوَيْبَةٌ نحو الفأرة، لكن ذنبه وأذناه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة. والجمع: يرباع، والعامة تقول: جَرَبُوعٌ بالجيم. ويطلق على الذكر والأنثى، ويمنع الصرف إذا جعل علماً». راح: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٥ (يربوع)؛ المصباح المنير، ص ٢١٧ (ربع).

٥. «القَنْقُذُ»: الشَّيْثُ، معروف، لا ينام ومولع بأكل الأفاعي ولا يتألم منها، ويقال بالفارسية: خار پشت، وهي دُوَيْبَةٌ أعلاها مغطى بربش حدّ تقى به نفسها؛ إذ تجتمع مستديرة تحته وتسدد رأسه عند ما تكون مهتدة، تختبئ في النهار وتكثر الذهاب والإياب في الليل وتوجد منها أنواع عديدة. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٥٠٥؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦ (قنقذ).

٦. قال ابن منظور: «الضَّبُّ: دُوَيْبَةٌ من الحشرات معروف، وهو يشبه الزُّرْلَ». وقال الفيومي: «الضَّبُّ: دَابَّةٌ تشبه الجرذون، وهي أنواع فمنها ما هو على قدر الجرذون، ومنها ما هو أكبر منه، ومنها ما هو دون العنبر، وهو أعظمها»، وهو نوع مما يقال بالفارسية: سوسمار، أصغر من الهرة. لسان العرب، ج ٧، ص ١٤؛ المصباح المنير، ص ٣٥٧ (صَبَب).

٧. في «ي» بث، بخ، بـ، وحاشية «بح» والوافي والكافي، ح ٧٤٢٤ والتهذيب: «أصانه».

٨. في الوافي والكافي، ح ٧٤٢٤ والتهذيب: «فعليه».

٩. الجذْي: الذكر من أولاد المعز. والأنثى: غناق، وقيد بعضهم بكونه في السنة الأولى. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧١؛ المصباح المنير، ص ٩٣ (جدي).

١٠. في الوافي: «جعل عليه». وفي الكافي، ح ٧٤٢٤: «جعل فيه». وفي التهذيب: «جعل» كلّها بدل «قلت».

كَيَّ^١ يَنْكَلَّ^٢ عَنْ صَيْدٍ غَيْرِهَا^٣.^٤

٧٣٣٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْقَرَادَ لَيْسَ مِنَ الْبَعِيرِ، وَ الْحَلْمَةُ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ

الْقَمْلَةِ^٥ مِنْ جَسَدِكَ، فَلَا تُلْقِهَا، وَ أَلْقِ الْقَرَادَ^٦.

٧٣٣١ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرَمِ يَقْرَدُ الْبَعِيرَ^٧

قَالَ: «نَعَمْ، وَ لَا يَنْزِعُ الْحَلْمَةَ^٨.

١. في «بح» و التهذيب: «لكي».

٢. التَّكُولُ: الامتناع؛ يقال: تَكَلَّ عَنْ الْأَمْرِ تَكُولًا، أي امتنع. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥: النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٣. في الوافي و الكافي، ح ٧٤٢٤: «غيره». وفي التهذيب: «فعل غير» من الصيد» بدل «صيد غيرها».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ٧٤٢٤، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أحمد بن علي، عن مسمع بن عبد الملك. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وتمام الرواية فيه: «وفي البربوع و القنفذ و الضبي جدي و الجدي خير منه». الوافي، ج ١٣، ص ٧٥١، ح ١٣٠٨١، الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ذيل ح ١٧١٢٨.

٥. تقدم ترجمة القراد و الحلمة و القملة، ذيل الحديث ٣ و ٤ من الباب السابق.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٠، معلقاً عن حريز، إلى قوله: «الحلمة مع البعير». وفيه، ح ٢٧٢١، بسند آخر، من قوله: «والحلمة مع البعير» إلى قوله: «فلا تلقها» مع اختلاف يسير؛ على الشرائع، ص ٤٥٨، ذيل ح ٢، بسند آخر، إلى قوله: «والحلمة من البعير». الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥١، الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٣، ذيل ح ١٧٠٢٩.

٧. تفريد البعير: نزع القردان منه، وهو الطَّبُوع الذي يُلصق بجسمه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٣: النهاية، ج ٤، ص ٣٦ (قرد).

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧١٩، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٨، ح ١١٦٧ و ١١٦٨، بسند آخر من

٧٣٣٢ / ١٠. أَحْمَدُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَزْزَمِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ كُلَّ مَا خَشِيَتْهُ عَلَى
نَفْسِهِ»^٣.

٧٣٣٣ / ١١. أَحْمَدُ^٤، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ زُرَّارَةَ^٥:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْبَزْعُوثِ وَالْقَمَلَةِ^٦ وَ النَّبَقَةِ فِي
الْحَرَمِ»^٨.

٧٣٣٤ / ١٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ^{١١} أَحْمَدَ الْقَلَانِسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٣٦٥ / ٤

«دُونُ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عليه السلام، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥٢؛ الْوَسَائِلُ،
ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٧٠٣٢.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٢. فِي الْوَسَائِلِ: - «بَن».

٣. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٣، ص ٧٠٥، ح ١٢٩٧٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٥٤٦، ح ١٧٠٤١.

٤. السند معلق، كسابقه.

٥. فِي الْبَحَارِ: - «عَنْ زُرَّارَةَ».

٦. فِي «بَث، بَيْخ»: «يَقْتُلُ».

٧. فِي «جَد»: «وَالْقَمَل».

٨. قَالَ الشَّيْخُ عليه السلام فِي النِّهَايَةِ، ص ٢٢٩: «لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَ الْبَقَّ وَالْبَزْعُوثَ وَمَا أَشْبَهَهُمَا فِي الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ
مُحَلًّا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ».

٩. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢٣٨٤؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٢٧٧، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِيهِ،

ح ١٢٧٦، بِسَنَدٍ آخَرَ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «لَا بَأْسَ بِقَتْلِ النَّمْلِ وَالْبَقِّ فِي الْحَرَمِ». وَرَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ،

بَابُ الْمُحْرِمِ يَلْقَى الدَّوَابَّ عَنْ نَفْسِهِ، ح ٧٣٢٠، وَمُصَادَرُهُ. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٢، ص ١٢٦، ح ١١٦٦٠؛ الْوَسَائِلُ،

ج ١٢، ص ٥٤٢، ح ١٧٠٢٦، وَص ٥٥١، ح ١٧٠٥٨؛ الْبَحَارُ، ج ٦٤، ص ٣١١، ح ١.

١٠. فِي «بَف، حَر»: - «بَن مُحَمَّد».

١١. هَكَذَا فِي «بَث، بَف، جَر» وَالْوَسَائِلِ. وَفِي «ظ، ي، بَع، بَيْخ، بَس، جَد، جَن» وَالْمَطْبُوعُ: - «مُحَمَّدُ بْنُ».

وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَلَانِسِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَاقَانَ التَّهْدِي أَبُو جَعْفَرٍ الْقَلَانِسِيُّ

الْمَعْرُوفُ بِحَمْدَانَ، قَدْ رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ شَيْخُ الْمُصَنِّفِ - بِعَوَايِنِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - . رَاجِعُ: مُعْجَمُ

رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢، ص ٢٤٤، الرَّقْمُ ٨٠٤، وَص ٧٠٦-٧٠٨.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ٣٣٣٣ وَ ٨٢٥٦ مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ عَنْ حَمْدَانَ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ

الْوَلِيدُ^١، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَكَمْتَ رَأْسِي وَأَنَا مُخْرِمٌ، فَوَقَعْتَ^٢ قَمَلَهُ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ».

قُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ تَجْعَلُ عَلَيَّ فِيهَا؟

قَالَ: «وَمَا أُجْعَلُ عَلَيْكَ فِي قَمَلِهِ، لَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا شَيْءٌ»^٣.

٩٨ - بَابُ الْمُخْرِمِ يَذْبَحُ وَيَحْتَشُّ^٤ لِذَاتِهِ

٧٣٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِتْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ
خَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يَذْبَحُ الْبَقْرَةَ^٥ وَالْأَيْلَ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مَا لَمْ يَصَفَّ^٦

محمد بن الوليد عن أبان [بن عثمان]، وما ورد في الكافي، ح ٣٥٩٠ من رواية أحمد بن محمد بن أحمد عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد بن الوليد عن أبان، وما ورد في الكافي، ح ٦٩٢٩ و ٦٩٦٦ من رواية أحمد بن محمد عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد بن الوليد عن أبان [بن عثمان]. ولاحظ أيضاً: الكافي، ح ١١٢٨١ و ١١٩٤٥ و ١٣٧٤١ و ١٤٤١٠ و ١٥٣٧٢.

هذا، وقد ظهر أن أحمد بن محمد في سندنا هذا هو العاصمي شيخ الكليني، فليس في السند تعليق.

١. هكذا في «ظ»، بث، بخ، بس، جد» والوسائل. وفي «ي، بف، جن» والمطوع: «أحمد بن الوليد». والصواب ما أثبتناه، كما ظهر مما قدمناه آنفاً.

٢. في «بخ» والواهي: «ووقعت».

٣. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٠، ح ١٢٨٤٣؛ الوسائل، ح ١٣، ص ١٦٩، ح ١٧٥٠٥.

٤. قال الجواهري: «حششتُ الحشيش: قطعته، واحششته: طلبته وجمعته». وقال ابن الأثير: «الحشش: قطع الحشيش، يقال: حشّه واحششه وحشش على ذابته، إذا قطع لها الحشيش». راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١٠٠١، النهاية، ج ١، ص ٣٩٠ (حشش).

٥. في «بخ»: «البقرة».

٦. «لم يصف»، أي لم يسط جناحيه في الطيران، يقال صف الطائر صفّاً، من باب قتل: بسط جناحيه في طيرانه فلم يحزّ كهما. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٤٣ (صف).

وفي مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٢٩: «قوله عليه السلام: كل ما لم يصف، كالذجاج؛ فإن ما لم يكن له صفيغ أصلاً

مِنَ الطَّيْرِ، وَ مَا أَجَلَ لِلْخَلَالِ^١ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْحَرَمِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ^٢ فِي الْجِلِّ وَ الْحَرَمِ^٣.

٧٣٣٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمُحْرِمُ يَنْحَرُ بَعِيرَهُ، أَوْ يَذْبَحُ شَاةً^٤؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ لَهُ: يَحْتَشُّ^٥ لِدَابَّتِهِ وَ بَعِيرِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَ يَقْطَعُ مَا شَاءَ مِنَ الشَّجَرِ^٦ حَتَّى يَدْخُلَ الْحَرَمَ، فَإِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ،

فَإِذَا^٧.

❦ لا يكون مستقلاً بالطيران، فلا يكون ممتنعاً، وكل ما لم يكن ممتنعاً في ذاته جاز للمحرم قتله سواء كان طيراً، أو غيره وإن نوحش.

١. في «بث، بس»: «الحلال».

٢. في الوافي: «قوله: وهو محرم، متعلق بقوله: يذبح، وكذا قوله: في الحل والحرم» يعني أنه يذبح المذكورات حال كونه محرماً في الحل والحرم. وفي المرأة: «قوله ﷺ: وهو محرم، جملة حالية، والضمير عائد إلى المحرم، والظرف في قوله: في الحل، متعلق بقوله: يذبح، أولاً»

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٧٨، بسنده عن حماد، عن حريز، من قوله: «وما أحل للحلال أن يذبحه». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٢٣٧٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٧، ح ١٢٧٩، بسند آخر، إلى قوله: «الإبل والغنم» مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع قرب الإسناد، ص ٢٤٠، ح ٩٤٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧٠٩، ح ١٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٩، ح ١٧٠٥٠.

٤. في «بس، جن»: «شاة».

٥. في «بف» والوافي: «ويحتش». وفي الوسائل: «أن يحتش».

٦. في «ي، بخ، بف، جد» وحاشية «جن»: «قال: نعم». وفي المرأة: «واعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه لا يجوز للمحرم والمحل قطع الشجر والحشيش الذبتين في الحرم إلا ما ينبت في ملك الإنسان وشجر الفواكه والإذخير وعود المعالة. وقالوا: يجوز أن يترك إبله لترعى الحشيش، وظاهر الأخبار جواز نزع الحشيش للإبل أيضاً، وقواء بعض المحققين من المتأخرين، وظاهر هذه الرواية عدمه».

٧. المقنعة، ص ٤٤٠، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، من قوله: «ويقطع ما شاء من الشجر» مع اختلاف يسير.

٧٣٤٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عِيسَى :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُلَبِّيَ مَنْ دَعَاهُ حَتَّى يَقْضِيَ^١

إِحْرَامَهُ» .

قُلْتُ : كَيْفَ يَقُولُ ؟ قَالَ : «يَقُولُ : يَا سَعْدُ^٢» .^٣

٧٣٤١ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

الْحَسَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتَهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَتَخَلَّلُ ؟ قَالَ : «لَا بَأْسَ^٤» .^٥

٧٣٤٢ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : الْمُحْرِمُ يَسْتَاكُ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .

قُلْتُ : فَإِنْ أَذْمَى يَسْتَاكُ ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، هُوَ مِنَ السُّتَةِ» .^٦

١ . علي بن فضال ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وفي الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ ، ح ٢٧٠٦ ؛ والتهذيب ، ج ٥ ، ص ٣١٣ ، ح ١٠٧٩ ؛ و ص ٣١٤ ، ح ١٠٨١ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . وفي الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٥٧ ، ح ٢٦٩٥ ، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٦١ ، ح ١٢٨٦٩ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٣٧ ، ح ١٧٠١٥ .

١ . في «ي» ، يخ ، بفتح ، والوافي والتهذيب : «حَتَّى يَقْضِيَ» .

٢ . في الوافي : «لَعَلَّهُ مَخْفَفُ الْإِسْعَادِ بِمَعْنَى الْمَعُونَةِ ، كَمَا يُقَالُ فِي «سَعْدِيكَ» ، فَكَأَنَّهُ يَدْعُو الْمَعُونَةَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الدَّاعِي» . وفي المرأة : «هُوَ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ» .

٣ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٨٦ ، ح ١٣٤٨ ، معلقًا عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ ، ح ٢٥٨٣ ، مرسلًا ، وتعام الرواية فيه : «يُكْرَهُ لِلرَّحْلِ أَنْ يَحْبِيبَ بِالتَّلْبِيَةِ إِذَا نَوْدِيَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧١ ، ح ١٢٨٩٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٦١ ، ح ١٧٠٨٥ .

٤ . في المرأة : «يُدَلُّ عَلَى جَوَازِ التَّخْلِيلِ ، وَحَمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْضِ إِلَى الْإِدْمَاءِ» .

٥ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، صدر ح ١٠٤٣ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، صدر ح ٦٠٧ ، معلقًا عن عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . الوافي ، ج ١٢ ، ص ٦٦٢ ، ح ١٢٨٧٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٥٦٢ ، ح ١٧٠٨٩ .

٦ . علل الشرائع ، ص ٤٠٨ ، ح ١ ، بسنده عن ابن أبي عمير . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ ، ح ٢٦٥٠ ، معلقًا عن

● وَرَوَى أَيْضاً: «لَا يَسْتَدْمِي»^٢.

٧٣٤٣ / ٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ^٣، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَحُكُّ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَ يَغْتَسِلُ بِالْمَاءِ؟

قَالَ: «يَحُكُّ رَأْسَهُ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَ ذَابَّةٍ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْتَسِلَ بِالْمَاءِ وَيَصُبَّ عَلَى رَأْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُلَبِّدًا^٤، فَإِنْ كَانَ مُلَبِّدًا فَلَا يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ إِلَّا مِنْ الْإِخْتِلَامِ»^٥.

٧٣٤٤ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٨. سند آخر، وتمام الرواية فيه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يستاك قال نعم ولا يدمي». مسائل علي بن جعفر، ص ١١٨، وتمام الرواية فيه: «سألت عن المحرم هل يصلح له أن يستاك؟ قال: لا بأس ولا ينبغي أن يدمي فمه». الفقيه، ج ١، ص ٥٣. دبل ح ١١٧، وتمامه فيه: «ولا بأس بالسواك للمحرم». الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٢، ح ١٢٨٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦١، ذيل ح ١٧٠٨٧.

١. في المرأة: «يدل على مذهب من قال بعدم تحريم الإدماء مطلقاً، ومن قال بالتحريم حمله على حال الضرورة».

٢. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٢، ح ١٢٨٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦١، ح ١٧٠٨٨.

٣. هكذا في «ظ، بث، ب، ج، حر، جن». وفي «ي» والمطبوع والوسائل: - «الحسن». وفي «بخ، بس»: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٤. في الوسائل، ح ١٧٠٠٧: «أو يغتسل».

٥. في «جد»: «أن».

٦. تليد الشعر: أن يجعل المحرم في رأسه شيئاً من صمغ عند الإحرام؛ ليثبث شعره إبقاءً عليه؛ لئلا يشعث ويقمل. وإنما يلبد من يطول مكثه في الإحرام. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٢٤ (لبد).

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٧٠٥، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٩، ح ١٢٨٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٣٦، ذيل ح ١٧٠١٢؛ وفيه، ص ٥٣٤، ح ١٧٠٠٧، إلى قوله: «ما لم يتعمد قتل ذابّة».

حَمَّادُ بْنُ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَكْثُرُ الْإِحْتِبَاءُ^١ لِلْمُحْرِمِ، وَيَكْثُرُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٢.

٧٣٤٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ الرَّازِيِّ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ اقْتَتَلَا وَهُمَا مُحْرِمَانِ؟
قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! يَنْسُ مَا صَنَعَا».
قُلْتُ: قَدْ فَعَلَا، فَمَا الَّذِي يُلْزِمُهُمَا؟
قَالَ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ»^٥.

٧٣٤٦ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. قال ابن الأثير: «الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب». النهاية، ج ١، ص ٣٣٦ (حيا).
٢. علل الشرائع، ج ٦، ص ٤٤٦، ح ١، بسنده عن حماد بن عثمان، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب العشرة، باب الانكاء والاحتباء، ح ٣٧٣٥ ومصادره. الوافي، ج ١٢، ص ٩٠، ح ١١٥٥١؛ وج ١٢، ص ٦١٢، ح ١٢٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦٢، ح ١٧٠٩٠؛ وج ١٣، ص ٢٦٦، ح ١٧٧١١.
٣. هكذا في «ظ، بث، يع، يخ، بس، جد، جر، جن» والوسائل. وفي المطبوع: «أبي حلال الرازي». والمذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، هو أبو هلال الرازي. راجع: رجال البرقي، ص ٤٤.
٤. في المرأة: «عمل به الشيخ عليه السلام ولم يذكره الأكثر».
٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٥، ح ١٣٤٣؛ وص ٤٦٣، ح ١٦١٨، بسندهما عن حفص بن البختري. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٣، ح ١٢٨٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٣، ح ١٧٥١٦؛ وفيه، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٧٠٩١، إلى قوله: «بئس ما صنعنا».
٦. هكذا في «يع، جر». وفي «ظ، ي، بث، يع، بس، بف، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «عن أحمد بن محمد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محمد بن يحيى عن العمري [بن علي] عن علي بن جعفر في كثير من أسناد

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرَمِ يُضَارِعُ: هَلْ يَصْلُحُ لَهُ؟

قَالَ: «لَا يَصْلُحُ لَهُ مَخَافَةٌ أَنْ يُصِيبَهُ جِرَاحٌ^١، أَوْ يَقَعَ بَغْضُ شَعْرِهِ^٢».

١١ / ٧٣٤٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سَأَلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخْرَمِ يَغَالِجُ ذَبْرًا^٣ الْجَمَلِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُلْقِي عَنْهُ الدَّوَابَّ^٤، وَ لَا يَذْمِيهِ^٥».

١٢ / ٧٣٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْرَمِ يَكُونُ بِهِ الْجَرَبُ^٦ فَيُؤْذِيهِ؟

١. الكافي، ولم يتوسط في شيء منها أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى وبين العمري. وكأن رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد في السند السابق، وكثرة الارتباط الروائي بين هذين الراويين قد أوجبا زيادة «عن أحمد بن محمد» في ما نحن فيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤١١-٤١٣.

ويؤيد ما أثبتناه أن محمد بن يحيى روى عن العمري كتاب مسائل علي بن جعفر. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧.

١. في الوافي: «جرح».

٢. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٦٣، ح ١٢٨٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٦٣، ح ١٧٠٩٢.

٣. قال ابن الأثير: «الدبر - بالتحريك -: الجرح الذي يكون في طهر البعير؛ يقال: ذَبْرٌ يَذْبُرُ ذَبْرًا. وقيل: هو أن يقرح خف البعير». النهاية، ج ٢، ص ٩٧ (دبر).

٤. في حاشية «ظ»: «يلقي عليه الدواء».

٥. في المرأة: «يدل على عدم جواز إدماء الدابة أيضاً، أو كراهته، ولم أجده إلى الآن من تعرض له».

٦. الوافي، ج ١٢، ص ٦٥٣، ح ١٢٨٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٧٠٣٣.

٧. قال ابن منظور: «الجرب: معروف، يَنْتَرُ يعلو أبدان الناس والإبل». وقال الفيومي: «في كتب الطب أن الجرب خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم المالح للدم يكون معه بُشُور، وربما حصل معه هُزال؛ لكثرة». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٩؛ المصباح المنير، ص ٩٥ (جرب). وللمزيد راجع: القانون لابن سينا، ج ٣، ص ٢٩٣-٢٩٠.

قَالَ^١: «يَحْكُهُ، فَإِنْ^٢ سَالَ مِنْهُ^٣ الدَّمُ، فَلَا بَأْسَ^٤».

١٠٠ - بَابُ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ

١ / ٧٣٤٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الْمُحْرِمِ يَمُوتُ، قَالَ: «يُغْسَلُ^٦، وَ يُكْفَنُ، وَ يُعْطَى وَجْهُهُ، وَ لَا يَحْنُطُ، وَ لَا يَمْسُ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ»^٧.

٢ / ٧٣٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ؟

قَالَ: «يُغْسَلُ، وَ يُكْفَنُ بِالثِّيَابِ^٨ كُلِّهَا^٩، يُضْنَعُ بِهِ كَمَا يُضْنَعُ بِالْمَجْلِ غَيْرَ أَنَّهُ

١ . فِي «جَد»: «فَقَالَ».

٢ . فِي «بِخ» بِف: «وَإِنْ».

٣ . فِي الْوَسَائِلِ -: «مِنْهُ».

٤ . فِي الْمَرْأَةِ: «لَعَلَّهُ عَلَى الْمَشْهُورِ مَحْمُولٌ عَلَى الْفُرْجَةِ مَعَ الْإِذْمَاءِ».

٥ . الْوَافِي ج ١٢، ص ٦٦١، ح ١٢٨٧١؛ الْوَسَائِلِ ج ١٢، ص ٥٣٢، ح ١٧٠٠٠.

٦ . فِي «بِث» بِح: «يُغْتَسَلُ».

٧ . التَّهْذِيبُ ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٥، بِسَنَدٍ آخِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام. التَّهْذِيبُ ج ٥، ص ٣٨٤،

ح ١٣٣٨، بِسَنَدٍ آخِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ. فَتَاهُ الرِّضَا عليه السلام، ص ١٨٥، عَنِ الْعَالِمِ، عَنِ أَبِيهِ عليه السلام.

الْفَقِيه ج ١، ص ١٥٩، ذِيلُ ح ٤٤٦، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٥؛ الْوَسَائِلِ ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٥.

٨ . فِي «بِث»: «فِي الثِّيَابِ».

٩ . فِي التَّهْذِيبِ -: «وَيُعْطَى وَجْهُهُ».

لَا يُمَسَّ الطَّيِّبُ»^١.

٣ / ٧٣٥١. مُحَمَّدٌ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْزَيْمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُؤَفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِالْأَنْوَاءِ^٣ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَمَعَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنَا الْعَبَّاسِ، فَكَفَّنُوهُ، وَخَمَّرُوا^٤ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ، وَلَمْ يُحَنِّطُوهُ» وَقَالَ: «هَكَذَا^٥ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام»^٦.

٤ / ٧٣٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُخْرِمَةِ تَمُوتُ وَهِيَ طَامِثٌ؟
قَالَ: «لَا تُمَسَّ الطَّيِّبُ وَإِنْ كُنَّ مَعَهَا نِسْوَةٌ خِلَالَ^٧»^٨.

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٤، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٦، الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٣، ذيل ح ٢٧٦٠.

٢. في الوسائل والبحار: «بن يحيى».

٣. الأنواء: جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد ينسب إليه النهاية، ج ١، ص ٢٠ (أبا).

٤. التخمير: التغطية والستر. المصباح المنير، ص ٨٢ (خمر).

٥. في «جن»: «هذا». وفي «طب»: «هو».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٦، بسنده عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن يعقوب، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٣؛ وج ٥، ص ٢٨٣، ح ١٣٣٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الإرشاد، ج ٢، ص ٢٥. الوافي، ج ١٢، ص ٦٢٩، ح ١٢٧٨٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٦؛ البحار، ج ٤٤، ص ١٧٢، ح ٨.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: وإن كنَّ معها نسوة. من قبيل أكلوني البراغيث، والغرض أن المانع إنما هو من جهة المغسول لا الغاسل».

٨. الوافي، ج ١٢، ص ٦٣١، ح ١٢٧٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٥، ح ٢٧٦٧.

١٠١ - بَابُ الْمَحْصُورِ وَالْمُصَدُّودِ وَمَا عَلَيْهِمَا مِنَ الْكَفَّارَةِ

٧٣٥٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِيرْحَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَدَّ^١ بِالْخَذْيِيَّةِ، قَصَرَ، وَأَخْلَ، وَنَحَرَ، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنْهَا، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَلْقُ^٢ حَتَّى يَقْضِيَ^٣ النَّسْكَ، فَأَمَّا الْمَحْصُورُ فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ^٤».

٣٦٩/٤

٧٣٥٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

١. في «ب»: «و ما يجب».

٢. في المرأة: «واعلم أن مصطلح الفقهاء في الحصر والصد أن الحصر هو المنع عن تنمّة أفعال الحج بالمرض، والصد بالعدو، وهما مشتركان في ثبوت أصل التحلل بهما في الجملة، ويفترقان في عموم التحلل؛ فإن المصدود يحل له بالمحلل كل ما حرّمه الإحرام، والمحصور ما عدا النساء وفي مكان ذبح الهدى، فالمصدود يذبحه حيث يحصل له المباح، والمحصور يبعثه إلى منى إن كان حاجاً، وإلى مكة إن كان معتمراً على المشهور، وفي إفادة الاشتراط تعجيل التحلل في المحصر دون المصدود؛ لجوازه بدون الشرط».

٣. في الوافي: «إن قيل: المستفاد من هذا الحديث عدم الفرق بين المصدود والمحصور في عدم وجوب الحلق عليهما، فلم غيّر أسلوب الكلام في المحصور؟ قلنا: ذلك لوضوح هذا الحكم في حقه؛ حيث هو مرجو الإتمام في العام غالباً بخلاف المصدود».

وفي المرأة: «قوله ﷺ: ولم يجب، الوجوب هنا على المشهور محمول على الاستحباب المؤكّد. وقوله ﷺ: فأما المحصور فيحتمل أن يكون المراد به المصدود، أو الأعم منه ومن المحصور، والمعنى أنه لا يلزمه الحلق، بل يجوز الاكتفاء بالتقصير، أو أن الأفضل له أن يترك الحلق حتى يأتي بالقضاء، ولم أر أحداً قال بعدم جواز الحلق له».

٤. في «بس»: «مضى».

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٠، ح ١٣١٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٦، ح ١٧٥٣٥.

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ انْكَسَرَتْ سَاقُهُ^١؛ أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ^٢ حَالُهُ^٣؟ وَ أَيْ شَيْءٍ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «هُوَ حَلَالٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».

قُلْتُ^٤: مِنْ النَّسَاءِ وَالْثِّيَابِ^٥ وَالطَّيِّبِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ» وَقَالَ: «أَمَا بَلَغَكَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: خُلِّي^٦ حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ^٧ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ».

قُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي الْحَجِّ؟

قَالَ: «لَا بَدَأَ أَنْ يَحُجَّ^٨ مِنْ قَابِلٍ^٩».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْمُحْضُورِ وَالْمُضْذُودِ: هُمَا سَوَاءٌ^{١٠}؟ فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله حِينَ صَدَّه^{١١} الْمُشْرِكُونَ قَضَى عُمْرَتَهُ؟

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: انكسرت ساقه، الظاهر أن من انكسر ساقه فهو محصر، فحكمه عليه السلام بحله من النساء خلاف المشهور، ولعله مؤيد لقول المفيد بحل التطرق من الجميع، أو يحمل على عمرة التمتع، كما اختاره في الدروس وتبعه بعض المتأخرين عنه... لكن الخبر يؤمّن إلى أنه مع الاشتراط بعم التحلل، وهو وجه جمع وإن لم أر قائلًا به». راجع: المقنعة، ص ٤٤٦؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٧٦، الدرس ١١٩.

٢. في «بخ، بف» والتهذيب: - «يكون».

٣. في التهذيب: «حل له».

٤. في «بخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٧٥٤١ والتهذيب: «فقلت».

٥. في «بث، جد»: - «والثياب».

٦. في الوافي: «وخلّني».

٧. في «ي»: «بقدرك».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: لا بدّ أن يحجّ، المشهور عدم وجوب الحجّ من قابل إلّا مع استقرار الوجوب في دمه، فهم يحملون الخبر إمّا عليه، أو على الاستحباب».

٩. في الوسائل، ح ١٧٥٢٤: - «قلت أضلحك الله» إلى هنا.

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: هما سواء، أي في وجوب الحجّ من قابل».

١١. في التهذيب: «ردّه».

قَالَ: «لَا، وَ لِكِنَّهُ^١ اِعْتَمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ^٢».

٣ / ٧٣٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَعُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ

صَفْوَانَ^٣، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمَحْصُورُ غَيْرُ الْمَصْدُودِ، الْمَحْصُورُ^٤

الْمَرِيضُ، وَالْمَصْدُودُ الَّذِي يَصُدُّهُ^٥ الْمُشْرِكُونَ، كَمَا رَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام وَأَصْحَابَهُ^٦ لَيْسَ

مِنْ مَرَضٍ؛ وَالْمَصْدُودُ تَحِلُّ لَهُ^٧ النِّسَاءُ، وَالْمَحْصُورُ لَا تَحِلُّ لَهُ^٨ النِّسَاءُ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَخْصَرَ، فَبَعَثَ بِالْهَذْيِ؟

قَالَ: «يُؤَاعَدُ أَصْحَابُهُ مِيعَاداً إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ، فَمَجْلُ الْهَذْيِ يَوْمَ النَّخْرِ، فَإِذَا

كَانَ يَوْمَ النَّخْرِ، فَلْيَقْصُ^٩ مِنْ رَأْسِهِ، وَلَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ حَتَّى يَقْضِيَ

١. في «ظ»: «ولكن».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام»: ولكنه اعتمر بعد ذلك، أي عمرة أخرى مستأنفة. قال في الدروس: لا يجب على المصدود إذا تحلل بالهذي من النسك المندوب حج ولا عمرة، ولا يلزم من وجوب العمرة بالفوات وجوبها بالتحلل؛ إذ ليس التحلل فواتاً محضاً. راجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٨٢، ذيل الدرس ١٢٠.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٤، ح ١٦٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٠، ح ١٣١٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧٩، ح ١٧٥٢٤، إلى قوله: «المحصور والمصدود هما سواء؟ قال: لا؛» و ص ١٨٨، ح ١٧٥٤١.

٤. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٥. في «بح، بس، جد»: «صفوان وابن أبي عمير» بدل «ابن أبي عمير وصفوان».

٦. في «بف»: «والمحصور».

٧. في «بث، بف» وحاشية «جن»: «يردّه». ٨. في «لاظ، بث، بف» والوافي: «أو الصحابة».

٩. في «بث، بس، جن»: «لا يحل له». وفي «بح»: «تحلّه».

١٠. في «بث، بس، جد، جن»: «لا يحل».

١١. في «لاظ، ي، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي: «فليقصّر».

الْمَنَاسِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي عُمْرَةٍ، فَلْيَنْظُرْ بِمِقْدَارِ دُخُولِ أَصْحَابِهِ مَكَّةَ، وَالسَّاعَةَ الَّتِي يَعِدُّهُمْ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ تِلْكَ السَّاعَةُ، قَصَرَ وَ أَحَلَّ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضٌ فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ مَا أُخْرِمَ^٢، فَأَزَادَ الرُّجُوعَ، رَجَعَ^٣ إِلَى أَهْلِهِ^٤، وَنَحَرَ بَدَنَهُ^٥، أَوْ أَقَامَ مَكَانَهُ حَتَّى يَبْرَأَ إِذَا كَانَ فِي عُمْرَةٍ^٦، وَإِذَا^٧ بَرَأَ فَعَلَّيْهِ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، رَجَعَ^٨ أَوْ أَقَامَ فَفَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ^٩؛ فَإِنَّ^{١٠} الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا -

١. في التهذيب، ح ١٤٦٥: «فليتنظر».

٢. في «ظ»، بث، يخ، بس، بف، جد، جن: «يخرج». وهكذا قرأه أيضاً الشيخ الحسن في متقى الجمال، ج ٣، ص ٤٤٨، ثُمَّ قَالَ: «قوله في هذا الحديث: وإن مرض في الطريق بعد ما يخرج، تصحيف ظاهر اتَّفقت فيه السخ، وصوابه: بعد ما يحرم، وقد مضى في رواية الشيخ له: بعد ما أحرم».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: بعد ما أحرم، الظاهر أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الحصر والصد، فلا حصر ولا صد إلا إذا عرّضا بعد الإحرام، وأما قبله فينتفي الاستطاعة، نعم إن أمكن دفع العدو بمال وجب على الأظهر إن لم يكن مجحفاً. وقال بعض علمائنا، كالشيخ في المبسوط: لا يحب عليه دفع المال؛ لأنَّ أخذه ظلم لا يجوز الإعانة عليه، وهذا الدليل يعطي الحرمة، ونقل عنه أيضاً أنه يكره بدله لهم إذا كانوا مشركين؛ لأنَّ فيه تقوية المشركين، وإن كان العدو مسلماً لا يجب البذل، لكن يجوز أن يبذلوا ولا يكون مكروهاً. انتهى. لكن الأكثر على وجوب البذل، كأئمان الآلات وشراء الزاد والراحلة إلا أنَّ ذلك حرام على الأخذ، ولو كان البذل حراماً لترك الحج، خصوصاً في مثل عصرنا؛ فإنَّ الزنادقة غالبون على أكثر بلاد الإسلام، وغرضهم التضييق على الحاج بكل وسيلة ممكنة حتى يترك هذه الفريضة، أراح الله البلاد منهم وممن استخدمهم لإفساد حوزة المسلمين».

٣. في «بح»: «ورجع».

٤. في الوافي: «إلى أهله رجع».

٥. قال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمنها».

النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٦. في التهذيب، ح ١٤٦١: «إن أقام مكانه وإن كان في عمرة» بدل «أو أقام مكانه حتى يبرأ إذا كان في عمرة».

٧. في «ظ»، يخ، بف، جد، والوافي: «فإذا».

٨. في «ي»، يخ، بف، وحاشية «حن» والوافي: «فرجع». وفي «بث»: «فيرجع».

٩. في التهذيب، ح ١٤٦٥: «+ وإن ردوا الدراهم عليه ولم يجدوا هدياً ينحرونه، وقد أحلَّ لم يكن عليه شيء».

ولكن يبعث من قابل ويمسك أيضاً وقال».

١٠. في البحار والتهذيب، ح ١٤٦٥: «إن».

خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ، فَبَلَغَ^١ عَلِيًّا^٢ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ^٣، فَخَرَجَ فِيهِ طَلَبُهُ، فَأَذْرَكَهُ بِالسُّقْيَا^٤ وَهُوَ مَرِيضٌ بِهَا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، مَا تَشْتَكِي؟ فَقَالَ: أَشْتَكِي رَأْسِي، فَدَعَا عَلِيٌّ^٥ بِبَدَنَةِ^٦، فَنَحَرَهَا، وَخَلَقَ رَأْسَهُ، وَرَدَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا بَرَأَ مِنْ ٣٦٩/٤ وَجَعِهِ^٧ اغْتَمَرَ^٨.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ حِينَ بَرَأَ مِنْ وَجَعِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعُمْرَةِ حَلَّ^٩ لَهُ النِّسَاءُ؟
قَالَ: «لَا تَحِلُّ^{١٠} لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ».
قُلْتُ: فَمَا بَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَجَعَ مِنَ الْخُدَيْبِيَّةِ حَلَّتْ لَهُ النِّسَاءُ وَلَمْ يَطُفْ
بِالْبَيْتِ؟

قَالَ: «لَيْسَ^{١١} سَوَاءٌ؛ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَضْدُودًا، وَ الْحُسَيْنُ^{١٢} مَخْضُورًا^{١٣}».

١. في «بخ، بف، والوافي»: «وبلغ».
٢. في «ي، بخ، بس، بف، جن»، والتهذيب، ح ١٤٦٥: «بالمدينة».
٣. في حاشية «بخ» والتهذيب، ح ١٤٦٥: «في السقيا». وقال ابن الأثير: «السقيا: منزل بين مكة والمدينة قيل: هي على يومين من المدينة». وقال الفيروزآبادي: «السقيا - بالضم -: بلد باليمن، وموضع بين المدينة ووادي الصفراء». النهاية، ج ٢، ص ٣٨٣: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٩ (سقا).
٤. في «بف»: «رأسه».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «حلت». وفي التهذيب: «أحل» بدل «قبل أن يخرج إلى العمرة حلت».
٦. في «بث، بخ، بس، جن»: «لا يحل». وفي «جد» بالتاء والياء معاً.
٧. في «بف»: «ليس».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٤٦٥، بسنده عن صفوان، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ح ٢، ص ٥١٤، ح ٣١٠٤، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ١٤٦٧، و ص ٤٦٤، ح ١٦٢١، بسندهما عن معاوية بن عمار. معاني الأخيار، ص ٢٢٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً رفعاه إلى أبي عبد الله ﷺ، وفي كلها - إلا التهذيب، ح ١٤٦٥ - إلى قوله: «والمحصور لا تحل له النساء» مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥١٦، ذيل ح ٣١٠٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧٧، ح ١٣١٤٥: الوسائل، ج ١٣، ص ١٨١، ذيل ح ١١٧٥٢٧، وفيه، ص ١٧٧، ذيل ح ١٧٥٢١، إلى قوله: «المحصور لا تحل له

٧٣٥٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُخْصِرَ الرَّجُلُ^٢ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا أَفَاقَ وَ وَجَدَ مِنْ^٣ نَفْسِهِ خِفَّةً، فَلْيَمْنُصْ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَذْرُكُ النَّاسَ^٤، فَإِنْ قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَهُ الْهَدْيُ، فَلْيَقِمْ عَلَى إِخْرَامِهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ جَمِيعِ الْمَنَاسِكِ، وَ لِيَنْحَرَهُ هَدْيُهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ إِنْ قَدِمَ مَكَّةَ وَ قَدْ نَحَرَ هَدْيَهُ، فَإِنْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، أَوْ الْعُمْرَةُ^٥ .

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ^٦ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَكَّةَ؟

قَالَ: «يُحْجُّ عَنْهُ إِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَ يُعْتَمَرُ؛ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَلَيْهِ»^٧.

٧٣٥٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمَحْضُورِ وَ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيُ، قَالَ: «يَنْسُكُ»^٨

«النساء»: البحار، ج ٤٤، ص ٢٠٣، ح ٢٢، من قوله: «فإنَّ الحسين بن عليَّ صلوات الله عليهما» إلى قوله: «فلما برأ من وجعه اعتمر».

١. في «بح»: «حصر».

٢. في «ظ»: يح، بس، بف، جد، جن، والوافي: - «الرجل».

٣. في «بح» وحاشية «بث»: «في». وفي الوافي: «عن».

٤. في التهذيب: «أَن يذرك هديه فل أن ينحر» بدل «أنَّه يذرك الناس».

٥. في «ي»: - «أن ينحر».

٦. في «ظ»: ي، بث، بخ، بف، جد، والوافي والتهذيب: «وينحر».

٧. في الوسائل والتهذيب: «والعمرة». وفي الوافي: «قوله: من قابل، قيد للتحج خاصة دون العمرة، وإنما يحج من قابل إذا نحر هديه وفات وقت مناسكه. وقوله: أو العمرة: يعني إذا كان إحرامه للعمرة».

٨. في التهذيب: - «وهو محرم».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٢، ح ١٤٦٦، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة بن أعين.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٨١، ح ١٣١٥٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٦٩، ح ١٤٢٦٣؛ وج ١٣، ص ١٨٣، ح ١٧٥٢٩.

١٠. في الوافي: «ينسك، أي ينحر بدنة هناك. وفي الفقيه: ينسك ويرجع، قيل: فإن لم يجد هدياً؟ قال: يصوم».

وَيَرْجِعُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَ هَدْيٍ صَامَ^٣.

٦ / ٧٣٥٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُخْصِرَ الرَّجُلُ، فَبَعَثَ بِهَدْيِهِ، فَأَذَاةَ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْخَرَّ هَدْيُهُ، فَإِنَّهُ يَذْبَحُ شَاةً فِي الْمَكَانِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ، أَوْ يَصُومُ، أَوْ يَتَصَدَّقُ؛ وَالصَّوْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، نِصْفَ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ»^٤.

٧ / ٧٣٥٩. سَهْلٌ^٥، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ وَهُوَ يَنْوِي الْمُتَعَةَ،

وكانه قدس سره أخذه من الشك بمعنى الذبح، يقال: نسك ينسك نسكاً، إذا ذبح. والمُسْكِبُ، المذبح. والنسبة: الذبيحة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٥ (نسك).

١. في الفقيه «هدياً» بدل «ثمن هدي».

٢. في المرأة: «يدلّ على أنّ الصوم في المحصور بدل من الهدى مع العجز عنه، وهو خلاف المشهور. وقال في المدارك: المعروف من مذهب الأصحاب أنّه لا بدل لهدى التحلل، فلو عجز عنه وعن ثمنه بقي على إحرامه. ونقل عن ابن الجيند أنّه حكم بالتحلل بمجرد النية عند عدم الهدى. نعم ورد بعض الروايات في بدلية الصوم في هدي الإحصار، كحسنة معاوية بن عمار ورواية زرارة، والرواية الثانية ضعيفة السند، والأولى مجملة المتن، ولا يبعد حمل الصوم الواقع فيها على الواجب في بدل الهدى إلا أنّ إلحاق المصدود بالمحصور في ذلك يتوقّف على دليل؛ حيث قلنا ببقاء المصدود مع العجز عن الهدى على إحرامه، فيستمرّ عليه إلى أن يتحقّق الفوات. فتحلّل بعمره إن أمكن، وإلا بقي على إحرامه إلى أن يجد الهدى، أو يقدر على العمرة».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٥، ح ٣١٠٦، معلقاً عن معاوية بن عمار الوافي، ج ١٣، ص ٧٨١، ح ١٣١٥١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٧، ح ١٧٥٣٩.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٤، ح ١١٤٩، والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٦٥٨، سندهما عن مثني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ١٤٦٩، بسنده عن مثني، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب العلاج للمحرم إذا مرض...، ح ٧٢٩٩ ومصادره الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٢، ح ١٣١٥٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٦٧، ذيل ح ١٧٤٩٦؛ وص ١٨٥، ذيل ح ١٧٥٣٤.

٥. في «بث»: «+» (ابن زياد). ثم إنّ السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

فَيُخَصَّرُ^١: هَلْ يُجْزِئُهُ أَنْ لَا يَحْجَّ مِنْ قَابِلٍ؟

قَالَ: «يَحْجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَ الْحَاجُّ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا أُخْصِرَ».

قُلْتُ: رَجُلٌ سَاقَ الْهَدْيِ، ثُمَّ أُخْصِرَ؟

قَالَ: «يَبْعَثُ بِهِدْيِهِ».

قُلْتُ: هَلْ يَسْتَمْتِعُ^٢ مِنْ قَابِلٍ؟

فَقَالَ^٣: «لَا، وَلَكِنْ يَدْخُلُ فِي^٤ مِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ»^٥.

٧٣٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٧، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ سُلْطَانٌ، فَأَخَذَهُ ظَالِمًا لَهُ^٨ يَوْمَ

عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يُعْرِفَ^٩، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ، فَحَبَسَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ خَلَّى سَبِيلَهُ^٩،

كَيْفَ يَصْنَعُ؟

١. في «بج»: «فَيُخَصَّرُ».

٢. في «بث»: «بج»، في «بث»: «يَسْتَمْتِعُ».

٣. في «بث»: «بج»، في «بث»: «يَسْتَمْتِعُ».

٤. في «جن»: «- في».

٥. راجع. الفقيه، ج ٢، ص ٥١٦، ذيل ح ٣١٠٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٨٠، ح ٢٦٨؛ وص ٤٢٣، ح ١٤٦٨؛

والاستبصار، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٥٥٦؛ وص ١٦٩، ح ٥٥٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٢، ح ١٣١٥٤؛ الوسائل،

ج ١٣، ص ١٨٥، ح ١٧٥٣٢، من قوله: «قُلْتُ: رَجُلٌ سَاقَ الْهَدْيِ»؛ وفيه، ص ١٨٨، ح ١٧٥٤٠، وتام الرواية

فيه. «قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ سَاقَ الْهَدْيِ ثُمَّ أُخْصِرَ قَالَ: يَبْعَثُ بِهِدْيِهِ»؛ وفيه أيضاً، ص ١٨٩، ح ١٧٥٤٢، إلى قوله:

«وَالْحَاجُّ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا أُخْصِرَ».

٦. أحمد بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن محمد بن عيسى - كما تقدّم غير مرّة - ولم نجد

روايته عن الفضل بن يونس مباشرة في موضع. بل روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب

كتاب الفضل بن يونس. والظاهر سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وبين الفضل بن يونس في ما نحن فيه.

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٦٣ بإسناده عن أحمد بن محمد

عن الحسن بن محبوب عن الفضل بن يونس.

٧. في «بث»: «- له». وفي التهذيب: «- ظالماً له».

٨. التعريف: الوقوف بعرفات؛ يقال: عَرَفَ النَّاسُ، إِذَا شَهِدُوا عَرَفَاتَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، لِلْمَوْقِفِ. راجع:

الصحيح، ج ٤، ص ١٤٠٢ (عرف). ٩. في «بج»، «بج»، «بف»، «عنه» بدل «سبيله».

قَالَ: «يَلْحَقُ، فَيَقِفُ بِجَمْعٍ^١، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنَى، فَيَزِمِي، وَيَذْبَحُ، وَيَخْلُقُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ خَلَّى عَنْهُ يَوْمَ النَّفْرِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «هَذَا مَصْدُودٌ عَنِ الْحَجِّ، إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَلْيَطِفْ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا^٢، ثُمَّ يَسْعَى أُسْبُوعًا^٣، وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَيَذْبَحُ شَاةً^٤؛ فَإِنْ كَانَ^٥ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ، فَلْيَسْ عَلَيْهِ ذَبْحٌ^٦، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٧».

٩ / ٧٣٦١. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١٠} بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ

الْمَيْثَمِيِّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ: «الْمَصْدُودُ يَذْبَحُ حَيْثُ صَدَّ، وَيَرْجِعُ صَاحِبَهُ، فَيَأْتِي^{١٢}

١. في المرأة: «قوله ﷺ: فيقف بجمع، ظاهره إدراك الحج باضطراريّ المشعر أيضاً». و«جمع»: علم للمردلفة: سُمِّيَتْ به لاجتماع الناس فيها، أو لأنَّ آدم وحواء ﷺ لَمَّا أَهْبَطَا اجتمعَا بها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٨: النهاية، ج ١، ص ٢٩٦ (جمع).

٢. في الوافي: «سبوعاً».

٣. في «ي»، بح، جدد: - «أسبوعاً». وفي الوافي: «سبوعاً».

٤. في المرأة: «لروم الهدي على من صدَّ عن التمتع حتى فاته الموقفان خلاف المشهور، ونقل الشيخ في الخلاف قولاً بوجود الدم على فائت الحج، وظاهر الخبر أيضاً عدم لزوم العمرة لوفات عنه الأفراد للتحلل، وهذا أيضاً خلاف ما عليه الأصحاب». وراجع: الخلاف، ج ٢، ص ٣٧٤، المسألة ٢١٩.

٥. في «بث، بخ، بف» والوافي: «وإن».

٦. في الوافي: «+ دخل مكة».

٧. في «بح»: «+ ولا حلق».

٨. ذكر المحقق الأردبيلي اثني عشر فائدة لهذا الخبر، ونقل عنه العلامة المجلسي طويلاه عن ذكره هما خوفاً من الإطناب، فإن شئت فراجع: زبدة البيان، ص ٢٤٧-٢٤٨؛ امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٤١-٣٤٣.

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٥، ح ١٦٢٣، بسنده عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن الأول ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٢٩، الفقيه، ج ٢، ص ٥١٥، ذيل ح ٣١٠٦، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٣،

ح ١٣١٥٧، الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٣، ح ١٧٥٣٠.

١١. في الوافي: «ويأتي».

١٢. في «بخ، جر»: - «بن محمد».

النِّسَاء؛ وَ الْمَخْصُورُ يَنْعَثُ بِهِذِيهِ، وَ يَعِدُهُمْ يَوْمًا^١، فَإِذَا بَلَغَ الْهَذْيُ أَخْلَ هَذَا فِي مَكَانِهِ».

قُلْتُ لَهُ^٢: أَرَأَيْتَ إِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ^٣ ذَرَاهِمَهُ، وَ لَمْ يَذْبَحُوا عَنْهُ وَ قَدْ أَخْلَ، فَأَتَى^٤ النِّسَاء؟

قَالَ: «فَلْيُعِدْ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَ لِيُمْسِكَ الْآنَ عَنِ النِّسَاءِ إِذَا بَعَثَ^٥».

١٠٢ - بَابُ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ أَوْ يُزَوِّجُ وَ يُطَلِّقُ وَ يَشْتَرِي الْجَوَارِيَ ٣٧٢/٤

٧٣٦٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ، وَ لَا يُنْكِحُ، وَ لَا يَخْطُبُ، وَ لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ^٦، وَ إِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ»^٧.

٧٣٦٣ / ٢. أَحْمَدُ^٨. عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

١. في «ي»: - «يَوْمًا».

٢. في «بح»: «في» والوافي والوسائل: - «له».

٣. في «ظ»: - «عليه».

٤. في «بح»: «في» والوافي: «وَأَتَى».

٥. في المرأة: «هذه الرواية تدل على الإمساك عن خصوص النساء، لا غيرها من محرمات الإحرام، وربما يؤيد ذلك الاستحباب».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٤، ح ١٣١٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٨٠، ح ١٧٥٢٥.

٧. في التهذيب، ج ١١٣٦: «ولا يشهد» بدل «ولا يحطب ولا يشهد النكاح».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ١١٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي. وفي الفقيه،

ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧٠٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٨؛ و ص ٣٣٠، ح ١١٣٧، بسند آخر، مع

اختلاف. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧٠٨؛ و ج ٣، ص ٤١٠، ح ٤٤٣٤، مرسلًا من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٣، ح ١٢٨٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٨، ذيل ح ١٦٧١٢.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عده من أصحابنا.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِكَاحَهُ»^١.

٣ / ٧٣٦٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَتَعَاوَدَانِ^٤ أَبَدًا»^٥.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٣٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٣، ح ٦٤٩، بسندهما عن حريز. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧١٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٣، ح ١٢٩٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٧، ذيل ح ١٦٧٠٩. ٢. السند معلق، كسابقه.

٣. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ١١٣٢ بسنده عن عبد الله بن بكير عن أديم بن الحر الخزازي عن أبي عبد الله عليه السلام، كما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى بن الحسن بن علي، عن أسد بكير، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والمظنون أن إبراهيم بن الحسن - في ما نحن فيه والسند الثاني من التهذيب - مصنف من أديم بن الحر؛ فإننا لم نجد رواية ابن بكير عن إبراهيم بن الحسن في غير هذا الخبر، وهو غير مأمون من التصحيف؛ لما ورد في التهذيب. وأما روايته عن أديم بن الحر، فقد وردت في التهذيب، ج ٧، ص ٣٠٥، ح ١٢٧١ هكذا. «أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن أديم بن الحر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «التي تزوج ولها زوج يفرق بينهما ثم لا يتعاودان أبدًا».

ومضمون الخبر - كما ترى - في المحرمات الأبدية، ولا يبعد كون الخبرين قطعتين من خبر واحد. ويؤيد ذلك ما ورد في نوادر الأشعري، ص ١٠٨، ح ٢٦٨؛ والكافي، ج ٩، ص ٩٨٢٣؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٠٥، ح ١٢٧١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٦٧٤؛ من رواية [عبد الله] بن بكير عن أديم بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد عُدَّ في الخبر بعض المحرمات الأبدية الأخرى.

٤. في «بخ» وحاشية «بث» والتهذيب، ح ١١٣٣: «ولا يتعاودان». ٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: ثم لا يتعاودان أبدًا، المشهور بين الأصحاب أنه لو تزوج محرماً عالماً حرمت وإن لم يدخل، وإن كان جاهلاً فسد ولا يحرم ولو دخل».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ١١٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي. وفيه، ح ١١٣٢، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٧١١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ فقه

٧٣٦٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^١ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

الْمُحْرَمُ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَزُوجُ^٢ ، فَإِنْ فَعَلَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ^٣ .

٧٣٦٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ الْخَلَالِ أَنْ يَزُوجَ مُحْرِمًا وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ » .

قُلْتُ : فَإِنْ فَعَلَ ، فَدَخَلَ بِهَا الْمُحْرَمُ ؟

قَالَ : « إِنْ كَانَا عَالِمَيْنِ ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَذَنَةً^٤ ؛ وَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ مُحْرِمَةً بَذَنَةً ، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْرِمَةً ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٥ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الَّذِي تَزَوَّجَهَا^٦ مُحْرِمٌ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلِمْتَ ، ثُمَّ تَزَوَّجْتَهُ ، فَعَلَيْهَا بَذَنَةٌ^٧ » .

١. الرضا عليه السلام ، ص ٢٤٣ ؛ المقنعة ، ص ٤٣٣ ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٣ ، ح ١٢٩٠١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٣٩ ، ح ١٦٧١٦ .

٢. هكذا في «بق، جر» والوافي . وفي «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، بفس، جت، جد» والمطبوع والوسائل والتهذيب : «عن صفوان» بدل «وصفوان» . وهو سهو كما تقدم تفصيلاً ذيل الكافي ، ح ٧١٧٧ فلاحظ .

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب . وفي المطبوع : «ولا يزوج» .

٤. التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، ح ١١٣٥ ، معلقاً عن الكليني . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٤١٠ ، ح ٤٤٣٣ ، بسند آخر ، وتعام الرواية فيه : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يتزوج ؟ قال : لا» مع ريادة في آخره . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٢٨ ، ح ١١٢٩ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ١٩٣ ، ح ٦٤٨ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام . الجعفریات ، ص ٧٠ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسير . الخصال ، ص ٥٣٢ ، أبواب الثلاثين وما فوقه . ضمن ح ١٠ ، بسند آخر عن موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ، مع اختلاف . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٥ ، ح ١٢٩٠٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٣٨ ، ح ١٦٧١٤ .

٥. في الوافي : «ودخل» .

٦. في «ظ، بث» : «يكون» .

٧. في «جن» : «تزوج» . وفي «بس» : «يزوجه» .

٨. التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، ح ١١٣٨ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٧ ، ح ١٢٩١٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٣٩ ، ح ١٦٧١٦ .

٧٣٦٧ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «الْمُحْرِمُ يُطَلِّقُ ، وَ لَا يَتَزَوَّجُ»^١ .

٧٣٦٨ / ٧ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُطَلِّقُ ؟ قَالَ : «نَعَمْ»^٣ .

٧٣٦٩ / ٨ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤ ، عَنِ الْبُرْقِيِّ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشْتَرِي الْجَوَارِيَ وَيَبِيعُ ؟ قَالَ : «نَعَمْ»^٥ .

١٠٣ - بَابُ الْمُحْرِمِ يُوَاقِعُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ^٦ مَنَاسِكَهُ أَوْ مُجَلٌّ يَقْعُ عَلَى مُحْرِمَةٍ

٧٣٧٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ حَرِيرٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

ج ١٢ ، ص ٤٣٨ . ح ١٦٧١٥ ؛ ج ١٣ ، ص ١٤٢ ، ح ١٧٤٣٤ .

١ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، ح ٢٧١٣ ، معلقاً عن عاصم بن حميد ؛ التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٨٣ ، ح ١٣٣٦ ، بسنده عن

عاصم بن حميد ، الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٧ ، ح ١٢٩١٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٤١ ، ح ١٦٧٢٢ .

٢ . السند معلق على سابقه . و يروي عن أحمد بن محمد ، ومحمد بن يحيى .

٣ . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٧ ، ح ١٢٩١٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٤٢ ، ح ١٦٧٢٣ .

٤ . السند معلق ، كسابقه .

٥ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٣١ ، ح ١١٣٩ ، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن سعد الأشعري القمي .

الفقيه ، ج ٢ ، ص ٥٢١ ، ح ٣١١٨ ، معلقاً عن سعد بن سعد الأشعري ، الوافي ، ج ١٣ ، ص ٦٧٧ ، ح ١٢٩١٧ ؛

الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٤١ ، ذيل ح ١٦٧٢١ .

٦ . في «بخ» : «أهله» .

٧ . في «بخ» : «أن ينقضني» . وفي «بت» ، «جد» + «شيء من» . وفي «بج» : «+ شيئاً من» .

سَأَلَتْهُ عَنْ^١ مُخْرِمِ غَشِيِ امْرَأَتِهِ وَ هِيَ مُخْرِمَةٌ، قَالَ^٢: «جَاهِلَيْنِ أَوْ عَالِمَيْنِ؟» قُلْتُ:
أَجْنِبْنِي فِي^٣ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً.

قَالَ: «إِنْ كَانَا^٤ جَاهِلَيْنِ^٥، اسْتَغْفَرَا رَبَّهُمَا^٦ وَ مَضَيَا عَلَى حَجَّتِهِمَا، وَ لَيْسَ عَلَيْهِمَا
شَيْءٌ، وَ إِنْ كَانَا عَالِمَيْنِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَخَذْنَا فِيهِ، وَ عَلَيْهِمَا^٧ بَدَنَةٌ^٨،
وَ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، فَإِذَا بَلَغَا الْمَكَانَ الَّذِي أَخَذْنَا فِيهِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقْضِيَا
نُسُكَهُمَا^٩، وَ يَرْجِعَا^{١٠} إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَا^{١١} فِيهِ مَا أَصَابَا». قُلْتُ: فَأَيُّ الْحَجَّتَيْنِ لَهُمَا؟

قَالَ: «الْأُولَى الَّتِي أَخَذْنَا فِيهَا مَا أَخَذْنَا، وَ الْآخِرَى عَلَيْهِمَا عَقُوبَةٌ^{١٢}».^{١٣}

١. في «بس»: «رجل».

٢. في «بخ» والوافي: «على». وفي التهذيب: «عن».

٣. في «ظ، جن»: «كان».

٤. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «الجهل هنا عذر؛ لأن العلم بتفاصيل أحكام الحج غير ممكن لأكثر الناس».

٥. في «جن»: «استغفر ربه».

٦. في «جن»: «عليهما».

٧. في «بث، بخ، بس، بف، جد، جن»: «بدنة».

٨. في التهذيب: «مناسكهما».

٩. في «ظ، جن»: «أخذنا».

١٠. في «ظ»: «ويرجع».

١١. في الوافي: «المستفاد من هذا الحديث وجوب الفرق بينهما من ذلك المكان في الحجّتين، وأن غاية زمان الفرق في الحجّة الثانية أن يبلغا في الرجوع إلى ذلك المكان، وأمّا أن الغاية هي الحجّة الأولى أيضاً ذلك فلا دلالة فيه، وهو متصوص عليه في خبر موسى، عن صفوان، عن ابن عمّار الذي سنورده من التهذيب [ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥] ويأتي في كلّ من الحجّتين خسر أن نهاية الفرق بلوغ الهدي محلّه، وفي خبر آخر: هي بلوغهما مكة فيما فسد ونحو وجههما من الإحرام في حجّ القضاء، كما يأتي». وفي هامشه تعليقه للمحقق الشعراني على قوله: «في الحجّتين»، وهي: «الظاهر من اللمعة أن الافتراق في الحجّة الأولى غير واجب، والفاضل التونسي حمل أخباره على الاستحباب جمعاً، ولم أدر معنى الجمع».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٧، ح ١٠٩٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٧٩، ح ١٢٩١٨، الوسائل، ج ٥.

٧٣٧١ / ٢ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ:

رَفَعَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَعْنَى «يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا» أَيُّ لَا يَخْلُوانِ وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ»^٢.

٧٣٧٢ / ٣ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

و^٣ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٤، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُحْرَمِ يَقَعُ عَلَى أَهْلِيهِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا^٥، ٣٧٤ / ٤ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَيْهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا، فَعَلَيْهِ سَوْقُ بَدَنِهِ، وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَقَعَ بِهَا^٦، فُرِّقَ مَحْمِلُهُمَا^٧، فَلَمْ

ج ١٣، ص ١١٢، ح ١٧٣٦٧؛ وفيه، ص ١٠٨، ح ١٧٣٥٢، إلى قوله: «ليس عليهما شيء».

١. في «بث»: «ابن إبراهيم».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١١٠١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن أبان بن عثمان رفعه إلى أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله «الوافي»، ج ١٣، ص ٦٨٠، ح ١٢٩١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٦٩.

٣. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٤. في حاشية «بح»: «ابن شاذان».

٥. «أفضى إليها»، أي باشرها وجامعها، أو وصل إليها وغلابلها، جامع أم لا، والإفضاء في الحقيقة: الانتهاء والوصول. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥٧؛ المصباح المنير، ص ٤٧٦ (فضا).

٦. في «ظ»: «+ «محرمًا»».

٧. في «ي»، يخ، بس، جد، وحاشية «ظ»، بث، جن، والوافي والوسائل، ح ١٧٣٧٠: «محملهما». وفي «ظ» وحاشية «جن»: «محملهما».

يَجْتَمِعَا فِي خِيبَاءٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيَ مَجْلَةً^١.

٧٣٧٣ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «أُجَاهِلٌ^٢ أَوْ عَالِمٌ^٣؟» قَالَ: قُلْتُ: جَاهِلٌ. قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَ لَا يَعُودُ، وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٤.

٧٣٧٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ أَهْلَهُ؟

فَقَالَ: «قَدْ أَتَى عَظِيمًا» قُلْتُ: أَفْتِنِي^٥، فَقَالَ: «اسْتَكَرْهَا، أَوْ لَمْ يَسْتَكَرْهَا؟»

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٥، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل». التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٥، بسنده عن صفوان، من قوله: «وسألته عن رجل وقع على امرأته» إلى قوله: «وعليه الحج من قابل» وفيه، ح ١٠٩٧، بسنده عن صفوان، هذه الفقرة: «إن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنة والحج من قابل». مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١١٠٠، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمار، من قوله: «وسألته عن رجل وقع على امرأته» مع اختلاف. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٦، بسند آخر، من قوله: «وسألته عن رجل وقع على امرأته» إلى قوله: «وعليه الحج من قابل» مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٨، ذيل ح ٢٥٨٧، وفي الأخيرين إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل» مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٢٥٨٨؛ الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٠، ح ١٢٩٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٧٠، من قوله: «قال: وسألته عن رجل وقع على امرأته؟» وفيه، ص ١١٩، ح ١٧٣٨٣، إلى قوله: «وليس عليه الحج من قابل».

٢. في «ظ، ي، جد»: «جاهل» من دون همزة الاستفهام.

٣. في «بث»: «أم عالم».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠٨، ح ١٧٣٥٣.

٥. في حاشية «بث، بح»: «ابتلي». وفي الوافي والتهذيب، ص ٣١٧: «قد ابتلى». وفي «جن»: «ابتلي، افتني».

قُلْتُ: أَفْتَنِي فِيهِمَا جَمِيعاً، فَقَالَ^١: «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ عَلَیْهَا بَدَنَةٌ، وَ يَفْتَرِقَانِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَا كَانَ^٢ حَتَّى يَنْتَهِيَا إِلَى مَكَّةَ، وَ عَلَیْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ لَا بَدَأَ مِنْهُ».

قَالَ^٣: قُلْتُ: فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى مَكَّةَ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا كَانَتْ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، هِيَ امْرَأَتُهُ كَمَا هِيَ، فَإِذَا انْتَهَيَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ مِنْهُمَا مَا كَانَ، افْتَرَقَا حَتَّى يُحِلَّا، فَإِذَا أَحَلَّا فَقَدْ انْقَضَى عَنْهُمَا؛ فَإِنَّ^٤ أَبِي كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ»^٥.
 • وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^٦ عَلَى بَدَنَةٍ، فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدٍّ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^٧ فَصِيَامُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْماً، وَ عَلَیْهَا أَيْضاً كَمِثْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَكْرَهَهَا»^٨.

٧٣٧٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ^٩ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. في «بخ»، «ف» والوافي والوسائل، ح ١٧٣٧٦: «قال».

٢. في «بخ»: «أحدثنا فيه» بدل «كان فيه ما كان». ٣. في «ظ»: «- قال».

٤. في «بف»: «انتهى».

٥. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «ف»، «جد» والوافي والتهذيب، ح ١٠٩٣: «إن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٧، ح ١٠٩٣، معلقاً عن الكليني وفيه، ص ٣١٨، ح ١٠٩٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وعليها بدنة» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢٨، ذيل ح ٢٥٨٧، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٦، ح ١٧٣٧٦؛ وفيه، ح ١٢، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٠٢، إلى قوله: «فقال: قد أتى عظيمًا».

٧. في التهذيب: «لم يقدر».

٨. في التهذيب: «لم يقدر».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٨، ح ١٠٩٤. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١، ح ١٢٩٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٦، ح ١٧٣٧٧.

١٠. في التهذيب والاستبصار: «عن»، وهو سهو واضح؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فِي مَشَائِخِ عِدَّةِ الْكَلِينِي مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى وَ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ. وَالْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْإِسْتِصَارِ: «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ».

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ رَجُلٍ مُجَلٍّ ^٢ وَقَعَ عَلَى أَمَةٍ لَهُ ^٣ مُخْرِمَةً.
قَالَ: «مُوسِرٌ أَوْ مُعْسِرٌ؟».

قُلْتُ: أَجْنِبْنِي فِيهِمَا.

قَالَ: «هُوَ أَمْرُهَا بِالْإِحْرَامِ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْهَا، أَوْ أُحْرِمَتْ ^٦ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهَا؟».

قُلْتُ: أَجْنِبْنِي فِيهِمَا.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَكَانَ عَالِمًا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ وَكَانَ هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ،
فَعَلَيْهِ ^٧ بَذَنَّهُ، وَإِنْ شَاءَ بَقَرَةً، وَإِنْ شَاءَ شَاةً؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَرَهَا بِالْإِحْرَامِ، فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا؛ وَإِنْ كَانَ أَمَرَهَا وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةً، أَوْ صِيَامٌ» ^٨.

٧٣٧٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَاشَرَ امْرَأَتَهُ وَهَمَّا مُحْرِمَانِ:
مَا عَلَيْهِمَا؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ أَغَانَتْ بِشَهْوَةٍ مَعَ شَهْوَةِ الرَّجُلِ، فَعَلَيْهِمَا الْهَذْيُ جَمِيعًا،

١. في «ث، بف»: «لأبي عبد الله». وفي «بح»: «موسى».

٢. في «ث»: «محرم».

٣. في التهذيب والاستبصار: «له».

٤. في «ي، ث، جن»: «موسراً أو معسراً». وفي «يس»: «معسراً أو موسراً».

٥. في التهذيب والاستبصار: «عنهما».

٦. في «ظ، بف» والوافي والاستبصار: «وأحرمت». وفي التهذيب: «هي». وفي هامش الوافي، عن ابن
المصنف: «في نسخ الكافي التي عندنا: أو أحرمت، والصواب الواو كما في التهذيب».

٧. في التهذيب: «كان عليه» بدل «فعليه».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٠، ح ١١٠٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٦٣٩، معلقاً عن الكليني. المحاسن،
ص ٣١٠، كتاب العلل، ح ٢٤، بسنده عن صباح الحذاء، مع اختلاف بسير وزيادة الوافي، ج ١٣، ص ٦٨١،
ح ١٢٩٢٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٠، ح ١٧٣٨٥.

وَيَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَفْرُغَا مِنَ الْمَنَاسِكَ، وَ حَتَّى يَرْجِعَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَا فِيهِ مَا أَصَابَا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُعِنْ بِشَهْوَةٍ وَ اسْتَكْرَهَهَا صَاحِبُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ^١.

١٠٤ - بَابُ الْمُحْرَمِ^٢ يَقْبَلُ امْرَأَتَهُ وَ يَنْظُرُ^٣ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِهَا^٤

٧٣٧٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرَمٍ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَأَمْنَى، أَوْ أَمْدَى وَ هُوَ
مُحْرَمٌ؟

قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لِيُغْتَسِلَ وَ يَسْتَغْفِرَ رَبَّهُ؛ وَإِنْ حَمَلَهَا مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ،
فَأَمْنَى، أَوْ أَمْدَى^٦، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ حَمَلَهَا، أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ، فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى،
فَعَلَيْهِ دَمٌ».

١. معاني الأخبار، ص ٢٩٤، ضمن ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ح ١، ص ٩٦، ضمن
ح ٢٦٠، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ح ١٣، ص ٦٨٢، ح ١٢٩٢٧: الوسائل،
ح ١٣، ص ١١٥، ح ١٧٣٧٥.

٢. في «ي»: «المراء».

٣. في «يح»: «أو ينظر».

٤. في «بث»، «بخ»: «غير امرأته».

٥. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٦. في «بث، جن»: «أو أمدى». وفي الوسائل: «وهو محرم».

وَقَالَ^١ فِي الْمُحْرَمِ يَنْظُرُ إِلَى امْرَأَتِهِ، وَ يُنْزِلُهَا^٢ بِشَهْوَةٍ حَتَّى يُنْزَلَ.

قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنَةٌ^٣».

٧٣٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٤ عَنِ الْمُحْرَمِ يَضَعُ يَدَهُ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ عَلَى

امْرَأَتِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُضْلِحُ عَلَيْهَا خِمَارَهَا^٥، وَ يُضْلِحُ عَلَيْهَا ثَوْبَهَا وَ مَحْمِلَهَا».

قُلْتُ: أَفَيَمْسُهَا^٦ وَ هِيَ مُحْرَمَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

١. في حاشية «بح»: «وقلت».

٢. في الوسائل: «أو ينزلها».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٥١: «[هذا الحديث] يدل على أحكام:

الأول: أن من نظر إلى امرأته فأمنى، لم يكن عليه شيء، وحمل على ما إذا لم يكن بشهوة، كما هو الظاهر مما بعده، وهو مقطوع به في كلامهم، بل ظاهر المنتهى أنه إجماعي.

الثاني: أنه إذا حملها من غير شهوة فأمنى، لم يكن عليه شيء، وهو أيضاً مقطوع به في كلامهم.

الثالث: أنه لو حملها، أو مسها بشهوة فأمنى، أو أمدى، فعليه دم، والمشهور بين الأصحاب أنه إذا مسها بشهوة يجب عليه دم الشاة، سواء أمنى، أو لم يمن، كما يدل عليه حسنة الحلبي الآتية [وهي الثانية هنا] وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم [ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٣٣].

الرابع: إذا نظر إليها بشهوة وحملها أيضاً بشهوة فأنزل، فعليه بدنة، والمشهور بين الأصحاب أنه لو نظر إليها بشهوة فأمنى، فعليه بدنة، بل ظاهر المنتهى أنه إجماعي». وراجع: منتهى المطلب، ص ٨٤٢ من المحرري.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩١، ح ٦٤٢، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «قال: لاشيء عليه». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ٢٥٩١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١١٩ و ١١٢٠، و ص ٣٢٧، ح ١١٢٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٣، بسند آخر، إلى قوله: «قال: لاشيء عليه» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩، وتمامه فيه: «وإذا نظر المحرم إلى المرأة نظر شهوة فليس عليه شيء، فإن لمسها فعليه دم شاة». الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٣، ح ١٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٥، ح ١٧٤١٥.

٥. في «بخ، بف»: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام» بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سألته».

٦. «الخيمار»: ثوب تغطي به المرأة رأسها، والجمع: خمر، ككتاب وكتب. راجع. المغرب، ص ١٥٤؛ المصباح

المثير، ص ١٨١ (خمر). في «ظ»: «فيمسها» بدون همزة الاستفهام.

٣٧٦/٤

قُلْتُ: الْمُحْرِمُ يَضَعُ يَدَهُ بِشَهْوَةٍ؟ قَالَ: «يَهْرِيقُ دَمَ شَاةٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ قَبِلَ؟ قَالَ: «هَذَا أَشَدُّ، يَنْحَرُ بَدَنَهُ»^٢.

٧٣٧٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟قَالَ: «عَلَيْهِ بَدَنُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ، وَ لَيْسَ لَهُ^٣ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا»^٤.٧٣٨٠ / ٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِمَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ^٦، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا سَيَّارٍ، إِنَّ حَالَ الْمُحْرِمِ ضَيِّقَةٌ، فَمَنْ^٧ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ

١. في المرأة: «يشتمل على حكمين: الأول: أَنْ فِي الْمَرْءِ شَهْوَةٌ شَاةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثاني: أَنَّهُ إِذَا قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ كَانَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، سِوَاءِ أَنْزَلَ، أَمْ لَمْ يَنْزِلْ، وَهَذَا قَوْلُ الصَّدُوقِ فِي الْمَقْنَعِ. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَبَّلَهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ كَانَ عَلَيْهِ شَاةٌ، وَلَوْ كَانَ بِشَهْوَةٍ كَانَ عَلَيْهِ جُزُورٌ. وَقَالَ الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ بِوُجُوبِ الشَّاةِ مُطْلَقاً. وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: إِذَا قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ، فَإِنْ أَنْزَلَ فَعَلِيهِ جُزُورٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَعَلِيهِ شَاةٌ، كَمَا لَوْ قَبَّلَهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ. وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْخَبَرُ الْمَعْتَبَرُ وَاخْتَارَهُ الصَّدُوقُ فِي الْمَقْنَعِ، لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةٍ. رَاجِعْ: الْمَقْنَعِ، ص ٢٤٣؛ الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٣١؛ ذَيْلُ ح ٢٥٨٩؛ السَّرَائِرُ، ج ١، ص ٥٥٢.

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١١٨، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحَلَبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَهِيَ مُحْرَمَةٌ قَالَ: بَعْمٌ» مَعَ اخْتِلَافٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ١٣٨، ح ١٧٤٢٢؛ وَ فِيهِ، ص ١٣٦، ح ١٧٤١٦، إِلَى قَوْلِهِ: «وَهِيَ مُحْرَمَةٌ قَالَ: نَعَمْ»

٣. فِي «بِفٍ»: «عَلَيْهِ».

٤. فِي التَّهْذِيبِ: «مَنْهُ». وَفِي الْمَرْأَةِ: «يُؤَيِّدُ مَخْتَارَ الْمَقْنَعِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ تِلْكَ الْبَدَنَةِ، وَعَلَيْهِ فِتْوَى الْأَصْحَابِ فِي جَمِيعِ الْكِفَارَاتِ».

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ١١٢٣، مُعْلَقاً عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْمَقْنَعَةُ، ص ٤٣٣، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ عليه السلام. إِلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ» مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ الْوَافِي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ١٣٩، ح ١٧٤٢٥.

٦. السَّنَدُ مُعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧. فِي الْإِسْتِبْصَارِ: «عَلِيَّ بْنِ رِثَابٍ». وَالْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسَخِهِ الْمَعْتَبَرَةِ: «ابْنُ رِثَابٍ».

٨. فِي الْوَسَائِلِ، ح ١٦٧٠٣ وَالتَّهْذِيبِ وَالْإِسْتِبْصَارِ: «إِنْ».

عَلَى غَيْرِ شَهْوَةٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٌ؛ وَمَنْ^١ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ عَلَى شَهْوَةٍ، فَأُمْنَى، فَعَلَيْهِ جَزُورٌ^٢، وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ^٣؛ وَمَنْ مَسَّ امْرَأَتَهُ بِيَدِهِ^٤ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى شَهْوَةٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٌ؛ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ نَظَرَ شَهْوَةٍ، فَأُمْنَى، فَعَلَيْهِ جَزُورٌ^٥؛ وَمَنْ^٦ مَسَّ امْرَأَتَهُ أَوْ لَازَمَهَا^٧ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٨.

٧٣٨١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ^٩، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^{١٠} عَنِ الْمُحْرِمِ يَغْتَبِ^{١١} بِأَهْلِهِ حَتَّى يُمْنِيَ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، أَوْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: مَاذَا عَلَيْهِمَا^{١٢}؟

١. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣، التهذيب والاستبصار: «وإن».

٢. «الجزور»: البعير والإبل ذكرًا كان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة؛ تقول: هذه الجزور وإن أردت ذكرًا. والجمع: جُزُرٌ وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر). وفي المرأة: «يمكن الجمع بينها وبين رواية الحلبي في التقبيل بحمل رواية الحلبي على ما إذا كان التقبيل بشهوة، أو بحمل البدنة في التقبيل بغير شهوة على الاستحباب. والأوّل أظهر».

٣. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣، التهذيب والاستبصار: «الله».

٤. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣، التهذيب والاستبصار: «بيده».

٥. في «ي»: «إلى».

٦. في «بح»: «ومن مسَّ امرأته بيده وهو» إلى هنا.

٧. في الوسائل، ح ١٦٧٠٣، التهذيب والاستبصار: «وإن».

٨. في الاستبصار: «ولازمها».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ١١٢١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩١، ح ٦٤١، معلقًا عن الكليني. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، دبل ح ٢٥٨٩، الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٠٣؛ و ج ١٣، ص ١٣٦، ح ١٧٤١٧؛ وفيه، ص ١٣٩، ح ١٧٤٢٤، إلى قوله: «ويستغفر ربّه».

١٠. في «ظ»: «+» بن يحيى.

١١. في «ظ»: «بغ، بفس، وحاشية «جن»: «أبا عبد الله».

١٢. في حاشية «جن»: «عبت».

١٣. الظاهر من المدارك إرجاع الضمير في قوله: «عليهما» إلى الرجل والمرأة، ويحتمل إرجاعه إلى المحرم والصائم. قال العلامة المجلسي: «لعل ما فهمه» أظهر. راجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤١٧ - ٤١٨؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٥٥.

قَالَ: «عَلَيْهِمَا جَمِيعاً الْكَفَّارَةُ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يَجَامِعُ»^١.

٧٣٨٢/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ^٢، عَنْ صَبَّاحِ الْحَدَّاءِ،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: مَا تَقُولُ فِي مُخْرِمٍ عَبَثَ بِذَكَرِهِ، فَأَمْنِي؟

قَالَ: «أَرَى عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى مَنْ^٤ أَتَى أَهْلَهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ بَذَنَّهُ وَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ^٥».

٧٣٨٣/٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَظَرَ إِلَى سَاقِ امْرَأَةٍ، فَأَمْنِي؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَعَلَيْهِ بَذَنُّهُ؛ وَإِنْ^٨ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ، فَبَقْرَةٌ؛ وَإِنْ^٩ كَانَ فَقِيرًا،

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٤، بسنده عن صفوان. وفيه، ص ٣٢٧، ح ١١٢٤، بسنده عن صفوان والحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب من أظفر متعمداً من غير عذر أو ...، ح ٦٣٨٥ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٤، ح ١٢٩٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣١، ذيل ح ١٧٤٠٨.

٢. في الوسائل: «الحرّاز». والمذكور في رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦، والفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٩٠، هو الحرّاز.

٣. في «بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «له».

٤. في «بث»: «الذي».

٥. في الوافي: «قد مضى في خبرين أنّ من أتى أهله في مادون الفرج، فلبس عليه الحجّ من قابل. قال في الاستبصار ذيل هذا الحديث: لا يمتنع أن يكون حكم من عبث بذكره أعظم من حكم من أتى أهله في مادون الفرج؛ فإنه ارتكب محظوراً لا يستباح على وجه من الوجوه، ومن أتى أهله لم يكن ارتكب محظوراً إلا من حيث ما فعل في وقت لم يشرع له فيه إباحة ذلك. ويمكن أن يكون هذا الخبر محمولاً على ضرب من التغليب وشدة الاستحباب، دون أن يكون ذلك واجباً. انتهى كلامه. وربما يقال: لا يبعد حمل ذلك على ما إذا لم يمن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٤، ح ١١١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٦٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٥، ح ١٢٩٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٢، ح ١٧٤٠٩.

٧. في «ظ، جد، جن» والوسائل: «+ بن يحيى». ٨. في «بخ، بف»: «فإن».

٩. في «بخ، بف»: «فإن».

فَشَاةٌ؛ أَمَا إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ ذَلِكَ عَلَيْهِ^١ مِنْ أَجْلِ الْمَاءِ، وَ لَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ^٢.

٨ / ٧٣٨٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: فِي مُحْرِمٍ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَأَنْزَلَ^٣، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ»؛ لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ مَا يَحِلُّ لَهُ^٤؛ وَإِنْ لَمْ يَتَكَنَّ أَنْزَلَ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ^٥، وَلَا يَعْذُ^٦، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^٧.

٩ / ٧٣٨٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرِمِ يَقْبَلُ أُمَةً؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ^٨، هَذِهِ قُبْلَةٌ رَحْمَةً، إِنَّمَا^٩ يَكْرَهُ^{١٠} قُبْلَةُ الشَّهْوَةِ^{١١}»^{١٢}.

١. في «بس»: «عليه ذلك».

٢. علل الشرائع، ص ٥٩٠، ح ٣٩، بسنده عن صفوان. وفي التهذيب، ح ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٥؛ والمحاسن، ص ٣١٩، كتاب العلل، ح ٥١؛ و علل الشرائع، ص ٤٥٨، ح ١، بسند آخر عن إسحاق بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٥٩٠، معلقاً عن أبي بصير؛ علل الشرائع، ص ٤٥٦، ح ١، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٦، ح ١٢٩٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٣، ذيل ح ١٧٤١١.

٣. في «يح، بف» وحاشية «بث، جن» والوافي: «فأمسى».

٤. في الفقيه: «جزور أو بقرة، فإن لم يقدر فشاة». وفي التهذيب: «جزور أو بقرة، فإن لم يجد فشاة» كلاهما بدل «عليه دم».

٥. في «بخ»: «محله بدل ما يحل له».

٦. في «جد»: - «الله».

٧. في «يح، بخ، بف» وحاشية «بث»: «ولا يعود».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٥، ح ١١١٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٥٨٩، وفيهما إلى قوله: «قال: عليه دم» مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٥، ح ١٧٤١٤.

٩. في التهذيب: «وبه».

١٠. في «ي»: «وإنما».

١١. في «ي، جد»: «نكره». في الوسائل والتهذيب: «تكره».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٩، ح ١٧٤٢٦.

٧٣٨٦ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَسْمَعُ^٢ كَلَامَ امْرَأَةٍ مِنْ خَلْفِ حَائِطٍ وَ هُوَ مُحْرِمٌ،
فَتَشَاهَى^٣ حَتَّى أَنْزَلَ^٤؟
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٥.

٧٣٨٧ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ اسْتَمَعَ عَلَى رَجُلٍ يَجَامِعُ أَهْلَهُ، فَأَمْنَى، قَالَ: «لَيْسَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٦.

٧٣٨٨ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَبِي نَصْرِ^٩، عَنْ سَمَاعَةَ:

-
١. في التهذيب: «وهب» والمذكور في بعض نسخه: «وهيب». وهو الصواب.
 ٢. في «ظ، ي، بث، بخ، بف، جد»: وحاشية «بخ» والوافي: «سمع». وفي الوسائل: «تسمع». وفي التهذيب: «يستمع».
 ٣. في «بخ» والوافي: «فتشهاها». وفي الوسائل والتهذيب: «فتشاهي».
 ٤. في التهذيب: «أمنى».
 ٥. في المرأة: «عمل به الأصحاب إلا أن الشهيد الثاني - رحمه الله - قال: ولو أمنى بذلك وكان من عادته ذلك، أو قصده يجب عليه الكفارة، كالاستمناء». وراجع: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٤٨٣.
 ٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٧، ح ١١٢٥، معلقاً عن الكيني والوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦١: الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٢، ح ١٧٤٣٢.
 ٧. لم ترد هذه الرواية في «بف». وفي المرأة: «قال بمضمونه الأصحاب، وقبده الشهيد الثاني بما تقدم في الخبر السابق». راجع: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٤٨٣.
 ٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٨، ح ١١٢٦، بسنده عن محمد الحسين، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن سماعة الصيرفي، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام والوافي، ج ١٣، ص ٦٩٧، ح ١٢٩٦٢: الوسائل، ج ١٣، ص ١٤١، ح ١٧٤٣١.
 ٩. في الوافي: «عن محمد بن سماعة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُحْرَمِ تَنَعْتُ^١ لَهُ الْمَرْأَةَ الْجَمِيلَةَ الْخَلْقَةَ^٢، فَيَمْنِي، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٣.

٣٧٨/٤

١٠٥ - بَابُ الْمُحْرَمِ يَأْتِي أَهْلَهُ وَقَدْ قَضَى بَعْضَ مَنَاسِكَهِ

٧٣٨٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُخَرِّزٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ؟ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْحَابِنَا، فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَقَالُوا: اتَّقَاكَ، هَذَا مَيْسَرٌ قَدْ سَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَ^٥، فَقَالَ لَهُ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ».

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: جَعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أَخْبَرْتُ أَصْحَابَنَا بِمَا أَجَبْتَنِي^٦، فَقَالُوا: اتَّقَاكَ، هَذَا مَيْسَرٌ قَدْ سَأَلَهُ^٨ عَمَّا^٩ سَأَلْتَ، فَقَالَ لَهُ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ؟»

فَقَالَ^{١٠}: «إِنَّ ذَلِكَ^{١١} كَانَ بَلْعَةً^{١٢}، فَهَلْ بَلَعَكَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ»^{١٣}.

١. في «ث»: «تَنَعْتُ».

٢. في «ث»، «بف»، والوافي: «الخلقة». وفي «ظ»: - «الجميلة الحلقة».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٨، ح ١٢٩٦٤، الوسائل، ج ١٣، ص ١٤١، ح ١٧٤٣٠.

٤. هكذا في الوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، «بف»، «جد»، «المطبوع» و«التهذيب»: «الخرزاز». وقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٧٥ أن الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخراز.

٥. في «ث»، «بخ»، «بف»، «جد»، والوافي: «هذا» بدل «ما سألت». وفي «جن»: + «عليه».

٦. في «جن»: «عليه» بدل «له عليك». ٧. في التهذيب: «أخبرتني».

٨. في «ظ»، «بخ»، «بف»، «سأل». ٩. في «بح»: «عن مثل ما» بدل «عما».

١٠. في «جن»: «قال». وفي التهذيب: + «له». ١١. في «بخ»، «بف» و«التهذيب»: «ذاك».

١٢. في التهذيب: «قد بلعه».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٢، ح ١١٠٨، معلقاً عن الكليني. راجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٠٣، ح ١١.

٧٣٩٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ^١ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ^٢؟
قَالَ: «إِنْ كَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا بِشَهْوَةٍ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَفَقْرَةٌ».
قُلْتُ: أَوْ شَاةٌ، قَالَ: «أَوْ شَاةٌ»^٣.

٧٣٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِيهِ وَلَمْ يَزُرْ؟
قَالَ: «يَنْحَرُ جَزُورًا^٤، وَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ثَلِمَ^٥ حُجَّتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا، وَإِنْ كَانَ
جَاهِلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ جَزُورٌ سَمِينَةٌ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٦.

«وقرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٣، الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٧، ح ١٢٩٣٨، الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٣، ح ١٧٣٩١.
١. في الوسائل والتهذيب: «أهله».
٢. في التهذيب: «+ البيت».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٥٧: «هو مخالف للمشهور، بل المشهور أنه لو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة، فإن عجز فقيرة أو شاة، ولا يبعد أن يكون المراد بالوقوع هنا الجماع، كما لا يخفى على المتأمل في التفصيل. ويمكن أن يقال: المراد بكونه بشهوة كونه عالماً بالتحريم؛ فإنه لا يدعو إلى ذلك إلا الشهوة بخلاف ما إذا كان جاهلاً؛ فإن للجهل أيضاً فيه مدخلًا. ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بالشهوة الإنزال، فيكون الشقان محمولين على الجماع دون الفرج».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٦، معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٨، ح ١٢٩٤٢، الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٢، ح ١٧٣٨٩.

٥. «الجزور»: البعير والابل ذكرًا كان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة، تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرًا. والجمع: جُزُر وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١٢، النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جزر).

٦. في حاشية «بف»: «فسد».

٧. في «بح»: «-» و«سألته عن رجل وقع على امرأته» إلى هنا.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَ قَدْ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَ لَمْ تَطُفْ هِيَ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ مِنْ عِنْدِهِ»^١.

٣٧٩/٤ ٧٣٩٢ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ أَهْلُهُ حِينَ ضَخَى قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ؟
قَالَ: «يَهْرِيقُ دَمًا»^٢.

٧٣٩٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ. عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الْمُخْرِمُ امْرَأَتَهُ^٣ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ، فَعَلَيْهِ
الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ»^٤.

٧٣٩٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ^٥، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ،
عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغْثَيْنَ:

١. الكافي، كتاب الحج، باب المتمتع ينسي أن يقصر حتى يهل بالحج...، ح ٧٦٦٤. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٩؛ و ص ٣٢١، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني، وفي كلها إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه»؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ١١٠٩، معلقاً عن الكليني، من قوله: «وسألت عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف». الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٥، معلقاً عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «قد نلتم حجة» مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٥٣٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفيه أيضاً، ح ٥٣٨، بسند آخر، مع اختلاف، وفي الأخيرين إلى قوله: «ينحر جزوراً». الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٩، ح ١٢٩٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢١، ح ١٧٣٨٧، إلى قوله: «وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٩، ح ١٢٩٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٢، ح ١٧٣٨٨.

٣. في التهذيب: «دون المزدلفة أو».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٩، ح ١٠٩٩، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٦٨٥، ح ١٢٩٣٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١١٣، ح ١٧٣٦٨.

٥. في «بيح» والوسائل: «جميعاً».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافُ النِّسَاءِ وَخَدَهُ، فَطَافَ مِنْهُ خَمْسَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ غَمَزَهُ^١ بَطْنَهُ، فَخَافَ أَنْ يَبْدُرَهُ، فَخَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَتَنَفَّضَ^٢، ثُمَّ غَشِيَ جَارِيَتَهُ^٣

قَالَ: «يَغْتَسِلُ»، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيَطُوفُ بِالنِّبْتِ طَوَافَيْنِ تَمَامَ مَا كَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ طَوَافِهِ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَلَا يَعُودُ؛ وَإِنْ كَانَ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ، فَطَافَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ خَرَجَ، فَغَشِيَ، فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ^٤، وَعَلَيْهِ بَذَنَةٌ، وَيَغْتَسِلُ، ثُمَّ يَعُودُ، فَيَطُوفُ أُسْبُوعاً^٥.

٧٣٩٥ / ٧. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في «بث، بس»: «غمز».

٢. في «ي»: «ففضى». وفي «بث، بف، جد» وحاشية «ي»: «فنفض». وقوله: «فنفض» كناية عن قضاء الحاجة والتغوط، أو عن الاستنجاء. قال ابن الأثير: «وفيه: ابغني أحجاراً أستفص بها، أي أستنجي بها، وهو من نفض الثوب؛ لأنَّ المستنجي ينفض عن نفسه الأذى بالحجر، أي يزيله ويدفعه». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٩٧ (نفض).

٣. في الوافي: «أريد بإفساد الحج الثلم فيه، أو إفساد الطواف».

٤. في المرأة: «قال في المدارك بعد إيراد تلك الرواية: هي صريحة في انتفاء الكفارة بالوقوع بعد الخمسة، بل مقتضى مفهوم الشرط في قوله: وإن طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط، الانتفاء إذا وقع ذلك بعد تجاوز الثلاثة. وما ذكره في المنتهى - من أنَّ هذا المفهوم معارض بمفهوم الخمسة - غير جيد إذ ليس هناك مفهوم، وإنما وقع السؤال عن تلك المادة، والاقتصار في الجواب على بيان حكم المسؤول عنه لا يقتضي نفى الحكم عما عداه، والقول بالاكتماء في ذلك بمجاوزة النصف للشيخ في النهاية. ونقل عن ابن إدريس أنه اعتبر مجاوزة النصف في صحة الطواف والبناء عليه، لا سقوط الكفارة. وما ذكره ابن إدريس من ثبوت الكفارة قبل إكمال السبع لا يخلو من قوة وإن كان اعتبار الخمسة لا يخلو من رجحان». وراجع: النهاية، ص ٢٣١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٥١؛ منتهى المطلب، ص ٨٤٠ من الحجرية: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٢٠-٤٢١.

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٣، ح ١١١٠، معلقاً عن الكليني الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٠، ح ٣٧٨٨، معلقاً عن ابن محبوب، إلى قوله: «ويستغفر الله ولا يعود». الوافي، ج ١٣، ص ٦٩٠، ح ١٢٩٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٦، ح ١٧٣٩٧.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعاً طَوَّافَ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ، ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنُهُ ، فَخَرَجَ ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ عَشِيَ أَهْلَهُ ؟ قَالَ ^١ : « يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ يَعُودُ ، فَيَطُوفُ ^٢ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَ يَسْتَغْفِرُ رَّبَّهُ ، وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ » . ٣٨٠ / ٤

قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَّافَ الْفَرِيضَةِ ، فَطَافَ ^٣ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ، ثُمَّ غَمَزَهُ بَطْنُهُ ، فَخَرَجَ ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ، فَعَشِيَ أَهْلَهُ ؟

فَقَالَ : « أَفْسَدَ حَجَّةً ، وَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَ يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ ، فَيَطُوفُ أُسْبُوعاً ، ثُمَّ يَسْعَى ، وَ يَسْتَغْفِرُ رَّبَّهُ » .

قُلْتُ : كَيْفَ لَمْ تَجْعَلْ عَلَيْهِ حِينَ عَشِيَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُعَ مِنْ سَعْيِهِ كَمَا جَعَلْتَ عَلَيْهِ هَذَا حِينَ عَشِيَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُعَ مِنْ طَوَّافِهِ ؟

قَالَ ^٥ : « إِنَّ الطَّوَّافَ فَرِيضَةً ، وَ فِيهِ صَلَاةٌ ، وَ السَّعْيُ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » .

قُلْتُ : أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ : « إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » ؟

قَالَ : « بَلَى ، وَ لَكِنْ قَدْ قَالَ فِيهِمَا ^٧ : « وَ مَنْ ^٨ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ » ^٩ فَلَوْ كَانَ

١. في «ي» : جد» : «فقال» .

٢. في الوسائل ، ح ١٧٣٩٨ : «ويطوف» .

٣. في «ظ» : - «فطاف» .

٤. في التهذيب : - «يغتسل ثم» . ٥. في «بخ» ، «بف» والوافي : «فقال» .

٦. في المرأة : «قال الشيخ في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر : المراد بهذا الخبر هو أنه إذا كان قد قطع السعي على أنه تام فطاف طواف النساء ؛ ثم ذكر فحينئذ لا تلزمه الكفارة ، ومتى لم يكن طاف طواف النساء ؛ فإنه تلزمه الكفارة . وقوله ﷺ : إن السعي سنة معناه أن وجوبه وفرصه عرف من جهة السنة ، دون ظاهر القرآن ولم يرد أنه سنة ، كسائر النوافل ؛ لأننا قد بينا فيما تقدم أن السعي فريضة . انتهى .

أقول : مراده أن السعي وإن ذكر في القرآن ، لكن لم يؤمر به فيه بخلاف الطواف ؛ فإنه مأمور به في القرآن . ويمكن حمل الخبر على التقية ؛ لموافقته لقول أكثر العامة ، ويمكن حمل طواف الزيارة على طواف النساء وإن كان بعيداً» .

٧. في «يح» والوسائل ، ح ١٧٣٩٨ : «فيها» .

٨. في «بث» ، «بف» والوافي : «فمن» . ٩. البقرة (٢) : ١٥٨ .

السَّعْيُ فَرِيضَةً، لَمْ يَقُلْ: فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا^٢.^٣

٧٣٩٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَوْ لِجَارِيَّتِهِ^٤ بَعْدَ مَا حَلَّقَ
فَلَمْ يَطْفُ^٥ وَلَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: اطْرَحِي ثَوْبَكَ، وَنَظَرِي إِلَى فَرْجِهَا؟
قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النَّظَرِ^٦»^٧.

١. في الوسائل، ح ١٧٣٩٨: «ومن».

٢. في «بف»: «تطوع» بدل «فمن تطوع خيراً».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١١٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز العبدى، الوافى، ج ١٣، ص ٦٩٠، ح ١٢٩٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٦، ح ١٧٣٩٨؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ١٧٧٧٨، وتام الرواية فيه: «إن الطواف فريضة وفيه صلاة».

٤. في الوافى: «الماضي».

٥. في التهذيب: «بمنى».

٦. في «بث، بئح» وحاشية «جن» والوافى والوسائل والتهذيب: «ولم يطف». وفي «ى، بث، بح، بف» والوافى والتهذيب: «بالبیت».

٧. في «بث»: «النظرة». وفي المرأة: «يدل على أن النظر بشهوة على امرأته، أو جاريته بدون الإماء، لا يلزم به كفارة وإن كان محرماً، كما هو الظاهر من كلام الأصحاب، بل ظاهر الخبر عدم الحرمة بعد الحل».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٩، ح ١٦٩٨، بسنده عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن الماسي عليه السلام، مع اختلاف يسير، الوافى، ج ١٣، ص ٦٩٣، ح ١٢٩٤٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٧، ح ١٧٤١٨.

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

١٠٦ - بَابُ التَّهْيِ عَنِ الصَّيْدِ وَمَا يُصْنَعُ بِهِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُخْرِمُ وَالْمُحِلُّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ

٧٣٩٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَسْتَجِلُّ شَيْئاً مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْتَ حَرَامٌ، وَلَا وَأَنْتَ
حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ، وَلَا تَذَلُّ عَلَيْهِ مُجَلًّا وَلَا مُخْرِماً^٢؛ فَيُضْطَادُّهُ^٣، وَلَا تُشْرَإِلِيهِ؛
فَيَسْتَحِلَّ مِنْ أَجْلِكَ؛ فَإِنْ فِيهِ فِدَاءٌ لِمَنْ تَعَمَّدَهُ^٤».

٧٣٩٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ لَا يَدُلُّ عَلَى الصَّيْدِ، فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَقُتِلَ^٦،

١. في «ظ، بس، جد، جن»: - «والمحل». ٢. في حاشية «بح»: «فيه».

٣. في «بف» والوسائل، ح ١٦٦٥١: «فيضطاده». وفي «بث»: «فيضطاد».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧١١، ح ١٢٩٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٥، ح ١٦٦٥١؛ وفيه، ج ١٣، ص ٤٣، ح ١٧١٩٤؛
وفيه، ص ٣٧، ح ١٧١٧٩، إلى قوله: «وأنت حلال في الحرم».

٥. في التهذيب والاستبصار: - «ابن إبراهيم».

٦. في التهذيب، ص ٣١٥: - «فقتل». وفي الاستبصار: «عليه فقتل».

فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ^١.

٧٣٩٩ / ٣. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٢ وَ صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْكُلْ مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْتَ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ أَصَابَهُ مَجْلٌ،
وَلَيْسَ عَلَيْكَ فِدَاءٌ مَا أَتَيْتَهُ بِجَهَالَةٍ إِلَّا الصَّيْدَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ فِيهِ الْفِدَاءُ^٤، بِجَهْلٍ كَانَ أَوْ
بِعَمْدٍ^٥».

٧٤٠٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَصِيدُ الصَّيْدَ بِجَهَالَةٍ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ».
قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَصَابَهُ خَطَأً؟
قَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ الْخَطَأُ عِنْدَكَ؟».

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٥، ح ١٠٨٦؛ و ص ٣٥١، ح ١٢١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٦٢٩، معلقاً عن
الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ح ١٦٣٤، معلقاً عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ٢٧٤٠، من
دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٧١١، ح ١٢٩٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٦، ح ١٦٦٥٣؛ و
ج ١٣، ص ٤٣، ح ١٧١٩٥.

٢. السند معلق على سابقه، فينسحب إليه كلا الطريقتين المذكورتين إلى ابن أبي عمير في السند السابق.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٧٢٥١ والتهذيب. وفي المطبوع: «[الذي]».

٤. في «ي، هـ، ث، ح» «الفداء فيه».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٥، ح ١٠٨٥، معلقاً عن ابن أبي عمير وصفوان، عن معاوية بن عمار؛ وفيه، ص ٣٧٠،
صدر ح ١٢٨٨، بسنده عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١؛ تفسير القمي، ج ١،
ص ١٨٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧؛ تحف العقول، ص ٤٥٣، عن محمد بن
علي الجواد عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «وليس عليك فداء» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير.
المقنعة، ص ٤٥٢، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧١٢،
ح ١٢٩٩٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٨، ح ١٧٢٥١؛ وفيه، ج ١٢، ص ٤١٩، ذيل ح ١٦٦٦٣، إلى قوله: «وإن كان
الذي أصابه مجلٌ».

٦. في «جد»: «يصيب».

٧. في «يع، يخ، بف» والوسائل والتهذيب: «فإن».

قُلْتُ: يَزِمِي^١ هَذِهِ التُّخْلَةَ، فَيُصِيبُ^٢ نَخْلَةً أُخْرَى؟

قَالَ: «نَعَمْ، هَذَا الْخَطَأُ، وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَخَذَ طَائِرًا^٣ مُتَعَمِّدًا، فَذَبَحَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: أَلَسْتُ^٤ قُلْتُ: إِنَّ الْخَطَأَ وَ الْجَهَالَهَ وَ الْعَمْدَ لَيْسُوا بِسَوَاءٍ؟^٥

فَلَايِي^٦ شَيْءٍ يُفْضَلُ^٧ الْمُتَعَمِّدُ الْجَاهِلُ وَ الْخَاطِئُ^٨؟

قَالَ: «إِنَّهُ^٩ أَثِمٌ، وَ لَعِبَ بِدِينِهِ»^{١٠}.

٧٤٠١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

الْحَسَنِ^{١١} بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ^{١٢} بْنِ رِثَابٍ، عَنْ مِشْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}، قَالَ: «إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ صَيْدًا، فَأَصَابَ اثْنَيْنِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ

كَفَّارَتَيْنِ جَزَاءُ هُمَا»^{١٤}.

١. في «بس»: «ترمي». وفي «بث»: «+ به».

٢. في «ي»، بث، ببح، ببح، بس، جن، والوسائل: «فتصيب». وفي «بف» بالباء والياء معاً.

٣. في التهذيب: «طائراً». ٤. في حاشية «بح»: «أليس».

٥. في «ظ»، بث، بس، جد، وحاشية «بح»: «سواء».

٦. في «بف» وحاشية «بث»: «فأَي». وفي حاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «فبأي».

٧. في التهذيب: «يفضل».

٨. في التهذيب: «المتعمد من الخاطئ» بدل «المتعمد الجاهل والخاطئ».

٩. في «بح»، بف، وحاشية «بح» والواهي: «مأته».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن^{١١}، مع زيادة في أوله. قرب

الإسناد، ص ٣٧٩، ح ١٢٣٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع اختلاف. الواهي، ج ١٣، ص ٧١٢،

ح ١٢٩٩٥، الوسائل، ج ١٣، ص ٦٩، ح ١٧٢٥٢.

١١. في «بح»، بف، جر: «- الحسن».

١٢. في «بح»، بف، جر: «- علي».

١٣. الواهي، ج ١٣، ص ٧١٣، ح ١٢٩٩٧، الوسائل، ج ١٣، ص ٧١، ح ١٧٢٥٦.

٦ / ٧٤٠٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ ، قَالَ :
الْمُحْرِمُ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ^١ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِالصَّيْدِ عَلَى مُسْكِينٍ^٢ .

٧ / ٧٤٠٣ . عَلِيُّ^٣ ، عَنْ أَبِيهِ^٤ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
عَمَّارٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ^٥ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي
لَهُ أَنْ يَذْفِئَهُ^٦ ، وَ لَا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ ، وَإِذَا أَصَابَهُ^٧ فِي الْجِلِّ ، فَإِنَّ^٨ الْحَلَالَ يَأْكُلُهُ وَ عَلَيْهِ هُوَ
الْفِدَاءُ^٩ » .^{١٠}

١ . في تفسير العياشي : « في الحل » .

٢ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٧٧ ، ح ١٣١٧ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، ح ٧٣٤ ، معلقاً عن الكليني . وفي التهذيب ،
ج ٥ ، ص ٣٧٢ ، ح ١٢٩٧ ؛ والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢١١ ، ح ٧٢٠ ، بسندهما عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن
الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٦٧ ، ح ١٦٣٣ ، معلقاً عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن
الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٣٤٦ ، ح ٢٠٧ ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ ، وفي
الأربعة الأخيرة مع زيادة في آخره . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ ، ذيل ح ٢٧٣١ ، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ
مالوفاي ، ج ١٣ ، ص ٧١٣ ، ح ١٢٩٩٨ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٤٣٢ ، ح ١٦٦٩٨ .

٣ . في « ط ، ب ، ج ، د » ، الوسائل والاستبصار : « بن إبراهيم » .

٤ . هكذا في « ط ، ي ، ب ، ج ، ب ، خ ، ف ، ج ، د » . وفي « بس ، جن » والمطبوع : « عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن
الحلبي ، قال : المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ، ويتصدق بالصيّد على مسكين . عليّ ، عن أبيه » .

والظاهر أن جواز النظر من « أبيه » في سند الخبر الأول إلى « أبيه » في سند الخبر الثاني أوجب السقوط
ويؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٧٧ ، والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، عن محمد بن يعقوب عن

عليّ بن إبراهيم عن أبيه ... إلى آخره . ٥ . في التهذيب ، ص ٤٦٨ : « الرجل » .

٦ . في التهذيب ، ص ٤٦٨ : « أن يذفيه » . ٧ . في الوسائل : « أصاب » .

٨ . في الاستبصار : « فإنه » .

٩ . في مرآة العقول ، ج ١٧ ، ص ٣٦٤ : « يدلّ على أن ما قتلته المحرم لا يحرم على غيره . وهو خلاف المشهور ؛
فإنهم ذهبوا إلى أنه ميتة يحرم على المحلّ والمحرم ، بل قال في المتهنى : إنه قول علمائنا أجمع ، واستدلّ عليه
برواية وهب وإسحاق . وذهب الصدوق ﷺ في الفقيه إلى أن مذبوح المحرم في غير الحرم لا يحرم على المحلّ
مطلقاً ، وحكاها في الدروس عن ابن جنيد أيضاً ، ويدلّ عليه روايات .

٧٤٠٤ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَصَابَ مِنْ صَيْدٍ أَصَابَهُ مُحْرَمٌ وَهُوَ حَلَالٌ.

قَالَ: «فَلْيَأْكُلْ مِنْهُ الْحَلَالُ، وَلَيْسَ^١ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّمَا الْفِدَاءُ عَلَى الْمُحْرَمِ»^٢.

٧٤٠٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٣، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ لُحُومِ الْوَحْشِ تُهْدَى إِلَى الرَّجُلِ، وَ لَمْ يَعْلَمْ صَيْدَهَا^٥، وَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ^٦: أَيْ أَكَلَهُ؟ قَالَ: «لَا».

«وأجاب الشيخ عن هذه الرواية والتي بعدها بالحمل على ما إذا أدرك الصيد وبه رمق بحيث يحتاج إلى الذبح؛ فإنه يجوز للمحلّ والحال هذه أن يذبحه ويأكله، وهو تأويل بعيد. ثم قال: ويجوز أيضاً أن يكون المراد إذا قتله برمييه إياه ولم يكن ذبحه؛ فإنه إذا كان الأمر على ذلك جاز أكله للمحلّ دون المحرم، والأخبار الأولى تناولت من ذبح وهو محرم، وليس الذبح من قبيل الرمي في شيء، وهذا التفصيل ظاهر اختيار شيخنا المفيد في المقنعة، وفيه جمع بين الأخبار إلا أنها ليست متكافئة. وكيف كان فالإقتصار على إباحة غير المذبح من الصيد، كما ذكره الشيخان أولى وأحوط، والأحوط منه اجتناب الجميع». وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٢، ذيل ح ٢٧٣٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٦٤، ذيل الدرس ٩٦؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٣٠٨.

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٨، ح ١٣١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٧، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «ولا يأكله أحد» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٤، ح ١٢٩٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٠، ح ١٦٦٦٦.

١. في «بف»: «فليس».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ١٣٠٥، بسنده عن منصور بن حازم، مع اختلاف وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ١٣٠٦ و ١٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٧٣٧ و ٧٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٤، ح ١٣٠٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٠، ح ١٦٦٦٥.

٣. في «بف، جر» وحاشية «بث»: «بن عيسى».

٤. في «بخ، بف»: «بن عبد الله».

٥. في الوسائل: «بصيدها».

٦. في «ظ»: «به».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ: أَيْ يَأْكُلُ^١ قَدِيدَ^٢ الْوَحْشِ^٣ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

١٠ / ٧٤٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ

جَمِيلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الصَّيْدُ يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنَ الْوَحْشِ فِي أَهْلِهِ، أَوْ مِنْ^٦ الطَّيْرِ يُخْرِمُ وَ هُوَ فِي مَنْزِلِهِ.

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٧، لَا يَضُرُّهُ»^٨.

١١ / ٧٤٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^{١٠}،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا وَطِئْتَهُ أَوْ وَطِئْتَهُ بَعِيرَكَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْكَ فِذَاؤُهُ»^{١١}. ٣٨٣ / ٤

وَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ فِدَاءُ شَيْءٍ أَتَيْتَهُ وَ أَنْتَ^{١٢} جَاهِلٌ بِهِ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فِي

١. في «بف»: «عن أكل» بدل «يأكل».

٢. «القديد»: اللحم المملوح المجفف في الشمس، فعيل بمعنى مفعول، أو هو ما قطع منه طوالاً. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٢؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٧ (قدد).

٣. في «بف، جد»: «وهو».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣١٤، ح ١٠٨٤، بسند آخر، إلى قوله: «يأكله قال: لا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٧، ح ١٣٠١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٩، ح ١٦٦٦٤.

٥. في «بف، جر» والوسائل والتهذيب: «بن يحيى».

٦. في الوسائل: «ومن».

٧. في الوافي والوسائل والتهذيب: «وما به بأس» بدل «لا بأس».

٨. في الوافي: «ولا يضره».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ١٢٦٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٩، ح ١٣٠١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٣، ح ١٧٢٦١.

١٠. في «بف، جر»: «بن إبراهيم».

١١. في «بف، جر»: «بن عمار».

١٢. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «محرم».

حَجَّكَ وَلَا فِي ١ غُمَزَتِكَ إِلَّا الصَّيْدُ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ فِيهِ ٢ الْفِدَاءَ، بِجَهَالَةٍ كَانَ أَوْ بَعْمَدٍ ٣. ٤.

١٢ / ٧٤٠٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ جَعْفَرٍ ٦، عَنْ آبَائِهِ ٧، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الْمُحْرَمِ يُصِيبُ ٨ الصَّيْدَ، فَيُذَمِّيهِ، ثُمَّ يُرْسَلُهُ».

قَالَ: «عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ» ٩.

١٠٧ - بَابُ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ إِلَى الصَّيْدِ وَالْمَيْتَةِ

١٠٧ / ٧٤٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ١٠، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يُضْطَرُّ، فَيَجِدُ الْمَيْتَةَ وَالصَّيْدَ: أَيُّهُمَا يَأْكُلُ؟

قَالَ: «يَأْكُلُ ١١ مِنَ ١٢ الصَّيْدِ، أَلَيْسَ هُوَ بِالْخِيَارِ ١٣ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى،

١. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «إذا كنت محرماً في حجك أو» يدل «وأنت محررم في حجك ولا في».

٢. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: - «فيه». ٣. في الوسائل، ح ١٧٢٥٤: «عمد».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب فصل ما بين صيد البر والبحر وما يحل للمحررم من ذلك، ح ٧٤٥٠، وتامم الرواية فيه: «اعلم أن ما وطئت من الدبا أو وطئته بعيرك فعليك فداؤه». وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٢٣٢: والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦٨٦، بسند آخر، وتامم الرواية: «ما وطئته أو وطئه بعيرك أو دابتك وأنت محررم فعليك فداؤه». الوافي، ج ١٣، ص ٧١٢، ح ١٢٩٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٠، ح ١٧٢٥٤؛ وفيه، ص ١٠٠، ح ١٧٣٣٨، إلى قوله: «فعليك فداؤه».

٥. في «بخ، ينف، جر»: - «بن إبراهيم». ٦. في الوافي: + «عن أبيه».

٧. في «بث»: «يصيد».

٨. الجعفریات، ص ٧٤، بسند آخر، وتامم الرواية فيه: «سئل عن المحرم يصيد الصيد ثم يرسله قال: عليه جزاؤه». الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٣، ح ١٣٠٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٣، ح ١٧٢٣٩.

٩. في التهذيب والاستبصار: - «بن إبراهيم». ١٠. في «بث»: «يأكل».

١١. في الاستبصار، ح ٧١٤: - «من».

١٢. هكذا في «ى، ز، بث، بح، بس، جن» وحاشية «ظ، جد». وفي «ظ، بخ، جد» والوسائل والتهذيب، ح

قَالَ: «إِنَّمَا عَلَيْهِ الْفِدَاءُ، فَلْيَأْكُلْ، وَ لِيَفِدِهِ»^٢.

٧٤١٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُضْطَرِّ إِلَى الْمَيْتَةِ وَ هُوَ يَجِدُ الصَّيْدَ؟

قَالَ: «يَأْكُلُ الصَّيْدَ».

قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ لَهُ الْمَيْتَةَ^٣ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا وَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الصَّيْدُ.

قَالَ: «تَأْكُلُ^٤ مِنْ مَالِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ مَيْتَةً^٥؟» قُلْتُ^٦: مِنْ مَالِي؟ قَالَ: «هُوَ مَالُكَ؛

لِأَنَّ عَلَيْهِ فِدَاهُ»^٧.

ح ١٢٨٣ والاستبصار، ح ٧١٤: «أما يحب». وفي «بف»: «أما يحب» بالياء معاً. وفي حاشية «ث»: «أما تحب». أما يحب». وفي المطبوع: «ما يحب». وفي الوافي: «ليس هو بالخيار أما يحب» كلها بدل «أليس هو بالخيار».

١. في «بخ، جد»: «فليفده». وفي مرآة العقول، ح ١٧، ص ٣٦٦: «لا خلاف بين الأصحاب في أنه لو اضطر المحرم إلى الصيد يأكل ويفدي، واختلف فيما إذا كان عنده صيد وميتة، فذهب جماعة إلى أنه يأكل الصيد ويفدي مطلقاً، وأطلق آخرون أكل الميتة. وقيل: يأكل الصيد إن أمكنه الفداء وإلا يأكل الميتة، وبعضهم فضل بالجواز إذا كان الصيد مذبوحاً، وبعدمه إذا احتاج إلى أن يذبحه ويأكله، وبعضهم بتفصيل آخر لا تدل عليه الروايات، ولعل المصنف عليه السلام اختار الأول، كما اختاره المفيد والمرتضى وجماعة من المتأخرين رحمهم الله، وهو الأقوى».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٣، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٧١٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٧١٣، بسند آخر. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٢، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ١٢٨٦؛ و ص ٤٦٧، ح ١٦٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٧، الوافي، ج ١٣، ص ٧٢١، ح ١٣٠١٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٨٤، ح ١٧٢٩٥.

٣. في «بخ، نف»: «الميتة له».

٤. في «بخ»: «أناكل».

٥. هكذا في «ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل، ح ١٧٢٩٦ والاستبصار والمحاسن.

وفي التهذيب: «أو الميتة». وفي «ظ» والمطبوع: «أو من ميتة».

٦. في التهذيب: «وعليك فداؤه» بدل «لأن عليك فداء».

٧. في الاستبصار: «+ أكل».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَالٌ؟

قَالَ^١: «تَقْضِيهِ^٢ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَالِكَ»^٣.

٧٤١١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٤ وَرُزَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ اضْطُرَّ إِلَى مَيْتَةٍ وَصَيْدٍ^٥ وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ: «يَأْكُلُ

الصَّيْدَ وَيَقْدِي»^٦.

١٠٨ - بَابُ الْمُحْرِمِ يَصِيدُ الصَّيْدَ مِنْ أَيْنَ يَقْدِيهِ وَأَيْنَ يَذْبَحُهُ

٣٨٤ / ٤

٧٤١٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

١. في الوسائل، ح ١٧٣٣٣: «وقال».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل التهذيب والاستبصار والمحاسن. وفي المطبوع: «تقتضيه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٦، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٤٠، بسند آخر. وفي علل الشرائع، ص ٤٥٥، ح ٢ و ٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٥٥، ح ١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٨٠، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٨، ح ١٢٨٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٧١٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢١، ح ١٣٠٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٥، ح ١٧٢٩٦؛ و ص ٩٧، ح ١٧٣٣٣.

٤. في «بخ»، بف، جر: «- الحسن».

٥. في «بف»، جر «والوافي: - «ابن». هذا، ولم نجد رواية شهاب - وهو ابن عبد ربّه ظاهراً - عن ابن بكير ولا عن بكير في موضع. بل روى عبد الله بن بكير عن شهاب بن عبد ربّه في الكافي، ح ٣٢٨٧.

٦. في «ظ»، بخ، بف، جد «والوافي: «إلى صيد وميته».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٤، مرسلًا عن أبي الحسن الثاني عليه السلام: «الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ذيل ح ٢٧٣٣؛ المقنعة، ص ٤٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٢، ح ١٣٠٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨٥، ح ١٧٢٩٧.

وَأُمِّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

يَقْدِي الْمُخْرِمُ فِدَاءَ الصَّيْدِ مِنْ حَيْثُ أَصَابَهُ^٣.

١٣٧٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ

رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هَذِي فِي إِحْرَامِهِ، فَلَهُ أَنْ يَنْحَرَهُ حَيْثُ شَاءَ^٦ إِلَّا فِدَاءَ الصَّيْدِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «مَذْيًا بَالِغٌ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٢. في حاشية «ظ»: «وصفوان». وفي التهذيب: «صفوان وابن أبي عمير» بدل «ابن أبي عمير وصفوان». وفي الاستبصار: «و محمد بن إسماعيل - إلى - وصفوان».

٣. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٧: «قوله عليه السلام: من حيث أصابه، أي الصيد، ويحتمل الجزاء، أي يقدر عليه والأول أظهر كما فهمه الأصحاب، فالمعنى أنه يلزم أن يشتري الفداء حيث أصاب الصيد ويسوقه إلى مكة أو منى، وحمله الشيخ على الاستحباب؛ لقوله عليه السلام في خبر زرارة: وإن شاء تركه إلى أن يقدم، أي ترك الشراء إلى أن يقدم مكة، أو منى فيشتريه».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٣٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٤، معلقاً عن الكليني. وفي المقنعة، ص ٤٤٨ و ٤٥٢، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير «الوافي»، ج ١٣، ص ٧٧٢، ح ١٣١٣١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٨، ح ١٧٣٣٤.

٥. في «بف»: «كيف».

٦. في الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٨، المسألة ٣٣٥: «الدماء المتعلقة بالإحرام، كدم التمتع والقران وجزاء الصيد وما وجب بارتكاب محظورات الإحرام، كاللباس والطيب وغير ذلك، إن أحصر جاز له أن ينحر مكانه في حل أو حرم إذا لم يتمكن من إنفاذه بلاخلاف».

وفي الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩١: «محل الذبيح والنحر والصدقة مكة إن كانت الجنابة في إحرام العمرة وإن كانت متعة، ومنى إن كان في إحرام، وجوز الشيخ إخراج كفارة غير الصيد بمنى وإن كان في إحرام العمرة، وأدحق ابن حمزة وابن إدريس عمرة التمتع بالحج في الصيد، ويستحب كونه بالحزورة - بتحفيف الواو - بفناء الكعبة، وجوز الشيخ فداء الصيد حيث أصابه، واستحب تأخيرها إلى مكة؛ لصحيفة معاوية بن عمار. وفي

الْكُفَيْتَةُ^١.

٣ / ٧٤١٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاءٌ صَيِّدٌ أَصَابَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ^٣، فَإِنْ كَانَ حَاجًّا، نَحَرَ هَذِيهَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ بِمَنْئَى، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا، نَحَرَهُ^٤ بِمَكَّةَ قَبَالَةَ الْكُفَيْتَةِ^٥».

٤ / ٧٤١٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ^٦، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

«رواية مرسله: ينحر الهدي الواجب في الإحرام حيث شاء إلا فداء الصيد فبمكة». ثم نقل ما نقلناه عن الخلاف. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٤٥؛ الوسيلة، ص ١٧١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٩٤؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٨.

وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «فله أن ينحره حيث يشاء، قال في الجواهر: النصوص والفتاوى على خلاف ذلك بالنسبة إلى فداء الحج صيداً وغيره، فلا يخرج عنها بالمرسل المزبور. انتهى. وليس مفاد الحديث منحصرًا فيه، وسيأتي حديث إسحاق بن عمار أيضاً وكلام المدارك فيه». الحديث هو المروي في الكافي، ج ٧٨٤٠. وللمزيد راجع: جواهر الكلام، ج ٢٠، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٠٥.

١. المائدة (٥): ٩٥.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ١٣٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧١، ح ١٣١٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٦، ح ١٧٣٢٨.

٣. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: «بن يحيى».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «صيداً». وفي الفقيه: «شيء».

٥. في التهذيب: «محرمًا» بدل «وهو محرم». ٦. في «جد»: «فإن».

٧. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بح، جن» والمطبوع: «نحر» بدون الضمير.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٢٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ذيل ح ٢٧٣٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧١، ح ١٣١٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٦.

٩. في التهذيب والاستبصار: «الوشاء».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُحْرِمِ «إِذَا أَصَابَ صَيْدًا، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ^١،
فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَهُ إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ بِمَنْى حَيْثُ يَنْحَرُ النَّاسُ، فَإِنْ كَانَ فِي عُمْرَةٍ نَحَرَهُ^٢،
بِمَكَّةَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ^٣ إِلَى أَنْ يَفْزَحَ^٤ فَيَشْتَرِيَهُ^٥، فَإِنَّهُ يَجْزِي عَنْهُ^٦».

١٠٩ - بَابُ كَفَّارَاتِ مَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ مِنَ الْوَحْشِ

٣٨٥ / ٤

١ / ٧٤١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «بخ» والتهذيب والاستبصار: «الهدى».
٢. في «بث، بخ، بف، الوافي والوسائل، ح ١٧٣٣٥» والتهذيب والاستبصار: «وإن».
٣. في التهذيب والاستبصار: «في».
٤. في «بف»: «نحر».
٥. في الوافي: «فوجب عليه الفداء، أي شراؤه. وقوله: إن شاء تركه، رخصة لتأخير شراء الفداء إلى أن يقدم مكة أو منى، فيحمل الحديث الآتي - وهو الأول هنا - على الأفضل، كذا في التهذيبين».
- وفي المرأة: «قال الشيخ في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر: قوله عليه السلام: «وإن شاء تركه إلى أن يقدم فيشتريه، رخصة لتأخير شراء الفداء إلى مكة أو منى؛ لأن من وجب عليه كفارة الصيد، فإن الأفضل أن يفديه من حيث أصابه، ثم استدل على ذلك بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال: يفدي المحرم فداء الصيد من حيث صاد. وما رواه الشيخ مؤيد لأحد المعنيين اللذين ذكروناهما في الخبر الأول».
- وقال السيد في المدارك: هذه الروايات كماترى مختصة بفداء الصيد، أما غيره فلم أفق على بض يقتضي تعيين ذبحه في هذين الموضعين، فلو قيل بجوار ذبحه حيث كان لم يكن بعيداً، ولا ريب أن المصير إلى ما عليه الأصحاب أولى وأحوط». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٤٠٥.
- وعن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: وإن شاء تركه، يحتمل أن يكون المراد: يقدم أهله، فيخالف الحديث الأول - وهو الثاني هنا - ويحتمل أن يكون المراد: يقدم مكة أو منى، فيكون دليلاً على أنه لا يجب تعجيل اشتراء الفداء من محل الصيد وسوقه إلى مكة، وقد قال بوجوبه بعض علمائنا فيصير رداً عليه».
٦. في الوسائل، ح ١٧٣٣٥: «+مكة».
٧. في «بخ، بس» والوسائل، ح ١٧٣٣٥: «ويشتريه».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ١٣٠٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٧٢٣، معتمداً عن الكليني. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن محمد بن علي الجواد عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ذيل ح ١٩٥، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٥٣، عن محمد بن علي الجواد عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٧٢، ح ١٣١٣٠؛ والوسائل، ج ١٣، ص ٩٨، ح ١٧٣٣٥، وفيه، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٧، إلى قوله: «فإن كان في عمره نحره بمكة».

أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ نَعَامَهُ^١ أَوْ حِمَارًا^٢ وَحُشٍ^٣؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَذَنَةٌ»^٤.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَذَنَةٍ؟ قَالَ: «فَلْيُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ؟ قَالَ: «فَلْيَصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا»، وَ الصَّدَقَةُ مَدٌّ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ^٦.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ بَقَرَةً^٧؟

قَالَ: «عَلَيْهِ بَقَرَةٌ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَقَرَةٍ؟ قَالَ: «فَلْيُطْعِمَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ؟ قَالَ: «فَلْيَصُمْ تِسْعَةَ أَيَّامٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَصَابَ ظَبْيًا؟ قَالَ: «عَلَيْهِ شَاةٌ».

١. «النَّعَامَةُ»: واحدة النعام، وهو طائر معروف، يذكر ويؤث، وهو اسم جنس، مثل حمامة وحمام، ويقال له بالفارسية: أشتِرمَرغ، وتأويله، بغير وطائر، ويقال فيه: إنه مركَّب من خلقة الطير وخلقة الجمل، أخذ من الجمل العنق والوظيف والمنسم، ومن الطير الجناح والمستقر والريش. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٣ (نعم)؛ حياة الحيوان، ج ٤، ص ٧٢ (النعام).

٢. في الوسائل: «وحمار».

٣. في التهذيب، ح ١١٨٦: - «أو حمار وحش». وعن المحقق الشعراي في هامش الوافي «ليس في حمار الوحش بدنة على المشهور، بل فيه بقرة، وفي الآية الكريمة: «فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ» [المائدة (٥): ٩٥]، وحمار الوحش ليس مثل البدنة، وما يتضمَّن من الصدقة بمدٍّ أيضاً خلاف المشهور؛ لأنَّ الصدقة هنا بنصف صاع».

٤. في الوسائل والتهذيب، ح ١١٨٦: + «قال».

٥. عن السلطان في هامش الوافي: «فلصم ثمانية عشر، المشهور أنه مع العجز عن الإطعام صام ستين يوماً، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً، ولهذا حمل العلامة في المختلف [ج ٤، ص ٩٤ و ٩٥] مثل الرواية المذكورة على احتمال أنَّ السؤال وقع عمن لا يقدر على صوم الستين، وأنَّ قوله: فليصم ثمانية عشر يوماً، لا إشعار فيه بنفي الرائد».

٦. في الفقيه والتهذيب، ح ١١٨٦: - «والصدقة مدٌّ على كلِّ مسكين».

٧. في التهذيب، ح ١١٨٦: + «أو حمار وحش».

٨. في «بث»: «سبعة».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^١؟ قَالَ: «فَاطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى^٢ مَا يَتَصَدَّقُ^٣ بِهِ، فَعَلَيْهِ صِيَامٌ^٤ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٥».

١. في الفقيه والتهذيب، ح ١١٨٦: «لم يجد».
٢. في «ظ، بخ، بف، جد» والوافي والفقيه «فإن لم يجد» بدل «فإن لم يقدر على».
٣. في «بث، بح، بس، جن»: «أن يتصدق» بدل «ما يتصدق».
٤. في «بف»: «- صيام».
٥. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٦٩: «الحديث الأول ... يشتمل على أحكام كثيرة:
- الأول: أن في قتل النعامة بدنة، وهذا قول علمائنا أجمع، ووافقنا عليه أكثر العامة. والبدنة هي الناقة على ما نص عليه الجوهري، ومقتضاه عدم إجزاء الذكّر، وقيل بالإجزاء، وهو اختيار الشيخ وجماعة نظراً إلى إطلاق اسم البدنة عليه، كما يظهر من كلام بعض أهل اللغة، ولقول الصادق عليه السلام في رواية أبي الصباح: «وفي النعامة جروره، والأحوط العمل بالأول».
- الثاني: أن مع العجز عن البدنة يتصدق على ستين مسكيناً، وبه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل، والمشهور بين الأصحاب أنه يفرض بثمنها على البرّ ويتصدق به، لكل مسكين مدين، ولا يلزم ما زاد عن ستين، وذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بالمدّ، كما دلّ عليه هذا الخبر، فيمكن حمل المدين على الاستحباب، ونقل عن أبي الصلاح أنه جعل الواجب بعد العجز عن البدنة التصدق بالقيمة، فإن عجز ففرضا على البرّ.
- الثالث: أنه يكفي مطلق الإطعام. وقال الأكثر: يفرض ثمنها على البرّ. وليس في الروايات تعيين للبرّ، ومن ثم اكتفى جماعة من المتأخرين بمطلق الطعام، وهو غير بعيد إلا أن الاقتصار على إطعام البرّ أولى؛ لأنه المتبادر من الطعام.
- الرابع: أنه مع العجز عن الإطعام يصوم ثمانية عشر يوماً، واختاره ابن بابويه وابن أبي عقيل، والمشهور بين الأصحاب أنه مع العجز يصوم عن كلّ مدين يوماً، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً، وحمل في المختلف هذا الخبر على العجز.
- الخامس: أن حمار الوحش حكمه حكم النعامة، وبه قال الصدوق عليه السلام، والمشهور أن حكمه حكم البقرة، ونقل عن ابن الجنيد أنه خيّر في فداء الحمار بين البدنة والبقرة، وهو حيّد للجمع بين الأخبار.
- السادس: أن في بقرة الوحش بقرة أهلية، وبه قطع الأصحاب.
- السابع: أنه مع العجز يطعم ثلاثين مسكيناً، واختاره الصدوق، والمشهور أنه يفرض ثمنها على البرّ ويتصدق به، لكل مسكين مدين، ولا يلزم ما زاد على ثلاثين، والكلام في جنس الطعام وقدره كما تقدّم، وذهب أبو الصلاح هنا أيضاً إلى الصدقة بالقيمة، ثم الفرض.
- الثامن: أنه مع العجز يصوم تسعة أيام، وهو مختار الصدوق والمفيد والمرضى، والمشهور أنه يصوم عن كلّ

٧٤١٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ

الرَّقَاقِي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ ^٢ يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَاجِبَةٌ فِي فِدَاءٍ، قَالَ:
«إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً ^٣، فَسَبْعُ شَيَاهٍ ^٤، فَإِنْ لَمْ يَفْقِدْ، صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ

مَدِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى.

التاسع: أَنْ فِي قَتْلِ الطَّبِيِّ شَاءَ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ.

العاشر: أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ. وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَفْضُلُ ثَمْنُهَا عَلَى الْبَرِّ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَانٍ. وَقِيلَ بَعْدَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَلَا يُلْزَمُ مَا زَادَ عَنْ عَشْرَةٍ.

الحادي عشر: أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ مُخْتَارُ الْأَكْثَرِ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُ وَجُمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ فِي جَمِيعِ الْمَرَاتِبِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

الثاني عشر: أَنَّ الْأَبْدَالَ الثَّلَاثَةَ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ. وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ فِي الْخِلَافِ وَابْنِ إِدْرِيسٍ التَّخْيِيرَ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ. وَالتَّرْتِيبَ أَظْهَرَ، وَإِنْ أُمِكنَ جَمْعُ التَّرْتِيبِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ.

٦. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٥؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٤٢، ح ١١٨٦، بِسَنَدِهِمَا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ. وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٧، بِسَنَدٍ آخَرَ. مَسَائِلُ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، ص ١٢٠. تَحْفُ الْعُقُولِ، ص ٤٥٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَوَادِ عليه السلام؛ فَقَالَ الرِّضَا عليه السلام، ص ٢٢٧؛ وَ ص ٢٧٢، وَفِي كُلِّ الْمَصَادِرِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِعِيُّ، ج ١٣، ص ٧٤٧، ح ١٣٠٧١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٩، ح ١٧١٠٥.

١. فِي «بَثِّ، يَفْ، جَرِ»: «الْحَسَنُ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعُنْوَانَ مَصْخُفٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ؛ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ [الْحَسَنِ] بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ [بْنِ كَثِيرٍ] الرَّقَاقِيِّ فِي أُسْنَادٍ عَدِيدَةٍ. رَاجِعٌ: مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٥، ص ٣٤٨-٣٤٩، وَج ٢٣، ص ٢٥٨.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ - مُضَافًا إِلَى أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ رَوَى كِتَابَ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرَّقَاقِيِّ، كَمَا فِي الْفَهْرَسْتِ لِسُطُوسِي، ص ١٨٣، الرَّقْمُ ٢٨١ - وَرَوَدُ الْخَبَرُ فِي الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٤، وَالتَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٢٣٧، ح ٨٠٠، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقَاقِيِّ.

٢. فِي «يَخْ، يَفْ، الْوَاقِعِيُّ»: «رَجُلٌ»

٣. فِي حَاشِيَةِ «جَنَ»: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ» بَدَلُ «إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً».

٤. فِي الْمَرْأَةِ: «قَالَ الشَّيْخُ وَجُمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ: مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فِي نَذَرٍ أَوْ كُفَّارَةٍ وَلَمْ يَجِدْ، كَانَ عَلَيْهِ سَبْعُ شَيَاهٍ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، مَعَ أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْفِدَاءِ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ يَجِبُ تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَدَنَةِ بَدَلٌ مُخْصِصٌ، كَمَا فِي النِّعَامَةِ».

يَوْمًا^١.٣٨٦/٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ صِيَامًا»^٤ قَالَ: «يُتِمَّنُ^٥ قِيَمَةَ^٦ الْهَذِي طَعَامًا، ثُمَّ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا، فَإِذَا زَادَتْ الْأُمْدَادُ عَلَى شَهْرَيْنِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْهُ»^٧.

٧٤١٩ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وعن المراد في هامش الوافي: «فسبح شيء، قد مر في الحديث السابق - وهو السابق هنا أيضاً - أنه إذا لم يجد بدنة في قتل النعامة لإطعام ستين مسكيناً، فيحتمل سبع أشياء هنا، على أنه على جهة التخيير بينه وبين الإطعام، أو على ما إذا كانت البدنة الواجبة في غير فداء النعامة». قال المحقق الشعراني: «والثاني هو المشهور بين الفقهاء، فسبح شيء بدل عن البدنة؛ حيث لا نص على بدل غيرها».

١. في الفقيه، ج ٢٧٢٤، التهذيب: «بمكة أو في منزله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٣٧، ح ٨٠٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن داود الرقي. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧١١، والفقيه، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ٢٧٢٤، بسندهما عن داود الرقي. الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٢، ذيل ح ٢٥٩١، وفي كلهما مع اختلاف يسير. وراجع: الجعفریات، ص ٧٢، الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٨، ح ١٣٠٧٣، الوسائل، ج ١٣، ص ٩، ح ١٧١٠٦.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. المائدة (٥): ٩٥.

٥. في «بف»: «ثمن». وفي «بج»: «يضمن».

٦. في «ظ»: «قيمة».

٧. في «ظ»: «ي، بخ، بف، جد»: «فإن».

٨. في المرأة: «بدل على الاجتزاء بمطلق الطعام، وعلى أنه يكفي لكل مسكين مد، كما عرفت، ويمكن حمل المدين على الاستحباب».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٢، ح ١١٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «يصوم لكل مد يوماً» مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ٢٠٤، عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٢٠٥، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، إلى قوله: «يصوم لكل مد يوماً» مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٤، الوسائل، ج ١٣، ص ١٠، ح ١٧١٠٧.

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ نَعَامَةً؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَذَنَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ».

قُلْتُ: يَقْتُلُ جِمَارَ وَحْشٍ؟ قَالَ: «عَلَيْهِ بَذَنَةٌ».

قُلْتُ: فَالْبَقَرَةُ؟ قَالَ: «بَقَرَةٌ»^٣.

٥٠ / ٧٤٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَوَيْلٍ^٤، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ نَعَامَةً^٥، قَالَ: «عَلَيْهِ بَذَنَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَأِطْعَامُ بَسْتَيْنِ مُسْكِينًا»^٦ وَ قَالَ^٧: «إِنْ كَانَ^٨ قِيَمَةُ الْبَذَنَةِ أَكْثَرَ مِنْ إِطْعَامِ بَسْتَيْنِ مُسْكِينًا^٩، لَمْ يَزِدْ عَلَى إِطْعَامِ بَسْتَيْنِ مُسْكِينًا، وَإِنْ كَانَ^{١٠} قِيَمَةُ الْبَذَنَةِ أَقَلَّ مِنْ إِطْعَامِ بَسْتَيْنِ مُسْكِينًا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا قِيَمَةُ الْبَذَنَةِ^{١١}»^{١٢}.

١. في «ف، جر»: - «بن يحيى».

٢. في «ي، بخ» والوافي: - «له».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤١، ح ١١٨٢. بسند آخر، مع اختلاف يسير: التهذيب، ج ٥، ص ٣٤١، ح ١١٨٠ و ١١٨١، بسند آخر، مع اختلاف. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٨٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٦، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٤٤، صدر ح ٢٠٢، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٤٣، صدر ح ١٩٥، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب ح ١١٨٢ - مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦، ح ١٧٠٩٩.

٤. في «ظ، ي، بس» والوسائل: + «بن دزاج».

٥. في «بف»: + «ما عليه».

٦. في «بف»: - «عليه».

٧. في «ح، بخ، بف» والوافي: «فقال».

٨. في الوسائل والفقهاء: «كانت».

٩. في التهذيب: - «وقال: إن كان قيمة البذنة» إلى هنا.

١٠. في الفقهاء والتهذيب: «كانت».

١١. في المرأة: «يدل على المشهور، وربما يفهم منه الاكتفاء بالمد؛ لأنه المتبادر من الإطعام شرعاً».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٢، ح ١١٨٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٢٧٢٣، معلقاً عن

٦٠٧٤٢١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ رَمَى ظَبْيًا، فَأَصَابَهُ فِي يَدِهِ، فَعَرَجَ مِنْهَا؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ الظَّبْيُ مَشَى عَلَيْهَا وَرَعَى، فَعَلَيْهِ رُبْعٌ قِيَمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَمْ يَذَرِ مَا صَنَعَ، فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ^٢؛ لِأَنَّهُ^٣ لَا يَذَرِي لَعَلَّهُ قَدْ هَلَكَ^٤».

٧٠٧٤٢٢ / ٧. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

جاء جميل، عن محمد بن مسلم ووزارة، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٩، ح ١٣٠٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٨، ح ١٧١٠٤.

١. قال الجوهرى: «عَرَجَ، إِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي رِجْلِهِ فَخَنَعَ وَمَشَى مَشْيَةَ الْعُرْجَانِ وَلَيْسَ بِخَلْقَةٍ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ خَلْقَةً قُلْتَ: عَرَجَ، بِالْكَسْرِ». وقال ابن الأثير: «عَرَجَ يَعْرِجُ عُرْجًا، إِذَا صَارَ أَعْرَجَ، أَوْ كَانَ خَلْقَةً فِيهِ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٢٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٣ (عرج).

٢. في المرأة: «قال المحقق عليه السلام: لو جرح الصيد، ثم رآه سويًا ضمن أرشه. وقيل: ربع القيمة، وإن لم يعلم حاله لزمه الفداء، وكذا لو يعلم أثر فيه أم لا». وقال السيد عليه السلام في المدارك: القول بلزوم القيمة للشيخ وجماعة». وراجع النهاية، ص ٢٢٨؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٤٣؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢١٩؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٥٦-٣٥٧.

٣. في «ي، جلد»: «فإنه».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٢٧٢٦؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٩، ح ١٢٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٦٦٩، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٨، ح ١٢٤٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٧٠٠؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٧، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٩، ح ١٢٤٦؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، من دون هذه الفقرة: «إِنْ كَانَ الظَّبْيُ مَشَى عَلَيْهَا وَرَعَى فَعَلَيْهِ رُبْعٌ قِيَمَتِهِ». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: قرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٦. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤١، ح ١٣٠٦٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٢، ح ١٧٢٣٨.

٥. في «يخ، بف، جر» والوسائل: «- بن زياد».

ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ ثَغْلِبًا؟ قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ».

قُلْتُ: فَأَرْبَابًا؟ قَالَ: «مِثْلُ مَا عَلَى الثَّغْلِبِ»^٤.

٨ / ٧٤٢٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُخْرِمٍ أَصَابَ أَرْبَابًا أَوْ ثَغْلِبًا؟

قَالَ: «فِي الْأَرْبَابِ شَاةٌ»^٥.

٩ / ٧٤٢٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْتُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ، عَنْ

مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ^٧، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

١. في الوافي: «المحرم». وفي الفقيه: «محرم».

٢. في «بف»: «فأرب». وفي المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في لزوم الشاة في قتل الثعلب والأرب، واختلف في مساواتهما للطبي في الأبدال من الطعام والصيام، واقتصر ابن الجنيد وابن بابويه وابن أبي عقيل على الشاة ولم يتعزّضوا لأبدالها، وثبت الأبدال لا يخلو من قوة؛ لشمول الأخبار العامة له وإن لم يرد فيه على الخصوص. وقال في المدارك: يمكن المناقشة في ثبوت الشاة في الثعلب إن لم يكن إجماعياً؛ لضعف مستنده». راجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٢٩.

٣. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بف»، «جد»، وحاشية «بث»، «جن» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «في».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٢٧٢٩، معلقاً عن البزنطي، عن علي بن أبي حمزة. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وتام الرواية فيه: «وفي الثعلب والأرب دم شاة». الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٠، ح ١٣٠٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧، ح ١٧١٢٤.

٥. السند معلق على سند الحديث ٦. ويروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد.

٦. في الوافي: «دم».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٢٧٢٧، معلقاً عن البزنطي، عن أبي الحسن عليه السلام: «التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ١١٨٩، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٢٧٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «عن الأرب يصيبه المحرم فقال: شاة هدياً بالغ الكعبة». وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر الجواد عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٥٣، عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «إذا أصاب أرباً فبعلية شاة». الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٠، ح ١٣٠٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٧، ذيل ح ١٧١٢٣.

٨. السند معلق كما هو واضح. ٩. في «بخ»، «بف»، «جر»: «الحسن».

١٠. في «بخ»، «جر»: «علي». ١١. في «بف»، «جر»: «ابن عبد الملك».

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
 أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ^١ :
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْيَزْبُوعُ^٢ وَالْقَنْفَذُ^٣ وَالضَّبُّ^٤ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ،
 فَعَلَيْهِ جُذْيٌ^٥، وَ الْجُذْيُ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا جُعِلَ عَلَيْهِ^٦ هَذَا^٧ كَيْ يَنْكُلَ^٨ عَنْ صَيْدٍ
 غَيْرِهِ^٩»^{١٠}.

١. في «جر» والوسائل: - «بن عبد الملك».
٢. قال ابن الأثير: «اليربوع» هذا الحيوان المعروف. وقيل: هو نوع من الفأر، والياء والواو رائدتان. وقال الفيومي: «اليربوع» يُقْعَوَلُ، ذُوِيَّةٌ نحو الفأرة، لكن ذنبه وأذناه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة، والجمع: يربيع، والعامة تقول: جربوع بالجيم. ويطلق على الذكر والأنثى، ويمنع الصرف إذا جعل علماً. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٥ (يربوع)؛ المصباح المنير، ص ٢١٧ (ربيع).
٣. «القَنْفَذُ» الشَّيْثُ، معروف، لا ينام ومولع بأكل الأفاعي ولا يتألم منها، ويقال بالفارسية: خسارشت، وهي ذُوِيَّةٌ أعلاها مغطى بريش حاد تقي به نفسها؛ إذ تجتمع مستديرة تحته وتسدد رأسه عند ما تكون مهتدة، تختبئ في النهار، وتكثر الذهاب والإياب في الليل، وتوجد منها أنواع عديدة. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٥٠٥؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦ (قنفذ).
٤. قال ابن منظور: «الضَّبُّ» ذُوِيَّةٌ من الحشرات معروف، وهو يشبه الوزل. وقال الفيومي: «الضَّبُّ» دابة تشبه الجرذون، وهي أنواع فمنها ما هو على قدر الحرذون، ومنها ما هو أكبر منه، ومنها ما هو دون العنز، وهو أعظمها، وهو نوع مما يقال بالفارسية: سوسمار، أصغر من الهرة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٤؛ المصباح المنير، ص ٣٥٧ (ضبب).
٥. في الكافي، ج ٧٣٢٩: «أمانته».
٦. في الكافي، ج ٧٣٢٩: «فيه».
٧. «الجُذْيُ»: الذكر من أولاد المعز. والأنثى: عناق، وقيد بعضهم بكونه في السنة الأولى. راجع: توثيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧١؛ المصباح المنير، ص ٩٣ (جذدي).
٨. في الكافي، ج ٧٣٢٩: «قلت» بدل «جعل عليه».
٩. في «بف»: «هكذا».
١٠. في الكافي، ج ٧٣٢٩: «غيرها».
١١. الكافي، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم قتله وما يجب عليه فيه الكفارة، ج ٧٣٢٩، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، إلى قوله: «والحددي خير منه»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥١، ح ١٣٠٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ذيل ح ١٧١٢٨.

١٠ / ٧٤٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ^١ :

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ^٢ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا أَصَابَ الْمُخْرِمَ الصَّيْدُ^٣ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ مِنْهُ^٤ مَوْضِعَهُ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّيْدُ ، قَوْمَ جَزَاؤُهُ مِنَ النَّعَمِ ذَرَاهِمَ ، ثُمَّ قَوْمِ الذَّرَاهِمِ طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ^٥ ، صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا^٦ » .^٧

١١ / ٧٤٢٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ بَيْضَ نَعَامَةٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟

قَالَ : « يُزِيلُ الْفَحْلَ فِي الْإِبِلِ عَلَى عَدَدِ الْبَيْضِ » .

قُلْتُ : فَإِنَّ الْبَيْضَ يَفْسُدُ كُلُّهُ ، وَ يَصْلُحُ كُلُّهُ ؟

قَالَ : « مَا يَنْتَجِ مِنْ^٨ الْهَذِي ، فَهُوَ هَذِيٌّ بَالِغُ الْكُغْبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَجِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ

شَيْءٌ ، فَمَنْ^٩ لَمْ يَجِدْ إِبِلًا ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ شَاةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَالْصَّدَقَةُ^{١٠} عَلَى عَشْرَةِ

١ . في «ظ» والوسائل والتهذيب ، ص ٣٤١ : - «عن ابن محبوب» .

٢ . في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا» ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب «على» «محمد بن يحيى» ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب .

٣ . في «بخ» ، «بف» وحاشية «بث» والتهذيب : - «الحسن» .

٤ . في «بخ» والوافي : «صيداً» .
٥ . في «بف» : «في» .

٦ . في «بف» : «إطعام» .

٧ . في المرأة : «يدل على مذهب المشهور في الأبدال ، وعلى ثبوت الأبدال في الثعلب والأرنب أيضاً» .

٨ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٤١ ، ح ١١٨٣ ، معلقاً عن الكليني . وفيه ، ص ٤٦٦ ، ح ١٦٢٦ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٥١ ، ح ١٣٠٨٢ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٨ ، ح ١٧١٠٣ .

٩ . في «ظ» : - «كله» .
١٠ . في الاستبصار ، ح ٦٨٤ : - «من» .

١١ . في الاستبصار ، ح ٦٨٤ : «فإن» .
١٢ . في الوسائل : «تصدق» .

مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةً، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ^١، فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٢.^٣

١٢ / ٧٤٢٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٣٨٨ / ٤

رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^٤ اشْتَرَى لِرَجُلٍ مَخْرِمٍ بَيْضَ نَعَامَةٍ^٥، فَأَكَلَهُ

الْمَخْرِمُ؟

قَالَ: «عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ^٦ لِلْمَخْرِمِ فِدَاءً، وَ عَلَى الْمَخْرِمِ فِدَاءً».

قُلْتُ: وَ مَا عَلَيْهِمَا؟

قَالَ: «عَلَى الْمُحِلِّ جَزَاءُ قِيَمَةِ الْبَيْضِ، لِكُلِّ بَيْضَةٍ ذُرْهَمٌ، وَ عَلَى الْمَخْرِمِ الْجَزَاءُ^٧،

١. في الاستبصار، ح ٦٨٤: «لم يجد».

٢. في المرأة: «لا خلاف فيه بين الأصحاب غير أنه محمول على ما إذا لم يتحرك الفرخ، فإن تحرك فعليه بكاراة من الإبل، وهو أيضاً إجماعي، وليس في الأخبار ولا في كلام أكثر الأصحاب تعيين لمصرف هذا الهدى. وقال في المدارك: الظاهر أن مصرفه مساكين الحرم، كما في مطلق جزاء الصيد مع إطلاق الهدى عليه في الآية الشريفة، وجزم الشهيد الثاني - رحمه الله - في الروضة بالتخيير بين صرفه في مصالح الكعبة ومعونة الحاج، كعبه من أموال الكعبة، وهو غير واضح». وراجع: الروضة البهيّة، ج ٢، ص ٣٣٧، مدارك الأحكام، ح ٨، ص ٣٣٤.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤، ح ١٢٢٩، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٤، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبَيْض، ح ٧٤٣١، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٢، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن علي عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤، ح ١٢٣٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٤، ضمن ح ١٢٣١، والمقنعة، ص ٤٣٦، مرسلاً عن الحسن بن علي عليه السلام المجتبى عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ١٢٢٩، والاستبصار، ح ٦٨٤ - إلى قوله: «فهو هدي بالغ الكعبة» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٧٣٠، وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٧، ح ١٣٠٩٥، الوسائل، ج ١٣، ص ٥٣، ح ١٧٢١٨.

٤. في الوسائل، ح ١٧٢٢٤: «محل».

٥. في الوسائل، ح ١٧٣٤٩، والتهذيب، ح ١٦٢٨: «نعام».

٦. في «بف»، «شترى». ٧. في «ي»: «جزاء».

لِكُلِّ بَيْضَةٍ شَاةٌ^١.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مِثْلَهُ^٢.

١. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٩٧: «وتنقيح المسألة يتم ببيان أمور:

الأول: إطلاق النص يقتضي عدم الفرق في لزوم الدرهم للمحلل بين أن يكون في الحل أو الحرم، ولا استبعاد في ترتب الكفارة بذلك على المحل في الحل؛ لأن المساعدة على المعصية لمّا كانت معصية لم يمتنع أن يترتب عليه الكفارة بالنص الصحيح، وإن لم يجب عليه الكفارة مع مشاركته للمحرم في قتل الصيد. واحتمل الشارح - قدس سره - وجوب أكثر الأمرين من الدرهم والقيمة على المحل في الحرم، وهو ضعيف.

الثاني: إطلاق النص المذكور يقتضي عدم الفرق في لزوم الشاة للمحرم بالأكل بين أن يكون في الحل أو في الحرم أيضاً، وهو مخالف لما سبق من تضاعف الجراء على المحرم في الحرم، وقوى الشارح التضاعف على المحرم في الحرم، وحمل هذه الرواية على المحرم في الحل، وهو حسن.

الثالث: قد عرفت فيما تقدم أن كسر بيض النعام قبل التحرك موجب للإرسال، فلا بد من تقييد هذه المسألة بأن لا يكسره المحرم بأن يشتره المحل مطبوخاً أو مكسوراً، أو يطبخه، أو يكسره هو، فلو تولى كسره المحرم فعليه الإرسال، ويمكن إلحاق الطبخ بالكسر لمشاركته إيّاه في منع الاستعداد للفرخ.

الرابع: لو كان المشتري للمحرم محرماً احتمل وجوب الدرهم خاصة، لأن إيجابه على المحل يقتضي إيجابه على المحرم بطريق أولى، والزائد منفي بالأصل، ويحتمل وجوب الشاة كما لو باشر أحد المحرمين القتل ودل الآخر، ولعل هذا أجود. ولو اشتراه المحرم لنفسه فكسره وأكله، أو كان مكسوراً فأكله، وجب عليه فداء الكسر والأكل قطعاً. وفي لزوم الدرهم أو الشاة بالشراء وجهان، أظهرهما عدم قصرهما لما خالف الأصل على موضع النص.

الخامس: لو ملكه المحل بغير شراء وبذله للمحرم فأكله، ففي وجوب الدرهم على المحل وجهان، أظهرهما عدم. وقوى ابن فهد في المهذب الوجوب؛ لأن السبب إعانة المحرم ولا أثر لخصوصية سبب تملك العين. السادس: لو اشترى المحل للمحرم غير البيض من المحرمات، ففي انسحاب الحكم المذكور إليه وجهان، أظهرهما عدم، ووجهه معلوم مما سبق.

وقال في المرأة: «ما تضمنته هو المشهور بين الأصحاب»، ثم نقل ما نقلناه عن المدارك. وراجع: المهذب البارع، ج ٢، ص ٢٥٩؛ مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢. في «بف، جر» - «الحسن». ٣. في «بخ، بف، جر» وحاشية «بث»: «علي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٣٥٥، ح ١١٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٨، ح ١٣٠٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٦، ذيل ح ١٧٢٢٤؛ و ص ١٠٥، ذيل ح ١٧٣٤٩.

- ١٣/٧٤٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَرَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَأَخَذَ ^٢ ظَبْيَةً ، فَأَخْتَلَبَهَا وَشَرِبَ ^٣ لَبَنَهَا ، قَالَ : « عَلَيْهِ دَمٌ وَجَزَاءٌ فِي الْحَرَمِ » ^٦ .
- ١٤ / ٧٤٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ ^٨ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مُحْرِمٍ كَسَرَ قُرْنَ ظَبْيٍ ؟ قَالَ : « يَجِبُ ^{١٠} عَلَيْهِ الْفِدَاءُ ^{١١} » .

١. في التهذيب، ح ١٦٢٧: «عن». والمتكرّر في الأسناد، رواية محمد بن إسماعيل [بن بزيع]، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك [الثوفاي]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٨٤.
٢. في الوسائل: «+ عنق». وفي الكافي، ح ٧٤٦٠: «عن رجل محرم مرّ وهو في الحرم فأخذ عنق» بدل «في رجل مرّ - إلى - فأخذ». وفي التهذيب: «+ عنز».
٣. في الوسائل والكافي، ح ٧٤٦٠: «+ من».
٤. عن المحقق الشعراي في هامش الوافي، «استدلّ في التذكرة عليه بأنّه شرب ما لا يحلّ شربه؛ إذ اللبن كالجزء من الصيد فكان ممنوعاً منه فيكون كالأكل لما لا يحلّ أكله، وعلى هذا فلو كان محلّاً في الحرم كان عليه قيمة اللبن فقط، وينسحب الحكم في غير اللبن». وراجع: تذكرة الفقهاء، ح ٧، ص ٤٣٨، المسألة ٣٥٧.
٥. في الكافي، ح ٧٤٦٠: «وجزاؤه».
٦. في الكافي، ح ٧٤٦٠ والتهذيب: «+ ثمن اللبن». وفي المرأة: «قال الشيخ وجماعة: من شرب لبن ظبيّة في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن، واستدلّوا بهذه الرواية، وحمل الجزء في الحرم على القيمة، كما هو الظاهر فالدم للإحرام، والقيمة للحرم، ولا يحفى أنّ ما ذكره أعمّ ممّا ورد في الرواية؛ إذ المفروض فيها الحلب والشرب معاً. وفي انسحاب الحكم إلى غير الظبية وجهان، أظهرهما العدم».
٧. الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، ح ٧٤٦٠، وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٢، معلقاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. وفيه، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٧، معلقاً عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٤، ح ١٣٠٨٩: الوسائل، ج ١٣، ص ١٠١، ح ١٧٣٤١.
٨. في «بخ، بف، جر»، - «بن مهران».
٩. في «بث، بخ، بف، جد، جر» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته» بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».
١٠. في الوسائل، ح ١٧٢٤٠: «- يجب».
١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: يجب عليه الفداء، لعلّ المراد به الأرش، كما هو مختار أكثر المتأخّرين».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ كَسَرَ يَدَهُ؟

قَالَ: «إِنْ كَسَرَ يَدَهُ وَلَمْ يَزَعْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ»^١.

٣٨٩/٤

١١٠ - بَابُ كَفَّارَةِ مَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ مِنَ الطَّيْرِ وَالتَّبْيِضِ

٧٤٣٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُحْرِمُ إِذَا أَصَابَ حَمَامَةً، فَفِيهَا شَاةٌ، وَإِنْ قَتَلَ

فِرَاحَةً^٣، فَقِيهِ حَمَلٌ^٤، وَإِنْ وَطِئَ التَّبْيِضَ، فَعَلَيْهِ دِرْهَمٌ»^٥.

١. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤١، ح ١٣٠٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٦٣، ح ١٧٢٤٠، و ص ٦٤، ح ١٧٢٤٤.

٢. في «بث»: بخ، بف، جر: - «بن عبد الله».

٣. قال الجوهرى: «الفرخ: ولد الطائر والأنثى: فَوْخَةٌ. وجمع القلّة: أَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ. والكثير: فِرَاحٌ». وقال الفيتومى: «الفرخ: من كلّ بانض كالولد من الإنسان، والجمع: أَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ وَفِرَاخٌ وَفُرُوخٌ وَفِرْخَانٌ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٢٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٦ (فرخ).

٤. في «بث»: «حمل». و«الحمل» بالتحريك: الحُرُوف، وهو الذكر من أولاد الضأن، سمي بذلك لأنه يخرف من هنا ومن هنا، أي يرنح من أطراف الشجر ويتناول؛ أو هو الخدع من أولاد الضأن فمادونه، أو هو ولد الضائنة في السنة الأولى. والجمع: حُمْلَانٌ وأحمال. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٨١؛ المصباح المنير، ص ١٥٢ (حمل).

هذا، وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٣٩: «الحمل بالتحريك: من أولاد الضأن ما له أربعة أشهر فصاعداً، والأصح الاكتفاء بالجدى أيضاً، وهو من أولاد المعز ما يبلغ سنة كذلك؛ لقوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان: «فإن كان فرخاً فجدي، أو حمل صغير من الضأن». وفي الصحيحة راجع: الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٤٠.

٥. في «ظ»: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الحجّ، باب المحرم يصيب الصيد في الحرم، صدر ح ٧٤٥٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، صدر ح ١٢٨٩، إلى قوله: «ففيها شاة»؛ وفيه، ص ٣٤٧، ح ١٢٠٣، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢٣٥٣؛ و ص ٣٦٧، ح ٢٧٣٣؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ١١٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٩. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢، ح ١٧١٣٥.

٧٤٣١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: فِي الْحَمَامَةِ^١ وَ أَشْبَاهِهَا: «إِذَا قَتَلَهَا^٢ الْمُحْرِمُ شَاةً؛ وَإِنْ كَانَ فِرَاخًا، فَعَذْلُهَا مِنَ الْخُمْلَانِ»^٣.

وَقَالَ فِي رَجُلٍ وَطِئَ بَيْضَ نَعَامَةٍ، فَقَدَّعَهَا^٤ وَ هُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: «قَضَى فِيهِ عَلَيَّ عليه السلام أَنْ يُرْسَلَ الْفَخْلُ عَلَى مِثْلِ عَذَدِ الْبَيْضِ مِنَ الْإِيلِ، فَمَا لَقِخَ وَ سَلِمَ حَتَّى يَنْتَجِ، كَانَ النَّتَاجُ هَذِيًا بَالِغَ الْكُغْبَةِ»^٥.

٧٤٣٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ قَطَاةً^٦، فَعَلَيْهِ حَمْلٌ قَدْ قُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ وَ رَعَى مِنَ الشَّجَرِ»^٧.

١. في الوسائل: «الحمام». ٢. في الوسائل: «إن قتله» بدل «إذا قتلها».

٣. تفسير العياشي. ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٦، عن أبي الصباح الكناني، مع اختلاف يسير و زيادة في أوله و آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩١: الوسائل، ج ١٣، ص ٢٢، ح ١٧١٣٧.

٤. القُدْعُ: الكسر، أو الكسر الشيء الأجوف كالرأس، أو الشدخ والشق اليسير. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٤: النهاية، ج ٣، ص ٤٢٠ (فدغ). ٥. في «ظ، بث، بخ، بف، جده» والوافي: «قال».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ح ١٢٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٦٨٦، بسند آخر عن أبي الصباح الكناني، مع زيادة في آخره. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش، ح ٧٤٢٦ و مصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٧٥٥، ح ١٣٠٩١: الوسائل، ج ١٣، ص ٥٤، ح ١٧٢١٩.

٧. «القطاة»: واحدة القُطَا، وهو طائر معروف. وقيل: هو ضرب من الحمام ذوات أطواق يشبه الفاخنة والقماري. سمي بذلك لنقل مشيه، من القُطُو، وهو النقل في المشي ومقاربة الخطو مع النشاط. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٥: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٩ (قطا).

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن كتاب علي عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٧٣٠: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٨ و ٢٢٩، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦١، ح ١٣١٠٢: الوسائل، ج ١٣، ص ١٩، ح ١٧١٢٧.

٤ / ٧٤٣٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ^١ وَطِئَ بَيْضَ قَطَاةٍ ، فَشَدَخَهُ^٢ ؟

قَالَ : « يُزِيلُ الْفَخْلَ فِي عَدَدِ الْبَيْضِ مِنَ الْغَنَمِ ، كَمَا يُزِيلُ الْفَخْلَ فِي عَدَدِ الْبَيْضِ مِنَ النَّعَامِ فِي الْإِبِلِ^٣ » .^٤

٥ / ٧٤٣٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ ، قَالَ^٦ : « فِي كِتَابِ عَلِيِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : فِي بَيْضِ الْقَطَاةِ بِكَارَةِ^٧ مِنَ الْغَنَمِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ مِثْلُ مَا فِي بَيْضِ

٣٩٠ / ٤

١ . في التهذيب . « رجل » .

٢ . « الشَّدَخُ » : كسر الشيء الأجوف كالرأس ونحوه ، وكذلك كل شيء رخص كالغَرْجَج وما أشبهه ، أو الكسر في كل شيء رطب ، أو هو التهشم ، أي كسر اليأس وكل أجوف . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ٢ ، ص ٨٩٧ ؛ لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٢٨ (شَدْخ) .

٣ . في « بث » ، « بف » والوافي : « بيض النعام من الإبل » بدل « البيض من النعام في الإبل » . وفي التهذيب : « الإبل ومن أصاب بيضة فعليه مخاض من الغنم » بدل « النعام في الإبل » .

وفي امرأة العقول ، ج ١٧ ، ص ٣٧٩ : « رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَدِّ صَحِيحٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ ، وَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَحْرُكِ الْفَرْخَ : لَصَحِيحَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ الْآتِيَةِ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ » .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٦ ، ح ١٢٣٧ و ١٢٣٩ ، بسندهما عن سليمان بن خالد . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ ، ذيل ح ٢٧٣٠ ، وفي كلها مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦٠ ، ح ١٣١٠٤ ، الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٥٨ ، ح ١٧٢٣٠ .

٥ . في « بف » ، « جر » ، والتهذيب والاستبصار : - « بن يحيى » .

٦ . في « بث » ، « بف » ، « جد » ، « جر » ، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار : « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦ » بدل « عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ ، قَالَ » .

٧ . « الْبَكَارَةُ بِكسر الباء ، كما صرح به أهل اللغة ، وفنحها ، كما ذكره أيضاً الفيروزآبادي : جمع التكر بفتح الباء ، مثل فخل وفحالة ، ويأتي جمعه على بكار أيضاً ، مثل فزخ وفخار ، وهو الفتى من الإبل ، وقيل غير ذلك أيضاً

النَّعَامُ بِكَارَةً مِنَ الْإِبِلِ^٢ ٣.

٦ / ٧٤٣٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ فَرَخًا وَهُوَ مُحْرِمٌ^٥ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ؟

فَقَالَ : « عَلَيْهِ حَمَلٌ^٦ ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِيمَةٌ^٧ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَرَمِ^٨ » .^٩

في معناه . والأشئ البكرّة . وجيء بلفظ الجمع لأجل البيض ، والمراد أن في كل بيضة بكرة أو بكرة . أي واحداً من هذا الجمع . والخبر محمول على ما إذا تحرك الفرخ ، وجوب البكر مع التحرك في بيض النعام مجمع عليه بين الأصحاب . وقال العلامة الفيض : « حملة في التهذيب على ما إذا كان البيض ممّا قد تحرك فيه الفرخ واستدل عليه بالخبر الآتي - وهو المروئي في التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، ح ١٢٣٤ - وأنت خير بأن هذا التأويل وهذين الخبرين جميعاً يتنافي حديث محمد بن الفضيل السابق - وهو المروئي في الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ ، ح ٢٧٣٠ - فالأولى أن يحمل الخبران على ما إذا أصابها باليد بالكسر والأكل ، كما مرّ في حديث أبان بن تغلب - وهو المروئي في الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ح ٢٧٣٦ - دون الوطي ، كما في الأخبار الأخرى ؛ فإن بينهما فرقاً بيناً . حيث إن أحدهما تعمد بخلاف الآخر ؛ فبأنه لا يستلزمه » راجع . الصحاح ، ج ٢ ، ص ٥٩٥ : النهاية ، ج ١ ، ص ١٤٩ : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٥٠٥ (بكر) : السرائر ، ج ١ ، ص ٥٦١ : مختلف الشيعة ، ج ٤ ، ص ١١١ - ١١٤ : مدارك الأحكام ، ج ٨ ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

١ . نعام : اسم جنس ، واحدته : نعامة ، مثل حمامة وحمام ، يذكر ويؤنث ، وهو طائر معروف يقال له بالفارسية : أشتر مرغ . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٠٤٣ (نعم) .

٢ . في « بث » : « العنم » .

٣ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٥ ، ح ١٢٣٣ : والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، ح ٦٨٧ ، و ص ٢٠٣ ، ح ٦٩١ . معلقاً عن الكليني . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٧ ، ح ١٢٤٠ : والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، ح ٦٩٣ ، بسندهما عن سليمان بن خالد . وتام الرواية : « في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام » . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٦ ، ح ١٢٣٨ : والاستبصار ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ ، ح ٦٩٠ ، بسند آخر من دون الحكاية عن كتاب علي عليه السلام ، وتام الرواية : « سأله عن بيض القطاة قال عليه السلام : يصنع فيه في الغنم كما يصنع في بيض النعام في الإبل » . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦١ ، ح ١٣١٠٦ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٥٥ ، ح ١٧٢٢٣ .

٤ . في « بخ ، بف ، جد » والوافي : « عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله » بدل « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام » .

٥ . في الوسائل + « وهو » .

٦ . في تفسير القمي : « جمل » .

٧ . في « ي » : « قيمته » .

٨ . في المرأة : « ويمكن أن يستدل به على كل فرخ ممّا لم يرد فيه نصّ على الخصوص » ، فتفتن .

٩ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ ، ضمن ح ٢٣٧٥ ، معلقاً عن علي بن أبي حمزة . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٤٧ ،

٧/٧٤٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ، عَنْ حَرِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ^٢، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قِيَمَةِ مَا^٣ فِي الْقُمْرِيِّ^٤ وَ الدُّبَيْسِيِّ^٥ وَ السُّمَانِيِّ^٦ وَ الْعُصْفُورِ
وَ الْبَلْبَلِ؟

فَقَالَ^٧: «قِيَمَتُهُ، فَإِنْ أَصَابَهُ - وَهُوَ مَخْرَمٌ - بِالْحَرَمِ، فَقِيَمَتَانِ لَيْسَ عَلَيْهِ

١. دليل ج ١٢٠٣، بسنده عن أبي بصير، وفيهما إلى قوله: «فقال: عليه حمل». وفي تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٤؛ والاختصاص، ص ١١٠؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٨٥، سند آخر عن أبي جعفر الجواد عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٧، ذيل ج ٢٧٣٠؛ تحف العقول، ص ٤٥١، عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ١٢٠١، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٢. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٣، ح ١٣١١١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣، ح ١٧١٣٨.

١. لم نجد توسط أحمد بن محمد بن عيسى بين محمد بن يحيى وياسين الضرير في موضع. بل يروي محمد بن يحيى عن ياسين الضرير بتوسط محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى [بن عبيد]. كما في الكافي، ج ٧، ص ٧٨٠٠ و ٧٩١٠ و ٨٦٧٦ و ١٤٦٢٩.

والظاهر أن «أحمد بن محمد بن عيسى» في سندنا هذا محرف من «محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى». ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٣ بسنده عن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير. ٢. في «بح»: «عمَّن أخبره».

٣. في الوافي: «عمَّا» بدل «عن قيمة ما».

٤. «القُمري»: طائر معروف حسن الصوت يشبه الحمام القمر، البياض أصغر منه، وهو منسوب إلى طير قُمري، وقُمري إما أن يكون جمع أقمر مثل أحمر وحمر. وإما أن يكون جمع قُمري مثل رومي وروم. والأُنثى: قمرية. والذكر: ساق حُر. والجمع: قُماري غير مصروف. والقُمرة: لون إلى الخضرة. وقيل: بياض فيه كدرة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١١٥ (قمر).

٥. في التهذيب، ص ٣٧١: «والزنجي». و«الدُّبَيْسِيُّ»: طائر صغير، وهو ذكر الحمام، أو هو ضرب من الفواخت، أو هو منسوب إلى طير دُبَيْس. والدُّبَيْسَةُ: لون بين السواد والحمرة، أو إلى دُبَيْس الرطب، وضمت داله في النسب لأنهم يغيرون في النسب، كدُهريّ وشُهليّ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٢٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٩٩؛ المصباح المنير، ص ١٨٩ (دبى).

٦. قال الخليل: «السُّمَانِي»: طائر شبه الفُرُوجة - وهي الفتاة من الدجاجة - الواحدة: سماناة. وقيل: إنه السلوى. وقال الجوهرى: «السُّمَانِي»: طائر، ولا يقال: سُمَانِي بالتشديد. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٥٩؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨ (سمن). ٧. في «بح»، بفتح: «قال».

فِيهِ دَمٌ^١.

٨ / ٧٤٣٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْقَنْبَرَةِ^٣ وَالْعَصْفُورِ^٤ وَالصَّغْوَةِ^٥ يَقْتُلُهُمُ^٦ الْمُحْرِمُ، قَالَ: عَلَيْهِ مَدٌّ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ^٧.

٩ / ٧٤٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ^٨، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فِي كِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ أَصَابَ قَطَاةً، أَوْ

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٣، بسنده عن محمد بن عيسى، عن ياسين الضمير وفيه، ص ٤٦٦، ح ١٦٣٠، معلقاً عن سليمان بن خالد الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٤، ح ١٣١١٤، الوسائل، ج ١٣، ص ٩٠، ذيل ح ١٧٣١٣.

٢. في «بف، جر»:- «بن يحيى».

٣. هكذا في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف، جن» والوافي والمرأة والوسائل. وفي «بث، جد» والمطبوع: «القنبرة». والقنبرة: واحدة القنبر، كالقنبرة، وهو ضرب من العصافير. وضبطه الجوهري: قنبراء، ونسب القنبرة إلى العاقبة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٤؛ المصباح المنير، ص ٤٨٧ (قبر).

٤. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٤٧: «المراد بالعصفور هنا ما يصدق عليه اسمه عرفاً».

٥. في «بث» والتهذيب، ص ٣٤٤: «والصغوة والعصفور». وقال الخليل: «الصغوة: صغار العصافير. والأنثى: صغوة، وهو أحمر الرأس». وقال الفتيومي: «الواحدة: صغوة». وقال ابن الأنبار: «هي طائر أصغر من العصفور». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٢: النهاية، ج ٣، ص ٣٢؛ المصباح المنير، ص ٣٤٠ (صعو). هذا، وفي مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٤٧: «الصغوة: عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به».

٦. في «نف» والوافي: «يقتله». وفي «ظ» والتهذيب، ص ٤٦٦: «يقتلها».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ١١٩٣؛ و ص ٤٦٦، ح ١٦٢٩، بسندهما عن صفوان بن يحيى الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٤، ح ١٣١١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠، ح ١٧١٢٩.

٨. في التهذيب: «- بن حازم». وفي «بث، بخ، بف، جر»: «منصور بن يونس». لكن لم نجد رواية سيف بن عميرة عن منصور بن يونس - بأي عنوان من عناوينه - في غير طريق النجاشي إلى كتاب طلحة بن زيد. وأما روايته عن منصور بن حازم فكثيرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٤٩، الرقم ٥٥٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٥١-٥٥٢.

حَجَلَةٌ^١، أَوْ دُرَاجَةٌ^٢، أَوْ نَظِيرُهُنَّ، فَعَلَيْهِ دَمٌ^٣»^٤.

١٠ / ٧٤٣٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : رَجُلٌ أَصَابَ طَيْرَيْنِ : وَاحِدٌ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ ، وَالْآخَرُ مِنْ حَمَامِ غَيْرِ^٥ الْحَرَمِ .

قَالَ : « يَشْتَرِي بِقِيَمَةِ الَّذِي مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَمُحًا^٦ ، فَيُطْعِمُهُ حَمَامَ الْحَرَمِ ، وَ يَتَصَدَّقُ بِخَزَائِهِ الْآخَرِ^٧ »^٨.

١ . الحَجَلَةُ : واحدة الحَجَل ، وهو القبيح معزب «كَبَكْ» بالفارسية ، وهو طائر معروف على قدر الحمام أحمر المنقار يسمى دجاج البر . راجع : ترتيب كتاب العيون . ج ١ ، ص ٣٥٠ ؛ مجمع البحرين ، ج ٥ ، ص ٣٤٩ (حجل) .

٢ . قال الجوهرى : «الدَّرَاج والدَّرَاجَة : ضرب من الطير ، للذكر والأنثى ، حتى تقول : الخَيْقُطَانُ ، فيختص بالذكر» . وقال ابن منظور : «الدَّرَاج : طائر شبه الخَيْقُطَان ، وهو من طير العراق أرقط» . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣١٤ ؛ لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ (درج) .

٣ . في المرأة : «قد مرَّ أَنَّ المشهور أَنَّ في تلك الثلاثة حَمَلًا قد فطم ورعى الشجر ، والدم يشمله وغيره ، فلا مفاة» .

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ ، ح ١١٠١ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦٥ ، ح ١٣١١٦ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ١٨ ، ح ١٧١٢٦ .

٥ . في «بث ، يخ ، يف» والوافي : «غير حمام» بدل «حمام غير» .

٦ . القَمْح : الحنطة . أو البُر ، أو البر حين يجري الدقيق في السنبيل . وقيل : من حين الانصاج إلى الاكتناز . وقال الفيومي : «القَمْح : عربي ، وهو البر والحنطة والطعام» . وقال في موضع آخر : «الحنطة والقَمْح والبر والطعام واحد» . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٩٧ ؛ لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٥٦٥ ؛ المصباح المنير ، ص ٥١٥ (قمح) ؛ وص ١٥٤ (حنط) .

٧ . في المرأة : «هو محمول على المحل في الحرم . وبدل على عدم الفرق في القيمة بين حمام الحرم وحمام غير الحرم إذا وقع الصيد في الحرم ، وفتر حمام غير الحرم بالأهلي الذي أدخل الحرم ، ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك» .

٨ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٥٣ ، ح ١٢٢٨ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٢ ، ص ١٠٥ ، ح ١١٥٩٧ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٥١ ، ح ١٧٢١٣ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى صَيْدٍ وَهُمْ مُحْرِمُونَ فِي صَيْدِهِ، أَوْ أَكَلُوا مِنْهُ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِيمَتُهُ»^٢.

٣/٧٤٤٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ^٥، عَنْ يُوسُفَ الطَّاطَرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: صَيْدٌ أَكَلَهُ قَوْمٌ مُحْرِمُونَ؟

قَالَ: «عَلَيْهِمْ شَاةُ شَاةٍ^٦، وَ لَيْسَ عَلَى الَّذِي ذَبَحَهُ إِلَّا شَاةٌ^٧»^٨.

٣٩٢/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْمٍ اشْتَرَوْا صَيْدًا، فَقَالَتْ رَفِيقَةٌ لَهُمْ: اجْعَلُوا لِي فِيهِ بَدْرَهُمْ، فَجَعَلُوا لَهَا؟

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت بالتهذيب وفي «بح» والمطبوع: «إذا».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: فعلى كل واحد منهم قيمته؛ لعل المراد بالقيمة ما يعم الفداء، أو يكون جواباً عن خصوص الأكل وأحوال الآخر على الظهور، ولا خلاف في أنهم لو اشتركوا في الصيد لزم كلاً منهم فداء كامل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢١٩، معلقاً عن معاوية بن عمار؛ وفيه، ص ٣٧٠، ذيل ح ١٢٨٨، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٦. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٦، ح ١٣٠٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤، ذيل ح ١٧١٩٦.

٤. في «جر» و التهذيب: «بن يحيى».

٥. في التهذيب: «أعين»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «شاة».

٧. في المرأة: «هو يدل على وجوب الفداء بالأكل، ويؤيد حمل القيمة في الخبر السابق على الفداء، ويمكن حمل هذا الخبر على الاستحباب، واعتراض في المدارك بأنه إنما يدل على وجوب الفداء مع مغايرة الذابح للأكل، لا مطلقاً. راجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٥٥.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٥، معلقاً عن يوسف الطاطري. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٦، ح ١٣٠٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧، ح ١٧٢٠٣.

فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فِدَاءٌ»^٢.

٥٠ / ٧٤٤٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ، قَالَ:

خَرَجْنَا سِتَّةَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى مَكَّةَ، فَأَوْقَدْنَا نَارًا عَظِيمَةً فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ^٦ أَرَدْنَا أَنْ نَطْرَحَ عَلَيْهَا لَحْمًا ذَكِيًّا^٧، وَكُنَّا مُخْرِمِينَ، فَمَرَّ بِنَا طَائِرٌ صَافٌّ^{١٠}، قَالَ^{١١}: حَمَامَةٌ أَوْ شَيْئُهَا، فَأُحْرِقَتْ^{١٢} جَنَاحُهَا^{١٣}، فَسَقَطَ^{١٤} فِي النَّارِ، فَمَاتَ^{١٥}، فَاعْتَمَمْنَا لِذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٦} بِمَكَّةَ، فَأَخْبَرْتُهُ وَسَأَلْتُهُ.

١. في الفقيه والتهذيب، ح ١٢٢٠: «شاة». وفي المرأة: «لعله محمول على أنهم ذبحوه، أو حبسوه حتى مات، وظاهره أن بمحض الشراء يلزمهم الفداء. ولم أره قائلًا».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٨، معلقاً عن أبي بصير؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٥١، ح ١٢٢٠، بسنده عن أبي بصير. وفيه، ص ٣٥١، ح ١٢٢١؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر^{١٧}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٧، ح ١٣٠٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥، ذيل ح ١٧٢٠٠.

٣. في «بث»، «بخ»، «بف»، «جر»: «سهل بن زياد» بدل «أحمد بن محمد»، ولعله سهو نشأ من تقدم «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد» في السند السابق.

ويؤيد ذلك أن السند الآتي يبدو بـ «أحمد بن محمد عن ابن محبوب» معلقاً على سندنا هذا. والمعهود في الأسناد المعلقة، ذكر أول راي منها في الأسناد المعلق عليها، ولم يذكر «أحمد بن محمد» في الأسناد السابقة.

٤. في «بخ»، «بف»، «جر» والتهذيب: «الحسن». ٥. في «بف» والوافي: «فأوقدوا». وفي «ظ»: «فأوقد».

٦. في «بف» والوافي: «في بعض المنازل عظيمة» بدل «عظيمة في بعض المنازل».

٧. في «ي»، «بخ»، «جن»، «ذكية». وفي «بخ» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب: «نكبه». وفي «بس»، «بف» وحاشية «بخ»، «جن»: «نكبه». وفي «جد»: «نكبه».

٨. في الوافي: «وقد كنا». ٩. في «بخ» والوافي والتهذيب: «بها».

١٠. في «جد»: «عظيم». وفي التهذيب: «طير صافاً» بدل «طائر صاف».

١١. في التهذيب: «مثل».

١٢. في «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فأحرقت». وفي «بث»: «فأحرق».

١٣. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «جناحاه».

١٤. في «ظ»، «جد» والتهذيب: «فسقطت».

١٥. في «ظ»، «بخ»، «جد» والتهذيب: «فماتت».

فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ فِدَاءٌ وَاحِدٌ: دَمٌ^١ شَاةٍ تَشْتَرِكُونَ^٢ فِيهِ جَمِيعاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ^٣ مِنْكُمْ عَلَى غَيْرِ تَعَمُّدٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْكُمْ تَعَمُّداً لَيَقَعَنَّ فِيهَا الصَّيْدُ، فَوَقَعَ، أَلَزَمَتْ كُلُّ رَجُلٍ^٤ مِنْكُمْ دَمَ شَاةٍ^٥».

قَالَ أَبُو وَلَاقٍ: وَكَانَ^٦ ذَلِكَ مِنَّا قَبْلَ أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ^٧.

٥٤٤٥ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩. عَنِ الْحَسَنِ^{١٠} بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ شَيْهَابٍ، عَنْ زُرَّازَةَ: عَنْ أَحَدِهِمَا^{١١} فِي مُحْرَمَيْنِ أَصَابَا صَيْداً، فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفِدَاءُ»^{١٢}.

١١٢ - بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَ مَا يَجِلُّ لِلْمُحْرِمِ مِنْ ذَلِكَ

٥٤٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَصِيدَ الْمُحْرِمُ السَّمَكَ، وَيَأْكُلَ^{١٤} مَا لَحِقَهُ

١. في «بث، بف»: «ودم».

٢. في «بس»: «تشركون». وفي «بث، بف»: «يشتركون». وفي التهذيب: «وتشتركون».

٣. في الوسائل: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ» بدل «لَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ».

٤. في «ط، بث، بيج، بف، جد» والوافي: «قلو». ٥. في التهذيب: «واحد».

٦. في المرأة: «مضمونه أفتى الأصحاب، ومورد الرواية إيقاد النار في حال الإحرام قبل دخول الحرم. وألحق جمع من الأصحاب بذلك المحل في الحرم بالنسبة إلى لزوم القيمة، وصرحوا باجتماع الأمرين على المحرم في الحرم، وقال في المدارك: وهو جيد مع القصد بذلك إلى الاصطیاد، أمّا ندونه فمشكل». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٧١.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٧، ح ١٣٠٥٧؛ والوسائل، ج ١٣، ص ٤٨، ح ١٧٢٠٤.

٨. السند معلق على سابقه. ويريوي عن أحمد بن محمد، عذّة من أصحابنا.

٩. في «بيج، بف، جر»:- «الحسن». ١٠. في «ي»: «عن أبي عبد الله^{١١}».

١٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٧، معلقاً عن زرارة ويكير، عن أحدهما^{١٣}. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٣. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٨، ح ١٣٠٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧، ح ١٧٢٠٢.

١٣. في «ي» والتهذيب: «ويأكله».

و طَرِيئُهُ، وَ يَنْزَوْدٌ^١ وَ قَالَ^٢: «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ»^٣.

قَالَ: «مَالِحَةٌ^٤ الَّتِي يَأْكُلُونَ^٥، وَ فَضْلٌ مَا بَيْنَهُمَا^٦ كُلُّ طَيْرٍ يَكُونُ فِي الْآجَامِ^٧

يَبْيِضُ فِي الْبَرِّ^٨ وَ يَفْرِخُ^٩ فِي الْبَرِّ، فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَ مَا كَانَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ^{١٠} يَكُونُ ٣٩٣/٤

فِي الْبَرِّ وَ يَبْيِضُ فِي الْبَحْرِ^{١١} وَ يَفْرِخُ فِي الْبَحْرِ^{١٢}، فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ»^{١٣}.

٧٤٤٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٤}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

١. في الوافي عن بعض النسخ و الفقيه و التهذيب: «الله تعالى».

٢. المائدة (٥): ٩٦. وفي «بث، يخ، بف» والوافي: «وَلِلَّسَّائِرَةِ».

٣. في الوافي: «هو مالحة». وفي الفقيه، ح ٢٧٣٩: «هو مليحة».

٤. في التهذيب: «فليخوّر الذين» بدل «مالحة الذي».

٥. في «جد» والفقيه، ح ٢٧٣٩: «تأكلون».

٦. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨٥: «قوله ﷺ»: «فصل ما بينهما؛ يستفاد منه أن ما كان من الطيور يعيش في البر والبحر يعتبر بالبيض، فإن كان يبيض في البر فهو صيد البر وإن كان ملازماً للماء كالبط ونحوه، وإن كان متناً يبيض في البحر فهو صيد البحر. وقال في المستهمل: لا نعلم في ذلك خلافاً إلا من عطاء». راجع: مستهمل المطلب، ص ٨٠٢ من الحجريّة؛ مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

٧. «الآجام»: جمع الأجمة. قال الجوهرى: «الأجمة من القصب». وقال ابن منظور: «الأجمة: الشجر الكثير الملتف». وقيل: الأجمة: منبت الشجر، كالغنيضة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٨ (أجم).

٨. في «جد» وحاشية «بح»: «الآجام».

٩. «يفرخ»، أي يصير ذافرخ، وهو ولد الطائر وكلّ بانض، يقال: أفرخ البيض: خرج فرخه، وانفلق عن الفرخ فخرج منه. وأفرخ الطائر وفرخ، أي صار ذافرخ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٢؛ المصباح المعين، ص ٤٦٦ (فرخ).

١٠. في «ي» - «البر» - وفي الفقيه، ح ٢٧٣٩ والتهذيب وتفسير العياشي، ح ٢٠٩: «طير» بدل «صيد البر».

١١. في التهذيب: «يكون في البحر» بدل «يكون في البر ويبيض في البحر».

١٢. في «ظ، جد، جن» - «ووسائل» - «ويفرخ في البحر».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٥، ح ١٢٧٠، بسنده عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٩، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ؛ الفقيه، ح ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٧٣٩، مرسلًا، وفي الأخيرين من قوله: «وقال أجل لكم صيد البحر». الفقيه، ح ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١، إلى قوله: «يأكل مالحة وطريه ويتزود». الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٥، ح ١٣٠٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٦، ح ١٦٦٨٢.

١٤. في «يخ، بف، جر» - «ابن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ^١ أَضْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَيَكُونُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ^٢ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ^٣ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٤».

٣ / ٧٤٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنْ^٧ مُحْرِمٍ قَتَلَ جَزَادَةً؟

قَالَ: «كَفَّ مِنْ طَعَامٍ؛ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ^٨».

٤ / ٧٤٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ قَتَلَ جَزَادَةً، قَالَ: «يُطْعِمُ ثَمْرَةً، وَ الثَّمَرَةُ^{١١} خَيْرٌ

١. في «بس»: «يكون».

٢. في التهذيب، ح ١٢٦٤: «متعمداً».

٣. في التهذيب، ح ١٢٦٤: «العداء».

٤. في المرأة: «هو محمول على ما إذا كان يبيض ويصير في الماء، كما مر».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٢٦٤؛ و ص ٤٦٨، ح ١٦٣٦، بسدهما عن معاوية بن عمار، وفي الأخير

مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٦، ح ١٣٠٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٦، ذيل ح ١٦٦٨١.

٦. في «ظ، بث، يخ، بد، جر»: «قال: سألت أنا جعفر عليه السلام بدل «عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «من».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: كَفَّ مِنْ طَعَامٍ؛ قيل: في قتل الجراد ثمرة. وقيل: كَفَّ مِنْ طَعَامٍ. وقيل: بالتخيير. ولعله

أظهر جمعاً بين الأخبار.... وقوله عليه السلام: فعليه دم شاة، هذا مقطوع به في كلام الأصحاب، والمرجع في الكثرة إلى العرف».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٧، مع اختلاف؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧٠٨، مع اختلاف يسير،

وفيها بسند آخر عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١؛ فقه

الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، وفيها مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٦؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٢٠٧، ح ٧٠٧. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٨، ح ١٣٠٣٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٨، ح ١٧٢٧٤.

١٠. في «بف، جر»: «بن إبراهيم».

١١. في الوافي: «وتمر».

مِنْ جَرَادَةٍ^١.

٥ / ٧٤٥٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^٢ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : «اعْلَمُ أَنَّ مَا وَطِئَتْ^٣ مِنَ الدَّبَا^٤ أَوْ وَطِئَتْهُ^٥ بَعِيرُكَ ،
فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ^٦ »^٧.

٦ / ٧٤٥١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ
رَزِينَ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «مَرَّ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى قَوْمٍ يَأْكُلُونَ جَرَادًا ،
فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَأَنْتُمْ^٨ مُخْرِمُونَ ؟ فَقَالُوا : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ^٩ ، فَقَالَ لَهُمْ :

١ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ح ١٢٦٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٧٠٦، بسندهما عن حماد، عن حريز،
عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام . التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ح ١٣٦٤، بسند آخر . الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل
ح ٢٧٣١؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧. وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير، الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٧، ح ١٣٠٣٥؛
الوسائل، ج ١٣، ص ٧٨، ح ١٧٢٧٥ . ٢ . في «بخ، بف، جر» - «بن عمار» .

٣ . في «بث» : «به» . وفي الوسائل، ح ١٧٢٧٦ : «وطئته» .

٤ . «الدبا»، مقصور : الجراد قبل أن يطير . الواحدة : ذبابة . وقال ابن الأثير : «هو نوع يشبه الجراد» . راجع :
الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٣، النهاية، ج ٢، ص ١٠٠ (دبي) .

٥ . في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف» الوافي والوسائل : «أوطأته» بدل «أو وطئته» .

٦ . في المرأة : «هو محمول على ما إذا أمكنه التحرز، فإن لم يمكنه التحرز فلا شيء عليه، كما ذكر الأصحاب
وسياقي في الخبر» .

٧ . الكافي، كتاب الحج، باب النهي عن الصيد وما يصنع به ...، صدر ح ٧٤٠٧، وتعام الرواية فيه : «ما وطئته أو
وطئه بعيرك وأنت معمر فعليك فداؤه» . وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٢٣٢؛ والاستبصار، ج ٢،
ص ٢٠٢، ذيل ح ٦٨٦، بسند آخر . الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ٢٧٣١، مرسلًا، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف
يسير . الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٨، ح ١٣٠٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٧٨، ح ١٧٢٧٦، و ص ١٠٠، ح ١٧٣٣٩ .

٨ . في الوافي : «أنتم» بدون الواو .

٩ . في المرأة : «قوله عليه السلام : فقالوا : إنما هو من صيد البحر، هذا قول بعض العامة كأحمد في أحد قولي، ونسب إلى
أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير، ولا خلاف بين علمائنا في أنه من صيد البر، واحتج عليه السلام عليهم بأن صيد

أَرْمَوْهُ^١ فِي الْمَاءِ إِذَا^٢».

٧ / ٧٤٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْرِمُ يَتَنَكَّبُ الْجَرَادَ إِذَا كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ^٣، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَدْأً فَقَتَلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٤».

٣٩٤ / ٤ ٨ / ٧٤٥٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرَادِ يَدْخُلُ مَتَاعَ الْقَوْمِ فَيَدُوشُونَهُ^٥ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ لِقَتْلِهِ، أَوْ يَمْرُونَ بِهِ فِي الطَّرِيقِ، فَيَطَّأُونَهُ^٦؟

قَالَ^٧: «إِنْ^٨ وَجَدْتَ مَغْدِلًا، فَاغْدِلْ عَنْهُ، فَإِنْ^٩ قَتَلْتَهُ^{١٠} غَيْرَ

١. البحر لا بد أن يعيش في الماء، وهو لا يعيش فيه. واحتجوا بما رواه عن النبي عليه السلام أنه من ثرة حوت البحر، أي عطسته، وهم أقروا بضعفه عندهم.

٢. في «ظ، بث»: «أرسوه». وفي حاشية «بج»: «أرسوه».

٣. في الوافي: «إذن».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٣، ح ١٢٦٣، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم، وفيه: «... عن أبي جعفر عليه السلام أنه مر على أناس يأكلون جراداً...». الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٧٣٢، مرسلًا، وفيه: «مر أبو جعفر عليه السلام على الناس وهم يأكلون جراداً...» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٦، ح ١٣٠٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٨، ح ١٦٦٨٥.

٥. «يتنكب الجراد»، أي يتجنبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٠ (نكب).

٦. في حاشية «بث، بج»، «في». في التهذيب والاستبصار: «طريقه».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٧١٠، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ح ٧٠٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٦٤، ح ١٢٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٩، ح ١٣٠٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٨، ح ١٦٦٨٦؛ و ج ١٣، ص ٧٩، ح ١٧٢٧٩.

٨. الدُّش: الوطى بالأقدام. لسان العرب، ج ٦، ص ٩٠ (دوس).

٩. في «بث، بف»: «فقال». في «ظ»: «+ رجلاً».

١٠. في الوافي: «وإن». في «بث، جن»: «قتله».

مُتَعَمِّدٌ^١، فَلَا بُاسَ^٢.

٩ / ٧٤٥٤ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنِ الطَّيَّارِ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْكُلُ الْمُحْرِمُ طَيْرَ الْمَاءِ^٣»^٤.

١١٣ - بَابُ الْمُحْرِمِ يُصِيبُ الصَّيْدَ مَرَاراً

١ / ٧٤٥٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُحْرِمِ يَصِيدُ الطَّيْرَ، قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ مَا

أَصَابَ^٥»^٦.

٢ / ٧٤٥٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في الوافي: «من غير تعمّد».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٧٢٩، ح ١٣٠٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٩، ح ١٦٦٨٧.

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: طير الماء، لعلة محمول على ما يبيض في البر، أو على المشتبه. وفي الأخير إشكال».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣٠، ح ١٣٠٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٢٧، ح ١٦٦٨٣.

٥. في «بث، يخ، بف» وحاشية «بج، حد» والوافي: «يصيب الصيد». وفي حاشية «جن» والتهذيب، ح ١٢٩٥

والاستبصار، ح ٧١٨: «يصيد الصيد». وفي الوسائل: «يصيب الطير».

٦. في «ي» وحاشية «بج، جن»: «من».

٧. في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٣٨٨: «يدلّ على وجوب الكفارة في كل طير، وعلى تكرّر الكفارة وتكرّر الصيد

مطلقاً - عمدًا كان أو سهوًا، أو جهلاً أو خطأ - كما هو مذهب بعض الأصحاب. وقال في المدارك: أمّا تكرّر

الكفارة بتكرّر الصيد على المحرم إذا وقع خطأ أو نسياناً فموضع وفاق، وإنّما الخلاف في تكرّرها مع العمد -

أي القصد - وينبغي أن يراد به هنا ما يتناول العلم أيضاً». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ٣٩٣.

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٨. معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب،

ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٧١٩؛ پسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ح ١٣٠٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٢، ح ١٧٣١٨.

٩. في «بخ، بف، جر» - «بن إبراهيم».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُحْرِمٍ أَصَابَ صَيْدًا، قَالَ: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَصَابَ آخَرَ؟

قَالَ: «إِذَا أَصَابَ آخَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ

غَادَ^٢ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^٣».

٣ / ٧٤٥٧. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ خَطَأً، فَعَلَيْهِ أَبدًا فِي كُلِّ مَا أَصَابَ الْكَفَّارَةُ، وَإِذَا أَصَابَهُ مُتَعَمِّدًا، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ، فَإِنْ غَادَ فَأَصَابَ ثَانِيًا مُتَعَمِّدًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ غَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^٦.

١. في «بح»: «وإن».

٢. في المرأة: «قوله تعالى: «وَمَنْ غَادَ» استدلّ القائلون بعدم التكرار في العامد بهذه الآية: إذ هذا يدلّ على أن ما وقع ابتداء هو حكم المبتدي، ولا يشمل العائد، فلا يجري ما ذكر فيه من الجزاء في العائد. وأجاب الآخرون بأن تخصيص العائد بالانتقام لا ينافي ثبوت الكفارة فيه أيضاً، مع أنه يمكن أن يشمل الانتقام الكفارة أيضاً وهذا الخبر مبنيّ على ما فهمه الأولون، وهو أظهر، وحمل الشيخ هذا الخبر وأشباهه على العامد، والخبر السابق وأشباهه على غيره، ولا يخلو من قوّة وإن كان الأحوط تكرار الكفارة مطلقاً.

٣. المائدة (٥): ٩٥.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٧، ح ١٦٣٣، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨، عن الحلبي، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٧، ح ١٣١٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٧٣٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ح ١٣٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٤، ح ١٧٣٢٤.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٦. في «بح، بس»: «فإذا».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٢، ح ١٢٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢١، معلقاً عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي تفسير التميمي، ج ١، ص ١٨٤؛ والاختصاص، ص ١٠٠، بسند آخر عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٦٩، ذيل ح ٢٧٣١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٣١، ذيل ح ١٣٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٥، ح ١٧٣٢٥؛ وفيه، ص ٩٣، ح ١٧٣١٩، إلى قوله: «كلّ ما أصاب كفارة».

٣٩٥/٤

١١٤ - بَابُ الْمُحْرَمِ يُصِيبُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ

٧٤٥٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ حَمَامَةً فِي الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ،
وَتَمَنُّ الْحَمَامَةِ ذَرْهَمٌ، أَوْ شِبْهُهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ، أَوْ يُطْعِمَهُ^٣ حَمَامَ مَكَّةَ^٤، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي
الْحَرَمِ وَلَيْسَ بِمُحْرِمٍ، فَعَلَيْهِ تَمَنُّهَا^٥».

٧٤٥٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ^٦ بَيْضَ حَمَامِ الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ لِكُلِّ بَيْضَةٍ دَمٌ^٧، وَعَلَيْهِ تَمَنُّهَا^٨: سُدُسٌ، أَوْ رُبْعُ الذَّرْهَمِ^٩» الْوَهْمُ مِنْ
صَالِحٍ^{١٠}.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الدَّمَاءَ لَزِمَتْهُ لِأَكْلِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَإِنَّ الْجَزَاءَ لَزِمَهُ لِأَخْذِهِ^{١١} بَيْضَ

١. في الوسائل، ح ١٧٣٠٨: «إِذَا».

٢. في حاشية «بث»: «+» «د».

٣. في «ظ»: «يُطْعِم».

٤. في «بف»: «حَمَامًا مَكَانَهُ».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧٠، ح ١٢٨٩، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٣٤٧، ضمن ح ١٢٠٣، سند آخر،

مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢٣٥٣؛ و ص ٣٦٧، ح ٢٧٣٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٤٥.

ح ١١٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٦٧٩، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع:

الكافي، كتاب الحج، باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير والبهي، ح ٧٤٣٠ و ٧٤٣١ ومصادره. الوافي،

ج ١٣، ص ٧٦٧، ح ١٣١١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩، ح ١٧١٥٨؛ و ص ٨٨، ح ١٧٣٠٨.

٦. في الوسائل، ح ١٧١٤٩: «+» «من».

٧. في «بث، بف» والوافي: «دم لكل بيضة». وفي امرأة العقول، ج ١٧، ص ٣٩٠: «المشهور في البيهقي على

المحرم درهم، ولعل الدم محمول على الاستحباب، أو لأنه أكل؛ لكن لم أر به قائلًا».

٨. في «بخ» والوافي: «+» «قال».

٩. في المرأة: «قوله: الوهم من صالح، أي الشك في السدس والربع كان من صالح بن عقبة. الظاهر الربع موافقاً

لسائر الأخبار وكلام الأصحاب».

١٠. في الوسائل، ح ١٧٣١٠: «لأخذ».

حَمَامِ الْحَرَمِ^١.

٣ / ٧٤٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَخْرُومٍ مَرَّ وَهُوَ فِي الْحَرَمِ^٢، فَأَخَذَ عُنُقَ ظَبْيَةٍ، فَأَخْتَلَبَهَا وَشَرِبَ مِنْ^٣ لَبَنِهَا^٤، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ، وَجَزَاؤُهُ^٥ فِي الْحَرَمِ^٦ تَمَنُّ اللَّبَنِ^٧». ١٠.

٤ / ٧٤٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

و^{١١} مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ

١. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٧، ح ١٣١١٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٦، ح ١٧١٤٩؛ وص ٨٩، ح ١٧٣١٠.

٢. في «بث، ببح، بخ، بف»، والوافي: «في».

٣. في الكافي، ح ٧٤٢٨، والتهذيب: «في رجل مرّ وهو محرم» بدل «عن رجل محرم مرّ وهو في الحرم».

٤. في الكافي، ح ٧٤٢٨ - «عنق». وفي التهذيب: «عز».

٥. في «بخ» والكافي، ح ٧٤٢٨، والتهذيب: «من».

٦. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «استدل في التذكرة عليه بأنه شرب ما لا يحلّ شربه، إذ اللبن كالجزء من الصيد، فكان ممنوعاً منه، فيكون كالأكل لما لا يحلّ أكله، وعلى هذا فلو كان محلاً في الحرم كان عليه قيمة اللبن فقط، ويسحب الحكم في غير اللبن». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٤٣٨، المسألة ٣٥٧.

٧. في «بف»: «وعليه جزاؤه». وفي الكافي، ح ٧٤٢٨، والتهذيب، ح ١٦٢٧: «وجزاء».

٨. في المرأة: «قال الشيخ وجماعة: من شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن، واستدلوا بهذه الرواية، وحمل الجزاء في الحرم على القيمة، كما هو الظاهر فالدم للإحرام، والقيمة للحرم، ولا يخفى أن ما ذكره أعمّ ممّا ورد في الرواية؛ إذ المفروض فيها الحلب والشرب معاً. وفي انسحاب الحكم إلى غير الظبية وجهان، أظهرهما العدم». ٩. في الكافي، ح ٧٤٢٨: «تمن اللبن».

١٠. الكافي، كتاب الحجّ، باب كفارات ما أصاب المعمر من الوحش، ح ٧٤٢٨. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة. التهذيب، ح ٥، ص ٤٦٦، ح ١٦٢٧، معلقاً عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٨، ح ١٣١٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٩٠، ذيل ح ١٧٣١٢؛ وص ١٠١، ذيل ح ١٧٣٤١.

١١. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان وابن أبي عمير» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

وَإِنَّ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١ : «إِنْ أَصَبْتَ الصَّيْدَ وَأَنْتَ حَرَامٌ فِي الْحَرَمِ، فَالْفِدَاءُ مُضَاعَفٌ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَصَبْتَهُ وَأَنْتَ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ، فَقِيمَةُ وَاحِدَةٍ^٢، وَإِنْ أَصَبْتَهُ وَأَنْتَ حَرَامٌ فِي الْجَلِّ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ فِدَاءٌ وَاحِدٌ»^٣.

٧٤٦٢ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ . عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ

رِجَالِهِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «إِنَّمَا يَكُونُ الْجَزَاءُ مُضَاعَفًا فِيمَا دُونَ الْبَدَنَةِ^٤ حَتَّى يَبْلُغَ^٥ الْبَدَنَةَ، فَإِذَا بَلَغَ الْبَدَنَةَ^٦، فَلَا تُضَاعَفُ^٧؛ لِأَنَّهُ أَغْظَمُ مَا يَكُونُ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ»^٨»^٩.

٧٤٦٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ٣٩٦/٤

١ . في «بث» ، بفتح ، جدد ، جر » والوافي : «قال : قال أبو عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال» .

٢ . في «بفتح ، بفتح ، جدد ، جر » والوافي : «محرم» .

٣ . في الوافي : «فالْفِدَاءُ قِيمَةُ وَاحِدَةٍ» بدل «فقيمة واحدة» .

٤ . في «بفتح» : «أصبت» .

٥ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٧٠ ، ضمن ح ١٢٨٨ ، بسنده عن معاوية بن عمار ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦٨ ، ح ١٣١٢١ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٨٩ ، ح ١٧٣١١ .

٦ . قال الحواري : «البدنة : ناقة ، أو بقرة تنحر بمكة» . وقال ابن الأثير : «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر ، وهي بالليل أشبه ، وسميت بدنة لعظمها وسمنها» . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٠٧٧ : النهاية ، ج ١ ، ص ١٠٨ (بدن) .

٧ . في «بفتح ، بفتح ، جدد ، جر » : «حتى تبلغ» .

٨ . في «بفتح» : - «فإذا بلغ البدنة» .

٩ . الحج (٢٢) : ٣٢ .

١١ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ٣٧٢ ، ح ١٢٩٤ ، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال ، عن رجل قد سماه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، إلى قوله : «فإذا بلغ البدنة فلا تضاعف» مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٧٦٨ ، ح ١٣١٢٢ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٩٢ ، ح ١٧٣١٦ .

١٢ . في «بفتح ، بفتح ، جدد ، جر » وحاشية «بث» والتهذيب : - «الحسن» .

أَبِي وَلَاذِ الْحَنَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أُعْيَنَ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مُخْرِمٌ قَتَلَ طَيْرًا^٣ فِيمَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَمْدًا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ، وَيُعَزَّرُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ فَعَلَهُ^٤ فِي الْكَعْبَةِ عَمْدًا؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْجَزَاءُ، وَ يُضْرَبُ دُونَ الْحَدِّ، وَ يُقَامُ^٥ لِلنَّاسِ^٦ كَنِي يَنْكُلُ^٧ غَيْرَهُ».

١١٥ - بَابُ نَوَادِرَ^٨

٧٤٦٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَابْنِ أَبِي عُثْمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في التهذيب: «بن أعين».

٢. في «ظ»، بخ، بف، جد، والوافي: «طائرًا». وفي «بح»: «الطير».

٣. في «بف، جد» والوسائل والتهذيب: «فإنه قتله». وفي «بح» وحاشية «ي» والوافي: «فإن قتله». وفي «بث»: «فإن قتل».

٤. في التهذيب: «ويقلب».

٥. في المرأة: «يدل على لزوم التعزير إذا كان الصيد عمدًا في ما بين الصفا والمروة، وعلى تشديد التعزير إذا كان في الكعبة، وأما لزوم الفداء والجزاء فلا اختصاص لهما بالموضعين، بل يعم سائر الحرم، وأما قوله: يقام للناس، فلعل المعنى أنه يعزَّر بمشهد الناس ومحضرهم، ويحتمل أن يكون المراد تشهيره بين الناس بذلك بعد الحد، ويؤيده ما في التهذيب: «ويقلب للناس».

٦. النُّكُول: الامتناع، يقال: نكل عن الأمر نُكُولًا، أي امتنع. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٥: النهاية، ج ٥، ص ١١٦ (نكل).

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٧١، ح ١٢٩١، معلقًا عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧٦٩، ح ١٣١٢٤: الوسائل، ج ١٣، ص ٨٩، ح ١٧٣٠٩.

٨. في «جن» والمرأة: «باب النوادر».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيَبْلُغَنَّ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»^١ قَالَ: «خَشِرْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم فِي عُمْرَةِ الْحَدِيثِيَّةِ الْوَحُوشُ^٢ حَتَّى نَالَهَا أَيْدِيهِمْ وَرِمَاحُهُمْ»^٣.

٢/٧٤٦٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٥ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُغَنَّ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»^٦؟

١. في الوسائل. «قال في قوله» بدل «في قول الله».

٢. في مائة العقول، ج ١٧، ص ٣٩٢: «قال الراوندي في تفسيره لآيات الأحكام: قوله تعالى: «تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ» فيه أقوال:

أحدها: أَنْ الذي تناوله الأيدي فراخ الطير وصغار الوحش والبيض، والذي تناوله الرماح الكبار من الصيد، وهو المروءي عن أبي عبد الله عليه السلام.

ثانيها: أَنْ المراد به صيد الحرم بالأيدي والرماح؛ لَأَنَّهُ يَأْنَسُ بِالنَّاسِ وَلَا يَنْفَرُ مِنْهُمْ، كَمَا يَنْفَرُ فِي الْحِلِّ.

ثالثها: أَنْ المراد ما قرب من الصيد وما بعد، رجاء في التفسير أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ حِمَامَ مَكَّةَ فِي السَّقْفِ وَعَلَى الْحِيطَانِ فَرُبَّمَا كَانَتْ الْفَرَاحُ بِحَيْثُ تَصِلُ أَيْدِيهِمَا.

وقال البيضاوي وغيره: نَزَلَتْ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ ابْتِلَاهُمُ اللَّهُ بِالصَّيْدِ وَكَانَتْ الْوَحُوشُ تَغْشَاهُمْ فِي رِحَالِهِمْ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ صَيْدِهَا أَخْذًا بِأَيْدِيهِمْ وَطَعْنًا بِرِمَاحِهِمْ، وَهُمْ مُحْرَمُونَ، وَالتَّقْلِيلُ وَالتَّحْقِيرُ فِي «بَشْيءٍ» لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِظَائِمِ الَّتِي تَحْضُ الْأَقْدَامَ، كَالِابْتِلَاءِ بِذِلِّ النَّفْسِ وَالْأَمْوَالِ، فَمَنْ لَمْ يَثْبِتْ عِنْدَهُ كَيْفَ يَثْبِتُ عِنْدَ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ^٧. وراجع: مجمع البيان، ج ٣، ص ٤١٩؛ فقه القرآن، ج ١، ص ٣٠٥؛ تفسير البيضاوي، ج ٢، ص ٣٦٥.

٣. المائدة (٥): ٩٤.

٤. في «بف» والوافي: «الوحش».

٥. النوادر للأشعري، ص ١٣٧، ضمن ح ٣٥٧، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٣، عن معاوية بن عمار، تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٩، ح ١٣١٦٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٥، ح ١٦٦٥٢؛ البحار، ج ٢٠، ص ٣٤٦، ح ١.

٦. في «بخ، بف، جد، جر» - «بن إبراهيم».

٧. في «ظ، بث، بخ، بف، جد، جر» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سألته عن «ب» وفي «بس»: «عن أبي عبد الله عليه السلام في» كلاهما بدل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن».

قَالَ: «خَيْرَ عَلَيْهِمُ الصَّيْدُ فِي كُلِّ مَكَانٍ حَتَّى دَنَا مِنْهُمْ لِيَبْلُوَهُمُ اللَّهُ بِهِ»^١.

٧٤٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ذُؤَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٤

قَالَ: «الْعَدْلُ رَسُولُ اللَّهِ^٥ وَالْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِ» ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مِمَّا أَخْطَأْتُ بِهِ

الْكِتَابُ»^٦.

٧٤٦٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

٣٩٧/٤

١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ١٠٢٢؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٦، ح ١، بسندهما عن ابن أبي عمير، تفسير الميثاق، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٤، عن الحلبي، من دون التصريح باسم المعصوم^٧، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٤٢، ح ١٩٢، عن سماعة، عن أبي عبد الله^٨، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٧٨٩، ح ١٣١٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٦، ذيل ح ١٦٦٥٦؛ البحار، ج ٢٠، ص ٣٤٧، ح ٢

٢. في «بخ، يف، جر»:- «بن إبراهيم».

٣. المائدة (٥): ٩٥ و ١٠٦.

٤. في «جن»: «بما».

٥. في الوافي: «يعني: إن رسم الألف في «ذُؤَا عَدْلٍ» من تصرف النسخ، والصواب محوها، لأنها تفيد أن الحاكم اثنان، والحال أنه واحد؛ إذ المراد به الرسول في زمانه، ثم كل إمام في زمانه على سبيل البديل».

وفي المرأة: «اعلم أن في القراءات المشهورة: ذوا عدل، بلفظ التثنية، والمشهور بين المعسرين أن العدلين يحكمان في الممائلة، وقسري في الشواذ: ذو عدل، بصيغة المفرد، ونسب إلى أهل البيت^٩، وهذا الخبر مبني عليه. وهذا أظهر، مع قطع النظر عن الخبر؛ لأن الممائلة الظاهرة التي يفهمها الناس ليست في كثير منها، كالحمامة والشاة، وأيضاً بيّنوا لنا ذلك في الأخبار ولم يكلوه إلى أفهامنا، فالظاهر أن المراد حكم الوالي والإمام الذي يعلم الأحكام بالوحي والإلهام، وعن القراءة المشهورة أيضاً يمكن المراد بالعدلين النبي والإمام؛ فإن حكم كل منهما حكم الآخر ولا اختلاف بينهما، وأما أن الأول قراءة أهل البيت فقد ذكره الخاصة والعامة».

٦. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٦٣، بسند آخر، وتعام الرواية فيه: «تلوت عند أبي عبد الله^{١٠} «ذُؤَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»

فقال: ذو عدل منكم هذا ممّا أخطأت فيه الكتاب». راجع: تفسير فوات، ص ٢٣٦، ح ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١.

الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٠، ح ١٣١٧١.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^١: «تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»، قَالَ: «مَا تَنَالَهُ^٢ الْأَيْدِي النَّبِضُ وَ الْفِرَاحُ^٣، وَ مَا تَنَالَهُ الرِّمَاحُ فَهُوَ مَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْأَيْدِي»^٤.

٥ / ٧٤٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «يَحْكُمُ بِهِ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٦؟
قَالَ: «الْعَدْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِ» ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مِمَّا أَخْطَأْتُ بِهِ الْكِتَابَ^٧».

٦ / ٧٤٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٨، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَمَنْ غَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ» قَالَ:

١. في «ي، بث، يح، جن»: «قوله تبارك وتعالى» وفي «ظ، بف، جد» والوافي: «قول الله عز وجل». وفي «بخ» والوسائل: «قول الله تعالى». وفي «بس»: «قول الله تبارك وتعالى» كلها بدل «قوله تعالى».

٢. في «بف»: «تنال».

٣. قال الجوهري: «الفرخ: ولد الطائر، والأنثى: فرخة، وجمع القلة: أفرخ وأفراخ، والكثير: فراخ». وقال الفيومي: «الفرخ: من كل بائض كالولد من الإنسان. والجمع: أفرخ وأفراخ وفراخ وفروخ وفروخان». راجع الصحاح، ج ١، ص ٤٢٨؛ المصباح المنير، ص ٤٦٦ (فرخ).

٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٢، ذيل ح ١٩١، عن حريز، عن أبي عبد الله^{١٠}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٠، ح ١٣١٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٦، ح ١٦٦٥٤.

٥. المائدة (٥): ٩٥.

٦. في التهذيب: «يحكم به وهو ذو عدل، فإذا علمت ما حكم به رسول الله ﷺ والإمام، فحسبك ولا تسأل عنه» بدل «ثم قال: هذا مما أخطأت به الكتاب».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٣١٤، ح ٨٦٧، بسنده عن زرارة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٩٧، عن حريز، عن زرارة؛ وفيه، ص ٣٤٣، ح ٢٠٠، عن زرارة، إلى قوله: «والإمام من بعده» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٠، ح ١٣١٧٠.

٨. في «بخ»: «بعض أصحابنا».

«إِنَّ رَجُلًا انْطَلَقَ وَهُوَ مُخْرِمٌ، فَأَخَذَ ثَغْلَبًا فَجَعَلَ يُقَرِّبُ النَّارَ إِلَى وَجْهِهِ^٢، وَجَعَلَ الثَّغْلَبُ يَصِيحُ وَيُخْدِتُ مِنْ أَسْتِهِ، وَجَعَلَ أَصْحَابُهُ يَنْهَوْنَهُ عَمَّا يَصْنَعُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَيْنَمَا^٣ الرَّجُلُ نَائِمٌ^٤ إِذْهُ جَاءَتْهُ^٥ حَيَّةٌ فَدَخَلَتْ فِي فِيهِ^٦، فَلَمْ تَدْعُهُ حَتَّى جَعَلَ يُخْدِتُ كَمَا أَخْدَتِ الثَّغْلَبُ، ثُمَّ خَلَّتْ عَنْهُ^٧»^٨.

٧٤٧٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ فِي رَجُلٍ أَكَلَ مِنْ^{١٠} لَحْمِ صَيْدٍ لَا يَذَرِي^{١١} مَا هُوَ وَهُوَ مُخْرِمٌ، قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ شَاءَ»^{١٢}.

٧٤٧١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقَبَةَ^{١٣}، عَنْ أَبِيهِ

١. في المرأة: «قوله^٩: إِنَّ رَجُلًا، ظاهره أَنَّ الإلحاح في إيذاء الصيد داخل في المعاودة، وهو خلاف المشهور. ويمكن حمله على أَنَّهُ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيْضاً بِاصْطِيَادِ صَيْدٍ آخَرَ. وقيل: الغرض مجرد التمثيل للاستقام والاستشهاد، لا ذكر خصوص المعاودة، وهو أيضاً بعيد»

٢. في تفسير العياشي: «أنف الثغلب» بدل «وجهه».

٣. في الوافي: «فيما».

٤. في البحار: «نام».

٥. في «ظ، بع»: «إذا».

٦. في الوافي: «جاءت».

٧. في تفسير العياشي: «في بزه».

٨. «خلَّتْ عنه»، أي تركه وأعرض عنه، ويقال أيضاً: خَلَّى الْأَمْرَ وَتَحَلَّى عَنْهُ وَمِنْهُ وَخَالَاهُ، أي تركه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٧٥؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٩ (خلا).

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٦، ح ٢٠٦، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما^{١٠}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩١، ح ١٣١٧٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٦٦٩١؛ البحار، ج ٦٥، ص ٧١، ح ١.

١٠. في الوافي والتهذيب: «من».

١١. في التهذيب: «لم يذر».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٤٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٧١٧، ح ١٣٠١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٠١، ح ١٧٣٤٢.

١٣. لم يثبت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن علي بن عقبة مباشرة، والمتوسط بينهما في أكثر الأسناد هو [الحسن بن علي] بن فضال الذي روى كتاب علي بن عقبة، كما في الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥. والظاهر سقوط الوسطة بين محمد بن الحسين وبين علي بن عقبة.

عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَضَى حَجَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ، اسْتَقْبَلَهُ صَيْدٌ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ، وَ الصَّيْدُ مُتَوَجِّهٌ نَحْوَ الْحَرَمِ، فَرَمَاهُ فَقَتَلَهُ: مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «يَفْدِيهِ عَلَى نَحْوِهِ»^١.

٩ / ٧٤٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّجُلَ^٢ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشْرَبُ الْمَاءَ مِنْ قِرْبَةٍ^٣ أَوْ سِقَاءٍ^٤ أَتَجِدُ مِنْ جُلُودِ الصَّيْدِ: هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «يَشْرَبُ^٥ مِنْ جُلُودِهَا»^٦.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَرُودُ الْخَيْرِ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥١، وَ الْاِسْتِصَارَ، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧-٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ.

١. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: يَفْدِيهِ عَلَى نَحْوِهِ. أَيْ عَلَى نَحْوِ الْفِدَاءِ الَّذِي يُلْزَمُهُ فِي نَوْعِهِ إِذَا صَادَ فِي الْحَرَمِ. وَ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِيهِ، وَ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى حَرَمَةِ هَذَا الصَّيْدِ الَّذِي يُؤْمَرُ بِالْحَرَمِ، وَقِيلَ بِكَرَاهَةِ الْعَبِيدِ وَاسْتِحْبَابِ الْكُفَّارَةِ؛ لِتَعَارُضِ الرِّوَايَاتِ».

٢. التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ١٢٥١؛ وَ الْاِسْتِصَارَ، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٧٠٣، بِسَنَدِهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ، مَعَ اخْتِلَافِ بَسِيرِ الْوَاقِفِيِّ، ج ١٢، ص ١١١، ح ١١٦١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٦٦، دِيل ح ١٧٢٤٧.

٣. فِي الْمَرْأَةِ: «الْمُرَادُ بِالرَّجُلِ الْجَوَادُ أَوْ الْهَادِي عليه السلام»، وَاحْتِمَالُ الرِّضَا عليه السلام بَعِيدٌ وَإِنْ كَانَ رَاوِيًا لَهُ أَيْضًا؛ لِبَعْدِ التَّعْبِيرِ عَنْهُ عليه السلام بِهَذَا الرَّجُلِ».

٤. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْقِرْبَةُ: مَا يَسْتَقَى فِيهِ الْمَاءُ». وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «ابْنُ سِيدِهِ: الْقَرْبَةُ: الْوُطْبُ مِنَ اللَّبَنِ، وَ قَدْ تَكُونُ لِلْمَاءِ. وَقِيلَ: هِيَ الْمَخْرُوزَةُ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١٩٩؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٦٦٨ (قرب).

٥. قَالَ الْخَلِيلُ: «السَّاءُ: الْقَرْبَةُ - وَهُوَ عَاءٌ - لِلْمَاءِ وَ اللَّبَنِ». وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «السَّاءُ: ظَرْفٌ لِلْمَاءِ مِنَ الْجِلْدِ، وَ يَجْمَعُ عَلَى أَسْقِيَةٍ». رَاجِعُ: تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٢، ص ٨٣٥؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٣٨١ (سقي).

٦. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: يَشْرَبُ، لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا صَادَ مَحَلٌّ فِي الْحَلِّ، وَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْمَنْعِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُحْرَمِ جُلُودِ الصَّيْدِ».

١١٦ - بَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ

٧٤٧٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مُزَامِلَةً^١ فِيمَا^٢ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، نَزَلَ وَاغْتَسَلَ وَأَخَذَ^٣ نَعْلَيْهِ بِيَدَيْهِ^٤، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ حَافِيًا^٥، فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ.

فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ تَوَاضَعًا لِلَّهِ، مَحَا اللَّهُ عَنْهُ مِائَةَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَكَتَبَ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَبَنَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٦ - لَهُ مِائَةَ أَلْفِ دَرَجَةٍ^٧، وَقَضَى^٨ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ^٩».

٧. في «بت»: + «هذا آخر أبواب الصيد. بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «بخ» وحاشية «بيح»: + «آخر أبواب الصيد».

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٧٤٥، ح ١٣٠٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٣٠، ح ١٦٦٩٢.

١. المزاملة: المعادلة على البعير، وهو أن يركب هو في جانب من المحمل ورفيقه في جانب آخر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣٢ (زمل).

٢. في «بيح»: «فيما». وفي التهذيب والمحاسن: «ما».

٣. في المحاسن: «فاغتسل فأخذ».

٤. في المحاسن: «بيده».

٥. في المحاسن: + «قال أبان».

٦. في «بيح، بخ، بس»: - «عزَّ وجلَّ». وفي التهذيب: - «الله عزَّ وجلَّ».

٧. في المحاسن: - «وبنى الله عزَّ وجلَّ له مائة ألف درجة».

٨. في «بيح، بس»: + «الله».

٩. المحاسن، ص ٦٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٢٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٧، معلقاً عن الكليني.

الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ضمن ح ٢١٤١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «فلما انتهى إلى الحرم نزل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٩، ح ١٣١٧٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٥، ح ١٧٥٥٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٤، ح ٩١، إلى قوله: «ثم دخل الحرم حافياً».

٧٤٧٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي عُثَيْدَةَ، قَالَ:

زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، اغْتَسَلَ وَ أَخَذَ نَعْلَيْهِ بِيَدَيْهِ^٢، ثُمَّ مَشَى فِي الْحَرَمِ سَاعَةً.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ مِثْلَهُ^٣.

٧٤٧٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٥: «إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ، فَتَنَاوَلْ مِنَ الْإِذْخِرِ^٦ فَاْمُضْغُهُ^٧ وَ كَانَ يَأْمُرُ أُمَّ فَرْوَةَ بِذَلِكَ^٨».

٧٤٧٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في الوسائل: - «عن حماد بن عيسى». والظاهر من ملاحظة طبقة صالح بن السندي والحسين بن المختار، ثبوت الوساطة بينهما.

٢. في «ط، بث، بخ، بف، جد، جر، جن»: «الحسين».

٣. في «ي، بث، جد»: «بيده».

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٧٩٩، ح ١٣١٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٦، ح ١٧٥٥٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ح ٣٩، وفيه بالسند الأول فقط.

٦. في «بح، بخ»: «محمد بن الحسين» بدل «أحمد بن محمد». لكن لم نجد وقوع محمد بن الحسين في هذا الطريق المنتهي إلى أبي بصير، في موضع آخر.

٧. في «بخ، بف، جر» والوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال» بدل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».

٨. قال ابن الأثير: «الإذخر - بكسر الهمزة -: حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الحشب». وقال الفيومي: «الإذخر - بكسر الهمزة والخاء -: نبات معروف، ذكي الرائحة، وإذا جفّ أبيض». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (إذخر)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٩. في «بخ، بف» والوافي: «بذلك أم فروة».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٨، ح ١٧٥٥٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ، فَخُذْ مِنَ الْأَذْخِرِ فَاْمُضْغُهُ». قَالَ الْكَلِينِيُّ^١: سَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِيَطِيبَ بِهِ^٢ الْفَمُ لِتَقْبِيلِ الْحَجَرِ^٣.

٧٤٧٧ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي الْحَرَمِ: قَبْلَ دُخُولِهِ، أَوْ بَعْدَ دُخُولِهِ؟ قَالَ: «لَا يَضُرُّكَ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ، وَإِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ اغْتَسَلْتَ فِي بَيْتِكَ حِينَ تَنْزِلُ بِمَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

١١٧ - بَابُ قَطْعِ تَلْبِيَةِ الْمُتَمَتِّعِ

٣٩٩/٤

٧٤٧٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَصَفْوَانَ^٦، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ وَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ، فَتَنَظَّرْتَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ، فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ، وَحَدُّ بُيُوتِ مَكَّةَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ^٧ عَقَبَةُ الْمَدَنِيِّينَ^٨، وَإِنْ

١. في «ظ»، ي، بخ، بف، جد، جر: «+ (رحمه الله)». وفي «بث»: «+ (رحمه الله تعالى)».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «بها».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٨، ح ١٧٥٥٧.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٧، ح ١٧٥٥٥.

٥. في «ي»، بث، بح، جن، والمطبوع: «+ صفوان بن يحيى و» وهو سهو واضح.

٦. في «ظ»، بخ، بس، جد: «+ (بن يحيى)». وفي الوسائل: «عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير» بدل «عن ابن أبي عمير و صفوان».

٧. في التهذيب، ح ٣٠٩ والاستبصار، ح ٥٨٣: «+ (إذا بلغت)».

٨. العَقَبَةُ: طريق وعز في الجبل، أو مرعى صعباً من الجبال. وعقبة المدنيتين في مكة لمن جاء على طريق

النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا بِمَكَّةَ مَا لَمْ يَكُنْ^١، فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ، وَ عَلَيْنِكَ بِالتَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ وَ التَّحْمِيدِ^٢ وَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِمَا^٣ اسْتَطَعْتَ^٤.

٧٤٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «إِذَا رَأَيْتَ أُبَيَاتَ مَكَّةَ، فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ»^٥.

٧٤٨٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتِّعُ إِذَا نَظَرَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ»^٦.

جاء المدينة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢١؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٢٧ (عقب).

١. في التهذيب، ج ٣٠٩ والاستبصار، ج ٥٨٣: - «وإن الناس قد أخذوا بمكة ما لم يكن».

٢. في «إ»، بف، جلد، وحاشية «بح» والوافي: «والتمجيد». وفي التهذيب، ج ٣٠٩ والاستبصار، ج ٥٨٣: «والتحميد».

٣. في «بخ» والوافي: «ما».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٩ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨٣، بسندهما عن معاوية بن عمار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٥، ج ٣١٢ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٧، ج ٥٩٠، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «سألته عن تلبية المتعة: متى تقطع؟ قال: حين يدخل الحرم». الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ضمن ج ٢٧٧٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «ويقطع التلبية حين يدخل الحرم». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٨، والمقنعة، ص ٣٩٨، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٥، ج ١٣١٩٠ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٨، ج ١٦٥٨١.

٥. في الاستبصار: «عن محمد»، لكنه مذكور في بعض نسخه

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٨ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨٢، معلقاً عن الكليني. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٦٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ج ١٣١٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٠، ج ١٦٥٨٥.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣٠٧ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨١، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب ما على المتمتع من الطواف والسعي، ضمن ج ٧٠٣٣؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٥، ضمن ج ١٠٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ذيل ج ٢٥٥٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ج ١٣١٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٩، ج ١٦٥٨٢.

٧٤٨١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا^٣ أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْمَتَمَتِّ: مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟

قَالَ: «إِذَا نَظَرَ إِلَى أَغْرَاشِ^٤ مَكَّةَ عَقَبَةَ ذِي طَوًى^٥».

قُلْتُ: بَيُّوتُ مَكَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

١. في التهذيب: «محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد»، وفيه سقط واضح. وفي الاستبصار: «عدة من أصحابنا بدل محمد بن يحيى».

٢. هكذا في «جر». وفي التهذيب والاستبصار: «عن أبي نصر». وفي الوسائل: «ابن أبي نصر». وفي «طوى». بث، بح، بخ، بس، بف، جد، جن، والمطبوع: «عن أحمد بن محمد». وفي حاشية «بس»: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فإنَّ خلوَ أكثر النسخ - وبعضها معتبرة جداً - يحتاج إلى عامل قوي موجب للسقط، والظاهر أن هذا العامل هو تكرُّر «عن أحمد بن محمد» في السند. أضف إلى ذلك أن احتمال التفسير في سندی التهذيب والاستبصار غير منفي.

هذا، وقد تكررت رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن [الرضا] في الأسناد. راجع: الكافي، ج ١٥٥٠ و ١٨٢٠ و ٢٢٧٣ و ٣١٥٥ و ٥٣١٣ و ٧٣٥٤ و ٩٧٠٣ و ٩٨٠٧ و ١١٣١٧.

أما رواية أحمد بن محمد شيخ شيخ الكليني عن أبي الحسن الرضا، فلا يخلو من خلل.

٣. في الوسائل والاستبصار، ج ٥٨٤: «عراش». والعراش: الخيمة من خشب وثمام، وهو نبت ضعيف لا يطول. والعراش أيضاً: البيت الذي يستظل به، كالعريش. وجمع الكل: عُروش وعُرش وأعراش وعِرشه. ومه سميت بيوت مكة أو بيوتها القديمة عُروشاً وأعراشاً؛ لأنها كانت عيداناً تنصب ويظل عليها. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٨؛ تاج العروس، ج ٩، ص ١٣٨ (عراش).

٤. قال الجوهري: «دو طوى، بالضم: موضع بمكة». وقال ابن الأثير: «وقد تكرَّر في الحديث ذكر طوى، وهو - بضم الطاء وفتح الواو المخففة - موضع عند باب مكة، يستحب لمن دخل مكة أن يقتسل به». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٦؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٦ (طوى).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٥٨٤، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٩٤، ج ٣١١، بسند آخر. فقه الرضا، ص ٢١٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٠، من دون الإسناد إلى المعصوم. والوافي، ج ١٣، ص ٨٠٦، ج ١٣١٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٨٩، ج ١٦٥٨٤.

١١٨ - بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

١ / ٧٤٨٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَيْنَ أَدْخُلُ مَكَّةَ وَقَدْ جِئْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ؟
فَقَالَ: «ادْخُلْ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَإِذَا خَرَجْتَ تُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَاخْرُجْ مِنْ أَسْفَلِ
مَكَّةَ».^٢

٢ / ٧٤٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، بَدَأَ بِمَنْزِلِهِ^٣ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ».^٤

٣ / ٧٤٨٤ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ٤ / ٤٠٠
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «أَنْ طَهَّرَ^٥ بَنِي
لِطَافِينَ وَالْعَافِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ^٦ فَيَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ^٧ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ قَدْ

١. في «بخ. ب» والوافي: «فإذا».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤٥٦، ذيل الحديث الطويل ١٥٨٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، حاكياً فعل النبي صلى الله عليه وسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ح ١٣، ص ٨٠١، ح ١٣١٨١، الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٩، ح ١٧٥٦٠.

٣. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩: «قوله عليه السلام: بدأ بمنزله، أي للتهيئة والغسل وتفرغ البال عن الشواغل».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٨٠١، ح ١٣١٨٢، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠١، ح ١٧٥٦٥.

٥. هكذا في «بز، جي» والعلل والتهذيب والمصنف الشريف. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي. «وطهر».

وفي الوسائل، ح ١٧٥٦٤ وتفسير العياشي: «طهر» بدون الواو.

٦. البقرة (٢): ١٢٥.

٧. في التهذيب وتفسير العياشي والعلل -: «مكة».

غَسَلَ عَرَقَهُ وَ الْأَذَى، وَ تَطَهَّرَ»^١.

٧٤٨٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْحَرَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَاغْتَسِلْ حِينَ تَدْخُلُهُ، وَ إِنْ تَقَدَّمْتَ^٢، فَاغْتَسِلْ مِنْ بَيْتِ مَيْمُونٍ^٣، أَوْ مِنْ فَخٍّ^٤، أَوْ مِنْ مَنْزِلِكَ بِمَكَّةَ»^٥.

٧٤٨٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ^٧، عَنْ

الْحَلْبِيِّ، قَالَ :

أَمَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ نَغْتَسِلَ مِنْ فَخٍّ قَبْلَ أَنْ نَدْخُلَ مَكَّةَ^٨.

٧٤٨٧ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ :

١ . التهذيب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني . علل الشرائع، ص ٤١١، ح ١، بسنده عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام . التهذيب، ج ٥، ص ٢٥١، ح ٨٥١، بسنده عن عمران الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام . تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٩، ح ٩٥، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة في أوله . الوافي، ج ١٣، ص ٨٠١، ح ١٣١٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٤؛ وص ٢٨١، ذيل ح ١٧٧٤٩ .
٢ . في «بح» : «قدّمت» .

٣ . «بئر ميمون» : بئر بمكة بين البيت والحنون بأطبع مكة، منسوبة إلى ميمون بن خالد بن عامر بن الحضرمي، و ميمون صاحب البئر هو أخو العلاء بن الحضرمي والي البحرين، حفرها بأعلى مكة في الجاهلية وعندها قبر أبي جعفر المنصور، وكان ميمون حليفاً لحرب بن أمية بن عبد شمس، واسم الحضرمي عبد الله بن عماد .
وقيل غير ذلك . راجع : معجم البلدان، ج ١، ص ٣٠٢؛ معجم ما استعجم، ج ٤، ص ١٢٨٥ .

٤ . قال ابن الأثير : «فَخٌّ» موضع عند مكة . وقيل : واد دفن به عبد الله بن عمر، وهو أيضاً أقطع النبي صلى الله عليه وآله عظيم بن الحارث المحاربي . وقال الطبريحي : «هو - بفتح أوله وتشديد ثانيه - : بئر قريبة من مكة على نحو فرسخ» .
وقال العلامة المجلسي نحوه . راجع : النهاية، ج ٣، ص ٤١٨؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٨ (فخخ) .

٥ . التهذيب، ج ٥، ص ٩٧، ح ٣١٩، معلقاً عن الكليني . الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٠، ح ١٣١٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٩٧، ح ١٧٥٥٦ .

٦ . في «بح» : «جر» . التهذيب : - «ابن إبراهيم» .

٧ . في «جر» : «جر» . التهذيب : - «ابن عثمان» .

٨ . التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٣، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٢ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،
عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ^١. عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

قَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَيْتِ مَيْمُونٍ، أَوْ بَيْتِ عَبْدِ الصَّمَدِ، فَأَغْتَسِلْ،
وَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ، وَامْشِ خَافِياً، وَغَلِّيكَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ»^٣.

٧٤٨٨ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «إِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ يَمْتَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ،
فَأَعِدْ غُسْلَكَ»^٤.

٧٤٨٩ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، ثُمَّ يَنَامُ، فَيَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ
يَدْخُلَ: أَوْ يَجْزِفُهُ ذَلِكَ^٦، أَوْ يُعِيدُ^٧؟

قَالَ: «لَا يَجْزِفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِوُضُوءٍ»^٨.

١. في التهذيب: - «بن عثمان».

٢. في التهذيب: «بن». والمذكور في هامش مطوعته وحاشية بعض نسخه المعتبرة هو «أبي». وهو الصواب
ظاهراً. راجع: رجال الكشي، ص ٤١١، الرقم ٧٧٢؛ رجال البرقي، ص ٤٣؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم
٣٧٥١، وص ٢٦٣، الرقم ٣٧٥٢-٣٧٥٣. ٣. في التهذيب: «أبي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٣٤، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٥؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٠٠، ح ١٧٥٦٣.

٥. في المرأة: «يدل على استحباب إعادة الغسل بعد النوم».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٨٠٢، ح ١٣١٨٧؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٠٢، ح ١٧٥٦٧. ٧. في «نف، جر» والتهذيب: - «بن يحيى».

٨. في التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٥: - «ذلك».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٥١، ح ٨٥١، بسنده عن صفوان، عن

٧٤٩٠ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ قَالَ : « مَنْ دَخَلَهَا بِسَكِينَةٍ ، غُفِرَ ^٢ لَهُ ذَنْبُهُ » . ٤٠١ / ٤

قُلْتُ : كَيْفَ يَدْخُلُهَا ^٣ بِسَكِينَةٍ ؟

قَالَ : « يَدْخُلُ ^٤ غَيْرَ مُتَكَبِّرٍ ^٥ وَلَا مُتَجَبِّرٍ ^٦ » .

٧٤٩١ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبَانٍ ،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ رَجُلٌ بِسَكِينَةٍ ^٧ إِلَّا غُفِرَ لَهُ » .

قُلْتُ : مَا ^٨ السَّكِينَةُ ؟ قَالَ : « يَتَوَاضَعُ ^٩ » . ^{١٠}

١١٩ - بَابُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

٧٤٩٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ :

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ . الْوَاقِفِ ، ج ١٣ ، ص ٨٠٢ ، ح ١٣١٨٦ : الْوَسَائِلُ ، ج ١٣ ، ص ٢٠١ ، ح ١٧٥٦٦ .

١ . فِي الْوَاقِفِ : - « أَنَّهُ » .

٢ . فِي « بَيْع » ، بِس : + « اللَّهُ » .

٣ . فِي « جَن » : « يَدْخُلُ » .

٤ . فِي « بَيْع » وَالْوَسَائِلُ : « يَدْخُلُهَا » .

٥ . فِي الْمَرْأَةِ : « قَوْلُهُ عليه السلام : غَيْرَ مُتَكَبِّرٍ » ، فَتَرِ التَّكَبُّرُ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ بِإِنْكَارِ الْحَقِّ وَالطَّعْنِ عَلَى أَهْلِهِ » .

٦ . مَعَانِي الْأَخْبَارِ ، ص ٢٤٢ ، صَدْرُ ح ٦ ، بِسْنَدٍ آخِرٍ ، مَعَ اخْتِلَافِ . الْمُحَاسِنِ ، ص ٦٧ ، كِتَابُ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ ،

ح ٢٢٨ ، بِسْنَدٍ آخِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ : « مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِسَكِينَةٍ غُفِرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ » الْفَقِيه ، ج ٢ ،

ص ٢٠٤ ، ضَمِنَ ح ٢١٤١ ، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ عليه السلام ، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ . الْوَاقِفِ ، ج ١٣ ، ص ٨٠٣ ،

ح ١٣١٨٨ : الْوَسَائِلُ ، ج ١٣ ، ص ٢٠٢ ، ح ١٧٥٦٨ .

٧ . فِي « بَيْت » : + « وَوَقَارَ » .

٨ . فِي « ظ » ، ي ، بَيْح ، بِس ، بَفٍ : وَالْوَاقِفِ : « وَمَا » .

٩ . فِي « ي » ، بِس : وَالْوَاقِفِ : « يَتَوَاضَعُ » .

١٠ . الْوَاقِفِ ، ج ١٣ ، ص ٨٠٣ ، ح ١٣١٨٩ : الْوَسَائِلُ ، ج ١٣ ، ص ٢٠٣ ، ح ١٧٥٦٩ .

وَمَحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَادْخُلْهُ خَافِئاً عَلَى^٢ السَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَالْخُشُوعِ» وَقَالَ: «مَنْ^٣ دَخَلَهُ بِخُشُوعٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قُلْتُ: مَا الْخُشُوعُ؟

قَالَ: «السَّكِينَةُ، لَا تَدْخُلُهُ^٤ بِتَكَبُّرٍ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ^٥ فَقُمْ، وَقُلِ: السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَبِالْوَقَارِ وَالْخُشُوعِ^٦، وَالسَّلَامَ عَلَى رُسُلِهِ، وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَالسَّلَامَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ، وَاسْتَقْبِلِ الْبَيْتَ، وَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي مَقَامِي هَذَا فِي أَوَّلِ مَنَاسِكَي أَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتِي، وَأَنْ تَجَاوَزَ عَن خَطِيئَتِي وَتَضَعَ عَنِّي وَزْرِي، الْحَمْدُ^٧ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ الْحَرَامَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ^٨ أَنَّ هَذَا بَيْتُكَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْتَهُ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي^٩ عَبْدُكَ، وَالْبَلَدُ بَلَدُكَ، وَالْبَيْتُ بَيْتُكَ، جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ، وَأَوْفُ طَاعَتَكَ، مُطِيعاً لِأَمْرِكَ، رَاضِياً

١. في «جر» والتهديب: - «جميعاً». ٢. في «س»: «وعليك».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ومن».

٤. في التهذيب: «دخل».

٥. في «ظ، ي، بث، بف، جد»: «عز وجل». وفي «بخ»: «تعالى». وفي التهذيب: «- (الله)».

٦. في «بخ، ببح، بف» وحاشية «بث»: «لا تدخل» وفي الوافي: «لا يدخل».

٧. في «بخ»: «+» «الحرام».

٨. في «ث»: «السلام» بدون الواو.

٩. في «بف»: «السلام» بدون الواو.

١٠. في «ظ، ي، بف»: «والحمد».

١١. في التهذيب: «أشهدك».

١٢. في التهذيب: «إِنَّ العبد».

بِقَدْرِكَ، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُضْطَرِّ^١ إِلَيْكَ، الْخَائِفِ لِعَقُوبَتِكَ^٢، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَاسْتَعْمِلْنِي بِطَاعَتِكَ وَمَرْضَاتِكَ^٣.

٤٠٢/٤ ٧٤٩٣ / ٢. وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ وَأَنْتَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ^٥: بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَمِنْ اللَّهِ^٦، وَمَا شَاءَ اللَّهُ، وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام»، وَ خَيْرَ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ^٧، وَ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ^٨ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَ رُسُلِهِ، السَّلَامُ^٩ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، السَّلَامُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

١. في التهذيب: «الفقير». ٢. في «جن»: «من عقوبتك».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، ح ٣٢٧. معلقاً عن الكليني الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٤، ضمن ح ٢١٤١، إلى قوله: «غفر الله له إن شاء الله». وفيه، ص ٥٣٠، إلى قوله: «والسلام على إبراهيم والحمد لله رب العالمين»، وفيهما من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب الزيارة والغسل فيها، ح ٧٩٣٩؛ وفتح الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، الوافي، ج ١٣، ص ٨١١، ح ١٣٢٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٤، ح ١٧٥٧٢.

٤. في السند احتمالان:

الأول: كونه رسالة، قد أتى به المصنف ناظراً إلى رواية معاوية بن عمار.

والثاني: أن يكون السند معلقاً على سابقه، وأن الراوي عن أبي بصير هو معاوية بن عمار، فيكون «وروى أبو بصير...» من كلام معاوية بن عمار قد أتى به ناظراً إلى ما رواه نفسه عن أبي عبد الله عليه السلام.

استظهر الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - الاحتمال الثاني في كلام مبسوط أفاده حول السند - في كتابه توضيح الأسناد - واستدل على ذلك بأمر يطول ذكرها هنا، فلنرجع الطالب إلى ما أفاده.

ثم إن هذين الاحتمالين جاريان في ما يأتي في ح ٧٤٩٥ و ٧٧٠٨. وما أفاده سيدنا الأستاذ يشمل المواضع الثلاثة.

٥. في «بخ»: «الحرام».

٦. في حاشية «ب» والتهذيب: «وإلى الله». ٧. في «بخ»: «والحمد لله».

٨. في «جدة»: «عليك و». ٩. في «ظ»: «والسلام».

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ^٣ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، وَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَ عَلَى أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَ اسْتَعْمِلْنِي فِي طَاعَتِكَ وَ مَرْضَاتِكَ^٥، وَ احْفَظْنِي بِحِفْظِ الْإِيمَانِ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي، جَلَّ ثَنَاءُ وَجْهِكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي مِنْ وَفْدِهِ وَ زَوَّارِهِ، وَ جَعَلَنِي مِمَّنْ يَغْمُرُ مَسَاجِدَهُ، وَ جَعَلَنِي مِمَّنْ يُنَاجِيهِ.

اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ زَائِرُكَ فِي بَيْتِكَ، وَ عَلَى كُلِّ مَا تَبَيَّ حَقَّ لِمَنْ أَتَاهُ وَ زَارَهُ، وَ أَنْتَ خَيْرُ مَا تَبَيَّ، وَ أَكْرَمُ مَزُورٍ، فَاسْأَلُكَ - يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنَ - وَبِأَنَّكَ^٦ أَنْتَ^٨ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَ بِأَنَّكَ وَاحِدٌ أَحَدٌ صَمَدٌ لَمْ تَلِدْ^{١٠} وَ لَمْ تُولَدْ^{١١} وَ لَمْ يَكُنْ لَكَ^{١٢} كُفْوًا أَحَدٌ، وَ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَ رَسُولُكَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى^{١٣} أَهْلِ بَيْتِهِ، يَا جَوَادُ يَا كَرِيمٌ^{١٤} يَا مَاجِدُ يَا جَبَّارُ يَا كَرِيمٌ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْفَتَكَ إِيَّايَ بِزِيَارَتِي^{١٥} إِيَّاكَ أَوَّلَ شَيْءٍ^{١٦} تُعْطِينِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ، اللَّهُمَّ، فَكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ - تَقُولُهَا^{١٧} ثَلَاثًا - وَأَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ^{١٨} الْخَلَالَ الطَّيِّبِ، وَاذْرَأْ عَنِّي

١. في حاشية «بث». «وعلى آل».

٣. في «ظ، بث، ببح، ببح، ببح»: «ورحمت».

٤. في «ظ، بس» والتعذيب. - «وآل محمد».

٦. في الوافي: «والحمد».

٥. في «ظ»: «ورضاك».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتعذيب. وفي «بح» والمطبوع: «بأنك» بدون الواو.

٨. في «بح، بف، جد»: «أنت».

٩. في الوسائل والتعذيب: - «الذي».

١٠. في «بح، بف» والتعذيب: «لم يولد».

١٠. في «بح، بف» والتعذيب: «لم يولد».

١١. في «بح، بف» والتعذيب: «لم يولد».

١٢. هكذا في «ظ، ي، بس، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

١٣. في «جن»: «على».

١٤. في «بح، بف» والتعذيب: «أنا» بدل «أول شيء».

١٥. في «بح، بف» والوافي: «من زيارتي».

١٦. في الوافي: «أن» بدل «أول شيء».

١٧. في «بف»: «تقول».

١٨. في «بح، بف، جد»: «الرزق».

شَرَّ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ^٢، وَ شَرُّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ^٣.

١٢٠ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ الْحَجَرِ وَ اسْتِلاَمِهِ^٤

٧٤٩٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

و^٥ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ . عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

٤٠٣/٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَنَوْتَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ، وَ اخْمَدِ اللَّهَ، وَ أَثْنِ عَلَيْهِ، وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَ اسْأَلِ اللَّهَ^٧ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ، ثُمَّ اسْتَلِمِ الْحَجَرَ، وَ قَبْلَهُ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقْبَلَهُ فَاسْتَلِمَهُ^٨ بِيَدِكَ^٩، فَإِنْ^{١٠} لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْتَلِمَهُ بِيَدِكَ^{١١} فَاشْرُ إِِلَيْهِ، وَ قُلْ: اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا، وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لِيَتَشَهَّدَ^{١٢}

١ . في «ظ، بث، يخ، بف، جد، جن»: - «شَرَّ».

٢ . في «ظ، بث، يخ، بف، جد» والوافي: «الجن والإنس».

٣ . التهذيب، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٣٢٨، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٢، ح ١٣٢٠٦، الوسائل، ج ١٣، ص ٢٠٥، ح ١٧٥٧٣.

٤ . قال الجوهري: «استلم الحجر: لمسه إما بالقبلة، أو باليد. ولا يهمل؛ لأنه مأخوذ من السلام، وهو الحجر». وقال ابن الأثير: «وفي حديث الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه، هو افتعل من السلام: التحية، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المُخَيَّا، أي إن الناس يحتوونه بالسلام. وقيل: هو افتعل من السلام، وهي الحجارة، واحدتها: سلمة، بكسر اللام، يقال: استلم الحجر، إذا لمسه وتناوله». راجع. «الصحيح»، ح ٥، ص ١٩٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٩٥ (سلم).

٥ . في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٦ . في «جر» والتهذيب: - «بن يحيى».

٧ . في التهذيب: «و أسأله» بدل «و أسأل الله». ٨ . في «بح»: «فاستلم».

٩ . في «جن»: - «فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك».

١٠ . في الوافي: «وإن». ١١ . في «بخ» والتهذيب: - «بيدك».

١٢ . في «بح» والوافي: «ليشهد».

لِي بِالْمُؤَافَاةِ، اللَّهُمَّ تَصَدِّيقاً بِكِتَابِكَ وَ عَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ^١ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَفَرْتُ بِالْجِبْتِ^٢ وَ الطَّاغُوتِ^٣، وَ بِاللَّاتِ وَ الْعُزَّى وَ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ^٤ وَ عِبَادَةِ كُلِّ نِدٍّ^٥ يُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ هَذَا كُلَّهُ^٦ فَبَعْضُهُ، وَ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ بَسَطْتَ يَدَيَّ، وَ فِيمَا عِنْدَكَ عَظُمْتَ رَغْبَتِي، فَاقْبَلْ سِجَّتِي^٧ وَ اغْفِرْ لِي وَ ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَ الْفَقْرِ وَ مَوَاقِفِ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ^٨.

٧٤٩٥ / ٢ . وَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ:

١. في حاشية «بف»: «وأشهد أن».
٢. في «جبد»: - «بالجبت». وقال الجوهرى: «الجبت: كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك». وقال الراغب: «الجبت: الفئس الذي لا خير فيه - والفئس: الرذل والتذل الذي لا مروءة له -... ويقال لكل ما عُبِدَ من دون الله تعالى: جِبْتٌ، وسمي الساحر والكاهن جبتاً». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٥؛ المفردات للراغب، ص ١٨٢ (جبت).
٣. في «ظ، بح، جد»، «الطاغوت». و«الطاغوت» هو الكاهن، والشيطان، وكل رأس ضلال، وكل معبود من دون الله تعالى، وكل معتد؛ من الطغيان بمعنى تجاوز الحد في العصيان. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغي).
٤. في «بس»: «الشياطين».
٥. «النِدُّ»: مثل الشيء ونظيره الذي يضاهيه في أموره وبنائه، أي يخالفه، والمراد به ما يتخذ إلهاً من دون الله تعالى. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٧٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٣٥ (ندد).
٦. في «ظ»: - «كله».
٧. في «بس» والوسائل، ح ١٧٨٢٦: «سجتي». وفي الوافي والمرأة والتهديب: «سجتي». وفي الوافي عن بعض النسخ: «سجتي»، أي مسيري. و«الشَّيْخُ»: الذهاب في الأرض للعبادة والترهب. وأصله من السج، وهو الماء الجاري المنبسط على وجه الأرض. والثاء للمرة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٣ (سج).
٨. التهديب، ج ٥، ص ١٠١، ح ٣٢٩، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «وعبادته كل نذ يدعى من دون الله»، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، من قوله: «وقل: اللهم أمانتي أديتها» إلى قوله: «وعبادته كل نذ يدعى من دون الله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٥، ح ١٣٢٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٣، ح ١٧٨٢٦؛ وفيه، ص ٣١٦، ح ١٧٨٣١، إلى قوله: «فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَأَمْسِ حَتَّى تَذْنُوبَ مِنَ
الْخَبَرِ الْأَشْوَدَ، فَتَسْتَقْبِلَهُ^١، وَ تَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا
اللَّهُ»^٢ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ^٣، أَكْبَرُ^٤ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَكْبَرُ^٥
مِمَّنْ^٦ أَخْشَى وَأَخْذَرُ، وَلَا^٧ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ،
يُخَيِّي وَيَمِيتُ^٨، وَيَمِيتُ وَيُخَيِّي^٩، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.
وَتُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِمْ^{١٠} - وَتُسَلِّمَ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ كَمَا فَعَلْتَ حِينَ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ^{١١}، ثُمَّ تَقُولَ^{١٢}: «اللَّهُمَّ^{١٣} إِنِّي أُوْمِنُ بِوَعْدِكَ،
وَأُوفِي بِعَهْدِكَ» ثُمَّ ذَكَرَ كَمَا ذَكَرَ مُعَاوِيَةَ^{١٤}.^{١٥}

٢. الأعراف (٧): ٤٣.

١. في الوسائل: «فستلمه».

٣. في «ط»: «+» والله أكبر.

٤. في «بخ، بفتح، بفتحة» والتعذيب: - «أكبر». وفي «ي»: «الله أكبر».

٥. في التعذيب: «والله أكبر» بدل «وأكثر».

٦. في حاشية «بث، بفتح» والتعذيب: «مما».

٧. في التعذيب: «لا» بدون الواو.

٨. في التعذيب: «+» وهو حي لا يموت.

٩. في «بفتح»: «+» وهو حي لا يموت.

١٠. في «بخ» والتعذيب: «وآله» بدل «وآل النبي صلى الله عليه وآله وعليهم». وفي «ي، بفتح، بس، جن»: - «صلى الله عليه وعليهم». وفي «بث»: «وآله» بدل «وعليهم».

١١. في الوافي: «كما فعلت حين دخلت المسجد» أشار به إلى ما ذكر في حديث أبي بصير المذكور في الباب السابق من التسليم والدعاء. وحديث أبي بصير هو الحديث الثاني من الباب السابق هنا أيضاً.

١٢. في «ظ، ي، حد، جن» وحاشية «بث» والوسائل: «وتقول».

١٣. في الوسائل: - «اللهم».

١٤. في الوافي: «كما ذكر معاوية» يعني ابن عمار، أشار به إلى ما ذكر في حديث أول الباب من الاستلام والتبجيل والدعاء. وهو الحديث الأول من هذا الباب.

١٥. التعذيب، ج ٥، ص ١٠٢، ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٦، ح ١٣٢٠٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٤، ح ١٧٨٢٨.

٧٤٩٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَازَيْتَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ،
فَقُلْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ٤/٤٠٤
أَمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَفَرْتُ بِالطَّاغُوتِ ٢، وَبِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَبِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ، وَبِعِبَادَةِ كُلِّ
نِدٍّ يَدْعِي مِنْ دُونِ اللَّهِ، ثُمَّ اذْنُ مِنَ الْحَجَرِ، وَاسْتَلِمَهُ ٣ بِيَمِينِكَ، ثُمَّ تَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ ٥
وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ ٦ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتَهُ: لِتَشْهَدَ ٧ عِنْدَكَ ٨ لِي ٩
بِالْمَوْافَاةِ ١٠».

١٢١ - بَابُ الْإِسْتِلَامِ وَالْمَسْحِ

٧٤٩٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ١١، عَنْ
يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ؟

-
١. في «بخ، بف»: «عن أبي عبد الله».
 ٢. في «بث، بح، بخ، بف، حن» والوافي: «بالجبت والطاعوت».
 ٣. في «ظ، بف»: «فاستلمه».
 ٤. في «ي، بس» وحاشية «جن» والوسائل: «قل».
 ٥. في «ظ، ي، بس»: «+ وبالله».
 ٦. في «جن»: «- اللهم».
 ٧. في «بث، بح، بس، جد» والوافي: «ليشهد».
 ٨. في «بث، بخ، بف، جن» والوسائل: «عندك».
 ٩. في «ظ، بح» والوافي: «لي عندك».
 ١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٦، ح ١٣٢٠٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٥، ح ١٧٨٢٩؛ وفيه، ص ٣١٦، ح ١٧٨٣٣، تمام الرواية: «ثم اذن من الحجر واستلمه بيمينك».
 ١١. ف «بخ، بف، جر»: «- بن يحيى».

قَالَ: «اسْتِلاَمُهُ أَنْ تَلْصِقَ بَطْنَكَ بِهِ^١، وَ الْمَسْحُ أَنْ تَمْسَحَهُ بِيَدِكَ^٢»^٣.

١٢٢ - بَابُ الْمُرَاحَمَةِ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

١ / ٧٤٩٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كُنَّا نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ نُسْتَفْتِحَ^٥ بِالْحَجَرِ^٦ وَ نُخْتِمَ^٧ بِهِ^٨، فَأَمَّا

الْيَوْمَ، فَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ^٩».

٢ / ٧٤٩٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^{١١}، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٢}

وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كُنْتُ أَطُوفُ وَ سَفِيَتَانِ الثُّورِيَّ قَرِيبَ^{١٣} مِنِّي، فَقَالَ:

١. في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٨، ذيل الدرس ١٠٤: «وثالثها - أي الثالث من مستحبات الطواف -: استلام الحجر ببطنه وبدنه أجمع، فإن تعذر فبيده، فإن تعذر أشار إليه بيده، يفعل ذلك في ابتداء الطواف وكل شوط ... ورابعها: تقبله، وأوجه سائر، ولو لم يتمكن من تقبله استلمه بيده، ثم قبلها. ويستحب وضع الحدّ عليه، وليكن ذلك في كل شوط، وأقله الفتح والختم». وراجع: المراسم، ص ١١٠.

٢. في الوافي: «بيمينك».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٢١١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٨، ح ١٧٨٨٩.

٤. في «بع، بخ، بف، جد، جن» والوافي: «من».

٥. في «بع» والوافي: «أن يستفتح».

٦. في «بع، بس»؛ «الأسود».

٧. في «بث»: «أو تختم». وفي «جن» بالياء والياء معاً. وفي الوافي: «أو يختم».

٨. في الوافي: «أريد بالاستفتاح بالحجر استلامه أولاً، لا ابتداء الطواف به؛ فإنه واجب، وكذا الختم». وفي

المرأة: «قوله ﷺ: بالحجر، أي باستلامه، وظاهره الاستحباب».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ضمن ح ١٣٨٧، بسنده عن معاوية، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٣، ص ٨٢١، ح ١٣٢٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٤، ح ١٧٨٥٣.

١٠. في «بخ، بف، جر»: «بن إبراهيم».

١١. في «بف، جر»: «بن شاذان».

١٢. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٣. في «بف، جر»: «قرب».

يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالْحَجَرِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ فِي كُلِّ طَوَافٍ فَرِيضَةً وَ نَافِلَةً.

قَالَ: «فَتَخَلَّفَ عَنِّي قَلِيلًا، فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَى الْحَجَرِ جُرْتُ وَ مَشَيْتُ، فَلَمْ أُسْتَلِمْهُ، فَلَجَحَنِي، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَمْ تُخْبِرْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ فِي ٤/٤٠٥ كُلِّ طَوَافٍ فَرِيضَةً وَ نَافِلَةً؟^١ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ فَلَمْ تَسْتَلِمْ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَرَوْنَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يَرَوْنَ لِي، وَ كَانَ^٢ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَجَرِ أَفْرَجُوا لَهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ، وَ إِنِّي^٣ أَكْرَهُ الرَّحَامَ»^٤.

٧٥٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَتَيْتُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، فَوَجَدْتُ عَلَيْهِ رِخَامًا، فَلَمْ أَلْقِ إِلَّا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَسَأَلْتَهُ، فَقَالَ: لَا بَدَّ مِنْ اسْتِلَامِهِ.

فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتَهُ خَالِيًا، وَإِلَّا فَسَلِّمْ^٥ مِنْ بَعِيدٍ»^٦.

٧٥٠١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. في «بث، بخ، بف» والوافي: «ولم».
٢. في «ي»:- «ألم».
٣. في «ظ، بخ، بف»: «أو نافلة».
٤. في «بخ، بف، جد» والوافي: «فقد».
٥. في «بخ» والوافي: «ولم».
٦. في «بخ» والوافي: «كان» بدون الواو.
٧. في «بس»: «وأن».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٤، ح ٣٣٨، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٢، ح ١٣٢٢٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٤، ح ١٧٧٨٠؛ و ص ٣١٦، ح ١٧٨٣٢، وتام الرواية في الأخيرين: «كان رسول الله ﷺ يستلم الحجر في كل طواف فريضة ونافلة»؛ و ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٥؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٩، ح ٨٧.

٩. في «بخ، بف»: «فيه».
١٠. في «بف»: «فتسلم».
١١. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد الوافي، ج ١٣، ص ٨١٨، ح ١٣٢١٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٦.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ حَجَّ وَلَمْ يَسْتَلِمِ الْحَجَرَ^١ ؟
فَقَالَ : «هُوَ مِنَ السَّنَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ، فَاللَّهُ^٢ أَوْلَى بِالْعُذْرِ»^٣.

٧٥٠٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ
يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنْ لَمْ يَأْخُذْ^٤ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .
فَقَالَ : «إِذَا طُفَّتْ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ ، فَلَا يَضُرُّكَ»^٥.

٧٥٠٣ / ٦ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ
مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجَرِ إِذَا لَمْ أُسْتَطِغْ^٦ مَسَّهُ وَكَثُرَ^٧ الزَّحَامُ ؟
فَقَالَ^٨ : «أَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَالْمَرِيضُ^٩ ، فَمَرَّخْصٌ ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ تَدَعِ
مَسَّهُ^{١٠} إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ^{١١} بُدًّا»^{١٢}.

١. في التهذيب، ح ٣٣٤: «ولم يدخل الكعبة». ٢. في «جن»، «فإن الله». وفي حاشية «بف»: «الله».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٠٤، ح ٣٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار.
الوافي، ج ١٣، ص ٨١٨، ح ١٣٢١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٥، ح ١٧٨٥٤.

٤. «لا أخلص»، أي لا أوصل؛ من الغلوص بمعنى الوصول، يقال: خلص إليه الشيء، أي وصل. راجع:
الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٦١ (خلص).

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: فلا يضرُّك، أي تركه في النافلة».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٦؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٢٩٣، ح ١٧٧٧٧؛ و ص ٣٢٦، ح ١٧٨٥٨.

٧. في «بث، يخ»: «لم يستطع». ٨. في «جن»: «وكثرة».

٩. في «ظ، يخ، بف، جد»: «الوافي والوسائل»: «قال».

١٠. في «بف»: «أو المريض».

١١. في «بث، يخ، بف»: «أن يدع مسه». وفي «بس»: «أن لا تمسه».

١٢. في «بث، جن»: «لا يجد».

١٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٦، ح ١٧٨٥٩.

٧ / ٧٥٠٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^١ . قَالَ :

سُئِلَ الرَّضَاءُ^٢ عَنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ : هَلْ^٣ يُقَاتَلُ عَلَيْهِ النَّاسُ إِذَا كَثُرُوا ؟
قَالَ^٤ : « إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَأَوْمِ إِلَيْهِ إِمَاءٌ^٥ بِيَدِكَ^٦ . »

٨ / ٧٥٠٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٧، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جَهْرٌ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَلَا اسْتِيلَامُ الْحَجَرِ ،
وَلَا دُخُولُ الْبَيْتِ ، وَلَا سَعْيُ^٩ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ » يَغْنِي الْهَرَوَلَةُ^{١٠} .

١ . هكذا في حاشية « جن » وبعض النسخ المعتبرة من التهذيب . وفي « ظ ، ي ، بث ، بح ، بس ، سف ، جد ، جن » والمطبوع والوسائل : « محمد بن عبيد الله » .

وتقدم أن محمداً هذا ، هو محمد بن عبد الله الأشعري . لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٦٨٩٦ .

٢ . هكذا في « بح ، جد ، جن » والوافي . وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل : « وهل » . وفي التهذيب : « هل » .

٣ . في هامش الوافي عن ابن المصنف : « أريد بالمقاتلة هنا المدافعة : يعني هل يدافع الناس على استلام الحجر بعضهم بعضاً ؟ قال ابن الأثير : في حديث الماز بين يدي المصلي : قاله : فإنه شيطان ، أي دافعه عن قبلك ، قال : وليس كل قتال بمعنى القتل » . وراجع : النهاية ، ج ٤ ، ص ١٣ (قتل) .

٤ . في « ظ ، جد » وحاشية « بح » : « فقال » . ٥ . في التهذيب : « إليه إماء » .

٦ . التهذيب ، ح ٥ ، ص ١٠٣ ، ح ٣٣٦ . معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٢١ ، ح ١٣٢٢٢ ؛ الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٢٦ ، ح ١٧٨٥٧ .

٧ . هكذا في « بث ، بح ، جد » والوسائل . وفي « ي ، بس ، بف ، جن » والمطبوع : « الخزاز » وهو سهو . كما تقدم في الكافي ، ديل ح ٧٥ . هذا ، وفي الكافي ، ح ٧١٩٨ : « عن أبي سعيد المكاربي » . وتقدم هناك أن احتمال سقوط هذه العبارة بجواز النظر من « أبي » في « أبي سعيد » إلى « أبي » في « أبي أيوب » ، غير منفي .

٨ . في « ظ ، جد » : « السعي » .

٩ . في المرأة : « لعل في ما سوى الهرولة محمول على نفي تأكيد الاستحباب » .

١٠ . الكافي ، كتاب الحج ، باب التلبية ، ح ٧١٩٨ . وفي التهذيب ، ج ٥ ، ص ٩٣ ، ح ٣٠٤ ، معلقاً عن الكليني ، وتمام الرواية فيهما : « ليس على النساء جهر بالتلبية » . وفي الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ ، ح ٢٥٨٠ ؛ والتهذيب ، ج ٥ ،

٤٠٦/٤ ٧٥٠٦ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَلِمُوا الرُّكْنَ؛ فَإِنَّهُ يَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ^٢، يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ مُصَافِحَةَ الْعَبْدِ أَوْ الرَّجُلِ^٣، يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالْمَوْافَاةِ^٥».

ص ٩٣، ح ٣٠٣، بسند آخر. وفي الفقيه. ج ٤، ص ٣٦٤، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ضمن ح ٢. بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيانه عليه السلام عن النبي ﷺ، و من دون هذه الفقرة: «ولا دخول البيت». الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن ح ١٢، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب السعي بين الصفا والمروة، ذيل ح ٧٦٢٨؛ والتهذيب، ح ٥، ص ١٤٨، ذيل ح ٤٨٨، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتمام الرواية: «ليس على النساء سعي». الفقيه، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٩٠٨، مرسلًا، من دون هذه الفقرة «ولا دخول البيت» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٩، ح ١٣٢١٨؛ الوسائل، ح ١٣، ص ٣٢٩، ح ١٧٨٦٧؛ وفيه، ج ١٢، ص ٢٨٠، ح ١٦٥٦٤، إلى قوله: «وجهه بالتلبية»؛ وفيه، ج ١٣، ص ٢٨٣، ح ١٧٧٥٤، وتمام الرواية: «ليس على النساء جهر بالتلبية ولا دخول البيت»، وفيه، ص ٥٠٢، ح ١٨٣١٠، من قوله: «ولاسعي».

١. قال ابن الأثير: «وفيه: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، هذا الكلام تمثيل وتخيل، وأصله أن المليك إذا صافح رجلاً قبل الرجل يده، فكأن الحجر لله بمنزلة اليمين للملك؛ حيث يُسْتَلَمُ وَيُلْتَمَسُ». وقال العلامة الفيض «أراد بالركن الحجر الأسود؛ لأنه موضوع في الركن، وإنما شبهه باليمين لأنه واسطة بين الله وبين عباده في النيل والوصول والتحبب والرضا كاليمين حين التصافح». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٣٠٠ (يمس).

٢. في العلل: «أرضه».

٣. في حاشية «بث»: «والدخيل». وفي التهذيب والعلل: «أو الدخيل و» كلاهما بدل «أو الرجل». وفي الوافي: «كأن التردد من الراوي، وفي بعض النسخ: أو الدخيل، أي الملتجئ، وهو أوضح؛ يعني المصافحة التي يفعلها السيد مع عبده الملتجئ إليه، أو مع من يلتجئ إليه».

٤. في «بيح، بفس، جن» والوافي والمحاسن: «ويشهد». وفي «ظ»: «ليشهد».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٢، ح ٣٣١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٦٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٨، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر. علل الشرائع، ص ٢٤، ح ٣، بسند عن علي بن جعفر، مع زيادة في أوله. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب بدء الحجر والعلّة في استلامه، ح ٦٧٠٧ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٢١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٤، ح ١٧٨٥٢.

٧٥٠٧ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ اسْتِلامِ الْحَجَرِ مِنْ قِبَلِ الْبَابِ ^١ ؟
فَقَالَ : « أَلَيْسَ إِنَّمَا تُرِيدُ ^٢ أَنْ تَسْتَلِمَ الرُّكْنَ ^٣ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « يُجْزِئُكَ ^٤ حَيْثُمَا
نَأَلْتَ يَدَكَ ^٥ . »

١٢٣ - بَابُ الطَّوافِ وَاسْتِلامِ الْأَرْكَانِ

٧٥٠٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ
صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « طُفَّ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَ تَقُولُ ^٦ فِي الطَّوافِ : اللَّهُمَّ
إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يَمْشِي بِهِ عَلَى طَلَلِ الْمَاءِ ^٧ ، كَمَا يَمْشِي بِهِ عَلَى جَدَدٍ

١ . في المرأة : « قوله عليه السلام : من قبل الباب ، لعل مراد السائل أنه قد تجاوز عن الركن إلى الباب ، فيمد يده إلى الحجر . فأجاب عليه السلام بأنه إذا استلم الركن جاز ، أو المراد أنه هل يكفي استلام الحجر على هذا الوجه ؟ فأجاب بأنه إذا وصلت يده بأي جزء كان من الحجر يكفي ، ولا يلزم أن يكون مقابلاً له . والأول أظهر . »

٢ . في « بث ، يخ ، جن » : « يريد . »

٣ . في المرأة : « قوله عليه السلام : يجزئك ، الضمير المستتر راجع إلى مصدر « نالت » ؛ لسبقه رتبة : لأن « حيثما » ينضمّن معنى الشرط ، وجملة « نالت يدك » شرطية ، وجملة « يجزئك » قائم مقام الجزاء . »

٤ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٠٣ ، ح ٣٣٢ ، معقفاً عن الكليني - الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨١٨ ، ح ١٣٢١٣ ؛ الوسائل ، ح ١٣ ، ص ٣٢٣ ، ح ١٧٨٥٠ .

٥ . في السند تحويل بعطف « محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى » على « علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير » .

٦ . في « يخ » والوافي : « تقول » بدون الواو .

٧ . في « بث ، يخ ، جن » : « ظلل الماء » . و « على طلل الماء » ، أي ظهره ووجهه ، يقال : مشى على طلل الماء ، أي ٧

الأَرْضِ^١، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يَهْتَزُّ لَهُ عَرْشُكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي تَهْتَزُّ لَهُ أَقْدَامُ
مَلَائِكَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي دَعَاكَ بِهِ مُوسَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ^٢، فَاسْتَجَبْتَ لَهُ،
وَأَلْقَيْتَ^٣ عَلَيْهِ مَحَبَّةً مِنْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي غَفَرْتَ بِهِ^٤ لِمُحَمَّدٍ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ^٥، وَأَتَمَمْتَ عَلَيْهِ نِعْمَتَكَ^٦، أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا مَا أُخْبِيتَ مِنْ
الدُّعَاءِ.

وَكَلَّمَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْكَعْبَةِ، فَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتَقُولُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ

عنه على ظهره، قال الزبيدي: «نقله ابن عباد. وقال الزمخشري: أي على وجهه، وهو مجاز». راجع: القاموس
المحيط، ج ٢، ص ١٣٥٦؛ تاج العروس، ج ١٥، ص ٤٣٩ (طلل).

١. في «جن»: «جدر الأرض». والجذذ: وجه الأرض. أو الأرض المستوية، أو الأرض الغليظة، أو الأرض
الصلبة، أو الأرض الغليظة المستوية، على الاختلاف في الأقوال. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩؛
القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٩ (جدد).

٢. في «ي»، بخ، «جن» والوافي: «يهتز».

٣. في «ي»: «+ الأيمن».

٤. في «بح» وحاشية «بث»: «فألقيت». ٥. في «بس»: «- به».

٦. في الوافي: «من ذنبه» يعني به الذنب الذي ألقي عليه من شعبة علي عليه السلام ضماناً من الله تعالى له بالمغفرة، وإلا
فالرسول معصوم من الذنب، كذا عن الصادقين عليه السلام.

وروى الشيخ الصدوق رحمه الله بإسناده عن الرضا عليه السلام أنه سأله المأمون عن هذه الآية، فقال عليه السلام: «لم يكن أحد عند
مشركي أهل مكة أعظم ذنباً من رسول الله ﷺ. لأنهم كانوا يعبدون من دون الله ثلاثمائة وستين صنماً، فلما
جاءهم ﷺ بالدعوة إلى كلمة الإخلاص كبر ذلك عليهم وعظم وقالوا: «أَجْعَلُ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً» إلى قولهم «إِنْ
هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ» [ص (٣٨): ٥-٧] فلما فتح الله تعالى على نبيه مكة قال: يا محمد! «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا»
لِيَعْلَمَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ» [الفتح (٤٨): ١-٢] عند مشركي أهل مكة بدعائكم إلى توحيد الله فيما
تقدم وما تأخر».

أقول: ذكر أصحاب السير أن المشركين كانوا يقولون: إن مكّن الله تعالى محمداً من بيته وحكمه في حرمه تبيناً
أنه نبي حق، فلما يسر الله له ﷺ فتح مكة دخلوا في دين الله أفواجاً وأذعنوا بنبوته، كما نطق به الكلام العزيز
وزال إنكارهم عليه في الدعوة إلى ترك عبادة الأصنام، وصار ذنبه مغفوراً. والرواية رواها الشيخ الصدوق في
عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٠٢، ح ١. ٧. في «بخ، بف» والوافي: «نعمتكم عليه».

٨. في «جن»: «محمد». وفي حاشية «بح» والوافي: «محمد النبي».

الْيَمَانِيَّ وَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ : «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ»^١
 وَ قُلْ فِي الطَّوَافِ : اللَّهُمَّ إِنِّي إِلَيْكَ فَاقِيرٌ ، وَ إِنِّي خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ ، فَلَا تُغَيِّرْ جِسْمِي^٢ ، وَ لَا
 تُبَدِّلْ اسْمِي^٣.

٢ / ٧٥٠٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي أَيُّوبُ أَخُو أَذِينٍ ، عَنْ الشَّيْخِ^٤ ، قَالَ : «قَالَ لِي أَبِي^٥ : كَانَ أَبِي^٦ إِذَا اسْتَقْبَلَ
 الْمِيزَابَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ أَعْتِقْ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ ، وَ أَوْسِعْ^٧ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ^٨ الْخَلَالِ ، وَ اذْأُرْأْ
 عَنِّي^٩ شَرَّ^{١٠} فَسَقَةِ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ^{١١} ، وَ اذْخُلْنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ»^{١٢}.

١ . البقرة (٢) : ٢٠١ .

٢ . في الوافي : «تغيير الجسم كأنه كناية عن الابتلاء بالعاهات في الدنيا وبالصور القبيحة في الآخرة ، وتبديل
 الاسم عن الشقاوة بعد السعادة» . وفي مرآة العقول ، ج ١٨ ، ص ٢١ : «قوله ﷺ : «ولا تغير جسمي ، أي لا تبديلين
 في الدنيا ببلاء يشوّه خلقي ، أو في الآخرة بذلك في القيامة وفي النار . وأما تبديل الاسم بأن يكتبه من الأشقياء ،
 أو يسمى كافراً بعد ما كان مؤمناً ، وفاسقاً بعد ما كان صالحاً . وقيل : بأن يتبلى ببلاء يشتهر ويلقب به ، كأن يقال
 فلان الأعمى و فلان الأعرج ، ولا يخفى ما فيه» .

٣ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٠٤ ، صدر ح ٣٣٩ ، بسند آخر عن معاوية بن عمار ، مع اختلاف يسير . فقه الرضا ﷺ ،
 ص ٢١٨ ، من قوله : «وتقول فيما بين الركن» إلى قوله : «وقنا عذاب النار» مع اختلاف يسير . الفقيه ، ج ٢ ،
 ص ٥٣٢ ، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ ، مع اختلاف . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٢٥ ، الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٣٣ ،
 ح ١٧٨٧٦ .

٤ . في «بف» جن : + «عليه السلام» .

٥ . في «ظ» ، ي ، يخ ، بف ، وحاشية «بث» والوسائل : - «أبي» .

٦ . في «بس» : - «كان أبي» .
 ٧ . في «بث» ، يخ ، بف ، والوافي : «ووسّع» .

٨ . في «يخ» ، بف ، وحاشية «بث» والوافي : «الرزق» .

٩ . في «ظ» : - «عني» .
 ١٠ . في «بف» : - «شر» .

١١ . في «يخ» : «العرب والعجم» .

١٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٥٣١ ، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ ، فقه الرضا ﷺ ، ص ٢١٨ ، وفيهما إلى قوله : «فسقة
 الجنّ والإنس» مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٢٨ ، ح ١٣٢٣١ ، الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٣٤ ، ح ١٧٨٧٨ .

٧٥١٠ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نُعَيْمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: دَخَلْتُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ^٢، فَلَمْ يَفْتَحْ لِي شَيْءٌ مِنَ الدَّعَاءِ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٣، وَ سَعَيْتُ، فَكَانَ كَذَلِكَ^٤.

فَقَالَ: «مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِمَّنْ سَأَلَ أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ^٥».

٧٥١١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا أَقُولُ إِذَا اسْتَقْبَلْتُ الْحَجَرَ؟
فَقَالَ: «كَبِّرْ، وَ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ^٦».

قَالَ: وَ سَمِعْتُهُ^٨ إِذَا أَتَى الْحَجَرَ يَقُولُ^٩: «اللَّهُ أَكْبَرُ، السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم»^{١٠}.
٧٥١٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَاصِمٍ:

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٢. في الوسائل: «الطواف» بدل «طواف الفريضة».

٣. في «ي» بـ: «وعلى آل».

٤. في «بث» جن: «ما».

٥. في الوسائل: «ما».

٦. في الوسائل: «ما».

٧. في «ظ» بخ: «سمعت» بدون الواو. وفي «بس» جد، جن: «والوافي» + «يقول».

٨. في «جن» - «إذا أتى الحجر».

٩. في «بخ» بـ: «سمعت» بدون الواو. وفي «بس» - «يقول».

١٠. في «بخ» بـ: «سمعت» بدون الواو. وفي «بس» - «يقول».

١١. المقنعة، ص ٤٠٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «إذا أتى الحجر» مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٣، ص ٨١٧، ح ١٣٢١٠، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٦، ح ١٧٨٨٤.

١٢. في «بخ» جر: «عمرو». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٨٦، و ٣٥٨٧، عمر بن عاصم الكوفي، و عمر بن عاصم الأزدي البصري.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام إِذَا بَلَغَ الْحَجَرَ^١ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْمِيزَابَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ - وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى الْمِيزَابِ - وَاجْزِنِي بِرَحْمَتِكَ مِنَ النَّارِ^٢، وَغَافِنِي مِنَ الشَّقَمِ، وَأَوْسِعْ عَلَيَّ^٣ مِنَ الرِّزْقِ الْخَلَالِ، وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَشَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»^٤.

٧٥١٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لَمَّا انْتَهَى إِلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ حِينَ يَجُوزُ الْحَجَرَ: «يَا ذَا الْمَنِّ وَالطُّوْلِ^٦ وَالْجُودِ وَالْكَرَمِ، إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ، فَضَاعِفُهُ لِي، وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»^٧.

٧٥١٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ٤٠٨ / ٤ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ تَقُولَ^٨ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْحَجَرِ^٩: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ^{١٠}» وَقَالَ: «إِنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا^{١١}

١. في الوافي: «الحجر، بالكسر والتسكين».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «من النار برحمتك». وفي التهذيب: - «وهو ينظر إلى الميزاب، وأجرني برحمتك من النار».

٣. في «ظ»: - «علي».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام - الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٨، ح ١٣٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٨٠.

٥. في «بخ، بف، جد، جر»: - «ابن إبراهيم».

٦. في «جن»: - «والطول».

٧. الوافي، ح ١٣، ص ٨٢٩، ح ١٣٢٣٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٥، ح ١٧٨٨١.

٨. في «ي، بث، بخ، بس، بف، جن»: والوسائل: «أن يقول».

٩. في الوافي: «أريد بالركن اليماني، وبالحجر الحجر الأسود».

١٠. اقتباس من الآية ٢٠١ من سورة البقرة (٢): «زَيَّنَّا آتِنَا» إلى آخر الآية.

١١. في الوسائل: - «موكَّلًا».

يَقُولُ: آمِينَ^١.

٨ / ٧٥١٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ^٣، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ^٤ وَ الْيَمَانِيَّ^٥، ثُمَّ يَقْبَلُهُمَا^٦ وَ يَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِمَا، وَ رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُهُ^٦».

٩ / ٧٥١٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «كُنْتُ أَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَإِذَا رَجُلٌ يَقُولُ: مَا بَالَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ يَسْتَلِمَانِ، وَ لَا يَسْتَلِمُ هَذَانِ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَ هَذَيْنِ، وَ لَمْ

١. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٩، ح ١٣٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٧٧.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا. ويدل على ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٨٦٩ و ٦٤٣٢ و ٦٨٤٩ من رواية عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم. وكذا ما ورد في كثير من الأسناد من رواية محمد بن يحيى - شيخ المصنف - عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٦٠٢٨ و ٦٠٥١ و ٦٢٨٠ و ٧٣٢٦ و ٧٩٠٧.

وكان الشيخ الطوسي قد غفل عن ذلك في التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٤، وجعل الراوي عن أحمد بن محمد، محمد بن يعقوب، وقال: «محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد...».

٣. في الوافي: «يعني بالركن الأسود الحجر الأسود؛ فإنه موضوع في الركن. يفعلهُ: يعني التقبيل ووضع اليد». وفي المرأة: «يدل على عدم تأكد استحباب استلام الشامي والمغربي. واختلف أصحابنا في استلام الأركان، فذهب الأكثر إلى استحباب استلام الأركان كلها وإن تأكد استحباب استلام العراقي واليماني. وأسند العلامة في المنتهى إلى علمائنا ومنع ابن الجنيد من استلام الشامي والمغربي، والمعتمد الأول». راجع: منتهى المطلب، ص ٦٩٤ من الطبعة الحجرية.

٤. في التهذيب: «والركن اليماني».

٥. في التهذيب والاستبصار: «ويقبلهما».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٧٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣١، ح ١٣٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٧، ح ١٧٨٨٧.

٧. السند معلق، كسابقه.

يَعْرِضُ^١ لِهَذَيْنِ، فَلَا تَعْرِضُ^٢ لَهُمَا إِذْ^٣ لَمْ يَعْرِضْ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَمِيلٌ: وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا^٥.

٧٥١٧ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْبُزْجِيِّ رَفَعَهُ^٧، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ^{١٠} إِذَا انْتَهَى إِلَى
الْحَجَرِ مَسَحَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهُ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ التَّرَمَّهُ، فَقُلْتُ: جَعِلْتُ فِذَاكَ

١. في الوافي: «لم يعرض، أي لم يتعرض؛ فَإِنْ «عَرَضَ» و «تَعَرَّضَ» بمعنى».

٢. في «ظ، بح، بخ، بف، جد، جن»: «فلا يعرض».

٣. هكذا في «ث، بح، بخ، بف» والوافي والوسائل، ح ١٧٨٨٦ والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا».

٤. قال في الاستبصار بعد نقل هذا الخبر وذيله وسابقه: «فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الأول؛ لأنهما نَفَضْنَا حكاية فعل رسول الله ﷺ، ويجوز أن يكون رسول الله ﷺ لم يستلمهما؛ لأنه ليس في استلامهما من الفضل والترغيب في الثواب ما في استلام الركن العراقي واليماني ولم يقل: إن استلامهما محظور أو مكروه، ولأجل ما قلناه حكى جميل أنه رأى أبا عبد الله ﷺ يستلم الأركان كلها، فلو لم يكن جائزاً لما فعله ﷺ». وقال في التهذيب بعد هذا الخبر: «ويستحب استلام الأركان كلها»، ثم نقل الرواية الدالة عليه.

وقال العلامة في منتهى المطلب، ص ٦٩٤ من الطبعة الحجرية: ويستحب استلام الأركان كلها وأكدها الحجر واليماني ... ذهب إليه علماؤنا، وبه قال ابن عباس وجابر وابن الزبير، وأنكر الفقهاء الأربعة استلام الشاميين، وحمل صدر هذا الخبر على التقيّة، حيث قال: «وأما رواية جميل ... فإنها محمولة على التقيّة، ولهذا فعل الصادق ﷺ فدلّ على أن قوله كان في معرض التقيّة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٧٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٤٢٨، ح ٢، بسند آخر. إلى قوله: «لم يعرض لهما رسول الله ﷺ» مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١٣، ص ٨٣١، ح ١٣٢٤١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٧، ح ١٧٨٨٦؛ و ص ٣٤٤، ذيل ح ١٧٩٠٧.

٦. السند معلق، كسابقه.

٧. في «ي، ث، بح، بس، جن»: - «رفعه»، والظاهر ثبوته؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن عن أبيه - وهو المراد بالبرقي في ما نحن فيه - عن أبي أسامة زيد الشحام بالتوسط. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٢٨٥؛ ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٩٨؛ ص ٤١٥، ح ١٧١؛ ص ٤٣٣، ح ٢٦١؛ ص ٤٥٧، ح ٣٩١؛ و ص ٥٥٤، ح ٩٠٤.

٨. هكذا في «ظ، ث، بخ، بف، جد، جر» وحاشية «ي، بح، جن» والوسائل. وفي «ي، بح، جن»: «عن زيد أبي أسامة». وفي المطبوع: «عن زيد الشحام أبي أسامة».

٩. في «بح» والوسائل: - «عبد الله».

١٠. في «ث، بخ، بف»: «فكان».

تَمَسَّحُ الْحَجَرَ بِيَدِكَ ، وَ تَلْتَزِمُ الْيَمَانِيَّ ؟

فَقَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَتَيْتَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ إِلَّا وَجَدْتُ جَبْرِئِيلَ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ يَلْتَزِمُهُ »^١.

١١ / ٧٥١٨ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ رَبِيعٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُقْعَدِ ،

قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَكَّلَ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَلَكًا

هَجِيرًا^٢ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِكُمْ »^٨.

١ . في «بخ» : «وتلزم» .

٢ . في «بخ» ، «بخ» : «وقد» . وفي «بث» : «- قد» .

٣ . في المرأة . «بدل على أن التزام اليماني أكد من التزام ركس الحجر» .

٤ . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٣٢ ، ح ١٣٢٤٣ : الوسائل ، ح ١٣ ، ص ٣٣٨ ، ح ١٧٨٨٨

٥ . في «بخ» ، جر : «- بن محمد» . ثم إن هذا السند أيضاً معلق .

٦ . هكذا في «ظ» ، «ي» ، «بث» ، «بخ» ، «س» ، «جد» ، «جر» ، «جن» وحاشية «سف» والوافي والوسائل . وفي «بف»

والمطبوع : «الحسين» .

وقد تقدّمت في ح ٦٩٧٦ رواية عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن الحسن بن عليّ عن ربعي بن عبد

الله . والحسن بن عليّ في مشايخ أحمد بن محمد المراد به أحمد بن محمد بن عيسى - بقربنة روايته في

الأسناد السابقة عن ابن أبي عمير والبرقي والحسين بن سعيد - مشترك بين الوشاء وابن فضال والحسن بن

عليّ بن يقطين . أمّا الحسين بن عليّ في مشايخه ، فلم نعرفه .

٧ . في الوافي . «الهجير» ، كسجبل : الدأب والعادة والديدن ، كأنه أراد به عادة ، كما يستفاد من الخبر الآتي - وهو

الآتي هنا أيضاً - ويقال . الهجير على فعل أيضاً للسجيب والجميل والفاضل والجيد من كل شيء » . وفي المرأة .

«قوله ﷺ : هجيراً ، لعله كان : هجيراء ، فسقطت الهاء من النسخ ، أو هجير ، فصحفت الهاء بالألف ، يقال : هذا

هجيراء وهجير - بالكسر وتشديد الجيم - أي دأبه وديدنه وعادته . ويحتمل أن يكون فعلاً من الهجرة ، أي

هجر السماوات ولزم الركن ، وأن يكون ظرفاً بمعنى الهاجرة . نصف النهار ، أي يلزم الركن حتّى هذا الوقت .

والأول أظهر . وقيل : فعيل ، سالغة في هجر ككتف ، هو الفائق على غيره ، أي ملكاً عظيماً فائقاً فاضلاً ، ولا

يخفى بعده ، كما ستعرف » .

و في اللغة : الهجير والهجرة والهجر والهجرة : نصف النهار عند اشتداد الحرّ ، أو اشتداد الحرّ نصف النهار .

١٢ / ٧٥١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُقْعَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ^١، لَيْسَ لَهُ هِجِيرٌ إِلَّا التَّأَمِينَ عَلَى دُعَائِكُمْ، فَلْيَنْظُرْ عَبْدٌ بِمَا^٢ يَدْعُو».

فَقُلْتُ لَهُ: مَا الْهِجِيرُ؟

فَقَالَ^٣: «كَلَامٌ مِنَ الْعَرَبِ أَيُّ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ^٤».

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ غَيْرَ ذَلِكَ»^٥.

١٣ / ٧٥٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ^٧: ٤٠٩ / ٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ بَابٌ^٨ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَغْلِقْهُ اللَّهُ مُنْذُ فَتَحَهُ»^٩.

والهجير والهجيرى والإهجيرى: الدأب والعادة والديدن. والهجير: الفاضل الفائق على غيره.، والنسيب الجميل، والجيد من كل شيء. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٥١؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٤٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٤ (هجر)

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٣، ح ١٣٢٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤١، ح ١٧٩٠٠.

١. في «ي، بث، يخ، بف»: «والأرض». ٢. في «ظ، بس، جد»: «يَم». وفي حاشية «جد»: «لِم».

٣. في «ظ، يخ، جد»: «قال».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: أي ليس له عمل، بيان لحاصل المعنى ويرجع إلى ما ذكرناه. ويؤيد الوجه الأول».

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٣، ح ١٣٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠١.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٢.

٧. في «ظ، يخ، بف، جد، جر»: «- بن إبراهيم»

٨. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جد، جن» وحاشية «يخ، ٥». وفي «يخ» والوسائل: «- بن عمار». وفي

المطبوع: «معوية [بن عمار]». وفي «جر»: «- عن معاوية». وهو سهو؛ فإنه لم يدرك ابن أبي عمير أبا عبد الله عليه السلام ولم يشب روايته عنه عليه السلام.

٩. في المرأة: «لعل تشبيهه بالباب لأن باستلامه والدعاء عنده يستحقون دخول الجنة».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٦١؛ وعلى الشرائع، ص ٤٢٤، ذيل ح ٣، مراسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، وفي

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «بَابُنَا إِلَى الْجَنَّةِ الَّذِي مِنْهُ نَدْخُلُ»^٢.

١٤ / ٧٥٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَطُوفُ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ فِي طَوَافٍ مِنْ طَوَافِهِ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيَّ حَتَّى أَتُوبَ، وَ اغْصِنِي حَتَّى لَا أَعُودَ»^٣.

١٥ / ٧٥٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ السَّنْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ أَطُوفُ مَعَهُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيُّ هَذَا أَغْظَمَ حُزْمَةً؟».

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَنْتَ أَغْلَمَ بِهَذَا مِنِّي، فَأَعَادَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: دَاخِلَ الْبَيْتِ .
فَقَالَ: «الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، مَفْتُوحٌ لِشِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ،
مَسْدُودٌ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو بِدَعَايِهِ عِنْدَهُ إِلَّا صَعِدَ دَعَاؤُهُ حَتَّى يَلْصَقَ
بِالْعَرْشِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^٧.

١٦ / ٧٥٢٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

«كلها مع اختلاف يسير» الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٣.

١. في «حد» والوافي: «ندخل منه». وفي «نف»: «يدخل منه». وفي «ي»: «تدخل». وفي «بخ»: «يدخل».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٦٠؛ وعلى الشرائع، ص ٢٤٢، ذيل ح ٣، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٤، ح ١٣٢٤٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٤.

٣. المقنعة، ص ٤٠٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٥، ح ١٣٢٥٢.

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٣٤، ح ١٧٨٧٩. ٤. في «ظ»: «-» ابن يزيد.

٥. في التهذيب: «-» على. ٦. في التهذيب: «-» بدعاء.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٤؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٣٤٢، ح ١٧٩٠٥.

وَأَبُو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ^٢ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - يَغْنِي جِئْنَ^٣ يَجُوزُ^٤ الرُّكْنَ الْيَمَانِي - مُلْكُهُ أُعْطِيَ سَمَاعَ أَهْلِ الْأَرْضِ^٥، فَمَنْ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام جِئْنَ يَبْلُغَهُ، أَبْلَغَهُ إِثْمًا^٦».

١٧/٧٥٢٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى^٧ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ^٨، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

كَانَ بِمَكَّةَ رَجُلٌ مَوْلَى لِبَنِي أُمَيَّةَ - يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أَبِي عَوَّانَةَ - لَهُ عِبَادَةٌ^٩، وَكَانَ^{١٠} إِذَا دَخَلَ إِلَى مَكَّةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَوْ أَحَدُ^{١١} مِنْ أَشْيَاخِ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَغْتَبِثُ بِهِ، وَإِنَّهُ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شادان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في الوافي: - «إِنَّ».

٣. في المرأة: «قوله: جِئْنَ، كأنه استعمل بمعنى حيث».

٤. في «بخ، بس، بف»: «تجوز».

٥. في الوافي: «ملك».

٦. في الوافي: «أعطي سماع أهل الأرض؛ يعني أعطاه الله قوة يسمع بها كلام من في الأرض، والبارز في «يبلغه» يرجع إلى «الموضع»، وفي «أبلغه» إلى الصلاة باعتبار القول».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٣٧، ح ١٧٨٨٥.

٨. في البحار: «علي». وهو سهو؛ فقد أكثر الحسين بن محمد من الرواية عن المعلى [بن محمد]، وتوسط المعلى بين الحسين بن محمد والحسن بن علي [الوشاء] في كثير من الأسناد. وأما توسط علي بن محمد بين الحسين بن محمد وبين الحسن بن علي، فلم يثبت. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣ - ٣٤٨؛ و ج ١٨، ص ٤٦١ - ٤٦٤.

٩. في «جن»: «وغيره».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «عبادة». وفي «بخ» بالباء والنون معاً. وفي البحار: «عبادة».

١١. في «بخ، بف» والوافي: «فكن».

١٢. في «ظ، بث، بخ، بف، جد» والوافي: «لاشيخ».

أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ فِي الطَّوَافِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي اسْتِيلَامِ الْحَجَرِ؟
فَقَالَ: «اسْتَلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله» فَقَالَ لَهُ^١: مَا أَرَاكَ اسْتَلَمْتَهُ؟^٢ قَالَ^٣: «أُكْرَهُ» أَنْ أُؤْذِيَ
ضَعِيفًا، أَوْ أَتَأَذَّى^٤.

قَالَ^٥: فَقَالَ: قَدْ رَعِمْتَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله اسْتَلَمَهُ؟
قَالَ^٦: «نَعَمْ، وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا رَأَوْهُ عَرَفُوا لَهُ حَقَّهُ، وَأَنَا^٧ فَلَا يَعْرِفُونَ لِي
حَقِّي»^٨.

٤١٠/٤ . ١٨ / ٧٥٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام: أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - سِئِلَ: كَيْفَ يَسْتَلِمُ الْأَقْطَعَ
الْحَجَرَ؟^٩

قَالَ^{١٠}: «يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعِ، فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً مِنَ الْمِرْقَى، اسْتَلَمَ
الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ»^{١١}.

١٩ / ٧٥٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ ذَكْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ:

١. في «بث، بح، جن» والوسائل والبحار: - «له». وفي الوافي: + «مالي».
٢. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي: «تستلمه».
٣. في «بح»: «فقال».
٤. في «بف»: «نكره».
٥. في «بخ، بف» والوسائل: - «قال».
٦. في «لا، بث، بخ، بف»: «فقد».
٧. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي والوسائل: «فقال».
٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: وأنا، أي وأما أنا، بقرينة الفاء».
٩. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٧، ح ١٧٨٦٠، من قوله: «إنه أتى أبا عبد الله عليه السلام وهو في الطواف: البحار، ج ٤٧، ص ٢٣٢، ح ٢١».
١٠. في التهذيب: - «الحجر».
١١. في «بث»: «فقال».
١٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٥، معلقاً عن الكليني. وراجع: الجعفریات، ص ٧٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٣، ح ١٧٩٠٦.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْكَعْبَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي، رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَكَ وَعَظَّمَكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَنِي نَبِيًّا، وَجَعَلَ عَلَيَّ إِمَامًا، اللَّهُمَّ أَهْدِ لَهْ خِيَارَ خَلْقِكَ، وَجَنِّبْهُ شَرَّارَ خَلْقِكَ»^٣.

١٢٤ - بَابُ الْمُلْتَزِمِ وَالدَّعَاءِ عِنْدَهُ

١ / ٧٥٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ^٤، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ أُسْتَلِمُ الْكَعْبَةَ^٦ إِذَا فَرَعْتُ مِنْ طَوَافِي^٧؟ قَالَ: «مِنْ ذُبْرَهَا»^٨.

٢ / ٧٥٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

١. في الوسائل: «إلى».

٢. في «بخ»: «جعلني».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٢٩٥، مرسلاً من دون الإسناد إلى أبي الحسن عليه السلام، وفيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...». الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٦، ح ١٣٢٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٥، ح ١٧٨٣٠.

٤. في «بف، جر»: «-» «بن رزين».

٥. في الوافي: «أبي عبدالله».

٦. في «بث»: «الحجر للعبة» بدل «العبة».

٧. في «بخ»: «طوافها». وفي الوافي: «المراد بالفراغ من الطواف الإشراف على الفراغ؛ وبدبر الكعبة مؤخرها الذي يحاذي الباب قريباً من الركن اليماني والحجر الموضوع هناك يسمى بالملتزم والمستجار والمتعود؛ لأن الناس يلتزمونه ويجارون ويتعودون بالتزامه من النار».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٢٧: «قوله: إذا فرغت من طوافي، أي في الشوط الأخير على مجاز المشاركة، والمراد بدبرها المستجار، ويحتمل الركن اليماني. والأول أظهر».

٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ سُئِلَ عَنِ اسْتِلاَمِ الْكُفَّةِ ^٢ فَقَالَ: «مِنْ دُبْرِهَا» ^٣.

٣ / ٧٥٢٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ

بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا كُنْتَ فِي الطَّوَافِ السَّابِعِ، فَأَتَيْتَ ^٤ الْمُتَعَوِّذَ، وَهُوَ إِذَا قُمْتَ

فِي دُبْرِ الْكُفَّةِ حِذَاءَ الْبَابِ، فَقُلْ: «اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ، وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ، وَهَذَا مَقَامُ

الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ، اللَّهُمَّ مِنْ قِبَلِكَ الرُّوحُ وَالْفَرْجُ» ^٥، ثُمَّ اسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، ثُمَّ أَتَى ^٦

الْحَجَرَ، فَأَخْتِمَ بِهِ» ^٧.

٤ / ٧٥٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَلْتَزِمِ، قَالَ لِمَوَالِيهِ: «أَمِيطُوا» ^٨ عَنِّي

٤١١ / ٤ حَتَّى أَقْرَ لِرَبِّي بِذُنُوبِي فِي هَذَا الْمَكَانِ؛ فَإِنْ هَذَا مَكَانٌ لَمْ يَقَرَّ عَبْدٌ لِرَبِّهِ بِذُنُوبِهِ، ثُمَّ

اسْتَغْفَرَ ^٩، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ» ^{١٠}.

١. في «بث، بخ، بف» والوافي عن بعض النسخ: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١١.

٣. في «بح، بخ»: «فأتيت».

٤. في المرأة: «قوله» عليه السلام: «فأتيت المتعوذ، اسم مكان سمي المتعزم به، لأنه يتعوذ عنده من النار؛ وبالمسبح، لأنه يطلب عنده الإجارة من النار».

٥. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «والفرح» بالحاء.

٦. في «بخ»: «أتيت».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٧، ح ١٣٢٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٤، ح ١٧٩٠٩.

٨. «أميطوا»، أي تنحوا، أو نحوا؛ فإنه استعمل لازماً ومتعدياً، تقول: مطت عنه وأمطت، إذا تنحيت وبعدت. وكذلك مطت غيري وأمطته، إذا نحيت. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٢؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٨٠ (ميط).

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بس» والمطبوع: «+ والله».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٥، ح ١٣٢٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٦، ح ١٧٩١٣.

٥٨٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
 وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ، وَ بَلَغْتَ مُوَحَّزَ الْكَعْبَةِ - وَ هُوَ بِجِذَاءِ
 الْمُسْتَجَارِ^٣ دُونَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِقَلِيلٍ - فَابْسُطْ يَدَيْكَ عَلَى الْبَيْتِ، وَ الصِّقْ بَطْنَكَ^٤
 وَ خَذَكَ بِالْبَيْتِ، وَ قُلْ: «اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْنَتُكَ، وَ الْعَبْدُ عَبْدُكَ، وَ هَذَا مَكَانُ^٥ الْعَايِذِ بِكَ مِنَ
 النَّارِ»، ثُمَّ أَقْرِ لِرَبِّكَ بِمَا عَمِلْتَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَقِرُّ لِرَبِّهِ بِذُنُوبِهِ فِي هَذَا
 الْمَكَانِ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَ نَقُولُ^٦: «اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرُّوحُ وَ الْفَرَجُ^٧ وَ الْعَافِيَةُ،
 اللَّهُمَّ إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعِفُهُ لِي، وَ اغْفِرْ لِي^٨ مَا أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ مِنِّي وَ خَفِيَ عَلَيَّ
 خَلْقِكَ»، ثُمَّ تَسْتَجِيرُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، وَ تَخَيَّرَ لِنَفْسِكَ مِنَ الدُّعَاءِ، ثُمَّ اسْتَلِمَ الرُّكْنَ

١. في «بخ، بف، جر»: - «بن إبراهيم».

٢. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى»
 على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٣. في «بف، جر» و التهذيب: - «بن يحيى».

٤. في مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٦٤: «يستفاد من هذه الرواية أن موضع الالتزام حذاء المستجار. وقد عرفت
 أنه حذاء الباب، فيكون المستجار نفس الباب. وكيف كان فموضع الالتزام حذاء الباب و الأمر في التسمية
 هين». وفي المرأة: «أقول: يحتمل أن يكون المراد: إذا بلغت الموضع الذي يحاذي المستجار من المطاف.
 و يحتمل أيضاً أن يكون المراد بالمستجار الحطيم؛ فإنه أيضاً محل الاستجارة و الدعاء بتوسّع في المحاذاة،
 و سيأتي إطلاق المستجار عليه. و صحف بعض الأفاضل بعد حمل المستجار على المعنى الأخير تارة معني
 بأن حمل المحاذاة على المشابهة في الشرف، و أخرى لفظاً و معنى فقراً: بحذاء المستجار، بدال المهملة
 و إسقاط الألف، أي بمنزله».

٥. في «بخ، جن» و الوسائل: «بدنك».

٦. في «بخ» و الوافي: «مقام».

٧. في «بخ، بف»: «و يقول».

٨. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «و الفرح» بالحاء.

٩. في «ي»: - «لي».

اليماني، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ^١.

١٢٥ - بَابُ فَضْلِ الطَّوَّافِ

١ / ٧٥٣٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنِ الْحَسَنِ^٣ بْنِ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ الصَّائِغِ، قَالَ:

قَدِمَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ^٤، فَقَالَ^٥: «قَدِمْتَ حَاجًّا؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي^٦ مَا لِلْحَاجِّ^٧؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «مَنْ قَدِمَ حَاجًّا، وَ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَ صَلَّى

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٣٤٩، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «غفر الله له إن شاء الله^٢». وفيه، ص ١٠٤، ضمن ح ٣٣٩، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٣، من دون الإسناد إلى المعصوم^٣، ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٨، ح ١٣٢٦٠؛ الوسائل، ح ١٣، ص ٣٤٥، ح ١٧٩١٢.
٢. في «ي»، بح، بس، جد: «أحمد بن محمد بن أبي عبد الله». وهو سهو واضح؛ فإن أحمد هذا، هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي. وكية والده أبو عبد الله. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٣٥، الرقم ٨٩٨.
٣. في «بح، جن»، وحاشية «بف» والوسائل: «الحسين». وهو سهو؛ فإن المراد من ابن يوسف هذا، هو الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بقاح كما تقدم ذيل ح ٧٠٩٨، فلاحظ.
٤. ثم إن الخبر رواه أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن، ص ٦٤، ح ١١٧، عن أبيه عن الحسن بن يوسف عن زكريا عن علي بن ميمون الصائغ، قال: قدم رجل على أبي الحسن^٤، وذكر الخبر باختلاف يسير في الألفاظ. واحتمال سقوط الواسطة بين أحمد والحسن بن يوسف في ما نحن فيه، غير بعيد.
٥. هكذا في «بخ، بف، جر» والوافي والمحاسن. وفي «ظ، ي، بح، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «على علي بن الحسين^٥».
٦. والصواب ما أثبتناه؛ فقد عُدَّ علي بن ميمون في من روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن^٦ - كما في رجال النجاشي، ص ٢٧٢، الرقم ٧١٢، ورجال ابن الغضائري، ص ٧٣، الرقم ٧٧ - وتقدم أنفاً أن الخبر ورد في المحاسن عن علي بن ميمون الصائغ عن أبي الحسن^٧.
٧. ويُؤيد ما أثبتناه أننا لم نجد رواية علي بن ميمون عن علي بن الحسين^٨ في ما تتبعناه من الطرق والأسناد.
٥. في المحاسن: «+ له».
٦. في «بث، بخ، بس» والوافي والمحاسن: «تدري» بدون همزة الاستفهام.
٧. في «بف»: «الحاج».

رَكَعَتَيْنِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ دَرَجَةٍ^١، وَشَفَّعَهُ^٢ فِي سَبْعِينَ^٣ أَلْفَ حَاجَةٍ، وَكَتَبَ لَهُ عِثْقَ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ قِيمَةً كُلِّ رَقَبَةٍ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ^٤.^٥

٧٥٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ التِّمَّانِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أُسْبُوعاً^٦، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ^٧ فِي أَيِّ جَوَانِبِ الْمَسْجِدِ شَاءَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ^٨ ٤١٢/٤ أَلْفٍ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ دَرَجَةٍ، وَقَضَى لَهُ سِتَّةَ أَلْفٍ حَاجَةٍ، فَمَا عَجَلَ مِنْهَا فَبِرَحْمَةِ^٩ اللَّهِ، وَمَا أَخَّرَ مِنْهَا فَشَوْقاً إِلَى دُعَائِهِ^{١٠}».

١. في المحاسن: - «ورفع له سبعين ألف درجة».

٢. في المحاسن: «وشفع».

٣. في الوافي: + «أهل بيت وقضى له سبعين».

٤. في المحاسن: - «ألف».

٥. في المحاسن: - «قيمة».

٦. في «بث»: «رقبة».

٧. المحاسن، ص ٦٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ١١٧، عن أبيه، عن الحسن بن يوسف، عن زكريا، عن علي بن ميمون الصائغ. الأماشي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ح ١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وشفعه في سبعين ألف حاجة» مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. ثواب الأعمال، ص ٧٢، ح ١٢، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. المقنعة، ص ٣٨٨، مراسلاً عن أبي الحسن عليه السلام، الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٥١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين من قوله: «من قدم حاجاً وطاف بالبيت» الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٥، ح ١٣٢٧٤؛ الوسائل، ح ١٣، ص ٣٠٢، ح ١٧٨٠١.

٨. في الوافي: «سبوعاً».

٩. في «بج» والوافي: «الرَكَعَتَيْنِ».

١٠. في «جد»: «فرحمة».

١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قضاء حاجة المؤمن، ح ٢١٤٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٢٠، ذيل ح ٣٩٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخير إلى قوله: «ورفع له ستة آلاف درجة» المؤمن، ص ٤٩، ح ١١٦، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٥، إلى قوله: «ورفع له ستة آلاف درجة» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير ومن دون هذه الفقرة: «ووصلى ركعتين في أي جوانب

٧٥٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَخْبَرَهُ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ^٢، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ^٣ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ عَظَّمَ عَلَيَّ كَلَامَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: نَاوِلْنِي يَدَكَ أَوْ رِجْلَكَ أَقْبِلْهَا، فَنَاوِلْنِي يَدَهُ، فَقَبِلْتُهَا، فَذَكَرْتُ قَوْلَ^٤ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،^٥ قَدَمَعْتَ عَيْنَايَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مُطَاطِئَهُ رَأْسِي، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^٦: مَا مِنْ طَائِفٍ يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، خَاسِرًا^٧ عَنْ رَأْسِهِ، خَافِيًا يُقَارِبُ بَيْنَ خُطَاةٍ^٨، وَيَغْضُ بَصَرَهُ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا، وَلَا يَقْطَعَ^٩ ذِكْرَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْ لِسَانِهِ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ^{١٠} - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ دَرَجَةٍ، وَأَغْتَقَ^{١١} عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ ثَمَّنُ كُلِّ رَقَبَةٍ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَشَفَّعَ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَقَضَيْتَ لَهُ سَبْعُونَ^{١٢} أَلْفَ حَاجَةٍ، إِنْ شَاءَ^{١٤}

المسجد شاء». وراجع: ثواب الأعمال، ص ٧٣، ح ١٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٦، ح ١٣٢٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٣، ح ١٧٨٠٣؛ وفيه، ص ٤٢٦، ح ١٨١٢٠، إلى قوله: «كتب الله له ستة آلاف حسنة»

١. في «ث، بخ، بف، جر»: «ابن إبراهيم». ٢. في «ي، بس» والوافي والوسائل: «يومًا».

٣. في «بخ» والوافي والمرأة: «قول».

٤. في «مرأة العقول»، ج ١٨، ص ٣٠: «قوله ﷺ: فذكرت رسول الله ﷺ، وفي بعض النسخ: قول رسول الله، فالمعنى أنه ذكر ما ذكره النبي ﷺ من فضائلهم، أو من مظلوميتهم، أو من شهادته ﷺ حصراً كما روي عنه ﷺ. وقيل: المراد بقول رسول الله نهيه عن كثرة السؤال، وفيه ما ترى».

٥. يقال: طأطأ رأسه، أي خفضه وطمسه، أي حتى رأسه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٠؛ لسان العرب، ج ١، ص ١١٣ (طأطأ).

٦. في «ي، بس»: «قدمعت عينايا» إلى هنا.

٧. في «ث، بف»: «حتى».

٨. «حاسراً»، أي كاشفاً. يقال: حسرت العمامة عن رأسي والثوب عن بدني أو كفي عن دراعي، أي كشفتهما. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر).

٩. في «بس»: «قدمية».

١٠. في «بخ، بف، جد» والوافي: «فلا يقطع».

١١. في «بخ، بف»: «وعتق».

١٢. في «ث» وحاشية «جن» «سبعين».

١٤. في «مرأة العقول»: «قوله ﷺ: إن شاء، أي إن شاء الله تعالى، ويحتمل العبد على بعد».

فَعَاجِلَةٌ^١، وَ إِنْ شَاءَ فَآجِلَةٌ^٢.^٣

١٢٦ - بَابُ^٤

٧٥٣٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٥ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَةً، فَالطَّوَّافُ أَفْضَلُ لَهُ^٦ مِنَ الصَّلَاةِ،

وَمَنْ أَقَامَ سَنَتَيْنِ، خَلَطَ مِنْ ذَا وَ مِنْ ذَا، وَ مَنْ أَقَامَ ثَلَاثَ سِنِينَ، كَانَتْ^٧ الصَّلَاةُ أَفْضَلَ

لَهُ^٨ مِنَ الطَّوَّافِ^٩.^{١٠}

٧٥٣٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}:

١. في «بح، بس، جد، جن» والوافي: «فَعَاجِلَةٌ».

٢. في «بح، بس، جد، جن» والوافي: «فَآجِلَةٌ».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٥٢. من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣،

ص ٨٤٦، ح ١٣٢٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٦، ح ١٧٨٠٩.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وَأَنَّ الصَّلَاةَ وَالطَّوَّافَ أُيْهِمَا أَفْضَلُ».

٥. في السند تحويل بعطف «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ» على «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ».

٦. في الوسائل: - «له». ٧. في الوافي: «كان».

٨. في الوسائل والفقيه، ح ٢٨٤٥: «له أفضل» بدل «أفضل له».

٩. في «بث، بخ، بف، جن»: «له من الطواف».

١٠. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٢، ح ٢٨٤٥، معلقاً عن هشام بن الحكم. التهذيب، ح ٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٥٦، بسنده عن

ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري وحَمَّادٍ وَ هِشَامَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢،

ص ٢٠٧، ح ٢١٥٧. من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٧، ح ١٣٢٧٩؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٣١٠، ح ١٧٨١٦.

١١. في «بث، بخ، بف، جد، جر» والوسائل: - «بن إبراهيم».

١٢. في «بخ، بف، جر»: - «بن عبد الله».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّوَّافُ لِغَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلُ»^١.

٣٧٥٣٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَوَّافٌ قَبْلَ الْحَجِّ^٢ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ طَوَّافًا^٣ بَعْدَ
الْحَجِّ»^٤.

١٢٧ - بَابُ حَدِّ مَوْضِعِ الطَّوَّافِ

٤١٣/٤

٣٨٧٥٣٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ
يَاسِينَ الصَّرِيرِ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ الَّذِي مَنْ خَرَجَ مِنْهُ^٧ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ؟

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٦، ح ١٥٥٥، بسنده عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية: «الطواف للمجاورين أفضل، والصلاة لأهل مكة والقائمين بها أفضل من الطواف» مع زيادة في أوله. قرب الإسناد، ص ٣٨٣، ح ١٣٥٠، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وتام الرواية: «وسألته عن المقيم بمكة: الطواف له أفضل؛ أو الصلاة؟ قال: الصلاة». الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٨، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٧، ح ١٣٢٨٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١١، ح ١٧٨١٨.

٢. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣١: «قوله عليه السلام: قبل الحج، أي بعد الإحلال عن عمرة التمتع وقبل التلبس بحجة. وفيه ترغيب بالمبادرة إلى الحج وعدم تأخيرها إلى ضيق الوقت».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «طواف».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب نواذر الطواف، ح ٧٦١٤، بسند آخر، وتام الرواية: «طواف في العشر أفضل من سبعين طوافاً في الحج». الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٢، ح ١٧٨٢٢.

٥. في التهذيب: «محمد بن يحيى عن غير واحد عن أحمد بن محمد بن عيسى» وهو سهو، كما يعلم ممّا قدّمناه ذيل ح ٧٤٣٦، فلاحظ.

٦. في «جر» - «بن عبد الله».

٧. في الوسائل: «عنه».

قَالَ: «كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَالْمَقَامِ، وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَطُوفُونَ مَا^١ بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ الْحَدُّ^٢ مَوْضِعَ الْمَقَامِ^٣ الْيَوْمَ، فَمَنْ جَاَزَهُ فَلَيْسَ بِطَائِفٍ، وَالْحَدُّ قَبْلَ الْيَوْمِ^٤ وَالْيَوْمَ وَاحِدٌ قَدَرُ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ مِنْ^٥ نَوَاجِي الْبَيْتِ كُلِّهَا، فَمَنْ طَافَ فَتَبَاعَدَ مِنْ^٦ نَوَاجِيهِ أَبْعَدَ^٧ مِنْ مِقْدَارِ ذَلِكَ، كَانَ طَائِفًا بِغَيْرِ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَافَ بِالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ طَافَ فِي غَيْرِ^٨ حَدٍّ، وَلَا طَوَافَ لَهُ^٩».

١٢٨ - بَابُ حَدِّ الْمَشْيِ فِي الطَّوَّافِ

٧٥٣٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّابَةَ. قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّوَّافِ، فَقُلْتُ: أَسْرِعْ وَ أَكْثِرْ، أَوْ أَبْطِئْ^{١٠}؟

قَالَ: «مَشْيِي بَيْنَ الْمَشْيَيْنِ^{١١}»^{١٢}.

١. في التهذيب: - «ما».

٢. في التهذيب: + «من».

٣. في «بخ»: + «الذي».

٤. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣١: «قوله ﷺ: والحد قبل اليوم، أي لم يتغير المقام، بل المعتبر الموضع الذي فيه

المقام اليوم وهذا القدر من البعد».

٥. في التهذيب: «ومن».

٦. في التهذيب: «أكثر».

٧. في «بث»: «عن».

٨. في «بخ» وحاشية «بث»: «بغير».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٣٥١، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٣، ص ٨٤١، ح ١٣٢٦٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٠، ح ١٧٩٢٠.

١٠. في الوافي والتهذيب: «أو أمشي وأبطئ» بدل «أو أبطي».

١١. في الوسائل: «مشيين».

١٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٢، معلقاً عن الكليني «الوافي» ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٦٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٢، ح ١٧٩٢٥.

١٢٩- بَابُ الرَّجُلِ يَطُوفُ فَتَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ أَوْ الْعِلَّةُ

٧٥٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

تَغْلِبُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَافَ شَوْطاً أَوْ شَوَاطِينَ، ثُمَّ خَرَجَ مَعَ رَجُلٍ فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ^٢ طَوَافُ نَافِلَةٍ، بَنَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ طَوَافُ فَرِيضَةٍ، لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ»^٣.

3/313

٧٥٤١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُخْذُ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَقَدْ طَافَ بَعْضَهُ، قَالَ: «يَخْرُجُ، فَيَتَوَضَّأُ، فَإِنْ كَانَ جَارَ النَّصْفِ، بَنَى عَلَى طَوَافِهِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ النُّصْفِ، أَغَادَ الطَّوَّافَ».^٧

٧٥٤٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ^٨، عَنْ

۱. فی «بخ»: «فتعترض». وفی «ث»: «فیعرض».

۲. ففی (پس) : + « ففی » .

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٩، ح ٣٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٧٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥١، ح ١٣٢٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٠، ذيل ح ١٨٠٩.

٤. فی «بخ، بف، جر»: - «ابن ابراهيم».

٥. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب. ج ٥، ص ١١٨، ح ٣٨٤ بسنده عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحمدهما عليهما السلام. وقد تقدمت في ح ٧١٤٦، و ٧١٧٣ وتأتي في ح ٧٥٨٦ و ٧٧٨٠ رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل [ابن ذراج] عن بعض أصحابنا عن أحمدهما عليهما السلام. فعليه، احتمال سقوط الواسطة بين ابن أبي عمير وبين بعض أصحابنا غير منفي.

٦. في «ي، بح، بس، جن»: «وإن».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١١٨، ح ٣٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، الوافي، ج ١٣، ص ٨٥١، ح ١٣٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٨، ذيل ح ١٨٠٠٤

۸. فی (ی): «الحسن بن علی بن فضال». وفي «بخ، بف، جد، جر» و حاشیة «ی، پ، ث، بف، جن»: ۴۰

حَمَادُ بْنُ عِيسَى^١، عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ^٢ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ وَجَدَ خَلْوَةً مِنَ الْبَيْتِ، فَدَخَلَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «يَقْضِي^٣ طَوَافَهُ وَ قَدْ خَالَفَ السَّنَةَ، فَلْيُعِدْ طَوَافَهُ^٤».

٧٥٤٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٥، عَنْ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَافَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ أَشْوَاطاً^٦، ثُمَّ اشْتَكَى، أَعَادَ الطَّوْفَ» يَعْنِي الْفَرِيضَةَ^٧.

جاء «الحسين بن سعيد».

١. في حاشية: «جن»: «حماد بن عثمان».

٢. في «بخ، بس، بف، جد، جن» وحاشية «بت» والوافي: «أطواف».

٣. في «بت، بح، بخ، بف» والوافي، «نقص». وفي «جد»: «نقص».

٤. في «بخ» والوافي: «قد».

٥. في مرآة العقول ج ١٨، ص ٣٣: يدل على وجوب الاستئناف إن كان القطع لدخول البيت قبل مجاوزة النصف. وقال سيد المحققين في المدارك: المتجه الاستئناف مطلقاً إن كان القطع لدخول البيت. وأما القطع لقضاء الحاجة فقد اختلفت الروايات فيه. ويمكن الجمع بحمل روايات البناء على النافلة، أو تخصيص رواية أبان بن تغلب بالطواف الواجب إذا كان قد طاف منه شوطين خاصة، وبعض الروايات صريحة في حواز قطع طواف الفريضة لقضاء الحاجة والبناء عليه مطلقاً، ولعل الاستئناف في طواف الفريضة مطلقاً أحوط. راجع أيضاً: مدارك الأحكام ج ٨، ص ١٥٠-١٥٢.

٦. التهذيب ج ٥، ص ١١٨، ح ٣٨٦ والاستبصار ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٦٨، بسندهما عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي ج ١٣، ص ٨٥٢، ح ١٣٢٩٩؛ الوسائل ج ١٣، ص ٣٨١، ح ١٨٠١٣.

٧. هكذا في «ي، بت، بح، بخ، بس، بف، جن». وفي «جد» والمطبوع والوسائل -: «بن عثمان».

٨. في الوسائل: «ثلاثة أشواط» بدل «أشواطاً».

٩. في المرأة: «يدل ظاهراً على وجوب الاستئناف وإن جاز النصف، والمفطوح في كلام الأصحاب وجوب البناء بعد مجاوزة النصف، ولعل الأحوط الإتمام ثم الاستئناف».

١٠. الوافي ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣٠٣؛ الوسائل ج ١٣، ص ٣٨٦، ح ١٨٠٢٣.

٧٥٤٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ. عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ اغْتَلَّ عَلَيْهِ لَا يَقْدِرُ مَعَهَا عَلَى تَمَامِ الطَّوَافِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، أَمَرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَقَدْ تَمَّ طَوَافُهُ، وَإِنْ كَانَ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّوَافِ، فَإِنْ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَخَّرَ الطَّوَافُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ^٨، فَإِنْ خَلَّتْهُ الْعِلَّةُ، عَادَ^٩ فَطَافَ أُسْبُوعًا^{١٠}، وَإِنْ طَالَتْ عَلَيْهِ، أَمَرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ أُسْبُوعًا^{١١}، وَيَصَلِّيَ هُوَ رَكَعَتَيْنِ^{١٢}، وَيَسْعَى عَنْهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي السَّغِيِّ^{١٤} وَفِي رَمِي الْجِمَارِ^{١٥}».

١. في «بخ، جر»: - «الحسن».

٢. في «بخ، نف، جر» وحاشية «جس» والوسائل: - «علي».

هذا، وقد تكررت رواية [الحسن] بن محبوب عن إسحاق بن عمار في الأسناد مباشرة. ولم نجد توسط علي بن رثاب بينهما في موضع. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٣، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٤٢؛ وج ٢٣، ص ٢٥٠-٢٥١.

٣. في الوسائل: «إتمام».

٥. في «بث، بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وقد».

٦. في «جد» والاستبصار: «فإن».

٨. في «ي، بخ، بف، جس» والوافي والاستبصار: «أو يومين».

٩. في التهذيب والاستبصار: «فإن كانت العافية وقدر على الطواف» بدل «فإن خلت العلة، عاد».

١٠. في الوافي: «سبوعاً».

١١. في «بث، بخ، بف» والتهذيب والاستبصار: «فإن». وفي الوافي: «فإذا».

١٢. في الوافي: «سبوعاً».

١٤. في «بس»: «بالسعي». وفي «جد»: «في سعي».

١٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٣، بسندهما عن الحسن بن محبوب،

٧٥٤٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عَزَّةٍ^١، قَالَ:

مَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا فِي الشَّوْطِ الْخَامِسِ مِنَ الطَّوَافِ، فَقَالَ لِي: «انْطَلِقْ حَتَّى^٢ نَعُودَ^٣ هَاهُنَا رَجُلًا» فَقُلْتُ لَهُ^٤: إِنَّمَا^٥ أَنَا فِي خَمْسَةِ أَشْوَاطٍ^٦، فَأْتِمُّ أَسْبُوعِي، قَالَ^٧: «اقْطَعُهُ، وَاحْفَظْهُ مِنْ حَيْثُ تَقْطَعُ^٨ حَتَّى تَعُودَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي قَطَعْتَ مِنْهُ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ^٩».

٧٥٤٦ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ سُكَيْنِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكْنَى أَبَا أَحْمَدَ، قَالَ: ٤١٥/٤
كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: فِي الطَّوَافِ يَدُهُ^{١١} فِي يَدَي^{١٢} إِذْ عَرَضَ لِي رَجُلٌ لَهُ^{١٣} إِلَيَّ^{١٤} حَاجَةٌ، فَأَوْمَأْتُ إِلَيْهِ بِيَدِي، فَقُلْتُ لَهُ: كَمَا أَنْتَ^{١٥} حَتَّى أَفْرَغَ مِنْ طَوَافِي.

عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى ﷺ. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣٠٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٦، ح ١٨٠٢٤.

١. في «ي، ب، خ»: «أبي عزة». وفي «بس، جد»: «أبي عزة». وفي الوسائل: «أبي عزة». والمذكور في أصحاب أبي عبد الله ﷺ هم: أبو عزة، وأبو عزة مولى يسار، وأبو عزة الكوفي. راجع: رجال البرقي، ص ٤٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٥، الرقم ٤٨٦٢.

٢. في «بس»: «- حتى».

٣. في «بخ، بف» التهذيب والاستبصار: «- (ه)». ٤. في التهذيب والاستبصار: «- (ه)».

٥. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

٦. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

٧. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

٨. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

٩. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١٠. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١١. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١٢. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١٣. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١٤. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

١٥. في الوسائل والتهذيب: «- (ه)».

فَقَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:^٢ «مَا هَذَا؟» قُلْتُ^٣: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، رَجُلٌ جَاءَنِي^٤ فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ لِي^٥: «مُسْلِمٌ^٦ هُوَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ^٧ لِي^٨: «أَذْهَبَ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ^٩» فَقُلْتُ^{١٠} لَهُ^{١١}: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَأَقْطَعَ^{١٢} الطَّوَافَ؟ فَقَالَ^{١٣}: «نَعَمْ» قُلْتُ^{١٤}: وَإِنْ كُنْتُ^{١٥} فِي^{١٦} الْمَفْرُوضِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ فِي الْمَفْرُوضِ».

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ^{١٧} فِي حَاجَةٍ^{١٨}، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَ مَحَا عَنْهُ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَ رَفَعَ لَهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ»^{١٩}.

١. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: - «لي».

٢. في الاستبصار: + «في الطواف».

٣. في «بح، جن» والتهذيب والاستبصار: «قلت».

٤. في التهذيب: «جاء».

٥. في الوافي: - «لي».

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «أمسلم».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال».

٨. في التهذيب والاستبصار: - «لي».

٩. في «بس» -: «قلت: أصلحك» إلى هنا.

١٠. في «بث، بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قلت».

١١. في «بح، بس» -: «له».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «وأقطع».

١٣. في «ي، بث، بخ، بس، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٤. في «بح، بخ، والفافي: + «له أصلحك الله». وفي «بث، جن»: + «أصلحك الله».

١٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «كان».

١٦. في الاستبصار: - «في».

١٧. في «بث، بس»: «المؤمن».

١٨. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والاستبصار. وفي «بخ» والمطبوع: «حاجته».

١٩. التهذيب: ج ٥، ص ١١٩، ح ٣٩١؛ والاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٧٧٣، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي،

كتاب الإيمان والكفر، باب حق المؤمن على أخيه وأداء حقه، ح ٢٠٦٣. والوافي، ج ١٣، ص ٨٥٤، ح ١٣٣٠٧؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٣، ح ١٨٠١٧.

١٣٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَطُوفُ فَيُعْبِي^١ أَوْ تُقَامُ^٢ الصَّلَاةُ أَوْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ وَقُتِ الصَّلَاةُ^٣

٧٥٤٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

شِهَابٍ^٥، عَنْ هِشَامٍ^٦ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافِ فَرِيضَةٍ^٧، فَأَذْرَكَتَهُ صَلَاةُ
فَرِيضَةٍ، قَالَ : «يَقْطَعُ طَوَافَهُ»^٨، وَيُصَلِّي الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ يَعُودُ، وَيَتِمُّ^٩ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ
طَوَافِهِ»^{١٠}.

٧٥٤٨ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ :

١ . الإعياء: الكل. يقال: أعياء العاشي، أي كل. والإعياء أيضاً: الإنعاب، يستعمل لازماً ومتعدياً. راجع: لسان

العرب، ج ١٥، ص ١١٢: المصباح المنير، ص ٤٤١ (عيا).

٢ . في «ي»، يبح، بس، «يقام».

٣ . في «ي»، يبح، بف، «جر» والتهذيب: - «الحسن».

٤ . في «جر» - «عن شهاب».

٥ . في «بث» والتهذيب: + «بن سالم». وفي حاشية «جن»: - «عن هشام».

هذا، وقد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عن هشام بن سالم، وروى عن شهاب [بن عبد ربّه] أيضاً في
بعض الأسناد، ولم نجد توسط شهاب بين ابن محبوب وبين هشام في موضع، بل لم نجد رواية شهاب عن
هشام في غير هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥١، و ص ٣٧٠ - ٣٧١.

فعليه احتمال تصحيف أحد العنوانين بآخر والجمع بين النسخة وبدلها غير بعيد.

وأما احتمال كون الصواب: «وهشام»، فلم نجد في شيء من الأسناد عطف شهاب على هشام أو بالعكس، فهذا
الاحتمال ضعيف.

٦ . في «بث»، يبح، بف، «والوسائل»: «الفريضة».

٧ . في الوسائل: «الطواف».

٨ . في «بث»، يبح، بف، «وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «فيتم».

٩ . التهذيب، ج ٥، ص ١٢١، ح ٣٩٥، معلقاً عن الكليني - الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٣، ح ١٣٣١٤: الوسائل، ج ١٣،
ص ٣٨٤، ح ١٨٠١٩.

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الطَّوَافِ قَدْ طَافَ بَعْضُهُ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ، فَيَطْلُعُ ^٢ الْفَجْرُ ^٣، فَيَخْرُجُ مِنَ الطَّوَافِ إِلَى الْجَبْرِ، أَوْ إِلَى بَعْضِ الْمَسْجِدِ ^٤، إِذَا كَانَ لَمْ يُوتِرْ فَيُوتِرُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانِهِ ^٥، فَيَتِمُّ طَوَافَهُ: أَفْتَرَى ذَلِكَ أَفْضَلَ، أَمْ يَتِمُّ ^٦ الطَّوَافُ ^٧، ثُمَّ يُوتِرُ وَإِنْ أَشْفَرَ بَعْضَ الْإِسْفَارِ؟

قَالَ: «إِبْدَأُ بِالْوُتْرِ، وَاقْطَعْ الطَّوَافَ إِذَا خِفْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتِمَّ الطَّوَافَ بَعْدَ ^٩».

٣٠٧٥٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ ^{١٠}، فَأَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ؟

قَالَ: «يَصَلِّي مَعَهُمْ ^{١١} الْفَرِيضَةَ، فَإِذَا فَرَغَ، بَنَى مِنْ حَيْثُ قَطَعَ ^{١٢}».

٤١٦/٤. ٧٥٥٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ ^{١٤} بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ ^{١٥} بْنِ رِثَابٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يُعْيِي فِي الطَّوَافِ، أَلَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ؟

١. في «بف، جد» والتهذيب: «وقد».

٢. في الوسائل: «فطلع».

٣. في الفقيه: - «فيطلع الفجر».

٤. في التهذيب: «المساجد».

٥. في الوسائل والفقيه والتهذيب: - «إلى مكانه».

٦. في «بف» والوافي: «أو يتم».

٧. في «بف، جد» والوافي: «طوافه».

٨. في الفقيه: «ثم أتت الطواف» بدل «ذلك»، ثم أتت الطواف بعد.

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٣٩٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٤، ح ٢٧٩٦، معلقاً عن عبد الرحمن

بن الحجاج والوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٥، ح ١٨٠٢٢.

١٠. في «بف، جد» وحاشية «ي» والوافي والوسائل والتهذيب والفقيه «النساء».

١١. في التهذيب: «يعني».

١٢. في الفقيه: «بلع».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٢١، ح ٣٩٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٢٧٩٤، معلقاً عن ابن

المغيرة، عن عبدالله بن سنان والوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٤، ح ١٨٠٢٠.

١٤. في «بف، جد» والوسائل: - «الحسن».

١٥. في «جر» وحاشية «جن»: - «علي».

قَالَ: «نَعَمْ، يَسْتَرِيحُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَتَبَنَّى عَلَى طَوَافِهِ^١ فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي^٢ سَعْيِهِ وَ جَمِيعِ مَنَاسِكَهِ»^٣.

٥ / ٧٥٥١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٤، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَرِيحُ فِي طَوَافِهِ ؟
فَقَالَ^٥: «نَعَمْ، أَنَا قَدْ كَانَتْ تَوْضَعُ لِي مِرْقَةً^٦، فَأَجْلِسُ عَلَيْهَا»^٧.

١٣١ - بَابُ السَّهْوِ فِي الطَّوَافِ

٧٥٥٢ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذَرْ سِتَّةَ طَافَ أَمْ سَبْعَةَ ؟ قَالَ: «فَلْيَعِذْ طَوَافُهُ».

١. في «بخ، بف»: «فيتنم طوافه» بدل «فيتنم على طوافه».

٢. في «بث، بف، جد»: «+ كل».

٣. قرب الإسناد، ص ١٦٥، ح ٦٠٤، عن أحمد و عبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٢٧٩٥؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٣٩٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٧٧٤، بسند آخر عن أحمد عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٦، ح ١٣٣١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٨، ح ١٨٠٢٦.

٤. في «بخ»: - «الوشاء».

٥. في «بث، بخ، بف»: «قال».

٦. المِرْقَةُ: المخذة، أو هي كالسداة، وأصله من المِرْفَق، كأنه استعمل مرفقه واتكأ عليه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٤٦ (رفق).

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٧، ح ١٣٣١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٨، ح ١٨٠٢٨.

قُلْتُ: فَقَاتَهُ، قَالَ: «مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئاً^١، وَ الْإِعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ^٢ وَ أَفْضَلُ^٣».

٧٥٥٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ لَمْ يَذَرِ سِتَّةَ طَافٍ أَوْ سَبْعَةً^٤، قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ^٥». ٤١٧/٤

٧٥٥٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ:

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٧، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٩ عَمَّنْ^{١٠} طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذَرِ سِتَّةَ طَافٍ أَوْ سَبْعَةً^{١١}،

قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ».

قُلْتُ: فَقَاتَهُ ذَلِكَ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^{١٢}»^{١٣}.

١. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٣٧: «لا خلاف بين الأصحاب في أنه لا عبرة بالشك بعد الفراغ من الطواف مطلقاً، والمشهور أنه لو شك في النقصان في أثناء الطواف يعيد طوافه إن كان فرضاً، وذهب المفيد وعلي بن بابويه وأبو الصلاح وابن الجنيّد وبعض المتأخرين إلى أنه يبنى على الأقل، وهو قوي. ولا يبعد حمل أخبار الاستيناف على الاستحباب بقرينة قوله عليه السلام: ما أرى عليه شيئاً، بأن يحمل على أنه قد أتى بما شك فيه، أو على أن الشك غير حكم ترك الطواف رأساً...». ٢. في «جد»: «إلى أحب».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٨، بسنده عن منصور بن حازم، إلى قوله: «ما أرى عليه شيئاً»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١، ح ١٣٣١٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥١.

٤. في حاشية «ي»: «أم سبعة». ٥. في «بس»: «يستعيد».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١، ح ١٣٣٢٠، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥٢.

٧. في «يخ، بف، جر»: «بن إبراهيم». ٨. في «بف، جد، جر»: «جميعاً».

٩. في «بف، جر»: «بن يحيى». ١٠. في «ي»: «سألت».

١١. في «يخ، بف، جد»، والوافي والوسائل: «عن رجل» بدل «عمن».

١٢. في «بث، بع، يخ، بس، جن»: «أم سبعة».

١٣. في «يخ، بف، جد»، والوافي: «لا شيء عليه» بدل «ليس عليه شيء».

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٧، بسنده عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى

قوله: «قال: يستقبل». وفيه، ص ١١٠، ح ٣٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ذيل

٧٥٥٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَكَّ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ ؟ قَالَ: «يُعِيدُ كُلَّمَا شَكَّ»^٢.

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، شَكَّ فِي طَوَافِ نَافِلَةٍ^٣ ؟

قَالَ: «يَبْنِي عَلَى الْأَوَّلِ»^٤.

٧٥٥٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالنَّيْتِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ الْمَفْرُوضِ ؟

قَالَ: «يُعِيدُ حَتَّى يُثَبِّتَهُ»^٥.

ح ٢٨٠٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦١، ح ١٣٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦١، ح ١٧٩٥٣.

١. في «جن»: «كما».

٢. في المرأة: «فيه». وفي الوافي: «كلّما شكّ؛ يعني متى شكّ؛ ليكون موافقاً للأخبار الأخر، وأما جعل «ما» موصولة وفصلها عن لفظة كلّ في الكتابة؛ لبصير المعنى إعادة الشوط المشكوك فيه، فمخالفة لسائر الأخبار الواردة في هذا الباب... ويؤيد ما قلناه أنّه لو لم يحمل على هذا المعنى لم يبق فرق بين شكّي التردد... وهو خلاف الظاهر من العبارة». وقال في المرأة: «قوله عليه السلام: كلّما شكّ فيه، أي في أي وقت شكّ، أو كلّ شوط شكّ فيه، وآخر الخبر يؤيد الأول».

٣. في الاستبصار: «النافلة».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٠، ح ٣٥٩، بسند آخر عن أبي الحسن الثاني عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٢٨٠٤. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٣، ح ١٣٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٢، ح ١٧٩٥٥.

٥. في «بس، جد»: «حقّ نيته». وفي التهذيب والاستبصار: «حتى يستتمّه».

وفي هامش الوافي عن ابن المصنف: «حتى يثبت، من الإثبات بالثاء المثناة والباء المفردة والياء المثناة من

٧٥٥٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ^٢: رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ^٣ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، فَلَمْ يَذَرِ أَسْتَهَ طَافَ، أَمْ سَبْعَةً، أَمْ ثَمَانِيَةً^٤؟

قَالَ: «يُعِيدُ طَوَافَهُ حَتَّى يَخْفُظَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ طَافَ^٥ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ ثَمَانِيَةً^٦ مَرَّاتٍ وَهُوَ نَاسٍ.

قَالَ: «فَلْيَتِمَّ طَوَافَيْنِ، ثُمَّ يَصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَلْيُعِيدَ حَتَّى يُتِمَّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ»^٧.

٧٥٥٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

«فوق. وفي بعض النسخ: حَتَّى نَبِّهَ مِنَ التَّبَيَّنِ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقَاتِيَّةِ وَالنَّاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ وَالنُّونَ أَحِيرًا عَلَى صِيغَةِ التَّفْعَلِ...».

وفي المرأة: «قوله: حَتَّى يَشْتَهَ، أَي يَأْتِي بِهِ مِنْ غَيْرِ سَهْوٍ. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: حَتَّى يَتَبَيَّنَ، مِنَ التَّبَيَّنِ وَهُوَ الظُّهُورُ فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ. وَفِي التَّهْذِيبِ: حَتَّى يَسْتَتِمَّ. فَعَلَى مَا فِي التَّهْذِيبِ مُوَافِقٌ لِلْمَشْهُورِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا زَادَ شَوْطًا سَهْوًا أَوْ أَكْثَرَ أَكْمَلَ أَسْبُوعَيْنِ. وَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ النَّسَخَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى مَا نَسَبَ إِلَى الصَّدُوقِ فِي الْمَقْنَعِ أَنَّهُ أَوْجِبَ الْإِعَادَةَ لِمَطْلُوقِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ وَقَعَتْ سَهْوًا، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: نَسَخَةُ التَّهْذِيبِ أَيْضًا ظَاهِرَةٌ فِيهِ...». وَرَاجِعْ أَيْضًا: الْمَقْنَعُ، ص ٢٦٧.

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١١، ح ٣٦١؛ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٧٤٦، مَعْلَقًا عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٨٦٨، ح ١٣٣٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٣٦٣، ح ١٧٩٥٧.

١. فِي «جَرٍّ» وَالتَّهْذِيبِ: - «بْنِ مِهْرَانَ».

٢. فِي الْوَسَائِلِ: - «لَهُ».

٣. فِي «بِالْبَيْتِ».

٤. فِي «جَدٍّ»: «وَلَمْ».

٥. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قُوِّلتِ وَالتَّهْذِيبِ. وَفِي «بَفٍّ» وَالْمَطْبُوعُ: «سِتَّةً» مِنْ دُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٦. فِي «التَّهْذِيبِ. «أَوْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

٧. فِي «بَخٍّ، بَفٍّ، حَدٍّ» وَالْوَافِي: «قَدْ طَافَ».

٨. فِي «بَخٍّ، بَفٍّ» وَالْوَافِي: «ثَمَانٍ».

٩. فِي التَّهْذِيبِ: «بَطَوَافَيْنِ وَ» بَدَلُ «طَوَافَيْنِ ثُمَّ».

١٠. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١٤، ح ٣٧١، مَعْلَقًا عَنْ الْكَلِينِيِّ. وَرَاجِعْ: التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١١٤، ح ٣٧٠. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٨٦٤، ح ١٣٣٣٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٣٦٢، ح ١٧٩٥٤، إِلَى قَوْلِهِ: «يُعِيدُ طَوَافَهُ حَتَّى يَخْفُظَ»؛ وَفِيهِ، ص ٣٦٤، ح ١٧٩٥٨، مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ: فَإِنَّهُ طَافَ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ».

حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ طَافَ فَأَوْهَمَ، فَقَالَ^١: طُفْتُ أَرْبَعَةً، أَوْ^٢ طُفْتُ^٣ ثَلَاثَةً؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ الطَّوَافِينَ كَانَ؟» طَوَّافٌ نَافِلَةً، أَمْ^٤ طَوَّافٌ فَرِيضَةً؟ قَالَ^٥: «إِنْ كَانَ طَوَّافٌ فَرِيضَةً، فَلْيُلْقِ مَا فِي يَدِهِ^٦ وَ لَيْسْتَ أَنْتَ، وَإِنْ كَانَ طَوَّافٌ نَافِلَةً، فَاسْتَيْقِنْ^٧ ثَلَاثَةً^٨ وَ هُوَ فِي شَكٍّ مِنَ الرَّابِعِ أَنَّهُ طَافَ، فَلْيَبْنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ^٩؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ٤١٨/٤ لَهُ»^{١٠}.

٨/٧٥٥٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١١}، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ^{١٢}، ثُمَّ خَرَجَ^{١٣} إِلَى الصَّفَا^{١٤}، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، فَبَيْنَمَا^{١٥} هُوَ يَطُوفُ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ بَعْضَ^{١٦} طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ.

١. في «جن» والوسائل والتهذيب: «قال». وفي التهذيب: «إني».

٢. في «بح، ببح، بف» والوافي والتهذيب: «وقال» بدل «أو».

٣. في «بت»: «وظننت». وفي «جد»: «وطفت» بدل «أو طفت».

٤. في «بف، جد» والتهذيب: «كان».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «ثم قال».

٦. في «بح، بس، حد، جن» والوسائل والتهذيب: «يديه».

٧. في التهذيب: «واستيقن».

٨. في «ببح، بف» والوافي والتهذيب: «الثالث». وفي «بت، بح، جد»: «الثالثة».

٩. في التهذيب، ج ٥، ص ١١١، ح ٣٦٠، معلقاً عن الكليني. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٢٨٠٥. الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٤، ح ١٣٣٢٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٠، ح ١٧٩٥٠.

١٠. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١١. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٢. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٣. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٤. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٥. في «بف، جر»: «بن يحيى».

١٦. في «بف، جر»: «بن يحيى».

قَالَ: «يَزِجُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَتِمُّ طَوَافُهُ، ثُمَّ يَزِجُ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَيَتِمُّ مَا بَقِيَ»^١.

٧٥٦٠ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: سَأَلَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ - وَ أَنَا مَعَهُ - عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ؟ قَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَكَيْفَ يَطُوفُ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ؟». قَالَ: اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَ عَقَدَ وَاحِدًا^٣. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَطُوفُ شَوْطًا». قَالَ سُلَيْمَانُ: فَإِنَّهُ^٤ فَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ»^٥.

١. في المرأة: «يدل على البناء في الطواف والسعي وإن لم يتجاوز الصف وهو أحد القولين في المسألة ... والقول الآخر - وهو الأشهر بين المتأخرين - أنه إن تجاوز النصف في الطواف يبنى عليهما وإلا يستأنفهما».

٢. الكافي، كتاب الحج، باب من بدأ بالسعي قبل الطواف ...، صدر ح ٧٥٧١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٥، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٢٨٠٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى؛ وفيه، ص ٤٠٤، صدر ح ٢٨٢٤، معلقاً عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، التهذيب، ج ٥، ص ١٣٠، صدر ح ٣٢٨، بسنده عن إسحاق بن عمار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير، الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٧، ح ١٣٣٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ١٧٩٤٣.

٣. في «ب»، جد، والوافي والفقيه: «فقال».

٤. في «ب»: «فكيف». ٥. في الوافي: «طاف».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: استقبل الحجر، أي كان منشأ غلطه أنه حين ابتداء الشوط عقد واحداً، فلما كملت الستة عقد السبعة فظن الإكمال» وفي هامش الوافي: «قوله: وعقد واحداً، حاصل الجواب أنه عرف كون طوافه ناقصاً بعقد أصابعه، والمعنى أنه طاف شوطاً واحداً وعقد بإصبعه واحداً وطاف الشوط الثاني وعقد بإصبعه اثنين، وهكذا فحصل يقينه بكون طوافه ستة من عقد يده. وكان سؤال الإمام عليه السلام لأن يبين السائل أنه يعلم كونه ستة أشواط يقيناً أو يظنه طناً، ولو كان نقصان طوافه غير اليقين لكان حكمه عدم الاعتبار بالشك بعد الفراغ وعدم وجوب الاستنابة». ٧. في «جن»: «- فإنه».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٤، بسنده عن ابن أبي عمير، الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٦، ح ٢٨٠٣، معلقاً عن الحسن بن عطية، الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٧، ح ١٣٣٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٧، ذيل ح ١٧٩٤٢.

١٠ / ٧٥٦١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي كَهْمَشٍ^٢، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ، فَطَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ ؟
قَالَ : «إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الرُّكْنَ^٣، فَلْيَقْطَعْهُ»^٤.

١٣٢ - بَابُ الْإِقْرَانِ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ

١ / ٧٥٦٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ :

١ . في الوسائل : + «عن محمد بن الحسين» . وهو سهو ! فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن ابن فضال في كثير من الأستاذ جداً . راجع : معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٧٦، و ص ٦٥٦ - ٦٥٧.

هذا، وقد ورد الخبر - مع زيادة في آخره - في التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٧ عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن فضال عن علي بن عقبة، لكن ورد في حاشية بعض نسخ التهذيب : «محمد بن أحمد بن يحيى» بدل «محمد بن يعقوب عن أحمد بن يحيى»، وهو الظاهر ؛ فإن الخبر أورده الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٣، وقال : «وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن فضال عن علي بن عقبة».

٢ . في الاستبصار : «أبي كهشم» .

٣ . في الواهي : «الظاهر أن المراد بالركن الذي فيه الحجر حتى يتم الشوط الناس ببلوغه، ويحتمل أن يكون المراد الركن الأول الذي يبلغه في الشوط» . وفي المرأة : «المراد بالركن ركن الحجر، وما توهم من أن المراد به الركن الذي بعد ركن الحجر فلا يخفى وهنه» .

٤ . التهذيب، ج ٥، ص ١١٣، ح ٣٦٧، معلقاً عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال . الاستبصار، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٧٥٣، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضال . وفيهما مع زيادة في آخره . الوافي، ج ١٣، ص ٨٦٨، ح ١٣٣٣٥ : الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٤، ح ١٧٩٥٩.

٥ . في حاشية «ي» : «القرآن» .

٦ . في «بف، جر» والتهذيب والاستبصار : - «عبد الله» .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا يَكْزُرُهُ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ^١ وَ الطَّوَاقَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ، فَأَمَّا فِي^٢ النَّافِلَةِ فَلَا بَأْسَ»^٣.

٢ / ٧٥٦٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ يَقْرُنُ^٤ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ^٥ فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ رَوَيْتَ لَكَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ»^٦.

٤١٩/٤

قَالَ: فَقُلْتُ: لَا^٧، وَ اللَّهُ مَا لِي فِي ذَلِكَ مِنْ حَاجَةٍ جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَ لَكِنْ أَرُو لِي^٨ مَا أُدِينُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ.

فَقَالَ: «لَا تَقْرُنْ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ^٩، كُلَّمَا طُفِتْ أُسْبُوعاً^{١٠} فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَ أَمَّا أَنَا^{١١} فَرُبَّمَا قَرَنْتُ الثَّلَاثَةَ وَ الْأَرْبَعَةَ^{١٢} فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي مَعَ هَؤُلَاءِ»^{١٣}.

١. في «بح، جن»: «أسبوعين». وفي «بت» واللقية: «السبوعين».

٢. في «بح، جد» والتهذيب: - «في».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠١، ح ٢٨١٦، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٧، ح ١٣٣٧٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٦٩، ذيل ح ١٧٩٧٧.

٤. في «ي»: «الوسائل»؛ «ويقرن».

٥. في «جن»: «السبوعين».

٦. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب والاستبصار: «أهل المدينة».

٧. في التهذيب: - «لا».

٨. في «بت»: «أروي» بدل «أرو لي».

٩. في الاستبصار: + «ولكن».

١٠. في الوافي: «سبوعاً».

١١. في الاستبصار: «النافلة».

١٢. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٣: «قوله: مع هؤلاء. أي مع المخالفين فاقرون بين الطواف تقية. وحمل الشيخ في التهذيب ترك القراء في النافلة على الفضل والاستحباب». وقال الشيخ في الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢١، ذيل ح ٧٦١ بعد ذكر الأخبار المعارضة: «فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى؛ لأن الوجه فيها أحد شيئين: أحدهما: أن تكون الأولى محمولة على الفضل والاستحباب، والأخبار الأخيرة على الجواز، دون الفضل. والوجه الثاني: أن تكون هذه الأخبار إنما كره فيها القرآن في طواف الفريضة، دون طواف النافلة».

١٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٣٦٩.

٣ / ٧٥٦٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ^١، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «إِنَّمَا يُكْرَهُ الْقِرَانُ فِي الْفَرِيضَةِ، فَأَمَّا^٢ النَّافِلَةُ فَلَا^٣ وَاللَّهِ، مَا بِهِ بَأْسٌ^٤».

١٣٣ - بَابُ مَنْ طَافَ وَاخْتَصَرَ فِي الْحِجْرِ

١ / ٧٥٦٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٦ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَأَخْتَصَرَ^٧، قَالَ : «يَقْضِي مَا اخْتَصَرَ
مِنْ^٨ طَوَافِهِ^٩».

ج ٨٨٧، ح ١٣٣٧٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٠، ح ١٧٩٧٩.

١. هكذا في «ي، بث، يع، بس، جد، جر، جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «وليد». هذا، وفي «بخ، بف»:- «عن محمد بن الوليد»، والظاهر ثبوته؛ فإن طبقة محمد بن أحمد النهدي الذي يروي عنه الكليني بواسطة واحدة. لاتلاثم الرواية عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤١، الرقم ٩١٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٥-٣٣٦.

٢. في التهذيب والاستبصار: «+ في».

٣. في «بس»:- «فلا».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٧، ح ١٣٣٧٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٠، ح ١٧٩٨٠.

٥. في «ي، يع، بخ، جد، جن» والوافي والمرآة: «فاختصر». وفي الوافي: «يعني باختصار فيه أنه يدحل الحجر في الطواف». ٦. في «جن»:- «+ قال».

٧. في «ي، بث، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والمرآة:- «فاختصر». وفي «يع» والوسائل: «+ في الحجر». ٨. في حاشية «جد»: «في».

٩. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٣: «لا خلاف في أنه لا يعا بالشروط الذي اختصر فيه، وإنما الخلاف في أنه يستأنف الطواف رأساً، أو يكفي باستئناف ذلك الشروط، وهذا الخبر يحتملها، والأحير أقوى؛ للروايات الأخرى».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٣، ح ١٣٣٤٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٦، ح ١٧٩٣٩.

٧٥٦٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اخْتَصَرَ فِي الْحَجْرِ فِي الطَّوَافِ، فَلْيَعِذْ طَوَافَهُ مِنَ
الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ^٢ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ^٣». ^٤

١٣٤ - بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ

٤٢٠ / ٤

٧٥٦٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُثْنَى^٥، عَنْ
رِزَازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى غَيْرِ^٦ وَضُوءٍ: أَيْفَتْدُ بِذَلِكَ
الطَّوَافِ؟ قَالَ: «لَا»^٧.

١. في «بخ، بف، جر»: - «بن إبراهيم».
٢. في المرأة: «قوله عليه السلام من الحجر الأسود، ظاهره الاكتفاء بإعادته الشوط، ويدلّ على أنّه لا يكفي إتمام الشوط من حيث سلوك الحجر، بل لابدّ من الرجوع إلى الحجر واستئناف الشوط، كما ذكره الأصحاب».
٣. في الوافي: «وأما قال في الحجر الأسود إلى الحجر الأسود؛ لئلا يتوهم إعادته من انتهاء الحجر إلى انتهائه».
٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٨٠٧، معلقاً عن معاوية بن عمار، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «من الحجر الأسود» الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٣، ح ١٣٣٤٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٧، ح ١٧٩٤٠.
٥. في التهذيب: «حنان بن سدير». وفي الاستبصار: «حنان» بدل «مثنى». لكن لم نجد وقوع حنان في هذا الطريق في شيء من الأسناد. وأما مثنى - وهو المثنى الحنّاط - فقد وقع في هذا الطريق في أسناد عديدة، منها ما تقدّم في نفس المجلّد، ح ٧٠٠٨ و ٧٠٥٨ و ٧١٣١ و ٧٢٤٥ و ٧٣٢٨، وكذا يأتي في ح ٧٧٩٣.
٦. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «بغير» بدل «على غير».
٧. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٤: «حمل على العريضة، ولا خلاف في اشتراط الطهارة فيها، والمشهور أنّه لا يشترط في النافلة، وذهب أبو الصلاح إلى الاشتراط فيها أيضاً، وهو ضعيف». وراجع: الكافي في الفقه، ص ١٩٥.
٨. التهذيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٧٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٧٦٢، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٩٣، ح ١٣٧٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من قطع السعي للصلاة... ح ٧٦٥٣. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٦.

- ٢ / ٧٥٦٨ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢: أَنَّهُ سُئِلَ: أَيْنَسُكَ^٣ الْمَنَاسِكُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ^٤؛ فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً»^٥.
- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ مِثْلَهُ^٨.
- ٣ / ٧٥٦٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٩، عَنِ
الْعَلَاءِ^{١٠} بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَخَذَهُمَا^{١١} عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْوٍ^{١٢}
قَالَ^{١٣}: «يَتَوَضَّأُ، وَيَعْبُدُ طَوَافَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، تَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^{١٤}.
-
١. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «بن زياد».
والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.
٢. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «الحسن».
٣. في التهذيب: «أئنسك».
٤. في التهذيب والاستبصار: - «وهو».
٥. في الاستبصار: - «بالبيت».
٦. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٥: «قوله^٦: فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً، ظاهر التعليل أن الوضوء إنما هو لأجل الصلاة إلا أن يقال: أريد به أن الصلاة بمنزلة الجزء في الواجب، فيشارك في الطواف أيضاً الطهارة، ولذا قال^٦: فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً، ولم يقل: فَإِنَّ مَعَهُ صَلَاةً. ويمكن أن يراد به بآته لما كان مشروطاً بالصلاة، فالصلاة مشروطة بالطهارة، ولا يحسن الفصل بينهما بالطهارة فلذا اشترطت في الطواف أيضاً».
٧. التهذيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ١٣٧٩ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٠، ح ١٣٣٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٦، ح ١٧٩٩٧.
٨. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٨١٠؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٩ و ٥١٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٣٨ و ٨٤١، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٨٠، ح ١٣٣٥٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٧، ذيل ح ١٧٩٩٧.
٩. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».
١٠. هكذا في «بخ، بف، جد، جر، جن» والوسائل والتهذيب. وفي «ي، بس» وحاشية «بخ» والمطبوع والاستبصار: «علام».
١١. في «جن» والفقيه والاستبصار، ح ٧٦٤: «طهر».
١٢. في «بخ، بف، جد» والوافي والتهذيب، ح ٣٨٠ والاستبصار، ح ٧٦٤: «فقال».
١٣. التهذيب، ج ٥، ص ١١٦، ح ٣٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٠.

٧٥٧٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَذَكَرَ
وَهُوَ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ: «يَقْطَعُ طَوَافَهُ»^٣، وَ لَا يَغْتَدُّ بِشَيْءٍ مِمَّا طَافَ»^٤.
وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؟
قَالَ: «يَقْطَعُ طَوَافَهُ، وَ لَا يَغْتَدُّ بِهِ»^٥.

١٣٥ - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالسَّعْيِ قَبْلَ الطَّوَافِ أَوْ طَافَ وَ آخَرَ السَّعْيِ

٤٣١/٤

٧٥٧١ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: رَجُلٌ طَافَ بِالْكَعْبَةِ^٨، ثُمَّ خَرَجَ^٩، فَطَافَ^٩ بَيْنَ الصَّفَا

١. ص ٤٠٠، ح ٢٨١١، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٧ و ١١٨، ح ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥، والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٦ و ٧٦٧، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، من قوله: «وإن كان نظرواً مع اختلاف يسير» الوافي، ج ١٣، ص ٨٨١، ح ١٣٣٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٤، ح ١٧٩٩٤.
٢. في الاستبصار: «علي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠٣، الرقم ٨٢٨؛ رجال الطوسي، ص ٤٠٠، الرقم ٥٨٦٤.
٣. في «بح»: «طوافه». وفي «جن» والوسائل: «الطواف».

٤. مسائل علي بن جعفر، ص ١٩٠. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٠، ح ١٦٤٨، معلقاً عن علي بن جعفر. قرب الإسناد، ص ٢٣٤، ح ٩١٧، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٥.

٥. مسائل علي بن جعفر، ص ١٥٠. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١١٧، ح ٣٨١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٥، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٢٣٦، ح ٩٢٣، بسنده عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٩، ح ١٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٧٥، ح ١٧٩٩٥.

٦. في «لف، جر»: «ابن يحيى».

٧. في الكافي، ح ٧٥٥٩، والتهذيب، ح ٣٢٨: «إلى الصفا».

٨. في «بح» وحاشية «بث»: «وطاف».

وَالْمَرْوَةَ، فَبَيْنَمَا^١ هُوَ يَطُوفُ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ مِنْ^٢ طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ.
قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَتِمُّ طَوَافَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، فَيَتِمُّ مَا
بَقِيَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ بَدَأَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْبَيْتِ ؟
فَقَالَ: «يَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَطُوفُ بِهِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ طَوَافَهُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ».
قُلْتُ: فَمَا فَرْقُ^٣ بَيْنَ هَذَيْنِ ؟
قَالَ: «لِأَنَّ هَذَا قَدْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّوَافِ، وَهَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ».^٤
٧٥٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
مَنْصُورِ بْنِ حَارِثٍ. قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؟
فَقَالَ: «يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا».^٥

-
١. في «بف» والوافي والكافي، ح ٧٥٥٩ والفقيه: «فبينما».
 ٢. في الكافي، ح ٧٥٥٩ والفقيه، ح ٢٨٠٠: «بعض».
 ٣. في «بث، جن»: «+ ما».
 ٤. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٤٥: «هو صريح في أنه إذا تلبس بشيء من الطواف، ثم دخل في السعي سهواً لا يستأنفها، كما مر، وأما إذا لم يتلبس بالطواف وبدأ بالسعي، فيدل الخبر على أنه لا يعتد بالسعي ويأتي بالطواف ويعيد السعي، وقطع به في الدروس وقال فيه: قال ابن الجنيدي: لو بدأ بالسعي قبل الطواف أعاده بعده. فإن فاتته ذلك قدام، فالمشهور وجوب الإعادة مطلقاً». وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٩١، الدرس ١٢٣.
 ٥. الكافي، كتاب الحج، باب السهو في الطواف، ح ٧٥٥٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٠٩، ح ٣٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٢٨٠٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى، وفي كلها إلى قوله: «فبتم ما بقي».
 - الفقيه، ج ٢، ص ٤١٤، ح ٢٨٢٤، معلقاً عن صفوان، عن إسحاق بن عمار. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٠، ح ٣٢٨، بسنده عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥١، ح ١٣٥١٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٣، ح ١٨٠٩٥.
 ٦. في المرأة: «ولا خلاف بين الأصحاب في عدم جواز تقديم السعي على الطواف عمداً، وقد مر حكم الناسي والخبر يشملهما والجاهل».
 ٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٢٩، ح ٤٢٧، بسنده عن منصور بن

٧٥٧٣ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْدَمُ حَاجًّا^١ وَقَدْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ، فَيَطُوفُ بِالْكُفَّةِ، وَ يُؤَخِّرُ السَّغْيَ إِلَى أَنْ يَبْرُدَ؟
فَقَالَ^٢: «لَا بَأْسَ بِهِ، وَ رُبَّمَا فَعَلْتَهُ»^٣.

٧٥٧٤ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالنَّبِيَّةِ، فَيَدْخُلُ وَقْتُ الْغَضْرِ: أَيْسَعَى قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، أَوْ يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَسَعَى؟
قَالَ: «لَا»^٥، بَلْ يُصَلِّي، ثُمَّ^٦ يَسَعَى»^٧.

٧٥٧٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٩، قَالَ:

حازم، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥١، ح ١٣٥١٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٣، ح ١٨٠٩٤.

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «مكة». ٢. في «بيح، بفع، والوافي»: «قال».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٥، معلقاً عن عبدالله بن سنان. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٤٢٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٠، بسندهما عن عبدالله بن سنان، مع زيادة في آخره. وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٨٢٦؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٢، ح ١٣٥١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٠، ذيل ح ١٨٠٨٨.

٤. السند معلق على سابقه ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا.

٥. في «بث، بفع، بفع، جن»: «لا». ٦. في «بيح»: «قبل أن».

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٨، معلقاً عن رفاعة. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من قطع السعي للصلاة أو غيرها...، ح ٧٦٥١؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤٢٠؛ و ص ٩٥٤، ح ١٣٥٢٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٢، ح ١٨٠٩٢.

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «بن يحيى».

٩. الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٧، قال: «وروى العلاء عن محمد بن مسلم».

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ، فَأَعْيَا^١؛ أَيْ يُؤَخِّرُ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَى غَدٍ؟ قَالَ: «لَا»^٢.

١٣٦ - بَابُ طَوَافِ الْمَرِيضِ وَمَنْ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا^٣ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ

٧٥٧٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ^٤، قَالَ:

شَهِدْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يُطَافُ بِهِ حَوْلَ الْكُفَّةِ فِي مَحْمِلٍ وَهُوَ شَدِيدٌ

«عن أحدهما عليه السلام»، قال: سألته، وهو المعهود من أسناد العلاء [بن رزين]. فعليه، الظاهر وقوع خلل في ما نحن فيه. هذا، واحتمال زيادة «عن محمد بن مسلم» في سند الفقيه بلحاظ كثرة روايات العلاء [بن رزين] عن محمد بن مسلم الموجبة لزيادته سهواً في بعض الأسناد ومنها سند الفقيه، ضعيف؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٧، عن أحدهما عليه السلام، وأكثر من ورد هذا التعبير في أسناده هما محمد بن مسلم و زرارة، والمراد منه أبو جعفر الباقر أو أبو عبد الله الصادق عليه السلام. ولم يثبت رواية العلاء عن أحدهما عليه السلام مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٥٤-٤٥٦؛ و ج ١٧، ص ٤٤٥-٤٥٠.

١ «فأعيا»، أي عجز، من العي بمعنى العجز. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١ (عيي).
٢ التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٨٢٧، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤٢٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٧٩١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٣، ح ١٣٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١١، ح ١٨٠٩٠.
٣ في «جن»: - «محمولاً».

٤. هكذا في «بحر»، بس، «جد»، والتهذيب والوسائل. وفي «ي». «الخثيم». وظاهر «ث»، بف: «خثيم»، لكن في حاشية «بف» «هذا غير الذي عُدَّ من أصحاب علي - صلوات الله عليه - من الزهاد الثمانية». وهذا الكلام إشارة إلى الربيع بن خثيم المذكور في رجال الكشي، ص ٩٧، الرقم ١٥٤، وهو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري - لاحظ أيضاً: تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٧٠، الرقم ١٨٥٩ - وظاهر هذا التعبير أنَّ المذكور في أصل النسخة هو «خثيم». وفي «بحر، جر، جن» والمطبوع: «خثيم».

ويبدو لمن تتبّع كتب الرجال والتراجم أنَّ «خثيماً» مصحف، فإننا لم نجد في ما تتبّعنا من كتب ضبط العناوين والمؤتلف والمختلف ذكرًا لخثيم، بل يبحث في بعض هذه الكتب عن «خثيم» و«خثيم». راجع: المؤتلف والمختلف، ج ٢، ص ٩٠٧-٩٠٩؛ تبصير المتبّه بتحرير المشبه، ج ٢، ص ٥٢٥.

الْمَرَضِ، فَكَانَ كُلَّمَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ أَمَرَهُمْ، فَوَضَعُوهُ بِالْأَرْضِ^١، فَأَخْرَجَ^٢ يَدَهُ مِنْ
 كَوَّةِ^٣ الْمَخْمِلِ حَتَّى يَجْزَّهَا عَلَى الْأَرْضِ^٤، ثُمَّ يَقُولُ: «أَزْفَعُونِي» فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ مِرَاراً فِي
 كُلِّ شَوْطٍ، قُلْتُ لَهُ^٥: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَشَقُّ عَلَيْكَ، فَقَالَ: «إِنِّي
 سَمِعْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَيْتَشَهُدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ»^٦. فَقُلْتُ: مَنَافِعَ الدُّنْيَا، أَوْ مَنَافِعَ
 الْآخِرَةِ؟^٧ فَقَالَ: «الْكُلُّ»^٨.

٢ / ٧٥٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ
 وَ^{١٠} مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في «بخ، بف»: «الأرض». وفي الوافي والتهذيب: «على الأرض».
٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «فأدخل».
٣. في «بث»: «في كفه». وفي الوافي والتهذيب: «في كوة» كلاهما بدل «من كوة». و«الكوة» بفتح الكاف: الخرق
 في الجدار والثقب والنقب في البيت ونحوه. وضم الكاف لغة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨؛ لسان
 العرب، ج ١٥، ص ٢٣٦ (كوي).
٤. في «مراة العقول»، ج ١٨، ص ٤٧: «لعلَّ جَرَّ يده» على الأرض كان عوضاً عن استلام الركن؛ لتعسره في
 المحمل وقيل: أريد بالأرض حجارة الجدار، وهو بعيد. وأما استشهاده عليه السلام بالآية فلعله أراد أنَّ من جملة تلك
 المنافع أو من شرائط حصولها استلام الأركان، أو المراد أنَّ مع تحقق المنافع الجليلة تهون المشقة.
٥. في «بخ» والتهذيب: «- له».
٦. الحج (٢٢): ٢٨.
٧. في «بف»: «منافع للدنيا، أو منافع للآخرة».
٨. في «بخ، بف» والوافي: «الكل».
٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٣٩٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٩١، ح ١٣٨٠؛ الوسائل، ج ١٣،
 ص ٣٩١، ح ١٨٠٣٦.
١٠. في الوسائل: «عبد الرحمن بن الحجاج و». والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤،
 ح ٤٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٠، بسنده عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
 معاوية بن عمار، وهو سهو ظاهراً؛ فإنه مضافاً إلى أننا لم نجد رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن معاوية بن
 عمار في موضع، يبعد جداً وقوع الوساطة بين ابن أبي عمير وبين معاوية بن عمار، بالأخص في كتاب الحج
 الذي روى ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار إياه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ معجم رجال
 الحديث، ج ٢٢، ص ٣٠٦-٣١٠.

والظاهر أن الصواب ما ورد في سندنا هذا، من عطف معاوية بن عمار على عبد الرحمن بن الحجاج؛ فقد روى

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَبْطُونُ^١ وَ الْكَسِيرُ^٢ يُطَافُ عَنْهُمَا^٣، وَ يُزْمَى عَنْهُمَا الْجَمَارُ^٤».

٧٥٧٨ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ الْمَغْلُوبِ^٦: يُطَافُ عَنْهُ بِالْكَعْبَةِ^٧

١. ابن أبي عمير كتاب عبد الرحمن بن الحجاج أيضاً، وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٨٦-٢٨٩.

٢. «المبطون»: العليل البطن. الصحيح، ج ٥، ص ٢٠٨٠ (بطن).

٣. في الكافي، ج ٧٨٢٨: «الكسير والمبطون».

٤. في المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في أن من لم يتمكن من الطواف بنفسه يطاف به، فإن لم يمكن ذلك، إمّا لأنه لا يستمسك بالطهارة، أو لأنه يشقّ عليه مشقة شديدة، يطاف عنه. وحمل المبطون والكسير الواردين في هذا الخبر على ما هو الغالب فيهما من أن الأول لا يستمسك بالطهارة، والثاني يشقّ عليه تحريكه مشقة شديدة. ويحتمل ما ورد من أنه يطاف بالكسير على ما إذا لم يكن كذلك دفعاً للتناهي بين الأخبار».

٥. في الكافي، ج ٧٨٢٨ والفقهاء: «ويرمى عنهما، قال: والصبيان يرمى عنهما» بدل «ويرمى عنهما الجمار».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راكباً، ج ٧٨٢٨. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني، وتام الرواية فيهما: «الكسير والمبطون يرمى عنهما قال: والصبيان يرمى عنهما». وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨٠، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف بسير. الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥، معلقاً عن معاوية بن عمار و عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف بسير: الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٢، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤٠٩، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ٢٦٨، ح ٩١٨، سند آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٤، ح ٤٠٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٨١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «يطاف عنهما» مع اختلاف بسير. الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٣، ح ١٣٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٣، ذيل ح ١٨٠٤٤.

٧. في التهذيب، ج ٣٩٩ و ذيل ح ٤٠٣ والاستبصار، ج ٧٧٥: «المغلوب». وفي المرأة: «محمول على ما ذكرنا بأن يحمل المغلوب على من اشتدّ مرضه وغلب عليه، لا المغلوب على عقله، لكنه بعيد».

٨. في «بغ» والتهذيب: «- بالكعبة».

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُطَافُ بِهِ»^١.

٧٥٧٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «الصَّبِيَّانِ يُطَافُ بِهِمَا، وَ يُزْمَى عَنْهُمَا».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً لَا تَغْفُلُ^٥، يُطَافُ بِهَا، أَوْ

يُطَافُ عَنْهَا»^٦.

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٣٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٧٧٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى^٧، الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٢٨٢١، معلقاً عن إسحاق بن عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ذيل ح ٩١٩، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن^٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ذيل ح ٤٠٣، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله^٩، وفي كلها مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٧٧٦، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، وتام الرواية: «المريض المغلوب والمغمى عليه يرمى عنه ويطاف به». المقنعة، ص ٤٤٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{١١}، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤٠٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٧٧٩، الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٢، ح ١٣٣٨٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٠، ذيل ح ١٨٠٣٥.

٢. في «يف، جر» - «بن إبراهيم».

٣. في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨: «فليحرم عنها وعليها وما يتقى على المحرم و».

٤. في المرأة: «قوله^{١٢}: يطاف بها، يدل على أنَّ مع الإغماء أيضاً يجوز أن يطاف بها، كما هو ظاهر الخبر السابق، وهو خلاف المشهور. وحمل قوله: لا يعقل، على عدم العقل الكامل بعيد جداً، بل ظاهر الأخبار أنَّ مع عدم المشقة الشديدة وعدم خوف تلوث المسجد يطاف به وإن كان مغمى عليه».

٥. في التهذيب، ح ١٣٨٦: «ويرمى عنها».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب الرمي عن العليل والصبيان والرمي راكباً، ح ٧٨٢٨، وفيه، باب حج الصبيان والمماليك، صدر ح ٧٠٦١، إلى قوله: «ويرمى عنهم» مع اختلاف يسير وزيادة. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٦٨، ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٢، ص ٤٧٦، ح ٣٠٠٥، معلقاً عن معاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله^{١٣}، وفي كلها تمام الرواية هكذا: «والكسير والمبطون يرمى عنهما قال: والصبيان يرمى عنهم»؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٨٢٣، معلقاً عن معاوية، عن أبي عبد الله^{١٤}، وتام الرواية: «وقال في الصبيان: يطاف بهم ويرمى عنهم»؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ١٣٨٦، بسنده عن معاوية بن عمار، من قوله: «إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً» مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب حج الصبيان والمماليك، ح ٧٠٦١ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٨٩٥، ح ١٣٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩١، ح ١٨٠٣٧.

٧٥٨٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

٤٢٣/٤

الْيَمَانِيِّ . عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ :

كُنْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ عِنْدَهُ ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَ ابْنَةُ^٢ الَّذِي يَلِيهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَصْلَحَكَ اللَّهُ، يَطُوفُ الرَّجُلُ^٣ عَنِ الرَّجُلِ وَ هُوَ مُقِيمٌ بِمَكَّةَ لَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ ؟

فَقَالَ : « لَا ، لَوْ كَانَ ذَلِكَ يَجُوزُ^٤ ، لَأَمَرْتُ ابْنِي فَلَنَا ، فَطَافَ عَنِّي » سَمَى الْأَصْغَرَ وَ هُمَا يَسْمَعَانِ^٥ .

١٣٧ - بَابُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَ وَقْتَيْهِمَا وَ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا وَ الدُّعَاءَ

٧٥٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ؛

و مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ

ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٧، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ :

١ . في «بف، جر» - «ابن إبراهيم» .

٢ . في الوسائل : «أو ابنته» .

٣ . في المرأة : «قوله عليه السلام : يطوف الرجل ، يشمل الواجب والمندوب ، ويدل على أنه لا يجوز نيابة الطواف في المندوب أيضاً لمن حضر بمكة من غير عذر» .

٤ . في «بخ، بف، جد» والوافي : «يجزئ»

٥ . في المرأة : «قوله عليه السلام : وسَمَى الْأَصْغَرَ ، لعل غرض الراوي حط مرتبة عبد الله عما ادّعاء من الإمامة ، فإنه عليه السلام عين الأصغر لنيابة الطواف مع حضوره ، وإذا لم يصلح لنيابة الطواف ، فكيف يصلح للنيابة الكبرى ؟» .

٦ . التهذيب، ج ٥، ص ٤١٩، ح ١٤٥٥، بسند آخر، من قوله : «فقال له رجل : أصلحك الله» إلى قوله : «ليس به علة فقال : لا» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي، ج ١٣، ص ٩٠١، ح ١٣٤٠٢، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٧، ح ١٨٠٥٤ .

٧ . في «بف، جر» - «ابن إبراهيم» .

٨ . في «بف، جر» والوسائل، ح ١٧٧٩٦ و ١٨١٤٧ والتهذيب : «ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى» .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا قَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ، فَأَنْتَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَاجْعَلْهُ^٢ أَمَامًا^٣، وَاقْرَأْ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا^٤ سُورَةَ التَّوْحِيدِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^٥ وَفِي الثَّانِيَةِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» ثُمَّ تَشَهَّدْ، وَاحْمَدِ اللَّهَ، وَائْتِنِ عَلَيْهِ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَاسْأَلْهُ^٦ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكَ، وَهَاتَانِ الرِّكَعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ، لَيْسَ^٧ يَكْرَهُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَهُمَا فِي أَيِّ السَّاعَاتِ شِئْتَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَلَا تُؤَخِّرْهُمَا سَاعَةً تَطُوفُ وَتَفْرُغُ، فَصَلَّيْهُمَا^٨»^٩.

٢ / ٧٥٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يُصَلِّي رَكَعَتَي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ بِحِثَالِ الْمَقَامِ^{١١} قَرِيباً

١. في التهذيب، ح ٤٥٠: «فإذا».

٢. في «بث» وحاشية «بح»: «واجعلهما».

٣. في حاشية «بح» والتهذيب، ح ٤٥٠: «أمامك».

٤. في التهذيب، ص ٢٨٦: «فيهما».

٥. في «حن»: «فيهما». وفي «بف» والتهذيب، ح ٤٤٨: «فيهما» بدل «في الأولى منهما».

٦. في «جن»: «- قل هو الله أحد».

٧. في «بح، بنخ، بس، بف، جد» والوافي: «وسله».

٨. في «ى»: «وليس».

٩. في «ى، بح، بنخ، بف» وحاشية «بث» والوافي: «ساعة من».

١٠. في التهذيب، ص ٢٨٦: «- وتفرغ، فصلهما». وفي التهذيب، ص ١٠٤: «- ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ، فصلهما».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٤٥٠؛ و ص ٢٨٦، ح ٩٧٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٠٤ ضمن ح ٣٣٩؛ و ص ١٣٦، ح ٤٤٨، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير، وفي الأخير إلى قوله: «ثم تشهد واحمد الله وأثن عليه». الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢١٨، إلى قوله: «قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ» مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٥، ح ١٣٤٠٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٠، ح ١٧٧٩٦؛ وفيه، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٧؛ وفيه، ص ٤٢٣، ح ١٨١١٤، إلى قوله: «واسأله أن يتقبل منك».

١٢. في «بف، جر»: «- بن إبراهيم».

١٣. في «جن»: «لماقام».

مِنْ ظِلَالِ الْمَسْجِدِ^١.

٣٧٥٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَفَرَعَ^٥ مِنْ طَوَافِهِ جِئْنَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، قَالَ: «وَجَبَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ السَّاعَةُ الرَّكْعَتَانِ، فَلْيُصَلِّهُمَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ^٦».

٣٧٥٨٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ^٧: أَصْلَى^٨ رَكْعَتِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْمَقَامِ حَيْثُ هُوَ السَّاعَةَ، أَوْ ٤٢٤/٤ حَيْثُ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
قَالَ^٩: «حَيْثُ هُوَ السَّاعَةَ».

٣٧٥٨٥ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١١}، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ^{١٢} إِلَّا

١. في التهذيب: «الظلال لكثرة الناس» بدل «ظلال المسجد». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥١: «قوله ﷺ: قريباً من ظلال المسجد، لعله ﷺ إنما فعل ذلك لكثرة الزحام، ويؤيده أنه رواه في التهذيب بسند آخر عن الحسين، وزاد في آخره قوله: لكثرة الناس».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٠، ح ٣٦٤، بسنده عن الحسين بن عثمان - الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٣، ح ١٨١٤٤.

٣. في «بخ، بف، جر» - «بن إبراهيم».

٤. في «بف» والوافي: «ففرغ».

٥. في «بث» والمرأة: «الغروب».

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٧، ح ١٣٤١٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٥.

٧. في «جن»: «يصلّى».

٨. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥٣، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩، ذيل ح ٢١٧٠؛ وفقه الرضا^{١٣}، ص ٢٢٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٢، ح ١٨١١٢.

١٠. في «بخ، بف، جر» والتهذيب والاستبصار: - «بن يحيى».

الصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْغَدَاةِ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ^١.

٧٥٨٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قَالَ^٢ أَخَذَهُمَا عليهما السلام: «يُصَلِّي الرَّجُلُ الطَّوَافَ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ بِقَوْلٍ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَقَوْلٍ يَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ^٣.

٧٥٨٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ الطَّوَافَ الْوَاجِبَ بَعْدَ الْعَصْرِ: أَيْصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ طَوَافِهِ؟

فَقَالَ^٤: «نَعَمْ، أَمَا بَلَّغَكَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا تَمْنَعُوا النَّاسَ

١. في المرأة. «قوله عليه السلام في طواف الفريضة، لعله عليه السلام إنما خصَّ بالفريضة؛ لأنَّ أكثرهم إنما يسجّرونها في الفريضة دون النافلة، والمشهور بين أصحابنا عدم كراهة إيقاع ركعتي طواف الفريضة في شيء من الأوقات المكروهة، وأما ركعتي طواف النافلة فذهب جماعة إلى الكراهة، وآخرون إلى عدمها، ولعله أقوى. وقد ورد بعض الروايات في النهي عن الصلاة الفريضة في بعض تلك الأوقات، وحمله الشيخ على التقيّة. وقال في الدروس: ولا يكره ركعة الفريضة في وقت من الخمسة على الأظهر. وقال في المتهي: وقت ركعتي الطواف حين يفرغ منه سواء كان ذلك بعد الغداة، أو بعد العصر إذا كان طواف فريضة، وإذا كان طواف نافلة أخرها إلى بعد طلوع الشمس، أو بعد صلاة المغرب. وراجع: متهي المطلب، ص ٦٩٢ من الحجري؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٧، ذيل الدرس ١٠٣.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٤٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٨٢١، معلقاً عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٤٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٨٢٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤١٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٥، ح ١٨١٤٨.

٣. في «بخ»: «عن» بدل «قال» قال.

٤. في التهذيب، ج ٥: «خلف المقام» بدل «والنافلة».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٥، ح ٩٦٨، بسنده عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف بسير. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٥٠٠٠؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٣؛ والخصال، ص ٣٤٧، باب السبعة، ح ٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١٤٢٤؛ وج ٢، ص ٥٣٤، الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٧، ح ١٣٤١٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٣، ح ١٨١١٣.

٦. هكذا في «ي»، بث، بخ، بس، بف، جد، والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

مِنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَتَمْنَعُوهُمْ مِنَ الطَّوَافِ».^٢

٨ / ٧٥٨٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْتَبِغِي^٣ أَنْ تُصَلِّيَ^٤ رَكْعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ إِلَّا عِنْدَهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام؛ فَأَمَّا التَّطَوُّعُ^٦، فَحَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ».^٨

٩ / ٧٥٨٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي طُفْتُ أَرْبَعَةَ أَسابيعَ، فَأُعِينَنِي^٩: أَمْ فَاصَلِّي رَكَعَاتِهَا وَأَنَا جَالِسٌ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَكَيْفَ يُصَلِّي الرَّجُلُ إِذَا اغْتَلَّ وَوَجَدَ^{١٠} فَتَرَةً صَلَاةَ اللَّيْلِ جَالِسًا، وَهَذَا لَا ٤/ ٤٢٥ يُصَلِّي^{١١}؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَسْتَقِيمُ أَنْ تَطُوفَ^{١٢} وَأَنْتَ جَالِسٌ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ

١. في «جدد»: «عن».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤١٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٤، ح ١٨١٤٦.

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: لا ينبغي، ظاهره الكراهة، وحمل في المشهور على الحرمة».

٤. في «بت»، بخ، بج، جن: «أن يصلي».

٥. في التهذيب، ح ٤٥٢: «المقام».

٦. في «بت»: «المتطوع».

٧. في التهذيب، ح ٤٥٢: «فحيثما».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥٢، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥١؛ و ص ٢٨٥،

ح ٩٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «مقام إبراهيم عليه السلام» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه،

ج ٢، ص ٥٣٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٦، ح ١٣٤١١؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٦، ح ١٨١١٩.

٩. «فأعيت»، أي عجزت، من العي بمعنى العجز. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١ (عي).

١٠. في «بخ، بف»: «ووجدت».

١١. في العلل: «لا يصلح».

١٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: يستقيم أن تطوف، لعل غرضه عليه السلام تنبيهه على عدم جواز المقايسة في الأحكام،»

وَأَنْتَ قَائِمٌ»^١.

١٣٨ - بَابُ السَّهْوِ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ

٧٥٩٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ . عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي طَوَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟

فَقَالَ : «إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^٢ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»^٣ وَإِنْ كَانَ قَدِ ارْتَحَلَ، فَلَا أَمْرَ أَنْ يَرْجِعَ»^٤.

٧٥٩١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ :

«لا مقابلة الصلاة بالطواف . ولا يبعد حمل الخبر على الكراهة وإن كان الأحوط الترك».

١ . الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤٣ وعلل الشرائع، ص ٥٨٩، ح ٣٦، بسندهما عن يحيى الأزرق، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ١٣، ص ٩٠٨، ح ١٣٤٢١ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٠، ذيل ح ١٨١٦٤.

٢ . في الوافي : «الرَكَعَتَيْنِ».

٣ . البقرة (٢) : ١٢٥.

٤ . في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٤ : وقوله عليه السلام : فلا أمره أن يرجع . ظاهره أن مع الارتحال من مكة لا يلزمه الرجوع وإن لم يشق عليه . والمشهور بين الأصحاب أنه مع مشقة الرجوع يصلي حيث أمكن، ومنهم من اعتبر التعذر، ونقل عن الشيخ في المبسوط أنه أوجب الاستئابة في الصلاة إذا شق الرجوع .

نقله في الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٩٦ ذيل الدرس ١٠٣ عن المبسوط وفيه خلاف ذلك . راجع : المبسوط، ج ١، ص ٣٦٠.

٥ . التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٤٥٨ : والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٥، معلقاً عن الكليني . وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٤٠، ح ٤٦١ : والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة : «ولكن يصلي حيث يذكره» . راجع : التهذيب، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤٥١، و ص ١٣٨، ح ٤٥٤، و ص ١٤٠، ح ٦٢٣، و ص ٢٨٥، ح ٩٦٩، و تفسير العياشي، ج ١، ص ٥٨، ح ٩٢ . الوافي، ج ١٣، ص ٩١٣، ح ١٣٤٣٢ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣١، ح ١٨١٣٨.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣: رَجُلٌ نَسِيَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^٤، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى ارْتَحَلَ مِنْ مَكَّةَ؟

قَالَ^٥: «فَلْيُصَلِّهُمَا حَيْثُ ذَكَرَ، وَإِنْ ذَكَرَهُمَا وَهُوَ فِي الْبَلَدِ^٦، فَلَا يَنْبِرُ حَتَّى يَقْضِيَهُمَا»^٧.

٣/٧٥٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَلَمْ^٩ يُصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَلَمْ^{١٠} يُصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى ذَكَرَ بِالْأَبْطَحِ^{١١}، فَصَلَّى^{١٢} أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؟

١. في السند تحويل بعطف «محمَّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».
٢. في «بف» - «بن يحيى».
٣. في «بث»: «عن أبي عبد الله» بدل «قال: قلت لأبي عبد الله».
٤. في «بخ، بف»: «فقال».
٥. هكذا في «ي، بث، بح، بس، جد» والوسائل والتهذيب. وفي «بخ، بف، جن»، «فإن» وفي المطبوع: «وإذا».
٦. في «ي، بخ، بس، بف، جد» والفقهاء والتهذيب «بالبلد».
٧. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٣، بسنده عن معاوية بن عمَّار. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ذيل ح ٢٨٣١، بسند آخر عن أبي جعفر^٨ الوافي، ج ١٣، ص ٩١٤، ح ١٣٤٣٧، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٢، ح ١٨١٤٠.
٨. في «بخ»: «فلم».
٩. في الوسائل: «فلم».
١٠. قوله: «بالأبطح»: يعني أبطح مكة، وهو مسيل واديتها، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، أوله عند مستقطع الشعب بين وادي منى، وآخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلّى عند أهل مكة. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٣٤، مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٤٣ (بطح).
١١. في الوسائل: «بصلي». وفي التهذيب: «أبصلي».
١٢. في «بخ، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «أربعاً» بدل «أربع ركعات».

قَالَ: «يَرْجِعُ فَيُصَلِّي ١ عِنْدَ الْمَقَامِ أَرْبَعًا ٢».

٤٣٦/٤

٧٥٩٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ:

نَسِيتُ رُكْعَتِي الطَّوَافِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ٣ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مِنًى، فَرَجَعْتُ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّيْتُهِمَا ٤، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ٥، فَقَالَ: «أَلَا صَلَّاهُمَا حَيْثُ ذَكَرَ ٦».

٧٥٩٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَمَّنْ

ذِكْرُهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ١٠ أَنَّهُ قَالَ ١٠ فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْقَرِيبَةِ، وَنَسِيَ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ١١.

١. في «بيح، بفتح، جده» وحاشية «ب» والوافي. «فليصل».

٢. في المرأة: «يدل كالسابق على أنه قبل الارتحال والخروج من مكة لا بد من الرجوع إلى المقام والإتيان بالصلاة فيه».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٤٥٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١١، سندهما عن عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٥، ح ١٣٤٣٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٩، ح ١٨١٢٩.

٤. في «بيح، بفتح» وحاشية «ب»، جن: «هاشم». والمذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣٥، الرقم ١١٦٧، ورجال الطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٧٦٤ هو هاشم بن المثنى. لكن المذكور في رجال البرقي، ص ٣٥ هو هشام بن المثنى. والظاهر وحدة الراوي ووقوع التحريف في أحد العنوانين.

٥. في «بس» والتهذيب والاستبصار: «المقام» بدل «مقام إبراهيم».

٦. في «بيح»: «فصلبتهما».

٧. في المرأة: «يدل على أن مع الخروج عن مكة يحوز له إيقاع الصلاة في أي مكان ذكرها وإن أراد الرجوع إلى مكة بعد ذلك. ويمكن حمله على ما إذا لم يرد الرجوع».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٧، سندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٩، ذيل ح ١٨١٣١.

٩. في «بفتح، جر»: «- بن إبراهيم».

١٠. في الوافي: «- أنه قال».

١١. في الفقيه: «ثم ذكر».

قَالَ: «يُعَلِّمُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، ثُمَّ يَعُودُ، فَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَكَانِهِ»^١.
 ٧٥٩٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ
 الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
 عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ
 حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَطَافَ^٣ بَعْدَ ذَلِكَ^٤ طَوَافَ النَّسَاءِ، وَلَمْ يُصَلِّ أَيْضاً لِدَلِكِ
 الطَّوَافِ حَتَّى ذَكَرَهُ بِالْأَبْطَحِ، قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»، فَيُصَلِّي^٥.
 ٧٥٩٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 أَبِي حَمْرَةَ:
 عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَطَافَ^٦ بِالْبَيْتِ
 وَقَدْ عُلِمَنَاهُ كَيْفَ يُصَلِّي، فَتَنَسَّى^٨، فَقَعَدَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ رَأَى النَّاسَ يَطُوفُونَ،
 فَقَامَ فَطَافَ طَوَافاً آخَرَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ لَطَوَافِ الْفَرِيضَةِ؟
 فَقَالَ: «جَاهِلٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٩.^{١٠}

١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٢٨٣١. بسند آخره الوافي، ج ١٣، ص ٩١٤، ح ١٣٤٣٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٨، ح ١٨١٦١.

٢. في «ب»، جر: - «بن يحيى».

٣. في «ي»، بس: «فطاف».

٤. في «بث»: «بعده» بدل «بعد ذلك».

٥. في «بح» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وهو».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٤٥٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١٠. بسندهما عن صفوان بن يحيى.

الوافي، ج ١٣، ص ٩١٥، ح ١٣٤٤٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٨، ذيل ح ١٨١٢٧.

٧. في «جد»: «وطاف».

٨. في المرأة: «قوله: فتَنَسَّى، أي الحكم، ولما كان محتملاً لنسيان الفعل سأل عليه السلام: جاهل؟ وقيل: المراد بالجاهل غير المتعمد».

٩. في المرأة: «قوله عليه السلام: ليس عليه شيء، أي سوى الإتيان بالصلاة من كفارة، أو إعادة طواف».

١٠. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤١، ح ١٨١٦٥.

٨ / ٧٥٩٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٢ زَعْلَانَ^٣، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشَّارٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى وَحَنَانٍ، قَالَا:
طُفْنَا بِالْبَيْتِ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَنَسِينَا الرِّكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا صِرْنَا بِمِنَى ذَكَّرَنَا هُمَا، فَأَتَيْنَا
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: «صَلِّيَاهُمَا بِمِنَى»^٥.

١٣٩ - بَابُ نَوَادِرِ الطَّوَافِ

٤٢٧/٤

١ / ٧٥٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُظْهَرُ الْقَائِمُ مِنَ الْعَذْلِ أَنْ يَتَادِيَ مُنَادِيَهُ: أَنْ
يُسَلِّمَ صَاحِبَ^٨ النَّافِلَةِ لِصَاحِبِ^٩ الْفَرِيضَةِ الْخَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالطَّوَافَ^{١٠}»^{١١}.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. في «بخ» بفتح، «الحسن».

٣. في حاشية «بث» بفتح: «بن علان». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٦٩٧٩.

٤. في «بخ»: «هاشم». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٧٥٩٣.

٥. في المرأة: «حملته الشيخ على ما إذا شق عليه الرجوع. وحمل الصدوق في الفقيه ترك الرجوع على الرخصة».

راجع الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٨، ذيل ح ٢٨٣٣؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٣٩، ذيل ح ١٣٠.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩١٧، ح ١٣٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٢، ح ١٨١٣٩.

٧. هكذا في «ي» ث، بفتح، بس، بفتح، جد، جر، حن، والوسائل والبحار. وفي «بخ»: «محمد بن هلال». وفي

المطبوع: «أحمد بن محمد بن هلال». وابن هلال هذا، هو أحمد بن هلال العبرثاني. راجع: رجال الكشي،

ص ٥٣٥، الرقم ١٠٢٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٣، الرقم ١٠٧.

٨. في الفقيه: «أصحاب». ٩. في الفقيه: «لأصحاب».

١٠. في الوافي: «بالبيت». وفي المرأة: «قوله» والظواف، أي سائر آداب الطواف أو المطاف إذا ضاق عن

الطائفين».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ح ٣١٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ١٣، ص ٨٢٣، ح ١٣٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٢٨،

ح ١٧٨٦٥؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٤، ح ١٦٩.

٧٥٩٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الطَّوَافِ: أَيْكْتَفِي الرَّجُلُ بِإِخْصَاءٍ صَاحِبِهِ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ».^٢

٧٦٠٠ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ أَخِي أُذَيْنِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْقِرَاءَةُ وَأَنَا أَطُوفُ أَفْضَلُ، أَوْ أَذْكُرُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟
قَالَ: «الْقِرَاءَةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَرَّ بِسَجْدَةٍ وَهُوَ يَطُوفُ؟

قَالَ: «يُؤْمِي بِرَأْسِهِ^٥ إِلَى الْكُعْبَةِ».^٦

١. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٥٧: «قوله عليه السلام: أَيْكْتَفِي الرَّجُلُ، هذا هو المشهور بين الأصحاب. وقال في المدارك: إطلاق النّص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في الحفاظ بين الذكر والأنثى، ولا بين من طلب الطائفة منه الحفاظ وغيره، وهو كذلك، نعم يشترط فيه البلوغ والعقل؛ إذ لا اعتداد بخبر الصبي والمجنون، ولا يبعد اعتبار عدالته للأمر بالتثبت عند خبر الفاسق». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٨، ص ١٩٥.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٢٨٣٨، معلقاً عن سعيد الأعرج. الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٧، ح ١٣٣٥٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٩، ح ١٨١٠٣.

٣. في الوسائل: - «عن سهل بن زياد». وهو سهو واضح؛ فإن المراد من أحمد بن محمد بن محمد الراوي عن عبد الكريم، هو أحمد بن محمد بن أبي نصر، ولم يثبت رواية الكليني عن أحمد هذا بواسطة واحدة. أضف إلى ذلك ما ورد في كثير من الأسناد من رواية عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ (بن أبي نصر)، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ (بن عمرو).

٤. في «بخ» والوافي: «ذكر».

٥. في المرأة: قوله عليه السلام: يؤمّي برأسه، لعله محمول على السجدة المندوبة، أو على حال التقية. وقال في الدروس القراءة في الطواف أفضل من الذكر، فإن مرّ بسجدة وهو يطوف، أوماً برأسه إلى الكعبة، رواه الكليني عن الصادق عليه السلام. وراجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٠٨، الدرس ١٠٥.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٠، ح ١٣٣٣٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠٣، ح ١٨٠٧٢.

٧٦٠١ / ٤ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُثَنَّى، عَنْ زِيَادِ بْنِ يَحْيَى

الْحَنْظَلِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «لَا تَطُوفَنَّ^٣ بِالْبَيْتِ وَ عَلَيْكَ بَرُطْلَةٌ^٤».

٧٦٠٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ،

٤٢٨/٤

قَالَ:

سَأَلَ أَبَانُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: أَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ^{صلى الله عليه وآله} طَوَافٌ يُعْرَفُ بِهِ؟

فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ^{صلى الله عليه وآله} يَطُوفُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ عَشْرَةَ أَسَابِيعَ: ثَلَاثَةَ أَوَّلِ اللَّيْلِ^٥،

وَ ثَلَاثَةَ آخِرِ اللَّيْلِ، وَ اثْنَيْنِ إِذَا أَصْبَحَ، وَ اثْنَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَ كَانَ^٦ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ

رَاحَتُهُ^٧».

١. في «بخ، جر»: - «بن زياد». والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

فعليه ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٢ من نقل الحبر عن محمد بن يعقوب عن سهل بن زياد من دون توسط «عدة من أصحابنا»، سهو. ٢. في «جر»: - «بن محمد».

٣. في «بث»: «لا تطوف».

٤. في الوافي: «البرطلة: نوع من القلنسوة طويلة» وفي المرأة: «البرطلة - بضم الباء والطاء وإسكان الراء وتشديد اللام المفتوحة -: قلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً على ما ذكره جماعة، وقد اختلف الأصحاب في حكمها فقال الشيخ في النهاية: لا يجوز الطواف فيها. وفي التهذيب بالكراهة. وقال ابن إدريس: إن لبسها مكروه في طواف الحج، محرم في طواف العمرة نظراً إلى تحريم تغطية الرأس فيه». وراجع: النهاية، ص ٢٤٢؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ذيل ح ٤٤١؛ السرائر، ج ١، ص ٥٧٦؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٦٣٣ (برطل).

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٢، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٢٨٣٩؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الزِّي والتَّجَمُّل، باب النوادر، ح ١٢٦٤٨؛ الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٧٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢٠، ح ١٨١٠٦.

٦. في الخصال: «النهار».

٧. في «بخ، بف» والوافي: «فكان».

٨. الخصال، ص ٤٤٩، باب العشرة، ح ٥٣، بسنده عن أبي الفرج. الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤١، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٩، ح ١٣٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٧، ح ١٧٨١٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٤، ح ١٠٥.

٧٦٠٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ:

رَأَيْتُ أُمَّ فَرْوَةَ^١ تَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ عَلَيْهَا كِسَاءٌ مُتَنَكَّرَةٌ^٢، فَاسْتَلَمَتِ الْحَجَرَ بِيَدِهَا الْيُسْرَى^٣، فَقَالَ لَهَا رَجُلٌ مِمَّنْ يَطُوفُ: يَا أُمَّةَ اللَّهِ، أَخْطَأَتِ السَّنَةَ، فَقَالَتْ^٤: إِنَّا لَا غَنِيَاءَ عَنْ عِلْمِكَ^٥.

٧٦٠٤ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^٦: «أَتَذَرِي لِمَ سُمِّيَتِ الطَّائِفُ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ^٧ لَمَّا دَعَا رَبَّهُ أَنْ يَرْزُقَ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ، قَطَعَ^٨ لَهُمْ^٩ قِطْعَةً^{١٠} مِنَ الْأَزْدَنْ^{١١}.

١. «أُمُ فَرْوَةَ» هذه، أُمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، وَهِيَ بِنْتُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي يَكْرِ. رَاجِع: الْوَاقِ، ج ١٣، ص ٨٢٠؛ مَرَأَةُ الْعُقُول، ج ١٨، ص ٥٨.

٢. فِي الْمَرَأَةِ: «قَوْلُهُ: مُتَنَكَّرَةٌ، أَيُّ بَحِث لَا يَعْرِفُهَا النَّاسُ بِتَغْيِيرِ اللَّبَاسِ».

٣. فِي الْوَاقِ: «لَعَلَّهُ كَانَ فِي يَمِينِهَا مَا يَمْنَعُ الْاسْتِلَامَ بِهَا». وَفِي الْمَرَأَةِ: «لَعَلَّ اسْتِلَامَهَا بِالْيَدِ الْيُسْرَى لَعَلَّهُ فِي الْيَمَنِ، أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَيَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْاسْتِلَامِ لِلنِّسَاءِ، فَالْأَخْبَارُ السَّابِقَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى عَدَمِ تَأَكُّدِهِ لَهَا».

٤. فِي «بَح» بِس: «+» «لَهُ».

٥. الْوَاقِ، ج ١٣، ص ٨٢٠، ح ١٣٢٢٠؛ الْوَسَائِل، ج ١٣، ص ٣٢٣، ح ١٧٨٤٩؛ الْبَحَار، ج ٤٦، ص ٣٦٧، ح ٩.

٦. فِي «بَح» «+» «خَلِيلُ اللَّهِ».

٧. فِي «جَد» وَحَاشِيَةِ «بَح» وَالْعِلَل، ح ١: «فَقَطَعَ».

٨. فِي قَرَبِ الْإِسْنَادِ: «أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» بِدَلِّ «قَطَعَ لَهُمْ».

٩. فِي الْعِلَل، ح ٢: «أَمَرَ بِقِطْعَةٍ» بِدَلِّ «قَطَعَ لَهُمْ قِطْعَةً».

١٠. قَالَ الْخَلِيلُ: «الْأَزْدَنْ: أَرْضُ الشَّامِ. وَقِيلَ: هُوَ نَهْرٌ بِالْحَجَرِ بَيْنَ تِيهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَيْنَ أَرْضِ الشَّامِ». وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْأَزْدَنْ، بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ...: اسْمُ نَهْرٍ وَكَوْرَةٌ بِأَعْلَى الشَّامِ». وَالْكَوْرُ: الْمَدِينَةُ، أَوْ الْبَقْعَةُ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَسَاكِينُ وَالْقُرَى. وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «الْأَزْدَنْ: أَحَدُ أَجْسَادِ الشَّامِ، وَبَعْضُهُمْ يَخْفَفُهَا» وَهَكَذَا قَرَأَهَا - أَيْ بَضْمَتَيْنِ وَالتَّشْدِيدِ - الْعَلَمَةُ الْفَيْضُ وَالْمَجْلِسِيُّ، حَيْثُ نَقَلْنَا مَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ. رَاجِع: تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٦٧١؛ الصَّحَاح، ج ٥، ص ٢١٢٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ١٧٨ (رَدَّنْ)؛ الْوَاقِ، ج ١٢، ص ١٩٥؛ مَرَأَةُ الْعُقُول، ج ١٨، ص ٥٩.

فَأَقْبَلْتُ^١ حَتَّى طَافَتْ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ أَقْرَهَا اللَّهُ فِي مَوْضِعِهَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ^٢ الطَّائِفُ لِلطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ^٣.

٨ / ٧٦٠٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٥: جُعِلْتُ فِدَاكَ^٦، إِنِّي أَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَأَنَا قَاعِدٌ، فَأَغْتَمُّ لِدَلِكِ.

فَقَالَ: «يَا زِيَادُ، لَا عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يَوْمَ الْحَجِّ، لَا يَزَالُ فِي طَوَافٍ^٧ وَ سَفْيٍ حَتَّى يَرْجِعَ^٨».

٩ / ٧٦٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ هَيْثَمِ الثَّمِيمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: رَجُلٌ كَانَتْ مَعَهُ صَاحِبَتُهُ^{١٠} لَا تَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ عَلَى رِجْلِهَا، فَحَمَلَهَا زَوْجُهَا فِي مَخْمَلٍ، فَطَافَ بِهَا طَوَافَ الْفَرِيضَةِ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ:

١. في العلل، ح ٢: «فسارت بشمارها» بدل «فأقبلت».

٢. في «بخ، جد»، والوافي: «فسميت» بدل «وإنما سميت».

٣. المحاسن، ص ٣٤٠، كتاب العلل، ح ١٣٠. عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ قرب الإسناد ص ٣٦١، ح ١٢٩١، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا^{عليه السلام}؛ علل الشرائع، ص ٤٤٢، ح ٢. بسنده عن أحمد بن محمد، عن الرضا^{عليه السلام}. وفيه، ص ٤٢٢، نفس الباب، ح ١، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٣٨، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٠، ح ٩٧، عن أحمد بن محمد، من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}. الوافي، ح ١٢، ص ١١٧٣٣.

٤. لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم - والد علي - عن زياد القندي - وهو ابن مروان - مباشرة في موضع.

٥. في الوسائل: «- جعلت فداك».

٦. في «جن»: «+» و«حج».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٩، ح ١٣٢٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ١٠٠، ح ١٤٣٤٤.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقير. وفي المطبوع و الوسائل: «صاحبة».

أَيَجْزِيَةُ^١ ذَلِكَ الطَّوَّافُ عَنْ نَفْسِهِ طَوَّافُهُ بِهَا ؟

فَقَالَ^٢ : «إِيَّاهُ اللَّهُ إِذَا^٣» .

١. في «يف» : «أيجزئ» . ٢. في «يف» : «يف» : «قال» .

٣. في الوافي : «هذه الكلمة وجدت في الكافي والفقهاء بهذه الصورة . ولعل الصواب في كتابتها : إيها الله ذا ، والمراد : نعم والله يجزئ هذا ؛ قال في الصحاح : ها للتنبيه ، وقد يقسم بها ، كما يقال : لاها الله ما فعلت ، معناه : لا والله ، أبدلت الهاء من من الواو ، وإن شئت حذف الألف التي بعد الهاء ، وإن شئت أثبت . وقولهم : لاها الله ذا ، أصله : لا والله هذا ، ففرقت بين «ها» و«ذا» وجعلت الاسم بينهما وجرت به بحرف التنبيه ، والتقدير : لا والله ما فعلت هذا ، فحذف واختصر ؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم «ها» كما قدم في قولهم : ها هو ذا ، وها أنا ذا . وقال الرضي : ويفصل بين اسم الإشارة وبين «ها» بالقسم . نحو : ها الله ذا ، قال : ويجب جر لفظة الله ، لنيابة «ها» عن الجاز .

وقل في القاموس : ها للتنبيه ، ويدخل على اسم الله في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها . قيل : ويحتمل أن يكون «إيها» كلمة واحدة ، قال في الغريبين : إيها تصديق وارتضاء ، كآته قال : صدقت . أقول : ويشكل حينئذ تصحيح ما بعدها ، والظاهر أن وصلها تصحيف ، وكذلك «إذا» في مكان «ذا» . وربما يوجد في بعض النسخ : إذن بالنون ، ويمكن تصحيحها بأن «إذن» هو «إد» الظرفية ، والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه ، فيصير المعنى هكذا : نعم والله يجزئ إذا كان كذا ، وبهذا يصحح «إذا» أيضاً ، والأخبار الآتية كلها تعطي الأجزاء .

وقال الشيخ الحسن في منتقى الجمان ، ج ٣ ، ص ٣٠٤ : «اتفق في النسخ التي رأيتها للكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه إثبات الجواب هكذا : إيها الله إذا . وفي بعضها : إذن ، وهو موجب لالتباس المعنى واحتمال صورة لفظ «إيها» لغير المعنى المقصود المستفاد من رواية الحديث بطريقي الشيخ ، ولولاها لم يكد يفهم الغرض بعد وقوع هذا التصحيف» ثم نقل ما نقله العلامة الفيض عن الجوهرى ، وقال : «ومن هذا الكلام يتضح معنى الحديث بجعل كلمة «إي» فيه مكسورة الهمزة بمعنى نعم ، واقعة مكان قولهم في الكلام الذي حكاه الجوهرى : «لا» ، وبقية الكلمات متناسبة فيكون معناها متحداً ، وإنما الاختلاف بإرادة النفي في ذلك الكلام والإيحاء في الحديث ، فالتقدير فيه على موازنة ما ذكره الجوهرى : نعم والله يجزئ هذا ، ويظهر حينئذ كون الغرض في الروايتين واحداً . وأما على الصورة المصحفة فالمعنى في «إيها» على الضد من المقصود ؛ فقد قال الجوهرى : إذا كفت الرجل قلت : إيها عتاً ، بالكسر ، وإذا أردت التباعد قلت : إيها ، بفتح الهمزة بمعنى هيهات . وباقي الكلمات لا يتحصل لها معنى إلا بالتكلف التام مع المناقاة للغرض» .

وقال العلامة الملجسى في المرأة بعد نقل كلامه : «وأقول : العجب منه رحمه الله كيف حكم بغلط النسخ مع اتفاقها من غير ضرورة وقرأ : إيها الله ذا ، مع أنه قال في الغريبين : إيها تصديق وارتضاء ؟ قال في النهاية :

١٠ / ٧٦٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «دَعِ الطَّوَّافَ وَ أَنْتَ تَشْتَهِيهِ»^١ .^٢

١١ / ٧٦٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عِيْسَى الْبَغُفِيُّ^٣ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ^٤ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، عَنْ آبَائِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : «أَنَّه قَالَ فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ ، قَالَ : «تَطُوفُ أَسْبُوعًا لِيَنْذِيهَا ، وَ أَسْبُوعًا لِيَرْجُلِيهَا»^٥ .

« قد ترد «إيها» منصوبة بمعنى التصديق والرضا بالشئ ، ومنه حديث ابن الزبير : إيهاً والإله . أي صدقت ورضيت بذلك . انتهى . فقله : «إيها» ، كلمة تصديق ، و«الله» مجرور بحذف حرف القسم ، و«إذا» بالتثنية ظرف ، والمعنى مستقيم من غير تصحيف وتكلف . وراجع : المصالح ، ج ٦ ، ص ٢٢٢٦ (أيه) ، و ص ٢٥٥٧ : القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧٧٤ (ها) : النهاية ، ج ١ ، ص ٨٦ (أيه) ؛ شرح الكافية للرضي ، ج ٤ ، ص ٤٢٢ و ٤٣٠ .

٤ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ ، ح ٢٨٣٦ ، معلقاً عن صفوان بن يحيى . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٩٧ ، ح ١٣٣٩٨ . الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٩٦ ، ح ١٨٠٥٣ .

١ . في المرأة : «قوله عليه السلام : وأنت تشتهيه ، أي لا تبالع في كثرته بحيث تماثله» .

٢ . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، ح ٣١٢٢ . مراسلاً . الوافي ، ج ١٣ ، ص ٨٥٠ ، ح ١٣٢٩١ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٣٨٨ ، ح ١٨٠٢٧ .

٣ . هكذا في «بس» ، جد ، والوافي . وفي «ى» ، بث ، بح ، بف ، جر ، جن ، والمطبوع : «البغفوي» . والصواب ما أثبتناه ، كما تقدم في الكافي ، ذيل ح ٤٣٣٩ .

٤ . أبو الجهم كنية هارون بن الجهم كما في المحاسن ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، ح ٥٥ ، و ص ٣٦٨ ، ح ١٢١ ، وقد تقدمت في الكافي ، ح ٤٢٣٩ و ٤٦٣١ بنفس الطريق ، رواية محمد بن ميسر عن هارون بن الجهم عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام . فلا يبعد سقوط «عن السكوني» بعد «أبي الجهم» في سندنا هذا .
ويؤيد ذلك أن الخبر يأتي في آخر الباب برقم ١٨ ، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام .
٥ . في الوافي : «+ عن أبيه» .

٦ . في الجعفریات : «سئل عن المرأة» بدل «أنه قال في امرأة» .

٧ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٣٥ ، ح ٤٤٧ ، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن معروف . الجعفریات ، ص ٧٠ ، بسند آخر . الوافي ، ج ١١ ، ص ٥٣٧ ، ح ١١٢٧٢ : الوسائل ، ج ١٣ ، ص ٤٢٢ ، ذيل ح ١٨١١١ .

٧٦٠٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ . قَالَ :
 سَأَلْتُهُ عَنْ ثَلَاثَةِ دَخَلُوا فِي الطَّوَافِ، فَقَالَ^١ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِصَاحِبِهِ : تَحَقَّقُوا^٢
 الطَّوَافَ، فَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ فَرَعُوا، قَالَ وَاحِدٌ^٣ : مَعِيَ سِتَّةٌ^٤ أَشْوَاطٍ ؟
 قَالَ : «إِنْ شَكُّوا كُلَّهُمْ فَلْيَسْتَأْذِنُوا»^٥، وَإِنْ لَمْ يَشْكُوا، وَ عَلِمَ^٦ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ^٧ مَا فِي
 يَدِهِ^٨، فَلْيَبْنُوا»^٩.

٧٦١٠ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ^{١١} :
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بِالصَّبِيِّ وَتَسْعَى بِهِ : هَلْ يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهَا
 وَ عَنِ الصَّبِيِّ ؟ فَقَالَ^{١٢} : «نَعَمْ»^{١٣}.

٧٦١١ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٤}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :

- ١ . في التهذيب، ح ١٦٤٥ : «كل» .
- ٢ . في الوسائل والتهذيب، ح ٤٤١ : «احفظوا» بدل «لصاحبه تحفظوا» . وفي التهذيب، ح ١٦٤٥ : «تحفظ» .
- ٣ . في «بحر، جن» والوسائل والتهذيب، ح ٤٤١ : «منهم» .
- ٤ . في الوافي والتهذيب، ح ١٦٤٥ : «معي سبعة أشواط، وقال الآخر : معي ستة أشواط، وقال الثالث : معي خمسة» بدل «معي ستة» .
- ٥ . في المرأة : «قوله عليه السلام : فليستانفوا؛ لأن شكهم في النقيصة . قوله عليه السلام : فلبنوا، أي بين كل منهم على يقينه، ولا خلاف فيه» .
- ٦ . في «ي، بث، بح، بس، جد، جن» : «فعلهم» . وفي التهذيب، ح ١٦٤٥ : «واستيقن» .
- ٧ . في الوافي : «منهم» .
- ٨ . في الوسائل : «يديه» .
- ٩ . التهذيب، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤١، معلقاً عن الكليني . وفيه، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٥، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، عن صفوان، عن أبي الحسن عليه السلام . الوافي، ج ١٣، ص ٨٧٨، ح ١٣٣٥٢، الوسائل، ج ١٣، ص ٤١٩، ح ١٨١٠٤ .
- ١٠ . في «بخ، بف، جر» : «بن إبراهيم» .
- ١١ . في «جر» : «معاوية بن عمار» بدل «حفص بن البختري» .
- ١٢ . في الوافي : «قال» .
- ١٣ . التهذيب، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٤١١، بسنده عن محمد بن أبي عمير . الوافي، ح ١٣، ص ٨٩٩، ح ١٣٤٠١، الوسائل، ج ١٣، ص ٣٩٥، ذيل ح ١٨٠٥٢ .
- ١٤ . في «بخ، بف، جر» : «بن إبراهيم» .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ تَطُوفَ^١ ثَلَاثِمِائَةٍ وَبِسْتَيْنِ أَسْبُوعاً عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ^٢، فَثَلَاثِمِائَةٍ وَبِسْتَيْنِ شَوْطاً^٣؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ^٤، فَمَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوْفِ»^٥.

١٥ / ٧٦١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ نَشْرَبُ وَنَخُنُ فِي الطَّوْفِ؟ قَالَ^٦: «نَعَمْ»^٧.

١٦ / ٧٦١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى نَاقَتِهِ الْعُضْبَاءِ^٨،

١. في «بث، بف» والوسائل والتهذيب، ح ١٦٥٦: «أَنْ يَطُوفَ». وفي فقه الرضا عليه السلام: «أَنْ يَطُوفَ الرَّحْلَ بِمَقَامِهِ بِمَكَّةَ».

٢. في «بث، بخ، بف» والوسائل: «لَمْ يَسْتَطِعْ».

٣. في التهذيب، ح ١٦٥٦ والخصال، ح ٨: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ ثَلَاثِمِائَةً وَبِسْتَيْنِ شَوْطاً».

٤. في «بث، بخ، بف»: «لَمْ يَسْتَطِعْ».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١١، ح ٢٨٤٠، معلقاً عن معاوية بن

عقار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٦؛ والخصال، ص ٦٠٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ح ٨، بسندهما

عن معاوية بن عقار. وفيه، نفس الباب، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٠،

وفيها إلى قوله: «ثَلَاثِمِائَةً وَبِسْتَيْنِ شَوْطاً». وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ٤٧١، ح ١٦٥٥. الوافي، ج ١٣،

ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٨، ح ١٧٨١٢.

٦. في الوسائل والتهذيب: «فَقَالَ».

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٢، ح ١٣٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٤٢١، ح ١٨١٠٩.

٨. في «بخ، بف» والوافي: «الْقِصَواء»، أي المقطوع طرف أذنهما. وقال الجوهرى: «سَاقَةُ عِصْبَاءٍ، أَيْ مَشْقُوقَةُ

الْأَذْنِ، وَكَذَلِكَ الشَّاةُ، وَأَمَّا نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الَّتِي كَانَتْ تَسْمَى الْعِصْبَاءَ، فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِقَبْلِهَا وَلَمْ تَكُنْ

مَشْقُوقَةُ الْأَذْنِ». وقال ابن الأثير: «... وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا كَانَتْ مَشْقُوقَةُ الْأَذْنِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ». وَأَمَّا الزَّمْخَشَرِيُّ

فَإِنَّهُ قَالَ: «الْعِصْبَاءُ: عَلَمٌ لِنَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنقُولٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةُ عِصْبَاءٍ، وَهِيَ الْقَصِيرَةُ الْيَدِ». راجع: الفائق،

ج ٢، ص ١٣٦؛ الصحيح، ج ١، ص ١٨٤؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥١ (عُصْب).

وَجَعَلَ^١ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمِخْجَنِهِ^٢، وَ يَقْبَلُ الْمِخْجَنَ^٣.

١٧ / ٧٦١٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «طَوَافٌ فِي الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ طَوَافاً فِي ٤ / ٤٣٠

الْحَجِّ^٦.

١. في «بف»: - «وجعل».

٢. قال ابن الأثير: «المِخْجَنُ: عصاً معقفة الرأس - أي مَعْرَجُهَا - كالصولجان، والمِيم زائدة». وقال الفيومي: «المِخْجَنُ، وزان مقود: خشبة في طرفها اعوجاج، مثل الصولجان، قال ابن دريد. كلُّ عود معطوف الرأس».

راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٤٧؛ المصباح المنير، ص ١٢٣ (حجج).

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٢٨١٨، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه^٦، إلى قوله: «يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمِخْجَنِهِ» مع اختلاف وزيادة في آخره. وفيه، ح ٢٨١٩، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^٧، وتمام الرواية: «وفي خبر آخر أنه كان يَقْبَلُ الْمِخْجَنَ»^٨. الوافي، ج ١٣، ص ٨٣٨، ح ١٣٢٦١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤١، ح ١٨١٦٦؛ البحار، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٨.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٥. في الوافي: «يعني عشر ذي الحجة». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٦٢: «قوله^٩: طواف في العشر، أقول: يحتمل وجوهاً: الأول: أن يكون المراد بيان فضل الحج التمتع، أي إذا اعتمرت وأحللت وطفئت قبل إحرام الحج طوافاً واحداً، كان أفضل من أن تأتي مكة حاجتاً وتطوف سبعين طوافاً قبل الذهاب إلى عرفات. الثاني: أن يكون المعنى أن الطواف قبل التلبس بإحرام الحج بعد الإحلال من عمره التمتع أفضل من الطواف المندوب بعد الإحرام دفعا؛ لتوهم أن الطواف بعد الإحرام إما حرام، أو مكروه على خلاف.

الثالث: أن يكون المراد بالحج بقية ذي الحجة، ويكون الغرض أن المبادرة إلى مكة، والتوقف قبل الحج فيها أفضل من التوقف بعد الحج. ويؤيده ما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله^{١٠}، قال: «مقام يوم قبل الحج أفضل من مقام يومين بعد الحج» [الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ح ٣١٣٣] ويؤيده أيضاً خبر ابن القُدَّاح المتقدم في الباب الثاني لباب فضل الطواف.

الرابع: أن يكون إيماء إلى أفضلية حج التمتع بوجه آخر. والحاصل أن طوافاً واجباً في العشر في غير الحج أفضل من سبعين في الحج، ولا يكون ذلك إلا في التمتع، وهذا النوع من الكلام ليس بعيد في مقام التفتية. الخامس: ما ذكره بعض الأفاضل من أن المراد بالحج أشهر الحج. أي طواف في عشر ذي الحجة أفضل من سبعين طوافاً في غيرها من أشهر الحج، سواء كانا فرضين، أو نفلين. وما سوى الوجه الأخير من الوجوه المذكورة مما خطر بالبال. والله أعلم بحقيقة الحال».

٦. الكافي، كتاب الحج، باب أن الصلاة والطواف أيهما أفضل، ح ٧٥٣٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧،

١٨ / ٧٦١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ، فَقَالَ^١: تَطُوفُ أَسْبُوعاً لِيَدِّيْهَا، وَ أَسْبُوعاً لِرِجْلَيْهَا^٢».

١٤٠ - بَابُ اسْتِئْذَانِ الْحَجَرِ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَ شُرْبِ مَاءٍ
زَمْزَمَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

١ / ٧٦١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^٣، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤
وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ، فَاتَّيَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ،
وَ قَبْلَهُ^٦، وَ اسْتَلِمَهُ، أَوْ أَشْرَ^٧ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ».

وَ قَالَ: «إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا، فَافْعَلْ، وَ
تَقُولُ حِينَ تَشْرَبُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِلْماً^٨ نَافِعاً، وَ رِزْقاً وَاسِعاً، وَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سَقَمٍ».

«ح ٢١٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما هكذا: «طواف قبل الحج أفضل...». الوافي، ج ١٣، ص ٨٤٨، ح ١٣٢٨٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٩، ح ١٧٨١٤.

١. في «بح، بخ، بف» والوسائل والتهذيب: «قال».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٦؛ معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢١، ح ٣١٢٠، وفيه هكذا: «وروى السكوني بإسناده قال: قال علي عليه السلام في امرأة...». الوافي، ج ١١، ص ٥٣٧، ح ١١٢٧٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٢١، ح ١٨١١٠.

٣. في «جر»: «عن ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٤. في التهذيب: «- بن يحيى».

٥. في «ي، بث، بس، حد»: «عن». وهو سهو واضح.

٦. في «بح، بف، جر»: «ابن أبي عمير وصفوان».

٧. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقبله».

٨. في «ي، بح، بف» والوسائل: «وأشهر».

٩. في «بس»: «علماً».

قَالَ: «وَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ نَظَرَ إِلَى زَمْزَمَ: لَوْ لَا أَنِّي أَشْقَى عَلَى أُمَّتِي، لَأَخَذْتُ مِنْهُ^٢ ذَنْوبًا^٣ أَوْ ذَنْوبَيْنِ^٤».

٧٦١٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا فَرَعَ الرَّجُلُ مِنْ طَوَافِهِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَلْيَأْتِ زَمْزَمَ، وَلْيَسْتَقِ مِنْهُ ذَنْوبًا أَوْ ذَنْوبَيْنِ، وَلْيَشْرَبْ مِنْهُ^٥، وَلْيَصُبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَسَقَمٍ، ثُمَّ يَعُودْ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^٦».

٧٦١٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، قَالَ:

١. في «بغ» و«الوافي» و«جدة» و«الوافي»: «أن».
٢. في الوافي: «المراد بأخذها إما استعمالها جميعاً في الشرب والصب، أو استصحابها معه إلى بلده».
- وفي رواية العقول، ج ١٨، ص ٦٤: «قوله ﷺ: لأخذت، أظهر بهذا البيان استحبابه ولم يفعله؛ لئلا يصير سنة مؤكدة، فيشقى على الناس. ولعل مراده ﷺ بالأخذ الأخذ للشرب والصب على البدن، أو الأخذ للرجوع أيضاً».
٣. قال الجوهرى: «الذُّنُوبُ: الدُّلُوعُ الْمَلَأَى مَاءً. وَقَالَ ابْنُ سَكَيْتٍ: فِيهَا مَاءٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمِيلِ»، تَوَثَّتْ وَتَذَكَّرْ، وَلَا يُقَالُ لَهَا وَهِيَ فَارِغَةٌ: ذُنُوبٌ». وقال ابن الأثير: «الذُّنُوبُ: الدُّلُوعُ الْعَظِيمَةُ. وَقِيلَ: لَا تَسْمَى ذُنُوبًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَاءٌ». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٢٩: النهاية، ج ٢، ص ١٧٠ (ذنب).
٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٤١٢. ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، في حكاية فعل النبي ﷺ، مع اختلاف الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، إلى قوله: «وشفاء من كل داء وسقم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢١، ح ١٣٤٥٢: الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٣٨.
٥. في «بغ»: «فيستقى». وفي «بغ» و«التهذيب»: «فيستقي». وفي «ي»، «جدة» و«حاشية» و«بغ»: «ويستقى». وفي الوسائل: «ويستقي».
٦. في «بس، جن»: «ويشرب». وفي «بغ» و«الوافي» و«الوسائل» و«التهذيب»: «فليشرب». وفي «بغ»: «فيشرب».
٧. في «بغ»: «- منه».
٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٤٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٢، ح ١٣٤٥٣: الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٣، ح ١٨٢٣٩.

٤٣١ / ٤

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام لَيْلَةَ الزِّيَارَةِ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ، ثُمَّ دَخَلَ زَمْرَمَ، فَاسْتَقَى مِنْهَا بِيَدِهِ بِالْدَّلْوِ الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ، وَشَرِبَ^١ مِنْهُ^٢، وَصَبَّ عَلَى بَعْضِ جَسَدِهِ، ثُمَّ أَطْلَعَ فِي زَمْرَمَ مَرَّتَيْنِ، وَأَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ فَعَلَ مِثْلَ^٣ ذَلِكَ^٤.

١٤١ - بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى الصِّفَا وَالدُّعَاءِ

١ / ٧٦١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥

وَأَبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَعَ مِنْ طَوَافِهِ وَرَكَعَتَيْهِ، قَالَ: أَبْدَأُ^٦

بِمَا بَدَأَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مِنْ إِيثَانِ الصِّفَا^٧؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ^٨».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ثُمَّ أَخْرَجَ إِلَى الصِّفَا مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

١. في «بخ» والوافي: «فشرب» وفي «بف» «فیشرب».

٢. في «ى» بح، بخ، جد» والوافي: «منها». ٣. في الوافي: - «مثل».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٢، ح ١٣٤٥٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٤، ح ١٨٢٤٠.

٥. في «بف» جر» والوسائل والتهذيب: - «بن يحيى».

٦. هكذا في «بح، بخ، بس، بف، جد» والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «ى» ث، جن» والمطبوع: «عن». وهو سهو واضح.

٧. في الوافي والوسائل والبحار، ج ٢ والتهذيب: «أبدؤا».

٨. وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٦٦: «قوله ﷺ: أبدأ، بصيغة المتكلم، ويحتمل الأمر، واستدل به على كون الواو للترتيب، وتفصيل القول مذكور في كتب الأصول».

٩. في «بف» والبحار، ج ٢ والتهذيب: - «من إيثان الصفا».

٩. البقرة (٢): ١٥٨.

وَهُوَ النَّبَاتُ الَّذِي يُقَابِلُ^١ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ حَتَّى تَقْطَعَ^٢ الْوَادِيَّ، وَعَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ،
فَاصْعَدْ^٣ عَلَى الصَّفا حَتَّى تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ، وَتَسْتَقْبِلَ^٤ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ،
وَاحْمَدِ^٥ اللَّهَ، وَاثْنِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ اذْكُرْ^٦ مِنْ آيَاتِهِ وَبَلَائِهِ وَحُسْنِ مَا صَنَعَ إِلَيْكَ مَا قَدَّرْتَ عَلَى ذِكْرِهِ، ثُمَّ كَبِّرِ اللَّهَ
سَبْعًا، وَاحْمَدْهُ^٧ سَبْعًا، وَهَلِّلهُ سَبْعًا^٨، وَقُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ
الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ»^٩، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^{١٠}، وَقُلْ^{١١}: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^{١٢} عَلَى مَا هَدَانَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا
أَوْلَانَا^{١٣}، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ^{١٤} الدَّائِمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
وَقُلْ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ
وَالْيَقِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ «اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً، وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ كَبِّرِ اللَّهَ^{١٥} مِائَةَ مَرَّةٍ، وَهَلِّلْ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَاحْمَدْ^{١٦} مِائَةَ مَرَّةٍ، وَسَبِّحْ^{١٧} مِائَةَ

١. في «س»: «قابل». وفي «بخ»: «مقابل».
٢. في «بث»: «المقنعة: «حتى يقطع».
٣. في «بخ، بف»: «الوافي: «واصعد».
٤. في «بس»: «واستقبل».
٥. في «بخ، بف»: «الوافي والتهذيب: «فاحمد».
٦. في «بخ، بف»: «الوافي والتهذيب: «واذكر».
٧. في «ي»: «واحمد».
٨. في «بس»: «- وهلله سبعا».
٩. في «بخ، بس»: «+ بيده الخير».
١٠. في «بث»: «محمدا».
١١. في التهذيب: «+ أشهد أن لا إله إلا الله، حده لا شريك له».
١٢. في التهذيب: «+ الحمد لله».
١٣. في الوافي والتهذيب: «أولانا».
١٤. في «بث، بخ»: «- «الحَي».
١٥. في التهذيب: «- «الله».
١٦. في «جن»: «+ «الله».
١٧. في «جن»: «+ «الله».

مَرَّةً، وَ تَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^١، أَنْجَزَ وَغَدَهُ، وَ نَصَرَ عَبْدَهُ، وَ غَلَبَ الْأَحْزَابَ وَخَدَهُ، فَلَهُ الْمُلْكُ، وَ لَهُ الْحَمْدُ وَخَدَهُ وَخَدَهُ^٢، اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي^٣ فِي الْمَوْتِ، وَ فِي مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَ وَخْشَتِهِ، اللَّهُمَّ أَظْلِمْنِي فِي ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ^٤، وَ أَكْثِرْ مِنْ أَنْ تَسْتَوْدِعَ رَتِّكَ دِينَكَ وَ نَفْسَكَ وَ أَهْلَكَ، ثُمَّ تَقُولُ^٥: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ - الَّذِي لَا يَضِيعُ^٦ وَدَائِعُهُ - نَفْسِي وَ دِينِي^٧ وَ أَهْلِي، اللَّهُمَّ اسْتَعْمِلْنِي عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ، وَ تَوْفِّقْنِي عَلَى مِلَّتِهِ، وَ أَعِزَّنِي^٨ مِنَ الْفِتْنَةِ^٩، ثُمَّ تَكْبُرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ تُعِيدُهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ تَكْبُرُ^{١٠} وَاحِدَةً، ثُمَّ تُعِيدُهَا، فَإِنْ^{١١} لَمْ تَسْتَطِعْ هَذَا^{١٢}، فَبَعْضُهُ».

وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَقِفُ^{١٣} عَلَى الصَّافَا بِقَدْرِ مَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مُمْتَرِتًا^{١٤}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «+ وحده».

٢. في التهذيب: «- وحده».

٣. في «بح»: «لنا».

٤. في «بث، جن»: «- ظل».

٥. في «بف»: «وتقول».

٦. في «بح، بف، جد»: «لا تضيع».

٧. في «بخ، بف، جد، والوافي والتهذيب: «ديني ونفسي». وفي «بح»: «ودياني ونفسي».

٨. في «بح، بف» والتهذيب: «ثم أعزني».

٩. في «بف»: «وتكبر».

١٠. في التهذيب: «وإن».

١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: ثم تعيدها، أي مجموع الأدعية بأعدادها. ويحتمل الدعاء الأخير. وقوله عليه السلام: فإن لم

تستطع هذا، أي إعادة الكل، أو أصل القراءة أيضاً».

١٢. في الوافي: «قام» بدل «كان يقف».

١٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «مترسلاً». وفي «بح»: «مرتلاً».

١٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٤٨١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٥، إلى قوله: «واحمد مائة مرة

وسبغ مائة مرة» مع اختلاف. المقنعة، ص ٤٠٤، إلى قوله: «وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات، ثم صل على

النبي صلى الله عليه وآله» وفي الأخيرين من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «ثم أخرج إلى الصفا من باب» مع زيادة

فسي آخره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٣، ح ١٣٤٥٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٣، ح ١٨٢٦١؛ وفيه، ص ٤٧٥،

٧٦٢٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ. عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ شَعِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَمِيلٌ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ مِنْ دُعَاءٍ مَوْقِفٍ أَقُولُهُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟
فَقَالَ: «تَقُولُ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الصَّفَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ^٢. ^٣.

٧٦٢١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ^٤، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: كَيْفَ يَقُولُ الرَّجُلُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟
قَالَ: «يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَ يُمِيتُ، وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ^٥.

٧٦٢٢ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^٦، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعِيدٍ ^٧، قَالَ:

ح ١٨٢٤٤، إلى قوله: «وعليك السكينة والوقار»: البحار، ج ٢، ص ٢٧٥ ح ٢٥٠ و ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٣٩، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إن الصفا والمروة من شعائر الله» وفي الأخير أيضاً من قوله: «وقال أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقف على الصفا».

١. في «بخ، بف، جد» والوافي: «صعدت». وفي «بث»: «وقعت».

٢. في الوسائل: - «ثلاث مرّات».

٣. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦ ح ١٣٤٦٠، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٠ ح ١٨٢٥٢.

٤. يروي فضالة بن أيوب عن زرارة في غالب الأسناد بواسطة واحدة، كما يروي عنه بواسطتين في بعض الأسناد القليلة، مثل ما ورد في الكافي، ح ٤٨٨٤ و ١٤٧٣٢. ولم نجد رواية فضالة عن زرارة مباشرة في غير هذا الخبر. والظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.

٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦ ح ١٣٤٦١، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٨ ح ١٨٢٤٦.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا.

٧. هكذا في «بف، جر». وفي «اي، بث، بخ، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل: «عبد الحميد بن سعيد».

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنْ بَابِ الصَّفَا، قُلْتُ: إِنَّ أَصْحَابَنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: الَّذِي يَلِي السَّقَايَةَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ؟

فَقَالَ: «هُوَ الَّذِي يَلِي السَّقَايَةَ، مُخَدِّثَ صَنَعَةِ دَاوُدَ، وَفَتْحَةَ دَاوُدَ».

٥ / ٧٦٢٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ يَرْفَعُهُ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا صَعِدَ الصَّفَا اسْتَقْبَلَ الْكُفْبَةَ، ثُمَّ رَفَعَ^٢ يَدَيْهِ، ثُمَّ^٣

والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فقد ترجم النجاشي لعبد الحميد بن سعد ونسب إليه كتاباً يروي عنه صفوان. وذكر البرقي والشيخ الطوسي عبد الحميد بن سعد في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وقالوا: «روى عنه صفوان بن يحيى». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٦، الرقم ٦٤٨؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٤١، الرقم ٥٠٧٦.

وما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٤٠، الرقم ٥٠٦٥ من «عبد الحميد بن سعيد روى عنه صفوان بن يحيى» لا يعتمد عليه، لتفرد الشيخ بذكره واحتمال كونه مأخوذاً من بعض الأسناد المحرّفة.

١. «السقاية»: الموضع يتخذ لسقي الناس، والمراد هنا زمزم. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٢٠ (سقا).

٢. في «بث، جد»: - «هو». وفي الوسائل: + «الذي يلي الحجر و». وفي الفقيه: «يستقبل الحجر الأسود، فقال: هو الذي يستقبل الحجر و» بدل «يلي الحجر، فقال: هو».

٣. في الوافي والمرآة: «أو فتحه».

٤. في المرآة: «قوله عليه السلام: أو فتحه داود، الترديد من الراوي، وداود هو ابن علي بن عبد الله بن العباس عم السفاح أول خلفاء بني العباس».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٢، ح ٢٨٤٧، معلقاً عن صفوان، عن عبد الحميد بن سعد. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٤٨٠، بسنده عن صفوان وابن أبي عمير، عن عبد الحميد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٥، ح ١٣٤٥٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٥، ح ١٨٢٤٣.

٦. السند معلق على الحديث الثالث. والراوي عن أحمد بن محمد هم عدة من أصحابنا. وما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٢ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ففيه سهو: أحدهما ناشئ من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند. والثاني ناشئ من جواز النظر من «علي» في «علي بن حديد» إلى «علي» في «علي بن النعمان» فوق السقط.

٧. في الوسائل: «يرفع».

٨. في «بث» والتهذيب: - «ثم».

يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي كُلَّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ قَطُّ^١، فَإِنْ عُدْتُ فَعُدَّ عَلَيَّ بِالْمَغْفِرَةِ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَ ٤/٤٣٣
الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. اللَّهُمَّ افْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلَ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ تَرْحَمْنِي،
وَإِنْ^٢ تَعَذَّبْنِي فَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِي، وَأَنَا مُخْتَاجٌ إِلَى رَحْمَتِكَ، فَيَا مَنْ أَنَا مُخْتَاجٌ إِلَى
رَحْمَتِهِ، اِرْحَمْنِي؛ اللَّهُمَّ لَا تَفْعَلَ^٣ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلَ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ تَعَذَّبْنِي
وَلَمْ تَظْلِمْنِي^٤، أَصَبَحْتُ أَتْقِي عَذْلَكَ، وَلَا أَخَافُ جُورَكَ، فَيَا مَنْ هُوَ عَذْلٌ لَا يَجُورُ،
اِرْحَمْنِي»^٥.

٦٧٢٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سَلِيمَانَ^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ

رَفَعَهُ:

١. في «بس»: «اغفر لكل» بدل «اغفر لي كل».

٢. قال الشيخ الرضي: «قط، لا يستعمل إلا بمعنى أبداً؛ لأنه مشتق من القط، وهو القطع، كما تقول: لا أفعله أبداً... وربما استعمل قط بدون النفي لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قط، أي دائماً، وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنى، نحو: هل رأيت الذئب قط».

وقال العمري وأبدي: «إذا أردت بقط الزمان فمرتفع أبداً غير منون... وتختص بالنفي ماضياً وتقول العامة: لا أفعله قط [وهو لحن]. وفي مواضع من البخاري جاء بعد الميثب، منها في الكسوف: أطول صلاة صليتها قط، وفي سنن أبي داود: ترويضاً ثلاثاً قط، وأثبت ابن مالك في الشواهد لغة، قال: وهي مما خفي على كثير من النحاة».

وقال العلامة الفيص: «أقول: فلأمير المؤمنين عليه السلام أسوة بالسيِّد في استعمالها بعد الميثب، وهما أفصح الناس صلوات الله عليه». وقال العلامة المجلسي: «أقول: هذا الدعاء المنقول عن أفصح الفصحاء أيضاً يبدل على وروده في الميثب فثبت». راجع. شرح الكافية، ج ٣، ص ٢٢٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢١ (قطط)؛ الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٥؛ مرآة العقول، ج ١٨، ص ٦٩.

٣. في «ي»: «فإن».

٤. في «بيخ، بف» والوافي: «ولا تفعل».

٥. في «بث، بس، بف، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والمقنعة: «ولن تظلمني».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٢، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٤٠٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٥، ح ١٣٤٥٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٧٨، ح ١٨٢٤٧.

٧. في هامش المطبوع: «أحمد بن سليمان».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْثُرَ مَالُهُ، فَلْيُطِيلِ الْوُقُوفَ عَلَى الصَّافَا
وَالْمَرْوَةِ»^٢.

٧ / ٧٦٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الصَّافَا شَيْءٌ مَوْقُتٌ»^٣.

٨ / ٧٦٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ مَوْلَى لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام صَعِدَ الْمَرْوَةَ، فَأَلْقَى نَفْسَهُ عَلَى الْحَجَرِ الَّذِي فِي أَغْلَاهَا فِي
مَيْسَرَتَيْهَا^٤، وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ^٥.

٩ / ٧٦٢٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ الْخَزَّازِ^٧،

١. في «بف»: «فليكثر».

٢. في التهذيب والاستبصار: «والمروة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٧، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٩،
ح ٢١٦٩، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٤٧٩، ح ١٨٢٥٠.

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: موقت، أي مفروض، أو معين لا تتأني السنة بغيره».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٥، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٣٥٧، باب السبعة، ح ٤١، بسند آخر،
وفيه هكذا: «سبعة مواطن ليس فيها دعاء موقت ... والصفاء والمروة ...». الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٣؛

الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٠، ح ١٨٢٥١.

٦. في «بف، جد» والوافي والتهذيب: «موسى».

٧. في «بف، جد» و«وصعد».

٨. في «بف»: «فاستقبل».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٤٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٧، ح ١٣٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٣،
ص ٤٨٠، ح ١٨٢٥٣.

١٠. في الاستبصار: «صالح بن أبي حمزة». والمتكرر في الأسناد رواية علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد.
ولم نجد لصالح بن أبي حمزة ذكراً في الكتب والأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٢١-٣٢٢.

١١. في الاستبصار: «الخرزاز».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كُنْتُ وَرَاءَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَلَى الصَّافَا أَوْ عَلَى الْمَرْوَةِ وَهُوَ لَا يَزِيدُ عَلَى حَرْفَيْنِ^٣: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُسْنَ الظَّنِّ بِكَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَصِدْقَ النِّيَّةِ فِي التَّوَكُّلِ عَلَيْكَ»^٥.

٤٣٤/٤

١٤٢ - بَابُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَمَا يُقَالُ فِيهِ

١ / ٧٦٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ؟

قَالَ: «إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الدَّارِ الَّتِي عَلَى يَمِينِكَ عِنْدَ أَوَّلِ الْوَادِي، فَاسْعَ^٦ حَتَّى

١. في «ي، بث، بح، جد، جن» والوسائل: «في ظهر». وفي التهذيب والاستبصار: «في قفا».

٢. في الوسائل: «وعلى».

٣. في الوافي: «لعله عليه السلام كان يكرّر هذين الحرفين، فلا يتألفي طول وقوفه على أحدهما مع أنّه مستحب». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لا يزيد، لعل الاكتفاء بذلك كان لعذر، أو لبيان جواز ترك ما زاد وتأذي السنة بهذا المقدار، ولا يبعد الحمل على تكرار هذا الدعاء بقدر سورة البقرة، ويحتمل أن يكون ذلك في غير الابتداء».

٤. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «على».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٢٦، ح ١٣٤٦٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨١، ح ١٨٢٥٤.

٦. في مرآة العقول، ح ١٨، ص ٧١: «المراد بالسعي الهرولة، ويحتمل أصل السعي وإن كان أكثر الأخبار في الأول؛ لأنها من أدايه».

٧. في «بخ، بف» وحاشية «جن»: «عن».

٨. في الوافي: «يعني بالسعي السرعة في المشي دون العدو». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فاسع، المراد بالسعي هنا الإسراع في المشي والهرولة، ولا خلاف في مطلوبيتها، ولا في أنّه لو تركها لاشيء عليه. وذهب أبو الصلاح إلى وجوبها، وحدّ الهرولة ما بين المنارة وزقاق العطارين، كما دلّ عليه هذا الخبر، وبدلّ على أنّه ليس على النساء هرولة، كما ذكره الأصحاب». راجع: الكافي في الفقه، ص ١٩٦؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٤٤٥؛ وج ٨، ص ٢٠٨-٢٠٩؛ رياض المسائل، ج ٧، ص ٩٥.

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ بَقْعَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمَسْعَى؛ لِأَنَّهُ يُذِلُّ فِيهَا كُلَّ جَبَّارٍ»^٢.

٧٦٣١ / ٤. وَزَوِي^٣ أَنَّهُ سُئِلَ: لِمَ جُعِلَ السَّعْيُ؟ فَقَالَ: «مَذَلَّةٌ لِلْجَبَّارِينَ»^٤.

٧٦٣٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

«لَيْسَ لِلَّهِ مَنْسَكٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ السَّعْيِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُذِلُّ فِيهِ الْجَبَّارِينَ»^٦.

٧٦٣٣ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الثُّمَلِيِّ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٨: «جُعِلَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ مَذَلَّةً

لِلْجَبَّارِينَ»^٩.

١. في «بس»: «فيه».

٢. علل الشرائع، ص ٤٣٣، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب. عن محمد بن أسلم الفقيه، ج ٢، ص ١٩٦، ذيل ح ٢١٢٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٧، ح ١٨٢٢٣.

٣. في «بخ، بف»، والوافي: «وفي رواية».

٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٤.

٥. في الوسائل: «عن أحمد بن محمد». وهو سهو واضح.

٦. في «بخ» والوافي: «وذاك». في العلل: «كل جبار عنيد» بدل «الجبّارين».

٨. علل الشرائع، ص ٤٣٣، ح ١، سند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٦.

٩. المراد من التبليغي هذا، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال، ويروي عنه أحمد بن محمد شيخ المصنف في الأسناد بعنوان أحمد بن محمد العاصمي وأحمد بن محمد الكوفي وأحمد بن محمد بن أحمد وأحمد بن محمد بن أحمد الكوفي. فليس في السند تعليق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٤٤، الرقم ٨٠٤: ص ٢٤٨، الرقم ٨١٨؛ وص ٧٠٦-٧٠٨.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي فوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «قال».

١١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٣، ح ١٣٤٧٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٥.

٧ / ٧٦٣٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «انْحَدِرْ مِنَ الصَّفَا^١ مَا شِئْتَ إِلَى الْمَرْوَةِ^٢ ، وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ
وَالْوَقَارُ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَنَارَةَ وَ هِيَ عَلَى^٣ طَرَفِ الْمَسْعَى ، فَاسْعَ مِلًّا فُرُوجِكَ^٤ ، وَقُلْ :
«بِسْمِ اللَّهِ ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى^٥ أَهْلِ بَيْتِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَ ارْحَمْ ،
وَ تَجَاوَزْ^٦ عَمَّا تَعْلَمُ وَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ^٧ حَتَّى تَبْلُغَ الْمَنَارَةَ الْآخِرَى ، فَإِذَا جَاوَزْتَهَا ، فَقُلْ :
«يَا ذَا الْمَنِّ وَ الْفَضْلِ وَ الْكَرَمِ وَ التَّعَمُّاءِ وَ الْجُودِ ، اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا
أَنْتَ^٨ ، ثُمَّ امْشِ ، وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَاصْعُدْ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْدُوَ
لَكَ الْبَيْتُ ، وَ اصْنَعْ^٩ عَلَيْهَا كَمَا صَنَعْتَ عَلَى الصَّفَا ، وَ طُفْ^{١٠} بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَبْدَأُ
بِالصَّفَا ، وَ تَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ^{١١} .»

١ . في التهذيب : - «من الصفا» .

٢ . في «بخ» ، بس ، جد ، جن ، والوافي : - «على» .

٣ . في «ف» : «فرجك» . وقوله عليه السلام : «فاسع ملأ فروجك» ، أي اسرع في مسيرك . قال ابن الأثير : «وفي حديث
أبي جعفر الأنصاري : فعلمت ما بين فروجي ، جمع فَرْج ، وهو ما بين الرجلين ؛ يقال للفارس : ملأ فرجه
وفروجه . إذا عدا وأسرع ، وبه سمي فرج المرأة والرجل ؛ لأنهما بين الرجلين» . وقال العلامة المجلسي :
«وقال في الدروس : أوجب الحلبي ملأ فروجه . ثم اعلم أن بعض الأصحاب فسروا الهرولة بالإسراع في
المشي ، وبعضهم فسروه بالإسراع مع تقارب الخطأ ، وهذا الخبر يدل على الأول ، كغيره من الأخبار ، وحمله
على أن المراد بملأ الفرج عدم تباعد القدمين بأباه كلام اللغويين ، كما عرفت» . راجع : الكافي في الفقه ،
ص ٢١١ : النهاية ، ج ٣ ، ص ٤٢٣ (فرج) ؛ الدروس الشرعية ، ج ١ ، ص ٤١٢ ، ذيل الدرس ١٠٦ ؛ الوافي ، ج ١٣ ،
ص ٩٣٠ ، امرأة العقول ، ج ١٨ ، ص ٧٢ .

٤ . في «بس ، جن» والتهذيب : - «على» .

٥ . في «ف» والتهذيب . «واعف» .

٦ . في التهذيب : «قال : وكان المسعى أوسع مما هو اليوم . ولكن الناس ضيعوه» بدل «فإذا جاوزتها فقل - إلى - لا
يغفر الذنوب إلا أنت» .

٧ . في «بخ» ، والوافي والتهذيب : «فاصنع» .

٨ . في «ف» : «طف» بدون الواو .

٩ . التهذيب ، ج ٥ ، ص ١٤٨ ، ح ٤٨٧ ، بسنده عن معاوية بن عمار ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الفقيه ،
ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف الوافي ، ج ١٣ ، ص ٩٣٠ ، ح ١٣٤٦٨ ، الوسائل ،
ج ١٣ ، ص ٤٨٢ ، ح ١٨٢٥٦ .

٧٦٣٥ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مَوْلَى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَبْتَدِئُ بِالسَّعْيِ^٢ مِنْ دَارِ الْقَاضِي الْمَخْزُومِيِّ، قَالَ^٣: وَ يَمْضِي كَمَا هُوَ إِلَى رُقَاقِ الْعَطَّارِينَ^٤.

٧٦٣٦ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْحَسَنِ^٥ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفا وَ الْمَرْوةِ: فَرِيضَةٌ^٦، أَمْ سُنَّةٌ^٧؟ فَقَالَ: «فَرِيضَةٌ».

قُلْتُ^٨: أَوْ لَيْسَ^٩ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا»^{١٠}؟ قَالَ: «كَانَ»^{١١} ذَلِكَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ^{١٢}، إِنَّ^{١٣} رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرَطَ عَلَيْهِمْ^{١٤} أَنْ

١ . في «بخ»: «أبا عبد الله» . ٢ . في «بخ»: «السعي» .

٣ . في «بث»، بخ، بف، والوافي: - «قال» .

٤ . الوافي، ج ١٣، ص ٩٣١، ح ١٣٤٧١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٨٣، ح ١٨٢٦٠ .

٥ . في حاشية «بف» والتهذيب، ج ٥، ص ١٤٩: «الحسين» .

٦ . في المرأة: «قوله: فريضة، أي واجب وإن عرف وجوبه بالسنة؛ لإطلاق السنة عليه في بعض الأخبار، ولعدم دلالة الآية على الوجوب وإن لم يكن منافياً له» .

٧ . في «بخ، بف»: «أو سنة» . ٨ . في «بف، جد، والوافي»: «فقلت» .

٩ . في «بف» والتهذيب، ح ٤٩٠: «إِنَّمَا» . وفي الوسائل: «+ قد» .

١٠ . في التهذيب، ح ٤٩٠: «كان» . ١١ . البقرة (٢)، ١٥٨ .

١٢ . في هامش، الطبعة الحجرية: «روي أن رسول الله ﷺ أتى مكة سنة سبع من الهجرة في ذي القعدة لعمره القضاء، وساق معه ستين بدنة، ودخل المسجد الحرام، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، وتزوج في هذا السفر ميمونة بنت الحارث ويقال لها: عمره القضاء، كأنها كانت قضاء عن عمره الحديبية» .

١٣ . في «جن»: «فإن» .

١٤ . في الوافي: «يعني شرط على المشركين أن يرفعوا أصنامهم التي كانت على الصفا والمروة حتى ينقضى أيام

يَرْفَعُوا الْأَصْنَامَ مِنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَتَشَاغَلَ^٢ رَجُلٌ، وَتَرَكَ^٣ السَّعْيَ^٤ حَتَّى انْقَضَتْ
الْأَيَّامُ، وَأُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ، فَجَاؤُوا إِلَيْهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا لَمْ يَسْعَ بَيْنَ
الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَدْ أُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٥: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ
بِهِمَا»^٦ أَيُّ وَعَلَيْهِمَا الْأَصْنَامُ»^٧.

٤٣٦/٤ ٧٦٣٧ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٨ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الرَّمْلِ^٩ فِي سَعْيِهِ بَيْنَ الصِّفَا

من المناسك، ثم يعيدها فتشاغل رجل من المسلمين عن السعي، ففاته السعي حتى انقضت أيامه، وأعيدت
الأصنام، فزعم المسلمون عدم جواز السعي حال كون الأصنام على الصفا والمروة.
وفي رواية العقول، ج ١٨، ص ٧٣: «عرض السائل الاستدلال بعدم الجناح على الاستحباب، كما استدلل به
أحمد وبعض المخالفين القائلين باستحبابه، وأجمع أصحابنا وأكثر المخالفين على الوجوب، وأما ما أجاب
به^{١٠} بأن نفي الجناح ليس لنفي السعي حتى يكون ظاهراً في نفي الوجوب، بل لما كان يقارنه في ذلك الزمان
فهو المشهور بين المفسرين».

١. في «بخ، بف» والتهذيب، ج ٤٩٠: «عن».

٢. في «ي، بث، بس، جد» وحاشية «بح»: «فستل عن» بدل «تشاغل».

٣. في «بث» والبحار: «حتى ترك». وفي «ي، بس، جد» والوسائل: «ترك» بدون الواو.

٤. في «بح، بخ، بف، جن» والوافي والتهذيب، ج ٤٩٠: «وترك السعي».

٥. في «بخ، بف» والوافي: «إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَعَنْ حَجِّ الْبَيْتِ أَوْ اعْتَمَرَ».

٦. البقرة (٢): ١٥٨.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ١٤٩، ح ٤٩٠، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب من نسي رمي الجمار أو

جهل، دليل ح ٧٨٢٣، والتهذيب، ج ٥، ص ١٥٠، ضمن ح ٤٩١؛ و ص ٢٨٦، ح ٩٧٤؛ والاستبصار، ج ٢،

ص ٢٣٨، ذيل ح ١، بسند آخر، إلى قوله: «فريضة أم سنة فقال. فريضة» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي،

ج ١، ص ٧٠، ح ١٣٣، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله^{١١}: «تفسير القمعي، ج ١، ص ٦٤، من دون الإسناد إلى

المعصوم^{١٢}، ومن قوله: «قال الله عز وجل: فلا جناح عليه أن يطوف بهما» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٣، ص ٩٣١، ح ١٣٤٧٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٨، ح ١٨٢٢٧؛ بحار الأنوار، ج ٢٠، ص ٣٦٥، ح ١٢.

٨. في «جر» والتهذيب: «الحسن».

٩. في «بس» - «من الرمل». وقال الجوهرى: «الرَّمْلُ - بالتحريك -: الهرولة»، والهرولة: صرب من العدو،

وَالْمَرْوَةَ؟

قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٢.٧٦٣٨ / ١١. وَ زَوْي: «أَنَّ الْمَسْنَعِي كَانَ أَوْسَعَ مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ»^٣، وَلَكِنَّ النَّاسَضَيَّقُوهُ»^٤.

٧٦٣٩ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَرَكَ السَّغْيَ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: «عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْقَابِلٍ»^٥.

١٤٣ - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا أَوْ سَهَا فِي السَّغْيِ بَيْنَهُمَا

٧٦٤٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا؟

«وَهُوَ بَيْنَ الْمَشْيِ وَالْعُدُو. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «يُقَالُ: زَمَلَ يَزْمُلُ زَمَلًا وَزَمَلَانًا، إِذَا أَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ وَهَزَّ سَكْبَهُ».

رَاجِع: الصَّحاح، ج ٤، ص ١٧١٣؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٢٦٥ (رمل).

١. فِي «بِف» «عَنْهُ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ح ٤٩٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤١٥، ذَيْلُ ح ٢٨٤٩. الْوَافِي، ج ١٣،

ص ٩٣٢، ح ١٣٤٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٨٦، ح ١٨٢٦٨.

٣. فِي الْمَرْأَةِ «قَوْلُهُ عليه السلام: مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ» أَي عَرْضًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَحَلُّ الْهَرَوَلَةِ، أَيْ كَانَتْ مَسَافَةُ الْهَرَوَلَةِ أَكْثَرَ فَضِيْقَهَا الْعَامَّةُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ.٤. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٤٨، ضَمِنَ ح ١٢، سَنَدَ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْوَافِي، ج ١٣، ص ٩٣٢، ح ١٣٤٧٥.

٥. فِي التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ١٥٠، ذَيْلُ ح ٤٩١ وَالْإِسْتِبْصَارُ: «لَا حِجَّ لَهُ» بَدَلُ «عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ»

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ح ٤٩١، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَرَاجِع: التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٠، ذَيْلُ ح ٤٩٢، وَ

ص ٤٧١، ح ١٦٩١ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ح ٢، ص ٢٣٨، ذَيْلُ ح ٨٢٩. الْوَافِي، ج ١٣، ص ٩٤٣، ح ١٣٤٩٥؛ الْوَسَائِلُ،

ج ١٣، ص ٤٨٤، ح ١٨٢٦٢.

قَالَ: «يُعِيدُ^١، أ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ فِي الْوُضُوءِ»، أَرَادَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ.^٢

٢ / ٧٦٤١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ^٣:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي رَجُلٍ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ: مَا عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ خَطَاً أَطْرَحُ^٤ وَاحِداً، وَاعْتَدَّ بِسَبْعَةٍ^٥».

٣ / ٧٦٤٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

حَجَجْنَا وَنَحْنُ صُرُورَةٌ^٦، فَسَعَيْنَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطاً، فَسَأَلْتُ

١. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ، ج ١٨، ص ٧٤: «عَلَيْهِ فَتَوَى الْأَصْحَابُ، وَلَمْ يَفْزُقُوا فِي وَجُوبِ الْإِعَادَةِ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي وَالْجَاهِلِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٦، مَعْلَقاً عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٥٨١، ح ١٨؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٥، بِسَنَدٍ آخَرَ. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤١٣، ذِيلُ ح ٢٨٤٩، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ، وَفِي الْآخِرِينَ إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: يُعِيدُ». الْوَاقِفِيُّ، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٨٨، ح ١٨٢٧٣.

٣. فِي الْإِسْتِبْصَارِ، ح ٨٣٢: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ»، لَكِنْ لَمْ يَرِدْ «مُحَمَّدُ بْنُ» فِي بَعْضِ نَسْخِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي الْإِسْتِبْصَارِ، ح ٨٣٢: «عَنْ».

٥. فِي «ي. بَخ.» وَالْوَاقِفِيُّ وَالْفَقِيه وَالتَّهْذِيبُ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ح ٨٣٢: «طَرَحَ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٤٩٩؛ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٢. مَعْلَقاً عَنِ الْكَلِينِيِّ. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٧٢، ح ١٦٦٠، بِسَنَدِهِ عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٨٥٠، مَعْلَقاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ. رَاجِعِ: الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤١٣، ذِيلُ ح ٢٨٤٩؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٥٠٣؛ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٨٣٦. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٤٩١، ح ١٨٢٨٠.

٧. الصُّرُورَةُ: الَّذِي لَمْ يَحِجَّ قَطُّ؛ يُقَالُ: رَجُلٌ صُرُورَةٌ وَامْرَأَةٌ صُرُورَةٌ. رَاجِعِ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧١٠؛ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٢ (صُرر).

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟

فَقَالَ : « لَا بَأْسَ ، سَبْعَةٌ لَكَ ، وَسَبْعَةٌ تَطْرَحُ »^١.

٧٦٤٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَلِيٍّ

الصَّائِغِ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَ أَنَا حَاضِرٌ^٣ - عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّافَا ؟

قَالَ : « يُعِيدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ

يُعِيدُ عَلَى شِمَالِهِ »^٤.

٧٦٤٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦ ، عَنْ ٤ / ٤٣٧

مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ^٧ ، قَالَ :

مَنْ طَافَ^٨ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ شَوْطًا ، طَرَحَ ثَمَانِيَةً ، وَ اغْتَدَّ بِسَبْعَةٍ ،

١. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٢، ح ٥٠٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٣. معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب،

ج ٥، ص ١٥٢، ح ٥٠١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٤، بسند آخر، مع اختلاف. فقه الرضا،

ص ٢٢٠، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٦، ح ١٣٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٢، ح ١٨٢٨٢.

٢. في «بخ، بف» والتهذيب: - «بن إبراهيم». ٣. في «بف»:- «وأنا حاضر».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٥١، ح ٤٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٥، ح ١٣٥٠١؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٤٨٨، ح ١٨٢٧٤. ٥. في «بخ، بف»:- «بن إبراهيم».

٦. في «ي، بث، بج، بس، جد، حن»: «عن». وهو سهو؛ فإن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى كليهما من

رواة معاوية بن عمار، وقد تكرر في الأسناد تعاطفهما حين الرواية عن معاوية بن عمار. أسطر على سبيل

المثال: الكافي، ح ٣٩٩٤ و ٧٠٣٢ و ٧١٢٠ و ٧١٥١ و ٧١٩٤ و ٧٣٢٤ و ٧٥٥٤ و ٧٦٥٩.

هذا، وقد يبدو للرأي صحته ما ورد في «جر» والوسائل من عدم ورود «وصفوان بن يحيى»، لكن بعد تصافر

النسخ على ذكر «صفوان بن يحيى» وذكر «و» قبله في الطبعة الحجرية والمطبوع، لا يحصل الاطمئنان بزيادة

«وصفوان بن يحيى». ٧. في «بف»:- «بن يحيى».

٨. في الوافي: «عن أبي عبد الله ﷺ».

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: من طاف، يشمل العامد والناسي والجاهل، وخرج العامد بالأخبار الأخر وبقي الجاهل

والناسي».

وَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ فَلْيَطْرَحْ، وَلْيَبْدَأْ^١ بِالصَّفَا^٢.

١٤٤ - بَابُ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي السَّغِيِّ وَالرُّكُوبِ فِيهِ

١ / ٧٦٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّغِيِّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى الدَّائِبَةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَ عَلَى الْمَخْمَلِ»^٣.

٢ / ٧٦٤٦ . مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ زَاكِياً^٥؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ»^٦.

٣ / ٧٦٤٧ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٧، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: أَيْسْتَرِيحُ؟

١. في «بث، بح، جن»: «ويبدأ».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤٦، ح ١٣٥٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩١، ح ١٨٢٨١. إلى قوله: «واعتمد بسبعة».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٥، ح ١٣٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٦، ح ١٨٢٩٣.

٤. الظاهر أن السند معلق على سابقه. وبما أن المعهود في الأسناد المعلقة ذكر الراوي المصدر به السند في الأسناد السابقة، لا يبعد سقوط «ابن أبي عمير عن» من السند. فيكون الأصل في السند هكذا «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار...».

ويزيد ذلك وقوع ابن أبي عمير في صدر السند الآتي، وذلك السند أيضاً معلق على سد الحديث الأول.

٥. في الفقيه والتهذيب: «يفعل ذلك» بدل «يسعى بين الصفا والمروة راكباً».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٦، ديل ح ٢٨٥١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١٢، معلقاً عن معاوية بن عمار. وفيه، ديل ح ٥١٣، بسنده عن معاوية بن عمار. المقنعة، ص ٤٥١، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٥، ح ١٣٤٨١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٦، ديل ح ١٨٢٩٤.

٧. السند معلق. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شَاءَ جَلَسَ عَلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ بَيْنَهُمَا، فَلْيَجْلِسْ^١»^٢.

٧٦٤٨ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانَ، عَنْ^٣ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لَا يَجْلِسُ^٥ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ إِلَّا مِنْ جَهْدٍ»^٥.

٧٦٤٩ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٧ عَنِ النِّسَاءِ يَطْفَنَ عَلَى الْأَيْلِ وَ الدَّوَابِّ^٨: أَيْخَرُتُهُنَّ أَنْ يَقِفْنَ تَحْتَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ^٩؟

قَالَ^{١٠}: «نَعَمْ»^{١١}، بِحَيْثُ^{١٢} يَرَيْنَ^{١٣} الْبَيْتَ^{١٤}»^{١٥}.

١. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بس، جن» و هامش المطبوع. و في «بف» و المطبوع: «فيجلس». و في امرأة العقول، ج ١٨، ص ٧٦: «يدلّ على ما هو المشهور من جواز الجلوس في السعي للاستراحة، وحملوا الرواية الآتية على الكراهة. ونقل عن أبي الصلاح وابن زهرة القول بالمنع إلا مع الإيحاء».
٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٦، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٧، ح ١٣٤٨٦: الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠١، ح ١٨٣٠٦.
٣. في «ي، بث، بخ، جد، جن» و حاشيتي «بح» و المطبوع: «بن». و هو سهو ظاهراً؛ فقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٦. عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، و أبان الراوي عنه هو أبان بن عثمان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٢١-٤٢٥.
٤. في «ي، جن»: «لا تحلس».
٥. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٤٥، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، من دون التصريح باسم المعصوم^٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٧، ح ١٣٤٨٧: الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٢، ذيل ح ١٨٣٠٩.
٦. في «بخ، جر» و التهذيب: - «بن يحيى». ٧. في الوافي: «أبا إبراهيم».
٨. في الفقيه: + «بين الصفا والمروة». ٩. في الوافي: + «حيث يرين البيت».
١٠. في «بخ، بف، جد» و الوافي و الوسائل و التهذيب: «فقال».
١١. في التهذيب: - «نعم».
١٢. في «بخ، بف» و التهذيب: «حيث». ١٣. في «بخ، ق» و «نرى».
١٤. في الوافي: - «بحيث يرين البيت». و في المرأة، «ظاهرة جواز الاكتفاء بالابتداء العرفي بالصفا والمروة، وأنه لا يلزم الصعود عليهما ولا إصااق العقب بهما، كما يظهر من تدقيقات بعض المتأخرين».
١٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٥٢، معلقاً عن

٦٦٥٠ / ٦ . وَ عَنْهُ^١، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّاكِبِ سَعْيٌ، وَلَكِنْ لِيُسْرِغَ^٢ شَيْئاً^٣»^٤.

٤٣٨/٤

١٤٥ - بَابُ مَنْ قَطَعَ السَّعْيَ لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا وَ السَّعْيُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ

٦٦٥١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ . عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الرَّجُلُ يَدْخُلُ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَيَدْخُلُ وَقْتُ الصَّلَاةِ^٥: أَوْ يَخْفَفُ^٦، أَوْ يَقْطَعُ^٧ وَيُصَلِّي وَيَعُودُ^٨، أَوْ يَثْبُتُ كَمَا هُوَ عَلَى خَالِهِ حَتَّى يَفْرَغَ^٩؟

قَالَ: «أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِمَا مَسْجِدٌ^٩؟ لَا، بَلْ يُصَلِّي، ثُمَّ يَعُودُ».

قُلْتُ: يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا^٩؟

عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم عليه السلام . الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٦، ح ١٣٤٨٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٨، ح ١٨٢٩٩.

١. الضمير راجع إلى صفوان بن يحيى المذكور في السند السابق.

٢. في «ي»: «يسرع».

٣. في المرأة: «يدلّ على أنه يستحبّ للراكب تحريك دابته في مقام الهرولة، كما ذكره الأصحاب».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٣، معلقاً عن معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٥١٥، بسنده عن

معاوية بن عمار . الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٦، ح ١٣٤٨٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٨، ذيل ح ١٨٣٠٠.

٥. في «ي»: «حن»، «صلاة».

٦. في الفقيه: - «أو يقطع».

٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: «ثم يعود».

٨. في الوافي والتهذيب: - «أو ليس عليهما مسجد». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٧٨: «قوله عليه السلام: مسجد، أي

موضع صلاة. وقيل: المراد به المسجد الحرام، وكونه عليهما كناية عن قرب وظهوره للساعين، ولا يخفى

بعده». وفي هامش الطبعة الحجرية: «أي موضع للصلاة فيه، أو المعنى: أو ليس المسجد الحرام مبشيراً

عليهما وظاهراً للساعي فيهما. وقوله: لا، أي لا يسعى معجلاً ولا مخففاً، بل يصلي، ثم يعود».

٩. في الفقيه: «على الصفا والمروة» بدل «عليهما».

قَالَ: «أَوْ لَيْسَ هُوَ ذَا يَسْعَى عَلَى الدَّوَابِّ؟»^٢.

٢ / ٧٦٥٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةً^٣، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْتَمُّ سَعْيَةٍ بَغِيرِ وَضُوءٍ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَلَوْ أَتَمَّ نُسُكَهُ بِوُضُوءٍ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ»^٤.

٣ / ٧٦٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «لَا تَطُوفُ وَلَا تَسْعَى^٥ إِلَّا عَلَى وَضُوءٍ^٦».

١. في الفقيه: «نعم» بدل «أو ليس هو ذا يسعى على الدواب». وفي التهذيب: «أو ليس عليهما مسجد» بدل «قلت: يجلس عليهما - إلى - على الدواب». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: يسعى على الدواب، أي هو متضمن للجلوس، أو إذا كان الركوب جائزاً للراحة كيف لا يجوز الجلوس؟».

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٢٨٥٥، معلقاً عن معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٥١٩، بسنده عن معاوية بن عمار. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب من بدأ بالسعي قبل الطواف ...، ح ٧٥٧٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٣٩، ح ١٣٤٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٩، ذيل ح ١٨٣٠١؛ وص ٥٠١، ح ١٨٣٠٧.

٣. في «بخ»: «+ وأشواط».

٤. في «بخ، بف»: «لكن».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٤٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٠، ح ٢٨١٣، بسنده عن يحيى الأرق. الوافي، ج ١٣، ص ٩٤١، ح ١٣٤٩٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٤، ذيل ح ١٨٢٩٠.

٦. في «جن»: «لا يطوف ولا يسعى». وفي الاستبصار: «لا تطف ولا تسع».

٧. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «بوضوء» بدل «على وضوء». وفي الوافي: «حمله في التهذيبين على الجمع بينهما، أما إذا انفرد السعي فلا بأس، وجوز في الاستبصار حمله على الاستحباب، وهو الصواب، وقد مضى في باب الطهارة من الحدث في الطواف ما يدل على نفي اشتراط الطهارة في السعي». وفي المرأة: «حمل في المشهور على الاستحباب، كما فعله الشيخ في الاستبصار، وقال في التهذيب: إنما نفي الجمع بينهما، ولم ينف انفرد السعي من الطواف بغير وضوء، ولا يخفى بعده».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٤، ح ٥٠٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٨٣٩، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي،

١٤٦ - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ وَإِخْلَالِهِ

١ / ٧٦٥٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ^١ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٤ / ٤٣٩ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٢ وَحَمَادِ بْنِ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ سَعْيِكَ وَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ، فَقَصِّرْ^٣ مِنْ

شَعْرِكَ^٤ مِنْ جَوَانِبِهِ وَلِخَيْتِكَ، وَخُذْ مِنْ شَارِبِكَ، وَقَلِّمْ^٥ أَظْفَارَكَ، وَأَبْقِ مِنْهَا لِحْجَكَ،

وَإِذَا^٦ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْلَلْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُجَلُّ مِنْهُ الْمُحْرِمُ وَأَحْرَمْتَ مِنْهُ، فَطُفْ

بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا مَا شِئْتَ^٧»^٨.

٢ / ٧٦٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

• كتاب الحج، باب من طاف على غير وضوء، ح ٧٥٦٧ و ٧٥٦٨ و ٧٥٧٠ ومصادره. الوافي، ح ١٣، ص ٩٤١.

ح ١٣٤٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٩٥، ح ١٨٢٩١.

١. هكذا في «ي، بح، بخ، بس، بف، جند، جر، جن»، والوسائل والتهذيب. وفي «بث» والمطبوع: «+ بن يحيى»

٢. في التهذيب: «- بن أيوب». ٣. في «بث» والتهذيب، ح ٤٨٧: «قص».

٤. في الوافي: «شعر رأسك». ٥. في «جد»: «+ من».

٦. في «بخ، جد» والوافي والوسائل، ح ١٨٣٢٠ والتهذيب «فإذا».

٧. في «مراة العقول»، ج ١٨، ص ٧٩: «يدل على وجوب التقصير، وأنه يحل له به كل شيء، مضافاً حرمة الإحرام،

وعلى استحباب الجمع بين أخذ الشعر من الرأس واللحية والشارب وقص الأظفار وعدم المبالغة فيهما؛

ليبقى شيء للحج، وعلى مرجوحية الطواف المندوب قبل التقصير».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ٢٧٤١، معلقاً عن معاوية بن

عمار؛ التهذيب، ج ٥، ص ١٤٨، ضمن ح ٤٨٧، بسنده عن معاوية بن عمار. وفيه، ص ١٥٧، ح ٥٢٢، بسند

آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٠، وفي الأخيرين إلى قوله: «وأحرمت منه» مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٥٣٧،

من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٥٧، ح ٥٢٣. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٥،

ح ١٣٥٢٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٦، ذيل ح ١٨١٨١؛ وص ٥٠٦، ح ١٨٣٢٠.

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام أَخْلَلَ مِنْ عُمُرَتَيْهِ، وَ أَخَذَ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ كُلِّهِ عَلَى الْمُشْطِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَارِبِهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْحَجَّامَ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَطْرَافِ لِحْيَتَيْهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ، ثُمَّ قَامَ.^١

٧٦٥٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يَسْعَى: أَيْتَطَوَّعُ بِالطَّوَافِ قَبْلَ أَنْ يَقْصَرَ؟ قَالَ: «مَا يُعْجِبُنِي»^٣.

٧٦٥٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ حَفْصِ بْنِ الْبُخَيْرِيِّ وَ غَيْرِهِمَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُخْرِمٍ يَقْصُرُ مِنْ بَعْضٍ، وَ لَا يَقْصُرُ مِنْ بَعْضٍ، قَالَ:

«يُخْرِئُهُ»^٥.

٧٦٥٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَسْلَمَ^٧، قَالَ:

١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٢٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٦، ح ١٨٣٤٥.

٢. في «بخ، جر» - «بن زياد».

٣. في المرأة: «يدل على كراهة الطواف المندوب قبل التقصير، كما مر».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ١٣، ص ٨٥٠، ح ١٣٢٩٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٧، ح ١٨١٨٢.

٥. في المرأة: «يدل على عدم وجوب التقصير من كل شعر».

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٤٩، معلقاً عن حفص و جميل وغيرهما، عن أبي عبد الله عليه السلام - الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٢٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٧، ح ١٨٣٢٢.

٧. ورد الخبر في التهذيب، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٥ عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن مسلم، ولعل الصواب في الموضعين هو الحسين بن مسلم؛ فقد عُذَّ الْحُسَيْنِ هَذَا فِي رِجَالِ الْبَرْقِيِّ، ص ٥٧، وَ رِجَالِ الطُّوسِيِّ، ص ٣٧٤، الرِّقْم ٥٥٤٠، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عليه السلام.

لَمَّا أَرَادَ أَبُو جَعْفَرٍ - يَعْنِي ابْنَ الرِّضَا (عليه السلام) - أَنْ يَقْصُرَ^٢ مِنْ شَعْرِهِ لِلْعُمْرَةِ، أَرَادَ الْحَجَّامُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَوَانِبِ الرَّأْسِ، فَقَالَ لَهُ: «ابْدَأْ بِالنَّاصِيَةِ^٣ فَتَبَدَّأَ بِهَا^٤.

٦ / ٧٦٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُتَمَتِّعٍ قَرَضَ^٦ أَظْفَارَهُ، وَأَخَذَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ^٧ بِمَشْقَصٍ^٨.

قَالَ: «لَا بَأْسَ، لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَجِدُ جَلْمًا^٩».

١. في «بخ»: - «يعني ابن الرضا».

٢. في «بث»: «أَنْ يَقْصُرَ».

٣. في المرأة: «يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِبْتِدَاءِ فِي التَّقْصِيرِ بِالنَّاصِيَةِ».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٨٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن مسلم، عن بعض الصادقين (عليه السلام): راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٠؛ وفقه الرضا (عليه السلام)، ص ٢٢٥. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٦، ح ١٣٥٣٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٦، ح ١٨٣٤٦.

٥. في «بخ، بف، جن، جر»: - «بن يحيى». وفي التهذيب: - «وصفوان بن يحيى».

٦. في «بخ» والوافي: «قَصَّ».

٧. في «بخ، بف» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «شعره» بدل «شعر رأسه».

٨. قال الجوهرى: «الْمِشْقَصُ مِنَ النِّصَالِ: مَا طَالَ وَعَرِضَ». وقال ابن الأثير: «المشقص: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، فإذا كان عريضاً فهو المِغْبَلَةُ». وقال الفيومي: «المشقص - بكسر الميم - سهم فيه نصل عريض». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٩٠؛ المصباح المنير، ص ٣١٩ (شقص).

٩. الْجَلْمُ: الذي يَجْزِيهِ الشَّعْرُ وَالصُّوْفُ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٩؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٠ (جلم).

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٥٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ذيل ح ٢٧٤٥، معلقاً عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٧، ح ١٣٥٣٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٧، ح ١٨٣٢١.

٤٤٠ / ٤

١٤٧ - بَابُ الْمُتَمَتِّعِ يَنْسَى أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى يُهْلَ بِالْحَجِّ، أَوْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، أَوْ يَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ

٧٦٦٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُتَمَتِّعٍ نَسِيَ أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى أُخْرِمَ بِالْحَجِّ، قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ»^٥.

٧٦٦١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^٦ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَنَسِيَ أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى دَخَلَ^٧ فِي الْحَجِّ؟

قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَتَمَّتْ^٨ عُمْرَتُهُ»^٩.

١. الإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٧٠ (هـل).

٢. هكذا في «ي»، بح، بخ، بس، جد، جن، ٥. وفي المطبوع وباقي النسخ: - «على».

٣. في «بح، بخ، بف» والوافي: «في».

٤. في الوافي والتهذيب: + «ولا شيء عليه».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٧. معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٤٥٠، رسالة الوافي، ج ١٣، ص ٩٥٩، ح ١٣٥٣٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١٠، ح ١٦٦٤٣.

٦. في التهذيب، ح ٥٢٩ والاستبصار، ح ٥٧٨ «الرجل».

٧. في التهذيب، ح ٢٩٩ والاستبصار، ح ٥٧٨ «بدخل».

٨. في الوسائل، ح ١٦٦٤٥ والتهذيب، ح ٥٢٩: «قد تمت».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٩١، ح ٢٩٩؛ وص ١٥٩، ح ٥٢٨ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٩؛ وص ٢٤٢، ح ٨٤٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٥٩، ح ٥٣١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٨٤٨.

٧٦٦٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِزَاهِيمَ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَدَخَلَ مَكَّةَ، وَطَافَ^٢، وَسَعَى، وَلَبَسَ ثِيَابَهُ، وَأَحْلَلَ، وَنَسِيَ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، يَنْبِي عَلَى الْعُمْرَةِ وَطَوَافِهَا^٣، وَطَوَافِ الْحَجِّ عَلَى أَثَرِهِ^٤».

٧٦٦٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِزَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٥ رَجُلٍ^٦ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ بِالصَّفَا^٧ وَالْمَزْوَةِ وَقَدْ تَمَتَّعَ، ثُمَّ عَجَلَ^٨، فَقَبِلَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ رَأْسِهِ؟

بسندهما عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٠، ح ١٣٥٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١١، ح ١٦٦٤٥؛ و ج ١٣، ص ٥١٢، ذيل ح ١٨٣٣٦.

١. في «ي»: «أبا عبد الله».

٢. في «بخ، بف، جده» الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «طواف».

٣. عن المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: يَنْبِي عَلَى الْعُمْرَةِ وَطَوَافِهَا، ليس معنى البناء هنا ما يفهم منه المتشعبة في مباحث الشكوك، بل المعنى أنه يجعل مبنى عمله على كون ما أتى به قبل ذلك عمرة فيحسب طوافه وسعيه من العمرة، لا ما يتوهم من أنه يتصل إحرامه بإحرام حجه، فيصير ما أتى به من الطواف والسعي جزء من الحج، فيكون مفرداً للحج؛ لصيرورة عمرته حجاً بترك التقصير».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: وَطَوَافِ الْحَجِّ عَلَى أَثَرِهِ، أي لا يقلب عمرته حجاً، بل تصح عمرته ويطوف طوافاً آخر للحج».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٨؛ و ص ١٥٩، ح ٥٣٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٧٨؛ و ص ٢٤٣، ح ٨٤٧، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب الحلق والتقصير، ح ٧٩٠٥ ومصادره. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٠، ح ١٣٥٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤١١، ح ١٦٦٤٤.

٦. في «ي، بث، بس، جن»: «قلت لأبي عبد الله» بدل «سألت أبا عبد الله».

٧. في «ي، بث، بس»: «عن».

٨. في التهذيب، ح ٥٣٥: «تمتّع».

٩. في «بف»: «وبالصفا».

١٠. في التهذيب، ح ٥٣٥: «وقد تمتّع، ثم عجل».

فَقَالَ: «عَلَيْهِ^١ دَمٌ يَهْرِيْقَةُ، وَإِنْ جَامَعَ فَعَلَيْهِ جَزُورٌ^٢، أَوْ بَقَرَةٌ^٣».

٧٦٦٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مُتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ^٤ وَلَمْ يَقْصُرْ^٥؟

فَقَالَ^٦: «يَنْحَرُ جَزُورًا، وَقَدْ خِفْتُ^٧ أَنْ يَكُونَ قَدْ تِلِمَ حَجَّتَهُ إِنْ كَانَ غَالِمًا، وَإِنْ كَانَ ٤٤١/٤

جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٨.

١. في «بح، بخ، بف، ج»؛ - «عليه».

٢. في التهذيب، ح ٥٣٥: «دم». والجذور: البعير والإبل ذكر أكان أو أنثى إلا أن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجرور وإن أردت ذكراً. والجمع: جُزُرٌ وجزائر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦١: النهاية، ج ١، ص ٢٦٦ (جرر).

٣. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٨٢: «قوله عليه السلام: جزور أو بقرة، ظاهره التخيير، والمشهور أنه يجب عليه بدنة فإن عجز فبقرة وإن عجز فشاة، وقال في المختلف: لو جامع بعد طواف العمرة وسعيها قبل التقصير، قال الشيخ: عليه بدنة، فإن عجز فبقرة، فإن عجز فشاة، وهو اختيار ابن إدريس، وقال ابن أبي عقيل: عليه بدنة، وقال سائر: عليه بقرة. والمعتمد الأول. وقال في التحرير: لو جامع مع امرأته عامداً قبل التقصير وجب عليه جرور إن كان موسراً، وإن كان متوسطاً فبقرة، وإن كان فقيراً فشاة ولا تبطل عمرته، والمرأة إن طأعته وجب عليها مثل ذلك، ولو أكرهها تحمل عنها الكفارة، ولو كان جاهلاً لم يكن عليه شيء، ولو قبل امرأته قبل التقصير وجب عليه دم شاة». وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٣٦٣: السرائر، ج ١، ص ٥٨١: المراسم، ص ١٢٠: مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٥٧: تحرير الأحكام، ج ١، ص ٥٩٧، الرقم ٢٠٦٣.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٠، ح ٥٣٥، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ٢٧٤٣، معلقاً عن عمران الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٦، بسنده عن الحلبي وتمام الرواية فيه: «قلت: متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصر قال: ينحر جزوراً». الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٢، ذيل ح ٢٥٩١، مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٨. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٣، ح ١٣٥٤٦: الوسائل، ج ١٣، ص ١٢٩، ذيل ح ١٧٤٠٣.

٥. في الكافي، ح ٧٣٩١ والتهذيب، ح ١١٠٤: «أهله».

٦. في الوافي: «قبل أن يقصر» بدل «ولم يقصر». وفي الكافي، ح ٧٣٩١ والتهذيب، ح ١١٠٤: «ولم يرر».

٧. في «بخ، بف» والوافي والوسائل والكافي، ح ٧٣٩١ والفقيه والتهذيب: «قال».

٨. في الوسائل والكافي، ح ٧٣٩١ والفقيه والتهذيب، ح ١١٠٤: «خشيت».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب المحرم يأتي أهله وقد قضى بعض مناسكه، صدر ح ٧٣٩١. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٩، و ص ٣٢١، ح ١١٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، صدر ح ٢٧٤٥، معلقاً عن

٧٦٦٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ حَمَّادٍ^٢، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي لَمَّا قَضَيْتُ نُسُكِي لِلْعُمْرَةِ، أَتَيْتُ أَهْلِي وَ لَمْ أَقْصِرْ؟

قَالَ: «عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي لَمَّا أَرَدْتُ ذَلِكَ^٣ مِنْهَا، وَ لَمْ تَكُنْ قَصَّرْتَ امْتَنَعْتَ، فَلَمَّا غَلَبَتْهَا قَرَضْتُ^٤ بَعْضَ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِهَا؟

فَقَالَ^٥: «رَجَمَهَا اللَّهُ، كَانَتْ أَفْقَةً مِنْكَ، عَلَيْكَ بِدَنَّةٍ^٦، وَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ»^٧.

٧٦٦٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٨ عَنْ مُتَمَتِّعٍ حَلَقَ رَأْسَهُ بِمَكَّةَ^٩؟

١. معاوية بن عمار: التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٣٧، بسنده عن معاوية بن عمار، إلى قوله: «قد لُثم حجة». الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٤، ح ١٣٥٥٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ١٣٠، ح ١٧٤٠٦.

٢. في التهذيب والاستبصار: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو واضح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٩٠-٣٩٩، وص ٤١٩-٤٢١.

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «بن عثمان».

٤. في «بف»: «ذاك».

٥. في «جن»: «وحاشية»؛ «بح»: «قصرت».

٦. في «بث، بح، جن» والفقهاء والاستبصار: «قال».

٧. قال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمها». النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٢، ح ٥٤٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٨٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٥١، معلقاً عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٥، ح ١٣٥٥٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥٠٨، ح ١٨٣٢٣.

٩. في «بغ، بد، جر» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سألته».

١٠. في «بث»: - «بمكة».

قَالَ: «إِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ أَشْهُرِ الْحَجِّ^٥ بِثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهَا^٦، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ تَعَمَّدَ^٧ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي يُوقَّرُ فِيهَا الشَّعْرُ لِلْحَجِّ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمًا يَهْرِيقُهُ^٨»^٩.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَإِذَا^{١٠} كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ، أَمَرَ الْمُوسَى^{١١} عَلَى رَأْسِهِ»^{١٢}.

٨ / ٧٦٦٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ

غَيْرِ وَاحِدٍ:

١. فِي الْاسْتِبْصَارِ: «إِذَا».
٢. فِي «بَحْ، بَفْ»: «لَيْسَ».
٣. فِي «بَحْ، بَفْ، جَنْ»: «كَانَ».
٤. فِي «بَحْ، بَفْ، جَدْ» وَالْفَقِيه: «شَهْرٌ». وَفِي حَاشِيَةِ «جَدْ» «شَهْرٌ».
٥. فِي التَّهْذِيبِ، ح ١٤٩ وَالْاسْتِبْصَارُ: «الشُّهُورُ لِلْحَجِّ».
٦. فِي الْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبِ وَالْاسْتِبْصَارِ: «مِنْهُ». ٧. فِي «بَسْ» وَالْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبِ، ح ١٤٩: «ذَلِكَ».
٨. فِي الْوَافِي: «يَنْبَغِي حَمْلَ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى مَا إِذَا تَعَمَّدَ الْحَلْقَ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، كَمَا يَشْعُرُ بِهِ أَمْرُهُ بِإِمْرَارِ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ إِنْ حَلَقَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ طَالَ شَعْرُهُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ».
٩. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٨، ح ١٤٩؛ وَص ١٥٨، ح ٥٢٦؛ وَالْاسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٤٣، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ، الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٢٧٥٠، مَعْلَقًا عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ٤٧٣، ح ١٦٦٥، بِسَنَدِهِ عَنِ جَمِيلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَحَدِهِمَا رضي الله عنه، إِلَى قَوْلِهِ: «ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. فَفَقَهُ الرِّضَاءُ رضي الله عنه، ص ٢٣٠، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجَعَ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْمَحْرَمِ يَحْتَجِمُ أَوْ يَقْصُ ظَعْرًا أَوْ شَعْرًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، ح ٧٣١٥ وَمَصَادِرُهُ، الْوَافِي، ج ١٢، ص ٤٢١، ح ١٢٢٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٣٢١، ذَيْلُ ح ١٦٤٠٦؛ وَج ١٣، ص ٥١١، ذَيْلُ ح ١٨٣٣٠.
١٠. فِي «بَسْ، جَدْ» وَالْوَسَائِلُ: «إِذَا».
١١. «الْمُوسَى»: مَا يَحْلُقُ بِهِ، وَآلَةُ الْحَدِيدِ. قِيلَ: وَزَنَهُ مُقْعَلٌ؛ مِنْ أَوْسَى رَأْسَهُ، إِذَا حَلَقَهُ بِالْمُوسَى، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ فَهُوَ مِنْ وَسَى، وَقِيلَ: وَزَنَهُ قُلْعَى وَزَانَ حَبْلَى، وَالْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ، فَهُوَ مِنْ قَوَسَ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْصَرَفُ، وَعَلَى الثَّانِي لَا يَنْصَرَفُ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَقْصُورَةَ. رَاجَعَ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٢٢٣؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٨٥ (مُوسَى).
١٢. الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٦؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٥٨، ح ٥٢٥؛ وَالْاسْتِبْصَارُ، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٤٢، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ١٢، ص ٤٢١، ح ١٢٢٣٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٣، ص ٥١١، ح ١٨٣٣١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا أَحَلَّ أَنْ لَا يَلْبَسَ قَمِيصًا، وَلَيْتَشَبَّهَ بِالْمُحْرَمِينَ»^١.

١٤٨ - بَابُ الْمُتَمَتِّعِ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ خَارِجًا مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ إِخْلَالِهِ

٧٦٦٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى يَقْضِيَ الْحَجَّ، فَإِنْ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى عُسْفَانَ^٢، أَوْ إِلَى الطَّائِفِ، أَوْ إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ^٣، خَرَجَ مُحْرِمًا، وَدَخَلَ مُلْتَبِّيًا بِالْحَجِّ، فَلَا يَزَالُ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ رَجَعَ مُحْرِمًا، وَلَمْ يَقْرَبِ النَّبْتَ حَتَّى يَخْرُجَ مَعَ النَّاسِ إِلَى مَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ، وَإِنْ شَاءَ كَانَ^٤ وَجْهَهُ ذَلِكَ إِلَى مَنَى^٥».

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: ولْيَتَشَبَّهَ بِالْمُحْرَمِينَ، أي في عدم لبس المخيط، كما ذكره الشهيد الأول في الدروس، أو مطلقاً كما اختاره الشهيد الثاني، ولعله من الرواية أظهر». راجع: الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤١٥، ذيل الدرس ١٠٦؛ الروضة البهية، ج ٢، ص ٢٦٧.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٠، ح ٥٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ٢٧٤٨، مرسلاً. المقنعة، ص ٤٤٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٢، ح ١٣٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٥١٤، ح ١٨٣٤٠.

٣. قال ابن الأثير: «هي - أي عسفان - قرية جامعة بين مكة والمدينة». وقال المطرزي: «عسفان: موضع على مرحلتين من مكة». وقال الفيومي: «عسفان: موضع بين مكة والمدينة، ويذكر ويؤنث ... وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل، ونونه زائدة». وقيل: هي مثله - أي موضع شرب - من مناهل الطريق. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٧؛ المغرب، ص ٣١٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٦؛ المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عسف).

٤. «ذات عرق»: موضع بالبادية، وهو ميقات العراقيين، قال ابن الأثير: «هو منزل معروف من منازل الحاج، يحرم أهل العراق بالحج منه، سمي به؛ لأن فيه عزقاً، وهو الجبل الصغير»، وقال العلامة المجلسي: «ذات عرق: منتهى ميقات أهل العراق، والمشهور أنه داخل في العتيق». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٤ (عرق)؛ امرأة العقول، ح ١٧، ص ٢٠١.

٥. في الوسائل: - «كان».

٦. في الوافي: «كان وجهه ذلك إلى منى؛ يعني لم يرجع إلى مكة ويذهب كما كان إلى منى، لما لم يجز».

قُلْتُ: فَإِنْ^١ جَهِلَ وَخَرَجَ^٢ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى نَحْوِهَا^٣ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ رَجَعَ فِي إِبَانٍ^٤ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يُرِيدُ الْحَجَّ: أَيْدُخْلَهَا^٥ مُحْرِمًا، أَوْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؟
فَقَالَ^٦: «إِنْ رَجَعَ فِي شَهْرِهِ^٧، دَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَإِنْ دَخَلَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ، دَخَلَ مُحْرِمًا».

٤٤٢/٤

قُلْتُ: فَأَيُّ الْإِحْرَامَيْنِ وَالْمُتَعَتَيْنِ: مُتَعَتِهِ^٨ الْأُولَى، أَوِ الْأُخِيرَةُ؟
قَالَ: «الْأُخِيرَةُ وَهِيَ عُمْرَتُهُ^٩، وَهِيَ الْمُحْتَسَبُ^{١٠} بِهَا الَّتِي وَصَلْتُ بِحَجَّتِهِ^{١١}».
قُلْتُ: فَمَا فَرْقُ^{١٢} بَيْنَ الْمُفْرَدَةِ وَبَيْنَ عُمْرَةٍ^{١٣} الْمُتَعَةِ^{١٤} إِذَا دَخَلَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؟

للمتمتع أن يخرج من مكة بعد عمرته حتى يقضي مناسك حجه إلا أن يكون له عذر في الخروج بالشروط المذكورة، فمن فعل ذلك من غير عذر فكأنه أفسد عمرته التي يريد أن يوصلها بحجه إلا أن يرجع في ذلك الشهر بعينه، فإن أخر إلى شهر آخر فلا بد له من عمرة أخرى يوصلها بحجه.

١. في «بخ، بفس، جلد» والوافي: «هو».
٢. في «جلد» والوافي والوسائل والتهذيب: «فخرج».
٣. في حاشية «جن»: «غيرها».
٤. إبان الشيء - بالكسر والتشديد -: وقته وأوانه، والنون أصلية فيكون فعالاً، وقيل: هي رائدة، وهو فعلان من أب الشيء، إذا تهيأ للذهاب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن).
٥. في الوسائل: «فيدخلها» بدل «أيدخلها».
٦. في «بث، بخ» والوسائل: «قال».
٧. في «بث، جلد»: «شهر».
٨. هكذا في «بخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «متعة».
٩. في «بخ، بفس» والوسائل والتهذيب: «هي» بدون الواو.
١٠. في الوافي: «فأَيُّ الإِحْرَامَيْنِ وَالْمُتَعَتَيْنِ؛ يعني بهما العمرتين، هي عمرته، أي متعته».
١١. في «ي، بث، بخ، بفس، جلد»: «المحتسب».
١٢. في الوافي والوسائل والتهذيب: «بحجته».
١٣. في «بخ، بس، بفس» والوافي: «+ ما».
١٤. في «بخ، بفس»: «عمرته».
١٥. في «بخ، بفس»: «+ بها». وفي الوافي: «سؤاله عن الفرق بين العمرتين مسألة أخرى». وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٨٦: «قوله: فما فرق بين العمرة، غرضه استعلام الفرق بين عمرة مفردة يأتي بها في أشهر الحج، وبين عمرة التمتع، حيث لا يحرم الخروج بعد الأولى ويحرم بعد الثانية. وحاصل الجواب أن الفرق بالنية».

قَالَ: «أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ^١ وَهُوَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ^٢، ثُمَّ أَحَلَّ مِنْهَا وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ^٣، وَ لَمْ يَكُنْ مُحْتَسِبًا^٤ بِهَا^٥؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ يَنْوِي الْحَجَّ^٦».

٢ / ٧٦٦٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَجِيءُ، فَيَقْضِي مُتَعَتَهُ، ثُمَّ تَبْدُو^٨ لَهُ الْحَاجَّةُ، فَيَخْرُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ، أَوْ إِلَى بَعْضِ الْمَعَادِينِ^٩؟
قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ الَّذِي يَتَمَتَّعُ^{١٠} فِيهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ وَ هُوَ مُزْتَهَنٌ بِالْحَجِّ».

قُلْتُ: فَإِنْ^{١١} دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ؟

قَالَ: «كَانَ أَبِي مُجَاوِرًا هَاهُنَا، فَخَرَجَ مُتَلَقِّيًا^{١٢} بَعْضَ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا رَجَعَ، بَلَغَ^{١٣}

١. في «بث، بح، جد»: «بالحج».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: وهو ينوي العمرة، أي ينويها فقط، ولا ينوي إيقاع الحج بعده».

٣. في «بح»: «ولم يكن عليه دم». وفي الوافي: «أحرم بالعمرة، أي العمرة المفردة المبتولة عن الحج، ولم يكن عليه دم؛ لأن عمرته مفردة، لا حج معها حتى يلزمه الدم؛ لأنه لا يكون ينوي الحج؛ يعني موصولاً بتلك العمرة».

٤. في «ي، بح، بس» وحاشية «جن»: «محتسباً».

٥. في «ي»: «- بها».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٣، ح ٥٤٦، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٧، ح ١٣٥٥٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٢، ح ١٤٨٦٦.

٧. في «بف، جر» والوسائل والتهذيب: «- بن يحيى».

٨. في «ي، بخ، بف»: «يبدو».

٩. في الوافي عن بعض النسخ: «المارل». ١٠. في «بث، بح، بس، جن» والوافي والوسائل: «تتمتع».

١١. في «ي، بخ، بف، جد» وحاشية «جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «فإنه».

١٢. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «يتلقى».

١٣. في «ي، بخ، بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فبلغ». في حاشية «بح»: «وبلغ».

ذَاتِ عِزِّي، أُخْرِمَ مِنْ ذَاتِ عِزِّي^١ بِالْحَجِّ، وَدَخَلَ^٢ وَهُوَ مُخْرِمٌ بِالْحَجِّ^٣.

٧٦٧/٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ: ٤٤٣/٤

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ^٥ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يَرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى

الطَّائِفِ؟

قَالَ: «يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَمَا أُجِبُ لَهُ^٦ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا مُخْرِمًا، وَلَا يَتَجَاوَزُ^٧

الطَّائِفَ إِنَّهَا قَرِيبَةٌ^٨ مِنْ مَكَّةَ»^٩.

٧٦٧/٤. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^{١٠}، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

١. في مرأة العقول، ج ١٨، ص ٨٧: «قوله عليه السلام: من ذات عرق: ظاهره جواز الإحرام بحج التمتع من الميقات في تلك الصورة، ومال إليه الشيخ في التهذيب، حيث قال: ومن خرج من مكة بغير إحرام، وعاد في الشهر الذي خرج فيه، فلا فضل أن يدخلها محرماً بالحج، ويجوز له أن يدخلها بغير إحرام. انتهى. والمشهور بين الأصحاب عدم جواز الإحرام إلا من مكة، ويحتمل أن يكون إحرامه عليه السلام للثنية: إذ ظاهر أن المراد بقوله عليه السلام: بعض هؤلاء، بعض العامة، بل ولأنهم، وكان ترك الإحرام دليلاً على إحرامه بحج التمتع، فلذا أحرم عليه السلام ثنية. وقال في الدروس: ولو رجع في شهره دخلها محلاً، فإن أحرم فيه من الميقات بالحج فالمروي عن الصادق عليه السلام أنه فعله من ذات عرق وكان قد خرج من مكة». وراجع الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣٣٥، ذيل الدرس ٨٧.

٢. في «جن»: «ودخل».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٩، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يجزئ من العمرة المفروضة، ح ٨٠٢١، الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٨، ح ١٣٥٥٨، الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٤٨٦٨.

٤. في «بس»: «عن أبي عبد الله» بدل «قال: سألت أبا عبد الله».

٥. في «بف، حن»: «تمتع».

٦. في الوسائل والتهذيب: «له».

٧. في «بخ، بف» والتهذيب: «ولا يجاوز».

٨. في الوافي: «إنها قريبة» يعني به أنه لا يفوته الحج بخروجه إليها فلا بأس به، وأما مجاوزتها فلا. وفي المرأة: «ظاهره كراهة الخروج، ولعل التعليل بالقرب لبيان عدم فوت الحج بالخروج إليه».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٩، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٢٤٢، ح ٩٥٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٩، ح ١٣٥٥٩، الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٣، ح ١٤٨٦٧.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَضَى مُتَعَتَهُ، ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهَا، قَالَ: فَقَالَ: «فَلْيَغْتَسِلْ لِلْإِحْرَامِ، وَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ، وَلْيَمِضْ فِي حَاجَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْذِرْ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ، مَضَى إِلَى عَرَاقَاتٍ».^٣

٧٦٧٢ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ. عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ. عَنْ أَبَانَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَمَتِّعُ هُوَ مُخْتَبِسٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ غُلَامُهُ، أَوْ تَضِلَّ رَاحِلَتُهُ، فَيَخْرُجَ مُخْرِمًا، وَلَا يَجَاوِزُ إِلَّا عَلَى قَدَرٍ مَا لَا تَقْوَتُهُ عَرَفَةُ».^٧

١٤٩ - بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي يَفُوتُ فِيهِ الْمُتَمَتُّعُ

٧٦٧٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَمُرَازِمٍ وَشُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ الْمُتَمَتِّعِ يَدْخُلُ^٩ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى،

١. في «بخ، بفع، والوافي والتهذيب: «وعرضت».

٢. في «بخ، بفع، جد، والوافي والتهذيب: «فإن».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٥٤٨، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٦٩، ح ١٣٥٦٠، الوسائل،

ج ١١، ص ٣٠٢، ذيل ح ١٤٨٦٤. ٤. في «ي، س، جد، جن، والوسائل: - «هو».

٥. قال ابن الأثير: «أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبُقُ وَيَأْبُقُ إِيَّاقاً، إِذَا هَرَبَ وَتَأْبَقُ، إِذَا اسْتَرَّ». النهاية، ج ١، ص ١٥ (أَبَقَ).

٦. في «ي، بخ، بفع، جن، والوافي: «لا يفوته».

٧. راجع: قرب الإسناد، ص ٢٤٣، ح ٩٦٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٠، ح ١٣٥٦١، الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٤،

ح ١٤٨٦٩. ٨. في «بس، جد، والمرأة: «تفوت».

٩. في «بخ، بفع، والعقبة والتهذيب والاستبصار: «في».

١٠. في التهذيب والاستبصار: «دخل».

ثُمَّ يَحِلُّ، ثُمَّ يُحْرِمُ^١ وَيَأْتِي مِنِّي، قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٢.

٢ / ٧٦٧٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:
قَدِمَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مُتَمَتِّعًا لَيْلَةَ عَرَفَةَ، فَطَافَ وَ أَحَلَّ، وَ أَتَى بَعْضَ جَوَارِيهِ، ثُمَّ أَهَلَ
بِالْحَجِّ وَ خَرَجَ^٤.

٣ / ٧٦٧٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

٤٤٤ / ٤ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَعَةِ: مَتَى تَكُونُ؟

قَالَ: «يَتَمَتَّعُ مَا ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ النَّاسَ بِمِنًى»^٨.

٤ / ٧٦٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

١. في «ي» «ويحرم».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ١٧١، ح ٥٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٧٦٨، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩١، ذيل ح ١٤٨٢٨.

٣. في الاستبصار، ح ٢٦٧: «الحسن»، والمذكور في بعض نسخه: «الحسين».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ١٦١، ح ٥٤٠؛ و ص ١٧٢، ح ٥٧٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ٨٤٩؛ و ص ٢٤٧، ح ٢٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٧٦٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن محمد بن ميمون. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩١، ذيل ح ١٤٨٢٩؛ و ج ١٣، ص ٥١٥، ح ١٨٣٤٣.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «بس»: «سئل أبو عبد الله عليه السلام».

٧. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٨٩: «قوله عليه السلام: أَنَّهُ يُدْرِكُ النَّاسَ، أَي قَبْلَ ذَهَابِهِمْ إِلَى عِرْفَاتٍ، وَحَمَلَهُ إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِيَكُونَ كِتَابَةً عَنْ إِدْرَاكِ اضْطِرَاقِ الْمَشْعَرِ بَعِيدٍ، وَلَمْ يَقْلُ بِهِ أَحَدٌ».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ١٧٠، ح ٥٦٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٨٦١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ١٧٠، ح ٥٦٥؛ و ص ١٧١، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٨٦٠ و ٨٦٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧١، ح ١٣٥٦٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٣، ح ١٤٨٣٣.

يَعْقُوبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْمَيْمِيُّ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا بَأْسَ لِلْمُتَمَتِّعِ إِنْ لَمْ يُحْرَمْ مِنْ لَيْلَةِ التَّرْوِيَةِ^٢ مَتَى مَا تَيَسَّرَ لَهُ^٣ مَا لَمْ يَخَفْ^٤ فَوْتَ^٥ الْمَوْقِفَيْنِ^٦».

٧٦٧٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مُتَمَتِّعٍ دَخَلَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ^٧: «مُتَعَتُهُ تَامَّةٌ إِلَى أَنْ يَقْطَعَ^٨ التَّلْبِيَةَ^٩». ^{١٠}

١٥٠ - بَابُ إِحْرَامِ الْخَائِضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ

٧٦٧٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^{١١}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

١. في الوسائل: «المحامي». وهو سهو؛ فإننا لم نجد ذكراً ليعقوب بن شعيب المحامي في موضع. ويعقوب هذا، هو يعقوب بن شعيب بن ميثم التمار. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٦.

٢. في «بخ»: «عرفة».

٣. في الوافي: «في بعض السخ: أن يحرم من ليلة عرفة، مكان. إن لم يحرم من ليلة التروية متى ما تيسر له. يعني يحرم متى ما تيسر له».

٤. في «بف» والتهديب: «لم يخش».

٥. في «بف» والتهديب: «لأوت».

٦. التهديب، ج ٥، ص ١٧١، ح ٥٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٨٦٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٢، ح ١٣٥٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٢، ح ١٤٨٣٢.

٧. في «بخ، بف» والوافي والوسائل: «قال».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أن تقطع».

٩. في الوافي: «يعني إلى أن يقطع الناس تلبيتهم، وهو زوال الشمس من يوم عرفة؛ فإنه وقت قطع التلبية، أراد عليه السلام أنه إذا دخل مكة قبل زوال الشمس أمكنه إدراك المتعة تامة». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إلى أن يقطع التلبية، لعله بناء على المجهول، أي إلى زوال الشمس من يوم عرفة؛ لأنه حينئذ يقطع الناس تلبيتهم».

١٠. راجع: التهديب، ج ٥، ص ١٧٣، ح ٥٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٨٧٤. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٣، ح ١٣٥٦٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٩٣، ح ١٤٨٣٤.

١١. في «جن»: «بن يحيى».

يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَائِضِ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ؟

قَالَ: «تَغْتَسِلُ وَ تَسْتَنْفِزُ^١، وَتَحْتَشِي^٢ بِالْكَرْسَفِ^٣، وَ تَلْبَسُ ثَوْبًا دُونَ ثِيَابِ إِحْرَامِهَا^٤، وَ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^٥، وَتَهْلُ^٦ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ صَلَاةٍ^٧».

١ / ٧٦٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ، قَالَ:

ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْمُسْتَحَاضَةَ^٨، فَذَكَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ، فَقَالَ: «إِنَّ

١. استنفاغ المرأة: هو أن تأخذ خرقة طويلة عريضة تشد أحد طرفيها من قدام، وتخرجها من بين فخذيها، وتشد طرفها الآخر من وراء بعد أن تحتشي بشيء من القطن؛ ليمنع به من سيلان الدم، من قولهم: استنفر الرجل بإزاره: لواه على فخذه، ثم أخرجه من بين فخذه، فشد طرفه في حجزته. واستنفر الكلب: أدخل ذنبه بين فخذه حتى يلزقه بطنه. وقال ابن الأثير: «... وهو مأخوذ من نُفِر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٤٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر)، الحبل المتين، ص ١٨٧؛ الوافي، ج ١٣، ص ٥٤٣.

٢. يقال: احتشت المرأة الخبيثة واحتشت بها، أي لبستها. واحتشت المستحاضة، أي حشت وملأت نفسها بالمفارم ونحوها. والمراد باحتشائها بالكرسف استدخاله في نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشأ).

٣. «الكرسف»: كعصفر وكزئبور: القطن، واحدته: كرسفة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٧ (كرسف).

٤. في التهذيب: «ثيابها لإحرامها». وفي الوافي: «دون ثياب إحرامها، أي تحتها؛ لئلا تلتوث بالدم». ٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: ولا تدخل المسجد، أي مسجد الشجرة للإحرام. ويحتمل أن يكون المراد المسجد الحرام لإحرام حج التمتع».

٦. في التهذيب: «ثم تهل». والإهلال: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم، إذا لبى ورفع صوته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٧٠ (هلل).

٧. في الوسائل: «الصلاة».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٥، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٠، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٣، ح ١٢٥١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٩، ح ١٦٦١٧.

٩. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩١: «يمكن أن يكون أراد السائل بالمستحاضة الحائض والنفساء، أو الأعم».

أَسْمَاءَ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ^١، وَكَانَ فِي وَلَادَتِهَا الْبَرَكَةُ لِلنِّسَاءِ^٢ لِمَنْ^٣ وَلَدَتْ مِنْهُنَّ أَوْ طَمِعَتْ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَنْفَرَتْ^٤، وَتَنَطَّقَتْ^٥ بِمِنْطَقَةٍ^٦، وَأُخْرِمَتْ^٧.

٤٤٥/٤ ٧٦٨٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٨، عَنْ مَنصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْأَةُ الْخَائِضُ تُحْرِمُ وَهِيَ لَا تَصَلِّي؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا بَلَغَتِ الْوُقُوتَ^٩، فَلَتْحُرِّمَ»^{١٠}.

منهما ومن المستحاضة، فالجواب ظاهر الانطباق وإن أراد المستحاضة بالمعنى المصطلح، فذكر قصة أسماء لعلة لبيان أنه إذا جاز للنفساء الإحرام مع كونها ممنوعة عن الصلاة وكثير من العبادات، فيجوز للمستحاضة التي بعد الأغسال بحكم الطاهر بطريق أولى.

١. «البيداء»: المفازة التي لا شيء بها، سميت بذلك؛ لأنها تبعد من يحلها، وهي هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة، أو المراد بها مطلق الصحراء، كما قال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: بالبيداء، يحتمل أن يكون المراد بالبيداء هنا مطلق الصحراء، فيكون المراد خارج المدينة عند مسجد الشجرة، أو قبل الوصول إليه، ولو كان المراد بالبيداء المعروف الذي هو بعد مسجد الشجرة فيحتمل أن يكون ضربت خيمتها هناك لكثرة الناس؛ فإنها قريبة من المسجد». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٧ (ببد).

٢. في الوافي: «إنما كانت في ولادتها البركة؛ لأنها كانت سبباً لتعلم كثير من مسائلهن في الاستحاضة والنفساء».

٣. في الوافي: «معن».

٤. في «بس» وحاشية «بث» والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩: «وتنطقت».

٥. «تنطقت بمنطقة»، أي شدتها على وسطها، والمنطقة والمنطق والنطاق كل ما شد به وسطه، أو المنطقة: معروفة اسم لها خاصة. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٦ (نطق).

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٢٧٥٥، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أن المستحاضة تطوف بالبيت، ح ٨٦٩٦، والتهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٣؛ وج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٨، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف وريادة. وراجع: الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١١١٩. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٢٥١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٢، ذيل ح ١٦٦٢٢؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٧٨، ح ١.

٨. في «بث» و«جر» والتهذيب: «من يحيى».

٩. في المرأة: «الوقت يطلق على الزمان والمكان، والمراد به هنا الثاني».

١٠. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٥٩، بسنده.

٧٦٨١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ^٢، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ حَاضَتْ وَهِيَ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ، فَتَطْمِثُ^٤؟
قَالَ^٥: «تَغْتَسِلُ، وَتَحْتَشِي بِكَرْسِفٍ، وَتَلْبَسُ ثِيَابَ الْإِحْرَامِ، وَتُخْرِمُ، فَإِذَا كَانَ
الَلَّيْلُ خَلَعَتْهَا، وَلَبَسَتْ ثِيَابَهَا الْآخَرَ حَتَّى تَطْهَرَ»^٦.

عنه عن صفوان، عن منصور بن حازم. وفي الكافي، كتاب الحج، باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام. ح ٧١٤٨، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦٢، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحج، باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام...، ح ٧١٤٣، بسند آخر عن أبي جعفر^٣، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٤، ح ١٢٥١٥، الوسائل، ج ١٢، ص ٣٩٩، ح ١٦٦١٦.

١. هكذا في «بخ، بف، جر». وفي «ي، بث، ج، بس، جد، جن» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «علي بن الحكم».

والصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد مع الفحص الأكيد رواية سلمة بن الخطاب عن علي بن الحكم في غير سند هذا الخبر. وقد روى سلمة بن الخطاب عن علي بن الحسن [الطاطري] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٤٣.

ويؤيد ذلك أن الطاطري يعبر في كثير من أسناده عن محمد بن أبي عمير بمحمد بن زياد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٧٠، وج ٢٣، ص ١١٨.

٢. لم نجد رواية محمد بن مروان عن زيد الشحام، أو عن أبي أسامة وهو كنية زيد، في غير هذا السند، والمعهود رواية عمار بن مروان عن زيد الشحام في الأسناد، فلذا استظهر الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند أن الصواب في العنوان هو عمار بن مروان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٧٢.

٣. في «ي» والوافي: «فطمث».

٤. في الوافي: «فقال».

٥. هكذا في «بح، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل. وفي «ي» والتهذيب «الأخرى». وفي «بخ» والمطبوع: «الأخر».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٨، ح ١٣٥٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٤، ح ١٢٥١٤، الوسائل، ج ١٢، ص ٤٠٠، ح ١٦٦١٨.

١٥١ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ فِي آذَانِ الْمَنَاسِكِ

١ / ٧٦٨٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ صَبِيحٍ^١ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ

١. في السند جهات عديدة من البحث، لكن نركز الكلام حول ثلاث منها:

الأولى: في المراد من العلاء بن صبيح.

الثانية: في مفاد العطف في «عبد الرحمن بن الحججاج وعلي بن رثاب».

والثالثة: في الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام.

نبدأ البحث من الجهة الثالثة فنقول: تكرر مضمون الحديث في الأحاديث الثاني والثالث والسادس من الباب، والراوي عن أبي عبد الله عليه السلام في الجميع هو عجلان (أبو صالح)، والظاهر أن هذا المضمون كان معروفاً عند الأصحاب برواية عجلان أبي صالح، كما يظهر مما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٦، فلاحظ. هذا، وقد سمع عبيد الله بن صالح هذا الحديث عن عجلان أبي صالح، ثم سأل أبا الحسن عليه السلام عن مفاده كما هو صريح الحديث الثالث من الباب. والمظنون قوياً اتحاد عبيد الله بن صالح المذكور في الحديث الثالث مع عبد الله بن صالح في ما نحن فيه ووقوع التحريف في أحد العنوانين. فعليه يمكن القول بسقوط «عن عجلان أبي صالح» من سندنا هذا، فليكن هذا في ذكرك.

وأما الجهة الثانية، وهو مفاد العطف في «عبد الرحمن بن الحججاج...»، فإن أخذنا بظاهر السند، فلا بد من القول بكون عبد الرحمن بن الحججاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح معطوفين على العلاء بن صبيح، ويروي محمد ابن أبي عمير عنهم بتوسط حفص بن البختري، لكن الأخذ بالظاهر يواجه مشكلاً وهو أن حفص بن البختري وعبد الرحمن بن الحججاج من مشايخ ابن أبي عمير، روى عنهما كتبهما، وأكثر من الرواية عنهما في الأسناد، كما أن روايته عن علي بن رثاب متكررة. ولم يثبت وقوع الواسطة بين أبي عمير وبين عبد الرحمن الحججاج كما لم يثبت وقوعها بين ابن أبي عمير وابن رثاب. أضف إلى ذلك من وقوع التعاطف بين عبد الرحمن بن الحججاج وحفص بن البختري في ما روى عنهما ابن أبي عمير، نظير ما ورد في الكافي، ح ٧١٨٦ و ١٤٩٨٧، والتهذيب، ج ٥، ص ٨٢، ح ٢٧٥، وج ٧، ص ٢٨٤، ح ١١٩٩. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤، وص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠: الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣، وص ٣١٠، الرقم ٤٧٤: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٢١-٤٢٢؛ وص ٤٢٦، ج ٢٢، ص ٢٥٨-٢٦٢؛ وص ٢٨٦-٢٨٩. فعليه، يمكن القول بوقوع التحويل في السند بأن يكون عبد الرحمن بن الحججاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح معطوفين على «حفص بن البختري عن العلاء بن صبيح» عطف طبقة واحدة على طبقتين. وفي البين احتمال آخر سنشير إليه بعد البحث عن الجهة الأولى.

وَأَعْبَدَ اللَّهَ بِنِ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ يَزُورُونَهُ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ، ثُمَّ خَاضَتْ، تُقِيمُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّزْوِيَةِ، فَإِنْ طَهَّرَتْ، طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَسَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^٣، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ إِلَى يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، اغْتَسَلَتْ، وَاحْتَشَتْ^٤، ثُمَّ سَعَتْ^٥ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ خَرَجَتْ إِلَى مَنًى، فَإِذَا قَضَيْتَ الْمَنَاسِكَ وَزَارَتْ الْبَيْتَ^٦، طَافَتْ بِالْبَيْتِ طَوَافًا لِعُمْرَتِهَا، ثُمَّ طَافَتْ طَوَافًا لِلْحَجِّ^٧، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَعَتْ^٨، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُجِلُّ مِنْهُ الْمُخْرِمُ إِلَّا فِرَاشَ زَوْجِهَا، فَإِذَا طَافَتْ أُسْبُوعًا^٩ آخَرَ، حَلَّ لَهَا فِرَاشُ زَوْجِهَا^{١٠}.

وأما الجهة الأولى وهو المراد من العلاء بن صبيح، فنقول: لم يرد هذا العنوان في غير سند هذا الخبر واحتمال تصحيحه من «عجلان أبي صالح» قوي جداً.

ثم إنَّ من المحتمل أن يكون الأصل في السند هكذا: «... محمد بن أبي عمير عن حفص بن البختري وعبد الرحمن بن الحجاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح كلهم يروونه عن عجلان أبي صالح عن أبي عبد الله عليه السلام»، فسقط «عن عجلان أبي صالح» من السند، فأدرج في غير موضعه مع وقوع التحريف فيه. وهذا هو الاحتمال الآخر الذي أشرنا إليه حين البحث عن الجهة الثانية.

هذا ملخص ما استفدنا مما أفاده الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند مع شيء من الزيادة وتعبير في أسلوب البيان.

١. في «ي، بث، بس، جن»: «عن».

٢. في «بث، بح، بس، بف، جر» وحاشية «جن»: «يرويه».

٣. في «بث»: «بين الصفا والمروة». ٤. في «بخ، بف» والوافي: «وسعت».

٥. في الوسائل: «بالبيت».

٦. في «بث، بح»: «طواف الحج». وفي «بخ»: «طوافاً آخر للحج».

٧. في الوسائل: «طوافاً».

٨. في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩٢: «واعلم أنَّ العلامة في التذكرة والمستمى ادعى إجماع الأصحاب على أنَّ الحائض والنفساء إذا منعهما عذرهما عن الطواف تعدلان إلى الأفراد، مع أنَّ الشهيد عليه السلام حكى في الدروس عن علي بن بابويه وأبي الصلاح وابن الجنبد قولاً بأنها مع ضيق الوقت تسعى، ثمَّ تحرر بالحج وتفضي طواف العمرة مع طواف الحج، كما يدلُّ عليه هذا الخبر والأخبار الآتية، وظاهر الكليني أنَّه أيضاً عمل بتلك الأخبار. وقال السيد في المدارك. والجواب عنها أنَّه مع بعد تسليم السند والدلالة يجب الجمع بينها وبين الروايات

٧٦٨٣ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٢ امْرَأَةٍ مَتَمَتَّعَةٍ قَدِمَتْ مَكَّةَ، فَزَاتِ الدَّمَ؟
قَالَ: «تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ تَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا^٣، فَإِنْ طَهَّرَتْ، طَافَتْ

المتضمنة للعدول بالتخيير، فالعدول أولى؛ لصحة مستنده وصراحته وإجماع الأصحاب عليه». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٨، ص ٤١٧، المسألة ٧٢٥؛ منتهى المطلب، ص ٨٥٥ من الطبعة الحجرية؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٤٠٦؛ ذيل الدرس ١٠٥؛ مدارك الأحكام، ج ٧، ص ١٧٩ - ١٨١.

٩. الكافي، كتاب الحج، باب حج المجاورين وقطان مكة، ضمن الحديث الطويل ١٧٠٥٢؛ وباب سادر في ذيل باب أن المستحاضة تطوف بالبيت، ح ٧٧٠٠، بسندهما عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «واحتشنت ثم سعت بين الصفا والمروة» مع اختلاف الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٣، ح ١٣٥٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٨، ح ١٨١٨٦.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا، وما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١١٠٩ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل، ناشئ من عدم الالتفات إلى وقوع التعليق في السند.

٢. في التهذيب والاستبصار: «قلت» بدل «عن».

٣. في الوافي: «ينبغي حمل تقديمها السعي على الترتيب على ما إذا ضاق عليها الوقت، ولم ترج الطهر قبل إدراك المناسك، وتأخيرها أيأه عنه، كما في الرواية الأولى - وهي الأولى هنا أيضاً - على ما إذا رجعت إدراك السعي طاهراً».

وفي المرأة: «قال الشيخ بعد إيراد تلك الرواية والتي قبلها: فليس في هاتين الروايتين ما ينافي ما ذكرناه؛ لأنه ليس فيهما أنه قد تم متعتها، ويجوز أن يكون من هذه حاله يجب عليه العمل على ما تضمنه الخبران، ويكون حجة مفردة دون أن يكون متعة؛ ألا ترى إلى الخبر الأول وقوله: إذا قدمت مكة وطافت طوافين، فلو كان المراد تمام المتعة لكان عليها ثلاثة أطواف وسعيان، وإنما كان عليها طوافان وسعي؛ لأن حاجتها صارت مفردة، وإذا حملناهما على هذا الوجه يكون قوله: تهل بالحج، تأكيداً لتجديد التلبية بالحج دون أن يكون ذلك فرضاً واجباً. والوجه الثاني: الحمل على ما إذا رأت الدم بعد أن طافت ما يزيد على النصف. انتهى».

أقول: لا يخفى بعد الوجهين وما اشبه عليه في الأول في ما ذكره من التأييد؛ لأنها لما أتت بالسعي قيل: لا وجه للسعيين، والطوافان كلاهما للزيارة، أحدهما للعمرة والآخر للحج، وقد تعرض لطواف النساء بعد ذلك، ثم بقي هاهنا شيء، وهو أنه اشتمل الخبر الأول على الترتيب بالسعي إلى يوم التروية، وهذا الخبر على تقديمه والترتيب بالطواف فقط. ويمكن الجمع بحمل الأول على ما إذا رجعت زوال العذر وإدراك السعي طاهراً، والثاني على ما إذا ضاق عليها الوقت ولم ترج الطهر قبل إدراك المناسك».

بِالْبَيْتِ، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ^١، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَأَهْلَتْ بِالْحَجِّ مِنْ^٢ بَيْتِهَا، وَخَرَجَتْ إِلَى مِئَى، وَقَصَبَتْ^٣ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَإِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ، طَافَتْ بِالْبَيْتِ طَوَافَيْنِ، ثُمَّ سَعَتْ^٤ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ، فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا^٥ فِرَاشَ زَوْجِهَا^٦.

٧٦٨٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ ابْنِ رِبَاعٍ^٧، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَجَلَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مُتَمَتِّعَةٌ قَدِمَتْ^٨، فَرَأَتْ الدَّمَ كَيْفَ تَصْنَعُ؟

قَالَ: «تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^٩، وَتَجْلِسُ فِي بَيْتِهَا، فَإِنْ طَهَّرْتَ، طَافْتَ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، أَفَاضَتْ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَأَهْلَتْ بِالْحَجِّ، وَخَرَجَتْ إِلَى مِئَى، فَقَصَبَتْ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَقَدْ حَلَّ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ مَا عَدَا^{١١} فِرَاشَ زَوْجِهَا».

قَالَ^{١٢}: وَكُنْتُ أَنَا وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ سَمِعْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ^{١٣} عَلَى أَبِي الْحَسَنِ^{١٤} عليه السلام، فَخَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُ

١. في «بخ»: - «وإن لم تطهر».

٢. في الوافي: «في».

٣. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فقصت».

٤. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وسعت».

٥. في «بخ، بف» والتهذيب والاستبصار: «ما عدا».

٦. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١١٠٩، معلقاً عن الكليني «الوافي» ح ١٣، ص ٩٨٤، ح ١٢٥٩٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٧.

٧. في التهذيب والاستبصار: - «عن ابن رباط».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «مكة».

٩. في «جن»: + «فإذا فعلت».

١٠. في «جن»: «فإن».

١١. في «بس»: «ما خلا».

١٢. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى درست بن أبي منصور.

١٣. في الاستبصار: «عبد الله».

١٤. في حاشية «حن»: «أبي عبد الله».

أَبَا الْحَسَنِ ^١ عَنْ رِوَايَةِ عَجَلَانَ، فَحَدَّثَنِي بِنَحْوِ مَا سَمِعْنَا مِنْ عَجَلَانَ ^٢.

٤ / ٧٦٨٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

٤٤٧/٤ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ ^٤ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ^٥، قَالَ: قُلْتُ لَهُ ^٦: امْرَأَةٌ مُتَمَتِّعَةٌ تَطُوفُ، ثُمَّ طَمِثَتْ ^٧؟

قَالَ: «تَسْعَى بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَتَقْضِي مُتَعَتَهَا» ^٨.

٥ / ٧٦٨٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُسْنَى الْحَنَاطِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ^٩ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ: «إِذَا أُخْرِمَتْ وَهِيَ طَاهِرَةٌ،

ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ مُتَعَتَهَا، سَعَتْ، وَلَمْ تَطُفْ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَقْضِي طَوَافَهَا،

وَقَدْ قَضَتْ عُمْرَتَهَا، وَإِنْ هِيَ أُخْرِمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ، لَمْ تَسْعَ ^{١٠} وَلَمْ

١. في حاشية «جن»: «أبي عبد الله».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢١٢، ح ١١١٠، معلقاً عن الكليني والواهي، ج ١٣،

ص ٩٨٣، ح ١٣٥٨٩؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ح ١٨١٩١.

٣. في «بخ، بف، جر» - «بن الخطّاب».

٤. في الوسائل، ج ١٨٢١٠: «عبد الله».

٥. في «جد» وحاشية «بخ»: «أبي عبد الله».

٦. في الوافي: «له».

٧. في «جن»: «فطمثت».

٨. في «ي، بخ، بف، جد» والوافي: «لَمْ تَطْمِثْ».

٩. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ٢٧٦٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣، ح ١٣٧١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣،

ح ١١١٢؛ والواهي، ج ١٣، ص ٩٩١، ح ١٣٦٠٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥١، ح ١٨١٩٢؛ و ص ٤٥٩، ح ١٨٢١٠.

١٠. في الوافي: «هذا الخبر يجمع بين الخبر الأخير والأخبار السابقة عليه بتقييد إطلاق كل منهما بلاغاً إلا أن في

التهذيبين عمل على إطلاق الأخير وأول الأول على الحجة المفردة دون المتعة، أو على ما إذا رأت الدم بعد ما

جاوزت النصف من طوافها معللاً بتعليلات غريبة يظهر خللها بأدنى تأمل، ويمكن القول بالتخيير لورود

الخبرين المطلقين وإن كان التفصيل أولى». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «ويمكن القول بالتخيير، قال

في الجواهر [ج ١٨، ص ٣٨]: التخيير وجه جمع بين النصوص إلا أنه - مع كونه لا شاهد له - فرع التكافؤ

المفقود في المقام من وجوه. انتهى. والعمل على العدول من العمرة إلى الحج المفرد».

وفي المرأة: «قوله ^{١١}: لم تسع، أقول: هذا وجه جمع ظاهر بين الأخبار، ويظهر من المصنف والصدوق في

الفقيه أنهما قالاً بهذا التفصيل، ولا يبعد مختارهما عن الصواب وإن كان القول بالتخيير أيضاً لا يخلو من قوة».

تَطْفَ حَتَّى تَطْهَرُ^١.

٦ / ٧٦٨٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، يَقُولُ: «إِذَا اغْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ اغْتَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ، قَدَّمَتِ السَّعْيَ، وَشَهِدَتِ الْمَنَاسِكَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ وَانْصَرَفَتْ مِنَ الْحَجِّ، قَضَتْ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَطَوَافَ الْحَجِّ وَطَوَافَ النَّسَاءِ، ثُمَّ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^٢».

٧ / ٧٦٨٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ رَجُلٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَ سُرِّلَ عَنِ امْرَأَةٍ مُتَمَتِّعَةٍ طَمِثَتْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ، فَخَرَجَتْ مَعَ النَّاسِ إِلَى مَنَى؟

فَقَالَ^٣: «أَوْ لَيْسَ هِيَ عَلَى عُمْرَتِهَا وَ حَجَّتِهَا؟ فَلْتَطُفْ طَوَافاً لِلْعُمْرَةِ وَ طَوَافاً لِلْحَجِّ^٤».

١. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٥، ح ١٣٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ذيل ح ١٨١٩٠.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٤، ح ١٣٧٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٤، ح ١١١٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٤، ح ١٣٥٩١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٨.

٣. في «بح»: «قال». وفي «بث»، «جن» والوسائل: - «فقال».

٤. في «بث»: - «عمرتها و».

٥. في الوافي: «يعني بعد ما قضت المناسك وطهرت. وظاهر هذا الخبر بقاؤها على عمرتها، فيحمل على ما إذا طمئت بعد الإحرام، كما هو الظاهر من اللفظ، فعليها قضاء السعي أيضاً بعد الطواف، وإنما سكت عليه السلام عن قضاء السعي لظهوره، كما أنه سكت عن السعي للحج أيضاً لظهوره، وإنما جاز لها تأخير السعي مع أنها حاضت بعد الإحرام؛ لأنها قد خرجت إلى منى وفاتها السعي، فلا ينافي ما قدمناه من التفصيل إلا أنه ينافي الخبر الأخير - وهو المروي في التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٠، ح ١٣٦٥ - حيث ورد الحكم فيه بإفراد الحج، والتوفيق بينهما يقتضي التخيير في هذه الصورة». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩٦.

٦. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٧، ح ١٣٥٩٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥١، ح ١٨١٩٣.

٧٦٨٩ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ تَجِيءُ مُتَمَتِّعَةً، فَتَطْمِثُ^٢ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَيَكُونُ طَهْرُهَا يَوْمَ^٣ عَرَفَةَ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّهَا تَطْهَرُ، وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَتَحِلُّ مِنْ إِخْرَامِهَا، وَتَلْحَقُ بِالنَّاسِ^٤، فَلْتَفْعَلْ»^٥.

٧٦٩٠ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ^٦، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْعَى؟ قَالَ: «تَسْعَى».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ^٧ سَعَتْ^٨ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحَاضَتْ بَيْنَهُمَا؟

١. في «بح، بس»: «أصحابنا».

٢. هكذا في «ي، بح، بخ، بس، بف، جد، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والفتية. وفي «بث» والمطبوع: «فطمث».

٣. في «بف» والوافي والفتية والتهذيب والاستبصار: «ليلة».

٤. في التهذيب، ح ١٣٦٧ والاستبصار: «الناس». وفي الفقيه والتهذيب، ح ١٦٧٥: «بمنى». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: بالناس، أي بمنى، كما هو المصرّح به في الفقيه، أو بعرفات، كما فهمه الشيخ في التهذيب».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩١، ح ١٣٦٧ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١١، ح ١١٠٨، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٥، ح ١٦٧٥، معلقاً عن أحمد، عن الحسين، عن النضر، عن محمد بن أبي حمزة. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٧٧٠، معلقاً عن أبي بصير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٧٣، ح ١٣٥٦٨: الوسائل، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ١٨١٨٩.

٦. في الاستبصار: «بن أيوب».

٧. في «ي»: «ثم حاضت - إلى - امرأة».

٨. في الفقيه والتهذيب، ح ١٣٧٦ والاستبصار، ح ١١١٧: «طافت». في «ي»: «وسعت». وفي «بخ»: «وطافت».

قَالَ: «تَمِّمُ^١ سَعْيَهَا»^٢.

٧٦٩١ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثْنَى

الْحَنَاطِ^٣، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ: «إِذَا أَحْرَمَتْ وَهِيَ طَاهِرَةٌ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ مُتَعَتَهَا، سَعَتْ، وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَقْضِي طَوَافَهَا، وَقَدْ تَمَّتْ مُتَعَتُهَا^٤، وَإِنْ هِيَ أَحْرَمَتْ وَهِيَ حَائِضٌ، لَمْ تَسَعْ وَلَمْ تَطْفُ حَتَّى تَطْهَرَ»^٥.

١٥٢ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ مَا دَخَلَتْ فِي الطَّوَّافِ

٧٦٩٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

١. في «ي»: «يَتِمُّ».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٥، ح ١٣٧٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٢٧٥٧، معلقاً عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٦، ح ١٣٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١١٢٠، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩١، ح ١٣٦٠١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٩، ح ١٨٢٠٩.

٣. في التهذيب والاستبصار: «ابن أبي عمير» بدل «ابن أبي نجران عن مثني الحنّاط». وهو سهو، فإننا لم نجد رواية سهل بن زياد عن ابن أبي عمير عن أبي بصير في موضع مع أنّ العناوين الثلاثة من العناوين المتكررة جداً في الأسناد.

وأمّا رواية سهل بن زياد عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران عن مثني [الحنّاط]، فقد وردت في بعض الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ح ٤٧١٩ و ٤٧٢٦ و ١٢٤١٢.

٤. في الاستبصار: «طاهرة». ٥. في الوافي «وقد قضت عمرتها».

٦. هذا الخبر نظير الخبر الخامس من هذا الباب، وقد مضى ذيله كلام من الوافي والمرأة، إن شئت فراجع هناك.

٧. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٤، ح ١٣٧٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٦، ح ١٣٥٩٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٠، ح ١٨١٩٠.

٨. في «بخ، جد»: «في».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ؟

قَالَ: «إِذَا طَهَّرَتْ فَلْتُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَقَدْ قَضَتْ طَوَافَهَا»^١.

٢ / ٧٦٩٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ^٢ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَجَازَتِ النَّصْفَ، فَعَلِمَتْ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ، فَأَتَمَّتْ بَقِيَّةَ طَوَافِهَا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلِمَتْهُ»^٣، فَإِنْ^٤ هِيَ قَطَعَتْ طَوَافَهَا فِي أَقَلِّ مِنْ

١. قال في المرأة: «يدل على أنها إذا حاضت بعد الطواف وقبل الصلاة صحت منعتها»، ثم فصل القول في المسألة.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٧، ح ١٣٨١، مسلفاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٢٧٦٢، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٢، ح ١٣٦٠٢؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٨، ح ١٨٢٠٨.

٣. في «ث، بس، جن» وحاشية «ي، بح»: «عن». والظاهر عدم صحة كلا التقلين، فقد تقدم ذيل ح ٧٦٨١، أن علي بن الحسن في مشايخ سلمة بن الخطاب هو الطاطري، والطاطري روى عن محمد بن زياد - وهو محمد بن أبي عمير كما تقدم - كتاب علي بن أبي حمزة، وورد في التهذيب، ج ٢، ص ٢٣، ح ٦٦ رواية علي بن الحسن الطاطري - وقد عُبر عنه بالضمير - عن محمد بن زياد عن علي بن أبي حمزة. والظاهر بملاحظة مامر وقوع التحريف في سندنا هذا، وأن الصواب هو «محمد بن زياد عن علي بن أبي حمزة».

٤. في «ي، ث، بس، جد، جن»: «وبين».

٥. في التهذيب والاستبصار: «علمت». وفي اللغة: علمه يعلمه علماً، كنصره وضربه، أي وسمه - وهكذا قرأ العلامة الفيض - وعلم نفسه وأعلمها، أي وسمها بسمها الحرب. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠١ (علم).

٦. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإن».

النَّصْفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الطَّوْفَ مِنْ أَوَّلِهِ^١.

٣ / ٧٦٩٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمَرَ ٤٤٩/٤

الْحَلَالِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ خَمْسَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ اغْتَلَثَتْ؟

قَالَ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ فِي الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، أَوْ بِالصَّغَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ جَاوَزَتْ

١. في الوافي: «تأخير إتمام السعي في هذا الخبر وما بعده من الأخبار ينافي ما مر من أنها تسمى مع الحيض، ويأتي الكلام في توجيهه والجمع بين أخبار هذا الباب جميعاً في آخر الباب إن شاء الله»، حيث قال: «والذي يقتضيه الجمع والتوفيق بين أخبار هذا الباب وبينها وبين الباب السابق أن يقال: إن المرأة إذا أحرمت طاهراً بالعمرة المتمتع بها إلى الحج وأنت مكّة، وأرادت أن تدرك المتمتع. فإن أدركت الطواف، أو أكثره طاهراً، ثم حاضت، أخرت بقية الطواف والسعي إن لم تأت به بعد، أو بقيته إن أتت ببعضه إلى أن طهرت، فإن حاضت أن يفوتها الحج قدّمت الحج، وأخرت ما بقي من عمرتها وجوباً وما بقي من سعيها استحباباً؛ لتدركه طاهراً؛ لكونه من شعائر الله، وإن لم تدرك من الطواف شيئاً، أو أدركت أقل من النصف فحاضت، قدّمت السعي وأخرت الطواف؛ لتدرك بعض أفعال العمرة حتى تكون متمتعة؛ فإنها إن لم تسع حيث لا تكون غير متأتية بشيء من أفعال العمرة قبل الحج. فلا تكون متمتعة، فاجعل هذا التحقيق على بالك. ثم تأمل في الأخبار السابقة تجدها متلائمة غير متخالفة إن شاء الله». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «قوله: قدّمت السعي، يجب عليها العدول من العمرة إلى الحجة المفردة وتخرج للوقوفين، ثم تأتي بعمرة مفردة بعد قضاء مناسك الحج، كما مر».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ٩٨: «قال الشيخ رحمه الله في التهذيب - بل في الاستبصار أيضاً - بعد إيراد تلك الرواية ما تضمن هذا الخبر يختص الطواف دون السعي؛ لأنّها قد بينّا أنّه لا بأس أن تسعى المرأة، وهي حائض، أو على غير وضوء، وهذا الخبر وإن كان ذكر فيه الطواف والسعي فلا يمنع أن يكون ما تعقبه من الحكم يختص الطواف حسب ما قدّمناه، ونحن لا نقول: إنّه لا يجوز لها أن تؤخّر السعي إلى حال الطهر، بل ذلك هو الأفضل، وإنما رخص في تقديمه حال الحيض والخافة أن لا تتمكن منه بعد ذلك. انتهى. أقول: ما يظهر من آخر كلامه من الحمل على الاستحباب هو الأظهر، وليس جملة الأول أيضاً ببعيد بأن يكون المراد بقوله: جازت النصف، أي في الطواف؛ إذ يمكن شروعه في السعي مع عدم مجاوزة النصف في الطواف سهواً».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٥، ح ١٣٧٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١١١٨، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٢، ح ١٣٦٠٤؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٣، ح ١٨١٩٩.

النِّصْفَ، عَلَّمَتْ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ الَّذِي بَلَغَتْ، فَإِذَا هِيَ قَطَعَتْ طَوَافَهَا فِي أَقْلٍ مِّنَ النِّصْفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الطَّوَافَ مِنْ أُوْلَيْهِ»^٢.

٧٦٩٥ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ اللَّوْثُ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ إِذَا طَافَتْ بِالْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ، فَمُتَّعْتُهَا تَامَّةً»^٤.

١٥٣ - بَابُ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ

٧٦٩٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٥: «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ نَفِسَتْ^٦ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام حِينَ أَرَادَتْ الْإِحْرَامَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ تَخْتَشِي بِالْكَرْسِفِ وَالْخِرْقِ،

١. في «ي» جد: «فإن».

٢. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٣، ح ١٣٦٠٥؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٤، ح ١٨٢٠٠.

٣. في «بخ» بف، جر: - «بن يحيى».

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣، صدر ح ١٣٧٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣، صدر ح ١١١١، سندهما عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن أبي إسحاق صاحب اللؤلؤ. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٣، صدر ح ٢٧٦٧، معلقاً عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٣، صدر ح ١٣٧١، بسنده عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣١٣، صدر ح ١١١٢، بسنده عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن أبي إسحاق، عن مَنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٩. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٣، ح ١٣٦٠٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٥٧، ذيل ح ١٨٢٠٤.

٥. في البحار، ج ٤٢، والتهذيب، ج ٥: + «قال».

٦. يقال: نَفِسَتْ الْمَرْأَةُ، عَلَى صِيغَةِ الْمَعْلُومِ، وَنَفِسَتْ الْمَرْأَةُ، عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ، أَيْ وَلَدَتْ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

وَتَهْلَ بِالحَجِّ^١، فَلَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ^٢ وَقَدْ^٣ نَسَكُوا المَنَاسِكَ وَ قَدْ أَتَى لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَطُوفَ بِالبَيْتِ وَ تُصَلِّيَ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ، فَقَعَلَتْ ذَلِكَ^٤».

٧٦٩٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَطُوفُ بِالبَيْتِ وَ تُصَلِّي، وَ لَا تَدْخُلُ الكَعْبَةَ»^٥.

٤٥٠ / ٤

١٥٤ - بَابُ نَادِرٍ

٧٦٩٨ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الأشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ

١ . في التهذيب، ج ٥: «قال».

٢ . في الوسائل، ح ١٨٢١٥: «مكة».

٣ . في «بت» والتهذيب، ج ٥: «وقد».

وفي «بغ، بف»: «قد».

٤ . في التهذيب، ج ٥: «ذلك».

وفي امرأة العقول، ج ١٨، ص ٩٩: «يدلّ على أنّه يجوز للمستحاضة بعد الغسل دخول المسجد ويصحّ طوافها، ولا خلاف فيه بين الأصحاب، واستدلّ به على أنّ أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً، وفيه نظر».

٥ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٣، بسنده عن حماد.

وفيه، ص ١٧٩، ح ٥١٤، بسنده عن زرارة. وفي الكافي، كتاب الحج، باب إحرام الحائض والمستحاضة،

ج ٧٦٧٩، والتهذيب، ج ٥، ص ٣٨٩، ح ١٣٦١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وتهلّ بالحج» مع

اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٢٧٥٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي،

كتاب الحيض، باب النساء، ح ٤٢٠١، والتهذيب، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥١١ و ٥١٢؛ و ص ١٨٠، ح ٥١٥.

الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٩، ح ١٣٦١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٤١٧؛ و ج ١٣، ص ٤٦٢، ح ١٨٢١٥؛

البحار، ج ٢١، ص ٣٧٩، ح ٢؛ وفيه، ج ٤٢، ص ٩٧، ح ٢٨، إلى قوله: «وتهلّ بالحج».

٦ . في المرأة: «يدلّ على أنّه يكره للمستحاضة دخول البيت، كما نصّ عليه في التحرير». وراجع: تحرير

الأحكام، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ٢٥٤٠.

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٣، ص ٩٩٩، ح ١٣٦١٧؛ الوسائل، ج ١٣،

ص ٤٦٢، ح ١٨٢١٦.

٨ . في «بغ، جر»: «بن يحيى».

إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام ^١ عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تَحْضُ خَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا وَ أَهْلِهَا، فَخَاضَتْ فَاسْتَحْيَتْ ^٢ أَنْ تُغْلِمَ أَهْلُهَا وَ زَوْجُهَا حَتَّى قَضَتْ الْمَنَاسِكَ وَ هِيَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَوَاقَعَهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ رَجَعَتْ ^٣ إِلَى الْكُوفَةِ، فَقَالَتْ لِأَهْلِهَا: كَانَ ^٤ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَ كَذَا، قَالَ: «عَلَيْهَا سَوْقُ بَدَنَةٍ ^٥، وَعَلَيْهَا الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَ لَيْسَ عَلَى زَوْجِهَا ^٦ شَيْءٌ» ^٧.

٧٦٩٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا طَاقَتِ الْمَرْأَةُ الْخَائِضُ، ثُمَّ أَزَادَتْ أَنْ تُودَّعَ الْبَيْتَ، فَلْتَقِفْ عَلَى أَدْنَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، وَلْتُودَّعِ الْبَيْتَ ^٩» ^{١٠}.

١. في «بخ، بف، جد، جر» والوافي: «عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت» بدل «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام».

٢. في حاشية «ي» والوسائل: «واستحييت». ٣. في الوافي: «ورجعت».

٤. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «قد كان».

٥. قال ابن الأثير: «البدنة تقع على الحمل والناقة والبقر، وهي بالابل أشبه، وسقيت بدنة لعظمها وسمنها». النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٦. وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ١٠٠: «قوله عليه السلام: عليها سوق بدنة، حمل على ما إذا كانت المرأة عالمة بالحكم واستحييت عن إظهار ذلك، فلذا وجبت عليها البدنة».

٧. في «بخ»: «أهلها».

٨. في «بخ، بف، جد، جر»، وفي «ي»: «عن إسحاق بن صفوان، عن إسحاق بن عمار، التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٥، ح ١٦٧٦، بسنده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، الوافي، ج ١٣، ص ٩٨٩، ح ١٣٥٩٩: الوسائل، ج ١٣، ص ١٤٠، ح ١٧٤٢٩، و ص ٤٠٥، ذيل ح ١٨٠٧٥».

٩. هكذا في «بف، جر». وفي «ي»: «بث، بخ، بس، بف، جد، حن» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «علي بن الحسين». والصواب ما أثبتناه. كما ظهر مما تقدم ذيل ح ٧٦٨١ و ح ٧٦٩٣.

١٠. في «بخ، بف، جد» والوسائل والتهذيب: «فلتودّع». وفي «جن»: «وتودّع».

١١. في تحرير الأحكام، ج ٢، ص ١٥، المسألة ٢٢٥٣: «الحائض والنفساء لا وداع عليهما ولا فدية عنه، بل يستحب لها أن تودّع من أدنى باب من أبواب المسجد ولا تدخله إجماعاً، ويستحب للمستحاضة، ولو عدت

٧٧٠٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّ بَعْضَ مَنْ مَعَنَا مِنْ صُرُورَةِ النِّسَاءِ قَدْ اغْتَلَلْنَ، فَكَيْفَ تَصْنَعُ؟^١

فَقَالَ^٢: «تَنْتَظِرُ^٣ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّرْوِيَةِ، فَإِنْ طَهَّرْتَ فَلْتَهِّلْ^٤، وَإِلَّا فَلَا تَدْخُلْنَ^٥ عَلَيْهَا^٦ التَّرْوِيَةَ إِلَّا وَهِيَ مُخْرِمَةٌ^٧»^٨.

٧٧٠١ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

«الماء تيممت وطافت، كما تفعل في الصلاة».

وفي هامش المطبوع: «لعل المراد أنها إذا فرغت من الطواف وهي طاهرة، ثم حاضت وأرادت أن تودع البيت في حال الحيض، فلتقف الخ، لا أنها طافت وهي حائض؛ لأن المرأة إذا فرغت من الطواف، ثم حاضت بعده يصح أن يقال عليها: طافت المرأة الحائض، كما لا يخفى، والله أعلم».

١١. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ١٣٨٣، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ١٤، ص ١٢٩٥، ح ١٤٢٩٨، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦١، ح ١٨٢١٤.

١. الصرورة: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٢. في «بح، بخ»: «نصنع». ٣. في «ي، بث، بخ، بظ، جد» والوافي والوسائل: «قال».

٤. في الوافي: «تنظر». وفي الكافي، ح ٧٠٥٢: «فلتنظر».

٥. في الكافي، ح ٧٠٥٢: «+ بالحب».

٦. في «ي» والوافي والوسائل: «فلا يدخلن». وفي الكافي، ح ٧٠٥٢: «فلا يدخل».

٧. في الكافي، ح ٧٠٥٢: «+ يوم».

٨. في المرأة: «لعل هذا الخبر موافق للأخبار التي مضت في باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، من أنها إذا لم تطهر إلى يوم التروية تسمى بين الصفا والمروة وتقصر وتهل بالحج وتقضي طواف العمرة».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب حج المجاورين وقطآن مكة، ضمن الحديث الطويل ح ٧٠٥٢؛ وباب ما يجب على الحائض في أداء المناسك، صدر ح ٧٦٨٢، بسنده عن العلاء بن صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج وعلي بن رثاب وعبد الله بن صالح، كلهم يروونه عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٢، ص ٥٤٥، ح ١٢٥١٨، الوسائل، ج ١١، ص ٣٠٠، ح ١٤٨٥٩.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَافَ النِّسَاءِ، وَطَافَتْ^١ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ، فَحَاضَتْ^٢، نَفَرَتْ^٣ إِنْ شَاءَتْ^٤».

٤٥١/٤

٥ / ٧٧٠٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ لَيْلًا، فَقَالَ^٦: «أُضْلَحَكَ اللَّهُ، امْرَأَةٌ مَعَنَا حَاضَتْ^٧ وَلَمْ تَطُفْ طَوَافَ النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْيَوْمَ».

فَقَالَ: «أُضْلَحَكَ اللَّهُ، أَنَا^٨ زَوْجُهَا وَقَدْ أَخْبَبْتُ أَنْ أَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْكَ.

فَأُطْرُقُ^٩ كَأَنَّهُ يُنَاجِي نَفْسَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا يَقِيمُ عَلَيْهَا جَمَالَهَا، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَخَلَّفَ عَنْ أَصْحَابِهَا، تَمْضِي^{١٠} وَقَدْ تَمَّ حُجُّهَا»^{١١}.

١. في «بخ، بف» والفقيه والتهذيب «قطافات». وفي «بث»: «وطاف».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «وحاضت».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام، نفرت إن شاءت، لعل الأوفى موصول الأصحاب حملة على الاستنباط في بقية الطواف وإن كان ظاهر الخبر الاجتزاء بذلك، كظاهر كلام الشيخ في التهذيب والعلامة في التحرير، والأحوط الاستنباط». وراجع: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ٢٥٣٦.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٣٩٧، ح ١٣٨٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨٢، ح ٢٧٦٣، معلقاً عن أبان، عن فضيل بن يسار. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٣٥، ح ١٤١٦٥: الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦١، ذيل ح ١٨٢١٣.

٥. هكذا في «بخ، جد، جن». وفي «ي، يس» والمطبوع والوسائل: «الخرّاز». وفي «جر»: «الخرار». وقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥، أن الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخراز.

٦. في الوسائل، ح ١٨٠٨٧: «+ له». ٧. في الوافي: «حائض».

٨. في «جد»: «وأنا».

٩. «فأطرق»، أي سكت فلم يتكلم، وأطرق أيضاً: أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، والمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (طرق).

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: تمضي، لعله محمول على الاستنباط للعذر، كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب».

١١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٠، ح ٢٧٨٧، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخراز، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٣٥، ح ١٤١٦٦: الوسائل، ج ١٣، ص ٤٠٩، ح ١٨٠٨٧، و ٤٥٢، ذيل ح ١٨١٩٨.

١٥٥ - بَابُ عِلَاجِ الْحَائِضِ

٧٧٠٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظِينَ ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ ، قَالَ :

حَجَبْتُ مَعَ أَبِي وَ مَعِيَ ^١ أُخْتُ لِي ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ ، حَاضَتْ ، فَجَزَعْتُ جَزَعاً شَدِيداً خَوْفاً أَنْ يَفُوتَهَا الْحَجُّ ^٢ ، فَقَالَ لِي أَبِي : اثْبُتِ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام ، وَ قُلْ لَهُ : إِنَّ ^٣ أَبِي يَفْرُتُكَ السَّلَامَ ، وَ يَقُولُ لَكَ : إِنَّ فَتَاةً لِي قَدْ حَجَبْتُ بِهَا وَ قَدْ حَاضَتْ ، وَ جَزَعْتُ جَزَعاً شَدِيداً مَخَافَةَ أَنْ يَفُوتَهَا الْحَجُّ ، فَمَا تَأْمُرُهَا ؟

قَالَ : فَأَتَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام وَ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَوَقَفْتُ بِحِذَاءِ ^٤ ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيَّ ، أَشَارَ إِلَيَّ ، فَأَتَيْتُهُ ، وَ قُلْتُ ^٥ لَهُ : إِنَّ أَبِي يَفْرُتُكَ السَّلَامَ ، وَأَدَيْتُ إِلَيْهِ ^٦ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَبِي .

فَقَالَ : «أَبْلِغْهُ السَّلَامَ ، وَ قُلْ لَهُ فَلْيَأْمُرْهَا أَنْ تَأْخُذَ قُطْنَةً بِمَاءِ اللَّبَنِ ، فَلْتَسْتَدْخِلْهَا ^٧ ،

١ . في حاشية «بح» : «ومع» .

٢ . في الوافي : «أرادت بالحج الذي خافت فواته حج التمتع ؛ فإنه الذي لا يستقيم مع الحيض إلا أن يراد الرجوع قبل الطهر ، وأريد بانقطاع الدم انقطاعاً في أيامه ، فهو مستثنى من قاعدة أن حكم البياض في أيام العادة حكم الدم إلا أن لا يعود دمها إلا بعد انقضاء عاداتها» .

وفي مرآة العقول . ج ١٨ ، ص ١٠٢ . وقوله : خوفاً ، يحتمل أن يكون الخوف لفوات حج التمتع ولزوم العدول إلى الأفراد ، ويحتمل أن يكون بعد العود من منى لطواف الزيارة .

وفي هامش المطبوع : «هنا مسألة ، وهي أن النقاء المتخلل حكمه حكم الحيض إذا كان دون العشر على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، فعلى هذا إذا رأت المرأة الدم في أيامه ، ثم قطعت به وسيلة فانقطع أياماً ، ثم يعود قبل تمام العشرة هل كان الحكم في تلك الأيام حكم النقاء أو لا ؟ والمسألة معنونة في الفقه فليراجع» .

٣ . في «بح» ، يس : «إن» .

٤ . في «بف» : «حذاء» . وفي الوافي : «بحذاءه» .

٥ . في «بح» : «فقلت» .

٦ . في «بح» : «إليه» .

٧ . في «بف» : «فلتدخلها» . وفي الوافي : «فلتدخلها» .

فَإِنَّ الدَّمَ سَيَنْقَطِعُ عَنْهَا، وَ تَقْضِي مَنَاسِكَهَا كُلَّهَا».

قَالَ: فَانْصَرَفْتُ إِلَى أَبِي، فَأَدَّيْتُ إِلَيْهِ^١، قَالَ^٢: فَأَمَرَهَا بِذَلِكَ^٣، فَفَعَلَتْهُ^٤، فَانْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ^٥، وَشَهِدَتْ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فَلَمَّا أَنْ^٦ اِزْتَحَلَتْ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الْحَجِّ، وَ صَارَتْ فِي الْمَحْمِلِ، غَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ^٧.

١٥٦ - بَابُ دُعَاءِ الدَّمِ

٤٥٢/٤

٧٧٠٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٩ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^{١٠}، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «إِذَا أَشْرَفَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى مَنَاسِكَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَلْتَغْتَسِلْ، وَلْتَحْتَشِ^{١٢} بِالْكَرْسَفِ^{١٣}، وَلْتَقِفْ^{١٤} هِيَ وَنِسْوَةٌ خَلْفَهَا، فَيُؤْمَنُ^{١٥} عَلَى

١. في الوسائل: - «قال: فانصرفت إلى أبي، فأديت إليه».

٢. في «بخ، بف، جن»: «فقال». وفي الوافي: - «قال».

٣. في الوسائل: - «بذلك».

٤. في «بس» والوسائل: «ف فعلت».

٥. في الوسائل: «الدم عنها».

٦. في «ي، جد» والوافي والوسائل: - «أن».

٧. الوافي، ج ١٣، ص ١٠٠١، ح ١٣٦١٩، الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٣، ح ١٨٢١٨.

٨. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٩. في «بف، جر»: - «بن يحيى».

١٠. في الكافي، ح ٨١٢٢: - «وابن أبي عمير».

١١. يقال: احتشت المرأة الخشبة واحتشت بها، أي لبستها، واحتشت المستحاضة، أي حشت وملأت نفسها

بالمقارم ونحوها. والمقارم: الخزق تتخذ للحيض لا واحد لها. والمراد باحتشائها بالكرسف استدخاله في

نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا).

١٢. في «بث، يع، بف، جد» والوافي: - «بالكرسف».

١٣. في «بف» وحاشية «بث»: «ولتعد».

١٤. في الوسائل: «ويؤمن».

دَعَائِهَا، وَ تَقُولُ^١: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، أَوْ تَسَمَّيْتَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ^٢ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْظَمِ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى مُوسَى، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى عِيسَى، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أَنْزَلْتَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، إِلَّا أَذْهَبْتَ عَنِّي هَذَا الدَّمَ. وَإِذَا^٣ أَرَادَتْ أَنْ تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ، فَعَلَتْ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ: «وَتَأْتِي^٤ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ ﷺ وَهُوَ تَحْتَ الْمِيزَابِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَكَانَهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ» قَالَ: «فَذَلِكَ^٥ مَقَامٌ لَا تَدْعُو اللَّهَ^٦ فِيهِ حَائِضٌ^٧ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَتَدْعُو^٨ بِدَعَاءِ الدَّمِ إِلَّا رَأَتْ الطُّهْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٩.

٧٧٠٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

١. في «بف» والوافي: «تقول» بدون الواو.
٢. الاستئثار: الانفراد بالشئ، والتفرد به دون غيره؛ يقال: استأثر به، أي انفرد واستبدّ وخصّ به نفسه. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٢؛ النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أنر).
٣. في «بخ، بف» والوافي: «فإذا».
٤. في «بث، جد»: «ومسجد».
٥. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «انت».
٦. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «مقامه».
٧. في الكافي، ح ٨١٢٢: «رسول الله».
٨. في «بخ، بف» والوافي والكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «وذلك».
٩. في «جن» والكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «الله».
١٠. في «بخ، بف» والوافي: «حائض فيه».
١١. في الكافي، ح ٨١٢٢ والتهذيب: «ثم تدعو».
١٢. الكافي، كتاب الحج، باب مقام جبرئيل ﷺ، ح ٨١٢٢. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٨، ح ١٧، بسنده عن فضالة بن أيوب وابن أبي عمير وحماد، عن معاوية بن عمار، وفيهما من قوله: «قال: وتأتي مقام جبرئيل ﷺ» مع زيادة. الفقيه، ج ٢، ص ٥٦٨، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ١٣، ص ١٠٠٢، ح ١٣٦٢٠؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٣، ح ١٨٢١٩؛ البحار، ج ١٨، ص ٢٦٢، ح ١٧ وتمام الرواية فيه: «قال: في المستحاضة: تأتي مقام جبرئيل ﷺ. وهو تحت الميزان فإنه كان مكانه إذا استأذن على نبي الله ﷺ».

حَاضَتْ صَاحِبَتِي وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مِيعَادُ جَمَالِنَا وَإِثَانٌ^١ مُقَامِنَا وَخُرُوجَنَا قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ، وَلَمْ تَقْرَبِ الْمَسْجِدَ وَلَا الْقَبْرَ وَلَا الْمِنْبَرَ^٢، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، فَقَالَ^٣: «مَرْهَافَتُغْتَسِلْ، وَلَتَأْتِ^٤ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ^{عليه السلام}، فَإِنَّ جَبْرِئِيلَ كَانَ يَجِيءُ، فَيَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ^{عليه السلام}، وَإِنْ^٥ كَانَ عَلَى حَالٍ لَا يَنْبَغِي^٦ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، قَامَ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ، وَإِنْ^٧ أَذِنَ لَهُ، دَخَلَ عَلَيْهِ^٨».

فَقُلْتُ: وَ أَيْنَ الْمَكَانُ؟

فَقَالَ^٩: «حِيَالُ^{١٠} الْمِيزَابِ الَّذِي إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي^{١١} يُقَالُ لَهُ: بَابُ فَاطِمَةَ بِحِذَاءِ الْقَبْرِ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ بِحِذَاءِ^{١٢} الْمِيزَابِ^{١٣}، وَ الْمِيزَابُ فَوْقَ رَأْسِكَ، وَ الْبَابُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِكَ، وَ تَجْلِسُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَ تَجْلِسُ مَعَهَا نِسَاءٌ^{١٤}، وَ لَتَدْعُ رَبَّهَا، وَ يُؤْمِنُ^{١٥} عَلَى دُعَائِهَا^{١٦}».

قَالَ: فَقُلْتُ^{١٧}: وَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ؟

١. إِيثَانُ الشَّيْءِ - بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ -: وَقْتُهُ وَأَوَانُهُ، وَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ فَيَكُونُ فِعْلاً، وَقِيلَ: هِيَ زَائِدَةٌ، وَهُوَ فِعْلَانٌ مِنْ أَبِ الشَّيْءِ، إِذَا تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ. رَاجَعَ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ٢٠٦٦: «الْنَّهَابَةُ»، ج ١، ص ١٧ (أَبْن.).
٢. فِي الْبَحَارِ، ج ١٨ -: «وَكَانَ مِيعَادُ» إِلَى هُنَا.
٣. فِي «بَح» وَالتَّهْذِيبُ: «قَالَ».
٤. فِي «بَح» وَبِف» وَالْوَافِي: «ثُمَّ لَأَتَتْ».
٥. فِي «بَح» وَبِف» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «فَإِنَّ».
٦. فِي «بَح» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «لَهُ».
٧. فِي «بَح» وَبِف» وَبِس» وَالتَّهْذِيبُ: «فَإِنَّ».
٨. فِي «بَح» وَبِف» وَبِس» وَالتَّهْذِيبُ: «قَالَ».
٩. فِي «بَح» وَبِف» وَبِس» وَالتَّهْذِيبُ: «قَالَ».
١٠. فِي «بَح» وَبِف» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «بِحِيَالٍ».
١١. فِي الْبَحَارِ، ج ٤٧ -: «الَّذِي».
١٢. فِي الْبَحَارِ وَالتَّهْذِيبُ: «مَعَ حِذَاءِ».
١٣. فِي التَّهْذِيبُ: «الْبَابِ».
١٤. فِي الْوَافِي: «نَسَاوَهَا». وَفِي التَّهْذِيبُ: «وَتَجْلِسُ مَعَهَا نِسَاءً».
١٥. فِي «ي» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «وَلْيُؤْمِنُ».
١٦. فِي التَّهْذِيبُ: «وَيُؤْمِنُ عَلَى دُعَائِهَا».
١٧. فِي الْوَسَائِلِ: «لَهُ».

قَالَ: «تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ^١، لَيْسَ كَمِثْلِكَ شَيْءٌ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا».

قَالَ: فَصَنَعْتُ صَاحِبَتِي الَّذِي أَمَرَنِي، فَطَهَّرْتُ، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، قَالَ: وَكَانَ لَنَا ٤٥٣/٤ خَادِمٌ^٥ أَيْضاً، فَحَاضَتْ^٦، فَقَالَتْ: يَا سَيِّدِي، أَلَا أَذْهَبُ أَنَا زَادَةً^٧، فَأُصْنَعَ كَمَا صَنَعْتَ سَيِّدَتِي؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَذَهَبْتُ، فَصَنَعْتُ^٨ مِثْلَ مَا صَنَعْتَ مَوْلَاتِهَا، فَطَهَّرْتُ، وَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ^٩.

١. في «بخ» والبحار، ج ٤٧: «الذي».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار، ج ٤٧ والتهذيب. وفي المطبوع: «لي».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ودخلت».

٤. في «بخ، بف» وحاشية «يث، يح، جن» والوافي: «وكانت».

٥. في الوافي: «خادمة». والخادم: واحد الخدم، غلاماً كان أو جارية. وإنما يقع على المذكر والمؤنث لإجرائه مجرى الأسماء غير المأخوذة من الأفعال، كحائض وعاتق. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠٩: النهاية، ج ٢، ص ١٥ (خدم).

٦. في «بخ، بف» والوافي: «قد حاضت».

٧. قرأه في الوافي: «زائدة»، ثم قال: «زائدة، هكذا وجدت في نسخ الكافي، والظاهر أنها تصحيف: زائرة، ويؤيده كونها في بعض نسخ التهذيب: زيارة، أي لأجل الزيارة، أو أزور زيارة، وإن صححت «زائدة» فهي بمعنى متفرعة مرعوبة، من الزود بالضم بمعنى الفرع، حال من الضمير في «قالت»، تأخرت في الكلام. وفيه أنه مع ما فيه من التكلف، لا يساعده رسم الخط، وكأنَّ خوضها كان فوات زيارتها».

وفي مرآة العقول، ج ١٨، ص ١٠٤: «قوله: أنا زادة، أي أيضاً، وهو من اللغات المولدة، واليوم شائع بين العرب سيما أهل العراق ويقولون: أنا زاد أفعل كذا، وأنا عاد أفعل كذا، فالثاء للتأنيث، أو زيد من النشأ ومنهم من صحح: زائدة، أي متفرعة مرعوبة، على أن تكون حالاً من الضمير في «قالت» تأخرت في الكلام. قال في القاموس: زاده، كمنعه: أفرعه، وعلى هذا لا يحتاج إلى التصحيف، إذ يمكن أن يكون: زَيْدَةً، بكسر الهمزة بهذا المعنى. وقيل: هو بالراء المهملة المفتوحة والهمزة المكسورة، أو الساكنة فيكون طرفاً، قال في القاموس: رند الضحى ورأده: ارتفاعه وقيل: كان اسمها ذلك. وقيل: هي تصحيف «زائدة». ولا يخفى ما في جميعها من التكلف والتصحيف، وما ذكرنا هو الشائع الذائع بين العرب، واستعمال اللغات المولدة التي ليست في كتب اللغة غير عزيز في الأخبار، كما لا يخفى على المتتبع فيها».

٨. في «بخ، بف»: «وصنعت».

٩. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٥٣، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن عمر بن يزيد الوافي، ج ١٣، ص ١٣.

٧٧٠٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢ الْأَزْدِيِّ شَرِيكَ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ امْرَأَةً مُسْلِمَةً صَحَبْتَنِي حَتَّى انْتَهَيْتُ^٤ إِلَى بُسْتَانِ بَنِي عَامِرٍ، فَحَزَمْتُ عَلَيْهَا الصَّلَاةَ، فَدَخَلَهَا مِنْ ذَلِكَ^٥ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَخَافْتُ^٥ أَنْ تَذْهَبَ مَتَعْتَهَا، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَذْكَرَ ذَلِكَ لَكَ، وَأَسْأَلَكَ: كَيْفَ تَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «قُلْ لَهَا: فَلْتَغْتَسِلْ نِصْفَ النَّهَارِ، وَتَلْبَسَ ثِيَابًا نِظَافًا، وَتَجْلِسَ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ، وَتَجْلِسَ حَوْلَهَا نِسَاءٌ^٦ يُؤْمِنْنَ إِذَا دَعَتْ، وَتَعَاهِدَ لَهَا زَوَالَ الشَّمْسِ، فَإِذَا^٧ زَالَتْ فَمَرَّهَا، فَلْتَدْعُ^٨ بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَلْيُؤْمِنَنَّ^٩ النِّسَاءُ^{١٠} عَلَى دُعَائِهَا حَوْلَهَا^{١١} كُلَّمَا دَعَتْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، وَبِكُلِّ اسْمٍ تَسَمَّيْتَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَخْرُوجٌ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سِيلَتْ بِهِ كَانَ حَقًّا عَلَيْكَ أَنْ تُجِيبَ، أَنْ تَقْطَعَ عَنِّي هَذَا الدَّمَ.

فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَإِلَّا دَعْتُ^{١٢} بِهَذَا الدُّعَاءِ الثَّانِي، فَقُلْ^{١٣} لَهَا: فَلْتَقُلْ^{١٤}: اللَّهُمَّ إِنِّي

١. ص ١٠٠٢، ح ١٣٦٢١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٤٦٤، ح ١٨٢٢٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٩، ح ٨٨؛ وفيه، ح ١٨.

ص ٢٦٣، ح ١٨، إلى قوله: «والباب وراء ظهره».

١. في «جن»: «بكير».

٣. في حاشية «بف»: «انتهت».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «ذاك».

٥. في «بخ، جد» والوافي: «مخافة».

٦. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي: «أن تدعو».

٧. في «بخ، جد»: «ولتؤمن».

٨. في «بث، بخ، بف، جد» والوافي: «حولها».

٩. في الوسائل: «فلتدع».

١٠. في «بخ»: «فقل لها: فلتقل».

١١. في «بف» والوافي: «وقل».

أَسْأَلُكَ بِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى مُوسَى ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ عَلَى عِيسَى ﷺ، وَبِكُلِّ حَرْفٍ أُنْزِلَتْهُ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِكَ، وَبِكُلِّ دَعْوَةٍ دَعَاكَ بِهَا مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِكَ أَنْ تَقْطَعَ عَنِّي هَذَا الدَّمَ.

فَإِنْ انْقَطَعَ، فَلَمْ تَرِ يَوْمَهَا ذَلِكَ شَيْئاً، وَإِلَّا فَلَتَغْتَسِلَ مِنَ الْغَدِ فِي^١ مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ الَّتِي اغْتَسَلْتَ فِيهَا بِالْأُمْسِ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَلْتَصِلْ^٢، وَلْتَدْعُ بِالدُّعَاءِ، وَلْيُؤْمِنْ^٣ النِّسْوَةُ إِذَا دَعَتْ.

فَفَعَلَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ، فَارْتَفَعَ عَنْهَا الدَّمُ حَتَّى قَضَتْ مُتَعَتَّهَا وَحَجَّهَا^٤، وَانْصَرَفْنَا^٥ رَاجِعِينَ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا^٦ إِلَى بُسْتَانِ بَنِي عَامِرٍ، عَاوَدَهَا^٧ الدَّمُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَدْعُو بِهِذَيْنِ الدُّعَاءَيْنِ فِي دُبْرِ صَلَاتِي؟

فَقَالَ: «ادْعُ بِالْأَوَّلِ إِنْ أَحْبَبْتَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَا تَدْعُ بِهِ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْفَظِيعِ^٨ يَنْزِلُ^٩ بِكَ»^{١٠}.

[ثُمَّ الْمُجَلَّدُ الثَّامِنُ مِنْ هَذِهِ الطَّبَعَةِ، وَبِإِلَيْهِ الْمُجَلَّدُ الثَّاسِعُ،]

[وَفِيهِ تَبَيُّهُ كِتَابُ الْحَجِّ وَكِتَابُ الْجِهَادِ وَالْمَعِيشَةِ]

١. في «جن»: - «في».

٢. في «بح، جد، جن»: «ولتؤمن».

٣. في «بس، بف»: «وحجتها».

٤. في «بف» والوافي: «انتهت».

٥. في «بف»: «عاده».

٦. في «بف»: «عاده».

٧. في «بف»: «عاده».

٨. في «بف»: «عاده».

٩. في «بف»: «عاده».

١٠. في «بف»: «عاده».

١١. في «بف»: «عاده».

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عدد الأحاديث	الأحاديث الضمنية
٥		
٧	٣	٠
١٣	٢	٠
١٧	٧	١
٢١	٦	١
٣٢	٢	١
٣٧	٢	٠
٤٩	٢٠	٢
٧٨	١١	٠
٨٥	٨	٢
١٠٥	٢	٠
١٠٧	٢	٠
١٠٩	٤	٠
١١٢	٣	٠
١١٤	٤	٠
١١٧	٢	٠
١١٨	١	٠
١١٨	٤	٠
(١٥) كتاب الحجّ		
١ - باب بدء الحجر و العلة في استلامه		
٢ - باب بدء البيت و الطواف		
٣ - باب أنّ أوّل ما خلق الله من الأرضين موضع البيت و...		
٤ - باب في حجّ آدم عليه السلام		
٥ - باب علة الحرم و كيف صار هذا المقدار		
٦ - باب ابتلاء الخلق و اختبارهم بالكعبة		
٧ - باب حجّ إبراهيم و إسماعيل و بنائهما البيت و...		
٨ - باب حجّ الأنبياء عليهم السلام		
٩ - باب ورود تبع و أصحاب الفيل البيت ، و حفر عبد المطلب زمزم و...		
١٠ - باب في قوله عزّ وجلّ : ﴿فيه آيات بينات﴾		
١١ - باب نادر		
١٢ - باب أنّ الله عزّ وجلّ حرّم مكة حين خلق السماوات و الأرض		
١٣ - باب في قوله تعالى ﴿ومن دخله كان آمناً﴾		
١٤ - باب الإلحاد بمكة و الجنائات		
١٥ - باب إظهار السلاح بمكة		
١٦ - باب لبس ثياب الكعبة		
١٧ - باب كراهة أن يؤخذ من تراب البيت و حصاه		

- ١٨ - باب كراهية المقام بمكة
- ١٩ - باب شجر الحرم
- ٢٠ - باب ما يذبح في الحرم و ما يخرج به منه
- ٢١ - باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة
- ٢٢ - باب لقطة الحرم
- ٢٣ - باب فضل النظر إلى الكعبة
- ٢٤ - باب فيمن رأى غريمه في الحرم
- ٢٥ - باب ما يهدى إلى الكعبة
- ٢٦ - باب في قوله عزّ و جلّ : ﴿سواء العاكف فيه و الباد﴾
- ٢٧ - باب حجّ النبي ﷺ
- ٢٨ - باب فضل الحجّ و العمرة و ثوابهما
- ٢٩ - باب فرض الحجّ و العمرة
- ٣٠ - باب استطاعة الحجّ
- ٣١ - باب من سوف الحجّ و هو مستطيع
- ٣٢ - باب من يخرج من مكة لا يريد العود إليها
- ٣٣ - باب أنّه ليس في ترك الحجّ خيرة، و أنّ من حبس عنه فبذنب
- ٣٤ - باب أنّه لو ترك الناس الحجّ لجاءهم العذاب
- ٣٥ - باب نادر
- ٣٦ - باب الإجماع على الحجّ
- ٣٧ - باب أنّ من لم يطق الحجّ ببذنه جهّز غيره
- ٣٨ - باب ما يجزئ من حجة الإسلام و ما لا يجزئ
- ٣٩ - باب من لم يحجّ بين خمس سنين
- ٤٠ - باب الرجل يستدين و يحجّ
- ٤١ - باب الفضل في نفقة الحجّ
- ٤٢ - باب أنّه يستحبّ للرجل أن يكون متهيئاً للحجّ في كلّ وقت

- ٤٣ - باب الرجل يسلم فيحج قبل أن يختن
- ٤٤ - باب المرأة يمنعها زوجها من حجة الإسلام
- ٤٥ - باب القول عند الخروج من بته و فضل الصدقة
- ٤٦ - باب القول إذا خرج الرجل من بته
- ٤٧ - باب الوصية
- ٤٨ - باب الدعاء في الطريق
- ٤٩ - باب أشهر الحج
- ٥٠ - باب الحج الأكبر و الأصغر
- ٥١ - باب أصناف الحج
- ٥٢ - باب ما على المتمتع من الطواف و السعي
- ٥٣ - باب صفة الإقران و ما يجب على القارن
- ٥٤ - باب صفة الإشعار و التقليد
- ٥٥ - باب الإفراد
- ٥٦ - باب فيمن لم ينو المتعة
- ٥٧ - باب حج المجاورين و قطآن مكة
- ٥٨ - باب حج الصبيان و المماليك
- ٥٩ - باب الرجل يموت ضرورة أو يوصي بالحج
- ٦٠ - باب المرأة تحج عن الرجل
- ٦١ - باب من يعطى حجة مفردة فيتمتع أو يخرج من غير...
- ٦٢ - باب من يوصي بحجة فيحج عنه من غير موضعه أو يوصي...
- ٦٣ - باب الرجل يأخذ الحجة فلا تكفيه ، أو يأخذها فيدفعها إلى غيره
- ٦٤ - باب الحج عن المخالف
- ٦٥ - باب
- ٦٦ - باب ما ينبغي للرجل أن يقول إذا حج عن غيره
- ٦٧ - باب الرجل يحج عن غيره فتحج عن غير ذلك أو يطوف عن غيره

- ٦٨ - باب من حجّ عن غيره إنّ له فيها شركه
٢ ٣٢٤
- ٦٩ - باب نادر
١ ٣٢٦
- ٧٠ - باب الرجل يعطى الحجّ فيصرف ما أخذ في غير الحجّ أو...
٣ ٣٢٧
- ٧١ - باب الطواف و الحجّ عن الأئمة عليهم السلام
٢ ٣٢٨
- ٧٢ - باب من يشرك قرابته و إخوته في حجّته أو يصلهم بحجّة
١٠ ٣٣٠
- ٧٣ - باب توفير الشعر لمن أراد الحجّ و العمرة
٥ ٣٣٧
- ٧٤ - باب مواقيت الإحرام
١٠ ٣٣٩
- ٧٥ - باب من أحرم دون الوقت
٩ ٣٤٦
- ٧٦ - باب من جاوز ميقات أرضه بغير إحرام أو دخل مكّة بغير إحرام
١٢ ٣٥١
- ٧٧ - باب ما يجب لعقد الإحرام
٦ ٣٥٧
- ٧٨ - باب ما يجزئ من غسل الإحرام و ما لا يجزئ
٩ ٣٦١
- ٧٩ - باب ما يجوز للمحرم بعد اغتساله من الطيب و الصيد و...
١٠ ٣٦٤
- ٨٠ - باب صلاة الإحرام و عقده و الاشتراط فيه
١٦ ٣٦٩
- ٨١ - باب التلبية
٨ ٣٨٠
- ٨٢ - باب ما ينبغي تركه للمحرم من الجدال و غيره
٦ ٣٨٥
- ٨٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب و ما يكره له لباسه
٢٢ ٣٩٠
- ٨٤ - باب المحرم بشدّ على وسطه الهميان و المنطقة
٣ ٤٠٢
- ٨٥ - باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه من الثياب و الحلّي و...
١١ ٤٠٣
- ٨٦ - باب المحرم يضطرّ إلى ما لا يجوز له لبسه
٦ ٤١١
- ٨٧ - باب ما يجب فيه الفداء من لبس الثياب
٢ ٤١٣
- ٨٨ - باب الرجل يحرم في قميص أو يلبسه بعد ما يحرم
٣ ٤١٤
- ٨٩ - باب المحرم يغطّي رأسه أو وجهه متعمداً أو ناسياً
٤ ٤١٦
- ٩٠ - باب الظلال للمحرم
١٥ ٤١٧
- ٩١ - باب أنّ المحرم لا يرتمس في الماء
٢ ٤٢٦
- ٩٢ - باب الطيب للمحرم
١٩ ٤٢٦

٠	٥	٤٣٥	٩٣ - باب ما يكره من الزينة للمحرم
٠	١٠	٤٣٧	٩٤ - باب العلاج للمحرم إذا مرض أو أصابه جرح أو خراج أو علة
٠	١١	٤٤٣	٩٥ - باب المحرم يحتجم أو يقص ظفراً أو شعراً أو شيئاً منه
٠	٤	٤٤٨	٩٦ - باب المحرم يلقي الدواب عن نفسه
٠	١٢	٤٥٠	٩٧ - باب ما يجوز للمحرم قتله و ما يجب عليه فيه الكفارة
٠	٢	٤٥٨	٩٨ - باب المحرم يذبح و يحتش لدابته
١	١٢	٤٦٠	٩٩ - باب أدب المحرم
٠	٤	٤٦٥	١٠٠ - باب المحرم يموت
٠	٩	٤٦٧	١٠١ - باب المحصور و المصدود و ما عليهما من الكفارة
٠	٨	٤٧٦	١٠٢ - باب المحرم يتزوج أو يزوج و يطلق و يشتري الجواني
١	٧	٤٧٩	١٠٣ - باب المحرم يواقع امرأته قبل أن يقضي مناسكه أو...
٠	١٢	٤٨٥	١٠٤ - باب المحرم يقتل امرأته و ينظر إليها بشهوة أو غير شهوة أو...
٠	٨	٤٩٢	١٠٥ - باب المحرم يأتي أهله و قد قضى بعض مناسكه
		٤٩٨	أبواب الصيد
٠	١٢	٤٩٨	١٠٦ - باب النهي عن الصيد و ما يصنع به إذا أصابه المحرم و...
٠	٣	٥٠٤	١٠٧ - باب المحرم يضطر إلى الصيد و الميتة
٠	٤	٥٠٦	١٠٨ - باب المحرم يصيد الصيد من أين يفديه و أين يذبحه
١	١٤	٥٠٩	١٠٩ - باب كفارات ما أصاب المحرم من الوحش
٠	١٠	٥٢٢	١١٠ - باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير و البيض
١	٦	٥٢٩	١١١ - باب القوم يجتمعون على الصيد و هم محرمون
٠	٩	٥٣٢	١١٢ - باب فصل ما بين صيد البر و البحر و ما يحل للمحرم...
٠	٣	٥٣٧	١١٣ - باب المحرم يصيب الصيد مراراً
٠	٦	٥٣٩	١١٤ - باب المحرم يصيب الصيد في الحرم
٠	٩	٥٤٢	١١٥ - باب نوادر
١	٥	٥٤٨	١١٦ - باب دخول الحرم

- ١١٧ - باب قطع تلبية المتمتع
- ١١٨ - باب دخول مكة
- ١١٩ - باب دخول المسجد الحرام
- ١٢٠ - باب الدعاء عند استقبال الحجر و استلامه
- ١٢١ - باب الاستلام و المسح
- ١٢٢ - باب المزاخرة على الحجر الأسود
- ١٢٣ - باب الطواف و استلام الأركان
- ١٢٤ - باب الملتزم و الدعاء عنده
- ١٢٥ - باب فضل الطواف
- ١٢٦ - باب
- ١٢٧ - باب حدّ موضع الطواف
- ١٢٨ - باب حدّ المشي في الطواف
- ١٢٩ - باب الرجل يطوف فتعرض له الحاجة أو العلة
- ١٣٠ - باب الرجل يطوف فيعبي أو تقام الصلاة أو ...
- ١٣١ - باب السهو في الطواف
- ١٣٢ - باب الإقران بين الأسابيع
- ١٣٣ - باب من طاف و اختصر في الحجر
- ١٣٤ - باب من طاف على غير وضوء
- ١٣٥ - باب من بدأ بالسعي قبل الطواف أو طاف و آخر السعي
- ١٣٦ - باب طواف المريض و من يطاف به محمولاً من غير علة
- ١٣٧ - باب ركعتي الطواف و وقتهما و القراءة فيهما و الدعاء
- ١٣٨ - باب السهو في ركعتي الطواف
- ١٣٩ - باب نوادر الطواف
- ١٤٠ - باب استلام الحجر بعد الركعتين و شرب ماء زمزم قبل...
- ١٤١ - باب الوقوف على الصفا و الدعاء

- ١٢ ٦٤٣ ٠ - ١٤٢ - باب السعي بين الصفا و المروة و ما يقال فيه
- ٥ ٦٤٩ ٠ - ١٤٣ - باب من بدأ بالمروة قبل الصفا أو سها في السعي بينهما
- ٦ ٦٥٢ ٠ - ١٤٤ - باب الاستراحة في السعي و الركوب فيه
- ٣ ٦٥٤ ٠ - ١٤٥ - باب من قطع السعي للصلاة أو غيرها و السعي بغير وضوء
- ٦ ٦٥٦ ٠ - ١٤٦ - باب تقصير المتمتع و إحلاله
- ٨ ٦٥٩ ١ - ١٤٧ - باب المتمتع ينسى أن يقصر حتى يهمل بالحج، أو...
- ٥ ٦٦٤ ٠ - ١٤٨ - باب المتمتع تعرض له الحاجة خارجاً من مكة بعد إحلاله
- ٥ ٦٦٨ ٠ - ١٤٩ - باب الوقت الذي يفوت فيه المتعة
- ٤ ٦٧٠ ٠ - ١٥٠ - باب إحرام الحائض و المستحاضة
- ١٠ ٦٧٤ ٠ - ١٥١ - باب ما يجب على الحائض في أداء المناسك
- ٤ ٦٨١ ٠ - ١٥٢ - باب المرأة تحيض بعد ما دخلت في الطواف
- ٢ ٦٨٤ ٠ - ١٥٣ - باب أن المستحاضة تطوف بالبيت
- ٥ ٦٨٥ ٠ - ١٥٤ - باب نادر
- ١ ٦٨٩ ٠ - ١٥٥ - باب علاج الحائض
- ٣ ٦٩٠ ٠ - ١٥٦ - باب دعاء الدم

